



المعلوماتية والعلاقات الدولية

ملف العدد إشراف: د. أسامة الغزالي حرب - عمرو الجويلي

أزمة الغذاء في الوطن العربي

د. حسن حمدان العلكيم

التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط

د. حسن أبو طالب

انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية

نبية الأصفماني

اتفاق "دايتون" هل ينهي الصراع في البوسنة

عماد جاد

هونج كونج والعد التنازلي للعودة الى الوطن الأم

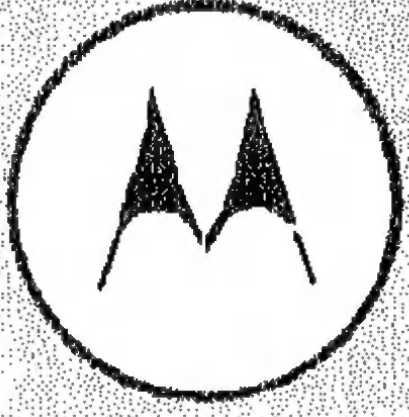
سوسن حسين

يناير ١٩٩٦

١٢٣

ملحق العدد: الكشاف

التحليلي لعام ١٩٩٥



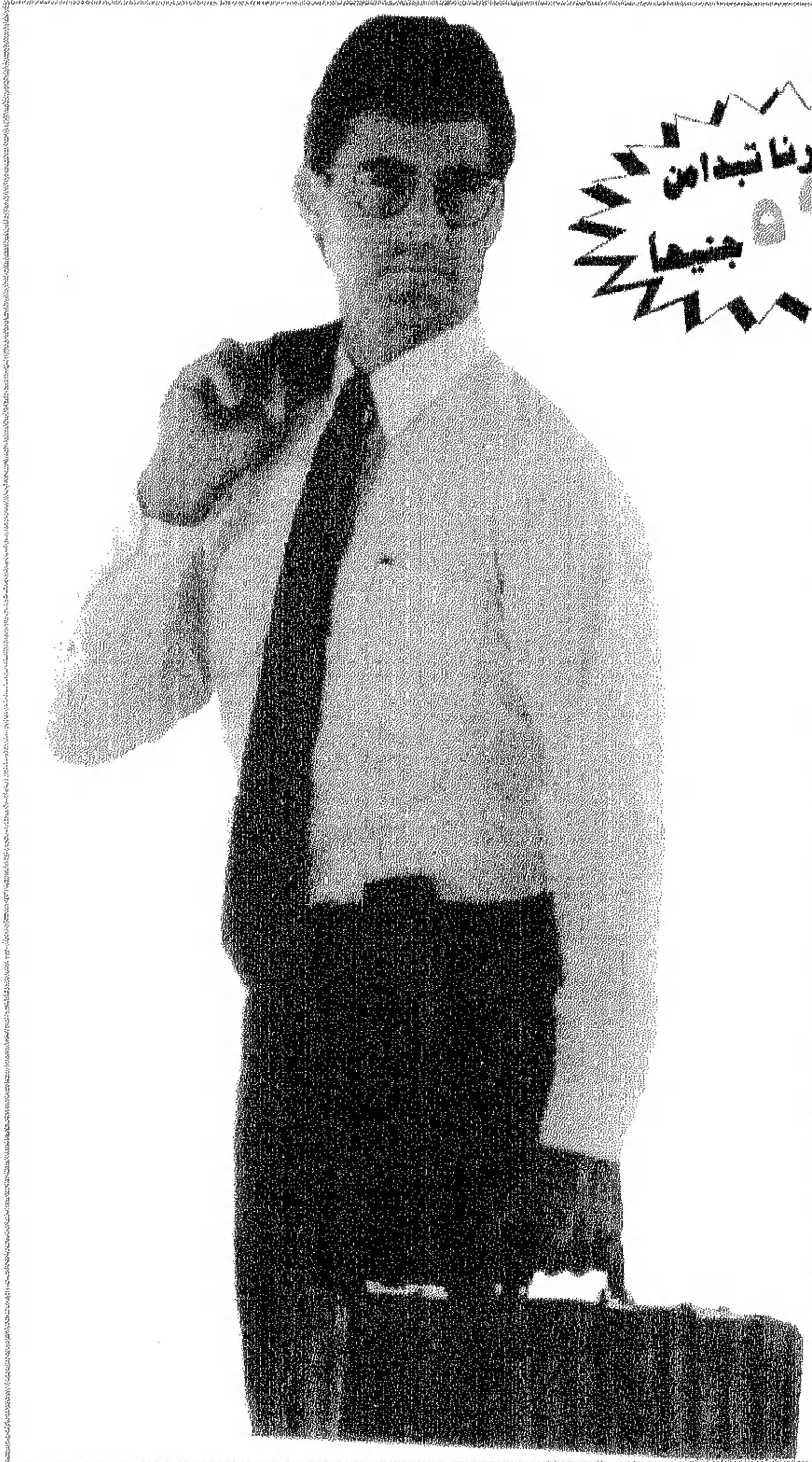
MOTOROLA

موتورولا الأمريكية

الآن في مصر

رائدة أجهزة الاستدعاء، الألى في العالم

أحدث جهاز استدعاء في العالم



اسعارنا تبدأ من
٥٩٩ جنيها



Instinct

تسجيل ١٠ رسائل

٩ ألوان مختلفة

تشغيل بزرار واحد

شاشة علوية ذات ١٢ حرف باضاءة خلفية

موسيقى ورسالة تنبيه بالإضافة الى الاهتزاز



سبيستل

الوكيل

SYSTEM

الوكيل

٢٢ شارع شفيق منصور - الزمالك ت: ٣٤١١٨٠٠ / ٣٤١٢٨٠٠ - فاكس: ٣٤٠٩١٠٩

مطعم ٥ نجوم

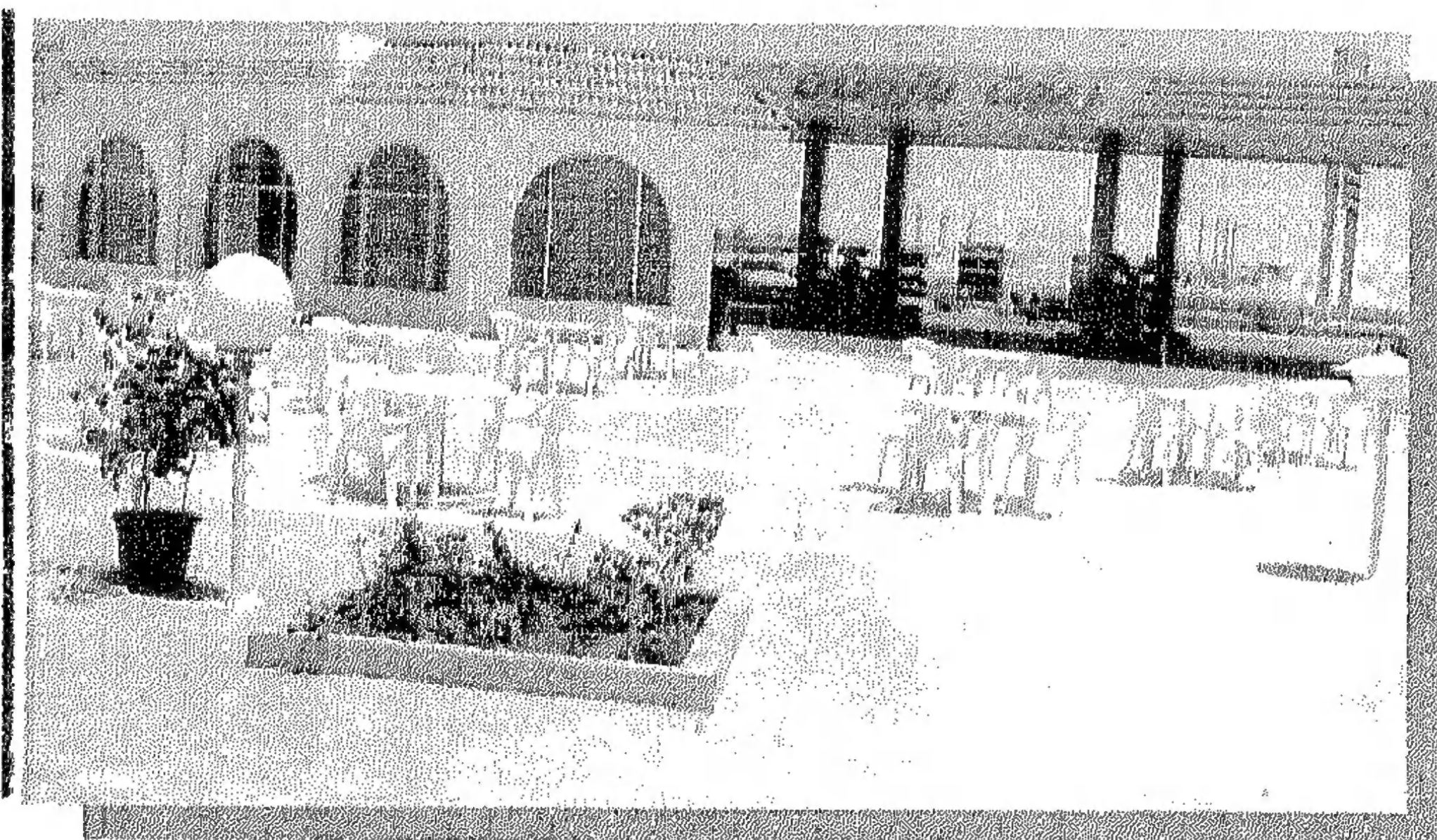


لمسى لاند

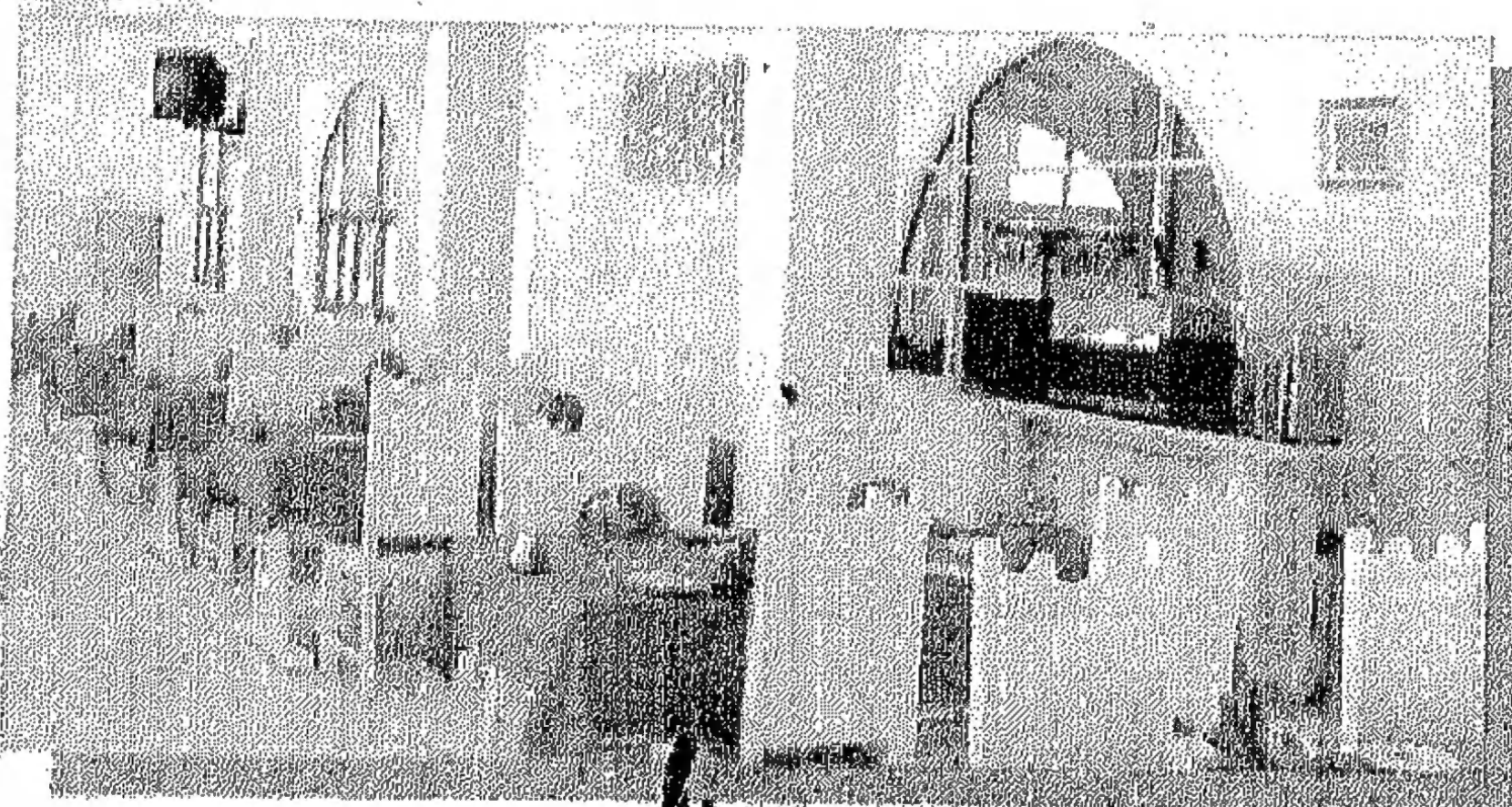
LAMSY LAND

أكبر محطة خدمة على الطريق الصحراوي
على مساحة ١٨٠٠٠ متر

ذى شوب
(خدمة روادى)
ومطبة بترولين
لزيوت التشحيم



كافيتيريا
تلك أواى
ركن شرقى



الكيلو ١١٦,٥ طريق مصر إكسندرية الصحراوى ت : ٠٣/٩٨١٣٩٧

الدور في
الشيء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة

المجلس

ملفوظات
امام خمینی

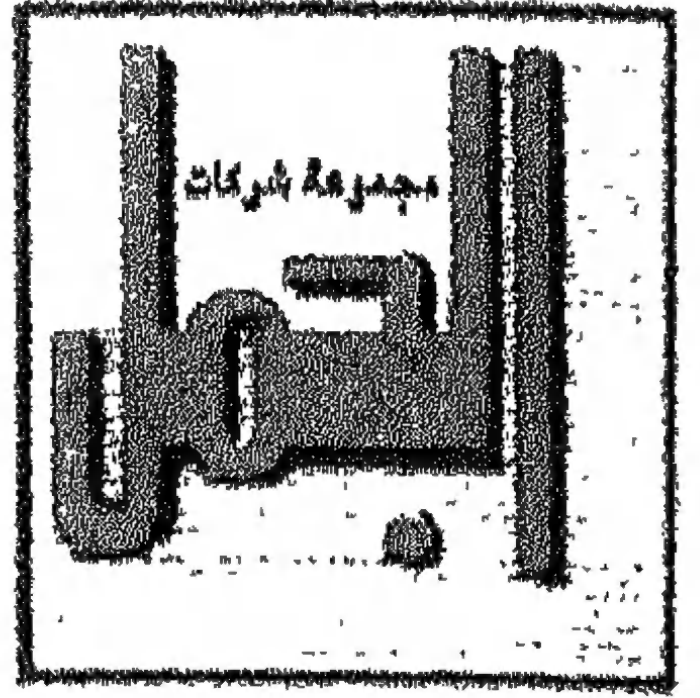
This electron micrograph shows a single, dark, wavy polyphosphate chain against a grainy, light background. The chain is oriented diagonally from the bottom left towards the top right. Two small, dark, circular spots are visible on the chain, labeled with the letters 'a' and 'b'.

بيوت الأزياء الراقية .. تقدم لك اليوم أذواق الغد



شركة بروفيشينال

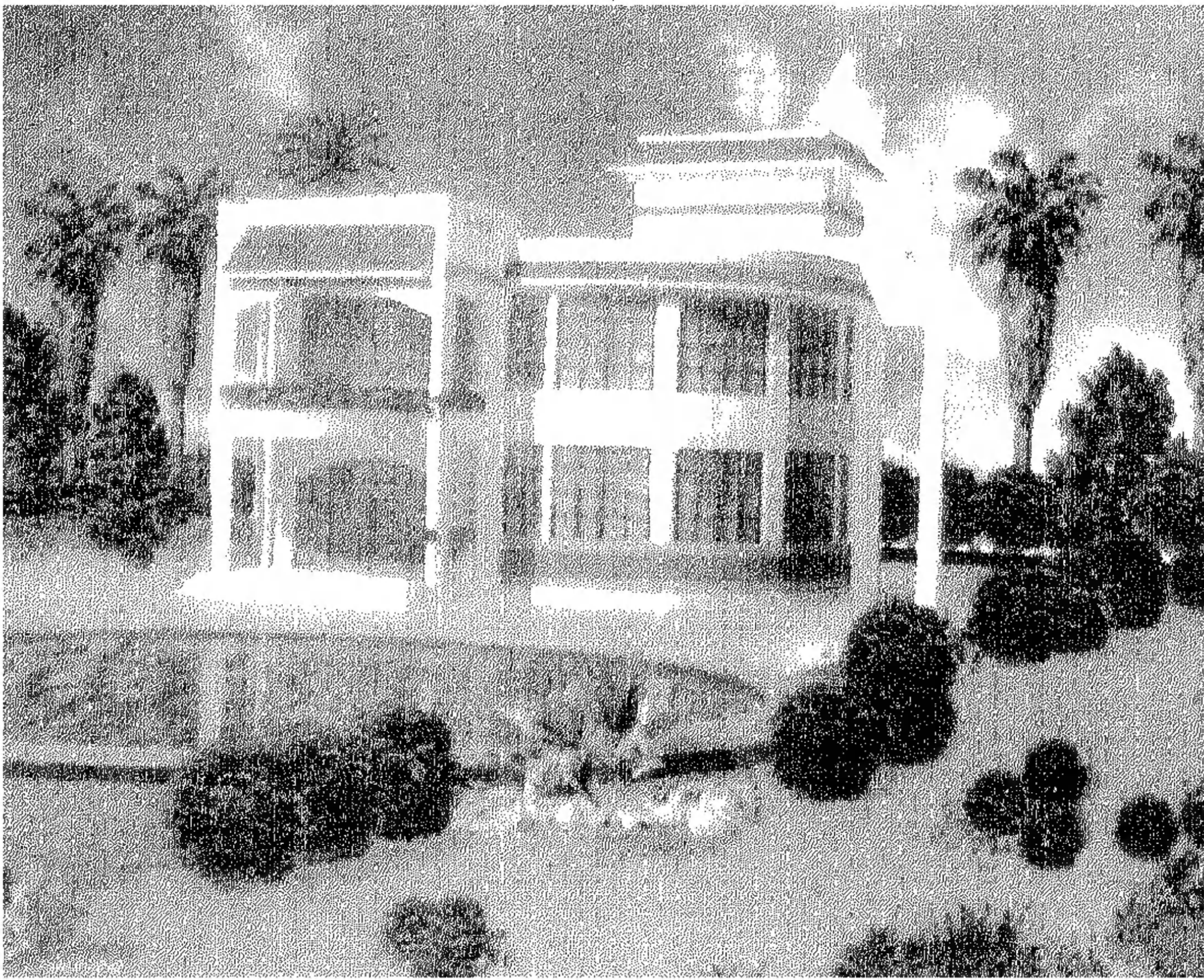
للاستثمار والتنمية العقارية والسياحية ش.م.م.



تدعو الأخوة المصريين المقيمين بالسعودية والأخوة العرب
راغبى السكن الخاص والاستثمار العقارى .. بجمهورية مصر العربية

لزيارة جناحنا معرض **المنتجات المصرية بجدة** بيتى جدة - ١ -

بالمملكة العربية السعودية من ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٦ إلى ٢ / ١ / ١٩٩٦



وذلك لمشاهدة

حقيقة الفروق

فى

**جوهرة
الشروق**

بتسهيلات فى السداد
حتى ١٨ سنة

بضمان

البنك العقارى المصرى

جوهرة الشروق قرار وزارى رقم ١٢٢٠

العزل

كما تفخر مجموعة شركات

(خبرة أكثر من ٢٠ عاماً)

بأن تعرض لكم مشروعاتها الأخرى بأجمل مناطق القاهرة ...

* المهندسين * كورنيش النيل بالمعادي

* كورنيش النيل بالجيزة

* تسليم فوري * سكنى - تجارى - إدارى

* تسهيلات فى السداد * ملكية مسجلة

**خصم خاص
خلال فترة
المعرض**

للاستعلام القاهرة : برج راماكو - ١٣ شارع الثمار - ميدان مصطفى محمود - المهندسين

ت و فاكس : ٣٤٨٥٠٥٦ - ٣٦٠٢٣٥٥ - ٣٣٦٣٨١١ (٠٢)

الرياض : أضواء العرب للعقارات - المملكة العربية السعودية ت : ٤٥٦٧٤٧٥ فاكس : ٤٥٤٥٤٩٨



الشركة الوطنية للإسكان

ش.م.م

المالكة لفندق مريديان هليوبوليس - رأس المال ١٢٠ مليون جنيه
(المؤسسون : بنوك مصر الكبرى / النقابات المهنية / شركات التأمين / هيئة قناة السويس)

عمارة جاردن سيتي

٩ ش.م.م عبد القادر صحنه / جاردن سيتي

مساحات
٣٠٠ م إلى ٤٠٠ م

شقق سكنية وفيلات ومكاتب مكيفة مركزيا

بمشيئة الله تعالى تعلن شركة
عن فتح باب الحجز للمشروع

لتسفيرات والشركات والإسكان الفاخر على أعلى مستوى ، الدور الأرضي والأول تم تخصيصهما
لرؤس البنوك الاستثمارية الكبرى تطل على ميدان سيمون دي بولفار والفيل وفندق سميراميس .

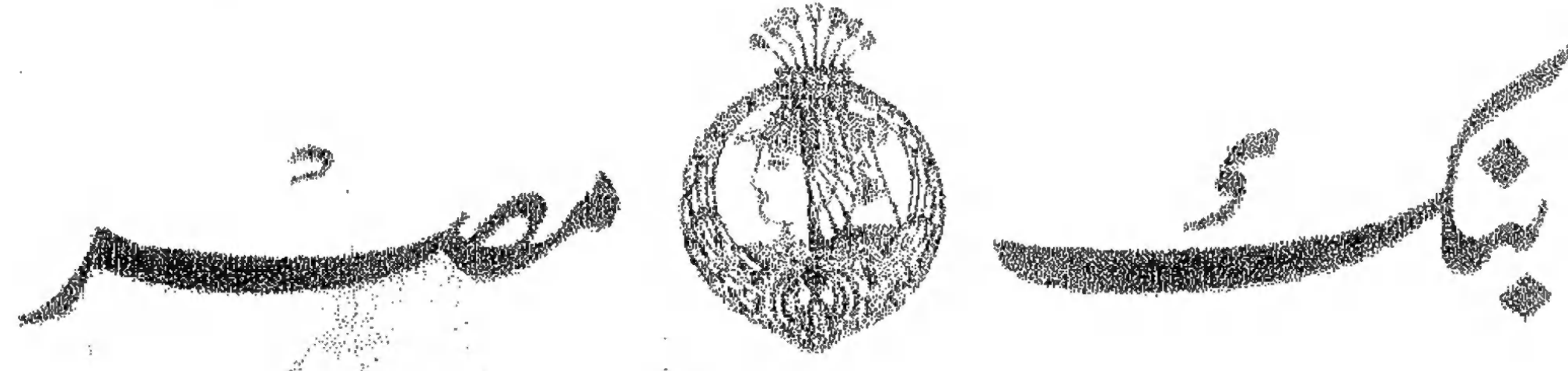


جاردن سيتي

رفعة إسكان فاخر - ٨٠ / ٩٣

للاستعلام والحجز : المركز الرئيسي : ١٨ ش.م.م شريف / متفرع من شارع الأهرام مصر الجديدة
ت : ٤٥٢٤٥١٧ / ٤٥٢٤٥١٨ / ٤٥٢٤٦٠٥ / ٤٥٢٤٥٣١ - الإسكندرية : ١١٦ طريق الحرية ت : ٣ / ٤٨٢٧٨١٢

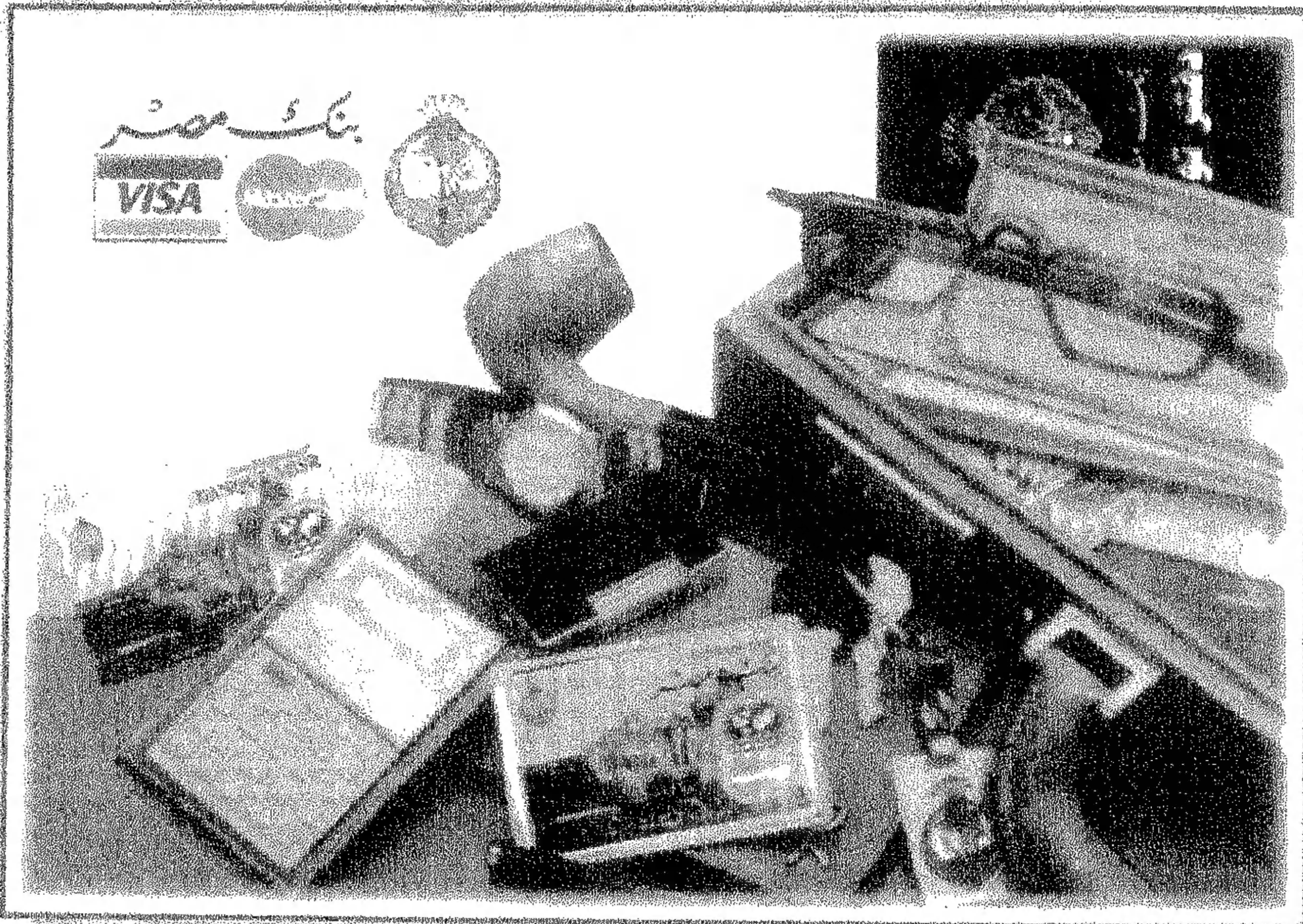
خدمات بلا حدود يقدمها



من أجلك أنت .. أعهد اليها بها .. ونحن نحققها لك

تسهيل

- المشروعات الاستثمارية
- شراء الأوراق المالية - أسهم وسندات
- عمليات التجارة الخارجية - تصدير وإستيراد
- الصناعات الصغيرة



بالإضافة إلى :

- إصدار الكروت البلاستيكية فيزا ومانستر كارد بنك مصر وكارت مصر - البنك الشخصي (ATM)
- أعمال السوكسالنسة عمن الغير في سداد الالتزامات السدورية
- تنظيم الاكتتاب في المشروعات الجديدة أو أسهم زيادة رأس مال الشركات القائمة

هكذا يكون البنك

بنك مصر - ١٩٩٥

عدد خاص ...

عن

صناعة التأمين

في مصر

اعداد / عصام السيد

مصر للتأمين الأمان الأفضل والأرباح الأعلى



عبد العزيز مصطفى

يتعرض الانسان أثناء حياته للكثير من المخاطر
التي تؤثر عليه ومن منطلق حرص الفرد على
تحقيق الأمان لنفسه ولأسرته وضمان مستقبل
أفضل له ولأسرته قدمت شركة مصر للتأمين وثيقة
التأمين المختلط مع الاشتراك في الأرباح والتي
تحقق له أفضل تغطية تأمينية وأعلى استثمار
لأمواله لتلبى هذه الاحتياجات فهذه الوثيقة تضمن:

إن وثيقة التأمين المختلط مع
الاشتراك في الأرباح هي أكثر الأنواع
انتشاراً وشيوعاً في الوقت الحاضر. إذ أنها
تجمع بين تأمين الحياة والادخار
والاستثمار الذي يساعد كثيراً على الحد
من تأثير التضخم ويفضله أرباب الأسر إذ
يسمح لهم بتكوين رأسمال لأيام الكبر،
حيث يصل الانسان إلى سن لا تسمح له
بالعمل فيقل دخله وبالحصول على مبلغ
التأمين والأرباح المضافة فإنه يستطيع
أن يعيش في طمأنينة دون أن يمد يده إلى
الغير لمساعدته، كما يضمن لأسرته توفير
العيش الكريم وبجانب التأمين المختلط
فإن وثيقتي الوالد والطفل والمعلم الجديدة
تمنح نفس الأرباح.

ومن هذا يتبين أن مصر للتأمين تقدم
لك الأمان
الأفضل ٠٠٠٠ والاستثمار الأعلى

الوقت الذي خفضت فيه كافة الأوعية
الادخارية معدلات العائد على
الأموال.

وبالتالي فإنك إذا كنت من عملاء
الشركة وأمنت على حياتك بمبلغ
١٠.٠٠٠ جنيه لمدة ٢٥ سنة فستدفع
قسماً شهرياً قدره ٣٠.٦ جنيه أي
ستدفع طوال المدة مبلغ ٩١٨٠ جنيه
بينما ستحصل على مايلي:

أولاً- مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه + ٢٢.٥٠٠
أرباح = ٣٢.٥٠٠ جنيه في حالة الحياة
حتى نهاية مدة التأمين

أو

ثانياً- حماية تأمينية طوال مدة
التأمين تضمن لأسرتك الحصول على
مبلغ التأمين + الأرباح المتحققة حتى
تاريخ الوفاة (لا قدر الله)

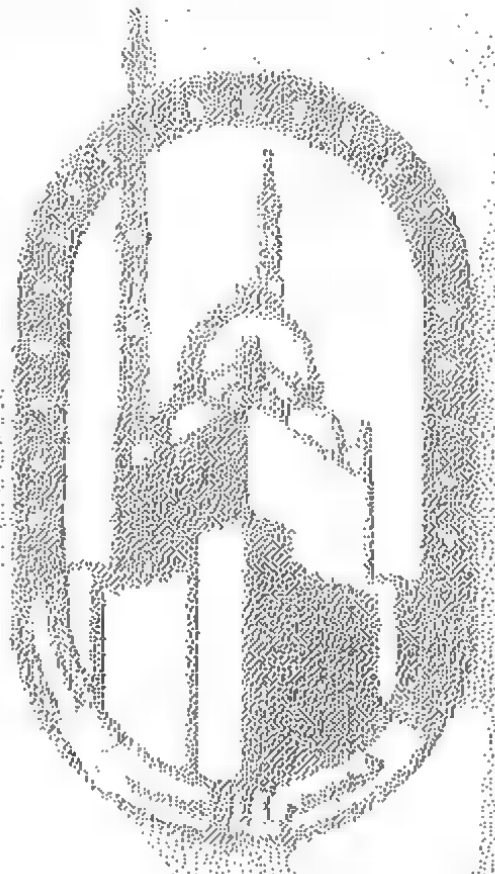
١- دفع مبلغ التأمين في نهاية
المدة المتفق عليها + الأرباح التي يتم
تعليمها على مبلغ التأمين.

أو

٢- دفع مبلغ التأمين والأرباح إلى
المستفيدين في حالة وفاة المؤمن
عليه (لا قدر الله) قبل نهاية مدة
التأمين.

وبمناسبة اعتماد الجمعية
العمومية لميزانية شركة مصر
للتأمين والتي تعتبر أكبر ميزانية
على مستوى قطاع التأمين عن العام
المالي ١٩٩٥ / ٩٤

قدمت الشركة هديتها لعملائها
حيث تقرر زيادة الأرباح المعلاة على
مبالغ التأمين إلى ٩٠ جنيه (عن كل
مبلغ تأمين قدره ألف جنيه) هذا في



مصر للتأمين

الصرح الشامخ الذي بناه المصريون
تتفوق دائما .. عاما بعد عام ..

هديتها للعام الجديد

رغم انخفاض الفوائد
لدى كافة الأوعية
الادخارية
مصر للتأمين .. تقدم

أكبر معدل لتوزيع

الأرباح

في حالة الحياة لكل من تأمين
تأمين الحياة

جنيهاً

المعلم
الجديدة

الوالد
والطفل

المختلط
على حياة
شخصين

المختلط على
حياة شخص
واحد

مع مصر للتأمين تؤمن حياتك وتستثمر أموالك

الإدارة المركزية : ١٤ شارع الدقي ت : ٢٢٧٠١٥٨

منطقة القاهرة : ٧ شارع طلعت حرب ت : ٢٩٣٢٥٧٢

كيف يساهم في التنمية الاقتصادية ؟
 كيف يهيئ أموالك وممتلكاتك ومترك ؟

وعلى الجانب الآخر ان الطريق الثاني لاستغلال هذه الاموال بعد تجنب جزء منها لسداد التخصيصات هو الاستثمارات . . .
ونجد ان الارنام تؤكد ان حجم استثمارات قطاع التامين في المشاريع المتلقية بالسوق المصريه بلغ هذا العام نحو ٦,٥ مليار
جنيه مما يؤكد اهميه دور قطاع التامين في تنميه الاقتصاد القومى ومنها اقامه الثروات الصناعيه مثل الآلات والمصنوعات
الجلديه والملابس الجاهزه وقطاع التعمير والانشاء الذى يساهم في تغيير مستلزمات البناء والتشييد وايضا في قطاع الزراعه
وتدعيم الثروه الفطريه، وايضا النشاط الصناعى والسياحى وغيرها .



تتعلق بالعمالة أي بمعرفة نسبة ما يستوعبه قطاع التأمين من موظفين وعمال إلى السكان العاملين الذين يقومون بنشاط معين وللحصول على هذه النسبة نقارن عدد السكان العاملين المنتجين إلى عدد الأفراد الذين يعملون في قطاع التأمين مع معرفته مهاراتهم وتخصصاتهم . وهذه الطريقة واضحة وموضوعية إلا أنه يصعب غالباً الاعتماد عليها في جميع السنوات . إذ لا تتوفر الإحصاءات الدائفة للسكان العاملين إلا في السنوات التي يتم فيها الإحصاء العام .

المجلس الوطني

تتعلق بالقيمة المضافة أي بمقارنته القيمة المضافة في قطاع التأمين مع القيمة المضافة لقطاع آخر أو مع الناتج القومي .. والقيمة المضافة في قطاع تتمثل في مجموع العمليات النهائية التي حققت أرقام البيع مطروحا منها ثمن الشراء أي الثمن المواد الأولية والاجور والمصاريف العامة .. ولما كان قطاع التأمين يعتبر من قطاع الخدمات وكانت عساده الاقتصادية قد جرت على

اعتبار أن القيمة المضافة لهذه القطاعات تحسب بالاجور التي وزعت على العاملين فيها .. لذا يمكن القول بأن القيمة المضافة في قطاع التأمين تتمثل في الاجور التي قبضها العاملون في هذا القطاع .. وهذه الطريقة ترتبط على الاساس بالطريقة الاولى اذ ان نتيجته الثانية تتأني بضرب عدد العاملين بشركات التأمين في اجورهم مضافا اليها الارباح وحتى يتسنى معرفة الدخول التي يحصل عليها الافراد الذين يعيشون في مهنة التأمين ومعرفة القيمة المضافة يمكن مقارنتها بالدخل القومي ومعرفة مدى تطورها مما تبسنا لذلك

الطريق

هي أسهل هذه الطرق وإن كانت نتائجها غير كاملة الدقة وتتلخص في الحصول على النسب بين الأقساط التي دفعت وحصلتها شركات التامين في سنة من السنين الى الناتج القومي وهذه الطريقة تعطي لنا صورة حية عن نشاط شركات التامين ومدى تقدمها أو نموها بالنسبة الى نمو وازدياد الاقتصاد القومي ..

الطريق الى الرابطة

وهي تلخص في استخدام معيار مالي يتعلق بالاستثمارات التي تقوم بها شركات

وحول أهمية قطاع التامين ودوره في تنمية الاقتصاد القومي .. كان لنا حوار مع الدكتور براهيم عطا الله أستاذ القانون المدني بمقتوى الأسكندرية ورئيس شركته الشرق للتأمين حيث يؤكد .. أن التأمين يلعب دور كبير على مستوى الاقتصاد القومي فمن ناحية يساعد التامين على اعاده تكوين الثروة القوميـة التي تكون قد تزلت بها الكوارث .. فالتأمين احد وسائل الضمان التي بها يعاد بناء الاقتصاد القومي في حاله تهدم او فناء احدى وحداته .. كذلك يسمح التأمين من ناحية اخرى تكوين اموال طائلة تستخدم في الاستثمار وفي تمويل المشروعات الإنتاجية المختلفة وخاصة المشروعات العامة منها .. كما ان هيئات التأمين المختلفة تستوعب قدرا من القوى العاملة الموجودة توزع عليها دخولا تستخدم بالتالى في الاتفاق معا يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية ..

قطاع التأمين ودور ذواهميه خاصه
ويستكمل الدكتور برهام حديثه حول
الدور الهام الذى يقوم به التأمين .. حيث
يمكننا القول ان قطاع التأمين وان لم يكن
قطاعا ثانويا فانه قطاع قالى او تابع بمعنى
ان هذا القطاع يتطور وينمو تبعاً للنمو
الاقتصادى العام وتبعاً للنمو القطاع
الصناعى بالذات .. لقطاع التأمين وهو
ياخذ مكانه بين قطاع الخدمات (القطاع
الثالث) لايتمنى الا فى ظل اقتصاد بلغ فيه
القطاع الصناعى (القطاع الثانى) شروطا
عظيما والسبب فى ذلك ان الاقتصاد
التقليدى الذى يتميز بنمو
(القطاع الاول) القطاع الزراعى يتمتع
بتركيب اجتماعى وتضامنى لا يجعل هناك
مجالاً لظهور نظام التأمين الحديث ..
توقع ازدهار التأمين فى الدول الصناعيه
ويمكننا القول ان ازدهار نظام التأمين فى
العالم مرتبط بنشأه الثورة الصناعيه
ولاغريه اذا نما هذا النظام وتطور اولا فى
الدول الغربيه حيث بدأ العصر الصناعى ..
وعموما فان درس الماضى يسمح لنا بتوقع
لزدهار قطاع التأمين فى بلاد العالم الثالث
تبعاً لزياده تصنيفها .. والتأمين يستطيع
ان يلعب دورا اقتصاديا هاما فى هذه البلاد
اذا ان التأمين اذا كان قطاعا تابعاً فانه ينمو
مع اول زياده فى الدخل القومى الناتج عن
عملية التنمية الاقتصاديه ثم يدفع معه
هذا الدخل القومى الى الزيادة تنبؤيه
الاستثمارات التى تلحق باستخدام
ادخارات قطاع التأمين ..

أهمية قطاع التأمين في دافل الاقتصاد القومي ويستكمل الدكتور براهيم حديثه بأن هناك خمس طرق لقياس أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد معين ..

التأمين وهناك ينسب مجموع الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين الى مجموع الاستثمارات المقيمه في البورصة لكي نعرف المكان الذي تشغله شركات التأمين في السوق الماليه ومدى اسهامها في النشاطات المختلفه كما يمكن ان ننسب مبالغ الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين باعتبارها مدخرات الى مجموع ما يودعه مواطنو بلد معين في صناديق التوفير والادخار كما يمكن ايضا نسبته الادخار الذي قامت بتحقيقه شركات التأمين في سنه معينه واستثمرته الى مجموع الاستثمارات للتحققه في نفس السنه .

وتتعلق بالخساره التي لحقت القوميه في سنه من السنين ويكون ذلك بتقدير قيمه الاضرار التي عوضاها المؤمنون ونسبتها الى الانتاج القومي .. اذ ان هذه الاضرار تعتبر خساره اصابت القوميه .

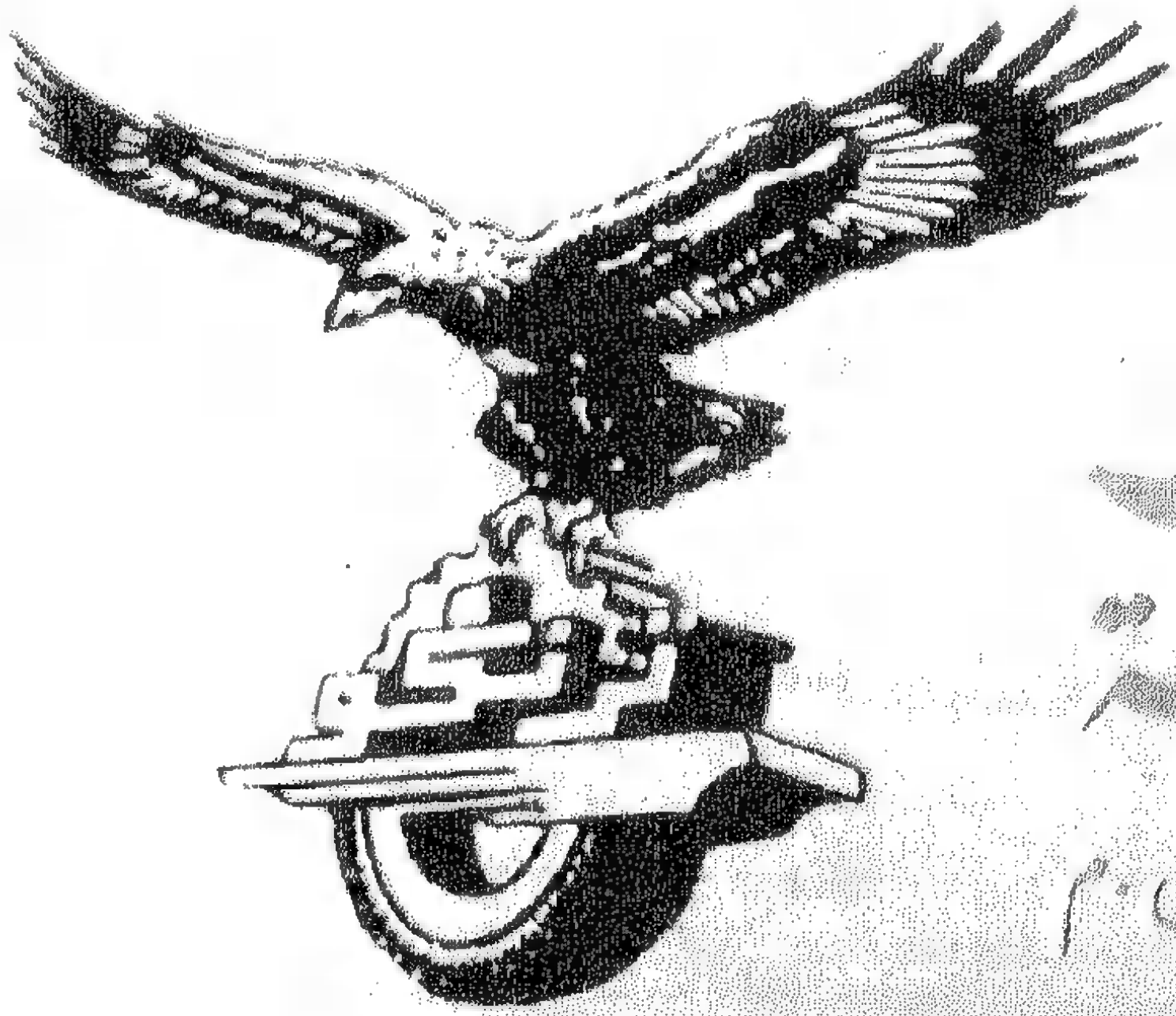
الشرق للتأمين



**العراقة والخبرة
تعني المرونة والشمول**

خبراء الشرق للتأمين يستطيعون إعداد برامج
تأمينية متكاملة تعد خصيصاً لتناسيك

إطارات



شركة النقل والحضارة

إحدى الشركات التابعة للصناعات الهندسية ش.م.م

بالتعاون مع :

شركة

بنتلوب

العالمية



يسعدنا أن نلبى احتياجات
السوق المحلي والتصدير
من جميع المقاسات

المركز الرئيسي والمصانع :

شارع ٣٨ سموحة / إكسپريز ت ٤٢٠-٤٢٧٧ / ٤٢٠-٤٢٧٣ / ٤٢١٤٦٧٨ / ٤٢١٤٥٢٨ فاكس ٤٢١٤٥٢٨ ص ب ٦٦٨ سموحة إكسپريز
فرع القاهرة : ٨ شارع نامبليون ت ٥٧٥١٢٢٦ / ٥٧٥١٤٥٥ فاكس ٥٧٥٣٦٤٩

اطارات فاروس رادبال معدني للنقل الثقيل اطارات فاروس رادبال معدني للنقل الثقيل

الى شركات ومستخدمي .. سيارات النقل الثقيل والاتوبيس

لتحقيق الوفرة والاقتصاد وكفاءة الاداء
إختياركم الأمثل هو

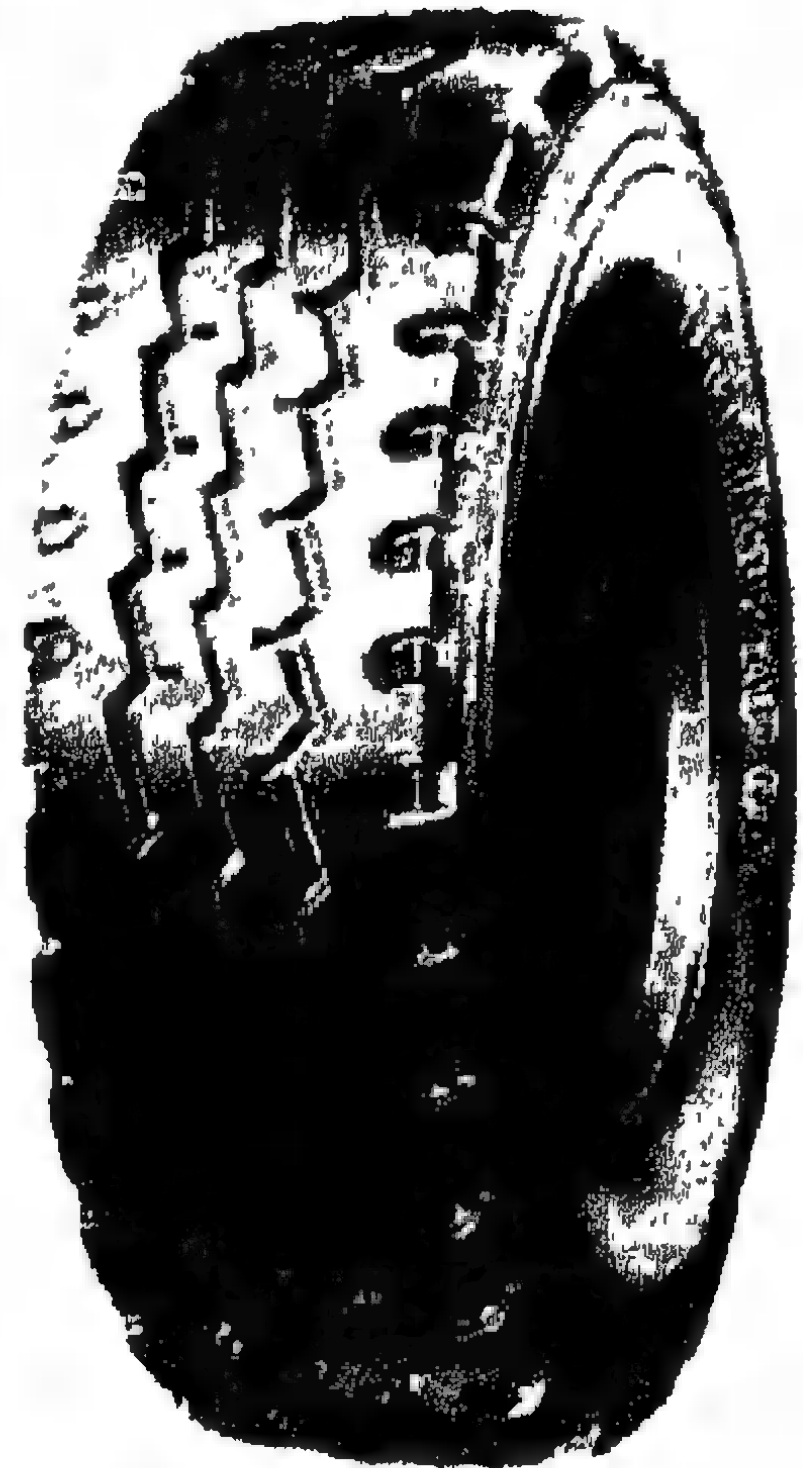
اطارات
رادبال
معدني
PHAROS ALL STEEL
RADIAL

الذي يعتبر قمة ماوصلت اليه تكنولوجيا صناعة اطارات النقل في العالم



لأنه يحقق

كفاءة عالية وجودة متميزة
وفر في استهلاك الوقود
اقتصاد في تكلفة الكيلومتر



مصنعة بترخيص من شركة بيريلى **PIRELLI** الإيطالية



للاستفسار وتقديم طلبات الشراء .. إدارة التسويق والمبيعات
شركة الإسكندرية للإطارات ش.م.م

٦٦١ طريق الحرية - جناكليس اسكندرية
ت : ٥٧٠٧٢٣٣ / ٥٧٠٧١٨٨ - فاكس : ٥٧٠٧١٨٨ / ٥٧٠٧٦٥٠

اطارات فاروس رادبال معدني للنقل الثقيل اطارات فاروس رادبال معدني للنقل الثقيل

الأمر



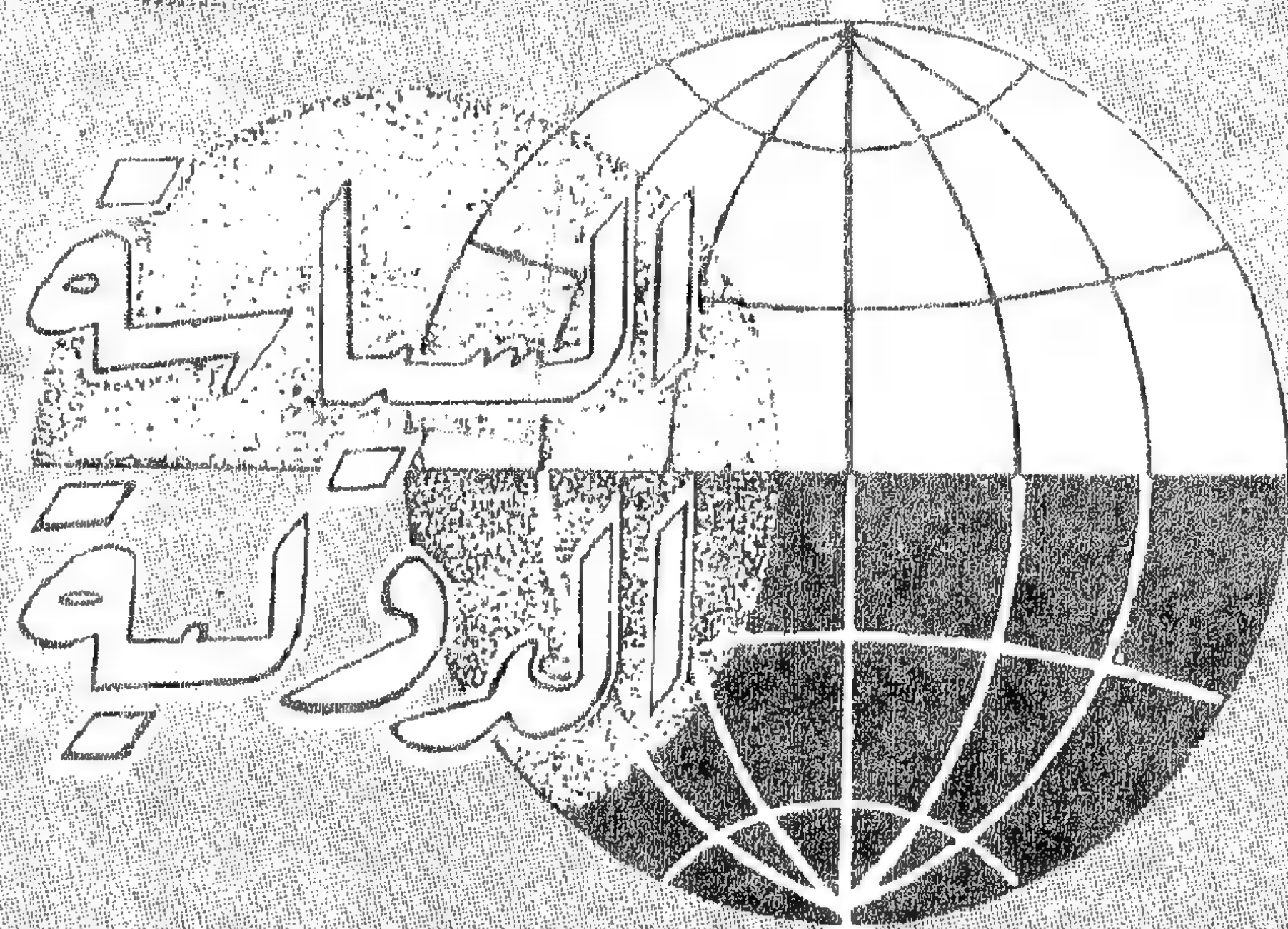
Genève, Organisation

Internationale

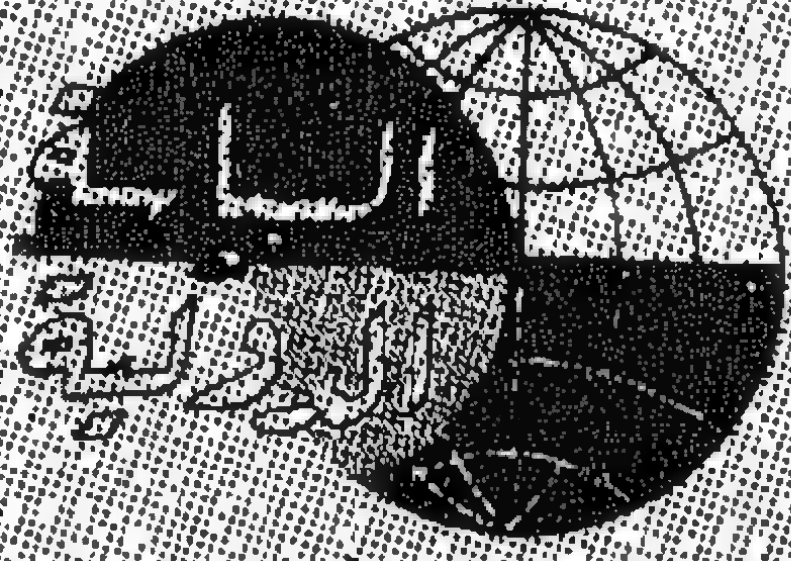
de la Santé et de la Famille

R 9

70



السنة الثانية والثلاثون
العدد (١٢٣)
يناير ١٩٩٦



الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

أسس المجلة وتولى رئاسته تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى

□ دورية علمية محكمة تصدر
عن مؤسسة الأهرام أوائل
يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر
□ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

السياسة
الدولية

□ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها .
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

□ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد
تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠ ، ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - ٩٢٥٤٤ - ٢-١٨٥ - ٩٢٥٤٤ - ٢-١٨٥ - ٩٣٣٤٦

□ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهاً .
- سوريا ١٥٠ ليرة ، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالاً ،
تونس ٦,٠٠ ديناراً ، المغرب ٥٠ درهماً البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دى ٢٥ درهماً ، أبو
ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠
ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

□ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيهاً مصرياً . فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولاراً امريكياً .
فى باقى دول العالم ٥٠ دولاراً امريكياً وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات
بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

□ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

رئيس التحرير :

د. أسامة الغزالي حرب

مستشار التحرير :

نبيلة الأصفهاني

مدير التحرير :

أحمد يوسف القرعي

نائب مدير التحرير :

سوسن حسين

سكرتير التحرير : نادية عبد السيد

مستشارو

التحرير

الاستاذ / السيد يسين (رئيسا)
الاستاذ الدكتور / أحمد الغندور
الاستاذ الدكتور / أحمد عامر
اللواء أ. ح / أحمد فخر
الاستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد
الدكتور / أسامة الباز
الاستاذ الدكتور / إسماعيل صبرى مقلد
الاستاذ الدكتور / طه به بدوي
الاستاذ الدكتور / عبد الملك عودة
الدكتور / عبد المنعم سعيد
الاستاذ الدكتور / على الدين هلال
الاستاذ الدكتور / فتح الله الخطيب
الاستاذ الدكتور / كمال المنوفى
الدكتور / محمد السيد سعيد
الاستاذ الدكتور / مفيد شهاب
الاستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق

الأسماء مرتبة هجائيا

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيديو (الميكروفيديو والميكروفيش) كإجراء منظم يواكب ما استحدثت من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات
وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ ج.م للسنة الواحدة. كما تتيح التوزيع الورقية بسعر خمسون ج.م للسنة الواحدة. وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيش أيضا بإعداد نظام لاسترجاع الموضوعي من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة. وذلك نظير أجر رمزية خدمة لخدمة البحث العلمي ونيسيرا على الدارسين والباحثين. ولأنه من شأن هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء
لزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيش. شارع الصحافة
القاهرة ت ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ فاكس ٩٣٣١٦ / ٩٣٣٠٢

المحتويات

□ الافتتاحية :

- ٦ - ١٩٩٦ : نور إيجابى لسلام العالم وأمانه ١ د. أسامة الغزالي حرب

□ الدراسات :

- ٨ - أزمة الغذاء فى الوطن العربى د. حسن حمدان العلكيم
٢٨ - الشعبية فى المجتمع الكويتى د. فلاح المديرس

□ تعليقات وافكار للمناقشة :

- ٤٧ - السيادة الوطنية فى ظل التغيرات العالمية..... د. أحمد عبد الله
٥٢ - الجذور التاريخية للسلام العربى الاسرائيلى د. شفيق ناظم الغبرا
٧٠ - التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط..... د. حسن أبو طالب

□ ملف العدد : المعلوماتية والعلاقات الدولية :

- إشراف د. أسامة الغزالي حرب - عمرو الجويلى
٧٨ - ثورة المعلومات بين الواقع والاسطورة د. حسن حنفى
٨٣ - العالقات الدولية فى عصر المعلومات : مقدمة نظرية عمرو الجويلى
- ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال :
دراسة وصفية د. محمود علم الدين ١٠٢
- حرب المعلومات : أثر التطور التكنولوجى على تداول المعلومات فى الحرب الحديثة
١١٧ مراد ابراهيم الدسوقي
١٢٢ - حرب المعلومات وتطور المذهب العسكرى الأمريكى كريم حجاج
- اتجاهات المستفيدين المصريين نحو استخدام الفهارس الالكترونية :
دراسة ميدانية د. أسامة السيد محمود ١٥١
- جامعة الدول العربية وقضية المعلومات د. حسنى الشيمى ١٦٠
- قراءة فى أدبيات المعلومات ١٦٦
- مقابلات ومؤتمرات ١٩٧

□ التقارير :

- ٢١٠ - القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات العلاقات القادمة أحمد يوسف القرعى
- ٢١٣ - إسرائيل ما بعد رابين : دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح أحمد ابراهيم محمود
- ٢٢٠ - اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى علاء سالم
- ٢٢٧ - لبنان أجندة ما بعد التمديد أيمن السيد عبد الوهاب
- ٢٣١ - استفتاء الرئاسة واحتمالات المستقبل العراقى معتز سلامة
- ٢٣٧ - الرئيس زروال والمهمة الصعبة أحمد مهابة
- ٢٤٣ - المصالحة والحرب فى جنوب السودان محمد أبو الفضل
- ٢٤٧ - قمة عمان والتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الأوسط نيرمين السعدنى
- ٢٥٠ - مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط خالد عبد اللطيف عزيز
- ٢٥٤ - انتخابات " الدوما " : مواجهة جديدة لحركة التحول الديمقراطى فى روسيا نبيه الاصفهانى
- ٢٥٧ - تركيا : تفاقم العضلات الداخلية طارق بحدوج
- ٢٦١ - انتخابات البرتغال وإعادة الحسابات نزيهة الافندى
- ٢٦٤ - تسوية الخلاف اليونانى المقدونى غادة خضر
- ٢٦٧ - اتفاق " دايتون " هل ينهى الصراع فى البوسنة عماد جاد
- ٢٧١ - " كويك " البركان الذى يهدد الوحدة الكندية مختار شعيب
- ٢٧٥ - موننج كونج والعد التنازلى للعودة الى الوطن الأم سوسن حسين
- ٢٨٠ - سيرلانكا : مرحلة جديدة من الحرب الأهلية هشام بنوى محمود

- ٢٨٣ □ ندوات ومؤتمرات دولية إشراف : د . نهى المكاري
- ٢١٢ □ مكتبة السياسة الدولية إعداد : د . هدى راغب عوض
- ٢٤٦ □ دوريات السياسة الدولية إعداد : د . هدى راغب عوض
- ٢٥٤ □ شهرىات الاحداث الدولية إعداد : د . هدى راغب عوض
- ٢٦٥ □ نشاط الأمم المتحدة إعداد : د . هدى راغب عوض

١٩٩٦ : دور ايجابي لسلام العالم وأمانه !

مع انقضاء عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ تتبدى أكثر وأكثر ملامح الحقبة المثيرة التي نعيشها : حقبة السنوات الأخيرة من القرن العشرين واستهلال القرن الواحد والعشرين ، بل السنوات الأخيرة للآلفية الثانية للميلاد وبدء الآلفية الثالثة . انها سنوات ميلاد متعسر لعصر جديد من رحم عصر قديم . ويبدو أن أحداث ١٩٩٥ كانت ساطعة الدلالة على ظروف هذه الحقبة الصعبة ، فقد تزامنت فيها علامات للعنف والارهاب .. مع إنجازات نحو الأمن والسلام ، وعلامات للتفكك والتحلل مع علامات للاندماج والتلاحم الكوني . فعام ١٩٩٥ الذي شهد انفجار أوكلاهوما في الولايات المتحدة وأعمال التطرف في اليابان وانفجار الرياض في السعودية وتفجير السفارة المصرية في باكستان ، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك في اثيوبيا ، واغتيال اسحق رابين في اسرائيل .. هذا العام هو نفسه الذي شهد عقد اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وانتخاب زروال رئيسا للجزائر ، وتقديم القضية الفلسطينية خطوة كبيرة على الطريق الطويل للتسوية السلمية .

وفي حين شهد عام ١٩٩٥ تكريس أوضاع التفكك التي هزت أقاليم عديدة في العالم في السنوات القليلة الماضية، خاصة في بلاد الاتحاد السوفيتي القديم وشرق ووسط أوروبا فإن التوجه - على مستوى آخر - نحو مزيد من الاندماج والتوحد الكوني أصبح سمة متزايدة لنهاية هذا القرن . وليس مؤتمر القمة الاجتماعية في كونيهاجن ، ثم المؤتمر الدولي للمرأة في بكين في عام ١٩٩٥ . إلا حدثين بارزين في هذا الاتجاه .

وهكذا ، وعلى الطريق نحو إيجاد عالم أكثر سلاما ، وأكثر أمنا ، يسلم عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٦ عدة تحديات سوف تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات قادة العالم وصانعي القرار فيه . وهنا يثور التساؤل : ما هو إسهامنا ، وما هو دورنا في تحقيق هذا العالم الأكثر سلاما وأمانا ؟ ان الاجابة يمكن استخلاصها بسهولة من تأمل التحديات والمشكلات التي تفجرت في العام الماضي والتي برزت فيها منطقة الشرق الأوسط - ونحن في القلب منها- من خلال تطورات عملية السلام المصرية الاسرائيلية أولا - ومن خلال أحداث الارهاب والعنف التي شهدتها ثانيا . وبناء عليه ، فان اسهامنا في تحقيق عالم أفضل يستلزم التقدم الجاد على طريقين متوازيين : الاسهام الايجابي في عملية التسوية العربية الاسرائيلية، ومكافحة الارهاب والحد من انتشاره .

وفي واقع الأمر ، فرما كان توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني بواشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ أهم أحداث عام ١٩٩٥ على الاطلاق . لقد كان حدثا عالميا بمعنى الكلمة ، وليس مجرد توقيع اتفاق بين أطرافه المحليين : أي اسرائيل ومنظمة التحرير ، فقد تم التوقيع في واشنطن بشهادة الرئيس حسني مبارك والعاقل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الأسباني جونزاليس فضلا عن شهادة وزيرى خارجية روسيا واليابان . ووجود هؤلاء الأطراف لم يكن لمجرد استيفاء الشكل "الاحتفالى" ولكنه كان يعبر عن مدى اهتمام العالم كله بانهاء ذلك الصراع المزمع - أى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي - الذى يشكل جوهر "أزمة الشرق الأوسط" . ولقد جعلت تلك الأزمة من منطقة الشرق الأوسط (ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة) احدي نقاط

التوتر المتهبة خلال سنوات الحرب الباردة . وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى ظل الاهتمام بالأزمة مستمرا ، ولكن تهيأت ظروف أفضل لحلها ، وبالتالي لطمأنة القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية فيها .

وجاء الاتفاق فى توقيته ليحسم مسار عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية بعد أن بدأت خطواتها الأولى الكبرى قبل عامين فى أوصلو ثم واشنطن (أغسطس وسبتمبر ١٩٩٣) . ولقد ولدت هذه الخطوة الأولى تحديا كبيرا وشهدت القوى الرافضة للسلام التى راهنت على أن اتفاق ١٩٩٣ لن يكتمل أبدا ، ولذلك ، وعندما تم توقيع اتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتى فى ١٩٩٥ خسرت هذه القوى رهانها وفقدت أعصابها ، وكان اغتيال اسحق رابين أبرز علامات الحالة الهستيرية التى انتابتها .

لقد حمل اتفاق توسيع الحكم الذاتى الى الشعب الفلسطينى الأمل الحقيقى - لأول مرة - فى أن يحصل على استقلاله ، ويمارس حقه المشروع فى تقرير مصيره .

وشهدت الأسابيع الأخيرة أفراح الشعب الفلسطينى فى مدن الضفة الغربية التى توالى جلاء المحتل الاسرائيلى عنها لتدشن أسس دولة فلسطينية قادمة لا محالة .

ويتلك التطورات فتح الباب واسعا للانتقال الى المسار الآخر الصعب فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية : أى المسار السورى - الاسرائيلى . ويبدو أن عام ١٩٩٦ سوف يكون غالبا هو عام التسوية السورية - الاسرائيلية ، خاصة بعد أن تجددت - قبل بداية العام بأيام قليلة - المفاوضات بين الجانبين فى ولاية ميريلاند الأمريكية .

أما عن مواجهة الارهاب الدولى - فيعزز من أهمية هذه القضية أن منطقتنا كانت هى المسرح الذى شهد بعضا من أخطر أحداثها فى العام المنصرم . وليس من الصعب على المراقب أن يرصد ثلاث جبهات يتعين تكثيف العمل الجاد عليها فى مواجهة الانتشار السرطانى للظاهرة الارهابية فى العام الجديد : فهناك أولا : جبهة العمل الأمنى - الدولى القائم على التنسيق بين أجهزة الأمن فى الدول التى تعاني من المشكلة ، وسد الثغرات القانونية والتشريعية التى تحول دون تعاونها السريع والفعال . وهناك ثانيا : جبهة العمل السياسى والدبلوماسى لمحاصرة الدول والمنظمات الداعمة للارهاب وفضحها وعزلها . وهنا ، فإن التطور السودانى - الذى أصبح ثابتا تقريبا - فى جريمة محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اثيوبيا ، يقدم مثالا فجعا للدولة التى ترعى الارهاب ، وتستخدمه ضاربة عرض الحائط بالقيم والقواعد المستقرة فى التعامل بين الدول المتحضرة . وأخيرا ، هناك الجبهة الفكرية والاعلامية التى تتوجه - ليس فقط لبلادنا ، وإنما أيضا للعالم كله كى تقدم الصورة الحقيقية السمحة للدين الاسلامى وللدعوة الاسلامية ، وتبعد عنهم تهم العنف والارهاب ومشاعر العدا والتناقض مع الآخرين .

ولاشك أن تلك المهمة الأخيرة ليست باليسيرة ولا بالهينة ، ولكنها تظل فى مقدمة الأولويات التى ينبغى العمل الجاد على تحقيقها فى العام الجديد ، عام ١٩٩٦ .

ولكن عام ونحن جميعا بغير.

و . أسامة الغزالي حرب

أزمة الغذاء في الوطن العربي التحديات وآفاق المستقبل

العلم

د. حسن حمدان العليم

أستاذ مساعد في العلوم السياسية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

استيراد الغذاء لسد حاجات السكان ، وأوجد فجوة غذائية كبيرة حولت الازمة من كونها مشكلة تجارية واقتصادية في مراحلها المبكرة الى مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة . ذلك أن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح معرضاً في الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية ، ولاسيما اذا علمنا أن النقص بالنسبة للوطن العربي يكمن في السلع الاستراتيجية ، مثل الحبوب التي تمثل أهم ما يستهلكه المواطن العربي في غذائه .

وتهدف الدراسة الى قياس مدى الفجوة الغذائية عن طريق ابراز الكميات المنتجة ومقارنتها بالكميات المستهلكة ومعرفة أسباب هذه الفجوة الغذائية وآثارها السياسية والاستراتيجية وكيفية مواجهة هذا الخلل الغذائي والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي وأهمية العمل العربي المشترك لتحقيق الاهداف القومية في هذا المجال .

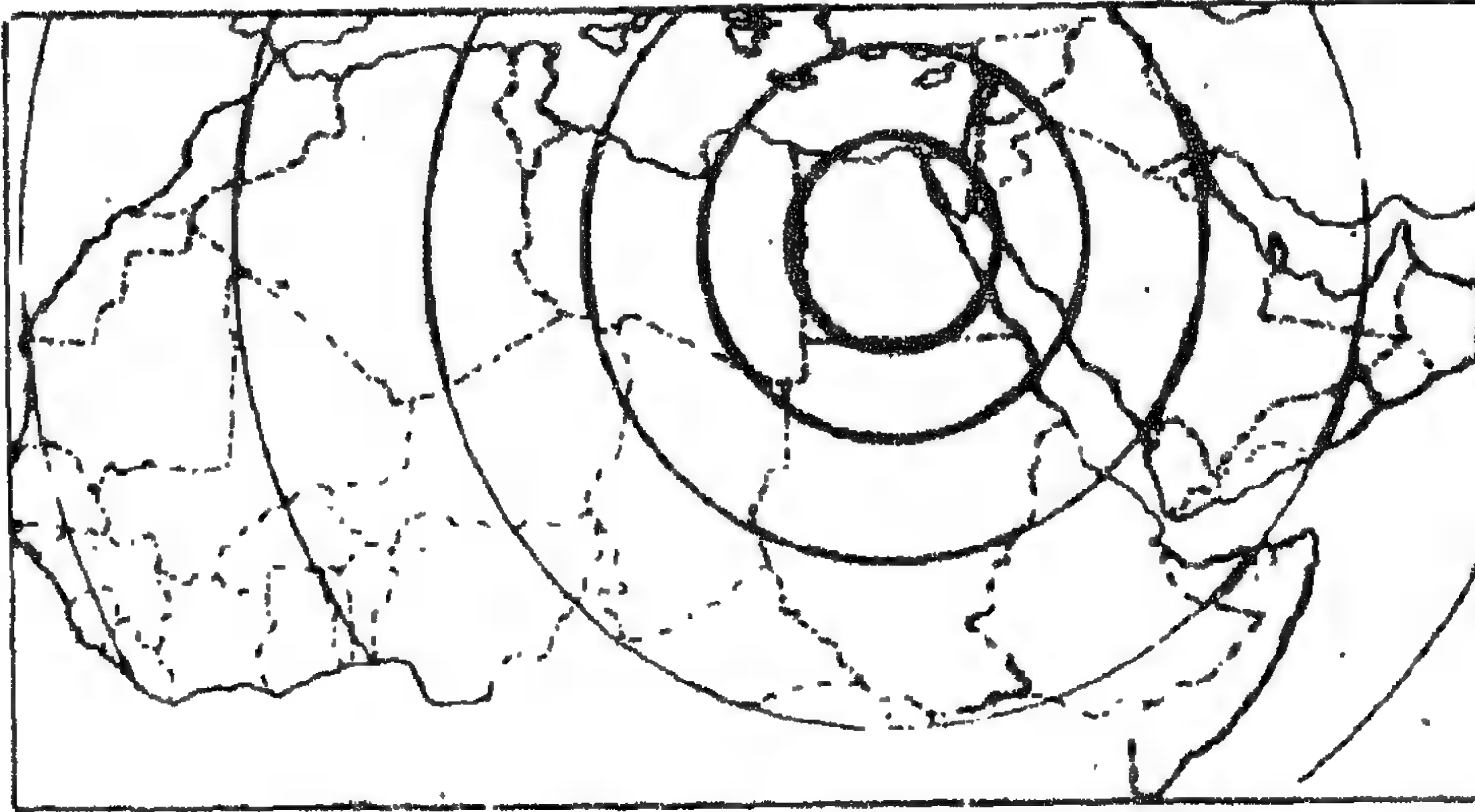
واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي (١) والمنهج الاستقرائي (٢) للوقوف على أهم العضلات التي تواجه الأمن الغذائي في الوطن العربي والتي بدورها تشكل أهم

مشكلة الغذاء مع الانسان ولازمته في نشأت مختلف مراحله وعصور تطوره . وكان الانسان ولا يزال يصرف جزءاً كبيراً من وقته لتأمين غذائه فمسألة توفير الغذاء لبني البشر من أخطر المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم ، الذي يواجه الكثير من التحديات الخطيرة ومشكلة الغذاء ليست تحدياً للنظام الاقتصادي فحسب وإنما لكافة الأنظمة الاجتماعية ، والسياسية والأمنية إذ لا استقرار ولا أمان في عالم تهدده المجاعة أو تنهكه أمراض سوء التغذية . والمتتبع لمشكلة الغذاء في العالم العربي يلاحظ أنها اتخذت خلال السنوات الأخيرة اشكالا متعددة منها عدم كفاية السلع الغذائية ، انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي ، واتساع الفجوة الغذائية .

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن الوطن العربي أصبح اليوم يعاني من خلل واضح في أمنه الغذائي وذلك نتيجة للاختلال الذي حدث بين الطلب والعرض على السلع الغذائية المنتجة محليا ، حيث أخذ الطلب في زيادة في حين أخذ العرض في التناقص ، مما دفع الدول العربية الى

١ - يقصد بالمنهج التحليلي الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تألفها داخل الإطار العام وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها ، (ربيع ١٩٨٧ من ٢٤٦) .

٢ - يقصد بالمنهج الاستقرائي اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ينتقل فيه من الحقائق الفردية الى الفروض العامة بهدف استشراف المستقبل (ربيع ١٩٨٧ من ٢٥٣) .



تنقسم الدراسة الى عدة محاور هي ملامح الأوضاع العربية في إنتاج الغذاء ، وتطور الفجوة الغذائية في العالم العربي ، وأبعاد الفجوة الغذائية العربية والصادرات والواردات الغذائية ، والآثار السياسية والاستراتيجية ، والاستراتيجية العربية للغذاء .

ملامح الأوضاع العربية في إنتاج الغذاء (٣)

قبل الحديث عن الأفكار الأخرى المتعلقة بهذا البحث وجب الحديث عن بعض الملامح الأساسية لاقتصاديات الغذاء العربي وبعض العوامل الأساسية التي تلعب دوراً مؤثراً في تحديد مساره . وتشير الدراسات المتخصصة التي تمت في هذا المجال من قبل بعض الهيئات المتخصصة الى الحقائق الهامة التالية :

١ - تواجه الاقطار العربية أوضاعاً غذائية حرجية نتيجة لشحة الموارد مثل ندرة المياه والتصحر وانخفاض رأس المال المخصص للتنمية الزراعية وندرة اليد العاملة في هذا القطاع إضافة الى ما تسببه الكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول من تلف لمساحات شاسعة من الحبوب والخضار وخصوصاً في السودان ومصر والعراق وسوريا ولبنان وبلدان المغرب

المشكلات التي يعاني منها الانسان العربي . وتم كذلك اتباع الأسلوب الكمي من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية لتعزيز التحليل وتدعيم النتائج .

وتكمن أهمية الدراسة في الجدلية القائمة بين تعاظم الزيادة السكانية وتدنى مستوى النمو الغذائي . ولم تعد أزمة الغذاء مشكلة اقتصادية بحتة وإنما أصبح لها أبعاد سياسية وأمنية في غاية الخطورة والأهمية ، فالبلاد العربية تعتمد في تلبية ما لا يقل نصف غذائها الأساسي - وبخاصة القمح - على الخارج كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وهنا يكمن الخطر وبخاصة بعد أن أصبح الغذاء سلاحاً استراتيجياً في يد الاقطار المنتجة له والمصدرة .

وبناء على ما تقدم نجد أن وجود استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي ، لخطورة الموقف العربي بسبب استيراده المتزايد للغذاء تشكل أهمية قصوى في الوقت الحاضر . ولأهمية هذا الموضوع فإن العمل العربي المشترك في التنمية الغذائية يصبح هدفاً استراتيجياً لا بد من تحقيقه فما هي الاستراتيجية المطلوبة ؟ وما هي المتطلبات اللازمة لتحقيقها ؟ ثم ما هي حقيقة الجهود العربية المبذولة حالياً لتحقيق الأمن الغذائي العربي ؟

٣ - مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، بحث أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدمته الى مجلس المنظمة في دور انعقاده العادي العاشر (دمشق ديسمبر ١٩٨٠) ، شؤون عربية (العدد ١١) ، يناير ١٩٨٢ .

عدنان هزاع البياتي ، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي شؤون عربية ، (العدد ٧٤) ١٩٩٣ .

أغلبها تقوم على الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية الى نحو ٨٠٪ من الرقعة الزراعية الاجمالية . وننوه هنا الى أن المزروعات التي تعتمد على مياه الأمطار تكون دائما غير متوازنة في الكمية والجودة . ويعود ذلك الى مدى انتظام سقوط الأمطار ووفرتها ومدى مناسبتها للانتاج فالأمطار غالبا متذبذبة في مواسمها وكمياتها . وعليه فإن مستوى الغلة المطرية يكون منخفضا بالمقارنة مع الغلات الزراعية التي تعتمد على الري . وقد ترتب على تنامي الحاجة للانتاج الغذائي أن امتدت زراعات القمح والشعير الى مساحات غير كافية الأمطار وكان من الأجدي تركها كمراعى ، كما امتدت زراعتها في الاراضي المروية في مساحات لاتجد كفايتها من مياه الري مما يؤثر في مستوى الغلة وفي خصوبة التربة . ومن ناحية اخرى تتصف الاراضي الزراعية في دول العالم العربي بمعدل استخدام متدن نظرا لهيمنة الاراضي البعلية الدائمة أو المطرية .

٤ - على الرغم من أن غالبية العمالة تعتمد على الزراعة إذ تقدر بـ ٦٣٪ من جملة السكان فإن العدد الفعلي للذين يعملون فيها لا يتجاوز ٢٥٪ وتعكس هذه النسب التندني الشديد لانتاجية المزارع العربي والبطالة المقنعة في الريف (٨).

٥ - إن متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية منخفض جدا إذا ما قورن بالمتوسطات العالمية . ويقدر هذا بحوالي ٣٣ دونم (٩) في الوقت الحالي ، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المتوسط إلى أقل من ٢٥ دونم في نهاية القرن ، وهذا يعني أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي دون المعدل العالمي وسوف يزداد انخفاضا (١٠) إن صغر حجم الملكية اضافة الى تعدد نظم الحياة الزراعية وعدم استقرارها في البلدان العربية فضلا عن غياب التنسيق كلها تؤثر سلبا على انتاجية المزارع العربي حتى وإن توافرت لديه الامكانيات التي تساعد على التوسع في الانتاج . ويتضح هذا في أن ما ينتجه المزارع العربي لا يكفي سوى ثلاثة افراد في حين أن انتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تصل الى ما يكفي لغذاء مائة وخمسين فردا تقريبا .

ولا يعزى ذلك دائما الى قصور المزارع العربي فقط لان خصوبة الارض ومساحتها وعدم توفر التقنية الحديثة تلعب كلها دورا لا ينكر في تعميق هذا العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي .

٦ - ضيق الرقعة الزراعية حيث أن مساحة الارض التي

العربي (٤) من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن غالبية البلدان العربية تواجه زيادة سكانية سريعة في الوقت الذي لا ينمو معدل انتاج الغذاء بالوتيره نفسها . ففي الوقت الذي ينمو فيه السكان بمعدل ٣٪ سنويا ، حيث سيرتفع عدد سكان الوطن العربي بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٣٠ من ٢٥٦ مليون الى ٧٣٤ مليون نسمة ، لا يتجاوز فيه النمو الزراعي ٢٪ (٥) . وتتجسد المشكلة في المفارقة بين الطاقة القومية لانتاج الغذاء وبين احتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان . وتتطور هذه المشكلة وفقا لتطور معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات . فالطاقة الانتاجية الحالية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية ، ويقتضى الامر الاعتماد على استيراد جميع سلع الغذاء الاساسية بكميات كبيرة . ولما كان متوسط معدل نمو الاستهلاك يصل الى أكثر من ضعف معدل نمو الانتاج الغذائي ، يواقع ٣٪ تقريبا ، فقد تزايدت الواردات الغذائية لتسد الفجوة المتزايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه ، وتحل مشكلة التندني المطرد في معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية . وتأسيسا على ما سبق فإن البلدان العربية المستوردة للغذاء ستظل تخضع لضغط البلدان الصناعية المصدرة للاغذية ، خاصة اذا ما أصرت هذه البلدان الاخيرة على تحقيق سيادتها التامة على مواردها .

٢ - ضيق المجال الحيوي الزراعي : فبينما تصل مساحة الاراضي الزراعية في البلاد العربية الى نحو ٥٠ مليون هكتار (٦) لا يزرع منها سواء ٣٥٪ فقط ، وصل عدد السكان الى نحو ٢٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ، ويتطلب تحسين النسبة السكانية الارضية زيادة مساحة الرقعة المزروعة بالاضافة الى تكثيف الانتاج ورفع مستوى الغلات . وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الأمر يصعب تحقيقه نظرا لعدم قدرة الدول العربية على استغلال الرقعة المزروعة فكيف يمكنها استغلال الرقعة التي تزرع بعد . ويعود عدم القدرة في زيادة المساحة المزروعة التي وجود العديد من المعوقات التي سنتحدث عنها لاحقا .

٣ - تشكل ندرة المياه معضلة اخرى في طريق التنمية الزراعية حيث لا تتجاوز موارد الوطن العربي المائية ٧٤٪ من الموارد المائية في العالم . وإن ٦٧٪ من هذه الموارد تنبع من خارج الاراضي العربية . واذا كان نصيب الانسان العربي من المياه لا يتجاوز ١٧٤٤ م^٣ (٧) فإن الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للزراعة ، وعليه فإن الزراعة العربية في

٤ - الاسبوع العربي ٢٩ / ١١ / ١٩٩٣ .

٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .

٦ - الهكتار وحدة الارض الزراعية وكل هكتار يساوي ٢١٠٠٠ م^٢ .

٧ - حسن حمدان الحكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة ، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

٨ - جورج فزاد ، أزمة الأمن الغذائي العربي ، الاتحاد ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤

٩ - الدرهم وحدة قياس الارض الزراعية وكل دونم يساوي ٢١٠٠ م^٢ .

١٠ - عبيداتفيان الشبان ، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠ .

تزرع بانتظام تبلغ ٤٣٥ مليون هكتار وهي تعادل ٤٣٪ من المساحة العالمية أي أنها تساوي ٨٢٪ من جملة الاراضى الصالحة للزراعة في الوطن العربي الامر الذي يعنى أن ٣٢٪ فقط من مساحة الارض العربية الكلية يستغل في الزراعة بانتظام (١١) من ناحية ثانية فإن نظام التبوير (١٢) السائد في الدول العربية يقلص من مساحة الاراضى المزروعة نظرا لحاجة هذه الدول للاراضى في عملية التوسع العمرانى . فهناك مشاريع تنمية عديدة تقوم بها هذه الدول وهي في أمس الحاجة الى مثل هذه الاراضى لقربها من مراكز الاستيطان البشرى ، وذلك بالرغم من أن هناك اراضى غير صالحة من الاساس للزراعة يمكن ان يقام عليها مثل هذه المشاريع بدون حاجة لعملية التصحر المنظمة المتبعة حاليا . وإذا كانت الحجج تخص المواصلات وصعوبة التعامل مع الصحراء فالحل هو ايجاد البنية التحتية لإمكان السكن والعمران فيها عوضا عن الاخلال بالاراضى الزراعية .

٧ - تسود الزراعة الخفيفة معظم المساحات الزراعية ، وفيها يعتمد الانتاج في الغالب على الامكانيات العملية المتاحة ومن أهمها : العمل اليدوى والعمل الحيوانى والبذور والتسميد الأخضر . ويتضح من ذلك أن المزارع العربى لايميل الى التطوير في انتاجه الزراعى فهو لايزال معتمدا على الموارد الأولية المتاحة لديه من اليد العاملة والحيوانات والبذور والارض الزراعية . ولم يحاول على سبيل المثال شراء الآلات الحديثة وادخال التقنيات المتطورة واستصلاح الاراضى غير المزروعة .

٨ - نلاحظ هبوط الانتاجية الزراعية العربية الى ما دون مستواها اذا ما قورنت بالانتاج العالمى . ويعود الهبوط في الانتاج الزراعى الى تخلف القاعدة الزراعية المنتجة . وتتمثل في هبوط انتاجية العامل الزراعى ، تدهور ، التربة الزراعية عدم كفاية مياه الري ، وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة للمشروعات والتنمية الزراعية (١٣) . فبالنسبة لمحاصيل الحبوب ، مثلا وهي من أهم المحاصيل العربية حيث تستهلك زراعتها حوالى ٦٤٪ من الاراضى الزراعية ، فإن متوسط الانتاج العربى لايتجاوز ١ طن للهكتار في حين يصل متوسط الانتاج العالمى للهكتار الى ١٩ طن أى بانخفاض قدره ٤٢٪ ويصل متوسط انتاج الهكتار العربى الواحد للقمح ، وهو أهم محصول زراعى عربى ، الى طن واحد في الوقت

الذى يزيد فيه انتاج البلدان النامية بواقع ٢٠٪ والانتاج العالمى بواقع ٦٥٪ كما تقل انتاجية الذرة الرفيعة والتبغ بنحو ٢٥٪ لكل منهما عن المتوسط العالمى ، فيما تقل إنتاجية الشعير الى نحو ٥٠٪ عن هذا المتوسط (١٤) وتشير الدراسات الى ان التركيب المحصولى سوف يستمر في المستقبل قريبا من النمط الحالى وستظل الحبوب تشكل المحصول الرئيسى (١٥) . وعلى الرغم من أن مساحة زراعة الحبوب فى ١٩٩٢ كانت حوالى ٧٢٪ من المساحة المحصولية فى الوطن العربى فإن التقديرات تشير الى انخفاض انتاج معظم محاصيل الحبوب بنحو ١٣٪ نظرا لانخفاض المساحة بنسبة ٤٢٪ والغلة بنسبة ٥٧٪ (١٦) . وعليه فإن ضعف انتاجية الحبوب مقرونا بنسبتها الكبيرة كشاغل للاراضى الزراعية ستعكس سلبا على انخفاض الانتاجية الزراعية العربية بشكل عام . وعلى الرغم من ذلك فإن حاجة الدول العربية للحبوب ، التى لاتزال تستورد نصف ما تستهلكه ، يجعل التحول الى زراعة محاصيل اخرى امرا فى غاية الاهمية . وإن الخطوة الاولى في هذا الشأن يمكن أن تتمثل فى إرشاد المستهلك إلى أغذية أخرى بديلة للتقليل من اجمالى الاستهلاك العربى من الحبوب ومن ثم يمكن الدعوة الى تنويع المحاصيل الزراعية التى تنتج عربيا لتخفيف اعباء ميزانية الدولة المترتبة على سياستى الدعم والاستيراد وتقليص تبعيتها للدول المصدرة من ناحية وعدم ارهاق الارض بزراعة محصول واحد من ناحية اخرى .

٩ - يعانى الانتاج الحيوانى فى الدول العربية من مشاكل مشابهة لتلك التى يواجهها الانتاج النباتى ، وتتمثل فى تدنى معدل الانتاجية للوحدة ، وكذلك تدنى نمو الانتاج العام . و يقدر متوسط حجم وحدة الماشية بحوالى ١٢٥ كيلو جراما مقارنة بحوالى ١٨٢ كيلو جراما فى بعض الدول الأوروبية والأمريكية ونيوزيلندا وأستراليا . وكما أن نسبة نمو أعداد الحيوانات منخفضة ولايزيد متوسطها عن ٢٠٪ و٣٠٪ سنويا (١٧) . وتكمن اهمية الانتاج الحيوانى فى عدم القدرة على استثنائه من القائمة الغذائية ومسألة الامن الغذائى .

علاوة على ذلك فإن السياسة المتبعة فى مجال الانتاج الحيوانى فى الدول العربية لا تقوم اساسا على دعم الانتاج الحيوانى القابل للتسويق . وإن تربية الحيوانات بشتى انواعها ، فى العديد من البلدان العربية تقوم على اساس المبادرة الفردية او العشائرية لاهداف هى فى مجملها قبلية

١١ - جورج فزاد ، أزمة الأمن الغذائى ، الاتحاد ٢٤/١/١٩٩٤ .

١٢ - تترك فيه الاراضى المطرية أو المروية لمدة سنة أو أكثر بدون زراعة .

١٣ - الخليج ١٥/٤/١٩٩٣ .

١٤ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

١٥ - عبد الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

١٦ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ٨٠ - ٨٢ .

١٧ - عبد الثنيان مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

وبدأ في عام ١٩٨٩ يحقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير من الفواكه والاسماك .

تطور الفجوة الغذائية في العالم العربى :

تعرف الفجوة الغذائية بانها مقدار الفرق بين الانتاج المحلى وصافى الواردات لمختلف السلع الغذائية . وتطورات الفجوة هي محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الانتاج . إن قصور الانتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربى أدى الى عجز كبير في الميزان التجارى لجميع السلع الغذائية الهامة - كما اتضح في الجدول السابق - مما أدى الى استنزاف الموارد العربية وتحويلها الى قوة شرائية تهدر في سبيل تأمين ضروريات الغذاء ولا تجد طريقها الى تنمية القطاع الانتاجى الزراعى مما يبعدها عن التنمية الذاتية ويجعل الوطن العربى في عجز غذائى دائم وتحت رحمة الاحتكارات العالمية .

وفي مواجهة نمو الانتاج الغذائى بمعدل منخفض يتراوح ما بين ١.٥٪ - ٢٪ سنويا ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يصل الى ٥٪ سنويا . وإن مفارقة معدل النمو التى يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الانتاج أدى الى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتى وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية . (٢٠)

ونجد أن غالبية مناطق العالم تسودها حركة تبادلية بين العجز والفائض (Deficit and surplus) بحيث تتأثر وتؤثر فيما بينها وبين العالم ، إلا أن المنطقة العربية هي منطقة مدينة لصافى الميزان التجارى والسبب هو عدم امتلاكها للسلع الاستراتيجية ولا سيما الحبوب التى يفوق استهلاكها منها استهلاك أى منطقة مماثلة من حيث عدد السكان . ويمثل ذلك بطبيعة الحال عبئا دائما على موازين الدولة ومدفوعاتهما . وإذا استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات في الانتاج فإن هذا العجز سوف يستمر بل ستتعاظم حدته (٢١) .

ومن ناحية أخرى فإن صادرات الوطن العربى من السلع الغذائية الاستراتيجية محدودة وأن صادراتها تمثل فوائض ضئيلة جدا في السلع الثانوية مثل الفواكه التى يمكن الاستغناء عنها من قبل الدول المستوردة دونما عناء ولا تمثل ورقة رابحة في مجابهة الاحتكار العالمى للسلع الاستراتيجية والضرورية لحياة الشعوب .

وتخصص الدول العربية الكثير من مواردها لتوفير

أو اجتماعية وليست اقتصادية ، للتصدير مثلا ، او حتى من أجل التغذية الذاتية . وإن استغلال الحيوانات اقتصاديا يتمثل في الاستخدامات الأولية كحمل الأثقال والمعدات أو جرها . وتستخدم كذلك في حراثة وتنعيم الاراضى . وكنتيجة لهذه العوامل فإن الاقتصاد العربى يتحمل اعباء كبيرة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات لتأمين الاحتياجات من السلع الحيوانية .

لقد ترتب على غياب السياسة الفاعلة والواعدة في مجال الانتاج الحيوانى انخفاض معدل نمو إنتاج اللحوم في البلاد العربية حيث يصل في المتوسط الى نحو ٢٪ سنويا بسبب نقص الاعلاف المركزة وإفتقار المراعى وانتشار الامراض وضعف انتاجية التراكيب الوراثية . ونتيجة لهذه العوامل ينخفض معدل المسحوبات للذبح ليصل الى نحو ١٢ و ١٣٪ للابقار بينما يبلغ هذه المعدل عالميا ١٨ و ٢٣٪ في المتوسط . وينخفض وزن الذبيحة العربية الى نحو ١٢٠ - ١٣٠ كيلو جراما بينما يصل متوسطه العالمى الى نحو ١٧٩ كيلو جراما .

ويعانى إنتاج الألبان من الانخفاض وجمود النمو . فمنذ أوائل السبعينات وصل إنتاج الألبان في البلاد العربية الى نحو ٧٢ مليون طن ، وقد تجمد نمو الانتاج تقريبا خلال السنوات القليلة التالية . فقد كشفت التقارير ان الطاقات المستخدمة فعلا في المصانع العربية لإنتاج الألبان تقدر بحوالى ٤٠٪ فقط (١٨) . ويرجع انخفاض الانتاج وجمود نموه الى انخفاض أعداد الأبقار الحلوب الذى يصل الى نحو ٦٠ مليون رأس والى ضالة نمو أعدادها وانخفاض الانتاج السنوى للرأس . فبينما يصل متوسط إنتاج الرأس عالميا في السنة الى ١٩١٠ كيلو غرامات يصل الانتاج في مصر والسودان وموريتانيا ، على سبيل المثال ، الى نصف وثلاث سدس الانتاج العالمى للرأس على التوالي (١٩) .

وتعكس الاحصائيات هبوطا في معدلات الاكتفاء الذاتى في الغذاء منذ عام ١٩٧٠ . والجدول رقم (١) يبين النسبة المئوية للاكتفاء الذاتى في أهم المجموعات الغذائية في الوطن العربى فيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٩ .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) هبوط مستوى الاكتفاء الغذائى للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ - كما يلاحظ أن الهبوط كان في جميع المجموعات الغذائية ، عدا السكر والبيض . ونجد أن الوطن العربى منذ عام ١٩٧٠ حقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير في البقول والفواكه والخضر .

١٨ - الخليج ١٥/٣/١٩٩٤ .

١٩ - مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ - ٨٠ .

٢٠ - مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

٢١ - عبد الثيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء

المجموعة الغذائية / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
جملة الحبوب	% ٨٠,٩	% ٥٨,٤	% ٤٩,٢
القمح	% ٨٢,٣	% ٥٠,٥	% ٤٥,١
بقول	% ١٢٢,٩	% ٩٢,٣	% ٨١,٦
زيوت نباتية	% ٧٠,٥	% ٧٧,١	% ٣٠,٨
سكر	% ٣٤	% ٢٦,٢	% ٣٥
خضار	% ١٠٢,٥	% ١٠٠,١	% ٩٧,٧
فواكه	% ١١٢,٦	% ١٠٢,٤	% ١٠٠,٨
جملة اللحوم	% ٩٧,٥	% ٦٩,٣	% ٧٧,٨
اللحوم الحمراء	% ٩٦,٥	% ٨٢,٣	% ٧٦,٩
لحوم الدواجن	% ٩٢,٥	% ٥٢,٩	% ٧٩,٣
أسماك	% ١٠٨,٢	% ١٠٠,٤	% ١٠٧,١
البيض	% ٨٤,٣	% ٦٠,٣	% ٥٩,١
البيض	% ٩٠,٧	% ٧٦,٧	% ٩٢,٨

المصدر: عدنان هزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية (العدد ٧٤) ١٩٩٣، ص ١٩٥.

جدول رقم (٢)

تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي ١٩٨٥ - ١٩٩٢ (مليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
حبوب	٦٠٢٢	٤٦٠٤	٤٤١٤	٥٩٠١	٦٣٩١	٥٥٥٢	٣٩٦٠	٤٦٠٧
بطاطس	٨٧	٦٧	٧١	٦٠	٧٧	٢٢	٨١	٢٤-
سكر	٧٤٨	٨٣٣	٨٧٨	١٢٥٦	١٢٥٤	١٩١١	١١٧٤	١٠٧٨
بقوليات	١٥٤	٢٢٦	١٦٥	١٨١	٢٠٠	١٨٨	٣٠٠	٢٦٠
خضار	١١٠	٢١١	٢٦٩	١٩٥	٤٨٤	٢٠٣	١٥٠	٨٢
فاكهة	١٢٨	١٠٥	٢٨	٧٧	٦٧	١٨٢-	١٦-	٢٢
زيوت	١٤٨٨	٩٤٢	٩٦٩	١٣٤٧	١٢٤١	١١٢٨	١٠٣٣	١٢٨٥
لحوم	٢٠٢٦	٢٢٩١	١٣٢٧	٢٣٧٢	١١٩٢	١١٩٢	١٠٨٧	١١٨١
البيان	١٧٧٥	١٦٣٤	١٦٦٧	٢٠٢٢	١٩٩٥	٢٠٣٦	١٨٥١	١٩٥٣
بيض	١٧٣	١٥٨	١٥٧	٢٠٣	١٧٣	٨٦	٨١	٨٦
أسماك	١٧٦-	٣٦٦-	٣٧٩-	٥٠٧-	٤٣٤-	٤٣٦-	١٠٤٩-	٧٥٣-
الاجمالي	١٢٥٣٥	١٠٧٠٥	٩٥٦٤	١٣١٠٨	١٢٦٤٣	١١٧٠٠	٨٦٥١	٩٧٧٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٤٩.

الاحتياجات الغذائية وتتجه المدفوعات نحو الزيادة من سنة إلى أخرى . وأن منحني الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر وينعكس ذلك في تزايد قيمة الواردات من المنتجات الزراعية حيث ازدادت الفجوة الغذائية ، بين عامي ١٩٧١ - ١٩٩٠ ، من حوالي ٢٠٢ مليار دولار إلى حوالي ٢٨ مليار دولار . ومن المتوقع أن تصل هذه الفجوة إلى ٣١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، ولو افترض أن جميع العوامل المؤثرة سوف تستمر بأوضاعها السابقة نفسها فإن المنطقة العربية سوف تنفق حوالي ٣٧٥ مليار دولار خلال الفترة المتبقية من القرن الحالي (مقدرة على أساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) وهذه المبالغ خيالية ، وبالأدوات إذا قورنت بما يتم استثماره استثماراً حقيقياً في التنمية الزراعية في الاقطار العربية .

أبعاد الفجوة الغذائية :

بدأ عجز السلع الغذائية الرئيسية يظهر بصورة ملحوظة منذ أوائل الستينيات حيث قدر صافي الواردات من القمح ٢٤ مليون طن ، ولكن سرعان ما زاد العجز ليصل إلى ٨٠ مليون طن في عام ١٩٧٥ أي بمعدل عجز سنوي بلغ ١٠٪ خلال تلك الفترة . وارتفعت واردات السكر خلال نفس الفترة من ١٣ مليون طن إلى ٢٠٢ مليون طن أي بمعدل عجز سنوي مقداره ٤٪ وازدادت الفجوة بالنسبة للحوم من ٦٢ ألف طن إلى ٣٣٠ ألف طن خلال نفس الفترة أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٢٧٪ . ومن الناحية القيمية ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من حوالي ١٠١١ مليار دولار في متوسط الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ إلى حوالي ٤٧ مليار دولار في ١٩٧٥ أي بمعدل نمو سنوي حوالي ٤٨٪ . وقد قفز معدل نمو الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ مقارنة بالفترات السابقة ، فبلغ ١٣٧٪ للقمح ، و١٥٪ للسكر ، وحوالي ٣٤٦٪ للحوم ، وحوالي ٣٥٪ للألبان . ومع زيادة الوعي الغذائي وتغيير أنماط الاستهلاك بدأت معدلات نمو الفجوة الغذائية في اللحوم والألبان تتزايد منذ أوائل السبعينات بمعدلات أعلى من معدلات زيادة القمح والسكر فقد قدر معدل زيادة الفجوة في الألبان ومنتجاتها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بـ ١٣٧٪ سنوياً . وبالنسبة لتطور الفجوة الغذائية العربية في المستقبل يتبين من دراسة خطط التنمية الزراعية القطرية واحتمالات نمو الانتاج وكذلك من دراسة نمو السكان والدخل والعلاقات الاستبدالية داخل المجموعات السلعية ، أن حدة العجز في سلع الغذاء الأساسية كالقمح والزيوت واللحوم والألبان والسكر ستزداد على امتداد الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ . ويقدر أن العجز في الحبوب سيرتفع من ١١٢ مليون طن في عام ١٩٧٥ إلى ٢٦١ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . كما ينتظر أن تزيد الفجوة القمحية من ٨٨ مليون طن في

١٩٧٥ إلى نحو ١٩٢ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . أما الفجوة في السكر فمن المقدّر أن تزيد من ٢٠٢ مليون طن في عام ١٩٧٥ إلى ٣٥٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠ وكذلك الحال بالنسبة للعجز في اللحوم حيث يتوقع أن يرتفع إلى مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، ومن المقدّر أن يزداد عجز الميزان التجاري من الاغذية المرتفعة القيمة كالمنتجات الحيوانية والزيوت بسبب قصور انتاجه في مواجهة الطلب المتزايد عليها . ويعكس الجدول رقم (٢) حدوث تحسن في منتجات بعض السلع الغذائية كالبطاطس والفاكهة والخضر من ناحية وارتفاع واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر على الرغم من انخفاض القيمة الاجمالية لواردات الحبوب .

ومن ناحية القيمة يقدر أن تصل قيمة العجز في السلع الغذائية إلى ١٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ (على أساس أسعار عام ١٩٧٧) . كما يقدر أن تصل مدفوعات الدول العربية لسد قيمة الفجوة الغذائية حتى نهاية القرن الحالي نحو ٢٠٠ مليار دولار (على أساس أسعار عام ١٩٧٥) (٢٢) ويعكس الجدول رقم (٣) رقمياً حقيقة الفجوة الغذائية في الوطن العربي .

وزادت قيمة الفجوة الغذائية من ١٣٣ إلى ١٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ وإلى ١٦٦٤١ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ولقد بلغت القيمة التراكمية للواردات الغذائية في عقد الثمانينات حوالي ١٩٠ مليار دولار . هذا عدا قيمة مستلزمات الانتاج الزراعي والتي تم استيرادها خلال نفس الفترة حيث بلغت نحو ٤٦ مليار دولار ، الامر الذي يزيد المسألة خطورة وتعقيداً (٢٣) .

وبلغت قيمة الفجوة الغذائية الاجمالية للبلاد العربية عام ١٩٩١ حوالي ١٠٣ مليار دولار أي بانخفاض قدره ٢١٦ مليار دولار عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب والسكر والزيوت في حين بلغ متوسط تلك الفجوة خلال الثمانينات ١٢٧ مليار دولار سنوياً أي بمعدل نمو سنوي قدرة ٣٥٪ . ويوضح الشكل رقم (١) تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢ .

ونلاحظ أن الفجوة الغذائية أخذت في التزايد خلال الثمانينات لمعظم السلع الزراعية . فقد تأرجحت ، خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، لارتباطها بالتفاوت بين معدلي الانتاج والطلب على السلع الغذائية . ففي حين بلغ متوسط الغذائية خلال الثمانينات حوالي ١٢٧ مليار دولار سنوياً أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣٥٪ بلغت الفجوة الغذائية الاجمالية للدول العربية عام ١٩٩١ نحو ١٠٣ مليار دولار أي بانخفاض قدره ٢١٦٪ عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى عوامل منها انخفاض اسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب

٢٢ - مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ - ٨١ .

٢٣ - عدنان هزاع البياتي ، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ .

جدول رقم (٣)

الفجوة الغذائية ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

السلعة	العجز قبل ١٩٧٥	العجز بعد ١٩٧٥	العجز لعام ٢٠٠٠
القمح	٢٠٤ مليون طن	٨٠٨ مليون طن	١٩٢ مليون طن
السكر	١٠٣ مليون طن	٢٠٢ مليون طن	٣٥٥ مليون طن
اللحوم	٦٢ ألف طن	٣٣٠ ألف طن	٣٣٠ ألف طن
الالبان	-	١٠٦٠٠ مليون	٥٥٥ مليون طن

المصدر: عدنان الهزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية (العدد ٧٤٤) ١٩٩٣، ص ١٩١.

جدول رقم (٤)

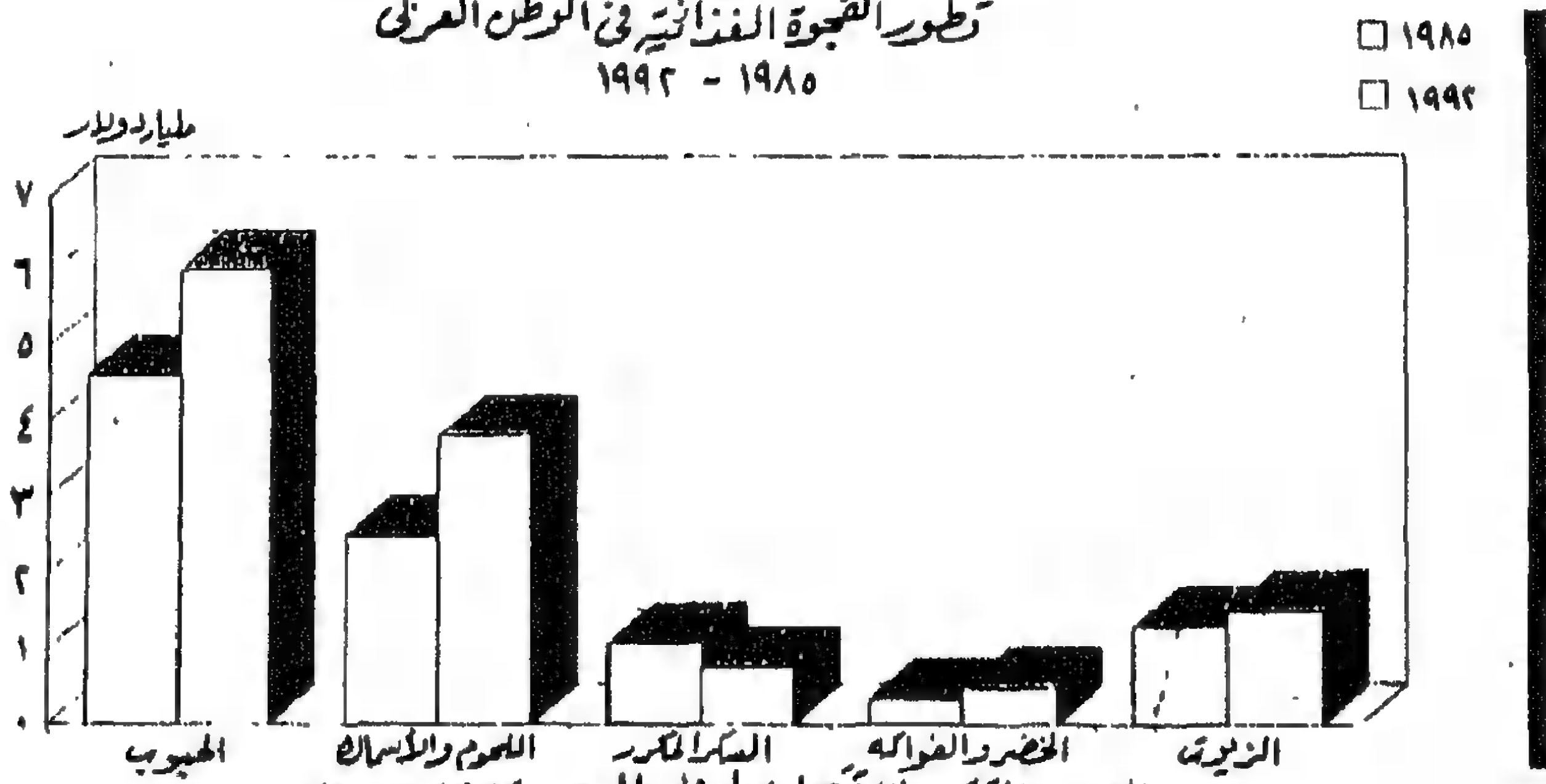
الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ١٩٨٠-١٩٩٢

(الف طن)

	متوسط الانتاج		صافي الواردات		الطلب		الاكتفاء الذاتي (%)		متوسط النمو السنوي (%)	
	٨٥-٨٠	٩٢-٨٦	٨٥-٨٠	٩٢-٨٦	٨٥-٨٠	٩٢-٨٦	٨٥-٨٠	٩٢-٨٦	الانتاج	صافي الطلب
الحبوب	٢٦٠٨	٣٦٠٧	٣٣٠٤	٢٦٠٧	٥٩٠١	٦٣٠٥	٤٥	٥٨	٢٠٧	١٠٦
السكر	١٠٢	٢٠٠	٤٠٢	٣٠٣	٥٠٦	٥٠٣	٢٢	٣٨	٣٠٩	٢٠٠
بقوليات	١٠٢	١٠٣	٣٠١	٥٧٨	١٠٥	١٠٩	٨٠	٧٠	٠٠٩	٥٠٦
خضار	١٦٠٧	٢٢٠٦	٢٠٠	٣٩١	١٦٠٩	٢٣٠٠	٩٩	٩٨	٢٠٦	٥٠٧
فاكهة	١٤٠٣	٢١٠٤	١٦٣-	٨٢	١٤٠١	٢١٠٥	١٠١	١٠٠	٣٠٤	٥٠٦
زيوت	١٠٢	١٠٥	١٠٩	٢٠٤	٣٠١	٣٠٩	٣٩	٣٨	١٠٧	١٠٩
لحوم	٣٠٠	٣٠٧	١٠١	٨٤٨	٤٠١	٤٠٥	٧٣	٨٢	١٠٧	١٠٩
البان	١٢٠٦	١٣٠٧	١١٠١	٨٠٣	٢٣٠٨	٢٢٠١	٥٣	٦٢	٠٠٧	٢٠٤
بيض	٦٩٠	٩٤٠	١١٧	٣٧	٨٠٧	٩٧٧	٨٦	٩٦	٢٠٦	١٠١
اسماك	١٠٢	١٠٨	١٩١-	٣٢٩-	١٢٥٩	١٤٩١	١١٥	١٢٢	١٠٩	٤٠٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٥٠.

شكل رقم (١)
تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي
١٩٨٥ - ١٩٩٢



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٤٢

والسكر والزيوت . وتكشف الاحصاءات ان العالم العربي يعاني من عجز في معظم سلع الغذاء باستثناء الاسماك . وانخفضت نسبة العجز من الحبوب في عام ١٩٩٢ الى ٤٧٪ ، والقمح الى ٤٣٪ والالبان ٢٠٪ والزيوت الى ١٣٪ واللحوم حوالي ١٢٪ ، والسكر حوالي ١١٪ . وتشير البيانات ان القيمة التراكمية للفجوة الغذائية بلغت خلال نفس الفترة حوالي ٨٨ مليار دولار منها حوالي ٤٢ مليار دولار للحبوب و ١٥ مليار دولار للالبان و ١٣ مليار دولار للحوم و ٩ مليار دولار للزيوت و ٩ مليار دولار للسكر (٢٤) وبالمقابل حققت الفواكه والخضراوات ، بينما سجلت المحاصيل السكرية زيادة في نسبة الاكتفاء بلغت ٥٪ واللحوم ١٠٪ وخلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢ اتجهت الفجوة بين الاحتياجات الاستهلاكية والانتاج المحلي للتقلص بمعدلات متباينة لغالبية المجموعة السلعية الغذائية . وشهد انتاج السلع الزراعية الرئيسية نموا متوسطا قدر بحوالي ٢٫٧٪ سنويا مقابل نمو في الطلب على تلك السلع بلغ متوسطه نحو ١٪ سنويا ، ففي عام ١٩٩١ طرأ تحسن ملحوظ على نسبة الاكتفاء الذاتي حيث ارتفعت لمعظم السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب من ٥٢٪ الى ٥٧٪ واللحوم من ٨٤٪ الى ٨٨٪ ويوضح الجدول رقم (٤) الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

ويعكس الشكل رقم (٢) تطور الصادرات والواردات الزراعية في الوطن العربي خلال القدره ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .

إن أكثر إنتاج الدول العربية يتركز في الحبوب حيث تنتج ٢٩٩٠ مليون طن ولكن مع ذلك فإن أكبر وارداتها أيضا من الحبوب حيث تستورد ١١٢٠ مليون طن بقيمة ١٩٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن الجدول رقم (٤) يوضح أن إنتاج الوطن العربي من الفواكه والخضروات يقل عن إنتاج الحبوب فإن حجم صادرات الدول العربية من الفواكه والخضار يفوق حجم صادرات الحبوب . وتعتبر الفواكه والخضار السلعة الوحيدة التي تجاوزت صادراتها المليون . أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات الغذائية في فترة الثمانينات فتجدها أيضا مختلفة كما يتضح من الجدول رقم (٥) حيث تتباين قيمتها من سلعة الى أخرى ، ويمكننا أن نتعرف على الاتجاهات التي سارت بها التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الاقطار العربية من خلال النقاط التالية:

(١) تطور الواردات الغذائية :

لقد اتجهت جميع الدول العربية الى استيراد السلع الزراعية والغذائية من أجل تقليص الفجوة الغذائية . وتشير البيانات الى أن الدول العربية كانت تدفع ، خلال النصف الاخير ، ما بين ٧ و ١٠ مليار دولار سنويا لقاء استيراد السلع الغذائية فقط . وشهد النصف الاول من فترة الثمانينات ارتفاعا كبيرا في مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء بلغت حوالي ١٧ مليار دولار سنويا على الرغم من سياسة التقشف التي اتبعتها في استيراد الغذاء

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن الوطن العربي مازال يعاني من غياب الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ولاسيما الحبوب . وتعكس الصادرات والواردات من السلع الغذائية وتفاوتا في الارقام حسب السلعة الغذائية المستهلكة لمقدار الصادرات والواردات من الغذاء وبالتالي توضح بشكل أفضل مدى العجز الغذائي لبعض السلع . وفي عام ١٩٩٢ شهد الانتاج الزراعي العربي انخفاضا بحوالي ٢٪ نتيجة لتقلص المساحة المحصولية بنسبة ٢٤٪ بسبب الظروف المناخية غير المواتية ، وانخفاض معدلات سقوط الامطار (٢٥) . وقد بلغت الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٢ حوالي ٩٨ مليار اي بزيادة قدرها ١٣٪ عن عام ١٩٩١ (٢٦) .

الواردات والصادرات الغذائية العربية :

سجلت الواردات العربية من السلع الغذائية في عام ١٩٩١ انخفاضا بواقع ١٥٨٪ من حيث القيمة و ٢٪ من حيث المقادير . وشكلت الواردات الغذائية حوالي ٧٢٪ من

٢٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢

٢٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ ، ص ٨٠ - ٨٢ .

٢٦ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٢٧ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ٨٩ .

٢٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٣٨ .

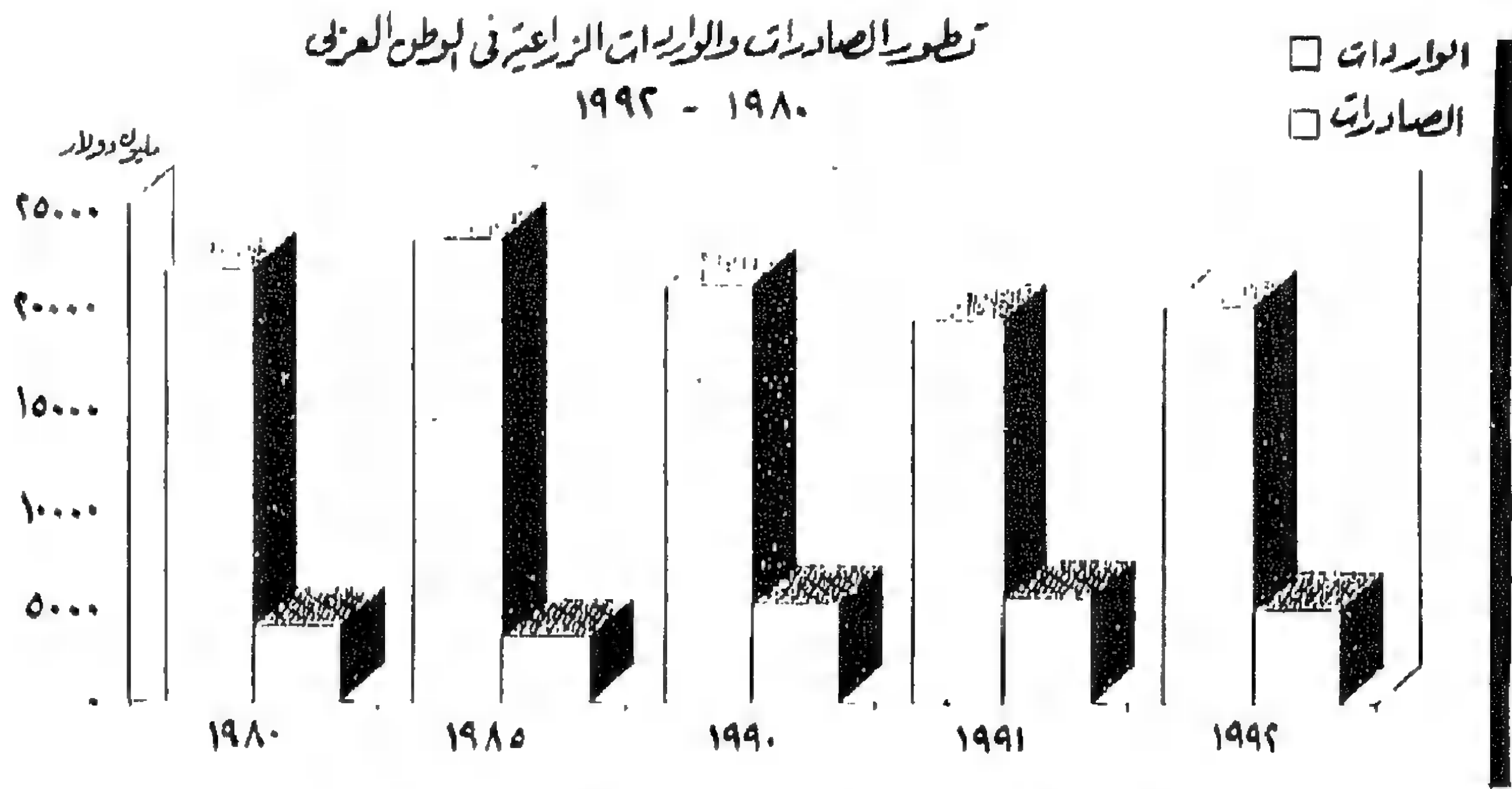
جدول رقم (٥)

الصادرات والواردات الزراعية العربية ١٩٨٠-١٩٩٢ (مليون دولار)

	الصادرات الزراعية			% النمو			الواردات الزراعية			% النمو	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٩٠-٨٠	٩٢-٩١		١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٩٠-٨٠	٩٢-٩١
العالم	٣٥٣٢٩	٢٥٣٩٢	٣٥٨٨١	٧٦	٨٧		٣٢٤٤٩	٣٥٨٩١	٤٦٣٥	١٦	٧٤
	٥٥	٧٦	٨٧				٣٣	٥٧	٢٦		
العرب	٣٧٠٢	٣٢٢٣	٤٦٥٤	٢٩	١٠٨-		٢١٦٥٥	٢٣٢٣٠	١٩٩٤٧	٣-	٤٠
م. الأولى	٦٨٤	٦٧٧	١٢٣٥	٤٨	٢٨-		١٣٨١٨	١٣٨٢٧	١١٥٧٣	٦-	٢٠
الإمارات	١٩١	٢٤٥	٥٥٢	٩٤	٧		٩٤١	١١٣٠	١٨٠٩	٦٥	١٦
البحرين	٢٢	٣	١٢	٩٦-	٠		٢٦٠	٢٨٤	٢٩٠	٩	٧
الجزائر	١٢١	٥٨	٥٤	٨٣-	٣٦-		٢٤٨٧	٢٨٢٤	٢٢٥٢	٢-	٣٥
السعودية	١١٤	١١٤	٤٥٤	١٢٣	١٧-		٤٨٦٢	٤٣٩٩	٣٥٣٢	٣-	١٨٣-
العراق	٧١	٧٩	٢٢	٢٧-	٢١٤-		٢١٨٧	٢٢٤٣	١٠٧١	٩-	٦٦٠
عمان	٣٠	٦٣	١٠٦	١٢٢	١٧٢-		٣١٢	٤٩٢	٥٣٣	٤٦	١٠٠-
قطر	٠٠٠	٠٠٠	١٥	٠٠٠	٦٣-		٢٣٥	٢٢٩	٣٠٦	٢٥	٢٠
الكويت	١٣٥	١١٥	١٧	١١٠-	٥٦-		١١٣٤	١١٥٦	٦٤٧	٣٧-	٩٧٩
ليبيا	٠٠٠	٠٠٠	٣	٠٠٠	٠٠٠		١٤٠٠	١٠٧٠	١١٣٢	١٠-	٢٤
م. الثانية	٣٠١٨	٢٥٤٦	٣٤١٩	٢٤	١٣٤-		٧٨٣٧	٩٤٠٣	٨٣٧٥	٢-	٩٦
الأردن	٨٣	١١١	١٣٨	٩	٦٢		٤٢٠	٤٧١	٦٦٧	٤٣	٢٩
تونس	١٦٧	١٨١	٤١١	٨٩	٢٦٥-		٥٩٥	٥٤٤	٥٩٤	٩	٢٨٦
جيبوتي	٣	٥	٨	١١٦	٠		٧٧	٧٨	١٠٨	٩	٢٨٦
السودان	٥٥٣	٣٥٩	٣٦٤	٦-	١٢١-		٤١٠	٤٦١	٢٢٦	٤-	٣٠٩-
سوريا	٢٨٥	٢٠٦	٦٦٤	١٠١	٤٢		٧٦١	٨٩٤	٧١١	١	١٩٩-
الصومال	١٢٥	١٠٢	١٣	٣٩-	٧٣٥-		١٥٤	٩١	١٠٧	١	١٩٩-
فلسطين	٠٠٠	٠٠٠	٦٣	٠٠٠	١٠٠-		٠٠٠	٠٠٠	٤٢	٠٠٠	١٣٥
لبنان	٢٦٢	١٣٢	١٤٨	٧١-	٤٢		٦٩٩	٦٢٥	١٠٢٨	٤-	١٩٨
مصر	٦٧٨	٦٦٢	٤١٠	٤٢-	٢٠		٢٧٧٤	٤٥٨٠	٢٧٠٠	١٣	١٦
المغرب	٧٦١	٦٠٥	٩٤٢	٤٤	٢٦٣		١٠٧٧	٨٦٨	١١٥٨	٢٩٠	٣٧٥
موريتانيا	٤٧	١٦٢	١٩٠	١٤٦	٥		٩٠	١١٩	١٤٧	٤٣	٢٦
اليمن	٥٤	٢١	٦٨	٢٨	٤٢		٧٨٠	٦٧٢	٨٨٧	٣	١٥٣

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٤٥

شكل رقم (٢)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٣٨

العربية ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٨٥. وتنقسم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية استنادا الى الاهمية النسبية للصادرات الغذائية للدول العربية :

- المجموعة الاولى : تشمل كلا من الصومال والسودان والمغرب ومصر وتونس وسوريا ولبنان ، حيث شكلت صادراتها خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ ، ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية العربية .

- المجموعة الثانية : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وعمان واليمن والاردن والعراق والجزائر وموريتانيا التي بلغت صادراتها خلال نفس الفترة ٣٠٪ .

- المجموعة الثالثة : تشمل كلا من ليبيا وقطر والبحرين وجيبوتي وتتسم هذه المجموعة القطرية بعدم تصديرها لأية مادة زراعية أو غذائية ، وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها (٢٩) .

يلاحظ مما سبق أن مصر والمغرب تحتلان المجموعة الاولى سواء في الصادرات أو الواردات ، فعلى الرغم من كون هاتين الدولتين زراعتين وتصدران الكثير من السلع الغذائية فإنها في حاجة الى استيراد سلع أخرى لسة حاجات التزايد السكاني . كما يلاحظ أيضا أن البحرين وقطر وجيبوتي تحتل كل منها المجموعة الثالثة في الصادرات والواردات ، فهي على الرغم من عدم تصديرها للغذاء فإنها لا تستورد الكثير نظرا لقلة عدد سكانها وبالتالي قلة المستهلكين للغذاء .

وفيما يتعلق بنوعيات السلع الداخلة في عملية الاستيراد

كما ينعكس في الجدول رقم (٥) ، ولكي نتعرف على ثقل المدفوعات الخاصة بالواردات الغذائية للدول العربية يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية هي :

- المجموعة الاولى : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا والمغرب ، حيث شكلت هذه المجموعة القطرية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ ثقلا في إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية يقدر بحوالي ٧٥٪ .

- المجموعة الثانية : تشمل كلا من الامارات والكويت والاردن وسوريا ولبنان وما كان يعرف باليمن الجنوبي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية قدر نصيبها خلال نفس الفترة بحوالي ١٥٪ وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها .

- المجموعة الثالثة : تشمل كلا من البحرين وعمان وقطر وتونس وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا وما كان يعرف باليمن الشمالي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية وكان نصيبها حوالي ١٠٪ فقط خلال الفترة المذكورة .

(ب) تراجع الصادرات الغذائية العربية :

إن حاجة الدول العربية الى المنتجات الزراعية المحلية لم تعد تسمح إلا بالقليل من الصادرات والتي تتناقص تدريجيا مع الزمن ، وتعكس البيانات انخفاضها في مجمل صادرات الدول العربية من السلع الغذائية ، ففي حين كانت مجمل صادراتها خلال النصف الثاني من السبعينات ما بين ٤ - ٥ مليار دولار سنويا ، مثلت قيمة إجمالي الصادرات الغذائية

٢٩ - خالد السبع النجار ، اصلاح الزراعة الداخلية المدخل الوحيد الى الامن الغذائي ، شؤون عربية (العدد ٥٩) سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

والتصدير فيمكن ملاحظة مايلي :

المستوردة للحوم تليها الامارات ثم مصر إذ بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالى ثلثي قيمة الواردات العربية من اللحوم .

وسجلت واردات البيض عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١١٪ من حيث القيمة و ٦٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الوطن العربي من الخضار والفواكه حوالى ٤٪ من كلفة واردات السلع الغذائية . وقد انخفضت الكميات المستوردة منها عام ١٩٩١ بنسبة ٣٨٪ مقابل انخفاض قدره ٥٧٪ بالنسبة للقيمة . ومثلت واردات الدول العربية من مجموعة الشاي والقهوة والتبغ ، عام ١٩٩١ ، حوالى ٧٪ من قيمة واردات السلع الغذائية حيث سجلت الكميات المستوردة منها زيادة بنسبة ٧٩٪ بينما لم تسجل قيمتها زيادة تذكر .

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية فقد سجلت عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ٣٧٪ ، وتحل الفواكه المركز الاول في قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث شكلت حوالى ٢٦٪ من الاجمالى تلتها الحبوب بنحو ١٨٪ ثم الزيوت النباتية بحوالى ١٥٪ والدرنيات بنسبة ٧٪ ، والخضار بحوالى ٦٪ والسكر بنسبة ٢٩٪ (٣٠) .

يؤكد العرض السابق للصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية حقيقة انكشاف وضع الامن الغذائى العربى مما يثير تساؤلات عديدة تتمحور حول معوقات التنمية الزراعية .

الآثار السياسية والاستراتيجية:

انعكس انكشاف واقع الامن الغذائى فى الوطن العربى فى جملة آثار سياسية واقتصادية واجتماعية فما هو مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة فى تدبير حلول فعالة لهذه الأزمة على المدينين القريب والبعيد ؟ وماهر طبيعة المعوقات السياسية التى تعيق استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة الأزمة

حاضرا ومستقبلا ؟ وماهى النتائج السياسية والاستراتيجية التى ستترتب على تدهور أزمة الغذاء فى الوطن العربى ؟

إن تعاظم حجم الفجوة الغذائية بنسبة تتراوح بين ١٦٪ الى ١٧٪ فى الدول العربية حول الوطن العربى الى اول منطقة عاجزة غذائيا فى العالم فهو يعتمد على الاستيراد والمساعدات الخارجية (٢١) ولكون البلدان العربية من أكثر مناطق العالم اعتمادا على الخارج فى الحصول على الغذاء أصبح الامن الغذائى الهم الاكبر بين القضايا العربية المعاصرة ، وأشدها تحديا واكثرها إلحاحا فى طلب المزيد من الجهد المشترك والفعال بين الاقطار العربية . إذ أن قضايا الزراعة والغذاء لم تعد قاصرة على بعض الاقطار العربية دون غيرها بل غدت أزمة مشتركة بين كافة أرجاء العالم العربى . لهذا اختصت الدراسة بعرض أبعاد هذه الأزمة وانعكاساتها على مستقبل الوطن العربى . فما مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة فى تدبير الحلول الناجعة لهذه الأزمة على المدينين القريب والبعيد ؟

١ - لقد سجلت الواردات من السلع الغذائية عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١٥٪ من حيث القيمة و ٢٪ من حيث المقادير . ولقد تذبذبت قيمة الواردات العربية حيث سجلت أعلى معدل لها عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ قدره ١٧٢ مليار دولار وأدنى مستوى لها عام ١٩٩١ عندما بلغت ١٣٩٦ مليار دولار .

٢ - شهدت الواردات العربية من الحبوب بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٩١ زيادة مطردة وصلت الى ٨٢٪ سنويا من حيث الكمية و ٤٤٪ سنويا من حيث القيمة . فى حين تغير الوضع عام ١٩٩١ حيث انخفضت قيمتها بحوالى ٢٠٪ وكميتها بنسبة ١٠٪ .

وعلى الرغم من انخفاض واردات الوطن العربى من القمح فى عام ١٩٩١ بنحو ٢٤٪ بسبب هبوط الاسعار وعدم ارتفاع حجمها بأكثر من ٠٣٪ فإن القمح لا يزال يتصدر قائمة الواردات العربية من الحبوب . فقد تجاوزت نسبته فى نفس العام ٥٦٪ وتستورد مصر والجزائر نصف واردات الوطن العربى من القمح . وتحل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية فى قائمة استيراد السلع الغذائية ، حيث قاربت فى عام ١٩٩١ نسبتها الى إجمالى تلك الواردات ١٦٪ عام ١٩٩١ . كما زادت بنحو ١٠٦٪ من حيث القيمة و ٢٥٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الجزائر حوالى ثلث الواردات العربية تليها السعودية بحوالى الربع .

وسجلت واردات السكر التى تحتل المركز الثالث فى قائمة واردات السلع الغذائية خلال عام ١٩٩١ انخفاضا كمييا بنسبة ٧٤٪ من حيث الكمية وبنحو ٢٤٪ من حيث القيمة .

وبالرغم من زيادة الكميات المستوردة من السكر خلال الثمانينات بنسبة ٢٪ فإن كلفة استيرادها قد انخفض بحوالى ٣٪ ، نظرا لانخفاض أسعار السكر عالميا . وتعتبر الجزائر وسوريا ومصر فى طليعة الدول العربية المستوردة للسكر ، حيث بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالى ٥٥٪ من قيمة الواردات العربية .

وتأتى مجموعة الزيوت فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للواردات الغذائية . حيث شكلت عام ١٩٩١ حوالى ١٥٪ من إجمالى الواردات الغذائية . وقد تزايدت الواردات العربية من الزيوت خلال الثمانينات وارتفعت قيمتها عام ١٩٩١ بنسبة ٢٪ بينما زادت كميتها بنسبة ٤٧٪ . وتستورد مصر حوالى ثلث قيمة الزيوت .

ولقد تزايدت واردات اللحوم خلال الثمانينات ، إلا أنها انخفضت عام ١٩٩١ بحوالى ٨٥٪ من حيث القيمة و ٧٪ من حيث الكمية . وتأتى السعودية فى مقدمة الدول العربية

٣٠ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

٣١ - جورج فؤاد أزمة الامن الغذائى العربى ، الاتحاد ٢٤/١/١٩٩٤ .

مدى كفاية المؤسسات الإقليمية العربية :

عرفت ساحة العمل العربي المشترك العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون والتنسيق الزراعي العربي . ففي مجال تحرير السلع الزراعية من القيود وتسهيل تبادلها ، نصت اتفاقية عام ١٩٥٣ ، على تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وإعفاء مجموعة هامة من المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة مئة بالمئة من الرسوم الجمركية وهو ما يعد سابقة هامة في مجال التنسيق الزراعي . كما تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والاتحادات النوعية ذات العلاقة ، وفي مقدمتها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . وأقيمت كذلك عدة شركات عربية للاستثمار المشترك . فقد تم إقامة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، والشركة العربية لمصائد الأسماك والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والعديد من الشركات الثنائية التي تشمل نشاطها التنمية الزراعية . وأقيمت هذه الشركات كمشاريع استثمارية مشتركة (Joint Venture) بين الدول النفطية ذات الموارد المالية والدول العربية الأخرى التي تتوافر فيها إمكانيات الاستثمار الزراعي والصناعي . ولعل أبرز التشريعات العربية في هذا المجال وأحدثها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية التي تم إقرارها في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ . ونصت الاتفاقية على "توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك الذي يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية بما يخدم التنمية والتحرر والتطور فيها ، وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها" (٣٢) .

وتعزيزا للأمن الغذائي العربي وضعت برامج تنمية انتاج السلع الغذائية الأساسية بالإضافة الى برنامج التعزيز الاستراتيجي القومي للحبوب . وتستند برامج التنمية السلعية على توافر الموارد الأرضية المائية فيما بين البلاد العربية وعلى إزالة ما يعانى الانتاج القائم من معوقات تحد من طاقاته ونموه ، وبالتالي تقوم مشروعات هذه البرامج على التوسع الأفقي والتوسع الرأسى التي تساندها مشروعات البحوث والخدمات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية وتعزيز البنية الهيكلية . وقد شملت برامج التنمية السلعية برنامج تنمية الحبوب الذي ركز على المحاصيل الزيتية ، وبرنامج تنمية السكر ، وبرنامج تنمية

الانتاج الحيواني والداغنى وبرنامج تنمية الانتاج السمكى .

ومع تحقيق الزيادة فى الانتاج ستتحقق فوائد فى بعض السلع تزيد عن الاستهلاك المحلى فى عدد من البلاد العربية كالعراق والسودان وسوريا واليمن والصومال وتونس والمغرب وموريتانيا . ومع استخدام هذه الفوائد فى البلاد العربية ذات العجز سيزيد التبادل التجارى بين البلاد العربية وتقل أعباء موازين المدفوعات العربية مع البلاد الخارجية ، وفى هذا الصدد يقدر أن تصل قيمة الزيادة التراكمية فى إنتاج البرامج من ١٣ الى ١٦ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ وأن ينخفض حجم الفجوة الغذائية فى عام ٢٠٠٠ الى حوالى النصف من ١٤٢٦٨ مليار دولار الى ٧٣٦٦ مليار دولار نتيجة تنفيذ البرامج (٣٣) .

أما فى مجال الاستثمارات العربية الخاصة فى المشاريع الزراعية فما زال حجمها ونطاقها محدودا الى درجة كبيرة . ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الدخول فى مثل هذه الاستثمارات الزراعية ، ونسبة الخبراء والمهارات العلمية والتطوير الزراعى ، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة الملائمة للبيئة الزراعية العربية ، وأخيرا بسبب القوانين والاجراءات التى تحكم الاستثمارات الوافدة فى المجال الزراعى (٣٤) . ونجد أن الجهود العربية المبذولة فى هذا المجال ، مع أهميتها وتعاضلها ، مازالت قاصرة عن تحقيق الأمن الغذائى وذلك لأسباب عدة منها بعض المعوقات التى من شأنها أن تحد التنمية العربية المشتركة فى مجال الغذاء .

ومن الملاحظ انه على الرغم من الجهود العربية المشتركة فإن واقع الانتاج الغذائى السائد فى الدول العربية يعكس تباين الوضع الغذائى من قطر لآخر . ففي عام ١٩٨٨ لم يتجاوز نصيب الفرد فى الصومال ١٧٣٦ سعرا حرارية يوميا . وانخفض ، بطبيعة الحال ، هذا المعدل فى ظل الحرب الأهلية الدائرة هناك الى درجة الكارثة تمثلت فى وفاة أكثر من ربع الاطفال دون سن الخامسة لعدم تمكنهم من الحصول على الغذاء (٣٥) . كما أثرت الحرب العراقية الإيرانية على الوضع الغذائى فى العراق حيث انخفض نصيب الفرد الى ٢٩٦٢ سعرة حرارية يوميا فى عام ١٩٨٨ . فى حين يصل نصيب الفرد الى أكثر من ٣٠٠٠ سعرة حرارية فى اليوم الواحد فى كل من الامارات وسوريا والكويت ولبنان وليبيا ومصر (٣٦) . وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الأرقام

٣٢ - عبد الله الشبان الثنيان ، مرجع سبق ذكره ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

٣٣ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ - ٧٩ .

٣٤ - محمد العمادى ، الأمن الغذائى والتعاون العربى ، شؤون عربية (العدد ٢٣) فبراير ١٩٨٣ ، ص ٣٧ .

٣٥ - جورج فؤاد ، الاتحاد ٢٤ / ١ / ١٩٩٤ .

٣٦ - عدنان هزاع البياتى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٠ - ١٩١ .

عوامل طبيعية وبشرية وسياسية :

أولاً : العوامل الطبيعية :

تشتمل العوامل الطبيعية على عدة جوانب لعل أهمها الظروف المناخية وخصوبة التربة والموارد المائية :

١ - المناخ : للمناخ دور أساسي في الزراعة فقد يكون أحد المقومات أو أحد المعوقات للإنتاج الزراعي ، وبما أن معظم البلاد العربية تقع ضمن الأقاليم الحارة فإن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى فقدان التربة للرطوبة المخزنة فيها نتيجة لحالة تبخر الماء من ناحية ، كما يساعد المناخ الرطب على نمو الحشرات والطفيليات التي تتغذى على النباتات فتهاجمها وتفتك بها من ناحية أخرى ، وتعتبر الأمطار من أهم عناصر المناخ بالنسبة للزراعة في البلاد العربية فهي التي لاتزال تحدد المناطق الزراعية وأنماط الإنتاج ومقدار الانتاجية ، ويعكس الانخفاض في إنتاج القمح المغربي في عام ١٩٩٢ يواقع ٦٦٪ والشعير بنسبة ٦٧٪ مدى تأثير الزراعة العربية بالتغيرات المناخية (٣٨) ، وبالنظر إلى الانماط المناخية السائدة في الوطن العربي يلاحظ انخفاض معدلات سقوط الأمطار على مختلف أرجاء الوطن العربي لشيوع المناخ الصحراوي حيث تمتد الصحراء على شكل حزام من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ، ولا تتعدى كمية الأمطار الساقطة سنوياً في أكثر الاقطار العربية ٢٥٠ ملمتر ووجود مناطق لاتحظى بنصيبها من المطر ولاسيما في الداخل الصحراوي .

إن غزارة الأمطار تكون نسبية خاص على المرتفعات وفي الأطراف الشمالية الجنوبية للوطن العربي ، فعلى الجبال التي تحد الوطن العربي من الشمال تتراوح كمية الأمطار الساقطة ما بين ٧٥٠ - ١٠٠٠ ملم في السنة ، ولكن يقابلها مناطق خلفية يقل فيها المطر عن ذلك كثيراً حيث يصل معدل سقوطها إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ملم وغالباً في بعض السنين ما تنخفض عن ذلك في سنين أخرى حتى تصل إلى ٢٥٠ أو ٢٠٠ ملم فقط .

وهناك علاقة وثيقة بين كمية الأمطار الساقطة والإنتاج الزراعي في الوطن العربي .

فكلما كانت الأمطار غزيرة وموزعة على فترات طويلة من السنة جاءت الأرض بالمرزوعات والعكس صحيح ، ولكن بالرغم من قلة الأمطار في البلاد العربية فإن الإنسان العربي لم يستغلها على الوجه الصحيح ، فمعظم الأمطار الساقطة تجري في مسيلات تمتصها التربة العطشى أو تتبخر بفعل الحرارة العالية أو تتجمع في مسيلات أكبر ونهيرات وأنهار تصب في البحار وتضيع سدى ، ومن الملاحظ أن الأمطار

والاحصائيات لاتعكس حقيقة الوضع المتساوي الذي يعيشه الشعب العربي في بعض الدول العربية مثل الصومال التي مزقتها الحرب الأهلية أو السودان التي لاتزال تعاني من مشكلة الجنوب ، وتشير التقديرات إلى أنه خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي المحلي في السودان بنسبة ٢٠٪ وقد أدت الحرب الأهلية إلى تدمير الانتاج الزراعي حيث زرعت الألغام في الأراضي الزراعية ، ويستخدم كلا الجانبين الأغذية كسلاح من خلال منع وصول إمدادات الأغذية إلى من يحتاجون إليها ، وتبلغ معدلات نقص الأغذية في بعض مناطق السودان حوالي ٨٠٪ وتصل معدلات الوفيات إلى أكثر من ٢٥٠ شخص لكل ١٠٠٠ شخص ، ونتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ ، فقد انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي المحلي بنسبة ٣٢٪ ولم يغط الانتاج المحلي سوى ٢٠٪ من الاحتياجات في عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وعليه أصبح يتعين إستيراد خمسة ملايين طن من الأغذية لسد الفجوة (٣٧) .

إن الوضع الغذائي العربي يدعو إلى القلق فيما يتعلق بمصير الإنسان العربي لأنه سيدفع كفريسة للجوع وسوء التغذية من ناحية وللنظم العربية التي ستعاني نقصاً في سيادتها نتيجة لاعتمادها على الخارج في تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية من ناحية ثانية ، ويتضح من كل ما سبق أن الجهود العربية مازالت وليدة وأن المؤسسات الإقليمية لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ، فما هي طبيعة المعوقات التي تعترض تحقيق استراتيجية الغذاء العربية :

طبيعة المعوقات أمام تحقيق استراتيجية عربية :

على الرغم من أن الوطن العربي يشغل مساحة كبيرة تقدر بنحو ١٤ مليون كم ٢ أي ما يعادل ٩٪ من مساحة العالم فإن الأراضي المزروعة تبلغ نحو ٤٧٣ مليون هكتار أو نحو ٣٥٪ فقط من جملة مساحة الوطن العربي وهو ما يساوي ٣٢٪ من مساحة الأراضي الزراعية في العالم ، وتحتل المراعي والمروج الخضراء نحو ٢٥٦ مليون هكتار أو ما يعادل ١٩٪ من المساحة الكلية للوطن العربي في حين تحتل الغابات ١٢٧ مليون هكتار أو حوالي ١٠٪ من مساحة الاقطار العربية ، وتمثل الصحراء نسبة كبيرة تقدر بـ ٤٣٪ ويمكن القول أن سبب قلة الأراضي الزراعية في الوطن العربي يعود إلى تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية .

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، التي يمكن تقسيمها إلى

٣٧ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

٣٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ٨٠ - ٨٢ .

وحدها لا تكفي للزراعة في البلاد العربية ولا بد والحالة هذه من الاستعانة بالرى من مختلف المصادر المائية الأخرى .

٢ - الموارد المائية : إذا كانت التربة ضرورية لنمو النباتات فإن الماء لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال والوطن العربى بصفة عامة يشكو نقصا في موارده المائية نظرا لوقوع جميع أراضيه في الأقاليم الجافة من العالم وبناء عليه فإن قلة المياه أكبر عقبة تقف أمام التوسع الزراعى في الوطن العربى . (٢٩)

٣ - التربة : تشكو معظم تربة الوطن العربى نقصا في النتروجين وكثيرا من المواد العضوية فيما عدا كميات من الطمي موجودة في المناطق الرسوبية وبخاصة وادى النيل ودلتاه والأراضى المحاذية لنهرى دجلة والفرات . وفيما يتعلق بالخصائص الفيزيائية للتربة العربية فإنها في مجملها وسط بين النوع الجيد والردئ ، ذلك لأنها تحتوى على مكونات عالية من ذرات لحجم الطين مما يجعل العمل الزراعى اليدوى أو المعتمد على الحيوانات صعبا نظرا لأن التربة تصبح لزجة إذا أصابتها الرطوبة أو تعرضت للمياه ، تتشقق إلى شقوق عميقة حالمًا تجف ، وكثيرا من تربات الوطن العربى رقيقة كما في المنطقة الواقعة بين سوريا والعراق حيث لا تزيد سمك التربة عن ٩٠ سم وأغلبها دون مستوى ٥٠ سم . ومن المعلوم بأن التربة التى لا يزيد عمقها عن ٩٠ سم تكون ضحلة جدا ولا تستطيع الاحتفاظ بالرطوبة الكافية من محصول سنوى إلى آخر في نظام الزراعة الجافة.

ثانيا : العوامل البشرية (٤٠) :

(١) التنمية الانفرادية القطرية : ساد الوطن العربى في منتصف السبعينات ، تنمية زراعية على اساس قطرى إذ اعتمدت كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والمالية والبشرية في وضع وتنفيذ خطة لتنميتها الاقتصادية . ولما كانت الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة توزيعا شديدا متفاوت بين الاقطار العربية لذلك لم تتكامل جميع المواد اللازمة لتحقيق معدلات نمو قطرية مرتفعة . وبسبب استمرار تخطيط التنمية الزراعية على مستوى قطرى استمرت معدلات النمو منخفضة واستمرت الفجوة الغذائية في الاتساع .

(٢) قصور التمويل الزراعى المتاح من صناديق التمويل العربية اقترنت الانفرادية القطرية في التنمية الزراعية بتأخر أولوية التمويل الزراعى التى أقامتها صناديق التمويل العربية مما ترتب عليه وجود فجوة تمويلية ضخمة أدت ومازالت تؤدي إلى ضالة معدلات نمو الاستثمار والانتاج في البلاد

التي تتوافر فيها الموارد الزراعية ولكنها تفتقر إلى الموارد المالية .

(٣) تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية الوطنية : فعلى الرغم من محدودية معدل نمو الانتاج الزراعى نتيجة التنمية الانفرادية القطرية وقصور التمويل فإن خطط التنمية الوطنية لم تخصص للقطاع الزراعى حجما كافيا من الاستثمارات من مجموعة الموارد المخصصة للتنمية الوطنية ويعكس ذلك الأولوية المتأخرة التى توليها البلاد العربية للزراعة .

(٤) ضالة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعى : إن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعى ضئيلة للغاية فضلا عن أن جانبها منها مستمد من المصارف الزراعية التابعة للقطاع العام . وإن أكثر ما يوجه إليه التمويل العام هو المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف وإصلاح الأراضى فى حين أن هناك استثمارات على جانب هام من الجدوى الاقتصادية يمكن تنفيذها في نطاق الزراعة .

إضافة إلى العوامل البشرية المذكورة أعلاه فإن هناك معضلات أخرى يمكن إيجازها في التخلف التكنولوجى للانتاج ونقص اليد العاملة المدربة ذات الخبرة في مجال الزراعة وحياسة الأراضى الزراعية نظرا لصغر حجمها مما لا يساعدها في التوسع الأفقى وهى لا تكفى إلا لاشباع الحاجات العائلية للمزارع وقصور البنية الأساسية من طرق وتخزين وطاقة وغيرها مما يشكل عقبة تحول دون الاستغلال الكامل لتلك الموارد (٤١) .

ثالثا : العوامل السياسية (٤٢) :

يتحقق الأمن الغذائى عندما يكون لدى جميع الناس وفى جميع الاوقات إمكانية الحصول ، ماديا واقتصاديا ، على الغذاء الاساسى . وعليه فإن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما في تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من التداخل الواضح بين العوامل البشرية والعوامل السياسية فإنه يمكن تقسيم العوامل السياسية إلى :

١ - غياب الاستقرار السياسى فى عدد من الدول العربية والزراعة .

٢ - سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية .

٣ - عدم توفر حماية للمنتجات المحلية .

٤ - إلزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلى .

٢٩ - لمزيد من التفاصيل انظر حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربى والحرب المحتملة ، مرجع سبق ذكره .

٤٠ - جورج فؤاد الاتحاد ١٩٩٤/١/٣٠ .

٤١ - مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ - ٩٨ .

٤٢ - محمد العمادى مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ - ٤٠ .

٥ - القيود المفروضة على حركة رأس المال في عدد من البلدان العربية الزراعية .

٦ - انعدام استقرار الاوضاع الاقتصادية .

٧ - عدم إمكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .

٨ - عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب .

٩ - عدم إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

١٠ - عدم توفر عناصر الانتاج .

١١ - عدم توفر النقد الاجنبى .

١٢ - عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .

١٣ - ضعف البنية التحتية .

١٤ - عدم وجود أجهزة لترويج الاستثمار .

١٥ - عدم توافر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة . وتشير الدراسات الى أن حجم الانفاق العربى على البحث العلمى فى مجال الزراعة لم يتجاوز ٠.٣٪ فى الوقت الذى يصل فى الدول المتقدمة حوالى ٨.٣٪ (٤٣) .

١٦ - يمثل تزايد الانفاق العسكرى على حساب المشاريع التنموية الاخرى عاملا سياسيا اخر ، نتيجة لطبيعة النظم العربية والتي فى غالبيتها عسكرية اضافة الى الوضع السياسى القائم فى الوطن العربى والمتمثل فى النزاعات والصراعات العربية العربية من ناحية والعربية مع دول الجوار من ناحية ثانية ، يقوض الأمن البشرى بالتهم الموارد الثمينة التى يمكن استخدامها فى اغراض التنمية البشرية وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من أن الدول التى تنفق اكثر على التنمية البشرية هى الأكثر استقرارا والأنجح فى الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التى تفرط فى انفاقها العسكرى فإن بعض الدول العربية كالعراق والصومال واليمن تنفق على مؤسساتها العسكرية مايفوق انفاقها على التنمية الاجتماعية (٤٤) .

يعكس ما سبق أهم ما يمكن أن يؤثر سلبا على الاستثمار العربى فى البلدان العربية لان توافر بعض العناصر الانتاجية فى بلد معين يواجه فى كثير من الأحيان بعوامل أخرى معوقة للانتاج فى البلد نفسه ، كعدم الاستقرار السياسى مثلا ، مما يجعل المستثمر العربى يعزف عن الاستثمار فى هذا البلد لعدم ضمانه للنتائج المترتبة على استثماره فى المستقبل .

فالاستقرار السياسى والاقتصادى ، والحرية الاستثمارية ، والعائد المرتفع ، والتزام الدول والحكومات بما تعقده من اتفاقيات فى هذا المجال تأتى فى مقدمة العوامل التى ستستقطب أو تعيق الاستثمار (٤٥) إن سهولة الاجراءات فى الحصول على التراخيص وتنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تعتبر من العوامل التى تدخل فى العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار من قبل المستثمرين بشكل مباشر .

النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء :

يمكن ايجاز اهم النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء فى النقاط التالية :

١ - تكريس تبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية خاصة اذا أخذت المتغيرات الدولية الراهنة وسرعتها ومحدودية الدول المنتجة المصدرة الرئيسية للمحاصيل الغذائية وفى مقدمتها الحبوب ، وطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيها وقدرتها على المناورة السياسية اضافة الى تحكم الشركات متعددة الجنسية فى تجارة وصناعة الغذاء فى العالم بعين الاعتبار . وإن استمرار اعتماد الاقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج يعزز من تبعية الدول المصدرة سواء كانت أقطارا نفطية أو غير نفطية (٤٦) فبالنسبة للأقطار النفطية فإنه على الرغم من قدرتها على شراء الغذاء فإنها يمكن أن تتعرض فى المستقبل لأية هزة عالمية أو لضغوط من قبل الدول المصدرة مثلما حدث للعراق . وقد سبق للولايات ، إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أن هددت البلاد العربية النفطية ولاسيما الخليجية بحظر تصدير المنتجات الغذائية لها بعد أن استخدمت تلك الدول النفط كسلاح استراتيجى لخدمة القضايا العربية . أما عن الدول غير النفطية فهى مدينة فى الاصل وتشكو موازنتها من عجز دائم ، وأن إعتمادها على الخارج فى الغذاء سوف يعيق عملية التنمية الاقتصادية لأنها ستحول أموالها الى تلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية .

٢ - ارتفاع العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية الغذائية من ١.١ مليار عام ١٩٧٠ الى ٢.١٧ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ويعكس الجدول رقم (٦) تزايد اعتماد الدول العربية فى تأمين احتياجاتها من الغذاء على الخارج .

٣ - تخلف قطاع الصناعات الغذائية واضعاف علاقات التشابك بين قطاعى الزراعة والصناعة من ناحية وبين هذه القطاعين والقطاع الخدمى من ناحية أخرى .

٤ - تدهور مستويات دخول الفلاحين وقوتهم الشرائية الامر الذى يعزز التباين الطبقي وتعميق التناقض بين الريف والحضر فى المجتمع العربى (٤٧) ويعكس الجدول رقم (٦)

٤٣ - توفيق عبد العظيم ، السفير ١/١/١٩٩٤ .

٤٤ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ٥٠ - ٥١ .

٤٥ - انظر مثلا المقابلة مع رجل الاعمال الاماراتى فى الشروق (العدد ١٦٣) ٢٢/٥/١٩٩٥ ، ص ٣٠ - ٣٥ .

٤٦ - د . محمد على الفراء ، نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الانتاج العربى من الغذاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٤٧ - توفيق عبد العظيم ، الامن الغذائى العربى ، السفير ١/١/١٩٩٤ .

تكون قادرة على التفاعل والتكيف لمواجهة المتغيرات الدولية سواء داخل النظام الاقليمي العربي أو النظام الاقليمي العالمي (٥٠) .

٨ - بالتعاون العربي سيستطيع المزارع العربي الحصول على مستلزمات الزراعية بأسعار مخفضة وبكميات كبيرة فعلى سبيل المثال نجد أن انخفاض الانتاج الزراعي للأراضي العربية يرجع الى حاجة هذه الأراضي الى الآلات الحديثة وإدخال التقنية الزراعية والأسمدة في الوقت الذي نجد فيه الوطن العربي ينتج ما يزيد عن حاجته من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسيوم فلو تعاونت الاقطار المنتجة للأسمدة مع المزارعين في الاقطار الفقيرة في السماد يمكن أن يحصل المزارع العربي على ما يحتاجه بكميات كبيرة وبأسعار أقل مما لو استورد السماد من الخارج (٥١) .

كل هذه الاهداف تؤكد على ضرورة العمل العربي المشترك في تحقيق الأمن الغذائي . ولاسيما أن هناك ظروفًا تتيح للعرب الاستفادة من هذا العمل منها (٥٢) :

١ - ضخامة الموارد الارضية الصالحة للزراعة في البلاد العربية في مجموعها ويمكن التوسع في مساحة الرقعة الزراعية بنحو ١٥ مليون هكتار حتى نهاية القرن الحالي .

٢ - امكانية زيادة الموارد المائية التي يمكن أن تتاح حتى نهاية القرن الحالي بنحو ٨٢ مليار متر مكعب تكفي لرى مساحة ١٠ ملايين هكتار ، وبالتالي مضاعفة المساحة المروية الحالية .

٣ - امتداد البلاد العربية في أحزمة بيئية متعددة مما يمكن من انتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة ويزيد من فرص التكامل ويقلل من اعتمادها على الخارج .

٤ - الامكانيات الكبيرة لتكثيف الانتاج الزراعي عن طريق التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة كالأسمدة والآلات الميكانيكية الزراعية والتقنية المحسنة ، بالإضافة الى الحد من نظام تبوير الأراضي الشائع في البلاد العربية .

٥ - توافر القوى العاملة الزراعية التي تصل الى نحو ٢١٨ مليون وحدة عمل تستطيع استيعاب وسائل الانتاج الحديثة بالتدريب والارشاد .

٦ - توافر الكوادر الفنية في عدد من الدول العربية ويميز من التدريب والحوافز ويمكن رفع المستوى

تزايد نسبة اعتماد معظم الدول العربية على الخارج باستثناء السعودية والسودان التي وصلت نسبة التمثول فيها الى ١٠٣٪ و ٧٩٪ على التوالي (٤٨) وانخفاض واردات كل من مصر والمغرب والصومال من ناحية وتبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية من ناحية أخرى .

الاستراتيجية العربية للغذاء :

إن الميراث الاساسية لأهمية العمل العربي المشترك في قضية التنمية الزراعية تستند على الحقائق الاساسية التالية : ١ - تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة العربية ككل ، ذلك أن مجموعة الاقطار العربية ، خلافا لغيرها من المجموعات الدولية الاقليمية ، تختص بظاهرة مميزة في هذا المجال وهي أن المجال الاقطار العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، عدا العراق والجزائر ، لا تملك الفوائض المالية اللازمة لتحقيق نمو سريع في الانتاج الغذائي ، وعلى العكس من ذلك فإن غالبية الاقطار ذات الفائض المالي لا تمتلك الموارد الزراعية لانتاج الاحتياجات الغذائية .

٢ - إن الحاجة الى توطيد الفوائض المالية العربية أصبحت الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى بعد أن ثبت مدى تعرضها للمخاطر في العالم الخارجي .

٣ - والحقيقة الثالثة ، أن الابعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي بحاجة الى العمل العربي المشترك حيث أن السكان في الوطن العربي بالرغم من أن غالبيتهم مزارعون فإن دخولهم أقل بكثير من أقرانهم في المدن . لهذا يفترض أن العمل العربي المشترك في هذا المجال سيحسن من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المزارعين (٤٩) من ناحية ويساعد على تدعيم الاستقرار السياسي للدول العربية من ناحية أخرى .

٤ - القضاء على الفجوة الغذائية العربية لمعظم المحاصيل بالذات المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب واللحوم .

٥ - تحقيق توزيع غذائي عادل ، ويتم ذلك عن طريق تبادل المنافع والخدمات والموارد ، بحيث تكون المحصلة أن الموارد العربية لخدمة التنمية العربية .

٦ - تدعيم وتطوير البنية التحتية حيث يهدف العمل العربي المشترك الى قيام بنى أساسية تعمل على خدمة وتنمية المجتمعات العربية وتعمل على ايجاد تنمية متكاملة ومتوازنة

٧ - تحقيق الديناميكية والمرونة حيث لا بد من أن تصل الزراعة العربية الى مرحلة من الديناميكية والمرونة بحيث

٤٨ - نفس المصدر .

٤٩ - خالد تجسين على ، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ملف الأمن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٥٠ - د . عبد الله ثنيان الثنيان ، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ط ١ ، سنة ١٩٩٠ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ص ٤٨٠ .

٥١ - د . محمد علي الفراء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

جدول رقم (٦)

الواردات العربية من الغذاء ٨٦-١٩٩٠

الدولة	١٩٨٨-٨٦%	١٩٩٠-٨٨%	الدولة	١٩٨٨-٨٦%	١٩٩٠-٨٨%
الإمارات	٩٨	١٣٦,٥	سوريا	٢٩,١	٣١,٧
ليبيا	٨٩,٧	٧٧,٩	المغرب	٢٨,١	٢١,١
الأردن	٨٥,٢	٨٧,٢	الصومال	٢٣,٧	١٧
السعودية	٨١,٨	٧٢,٤	السودان	١٤,٥	١٤,٨
الكويت	٧٢,٧	٩٧,٣	العراق	غير متوفر	٦٤,٥
الجزائر	٧٠,٧	٧٦,٨	لبنان	غير متوفر	٧٤,٩
اليمن	٦٢,١	٦٦	عمان	غير متوفر	غير متوفر
تونس	٥٩,٣	٥٩,٤	البحرين	غير متوفر	غير متوفر
موريتانيا	٥٧,٢	٥٩,٤	قطر	غير متوفر	غير متوفر
مصر	٤٥,٢	٤٢,٦	جيبوتي	غير متوفر	٨٧,٧

المصدر: Human Development Report 1992, pp. 152-153

Human Development Report 1994, pp. 154-155

الاجابة تبدو عسيرة والازمة تنذر بالخطر والمستقبل لا يزال مجهولاً لأنه سيمسح من الصعب الحصول على السلع الغذائية لا سيما وأن هذه السلع ستزداد تنوعاً لتشمل أنواعاً أكثر من السلع الأساسية مثل اللحوم والحبوب ، الأمر يزداد تعقيداً في ظل السياسات الاحتكارية للكثير من السلع في الأسواق العالمية والعالم العربي لا يتمتع بأفضلية تسويقية بل على العكس ، الأمر الذي سينعكس سلباً على سياسات الدول العربية والخارجية وسيكرس تبعيتها للدول المصدرة . فقد تضطر الدول العربية الى شراء نوعيات متأخرة من السلع الغذائية بل يمكن أن تضطر لشراء نفائات الأسواق العالمية خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي القائم في العالم العربي اضافة الى عدم امتلاك الوطن العربي السلع الاستراتيجية التي تمكنه من التفاوض بعد عودة اسواق النفط الى سيطرة المستوردين (٥٣) .

ويتطلب الخروج من هذا النفق المظلم جهوداً عربية مشتركة وفعالة وربما مكلفة على المدى القصير. ويمكننا أن نجمل هنا السياسات (٥٤) والواجب اتباعها في الآتي:

التكنولوجيا للانتاج والقيام بالابحاث العلمية الزراعية المتقدمة .

٧ - توفير الفوائض المالية الكبيرة فيما بين البلاد العربية وإمكان تنفيذ جميع المتطلبات الاستثمارية لتعزيز التنمية الغذائية . ونظراً لأهمية أهداف العمل العربي المشترك ولوجود إمكانيات لتحقيق ذلك تبذل الدول العربية جهوداً لا بأس بها ، بالرغم من قصورها ، في تحقيق الأمن الغذائي .

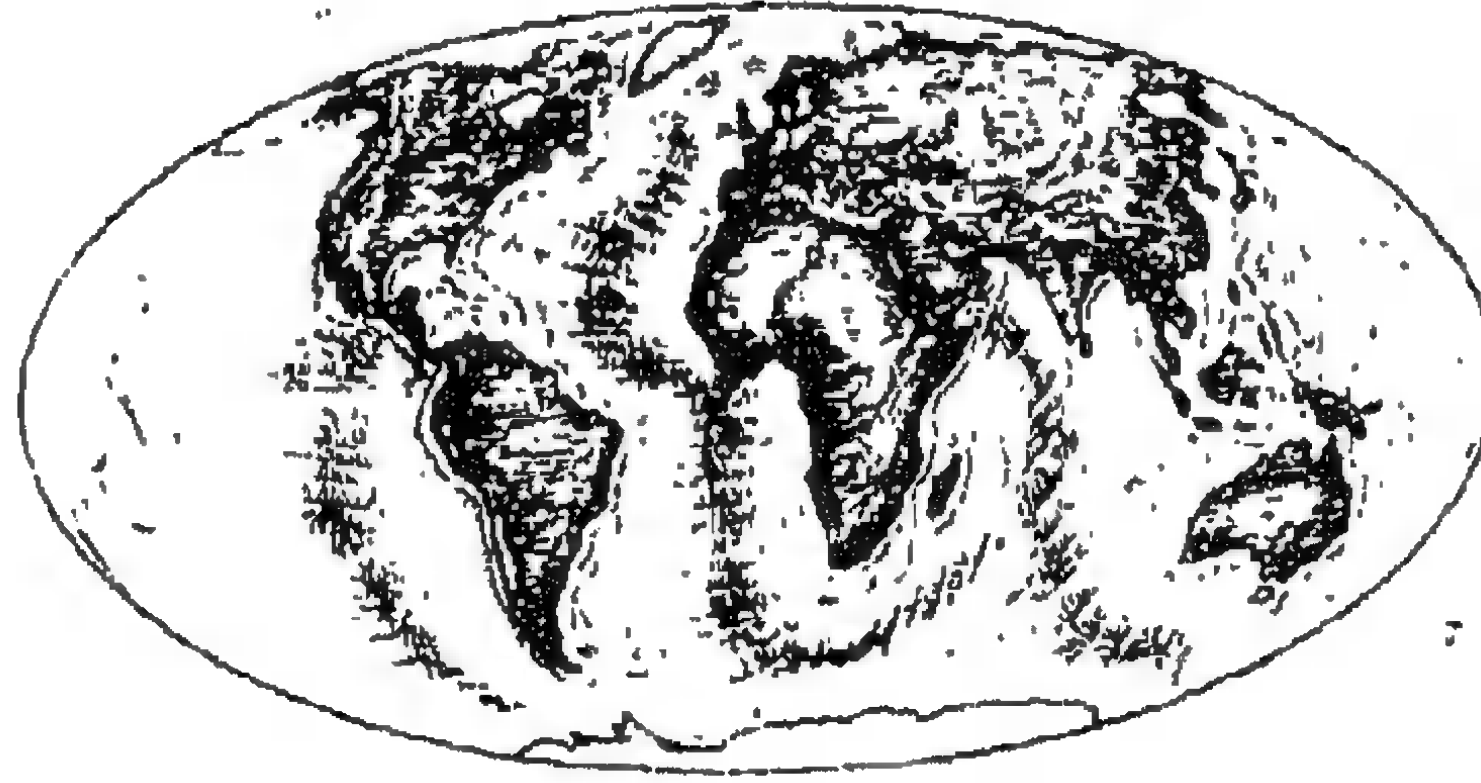
الخلاصة :

تؤكد الدراسة صحة ما جاء في الفرضية التي اوردها في المقدمة ويتبادر الى الذهن تساؤلات عدة حول المستقبل الأمن الغذائي في الوطن العربي . فإذا لم تستطع الدول العربية في ظل ارتفاع دخولها تقليص الفجوة الغذائية فهل يمكن للدول العربية بمواردها المالية التي بدأت تتراجع نتيجة تراجع عائدات النفط أن تمول هذه الفجوة ؟ وإذا تمكنت من هذا فهل ستتمكن من الحصول على معظم السلع الغذائية في أسواق الاحتكارات العالمية ومنافسة المشتريين ؟

٥٣ - Bernard Lewis, Rethinking The Middle East, Foreign Affairs, vol 75 no . 4, Autumn 1992 .

٥٤ - محمد العمادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ - ٤٠ .

- ١ - توفير البنية التحتية الممثلة في تشييد الطرق وإقامة منشآت التخزين وتوفير الماء والكهرباء والعناية الصحية .
 - ٢ - تبني سياسات سعرية محلية تنسجم مع أهداف تنمية الانتاج وزيادة دخل المزارع .
 - ٣ - توفير التمويل اللازم الموسمي والمتوسط والطويل الأجل ليتمكن المزارع العربي من القيام بمهامه .
 - ٤ - تكثيف الارشاد الزراعي وتقديم الخدمات التي تبين للمزارع طبيعة تربته وأنسب الأسمدة والزراعات لها .
 - ٥ - لا بد من تحقيق ديمقراطية اتخاذ القرار في نوعية الزراعة بالتوافق مع حملات التوعية لاقناع المزارع بمصلحته والمصلحة القومية .
 - ٦ - لا بد من تدعيم البحث العلمي ونشر نتائجه وتعميم فوائده .
 - ٧ - لا بد من إقامة نظام للمعلومات يسمح بانتقال المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والآفات الزراعية والتعليمات والارشادات في الاوقات المناسبة .
 - ٨ - القيام بدراسات للتربة وتحسينها ومكافحة التملح والتصحر .
 - ٩ - إعداد كوادرات الادارة الزراعية .
 - ١٠ - تنسيق الخطط والاستراتيجيات الزراعية .
 - ١١ - التسويق الجيد للزراعة .
 - ١٢ - تنفيذ مشاريع الري واستصلاح الأراضي المشتركة .
 - ١٣ - تنفيذ المشاريع المشتركة المتعلقة بالأسمدة والمبيدات الزراعية .
 - ١٤ - حسن تعبئة الثروات المادية والبشرية العربية من أجل التنمية الزراعية .
 - ١٥ - قيام صناديق النقد العربي والمراكز العاملة على التنمية الغذائية في الوطن العربي بتكثيف أعمالها في دعم الجهود القطرية والقومية في مختلف مجالات التنمية .
- إذا قامت الدول العربية بهذه الاعمال فسوف توفر افضل جو للعمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية وبالتالي سوف تحقق أمنها الغذائي عربيا دون الحاجة الى الاستيراد من الخارج ، مما سيقلل من تبعيتها للدول المصدرة للغذاء ويتيح لها استقلالية اكبر في اختيار القرار دون الضغط من أية جهة سياسية أخرى .



صدر حديثا :

محنة الصحافة في حوض البحر المتوسط الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية

● كتاب غير مسبوق في مضمونه يهم المتخصصين من رجال الاعلام، كما يهم المتطلعين إلى العمل بالصحافة، ويهم أيضا القارئ غير المتخصص للاطلاع على مايجري في عصرنا.

● محاور الكتاب: الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التي تتعلق بمهنة الصحافة..

● يتضمن الكتاب أعمال المائدة المستديرة التي جمعت صحفيين من حوض البحر المتوسط في إطار برنامج « ميد - ميديا » التابع للاتحاد الأوروبي.

● صدر الكتاب بثلاث لغات: الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية، وتبنت مجلة السياسة الدولية التي أسهمت في أعمال المائدة المستديرة إصدار الطبعة العربية

الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية - سياسية)

دراسة

د. فلاح المديرس
جامعة الكويت

التطرف الطائفي خاصة بعد التشجيع والدعم الذي ابداه النظام الاسلامي في ايران بقيادة اية الله الخميني والذي رفع لواء تصدير الثورة الاسلامية خارج الحدود الايرانية ، وكان نتيجة ذلك قيام الاقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية بتنظيم صفوفها في تنظيمات سياسية طائفية متخذة من النموذج الاصولي الثوري في ايران مثالا لها لمعارضة الحكم الاسروي (٢) . وساهمت الحرب العراقية الايرانية في تعميق الانقسام الطائفي في الجزيرة والخليج العربي ، وبدأ الشعور الطائفي يبرز بشكل واضح خاصة في الكويت بحكم اتساع هامش الحرية السياسية.

ونظرا لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الوضع الاجتماعي والسياسي للشيعة في الكويت مع التركيز على الجماعات السياسية داخل الطائفة الشيعية من خلال تتبع

أضحت دراسة الاقليات في العالم من اهم المجالات التي اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الاقليات من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي حيث تسعى نول كثيرة الى تغذية واستخدام ولايات ما تحت الدولة لخلق اوضاع تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي داخليا في هذه الدولة أو تلك . كما اصبحت بعض الاقليات التي لها امتدادات خارجية تستخدم من قبل الدولة الام لبسط سياستها الخارجية على المنطقة (١) من الامثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الاصولي الاسلامي في ايران ورقة الاقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد بعض نوله للعراق في حربه مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي بعد انبثاق الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ والتي اطاحت بالنظام الشاهنشاهي ، موجات من

١ - د . نيفين عبد المنعم مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص ١٢

٢ - لمزيد من الاطلاع حول التنظيمات السياسية الشيعية التي ظهرت في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر :

د . محمد وصفي ابو مقل " التحدي الايراني للأمن القومي العربي " مجلة أفاق عربية ، ايلول ١٩٩٥ .

Fred H . Lawson , Opposition Movements and U . S . Policy Towards the Arab Gulf States (- New York : Council on Foreign Relations Press . 1992) , p.p . 7 - 32 .

- Department of Defense , Terrorist Group Profiles (Washington DC : USGPO , 1988) , pp. 5 - 30 .



المندردون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية . يطلق عليهم " الحساوية " نسبة الى منطقة الاحساء ، وكذلك هناك شيعة من اصل عربي هاجروا الى الكويت من البحرين ويطلق عليهم " البحارنة " بالاضافة الى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق (٦) . اما الشيعة الذين جاءوا من ايران فيطلق عليهم " العجم " ، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت . وقد توالى هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر . وقد شجع الاستعمار البريطاني انذاك هذا النوع من الهجرة لاهداف سياسية واقتصادية (٧) . وعلى الرغم من تعريضهم ، الا انهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لاصولهم التاريخية ، خاصة اللغة واللهجات العامية الفارسية والفلكلور الشعبي . الى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الاقلية ما عادت تذكر اللغة الام (الفارسية) ، ويطلق على افرادها اسم (الطراريج) لعملهم في سوق الخضار والذي يطلق عليه في الكويت سوق الطراريج (٨) .

الجنود التاريخية للتيار السياسي لهذه الطائفة منذ العشرينات من هذا القرن وحتى الوقت الراهن .

الوضع الاجتماعي :

على الرغم من ان الطائفة الشيعية في الكويت تمثل جزءا اساسيا من المجتمع الكويتي الا ان العدد الحقيقي لافرادها ليس معروفا فالمقيم السياسي البريطاني في الثلاثينات قدر عددهم بـ ١٨ الف نسمة من اصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ ٦٥٠٠٠ بما فيهم " الفوادرة " والذين بلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ وهم كويتيون سنة من اصول ايرانية هاجروا من بلاد العرب الى فارس ومنها الى الكويت (٣) حاليا لا توجد احصائية رسمية لعدد الشيعة في الكويت ، الا ان البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت ، فيما يتراوح بين ١٥ - ٢٥ ٪ (٤) استوطن الشيعة الكويت منذ فترة طويلة ، وتعد عائلات معرفي ، بهبهاني ، قبازد من العائلات التي هاجرت الى الكويت منذ اواخر القرن التاسع عشر (٥) . ينقسم الشيعة في الكويت على اساس عرقي الى : شيعة من اصل عربي ، وشيعة من اصل ايراني . الشيعة العرب

3 - I. O. R. L / P & S / 12 / 3894 A , Confidential No . 5415 the Resid Bushire to Peel , 29 Oct . 1938 .

4 - James A . Bill , " Resurgent Islam in the Persian Gulf " . Foreign Affairs , (Fall 1984) p . 120 .

5 - Zahra Freeth , A New Look at Kuwait (London : George Allen and Unwin , 1972) , p34 .

٦ - مجلة الازمنة العربية ، العدد ٢٩ ، ٢٦ / ٩ / ١٩٧٩ ، الامارات العربية المتحدة .

٧ - عبد الملك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، (الكويت : مؤسسة الشراع العربي ، ١٩٨٩) ، ص ١٨٩

الشيعة في الكويت ينقسمون الى اربعة مدارس مذهبية : اولا : الشيخية : نسبة الى الشيخ احمد بن زين الدين الأحسائي ، الذي يحمل نظرة مقدسة لاهل البيت . وهم يعتقدون ان الله قد فوض اهل البيت وانهم يوزعون الارزاق . لكن لم يعد هذا الاعتقاد سائدا الآن ، ويطلق عليهم في الكويت حاليا جماعة " الميرزا " ويعتبر المجتهد الميرزا حسن الاحقائي ، وهو كويتي الجنسية امامهم ، ومسجد الامام الصادق الواقع في قلب العاصمة مركز تجمعهم . ومعظم مقلديه من الشيعة العرب الذين هاجروا من الأحساء الى الكويت ، وأهم العائلات البارزة من هذه الجماعة الاريش ، خريبط ، الشواف ، والوزان . وقد وجهت انتقادات لجماعة الميرزا من قبل المدارس الشيعية الاخرى والى زعامتهم الدينية بسبب المواقف المحايدة التي يتخذونها من الاحداث السياسية المحلية والاقليمية .

ثانيا : الاخبارية : وهم " البحارنة " من مقلدي ميرزا ابراهيم جمال الدين ، الذي يعد امام الشيعة البحارنة ، وأهم العائلات التي تنتمي الى هذه الجماعة القلاف ، الخياط مكي جمعة ، وحجي حامد

ثالثا : الاصولية : وتركز هذه المدرسة على علمية الحديث ، بمعنى ان يخضع الحديث النبوي للدراسة وان لا يؤخذ على علته . وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق ، ايران ، ولبنان .

رابعا : الخوئية : وهم بقية من شيعة الكويت من اصول ايرانية ، ويعدون من مقلدي المجتهد السيد ابو الحسن الخوئي الذي يعيش في النجف والذي توفي مؤخرا ، وتعد مساجد زين العابدين ، ومسجد مقامس ، ومسجد نقى في الكويت مراكز تجمع لهذه الجماعة وأهم العائلات الموسوي ، قبازد ، دشتي ، اشكناني ، بهمن ، بهبهاني ، ومعرفي (٩) .

ان التوزيع الديموغرافي لسكان الكويت يبين ان عائلات الشيعة بشكل عام ، تتركز على السكن في مناطق وأحياء خاصة بها بحيث يشكلون اغلبيّة عديدة فيها . ومن أشهر المناطق ذات الكثافة الشيعية منطقة الشرق ، وبنيد القار ، قبل ظهور النفط ، وبعد حركة الاستملاكات التي قامت بها الحكومة والناجمة عن العوائد البترولية ، انتقلت اغلبيّة الشيعة الى مناطق جديدة مثل القادسية ، المنصورية ،

الدعية ، الدسمة ، الرميثية ، السالمية ، حولي ، الجابرية . وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينات حيث بلغت عدد المساجد الشيعية أكثر من ٢٨ مسجدا و٦٠ حسينية (١٠) . والحسينية بالنسبة للشيعة لها شأن كبير ، فهي أشبه ما تكون بناد اجتماعي ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها احياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء في شهر محرم ، كما ان للحسينية دورا هاما في التحركات السياسية مثلما حدث في الكويت عام ١٩٣٨ عندما عقد الشيعة اجتماعات داخل الحسينية احتجاجا على المجلس التشريعي ، كذلك للحسينية دور هام في تجديد الشيعة في التنظيمات السياسية كما حدث في البحرين منذ بداية الخمسينات حيث كانت مركزا لانطلاق المسيرات الجماهيرية والتحرير السياسي وتعبئة المعارضة ضد الحكم (١١) .

لقد كان للوضع الاقتصادي في الكويت دور هام في تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية ، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية . ففي بداية الخمسينات شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين الكويتيين ، الامر الذي وفر المجال للشيعة ان يعملوا في المجال الاقتصادي حتى اصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية في الكويت ، كما اتاحت التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة المجال بان يتولى ابناء الشيعة مناصب قيادية هامة في الدولة ، كذلك ساهم تطور التعليم في الكويت والذي استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء ، حيث ضمنت الدولة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك الدراسات العليا ، ساهم في تطوير الوضع الاجتماعي والعلمي . اما في الجانب الديني فان حرية إقامة المساجد والحسينات مكفولة حتى في الاحياء والمناطق ذات الكثافة السنية (١٢) . كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ما عدا اثناء الحرب العراقية الايرانية ، خلافا لوضع الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية (١٣) .

٨ - مقابلة شخصية مع الدكتور يوسف غلوم مدرس علم الاجتماع في جامعة الكويت والسكرتير السابق لجمعية الثقافة الاجتماعية ، شتاء ١٩٨٣ ، لندن .

٩ - مجلة الأزمنة العربية ، مصدر سابق ذكره .

١٠ - عبد الله محمد الغريب ، وجاء دور المجوس : الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ٣٢٠ ، ٣٢٦ .

١١ - يوسف الحسن ، " موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين " ، مجلة النهج العدد ١٥ ، ١٩٨٧ ، قبرص ، ص ٥٧ ، وكذلك :

Fuad i . Khuri , TRIBE AND STATE IN BAHRAIN : The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State Chicago and London , The University of Chicago Press , 1980) , P . 173

١٢ - نجد مثلا المناطق التي يغلب عليها الكثافة السكانية من العائفة السنية مثل ضاحية عبد الله السالم ، العمرية ، الصليبيخات ، وغيرها من المناطق يوجد فيها حسينيات ومساجد خاصة للشيعة .

الوضع السياسي للشيعة في مرحلة ما قبل الاستقلال

نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت كانت عام ١٩٢١ ، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس أول مجلس استشاري ، الذي سعى الى تأسيسه مجموعة من التجار واصحاب الرأي . وقد اقتضت العضوية فيه على ممثلين عن الطائفة السنية من اصول عربية ، على الرغم من أن ميثاق المجلس الاستشاري ينص على أن يكون هناك اثنان من الاعضاء من الكويتيين من ذوى الاصول الايرانية وأن يتم انتخابهم من قبل الكويتيين من ذوى الاصول الايرانية . وقد جاء ذلك في ميثاق المجلس الاستشاري وفقاً للنص التالي : " يشكل المجلس من الحاكم ونائب عنه اذا غاب واثنين من الصباح وعشرة من الاهالي منهم اثنان من العجم الوطنيين . نائب الحاكم يكون من الصباح ينتخبه الحاكم والاثنان اللذان من آل الصباح تنتخبهم عائلة الصباح وبقية اعضاء المجلس تنتخبهم الامة ويتبع في ذلك كثرة الاصوات وللذان من العجم ينتخبهم اهل الوطن من العجم (١٤) . ويتضح من صياغة النص ان هناك اشارة واضحة الى الكويتيين من ذوى الاصول الايرانية وهذا يشمل الشيعة والسنة معا ، كما يلاحظ ان المجلس الاستشاري لم يضم في عضويته أى ممثل عن الشيعة من ذوى الاصول العربية مثل البحارنة والحساوية (١٥) وهذا يعنى ان التصنيفات الاثنية في المجتمع الكويتي لها جذورها التاريخية . ونظرا لأن المجلس الاستشاري لم يدم سوى قرابة شهرين ، غدا من الصعب ان تتبع رد الفعل للشيعة تجاه هذا الاستبعاد المتعمد ، كما ان قصر المدة الزمنية قد حال دون توفر الفرصة للشيعة ل اظهار عدم رضاهم عن ذلك . خاصة اذا ما قورن هذا الوضع مع ما حدث عام ١٩٣٨ عند قيام المجلس التشريعي كما سنشرح لاحقا ، ويبدو ان السبب وراء استبعاد الشيعة يعود الى عدم الرضى والسخط من الجانب السنني على الموقف الذي اتخذه الكويتيون من اصول ايرانية والذي تمثل في

امتناعهم عن المشاركة في معركة الجبراء عام ١٩٢١ بين الكويت وأبن سعود حيث ذهبت مجموعة منهم الى المقيم السياسي البريطاني وعبروا لهم على عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب علي اساس انهم ليسوا مواطنين كويتيين بل ايرانيين (١٦) .

عام ١٩٣٤ ظهرت اول مجالس ادارية منتخبة تمثلت بمجلس البلدية ، ومجلس المعارف ، واقتصرت عضوية هذه المجالس على الكويتيين السنة من اصول عربية ، وتم استبعاد الكويتيين من اصول ايرانية بمن فيهم من السنة من حق الترشيح والانتخاب واستمرت هذه المجالس حتى عام ١٩٣٨ دون مشاركة الكويتيين من اصول ايرانية (١٧) .

الشيعة والحركة الاصلاحية عام ١٩٣٨

شهد المجتمع الكويتي أول محاولة إصلاح سياسي قام بها أعضاء " الكتلة الوطنية " من ذوى الاتجاه القومي العربي . وقد تبنت " الكتلة الوطنية " مواقف متشددة من الهجرة الايرانية الي الكويت ، كما يتبين من البرنامج الاصلاحى الذى نشر في صحيفة الزمان العراقية والذى تضمن عدة مطالب تتعلق بالاصلاح السياسى للأوضاع الداخلية للكويت وكان من بين هذه المطالب التصدى للهجرة الاجنبية في الكويت والذى وصفهم برنامج " الكتلة الوطنية " باللاجئين الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويت (١٨) . ويبدو ان المقصود بذلك الكويتيين من اصول ايرانية بدليل أن (الكتلة الوطنية) استبعدت الشيعة من الترشيح للمجلس التشريعي الذى أسس عام ١٩٣٨ ، والذى اقتصر حقهم على التصويت دون الترشيح ، وقد اعتبر الشيعة هذا الموقف متحيزا وأعلنوا عن عدم رضاهم على هذا التوجه وتداعوا الى عقد اجتماع احتجاجي في الحسينية بقيادة إمام الشيعة في الكويت آنذاك السيد مهدي القزويني ، وطرح في هذا الاجتماع فكرة القيام بمظاهرات واعلان الاضراب ، ولكن

١٣ - لمزيد من الاطلاع حول الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي انظر مثلا :

- حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية ، (لندن : مؤسسة البقيع لحياء التراث ، ١٩٩٣) .

- رابطة عموم الشيعة في السعودية ، الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، (لندن : " د . ن " ، ١٩٩١) .

- Jacob Goldberg " The Shi'i Minority in Saudi Arabia " in : Jaun R . I . Cole and Nikki R . Keddie , ed . , Shi'ism and Social Protest (New Haven and London : Yale University Press , 1986) , pp .

230 - 246 . Lawson , op . cit , pp . 7 - 32

١٤ - ميثاق المجلس الاستشاري ، مكتوب بخط اليد وغير منشور .

١٥ - من خلال استعراض اسماء اعضاء المجلس الاستشاري يتبين ان جميع الاعضاء ينتمون الى اصول عربية سنية مثل الصقر ، والخالد ، والنقيب ، والبدر ، والسيف ، والمطيري ، والمضف ، والقائم .

١٦ - عبد الله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، (الكويت : دار القبس ، ١٩٨٠) ص ٥٩ .

١٧ - كان وراء فكرة المجالس الادارية مجموعة من الشباب الذين لعبوا دورا كبيرا في تأسيس " الكتلة الوطنية " و " كتلة الشباب الوطنى " ، بموافقة الشيخ احمد الجابر تم اجراء انتخابات محدودة لهذه المجالس مثل المجلس البلدى ومجلس المعارف . وكانت العضوية مقتصورة علي وجهاء وأعيان البلد السنة المنتمين الى التيار القومى . وقد نشط اعضاء المجلس البلدى بالقيام بحملة ابعاد المهاجرين الايرانيين تحت مبرر حماية عروبة الكويت من الخطر الايراني . هذا ما صرح به عضو كتلة الشباب الوطنى التى تأسست عام ١٩٣٨ ، جاسم حمد الصقر ، خلال مقابلة الباحث له بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٣ .

١٨ - نجا عبد القادر الجاسم ، التطور السياسى والاقتصادى للكويت بين الحربين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، (القاهرة ١٩٧٣) ، ٢١٦ .

المجتمعيين توصلوا الى ارسال كتاب احتجاجي باسم السيد مهدي القزويني الى المجلس التشريعي يتضمن مطالب الشيعة الآتية :

١ - رفض استبعاد الشيعة عن عضوية المجلس التشريعي ، وأن يكون لهم ممثلون في هذا المجلس .

٢ - فتح مدرسة خاصة لابناء الشيعة .

٣ - أن تكون لهم محكمة خاصة للشيعة .

٤ - أن يكون لهم ممثلون في المجلس البلدي .

٥ - أن تكون هناك عدالة في سياسة التوظيف في الاجهزة الحكومية .

بعد اطلاع المجلس التشريعي على المطالب التي رفعها الشيعة قرر المجلس رفض جميع هذه المطالب ، وعلى اثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية الى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بطلب منحهم الجنسية الانجليزية والذي اعتبره المجلس التشريعي تحديا لهيبة المجلس مما أدى الى أن يصدر المجلس التشريعي قرارا بإبعاد كل كويتي يتجنس بجنسية اجنبية وان يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من كافة حقوقه ، وتم توزيع هذا القرار في جميع نواحي الكويت ، ويتمثل رأي أعضاء المجلس التشريعي الذين التقوا بممثل عن الحكومة البريطانية ، بأنه في حال اقدام الحكومة البريطانية على منح هؤلاء الجنسية الانجليزية يصبح لهؤلاء امتيازات على السكان الكويتيين الاصليين داخل الكويت ، وأنه في حالة منحهم الجنسية الانجليزية يجب عليهم مغادرة الكويت ، وتعاطف القنصل الانجليزي في الكويت مع الكويتيين من اصول إيرانية وأبدى ممثلوا المجلس التشريعي للقنصل الانجليزي بأن المجلس التشريعي لا يعترف بالذين هاجروا الى الكويت بعد الحرب العالمية الاولى في اكتساب الجنسية الكويتية ، وكانت وجهة نظر المجلس التشريعي في رفضهم تنفيذ المطالب التي رفعها الشيعة في الكويت تركز على ما يلي :

١ - تخوف أعضاء المجلس التشريعي من الهجرة المتزايدة من قبل الايرانيين الى الكويت .

٢ - أن المقصود بذلك ليس الشيعة ولا الكويتيين من اصول إيرانية الذين استوطنوا الكويت قبل الحرب العالمية الاولى وإنما المهاجرين من الايرانيين الذين هاجروا الى الكويت بعد الحرب العالمية الاولى (١٩) .

لقد ساهم تجاهل المجلس التشريعي للأقلية الشيعية واستبعادهم من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بقيام الطائفة الشيعية بتأييد آل الصباح في معارضتهم للمجلس التشريعي ، وقد استغل الشيخ احمد الجابر والانجليز موقف المجلس التشريعي لتحريض الشيعة ضد (المجلس التشريعي) ، وتزعمت الطائفة الشيعية في الكويت قوى المعارضة للمجلس التشريعي وخرجوا في مظاهرات رافعين شعارات تنادي بسقوط المجلس التشريعي الذي لا يمثل جميع فئات المجتمع في الكويت ، وتعد المظاهرات التي قام بها الشيعة في الكويت في عام ١٩٣٨ اول مظاهرة تسجل في تاريخ الكويت السياسي (٢٠) ، بانضمام الأقلية الشيعية الى القوى المعارضة للمجلس التشريعي مثل اسرة آل الصباح والانجليز والمحافظين من كبار العائلات السنية ، شكل هؤلاء مجتمعين ، معرضة قوية أدت في النهاية الى سقوط اول محاولة للإصلاح السياسي عرفتها الكويت (٢١) . وبعد القضاء على المجلس التشريعي تم افتتاح مدرسة إيرانية جلبت مناهجها الدراسية من إيران ، وقد حضر حفل الافتتاح كبار افراد الاسرة الحاكمة من الشيوخ والعائلات المحافظة التي وقفت ضد المجلس التشريعي كما تم جمع التبرعات المالية لدعم المدرسة الإيرانية (٢٢) .

الوضع السياسي للشيعة في الكويت المعاصرة

ظهور الجماعات الشيعية المنظمة :

١ - جمعية الثقافة الاجتماعية :

في عام ١٩٦٣ ظهر اول وجود علني للتنظيم الديني الشيعي في الكويت حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطي الذي انتهجه الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الذي اتبع سياسة ليبرالية منذ عام ١٩٥٠ تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن آرائها من خلال

١٩ - خالد العدساني ، مذكرات مطبوعة على الاله الكاتبة غير منشورة ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

- نجاة الجاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ ، ٢٧ .

٢٠ - عبد الله الحاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ ، خالد العدساني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

٢١ - العائلات المحافظة التي اتخذت موقفا مضادا من حركة المجلس التشريعي تقطن في القطاع الشرقي من مدينة الكويت والتي تتمثل

في عائلات الروضان ، الرومي ، المصنف ، العسوس والغانم حيث انقسمت عائلة الغانم على نفسها حيث شاركت البعض في حركة المجلس التشريعي والبعض الآخر عارض هذه الحركة وتعتبر هذه العائلات حلفاء تقليديين للأسرة الحاكمة وكانت جميع الحركات السياسية في تلك الفترة تنطلق من القطاع القبلي في غرب الكويت ووقفت كذلك بعض العائلات التي تضررت مصالحها من جراء الإصلاحات التي اقدم عليها المجلس التشريعي في القطاع القبلي من مدينة الكويت ، مثل عائلة الخالد ، الخرافي ، البحر ، الشايع .

٢٢ - جريدة النهار ١٣ / ٥ / ١٩٣٩ ، بيروت .

الاندية والروابط الشعبية وعزز الشيخ عبد الله السالم هذا الاتجاه في مرحلة ما بعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١ (٢٣). وتعتبر "جمعية الثقافة الاجتماعية" التي ظهرت في عهد الاستقلال والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية، تعتبر هيئة شبه سياسية، وقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية على الرغم من انها مسجلة رسمياً كهيئة خيرية كما هو حال جمعيات النفع العام الاخرى مثل "جمعية الاصلاح الاجتماعي"، "نادى الاستقلال الثقافي"، "جمعية احياء التراث الاسلامي"، والتي اسست على انها جمعيات خيرية وثقافية وهي في الحقيقة بمثابة واجهات دينية واجتماعية لجماعات ذات نشاط سياسي.

أهداف "جمعية الثقافة الاجتماعية" المعلنة تتمثل في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي، والارشاد والتوجيه الديني. وقد بلغ عدد المنتسبين لجمعية "الثقافة الاجتماعية" حتى عام ١٩٨٥ (٩٠٠) عضو عامل و (٢٤) في مختلف لجان الجمعية مثل لجنة الارشاد والتوجيه الديني، اللجنة الرياضية، والنادي الصيفي، ومركز تحفيظ القرآن، حيث يتم تثقيف وتنظيم الشباب الشيعي داخل الجمعية كما هو الحال في الجمعيات الدينية ذات التوجه السني. وعلى الرغم من ان "جمعية الثقافة الاجتماعية" من ضمن جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الا انها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات الدينية السنية الاخرى مثل "جمعية الاصلاح الاجتماعي" و "جمعية احياء التراث"، فالجمعيات الدينية السنية لها فروع في جميع أنحاء الكويت، ولها منابر اعلامية تعبر عن الايدلوجية الدينية من المنظور السني مثل مجلة (المجتمع) والتي تصدر عن جمعية "الاصلاح الاجتماعي" والتي تعبر عن لسان حال "جماعة الاخوان المسلمين" ومجلة (الفرقان) والتي تعبر عن الحركة السلفية في الكويت ممثلة في "جمعية احياء التراث الاسلامي" بالإضافة الى مجلة (النور) التي تصدر عن بيت التمويل الكويتي وهي مؤسسة مالية اسلامية يترأس مجلس ادارتها أحد قيادي "جماعة

الاخوان المسلمين" في الكويت، ومجلة (الخيرية) التي تصدر عن "الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية" والتي يترأسها أحد قيادي جماعة "الاخوان المسلمين" أيضاً (٢٥). فقد رفض طلب "جمعية الثقافة الاجتماعية" عام ١٩٦٣ الذي تقدمت به باصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية، وتم منع اصدار نشرة داخلية خاصة "بجمعية الثقافة الاجتماعية" كما رفضت وزارة التربية والتعليم اعارة الجمعية إحدى المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم لاقامة مركز لتحفيظ القرآن (٢٦). مع العلم ان الجمعيات الاسلامية السنية تشرف على عدد كبير من مراكز تحفيظ القرآن حيث بلغ عدد هذه المراكز التي تخص "جمعية الاصلاح الاجتماعي" ٤٧ مركزاً (٢٧).

منذ تأسيس جمعية "الثقافة الاجتماعية" في اوائل الستينيات اقتصر نشاطها على المطالبة بانشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات، ولم يشارك اعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي، كما لم يشاركوا في الامضاء على أي بيان سياسي يتعلق بالوضع المحلي والقومية وكان موقفهم مرقف المتفرج.

٢. جماعة الشيرازي

سميت هذه الجماعة بجماعة الشيرازي تيمناً باسم مؤسس هذه الجماعة السيد محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينات بعد ان ابعد عن العراق الى الكويت. ويعتبر الشيرازي الاب الروحي لـ "منظمة العمل الاسلامي" في العراق. ويعد تيار الشيرازي تياراً عاطفياً واغلب مقلديه من الاعضاء المؤسسين لجمعية الثقافة الاجتماعية الذين خرجوا من الجمعية وانضموا الى الشيرازي بعد الثورة الاسلامية في ايران. ويعتبر الشيرازي عنصراً متحركاً استطاع ان ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بنيد القار وحسينية الرسول الاعظم في منطقة الدعية والتي تعد بمثابة مراكز التجمع والاستقطاب. واستخدمت جماعة الشيرازي اسلوب

٢٣ - بعد وفاة الشيخ احمد الجابر الذي حكم الكويت حكماً مطلقاً بعد قضائه على الحركة الاصلاحية في عام ١٩٢٨ تولى الحكم الشيخ عبد الله السالم في عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث شهدت فترة حكمه انفراجاً ديمقراطياً. فقد سمح الشيخ عبد الله السالم بافتتاح الاندية الثقافية والرياضية وبدأت الجرائد والمجلات بالظهور من الكويت حيث ساهمت هذه الاندية والصحافة بتطور الوعي السياسي لدى المواطنين، وتحولت هذه الاندية الى واجهات سياسية للقرى السياسية في الكويت.

٢٤ - مقابلة مع أمين سر جمعية الثقافة الاجتماعية السابق باقر اسد عبد الباقي، منشورة في جريدة الوطن ١٥ / ٢ / ١٩٨٦.

٢٥ - لقد نشطت الجماعات الاسلامية السنية من خلال تحالفها مع السلطة على السيطرة على وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وتعاقد عدد من قيادي هذه الجماعات على تولي حقيبة هذه الوزارة يوسف الحجى، سعد الجاسر، سميان العازمي وزير الاوقاف الحالي الذي ينتمي الى "جماعة الاخوان المسلمين" في الكويت والتي تعمل الان تحت مسمى "الحركة الدستورية الاسلامية" كذلك يلاحظ ان معظم المراكز القيادية في الوزارة من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ومدراء الادارات ينتمون لهذا الاتجاه.

٢٦ - باقر اسد عبد الباقي، مصدر سبق ذكره. كذلك الدكتور يوسف غلوم، مقابلة سبقت الاشارة اليها.

٢٧ - جمعية الاصلاح الاجتماعي، جمعية الاصلاح الاجتماعي في عشرين عاماً، الكويت (د. ن. د. ت) ص ١٢.

الانشطة الثقافية والدينية في جذب الشباب الشيعي الى صفوفهم ونجحوا في ذلك . وقد انعكست الخلافات بين جماعة الشيرازي وتيار جمعية الثقافة الاجتماعية على الساحة الطلابية في جامعة الكويت الذي ادى الى انقسام الطلبة الشيعة بين مؤيدين ومعارضين لكلتا الجماعتين ، وبذلك ظهرت قائمتان طلابيتان تمثلان الجامع الطلابية من الشيعة : " القائمة الاسلامية الحرة " ومعظم اتباعها من جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " و " القائمة الحرة " التي تضم الطلبة الشيعة من مؤيدي " جماعة الشيرازي " .

لم تستطع جماعة الشيرازي السيطرة على الشيعة في الكويت وذلك نتيجة للأسباب التالية :

١ - تركيز " جماعة الشيرازي " على الاختلافات فيما بينهم وبين جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وقد ادى ذلك الى القطيعة وتبادل الاتهامات .

٢ - تشتت الشيعة في مناطق مختلفة بسبب التوسع العمراني ، وخاصة بالنسبة لمنطقة بنيد القار التي يمثل قاطنوها من الشيعة القاعدة الشعبية لاتباع " جماعة الشيرازي " .

٣ - الخلافات التي ظهرت بينهم وبين جماعة السيد الخوئي حول قضية العلمية والاجتهاد وتوحيد المرجعية .

٤ - ابعاد مؤسس الجماعة السيد محمد الشيرازي من الكويت في اوائل الثمانينات عندما طلبت منه السلطات الامنية مغادرة الكويت خاصة بعد اغتيال شقيقه حسن الشيرازي في لبنان (٢٨) .

التواجد السياسي (١٩٦٢ - ١٩٧٥) :

في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٦١ تكون اول مجلس تأسيسي بعدما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا في يونيو عام ١٩٦١ وقد كفل قانون الانتخاب حق التصويت والترشيح لكافة الكويتيين بغض النظر عن الانتماء الطائفي . وقد مثل الشيعة في المجلس التأسيسي نائبان من اصل عشرين نائبا وكانت المهمة الاساسية لهذا المجلس وضع دستور للبلاد

المعروف بدستور ١٩٦٢ ، والذي ساوى بين الكويتيين في الحقوق والواجبات (٢٩) ، وبذلك اصبح للشيعة تواجد برلماني شهدته المجالس النيابية المختلفة كما سنشرح لاحقا .

لم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية تمثل تكتلا سياسيا متميزا كما لم تكن جزءا من المعارضة السياسية داخل البرلمان ، بل كانت جزءا اساسيا من المجموعة الموالية للسلطة السياسية متمثلة بأسرة آل الصباح . وتتكون هذه المجموعة الموالية والتي تشكل غالبية اعضاء المجلس النيابي ، من نواب البادية والنواب الشيعة التي تعتمد عليها الحكومة اعتمادا كليا في تمرير القوانين والمشاريع التي تواجه بمعارضة قوية من كتلة القوميين العرب والناصرين . ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفا واضحا من تزوير الحكومة لانتخابات مجلس الامة الثاني عام ١٩٦٧ (٣) . حيث شاركت الكتلة البرلمانية الشيعية في اعمال هذا المجلس المزور (٣١) .

يمكن القول بشكل عام انه منذ الثلاثينات من هذا القرن وحتى انبثاق الثورة الاسلامية في ايران ، لم يشكل الشيعة في الكويت جزءا من المعارضة السياسية ، خلافا للشيعة في البحرين والسعودية الذين كانوا جزءا اساسيا من المعارضة السياسية لنظام الحكم (٣٢) .

لقد كان للمواقف القومية المعادية لغير العرب من العجم دور بارز في عزوف الشيعة عن الانخراط في العمل السياسي كمعارضة ، وكذلك باتخاذهم مواقف معادية من الحركة القومية التي كانت تمثل احدى اهم الحركات الوطنية انذاك . وتواصلت هذه المواقف المعادية للشيعة في الخمسينات عندما بدأت تتشكل احزاب وحركات قومية عربية كما انها ساعدت على تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية ، فمن خلال الموقف المناهض الذي اتخذته حركة القوميين العرب - فرع الكويت - تجاه الهجرة الايرانية الى الكويت ومنطقة الخليج العربي ، لم يتم التمييز بين الكويتيين من اصول ايرانية الذين ساهموا في تطوير الكويت ، وبين المهاجرين الايرانيين الجدد . وقد قامت حركة القوميين العرب - فرع الكويت - بتعبئة الشارع الكويتي بالادعاء ان هناك مؤامرة مشتركة بين الاستعمار البريطاني والاسرة الحاكمة

٢٨ - عواطف الغريب ، " التغييرات التي طرأت على علاقة السلطة السياسية في الكويت بالشيعة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ،

بحث غير منشور مكتوب بخط اليد ، ١٩٩٢ ، ص ٩ - ١٠ ، وكذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٢٩ - وكالة الانباء الكويتية " مسيرة الديمقراطية في الكويت " ، فبراير ١٩٨١ ، ص ٨ .

٣٠ - شاركت اغلب الجمعيات والهيئات الشعبية في اصدار بيانات تستنكر عملية تزوير الانتخابات ولم تتخذ " جمعية الثقافة

الاجتماعية " اي موقف تجاه تزوير الانتخابات بل على العكس من ذلك شارك المرشحون المدعومون من الجمعية في اعمال المجلس المزور . كذلك انسحب الاعضاء المحسوبون على القوى القومية وغرفة التجارة من عضوية المجلس ووقع المرشحون لهذه الانتخابات بيان يدين عملية التزوير ولم يشارك اي مرشح شيعي بالتوقيع على هذا البيان .

٣١ - عبد الله فهد النفيسي ، الكويت والرأي الآخر ، (لندن : دار طه للنشر ١٩٧٨) ، ص ٩٥ الى ١١٣ .

وايران لمحو عروبة الخليج . لقد ارتبط نضال الحركة ضد الوجود البريطاني ، بنضال مماثل ربما اخذ الجزء الاكبر من عملها السياسي ، وهو العمل ضد الوجود الايراني بكافة الوسائل وعلى جميع الاصعدة . لقد رأت الحركة في وجود الجالية الايرانية المتزايدة خطرا على العروبة من خلال : (٣٣)

١ - ايجاد اقلية اجنبية في الكويت وبقية منطقة الخليج العربي تكون قوة ضاغطة على سكانها العرب .

٢ - استخدام بعض عناصرها لمواجهة القوى التقدمية العربية التي تهدد الامتيازات الاستعمارية في المنطقة .

٣ - التخلص من الافواه الجائعة التي تشكل خطرا على النظام الشاهنشاهي (السابق) .

٤ - تحقيق حلم الامبراطورية الايرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي .

وشن ممثلوا الكتلة البرلمانية لحركة القوميين العرب داخل مجلس الامة حملة شديدة على الكويتيين من اصول ايرانية ومطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق في ملفات الذين يحملون الجنسية الكويتية ، كما اقترحوا عدم اعطاء الجنسية الكويتية الا للعرب وسحب الجنسية من الكويتيين من اصل ايراني ، ومطالب ممثلوا الحركة في مجلس الامة بأن تكون اللغة

العربية هي المعيار في منح الجنسية الكويتية (٣٤) . لقد خلقت مواقف حركة القوميين العرب في الكويت سواء التي اعطتها داخل البرلمان او من خلال ادبيات الحركة ردة فعل عنيفة عند الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية او عربية على حد سواء خاصة عندما نجحت العناصر المتطرفة من الشيعة من اصل ايراني في " جمعية الثقافة الاجتماعية " في تعزيز هذا الانقسام بين السنة والشيعة من اصول عربية وايهامهم بان المقصود ليس الهجرة الايرانية غير القانونية والمنظمة من قبل حكومة الشاة فقط انما المقصود كذلك الكويتيين من الشيعة من اصول ايرانية وفي نفس الوقت شجعت عناصر " جمعية الثقافة الاجتماعية " الشيعة الكويتيين من اصول عربية على السكن في مناطق يغلب عليها الطابع الطائفي ، كما كان للجمعية دور في الترويج بأن الشاة هو حامي الشيعة في الكويت .

لقد تأثرت الحركة الوطنية الكويتية بشكل سلبي بسبب المواقف التي اتخذتها الحركة من الكويتيين من اصول ايرانية على اساس انهم مجموعة من الغزاة وان هناك صراعا تاريخيا بين العرب والفرس . لقد خدمت هذه المواقف السلطة السياسية في الكويت ، التي نجحت في استغلال الشيعة

٣٢ - في البحرين انخرط عدد كبير من ابناء الطائفة الشيعية في صفوف المعارضة السياسية ضد حكم آل خليفة من خلال مسيرات العزاء التي تنطلق من الحسينيات ، وشارك الشيعة والسنة في تأسيس " الهيئة التنظيمية العليا " عام ١٩٥٤ والتي تزعمت حركة اصلاح السياسي و في عام ١٩٥٦ انتظم الشباب الشيعي في الاحزاب العقائدية التي بدأت تظهر في بداية الخمسينات وتعلن معارضتها لحكم آل خليفة مثل جبهة التحرير البحرينية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، وساهم الشيعة والسنة في مناطق الخليج العربي في تأسيس المنظمات الماركسية مثل الجبهة الشعبية في عمان والخليج العربي . وفي المملكة العربية السعودية شارك بعض الشيعة في تأسيس وقيادة الحركات الثورية ذات النزعة العربية الوحدوية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شعب الجزيرة العربية ، كما ساهم الشيعة والسنة في تأسيس المنظمات الماركسية مثل جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٨ والتي تحولت في عام ١٩٧٥ الى الحزب الشيوعي في السعودية وفي بداية السبعينات تم تأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية ، خلافا للشيعة الكويتيين الذين اقتصر نشاطهم منذ الثلاثينات وحتى ما قبل الثورة الاصولية في ايران على مناهضة المعارضة السياسية في الداخل وموالاة نظام الشاه في ايران .

٣٣ - لقد وجدت حركة القوميين العرب في الكويت ان هناك ثالوثا تتكون اطرافه من الاستعمار البريطاني والاسرة الحاكمة والمتسللين الايرانيين ، ولذلك لم يقل عدد من اعداد مجلة (الطليعة) لسان حال الحركة في الكويت عن الحديث عن الهجرة الايرانية التي ينظمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع الاسرة الحاكمة ونظام الشاه في ايران وان المهمات المركزية للحركة هي التصدي لهذا الخطر وقد حفلت مجلة (الطليعة) بالتعليقات والصور الكاتريكاتيرية تجاه الكويتيين من اصل ايراني . ولزيد من الاطلاع حول مواقف حركة القوميين العرب في الكويت انظر مثلا :

- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ماذا يجري في خليجنا العربي ، (بيروت دار برادى للطباعة ، ١٩٦٧) .
- الهيئة التنفيذية ، الخليج وفلسطين ثانيا (بيروت : دار البيان ١٩٦٩) .
- اعداد مجلة الطليعة منذ اصدارها في عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠
- مجلة الاتحاد ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٥ ، القاهرة ، كذلك انظر الى العدد ١٧ ، مارس ١٩٦٧ والعدد ١٨ ابريل ١٩٦٧ .
- جريدة الفجر ، ٩ / ٨ / ١٩٥٨ . - احمد الخطيب ، نحن وايران ، الايمان ، العدد ٥ ، مايو ١٩٥٣ ، ص ٨ ، ٦ .

٣٤ - محاضر جلسات مجلس الامة رقم ٣٣ ، ٢٢ / ١١ / ١٩٦٣ ، ص ١٦ - ١٧ ، رقم ٤٢ ، ٤ / ٦ / ١٩٦٤ ، ص ٥

لاتخاذ مواقف مضادة للحركة الوطنية الكويتية (٣٥) .

الثورة الإسلامية في إيران وتأثيرها على شيعة الكويت

مع استقرار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني بدأت تسود اوساط الشيعة في العالم العربي روحا ثورية معادية للأنظمة المحافظة والدين الرسمي . وقد انعكس ذلك على التجمعات الشيعية في الجزيرة و الخليج العربي . ففي السعودية برزت منظمة " الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية " بقيادة حسن الصفار المؤيد من قبل إيران . وقد شاركت هذه المنظمة في العديد من المؤتمرات التي عقدت في إيران ، وفي البحرين ظهرت " الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين " (٣٦) . ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية ، حيث انقسم الشيعة الى تيارين : التيار المحافظ ويتمثل في الطبقة الارستقراطية من التجار والمرتبطين من خلال المصالح المشتركة مع اسرة آل الصباح . ويهدف هذا التيار الى تحقيق بعض الاصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الديني - الاجتماعي في المجتمع الكويتي . والتيار الشيعي الثوري الذي بدأ يتشكل في الكويت من الشباب الشيعي خاصة المنتمين الى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى . هذا التيار يطمح الى الاطاحة بالانظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهوري اسلامي متخذا من

النموذج الايراني مثالا له . وتحولت الثورة الاسلامية في ايران الى مصدر وعي والهام لهذا التيار المعبر عن الاغلبية الساحقة لشيعة الكويت وحقق التيار الشيعي الثوري المؤيد لخط الخميني اول انتصار له بالاطاحة بالتيار المحافظ الذي هيمن قياديا على " جمعية الثقافة الاجتماعية " وفي الحقيقة كانت بوادر الصراع بين التيارين قد بدأت قبل انبثاق الثورة الاسلامية في ايران . ففي عام ١٩٦٨ تحرك عدد من الشباب الشيعي الاعضاء في الجمعية ودعوا الى التجديد وضرورة استلام الشباب قيادة الجمعية (٣٧) . واستمر هذا الصراع بين تيار الشباب وتيار المؤسسين المدعوم من كبار العائلات التجارية الشيعية حتى عام ١٩٦٩ حين تمكن تيار الشباب من ازاحة تيار المؤسسين وتولية قيادة الجمعية . ورغم التجديد الذي اصاب الجمعية وخروج المؤسسين استمرت جمعية " الثقافة الاجتماعية " في سياسة الانعزال عن المعارضة السياسية في الكويت ، ويبدو ان الهدف من وراء سيطرة تيار الشباب يتمثل في تغيير الوجهة الذي استهلك في نظر هذا التيار ، والذي لم يعد لديه ما يقدمه في ظل الظروف المتلاحقة على الساحة السياسية الكويتية لكن مع اندلاع الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ استطاع تيار اخر ذو توجه مختلف تماما السيطرة على قيادة الجمعية

٢٥ - ان الفكر العنصري الذي كانت تتبناه حركة القوميين العرب في الكويت قد خلق وضعاً سيئاً للحركة الوطنية الكويتية اذ استعدت القوى الثورية الاخرى كالشيعيين من الشيعة بالاضافة الى اعضائها النظام الحاكم والاستعمار البريطاني .

٢٦ - لمزيد من الاطلاع حول تأثير الثورة الاصولية في ايران على الشيعة في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر : - راشد حماد ، قصة اول انقلاب عسكري في البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

- عبد اللطيف عامر ، الحركة الاسلامية الجزيرة العربية ، (لندن : منظمة الثورة الايرانية الجزيرة العربية ، (د . ت)

- احمد حسين ، الحركة الاسلامية واليسار في البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .

- Shireen Hunter , " Arab - Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf " The Washington Quarterly , - vol . 7 . no . 3 (Summer 1984) , pp . 76 , 67 .

- Dilip Hiro , Inside the Middle Est (New York , McGraw Hill Book Company , 1982) pp . 19 - 22 and 97 - 99 .

- R . K Ramazani , Revolutionary Iran ; Challeng and Response in the Middle Est (Baltimore and London : The Johns Hopkins University Press , 1986) , pp . 32 - 35 , and 42 - 48 .

- Joseph Kostiner , " Shi Unrest in the Gulf " in Martin Karner , ed , Shiism Resistance and Revolution (boudler , Co : Westview Press , 1987) , pp . 173 - 186 . - Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .

- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .

- R . K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and So- cial Protest (New Haven and London , Yale University Press , 1986) , pp . 30 - 54 .

- Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .

- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .

- R . K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and So- cial Protest (New Haven and London , Yale University Press . 1986) , pp . 30-54 .

٢٧ - الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

ويبدو ان هذا التيار كان متأثرا بخط الخميني .

عملت الثورة الاسلامية في ايران على بث الروح الثورية بين شيعة الكويت ، خاصة في القطاع الشبابي باقناعهم بالمشاركة في المظاهرة التي انطلقت من منزل السيد عباس المهري الممثل الروحي لآية الله الخميني في الكويت متوجهة الى السفارة الايرانية حيث تم نزع العلم الشاهنشاهي ورفع علم آخر كتبت عليه عبارة الله اكبر (٢٨) . وتعتبر هذه المظاهرة اول تحرك جماهيري تدعو اليه القيادة الدينية الشيعية في الكويت منذ عام ١٩٢٨ ، بل ان هذا التحرك السياسي يمثل قفزة نوعية بالنسبة للشيعية خاصة وأنه نتج عن هذه المظاهرة صدام بين الشيعة والقوات الخاصة التي حاولت التصدي لها واعتقال عدد من المشاركين فيها . وترأس السيد عباس المهري وفدا شعبيا بعد الاطاحة بنظام الشاه لزيارة ايران شارك فيه عدد من قيادة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وبعض الصحفيين السنة ، حيث قدم هذا الوفد التهنئة والتأييد للثورة الاسلامية في ايران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة آية الله الخميني في طهران (٢٩) .

حركة مسجد شعبان :

لم يمس على الثورة الاسلامية في ايران أكثر من ستة اشهر حتى دعا احمد عباس المهري ابن عباس المهري الى اجتماعات حاشدة في مسجد شعبان الذي يقع داخل مدينة الكويت في حي الشرق والذي يعد تاريخيا موطن تركيز الشيعة في الكويت . واتصفت حركة مسجد شعبان في بداية تحركها بطابع طائفي سواء بنسبة الحضور الذي اقتصر على بعض المجاميع الشيعية في الكويت او بنسبة الموضوعات التي طرحت في هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات واعطاء حريات أكثر ومساواة الشيعة الكويتيين بالسنة من حيث الحقوق على اساس ان الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم في تقلد المناصب القيادية في الدولة . اما التيار الشيعي الثوري المتأثر بخط الخميني فيرى ان القضية ليست موضوع حقوق الشيعة المتعلقة ببناء الحسينيات والمساجد وانما الموضوع الاساسي هو موضوع الوضع غير الديمقراطي الذي تعيشه الكويت ويجب ان تكون المطالب والشعارات التي ترفع في هذه المرحلة شعارات ومطالب وطنية تشمل كل القوى السياسية

والاجتماعية في الكويت . ويعد هذا تطورا جديدا بالنسبة لشيعة الكويت (٤٠) . ومن المفارقات ان حدثت حركة مسجد شعبان في ظل فترة مصادرة الحريات العامة بدءا بحل مجلس الامة الرابع والذي لم يستمر الا سنة ونصف حيث تم تعطيل الحياة البرلمانية في اغسطس من عام ١٩٧٦ وتعليق مجموعة من المواد الدستورية ، وانتهاء بتعديل قانون المطبوعات باضافة المادة ٣٥ مكرر لقانون الصحافة مما اتاح المجال لاتخاذ اجراءات شديدة تجاه الصحافة التي لا تلتزم الصمت ازاء اجراءات الحكومة المعادية للحريات العامة . ومما تجدر الاشارة اليه ان التيار القومي التقدمي قد اخذ في التحول تدريجيا بالنسبة لموقفه من الكويتيين من اصول ايرانية في عام ١٩٧٠ كما يتبين من خلال النقد الذاتي حيث بدأت " حركة القوميين العرب " مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت متأثرة بالافكار الماركسية اللينينية التي بدأت تغزو تنظيمات الحركة بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ويستدل على ذلك من قيام مجلة (الطليعة) لسان حال " حركة القوميين العرب " في الكويت بالدعوة للحوار حول المسألة الايرانية ، الامر الذي ادى الى شيء من التقارب بين الطرفين على اساس المصلحة الوطنية (٤١) .

وفي ظل هذه الاجواء السياسية اضحت حركة مسجد شعبان المتنفس الوحيد ليس للشيعة فقط وانما للاطراف السياسية المعارضة الاخرى من اليساريين والقوميين والليبراليين لبدء معارضتهم لاجراءات اغسطس ١٩٧٦ خاصة وان المطالب الوطنية قد طغت على المطالب الطائفية عندما شاركت بعض القوى السياسية بممثلين عنها مثل " التجمع الديمقراطي " حيث القى ممثل التجمع الديمقراطي الدكتور احمد الخطيب خطابا في احدى هذه التجمعات على اساس ان المطالب الوطنية المطروحة في الساحة السياسية في الكويت تمثل جميع القوى السياسية والاجتماعية . وقد اضافت مشاركة الخطيب وبعض رموز التيار الوطني السنن في هذه الاجتماعات بعدا اخر على حركة مسجد شعبان . وفي هذا الصدد يقول السيد عباس المهري " بعد انتصار الثورة الاسلامية اتفق بعض الشباب الثوري مع اخوانهم من اهل السنة وباشراف من ابني على عقد محاضرات في المسجد تبحث فيها مشاكل العامة وقد اخبرتهم ان المسجد

٢٨ - مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١

٢٩ - نفس المصدر السابق .

- الدكتور عبد الله النفيسي ، (المحرر) ، الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية في النقد الذاتي (الكويت د . ن ١٩٨٩) ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

٤٠ - الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٤١ - لمزيد من التفاصيل حول التغيير الذي طرأ على موقف حركة القوميين العرب تجاه الهجرة الايرانية انظر مثلا :

- اعداد مجلة الطليعة ، ابتداء من ٢٥ مارس ١٩٧٠ الى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ .

- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، " نزع الكويت " ، مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية " يونيو ١٩٦٩ .

- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، " كيف يتوجب علينا فهم الخطر الايراني " ، ١٩٧٠ .

هو الموقع الذي تعالج فيه المشاكل وان من حق جميع الناس بكل طبقاتهم ان يعرضوا مطالبهم " (٤٢) . وكان محور الخطب والمحاضرات التي القيت في مسجد شعبان تتعلق بقضايا مختلفة مثل المساواة في الاسلام ، والحقوق المشروعة للشيعه الكويتيين مثل توحيد الجنسية ومشكلة الاسكان ، وحرية الصحافة واعادة الحياة البرلمانية والمظالم التي ترتكبها السلطة ضد الشعب (٤٣) . وعندما اصبح مسجد شعبان مركزا لتجمع الشيعة وعدد من قوى المعارضة بما فيها بعض القوى غير الشيعية في ظل غياب المؤسسات الشعبية والتي كانت بمثابة القنوات التي تعبر منها القوى السياسية عن ارائها ، شعرت السلطة السياسية بخطورة الموقف وان هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات مقتصرة على الطائفة الشيعية ومحصورة في مطالب طائفية ولكنها يمكن ان تتحول الى تحرك جماهيري ترفع شعارات وطنية للسنة والشيعة عندئذ بدأت السلطة السياسية بتحريك العائلات الشيعية التقليدية الموالية لها والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة ، من اجل ايقاف حركة مسجد شعبان . ودعا هؤلاء الى اجتماع حضره الشيعة المؤيدون لحركة مسجد شعبان والذين يمثلون التيار الشيعي الثوري وعرض عليهم تعهد من رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله بفتح مزيد من المساجد والحسينيات للشيعة ، الا ان هذا العرض ووجه بالرفض من قبل منظمى حركة مسجد شعبان على اساس ان تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بمطالب طائفية انما هي مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة ، ولم يسمح منظموا حركة مسجد شعبان بدخول مندوب رئيس الوزراء جاسم القطان النائب السابق في مجلس الامة المنحل واحد اقطاب الشيعة في الكويت ، حيث اعطاهم مهلة قصيرة لانهاء اجتماعهم ، وينظر التيار الشيعي الثوري الى هؤلاء على انهم مجرد واجهات من المثقفين الشيعة لهم مصالح مشتركة مع السلطة .

وفي الحقيقة ان اغلبية الشيعة (الحساوية) لم يشاركوا في تحرك مسجد شعبان والذين يشكلون جزءا هاما من

الشيعة في الكويت سواء على مستوى قياداتهم الاجتماعية والسياسية مثل ابراهيم خريبط وهو عضو مجلس امة سابق ، او قياداتهم الدينية التي تتمركز في مسجد الصحاف حيث اتخذوا موقفا مضادا من حركة مسجد شعبان وذلك نظرا لاختلافات الاصول العرقية ، حيث ينتمى (الحساوية) الى اصول عربية .

بعد فشل الحكومة في ايقاف حركة مسجد شعبان بالطرق السلمية اقدمت الحكومة في التاسع من سبتمبر على اعتقال احمد عباس المهري (٤٤) منظم حركة مسجد شعبان لمخالفته قانون التجمعات العامة . والذي ينص على منع اى تجمع يزيد على اكثر من عشرين شخصا (٤٥) ، ورغم اعتقال احمد عباس المهري استمرت اجتماعات مسجد شعبان . وكان منظم هذا التجمع السيد عدنان عبد الصمد الذي انتقد الصحافة الموالية للسلطة التي صورت هذه الاجتماعات على اساس تجمع طائفي كما تحدث في هذا الجمع الدكتور محمد نصير الركيل المساعد الاسبق لوزارة النفط حيث اتهم الصحافة الموالية للسلطة بشن حملة تضليل عن طبيعة اجتماعات مسجد شعبان وطالب باطلاق الحريات العامة واحترام الدستور واعادة مجلس الامة (٤٦) . وعندما اقدم السيد عباس المهري في يوم الاحد وهو اليوم الرسمي لاجتماعات مسجد شعبان ليؤم المصلين والقاء خطبة تمت محاصرة مسجد شعبان من قبل قوات الامن الخاصة وابلغ المهري بأن هناك اوامر بإطلاق النار على تجمع مسجد شعبان ، وتم منع المهري من الدخول الى المسجد ، وعلى اثر هذا اذيع من راديو الجمهورية الاسلامية من طهران بيانا لآية الله الخميني بان يتولى السيد عباس المهري اقامة صلاة الجمعة في الكويت وهي اول صلاة جمعة يأمر الخميني باقامتها خارج الجمهورية الاسلامية ودعا الخميني الشعب الكويتي للمشاركة في صلاة الجمعة (٤٧) . في المقابل سارعت الحكومة الي سحب الجنسية من السيد عباس المهري وجميع افراد عائلته البالغ عددهم ١٨ شخصا وابعادهم الى ايران وسحب جوازات ثلاثة من منظمى حركة

٤٢ - مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ ، وكذلك

Middle East Contemporary Survey 1978 - 80 , pp . 403 - 404 .

٤٣ - نفس المصدر السابق .

٤٤ - مجلة الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٦٩ .

45- Abdul - Reda Assiri , Kuwait,s Foreign Policy : City - State in World Politics Westview Press , Boulder San Francisco & London, 1990, p . 68

٤٦ - الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٩ .

٤٧ - النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ

Middle East Contemporary Survey 1978 - 79 , pp 450 - 451 , and Assiri , op . cit . , p . 68 .

مسجد شعبان بتهمة تنظيم تجمعات سياسية واثارة الشيعة في الكويت (٤٨) . ورغم الاجراءات المتشددة التي اتخذتها السلطة بحق التيار الشيعي الثوري واصل هذا التيار تحديه للحكومة . ففي يوم الجمعة الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧٩ والذي صادف العاشر من محرم في ذكرى استشهاد الحسين ، نظم التيار الشيعي الثوري مسيرة جماهيرية انطلقت من الحسينيات وتوجهت الى السفارة الامريكية حيث رفعت الجماهير شعارات تدعو السياسة الامريكية تجاه ايران وتضامنهم مع الشعب الايراني في معركة استرداد الشاة الى ايران ومحاكمته ، وحدث صدام بين المتظاهرين ورجال الامن والجيش حول السفارة الامريكية وتم تفريق المتظاهرين من قبل القوات الخاصة بالهروات والغاز المسيل للدموع وتم اعتقال عشرين شخصا ممن شاركوا في هذه التظاهرة (٤٩) .

التحول نحو العنف:

اتخذ التيار الشيعي الثوري في الكويت موقفا متشددا من السياسة التي اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه تأييد النظام العراقي في حربه مع ايران ، وتمثل هذا التأييد في المساعدات المالية والاعلامية والعسكرية فقد وصل مجموع المساعدات المالية التي حصل عليها العراق في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ما يقارب ١٥ مليار دولار امريكي وسمحت الحكومة الكويتية للعراق باستخدام مينائي الاحمدى والشعبية لنقل المواد الغذائية وتم تزويد الجيش العراقي بالسلاح (٥٠) . وتحولت معظم الصحافة الكويتية ووسائل الاعلام الرسمي الى وسائل اعلامية دعائية للعراق في حربه مع ايران (٥١) . وقد ادى هذا الموقف المؤيد من قبل الحكومة الكويتية الى سخط الشيعة الكويتيين الذين ينظرون الى ايران على انها حامية للشيعة ، وقد استغل النظام الاسلامي في ايران هذا التأييد والتعاطف الذي ابداه الشيعة ليس في الكويت فحسب بل وفي عموم مناطق الجزيرة والخليج العربي التي تتواجد فيها اقلية من الشيعة بايجاد قاعدة له بين بعض الشيعة الكويتيين ممن ينتمون الى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وقد سعى النظام الاصولي في ايران تحت شعار تصدير الثورة الى تنظيم وتجنيب عدد من الشيعة الكويتيين في تنظيمات ارامية كان هدفها الاساسي زعزعة الاستقرار السياسي في الكويت ردا على مساعدات الكويت للعراق . وشهدت الساحة الكويتية من

عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ موجات من اعمال العنف السياسي تمثلت في انتشار العمليات الارهابية وتوزيع المنشورات التي تحرض على القضاء على النظام السياسي في الكويت واقامة جمهورية اسلامية على النمط الايراني ومحاولة اغتيال الامير في عام ١٩٨٦ وتفجيرات يناير ومايو ، ويوليو عام ١٩٨٧ والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة مشرف في ٣٠ يناير ١٩٨٧ اثناء محاولة القوات الخاصة القاء القبض على بعض المتهمين في حوادث التفجيرات من الشيعة وتصدي اهالي المطربين لرجال القوات الخاصة (٥٢) وكانت وراء هذه العمليات الارهابية عدة منظمات اسلامية مؤيدة للنظام الاسلامي في ايران مثل " طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية " ، " صوت الشعب الكويتي الحر " ، " منظمة الجهاد الاسلامي " و " قوات المنظمة الثورية للرسول محمد في الكويت " ويرى البعض ان الاخيرة هي المسئولة عن العمليات الارهابية التي وقعت في الثمانينات (٥٣) ويعتقد ان اسما هذه المنظمات اسما وهمية وان مجمل الحوادث التي حدثت في الكويت كان وراءها " حزب الله - الكويت " هذا الحزب الذي تأسس بعد الثورة الاسلامية في ايران على يد مجموعة من الشباب الشيعي الكويتي الذين ينتمون الى التيار الشيعي الثوري والذين تلقوا دراستهم في الحوزة العلمية في قم ، ويرتبط معظم اعضاء " حزب الله - الكويت " باللجان الثورية لحراس الثورة في ايران ، حيث عمل الحرس الثوري الاسلامي في ايران على تشكيل فروع لهذا الحزب في الاقطار العربية التي تتواجد فيها اقلية شيعية مثل المملكة العربية السعودية حيث تم تأسيس " حزب الله - الحجاز " وفي لبنان تم تأسيس " حزب الله - لبنان " ، وينشط " حزب الله - الكويت " في ايران من خلال التسهيلات التي اعطيت له من قبل النظام الاسلامي في ايران مثل المركز الكويتي للاعلام الاسلامي الذي يشرف على اصدار مجلة " النصر " والتي تعبر عن ايدولوجية " حزب الله - الكويت " والتي تطلق على نفسها الصوت المحمدي الخالص في الكويت .

يعد " حزب الله - الكويت " جزء لا يتجزأ من الحركة الاسلامية العالمية بقيادة آية الله الخميني ويدعو " حزب الله - الكويت " الى اجراء استفتاء شعبي ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذي يختاره وان حكم آل الصباح لا مكان له في الكويت ويجب ان تكون الكويت جمهورية حرة

٤٨- الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ١٩٧٩ .

٤٩ - النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ .

- الطليعة ، العدد ٦٣٠ ، ٥ / ١٩٧٩ .

50 - Assiri , op . cit , pp . 70 - 71 .

51 - Assiri , Ibid . , p 71 .

52 - Middle East Contemporary Survey 1983 - 84 , pp . 405 - 406 , and 1984 - 85 . pp . 404 - 405 , and 1987 , pp . 370 - 371 , and Assiri , Ibid . pp . 69 , 72 - 73 .

53 - Assiri , Ibid , p.72 .

الكويت من الذين صدرت عليهم احكام بتهمة وضع المتفجرات في الكويت تقديرا للدور الذي قام به الشيعة الكويتيون في مقاومة سلطات الاحتلال العراقي والحملة التي شنتها الطائفة الشيعية في الكويت من اجل عودة هؤلاء الى الكويت ، وقد ساهمت التغييرات التي حدثت بعد وفاة اية الله الخميني وتولي القيادة الجديدة بزعامة هاشمي رفسنجاني الحكم والتي ليست على وفاق مع التيار الاسلامي المتشدد داخل النظام الاصولي في ايران ، ساهمت في اضعاف هذا التيار حيث سعى رفسنجاني الى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي على حساب هذا التيار ، حين قام بإبعاد اعضاء " حزب الله - الكويت " ، واغلاق المركز الكويتي للاسلام الاسلامي في طهران ومنع صدور مجلة (النصر) من ايران ، ويمكن تلخص هذا الخلاف بين " حزب الله - الكويت " والقيادة الجديدة من خلال الانتقادات التي وجهها " حزب الله - الكويت " في مجلة (النصر) التي بدأت تصدر من بيروت ثم انتقلت الى لندن " الى كل من يريد ان يغير التنظيمات الجهادية ويحولها الى سياسية برسم تنظيم الساحة الاسلامية في الكويت ... " (٥٧) .

ولقد ادى التغيير الاسلامي الثوري في ايران الى التأثير بشكل مباشر على الاوضاع السياسية في الكويت خاصة وان من المعروف ان اي تغييرات تحدث في دول الجوار الجغرافي لها تأثيرات مباشرة على الوضع الداخلي في الكويت ، لهذا اقدمت الحكومة الكويتية على مراجعة سياستها السابقة بالمزيد من الانفتاح السياسي في عهد ما بعد التحرير .

الشيعة والتجربة البرلمانية : في الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٦٢ جرت اول انتخابات نيابية لانتخاب اعضاء لمجلس الامة شارك فيها الشيعة تصويتا وترشيحا ، وبعد هذا اليوم يوما مشهودا بالنسبة للشيعة فقد استطاع خمسة من مرشحيهم الفوز بمقاعد مجلس الامة عن الدائرة الانتخابية الاولى - الشرق والدائرة الانتخابية السابعة - الدسمة اللتان تعدان من اهم معاقل الشيعة نظرا لكثافتهم السكانية فيها . وقد كان دور ممثلي الشيعة في الفصل التشريعي الاول لمجلس الامة هامشيا حيث كانت مواقفهم لا تتعدى الموافقة

مستقله ليس لآل الصباح فيها اي دور الا كمواطنين عاديين ، ويرى " حزب الله - الكويت " ان حكم آل الصباح في الكويت يعمن في عزلة الشيعة عن المشاركة في صنع القرار السياسي للكويت عن طريق ابعادهم عن المناصب الوزارية ، وانتقد " حزب الله - الكويت " طريقة توزيع الدوائر الانتخابية ، وحرمان الشيعة من امتيازات الصحف والمجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت وعدم تسمية المرافق العامة من الشوارع والمدارس بأسماء ائمة وعلماء وشخصيات شيعية ويعتقد " حزب الله - الكويت " بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة في الكويت ستؤدي في النهاية الى ان تكون الكويت لبنان ثانية .

يتقاطع " حزب الله - الكويت " مع القوى السياسية الكويتية ويرفض دعواها التمسك بدستور ١٩٦٢ حيث يعتقد حزب الله ان المعارضة السياسية الكويتية ارتكبت خطأ تاريخيا بذلك الموقف والذي جعلته سقفا أعلى لمطالبها . ودعى " حزب الله - الكويت " المعارضة السياسية الى القضاء على النظام القائم في الكويت . كما حمل حزب الله المعارضة السياسية في الكويت تعاملها الحذر مع القوى الاسلامية الشيعية دون السنيه وان هذا التوجه من قبل المعارضة السياسية في الكويت يمثل ترسيخا للممارسة الطائفية في المجتمع الكويتي ويخدم في النهاية السلطة في الكويت التي تعمل على عدم الاتصال بين الشيعة والسنة (٥٤) .

تلقى " حزب الله - الكويت " ضربات شديدة على يد جهاز أمن الدولة في الكويت حيث اعتقل عددا من اعضاء بتهمة وضع متفجرات في اماكن مختلفة من البلاد والسعى لقلب نظام الحكم في الكويت . كذلك اقدمت السلطات الحكومية على حل مجلس ادارة "جمعية الثقافة الاجتماعية" المنتخب وتعيين مجلس صوري يتولى ادارة الجمعية (٥٥) . وتقدر مصادر " حزب الله - الكويت " وفق احصائياتها انها قدمت ٢١ شهيدا و ٥٢٧ معتقلا سياسيا منذ فترة تأسيس " حزب الله - الكويت " حتى الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ (٥٦) بعد حرب تحرير الكويت سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من اعضاء ومؤيدي الحزب الى

٥٤ - مجلة النصر السنة الثالثة ، العدد ٢٦ شوال ١٤١١ هـ .

٥٥ - اقدمت السلطات الامنية على اعتقال عدد من الكويتيين الشيعة ووجه لهم اتهامات بانهم وراء اعمال العنف التي حدثت في الكويت واتهامهم بانتمائهم الى حزب الله - الكويت ، وحزب الدعوة وأودع عدد منهم ممن صدرت احكام عليهم في السجن المركزي . وقد تمكنوا من الهرب اثناء فترة الاحتلال العراقي ، وشارك البعض منهم في مقاومة الاحتلال والبعض الاخر هرب الى ايران ، وعندما اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من الحجاج الكويتيين الشيعة واتهمتهم بقورطهم بالتفجيرات التي حدثت في السعودية وبانتمائهم الى حزب الله الكويتي ، تم اعدام ستة عشر مواطنا كويتيا ، على ضوء هذه التطورات اقدمت السلطات الامنية في الكويت على اعتقال عددا من الشيعة الكويتيين . ولزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر مثلا :

Lawson , op . cit , p . 29 .

- مجلة الكويتي ، المركز الكويتي الحر : العدد السادس ، ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ .

- مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩ ، صفر ١٤١٢ هـ .

٥٦ - مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ذو الحجة - محرم ١٤١٢ هـ .

٥٧ - النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٧ ذو القعدة - ١٤١١ هـ .

الانتخابي ومن ابرز ما جاء فيه :

١ - تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية .

٢ - تعزيز الفصل بين السلطات .

٣ - تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل (٥٩) .

واستطاع تجمع " الشباب الوطني الدستوري " ان يختار المرشحين التقليديين بفوز خالد خلف من مؤسسي هذا التجمع (٦٠) . ولم يستمر هذا المجلس طويلا ففي عام ١٩٧٦ اقدمت السلطة الحاكمة على حله ، ورفع عدد من اعضاء المجلس المنحل عريضة للامير تناشده بارجاع الحياة البرلمانية وقد شارك اربعة من النواب الشيعة في التوقيع على هذه العريضة (٦١) .

في عام ١٩٧٩ اعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة " تنقيح الدستور " مكونة من ٢٥ عضوا معينا من الحكومة وشارك في هذه اللجنة ٨ اعضاء من الشيعة (٦٢) . كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو افرار الدستور من المواد المتعلقة بالحريات العامة واعطاء سلطات دستورية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ، ووجهت " لجنة تنقيح الدستور " بمعارضة شعبية تزعمتها المعارضة السياسية وشارك في هذه المعارضة التيار الشيعي الثوري باستثناء القوى القوي السياسية الدينية السنية التي تلطم الى تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية " المصدر الرئيسي للتشريع " بدلا من " مصدر رئيسي التشريع " (٦٣) . ونتيجة للضغط الشعبي اقدمت الحكومة على اثناء اعمال " لجنة تنقيح الدستور " دون الاعلان عن ذلك رسميا (٦٤) . وفي نفس العام اصدرت الحكومة قانونا جديدا بشأن قانون الانتخاب بدلا من قانون الانتخاب المعمول به ، ويعتقد الشيعة ان الهدف من ذلك التعديل الذي تم اقراره في ظل غياب الحياة البرلمانية هو تقليص ممثلي

على تمرير القوانين التي تتقدم بها الحكومة والمتعلقة بتقييد الحريات الهامة مثل قانون الاندية ، وقانون التجمعات ، قانون الوظائف العامة ، وقانون الصحافة من جهة ، ومن جهة ثانية التصدي للمعارضة السياسية داخل المجلس المتمثلة في كتلة القوميين العرب وبعض ممثلي غرفة التجارة المتعاطفين معهم . وشكل النواب الشيعة مع نواب البادية الاغلبية البرلمانية الموالية للحكومة مما ادى بكتلة القوميين العرب في عام ١٩٦٥ ان تقرر الاستقالة من المجلس متهمة الحكومة " بتحويل السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ... الى اداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة (٥٨) .

وشارك المرشحون الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الثاني في عام ١٩٦٧ ووصل عدد ممثلي الشيعة الى تسعة نواب واقدمت الحكومة على تزوير نتائج هذه الانتخابات التي كانت من المتوقع ان تسفر نتائجها عن اكتساح مرشحي الجبهة الشعبية وهو التحالف الذي يضم القوى القومية والتجار ، وايدت الكتلة الشيعية البرلمانية موقف الحكومة من هذه الانتخابات كما اشرنا اليه من قبل . وفي الفصل التشريعي الثالث عام عام ١٩٧١ شارك الشيعة بعدد من المرشحين واستطاع ستة منهم الفوز في مقاعد المجلس واستمر ممثلوا الشيعة مع نواب البادية بتشكيا الاغلبية الموالية للحكومة .

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع عام ١٩٧٥ فاز عشرة مرشحين من الشيعة ، وهذه اعلى نسبة يحققها النواب الشيعة ، ولاول مرة يدخل وزير من الطائفة الشيعية الوزارة حيث اصبح النائب عبد المطلب الكاظمي وزيرا للنفط وكذلك لاول مرة يحدث ان تخوض الانتخابات مجموعة من الشباب الشيعي كمنافسين للمرشحين التقليديين الموالين للسلطة وتمثل هذا بمجموعة من الشيعة الليبراليين تحت اسم " الشباب الوطني الدستوري " الذي اعلن عن برنامجه

٥٨ - الطليعة في معركة الديمقراطية ، (الكويت : د . ن) ، (١٩٨٤) ، ص ١٧ ، ١٨ .

٥٩ - البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٦٠ - يعد خالد خلف من ابرز العناصر التي شاركت في تأسيس تجمع " الشباب الوطني الدستوري " وهو من الشخصيات الوطنية التي لعبت دورا في مرحلة الخمسينات من خلال جريدة (الشعب) ذات الاتجاه الناصري ، وتم تجريده من الجنسية الكويتية بعد ان اتخذ موقفا مؤيدا للثورة الاسلامية في ايزان وبعد عامين من تحرير الكويت ارجعت الجنسية اليه .

٦١ - وقع على هذه العريضة بجانب النواب السنة من اعضاء مجلس الامة المنحل في عام ١٩٧٦ ، كل من خالد خلف ، عبد الله يعقوب الوزان ، حسن جواد محمد معرفي وعيسى عبد الله بهمن .

٦٢ - وكالة الانباء الكويتية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٣

٦٣ - لمزيد من الاطلاع على الحملة الشعبية ضد لجنة تنقيح الدستور ومواقف الجماعات الاسلامية السنية التي عبرت عن موقفها من لجنة تنقيح الدستور من خلال " اسبوع الدستور الاسلامي " انظر مثلا :

- الدكتور غانم النجار ، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي ، (الكويت رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦) ، ص ٩٥ ، ٩٧ .

- الطليعة في معركة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ ، ١٩٩ .

٦٤ - النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

الفصل التشريعي السادس لعام ١٩٨٥ ولكن لم يستمر مجلس الامة السادس في ممارسة دوره التشريعي حيث اقدمت السلطة على حل هذا المجلس في يوليو عام ١٩٨٦ (٦٨).

بعد حل مجلس الامة السادس شهدت البلاد تصاعدا في الحركة الشعبية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية ، حيث تنادت مجموعة من الشخصيات الاكاديمية والعمالية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة التوجهات السياسية والاجتماعية والطائفية الى تشكيل مجموعة الـ ٤٥ والتي تعمل فيها معظم النواثر الانتخابية باثنين من المواطنين واخذت مجموعة الـ ٤٥ على عاتقها قيادة الحملة من اجل عودة المجلس المنحل واعادة العمل بدستور ١٩٦٢ وشارك التيار الثوري الشيعي وكذلك مجموعة الليبراليين من الشيعة في مجموعة الـ ٤٥ . كذلك ساهم هذان التياران في تأسيس " الحركة الدستورية " (حد) التي تزعمها رئيس مجلس الامة الحالي احمد السعدون والمكونة من ٣١ نائبا ممن يمثلون المعارضة السياسية . ونشطت الحركة الدستورية في تصعيد المعارضة ضد السلطة السياسية عبر اجتماعات ديوانيات الاثنين (٦٩) . وسادت الكويت اجواء بوليسية مع تصاعد الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة المجلس المنحل وقد واجهت السلطة ذلك بتصعيد العنف ضد المواطنين واعتقال بعض قيادات " الحركة الدستورية " (٧٠) ، واقدمت السلطة على دعوة الناخبين

الشيعة في المجالس النيابية خاصة وان الشيعة كانوا يتمتعون بعشرة مقاعد في مجلس الامة الرابع عام ١٩٧٥ عن دائرة الشرق ودائرة الدسمه . وفي ظل القانون الجديد اصبح عدد ممثلي هاتين الدائرتين اربع نواب . في الحقيقة ان التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات اعطت مجالا للشيعة بأن يتنافسوا على دوائر كانت مغلقة في وجه الشيعة مثل الدائرة الخامسة - القادسية والدائرة العاشرة وتشمل العدلية والسرة والجابرية ، كذلك بالنسبة للدائرة الثانية - الصباحية حيث اصوات الناخبين الشيعة هي التي ترجح كفة الفائزين من المرشحين السنة . وقد قدمت الحكومة بعض المبررات منها ان التغييرات التي حدثت في التركيبة السكانية حققت اجراء هذا التعديل (٦٥) .

في الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٨١ جرت انتخابات الفصل التشريعي الخامس لانتخابات اعضاء مجلس الامة واسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط جميع الوجوه التقليدية الشيعية الموالية للسلطة تاريخيا (٦٦) وحل محلها وجوه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري . فقد شهد المجتمع الكويتي ظاهرة الانتخابات الفرعية التي شجعتها وزعتها الحكومة بالتعاون مع القوى الطائفية داخل التيار السني (٦٧) لاسقاط مرشحي التيار الشيعي الثوري ، ومع ذلك استطاع التيار الشيعي الثوري ان يحقق فوزا عبر ممثلية السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوه . وتكررت ظاهرة الانتخابات الفرعية في انتخابات

٦٥ - عبد الرضا اسيري ، كمال المنوفى ، " الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت : تحليل سياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ربيع ١٩٨٦ ، ص ٩٩ .

٦٦ - اصبح تمثيل الشيعة في مجلس الامة الخامس مقتصر على التيار الشيعي الثوري مثل السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال واختفت الوجوه التقليدية والذين لهم علاقة وثيقة مع آل الصباح مثل عبد المطلب الكاظمي ، عبد اللطيف الكاظمي ، ابراهيم خريبط ، جاسم القطان اسماعيل دشنتي .

٦٧ - لعبت السلطة دورا كبيرا مع الجماعات الدينية السنية والزعامات القبلية في الترويج للانتخابات الفرعية ووضحت الانتخابات الفرعية ظاهرة طبيعية في الكويت تجري تحت نظر وسمع السلطة قبل الانتخابات الرسمية وتقوم قوات السلطة بالاشراف علي هذه الانتخابات فمن خلال الانتخابات الفرعية يتم تقليص عدد المرشحين الذين سوف يرشحون لانفسهم للانتخابات الرسمية ، ونجحت السلطة والجماعات الدينية السنية في التقليل من وصول العناصر اليسارية والقومية والليبرالية الى مجلس الامة ، وبعد اشتداد قوة التيار الشيعي الثوري اقدمت الجماعات الحكومية والجماعات الاسلامية السنية في منطقة الدعية على اجراء انتخابات فرعية طائفية للوقوف ضد هذا التيار وكانت هناك محاولات في تعميمها في الدوائر الاخرى مثل القادسية والعدلية ولكن قوة التيار اليساري والقومي والليبرالي فوت الفرصة على هذه المحاولات حيث تصدى هذا التيار لهذه المحاولات في حين كان الامر طبيعيا بالنسبة للمناطق القبلية .

٦٨ - لمزيد من الاطلاع حول الاحداث التي رافقت حل مجلس الامة ١٩٨٥ انظر :

- هادي راشد ، حل مجلس الامة والحركة الدستورية في الكويت (د . ن) ، ١٩٩٢ .

- الدكتور احمد البغدادي ، الدكتور فلاح المديرس ، " دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية " المستقبل العربي ، العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٨٩ الى ٩٢ .

٦٩ - لمزيد من التفاصيل حول اجتماعات ديوانية الاثنين انظر :

- هادي راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ الى ٥٨ .

- الدكتور احمد البغدادي ، والدكتور فلاح المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ الى ٩٢ .

- خالد محمد مقامس ، الديوانية الكويتية : تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي ، (الكويت : دار السياسة ، ١٩٩٢) ، ص ٧٨ الى ٨٧ .

٧٠ - اقدم جهاز امن الدولة على اعتقال زعماء الحركة الدستورية " من نواب مجلس ١٩٨٥ وهم الدكتور احمد الخطيب ، الدكتور عبد الله فهد النقيسي ، جاسم القطامي ، احمد باقر والدكتور احمد الربيعي .

هذه التجمعات وافصح بعضها عن برامجها السياسية والتوقيع على بيانات سياسية علنية نقلة نوعية في تطور عمل واساليب القوى السياسية في الكويت التي اتسم عملها التنظيمي بالسرية منذ الخمسينات من هذا القرن (٧٢) . وساعد على هذا التطور المناخ السياسي الذي افرزته حرب تحرير الكويت ، وكذلك الدور الذي قامت به بعض القوى السياسية في انخراطها في المقاومة المدنية واحيانا العسكرية في تصديها لقوات الاحتلال العراقي ، وضعف السلطة السياسية بعد التحرير .

في ظل هذا المناخ السياسي الجديد انبثق " الائتلاف الاسلامي الوطني " كإطار سياسي يضم في صفوفه القوى السياسية والاجتماعية والدينية الشيعية على اختلاف توجهاتها السياسية . يضم " الائتلاف الاسلامي الوطني " في صفوفه جماعة " الجمعية الثقافية الاجتماعية " والشخصيات الشيعية المستقلة ، ويمثل مساجد الشيعة في الكويت (٧٣) . ومن اهم شروط العضوية للانضمام للائتلاف ان يمثل المنضم الى هذا الائتلاف نفسه وفكره الخاص به ، لا المجموعة التي ينتمي اليها سياسيا فالعضو الذي ينضم الى " الائتلاف الاسلامي الوطني " لا يعبر بالضرورة عن انتمائه الي " حزب الله - الكويت " أو " جمعية الثقافة الاجتماعية " بل عن افكاره الخاصة به ، وذلك لضمان عدم تششت الجهود وضمتها في إطار وطني بون أي امتداد خارجي (٧٤) .

أما العناصر المتشددة من " حزب الله - الكويت " فقد ظلت بعيدة عن " الائتلاف الاسلامي الوطني " على أساس ان " حزب الله - الكويت " يرفض العمل على الساحة السياسية ويعتبر الحزب نفسه الأكثر فاعلية في الوسط الشيعي في الكويت ويصر على أداء دوره وفق المنهج الثوري ،

لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٩ والذي وجه بمقاطعة شاملة من قبل جميع القوى السياسية بما فيها التيار الشيعي الثوري ، ولم يشارك في الترشيح للمجلس الوطني سوى الجامعات الشيعية الموالية للنظام السياسي ولم يستمر هذا المجلس سوى أشهر معدودة نتيجة الفوز العراقي . ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من شيعة الكويت ساهم بفاعلية ضد قوات الاحتلال . من خلال المقاومة المدنية بدعوة الشعب الكويتي على التمسك بالبقاء في الكويت ، ورفض دعوات الخروج من البلاد ، كما نشط الشيعة مع السنة من الكويتيين بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة حماية الاحياء والمناطق ، وتوزيع التموين على المواطنين ، وتقديم الخدمات الطبية والبلدية ، وعدم التعاون مع قوات الاحتلال أو أي سلطات تقيمها وافشال أية محاولات تقوم بها السلطات المحتلة في تجنيد الشباب الكويتي في الجيش الشعبي . أما على صعيد المقاومة العسكرية فقد لعب الشيعة دورا بارزا في تريب الشباب السنن على حمل السلاح واستخدامه ضد قوات الاحتلال . وفي خارج الكويت نشط الشيعة الكويتيون في تأسيس اللجان والمنظمات السياسية مثل " الرابطة الاسلامية الكويتية " والتي تعتبر (مجلة منبر الحرية) التي تصدر في لندن معبرة عن افكارها . وفي إيران قام حجة الاسلام محمد باقر المهري في تأسيس " التجمع الاسلامي الكويتي " (٧١) . لقد ساهمت المواقف التي اتخذها الشيعة من الاحتلال العراقي للكويت في تجسيد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الكويتي .

الوضع السياسي للشيعة بعد التحرير :

بعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ على يد قوات التحالف ظهرت في الساحة الكويتية ظاهرة التجمعات السياسية العلنية ، ويعتبر الاعلان عن هوية

٧١ - بيان حزب الله - الكويت منشور في مجلة النصر ، السنة الثالثة العدد ٢٤ ، رجب ، شعبان ١٤١١ هـ .

٧٢ - شهدت الساحة الكويتية بعد تحرير الكويت ظهور سبع تجمعات سياسية وهم :

- " المنبر الديمقراطي الكويتي " وهو عبارة عن تحالف سياسي يضم القوى اليسارية والقومية مثل " حركة التقدميين الديمقراطيين " ، " حزب اتحاد الشعب " ، " التجمع الوطني " ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة .

- الحركة الدستورية الاسلامية (جماعة الاخوان المسلمين)

- " كتل النواب " ويضم نواب مجلس ١٩٨٥ المنحل بزعامة رئيس مجلس الامة الحالي احمد السعدون .

- التجمع الاسلامي الشعبي (جماعة السلف)

- " المستقلون " ويضم مجموعة من الوزراء السابقين .

- التجمع الدستوري ويضم مجموعة من التجار اعضاء في غرفة التجارة والصناعة .

- الائتلاف الاسلامي الوطني ، ويضم القوى السياسية الشيعية ولزيد من الاطلاع حول التجمعات السياسية في الكويت انظر :

- د . فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، السياسة الدولية العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٢ ص ٥٢

الى ٧٣ ، ٧٣ - أبرز مؤسسي الائتلاف الاسلامي الوطني السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناهض سرخوه ، والتاجر عبد الوهاب الوزان الذي كسب تأييد الشيعة والسنة من خلال الدور الذي لعبه اثناء الاحتلال عندما فتح مخازنه التجارية والتي تحتوي على المواد الغذائية وتوزيعها على الشيعة والسنة ، عبد العزيز محمود برههري من الشيعة غير المنتسبين سياسيا .

٧٤ - مقابلة مع عبد الوهاب الوزان ، أحد مؤسسي الائتلاف الاسلامي الوطني ، الكويت في اكتوبر ١٩٩٢ .

الا ان " حزب الله - الكويت " يرى ان " الائتلاف الاسلامي الوطني " يمثل الشيعة ككل من حيث المجموع ، وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد الذي اتخذته " حزب الله - الكويت " من " الائتلاف الاسلامي الوطني " الا ان الحزب يتعاطف مع بعض مؤسسي الائتلاف وينظر اليهم بعين الرضى وان كان لا يتفق معهم سياسيا (٧٥) وينفى " الائتلاف الاسلامي الوطني " ان يكون له اى علاقات او ارتباطات بتنظيم خارجي من الناحية التنظيمية الا ان " الائتلاف الوطني الاسلامي " لم يعلن هذا النفي بشكل رسمى ، وان كان الائتلاف يؤكد على الارتباط الفكرى الدينى مع الشيعة فى الخارج (٧٦) . ان اشتراك الشيعة بشكل رسمى مع القوى السياسية الاخرى فى الكويت بعد التحرير مباشرة يمثل مؤشرا قويا على التقارب الذى حدث بين السنة والشيعة فى ظل فترة الاحتلال العراقى للكويت . وقد حدث هذا التقارب حتى قبل تأسيس الائتلاف الاسلامي الوطني " بعدة اشهر عندما شارك عدد من المواطنين الشيعة فى التوقيع علي بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " الصادر فى ١٢ مارس ١٩٩١ والذى صدر داخل الكويت المحررة ، ووقع على هذا البيان عدد من المواطنين يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مثقفين واكاديميين وتجار وقيادات عمالية وطلابية . وفى منتصف ديسمبر لعام ١٩٩١ انضم " الائتلاف الاسلامي الوطني " الى " اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبى " والتي تضم ممثلى القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها الدينية والسياسية وقد تبنت هذه اللجنة المبادئ الواردة فى بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " فى ٢١ مارس ١٩٩١ ، ويمثل هذا البيان الارضية المشتركة التي اتفقت عليها جميع القوى السياسية فى الكويت وهو بمثابة برنامج مرحلى يوجه تحرك القوى السياسية فى الكويت ورؤية مستقبلية لبناء الكويت الجديدة

يتمثل بيان " الرؤية المستقبلية لبناء الكويت " فى التأكيد على المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات والحقوق الدستورية والتمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهة الفصل التشريعى السابع والعمل على اصلاح السلطة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية (٧٧)

وعلى الرغم من ان الائتلاف الاسلامي الوطني يلتقى مع القوى السياسية فى القضايا التى تتعلق بالدستور والحريات العامة الا انه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل " الحركة الدستورية الاسلامية " (الاخوان المسلمون) و " التجمع الاسلامي الشعبى " (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية (الموارد والخمس) واعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنية فيما يتعلق بهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧٨) ويمكن القول ان " الائتلاف الاسلامي الوطني " اقرب لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " ذى التوجه العلمانى خاصة وان المنبر يضم فى عضويته عناصر من الشيعة غير المتدينين ويحتل بعض اعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية فى الهيئة التنفيذية لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " .

تنفيذا لقرارات مؤتمر جدة الشعبى الذي انعقد فى جدة فى الثالث عشر من اكتوبر ١٩٩٠ والذى أكد فى قراراته على العودة بالعمل بدستور ١٩٦٢ واجراء انتخابات عامة لانتخاب اعضاء مجلس الامة بعد تحرير الكويت جرت اول انتخابات عامة فى الكويت المحررة فى الخامس من اكتوبر

٧٥ - مجلة النصر السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ، ذو الحجة - محرم ١٤١٢ هـ .

٧٦ - رغم نفي اى علاقة تربط " الائتلاف الاسلامي الوطني " مع التنظيمات السياسية الشيعية فى الخارج الا انه لم يعلن الائتلاف بشكل رسمى اى مواقف تجاه حزب الله - الكويت وحزب الدعوة .

٧٧ - بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " ، ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

٧٨ - يمكن التعرف على مواقف الشيعة تجاه مشروع " هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر " الذى تقدمت فيه الجماعات الاسلامية السنية والمتبنى من قبل " التجمع الاسلامي الشعبى " و " الحركة الدستورية الاسلامية " فى مجلس الامة ، فقد ووجه هذا المشروع بالهجوم من قبل الشيعة ، وعلن الشيعة تخوفهم من اقرار هذا القانون من قبل مجلس الامة ووزعت منشورات داخل جامعة الكويت تهاجم هذا المشروع ووصفه بأنه مشروع يصادر الحريات ويمارس ارهابا طائفيا بون مراعاة للوحدة الوطنية . ولزيد من الاطلاع حول مواقف الشيعة من هذا المشروع انظر مثلا :

- رسالة الحرة ، نشرة تصدرها القائمة الحرة فى جامعة الكويت ، ٢٩ مارس ١٩٩٣ .

- مجلة رسالة الكويت ، العدد ٢٣ ، ١٧ ابريل ١٩٩٣ ، لندن .

- مجلة منبر الحرية ، العدد ٢٨ ، ابريل ١٩٩٣ ، لندن .

- مجلة النصر ، السنة الخامسة ، العدد ٣٣ ، ذو الحجة ١٤١٣ هـ .

الساخنة مثل المديونيات الصعبة وقضايا الاختلاسات من المال العام

الطائفة :

ادت السياسة التي اتبعتها القوى السياسية من القوميين تجاه الشيعة سواء الشيعة من اصل ايراني او الشيعة العرب ، ادت الى خلق شرخ كبير بين الشيعة والسنة فاستبعاد الشيعة من التمثيل السياسي منذ العشرينات وحتى الخمسينات من هذا القرن ادى الى خلق شعور بعدم الرضى لدى الشيعة في الكويت وتبع ذلك الحملة العنصرية التي اضطلع بها تنظيم " حركة القوميين العرب " فرع الكويت طوال الخمسينات وحتى الستينات تجاه الكويتيين من اصل ايراني والذين يشكلون اغلبيّة الشيعة الكويتيين حيث لم تفرق " حركة القوميين العرب " بين المواطنين من اصل ايراني والهجرة المنظمة غير القانونية التي غذاها نظام الشاة في ايران ، مما ادى الى تأثر العمل الوطني في الكويت وبالتالي الى انعزال الشيعة عن المشاركة في العمل السياسي مع السنة . وقد ادى هذا الى نجاح العناصر الكويتية من اصول ايرانية باقناع الشيعة العرب من الكويتيين بأن الاهداف النهائية للسياسة العنصرية من قبل القوميين العرب في الكويت تهدف الى محاربة الشيعة وليس فقط مقاومة الهجرة غير القانونية التي تتدفق من ايران الى الكويت ، ولكن في نهاية الستينات بدأت حركة " القوميين العرب " فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت.

لقد استثمرت الاسرة الحاكمة في الكويت هذا الوضع لمصلحتها السياسية ووظفت الشيعة لخدمة مخططاتها لضرب المعارضة السياسية سواء عبر معارضة الشيعة للمجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ او عبر المجالس الادارية المنتخبة والتي ظهرت في الثلاثينات والخمسينات ، وكذلك عبر التكتل الشيعي في المجالس النيابية التي شهدتها الكويت في الفترة من عام ١٩٦١ وحتى الثورة الاصولية في ايران عندما استلم الاصوليون السلطة بعد انهيار نظام الشاة .

انعكس التغيير الثوري في ايران على تحول في موازين القوى داخل المجتمع الشيعي في الكويت من الزعامة الشيعية التقليدية الموالية لاسرة آل الصباح الى التيار الشيعي الثوري المتأثر بالثورة الاصولية في ايران والذي يرفض الطريقة التي سارت عليها الزعامة التقليدية للشيعة في الكويت في دفاعها عن حقوق الشيعة ، كما عمقت الحرب العراقية الايرانية ارتباط الشيعة في الكويت بالثورة الاصولية في ايران وانعكس هذا الوضع بشكل خطير على

عام ١٩٩٢ لانتخاب اعضاء لمجلس الامة السابع ، وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " في هذه الانتخابات باربعة مرشحين وفي نفس الوقت دعم الائتلاف بعض المرشحين الشيعة كما ترشح بعض الشيعة الليبراليين ، وبعض الشيعة المحسوبين على الاتجاه اليساري (٧٩) وبجانب هؤلاء اعلن عدد كبير من مرشحي الشيعة والمحسوبين على السلطة السياسية من اعضاء المجالس النيابية السابقة واعضاء المجلس الوطني ترشيح انفسهم .

اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز اثنين من مرشحي " الائتلاف " واثنين من المدعومين من " الائتلاف " (٨٠) وسقوط جميع اعضاء المجلس الوطني وجميع المرشحين الشيعة المواليين للحكومة وساهم " الائتلاف الاسلامي الوطني " في دعم مرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي في النوازل الانتخابية التي لا يوجد بها مرشحون للائتلاف او مرشحون مدعومون من " الائتلاف " بشكل رسمي .

بعد ظهور نتائج مجلس الامة السابع عقد جميع النواب المنتخبين اجتماعا غير رسمي بناء على الدعوة التي وجهها ممثل " التجمع الاسلامي الشعبي " جاسم العون في ديوانيته وتم الاتفاق على التنسيق بين مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين بشأن التشكيل الوزاري وانتخاب رئيس مجلس الامة الجديد وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " وممثل المجموعة الليبرالية من الشيعة في هذا الاجتماع ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في ديوانية النائب ناصر الصانع ، وتم انتخاب احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة بشكل غير رسمي ، كما تم الاتفاق على تركيبة الوفد المؤلف من النواب لمفاوضة رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، واسفرت هذه المفاوضات عن دخول ستة نواب الوزارة الجديدة يمثلون اغلب الكتل النيابية مثل على البغلي المدعوم من " الائتلاف الاسلامي الوطني " على الرغم من ان التشكيل الوزاري الجديد تضمن وجوها تمثل التيار المحافظ من الشيعة من الموالين للسلطة مثل وزير المواصلات حاليا ، واتخذ " الائتلاف الاسلامي الوطني " منهج مهادنة السلطة السياسية مثل بقية التجمعات السياسية الاخرى ، كما يتجلى ذلك من خلال القبول بالحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء الذين كانوا يتولون تسيير الامور حتى الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ ، وكذلك بعدم التشدد في مواجهة الحكومة في القضايا

٧٩ - كان من ابرز مرشحي الائتلاف الاسلامي الوطني " السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، الدكتور عبد الله جزاع ، وعبد الهادي الصالح كما اعلن الائتلاف عن دعم مجموعة من المرشحين الشيعة مثل عبد المحسن جمال ، وعلي البغلي .

٨٠ - استطاع اثنان من مرشحي الائتلاف في الوصول الى مجلس الامة وهما السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوه ، واثنان من المدعومين من قبل الائتلاف وهما عبد المحسن جمال وعلي البغلي .

تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية ، وكان شعور شيعة الكويت بعدم الرضى عن دعم حكومة الكويت للنظام العراقي ووضع كافة الامكانيات تحت تصرف هذا النظام مما اتاح الفرصة للنظام الاصولي في ايران بتجنيد بعض الشيعة الكويتيين في منظمات ارامية حيث سعت هذه المنظمات الى زعزعة الجبهة الداخلية مما خلق ردة من الجانب السنني تمثلت بقيام بعض العناصر المتطرفة من الجماعات الدينية السننية بالاعتداء على مشروع بناء مسجد جديد للشيعة في منطقة بيان حيث قامت هذه العناصر بحرق المسجد (٨١) . واستمر هذا التوتر بين الشيعة والسنة حتى بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ولم تخف حدة هذا التطور الا بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ حيث تجسدت الوحدة الوطنية بين الشيعة والسنة في مقاومة هذا الاحتلال .

على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية للشيعة في الكويت منذ العشرينات من هذا القرن حتى عام ١٩٦١ والمواقف العنصرية التي اتخذتها القوى القومية تجاه الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية ، الا ان الشيعة الكويتيين لم يعانون من التمييز الاجتماعي مثلما يحدث للشيعة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي فقد كفلت لهم الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . على الصعيد الاجتماعي لا يوجد تمييز في الحرية المذهبية والمتمثلة في المحاكم الخاصة للشيعة وحق العبادة ونشر المطبوعات الخاصة بالمذهب الشيعي وبناء المساجد والحسينيات في مختلف مناطق الكويت وتحويل اموال الخمس الى المراجع الدينية في قم والنجف ، وعلى الصعيد السياسي افسح المجال للشيعة لتقلد اعلى المناصب القيادية فنجد منهم الوزراء ، ومنهم من اصبحوا سفراء ووكلاء ووزراء ويتولون عددا لا بأس به من مناصب قيادية سواء في سلك الشرطة او الجيش ، رئيس اركان الجيش الكويتي الحالي من الشيعة وهناك ممثلون للشيعة في جميع المجالس النيابية والمجالس البلدية . وعلى الصعيد الاقتصادي نجد عددا كبيرا من الشيعة من كبار التجار . وعلى الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة تجاه الشيعة في الكويت الا انه من اجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور الوطني الذي تجسد في تلاحم الشيعة والسنة اثناء الاحتلال العراقي للكويت ولسد الطريق على الجماعات الطائفية المتطرفة في الجانبين الشيعي

والسنني يجب العمل على تحقيق التالي :

اولا : العمل من اجل تخفيف حدة الشعور بالظلم الاجتماعي الناتج من الاحساس بالتمييز الطائفي في مجال التوظيف الحكومي ، كما هو ملموس من خلال التعامل غير الرسمي .

ثانيا : احترام جميع المقدسات الدينية واماكن العبادة والشعائر الخاصة لكل الطوائف بما لا يتعارض وتطور المجتمع .

ثالثا : ضبط الجماعات الدينية السننية عناصرها المتشددة من الطرح الطائفي وتكفير الشيعة (٨٢) .

رابعا : محاربة الجماعات الطائفية المتطرفة داخل المجتمع الشيعي من قبل انصار الوحدة الوطنية من الشيعة .

خامسا : الوقوف في وجه المؤسسات الطائفية القائمة ومحاربة صحافتها وزعامتها المتسترة وراء الاطروحات الطائفية مهما كان مصدرها .

سادسا : عدم التمييز في المجال الاعلامي وعدم حرمان الشيعة من امتلاك امتيازات الصحف . فجميع امتيازات الصحف اليومية تملكها افراد من الطائفة السننية ولا توجد اي صحيفة يومية تعبر عن الشيعة في الكويت .

سابعا : فتح المجال امام الجميع لتسلم المناصب القيادية في الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية وان يكون المعيار لشغل هذه المناصب الكفاءة وليس الولاء السياسي وهي السياسة التي تتبعها الحكومة في شغل المناصب القيادية في مختلف مؤسسات الدولة ، دون نفى لحقيقة تعرض السنة ايضا لنفس الموضوع .

ثامنا : تعميق العمل المشترك بين القوى السياسية السننية والشيوعية ، ومحاربة الانتخابات الفرعية التي تسعى اليها بعض الفئات الدينية المتعصبة والتي حدثت بشكل سافر في انتخابات مجلسي الامة الخامس والسادس في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ على التوالي .

ان سوء حظ الكويت يتمثل في موقعها الجغرافي . حيث انها محاصرة جغرافيا بدول لها مصالح في توتير الجو الطائفي داخل المجتمع الكويتي بحكم تركيبتها السكانية . ومن هنا تنبع اهمية تعاون انصار الوحدة الوطنية من اجل الوقوف ضد الدعوات الطائفية التي تغذيها هذه الدول والتي تهدف من ورائها تأجيج حالة الصراع والانقسام الطائفي بين فئات الشعب الكويتي .

٨١ - نشرة الشيبية ، واتحاد الشيبية الديمقراطية في الكويت ، العدد ٥١ ، اكتوبر ١٩٨٣ ، وكذلك :

Lawson , op . cit . pp . 15 - 16 .

٨٢ - مثلما حدث عندما تحدث احد قيادي " التجمع الاسلامي الشعبي " في ندوة " مستجدات الفكر الاسلامي " التي اقيمت في الكويت تحت رعاية وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية مهاجما المذهب الشيعي مما خلق ردود فعل عند الجانب الشيعي ، ولزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر " رسالة الحرة " ، مصدر سبق ذكره .

السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية

د. أحمد عبد الله

الحظة تسلم طواعية قدرا من سيادتها وهي توقع "وثيقة" أخرى تطلب فيها عضوية المنظمات الدولية . ولم يختلف الأمر فيما إذا كانت هذه الدول قد حصلت على استقلالها دفعة واحدة أو على مراحل . ففي الحالتين كان ثمن عضوية المجتمع الدولي المنظم مدفوعا من سيادتها .

ويذكر المصريون أنه في نفس سنوات الفورة الوطنية المهددة للمرحلة الأولى من استقلال مصر (١٩١٩-١٩٢٢) كانت " منظمة العمل الدولية تتأسس وتصوغ معاهدات دولية وقعت عليها الحكومة المصرية وما زالت تسبب لها حتى اللحظة (١٩٩٤) مشاكل متعلقة بقوانين العمل المحلية . وحين أحرزت مصر خطوة أخرى على طريق اكتمال سيادتها من خلال معاهدة ١٩٣٦ كانت عملية "المقاصة" تتواصل من خلال اشتغال بنود المعاهدة على انضمام مصر لعصبة الأمم . على أن الأهم من التقنين والتنظيم الدولي في مجال تآكل السيادة الوطنية هو " ميزان القوى " الدولي بمعانيه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . فالفارق منطقي بين من يتلقى المعونات ومن يعطيها ، وبين من يستورد سلعا استراتيجية ومن يصدرها ... الخ . وهو وضع نجده مقننا في حالة العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولي . لكن الأهم من ذلك أنه يتخلل كل مظاهر الحياة الدولية والتعامل بين الدول خصوصا في الأطر الثنائية .

إن التساوي في السيادة بين الدول سواء في عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة أم في بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر أكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى . ومن هنا تختلف سيادة دولة عن أخرى من الناحية العملية في المضمار الدولي . والدول الضعيفة في هذا المضمار ليس شرطاً أن تكون ضعيفة بنفس الدرجة داخل حدودها الإقليمية ومع مواطنيها .

أن " السيادة الوطنية " (١) Am-bivalence كلمة كبيرة بالدلالة اللغوية . أما دلالتها الاستعمالية فتثير قدرا من التناقض الوجداني فالتنظيم البشري المسمى "الدولة" والذي صاحب " السيادة " أو مالكاها قد يكون مناطا للفخار الوطني ، أو على الجملة " الوطنية " - Patriotism فتكون السيادة بذلك كلمة " مجيدة " لدى الخاضعين لها . لكنها بما أن الدولة هي أيضا الجهة المنوط بها في ظل السيادة أن تستخدم " العنف " المشروع في الإدارة المجتمعية ، فقد تكون السيادة أيضا كلمة " ثقيلة " على أسماع الناس خصوصا في الدول القمعية وذات السلطة المشخصة .

وقد انتقلت البشرية من عصور الإمبراطوريات الكبرى إلى عصر الدولة الوطنية الحديثة من خلال عملية " تفكيك " تاريخية كان آخرها تفكيك الإمبراطورية العثمانية في أوائل العشرينيات ثم تفكيك الإمبراطورية السوفيتية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين . وإذا جلست الدولة الوطنية فوق ركام الإمبراطورية ، بدت كما لو كانت نهاية التاريخ وأحاطتها هالات قدس الأقداس .

لكن مفهوم سيادة الدولة الوطنية ولد منذ البداية عاريا في جوهره من المطلقية الظاهرية التي يتشعق بها . فالمعاهدات الدولية التي نظمت مترتبات تفكيك الإمبراطوريات رسعت مبكرا رتوش النسبية على وجه السيادة الوطنية . وكذا فعلت غيرها من المعاهدات متعددة الأطراف إلى أن قن أمر " نسبية السيادة " في إطار المنظمات الدولية مثل " عصبة الأمم " و " الأمم المتحدة " . وبذا بقيت كلمة " كاملة السيادة " توكيدا لغويا لمفهوم يتآكل تدريجيا في البيئة الدولية . وبينما كانت جمهرة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال تحصل على " وثيقة " كونها دولا مستقلة كاملة السيادة ، كانت في نفس

بل الأرجح أن ينطبق عليها المثل القائل : " أسد على وفي الحروب نعمة " ١

إن مجرد وجود الدولة الوطنية في الإطار المعاصر للحياة الدولية إنما يؤثر في سيادتها بالنقصان منذ البداية . وحتى الدول التي ارتأت العزلة عن بقية العالم - مثل نموذج ألبانيا الفريد حتى زمن قريب - بقيت في اللاشعور رغبة في التواصل مع الآخرين وهي تدافع عن سيادتها المطلقة . ومن الطريف أن معتزلة ألبانيا كانوا يسكبون كل يوم في آذان البشرية مفردات خطابهم الستاليني عبر موجات الأثير ١ ، ثم انتهى الأمر بالمشهد الدرامي لركاب القوارب الألبان الباحثين عن الملاذ في إيطاليا القريبة ١ .

ومن المهم توضيح أن السيادة الوطنية لا تتأثر فقط بالبيئة الدولية ، وإنما تؤثر فيها أيضا ، فمحتوى السيادة - وهو غير فحواها القانوني - هو شرعية نظم الحكم والإيديولوجية التي تطبقها باستخدام الصولجان القانوني للسيادة . والتغيرات التي تطرأ على أوضاع الشرعية والإيديولوجية ونظم الحكم على وجه الإجمال إنما تنتقل تأثيراتها من المحلي إلى الإقليمي إلى العالمي . ويتم ذلك بدرجات متفاوتة حسب الحالة ومقدار تفاعل الوضع المحلي مع الأوضاع والتغيرات العالمية .

ولننظر مثلا إلى أهمية التغيرات التي عرفت دول مثل بولندا وأفغانستان منذ مطلع الثمانينات وتمهيدا لعملية تفكيك الإمبراطورية السوفيتية . أو فلننظر لما دشنته الحالتان الإيرانية والجزائرية من توتر في العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي ساهم فكريا في صياغة مفهوم " صراع الحضارات " (صمويل هنتنغتون) وقد يساهم عمليا فيما هو أخطر ، بدلالة المؤشرات المبكرة لحرب الخليج .

وتشير تلك الحرب الأخيرة إلى أهمية المستوى الوسيط في تفاعل التغير المحلي مع التفسير العالمي . ويقصد بذلك المستوى الإقليمي الواقع ما بين الإثنين (٢) . فتحرك محلي معين بقرار سيادي من سلطة دولة وطنية (مثل قرار العراق بغزو الكويت) قد يؤدي لقلب المنحزمة الإقليمية ويستتفر القوى الدولية لإعادة ترتيب المنحزمة أو استبدالها بأخرى تحفظ لها مصالحها (٣) . كذلك فإن تبدل ميزان القوى العالمي إنما يطرح مخططات جديدة بشأن مختلف الأقاليم الإستراتيجية في العالم من شبه الجزيرة العربية إلى شبه الجزيرة الكورية . وهذا بدوره يفرض نفسه على الأوضاع المحلية للدولة الوطنية المنتمية للإقليم المعنى . وسواء تم المساس بسيادة الدولة الوطنية من خلف سور الإقليم الذي تقع فيه أو مباشرة من القضاء الدولي ، فهي في جميع الأحوال ليست في مأمن بل هي عرضة دائما للمناوشة بل والمصارعة ولما كانت المصارعة الدولية مثل المصارعة الرومانية " لعبة القوة " فإن لها بالتالي " قواعد " وإذا أصبحت القواعد أقل صرامة نكون قد دخلنا في دائرة " المصارعة الحرة " الأكثر قسوة ، حتى إذا كادت القواعد أن

تتلاشى نكون في الطريق إلى عالم الغاب أو " المصارعة الوحشية " . وتتعايش أنواع المصارعة الثلاثة في عالمنا المعاصر وهو بصدد الانتقال من نظام القطبية الثنائية الأمريكي - الروسي إلى نظام جديد تتضح معالم اضطرابه . Volatile بأكثر مما يتضح رسمه وكسسه للعين الناضرة .

وعبر الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى ما يقرب من نصف قرن من الزمان احتفظ النظام الدولي بنوع من " التوازن الحقبى " الذي دارت الصراعات البشرية في حدوده . لقد حمل ثور التوازن الكرة الأرضية على قرنيه وإن بقي الحمل ثقيلًا والتوازن حرجا . وإذا تضعض القرن الروسي بدت الكرة محمولة على القرن الأمريكي وحده ليصبح الوضع أكثر حرجا . وهو الوضع الذي يتصوره البعض في سذاجة نظاما عالميا أحادي القطبية . بينما هو بطبائع الأشياء حالة مؤقتة لا نظاما مستقرا . وحتى تأتي الموازين المتأرجحة بتوازن حقبى جديد ، ستستمر حالة الاضطراب والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم . لقد سقط العالم القديم ، أما العالم الجديد فمازال قيد التشكل .

والدلالة الأعمق لسقوط النظام القديم لا تقع في مجال الإيديولوجيا - أي سقوط إحدى الإيديولوجيتين السائدتين - وإنما هي تقع بالأحرى في مجالات الجيولوجيا والسيكولوجيا والتكنولوجيا . وكل من التغيرات الحادثة في هذه المجالات على سيادة الدول الوطنية إلى زادت عددا بعد تفكك الإمبراطورية السوفيتية .

إن المسألة المحورية في سقوط الإمبراطورية السوفيتية ليست هي سقوط الإيديولوجية الاشتراكية (التي ستستمر جوهريا بصياغات مختلفة) وإنما هي تغير الجيولوجيا السياسية الناجمة عن تفتت هذه الإمبراطورية الكبيرة إلى شظايا صغيرة بجانب الكتلة الروسية الضخمة . فستظل الشظايا تبحث عن مجال لتدعيم ضعفها سواء أُنْتُظِلت إقليميا فيما بينها أم التفت حول قطب إقليمي مثل تركيا أو إيران أو روسيا مرة أخرى طوعا . وستدفع ثمن ذلك من سيادتها الوطنية الهشة . أما روسيا المضطربة فسيظل فريق من أهلها يبحث عن تعويض لتآكل سيادتها إزاء الغرب بأكل قدر من سيادة الجيران . ونتائج الانتخابات الروسية تشير إلى جدية نمو النزعة التوسعية في كبرى الأمم الأوربية . وشراسة العملية العسكرية الروسية في جمهورية الشيشان تقدم مؤشرا مماثلا . أما دول العالم الثالث ذات النزعة الاشتراكية والتي كانت ترهن جزءا من سيادتها الوطنية لدى الاتحاد السوفيتي في خضم معاركها مع الغرب ، فلم تتحرر وتسترد القسط المرهون من سيادتها بقدر ما غيرت المرامي وارتدت بفجاجة في أحضان الغرب .

ويقودنا ذلك إلى تغيرات السيكولوجيا الجاذبة في هذه الدول عقب سقوط الاتحاد السوفيتي . فبالاستثناء جيوب المقاومة (والمقسمة بدورها إلى جيوب جامدة وجيوب مجدية من الناحية الفكرية) اتجهت الصفوة السياسية في الدول

الدفع تختلف . فبينما الضغط شديد على الدول الوطنية في اتجاه الخصخصة والتحرير الاقتصادي ، فهو أقل كثيراً في حالة الدفع نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . وهو يختلف من حالة إلى حالة ، بحيث لا يزيد في بعض الحالات عن مجرد الهمس في الأذان . بل قد يتطور من زمن إلى زمن في الحالة الواحدة . فالذين لم يلتفتوا كثيراً لاستخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية ضد شعبه الكردي في مرحلة سابقة أصبحوا يلتفتون لكل ما يفعل في مرحلة لاحقة ، باعتبار الصدام العسكري معه لا بالاعتبار المبدئي للدفاع عن حقوق الإنسان .

إن قضية حقوق الإنسان تستأثر بالدرجة الأعلى من الضجيج القادم من ناحية الغرب تعليقا على أوضاع النظم السياسية في الدول الوطنية بالعالم الثالث (والعالم الشيوعي سابقاً) . على أن الضجيج - وإن أثر أحيانا على طغاة العالم الثالث - لا يمثل دائما ضغطا حقيقيا . لأن بيت القصيد بالنسبة للغرب هو ضمان مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في الدول الأخرى (٧) ، ولو على يد حكام طغاة قد يصعب ترشيدهم (بل قد يستلزم الأمر التستر على فسادهم المعروف للوائح الغربية) . وكلما كان الحاكم المعنى مناوئا - أو مناوشا فقط - للمصالح الغربية كلما تعرض لانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في بلاده . وبرغم هذه الذرائعية تضطر القوى المعارضة في هذه البلدان للترحيب بأي قدر من الضغط الغربي لتحسين أوضاع حقوق الإنسان المنتهكة بمقايير من الهمجية ، حتى لو كان في ذلك مظهر أو جوهر التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الوطنية المستقلة . ويشمل ذلك الدعم المادي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان المحلية، بما قد يثير حفيظة السلطات المحلية بل وبما قد يثير الصراع الفكري داخل هذه المنظمات نفسها حول حدود التعامل مع الخارج (٨) . والصراع الفكري على أي حال مثار على نطاق أوسع من قضية حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان (٩) . فهو مثار على نطاق النظام السياسي في الدولة الوطنية المستقلة ومدى تأثره - وتأثر سيادتها - بالوثرات والتغيرات القادمة عبر الحدود . فالفاهيم المطروحة حول "الليبرالية" و"المجتمع المدني" إنما تطرح صياغة للنظام السياسي الكلي يفترض فيها تجسيد الديمقراطية (١٠) . وفحوى الأمر أن يكون النظام السياسي "هنا" صورة - كربونية أو تقريبية - من النظام السياسي "هناك" . أي إذابة الحواجز بين الشرق والغرب ، وبين العالم الغني والعالم الفقير أو العالم المتقدم والعالم النامي . وهذه بالطبع مسألة صعبة في ظل اختلاف التطور التاريخي للطرفين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . لكن الأهم هو صعوبتها في ظل الاختلافات الثقافية . هذا مع الإقرار بأن الاختلافات الثقافية الموضوعية إنما يساء استخدامها ذاتيا لتبرير طغيان الحكام المحليين وإهدارهم لحريات مواطنيهم أفرادا وجماعات .

إن الاختلافات الثقافية هي الصخرة المحلية التي تتحطم عليها المؤثرات الخارجية ، وهي تتبلور على وجه الإجمال في مسألة "الهوية" ولم تعد الدولة الوطنية بالحدود الإقليمية

التابعة إلى التعلق الطفولي بأهداب الغرب ، بدرجة جعلت السيادة الوطنية فكرا وممارسة أمرا مشكوكا في وجوده من الأصل داخل منظومتها العقائدية والسلوكية . وعلى أرضية سيكولوجيا التسليم الطوعي راحت هذه الصفوة تبرر وتفلسف خضوعها للهيمنة الأمريكية بخطاب - تنظيري أو غوغائي - فحواه أن "الأمريكان أسياد العالم" (كانت الريادة للرئيس السادات الذي قال "أنا لا أحارب أمريكا") . إن سقوط إمبراطورية "الحتمية التاريخية" قد قدم ذخيرة جاهزة لتبرير الموقف "اللاتاريخي" للصفوة التابعة في دول العالم الثالث ، تلك الصفوة التي جعلت مجرد الحديث عن "السيادة الوطنية" أضحوكة ومثارا للسخرية .

ولئن مثل السبق الغربي في مجال التكنولوجيا تمهيدا للإسقاط الأخير لإمبراطورية الحتمية التاريخية (٤) ، فقد مثل هذا السبق أساسا لولوج الأمم إلى العالم الجديد وهو بعد قيد التشكيل . وربما كانت طلقة البداية في السباق الجديد هي تلك التكنولوجيا التي استخدمت في تدمير "بغداد" والتي مثلت في نفس الوقت طلقة إنذار لعالم بغداد ، أي عالم المتمردين على الهيمنة الغربية . وكان المفترض أن تستخدم هذه التكنولوجيا في تدمير وإنذار عالم "برلين" (الشرقية) من المتمردين السابقين .

ومن هذا المدخل أصبحت كلمة "التكنولوجيا" عفريتاً يتم به تخويف دول السيادة الهشة التي تعاودت تمرير الأمر لمواطنيها صراحة أو صواربة بالحديث عن نقل التكنولوجيا (٥) . ولقد أصبحت السيادة الوطنية هدفا هشا في مرمى نيران التكنولوجيا ، وصارت بذلك مفرغة من أي محتوى معنوي أو قيمة راسخة . لقد ذهبت أيام عبدالقادر الجزائري وعمر المختار ، فالبقاء للأعلى تقنية وإن كان أدنى قيمة .

ولما كان ملاك التكنولوجيا هم أيضا ملاك السوق والقسط الأعظم من عوامل الإنتاج (وما يعوزهم يقدررون على إحضاره بالتكنولوجيا الحربية كما حدث لنفط الخليج) فلم يعد الأمر مجرد تحديد جرعات ونوعيات التكنولوجيا التي تحصل عليها دول السيادة الهشة ، وإنما أيضا تحديد النظم الاقتصادية الكلية لهذه الدول وقواعد إدارة أسواقها . ومن هنا الحديث - والفعل - المتواتر بقوة هذه الأيام حول الخصخصة، والتكيف الهيكلي ، والتحرير... الخ . وقد تدعم هذا الاتجاه بالتوجيهات القادمة من نادي الأغنياء (الجات GATT) لتحرير المزيد من تجارة الخدمات (٦) .

ويبدو الأمر طريفا في حالة أحدث الدول الوطنية المستقلة (شظايا الاتحاد السوفيتي) التي لم تكد تستقل وتتسلم صك الحق الثلاثي في "العلم والنشيد والمقعد الدولي" حتى سلمت من فورها الحق الثلاثي في تحديد "نظام الملكية ، ونظام إدارة السوق ، ونظام التجارة" . أي أن ما أخذته من سيادة سياسية قد دفعت ثمنه فورا من سيادتها الاقتصادية والحرية الاقتصادية اللامتناهية التي تحبذها القوى المنتفذة في الاقتصاد العالمي تفترض أيضا تحبيذ صنوها الحرية السياسية . وهو أمر تدفع إليه بالفعل نفس القوى . لكن قوة

أو الهابطة من سماء الأقمار الصناعية . وهو التحدى الذى تلقى عنده شبكة إشكاليات التكنولوجيا والإيديولوجيا ، العالمية والخصوصية ، الثقافية والسياسية ... الخ . ولا يتعلق الأمر هنا بالنخبة الحاكمة أو المعارضة فى الدول الوطنية المستقلة . وإنما هو يتعلق بعموم الناس الذين يتفرج أكثرهم على المسلسل الأمريكى "الجرى والجماليات" أو الذين يتفرغ أكثرهم للتسليّة الليلية بما تجود به الأطباق الهوائية (١٢) . إن التحدى المطروح على الهوية والسيادة الوطنية معاً يكون هنا أكثر عمقا وشمولا ولا يفيد فى مواجهته طعن الهواء بسيف دون كيشوت !! .

إن التغيرات العالمية - الهوائية والأرضية - إنما تفرض نفسها بالفعل على السيادة الوطنية للدولة المفترض أنها مستقلة وكاملة السيادة . وبعض التغيرات لا مهرب من استيعابه وهضمه ولو على طريقة "بيدى لا بيد عمرو" . لكن ليس ثمة حتمية للخضوع لكل التغيرات واستسهال تبرير كل أشكال المهانة الوطنية والقومية بأنها تعامل مرن مع المتغيرات . فالمتغيرات لا تبيح المحظورات . ومفهوم السيادة الوطنية - الذى ولد نسبيا من الأصل - يلزم الحفاظ عليه وعدم إلقاءه فى سلة المهملات . لكن يلزم مع ذلك اجتهاد فكرى كاف لحسن صياغة التعريفات والمقاصد وبالتالي الواجبات والمسئوليات - بل والتضحيات - اللازمة للحفاظ على السيادة الوطنية القادرة فى نفس الوقت على التعامل مع - بل والتأثير فى - التغيرات العالمية .

ويبقى أن موضوع سيادة الدولة الوطنية إنما يحمل وزنا خاصا فى الحالة المصرية . ذلك أننا هنا بصدد الحديث عن أقدم أمة فى التاريخ البشرى ، أمة كانت للدولة التى انتظمتها - فى حدودها الإقليمية الثابتة نسبيا - ملامح الدولة الوطنية وسيادة الدولة الوطنية قبل أن تعرف البشرية هذه الظاهرة الحديثة بأعوام ألفية . وقد احتفظت الثقافة المصرية - بثنائيتها الدينية - بعراقة تاريخية لأمة تشعر بالوحدة والتجانس لدرجة جعلت الغزوات الأجنبية الطويلة لها تمر كحلم ليلة صيف . وحين أصبحت مصر مسلمة فى أغلبها وعربية كلها ظل أهلها على شعور الصرح المتميز فى الإطار العربى الإسلامى . أما الاستعمار الأوروبى لها فقد مر كنتوء فى تاريخها ، ولم يكن استقلالها الإسمى فى ١٩٢٢ منشئا لدولة بقدر ما كان مقرا لواقع تاريخى عريق .

وقد ارتبطت الدولة المصرية العريقة بالهوية الحاكم وكهانة جهاز الحكم . وشئ من هذه الروح ما زال باقيا معنا حتى اليوم ، إلى درجة أن المرادفة بين الحاكم والوطن تعد أمرا مقبولا . أما مسألة أن الحاكم هو الدولة فمسألة مفروغ منها فى مصر قبل أن يقول أحد ملوك فرنسا "أنا الدولة" . وقد دأب حكام مصر المحدثون على اعتبار أن الخلاف فى الرأى معهم يعد بمثابة مروق على الوطن نفسه ("إنهم يهاجمون مصر" - هكذا قال السادات عن خصومه المصريين) .

وإذ يحلو للمصريين المفاخرة بعراقتهم الحضارية فمن الضرورى لهم مع ذلك تقدير أن الفارق بين العراق ، والعنقة خيط رفيع . فالدولة المصرية تحتاج تحديثا

لسيادتها مستودعا للهوية بحد ذاتها ، فلم تعد حدود الهوية متطابقة مع حدود الدولة الوطنية . إذ تفرض مسألة الهوية نفسها من زاويتين مختلفتين . زاوية "تكبيرية" تجعل للهوية أبعادا أومية أو عابرة للحدود مثلما هو الحال بالنسبة للهوية الإسلامية . وزاوية "تصغيرية" تربط الهوية بانتماء ذرى لجماعة عرقية قد تكون متناهية فى الصغر كما هو الحال بالنسبة لبعض الانتماءات القبلية فى القارة الإفريقية . وفى هذا السياق يتعرض الانتماء الوطنى - ومع السيادة الوطنية - لتحديات حقيقية . ويبلغ الأمر مستوى المسألة حين تنتشر الحروب الأهلية والإقليمية حول مشكلة أو ذريعة الهوية على «اتساع المسافة فيما بين البوسنة وبوروندى بل وعلى اتساع العالم كله (١١) .

وكما هو معلوم فإن الدفاع عن الهوية يتخذ شكل الحركات السياسية التى تختلط لديها الدعوة بالادعاء ، والثقافى بالسياسى ، والدينى بالدينى ، والسلمى بالعنيف ، ما إلى ذلك من أبعاد تفرض تحديات على السلطات المحلية وتطرح إشكالية نوعية وشرعية النظم السياسية للدول الوطنية على بساط البحث . وحين تكون لهذه الحركات وشائج أو عواطف خارج الحدود - كما هو الأمر فى العادة - فإن مسألة السيادة الوطنية نفسها تكون محلا للبحث . ولا يقتصر التحدى بالطبع على الحركات السياسية ذات الأبعاد الأومية ، وإنما هو يشمل كذلك كل التكوينات العابرة للحدود والقارات مثل عصابات الإجرام وتجارة المخدرات . ولننظر مثلا إلى التحدى الذى تتعرض له السيادة الوطنية لدولة مثل كولومبيا ، سواء من عصابات المخدرات ذات المناطق المحررة داخل الحدود أم من التدخل الأمريكى من خارج الحدود لمواجهة المخدرات المصدرة إلى الولايات المتحدة فى منبعها الكولومبى .

ولقد أصبحت مسألة الحدود نفسها - قدس أقداس الوطنية والسيادة الوطنية - موضعا للتحدى فى العالم المعاصر ، حتى أنها تكاد أن تصبح حقيقة جغرافية أكثر منها حقيقة سياسية وإنسانية . وفى كثير من الحالات أصبحت الحدود مناطق اتصال لا مناطق انفصال (١٢) ، وذلك بسبب الحقائق الإنسانية التى تجعل صلة القربى - العرقية أو الثقافية - جامعة للناس على الجانبين . وإذا تفرض الاستحكامات العسكرية والسياسية ضد الحقائق الإنسانية ، يصبح الأمر مسخا كاريكاتوريا على النحو الذى صورده الفنان دريد لحام فى فيلم "الحدود" .

وفى بعض الحالات تفرض الاتفاقات السياسية قدرا من الانفتاح الحدودى بل وتقنن السيادة المنقوصة قرب المناطق الحدودية (مثلا وضع سيناء المصرية بالنسبة للسياسة الإسرائيلية ومقدار حضور الجيش المصرى فيها) .

على أن التحدى الأكبر الذى يجعل الحدود "ملغاة" تقريبا هو تحدى وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر موجات الهواء

من العالم الواسع وحسب - تأتي بعض التغيرات المؤثرة على سيادتها الوطنية بل ومكائنتها المعنوية . فالرياح القادمة من الخليج قد أطالت انحناء مصر ، وبعد ما قدمت من تنازلات الفكر والسياسة ، فى الثقافة والفن ، لم يعد أمامها أن تتنازل عن المزيد سوى الورقة الأخيرة من السيادة الوطنية . فإن فعلت ستصبح كلها تمثالا فرعونيا محنيا ... قد لا يجد حتى سائحا شجاعا يزوره ، لئلا تصيبه القنابل الإرهابية المتفجرة على أنقاض الدولة الوطنية .. ذات السيادة !

واسعا يمتد ما بين تقنية إدارة البيروقراطية الحكومية وأسلوب التعبير السياسى عن الإرادة الشعبية . وعلى رأى بنود التحديث يأتى بندان : ضبط الحاكم مثل ضبط النهر (بتعبير جمال حمدان) ، وتنظيف جهاز الحكم من الأيدى غير النظيفة . أى بعبارة أخرى الديمقراطية والفعالية . وإذا لم تحسن مصر السير على هذا الطريق فإن سيادتها الوطنية - الأعرق فى التاريخ البشرى - ستكون فى مهب الريح باعتبارها دولة متضخمة سكانيا ، ومتراجعة إنتاجيا ، ومتلقية للمعونات ، وفوق ذلك تحمل أعباء استراتيجية هائلة فى إقليمها . ومن إقليمها - لا

الهوامش :

(١) انظر : موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، الجزء الأول ، ص ٧٩٨ ، وتستخدم الموسوعة كلمة " السيادة القومية " بينما تفضل كلمة " الوطنية " مبقيين على كلمة " القومية " للدلالة على الإطار العربى الأشمل من الدول الوطنية العربية المفرد .

(٢) انظر : محمد محمود الإمام ، الكوكبية والإقليمية والقومية ، الأهرام ، ١٩٩٤/٢/١٦ .

(٣) حول حرب الخليج انظر مثالا : عبد العليم محمد ، حرب الخليج - حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣ . وانظر للكاتب : ثلاثيات حرب الخليج الثانية - رؤية من الجيل الذى سيدفع الثمن ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

(٤) انظر : العمل المبكر :

(٥) انظر على سبيل المثال : منتدى الفكر العربى ، التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول فى مضمارها ، عمان ، ١٩٨٦ . وكذلك : حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا - دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٦) انظر : تقرير الدكتور خلاف عبد الجابر المرفق بطلب مناقشة موضوع الجات فى مجلس الشورى ، ١٩٩٤/١/١٦ .

(٧) نادر فرجاني ، الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة مصالحه ، الشعب ، ١٩٩٢/١٢/١ .

(٨) انظر مثالا الخلاف داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، سواء حول التمويل الأجنبى أم حول برقية أرسلتها للرئيس الأمريكى كلنتون تدعوه لدعم حقوق الإنسان فى سورية . هذا بخلاف خلافات أخرى تكاد تقوض البنيان المادى والمعنوى لهذه المنظمة .

(٩) حول الجدل الفكرى والصراع الحركى فى قضية حقوق الإنسان ، انظر للكاتب : حقوق الإنسان - محاولة للفهم ودعوة للاهتمام ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(١٠) انظر : سعيد النجار ، الديمقراطية والمتغيرات الدولية ، الوفد ، ١٩٩٤/١/٢٧ . ومحمد سيد أحمد ، إشكالية الديمقراطية ، الأهرام ، ١٩٩٤/٢/١٧ .

وكذلك :

(١١) انظر مثالا : السيد يسن ، الفوضى الدولية وبداية الحروب الثقافية ، الأهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ . وكذلك : صلاح الدين حافظ ، مذابح الأبرياء وأزمة الضمير الميت ، الأهرام ، ١٩٩٤/٣/٢ .

(١٢) التعبير للدكتور أحمد صدقى الدجاني .

(١٣) انظر النموذج الطريف لما حدث فى محافظة دمياط : حمدى قنديل ، فرمان ، محافظ دمياط ، أخبار اليوم ، ١٩٩٣/٦/١٢ ، انظر كذلك حديث محمد يونس مع الدكتور محمد سليم العوا حول "الدش" وتجديد الفكر الإسلامى : الأهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ .

الجدور التاريخية للسلام العربي الاسرائيلي [النقد الذاتى للتجربة]

د. شفيق ناظم الغبرا

الرفض وبين القبول ، لابد من زيارة للتاريخ ورؤية لأخطاء العرب فى ادارة هذا الصراع إبان مراحل المختلفة . ولاندعى أن هذا العمل هو عمل نهائي وأن الرأى فيه لا يحتتمل الصواب والخطأ ، ولكن علينا أن نبدأ فى مكان لنقد تجربتنا السابقة . وكأى نقد قد تكون ملامحه قاسية ، إلا أنه ضرورى لنا فى هذه المرحلة وذلك للوقوف على الجديد وللولوج بمرحلة لها سماتها ولها أبعادها الجديدة .

الهجرة اليهودية وسوء تقدير الوضع الدولى : الأخطاء الأولى فى الصراع :

ومنذ أن وضع أول مهاجر صهيونى قدمه على أرض فلسطين العربية فى أواخر القرن التاسع عشر بدأت حالة الاستكشاف تنتقل من حالة الوعى بوجود خطر الى حالة التصادم الشعبى والمسلح مع تعبيرات هذا الخطر المختلفة . وفى تلك الأزمان ، بدأت الهجرة الصهيونية مستغلة ضعف العثمانيين وتردى نفوذهم ، ولكنها اكتسبت زخما وقوة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما ساهمت بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين بتشجيع الهجرة اليهودية وتأمين أسس التسليح والبناء الذاتى اليهودى . وقد قاوم الشعب العربى الفلسطينى هذه الهجرة أشد مقاومة ، وتصدى لمحاولات شراء الأراضى ، كما صنع الثورة وراء الثورة بانيا أنماطا من المجد الوطنى فى مواجهة عدو (الحركة الصهيونية ، وبريطانيا الدولة المنتدبة) أكثر قدرة وسلاحا وتجربة وخطة . وشكلت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ واحدة من الثورات التى اقلقت بريطانيا وحشدت لها الجيش والقوة لخمدها وانهاؤها . (١)

وفى عام ١٩٤٨ عندما قامت اسرائيل لم يمتلك اليهود سوى من ٦ الى ٧٪ من الأراضى فى فلسطين ، وبقيت الزراعة اليهودية لا تزيد عن ٤٠٠ ألف دونم مقابل ما يتجاوز الخمسة ملايين دونم من الأراضى العربية الزراعية . (٢) ولكن

أن بدأت مفاوضات مدريد فى ديسمبر ١٩٩١ بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين وبمشاركة دولية يمكن القول ان منطقتنا دخلت مرحلة جديدة من الصراع والسلام بين العرب واسرائيل . فالسلام الذى تشهده منطقتنا سوف يصل فى نهاية المرحلة لتأمين سلام شبه شامل بين اسرائيل ومعظم الدول العربية . لكن عملية السلام ما كانت لتكون لولا عوامل أنية وتجارب تاريخية عميقة ومكثفة . فأسبابه تقع فى أماكن عديدة من تطور الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدأ وحتى اليوم . أى أن مسيرة الفشل والنجاح وتجارب الهزيمة والصمود على مدى العقود شكلت معا إرثا سياسيا وعسكريا تحول بحد ذاته ليكون الأساس الذى يقوم عليه سلام اليوم . بل أن هذا الإرث من حيث النجاح والفشل أصبح مرآة العرب وتعبيرا عن الطريقة التى يقيمون بها موقعهم السياسى ونقاط ضعفهم أو قوتهم . فالإرث التاريخى يتحكم بنظرتهم لأنفسهم ، وإحالتهم ولما هو ممكن لهم ولما هو صعب عليهم . لهذا يصبح فهمنا للحاضر مرتبطا بالتعامل نقديا مع تجربة الأمس .

إن هذه الدراسة تتعامل مع الاطار التاريخى والتراكمات التاريخية التى تتحكم اليوم بالخيار السلمى . بل ينطلق الباحث أساسا من أن معارضة المسيرة السلمية الراهنة التى لا تأخذ التاريخ الحقيقى ، لا الخطابى والانفعالى للصراع ، هى مقتل حقيقى للعرب ودولهم ومجتمعاتهم . فالاستمرار فى صراع مسلح أو سياسى رافض ، فى ظل قدرات محدودة وتراجعات مستمرة ، يؤدى الى مزيد من الخسائر والتراجعات العربية . وهذا لا يعنى من جهة أخرى أن الحل هو بالتفريط بكل شىء حتى بالأمور التى من الممكن كسبها لصالح الأطراف العربية . ولكن لمعرفة الممكن وغير الممكن فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وفهم التوازن الحساس بين

علينا أن ننتبه الى أن اليهود امتلكوا (بالحيلة أو عبر عمل صفقات مع أقلية صغيرة من الملاك العرب من دول عربية مجاورة لفلسطين ، أو مع فئة قليلة ومحدودة من المتعاونين من سماسرة الأرض العربية في فلسطين أو عن طريق مساعدة بريطانية) بعضا من أفضل أراضي فلسطين الزراعية مثل سهل مرج ابن عامر وسهل الحولة ، أى أنهم امتلكوا مناطق هامة على الساحل الفلسطيني ، كما حققوا انتاجا صناعيا يجب عدم التقليل منه واستثمروا في قطاعاتهم اليهودية الكثير من الأموال (٣) وكان في فلسطين بحلول عام ١٩٤٨ حوالي ٦٠٠ ألف يهودي ، أغلبيهم جاء الى فلسطين على مدى ثلاثة عقود في ظل الحكم البريطاني منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة الدولة العثمانية (٤)

ان الحركة الصهيونية التي برزت في فلسطين فوق موجة كثيفة من الهجرة اليهودية التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى تشكيل الدولة عام ١٩٤٨ انتجت ، في ظل الانتداب البريطاني وفي ظل تشجيعه ، ومع مرور الوقت ، مجتمعا يهوديا وصهيونيا يتمتع بنسبة من التجانس ، ويمتلك مؤسسات دولة كاملة النمو والتأثير . فالحركة الصهيونية أسست الدولة عمليا قبل اعلانها ، وامتلكت كل مقومات الدولة بدءا من مؤسسات حكومية مثل الوكالة اليهودية ، مروراً بالتعليم الى بناء الجامعة العبرية ، الى قطاع اقتصادي وصناعي نشط ، الى مدينة جديدة بجانب مدينة يافا (تل أبيب) الى خدمات صحية وقوة عسكرية ، وقوة استخبارات ، وميناء ، ومؤسسات للشؤون الاجتماعية ، وثقافات للعمال والطلاب وبنوك وكل ما يتطلب بناء دولة . اذن وجدت الدولة قبل أن تعلن بسنوات ، وأعلنت فقط عندما تأمنت الفرصة الدولية والعسكرية والسياسية لاعلانها (٥) وهذا الأمر فات العرب في فلسطين وفي خارجها طوال فترة الصراع السياسي والمسلح قبل حرب ١٩٤٨ .

وقد يكون من المفيد التأكيد بأن موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت في نهاية القرن التاسع عشر أو في العشرينات أو بصفة مكثفة في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، قد تأثرت تأثراً مباشراً بموجات العداء لليهود في أوروبا . بل أن صعود هتلر وتبلور دور النازية في أوروبا والفاشية في ايطاليا أصبح بعد ذاته سببا في تضاعف الهجرة اليهودية الى فلسطين . بل دخل الى فلسطين بين أعوام ١٩٣٢-١٩٣٦ ١٧٤ ألف مهاجر يهودي وهذا يساوي عدد كل اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٣٢ (٦) . ويمكن الجزم بأنه لولا الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام ١٩٣٩ بكل مجازرها التي حصدت ملايين اليهود لما قامت اسرائيل ، ولما ضرب العالم الحقوق العربية بعرض الحائط وذلك لصالح مجموعة مهاجرة الى أرض ليست لهم بالأساس . بل وجدت دول العالم القوية والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية اليهود شعبا مظلوما ، ووجدت أن قيام دولة يهودية سوف يساهم في تخليص اليهود من العذاب الدائم الذي يتعرضون له ، ووجدت في نفس الوقت أن قيام دولة يهودية سوف يخلص الغرب من الشعور

بالعذاب لما حصل لليهود في ظل النازية . فإبان النازية فشلت دول الغرب في استيعاب اليهود المهددين بالقتل وقشلت الولايات المتحدة في فتح باب الهجرة لهم الى أراضيها .

ويمكن القول أن كل هذا ساهم في تقوية الحركة الصهيونية التي اعتبرت أن حل المشكلة اليهودية يتطلب اقامة دولة خاصة باليهود في أى مكان تنضج الظروف لهذه الدولة ، ووجدت بالتالى في فلسطين ، بعد تردد استمر عدة سنوات في أوائل القرن العشرين ، ولأسباب تاريخية وسياسية ونفسية ودينية ، ذلك المكان المناسب . في كل هذا أصبح الشعب العربي الفلسطيني ضحية لجرم لم يرتكبه والكارثة لم يساهم بها بل نشأت أساسا في أوروبا . لقد تحولت فلسطين الى ضحية النازية ، وضحية اللامسامية في أوروبا ، وضحية قتل الغرب في انقاذ اليهود من مجازر هتلر ، وضحية الظروف والزمن والواقع العربي المتردى والضعيف وفوق كل شيء ضحية الحركة الصهيونية .

ولا يخفى أن القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت والتي جسدها الحاج أمين الحسيني ومعه الأجواء السياسية في الشارع الفلسطيني والعربي أيضا قد سعت في صراعها مع كل من الحركة الصهيونية وبريطانيا لتحقيق حل للصراع يسمح لها بإيقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين . وأنها سعت بقوة لإيقاف المشروع الصهيوني وتحقيق مطلب استقلال فلسطين . ولكن في ثانيا الصراع على مدى السنوات ، بقى الموقف الفلسطيني قويا في هذا الأمر وثابتا ، ولهذا لم يستطع أن يناور كثيرا لتحقيق بعض المكاسب أو القبول ببعض المقترحات التي ربما جعلت نتيجة الصراع مختلفة بعض الشيء . لهذا فعلى مدى السنوات ، أى منذ رفض أو تردد الفلسطينيين المشاركة بمجلس تشريعي منتخب في ظل الحكم البريطاني عام ١٩٢٠ بحجة أن الأصوات العربية ستكون خاسرة أمام تضامن الأصوات الرسمية البريطانية مع الأصوات اليهودية (٧) ، مروراً برفض الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩ الذي جاء بعد الثورة الفلسطينية الشهيرة والذي كان في بعض أجزائه لمصلحة العرب ، تشكل رأى شبه مطلق لا يقل قوة عن الرأى المطلق الصهيوني الذي كان يراهن على الرفض العربي أو تأخر العرب بقبول أى اقتراح . فالكتاب الأبيض أكد التزام بريطانيا بدولة فلسطينية بعد عشر سنوات من ضمها وطن لليهود على شكل حكم ذاتي لهم في فلسطين المستقلة ، وأكد الكتاب الأبيض موقفا يحد من الهجرة اليهودية الى فلسطين الى ١٥ ألف في السنة لمدة خمس سنوات ، ثم تتوقف كلية ولا تستمر إلا بإذن من الأغلبية العربية . وأكد الكتاب الأبيض البريطاني منع بيع الأراضي لليهود تحت طائلة القانون إلا في مناطق ساحلية محددة .

ولكن في المقابل كان هناك رأى أقلية في الساحة الفلسطينية تشكل من عائلة النشاشيبي القوية والقيادية والقريبة من الملك عبدالله ، وإلى حد ما حزب الاستقلال إبان الحرب العالمية الثانية ، وبعض الوطنيين الذين خشوا من أساليب الحاج أمين وسياسة اغتيال المعارضين بتهم الخيانة . إذ برز رأى أقلية يقول ببعض المرونة في التعامل السياسي

وفي الرد على المقترحات ، وقد انتعش هذا الرأي في أوساط وطنية عديدة ، ولكنه لم يصمد أمام الموجة الشعبية ، ورأى الشارع ، وثقة الأغلبية في القاعدة والقيادة .

وربما نستطيع أن نقول الآن بأنه لو توفر بعض من الاستشراف لما هو قادم كان من الممكن على الأقل من خلال بعض المرونة في بعض الأمور والمناورة في أمور أخرى تصعيب مهمة الحركة الصهيونية بما يجعل انتصارها أقل نوبيا وبما يضع دولتها في جغرافية أصغر وضمن توازن سكاني ديمغرافي أفضل للعرب . بل ربما كان العنف الفلسطيني الصادر ضد اليهود على مدى سنوات الانتداب مبررا في ظل موازين أخرى للقوة ، وأن الحركة الفلسطينية في حينها احتاجت الى تكتيكات أقل عنفا ، واضرابات أقل طولا ، وثورات أقل امتدادا . بل هناك رأي كان نقديا تجاه أطول اجتراب في التاريخ والذي امتد في القطاع العربي لمدة ستة شهور عام ١٩٣٦ ونتج عنه ازدهار القطاع اليهودي وميناء تل أبيب واضمحلال القطاع العربي . فكل هذا كما تثبت التجربة ساهم في تفتيت المجتمع الفلسطيني وساهم في اثاره الخلافات العائلية ، وساهم في تحجيم الاقتصاد الفلسطيني بينما ازدهر العمل والاقتصاد اليهودي الذي استمر في التوسع على حساب العرب . بمعنى آخر كان هناك تناقض بين شعار الحركة الوطنية الفلسطينية وبين قدراتها ، ووقع تناقض أكبر بين أهداف الحركة الفلسطينية الوطنية في نيل الاستقلال الوطني الكامل ووسائلها المتبعة وبين التطورات الدولية والاقليمية الناشئة. (٨)

ولكن هذه المرونة التي كانت ستفيد الحركة الفلسطينية كانت أمرا يصعب تحقيقه معطيا درجة الظلم الشديدة التي كان يتعرض لها الجانب العربي الفلسطيني ، بالإضافة الى المنافسة الداخلية بين التيارات السياسية لكسب تأييد الشارع عبر أخذ مواقف أكثر قوة تجاه بريطانيا وتجاه التعاون معها . بل كان التفكير الفلسطيني القيادي إبان الانتداب البريطاني واثقا من أن موازين القوى الراهنة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن سوف تتغير لصالح العرب ، تماما كما حصل في مجتمعات عربية أخرى حققت استقلالها . ونشأ فكر وممارسة في السياسة الوطنية واثق أيضا بأن التدخل العربي في النهاية والتدخل الدولي وأثار الحرب العالمية الثانية ستحدث معطيات تؤدي الى هزيمة المشروع الصهيوني جذريا من الناحية السياسية والديمغرافية في فلسطين . بل أن بريطانيا سعت لأخذ قبول من الحاج أمين الحسيني بالكتاب الأبيض خاصة وأن بريطانيا أرادت ألا يستغل الحاج أمين موقعه وتأثيره لتحريض العرب ضد بريطانيا وهي على أبواب حرب عالمية . ولكن الحاج أمين أضاع تلك الفرصة معتقدا بإمكان هزيمة بريطانيا في الحرب وبإمكان ضمان استقلال العراق بالتحديد كمدخل لهزيمة بريطانيا في فلسطين وأماكن أخرى . لهذا تحالف الحسيني ، الذي امتلك شعبية كبيرة في العالم العربي والاسلامي ، بقوة مع ثورة رشيد الكيلاني في العراق في ابريل ١٩٤١ ضد بريطانيا ، وعندما فشلت الثورة هرب من العراق عبر ايران الى المانيا ، حيث أعلن موقفا مؤيدا

لألمانيا ولهتلر ، وظهر علنا مع هتلر وساند المجهود الألماني لمدة ثلاث سنوات من عمر الحرب . وفي هذه التحركات فقد الحسيني الكثير من المصداقية التي تساعده على المناورة في شرق تسيطر عليه بريطانيا وحلفاؤها ، وكان هذا الأمر مدعاة فائدة كبيرة للحركة الصهيونية خاصة بعد هزيمة هتلر وانتصار الحلفاء. (٩)

لهذا يمكن القول بأن الجانب الفلسطيني ووراءه الجانب العربي لم يكن قد قرأ موازين القوى الدولية بدقة ، ولم يكن قد فهم اللعبة الدولية ، والظروف العالمية المتحركة بالهجرة اليهودية والصهيونية والحرب العالمية الثانية والأوضاع العربية بحيث يتصرف بطريقة تخفف من الخسائر والهزائم وتجعل الرقعة الصهيونية أصغر . ان الموقف الفلسطيني ثم العربي القوي في تمسكه بثوابته السياسية التاريخية بدءا من الحق التاريخي وانتهاء بعدم القبول بأية صيغة أو مساومة ، والقناعة الفلسطينية بأنهم مرتبطون بأمة عربية ممتدة الأطراف سوف تهب لنجدتهم في ساعة محددة ، اقترن مع ضعف العرب وتشرذمهم وسوء استشرافهم ومحدودية فهمهم للواقع السياسي الدولي . واقترن ذلك أيضا مع حقيقة أن القوى الصهيونية من مهاجرين امتلكت سلاحا ، وتنظيما ، وخطة لم تكن متوفرة لدى الفلسطينيين أو لدى العرب . هذا الحاجز والفارق جعل الفلسطينيين ومعهم العرب في مقاومتهم المستمرة ضحايا دائمين للصهيونية المتمددة ، وساهم بنفس الوقت بمساعدة القوى الصهيونية على تحقيق مكاسب لم تكن في حساباتها وانتصارات لم تكن تتوقعها . إن سوء قراءة العرب للميزان السياسي ساعد الحركة الصهيونية في كافة المجالات .

العرب وخطيئة حرب ١٩٤٨ : قيام اسرائيل وسقوط الحلم العربي :

منذ أوائل (ابريل) ١٩٤٨ ، أي قبل ٤٠ يوما من اعلان قيام دولة اسرائيل ودخول الجيوش العربية الى فلسطين ، شنت القوات الصهيونية هجوما مسلحا كان جزءا من خطة عرفت باسم داليت . وقد شمل الهجوم منطقة الساحل الفلسطيني والمناطق الأخرى الواقعة غرب القدس . وضمن خطة داليت ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين ، وهزمت القوات الفلسطينية القليلة العدد والضعيفة التدريب بعد استشهاد قائدها عبد القادر الحسيني في معركة القسطل . وفي نفس الفترة شنت القوات اليهودية هجوما على مدينة يافا فسقطت ، ولحققتها حيفا ، وطبريا ، بينما طوقت عكا . هكذا وفي ظل فترة امتدت من أول ابريل وانتهت في ١٤ مايو (قبل اعلان قيام اسرائيل وانسحاب بريطانيا) ، نجحت الحركة الصهيونية في انشاء دولتها على معظم أراضي الساحل الفلسطيني . وقد نتج عن هذا اقتلاع ما يقارب من ٢٠٠ ألف مواطن فلسطيني من مدنهم وقراهم ، خرجوا بحالة قزع وهلع شديدين ، بعد رؤية ما حل بأبناء قرية دير ياسين وأبناء المناطق التي سقطت بأيدي القوات الصهيونية. (١٠)

فقد تركت تلك المجازر أثرا نفسيا عميقا على مجتمع عربي

أعزل من السلاح ، ينقصه الكثير من التنظيم والاستعداد بعد أن أزهقته أشكال القمع البريطاني على مدى ٢٨ عاما . ومما لاشك فيه أنه لم تكن للفلسطينيين أية قوة منظمة ، سوى جيش الجهاد المقدس الذي ينقصه التدريب والعتاد والمكون من مجموعات من الأهالي المتطوعين والذي قتل قائده الجريء والفعال عبد القادر الحسيني في معركة القسطل في بداية أبريل ١٩٤٨ . وفي الجليل تواجد ٣٠٠٠ ألف جندي عربي متطوع مع قوات فوزي القاوقجي (كان قائدا عديم الفعالية) القليلة التدريب والامكانيات (١١) ولا يخفى أن هذه القوات الى جانب قوات جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني سعت لأخذ المبادرة والهجوم على المواقع اليهودية في فبراير ومارس ١٩٤٨ دون أن تحقق أى نتيجة تذكر . وهكذا لم تكن في فلسطين أى قوة قادرة على تحدى أكثر من ٦٠ ألف جندي يهودي تدربوا قبل وبان الحرب العالمية الثانية وتخرجوا من مدرستها القتالية . كانت هذه الضربة الأولى هي المرحلة الأولى من النكبة .

وحيثما دخلت القوات العربية الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، أى بعد اعلان قيام اسرائيل ، دخلت متأخرة بعد أن أحكمت القوات الاسرائيلية سيطرتها على الساحل الفلسطيني وبعد أن نظمت دفاعاتها . إذ تدخلت الجيوش العربية على اثر اعلان قيام دولة اسرائيل وليس على اثر احتلالها الفعلي للساحل الفلسطيني الذي تم قبل ذلك بأسابيع . ومنذ بداية المعركة بدا جليا أن حدثا غير طبيعي في طريقه للتبلور ، إذ تدخلت القوات العربية بحوالي ٢٠ الى ٢٥ ألف جندي عربي تابعين لسبع دول عربية وذلك لمواجهة ما يزيد عن ٦٠ ألف جندي صهيوني (العدد التقريبي للقوات العربية المهاجمة : مصر ٩ آلاف ، العراق ٣ آلاف ، الأردن ٤٥٠٠ ، سوريا ٣٥٠٠ ، لبنان ١٥٠٠ ، إضافة لبعض الوحدات الصغيرة العدد من المملكة العربية السعودية واليمن) (١٢)

ومن البداية فان معركة فلسطين كانت خاسرة ، وصناع القرار السياسى العربى دخلوا الحرب وهم يخشون أطرافا عربية أخرى ويخشون الرأى العام العربى يكثر من خشيتهم من الدولة الاسرائيلية الجديدة . وتقول لنا أوراق هذه الحرب على سبيل المثال ، أن الملك عبدالله المسئول عن أكثر الجيوش العربية تدريبا وتسليحا في ذلك الوقت ، يخشى من الملك فاروق وقواته ، وخشى من الحاج أمين الحسيني زعيم الحركة الفلسطينية الوطنية ، وخشى من تمدد اسرائيل الجديدة مما دعاه للقاء جولدا مائير عدة مرات في محاولة للاتفاق على صيغة سياسية تحكم الوضع بعد انسحاب بريطانيا (١٣) بل أن الملك عبدالله بالتحديد في الاردن كان من أكثر من استوعب طبيعة الحركة الصهيونية ولم يكن لديه أية أوهام عن امكانية هزيمتها ، وكان على معرفة بالتوازنات الدولية ، وكان يطمح بنفس الوقت بالاستفادة من هذه التطورات لصالح توسيع مملكته غربا أى باتجاه الضفة الفلسطينية من النهر ، أى أنه كان ينتظر فشل القيادة الفلسطينية ليكون ممثل العرب هناك (١٤)

وفي ظل ظروف مثل هذه ، تميزت بدخول الجيوش العربية

الى فلسطين ، كان من الصعب على قيادة الحاج أمين الحسيني أن تعلن كما أعلنت اسرائيل قيام دولة فلسطينية يوم الانسحاب البريطاني ، أو أن تأخذ المبادرة السياسية في هذا المجال ، بل كانت القيادة في تلك الفترة ، وتحتاج تراكمات فشل ثورة ٣٦-٣٩ البطولية ، والخسائر الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وتأييد المانيا ، أضعف من أن تأخذ المبادرة السياسية في فلسطين . لقد خسر الفلسطينيون المعركة منذ بدايتها لأنهم والعرب سويا لم يدركوا حجم المشكلة ولم يكونوا مؤهلين للتصدي لها نتاج تداخل الخلافات العربية العربية على كل المستويات ، وحيثما دخلت الجيوش العربية في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وجدت نفسها تقبل الهدنة بعد مضي ما يقارب الأربعة أسابيع على بدء القتال . والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة اضافة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والرأى العام العالمى اعتبروا دخول الجيوش العربية الى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ انتهاكا لقرار التقسيم وضربا للسلام العالمى . وحقيقة الموقف أن القوات العربية لم تكن قادرة على هزيمة الاسرائيليين عام ١٩٤٨ . ولو أرادت الجيوش العربية أن تحقق نصرا لاحتاجت لتوحيد جهودها وإلى ادخال معظم القوات العربية التى كان تعدادها ما يقارب ٨٠ ألف جندي في المعركة . وحتى هذا كان أقل من أن يحسم المعركة ، وإن كان بإمكانه أن يقلل من الخسائر العربية ورقعة الاحتلال الاسرائيلى . فبينما بدا على السطح أن القوات الاسرائيلية في خطر ابان المرحلة الأولى من الحرب أى من ١٥ مايو الى ١١ يونيو ، إلا أن الحقائق كانت عكس ذلك ، فقد انهكت القوات الاسرائيلية في البداية ولكنها لم تكن على وشك أن تهزم ، وإن كانت قد تقلصت الى رقعة أرض صغيرة . فالقوات العربية لم تستطع بالرغم من سيطرتها على قسم كبير من الأراضي الفلسطينية في المرحلة الأولى من احتلال المواقع الاسرائيلية الرئيسية المرتبطة بعصب التواجد اليهودي في فلسطين وعلى الأخص في منطقة الساحل وتل أبيب . وهذا يعنى أن القوات العربية لم تستطع توجيه ضربة قاضية الى ٦٠ ألف جندي صهيوني المتواجدين في العمق الساحلى لاسرائيل ، ولكنها نجحت في الحد من تمدد اسرائيل . ومع ذلك فان القوى اليهودية احتاجت لهدنة لتستجمع قواتها وهذا ما حصل عندما قبل العرب بعمل هدنة في ١١ يونيو ١٩٤٨ (١٥)

ولكن ذلك كان مؤقتا ، إذ لم يترجم لمكاسب سياسية أو اتفاق سلام ينهى الحرب عند تلك الخطوط أو يؤدي لقبول العرب بالتقسيم في اطار معدل أو سياسى جديد . فاللعبة السياسية الوحيدة في تلك الفترة كانت التقسيم ، وكان من الصعب على القيادات العربية مصارحة النفس والشارع والفلسطينيين بالحقيقة . لهذا تحول رفض التقسيم لسلاح اسرائيلى ودولى مشرع ضد العرب والفلسطينيين ، ومن خلال ذلك الرفض استعدت اسرائيل لجولات جديدة ووقف العرب ليفقدوا المزيد من الأرض والمزيد من الحقوق .

وقد شكلت الهدنة بداية تغير مجرى الحرب وبداية تحول المبادرة للقوات الاسرائيلية الأكثر عددا . وإبان الهدنة منعت اسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى مناطقهم .

الجيش العربي في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، إذ مع انتهاء فترة القتال الأولى وبداية الهدنة الأولى في ١١ يونيو بدأ الفلسطينيون يعون حدود الامكانيات العربية العسكرية والسياسية. كما أنهم رأوا ما حل باللاجئين الأوائل ، وشاهدوا بأعينهم كيف صمدت القوات الاسرائيلية محاولات الكثيرين منهم للعودة الى قراهم بعد الهدنة . وهكذا قررت بقية أجزاء المجتمع الفلسطيني الأعزل ، وعلى الرغم من المجازفة ، البقاء في قراها ومدنها . لقد قرر الفلسطينيون لأول مرة منذ الثامن من (أبريل) طرد شبح دير ياسين خوفاً من مصير مجهول.

وتشكل الأحداث الواقعة بمدينتي اللد والرملة ، في الفترة ما بين التاسع والثالث عشر من يوليو ١٩٤٨ ، مثالا واضحا لبداية هذه المرحلة الهامة . فقد شنت القوات الاسرائيلية هجوماً بالمدفعية والطيران هدفه اخراج سكان المدينتين البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة (بما في ذلك اللاجئين الذين جاؤا من مدن وقرى أخرى). وفي اليوم الثالث للهجوم انسحبت أغلبية القوات الأردنية المرابطة في المدينتين والبالغ عددها ١٥٠ مقاتلا ، مما أساء لمعنويات سكان المدينتين . كما نجحت القوات الاسرائيلية ، باعتقال بعض وجهاء الرملة خارج المدينة مجبرة إياهم على توقيع وثيقة استسلام مقابل عدم مساس السكان بالأذى . وبالفعل دخلت القوات الاسرائيلية المدينة وقامت قواتها باقتحام مدينة اللد التي استمر فصيل من الجيش الأردني وعدد من سكان البلدة بالمقاومة فيها .

وفي الساعات الأولى من احتلال اللد والرملة بدا الوضع طبيعيا لكن مغلفا ببعض التوتر . وفي مدينة اللد بالتحديد ، وبعد ساعات من احتلالها ، ادعت القوات الاسرائيلية بأن قواتها تعرضت لرميات قنص ، فنتج عن هذا أن بدأت هذه القوات في الرماية بكل الاتجاهات . وقد أدت هذه الرميات في المنازل وخارجها الى مجزرة كبيرة قتل خلالها ٢٥٠ طفلا وامرأة ورجلا وشيخا . وعلى الرغم من حجم المجزرة رفض سكان اللد والرملة مغادرة مدينتهم . في ظل هذا الوضع أصدر بن جوريون قراره لاسحق رابين وايغال الون (بإشارة من يده وليس كتابة أو قولا) بطرد سكان المدينتين . وتم وضع جزء من السكان بالشاحنات الاسرائيلية واخراجهم ، وفرض على البقية السير على أقدامهم . وقد قامت القوات الاسرائيلية باضطهاد اللاجئين فسرقت ممتلكاتهم الشخصية وقطع نفودهم ونزعت الحلى من أيدي النساء . ومات الكثير من الأطفال عطشا خلال رحلة السير الى الخطوط العربية . وقامت القوات الاسرائيلية وسكان المستعمرات القريبة ، بعد اخراج السكان ، بنهب المدينتين نهبا شاملا. (٢٠)

هكذا بدأت القوات الاسرائيلية ، منذ شهر يوليو ، الا في حالات استثنائية (الناصرية مثلا، وذلك نتيجة تردد القائد الاسرائيلي بطرد السكان) في الدخول الى القرى الفلسطينية العزلاء والقيام بقتل بعض الشباب في الساحات العامة وتهديد بقية السكان بمصير مشابه اذا لم يغادروا ، وبلغ عدد المجازر المرتكبة بحق المدنيين ابان الحرب وحتى

كما أن اسرائيل نجحت بجلب كميات كبيرة من السلاح من تشيكوسلوفاكيا . ونجحت باستقبال الوف المتطوعين اليهود مما رفع قوتها الى ما يقارب ١٠٠ ألف جندي . كما أن الطائرات (بداية من سلاح الطيران الاسرائيلي) وحتى بعض السفن الحربية والبحرية ، والأسلحة المهربة بدأت تصل بجهود يهودية هائلة من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد تم ذلك بالرغم من فرض حظر سلاح غربي شامل على المنطقة العربية واسرائيل . وفي المقابل رفع العرب من عدد قواتهم في فلسطين لحدود ٢٥ ألف الى ٤٥ ألف جنديا ، لكنهم لم ينجحوا في كسر حظر السلاح الغربي الذي فرض عليهم (١٦).

وخلال الهدنة بدأت تظهر الخلافات العربية على السطح ، خاصة بين الملك عبدالله من جهة والملك فاروق والحاج أمين الحسيني من جهة أخرى . فبينما كان هدف الملك عبدالله ابان الحرب قد ضم بعض أجزاء فلسطين نهائيا الى الاردن ، كان هدف مصر وبعض الدول العربية الأخرى تشكيل حكومة فلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسيني . وقد أثرت هذه الخلافات على السلوك العربي ابان الحرب (١٧) فبينما كان العرب بولا وأطرافا كانت اسرائيل طرفا واحدا ذا قيادة وخطة واحدة .

ونتيجة الضغط الشعبي العربي الذي لم يكن على علم بحقيقة الأوضاع في فلسطين وثقة القيادة السورية والعراقية والمصرية بأنها سوف تسحق القوات الاسرائيلية فور تجدد المعارك ، رفضت القوات العربية استمرار الهدنة الأولى أو تمديداتها . وتجدد القتال من ٧ الى ١٨ يوليو ، بل بدأ القتال في ٧ يوليو بهجوم مصري حقق بعض التقدم في البداية ثم انقلب كل شيء الى هزيمة . مرة ثانية تقدير الموقف الخاطئ ساهم في هزيمة القوة العربية وتقليص رقعة فلسطين العربية لصالح اسرائيل الناشئة . بل أن الأردن انطلق من أن عودة القتال سوف يكون خسارة للعرب ، وفضل الوصول لحل وسط يسمح له بالاحتفاظ بما حققه في المرحلة الأولى من الحرب ، ولكن هذا لم يتم ، إذ تشككت القوى العربية الأخرى في نوايا الملك عبدالله (١٨) هكذا بدأ العرب المعركة بعد الهدنة الأولى دون تقدير لحقيقة قوة العدو . ومع بدء المعارك أخذت اسرائيل ما تريد ، إذ انتقلت اسرائيل الى الهجوم وسط التفوق فنجحت في المرحلة الثانية من القتال الذي استمر لعشرة أيام في احتلال اللد والرملة ، اضافة لهزيمة قوات فوزى القاوقجي (جيش الانقاذ المكون من المتطوعين العرب) في الجليل الأوسط واحتلاله . هكذا أضافت اسرائيل الى احتلالها ٧٨٠ ميلا مربعا من أراضي فلسطين . لقد حققت اسرائيل في تلك المرحلة من القتال نسبة كبيرة من أهدافها في فلسطين ، بينما استمرت السيطرة العربية على النقب اضافة للجليل الأعلى وشرق فلسطين (الضفة الغربية اضافة للمثلث المجاور لها) . وكان التقدم الوحيد والمحدود في المرحلة الثانية من القتال من نصيب القوات السورية في الشمال الشرقي (١٩)

وقد حدثت تحولات مهمة في المجتمع الفلسطيني بعد تدخل

نهايتها في أواخر ١٩٤٨ ما يزيد على ٣٠ مجزرة من بينها مجزرة النوايمة التي أودت بحياة ما يقارب ٢٥٠ مواطنا مدنيا فلسطينيا رمى الكثير منهم في آبار البلدة أو دفنوا بمغاراتها. (٢١)

وأيا رفض اليهود السماح بعودة اللاجئين بعد بدء الهدنة الثانية التي بدأت في ١٩ يوليو واستمرت حتى أواخر سبتمبر. وأبان تلك الفترة استمر العرب في موقف لفظي تجاه إسرائيل، بينما أصرت إسرائيل في المقابل على مفاوضات مباشرة مع العرب. بل طرحت فكرة مفاوضات وصلاح تتضمن تسوية أمور الأرض والقضية اللاجئين، وقد رفض العرب العرض الإسرائيلي انطلاقا من امكانية إعادة الأمور إلى سابق عهدها ومسح آثار ما حصل منذ بدء الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨. (٢٢) في ظل هذا الوضع أصرت الكونت برنادوت الوسيط الدولي على أهمية عودة اللاجئين الفلسطينيين وبدأ يشير هذه القضية. لهذا عدل برنادوت مشروعه الذي طرحه أول مرة أبان الهدنة الأولى في يونيو والذي رفض من قبل جميع الأطراف وأصبح مشروعه.

تعديل مشروع التقسيم الأصلي بحيث تذهب النقب، التي كانت مازالت بأيدي القوات المصرية، إلى العرب، إضافة لعودة الد والرملة التي تعتبر جزءا من المناطق العربية في التقسيم إلى العرب. وفي المقابل يذهب الجليل بما فيه من مناطق محددة حسب التقسيم إلى الاسرائيليين، وتتحول حيفا إلى ميناء حر، ويتم تحويل القدس حسب التقسيم الأصلي. لكن برنادوت أضاف في مشروعه فقرة تتعلق بمصير الأراضي العربية وهي: ضم الجزء العربي من فلسطين إلى الأردن، أي أن برنادوت سعى لقرار يعكس الحقائق على الأرض. (٢٣)

وكانت موافقة الولايات المتحدة ثم رفضها للمشروع الذي تقدم به برنادوت إرضاء للضغط اليهودي، أساس فشله. وقد أدى المشروع إلى مقتل برنادوت في ١٧ سبتمبر ١٩٤٨. لقد رفض الاسرائيليون المشروع لأنهم شعروا أنهم حسب موازين القوة قادرون وفي ظل جو الحرب على تحقيق المزيد من التقدم على الأرض، وهذا هو الذي حصل. وقد عارضت بالتحديد مصر وسوريا والسعودية العربية ضم الجزء العربي إلى الأردن، مما خلق شرخا عربيا جديدا ومنع تنسيق المواقف العربية، ونتيجة لهذا اشتد التنافس بين الأردن من جهة ومصر وسوريا والسعودية وقيادة الحاج أمين الحسيني من جهة أخرى. وقد قامت مصر بتشجيع الفلسطينيين على اعلان حكومة فلسطينية في غزة تشمل على الورق كل فلسطين. والجدير بالذكر أن هذا الاعلان كان يجب أن يكون في فلسطين بنفس اليوم الذي انسحبت به قوى الانتداب البريطاني، أي بنفس الوقت الذي أعلنت به دولة إسرائيل، ليكون ذلك متماشيا مع القرارات الدولية ومع سعي الفلسطينيين لأخذ المبادرة. ولكن هذا الاعلان المتأخر تم وسط رفض أردني قوي وخلاف أردني مصري عميق الجنود (٢٤) ويمكن القول بأنه لو توافر تمثيل فلسطيني سياسر في تلك الفترة مع نسبة اكبر من القوة العربية

المرتبطة ببعض الحكة السياسية لكان العرب والفلسطينيون قد نالوا تعديلات جوهرية على مشروع التقسيم وعلى مشروع برنادوت. لكن امام الأداء العربي السياسي والعسكري الهزيل والمتشردم كانت الهزيمة في طريقها إلى أن تكون شاملة وأكثر بكثير مما حلت به الصهيونية. (٢٥)

مع حلول شهر سبتمبر ١٩٤٨ وكما يؤكد خوري K HOURI، في دراسته الموضوعية الخاصة بتلك الحقبة من الصراع العربي الاسرائيلي، أصبحت القوات العربية في فلسطين حوالي ٥٠ إلى ٥٥ ألف بينما اليهودية الاسرائيلية ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف. (٢٦) وكان بن جوريون قد أعطى موافقته على الهجوم على القوات الاردنية في القدس والضفة الغربية وذلك ليضمن منع أو خنق أي مبادرة تتعلق بتحويل المدينة حسب مشروع التقسيم وليضمن مساحة أكبر لبلوته. لكن مقتل برنادوت في ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ غير الموقف وخاصة بعد رؤية ردة الفعل الدولية على إسرائيل. هذا ضيع الفرصة التاريخية على إسرائيل لاحتلال الضفة الغربية أو اجزاء منها إضافة للقدس العربية عام ١٩٤٨، إذ تحولت إسرائيل إلى النقب لتستيق أي محاولة دولية لنزع النقب منها. اذن منذ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ بدأت المعارك وسط الاختلافات العربية العربية، ونجح الاسرائيليون بتحقيق تقدم فعلى في ١٤ أكتوبر حيث نجحوا في احتلال صحراء النقب بعد دفع القوات المصرية للخلف ومحاصرة بعضها في الفالوجا. وقد سعى بن جوريون لتحويل قوته نحو القدس العربية إلا أن الضغط من القيادات الاسرائيلية والعسكريين الذين خشوا ردة الفعل الدولية لم يسمح له بذلك. (٢٧)

ووسط الهزيمة في النقب طلبت مصر المساعدة من كل القوى العربية المشاركة في الحرب، لكن المساعدة لم تأت مما أنتج شعورا مصريا سلبيا تجاه القوى العربية الأخرى. فالجهد لمساعدة مصر أبان القتال لم يتجاوز بعض القصف المدفعي من جيش الانقاذ (القاوقجي) في الشمال، وتحريك الملك عبد الله لحوالي ٢٥٠ جندي لمواجهة رتل اسرائيلي متقدم حول منطقة الخليل في الضفة الغربية. وقد دخلت تلك الجولة، التي خسرت خلالها مصر معظم أراضي صحراء النقب، في حيز وقف اطلاق النار في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨. لكن القتال عاد وتجدد في أواخر أكتوبر عندما بدأت إسرائيل بهجوم شامل في الجليل الغربي ضد بقايا قوات القاوقجي. وخلال أيام سقط الجليل الغربي، ولم تستطع أي قوات عربية المساعدة. (٢٨)

امام هذا الوضع وامام توسع إسرائيل الشامل في كل الاتجاهات بما يتجاوز التقسيم وحدوده، بدأت الأمم المتحدة بعمل مشروع قرار انسحاب إسرائيل من النقب. والجديد بالذكر أن قرارات الاتحاد السوفيتي وحركته السياسية في الأمم المتحدة كانت في تلك المرحلة معادية تماما للعرب. وقد حددت الولايات المتحدة موافقها حسب الحملة الانتخابية والضغط اليهودي. على سبيل المثال تقدمت الصين وبريطانيا بقرار في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ يدين إسرائيل ويطالبها بضرورة الانسحاب من النقب، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللذين وقعا على القرار اكدا أنهما لن

يسمحاً بعقوبات ضلّا إسرائيل بحالة عدم موافقتها على القرار . (٢٩)

وفي ديسمبر ١٩٤٨ وأمام التقدم العسكري الإسرائيلي ، وفي ظل جو الهزيمة ، طالب العرب لأول مرة رسمياً من الأمم المتحدة بتطبيق قراراتها بما فيها قرار التقسيم الذي أصبح جميلاً جداً نسبة لما آل إليه الحال بعد الحرب من امتداد إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم . هكذا كان القبول بهذا القرار متأخراً عن حركة الواقع . لكن إسرائيل عادت في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ للعمل العسكري بالهجوم على القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا . ودخلت القوات الإسرائيلية سيناء وواصلت التقدم في ٢٩ ديسمبر . وطلبت مصر بعد ذلك المساعدة من الأشقاء العرب . البعض لم يرد على الطلب ، بينما البعض الآخر وعد بارسال القوات ، لكن المسافات والخلافات بين الأردن ومصر حالت دون إرسال شيء . في ظل هذه الأوضاع فكرت مصر في عقد اتفاق منفصل مع إسرائيل وقامت الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء .

بعد هذا عقدت اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ التي رسخت شكلياً على الأقل المواقع التي وصلتها الجيوش المتحاربة وبالتالي الحدود التي انتزعتها إسرائيل على مراحل في العام ١٩٤٨ . والجدير بالذكر أن المفاوضات الخاصة بالهدنة أعطت إسرائيل منطقة المثلث الزراعية بكل سكانها العرب ، وذلك بعد اتفاق بين الملك عبد الله والمفاوضين الإسرائيليين . وكانت هذه المناطق هي التي حافظت عليها القوات العراقية إبان الحرب . ولكن حينما انسحبت القوات العراقية جاءت إسرائيل لتأخذ مكانها . إذ سبق وأن هددت الملك عبد الله بأنها قادرة على أخذ هذه الأراضي منه وإيضاً أراضي الضفة الغربية إذا لم يقدم لها هذا التنازل . (٣١)

ومع حلول ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨ تحول تسعمائة ألف فلسطيني من أصل ١,٤ مليون إلى لاجئين . ونتج عن هذه الحرب فقدان الفلسطينيين أولاً لنورهم المستقل كعامل سياسي له رأى في قضيتهم . فقد كانوا في هذه الحرب الهدف وبنفس الوقت الضحية التي قررت كل الأطراف أولاً الإسرائيلية ثم العربية مصيرها . في هذه الحرب فقد الفلسطينيون أراضيهم ومزارعهم وقراهم ومدنهم ودمرت محلاتهم وبنوكهم ، ومستشفياتهم ومدارسهم ، وأحزابهم ونواديهم ، أي أنهم فقدوا وطناً كاملاً . بل أنهم دفعوا ثمن الوعود العربية بنجدتهم . ودفعوا ثمن الهزيمة العربية وسوء التقدير العربي . كما دفعوا ثمن سوء تقديرهم للموازنين العربية والنولية ، وأخطأت القيادات الفلسطينية والعربية المتغائلة في الكثير من حساباتها . ومع نهاية الحرب وتوقيع اتفاقات الهدنة (رودوس) احتلت إسرائيل ، وكان عدد اليهود فيها ٦٠٠ ألفاً ، ٤٧,٤٪ من أراضي ومياه فلسطين (٢٠,٨٥٠ كيلو متر) مع أنها لم تمتلك عملياً قبل بدء العمليات العسكرية سوى ٦ إلى ٧٪ من أراضي فلسطين . وخضعت بقية أراضي فلسطين ٦,٢٣٪ إلى جهتين إذ ضمت الضفة الغربية والقدس إلى حكم الأردن وسط انقسام

ومعارضة عربية رسمية ، بينما خضعت غزة للإدارة المصرية

أما دولة إسرائيل فقد اقرت فور قيامها ، حق كل يهودي بالهجرة لفلسطين ، ومنعت الفلسطينيين بعد طردهم من ممارسة حق العودة . إبان السنوات الأولى من قيام الدولة ، جاء مئات الألوف من المهاجرين اليهود ليملأوا المدن والقرى والأحياء الفلسطينية الخاوية . إذ قطن ما يقرب من ٣/١ من سكان إسرائيل في مساكن فلسطينية ومدن فلسطينية إبان السنوات الأولى لنشوء الدولة . وتأكيداً على سياسة الأمر الواقع قامت إسرائيل باستباق أي ضغوط عليها فدمرت ٤٠٠ من القرى الفلسطينية في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨ . وصدرت قوانين إسرائيلية بمصادرة كل أملاك اللاجئين باعتبارها أملاك غائب . (٣٢) كما سنت إسرائيل قوانين على مراحل نتج عنها مصادرة أغلبية أراضي الأقلية الفلسطينية التي استطاعت البقاء على الأرض عام ١٩٤٨ . وهكذا تحولت إسرائيل منذ انشائها إلى أداة للحركة الصهيونية مهمتها تهويد الأرض وإلغاء الوجود الفلسطيني ، وتحقيق حلم الدولة اليهودية القوية الممتدة والسيطرة . ولم يكن هناك مقابل كل هذا في الجانب العربي من يستطيع ، عبر ممارسة بعض الحنكة أو السياسة أو التفاوض أو بعد النظر أو القوة أو الحرب ، الوقوف حاجزاً بين إسرائيل وبين استكمالها لمشروعها في اتجاهات تؤكد أنها لم تكن تتوقع تحقيقها بهذه السرعة وبهذه السهولة وإلى هذا المدى والحد الذي حققته عام ١٩٤٨ .

ردود الفعل على نكبة عام ١٩٤٨ : بين تصحيح الخطأ والتعمق في تكراره :

لم تستطع القوى العربية الخارجة من حرب فلسطين أن تستجمع نفسها بعد الحرب وتعقد اتفاقاً مع إسرائيل يؤدي لعودة بعض الأراضي أو لعودة بعض اللاجئين مقابل سلام شامل . بل كان هذا الأمر مستحيل التطبيق ولا مكان له في التفكير العربي والإسرائيلي بنفس الوقت . فهذه الرؤية لم تكن ممكنة قبل الحرب رغم اكتمال مظاهر الدولة لدى اليهود قبل قيامها بسنوات طويلة . لهذا استحال عمل ذلك بعد الحرب أي بعد أن أصبحت الجراح عميقة والخوف من إسرائيل أشمل ، إذ كان الصرع في أوله وكان لا بد من تجربة حظ العرب في حروب قادمة . بل ربما لو جلس مفكر أو فيلسوف أو منجم أو فلكي عربي يتسلف المستقبل لربما نصح العرب بعمل أي شيء لمنع الهزيمة قبل وقوعها أو لعقد سلام يؤدي لعودة بعض اللاجئين وبعض الأراضي والحقوق مقابل حل المشكلة والاعتراف ببعض نتائج ما حصل عام ١٩٤٨ لقاء تنازلات إسرائيلية جوهرية . وقد فكرت بعض القيادات السياسية العربية في هذا الاتجاه ولكن الأطار السياسي العربي والشعبي الفلسطيني والعربي لم يكن ليتقبل هذا الأمر . إذ أن ذلك لم يحصل لأنه كان مستحيل التطبيق ، فالعرب اعتقدوا بأنهم قادرين على التحرير الشامل ، وإسرائيل اعتبرت أن ما أخذ أصبح لها وإن عليها أن تنهي لتنهزم العرب في كل جولة . هكذا وضع الأساس العام لصراع مطلق بين العرب وإسرائيل . وقد اكتسب ذلك

أهمية خاصة ودولية مع بدء نشوء وتطور الحرب الباردة بين الغرب والشرق وبين السوفيات وأمريكا .

ولكن من وجهة النظر العربية الشعبية والمعارضة للأنظمة القائمة فإن ماتم كان خيانه ، وأن العرب لم يقاتلوا ، بل أنهم لو قاتلوا لانتصروا . بل شاع الرأي بأن قتالا حقيقيا سوف يهزم إسرائيل ويعيد الحق إلى نصابه . بل انطلق العرب من فكرة أن الذي يستطيع تحرير كل الأرض لا يحتاج للتفاوض أو لتقديم تنازلات في المدى المنظور ، لهذا كانت اتفاقات رودس للهدنة أقصى ما استطاع الرسميون العرب عمله ريثما يتهيئون لمنازلة قادمة .

وبعد نكبة ١٩٤٨ ، بدأ الفلسطينيون يسعون للعودة إلى بلادهم المحتل وذلك عبر عبور الحدود ، وبدأت تنمو أشكال من المقاومة المسلحة ، وظهرت إلى العلن تيارات عربية تدعو للانتقام والعودة . (٣٣) هكذا تشكلت حركة القوميين العرب ذات القاعدة الفلسطينية والعربية بنفس الوقت ، وبدأت الحركة العربية الداعية للتصدي والقتال تنتشر من المحيط للخليج وأنبثق عصر القومية وعصر عبدالناصر الذي دشّن بداية مرحلة تاريخية لتدعيم استقلال مصر والعرب من النفوذ البريطاني والفرنسي . وبدأ عصر الانقلابات العربية والعسكرية ، وارتفع معه شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) وتركزت السياسات حول الشعارات الكبرى وعلى رأسها الوحدة العربية وتحرير فلسطين كمفتاحين رئيسيين للنهضة العربية المنتظرة . ولكن شيئا حقيقيا لم يحصل في التعامل مع الخطر الاسرائيلي تجاه العرب .

إن الفرضية الرئيسية في عصر الانقلابات العربية انطلقت أساسا من هزيمة عام ١٩٤٨ . فقد انطلق العقل العربي من أن سبب الهزيمة الأساسي يعود إلى خيانة الملوك والرؤساء العرب ، وأن الهزيمة نتجت عن وجود ملوك ورؤساء يسمعون كلام بريطانيا ، ولا يقوون على معارضتها في أمر من أمورهم الأمنية والوطنية . هكذا انطلق الفكر القومي من أن تغير الأنظمة وتغيير الملوك سوف يؤدي إلى تحقيق استقلال الإرادة الكاملة وبالتالي الوصول إلى تحرير فلسطين . ففكرة إسرائيل ، من وجهة النظر الثورية والقومية ، كمنعت أساسا في خيانات العرب وليس نتائج عوامل أخرى يهودية واسرائيلية أو بولية . بل انطلق العرب بانهم ما إن يقرروا خوض المعركة حتى النهاية إلا وتكون النتيجة مضمونة . لهذا عاد عبد الناصر إلى مصر وهو على استعداد لقيادة انقلاب ضد ملكه ، ولهذا بدأ الشارع العربي والفلسطيني برفع شعارات ضد الأنظمة العربية معتبرا أنها سبب الهزيمة فكانت النتيجة التي خلص إليها عبد الناصر المحاصر في الفالوجا :

أن " الواقع الاسرائيلي " لا يمكن مواجهته إلا بواقع عربي جديد . والجيوش العربية القادرة فعلا على مواجهة إسرائيل وهزيمتها لا يمكن بناؤها في ظل الواقع العربي الراهن .. الواقع الفاسد المفسخ الممزق .. " من هنا يجب أن تبدأ " . (٣٤)

ولكن الحقائق كانت مختلفة ، إذ لم يكن هناك ما يضمن

أن الأنظمة العربية الثورية ستكون أفضل حالا في القتال من نظام فاروق في مصر أو الملك عبدالله في الأردن أو الملك الهاشمي في العراق . ومع تشييد عصر الانقلابات العربية وارتفاع الوتيرة بامكان تحقيق التحرير والعودة ، لم يحصل شيء على أرض الواقع يغير المعادلة . فقد انشغل العالم العربي بقيادة عبدالناصر والتيار العربي القومي في مواجهة مع الاستعمار البريطاني والفرنسي هدفها تحقيق استقلال بقية الدول العربية وطرد نفوذ بريطانيا من مصر أولا . ومن بقية الاقطار العربية ثانيا . كانت الحرب الباردة قد بدأت تستعر ، وكان الاستعمار القديم إلى أفول . ولكن أقوله تطلب مقاومة وتطلب موقفا . لهذا كان أهم ما قام به عبد الناصر في بداية عهده هو تدشين تلك المرحلة في مصر ثم نقلها لبقية الاقطار العربية بما فيها تبنيه للثورة الجزائرية . ولكن هذا وضع مصر في تصادم مع القوى الكبرى .

وشنت إسرائيل منذ الخمسينات عمليات عسكرية بواسطة وحدات كوماندوز على قرى عربية آمنة في الضفة الغربية من الأردن (غارتا قريبا ، ونحالين) وهاجمت مركز البوليس المصري في غزة ، وهاجمت إحدى القرى السورية تاركة وراءها عشرات القتلى العرب الأمنيين بعد كل غارة . وقد ارتبطت تلك الغارات بسعى إسرائيل لايقاف عمليات التسلل العربية والفلسطينية إلى أراضيها ، وارتبطت أيضا بمحاولات إسرائيل تجفيف بحيرة الحولة وبناء محطة توليد كهرباء في المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل . وقد تلبدت إبان تلك الأحداث سماء الشرق ، وهددت الإدارة الأمريكية (التي لم تكن مرتبطة بإسرائيل بقدر ارتباط إسرائيل بذلك الوقت بفرنسا) إسرائيل أن استمرت في مشروع تجفيف بحيرة الحولة مما جعل إسرائيل توقف الأمر في ذلك الوقت على الأقل . (٣٥)

لكن ذلك شكل جزءا من توتر استمر بالتصاعد على الجبهة المصرية الاسرائيلية ، حيث اعتبرت إسرائيل أن مواقف عبد الناصر وتسليحه يستلزم ضربة وقائية تضمن عدم قيامه بمباغتتها . هكذا توافقت المصلحة الاسرائيلية مع البريطانية والفرنسية اللتين ارادتا تحطيم عبد الناصر لكي يحافظا على نفوذهما في مصر وفي قناة السويس الذي أممها ناصر . وانتقلت إسرائيل عام ١٩٥٦ للاعتداء على مصر في العنوان الثلاثي والذي شاركت فيه فرنسا وبريطانيا مما أنتج احتلال كل من سيناء وقطاع غزة لعدة شهور . (٣٦) وفي تلك الحرب حقق عبدالناصر نصرا سياسيا كبيرا ، إذ كان التدخل السياسي الأمريكي والسوفيتي لصالحه ، وكانت تلك الحرب إيذانا بنهاية نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق وبداية حقيقية للنفوذ الأمريكي السوفيتي الأوسع وغير المباشر .

ورغم هذه الهجمات الاسرائيلية ورغم مقدرة إسرائيل على احتلال أراضي واسعة من مصر إلا أن الواقع العربي بق ينظر لهذه الضربات بعين الشك في حقيقتها . فمن جهة حجم الاعلام العربي حقيقة ما حصل ناقيا ان يكون النصر الاسرائيلي في سيناء عام ١٩٥٦ نتاج تفوق اسرائيلي ، بل انه نتاج دور فرنسا وبريطانيا الداعم الاسرائيلي . لهذا

اصبح منطق عزل فرنسا وبريطانيا عن اسرائيل (مثل عزل امريكا فيما بعد عن اسرائيل) مثل منطق عزل الحكام العرب وجلب حكام جدد يؤمنون بالقتال يكرر نفسه . وفي كل الحالات لم تتغير النتيجة ، اذ استمر التفوق الاسرائيلي على العرب .

ولكن بنفس الوقت برزت وتآقت فكرة الوحدة العربية . اي الفكرة التي تؤكد ان وحدة العرب ممكنة وانها سوف تؤدي لتحرير فلسطين من الصهيونية . هذا شعار تبنته الحركة القومية العربية وتبنته الحركة السياسية في الاقطار العربية وتبناه عبد الناصر . اي انه على العرب الاستعداد لمعركة التحرير عبر التوحيد اولا . هكذا انتظر الفلسطينيون في الخيام العام تلو العام وانتظر العرب العام تلو العام . ووقعت الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ثم دب الخلاف بينهما وانسحبت سوريا من الوحدة عام ١٩٦١ . من جهة اخرى عندما هدد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت فور استقلالها عن بريطانيا كان واضحا ان التنافس العربي على شعار الوحدة أصبح بحد ذاته مجالا للصراعات العربية العربية . ووقت حرب اليمن في العام ١٩٦٢ بعد ان تدخلت مصر لدعم الجمهوريين وتدخلت المملكة العربية السعودية لدعم الملكيين . واستمر القتال في اليمن كحرب استنزاف دائمة للجيش المصري حتى هزيمة مصر في حرب ١٩٦٧ . ان سياسة عبد الناصر العربية والدولية في مجال عدم الانحياز وسياساته السوفياتية التي اعتقد انها تساهم في حماية مصر وتنميتها وسياسته تجاه اسرائيل التي شعر انها تشكل خطرا على أمن مصر أوقعت توترات كبيرة بين عبد الناصر والولايات المتحدة التي كانت تسعى لبسط دورها العالمي ومواجهة تمدد الاتحاد السوفيتي في أوج الحرب الباردة . (٢٧)

وقد انتهى الامر الى مصر متحالفة مع الكتلة الشرقية بقيادة عبد الناصر ، والعالم العربي مستنزف في صراعات بين دول عربية مستقلة ومحافطة وملكية اقرب لبريطانيا او للولايات المتحدة وبين دول عربية متحالفة مع الاتحاد السوفيتي . وفي ظل هذا الانقسام خسرت قضية فلسطين وخسرت قضية التحرير ، بل فانت الفرصة لتحرير فلسطين او لاقرار اي من حقوق شعبها . هكذا اختفت الآمال الخاصة بالوحدة العربية وبدأت الفكرة تدور في فلك لا نهاية له . لقد عاش العرب مرحلة القومية والوحدة في الوجدان وبينما كانوا في الممارس بعيدين عن هذه الوحدة ، وبالتالي بعيدين كل البعد عن تحرير فلسطين .

وعندما جاء الحبيب بورقيبة رئيس تونس في زيارة له للقدس في ١٩٦٥ ودعا العرب والفلسطينيين من إحدى مخيمات اللاجئين لان يختاروا بين خيارين : اما ان يقاتلوا ويحرروا ارضهم ويفوا بوعودهم او أن يسالموا اسرائيل ويشرعوا في عقد صلح يأخذوا بمقتضاه ما يمكن أخذه وفق فرضية المراحل ، كان الرد العربي حاضرا البديهة ، كما هو حاضرا البديهة دائما ، اتهم بورقيبة بالانحراف ليسيطر صوت المقاومين والمجاهدين . (٢٨) فقد انطلق بورقيبة من

الواقع الصعب ألا وهو ان كيان اسرائيل اصبح واقعا يصعب تدميره ، وان الحرب غير مسموحة علي العرب لتدمير هذا الكيان او إضعافه ، وان الأفضل البحث عن خيارات اخرى قد تسمح بتحصيل نتائج أفضل للفلسطينيين او للعرب . بل انطلق من واقع ان تلك المخيمات التي انشئت للفلسطينيين اللاجئين ، وان تلك الوعود التي تعطي للفلسطينيين يجب ان تحل في اطار حل يحقق تقدما في وضع الفلسطينيين ويحقق بعض الوعود التي كان الخيار العسكري عاجزا عن تحقيقها .

الطريق الى حرب ١٩٦٧ مفروش بالنوايا الحسنة :

ونشأت منظمة التحرير عام ١٩٦٤ رسميا في مؤتمر للقمة عقد في القاهرة لتصبح الألية التي تعي وتتنظم الفلسطينيين . وقد اقترب العرب من بعضهم مؤقتا للبحث في الخطر الاسرائيلي الناتج عن محاولة تحويل مجرى نهر الاردن . ونشأت منظمات فلسطينية أخرى اهمها حركة فتح في اوائل الستينات وقاعدتها سوريا . وبدأت تلك الحركة الشابة تقوم بعمليات عسكرية منذ عام ١٩٦٥ عبر الحدود المتاخمة لاسرائيل من الضفة الغربية ومن سوريا ومن لبنان . هكذا كانت فتح مثل حماس والجهاد الاسلامي اليوم تمثل الجناح المقاوم بينما منظمة التحرير بقيادة الشقيرى ومركزها القاهرة تمثل الجانب الرسمي والمقيد بحدود وسقف السياسة العربية الرسمية . فبينما تبنت مصر منظمة التحرير ، تبنت سوريا المعارضة (فتح) وكلا الدولتين في حينها كانتا في صراع وتنافس . (٢٩)

وقد استند فكر حركة فتح، التي قادت العمل الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير فيما بعد الى عناصر هي في جوهرها رد مطلق على الطابع المطلق للصراع . وقد إعتبرت حركة فتح، أولى الحركات الفلسطينية الفدائية ، بان عدم مقدرة العرب على تحرير الارض التي قامت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ هو نتيجة طبيعية لعدم الاستعداد العربي وللخلافات العربية العربية . لهذا جسدت فتح قلب للشعار العربي "الوحدة طريق فلسطين" وحولته : فلسطين طريق الوحدة . لهذا وفي ظل عدم قيام الدول العربية بتحرير فلسطين قام فكر فتح كما قامت سياستها في المرحلة الاولى على تحقيق احد احتمالين :

الاحتمال الاول إستند الى سيناريو الحرب الفدائية المنطلقة من الحدود العربية مع فلسطين والتي تقود بدورها الى ردود فعل اسرائيلية على الدول العربية ومواقع التواجد الفلسطيني . وقد إعتبرت حركة فتح ان ردود الفعل الاسرائيلية ، في ظل العجز العربي الرسمي ، ستتحوّل الى عامل إخراج كبير للسياسة العربية وشعاراتها . واعتبرت ان هذا العجز سيفرض على الدول العربية التعامل مع التحدي الاسرائيلي بالمثل . هذا التصور استند على تحويل الحرب الفدائية الفلسطينية الى عامل تسخين ومفجر للحرب العربية الاسرائيلية الجديدة . إن هذا التصور تم تنفيذه نسبيا في عام ١٩٦٧ عندما أدت العمليات الفلسطينية المنطلقة من سوريا وبموافقة سوريا التي كانت تتنافس مع مصر على

الدور القيادي القومى والثورى فى المنطقة العربية ، الى ردود اسرائيلية عنيفة وتهديدات أدت فى مجملها الى تصعيد الموقف وصولا الى حالة الحرب . لكن هذه الحرب لم تنتج التحرير المنشود بل انتجت هزيمة شاملة لجميع الجيوش العربية المشاركة وضربة كبرى لقيادة المشروع العربى القومى الممثلة فى نور الرئيس عبد الناصر .

اما تصور فتح الثانى فقد اخذ بالاعتبار إمكان فشل السيناريو الاول . لهذا طرحت الحركة بانه فى حالة عدم قيام النظام العربى او الجيوش العربية بالرد على الضربات الاسرائيلية فسوف يؤدى هذا الى تعبئة الجماهير العربية والفلسطينية التدريجى والذي يؤدى بدوره الى حالة نهوض عربية تكون فيها المبادرة السياسية والعسكرية للشعب العربى لا لحكوماته . وقد سميت هذه النظرة بنظرية التفجير المتسلسل . (٤٠)

اذن ووفق النظريتين فى ادارة الصراع مع اسرائيل كانت هذه الطلائع الفلسطينية الشابة التى تجسدها حركة فتح تسعى للمشاركة العربية الرسمية وفق السيناريو الاول والشعبية وفق السيناريو الثانى ، ولم تكن تمنع تداخل وتكامل السيناريوهين فى الجهد لتحرير فلسطين . إذ نظرت هذه الحركة الشابة الى الصراع مع العدو كما نظر العدو اليه ، فى اطار نفى كل طرف للآخر فى ظل مواجهة تناحرية اساسها الاحتكام الى الحرب ووسائل القتال . ولكن الحركة الوطنية الفلسطينية تميزت فى كلا السيناريوهين ، ايضا فى سعيها الى اعتبار دور القوى الخارجية العربية هاما أو أساسيا من أجل نيلها لحقوقها . فى هذا خصوصية كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية .

والحركة الفلسطينية لم تكن فى حالة تنافس مع دولة استعمارية كفرنسا او بريطانيا يتوقع منها بعد ان اصبح الاستعمار مكلفا ماليا ونفسيا وعسكريا العودة الى اراضيها ووطنها الأم البعيد جغرافيا . وهذا لم يفتح المجال الى امكان تبلور حل يقوم على الانسحاب مقابل علاقات حسنة مع اسرائيل . فالصراع الوجودى والمطلق على الارض التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ بين الفلسطينيين والاسرائيليين عن أن على الفلسطينيين الاستمرار فى المعاناة الناتجة عن غياب القدرة على تحديد تصور اخر للاستقلال او للتحرير يكون بديلا (ولو مؤقتا) عن التصور المطلق . لهذا وجد الفلسطينيون انفسهم قبل عام ١٩٦٧ (وبعده لفترة طويلة) فى طريق مسدود اساسه طبيعة الصرع المطلقة فى ظل معادلات سياسية وعسكرية وعربية ودولية فى غير صالحهم . ومع ذلك استمروا يحملون فى فكرهم نظرة للحقوق الفلسطينية تطورت عبر الصراع واللجوء تناقضت جذريا مع التصور الصهيونى لجميع المدارس السياسية والحزبية .

لهذا بقى الفلسطينيون ، نسبة لحركات استقلالية عربية او فى العالم الثالث فى حالة شك وضعف وحتى عدم ثقة تجاه نتيجة نضالهم . لهذا كثرت فى الحركة الوطنية الفلسطينية الوقفة التاريخية ، والموقف التاريخى ، والشهادة التاريخية ، او حتى الفكر الحسينى (نسبة لاستشهاد الحسن والحسين

فى كربلاء) . فكل معركة وقفة ، وكل مواجهة موت اثناء الوقوف ورفض الركوع . وامام تداخل العوامل والاضاع المحيطة بالقضية الفلسطينية وجد الفلسطينيون انفسهم بلا أمان فيما يتعلق بمطالبهم وامكان تحقيق اهدافهم .

وقد عكس سعى حركة فتح فى اوائل الستينات الى قلب الشعار العربى "الوحدة طريق فلسطين" الى "فلسطين طريق الوحدة" حالة القلق السائدة فى الساحة الفلسطينية وامكان فى خضم السعى نحو الوحدة العربية اولا الى نسيان فلسطين مما يعطى الفرصة لاسرائيل لبناء مجتمعها ودولتها وقوتها . (٤١) فقد إمتلك الشبان الذين اسسوا هذه الحركة شعورا بالاستعجال والسرعة عكس هذه المخاوف . بل شكلت تلك المرحلة بداية الخوف من ان تقود الخلافات العربية وعدم القدرة على فعل جدى مع اسرائيل الى تشريع وجودها وبالتالي فرضه كامر واقع . بل اكدت فتح فى تلك المرحلة المبكرة بانه اذا لم يتحرك الفلسطينيون بسرعة فالوقت سيساعد الحركة الصهيونية على بناء مجتمعها وتوحيده (٤٢) . بل لو حصل هذا فسوف تصبح امكانية عودة اللاجئين الى وطنهم حدثا يصعب حدوثه .

وقد أدت عمليات فتح ودعم سوريا لها ، والتى كان يحكمها فى حينها نظام ثورى يتبنى شعارات حرب الشعب الطويلة الأمد ، الى ردود اسرائيلية قاسية . وقد سعت اسرائيل فى تلك الفترة لجر سوريا الى معركة على الحدود وخاصة فى المنطقة المنزوعة السلاح . وقد أدى القصف الاسرائيلى للقرى السورية ثم التصريحات الاسرائيلية حول تغير النظام فى سوريا ان استمرت فى تصعيدها ودعمها للمنظمات الفلسطينية ، الى وضع الرئيس عبدالناصر الزعيم القومى فى موقف الدفاع . (٤٣) وكانت مصر فى حينها تعاني من نتائج تدخل جيشها فى حرب اليمن ، وكانت فى ادنى حالات الاستعداد للحرب ، وكان العالم العربى مقسما بين ملكيين محافظين وجمهوريين ثوريين قرويين . هكذا تورط عبد الناصر واضطر لتهديد اسرائيل اذا استمرت فى اعمالها ضد سوريا . وكانت اسرائيل تبحث فى حينها عن فرصة لامتحان اتفاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر ، وعن فرصة لاعادة العرب الى الورا فى شعاراتهم وفرص تهديدهم العسكرى ليكانها . وكانت تبحث بنفس الوقت عن طريقه لتغير دورها وجلب اكثر الدول قوة وعلى رأسها الولايات المتحدة للاعتراف لها بدورها وقيمتها وأهميتها العسكرية والسياسية الاقليمية .

ومع ازدياد التوتر على الحدود السورية الاسرائيلية ومع تدفق المعلومات السوفيتية المتتالية بان القوات الاسرائيلية تقوم بوضع حشود على الجبهة السورية ، حشد الرئيس عبد الناصر القوات المصرية فى سيناء . ثم طلب الرئيس عبد الناصر فى ١٨ مايو من الأمم المتحدة سحب قواتها من المنطقة الفاصلة بين مصر واسرائيل ، وبدأت القوات المصرية تحتل تلك المواقع . وسعى الرئيس عبد الناصر لضبط النفس من حيث وضع قواته فى شرم الشيخ مقابل مضائق تيران . لكن حالة الهياج الشعبى فى العالم العربى ومطالبة الفئات العربية الاكثر قومية فى اطروحاتها لعبد الناصر إضافة

قادرا على البقاء .. بل تعمقت رؤية مفادها كتاب بروتوكولات حكماء صهيون . وان هذا الكتاب الخرافي غير الصحيح اصبح لسان حال الخبراء العرب في شؤون اسرائيل . هكذا اصبحت الخبرة تعتمد على الدعاية والتمني عوضا عن الحقائق مما خلق عقلا عربيا تجاه اسرائيل شديد الثقة بقدراته وشديد الاستخفاف بعدوه الذي يهدد امته . هكذا كان العرب يخلقون كارثة دون أى دراية لحجمها وحدودها. (٤٥)

بل الاسوأ في الفكر السياسي العربي انه ركز كثيرا على عدم معرفة اسرائيل ونظامها وحياتها سكانها . فمن الواضح ان العرب حينما دخلوا الصراع في مواجهة اسرائيل ركزوا على منع الكتب ومنع مرور المعلومات عن الكيان الاسرائيلي . وهذا امر مارسه بجدارة وبجهد معظم أجهزة الرقابة والمقاطعة العربية . وفي هذا جهل المسؤولين العرب والمؤسسات العربية بالشأن الاسرائيلي وذلك نتاج قلة المعلومات وقلة المعرفة في امور وشؤون العدو . ويبدو ان المنطلق كان أساسا يقوم على أن منع المعلومات عن العدو ومجتمعه وجيشه وسكانه هو افضل لتفادي الاحراج وهو الافضل لتأكيد انهياره وعدم وجوده وانه في طريقه للفناء . فبينما تقول الدعاية الرسمية بان اسرائيل على وشك الانهيار ، تقول الحقائق بانها اطلقت قمرا صناعيا ، او انها تفوقت في مجال البحث . ان الرسميين العرب لهذا سعوا لمنع هذه المعلومات عن شعوبهم ظلنا منهم بان في هذه المعلومات تقوية لاسرائيل وتشريع لوجودها ، واضعاف لهم . بل اعتقدوا ان المواطن الذي يدخل الحرب وهو جاهل بكل لأبعاد الانسانية والسياسية والعسكرية عن عدوه هو اكثر قدرة على التضحية والقتال من مواطن يمتلك معلومات دقيقة عن نقاط قوة الخصم .

ولكن المسؤولين العرب لم ينتبهوا ان هذا المنطق هو الذي مهد لكارثة ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية . ان المنطق الذي ادى الى سواد عقلية الجدار الحديدي في الاتحاد السوفيتي وشرق اوربا هو نفسه الذي ساد في العالم العربي في التعامل مع المعلومات والمعرفة عن العدو . والحقيقة الصعبة انه حتى في التلفزة العربية دارت نقاشات مطولة حول هل يتم وضع صورة جندي اسرائيلي او شرطي او مسؤول او رئيس اسرائيلي على التلفزة ؟ وهل هذا دعاية لاسرائيل ام لا ؟ نعم مارسست وسائل الاعلام العربي الرقابة ومسحا لأشرطة لأنه ظهر فيها مسؤول اسرائيلي ؟ وقد ظل هذا الوضع على حاله حتى عام ١٩٦٧ بل وحتى بعد ذلك بفترة .

في هذا الاطار التاريخي والتعامل الغيبي العربي مع اسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ ، استغلت اسرائيل عامل الوقت ، اذ قامت في الاعوام الاولى لنشوتها بجلب مايزيد عن ٦٠٠ الف يهودي مهاجر ، والجدير بالذكر ان معظم من شكلوا تلك الهجرات اليهودية الكثيفة كانوا من يهود البلاد العربية من المغرب ، اليمن ، العراق ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، اضافة الى ايران وتركيا . (٤٦) وربما كان منطق العرب في ذلك الوقت ، ان ارسال كل اليهود الى فلسطين يسهل من هزيمة اليهود الذين يصعب إعالتهم . ولكن الذي حصل ان

لدولة عربية اخرى بإجراءات اكثر قوة، دفع عبد الناصر الى منع الملاحقة الاسرائيلية في ميثاء العقبة . (٤٤) هكذا ارتفعت معنويات العرب من المحيط للخليج ، وبدأ العرب يشعرون انهم في القمة ، وان حلمهم التاريخي يقترب من التحقيق . كان العرب في تلك الايام يشعرون بالنصر بان يحققوه ، فقد كانت كلمات عبد الناصر كافية لكي يشعروا بنشوة الانتصار ، لكن الرئيس عبد الناصر كان يعرف ان العرب غير مهياين ، وكان يغامر لارضاء الشارع ولحماية موقعه العربي الشعبي ، ولجعل اسرائيل توقف هجماتها وتهديداتها ، وكان يعتقد ان فرصة للقتال افضل سوف تأتي بعد سنوات ، وان الموقف السوفيتي والامريكي ، كما كان الامر عام ١٩٥٦ ، قد يمنع هذه المرة القتال ويخرج عبد الناصر بنصر قومي وسياسي كبير من هذه المواجهة . وهذا ما أنتبعت له اسرائيل وسعت لمنع تحقيقه ولاجهاضه .

وأنت المفاجأة القاسية ، هزيمة للعرب في ٦ يونيو ١٩٦٧ ، اذ خلال ايام سقطت مدينة غزة الفلسطينية والتابعة منذ حرب ١٩٤٨ للإدارة المصرية وسقطت سيناء المصرية وسقطت قناة السويس المصرية وسقطت القدس الفلسطينية التابعة للاردن منذ حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الضفة الغربية الفلسطينية والتابعة للاردن من حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الجولان السورية ، وذهل الشارع العربي ، وذهل الجميع . بل ان سكان الضفة الغربية خرجوا للشوارع في البداية لاستقبال الجيوش العربية معتقدين ان القادم هو الجيش العربي واذا بهم يجدون امامهم الجيش الاسرائيلي .

ولكن كيف نجحت اسرائيل في خداع ثلاث دول عربية رئيسية (ومن رائها العالم العربي) ؟ المشكلة كانت أعمق من مفاجأة ، بل تعود لأساليب الادارة ، والتنظيم ، وحدائث التجربة العربية مع مجال الدولة ، والحرب ، اضافة لفقدان القدرة بالتالي على تعبئة الموارد ونقص القدرة الصناعية ، وضعف التعليم ، والتكنولوجيا ، وحالة عدم الاستقرار التي تسود الأنظمة السياسية والتي تضمنت الخوف من الجيوش التي كان من المناط بها انجاز مهمة التحرير . كما ساهم في تلك الهزيمة وجود عزلة بين فئات اجتماعية كبيرة ، ونقمة بين فئات اخرى من الطبقة الوسطى على الدولة . وكانت في تلك الفترة الأنظمة الاشتراكية والمتخمة بأنظمة المخابرات التي تحد من الحوافز هي سيدة الموقف . لهذا كان من الصعب ان تنتصر أمة هذه هي قاعدتها امام أمة تأخذ بعقيدة سياسية واجتماعية تميل للمشاركة والاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي واحترام الفرد والقانون والبناء الصناعي والعلمي .

اكتشاف دولة ومجتمع اسرائيل:

لم يكن واضحا لدى العقل العربي بان المعركة في فلسطين لها طابع حضاري وسياسي واجتماعي ونفسي واقتصادي ، وانها اكثر من مجرد مواجهة بين عصابات صهيونية وبين أمة عربية . هكذا شاع في الفكر العربي شعار القتال بعد تغير الانظمة ، وان اليهود عصابات وانهم لا يشكلون شيئا

هؤلاء شكوا العمود الفقري الشعبى لنولة اسرائيل الحديثة ، هؤلاء بنفس الوقت فقدوا املاكهم وحقوقهم فى البلد العربية ، وتحولوا على مر السنوات لاكثر اليهود نقمة على العرب ، واكثرهم تأييدا لليهود ، وفى اسرائيل وفى الخمسينات كانت تنجز أسس مجتمع ، وفيها ايضا كانت وحدة هذا المجتمع امان من وحدة المجتمعات العربية بسبب بناء مؤسسات سياسية لها مصداقية واستمرارية واستقرار .

وهكذا على مر السنوات اتت اسرائيل بخبرات جديدة وبنت الجيش وبدأت بالتصنيع النووى ، كما بنت الجامعات ، وربت قوتها بحيث يصعب هزيمتها . وأهم ما قامت به اسرائيل انها سعت لبناء مجتمع مدنى شبه متجانس وبنت بنفس الوقت قاعدة شبه صناعية علمية . وقد شكل هذا البناء مضمون قوة هذه الدولة وسر مقدرتها على البقاء . بل انها نجحت فى تحويل اليهود غير القادرين على التكيف مع المجتمع شبه الصناعى والاكثر تنظيما الذى اقامته بما فيهم يهود المغرب واليمن والعراق الى علماء ومفكرين ومتخصصين بالتالى نجحت مع سكانها باكثر مما نجحنا نحن العرب مع أبناء الريف أو البادية من ابنائنا (٤٧)

لقد نجحت اسرائيل فى بناء مجتمع متساو نسبى ومنسجم نسبيا تغلب عليه المواطنة الاسرائيلية بينما نحن فى العالم العربى واجهنا صعوبات كبيرة (ومازلنا) فى بناء هوية واضحة وولاء قوى لدولنا وانسجام اجتماعى وسلوك مدنى ومجتمع مدنى يهدم الاسوار التى بنيناها فى المجتمع الواحد ، هنا وفى هذا المجال كانت كارتتنا الحضرية الاكبر .

ما بعد هزيمة ١٩٦٧ : اعباء جديدة وتناقضات عميقة :

ومع هذه الهزيمة كبرت الفاتورة : الآن على العرب تحرير اراضى ١٩٤٨ اضافة لعودة لاجئى ١٩٤٨ المنتشرين فى العالم العربى والعالم ، وان يضيفوا الفاتورة اراضى ١٩٦٧ وعودة لاجئى ١٩٦٧ الجدد . بعض المتفائلين اعتبر ما حصل يسهل على العرب تحرير فلسطين كاملة ومرة واحدة ، بل ساد منطق يقول : لو تقوم اسرائيل باحتلال كل البلاد العربية يكون من السهل تحرير فلسطين مرة واحدة . من جهة أخرى اعتبر المتشائمون ان الفاتورة أصبحت كبيرة والوضع أصبح صعبا . ولكن الكثير من العرب اعتبر ان الهزيمة نتاج خدعة ونتاج عوامل خارجية ، ونتاج مؤامرة دولية شارك بها السوفييات ، ونتاج مؤامرة ضد العرب ومصر ، لا نتاج عوامل داخلية صارخة تقع فى صلب البنيان العربى .

وخسرت الاقتصاديات العربية المصرية السورية الاردنية مرة ثانية فى حرب ١٩٦٧ ، وجاء النور لاستنزاف النفط العربى فى معركة فلسطين ، اذ بدأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الالتفات لاعادة بناء القاعدة العسكرية العربية لتحرير اراضى ١٩٦٧ . اذ مال الخطاب العربى بعد تلك الحرب للتركيز على مسح اثار العدوان الاسرائيلى لعام ١٩٦٧ ، عوضا عن الانغماس فى السعى لتحرير اراضى ١٩٤٨ . فكما أصبح العرب فى حالة تأخر عن اللحاق بشعار

رفض التقسيم الى القبول به بعد فوات الأوان ، فإن رفع شعار التحرير الشامل تم التراجع عنه بعد فوات الأوان ايضا فى حرب ١٩٦٧ . اذ أصبح من الملح اعادة بناء الجيش الاردنى والسورى والمصرى ، واصبح من الضرورى دعم الجيش المصرى فى حرب الاستنزاف الضرورية فى حينها لاعادة الثقة للجيش العربى ، واصبح من الضرورى بنفس الوقت تأمين دعم عربى دائم لقوات المقاومة الفلسطينية التى نهضت بقوة بعد ان توحدت فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية . وانبثقت بعد حرب ١٩٦٧ موجة عربية جديدة للثأر والتحرير والعودة قادتها أساسا المقاومة الفلسطينية على الصعيد الشعبى ، اما على الصعيد الرسمى فتتمثلت باعادة بناء الجيوش العربية وبحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ، والمناوشات على الجبهة السورية .

ولكن تناقضات الواقع العربى ، وغياب القاعدة العلمية والتكنولوجية ، وغياب ثقافة الحرية والعدالة ، ساهمت فى تحويل القتال ضد اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ لكابوس جديد . ولضعف بنية المجتمع الاردنى ولضعف التجربة الاردنية فى الدولة التى بدأت مع الملك عبد الله فى العشرينات من هذا القرن ، شعر الاردن ان حمل الفلسطينيين للسلاح فى وسط الاردن خطر على الهوية الاردنية وعلى مستقبل الاردن . وتعزز هذا الامر السلبى نتيجة ضعف التجربة الفلسطينية مع الدولة والتطعيم ايضا . وأمام حالة المد الشعبى الكبير والشعارات والسلوكيات التى ترافقه وجدت المقاومة الفلسطينية انها دون المقدرة على استيعاب هذا المد . ونتج عن الأمر الانتهاء بصراع وحرب اهلية أردنية فلسطينية بدأت مناوشاتها فى عام ١٩٦٨ واستمرت بعنف طوال أعوام ١٩٧٠ - ١٩٧١ . وقد قتل ابانها الالوف ودمرت أحياء فى المدن الاردنية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين . هكذا تحولت المخيمات التى كانت رمزا لعدوان اسرائيل لموقع للاقتتال العربى العربى والأهلى الأهلى وهذا أفقد العرب الكثير من مصداقيتهم . (٤٨)

ومع انغلاق فرص القتال عبر الحدود الاردنية ومع خروج الفدائيين الفلسطينيين من الاردن انطلق العمل الفدائى بقرار عربى وبدعم شعبى من لبنان . فمن جهة تألفت بطولة المقاومة ، اذ صدق جيل من المقاومين العرب واساسا من اللبنانيين والفلسطينيين فى عمل جاد فى محاولة لاقرار الحقوق العربية . ولكن الصدق والنية الطيبة لم يشكلا عنصرا كافيا لصنع التغيير . فلبنان منقسم ، ولديه تجربة هو الآخر هشه وضعيفة مع الدولة منذ ان وجد لبنان الكبير عام ١٩٢٠ كوحدة جديدة لكيان ناشئ . ان لبنان الطرى العود لم يكن ليتحمل ، فى ظل هدوء كل الجبهات العربية ، تحوله لمركز الصراع العربى الاسرائيلى . لهذا اصطدمت الدولة فى لبنان مع العمل الفدائى المنطلق من اراضيها منذ عام ١٩٦٩ لسبب رئيسى : ان لبنان الرسمى والاقتصادى لا يستطيع ان يتحمل ضربات اسرائيلية دائمة لمطاراته واقتصاده وارضيه .

ولكن من جهة اخرى كانت الانقسامات فى لبنان وازمة الهوية فيه تؤكد وجود شرخ كبير حول مشروعية الدولة او

حتى مشروعية الكيان اللبناني ، وهذا شرح قائم في كل نولة عربية نظرا لحدثة عهدنا بالكيان العصري الحديث . لهذا فعندما وقع اشتباك بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين تدخل الشارع اللبناني المسلم لصالح الفلسطينيين ووقف قطاع كبير من الشارع المسيحي مع الدولة . هكذا انقسم لبنان ، وبدأت مشكلاته وتناقضاته الداخلية تتفاعل الى ان انفجر في حرب اهلية اكلت منه مئات الالوف من القتلى والجرحى . وكان هذا الانفجار للحرب الاهلية اللبنانية دليلا اخر على التناقض بين الفكر والواقع وبين مبادئ التحرير وحقائق الكيانات والشعوب وتناقضاتها . (٤٩)

اما الصراع عبر جنوب لبنان فتحول هو الآخر الى حالة استنزاف دائمة . وكان الثمن كبيرا ، اذ سقط القتلى بالالوف ، ووقعت قوافل من الشهداء ابان المواجهات التي لم تنقطع منذ عام ١٩٦٩ . ان غارة الطيران الواحدة التي تنتقم لمقتل اسرائيلي كانت تحصد مئات القتلى من اللبنانيين والفلسطينيين ، وهناك مخيمات فلسطينية وقرى لبنانية تم محوها من على الخارطة واعيد بناؤها المرة تلو المرة . ان قصة الصراع المسلح والشعبي بين العرب واسرائيل من جنوب لبنان والتي اصبحت المحرقة والمعبر عن الصراع العربي الاسرائيلي لم تكتب بعد فهناك سقطت قرى واستعبدت ، وهناك تصدت لاسرائيل كل الحركات السياسية والعقائدية العربية والفلسطينية ، وهناك واجه العرب كل احزاب واجهزة اسرائيل واستخباراتها . في الجنوب كانت حربا مفتوحة وقتالا لا يتوقف وتجارب لاحد لها للعلاقة بين الفكر والواقع بين الممكن وغير الممكن ، ربما انطلقت الحرب لسنوات من هناك ولكن افكار التسوية كانت ايضا تنمو هناك امام حالة الجمود والافاق المسدودة وحجم المعاناة والخسائر وأرتال الشهداء والجرحى .

وامام حالة الجمود والضربات المتتالية للاقتصاد والامكانيات بدأت الطلائع الفلسطينية تكتشف حدود قدراتها ، وبدأت تكتشف ان العدو أكثر رسوخا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وسكانيا مما كانت تعتقد . وبدأت القوى الفلسطينية ممثلة بحركة فتح وبنظرة التحرير تتحلى بمنطق واقعي اكتسبته من الحروب الاهلية التي تورطت بها ، ومن الصراعات المسلحة مع اسرائيل ومع الدول العربية التي خشيت من ردة فعل اسرائيل عليها من جراء الاعمال الفدائية . (٤٧) هكذا بدأ العالم العربي يبحث عن الحل الوسط والتسوية مع اسرائيل ، اذ شكل حرب ١٩٧٣ الناجحة والفعالة والتي عبرت عن الشراكة المصرية السودية في مواجهة مهام التصدي بداية جدية لهذا الطرح . ولكن مصر خشيت في ظل ظروفها الاقتصادية واعبائها الداخلية من ان تعود للحرب ثانية وتواجه مصيرا شبيها كالذي واجهته عام ١٩٦٧ ، فأسرع السادات بعد عدة اتفاقات لفصل القوات نحو التسوية عام ١٩٧٩ فيما عرف باتفاقات كامب ديفيد التي نتج عنها انسحاب اسرائيل من سيناء وبداية سلام اسرائيلي مصري هو الأول منذ قيام اسرائيل .

لكن بقية العرب بمن فيهم الفلسطينيون تابعوا الصراع على اعتبار بأن ما قامت به مصر هو انحراف عن المسار لايمكن ان يكون الا مؤقتا ، وان المطلوب تسوية ولكن تتضمن تنازلات عربية اقل ، اي تسوية لا تشتمل على عناصر التطبيع وفتح السفارات . لكن العرب في استمرارهم للصراع بعد عام ١٩٧٩ وصلوا بالمحصلة لطريق مسدود . فقد قامت اسرائيل رسميا في زمن الليكود عام ١٩٨١ بضم الجولان السورية رسميا الى دولتها . وهذا خلق وضعا يهدد بانسداد اي افق لتسوية متفاهم عليها في المستقبل . ووقع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ موديا بالوف الضحايا ، واضطرت منظمة التحرير لترك لبنان الى تونس ، واحتلت اسرائيل معظم لبنان بما فيها بيروت . (٥٠) ووقع خلاف حاد سورى فلسطيني عام ١٩٨٢ وتطور الى اقتتال فلسطيني فلسطيني وحصار مخيمات وقصف بالمدفعية وسقوط خسائر حين حوصرت عرفات في مدينة طرابلس اللبنانية . كما وقعت حرب فعلية بين حركة امل اللبنانية وقوات فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير فيما عرف باسم حرب المخيمات التي أودت بحياة المئات من الجانبين . (٥١)

ولانستطيع ان نقول بان الوضع في الاراضي المحتلة كان افضل . فمع عدم تحقيق حسم عسكري عربي منذ هزيمة ١٩٦٧ ومنذ تحقيق حالة اللاسلم واللاحرب (اي الجمود ا لذي يعمل لمصلحة اسرائيل) ، والخسائر الفلسطينية تتزايد يوميا هناك . فرغم الجراءة الفلسطينية والصمود الفلسطيني الدائم في وجه اسرائيل ، الا ان اسرائيل استغلت عامل الوقت وعدم حصول تسوية لتقوم بتهويد الضفة الغربية على مستويات عديدة ، فقد صادرت من الارض أكثر من ٤٠ بالمائة وقامت ببناء عشرات المستوطنات (يقطنها الان ما يزيد عن ١٢٠ ألف مستوطن) . كما ان تهويد القدس سار بنفس السرعة ونتج عنه توطين ما يزيد عن ١٦٠ ألف مستوطن في القدس العربية . هكذا ضمت اسرائيل الضفة الغربية بالممارسة مستغلة عامل الوقت وعجز العرب عن الحسم العسكري او السياسي . وهذا عن انه بغياب تسوية قد تكون الضفة الغربية في طريقها للاختفاء وسط مشاريع التهويد الاسرائيلية . (٥٢)

وباستثناء المدرسة الرسمية المصرية في تسوية الصراع وفي اكتشاف حدود الصراع مع اسرائيل ، فان العالم العربي استمر في الصراع مع اسرائيل في ظل خطاب سياسي ينقصه ادنى استعداد لقراءة موازين القوة وفن الممكن وفهم اسس التفاوض وشكل الاتفاقات . اذ بقي الخطاب العربي يتحدث عن دولة فلسطينية دون فهم لكيفية تحقيق الدولة وبأى شروط وظروف ؟ وبقي الخطاب العربي يتحدث عن عودة اراضي ١٩٦٧ وتسوية عادلة دون اي فهم بان عودة اراضي ١٩٦٧ سوف تعني التطبيع مع اسرائيل لأن اسرائيل لن تعيد اراضي بلا سلام كامل واعتراف وسفارات واتصالات طبيعية ودرجة من درجات السياحة . لهذا وفي ظل تصورات متناقضة للسلام ، وفي ظل العجز العربي عن القيام بتحرير فعلى لاراضي ١٩٦٧ وعجز ايضا في فهم متطلبات ما قد ينتج عن انسحاب متفاهم عليه مع اسرائيل ، استمرت حالة

الاسلام واللاخرب العربية الاسرائيلية . وهذا أدى لاستنزاف العرب واقتصادهم وابقائهم أسرى استمرار الصراع مع اسرائيل .

ان هذا الطريق المسدود بدأ يفتح بعض الشيء عندما جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتشير لقدرات المجتمع في مواجهة الاحتلال ولقدرات الروح في مواجهة الاله العسكرية الاسرائيلية . اذ اكدت الانتفاضة على مقدرة المجتمع على الصراع من أجل حقوقه ومستقبله واكدت بنفس الوقت على دور سكان الداخل الفلسطيني وتخلصهم من الكثير من العجز الذي يسيطر على الواقع العربي المقاوم في الخارج . ولكن بينما لم تحقق الانتفاضة تحريرا مباشرا للارض، وهذا ما لا يستطيع انتفاضة تواجه كيانا استيطانيا مباشرا اكثف منها سكانيا واعمق منها جغرافيا ان تقوم به ، الا انها اعادت الثقة للمجتمع الفلسطيني . (٥٣) ولكن بالمقابل كان المجتمع الفلسطيني يدفع ثمنا كبيرا لادامة انتفاضة تستمر سنوات بلا نتيجة مباشرة . وكان ثمن الانتفاضة النفسى على الجيل الفلسطيني الصاعد كبيرا . اذ برز عن الانتفاضة ذلك الجانب الذى ينتج عنفا داخليا كما ينتج عنفا خارجيا والذى يلزم كل الانتفاضات الطويلة والثورات الشعبية . وسيطرت على اجواء الانتفاضة مجموعات تبنت الانتقامات العائلية التى احتكمت الى المواقف القبلية والقروية والطائفية . وفى النهاية وفى ظل الصراع حرم جيل كامل لسنوات فاقت السبع من المدرسة والتعليم .

وفى ظل الانتفاضة بدأ الخطاب العربى فى اعلاء صوته خوفا من هجرة اليهود السوفيات ، ومن راقب احاديث وخطب ذلك الوقت لا اعتقد ان كارثة ضخمة ستقع ، فقرر الطبول ضد هجرة اليهود السوفيات ، ولا نقلل من انها قضية جدية ، كان تكرارا لصراخ العرب ضد وعد بلفور وسايكس بيكو ، ثم النكبة نفسها . ومع طرح هجرة اليهود السوفيات ، برز أماننا سيناريو قديم جديد . اسرائيل تأخذ المبادرة والعرب يلطمون مواقفهم وسط المفاجأة . وفى تلك الفترة من عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لم يبد ان احدا فى العالم العربى امتلك حلا او رؤية تعالج هذا الامر بعيدا عن الصراع والاعلام ودرجة ان نقاشا موضوعيا واحدا حول قضية هجرة اليهود السوفيات لم يعد من الممكن تأمينه . لم يعد أحد يعرف الفارق بين الخطر الذى يشكله اليهود السوفيات والجانب الاعلامى والتهويل . هكذا اختفت الفواصل وسيطر الهلع .

ومع الفراغ الكبير الدائم فى سماء العرب السياسى كان من الطبيعى ان يبادر احد ، فكان ان بدأ نجم صدام حسين فى الصعود . هكذا شكل العراق فى تحدى الولايات المتحدة والغرب واسرائيل فى ظل خطاب سياسى مفعم بالتحدى بتشكيل الرأى العام العربى . هكذا تمهدت الاجواء لنمط جديد من المفامرة التى ساهم بها الشارع العربى واحزابه وقواه السياسية بون ان يدري، ولكن العجز هذه المرة عن مواجهة العدو الذى شحنت الاجواء به والعجز عن ايقاف اليهود السوفيات ، والطموحات الداخلية والخارجية العراقية حول كل شىء عن مساره ، اذ التهم العراق الكويت فى يوم وليلة .

ولكن ايضا فى الانتفاضة كما فى كل حروب الصراع العربى الاسرائيلى فى كل مواجهات المقاومة العربية الفلسطينية واللبنانية سقط فى القتال خيرة الشبان العرب وخيرة المؤمنين بمستقبل مشرق . بل خطف القتال الافضل والاكثر وطنية ، والاكثر جدية والاكثر جراه . ولكن قيمة اى تجربة لأى أمة تقع فى التعلم منها واكتشاف اسباب فشلها ونقط ضعفها . نعم كانت تجربة مواجهة ومقاومة اسرائيل تجربة غنية ، نعم امتحن العرب عبرها قدراتهم ، وامتحن عبرها العرب امكانياتهم ، وجربوا الهزيمة والانتصارات الجزئية وجربوا الانتفاضة والمقاومة ، وجربوا الوحدة وجربوا الحروب الأهلية وانقلبوا على بعضهم البعض ، نعم كانت تجربة عربية غنية اكدت عبرها الدول العربية وشعوبها انها تمتلك الجراء والصمود والحس الوطنى وحس التضحية فى سبيل المشروع الوطنى ومن أجل حقوقها من عدو مفتصب . نعم العرب قاتلوا من أجل حقوقهم وهذا شىء مارسوه ببطولة وقوة ، ولكن الظروف النولية والاقليمية المحيطة والظروف الداخلية بدءا من اساليب العمل والقيادة والتنظيم فى كل دولة عربية كانت تمنع تحقيق نصر حقيقى فى هذه المواجهة يتجاوز وضع القيود على مشروع التمدد الاسرائيلى . وقد نجح المقاوم العربى عبر تاريخ الصراع فى فرض الكثير من القيود السياسية والعسكرية والنفسية على اسرائيل ، ونجد هذه القيود فى الاراضى المحتلة كما نجدها فى جنوب لبنان او فى احتلال اسرائيل للبنان واضطرارها للتخلي عن معظم الاراضى التى احتلتها . بل هناك شواهد تؤكد ان جزءا كبيرا من اتجاه اسرائيل للعملية السلمية مع العرب مرتبط بقناعة قادتها وتياراتها فشل الخيار العسكرى مع الفلسطينيين والعرب ، وانها من أجل السلم مضطره لتقديم تنازلات تلامس جوهر مشروعها التوسعى . لقد كانت كارثة المقاومين العرب هى نفس الوقت وسامهم الاكبر (٥٤) ولكن المسيرة السلمية ما كانت لتبدأ لولا حدثين متلازمين . الاول هو سقوط الاتحاد السوفيتى المدوى على جميع الأصعدة بما فيها العسكرية . اذ فقد العرب ذلك الداعم الاستراتيجى لقضاياهم ومواقفهم وقدراتهم . ولكن من جهة اخرى عندما اقتحم العراق حدود الكويت باسم كل القضايا العربية تحولت كل الأبعاد . فالولايات المتحدة تحولت من الحياد او موقع العداء الى الحامى والضامن للأمن والدول فى مواجهة سلوكيات المفامرة المنطلقة من بغداد . وقام العراق من جهته برمى صواريخ سكود على كل من المملكة العربية السعودية واسرائيل بنفس الوقت ، وكأنه تمنى ان يتحد البلدان ويتصافحان فى المصيبة . واصبح وقوف اسرائيل على الحياد فى هذا الصراع العربى العربى مطلباً عربيا وبوليا وحدث الموقف الفلسطينى الرسمى الذى اقترب من الموقف العراقى ابان الازمة حالة صدمة فى دول الخليج والكويت . ونتج عن هذا ردة فعل سلبية تجاه الفلسطينيين مما عاد وأضعف الوضع الفلسطينى جديا . لقد احدث الغزو العراقى للكويت المتلازم مع انهيار الاتحاد السوفيتى تغيرا كبيرا فى واقعنا السياسى فى مسائل كثيرة على رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

بين الرفض والقبول : التعلم من التجربة :

وقد احتكم العرب في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي لمعادلة علينا ان ننتقدها لنتخلص منها مفادها : امتشاق السلاح فجأة والذهاب الى الحرب فجأة ثم الاسترخاء فجأة وكان شيئاً لم يكن . هذه الهبات المفاجئة التي صبغت عملنا وحربنا وانتفاضاتنا الجماهيرية وردود فعلنا ومعارضتنا هي أكثر الصفات سلبية لانها تعبر عن قصر نفس في كل شيء . هكذا نرفض بلا دراسة وخوفاً من بعضنا البعض ، ثم نقبل من كثرة الضربات التي تأتيها مضطرين وبلا خطة حتى لما نقبل . ولاشك ان المواقف غير الواقعية ايضاً كثيراً ما تؤتى علي صاحبها ضربات أكثر مما يجعل انتقاله أيضاً الى الواقعية سريعاً ومبالغاً به في سرعته . اما التصرف المسؤول ، والقول بموقف في أوانه وتنازل في لحظته وخسارة في حينها لقاء مكسب مقبول في حينه ايضاً فهذا ما تفادته السياسة العربية والمعارضة العربية على مدى العقود من الصراع العربي الاسرائيلي . والملاحظ ان الرفض السريع والمعارضة السريعة تنم عندها عن غلبة الانفعال بين القادة كما بين المعارضة فتأتى المواقف وجدانية غير مدروسة . وكل ما يأتى غير مدروس ومستند الى الوجدان لا الى الميزان وحقائق المرحلة فهو سريعاً ما ينهار امام الضغوط والصراعات الحقيقية .

لهذا كان علينا نحن العرب وسياسينا ومفكرينا ان نرفض اليوم شيئاً ونقبله غداً . اليس مؤسفاً ، اننا اليوم نتصرف في بعض الامور كما كان لابد ان نتصرف منذ ٣٠ او ٤٠ سنة ؟ عارضنا سياسة مصر في كامب ديفيد ، والآن نعود عن تلك المعارضة . ولكن السؤال هل تغيرت المعاهدة التي عارضنا مصر وقاطعناها من اجلها؟ بل على العكس ازدادنا اقتناعاً بان ما عملته مصر يجب ان يعم المنطقة ؟ وينطبق نفس الشيء على موقفنا من الدولة الفلسطينية . لم يكن الصحافي المعروف أحمد بهاء الدين اول من قال بالدولة الفلسطينية في اكثر من مقال له في اكتوبر ١٩٦٧ . (٥٥) او لم تقم الدنيا على رأس الرجل من جراء ما كتب وقال ؟ ثم ماذا حصل ، أصبحت الدولة الفلسطينية اقصى ما يتمناه العرب ؟ ثم نتساءل لماذا لا نعارض ونقبل بوسطية ؟ ثم لماذا لا نتعلم الوسطية في مواقفنا وافكارنا وتحيزاتنا حتى وان إنتقلنا من موقع الي آخر . (٥٦)

واليوم بعد كل هذا الفشل المميز مازالت الدعوة للاستمرار في القتال والجهاد والكفاح وفق الطريقة السابقة مستمرة . وما زال البعض ينتظر صلاح الدين او المخلص المنتظر . ويتناسى الناس انه في غمرة القتال مثلاً في الاراضي الفلسطينية المحتلة يتخرج اليوم جيل فلسطيني لم يذهب الى المدرسة لانه كان يمارس الانتفاضة . ويتناسى البعض ان عالم العرب لم يعد يحتمل استمرار الصراع بلا نتيجة مع اسرائيل . وتغيب عن الذهن انه ولا دولة عربية او مجتمع عربي مستعد أن يتحمل نفقات ونتائج حرب قائمة لا تكون سوى مقدمة لكوارث جديدة . بل ان الدول العربية تضيق ذرعاً بفلسطينيتها ، وتضيق ذرعاً بلاجئها ، فماذا

عن حروب جديدة تضيف الى الدول العربية لاجئين جديداً ؟ وهل نعرف مثلاً ان خوض حرب بكفاءة يتطلب تبديل سلاح الطيران وتحديث على الاقل مرة واحدة كل ٧ سنوات ، وان اسلحة الدبابات تحتاج تغييراً وتبديلاً ايضاً كل عدة سنوات ؟ من يتحمل مسؤولية كل هذا على المدى البعيد ؟

ان بداية عقد المساومة التاريخية بين العرب واسرائيل قد تشكل بداية لبروز دور المدرسة السياسية في الواقع العربي . اي بروز تلك المدرسة التي تفهم جيداً موازين القوة وتتعامل مع الممكن والمتغير وفق اساليب مرنة وسياسات بناءة . وهذا هو المدخل الوحيد للانخراط بشكل حقيقي في النظام الدولي الراهن والتأثير عليه بما يخدم المصالح العربية القطرية والجماعية . ففي زمن يؤسس عبره العرب واقعاً جديداً تتبلور حاجتهم الماسة من اجل تأسيس خطاب عقلاني جديد . والجديد لن يبرز فجأة ، بل بحاجة للتفكير والبلورة . فالأمم العاقلة والذكية هي الأمم التي تقر بانها اخطأت التقدير وتعترف بواقعها لكي تبدأ بعلاج مشكلاتها المتراكمة البعيدة والقريبة الأمد . والأمم التي لا تقر بالواقع تمهيدا للتعامل معه كثيراً ما تصطدم بواقع اسوأ . فبدلاً من القتال تقع الهزيمة ، وعوضاً عن العودة تكون الهجرة ومسيرة الفشل ، وبدل الوحدة يقع التفتت ، وطريق التحرير يتحول الى طريق الاحتلال والكوارث . ان الخوف اساساً من امكانية ان تقودنا الاطروحات الزخمية التي لم تدرس الماضي او تستوعبه الى نفس الكوارث السابقة التي طوقتنا مازال جاثماً في العالم العربي .

ولنتذكر انه في الصراع التاريخي انتصر راكب الالة على راكب الخيل ، وانتصر صاحب الفكر الاكثر استنارة وتسهلاً على صاحب التزمّت . الشيوعية المتزمتة هزمت امام الرأسمالية المنفتحة ، والديمقراطية تقدمت على التسلط بل عندما انتصر الاسلام في زمن الفتوحات كان انتصاراً للمرونة والاستنارة على التعصب والانغلاق السائد حينذاك . لكن في مجتمعاتنا العربية ، وبسبب الارهاب الفكري الذي تمارسه الاقلية بحق الاغلبية الصامتة ، اصبح الخوف والتردد هو المسيطر على اصحاب الفكر المستنير ودعاة العقل .

ان المرحلة الراهنة تتطلب وحدة كل العقلانيين والحكماء سواء اكانوا سياسيين ام اقتصاديين ، اعضاء في الحكومات ام من نقادها ، سواء كانوا رجال دين وشيوخ ام مفكرين ومجتهدين وذلك لانجاز سلام يحول الصراع العربي الاسرائيلي من صراع استنزاف الى تنافس سياسي واقتصادي مشروع ، ويحول العرب من موقع التبعية والضعف الى بناء الاستنارة والخروج من نفق الانغلاق . وهذا لايعني القبول بالشروط الاسرائيلية ، بل انه يعني اتقان ثقافة وفن التفاوض ، ويعني التمسك باهم الابعاد التي تسمح للعرب بتحقيق شروط افضل في سلام اليوم . ان الولوع بالسلام لايعني القبول ، بل يعني ان التفاوض يحوي اساساً خلافاته وتناقضاته ، وهو معركة تخاض بحد ذاتها لتحقيق اعلى سقف سياسي ممكن . هذه هي الطريقة

الوحيدة للبدء بتأسيس الجديد وبالتالي ملء الفراغ ونشل
الامة من العزلة .

ممكن الاخطاء فى كل جولة وحرب ومواجهة وفى كل تفاوض
او فصل قوات او ارتباط بتعهدات دولية ، وفى كل فترة
امتدت بين حرب واخرى ومواجهة واخرى ؟ كيف نتعلم من
كل هذا وما معناه لنا فى المستقبل ؟ بمعنى آخر اننا نحتاج
لفتح ملفات الماضى بدقه وبشيئ من التفصيل فى كل مرحلة
ولكن علينا ان نعمل ذلك بلا اتهام فى وطنية او تجريح فى
نوايا . اى علينا ان نقيم ايجابيات وسلبيات أعمالنا
وشعاراتنا وتوجهاتنا ونجاحاتنا وانكساراتنا السابقة . هذا
المفتاح قد يفتح لنا الطريق لنجاح فى المرحلة الصعبة القادمة
فبلا استيعاب مكامن الخطأ والصواب فى الماضى لن ننجح
فى التحول نحو بناء ايجابى فى ظل السلام فى المستقبل .

ولكن فوق كل شئ ، ان التفاوض بلا معرفة التاريخ ، وبلا
نقده وتقييمه تعنى عمليا امكانية تكراره ، وتعنى امكانية
تكريس الفشل فى التفاوض كما كرسنا الفشل فى القتال .
ان نقد التجربة التاريخية فى الصراع العربى الاسرائيلى
لا تكتمل فى هذه الدراسة المتواضعة ، بل يجب ان تبدأ الان
ان نقد التاريخ لا يستكمل الا اذا توجهت جهود الباحثين
والمثاليين نحوه بكل عقل حر ورغبة صادقة فى المعرفة .
وتبقى معنا فى نهاية الدراسة الاسئلة الكبرى : لماذا فشلنا
فى تحقيق شعاراتنا واعلاناتنا ، ولماذا نجح العدو؟ اين

الهوامش:

1- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a
Nationalist Movement, (Ithaca & London: Cornell University Press, 1979), pp. 190-
227.

2- John Ruedy, "Dynamics of Land Alienation", in "The Transformation of Pal-
estine", Ibrahim Abu-Lughod, ed. (Evanston: Northwestern University Press, 1971), p.
125, 134; Walid Khalidi ed. "From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the
Palestine Problem Until 1948", (Washington: The Institute for Palestine Studies,
1987), p. 844.

٣- أنظر الى الوثيقة التاريخية التى تعكس اقتصاد تلك المرحلة للقطاع العربى اليهودى والتى نشرت عام ١٩٣٨ Sa'id
B. Himadeh (ed.), Economic Organization of Palestine, (Beirut: American University
of Beirut, 1938); Walid Khalidi (ed.), "From Haven to Conquest", p. 850.

4- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine", in "The
Transformation of Palestine", Ibrahim Abu-Lughod (ed.), (Evanston: Northwestern
University Press, 1971), pp. 139-163.

5- J.C. Hurewitz, The Struggle for Palestine, (New York: Norton, 1950); Howard
Sachar, "A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time" (New York: Al-
fred A. Knopf, 1979), pp. 64-88, 138-162.

انظر أيضا ، الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩: الرواية الاسرائيلية الرسمية ، ترجمة أحمد خليفة
(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، ١٩٨٩) ، ص ٥٢٦ .

6- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine", in the
Transformation of Palestine, p. 150.

7- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, pp. 179-197.

٨- نفس المصدر ، ص ص ٢٢٧ ، ٢٢٥ .

9- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, (New York: St. Mar-
tin's Press, 1988), pp. 122-123.

10- Erskine B. Childers, The Worldless Wish: From Citizens to Refugees, in "The
Transformation of Palestine", p. 193; See also Nafez Nazzal, "The Palestinian Exodus
from Galilee", 1948, (Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1978), pp. 14-17;
Rosemary Sayigh, "Palestinians from Peasants to Revolutionaries" (London: Zed
Press, 1979), pp. 73-75; Walid Khalidi, "Plan Dalet", The Arab World (October-
November 1969): pp. 15-20.

- 11- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, 3rd edition, (Syracuse: Syracuse University Press, 1985), p. 69.
- 12- John Bagot Glubb, Peace in the Holy Land (London: Hodder and Stoughton, 1971), p. 307.
- 13- Mary C. Wilson, "King Abdullah, Britain and the Making of Jordan", (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 151-186.
- 14- Avi Shlaim, "Collusion Across the Jordan: King Abdullah, The Zionist Movement and the Partition of Palestine", (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 41-43.
- ١٥- الهيئم الأيوبي وآخرون (محرر) الموسوعة العسكرية، الجزء الأول ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ٦٥٨ .
- 16- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 77-78.
- 17- Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan, pp. 251-261.
- 18- Ibid., p. 257.
- 19- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, p. 80.
- ٢٠- حول أحداث اللد والرملة أنظر دراسة موريس المييزة - Benny Morris, The Birth of the Pal- estinian Refugee Problem, 1947-1949, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 203-212.
- ٢١- من أجل كل هذه التفاصيل أنظر Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.
- ٢٢- أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، ط ٣ (منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الاعلام والثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٠١-٢٠٢ .
- ٢٣- حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الاسرائيلي : من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ص ٢٠-٢١ .
- ٢٤- أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، ص ص ٢١٠-٢١٦ .
- 25- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 85-86.
- ٢٦- نفس المصدر ، ص ٨٥ .
- ٢٧- محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ص ٢١٧ .
- 28- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 88 & 91 .
- ٢٩- نفس المصدر ، ص ٩٢ .
- ٣٠- نفس المصدر ، ص ص ٩٢-٩٥ .
- 31- Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 187-189.
- ٣٢- أنظر دراسة Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (Austin: University of Texas Press, 1980).
- ٣٣- أنظر دراسة بلاسكوف القيمة ، - Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan: 1948- 1957, (London: Frank Cass, 1981).
- ٣٤- محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٥) ؛ أنظر أيضا مجدى حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٧) .
- 35- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), pp. 424-426.
- ٣٦- أنظر Donald Neff, Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East, (New York: The Linden Press & Simon & Schuster, 1981).
- 37- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th ed., pp. 553-557.
- 38- David Hirst, "The Gun and the Olive Branch: Roots of Violence in the Middle East", (Great Britain: Faber & Faber Limited, 1977), pp. 325-326.
- 39- Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker, (Great Britain: Sidgwick & Jackson Limited, 1984), p. 203.
- ٤٠- أنظر Shafeeq Ghabra, National Independence in the Arab World, Journal of Arab Affairs, Vol. II, Spring 1992, No. 1, pp. 68-90.
- عدة كتبت في فترة ١٩٦٥-١٩٦٦ ، أنظر : حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، من منطلقات العمل الفدائي :

- تحرير الأقطار المحتلة ، وأنظر أيضا "الجلسات الحركية" الأعداد ١-١٢ ، ١٩٦٥ .
- ٤١- مثل هذا التفكير (الوحدة طريق فلسطين) كل من حركة القوميين العرب وحزب البعث والناصرية ، أنظر : Yazid Sayigh, "Reconstructing the Paradox: The Arab National Movement, Armed Struggle and Palestine, 1951-1966", Middle East Journal, 45(Autumn 1991).
- ٤٢- "من منطلقات العمل الفدائي : تحرير الأقطار المحتلة" ، ص ٨٤ .
- 43- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p. 198.
- ٤٤- نفس المصدر ، ص ١٩٨-١٩٩ .
- 45- Fouad Ajami, "The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967" Updated Print (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 53-54.
- 46- Nadav Safran, Israel the Embattled Ally, (Cambridge: Harvard University Press, 1979) p. 89.
- ٤٧- أنظر - Amos Elon & Adam Publishers, The Israelis: Founders and Sons, (Amos Elon & Adam Publishers 1981).
- ٤٨- ميلينا كويان ، المنظمة تحت المجهر ، ترجمة سليمان الفرزلي ، (لندن: منشورات هاي لايت ، ١٩٨٤) ، ص ٨٦-٩٤ .
- ٤٩- نفس المصدر .
- 50- Rashid Khalidi, Under Siege: P.L.O. Decision Making During the 1982 War, (New York: Columbia University Press, 1986), Ze'ed Schiff & Ehud Ha'ari, Israel's Lebanon War, (New York: Simon & Schuster, 1984).
- 51- Emile F. Sahliyah, "The PLO After the Lebanon War", (Boulder: Westview Press, 1986).
- 52- Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank, (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987).
- ٥٣- شفيق الغبرا ، الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب والاستمرار والأهداف ، المستقبل العربي ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ٥٩-٧٤ ، وأنظر أيضا الغبرا ، الفلسطينيون وصراع القوة ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ .
- ٥٤- شفيق الغبرا ، السياسة الاسرائيلية : التحالف الحاكم وصراعات التيارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٩٠ ، ص ٤٩-٧٧ .
- 55- Alain Gresh, The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestine State, (London: Zed Books Ltd., 1985), pp. 26-27.
- ٥٦- أنظر شفيق الغبرا ، نقد العقل العربي المفامر : حالة أزمة الخليج ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٨-٣٨ .

التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط : حدوده وآفاقه

د. حسن ابو طالب

في

المحاضرة المنشورة للدكتور عبدالمنعم سعيد في باب (تعليقات وأفكار للمناقشة) بالعدد رقم ١٢٢ من (السياسة الدولية) بعنوان " الاقليمية في الشرق الاوسط : نحو مفهوم جديد " يطرح تصوره للنظام الشرق اوسطى القادم ، والذي يقوم على فكرة التعاون بين دوله المختلفة ، وفق صيغ ومستويات مختلفة من حيث كثافة التعاون وطبيعته ومداه المنتظر ، ووفقا للهدف الذي حدده الكاتب لمحاضرته فهو ادخال مفهوم التعاون الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط . والمحاضرة تحتوي على ثلاثة اقسام فرعية متصلة مع بعضها ، وهي : تعريف بمفهوم الشرق الاوسط ، التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، والسلام والتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط . وفي كل قسم قرعى توجد مقولات واضحة أحيانا وضمنية أحيانا اخرى ، ولكنها في مجموعها تحاول ان تستكشف آفاق التطورات الجارية في المنطقة ، وكيف يمكن لها ان تقود الى نظام جديد من التفاعلات الجماعية تحل فيه تفاعلات التعاون - كما يرى الكاتب- محل تفاعلات الصراع التي هيمنت بدورها على المنطقة طوال الفترة الماضية .

يمكن صياغة المقولة الرئيسية في النص المنشور على النحو التالي : ان عملية السلام الجارية الآن من شأنها تعيد صياغة نمط التفاعلات الصراعى بين دول منطقة الشرق الاوسط الى آخر تعاونى ، خاصة وأنها - أى عملية السلام- قد اهتمت بالأبعاد الاقتصادية مثلما اهتمت بمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية التقليدية . ومثل هذه المقولة تستند الى الشواهد الحاصلة بالفعل سواء فى المفاوضات المتعددة أو الثنائية . غير ان المقولة على رغم صحتها وتماسكها بصفة عامة ، فهي تثير تساؤلات عديدة تدور فى جوفها حول طبيعة التحول المنتظر القائم على التعاون وآفاقه ، وقدرته على انشاء نظام تفاعلات اقليمي شرق اوسطى يتسم بكثافة التفاعلات التعاونية وبالمؤسسية والقدرة على الاستمرار . والاجابة على هذه التساؤلات وغيرها هي التي محل الاجتهاد

، وليست المقولة في حد ذاتها .
ومما يلفت النظر ان الكاتب لم يشير الى المناظرة السياسية / الفكرية / الاكاديمية التي تدور رحاها منذ فترة حول العلاقة بين النظام الشرق اوسطى الجارى بناء قواعد ومرتكزاته ، والنظام العربى الذى يواجه تعثرات عدة وتحديات متراكمة . ومع ذلك فإن مجرى التحليل المقدم ونتائجه المنتظرة كما وردت فى المحاضرة تناولت هذه العلاقة على نحو جلى بدا فيه توقع انتهاء فكرة النظام العربى ، أو على الأقل التبشير بتغيير أحد أهم مرتكزات هذا النظام العربى هو المرتكز المؤسسى الممثل فى الجامعة العربية ، وذلك اذا ما وصلت التطورات مستقبلا الى حد فتح باب العضوية على أسس غير العروبة ، وسمح بعضوية قوى اقليمية تنتمى جغرافيا الى المنطقة المحيطة مباشرة بحدود النظام العربى ، سواء أخذت صيغة عضوية الانتساب أو صيغة المراقب .

فى الجزء الاول من المحاضرة تناول الكاتب مفهوما التعاون الاقليمي ، وتعريف الشرق الاوسط مستندا فى ذلك الى الأدبيات الكثيرة التي تناولت كلا منهما ، والدراسات الامبريقية التي تناولت بالتحليل المعمق تجارب التعاون الاقليمي المعروفة سواء فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرهم . ونقط التركيز هنا هي استخلاص تعريف للتعاون الاقليمي ، وقد حدده الكاتب بأنه مفهوم وسيط بين التعاون الدولى من ناحية والتعاون الثنائى من ناحية اخرى وأنه " يهيئ المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية ، وذلك للوصول بالدول المعنية الى مرحلة التقدم الانسانى " . أما عن الخصائص التي يجب توافرها للوصول الى تعاون اقليمي صحيح ، فهي كما حددها الكاتب : القرب الجغرافى ، التوافق الثقافى والسياسى والاجتماعى ، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل ، اقامة منظومة مؤسسية مكثفة

تسهيل الوصول الى حل وسط والقضاء على الاختلافات ، ونمو اقتصادى فعال ومؤثر للدول المشاركة .

واقع الامر ، ان مفهوم التعاون رغم كثرة استخدامه فى الأدبيات السياسية، فهو من أكثر المفاهيم غموضا ، ويتداخل مع غيره من المفاهيم الأخرى ، لاسيما الاقليمية سواء الجديدة او القديمة ، والتكامل الاقليمى ، والتكامل السياسى ، والتفاعلات السلمية الوظيفية او غير الوظيفية . والمعنى المباشر له يكمن فى كونه نقيض الصراع والتعارض ، وبالتالي فهو تأكيد لمعانى التعاضد والسلم والبناء والتقدم . واختصارا يمكن تعريف التعاون بأنه مجموعة مكثفة من التعاملات والاتصالات فى المجالات المختلفة التى تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ، ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا أو منتسبين الى دين واحد أو نوى أصول عرقية واحدة . وإذا ما تم ربط التعاون بالاقليمية ، فالأمر هنا يتصل بتفاعلات فى اقليم جغرافى معين وبين عدة دول تنتمى الى هذا الاقليم الجغرافى . وعادة ما يشتمل التعاون الاقليمى على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة ، أى المتحررة من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصالحية حقيقية . وهنا يصعب الاختلاف مع ما ذكره الكاتب حول شروط التعاون الاقليمى الصحيح، غير أن هناك ثلاثة شروط أخرى يجب اضافتها حتى تكتمل الشروط الدافعة الى تعاون اقليمى صحيح ومستقر ، وهى : وجود نخب سياسية تلتزم التعاون الاقليمى وتؤمن بمسئولياته الجماعية وعوائده المتوازنة ، ورأى عام ضاغط من أجل التحل الى التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، وثالثا تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة فى قيام واستمرار التعاون الاقليمى فى منطقة جغرافية معينة .

وفى اعتقادى ان هذه الشروط الثلاثة لا تقل أهمية عن الشروط الأخرى التى وردت فى المحاضرة المنشورة ، بل ربما كانت شروطا لازمة ولاغنى عنها . وفى تجربة النظام الاقليمى العربى ما يؤكد تلك الأهمية الفائقة . فقد تحققت كافة الشروط المتعارف عليها فى الأدبيات السياسية من قرب جغرافى ، واعتماد متبادل ومنظومة مؤسسية وغير ذلك من شروط ، الا أن غياب النخب السياسية المؤمنة بأهمية التعاون فى الاطار العربى ، وضعف الرأى العام العربى الضاغط من أجل التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، فضلا عن التدخلات الخارجية المعوقة ، تعد من الأسباب الجوهرية وراء قلة المربود الحقيقى للتعاون العربى / العربى . كذلك فهى من الأسباب التى يمكن ان تعود اليها عمليات التحلل الخارجية التى يتعرض لها النظام العربى المتعارف عليه منذ منتصف الاربعينات وحتى الوقت الراهن .

إذا انتقلنا الى الجزء الثانى فى المحاضرة ، والخاص بالشرق الاوسط ، سوف نجد أمرين متكاملين ، أولهما استعراضا للتعريفات المختلفة لهذا التعبير ، والتى وردت فى دراسات لباحثين عرب وغير عرب ، وهو الاستعراض الذى ينتهى فيه الكاتب الى نتيجة لا خلاف عليها ، وهى انعدام

الاتفاق العام على مفهوم الشرق الاوسط . هذا الانعدام فى الاتفاق يعنى ان الامر مرهون أولا وأخيرا بتقديرات الجهة - باحث اكاديمى أو مؤسسة أو جهة حكومية أو منظمة اقليمية أو دولية - صاحبة التعريف . ومن جانبنا يمكن الاستنتاج بأن اختلاف التقديرات لا يؤكد غموض المفهوم وحسب ، بل يشير الكثير من المشكلات العملية امام أية محاولة لاقامة تعاون اقليمى حقيقى وفعال تحت عنوان الشرق الاوسط . فحين يلتبس التحديد الجغرافى ، يلتبس ايضا تحديد الأطراف المؤهلة للدخول فى أية صيغة تعاونية ، وهذا بدوره يقود الى غياب تحديد المسئوليات والأعباء بصورة مناسبة . ومن ثم تختلط الادوار ، ويصبح الامر مرهونا بقوة خارجية عن الاقليم ذاته تعمل على فرض صيغ التعاون الاقليمى ، واتى - أى الصيغ التعاونية المفروضة من الخارج - بدوره ستفتقد الى زخم البيئة الحاضنة لها . ومثل هذه الصيغ الفاقدة الى دفء بيئتها المباشرة لا تكون مؤهلة للاستمرار والبقاء . بعبارة أخرى ان عدم تحديد بيئة التعاون الاقليمى وحدودها المكانية / الجغرافية لا يعنى فقدان أحد شروط التعاون وحسب ، بل يمهّد الى عدم فعاليتها ، ويفقدها عنصرا هاما من عناصر الاستمرار . وهذه النتيجة تجد ما يثبتها فى ثنايا التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وجوارها الاقليمى . ذلك ان كل مشروعات وصيغ فرض " التعاون الاقليمى " من قبل بريطانيا والولايات المتحدة فى عقدي الاربعينات والخمسينات بين أطراف عربية وأخرى غير عربية ، لم تجد السند الكافى للاستمرار والبقاء . هذا السند الغائب يمكن تعريفه بأنه عدم توافر الدافعية والقبول من اطراف الاقليم انفسهم للمشاركة فى مثل هذه المشروعات ، فضلا عن طبيعة المرحلة الدولية ذاتها والتى تأثرت بعامل الانقسام الدولى بين معسكرين متواجهين يسعى كل منهما الى محاصرة الآخر ، وبرز حركات التحرر الوطنى فى مواجهة الاستعمار . ولهذه الأسباب ماتت فى مهدها الأفكار الخاصة بإنشاء مجلس اقتصادى للشرق الاوسط ، ومنظمة الدفاع المشترك ، ومشروعات تطوير نهر الاردن وغيرها من المشروعات .

وفقا لهذا الاستنتاج يمكن الاختلاف مع ما ورد فى المحاضرة حول اعتبار هذه المشروعات المفروضة من قبل قوى كبرى دولية من خارج المنطقة فى الاربعينات والخمسينات ، كمشروعات للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . وهنا فنحن امام اعادة قراءة لأحداث تاريخية لم تكن ابدا مشروعات للتعاون الاقليمى ، بل كانت مشروعات للهيمنة على مقدرات المنطقة أمنيا وسياسيا واستراتيجيا . وحتى فى حال افتراض ان مشروعات الهيمنة الاجنبية هذه كانت بهدف تأسيس صيغ للتعاون الاقليمى ، فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا فشلت هذه المشروعات ؟ . والاجابة يمكن تلخيصها فى ان هذه المشروعات لم تكن وليدة حاجات حقيقية من رحم المنطقة ذاتها ، ولكنها كانت مفروضة من قبل أطراف بعيدة تحركت بدافع من مصالحها الخاصة ، ولذا كانت المنطقة اقل قبولا لمثل هذه المشروعات . ولاشك ان فقدان التأييد من الاطراف الرئيسية فى المنطقة كان كفيلا

بأن يفشلها تماما .

هذه النسبة الى ٢٠,٧٪ عام ١٩٧٠ ولكنها انخفضت الى ١٥,٩٪ ثم ارتفعت ببطء لتصل الى ١٦,٩٪ ثم ١٨,٤٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي .

في نفس السياق تقدم تجربتا افريقيا نموذجا مختلفا ، فبالنسبة لمنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا PTA التي تأسست ١٩٨٧ ، فقد كانت نسبة التبادل التجاري البيني بين اعضائها عام ١٩٧٠ هي ٨,٤٪ ، ووصلت الى ٩,٤٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٨,٩٪ ، ٧٪ و ٨,٥٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي . اما تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - ECOW AS التي تأسست عام ١٩٧٥ ، فقد سجلت التجارة البينية بين اعضائها العام ١٩٧٠ ٣٪ ثم ارتفعت الى ٤,٢٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٣,٥٪ ، ٥,٣٪ و ٦٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي . والمقارنة هنا توضح ان تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا هي افضل حالا ، غير ان التجريبتين بأرقامهما المتواضعة في مجال التجارة البينية ، وباعتبارهما من تجارب دول الجنوب ، هما اقل بكثير مما حققته التجارة البينية بين شركاء في تجربة اقليمية تشكلت في منطقة الشمال المتقدم .

لايقف الامر عند تجارب اقليمية افريقية ، فهناك ايضا تجربة امريكا اللاتينية في مرحلتها ، الاولى التي تأسست عام ١٩٦٠ كمجموعة تجارة حرة لدول LAFTA ، والثانية التي تشكلت عام ١٩٨٠ باسم رابطة تكامل امريكا اللاتينية ALIA . حيث سجلت التجارة البينية عام ١٩٦٠ نسبة ٧,٩٪ ، ٩,٩٪ ، ١٣,٦٪ و ١٣,٧٪ ، ٨,٣٪ و ١٠,٦٪ للاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ على التوالي . وهي نسب توضح موقعا وسطا بين ما حققته التجارب الافريقية والتجارب الاوروبية والآسيوية .

والمعنى الواضح هنا ان ضعف التجارة البينية بين شركاء في تجربة اقليمية معينة يجب ان ينظر اليه من زاوية اكثر تكاملا ، توضح موضع التجربة ذاتها بالمقارنة الى التجارب الاخرى المماثلة ، وموضعها فيما يتعلق بتجارب الشمال المتقدم أو الجنوب المتخلف أو النامي ، فضلا عن قدرات الاقليم الاقتصادية ومدى تكاملها بالفعل مع حاجات النمو الاقتصادي ، ثم موقعها في اجمالي التجارة الدولية ككل .

واذا نظرنا الى النسبة التي حققتها التجارة البينية العربية وهي ٨٪ في عقد السبعينيات ومطلع الثمانينات بمقارنتها مع النسب المشار اليها في التجارب الاقليمية الاخرى ، يتضح أمران ، اولهما ان التجارة العربية البينية هي اضعف مقارنة بالتجارب الاوروبية والى حد ما بتجربة الآسيان ، وثانيهما انها قريبة من النسب التي حققتها تجرب امريكا اللاتينية ، وهي نفسها النسب التي حققتها تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وأفضل كثيرا مما حققته تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . ومجمل الامر ينوضح ان التجربة العربية رغم القيود الموضوعية التي تحكمها كتخلف الاقتصادات العربية ، وسيطرة المواد الأولية على الصادرات العربية ، والمواد

وبالرغم من الاتفاق التام مع ما ورد في النص المنشور حول الاسباب - مثل ضعف القاعدة الانتاجية العربية والاسباب السياسية وغيرها - التي ادت الى فشل صيغ التعاون العربي كما يحدث في السبعينات ، فإن الاستناد الى قلة التبادل التجاري العربي البيني - وقدره ٨٪ - كدالة للفشل ، يمكن ان يخضع لقدر من الجدل وفق اكثر من مستوى .

وجدير بالذكر ان ترتيبات التعاون الاقليمي لها اكثر من صيغة ، وهناك صيغتان رئيسيتان فيما يتعلق بالاهداف المتوخاة لكل مستوى على الصعيد الاقتصادي . الاولى ذات اهداف متواضعة وتأخذ أحد شكلين ، إما ترتيبات التجارة التفضيلية ، اي الاتفاق على تعريفات اصغر للواردات من الشركاء الآخرين في نفس الاقليم مقارنة بالتعريفات التي يتم اقرارها بالنسبة للواردات من باقى الاطراف الدولية الاخرى ، وإما اتفاقات للتجارة الحرة حيث تتعدى فيها التعريفات على الواردات بين الاطراف الشركاء . اما الصيغة الثانية فهي تسعى الى تكامل وتداخل مصالح اكبر بين الشركاء وفق صيغة السوق المشتركة الواحدة التي تتاح فيها الحريات الاربع المعروفة من حرية تحركات العمالة ، حرية الاستثمارات ، الخدمات ، حرية انتقال رأس المال . والقاسم المشترك بين هذه الصيغ على اختلاف مستوياتها يكمن في تسهيل وتنشيط التجارة البينية . بيد ان هناك عوامل تحد من التجارة البينية أو تدفعها الى الامام وترتبط أولا وأخيرا بمستوى التقدم الصناعي والتكنولوجي بين الاطراف المشكلة للاقليم ، وتنوع الانتاج ، واتساع السوق ، ومدى المساهمة في التجارة الدولية ككل .

واذا نظرنا الى تجارب التعاون الاقليمي المعروفة كالتجربة الاوروبية أو رابطة امم جنوب شرق آسيا ، أو رابطة تكامل امريكا اللاتينية ، أو منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وغيرها ، فسوف يتضح ان هدف تنشيط التجارة البينية بين الشركاء هو هدف مشترك بين كل التجارب . الا ان تحقيق هذا الهدف اختلف من تجربة الى اخرى . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي ، فإن نسبة التجارة البينية بين دول الجماعة الاوروبية عبرت عن اتجاه صاعد ، اذ ارتفعت من ٥.٤٣٪ عام ١٩٦٠ ، الى ٥١٪ ، فالى ٥٠٪ ، ثم ٥٤٪ ثم ٦٠,٤٪ للاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي . وقد عبرت منطقة التجارة الحرة الاوروبية التي تشكلت عام ١٩٦٠ عن نفس الاتجاه المتنامي للتجارة البينية ولكن بنسب اقل من تلك التي حققتها تجربة الجماعة الاوروبية ، وكانت النسب التي حققتها في تجارتها البينية ٢١,١٪ ، ٢٨٪ ، ٣٥,٢٪ ، ٣٢,٦٪ ، ٣١,٦٪ و ٢٨,٢٪ لنفس الاعوام . اما تجربة الآسيان التي تشكلت عام ١٩٦٧ فتكشف عن اتجاه متذبذب بين الصعود والهبوط ، ففي سنة ١٩٦٠ ، اي قبل تكون الرابطة - كانت نسبة التجارة البينية بين دول الآسيان الست من جملة تجارتها مع العالم الخارجى ، ثم ارتفعت

الصناعية والآلات على الواردات ، وسطوة العامل النفطي ، هي في موقع وسط بين التجارب الاقليمية التي قامت أساسا على تشجيع التجارة البينية ، وبالتالي فإن قلة النسبة ، ليست دالة للفشل بقدر ما هي عاكسة للخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية في مرحلة زمنية معينة .

في الجزء الثالث والآخر بعنوان السلام والتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، وهو الاهم لكونه جوهر المحاضرة من ناحية ، ولأنه يتضمن تصور الكاتب لما قد ينتهي اليه الشرق الاوسط في المستقبل وبعد تحقق مجموعة من الشروط .

تكمن الفكرة الجوهرية في هذا الجزء في العلاقة بين عملية التسوية وبين تغيير طبيعة التفاعلات بين الأطراف المشكلين للمنطقة . وفي البداية يهدف الكاتب ذهن القارئ الى العلاقة الجوهرية بين السلام وبين المستقبل المتوقع وعنوانه التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، وذلك من خلال استعراض بعض جوانب التحول الجارية هنا وهناك ، ومن أهمها العوامل التي أدت الى تبلور فرصة للسلام في المنطقة ، وهي حسب ما ورد في النص : " أن العالم قد اتجه الى التفاعلات الجيو- اقتصادية وناء عن التفاعلات الجيو- سياسية والجيو - استراتيجية " ، و " أن حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة كانا ن اهم الدوافع وراء انطلاق عملية السلام العربي الاسرائيلي " ، فضلا عن أن أطراف الصراع غيرت مواقفها .

ولاشك أن هذه العوامل ليست محل خلاف . غير أن إطلاق القول بأن العالم قد ناء عن التفاعلات الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية لصالح التفاعلات الجيو - اقتصادية يبدو محلا للاختلاف الكبير . ذلك أن المحددات الجيو - اقتصادية لم تتوار من قبل كأحد محددات التفاعلات الدولية أو الاقليمية ، ربما احتلت موقعا متدنيا في لحظة تاريخية أو في موقع اقليمي أو في حالة صراع معينة ، غير أنها كانت موجودة بالفعل . ونفس الامر ينطبق على المحددات الاخرى سواء كانت سياسية / ايدولوجية أو استراتيجية / أمنية . وفي الوقت الراهن ، خاصة منذ التغييرات التي لحقت ببنية النظام الدولي في منتصف الثمانينات وتعمقت في مطلع التسعينات ، فإن المحددات الجيو - اقتصادية ظهرت على السطح أو زادت قيمتها وبورها في تفاعلات واحد أو أكثر من الأقاليم الدولية المختلفة ، غير أنها لم تحل محل المحددات الاخرى ، ولم تلغها ابدا ، وليس لها أن تكون المحدد الوحيد في صياغة أية علاقة تفاعلية تعاونية كانت أو صراعية ، ولا كيف يمكن تفسير ظاهرة الصراعات العرقية التي حدثت في الشمال والجنوب معا ، والاهتمام بحقوق الانسان والتحول الديمقراطي ، والاصرار - كما في حالات علاقات دول آسيوية - على إنهاء ملفات الاعتداءات التاريخية المتبادلة وتقديم الاعتذارات السياسية والمعنوية ، فضلا عن بروز ظاهرة الارهاب الدولي ، واتجاهات العنصرية والعنف ، والاسلام السياسي ، والحديث المتواتر عن صراع الحضارات ، والدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا وتطور فنون الانتاج ، والتنافس حول السيطرة على نظم المعلومات الدولية ، وغير ذلك من الظواهر التي تعكس محددات جيو -

سياسية وجيو - استراتيجية في آن واحد ، ولا يمكن تصور التفاعلات الدولية دون وضعها في الحسبان ، أو التقليل من دورها وأهميتها الفائقة في تحديد مسارات معينة للتفاعلات الدولية أو الاقليمية .

ومما يلاحظه الكاتب " أن المهم في عملية الصلح العربية الاسرائيلية الجديدة هو أنها اضافت بعدا جيو - اقتصاديا جديدا لاهتماماتها الجيو - سياسية التقليدية الخاصة بالمناطق والامن " ، ويستند في ذلك الى حقيقة وجود مفاوضات متعددة خاصة بالنمو الاقتصادي ، وتوقيع اتفاقات اسرائيلية مع كل من الفلسطينيين والأردن تتضمن تعاونا اقتصاديا واضحا في مجالات مختلفة . وبعد اشارة الى التعثّر الذي يواجه مسار التفاوض السوري الاسرائيلي و الاسرائيلي الفلسطيني يؤكد الكاتب على " أن التعاون الاقليمي هو أحد الطرق لتسهيل المفاوضات وخلق مناخ ملائم لها للتعويض عن الخسارة الجسيمة التي تعرضت لها الأطراف اثناء عملية المساومة ، كما أنه أحد الطرق لتسهيل عملية تخليق نظم أمنية مشتركة من خلال ترتيبات أمنية ايجابية تتخذ من الطرق غير العسكرية أو الاستعمارية وسيلة لتحقيق الأمن " . وهنا يجد القارئ نفسه امام تقييم ايجابي كبير لفكرة التعاون الاقليمي وما يمكن أن تقدمه لتجاوز التعثّر الذي يواجه المفاوضات العربية الاسرائيلية في أكثر من مسار ، وتحقيق انفراجات على صعيد الأمن . والمعنى الظاهر هنا هو الربط الزمني والعضوي بين مسار التفاوض وبين الدخول في مشروعات للتعاون الاقليمي ، وذلك على عكس وجهة النظر الاخرى القائلة بضرورة تحقيق تقدم حقيقي وملمس في مسارات التفاوض ، والقرار بالحقوق العربية ، والاتفاق على مجمل الجوانب الأمنية قبل الدخول في مشروعات للتعاون الاقليمي تكون فيها اسرائيل طرفا رئيسيا . ولا شك أن لكل مقولة أسسها ، ويبدو التفضيل بينهما غاية في الصعوبة ، خاصة وأن الواقع يمزج بالظواهر التي تؤيد كل مقولة بدرجة معينة . ويبقى المحك العملي ليس في تأييد أي من المقولتين ، ولكن فيما تقدمه بالفعل أي منهما لصالح عملية سلام متوازنة بحق في المستويات المختلفة الأمنية والسياسية والاقتصادية . والبادئ للعين حتى الآن ماتم اقراره من حيث المبدأ في مجال التعاون الاقليمي بين الأطراف العربية والاقليمية والدولية ، سيظل مرهونا من حيث التنفيذ والفاعلية بجانب سياسي وأمني هام ، يمكن اختصاره في تحقيق سلام متوازن بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معاني التوازن في الأعباء والمسئوليات ، وتقلص فرص الهيمنة من طرف على طرف أو أطراف آخرين ، وتحقيق شرط المردودات المتناسبة . وهنا فنحن أمام شروط سياسية وأمنية وسيكولوجية ، قبل أن تكون شروطا اقتصادية مثالية . ومن الانصاف الاشارة الى أن الكاتب قد وضع عدة شروط لنجاح التعاون الاقليمي في المستقبل من بينها إكمال الأجندة الخاصة بعملية السلام في الجبهتين السورية والفلسطينية .

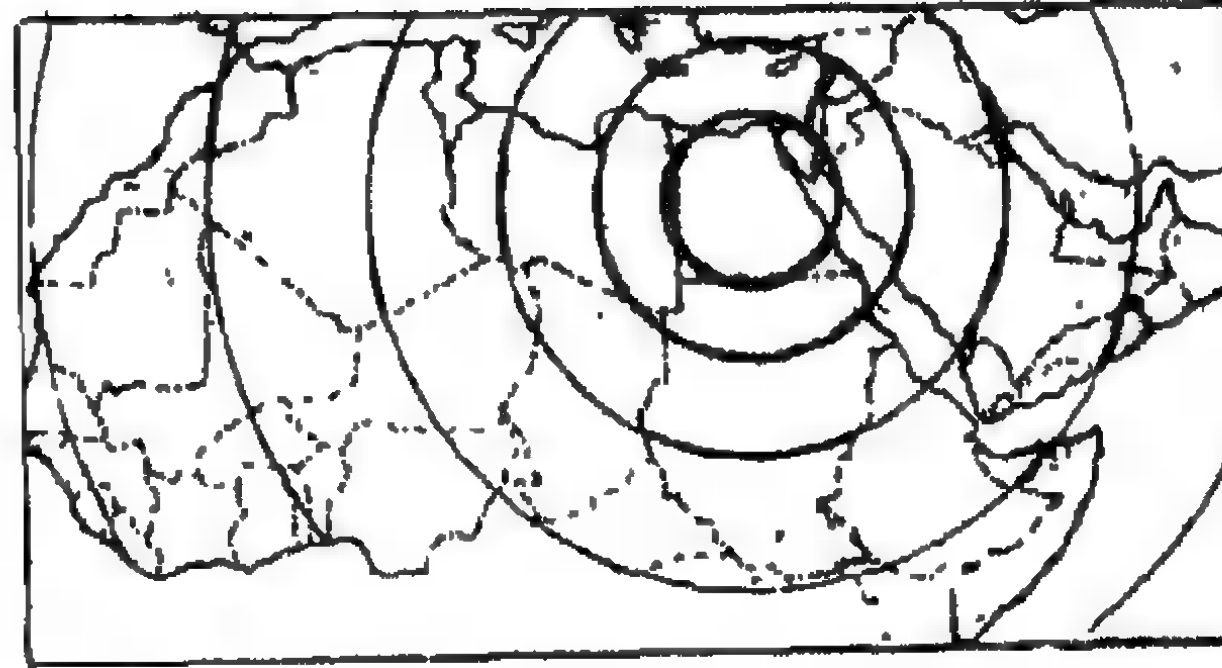
وفي جزء هام يفصل الكاتب تصوره للتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ، ويشير الى أنه يمكن تخيل أربع مناطق

المتدخلة ، وهي دول معنية بالمسألة الفلسطينية ، ودول مشاركة بثقل بالصراع العربي الاسرائيلي ، ودول مؤثرة بشكل أو بآخر في الصراع المذكور ، وأخيرا دول مجاورة للدول السابقة . ووفقا لهذه الدوائر الأربع يتخيل الكاتب أربعة مستويات متداخلة للتعاون الاقليمي ، اولها اقامة سوق مشتركة او ترتيبات كوفيدريالية بين الدول المعنية بالقضية الفلسطينية ، وهي اسرائيل والاردن وفلسطين ، وثانيها اقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة والدول المشاركة بثقل في الصراع وهي مصر وسوريا ولبنان والعراق ، وثالثا اقامة نظم أمنية للسلاح والمياه تشمل الدول السابق ذكرها الى جانب تركيا والدول الخليجية ، وقد تنضم اليها ايران فيما بعد ، ثم رابعا اقامة اتفاقات تعاونية في القطاعات المختلفة كالزراعة والسياحة والطاقة وغيرها .

وتبقى كلمة ، أن هناك تصورات كثيرة لمستقبل المنطقة اتت بها دراسات وأبحاث لمؤسسات رسمية وأكاديمية خاصة في اسرائيل والولايات المتحدة ، وهي جميعها تنطلق اساسا من ضرورة دمج اسرائيل في نسيج المنطقة ، وإنهاء النظام العربي بكل ما يعنيه من قيم ومؤسسات وقدرة على المقاومة الذاتية، والعمل على استغلال حالة الانهزام الذاتي التي تمر بها كل الرموز العربية، وتوظيفها لصالح خلق منظومة تفاعلات جديدة لا يكون للعرب - كنظام وكهوية - فيها دور أو تأثير . والمشكلة ليست في هذه التصورات ولكن في الارادة العربية الجماعية الرسمية التي لم تعد موجودة .

والواضح ان الكاتب يقيم تصوره للتعاون الاقليمي وفقا لدرجة الانخراط في الصراع العربي الاسرائيلي ، فكلما كانت درجة الانخراط اكبر كلما كانت صيغة التعاون الاقليمي مع اسرائيل اكبر . وثانيا ان مستويات التعاون الاقليمي تبدو في صور دوائر اربع ، مركزها سوق مشتركة ، يحيط بها منطقة تجارة حرة ، ثم نظامان أمنيان للسلاح والمياه ، ثم اتفاقات للتعاون لباقي دول المنطقة . وهذه

والواضح ان الكاتب يقيم تصوره للتعاون الاقليمي وفقا لدرجة الانخراط في الصراع العربي الاسرائيلي ، فكلما كانت درجة الانخراط اكبر كلما كانت صيغة التعاون الاقليمي مع اسرائيل اكبر . وثانيا ان مستويات التعاون الاقليمي تبدو في صور دوائر اربع ، مركزها سوق مشتركة ، يحيط بها منطقة تجارة حرة ، ثم نظامان أمنيان للسلاح والمياه ، ثم اتفاقات للتعاون لباقي دول المنطقة . وهذه



تحت الطبع

الكشاف التحليلي
لمجلة السياسة الدولية
في ٣٠ عاماً

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلاً بشكل منهجي منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب ، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل في ترتيب هجائي على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين في مجال المعلومات .

ملف السياسة الدولية

المعلوماتية والعلاقات الدولية

إشراف : د. أسامة الغزالي حرب

عمر الجويلي

المحتويات

أولا - مقالات :

- المعلوماتية والعلاقات الدولية ... إشراف د. أسامة الغزالي حرب
عمر الجويلي
- ثورة المعلومات بين الواقع والاسطورة د. حسن حنفي
- العلاقات الدولية في عصر المعلومات : مقدمة نظرية
عمر الجويلي
- ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيا
الاتصال : دراسة وصفية د. محمود علم الدين
- حرب المعلومات : أثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات في
الحرب الحديثة. مراد إبراهيم الدسوقي
- حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي ... كريم حجاج
- اتجاهات المستفيدين المصريين نحو استخدام الفهارس
الالكترونية : دراسة ميدانية د. أسامة السيد محمود
- جامعة الدول العربية وقضية المعلومات د. حسنى الشيمى

ثانيا - قراءة في أدبيات المعلومات :

- تحديات الادارة في ظل تكنولوجيا المعلومات .. عرض : عبير بسيوني
- الاتصال والديمقراطية عرض : سامر القرنشاوى
- مجتمع مابعد الرأسمالية عرض : رانيا الرزاز
- الاقتصاد العالمى الجديد فى ظل عصر المعلومات
عرض : حنان دويدار
- جغرافية اقتصاد المعلومات عرض : هبة سمير
- الحقوق الثقافية والتقنية والمشرعية والشخصية عرض : حازم حنفي
- الحرب ونقيض الحرب : محاولة للانضمام العالمى الحالى
عرض : سهى رضوان
- دور الاتصال فى الحرب والسلام عرض : لؤى الشواربى
- التكنولوجيا فى الخطاب التنمى العربى المعاصر.
- قراءة أولية فى الأدبيات عرض : ياسر علوى

ثالثا - مقابلات وندوات :

- حديث مع وزيرة الدولة للبحث العلمى حوار : داليا فايز فرج
- مؤتمر الجمعية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات
تغطية : أحمد السعيد

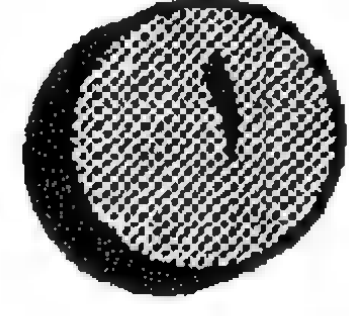
رابعا : بيبلوجرافيا :



تقديم

د. أسامة الغزالي حرب

ملف هذا العدد ملف غير تقليدي !
ويسعد مجلة السياسة الدولية أن تكون - بهذا الملف - من أوائل المنابر التي يقدم من خلالها موضوع "المعلوماتية" على صعيد العلاقات الدولية الى الباحثين والدارسين العرب في علوم السياسة ، والاتصال ، والاستراتيجية .
غير أن جدة هذا الملف لا ترتبط فقط بموضوعه ، وإنما أيضا بمن قاموا بإعداده ! ففى حين يسهم فيه بعض كبار الأساتذة المتخصصين الذين نعتز كثيرا بمشاركتهم ، فإن الإسهام الأكبر هو لكتاب شباب ينتمى نصفهم الى وزارة الخارجية المصرية . انه لأمر يدعو للأمل ، والتفاؤل أن يشترك مجموعة من شباب الدبلوماسيين والباحثين المصريين الموهوبين والمتميزين ، فى الإعداد لهذا الملف الجديد والخطير فى موضوعه ! ومن حق هؤلاء الشباب أن أسجل أنهم هم الذين اقترحوا الموضوع ، ونبهوا الى أهمية وضرورة أن يلقي المزيد من الضوء عليه . وكان من الطبيعى - بل ومن الواجب - أن تفتح السياسة الدولية صفحاتها لهذه التجربة الرائدة .
وعليه ، يسعدنا أن نقدم فى هذا العدد اسهامات الدبلوماسيين : عمرو الجويلى وكريم حجاج وأحمد السعيد رجب وياسر علوى وعبير بسيونى وحازم حنفى والباحثين : سامر القرنشاوى وحنان دويدار وهبة سمير ولؤى الشواربى ورانيا الرزاز وسهى رضوان وهم باحثون شباب بمعنى أن أعمارهم جميعا تقل عن خمسة وعشرين عاما !
فإذا كنا بهذا الملف ، وأيا كانت الهنات أو الملاحظات التي ترد عليه ، نقدم موضوعات جديدة ، وكتابا جددا ، فإننا نقدم أيضا معه أملا وتفاؤلا عظيما بمستقبل وطننا العزيز : مصر .



ثورة المعلومات بين الواقع والاسطورة

د. حسن حنفي

الأشخاص وبين تطابقها مع الواقع الحى الذى يتجلى من خلال الشعور ، وذلك لا يغنى بطبيعة الحال عن الواقع الاحصائي الكمي الدقيق الذى يعطى صورة للواقع ومكوناته لتطابق المعنى بون أن يكون هذا الواقع الاحصائي الكمي نفسه موضع الدراسة فالواقع مجرد حامل للفكر بون رد الفكر اليه . كما انه لا يغنى بطبيعة الحال عن استعمال المراجع والدراسات السابقة فى الموضوع . فتراكم الخبرات نوع من الخبرة المشتركة بين عديد من الباحثين لضمان " الموضوعية " مرة ثانية التطابق مع الواقع اولا كما هو الحال فى مبدأ التحقق فى المنطق الحديث ، والتطابق مع الآخر ، ثانيا كما هو الحال فى " الظاهريات " المعاصرة . وقد يقوى ذلك فى الباحث منهج التأمل الخالص والاعتماد على الذات والتفكير المستقل ، فالتركيز على القلب يخلق موضوعه ويتخلق الموضوع فى الشعور بالتأمل فيه .

كان الدافع على " ثورة المعلومات " فى الغرب كثرتها لدرجة عجز العقل عن استعمالها وتنظيمها وسرعة الانتقاء بينها ، فقد زاد معدل تراكم المعلومات بحيث أصبح ما يحدث فى ثانية واحدة يعادل ما يحدث فى مائة عام مضت . كان الدافع هو الناحية العملية والسرعة فى الانجاز وترشيد القرار على اكبر قدر ممكن من الدراسة وتراكم المعلومات . كان الدافع هو " التسهيل " او " الفاعلية " وليس العلم . ثورة المعلومات أقرب الى روح البراجماتية ، وتعبيرا عن النزعة العملية ، ولكن بالمعنى النظرى ، تعديلا فى نظرية العلم ، هى اقرب الى تشارلز بيرس منها الى وليم جيمس

يحاول البحث بيان حدود ثورة المعلومات وآثارها السلبية على العقل وقدرته على التفكير ، وخطتها بين المعلومات والعلم وبين الكم والكيف وبين النقل والابداع وبين العلم الداخلى والعلم الخارجى ، وارتباطها بالفاعلية والأثر وترتيب المعلومات وليس بتصور للعالم او بأنساق القيم ومعايير السلوك . كما ترتبط ثورة المعلومات بقوة المركز وسيطرتها على الاقتصاد والسياسة والعلم على الاطراف ، وايهامها بالتخلف والتقليدية والسلفية مما يشق ثقافتها الوطنية الى شقين : جديد وقديم ، وافد وموروث ، مستقبل وحاضر ، فنستبدل سحرا بسحر وخرافة بخرافة . كما تؤدي الى الانعزالية والفردية والقضاء على العلاقات الاجتماعية المباشرة لصالح جهاز المعلومات فى مواجهة الوجه بديلا عن الآخر . وتظل ثورة المعلومات مشروطة بالمرسل والمرسل اليهم ، والرسالة وليست فقط بأنوات الاتصال . من الصعب السباحة ضد التيار والتوقف امام الافكار الشائعة ، والتشكك فى المسلمات الاجتماعية والثقافية التى كانت ان تصبح علمية فى مجتمعات يغلب عليها التسليم ويغيب عنها النقد وتشعر بالتقاعس أمام الآخر المتفوق علميا والغزير معلوماتيا ، ومع ذلك ويقدر من التأمل والشجاعة الادبية يمكن تحليل ثورة المعلومات تحليلا نقديا بناء على التجارب المعيشية وبعض الاحصائيات لمعرفة الوجه الآخر للحقيقة بين الواقع والاسطورة . ومنهج تحليل الخبرات الفردية والجماعية وهو ما اصطلح على تسميته فى الغرب بالمنهج الظاهرياتي قادرا على ادراك الماهيات ورؤية المعانى على نحو مباشر ويديهي لا فرق بين تطابق التجربة بين عديد من

وجون ديوى ، البرجماتية كنظرية فى العلم وليس فقط كأداة واستعمال .

وتقوم ثورة المعلومات على خلط بين المعلومات " و " العلم " فالمعلومات معروفة سلفا أما العلم فهو الجديد فى المعلومات . كانت المعلومات علما أولا عند مكتشفه ثم عرفت وذاعت ودونت وأصبحت معلومات تضاف الى رصيد البشرية . أما العلم فهو المجهول الذى لم يكن معروفا من قبل ثم تم اكتشافه فأصبح علما ، يتحول بدوره بعد ذبوعه الى رصيد المعلومات السابق . وقد تكون المعلومات هى المنطق ، ويكون العلم هو المسكوت عنه ، المعلومات سطور والعلم قراءة ما بين السطور ، المعلومات كم والعلم كيف . المعلومات فى الخارج ، والعلم فى الداخل ، المعلومات عامة ، والعلم خاص . لذلك ارتبطت المعلومات فى أجهزتها بمقدار ما يوضع فيها In Put وأصبح ما يخرج منها Out Put مشروطا بما يدخل فيها . بل توجد مطابقة كاملة بين الاثنين ، ما يدخل وما يخرج . انما الفرق فى المقدار . فما يخرج هو تكبير قد يصل الى ما لا نهاية لما يدخل ، وكما هو الحال فى المنظار المكبر . لا يضيف جهاز المعلومات شيئا جديدا بل ينظم وينسق ويكبر ويصغر ، يرتب ويعيد الترتيب لما هو معروف سلفا . يتعامل مع الشكل بون المضمون ، ويتناول الالفاظ بون المعانى ، ولا يتجاوز هندسة الكلام .

وتتحول المعلومات فى " ثورة المعلومات " الى عالم من الرموز ، ولا تحيل الى عالم خارجي كما هو الحال فى المنطق الرمزي . فتضيع الصلة المباشرة بين العالم والعالم ، بين الفكر والواقع ، بين الذهن والأشياء يغيب الفكر الطبيعي ويحضر عالم الرموز . وتغيب البساطة لصالح التركيب ، وتزاح البساطة ويحضر التعقيد . ويتوقف الحدس عن العمل لصالح العقل كما يصف برجسون طبيعة المعرفة العلمية التى تقوم على تصور مادي للحياة بعيدا عن المعرفة الاخلاقية والروحية . ويفقد الوعي المعلوماتي الوعي بالعالم شيئا فشيئا كما يفقد الوعي ذاته وبإمكاناته الابداعية وبأفائه المتعددة ويصبح وعيا بالآلة والأرقام . ولغة الرمز فى النهاية لغة أحادية الطرف ، لكل رمز معنى مطابق ودون سياق ودون اشتباه لفظي بين حقيقة ومجاز ظاهر ومؤول ، محكم ومتشابه ، مجمل ومبين ، مطلق ومقيد كما هو الحال فى ثقافات النص وتؤيل الكتب المقدسة طبقا لمستويات عدة فى الفهم والتبديلات والناس والتبدل ظروف العصور والأزمان . فيتم تسطيح المعرفة ويغيب العمق اللازم للإبداع وقراءة معان جديدة فيما يوحى اليه اللفظ من أيماء وإشارة . وتغيب الصورة الفنية كعالم متوسط بين الذهن والأشياء ، فيغيب عالم الاقتناع والإيحاء والتأثير واقتضاء الفعل وتوجيه السلوك

ومن كثرة الاعتماد على الخارج بون الداخل ، وعلى الكم بون الكيف ، وعلى نقل المعلومات بون ابداع العلم يتراءى الكسل العقلي وتغيب القدرة على التفكير و " عصر الذهن " و " اعمال النظر " و " بذل الجهد " و " افراغ الطاقة " حتى البديهيات والمعارف المباشرة تحتاج الى سؤال الجهاز وضغط الزر حتى تظهر الاجابة . أصبح الجهاز هو العقل المفكر وبدلا عنه ، وهو ما اراده علم " السبرنيطيقا " فى نشاته ، تحويل المخ الى آلة تفكر له أولا ثم بدلا عنه ثانيا . كل سؤال يأتى من الخارج يجيب عليه الجهاز من الخارج . وتقلص دور الانسان فى التساؤل وفى ابداع الدهشة والتعجب . كما غاب دوره فى العثور على الاجابة وإيجاد الاحتمالات والاختيار بينها طبقا لمنطق التعارض والتراجيح كما

يقول الاصوليون القدماء . وأصبح لكل سؤال جواب ، ولكل جواب سؤال . وانمحى الفرق بين السؤال والتساؤل ، السؤال ما له جواب ، والتساؤل ليس له جواب . وأصبح الخطأ فى التكيف الآلى وفى الخروج على النظام وليس فى مضمون الجواب .

وبالرغم من التركيز على كم المعلومات وعلى مقدار تغذية أجهزتها وقدرتها على التخزين والاستعادة ونظم البرامج المتعددة ، فالأخطاء البشرية عديدة تؤدي الى ضياعها كلية فى حالة عدم الحفظ وانقطاع التيار ، وسريان الفيروس ، وسرقة المعلومات أو التلاعب بها وتغييرها وإخال الخطأ اليها ، فكل تقنية تقابلها تقنية مضادة ، كما هو الحال فى حرب النجوم ، وكما من افلام الخيال العلمى قامت على اخطاء أجهزة المعلومات وما تسببه من كوارث على البشرية فى عصر الرعب النووي . كما ان الذاكرة شئ والعقل شئ آخر ، والحفظ فى الحافظة كما سماها القدماء شئ والنطق أى التفكير شئ آخر . بل ان النسيان نعمة للبشر حتى لا تنقل الذاكرة والقوة الحافظة على العقل والقوة المفكرة على العقل ، ولو تذكر الانسان كل شئ لتحولت حياته الى جحيم ولعجز عن رؤية الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وعاش فى الماضى كما لاحظ برجسون . وهو نفس الموقف السلفى الذى ينهل من الماضى الذى حوى كل العلوم ، وهو مقياس شرعية الحاضر ونمط التطور فى المستقبل . وبدون استعادة المخزون لا يمكن لجهاز المعلومات التفكير فتم ارتهاق الحاضر فى الماضى وحصار المستقبل فيه . ويتحول التقدم الى ركوص ، وتصبح " ثورة المعلومات ردة الى الماضى ، وطالما اعتبرها الناس شرطا للحدثة والتقدم نحو المستقبل .

ولا تستطيع " ثورة المعلومات " ان تعطى تصورا عاما للكون ، فالجزء لا يكون الكل ، والأجزاء المتناثرة لا تعطى رؤية للعالم . بل ان المعلومات ذاتها تفتقد الى كل منتظمها ، والى رؤية تحدد مسارها واتجاهها ومن الطبيعي ان يكون البديل هو اهواء البشر وقوى الشر وقانون الغاب . فتقع الحروب والكوارث نظرا لغياب منظومة من القيم تضع مبادئ عامة لتوجيه المعلومات . ليست المعلومات قيمة فى حد ذاتها بل هى امكانيات فعل وقدرة على السلوك . ولكن قيم الفعل بمعايير السلوك تأتى من منظومة القيم ورؤية العالم التى لا تعطىها المعلومات . فبالرغم من امكانيات ثورة المعلومات فى التسهيل والفاعلية الا انها كالقوة العمياء التى تحتاج الى رؤية وبصيرة .

وفى المعلومات تغيب البواعث والمقاصد والاهداف ، وتغيب الارادة الانسانية التى تستخدمها وتنظمها . المعلومات كم مصمت لا ينطق ، انما الانسان هو الذى يحولها الى دلالة طبقا لغاياته ومقاصده . فالطائرة بدون طيار طيارها على الارض وليس فى السماء ، والصواريخ التى تنطلق آليا الى اهدافها يحدد الانسان برامجها ومساراتها واوقات انطلاقها . ويظل العامل الانساني الفاعلية الاولى فى المعلومات فى البداية عن طريق تغذية جهاز المعلومات وفى الوسط عن طريق صياغة البرامج المتعددة وفى النهاية عن طريق تحديد المقاصد والغايات . صحيح ان الانسان يتحول الى انسان قادر على اتخاذ القرار بعد برمجته ولكنه لا يغنى عن الانسان الحى فى مقابل جهاز المعلومات الذى يأمر ويطيع . وبعد مدة بفعل التكرار يتحول الانسان الحى الى انسان آلى أيضا بعد ذلك يمكن الاستغناء عنه وتحويله الى انسان آلى بالفعل .

ويتحول العالم كله الى انسان الى Robotization بعد الحركة الذاتية Automation وتظل الحاجة الى انسان اول غير الى يقوم بفعل اول كى تنطلق الحركة الذاتية حتى يتم الاستغناء عنه بالاستجابة الذاتية مثل انذار الحريق ، ويصبح فعل الخلق والعناية داخل العالم وليس خارجه ، ومن ثم لا تحتاج الساعة الى صانع للساعات ولا يحتاج النظام الى منظم كما هو الحال فى فى مذهب التالى الطبيعي Deum فى القرن الثامن عشر فى الفكر الغربى . يصبح المعلول علة ، والعلة معلولا فى تصور دائرى العلة والمعلول نونما حاجة الى علة اولى ليست معلولا لعلة اخرى كما حاجج القدماء انصار النزعة المادية الآلية للكون .

ونظرا للاعتماد الكامل على نظم المعلومات والبرامج والتخزين ورقائق التسجيل Chips تزداد درجة البيروقراطية وانتظار توفر المعلومات ونقلها من مركز الى مركز وربطها من شبكة الى شبكة . فالبيروقراطية الانسانية التى تعتمد على الارشيف والملفات والنظم واللوائح والقوانين وانتظار الاوامر من الاعلى الى الادنى وعدم قدرة الادنى على اتخاذ القرار تتحول الى بيروقراطية آلية تقوم على نفس النمط مع تحول الاشخاص الى رقائق اسطوانية وبرامج متداخلة وشبكات المعلومات التى يبحث فيها " الفأر " عن البداية فيضيق بين البرامج ويتوه بين الانظمة ، والقرار لا ينتظر والحياة تسير . وقد يضيق الباحث عن المعلومات وسط امبراطوريات المعلومات ، ويتمنى لو عاد الى الحياة البسيطة والمعرفة المباشرة والثقة بالمحسوسات واعمال العقل البديهي انقاذ له من جداول البورصة .

ونظرا لطول المواجهة مع جهاز المعلومات ، الوجه امام الشاشة الضوئية والتعامل معها والتراسل بين الوعى والآله ، وأحكام السؤال والجواب كما يقول الاصوليون القدماء غاب الاخر الانسانى ، والتراسل الوجدانى ، وتقطعت العلاقات الانسانية ، لا ينظر وجهه فى وجه ، ولا يسأل احد وانسان آخر يجيب . فازداد الفرد عزلة على عزلة ، وتحول المجتمع الى مجموعة من الافراد لا يعرف بعضهم بعضا ، ويقدر ما تتصل شبكات المعلومات فى شبكة واحدة ام يقدر ما تنقطع العلاقات الاجتماعية بين الافراد . ففى محيط المعلومات يتحول الافراد الى جزر منعزلة لا رابط بينها الا الامواج . غابت علاقات الوجه للوجه Face to Face . واصبح الانسان فى مواجهة نفسه ينقسم الى شطرين " كريمر ضر كريمر " Kramer Vedu

Kramer ، وانتشرت الرسائل الالكترونية بلا خط شخصى وبلا ساعى بريد وبلا انتظار . فانمحت العواطف ، وتبخرت الانفعالات ، ومات الوجدان . ويزداد تفكك المجتمع خاصة لو كان مفككا من قبل كما هو الحال فى المجتمعات الاوربية ويتحول الواقع الى واقع متخيل Virtual Reality ويحضر الى الجهاز ويختار البشر من خلال الجهاز . ينقل الجهاز العالم الخارجى الى الجهاز ، وينقل الانسان الى العالم الخارجى المتخيل . وشيئا فشيئا يتحول العالم الى وهم ويصبح الوهم حقيقة بديلة . وبدلا من ان يتعامل الانسان مع الاشياء يتعامل مع ظلالها وخيالاتها كما لاحظ برجسون فى نقده للتصورات والنزعات المثالية التجريدية التى تبعد الانسان عن عالم الادراك المباشر والالتحام بالاشياء وجدانيا لادراك ماهياتها والتفاعل معها .

والحقيقة ان " ثورة المعلومات " انما نشأت فى المجتمعات الغربية الحديثة التى كانت نشأتها منذ بداية النهضة الاوربية بناء على دافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف " العالم الجديد " فى نهاية

القرن الخامس عشر ، والسيطرة البحار ثم الرغبة فى الاستيلاء على العالم القديم فى افريقيا وآسيا ، ولما احتاج الغزو الى اكبر قدر ممكن من المعلومات عن المغزو وتراكمت المعلومات عبر الاستشراق والتبشير وقواد الجيش بدأت الحاجة الى تنظيم المعلومات وتراكمها وترتيبها فى بواشر المعارف الكبرى اولا ، ثم بعد ثورة المعلومات ثانيا فى النظم الحديثة والاجيال المتعاقبة لأجهزة المعلومات . واصبح الشعور المعلومة قوة Information is Power . ومن يحصل على المعلومات فانه قد حصل على العالم . وتكاثرت مراكز تجميع المعلومات وتحولت الى معامل الى مراكز البحث العلمى . وازدادت قوة فى المراكز الاقتصادية والسياسية الكبرى فى العالم . فى امريكا واليابان واوروبا الغربية . وازداد التقابل بين المراكز والاطراف ، بين من يسيطر على المعلومات فى المركز وبين موضوع المعلومات فى الاطراف . واصبحت الاطراف تأخذ معلوماتها عن انفسها من المركز كما هو الحال فى الطيران من افريقيا الى افريقيا عبر اوروبا وازدادت حدة التقابل بين الشمال والجنوب ، بين الغرب والشرق ، بين من يعلم اكثر ومن يعلم اقل او بلغة الفلاسفة ، بين الذات والموضوع ، بين العقل والمادة ، بين النفس والبدن ، وبلغة المتدينين بين الله والعالم .

وتحولت المعلومات الى تجارة ، والعلم الى صناعة ، والمعرفة الى اقتصاد والتعليم الى ربح ، ونشر المعرفة الى احتكار لها من الشركات الكبرى لاجهزة المعلومات . لم يعد العلم متاحا للجميع بل فقط لمن لديه القدرة على شراء المعلومات والاشتراك فى شبكاتها . وتحول السيطرة العملية والمعلوماتية الى سيطرة اقتصادية . وتتنافس الشركات العملاقة فيما بينها على تصنيع المعلومات . وتصبح اسماء IBM , Macintosh لا تقل اهمية عن الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات فى الانتاج الصناعى Mitsubishi , Sony , Sanyo , Panasonic ، نيسان ، هوندا ، تويوتا . وتختلط اسماء العريات مع اسماء شركات اجهزة المعلومات . كلاهما انتاج وتصنيع . ولا فرق بين صناعة الذهن وصناعة السيارة ، بين صناعة العلم والصناعات الاستهلاكية . الكل يبيع الربح والسيطرة على الاسواق لا فرق بين الازهان والابدان ، بين استهلاك المعرفة واستهلاك السلع .

وتم الاتجار بكل شىء بما فى ذلك الحياة الخاصة ، بالدخول فيها بوسائل التصنت والتصوير الحديث واذاعة اسرار الناس على الملأ سياسيين وفنانين ورجال اعمال وقادة . فلم تبق هناك حرمة امام اجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الحديثة ، كل شىء عرضة للاعلام . بل لم تعد هناك حقيقة انما هناك الخبر والاخبار عنها . واستخدمت ثورة المعلومات فى اذاعة الاخبار وتلوينها والايحاء بما يريده الاعلامى . وقد تجلى ذلك فى الاعلان وتبرير الزيف وتزويق الفساد باسم المنافسة الحرة والصراع المتكافى والاختيار الحر بين البدائل فى الظاهر والاجبار قسرا وتوجيها للرأى العام كما لاحظ هريبرت ماركوز فى " الانسان نو البعد الواحد " واصفا نور الاعلام فى المجتمع الصناعى المتقدم . فالاعلان هو الزواج ، والصمت هو الكساد . وانفقت الملايين للترويج ايهاما للناس وتوجيها للرأى العام واعتمادا على قدرة وسائل الاتصال على الاقتناع اكثر من الاعتماد على القيمة الموضوعية للاشياء ، فالرأسمالية حرة ، والاستغلال منافسة ، والاحتكار تجارة ، والربح عرض وطلب ، ورأس المال الاجنبى عمالة ، والاستهلاك تسويق ،

والانتاج وفرة ، وحماية الصناعات الوطنية انغلاق ، والخصخصة انفتاح ، والنولة تطغى على المجتمع المدني . والمجتمع المدني بديل عن الدولة . كما تركز رأس المال في الشركات العابرة للقارات كذلك تركز الاعلام في نفس المراكز الاقتصادية والقوى السياسية لا فرق بين رأس المال والقوة الكبرى والقمر الصناعي .

وزادته ثقة المركز بالنفس اعتمادا على تركيز القوى الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية فيه . وظن انه قادر على السيطرة على العالم وتحريكه طبقا لرغباته ومصالحه . وانكر الارادات المستقلة للشعوب وحققها في الحرية والاستقلال . فاندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالرغم من توافر المعلومات حول قدرات الجيش المصري الذي اصبح جثة هامدة ووجود قرائن على وجود شيء ما يتحرك لا يتجاوز التمرينات الروتينية المألوفة . واندلعت الثورة الاسلامية في ايران بالرغم من توافر المعلومات عن استقرار نظام الشاه ، وان ايران واحدة امان في المنطقة التي يتربع عليها عرش الطواويس . فالواقع الاجتماعي والمسار التاريخي ليس بهذه الحتمية والضرورة من خلال المعطيات المعلوماتية يمكن التنبؤ بحركة الواقع ومسار التاريخ . هناك الارادات الانسانية الحرة التي لا تخضع للتنبؤ ولا حتى عند صاحبها ، ارادة الافراد والشعوب ، ارادة الزعماء والجماهير فالتغيير الكيفي الانساني لا يمكن رصده بالتراكم الكمي والقفزة النوعية لا يمكن معرفتها مسبقا من خلال التطور الآلي .

وكما ذاعت قيم المركز في الاطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات في قنوات الفضاء والاقمار الصناعية والاطباق الهوائية انتشر التغريب ، وتحيز الثقافات والمجتمعات في الاطراف الى الغرب ، والميل نحوه والاعجاب به ، وتقليده ، واعتباره نموذجا للثقافة العالمية ، ونمطا للحدثة ، وما سواه المحلية والفولكلور والاساطير الشعبية . وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة . وظهرت نماذج " الادب الروحي " God Father والبطل مثل جيمس بوند ، ووكو الأول والثاني والثالث يقلدها شباب الاطراف فيندفع نحو الهجرة مستأصلا نفسه من مجتمعه وثقافته أو يعيش في الداخل ممثلا للخارج . وانتشرت قيم الاستهلاك والفرة والغربة والانانية وعزت قيم الانتاج والتكشف وروح الجماعة . والتضحية . فولد ذلك كله رد فعل على الغرب وحدثته في النزعة السلفية ترفض الغرب ، وتحترق الحدثة ، وتتفر من المعلومات ، وتفضل تراث الانا على علم الآخر وتقليدية الانا على حدثة الآخر . وسادت بين الأصالة والجهل ، والحدثة والانحلال .

١٦ - وقد ساعدت ثورة المعلومات في المركز على تقوية النزعة السلفية في مجتمعات الاطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر فلوهم المركز الاطراف ان طرقها في المعرفة ووسائلها في العلم مساوية للتخلف ، فلا أحد يكتب الآن بيده أو يقتفى الأثر أو ينقل العلم شفاهيا عن طريق الرواية أو الكتاب . ولا أحد يستعمل حواسه المباشرة في العلم والمعرفة سواء في نظم المكتبات التقليدية أو في وسائل التعليم المبروثة أو في نقل التراث الشفاهي . والهدف من ذلك نزع مجتمعات الاطراف عن ثقافتها الوطنية من أجل انخالها في ثقافة المركز باسم الثقافات Acculturation أو المثقافة مع التركيز على ما يظن انه الايجاب

في التحديث والمعاصرة نون السلب وهو نزع المجتمعات عن ثقافتها المحلية واغترابها في الآخر ، الكفر بالنفس والايمان بالآخر . وقد تم بناء الحضارات القديمة بوسائل المعرفة في عصر ما قبل ثورة المعلومات . وما زالت محط الانظار واعجاب انصار الحدثة . والمعلوماتية الحديثة نفسها لم تبين حضارة مثل القدماء بل احدثت صناعة . وبناء الاهرامات وتشبيد سور الصين العظيم لا يقل علما واتقانا عن توابع الانلاك Sattalites والهبوط على سطح القمر . ونحت الحجارة لا يقل علما عن الموجات الاليكترونية على الشاشة الضوئية ، انما الاختلاف فقط في ابوات الاتصال .

١٧ - ونتيجة لذلك تم شق الثقافة الوطنية الى نزعتين متعارضتين : العلمانية والسلفية ، الحدثة والقدامة بتعبير أونيس ، والجديد والقديم ، المعاصرة والاصالة ، المستقبل والماضي . تحوات النزعتان الى حزبين سياسيين وقوتين اجتماعيتين تتصارعان من أجل الوصول الى السلطة لدرجة الاقتتال بين الأخوة الاعداء . فتأصلر الجديد ضد انصار القديم ، ودعاة المعاصرة على النقيض من دعاة الاصالة . المستقبل ضد الحاضر والماضي عند انصار الحدثة . والماضي ضد الحاضر والمستقبل ضد انصار القديم . والحقيقة ان كلتا النزعتين ، ثقافة الصور ، وثقافة الكتاب تبعية تقليد الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تبعية وتقليد للسلف . الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تجاوز للحاضر نحوهم الماضي . والحاضر وحده وهو الواقع المعاش ، هو الحقيقة التي تند عن الوهمين . غاب الحاضر الذي يتم فيه جدل القديم والجديد ، وتتفاعل فيه الاصالة والمعاصرة ، ويتداخل فيه الماضي والمستقبل . فالماضي تراكم في الحاضر والمستقبل ارمصاصات فيه .

ووقعت عديد من المجتمعات التقليدية في وهم الحدثة وهي لم تطور بعد تراثها القديم . فاستبدلت وهما بوهما ، اسطورة بأسطورة . لا يستطيع الطالب التعامل مع المكتبات التقليدية ، والكتب على الرفوف للاطلاع بالقراءة المباشرة وتستبدل بها الفهارس الاليكترونية المربوطة بفهارس عواصم العالم وأعرق الجامعات وأقدم مراكز الابحاث وهو لا يعرف اللغات الاجنبية ، بل ولا يدرك قيمة العلم كما يدرك قيمة التجارة كما هو الحال في المجتمعات التقليدية في شبه الجزيرة العربية . وتصورت هذه المجتمعات ان ثورة المعلومات عصا سحرية تغير من حال الى حال ، تعادل النبوة والوحى في الماضي . فدخلت العصر بعقلية السحر والمعجزة القادرة على كل شيء الخيمة والقصر متجاوزان ، ولكن البدر يشعر بالسعادة في الخيمة في البر اكثر مما يشعر بها في القصر في المدينة " المرسيدس " والجمل متوافران ، ولكن البدر يشعر بسعادة اعظم في سباق الهجن اكثر مما يشعر في سباق السيارات . ينتظر الحساب الجاري آخر الشهر كما ينتظر المطر للاستسقاء . ويعد الأوراق المالية كما يعد الغنم . ويضعها في الآنية الفخارية كما يضع الاغنام في الحظائر . ويضارب في اسواق المال كما يلعب على موائد القمار .

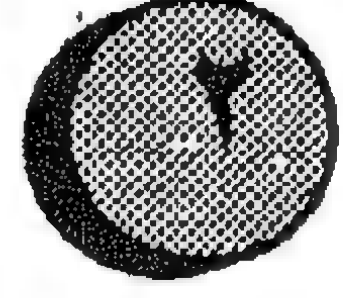
واحيانا تقوم المجتمعات التقليدية باستثمار ثورة المعلومات الى اقصى حد لتدعيم نظمها التقليدية فتجمع بين الحسينين بطريقتها ، بين الدنيا والاخرة ، بين الدنيا والدين . فيوضع القرآن في الفهارس الضوئية في أجهزة المعلومات الحديثة ، وتصنف آياته وموضوعاته ، الفاظه ومعانيه ، مكية ومدنية ، ناسخة ومنسوخة ، محكمة ومتشابهة ، ظاهرة ومؤولة ، حقيقة ومجازة ، مطلقة ومقيدة

، مجملته ومبينة ، أمره ونهيه ، خاصة وعامة بحيث يسهل معرفتها بمجرد الضغط على الأزرار ومعرفة المداخل والمخارج . فيتحول القرآن الى فهارس حديثة مثل باقى النصوص الدينية والابنية . وتوضع الدوائر التليفزيونية المغلقة فى اروقة المساجد الغاصة بالمصلين حتى لا يفوتن احدا منهم رؤية الامام الخطيب . وتستعمل شركات توظيف الاموال ثورة المعلومات ونظمها الحديثة فى الاستثمار والمضاربات فى اسواق الاموال وفى المعاملات البنكية . فالدين تجارة ، ولغة المكسب والخسارة تنطبق فى الدنيا لنيل الثروة والمال ، وفى الآخرة لنيل النعيم والجزاء . ويضع البدوى سماعة الخلايا الضوئية Cellular والباجر Pager تحت عباة فتجعله قادرا على الاتصال بالعالم كله وهو فى قلب الصحراء . ويتحول الامر من الاقتصاد الى السياسة اذ تستعمل الحركات الاسلامية وسائل الاتصال الحديثة بما فى ذلك البريد الالكتروني لتبادل الرسائل واعطاء الاوامر لتدبير الانقلابات فى الداخل والاعتقالات فى الخارج كما يفعل عمر عبد الرحمن فى امريكا مستفيدا بثورة المعلومات . ويستعمل الامراء فى القصور ثورة الاتصالات من اجل التمتع بمباهج الحياة ونعمها ، ومن ثم يحصل المؤمنون على الحسنيين ، نعيم الدنيا ونيعم الآخرة ، نعيم الدنيا من الغرب ونيعم الآخرة من النبوة وكأن الله قد سخر الغرب ومخترعاته الحديثة لزيادة نعيم المؤمنين . فياخذ المؤمنون نقطتين بينما يأخذ الغرب نقطة واحدة تضيق منه فى نسيته وعميته وشكه وماديته والحاده . وهنا تتحول ثورة المعلومات الى ستار يخفى أبشع أنواع الحسية والمادية ، وتبررها باسم الايمان فى مجتمع العلم والايمان .

والحقيقة ان ثورة المعلومات الكاملة لا تتم لا بأربعة أطراف : مرسل ومرسل اليه وأنوات الاتصال ، والرسالة ذاتها . فالمرسل وحده قد يكون قويا مثل كبار الزعماء ، الخميني نمونجا ، وبوسائل اتصال فعالة مثل شرائط التسجيل ، ولجماهير عريضة ، ملايين فى الشوارع ، ولكن الرسالة نفسها فى حاجة الى ترشيد وتعقيل وتحديث . فتتشتت الدعوات المحافظة بالرغم من توافر معظم أطراف عملية الاتصال . وقد يكثر المرسل اليهم ولكن يضعف المرسل اليهم لنقص فى الزعامة كما تضعف أنوات الاتصال لغياب المناير الحرة وتقوى الرسالة نظرا لعقلانيته واستتارها ولكن لا تتم عملية

الاتصال نظرا لنقصان طرفين فى عملية الاتصال وكما هو الحال فى دعوات الاسلام المستتير أو اليسار الاسلامي . وقد تقوى أنوات الاتصال وتؤثر فى المرسل اليهم ولكن الرسالة نفسها مادية استهلاكية لا تمس اعماق القلب ولا تخاطب فى الانسان الاحساس بالرسالة والبطولة والمرسل نفسه مشكوك فيه لأنه من المركز حيث تتركز قوى السياسة والاقتصاد والاعلام . وقد يقوى المرسل اليهم دون مرسل اى زعيم قادر على التعبير عنهم دون أنوات اتصال بالرغم من حضور الرسالة وهى المصالح العامة فتندلع المظاهرات الصاخبة او تظل بين جنبات الاغلبية الصامتة ، قنبلة موقوتة تتحين وقت الانفجار . ولا يوجد طرف واحد من الاطراف الاخرى . فالمرسل وحده اشبه بالصراخ والعيول دون مرسل اليه أو قنوات اتصال أو رسالة . وأنوات الاتصال وحدها مجرد شفرة لا مرسل لها ولا مرسل اليه ولا رسالة . والمرسل اليهم مجرد جماهير صامتة . والرسالة دون اعلام بها تبقى فى الذهن لا يعلم عنها احد شيئا .

هذا التحليل النقدي لثورة المعلومات من الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط لا يعنى على الاطلاق أى تنكّر لها أو رفضا لنتائجها واستعمالاتها دفاعا عن الهوية والأصالة والذاتية فى مواجهة الآخر المستعمر الغازي حيث تتعدد وسائل الغزو من القوة العسكرية الى السيطرة الاقتصادية الى الهيمنة الثقافية والاعلامية . كما لا يعنى أى عجز فى استيعاب وسائل الاتصال الحديثة ، فالناس أعداء ما يجهلون . انما هو تذكرة بالوجه الآخر للقضية ، وتنبيه على ما قد ينتج عن ثورة المعلومات من آثار سلبية على الثقافة والمجتمع فى المركز والأطراف على حد سواء . فالتقدم ، كما لاحظ روسو من قبل ، يحتوى على عناصر فئائه . فالتقدم فى النهاية مصطنع يبتعد عن الطبيعة . لذلك كانت حركات العود الى الطبيعة Retour à la Nature حركات تحرر مما صنعتته الحضارة . وقد لاحظ ابن خلدون أيضا أن الانتقال من البداوة الى الحضارة بإسم العمران يحتوى أيضا على عناصر فئائه بانتفاء روح التضامن الاجتماعى والابتعاد عن قيم الطبيعة . هذا التحليل انما هو مجرد تنبيه على الخطر الذى يدركه البعض فى المركز قبل الاطراف حماية للمركز ، وينبه البعض الآخر عليه فى الاطراف قبل المركز حماية للأطراف .



العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية

عمر الجويلي (*)

على وسيلة الإنتاج الرئيسية في المجتمع، ولذا فقد مرت الحضارة طبقاً لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذي يتبناه توفلر بمرحلتين رئيسيتين وهما الموجة الأولى التي تميزت بانشغال القوة العاملة في المجتمع بالزراعة ثم الموجة الثانية وهي تلك التي استقرت الصناعة فيها كالنشاط الاقتصادي الرئيسي في العالم. تجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة في اجتياز هذه المراحل المختلفة فما تزال توجد دول لم تدخل بعد عصر الصناعة وتظل الزراعة النشاط الرئيسي لسكانها. أما عن الوقت الذي استغرقته هذه المراحل فيبدو أنه في تناقص مستمر حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين في حين استقرت الصناعة كالعماد الرئيسي للاقتصاد في فترة لم تزيد على ثلاثمائة سنة. (Ibid)

والياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكي تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة في الوقت الذي لا تنأى أي دولة في العالم حتى وإن كانت في مرحلة أخرى من التطور الاجتماعي عن أضواء شروق عصر المعلومات. إن العالم المتقدم في الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة بالعمل بالمعلومات كالنشاط الرئيسي للاقتصاد

« السرعة الفائقة أهم عناصر الفعالية حيث أنها العامل الرئيسي لنجاح أي قرار في تحقيق أهدافه. هذه هي باختصار أهم النتائج التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات. إن التحول الذي يشهده العالم المعاصر كنتيجة لولوج عصر المعلومات يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ألا وهما الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها. ويعد هذا التطور الحادث في محيط صناعة القرار أبرز تأثيرات الثورة المعلوماتية على السياسة الدولية وهي المشكلة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة. ولكن قبل أن نستكشف آثار ثورة المعلومات على العلاقات السياسية الدولية لابد أن نحدد أهم ملامح الثورة المعلوماتية.

الموجات الثلاث للتطور الاجتماعي :

قدم ألفين وهيدى توفلر وهما من أشهر علماء المستقبلية فكرة الموجات الثلاث للحضارة الإنسانية في كتب عدة آخرها كتاب "خلق حضارة جديد : سياسة الموجة الثالثة" (Toffler, 1995) ومنتهى هذه الفكرة أن تطور الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات (١) رئيسية تعكس في الأساس التطور الذي يطرأ

(*) الرأي الشخصي للكاتب

وذلك نتيجة للاختراعات التقانية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات (٢) يم ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكل الحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة في المجتمع الجديد.

المفاهيم النظرية الأساسية للموجة الثالثة :

وقد اجتهد الباحثون في استشفاف أبرز سمات المجتمع المعلوماتي بالرغم من اعترافهم أنه لم يستتب كاملاً بعد في أي من الدول حيث أنها ما زالت فترة انتقال بل وتصارع في بعض الأحيان بين نمط الموجتين الثانية والثالثة. ولعل من أبرز هذه السمات هي أن لثورة المعلومات أثر تفكيكي يؤثر على كل الخدمات والأنشطة الجموعية الجماهيرية وهو ما يطلق عليه اللاجموعية Demassification ومن هذه الأنشطة اقتصاد الجملة، الإعلام والتعليم. ويرجع ذلك في الأساس إلى القدرة الهائلة للتقانة التي هي أحد أعمدة عصر المعلومات حيث يمكنها مضاعفة القدرة على التنوع Di-

iversity دون تحميل ذلك على التكلفة. ففي الاقتصاد

يسمى ذلك الإنتاج العميلي (المستهلكي) Customized Pro-

duction. ذلك الإعلام ومع ما يطلق عليه التلفزيون التفاعلي

Interactive TV يستجيب من خلاله صاحب الخدمة

الإعلامية لطلبات المستهلك المحددة. وهكذا الأمر أيضاً في

التعليم، حيث يتيح التوافر الهائل للمعلومات، والممكن

استقائها عن بعد، الفرصة لطالب العلم أن يحصل على ما

يشاء من التعليم في التخصص الذي يريده. وقد أشرنا هنا

إلى سمة التفاعلية Interactivity والتي هي من أهم سمات

المجتمع المعلوماتي الذي يمتاز بالتشبيك Net-

working. ويتضمن مفهوم التشبيك عدة أبعاد أخرى في غاية

الأهمية. إن الجديد الذي يقدمه مفهوم التشبيك هو عملية

الربط الكامل بين مستخدمي الشبكة. فمفهوم الشبكة يعني

مشاركة المستخدمين للمكان الفضاء بالرغم من التباعد

الجغرافي. كما أن مفهوم التشبيك يعني أيضاً إمكانية رد

الفعل السريع وما يسمى بدائرة التغذية الاسترجاعية Feed-

back Loop والأخيرة هي من أكثر آثار ثورة المعلومات

والاتصالات ثورية حيث أنها تمكن أطراف الشبكة من

التغيير المستمر لمعلومات ومكونات هذه الشبكة طبقاً لما يروونه

من رد الفعل. وهذا هو بالضبط ما يتعلق بالسرعة أو ما

يسمى بالوقت الحاسوبي time Cyber الذي ينتج

عنه تغير شبه دائم في المحيط والبيئة يصعب فيه التفريق بين

القديم والحديث بين الأصل والصورة. ولعل المتتبع للتغيرات

التي تطرأ على قواعد البيانات على الشبكة البيئية الإنترنت

يدرك ذلك تمام الإدراك عند تتبعه للتحديث الدائم الذي يطرأ

على الفهارس والمحتويات .

ومن الخواص الأخرى للشبكات ما يمكن أن نطلق عليه

اللاشخصانية Non-personalization أي أن طرق الشبكة

لا يُعرف بمكانته الاجتماعية وإنما ينحدر إلى مستخدم عادي

قيمه وقوته مرتبطة بوجوده على الشبكة. وتندرج تحت هذا

إمكانية التخاطب المباشر بين المستخدمين كاسرين في ذلك

أية قواعد اجتماعية أخرى قد يجب اتباعها في نظم أخرى. وإذا فإن للشبكات آثار عميقة على الهرميات hierarchies معظمها سلبي إذ أن طبيعة الشبكة تتخطى قيود الهرميات البيروقراطية والإدارية. هذا بالطبع إن لم يكن هناك خطة

مسبقة تساعد فيها الشبكة على تقوية بدلاً من هدم السلم

الإداري ولكن بالرغم من ذلك فإن الطبيعة الذاتية للشبكة هي

أنها تميل إلى كسر الحواجز الإدارية الهرمية. وينبع من ذلك

ما يطلق عليه ميل الشبكات إلى التفكيك واللامركزية De-

centralization. وهنا تتضح أحد السمات الأساسية للثورة

التقانية ألا وهي القوى المتعارضة التي توردها. فكما يمكن

أن تسهم تقانة المعلومات في التوحيد والمركزة Central-

ization يمكنها أيضاً أن تساعد على التفكك واللامركزية.

فالتقانة أصلاً عامل محايد تقتصر آثاره على طريقة وأسلوب

استخدامه. ومع ذلك فهو يضع قيوداً ويفرض وضعاً جديداً

لا بد على الفاعلين في بيئة ما أن يستجيبوا له .

يتصل بهذا الحديث حول الآثار المركزية أو اللامركزية

لثورة المعلومات الحديث عن أثرها على طريقة حفظ النظام.

لقد اعتدنا على الاعتماد على سلطة مركزية تقوم بحفظ

النظام وفرض القانون. ومع ذلك فهناك طرق كثيرة أخرى

لحفظ النظام منها وجود مجموعة من الأعراف والقوانين يتفق

عليها الأطراف المتفاعلة ويلتزموا بها دون وجود سلطة

مركزية تفرض عليهم ذلك. ولعل مصطلح الأناركية، كما درج

على استخدامه منظر العلاقات الدولية، هو أنسب مصطلح

لتعريف هذه الحالة التي يطلق عليها الحكم دون حكومة (٣)

Governance without Government. هكذا الحال في شبكة

علاقة مثل الإنترنت التي لا تحكمها جهة مركزية ومع ذلك

هناك بعض القيود والأعراف التي تحظى بالالتزام الإرادي.

والقانون الحاسوبي Cyberlaw مستجدات كثيرة سنقوم

بإلقاء بعض الضوء عليها في قسم لاحق.

إن مسألة حفظ النظام هذه ترتبط هي الأخرى بمفهوم

آخر نتج عن "الشبكة Networkization التي تتسم بها

الثورة المعلوماتية وهو خاصية الاضطراب. Turbulence.

فهناك العديد من الكتابات التي تجادل بأن من آثار

التطورات الاتصالية والمعلوماتية الاضطراب ومعناه أن

تسارع الأحداث Acceleration وزيادة توافر (إتاحة)

(Availability) المعلومات عنها يعطى صورة شبه فوضوية

لهذا التتابع. ولذا ظهرت مجموعة من النظريات يطلق عليها

نظريات الفوضى Chaos Theory أو نظريات الاضطراب (٤)

الذي يرجع جزء منه إلى حدوث عدد من التطورات المستقلة

في وقت متزامن يصعب استبيان الربط بينهم بالرغم من

التأكد من وجود ربط ما. ويرجع ذلك في الأساس إلى

الترابط الهائل الناتج عن الشبكة والذي يتيح لعدد هائل من

التفاعلات أن يحدث في وقت متزامن. ويقودنا ذلك إلى

استكشاف مفهوم آخر وهو التعقد Complexity.

إن أحد الإفرازات الأساسية لتوافر المعلومات هو التعقد.

فإذا عدنا إلى أحد التعريفات البدائية لمفهوم المنظومة وهي

وجود نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات مندمجة In-

بطبيعة الأمر للشق المتعلق بتقانة الاتصالات وذلك لأن العامل الأساسي يكمن في تباعد المسافة بين المجتمعات. إن سرعة نقل المعلومة من مكان إلى آخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم. إلا أن العامل الرئيسي وراء تقريب الدول بعضها ببعض هو العنصر والمكون الاقتصادي للمعلومة.

الاقتصاد السياسي الدولي في عصر المعلومات:

كثيرة هي الكتابات التي تؤكد أن المعلومة والمعرفة أصبحت المكون الأساسي للثروة. وإذا فإن الوظائف التي تعتمد على المعرفة وعلى معالجة المعلومات Information Processing أصبحت أكثر الوظائف التي تدر دخلاً على صاحبها وأعلى الوظائف على سلم المكانة الاجتماعية. ويحل

عامل المعرفة (Drucker, 1992) Knowledge Worker محل عامل المصنع في العصر الصناعي وكان الفلاح والمزارع في العصر الزراعي والمثير للاهتمام على النطاق الدولي هو أثر الثورة المعلوماتية على هجرة العمالة الدولية. فالآن ومع انتشار شبكات المعلومات على مستوى العالم، أصبح من الممكن الاستفادة من العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى تنقل مادي وهذا ما يطلق عليه العمالة عن بعد (البعدية-Telework).

والاتصال بهذا، يعتقد البعض في بزوغ تقسيم دولي جديد للعمل (١١) تتخصص فيه بعض الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر في الصناعات عالية التقنية High Tech industry والأخير في الزراعة. وهكذا ينقسم العالم إلى ثلاثة عوالم كل مازال في طور مرحلة من موجات التطور الحضاري. وسيكون لهذا الأمر بالطبع عواقب اجتماعية وسياسية جمة.

وكما أثرت المعلومات على أحد عوامل الإنتاج الأساسية وهي العمالة فقد أثرت كذلك على باقي العناصر وهي الأرض، رأس المال والإدارة. فبالنسبة للأرض نعود إلى كيف أن الثورة المعلوماتية قد غيرت مفهوم البعد والمكان نظراً لقدرتها الهائلة على كسر الحواجز الجغرافية لدرجة أن تعريف المكان الآن أصبح هو الفضاء الحاسوبي أي الجغرافيا الافتراضية المتخيلة التي يشترك فيها أطراف الشبكة. أما بالنسبة لرأس المال والذي يعتبره البعض العامل الأهم في عملية الإنتاج، فنجد أن بعض المستقبلين Futurists يجادلون أن المعرفة قد حلت محل رأس مال نظراً لانخفاض تكلفة أجهزة معالجة المعلومات وقدرتها الكبيرة على الإنتاج المتنوع واختصار مراحل عديدة كانت تكلف الكثير فيما مضى وهو ما يطلق عليه اختصاراً دوائر الإنتاج Production Cycles. ويجادل هؤلاء بأن ذلك يحمل في طياته الآثار الإيجابية بالنسبة للدول الفقيرة في رأس المال، الغنية في القدرات الإنسانية والبشرية، حيث يميل وزن الإهمية إلى العنصر البشري (١٢) وفي هذا أطلق توفلر على المعرفة "لقب البديل الحتمي" حيث أنها يمكنها أن تقوم بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية (Tofler, 1995) وبما أن المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود

سياسية سيادية للدولة فإن السمة الأساسية للاقتصاد "الدولي" المعاصر هي دولنة (١٣) الاقتصاد Inter-

egrated في علاقة معقدة. أما الشبكة فتزيد من عدد التفاعلات بين وحدات المنظوم مع مضاعفة عدد مرات التغذية الاسترجاعية. أي أنه باختصار تبدو الشبكة كمنظوم متقدم غاية في النشاط. ويقتضى هذا التعقد وما يوازيه من سرعة في التفاعلات أن يكون مضمون الرسائل المتبادلة رمزياً إلى حد كبير وإذا شكلت الشبكات العملاقة المصاحبة لثورة المعلومات والاتصالات عالماً من الرموز يمكن أن نطلق عليه

"الرموزية Symbolism (٢٦) فنخبة عالم اليوم هي طائفة من محلي الرموز Symbol Analysts يتعاملون مع رسائل ومعلومات وفيرة يومياً ويمثل ذلك الجانب الأكبر إن لم يكن الوحيد من عملهم اليومي. يتوقع البعض أن يرتفع الحجم الإجمالي للرموز من مستوى ١٠ القوة (١١) إلى ١٠ قوة (١٦) مع نهاية القرن الحالي (٢٧).

ومن الرموزية تنبع الخاصية التالية لمجتمع المعلومات وهي التجريدية Abstraction فهناك أشياء كثيرة في عالم المعلومات غير ملموسة وغير مرئية. ولذا تصبح الحقيقة أيضاً جزءاً من هذه التجريدية. ويرتبط بهذا إحدى أبرز سمات مجتمع المعلومات وأكثرها ظهوراً للعامة وهي الخلط والتداخل الشديد بين الواقع والمتخيل الافتراضي (٢٨) Vir-

tual and Real. إن القدرة الهائلة لتقانة المعلومات على محاكاة الواقع (Simulation) تصنع واقعاً متخيلاً وافتراضياً يصعب معرفته من الواقع الحقيقي. وهذه هي تجربة من "يسبح" في الفضاء الحاسوبي Cyberspace. فالعالم في عصر المعلومات أصبح مزيجاً من الواقع والافتراض، من الحقيقة والمتخيل. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى نظريات ما بعد الحداثة Post Modernism فليها الكثير لتقدمه من أجل شرح المنظومة القيمية لمجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial.

حاولنا في هذا الجزء إلقاء بعض الضوء، في عجالة وتبسيط شديد على أهم المفاهيم النظرية التي تحكم مجتمع المعرفة Knowledge Society ولكل من هذه المفاهيم بالطبع أثر كبير على العلاقات الدولية حيث أن التطور الحادث في هذه المجتمعات يقع في وقت متزامن بالرغم من عدم الالتصاق الجغرافي ولذا ينعكس على العلاقات بين المجتمعات بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الثورة أنها لها بعد عالمي أساسي.

ثورة المعلومات على النطاق الدولي:

لا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي، وما له من أدوات مساعدة مثل الأقراص المدمجة Compact Discs، الدور الرئيسي فيها. فيقترب بها التطور المصاحب في تقانة الاتصالات Communications Technology. وإذا فإن التسمية الأدق لوصف هذا التطور المعلوماتي هي ما أطلق عليه في اللغة الإنجليزية (٩) Communications ونقترح لها مصطلح "المعلوماتية" (١٠). إن الحديث عن البعد الدولي لثورة المعلومات لا بد وأن يفسح مجالاً واسعاً

nationalization of Economies أى أنه أصبح من الصعب جداً ترسيم حدود الاقتصاد القومى أو الوطنى فهناك تشابك هائل بين الاقتصادات خاصة وأن معظم السلع المركبة تنتج مجزأة فى مناطق شتى. ويتوازى مع هذه ما أطلق عليه عولة الأسواق Globalization of Markets التى تفيد بأنها أصبحت أيضاً متشابكة إلى حد كبير وأن الفاعلين الاقتصاديين يمكنهم الالتقاء ببعضهم البعض لعرض منتجاتهم وللاتفاق على الصفقات وهذا ما يسمى السوق الافتراضى المتخيل Virtual Market الذى لا يلتزم بحواجز جغرافية أيضاً.

ومع إنشاء السوق المتخيلة، ظهرت وسائل جديدة لقضاء المعاملات التجارية خاصة ما يتعلق بالتمويل الدولى عبر شبكات الحاسوب. ويعكس هذا جلياً عامل السرعة أهم سمات الثورة المعلوماتية. ولكن لهذا التطور سلبيات كثيرة ومخاطر عديدة منها صعوبة ضمان سلامة هذه المعاملات خاصة المالية منها فى ضوء مشاكل التأمين التى تعاني منها التحويلات على الشبكة (Markoff, 1995) وفى تطور لمعالجة هذا الأمر، اتجهت معظم الشركات المتعددة الجنسية إلى إقامة شبكات خاصة بها تتمتع بأمان كامل فيما يخص التحويلات (١٤).

لقد كانت الشركات متعددة الجنسية من أهم المستفيدين من الثورة المعلوماتية لعدة أسباب. أولها يتعلق بطبيعة هذه الشركات التى تعبر وتتخطى الحدود السياسية للدول. فطبيعة هيكل هذه الشركات هى وجود مقر أو عدة مقر رئيسية يتبعها أفرع عديدة متوزعة على أنحاء العالم المختلفة. ثانياً هذه الأسباب هى كبر حجم العوائد المالية التى تدرها أنشطة هذه الشركات بما يتيح لها فرصة تخصيص قدر هائل منها للبحث والتطوير Research and Development

وهما عنصران رئيسيان فى عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات. ولا تملك أى مؤسسة أخرى قدرة مماثلة باستثناء المؤسسة العسكرية والمعروف أنها أيضاً متقدمة جداً فى مجال تطبيق تقانة المعلومات. ولعل ثالث هذه الأسباب هى مرونة الهيكل الإدارى للشركات متعددة الجنسيات والتى أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية. إن النتيجة النهائية هى أن قوة الشركات متعددة الجنسية قد زادت حتى احتلت موقعاً متميزاً فى ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله عند دراسة تطور العلاقات الدولية (١٥).

السياسة الدولية فى عصر المعلومات :

تحدث ثورة المعلومات والاتصالات تغييرات جوهرية كما تبين فى الدول التى تنتقل من حضارة الموجة الثانية إلى حضارة الموجة الثالثة. وبما أن الدولة كانت لوقت طويل الفاعل الرئيسى فى العلاقات الدولية فمن المتوقع أن تنعكس هذه التطورات على المنظوم الدولى أيضاً. ومن أفضل الطرق لاستبيان التحولات التى طرأت وتطراً على المنظوم الدولى من جراء الثورة المعلوماتية هى مقارنة طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين أثناء العصر الصناعى وبين تلك المتوقعة فى

أثناء العصر المعلوماتى. ولذا نحاول هنا استكشاف التحولات المتوقعة لثورة المعلومات والاتصالات على العلاقات الدولية مع التركيز على الجوانب السياسية أكثر من الأبعاد العسكرية والاقتصادية والثقافية التى تنطرق إليها أبحاث أخرى فى هذا الملف.

إن التركيز الرئيسى هنا سيكون على آليات الضبط فى المنظوم الدولى وبالتالى سيكون للقانون الدولى والمنظمات الدولية نصيب من البحث والتنقيب. فالمشكلة البحثية الأساسية هى كيف سيكون حفظ النظام فى المنظوم الدولى الجديد. ومن أجل التوصل إلى إجابة عن هذا السؤال، نحاول استكشاف تأثير الثورة المعلوماتية على بعض أوجه المنظوم الدولى الرئيسية. وفى البداية نتجه إلى أهم مكونات هذا المنظوم وهو الوحدات المكونة له.

وحدات المنظوم : نوعية العضوية :

يفترض مصطلح المنظوم وجود أكثر من وحدة مكونة له بينهم علاقة مركبة وتشابك ولذا فهناك نوعاً من الاندماج بين وحدات المنظوم. وعادة ما تسود العلاقات بين الوحدات حالة نظام لتكرار نمط معين من الأحداث مما يعطى نوع من القدرة التنبؤية للأحداث نتيجة التكرار. وبالنسبة للمنظوم الدولى، نجد أن أهم أشخاصه ووحداته على الإطلاق هى الدول منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ولذا من شأن أى تغيير يطرأ على نوعية هذه الدول أو على علاقتها ووزنها وأهميتها النسبية بالمقارنة بأى وحدات أخرى أن يكون له أثر كبير وربما مركب على المنظوم الدولى نفسه. وفى هذا الإطار، نجد أن أول ما أثرت ثورة المعلومات كان على الدولة وبصفة خاصة على الدولة القومية أو الدولة الأمة Na-tion-State.

لقد كانت الدول هى اللاعب والفاعل الرئيسى فى المنظوم الدولى وقد ساهمت بفاعلية فى وضع آليات الضبط والتنظيم للعلاقات فيما بينها ومن هنا المصطلح (العلاقات الدولية) الذى يرمز بطريق غير مباشر إلى أن العلاقات الأساسية هى بين الدول وليس بين أى وحدات أخرى حتى وإن وجدت إلى جانبها. وقد مثلت المدرسة الواقعية هذه الفرضية فى المقام الأول. فتركز المدرسة الواقعية (سواء المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنوية) (١٦) على الدولة كفاعل الرئيسى فى العلاقات فيما بينها وعانت المدرسة الواقعية من نقد واسع مع تطور المنظوم الدولى وخاصة من جانب مفكرى الاعتماد المتبادل والذين يرون ضرورة عدم إغفال الفاعلين الدوليين الآخرين.

لقد احتكرت الدول فى عصر العلاقات الدولية إبان العصر الصناعى السياسة الدولية. ونبعت قوة الدولة فى الخارج من قوتها فى الداخل أى أن قوة الدولة على الساحة الدولية ما كانت إلا انعكاساً لقوتها فى مواجهة مجتمعتها. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن نستكشف تأثير الثورة المعلوماتية على قوة الدولة فى الداخل. وتكاد تجمع معظم الكتابات فى هذا المجال أن من شأن ثورة الاتصالات وما ينتج عنها من مجتمع المعرفة Knoweldge Society

تتحدث نفس اللغة وتعتمد على نفس التقسيمات (ومنها عناوين الصفحات شئون أجنبية، الوطن الخ..). أعطت الإيحاء للشعوب بتزامنهم في الوقت والموضع مما دعم من شعورهم بالتشابه وأدى في النهاية إلى تدعيم القومية حتى وإن كانت عناصر هذه القومية هي عناصر خيالية وهو ما يحدث في الغالب فلهذا الأمر عنون أندرسون كتابه "الجماعات المتخيلة. Imagined Communities".

أما عن الثورة المعلوماتية الحالية فإن أهم تأثير لها هو على إدراك المرء للزمان والمكان. فمن نتائج الموجة الثالثة تقليص التباعد الجغرافي فقد أصبح من المتاح الاتصال بأشخاص يقعون على مسافة كبيرة، كان يصعب في السابق قطعها، متيحاً القيام بمهام اتصالية عديدة كان يستحيل القيام بها إلا إذا كان الشخصان على مقربة من بعضهما البعض. وقد أسهم هذا التحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية في خلق نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه المجتمعات الإلكترونية أو الجماعات المتخيلة Electronic or Virtual Communities. ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدولة التي توجد داخل حدودها فالتلاصق الجغرافي لم يعد الفيصل في توفير امكانية الاتصال والتواصل.

ويجدر بنا هنا مناقشة مسائل الزمان والمكان في الشبكات الإلكترونية (Katsch, 1995) هما ما يطلق عليهما Cybertime, Cyberspace. لقد ساهمت الشبكات الحاسوبية في تخطي حاجز الزمان والمكان حيث أصبح عدد هائل من الأشخاص مرتبطين معاً عن طريق أجهزة الحاسب الألى ففي الواقع الذي تخلقه ثورة المعلومات والاتصالات يتغير معنى الوقت والفضاء. أما عن الوقت أو الزمان الحاسوبي فيتغير معناه ومنظورنا إلى الوقت كمحدد لأفعالنا وذلك نظراً لقدرة المعلومات على توفير قدر هائل من الوقت للوصول إلى نتيجة معينة تعيد تشكيل معنى الزمان من منطلقات الماضي والحاضر والمستقبل. (Ibid) وذلك على العكس من أن الصناعة الطباعة تعني امكانية تجميد ما تم في وقت ما طبقاً للوضع الذي وصل إليه Status Quo الوضع الراهن. أما الطباعة الإلكترونية فتوفر امكانية التحديث المستمر دون وجود نموذجين للمقارنة بين الحديث والقديم ولذا يصعب التفرقة بين السابق واللاحق لصالح اللاحق. وإذا ما نظرنا إلى الثقافة غير المكتوبة، يتضح لنا أنها عانت يوماً من صعوبة تحديد أي الأشياء هو الأصلي وأيهما المزور. ولعل هذا ما عانت منه الثقافة العربية البدوية وخاصة قبل دخول الإسلام حيث انتشر النحل والانتحال وحتى بعد دخول الإسلام يصعب علينا التيقن من أي الروايات أدق في بعض الأحاديث والسير.

وكما تعيد ثورة المعلومات تشكيل رؤيتنا للزمان فهي تفعل ذلك بالنسبة للمكان أيضاً. فتقانة المعلومات تسهل التغلب على الحاجز أو العائق المكاني الذي يفصل بين شيئين مختلفين فلم يعد الفاصل المكاني يعوق الاتصال والتواصل. ولكن بصفة عامة يلعب عامل الوقت دوراً أكثر أهمية من الموقع، فالتحول الآن هو من الجغرافيا السياسية إلى

إضعاف للدولة حيث ستقوم جماعات ومؤسسات أخرى بمعظم وظائفها. فقد كان على الدولة في العصر الصناعي حماية مصالح الطبقة الصناعية التي وجدت في تحالفها مع الدولة القومية مصالح جمة ولذا نشأ حلف بين الدولة والطبقة الصناعية. فقد كانت طبيعة الانتاج الصناعي تكتفي بالدولة القومية التي كانت توفر لها الحماية عند اللزوم. كما أن الاتصالات في المجتمع الصناعي التقليدي كانت تتطابق إلى حد كبير مع الحدود المرسومة للدولة القومية فقد كان في إمكان الدولة التحدث عن السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها وبالتالي تشكيل عقول شعبها وضماني الولاء التام من ناحيتهما. أما الآن ومع تعاظم فرص الاتصال بدون تكلفة تذكر عن طريق شبكة شبكات المعلومات الانترنت وما يشابهها من تقانات المعلومات والاتصالات فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين.

إن الدولة طبقاً للقانون الدولي تتكون من إقليم وشعب وحكومة في أبسط التعريفات. ونجد أن تأثير ثورة المعلومات والاتصالات سلبي على العناصر الثلاثة المذكورة عالية. فالإقليم لم يعد محدداً كما كان من قبل نظراً لاختراع طرق متعددة لاختراق هذا الإقليم وهي الأساليب التي لم تكن موجودة من قبل. ففي العصر الصناعي كانت الوسيلة الوحيدة لاختراق الإقليم هي الاختراق المادي وبالتالي كان من السهل معرفة هذا الاختراق ووقفه إذا ما توافرت القدرات. وكان من الطبيعي في العصر الصناعي الذي مجد المادة أن يكون الاهتمام الرئيسي هو وقف اختراق المادة وحمايتها. أما الآن ومع الموجة الثالثة، فلم تعد للمادة مكانتها المرموقة التقليدية فمعظم الموارد التي تعتمد عليها هذه الحضارة هي موارد غير ملموسة وغير مرئية In-tangible and Invisible ومنها المعرفة نفسها وهي عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية. وبطبيعة هذه العناصر غير المرئية، يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لأي إقليم مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوفرة.

أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو الشعب فنجد أن تأثيرات الثورة المعلوماتية هي أيضاً سلبية بالنسبة له. فالمهم في الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحى التفسير القانوني للمصطلح. المهم في عنصر الشعب وما له من تأثير مباشر على قوة الدولة هو مدى تماسك هذا الشعب وإيمانه وولائه للدولة التي يقطنها ينتمى نظرياً إليها. وهذا ما يسميه علماء السياسة بالشعور القومي. وفي هذا المجال توجد نظريات عديدة في العلوم السياسية تنظر لمفهوم القومية ولا مجال لسردها أو مناقشة كافة أبعادها في هذا التقرير ولكننا نشير فقط إلى نظرية بنديكت أندرسون والتي يقر فيها بأن أحد أهم العوامل التي أدت إلى ظهور القومية هي رأسمالية الطباعة أو في بساطة وعجالة التأثير الكبير الذي كان للصحافة المطبوعة في جعل الشعوب تشعر بالمشاركة في عنصرى الزمان والمكان عن طريق قراءة نفس المطبوع كل مدة زمنية محددة. إن عملية قراءة صحيفة

الكرونوسياسية . Geopolitics and Chronopolitis. وأخيراً بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر الدولة طبقاً للتعريف القانوني وهو وجود حكومة فاعلة تحكم الشعب المقيم في إقليم محدد، فلقد كان للثورة المعلوماتية أثر كبير على تغيير طبيعة وظائفها أيضاً. إن المتتبع لمعظم الكتابات على ثورة المعلومات يجد أن الفرضية الأساسية هي قلة الحاجة إلى الحكومة ومحاولة ترشيدها في الحياة العامة إلى درجة التخلي عنها في بعض الأحيان. إن محاولة الإقلال من دور الحكومة في الحياة الاقتصادية يعود إلى النظرية الليبرالية الاقتصادية والتي تعول على قوى السوق للاضطلاع بالدور الرئيسي في تنظيم الاقتصاد. وكان ذلك في العصر الصناعي. إلا أنه مع قدوم عصر المعلومات، أخذت الآراء المنادية إلى تقليل دور الحكومة في التزايد مما يهدد وجود الدولة بصفة أساسية خاصة وأن الحكومة هي أحد الأركان الأساسية للتعريف السياسي للدولة والذي يحفظ للدولة احتكار الحق الشرعي في استخدام القوة وبالطبع لا يمكن إلا للحكومة في الدولة أن تقوم بهذا الدور .

إن معظم الكتابات تدعى بعدم امكانية مجازاة الحكومة للمتطلبات التي تفرضها الموجة الثالثة. فالبعض يجادل بأن الحكومة ما هي إلا تجسيد للفساد وتشجيع له (Ohmae, 1995).

وتعتمد هذه المدرسة في الأساس على فكرة أن أجهزة الدولة لا قوة لها على مجازاة والتكيف مع مقتضيات السرعة التي تفرضها ثورة المعلومات أي التعامل مع الزمان الحاسوبي. ويرجع ذلك لكون أجهزة الدولة مبنية في الأساس على النظام البيروقراطي الهرمي الذي توافق أساساً مع العصر الصناعي ولكنه يعجز عن البقاء حياً في العصر المعلوماتي. لقد تخلفت أجهزة الدولة عن موكب التطور الإداري الذي صاحب ثورة المعلومات والاتصالات في حين سارت الشركات الخاصة وقطعت شوطاً طويلاً يصعب على الأجهزة البيروقراطية في الحكومة أن تلحق به. ولا عجب بعد هذا أن نسمع عن مسئولين في البرلمانات وخططهم لإلغاء بعض الوزارات أو عن برامجهم لتخفيض شامل في العمالة الحكومية. وهذا ما يقوم به نيوت جينجرش وروبرت بول رئيساً لمجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧). ومن أبرز المؤيدين للإقلال من دور الدولة من الكتاب الأكاديميين الكاتب المستقبلي الشهير ألفين توفلر. ومما يساعد على اكساب هذه الآراء قدراً من المصداقية أن الأجهزة البيروقراطية بطبيعتها لا تتقبل التغيير بسهولة وخاصة إذا ما كان التغيير ثورياً ويقتضى التخلص من عدد هائل من المميزات التي طالما تمتع بها العاملون في هذه المؤسسات البيروقراطية.

وفي حين تفتقد الدولة إلى العديد من عناصر القوة التي تمتعت بها الأزمنة طويلة، يظهر على الشاشة دور متنام لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين بل حرمت عنها عضوية المنظوم الدولي لفترة طويلة حيث اعتبر حكرًا على الدولة. ولعل من أبرز الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الآخذة في النمو والكبر والتي تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي.

وبالرغم من أن مصدر قوة هذه الشركات كان ولا يزال القوة الاقتصادية وليس العسكرية أو السياسية إلا أن التغيير الذي حدث والذي أضاف إلى القوة النسبية لهذه الشركات هو أن طبيعة العلاقات العالمية قد تغيرت لصالح الاقتصاد وعلى حساب السياسة والاستراتيجية. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن السياسة والعسكرية قد أصبحتا بلا أهمية ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المتنامي في الأهمية للاقتصاد في العلاقات بين المجتمعات. وقد أدى ذلك منطقياً لزيادة أهمية الشركات العملاقة الاقتصادية التي قادت حملة تطوير هائلة من أجل تطوير هياكلها للتوائم مع متطلبات الثورة المعلوماتية ولتعظيم الاستفادة من قدراتها وامكانياتها .

والغريب أن تأثير الموجة الثالثة على الشركات متعددة الجنسيات غير مفهوم حتى الآن. فهناك من الظواهر ما يؤكد أن الشركات ستتجه إلى العملاقة Giantism والمثال على ذلك هو الاندماجات الأخيرة بين عدد من شركات الإعلام مثل شركتي سي ان ان ووالث ديزني وهناك أمثلة أخرى. إلا أن معظم الكتابات الأخرى ترجح أن العالم يمر من مرحلة الانتاج الجماهيري أو الجموعي Mass Production إلى الانتاج العميلي أو المستهلكي المخصص Customized Production نظراً للفرص التي تتيحها ثورة تقانة المعلومات من امكانية تنوع المنتج دون تكلفة إضافية تذكر ولذا فإن الاتجاه هو ناحية التنوع وليس الواحدية إلى الانتاج بالتفصيل وليس بالجملة. كما أن حجم المعلومات المتاح يزداد بشدة مما يصعب من عملية التنسيق في الإدارة خاصة في المستويات الوسطى ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التعقد Complexity واستحالة التعامل معها مركزياً. ولذا يصبح من الحتمي تفكيك الشركة إلى شركات متخصصة صغيرة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة على العكس من الشركات الديناميات التي يستحيل أن تسير سرعة الإيقاع في عالم الموجة الثالثة (Toffler, 1995). يصعب الجزم حالياً أي من السيناريوهات سينتصر ولكن الأرجح أن الاتجاه إلى العملاقة له من الخصوصية ما لصناعة الإعلام من خصوصية أما الشركات التي تنتج ماديات فمن الصعب أن تستمر في خطوات العملاقة. وسيتأثر الدور الدولي للشركات بطبيعة الأمر بمدى حجم هذه الشركات وقوتها. ففي حين تكمن قوتها حالياً في كبر عوائلها إلا أن عدداً كبيراً من شركات صغيرة ولكن مؤثرة وفي مجالات حساسة قد يحفظ لهذه الشركات مكانة رئيسية في العلاقات العالمية.

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية، نجد أنه أصبح للأفراد دور متنام في العلاقات المجتمعية فلم تعد الدول هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب المتواجدة في دول مختلفة. لقد أتاح تقانة المعلومات الفرصة أمام الفرد لكي يتواصل ويتصل مع آخرين في دول أخرى دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة. وفي هذا تعظيم لقدرة الأفراد على التصرف والفعل وإن كانت محدودة حتى الآن وما زالت تخضع لقيود عديدة .

وهناك أيضاً بالطبع لاعبون آخرون في العلاقات الدولية مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. إلا أن حجم هذه الورقة لا يسمح بالتطرق لدورهم المتوقع في عالم المعلومات.

العولمة والمحلية : عدد الوحدات :

لا يقتصر الاهتمام فقط على تغير طبيعة العضوية في المنظوم الدولي بل أن عدد وحدات المنظوم من المتوقع أن يتغير. لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات من إمكانية تضاعف عدد الدول في العالم نظراً لموجة التفكك التي تصيب الدول المصطنعة وأبرزها الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها. وهناك من يتوقع أن تستمر هذه الموجة لكي تتفكك دول كثيرة أخرى وتتكون دول أخرى محلها. والغريب أن ذلك يحدث في تزامن مع قوى العولمة أو الكونية بل ومع حركات الاندماج الاقتصادي والتكتل والأسواق العملاقة القارية. ويبدو هذا متناقضاً للوهلة الأولى حيث أن قوى الاندماج وقوى التشرذم والتفكك تتواجد جنباً إلى جنب. وهذا ما يطلق عليه المحلية إن نفس العوامل التي تدفع الدول إلى التفكك هي في حقيقة الأمر العوامل التي تدفع العالم إلى الاندماج ولكن الفرق هو أن وحدات الاندماج لم تعد الدول فقط بل تشمل المناطق والمدن أيضاً. ولذا نجد هناك من يعتقد أن المستقبل يحمل في طياته ما يطلق عليه الدولة المنطقة (Oh-Region State

mac, 1995). ويذكرنا ذلك بالدولة المدينة أو Polis في عصر الإغريق (١٨).

وبما أن الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بالرغم من الدفاع الشديد للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية عن مركز الدولة فيوجد إلى جانب الدولة فاعلون آخرون مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وكذلك وفي وقت متزامن، هناك اتجاه لزيادة عدد الدول في المنظوم الدولي نظراً لقوى التفكك التي أصابتها والتي نبعت من مصادر مختلفة أزكتها ثورة المعلومات. ويلعب هذان التطوران دوراً هاماً في عملية تعقد Complexity العلاقات الدولية إلى درجة تحويلها نوعياً عن المسار الذي دارت فيه منذ صلح وستفاليا.

لقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مضاعفة قدر التفاعل داخل المنظوم الدولي فلم تعد تقتصر كما ذكرنا على الدول بل أصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المرور بوسيط. إن هذا الأمر ليدفعنا للتساؤل حول مدى دقة مصطلح العلاقات الدولية فمصطلح العلاقات الدولية يعني ضمناً أن العلاقات هي بين الدول في أساسها. إذا ما قارنا بين المصطلح العربي وبين المصطلح الفرنسي أو الإنجليزي International نجد أن المعنى الضمني مختلف تماماً عنه في العربية والذي تكون ترجمته الدقيق Interstate أو Interetats وليس International الذي يفضل ترجمته بالأممية أو حتى في تجاوز المجتمعية. وفي فحصنا لأثر ثورة المعلومات على المنظوم الدولي، نجد أن قدرة التواصل والاتصال التي توفرها الموجة الثالثة للأفراد

والشعوب تحفزنا على تبني مصطلح العلاقات الأممية بدلاً من العلاقات الدولية حيث أن الأمم سواء أن وجدت في دول قومية أو مركبة هي التي أصبحت تتفاعل مباشرة ولم يعد ذلك قاصراً على الدول فقط. إن ما يحدث يشبه إلى حد كبير عملية خصخصة للعلاقات الدولية -Privatization of International Relations

بأن دور لا يستهان به.

تماسك المنظوم:

إن إحدى أهم الخواص لأي منظوم هي درجة التماسك بين وحداته وبين البنية التي يشكلونها. والاهتمام هنا هو بتأثير ثورة المعلومات على درجة تماسك المنظوم في ضوء زيادة عدد الفاعلين والوحدات المكونة له كما أوضحنا في القسم الذي سبق. إن النتيجة المتوقعة لأول وهلة هي أن المنظوم قد يعاني من التشرذم والتفكك إلا إذا سادت علاقات جذب بين وحدات هذا المنظوم. ولذا يجب إعطاء قدر عال من الاهتمام لطبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم العالمي المتوقعة بعد ثورة المعلومات. إن مدى استقرار هذه العلاقات يعكس سمة النظام Order التي تسود هذا المنظوم. وهذا ما دفعنا منذ البداية إلى تبني مصطلح المنظوم بدلاً من النظام (١٩). فالنظام يصف طبيعة ونوع العلاقات السائدة بين وحدات أي منظوم System قد تقل أو تزيد في فترات مختلفة وقد تختلف من منظوم إلى آخر.

لقد كان حفظ النظام هو الشاغل الأول للدول في العلاقات الدولية حيث أمضت وقتاً طويلاً في خلق مؤسسات

Institutions وظيفتها حفظ النظام. ومن أشهر الأعمال في هذا المجال كتاب Hedley Bull الذي كرسه لدراسة مؤسسات حفظ النظام في المنظوم الدولي. وقد حدد Bull خمس مؤسسات مهمتهم حفظ النظام منها توازن القوى الدبلوماسية والقانون الدولي. ويكون من المفيد هنا محاولة استكشاف تأثير ثورة المعلومات على هذه المؤسسات. إن المهم هنا هو أن الدول قد أمضت وقتاً طويلاً لكي تصل إلى هذه المؤسسات عن طريق وسائل عديدة منها التجربة والفشل Trial and Error حتى توصلت إلى مؤسسات قادرة على لعب دور غير قليل في مجال حفظ النظام.

وإذا كان المنظوم المستقبلي للعلاقات الأممية يحوي فاعلين دوليين جدداً لم يتمرسوا من قبل في قواعد اللعبة، فإنه من البديهي أن يسود العالم فترات من عدم الاستقرار حتى يتعلم الفاعلون الجدد القواعد والقوانين السائدة. والأغلب أن كل فاعل جديد سيحاول أن يحسن من موقعه مما يؤدي إلى تصارعه مع منافسيه مما يجعل فترات العنف تحدث أكثر. والمنطقي أن هذه كلها فترات انتقالية حتى يتم التعرف والتعود على القواعد القديمة أو حتى إرساء قواعد جديدة. لكن الجديد هنا هي النقطة المتعلقة بمدى مسؤولية

Responsibility كل فاعل. فالدول من خلال خبرتها التراكمية وطبيعة تكوينها، كونها تمثل شعوباً لها حضارة ومعنويات، طورت نوعاً من المسؤولية وهو ما يسميه البعض

في المدرسة الليبرالية للعلاقات الدولية "معنوية الدول Mo-rality of States" والتي لا ترقى إطلاقاً إلى معنوية الأفراد ولكنها تشبهها في مجالات معينة. والسؤال هنا هو هل تكونت لدى الشركات متعددة الجنسيات ولدى الفاعلين الدوليين الجدد الآخرين - في زمن تدهور مكانة الدولة الأمة (٢٠) كما يتوقع معظم المؤلفين - خبرة تراكمية تصبغ تصرفاتهم بالمسؤولية. إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة تكوين الفاعلين الجدد وخاصة الشركات متعددة الجنسية. إن هدف الشركات الرئيسي هو بالطبع تعظيم الربح والبقاء في السوق. ولذا قد يكون من المتوقع ألا تعبر هذه الشركات أي اهتمام لمسألة حفظ النظام والصالح العام في العلاقات الدولية. ولكن الأمر قد يكون مختلفاً أيضاً حيث أن الاستقرار من صالح الشركات التي تبغى الحفاظ على القدرة على تعظيم الربح. كما أن الشركات تتمتع بكفاءة عالية في الإدارة مما قد يؤهلها للتعامل مع القضايا الحساسة بدقة كبيرة.

الثقافة القومية والأيديولوجيا وتماسك المنظوم الدولي:

ويغض النظر عن الفاعلين في العلاقات الأممية، ينبغي دراسة أثر زيادة المعلومات على عملية حفظ النظام، كما سبق وأن ذكرنا من قبل. فتوافر كم هائل من المعلومات حول عدد كبير من الأحداث في وقت واحد قد يعطى انطباعاً بوجود حالة اضطراب أو فوضى معينة ومن هنا نظريات الفوضى. وأكثر من هذا فللمعلومات دور آخر في غاية الأهمية متعلق بتماسك المنظوم الدولي وهو أثرها على الثقافة العالمية (٢١).

لقد أفرد عدد من الباحثين جزءاً من كتاباتهم لدراسة دور العلاقات الثقافية الدولية في العلاقات الدولية بل أن بعضهم جادل بوجود ثقافة عالمية ينتمي إليها معظم شعوب العالم ولذا فضلوا مصطلح المجتمع الدولي International Society أو عند درجة أعلى من التناغم الثقافي "الجماعة الدولية International Community". وهذا الموضوع معقد جداً ويخرج عن الإطار المطلوب لهذه المقدمة إلا أننا نلقى بعض الضوء على بعض جوانبه. فالثقافة العالمية تفترض وجود منظوم موحد للقيم الإنسانية (٢٢) مرتبة طبقاً لأولية واحدة. وإذا أردنا استكشاف أثر ثورة المعلومات على الثقافة العالمية، وجب علينا دراسة أثرها على عملية ترتيب القيم من منظور مقارن. ولا شك أن المعلومات تلعب دوراً رئيسياً في هذا المضمون فالثقافة السياسية يتم تبنيها عن طريق الاجتماعية السياسية (التنشئة السياسية Political Socialization) على المستوى المحلي من خلال وكلاء Agents أبرزهم العائلة، المدرسة، الأصحاب، المؤسسات الدينية، والإعلام بطبيعة الحال. فإذا ما اعتبرنا شعوب العالم وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقي الاجتماع السياسية عن طريق مؤسسات اجتماعية (٢٣) عالمية النطاق مثل السفر، الإعلام الدولي وحالياً الطرق السريعة للمعلومات. ولم يتضح بعد هل هذه الطرق السريعة للمعلومات تساعد على الاندماج الثقافي العالمي أم أنها قد

تساهم في حالة تشرذم ثقافي عالمي جديد. والقارئ كلها متناقضة، ففي حين نجد أن اللغة الإنجليزية، واللغة بالطبع عنصر هام جداً في تكوين الثقافة، أصبحت لغة شبه عالمية ويزداد المتحدثون باستمرار خاصة وأن الشبكة البيئية الانترنت بدأت أول ما بدأت في الولايات المتحدة التي تعتبر من أشد المشجعين على بناء ما تطلق عليه الإدارة الأمريكية "البنية التحتية الكونية للمعلومات Global Information Infrastructure". نجد أيضاً أن مشروعات تكييف الاستخدامات لهذه الوسائل الاتصالية الحديثة لكي تناسب اللغات الأخرى في تطور مستمر (٢٤) ومن المثير أن المرة الوحيدة، على حد متابعتي، التي ظهرت فيها كلمة الإنترنت كعنوان لمقال رئيسي على الصفحة الأولى من الجريدة الدولية International Herald Tribune كان في عنوان "الحرب الثقافية للكلمات تلوح على الإنترنت" في المقال الذي تطرق لتخوف العديد من الشعوب من هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية. (Pollack, 1995). وهناك من ينظر إلى هذا من منطلق الغزو الثقافي حيث يعتبر أنه "محاولة الثقافة الغازية فك الارتباط بين الثقافة المعرضة للغزو من ناحية، والأفراد من أصحاب هذه الثقافة تاريخية التجذر من ناحية أخرى (الدعمي، ١٩٩٥، ص ١٧٩).

يقودنا هذا الموضوع بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية

Nationalism في عصر المعلومات. وقد تطرقنا بطريقة غير مباشرة إلى هذه النقطة من خلال مناقشة مستقبل الدولة الأمة. فقد اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأمة لفترة طويلة. ولذا فإن المتوقع أن ينعكس أي تغير في قوة الدولة على تفسيرات في مفهوم القومية فكلما ضعفت مؤسسات الدولة ضعف الاحساس بالانتماء إليها خاصة وأن الطبقة التي ساندت الدولة الأمة وجدت في تحالفها معها مصافع اقتصادية كما سبق وأن ذكرنا تجد مصالحها الآن في العبر قومية Transnationalism. هذا بالإضافة إلى أن أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في بناء وتكوين الدولة الأمة وهي رأسمالية الطباعة الموحية بمشاركة أفراد الشعب للزمان والمكان، تتحول الآن إلى رأسمالية الطباعة ليس المكتوبة بل الأليكترونية وهي بطبيعتها عابرة للحدود السياسية الحالية. ومع ذلك فلا يعني ذلك الاتجاه حتماً إلى هياكل عبر قومية وتكتلات من الدول، فهناك اتجاه مضاد وإن كان متزامناً وهو المحلية يأخذ شكله الاقتصادي في مفهوم الدولة الإقليم أو الدولة المدينة على غرار الوضع في اليونان القديمة، فالمدن باستطاعتها الاتصال ببعضها البعض الآن ولذا فإن الحركات القومية الانفصالية التي يشهدها العالم الآن قد يمكن تفسيرها من خلال هذا الاقتراب. وقد أدى هذا التيار الانفصالي المعاصر الحاد إلى توجيه بعض الباحثين جهودهم لمناقشة حق ومبدأ تقرير المصير في عصر المعلومات. (Crawford & Crawford, 1995) ومن مفهوم القومية نتجه إلى مفهوم أوسع ألا وهو الأيديولوجية وهي أحد العناصر الباعثة على تماسك بعض أو كل المنظوم الدولي. إن الأيديولوجية في تعريف مبسط وسريع، هي بعض الأفكار (٢٥) الخاصة بكيفية تحسين المجتمع مع

النسبي لبعض العناصر الأساسية فيه، فإن طبيعة الصراع على القوة لا بد وأن تتغير كذلك. لقد أفردت المدرسة الواقعية (٢٩) والواقعية البنوية (٣٠) معظم وقتها لدراسة صراعات القوة في النظام الدولي. واختلفت الأولى في أنها ترجع الصراع الدولي على القوة بأنه نتيجة الطبيعة الإنسانية في حين قدم الاتجاه الثاني تفسيراً بنوياً للصراع مفاده أن غياب سلطة مركزية في المنظوم الدولي وهيكلة التفاعلات الدولية يحتم الصراع الذي عادة ما يتصاعد إلى المواجهة العسكرية.

ومع قدوم عصر المعلومات وأقول العصر الصناعي لا بد من دراسة أثر ذلك على نمط الصراعات المستقبلية فمن غير المتوقع أن يعم سلام وتعاون أبدي ودائم بين الدول فتلك كانت بعض مجادلات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية (٣١) وقد ثبت صعوبة التسليم بها كلها. ولا يعني ذلك أن الصراع المسلح والمواجهات العسكرية الدامية قدر على الدول أن تتعامل معه. فهناك دراسات عديدة حول أثر الثورة المعلوماتية على طبيعة ونمط الصراع بين الدول. ولعل الزوجان توفلر هما أول من قدما هذه الفكرة في شرح مبسط وواضح للقراء بناء على مقابلات عديدة مع مسؤولين أمريكيين في كتابهم الحرب وتقيض الحرب (٣٢) War and

Anti-War. ومفاد الكتاب أن هناك علاقة ارتباطية مباشرة بين الموجة الحضارية ونمط الصراع ففي حين تتجه أفول التي تنتمي إلى الآن إلى العصر الصناعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، تقوم الحرب الجديدة باستخدام الأسلحة الذكية التي يمكنها تحديد الدمار والإصابة المباشرة. كما أن من أساسيات حرب المعلومات شل حركة ودائرة معالجة المعلومات في أجهزة القيادة والتحكم في القوات المسلحة. ولن أتفرع الآن في هذه النقطة حيث يتعمق فيها البحث الخاص بحرب المعلومات لكريم حجاج في هذا الملف.

آفاق التعاون والسلام:

وكما يدعم عصر المعلومات القوة العسكرية ويوفر لها من الأدوات ما لم يسبق أن يتوافر من قبل لأي قوات مسلحة، فهناك من يرى في هذا العصر بذرة لعلاقات تعاونية وسلامية بين الدول. وكانت هناك بالفعل خطوات، بعضها بدأ منذ فترة نحو تقنين وتنظيم المعلومات في الساحة الدولية. إن أهم نقطة يعتمد عليها المتفائلون هي أنهم يفسرون أسباب الحروب أنها تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن الطرف الآخر. وإذا عندما تتاح للمجتمعات فرصة عبور الجهل المتبادل من خلال تطبيق مبدأ التدفق الحر للمعلومات يستتب السلام. وعادة ما تقرر هذه المدرسة من التفكير التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع، والتجارة الدولية الحرة، من منطلق ليبرالي (٣٣) ومع صحة بعض الفرضيات لهذا الاتجاه، نجد أنه لا يعير أي اهتمام لمسألة نوعية المعلومات المتوافرة فالتقدم الحادث في التقنية المعلوماتية هو تقدم في الوسائط Media في المقام الأول ولا يعني بالضرورة تحسيناً في نوعية المعلومة المنقولة. إن أهم ما يختص به المهندسون هي مسألة كمية المعلومات فيكون تركيزهم على محدودية قدرة الحوامل Carriers أي الوسائط

برنامج لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ. ومن هنا العلاقة الأساسية بين المعلومات والمعرفة والأيدولوجية فالأفكار لا بد وأن تعتمد على معلومات وأن تتطور في صورة معرفة وقد ترقى إلى مرتبة الحكمة. ومع عصر المعلومات لا بد من التفكير في ماهية الأيدولوجية فهناك رأى يقول بموت الأيدولوجيات الكبرى في عصر توافر المعلومات وتنوع المصادر ونزول "الحقيقة" إلى مرتبة النسبيات والبعد عن المطلقات. إلا أن هناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه ومن يعدون ويبشرون بفرصه بأنهم يشكلون أيدولوجية ذاتهم حيث تنتقل مهمتهم من البحث العلمي إلى العمل الحركي المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية من أجل تشكيل منظوم معرفي يدافع عن القيم المصاحبة لمجتمع المعلومات حتى أن بعض هؤلاء المؤلفين عنوانوا كتابهم (٣٤).

The Ideology of the Information Age. وإذا اتبعنا مفهومهم للأيدولوجيا يتوقع أن ينقسم العالم إلى تكتلات أيدولوجية طبقاً لمدى توافق نسقهم القيمية مع "أيدولوجية ثورة المعلومات". وسيكون لذلك تبعات بطبيعة الحال على تماسك المنظوم الدولي ولن تكون كلها سلبية.

طبيعة العلاقات التفاعلية: الصراع والتعاون:

إن مسألة مدى تماسك المنظوم ومسألة حفظ النظام تقودنا مباشرة إلى طبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم فهناك علاقة ارتباطية بين درجة النظام وبين طبيعة التعاون أو الصراع الظاهر. وهنا لا بد أن ننوه أن التعاون لا يمكن اعتباره مرادفاً للاستقرار الذي قد ينتج عن هيمنة لدولة أو لمجموعة من الدول وهذا ما يعرف بنظرية "الاستقرار الهيموني" Hegemonic Stability. التي ركزت عليها كتابات (٣٥) R. Keohane و R. Gilpin. وهذا أمر يتعلق بهرمية القوى في النظام الدولي بعد التطورات الراهنة المتعلقة بصعود مكانة المعلومات والمعرفة في حساب القوة. فلم يظهر بعد هل أن النظام الدولي الجديد سيكون ثنائي القطبية، وأحادي القطبية أم متعدد القطبية في ما يخص القوة المعرفية وإن كان واضحاً أن الولايات المتحدة تتمتع بمكانة الصدارة حتى الآن وتحاول اليابان اللحاق بها ثم تلهث أوروبا خلفهما (Cohen, 1993) و (Morton, 1995) والجدير بالاهتمام هنا هو أن تعريف القوة ومعايير قياسها لا بد أن يعاد النظر والتفكير فيهما. ولعل التقسيم الذي أتت به حنا أرندت Hannah Arendt والتي قسمت فيه مستويات القوة إلى ثلاثة في هذا الترتيب التنازلي: الأول يعني باستخدام العنف والقهر يمكن للمراقبين ملاحظته وهو يشبه في العلاقات الدولية الحرب المسلحة والغزو العسكري، أما الثاني فيختص بالتحكم في البدائل المتاحة والتحكم في جدول الأعمال وهو يشبه في العلاقات الدولية المناورات الدبلوماسية في المفاوضات الدولية، وأخيراً الثالث وهو أعلى مراحل القوة مع أنه أقلها استخداماً للعنف وهو تشكيل عقائد Shaping Beliefs وتكوين رؤى الخصم بحيث يأتي بالفعل المراد دون أن يدري أنه في غير مصلحته وذلك عن طريق الاقتناع والحقائق والمعلومات (٣٨).

وبما أن تعريف القوة قد اختلف أو على الأقل تغير الوزن

التي تحمل المعلومة ، ويحاول المهندسون التوصل إلى حوامل أكثر قدرة على إيصال عدد أكبر من المعلومات بتكلفة أقل وبشوشة أخف . أما العلوم الاجتماعية فتعنى بما يسميه Zorkoczy و Heap بنوعية المعلومات (٢٤) Quality of Information ويعدد المؤلفان بعض المعايير التي من خلالها يمكن الحكم على المعلومة وهي أن تكون، دقيقة، حديثة، كاملة، مختصرة، يمكن الاعتماد عليها في حين أن المعلومة متدنية النوعية مضللة، مشوشة Distorted، متناقضة، وغير مفهومة ولا بد أن تكون المعلومة كذلك ذات علاقة بالموضوع محل الفحص Relevant، أن يتم الحصول عليها في التوقيت الصحيح، وأن يتم التعامل معها بالطريقة المناسبة، وأن تحتوي على درجة التفصيل المطلوبة، وأن يتم حمايتها الحماية الكافية المتناسبة مع مضمونها . وإذا ما تم تطبيق بعض أو كل هذه المعايير على نوعية المعلومات المتداولة في العالم حالياً، نجد أن قدراً هائلاً من المعلومات لا يعضد من فرص السلام خاصة وأن عملية "توليد"، معالجة وتوزيع المعلومات يتحكم فيها عدد قليل من مؤسسات الإعلام العملاقة وما عمليات الاندماج الأخيرة (٢٥) إلا تأكيد على المضي قدماً في هذا الاتجاه الذي ساهم هو الآخر في عملية خصخصة السياسة الدولية عن طريق زيادة قوة الشركات متعددة الجنسية الأمر الذي سبق التطرق إليه . وقد حاول القانون الدولي منذ زمن أن يعالج وينظم ويضبط مسألة تدفق المعلومات . وبالتأكيد فإنه كلما ارتفعت درجة الإذعان للقانون انعكس ذلك على الحالة السلمية والتعاونية في العلاقات الدولية .

القانون الدولي في عصر المعلومات :

إن أحد الأهداف الأساسية لأي قانون هي معاقبة مرتكب جريمة تدخل ضمن ولاية محكمة قضائية متعارف عليها وذلك ضمنياً من أجل ردع الآخرين . والجريمة فعل ممنوع يرتكب في وقت ومكان محددين يلعبان دوراً هاماً للغاية في تحديد جهة الاختصاص في معاقبة الجاني . وتزداد أهمية هذين العاملين عند وجود بعد دولي نظراً للحدود السيادية التي تفصل بين الدول . ومع عصر المعلومات ، أدخلت تغيرات جوهرية على رؤيتنا للوقت والموضع، للزمان والمكان . من الممكن في هذا العصر، ارتكاب جريمة دون التواجد المادي أو البدني في موقع الجريمة وتمثل تلك التغيرات تحديات شديدة الأهمية للقانون الدولي بقدر ما تمثل تحديات للسيادة الوطنية . وبما أن المعلومات بطبيعتها غير ملموسة وغير مرئية، فإن الجرائم التي ترتكب عن طريقها عادة ما تكون غير ملموسة وغير مرئية ولذا يصعب أن نقر بوجود قانون معلوماتي . فكما يقول حامد مولانا، عضو اللجنة التوجيهية لمائدة ماكبرايد المستديرة عن عام ١٩٩١-١٩٩٢ (تريبر ونوردنسترينج، ١٩٩٤، ص ٦)

اليوم ببساطة لا توجد شريحة معترف بها عامة تحت عنوان "قانون المعلومات" . في كثير من الحالات، اقترن

"قانون المعلومات" بحقوق الإنسان فقط . وفي أحيان أخرى عنى المصطلح بقانون الاتصالات البعيدة، وقانون الفضاء،

والقانون البريدي، وحقوق الملكية الفكرية، أو مجموعة من القواعد الخاصة المؤقتة الضابطة تم الوصول إليها في ظروف مؤسسية وتاريخية معينة» (Mowlana, 1986, p207).

إن القانون الدولي للمعلومات في حقيقة الأمر ينقسم إلى القانون الدولي المنظم لمادة البث الإذاعي والإعلام والقانون الدولي المنظم للاتصالات البعيدة وقانون تنظيم وتنسيق استخدام الفضاء، والقانون الدولي الاقتصادي فيما يتعلق بحقوق الملكية المعرفية الفكرية ، وتنظيم تجارة الخدمات ونقل التقنية ، وأخيراً بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه "قانون الشبكات العالمية للمعلومات".

وبما أن أشخاص القانون الدولي هم الدول في الأساس، فقد إنشغل لفترة في عدة موضوعات متعلقة بالسيادة خاصة فيما يتعلق بالتدفق عبر الحدود للبيانات Transborder Data Flow. كما كان لمسألة المدار الجغرافي الموضوعي

Geostationary Orbit حظ وافر من المفاوضات الدولية . وظهر ذلك في إعلان بوجوتا ١٩٧٦ الذي تبنته الدول العشر الإستوائية حيث كانت هناك أربعة مواقف رئيسية حول مسألة استخدام المدارات . ففي حيل تمحور الموقف الأول بقيادة الولايات المتحدة حول مبدأ "من حضر أولاً يستحق الخدمة أولاً" "First Come, First Served"، دافع الاتحاد السوفيتي السابق عن ضرورة وجود نقطة فصل واضحة بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي Outerspace and Air-

space. أما دول العالم الثالث فنادت بتخصيص عالمي مسبق للمواقع المدارية والذبذبات ساندته أيضاً الدول الإستوائية وإن أضافت بالمطالبة بحقوق تفضيلية لها بالنسبة للمدارات الجغرافية الموضوعية .

وقد إستحوذ موضوع أقمار الاستشعار عن بعد (الاستشعار البعدي Remote Sensing Satteli) على اهتمام الدول كذلك . فجرت مناظرة ساخنة بين الدول المستشعرة والدول المستشعرة (Sensing and Sensed) انتهت بإعلان المبادئ حول الاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء الخارجي Principles Relating to Remote Sensing

of the Earth From Outer Space عام ١٩٨٦ . ويعود هذا الموضوع ليكتسب أهمية كبرى الآن مع ظهور الأقمار التجارية لتجميع الأخبار . ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى استخدام تجاري خاص غير مسبوق (٣٦) وسيؤدي ذلك بالطبع إلى احتكاك بين الحكومات والشركات الخاصة حتى بين تلك الشركات وبين دول الأصول إذا ما تعارضت المصلحة بينهم في حالة الرغبة المقرونة بالقدرة لهذه الشركات في الحصول على ونشر معلومات في وقت حرب مثلاً .

وقد لخص فريدريك ما إعتبره المبادئ الأساسية للقانون الدولي للاتصال والمعلومات (١) وسائط الاتصال لا يجب أن تستخدم في الحرب والعدوان (٢) وسائط الاتصال لن تستخدم في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى؛ (٣) كل تسريب لمعلومات مبنية على فكرة التمييز العرقي أو

القانون الدولي من اتفاقيات وعرف.

وبما أن القانون يتعلق عادة بفعل ارتكب في الماضي لابد من دراسة أثر سرعة ودقة استرجاع المعلومة لحدث تاريخي هل تؤثر إيجابياً على القانون ومنها التأثير على المبادئ القانونية المستقرة مثل التقادم، ويدعو ذلك إلى التفكير فيما يمكن القيام به من توثيق وحفظ الحالة قبل العنوان لسهولة التحقق مما يطرأ من تغيير لأمر واقع (٢٧) وقد عقدت بعض الندوات لمناقشة الآثار الإيجابية لاستخدام تقانة المعلومات على البحث في القانون الدولي (٣٨) Righini, 1992 وحيث أن المنظمات الدولية كانت ولا تزال أحد "المصانع" الرئيسية للقانون الدولي، فإننا نتجه إلى مناقشة بعض التغيرات الحادثة والمتوقعة على عملها وهياكلها.

المنظمات الدولية: بين السلم والأمن التقليديين

والتعاون الفني:

بين "الربط المفقود" (٣٩) و"الأصوات القليلة في العالم الواحد" (٤٠)، حاولت الوكالات المتخصصة (٤١) لعب دور فعال في مجال المعلومات والاتصالات لم يواكبه مجهود مماثل من المنظمات الدولية العامة. فقد انشغلت الأخيرة بقضايا اعتبرتها أهم وأكثر أولوية وهي بالطبع مسائل السلام والأمن الدولي، ونتيجة لهذه الخبرة التاريخية، فإن أي استشراف لآثار الثورة المعلوماتية على المنظمات الدولية لابد وأن يضع في الاعتبار هذا الاختلاف في الاقتراب من مسألة المعلومات والاتصالات بين المنظمات الدولية العامة والمتخصصة.

ونبدأ بالتأثير المحتمل على المنظمات الدولية العامة العاملة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فيثور التساؤل أي المنظمات الدولية ستكون أكثر عرضة للتأثر بثورة المعلومات العالمية أم الإقليمية، في الدول المتقدمة أم المتخلفة؟ والإجابة على هذه الأسئلة في غاية الصعوبة وتقع في مضمار التنبؤ أكثر من البحث العلمي ولكن من الممكن ملاحظة بعض العناصر والعوامل ذات العلاقة. السؤال الثاني أسهل بكثير فيمكن القول بثقة أن المنظمات الدولية التي تضم في عضويتها الدول المتقدمة ستتمكن من التكيف مع الوضع الجديد أكثر من تلك المشكلة من دول الجنوب الفقير لضعف الإمكانيات وانعدام الرؤى والإرادات. أما فيما يتعلق بالمنظمات العالمية العضوية والإقليمية الخصوصية، فعالمية عصر المعلومات يعطي انطباعاً بأن المنظمات ذات العضوية الواسعة هي المرشحة للقيام بدور أكبر إلا أن ذلك يغفل التأثير التشرذمي أو التفكيكي Fragmenting للثورة المعلوماتية خاصة الاتجاه نحو تأصيل التنوع وما يليه من تشجيع على إثارة الانتماءات الأصلية Primordial Loyalties إلا أن الخوض في هذا الموضوع يلزمه دراسة أوسع.

إقليمية كانت أو عالمية، يعتبر هدف المنظمات الدولية العامة هو حفظ السلم والأمن الدوليين بعبارة ما ينقسم عملها في هذا المجال إلى شريحتين من الأعمال: الأولى هي التدابير القسرية لرد العدوان ومعالجة الاختراقات الصارخة للسلم والأمن الدوليين، والثانية هي جهود المنظمات الدولية

الكرهية أو التمييز العنصري قابلة للعقاب بالقانون. (٤) التشجيع المباشر والعام لتدمير أي مجموعة دينية، إثنية، عنصرية أو قومية قابلة للعقاب بالقانون الدولي. (٥) لابد على الإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً في تعليم وتنوير الجماهير تجاه السلام. (٦) تتمتع الشعوب بحقوق متساوية وحقوق تقرير المصير فيما يتعلق بالاتصال والمعلومات. (٧) تتمتع الدول بمساواة في السيادة في البنى التحتية للمعلومات والاتصال. (٨) يجب تسوية النزاعات الخاصة بالاتصال والمعلومات سلمياً. (٩) إن الاتصال والمعلومات تتطلب تعاوناً دولياً. (١٠) تتطلب التزامات النية الحسنة من الدول أن تلتزم وتُحلى uphold من القانون الدولي للاتصال والمعلومات. (١١) تحريم بعض الأنواع من مضمون المعلومات. (١٢) يشجع التدفق الحر غير المقيد للمعلومات.

(Frederick, 1995, pp 238-241)

لقد مثلت مشكلة تطبيق وتنفيذ أحكام وقواعد القانون الدولي مشكلة رئيسية في تحديد مدى إلزاميته. ومع ثورة المعلومات والاتصالات، نجد أن هناك بعداً جديداً لم تتضح كل أبعاده بعد، وهو من سيصنع القوانين الحاكمة للشبكات العالمية اللامركزية ويقوم بالعمل على إنفاذها؟ هناك اقتراحات باستخدام البروتوكولات التقنية ولكن شبكة مثل الانترنت تتيح تغيير الولاية بسهولة شديدة وبالتالي الخروج exit من نطاق الاختصاص ولذا فإن القواعد الحاكمة هي في الأساس السوق كاملة الحرية. (Post, 1995) ومع ثورة المعلومات، تظهر في الأفق إمكانيات تحسين مسألة التطبيق ومراقبة التعهدات الدولية عن طريق استخدام شبكات المعلومات. وقد بدأت الدوائر الأكاديمية بالفعل في طرح هذه المسألة خاصة في قضايا حقوق الإنسان وهناك مجهودات فكرية لدراسة كيفية وضع اتفاقية بعينها موضع المراقبة عند التنفيذ (Cohen Hart and Kosloske, 1992) كما أن هناك دراسات ومحاولات لإنشاء قواعد بيانات أكثر عمومية حول انتهاكات حقوق الإنسان (Finke, Fitchett, Koh and Slye, 1994) كما بدأت اجتماعات لإنشاء شبكة معلومات عربية عن حقوق الإنسان (حلمى، ١٩٩٥).

لقد اهتم قانون حقوق الإنسان دائماً بموضوعات ذات صلة بالمعلومات خاصة فيما يتعلق بالحق في الاتصال حيث عدت اتفاقيات وإعلانات دولية حق الفرد في استقاء المعلومات والاتصال واعتبرته من حقوق الإنسان المتعارف على وتظهر حالياً الحاجة إلى دراسة حق الخصوصية نظراً للتقدم الهائل في الحصول على المعلومات وتخزينها. فالقانون سيعكس التحول في نمط التفاعل الإنساني سواء على المستوى الوطني أو الدولي ولذا فإن تحول طبيعة الحرب على سبيل المثال لابد وأن يواكبه تحول متوازن في طبيعة قانون الحرب وكذلك الأمر في الجرائم مثلاً، فإذا أصبحت معظم الجرائم ترتكب على الشبكات، من المتوقع أن يظهر قانون دولي لشبكات المعلومات. وتعتبر مسألة القانون الدولي في عصر المعلومات مسألة معقدة للغاية خاصة في ما يتعلق بالجزء الخاص بالشبكات الدولية. لابد من التفكير في أثر ترقيم Digitalization الوثائق على فهمنا للمصادر التقليدية

بين طرفي المنظوم الدولي : الشمال الغنى والجنوب الفقير، انتهت بعضها إلى انسحاب بعض الدول الكبرى من بعض هذه المنظمات (٤٥) ، ومن أبرز الوكالات والأجهزة الدولية التي تطرقت أنشطتها إلى تقانة المعلومات (Murphy, 1986, pp.124-151). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٤٦) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (٤٧) UNESCO الاتحاد الدولي للاتصالات البعيدة (٤٨) International Telecommunications Union (ITU) وهناك وكالات أخرى تلعب دوراً أقل أهمية مثل البنك العالم (٤٩) المجلس الدولي للمعالجة المميكنة للمعلومات في الإدارة الحكومية وأخيراً المعهد الدولي للاتصالات.

وفي حين يقتصر دور بعض هذه الوكالات على أمور فنية، لم يخل أعمال بعض الوكالات الأخرى من مشاحنات سياسية شديدة السخونة كما سبق الإشارة . وتأتي اليونسكو على قمة المنظمات التي شهدت انقساماً في الرؤى والمواقف بين دول الجنوب والشمال . فقد حاولت دول الجنوب - وفي وقت شبه متطابق مع مطالبهم بضرورة إعادة هيكلة بنية الاقتصاد العالمي من خلال طرح فكرة ما سمي بالنظام الدولي الاقتصادي العالمي الجديد (NIEO) - حاولت نفس الشيء بالنسبة للنظام الدولي للمعلومات والاتصال فنادت بنظام دولي جديد للاتصال والمعلومات (New World Communication and Information Order) مستخدمة في ذلك اليونسكو كمبر أساسى . وقد اتسمت المناقشات المصاحبة لهذه الطلبات بانقسام أيديولوجي حاد بين الغرب المناهض بضرورة حماية التدفق الحر للمعلومات Free Flow Doctrine وبين العالم الثالث آنذاك المطالب بضرورة إصلاح الخلل الواضح في التوازن في التدفق الدولي للمعلومات والأخبار مؤكداً على سيئات الاحتكار الذي تفرضه وكالات الأنباء الغربية . ومن ضمن الوثائق التي صدرت كنتيجة لهذه المناظرة الدولية تقرير لجنة ماكبرايد المعنون "أصوات عديدة، عالم واحد" الذي اختلفت التقديرات حوله حيث اعتبره الغرب مؤيد لموقفه المؤكد على أهمية التدفق الحر أما البعض الآخر، وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق، فرأى أنه يساند موقف دول الجنوب . (Ayish, 1992, p 493) وخفت الحديث عن النظام الدولي الجديد للاتصال والمعلومات مع التطورات الدولية الأخيرة التي حرمت دول العالم الثالث من المساندة التقليدية من المعسكر الشرقي السابق . ولكن التطورات الأخيرة والتي أحدثت هذه الثورة حفزت بعض الدوائر الأكاديمية على المطالبة بضرورة إحياء هذا المطلب العادل مرة أخرى بضرورة إصلاح النظام الدولي فتحدث البعض عن نظام دولي جديد للاتصال والمعلومات يناسب القرن الحادي والعشرين (Mowlana, 1993) وتحدث البعض الآخر عن "موجة ثانية" للنظام الدولي الاتصالي والمعلوماتي الجديد . (Roach, 1990) وتركزت تلك الجهود الأكاديمية في الأساس في منتدى فكرى يحمل اسم "مائدة ماكبرايد المستديرة" انعكست بعض أفكارها على كتاب معنون "أصوات قليلة وعوالم كثيرة" (تريبير، ١٩٩٤) ولم تتبين بعد ملامح الجيل الثاني من الأفكار المنادية بإعادة

في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية . ولثورة المعلومات أثر على عمل المنظمات الدولية في المجالين، فبالنسبة للتدابير القسرية والتي عادة ما تتضمن استخدام القوات العسكرية، يمكن الاستفادة من الدراسات التي أجريت على أثر ثورة المعلومات على تكييف الجيوش الوطنية للطبيعة الجديدة للحرب . ومن المتوقع أن تمثل هذه التدابير قدراً كبيراً من عمل المنظمات الدولية إذا ما وضعنا التجربة التاريخية في الاعتبار فلم يرتفع علم الأمم المتحدة على قوات متعددة الجنسية تقوم بعمليات لردع العدوان إلا مرات قليلة وكان لكل منها ظروف خاصة ولم تعتبر أى منها، في رأى معظم فقهاء القانون الدولي، تطبيقاً كاملاً للمادة (٤٢) ولذا فمن المتوقع إذا ما قامت المنظمات الدولية بهذا الدور مستقبلاً أن تقوم الدول المشاركة بتولى هذه المهمة الخاصة بمعالجة وانسياب المعلومات في القوات العاملة ولعل ذلك ما بدأت ظواهره بالفعل مع تسلم الولايات المتحدة - من خلال قوات حلف شمال الأطلسي التي خلفت قوات الأمم المتحدة للحماية في البوسنة ، زمام الأمور المتعلقة بشبكات الاتصال والمعلومات (٤٢) . وفي هذا المجال يتسع الأفق لدراسة عمليات حفظ السلام في عصر المعلومات لتوضيح الإمكانيات التي توفرها تقانة المعلومات في دعمها خاصة وأنها تقع بين التدابير القسرية والتسوية السلمية (٤٣) وقد قدمت بالفعل اقتراحات عدة تطالب بتطوير عمليات حفظ السلام ولعل تقانة المعلومات تمثل دعماً لها في عالم تتنامى احتياجاته لهذه العمليات لما توفره من فرص عديدة يمكن أن تتعامل مع العوائق التقليدية لهذه القوات خاصة تلك المتعلقة بصعوبة الاتصالات والتنسيق بين قوات لم تتدرب جماعياً من قبل .

أما بالنسبة لنشاط المنظمات الدولية في نطاق التسوية السلمية للمنازعات الدولية، فهناك أيضاً فرص عديدة . ويبرز في هذا المجال كل ما يتعلق بما يسمى بالدبلوماسية الوقائية والتي يمثل توافر المعلومات فيها ركناً أساسياً ضرورياً لنجاحها في تجنب نشوب أو احتدام المنازعات القائمة أو الصراعات المحتملة . وتتقضى الدبلوماسية الوقائية قدرة هائلة على ما يطلق عليه الإنذار المبكر (٤٤) ، ولذا فعلى المنظمات الدولية التي تبغى الفاعلية أن تكون لديها قواعد بيانات شاملة عن أماكن النزاع الواقعة في نطاق اهتمامها . وبالنسبة لتفيد القدرة على سرعة استرجاع المعلومة في عملية الوساطة التي عادة ما يناط بالمنظمات الدولية القيام بها .

الوكالات المتخصصة:

كما سبق الإشارة، لا يقتصر أثر الثورة المعلوماتية على المنظمات الدولية العامة، بل من المتوقع أن تتأثر الوكالات المتخصصة ذات الطبيعة الفنية في العمل بهذه الثورة أيضاً . وتتدرج اهتمامات هذه المنظمات فيما يتعلق بتقانة المعلومات من تدعيم التعاون العلمي ، فالبحث والتطوير ، فنقل التقانة Technology Transfer ، فتتنسيق السياسات ، فوضع الاستراتيجية العامة، إلى توضيح إثبات المواقف العالمية . وقد حاولت دول الجنوب بشكل عام توظيف هذه الوكالات من أجل إرساء عدالة أكبر في النظام الدولي للتقانة . ولذا شهدت معظم هذه الوكالات مشاهدات ومناظرات

تشكيل النظام المعلوماتي والاتصالي الدولي وإن كان من شبه المؤكد أنه لن يتسم بالواجهة الأيديولوجية المعهودة في الجيل الأول كما أن جدول أعماله سيتبدل ليعكس سيادة مسألة التقنية المعلوماتية على الساحة الإعلامية والتقنية الدولية ولذا فقد ينتقل ثقل المناقشة إلى وكالات دولية أخرى. والمرشح هي الوكالات التي تعمل في مجال الاتصالات والبعدية وتلك يتسع ويتركز نشاطها على مسألة التقنية.

يدفعنا هذا الحديث في عجالة عن النظام الدولي الحاكم للاتصالات البعدية والذي من المتوقع أن يكتسب أهمية كبيرة نظراً للحجم الكبير الذي بدأت في احتلاله على ساحة التجارة الدولية. لقد كانت الدولة هي اللاعب الأساسي في هذا النظام لفترة طويلة نظراً لأنها استمرت لفترة طويلة صاحبة الاحتكار في مجال الاتصالات على المستوى الوطني إلا أن الأمر بدأ يتغير مع اتجاه الولايات المتحدة بالخصخصة شبه الكاملة والتي دفعتها لتبني الموقف الداعي بالعمل على خصخصة النظام الدولي العالمي في هذا المجال أيضاً (Cowhey). ونظراً لتمتع الولايات المتحدة بثقل كبير في هذا المضمار، فقد تمكنت من تغيير القواعد الرئيسية لهذا النظام من جراء عمل منفرد تقريباً ساندتها فيه بريطانيا (Ibid). أما بالنسبة للمؤسسات الحاكمة لهذا النظام، فتمثلت أساساً في اللجنة الدولية الاستشارية للراديو (International Consultative Committee for Radio)، اللجنة الدولية الاستشارية للتليفونات والتلفراف (Inter-national Consultative Committee for Telephones and Telegraph) واللجنة الدولية لتسجيل الذبذبات (Frequency Registration Board (IFRB)). ورغم أن الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية هو أقدم وكالة عاملة بشكل مستمر في مجال الاتصالات إلا أن التطورات الناتجة عن تزايد استخدام الأقمار أدى إلى هجوم دول العالم المتقدم على الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية واتهامه بعدم الفاعلية (Ibid). ونتيجة لذلك ظهرت منظمة الانتلسات عام ١٩٦٤م ومع الربط الذي تحدثنا عنه بين الاتصالات والمعلومات (المعلوماتية)، يحتل مشروع البنية الأساسية الكونية للمعلومات قمة أولويات النظام الاتصالي والمعلوماتي العالمي. وتتبنى الولايات المتحدة هذا المشروع وقد حددت خمسة مبادئ تحكمه. ١ - (تنمية الاستثمار الخاص). ٢ - تشجيع المنافسة. ٣ - خلق إطار تنظيمي مرن يمكنه مسايرة التحول التقني السريع وتغيرات السوق. ٤ - توفير إمكانية استخدام (Access) مفتوحة للشبكة متاحة لجميع مقدمي المعلومات. ٥ - التأكيد على الخدمة الكونية (Gor 1994, p3). وقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بإعداد ما أطلق عليه "جدول أعمال للتعاون الدولي وطرحته للمناقشة بين الدول (٥٠)

(Brown, Irving, Prabhakar . and Katzen 1). وقد طرحت معظم هذه الأفكار أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات البعدية في بوينس آيرس عام ١٩٩٤ ومن المقرر أن يعقد مؤتمراً آخر مماثلاً عام ١٩٩٨ في مالطا. إن كل هذه التطورات تحدث بسرعة هائلة ومعظمها يحدث بطبيعة

الحال في الشمال الغني أما الجنوب الفقير فلا تحظى دوله إلا بالقليل وينعكس ذلك على القوة التفاوضية لدول الجنوب داخل أروقة المنظمات الدولية.

وأخيراً تظل هناك آثار أخرى للثورة المعلوماتية على المنظمات الدولية حيث من المتوقع أن تؤثر على أجهزتها الإدارية وعلى الوزن النسبي للمنظمات المختلفة ولذا فقد تصعد الوكالات المختصة بموضوعات تتعلق بالمعلومات وقد تنخفض أهمية بعض الوكالات الأخرى بل هناك طرح دولي للإستغناء كاملة عن بعض الأجهزة التي تتبنى موقفاً مغايراً لمنظومة القيم الدولية السائدة الآن ويهنا هنا الإشارة إلى أنه في نظر المؤمنين بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فإن المنظمات الدولية تعتبر مرآة لتوزيع القوى بين الدول الأعضاء. فما زالت الدول هي صاحبة العضوية الأساسية وفي بعض الأحيان الوحيدة في العديد من المنظمات الدولية بالرغم من تصاعد دور الشركات متعددة الجنسية في المنظومة العالمي. ولذا نتجه الآن في القسم الأخير من هذا المقال إلى مناقشة بعض الأطروحات الخاصة بأثر ثورة المعلوماتية على أجهزة الدولة المنوط بها إدارة السياسة الخارجية.

الدبلوماسية والثورة المعلوماتية الاتصالية:

لا تزال الدول بالرغم من التحديات التي تواجهها الفاعل الأهم، ولا نقول الأحدث أو الرئيس، في العلاقات الدولية. وكما أشرنا في القسم السابق تظل الدول محتكرة، إلى حد كبير، العضوية في معظم المنظمات الدولية. ولذا فإننا نفرّد هذا القسم لطرح بعض الأفكار حول أثر الثورة المعلوماتية على وزارات الخارجية بصفتها المؤسسة الرئيسية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وإن كانت تشاركها في هذه المهمة مؤسسات أخرى تتراوح قوتها النسبية بالمقارنة بوزارات الخارجية طبقاً لطبيعة النظام السياسي السائد في هذه الدولة.

وأهم ما أفرزته الثورة المعلوماتية أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية. وفي بعض الأحيان، وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طاماً احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية لصالح جهات أخرى غير وزارات الخارجية كما قد يبدو للوهلة الأولى. وسنقوم هنا بعرض بعض تلك الرؤى التي ترى التأثير السلبي على الدبلوماسية ثم نحاول طرح فكرة مغايرة نوضح فيه بعض الفرص الإيجابية المتاحة أمام الجهاز الدبلوماسي في عصر المعلومات.

بداية بالتبّار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى البعض أن التغيرات السياسية التي نتجت عن "العصر الإلكتروني" في المجتمع الأمريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي توزعت (Diffused) فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضاً داخلياً حيث أن كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية قد

المكان كالبوساطة المهمة في الدبلوماسية، تحل إدارة الأزمات محل صناعة القرار المتأنيبة. Reflective Decision Making. (Derian, 1991, p.208)

والملاحظ في هذه الكتابات أنها مع صحة بعض الاتجاهات العامة التي تشير إليها، تفترض ضمن ما تفترض شيئين هامين غير متفق عليهما: الأول هو أن صناعة القرار، في السلطة التنفيذية يستقون كل معلوماتهم ويبنون معظم قراراتهم على المادة وطبقاً للسياق الذي يفرضه جهاز تقاني هام مثل التلفزيون؛ والثاني أن وزارات الخارجية تظل جامدة ولا تكيف نفسها مع الوضع الجديد لتضطلع فيه بمهام جديدة. وسنقوم هنا في عجالة شديدة باستعراض بعض المقالات التي تعرضت لهذين الموضوعين.

بالنسبة لمدي تأثير السياق الإعلامي اللحظي على صناعة القرار في السياسة الخارجية، نشير إلى مقالة معنونة "التلفزيون اللحظي الفوري والسياسة الخارجية" (Gowing, 1994, p.187-190) يشكك فيها الكاتب في أهمية الصور التي تبث على التلفزيون في تحريك السياسة الخارجية للدول خاصة في الولايات المتحدة. ويقول أن الوزراء والدبلوماسيين لديهم إرادة حديدية لمقاومة ما أسماه "عامل السى. ان. ان. (CNN Factor) حيث أنهم يعتبرون التغطية التلفزيونية عاطفية بشكل زائد ولا يمكن الاعتماد عليها في مسائل حساسة مثل توجيه ضربات جوية (Gowing, 1994, p.188). إلا أن الكاتب يقول أن الرئيس كلينتون يعير اهتماماً أكبر بكثير لمحوري الجرائد وأصحاب العواميد الصحفية الذين يراقبون التلفزيون عن كثب. فعلى العكس من التلفزيون الفوري هناك اقتناع في الحكومات الغربية أن الكلمة المطبوعة أكثر مصداقية من صور التلفزيون المتقطعة والمشوشة في بعض الأحيان نتيجة الضغوط التي تفرضها التغطية اللحظية. (Gowing, 1994, p.189) يخلص الكاتب إلى أن الصحفيين هم العامل المسرع Catalyst في السياسة الخارجية ويقلل من أثر التغطية التلفزيونية اللحظية. أياً كان رأي الكاتب، صحيحاً كان أو مجانباً للصواب، فالضروري عدم المبالغة في تصوير تأثير الإعلام الفوري على صناعة السياسة الخارجية مع الاقرار بأهمية السياق الذي تشارك في صنعه وسائل الإعلام. والمتوقع أن يزداد أهمية مع قدوم عصر الشبكات. وقد عالجت هذه النقطة في اختصار شديد إلا أنها تحتاج إلى بحث كامل للوصول إلى خلاصة موثقة ومنطقية.

وزارات الخارجية والثورة المعلوماتية :

وعلى العكس من المبالغة في بعض الأحيان في تأثير التلفزيون اللحظي على صناعة القرار بالنسبة للسياسة الخارجية، نلاحظ أهمية أن تتطور وزارات الخارجية لتواكب السياق الأعم الذي شكلته الثورة المعلوماتية. ونشير في هذا المجال إلى دراستين منشورتين هامتين كتبهما دبلوماسي بريطاني هو ستيفوارت إلدون Stewart Eldon أحدهما بعنوان « وزارات الخارجية وثورة المعلومات (Eldon, 1994b, pp 175-178) والثانية بعنوان "من

تمتعت بزيادة في القوة (Solomon, 1993, p.150) إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع فالإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية أخرى تملكها.

وفي تطور آخر، يرى سولومون أن التقانة، وعلى غير المؤلف، قد أدت إلى شخصنة Personalization العلاقات الدولية حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين (Solomon, 1993, pp.141-151). ويضرب في ذلك مثل قيام الرئيس الأمريكي السابق بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية:

" لقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية. كانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات: المكالمات القصيرة من أجل اطلاع المخاطبين على التطورات. والمكالمات الأكثر تفصيلاً. لقد وضعت القواعد الدبلوماسية جانباً. لم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل تحضير محادثات رئيس الدولة لرئيس الدولة. لقد كان رؤساء الدول في طور تشكيل شبكتهم الخاصة - بقيادة جورج بوش (٥١) (Weymouth, 1991)

كما يجادل البعض بأن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الأسس المتحدثة باسم الدولة وذلك فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية Public Diplomacy (Alleyne, 1995). ويتحدث هؤلاء من منطلق أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة. كما أن هناك من يقول بأن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسية" قد أدت إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارات الخارجية حتى أن كاتباً ألف كتاباً كاملاً بعنوان (٥٢)

الضيد دبلوماسية: الجواسيس، الإرهاب، السرعة والحرب "حذر فيه من نتائج الثورة المعلوماتية التي تؤثر سلباً على الثقافة التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية. وقد رأى الكاتب أن في ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً. وفي كتاب آخر لنفس الكاتب وفي فصل عنوانه "الدبلوماسية التقانية"، يعدد دريان التحديات التي تواجه الدبلوماسية بأنها: ١ - ضعف الثقافة الدبلوماسية التقليدية. ٢ - اتجاه الرؤساء لمعاملة بعضهم البعض كأدوات للمعلومات وليس كموضوعات للاتصال. ٣ - تحييد اللغة الدبلوماسية نتيجة للزيادة الكبيرة Superfluity.

٤- للمصطلحات التقنية وبروز عامل تقاني سياسي وهو السرعة التي يقول عنها :

عندما تزداد سرعة الاتصالات ووسائل إيصال الأسلحة ووقت رد الفعل لتصل إلى مستوى اللحظية أو الفورية، تصبح الدبلوماسية محكومة بتسارع Velocity الأحداث كما بالأحداث نفسها وفي الوقت الذي يحل فيه الزمان محل

من خلال استخدامهم لها أثناء الدراسة (Eldon, 1994a, p 47)

ولكن كما أن هناك مزكيات ذاتية وخارجية لاستخدام تقانة المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضاً عوائق وحواجز عديدة نقسمها إلى عوائق مادية، وعوائق أمنية، وعوائق بنوية، وعوائق فنية وعوائق بيئية محيطية. فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع مما يصعب القيام بالبحث والتطوير (Research and Development) اللازمين في عصر المعلومات. (Eldon, 1994b) ومما يفاقم من هذه المشكلة هو أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال التقانة المعلوماتية نظراً "لتمدد" الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً.

كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل في عمل جانب هام من الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود ويزيد من اعتمادية البعثات في الخارج على المساعدة الفنية الأجنبية وقت الحاجة. (Eldon, 1994b) وهناك أيضاً عوائق فنية تتمثل في صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التي تضطلع بها وزارات الخارجية حيث أنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة (Ibid). ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى إستراتيجية عامة ليكنه وربط المقر بالبعثات نظراً لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية. (Ibid)

إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية. وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن إقتحامها إلكترونياً، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية. وتطورت نظريتان للتعامل مع هذا العائق. الأولى تقنى فنى يعنى باستخدام تقانة متقدمة يصعب الدخول عليها وكسرها. أما الثانية فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية. ونستعيد هنا تحليل توفلر الذى يجادل أن التحدى الأكبر الماثل أمام أجهزة المخابرات المعاصرة هو أزمة "شلل التحليل - Analy-sis Paralysis" الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات الهامة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وذلك حتى يتسنى إتخاذ القرارات الهامة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها. وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على

القلم الريشة إلى القمر الاصطناعي. وزارات الخارجية في عصر المعلومات " (Eldon, 1994a) يستعرض فيهما الأثر المتوقع لإدخال تقانة المعلومات في عمل أجهزة الدبلوماسية. (٥٣)

إن المدخل الأصح في دراسة أثر الثورة المعلوماتية على وزارات الخارجية هو التعرف على طبيعة عملها، فنجد أن بنية الجهاز الدبلوماسي تؤهله ليكون من أكثر المؤسسات المرشحة للتأثر بالمعلوماتية. فهيكله مبنى على وجود مقر واحد مع وجود بعثات عديدة في أنحاء العالم، وتحتاج إلى الاتصال الدائم فيما بينهما. ولذا فإن أى تقدم في مجال تقانة الاتصالات يكون له أثر مباشر على سرعة وكفاءة العمل في هذه المؤسسة. وإذا ما استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية (للدولة وليس لقطاع بعينه كما الحال في مكاتب التمثيل) وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية (اقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية الخ) ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة (Big Picture) ومن هنا كان فائدة أى آلة قادرة على تربيط ومعالجة المعلومات وهو لب العمل والهدف من اختراع تقانة المعلومات. لقد أوضحنا هنا كيف أن شقى الثورة المعلوماتية (تقانة المعلومات وتقانة الاتصالات) يستجيبان في حقيقة الأمر لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته.

بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات في منظومها، فقد ضاعفت العوامل الخارجية، والتي تتمثل في تغير البيئة المحيطة، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه. فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها. ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة كما توضح الفقرة المقتبسة من Derian. وقد زاد من تغير البيئة شيوع استخدام تقانة المعلومات في أوجه مختلفة من الحياة العامة في شكل يشبه التسابق بين الجهات المختلفة. ومن العوامل الخارجية الأخرى التي شجعت الوزارات على الاستفادة من التقدم الذى طرأ على الإمكانيات التقانية. فالسلوك تجاه استخدام تقانة المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية (Eldon, 1994b). ويقول إلدون أن تطبيق وتفعيل مناهزم المعلومات كانت إحدى الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية نظراً لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب (Eldon, 1994a). ومن العوامل الذاتية/الخارجية هي "زيادة الوعي بتقانة المعلومات ضمن الدبلوماسيين الشباب

والقدرة على الإدارة، التعامل مع التقنية، والملكات الفكرية والمهارات البحثية العالية، والقدرة على الاتصال بكفاءة، وقيادة الفرق والمجموعات والثقافة المتنوعة الواسعة أى باختصار "عمالة الألفية الثالثة".

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم داخل الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل إمكانية استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمى والتقانى وإدارات للعلاقات العامة وما إلى ذلك من تطوير إدارى. كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلى إنشاء مراكز بحثية وبنوك التفكير ملحقه بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة وذلك مع تمتعها بمرونة فى التحرك وحرية فى التعبير هى فى حاجة إليها للقيام بأبحاث إبداعية. أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام، فهناك قابلية لتكييف مناهج إدارة المعلومات التى طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة. فى جملة واحدة، هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات، ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى مُثَقِّق للمعرفة، ومنسق للمجهودات، مُفكر فى البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

الخلاصة:

هدفت هذه الورقة إلى استكشاف الأبعاد المختلفة للعالم الجديد الآخذ فى التشكل نتيجة التطور الهائل فى تقنية المعلومات والاتصالات. إن العالم الذى نشهد عملية توليده الآن عالم متشابك ومترابط إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل. ولكن يجب التنويه أن معظم التيارات والاتجاهات التى تم الإشارة إليها فى هذا البحث تحدث فى الدول التقدمية فى المقام الأول. وينذر هذا بتقسيم الكرة الأرضية إلى "حقب تاريخية" تعانى من فقر معلوماتى محتدم، وكل تعيش زمن مختلف كما لم يحدث من قبل. ومن هنا ضرورة العمل الإيجابى الجاد لمعالجة هذا الخلل. إن تاريخ البشرية هو تاريخ التقدم فى العلم ولذا فإن التطور الحادث اليوم يعد بأن يكون أكثر التحولات ثورية فى تجربة الإنسانية. ولكن لكى يكون هذا العصر ذوا طيات إيجابية وليس سلبية، لابد أن تستخدم المعلومات المتاحة فى خدمة القيم الخالدة. إن المطلوب هو أن نغير عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ومنه إذا أمكن إلى عصر الحكمة.

تبنى رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها. وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام حتى أن الإعتماد على المصادر السرية فقط يقود حتما إلى الوقوع فى فخ عدم الكفاءة والفاعلية (٥٤) وتعد نوهة نظر إلدون متطابقة حيث يجادل بأن النظرة إلى الأمن ومفهوم السرية لابد وأن تتغير ضارياً المثل بوزارتى الخارجية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والتين قامتتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق.

وكما رأينا فإن هناك حلولاً لكل هذه الحواجز ولكن هناك عائق رئيسى لم نتطرق إليه وسنشير إليه باختصار شديد هو العائق البيروقراطى الإدارى. فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية وليس الفنية الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة فى وزارات الخارجية. (Eldon, 1994a) ولم نتوسع فى أى موضع فى هذه الورقة فى مسألة أثر ثورة المعلومات والاتصالات على الإدارة لكننا أشـرنا إلى تأثيرها على الهرميات Hierarchies وخاصة اتجاه التفكير واللامركزية وتحولها للمؤسسات إلى شبكات تتيح التخاطب المباشر. وستكون لعملية إدخال المعلوماتية Informatization فى الجهاز الدبلوماسى آثاره الإدارية لكننا لن نخوض فى هذا الجانب أكثر من ذلك حيث أن ذلك يخرج عن نطاق البحث.

ملاحح الدور الجديد لوزارات الخارجية:

على العكس من بعض الكتابات التى تركز على تناقص أهمية الدبلوماسية الرسمية لوزارات الخارجية نتيجة للتطورات التى أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات، نجد أن الفرص التى أتاحتها والإمكانات التى توفرها تفتح آفاقاً جديدة للور مرموق تقوم به وزارات الخارجية فى عملية صنع اتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية. هذا بالطبع إذا ما تم تطوير العمل بهذه الوزارات وتكييف هياكلها الإدارية للور المرموق المتاح. فخلاصة القول أنه أمام وزارات الخارجية فرصة لتوفير الوقت والمجهود الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام Raw data فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومون بهذه المهمة الآن. والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلى مهام أكثر إبداعاً تتطلب طبعاً نوعاً خاصاً من العمالة للاتحاق بالعمل الدبلوماسى تتميز بروح المبادرة

المراجع:

- ^١ يستخدم توفلر ما يسميه تحليل قمة الأمواج الاجتماعية social wave front analysis وهو تحليل تتابع من الموجات الدائرية من التغير حيث يقوم بالتركيز على فترات الانقطاع التى يمتد بها فترات الابتكار بدلاً من التواصل فى التاريخ.
- ^٢ استخدم هنا مصطلح الثقافة كمرادف عربى للتكنولوجيا فى حين أن نقولاً كمرادف المصطلح الإنجليزي Technicality.
- ^٣ يعتبر مفطر العلاقات الدولية البريطانى الأسترالى الأصل هيدلى بوول أشهر الكتاب الذين تطرقوا لمسألة حفظ النظام فى النسق الدولى دون وجود سلطة مركزية ممثلة فى حكومة دولية. وقد استخدم بوول مصطلح الأناركية ليدل على ذلك. أنظر (Bull, 1977).

٤- لعل أول من بدأ هذا في نظريات العلاقات الدوائية هو James Rosenau الذى أضحى يستخدم مصطلح الاضطراب فى عنوان العديد من مؤلفاته. كذلك أنظر (Mann, ١٩٩٢)

٥- أستخدم هنا مصطلح المنظوم ليدل على system حيث أن هناك فرق تحليلى واضح بين المنظوم والنظام. فالأخير هو صفة لطبيعة ونمط العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم بمعنى أن منظوما ما قد يتسم بنظام أقل أو أكثر من منظوم آخر. وللأسف تغفل معظم الكتابات العربية هذا الفرق فتسارى بين الإثنين مع أن البعض يستخدم مصطلح المنظومة والآخر يستخدم النسق للإشارة إلى System. وتحفظى على الأول هو صعوبة استخدام الجمع "المنظومات" والثانى أنه غير مشتق من نفس الجذر حيث أنه من الأفضل أن ينتمى إلى نفس "العائلة" من المصطلحات حيث أن المنظوم فى الغالب يحكمه نظام للتفاعلات وهذا اجتهد شغصى أرجو أن احظى بتعليقات ونقد عليه. سبق وأن أفردت جزءا أكبر من المناقشة فى عدة أبحاث أخرى. من أجل تعريف مبسط للمنظوم أنظر (Roskin, ١٩٩٤) ومن أجل مناقشة مستفيضة للفرق بين المنظوم والنظام راجع الكتاب المرجعى للعلاقات الدولية (Bull, ١٩٧٧).

٦- أستخدم هذا المصطلح لاختلافه من الرمزية symbolic

٧- وردت هذه الملاحظة فى (Luyken, ١٩٨٧, p231) وإن كان أصلها يرجع إلى Hans Baur

٨- أستخدم مصطلح المتخيل الافتراضى ليقابل مصطلح virtual بدلا من الخيالى الذى يقابل imaginary

٩- أول من استخدم هذا المصطلح هو (Oettinger, ١٩٨٠)

١٠- تفرض التطورات الهائلة لثورة الاتصالات مصطلحات جديدة مركبة ويصعب على البعض قبولها بل أن الشئ الوحيد الذى يجذبهم إلى أى بحث أو مقال فى موضوع مثل ذلك هو مهاجمة من يقوم بها ولكن لابد أن يتم تغيير ذلك وقد تطرقت إلى هذا الموضوع فى مقال آخر أقتبس منه " ولم يقتصر تأثير الشبكة البينية على تسهيل مهمة الاتصال بين مجموعات من البشر كان يستحيل عليها التواصل بهذا القدر وبهذه الحرية بل أنها، كما أشرنا من قبل، أثرت فى قناة التواصل الرئيسية بين الأفراد، وهى اللغة، إلى أن أصبح من الحتمى التخلّى عن الموقف التقليدى المحافظ الذى لا يفضل إدخال مصطلحات جديدة على اللغة العربية واستبداله بمدرسة تحررية تبنى ضرورة إيجاد مفردات مرنة قادرة على مسيرة التطور المستمر والتى عليها أن تتميز بالدقة حتى لا يكون لكل كلمة عدة معانٍ تصعب توصيف الظاهرة أى ما كانت. وهناك بالفعل جهود عديدة من كتاب يقومون عبر الصحف باستخدام مصطلحات جديدة (معظمها مركبة) تستلزم للتكوين والتأصيل مع الحاجة إلى مجهود مترام لكتابة برامج حاسوبية تمكن المستخدم من التخابل بالعربية بدلا من الاعتماد الكامل على الحروف اللاتينية وهو ما يحدث الآن وله تداعيات سلبية على الهوية العربية." (الجولى، ١٩٩٥)

١١- حول التقسيم الدولى الجديد للعمالة فى عصر المعلومات، أنظر (Castells, ١٩٩٣)

١٢ - بدأت الدول النامية فى دراسة الفرص التى توفرها الثورة المعلوماتية للتنمية ولعل مؤتمر التنمية فى عصر المعلومات الذى أقيم فى مصر فى يوليو الماضى وتدوة "الجمارك والكفاءة فى التجارة الدولية" ومعرض تبادل المعلومات الإلكترونية، مؤتمر وتجارة دى، المركز التجارى الدولى، دى، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥ أمثلة على ذلك.

١٣- بالرغم من عدم شيوع هذا المصطلح لكنه أدق من تدويل التى تقابل Internationalizing أما دولنة فهى أقرب مرادف للعملية التى يتم من خلالها التدويل Internationalization

١٤- إذا ما حدث تقدم فى هذا، من المتوقع أن تتوسع بعض المؤسسات الأخرى، التى تعنى بموضوع الأمن فى الاتصالات، فى تطبيق واستخدام التقانة المعلوماتية.

١٥- حول دور الشركات المتعددة الجنسية فى عصر المعلومات، أنظر (Carnoy, ١٩٩٣)

١٦- Classical Realism and Structural Realism

١٧- أحد الأمثلة على هذا الاتجاه حديثا فى هذا المجال المقال الذى كتبه دول عن عدم الحاجة لوزارة التجارة

الامريكية وقد استشهد فى المقال بالتجارة العالمية فى عصر تقانة المعلومات،

١٨- هناك تشابه آخر بين العالم الذى يوشك على الظهور والعالم وقت الإغريق ألا وهو طريقة الحكم وبزرغ لمكائيات الديمقراطية المباشرة بما فيها من تشابه مع ديمقراطية أثينا، حول الاتصال والديمقراطية، راجع عرض الكتاب الذى قام به سامر القرنشاوى فى هذا الملف.

١٩- ناقشت هذه الفكرة باستطراد أكبر فى عرضى لكتاب "الواقعية والمثالية فى العلاقات الدولية: إعادة تفسير"، السياسة الدولية ١٩٩٢.

- ٢٠- يجادل البعض بأن تدهور مكانة الدولة-الأمّة لا يعنى بالضرورة استبدالها كاملة بمؤسسات أخرى فما زال هناك دور للدولة وإن شاركها فيه عدة مؤسسات أخرى، أنظر (The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State, ١٩٩٥)
- ٢١- أنظر بحث د. حسن حنفى فى هذا الملف الذى يتناول فيه بعض الأبعاد الثقافية والفلسفية لثورة المعلومات.
- ٢٢- ترتبط مسألة القيم دائما بالديانات، لذا أنظر ندوة "رسالة الأديان وعصر المعلومات"، الهيئة القبطية الانجيلية المصرية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥ لمعلومات أكثر حول هذه النقطة.
- ٢٣- مصطلح مؤسسات لا يعنى بالضرورة مؤسسة ذات مقر وموظفين فهناك عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية سواء الدولية أو المحلية. إن أكثر من تطرقوا لهذه المسألة هم منظري النظم Regime Theorists فى العلاقات الدولية ليدلوا بها عن سلوكيات وتقاليد شبه ملزمة، راجع (Young, ١٩٩١)
- ٢٤- هناك جهود مستمرة لإنشاء بريد إلكترونى باللغة العربية وقد نجحت بعضها وكذلك برامج لتمكين كاتبى اللغة العربية من وضع برامجهم على "الشبكة العالمية العنكبوتية World Wide Web لعل أحدثها برنامج الأكروبات.
- ٢٥- ولذا نجد أن جنر ideology قريب من idea (أفكار) فالإيديولوجية هى علم الأفكار
- ٢٦- أنظر (Slack and Fejes, ١٩٨٧)
- ٢٧- أنظر (Gilpin, ١٩٨٧) و (Keohane, ١٩٩٠) فى (Acton, ١٩٨٩)
- ٢٨- يلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى القوة من التأثير، انخفض مستوى العنف. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الإنجليزية هناك فرق فى المصطلحات بين Force و Power وهذا غائب عن اللغة العربية ولعلنا نتفق على مصطلح فى بالغرض.
- ٢٩- أبرز منظري هذه المدرسة هو بالطبع Hans Morgenthau، أنظر (Morgenthau, ١٩٤٨) و (Russel, ١٩٩١)
- ٣٠- أبرز منظري هذه المدرسة هو Kenneth Waltz، أنظر (Waltz, ١٩٧٩)
- ٣١- من أشهر المنتمين إلى هذه المدرسة Woodrow Wilson الرئيس الأمريكى السابق.
- ٣٢- راجع عرض الكتاب الذى قامت به سها رضوان فى هذه الملف.
- ٣٣- يقوم مارك ألينى بضد هذه الفرضيات الاقتصادية والمعلوماتية عن طريق إظهار عيوب النظام التجارى الدولى. الحر وقصور التدفق الحر للمعلومات. أنظر (Alleyn, ١٩٩٥).
- ٣٤- راجع كتابهم (Zorkoczy & Heap, ١٩٩٥).
- ٣٥- حول الإندماجات الأخيرة التى قد تنافس هيمنة شبكة الأخبار الأليافية (CNN)، أنظر (جونسون ١٩٩٥).
- ٣٦- من أجل تعرف الأفاق المتاحة حالياً أمام القطاع الخاص والمشاركة العربية المتوقعة والمطروحة أنظر (الملف ١٩٩٥).
- ٣٧- فى فلسطين وبخاصة القدس، وكذلك تدوين جرائم انتهاك حقوق الإنسان فى البوسنة على سبيل المثال.
- ٣٨- اتصالاً بهذه النقطة حول الإمكانيات البحثية التى توفرها ثورة المعلومات والاتصالات من أجل تخزين المعلومة وسرعة استرجاعها، أنظر بحث د. أسامة السيد فى هذا الملف.
- ٣٩- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ميتلاند استجابة للتكليف الصادر من اتحاد الاتصالات البعيدة الدولى.
- ٤٠- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ماكبرايد الناتجة عن مفاوضات داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو).
- ٤١- استخدم مطلع الوكالات المتخصصة للإشارة إلى المنظمات الدولية، العالمية أو الإقليمية منها، التى تخصص فى مجال أو أكثر من العلاقات الدولية الفنية عامة.
- ٤٢- حول الحاجة إلى الاتصالات المتعددة Multiple Communications فى عمليات حفظ السلام متعددة الجنسية، أنظر (Cooper, 1995).
- ٤٣- اختلف الفقهاء القانونيون فى الأصل القانونى لعمليات حفظ السلام التى لم يرد ذكرها فى ميثاق الأمم المتحدة وإن ظهرت نتيجة للشلل الذى أصاب بعض أنشطة الأمم المتحدة نظراً للمواجهة بين المعسكرين الشرقى والغربى. وتستخدم عمليات حفظ السلام قوات عسكرية تساهم فيها دول عديدة طوعاً ويطراً على عمليات حفظ

السلام حاليا تطورات هامة منها الاتجاه الى ما أطلق عليه "إنقاذ السلم" وهو الميل نحو النشاط العسكري أكثر من ذي قبل . وقد قام السكرتير العام بكتابة برنامجة للسلم المعروف الذي تطرق فيه لمعظم هذه الموضوعات .

٤٤- أنظر الدراسة الممتازة في هذا المجال لرامتشاران (Ramcharan, 1992) .

٤٥- من أبرز الأمثلة على ذلك انسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونسكو . وأخيرا اعلان الولايات المتحدة عن عزمها على الانسحاب من اليونيدو .

٤٦- أهم البرامج والأنشطة التي قامت بها اليونيدو : الصناعة ٢٠٠٠ ، منظوم اليونيدو للتشاور ، منظوم تبادل المعلومات التقنية Technological Information Exchange System TIES ، التقرير السنوي لليونيدو ، النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والتقرير -The Computer Model for Feasibility Analysis and Reporting (COMFAR) ، والأنشطة في مجال صناعة الأليكترونيات ، التحليل الحاسوبي لأسهم التدفق التجاري Computerized Analysis of Trade Flow Shares ، منظوم المعلومات لتشجيع الاستثمار Investment Promotion Information System (INPRIS) ، التعاريف الدولي في مجال الأليكترونيات متناهية الصغر وبك البيانات الصناعية والمعلوماتية .

٤٧- قسمت اليونسكو الدول الى شرائح تعكس تقدمها في مجال تقانة المعلومات : ١- متقدمة ؛ ٢- عملية ؛ ٣- أساسي ؛ ٤- بدائي ؛ ومن أنشطتها برنامج تعليم تقانة المعلومات والتدريب كما اثبتت عنها في هذا المجال الاتحاد الدولي لمعالجة (تعميل) المعلومات IFIP International Federation for Information Processing ؛ المكتب الحكومة للمعلوماتيات (م ح م) Inter-Governmental Bureau for Informatics IBI الذي صدرت عنه الاستراتيجيات والسياسات للمعلوماتيات .

٤٨- أفض استخدام الاتصالات البعيدة (مشتقة من بعد المسافة) لمقابلة Telecommunications وقصر كلمة الاتصالات على Communications وذلك حتى لا يختلط الأمر . هذا وقد اثبتت عن الاتحاد الدولي للجنة الاستشارية الدولية للتلفراف والهاتف وشكلت بالتبعية له اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات البعيدة العالمية في عام ١٩٨٢ تحت رئاسة الدبلوماسي البريطاني Sir Donald Maitland وأصدرت التقرير المعنون "الربط المفقود" .

٤٩- اعتقد أن "البنك العالمي" أدق في الإشارة الى World Bank في حين يعطى اسم البنك الدولي ، وهو الأكثر شيوعا ، الانطباع أن الحديث يقتصر على البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو أحد المؤسسات التي تدخل في إطار البنك العالمي .

٥٠- عقد الاتحاد الدولي للاتصالات البعيدة معرضا هاما للغاية في سبتمبر ١٩٩٥ تمت مناقشة بعض هذه الموضوعات خلاله ، وهو معرض "الاتصالات البعيدة. ١٩٩٥ Telecom 1995" .

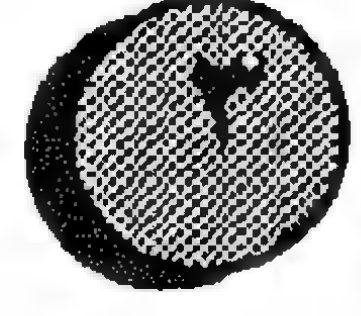
٥١- مقتبسة في (Solomon, 1993, p. 144) .

٥٢- أنظر Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War في (Derian, 1992) .

٥٣- يبدو أن المؤلفين الأمريكيين قد قطعوا شوطا في هذا المجال حيث يشير النون الى عمليتين أخيرين منشورين عن الدبلوماسية الأمريكية في عصر المعلومات وهما : (Dacor Bacon House Foundation, 1991) ، American Diplomacy in the Information Age, University Press of America; "State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), Report of the US Department of State Management Task Force, (Washington: Department of State Publication), January.

وهما غير متوفرين في المكتبات المصرية وبالتالي لم يتسع لي الاطلاع عليهما .

٥٤- اعتمد هنا على قراءة سها رضوان لكتاب توفلر "الحرب وضد الحرب" والمنشور في هذا الملف .



ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال : دراسة وطنية

د. محمود علم الدين

سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الانتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في اسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث اساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الاولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذي كانت تحتله الآلة في المجتمع الصناعي، وهذه ظاهرة غير مسبوقة في تطورها، فزيادة المعلومات تدفع الى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود الى توالد المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التي فرضها عليهم المجتمع الصناعي، وأخيرا فإن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره الى المزيد من المعلومات وهكذا .

وبناء على ماسبق فإنه لا يمكن الفصل الان بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت اليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الإتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحا من حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات التليفون، وفي بعض الاحيان مرورا بشبكات اقمار الاتصال وما نتابعه على شاشات التليفزيون من معلومات

مقدمة : المفاهيم والمصطلحات الاساسية :

يعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلصات ثلاث ثورات:

- ثورة المعلومات او ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في اشكال تخصصات ولغات عديدة .، والذي امكنا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات .

- وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالاقمار الصناعية والالياف البصرية

- وثورة الحاسبات الاليكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها

ولعل شبكة انترنيت الامريكية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين معلومات واردة من ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة اى مستخدم، وذلك من خلال الحاسبات الاليكترونية، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف التليفون والاقمار الصناعية في توصيلها الى ٣٣ مليون مشترك في جميع انحاء العالم (١)

وفي هذا الصدد يلاحظ ان ثورة تكنولوجيا الاتصال قد

تأتى من الداخل وقد تأتى من أى مكان فى العالم أيضا وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منهما فى طريق كما كان فى الماضى ودخلنا فى عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن (COMPUTR—COMMUNICATION). وتأسيسا على ما سبق ومن

منظور اتصالى يمكن القول ان تكنولوجيا الاتصال (٢) هى "مجموع التقنيات او الانوات او الوسائل او النظم المختلفة التى يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذى يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيرى او الشخصى او التنظيمى او الجمعى او الوسطى، والتى يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة او المكتوبة او المصورة او المرسومة او المسموعة المرئية او المطبوعة او الرقمية (من خلال الحاسبات الاليكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ، ثم استرجاعها فى الوقت المناسب ، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية او الرسائل او المضامين مسموعة، او مسموعة مرئية ، او مطبوعة ورقمية ، ونقلها من مكان الى مكان آخر، وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدوية او اليه اواليكترونية او كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخى لوسائل الاتصال والمجالات التى يشملها هذا التطور.

النتيجة الراهنة لثورة المعلومات هى اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من اجل مزيد من التيسير على المستخدمين من الجمهور ، مما ادى الى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال ، الذى اثر بشكل ضخم على وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

تطورات تكنولوجيا الاتصال فى التسعينات :

أوضح تحليل التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال منذ اوائل التسعينات وحتى الآن ، ان العالم يمر فى مرحلة تكنولوجيا اتصالية جديدة تتسم بسمة اساسية وهى المزج بين اكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلكها اكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائى وهو توصيل الرسالة الاتصالية الى الجمهور المستهدف ، لذا يمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط MULTIMEDIA او التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية INTERACTIVE ، أو مرحلة التكنولوجيا المهجنة HYPER MEDIA والمرتكزات الاساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هى الحاسبات الاليكترونية فى جيلها الخامس المتضمن أنظمة الذكاء الاصطناعى ARTIFICIAL INTELIGENCE اضافة الى الالياف الضوئية OPTICAL FIBRES واشعة الليزر LASER BEAMS، والاقمار الصناعية (٢) SAT-ELLITES

فنحن نلمح اندماجا ثلاثيا وشيك الحدوث بين الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والتليفزيون قام على مجموعة من الاندماجات الثنائية مما اكسب هذا الاندماج القوى مضاعفة هائلة :

فهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والتليفزيون :
والذى تضمن استخدام شاشات الفيديو كوسيلة للتفاعل

والتجاوب الايجابى بينه وبين المستخدم .

وهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال شبكات نقل البيانات التى تربط الفروع ونهاياتها بمركز الحاسب الاليكترونى الرئيسى.

وهناك اندماج التليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية كما ظهر فى شبكات التليفزيون بقنواتها الفضائية ، وشبكات نقل الارسال التليفزيونى المختلفة التى اصبحت اليد الطولى لانتشار مدى هذه الاجهزة ، الى جانب أنظمة التليفزيون السلكى وشتان مابين المجموع الحسابى لكل من والاندماج الثلاثى الكلى لها فى شبكة تبث وتمثل تجسيدا لهذا الاندماج والتى تجسدها فكرة الطرق السريعة للمعلومات (التي سيتحدث عنها الباحث فيما بعد بالتفصيل).

ويعتبر عام ١٩٩٣ هو عام الـ Multimedia أو الوسائط المتعددة الذى تحول فيه الحاسب الاليكترونى الى وسيلة لتجسيد المعلومات بأبعادها الثلاثة.

والخطوة الحاسمة فى تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الجديدة تتوقف على انشاء ما يسمى "طريق المرور الضوئى السريع" وهى شبكة الياف ضوئية تربط مثل - طرق المرور الخارجية السريعة- بين المدن والبلدان المختلفة (٤) .

الطريق السريع للمعلومات INFORMATION SUPER HIGHWAY (أو جادة المعلومات (٥) :

ويمثل اعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديدة معا .

والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيدى الاتصالات والمعلومات، من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر الشخصى والاقمار الاصطناعية والاطباق اللاقطة والكابلات والموجات الميكروبية فى منظومة مدمجة واحدة ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للاستفادة منها فى حياتهم العملية والاجتماعية، وتعكس هذه التسمية الطريقة التى ستوضع فيها هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس .

وهى بصورة عامة تتألف من خطوط اتصالية أشبه بالعمود الفقري تتفرع منه نقاط ولوج وخروج على مدى الخطوط، مما يجعلها أشبه بجادة عامة مفتوحة للجميع. جادة كبرى بما عليها من مداخل ومخارج من أولها لآخرها. وما يميز هذه المنظومة أنها تربط جميع جوانب الحياة المنزلية والعملية والاجتماعية والترفيهية. كما ستتيح لكل من يريد الاتصال بالآخرين اليكترونيا أن يجرى مداولاته مع السوق والزبائن والمؤسسات التى يتعامل معها، أو أن يلهى بالعباب الفيديو أو يشاهد البرامج التليفزيونية من أى نقطة يوجد فيها مسكنه أو مكتبه بل واينما كان بمجرد أن يكون مزودا بهاتف او كمبيوتر من النوع المحمول او المفكرة نظرا لما توفره هذه المنظومة من علاقة شبكية واسعة من كل نقطة وبواسطة أى أداة وعبر أى اتجاه .

ورغم أن جوهر هذا المفهوم ليس جديدا تماما اذ ان

الآلاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض، ويستخدمها الملايين من مستخدمي الحاسبات الاليكترونية حاليا على مدار ٢٤ ساعة في معظم انحاء العالم خاصة في الجامعات ومراكز البحث العلمى والشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات الحكومية.وقد بدأ العمل بهذه الشبكة فى السبعينات كمشروع لوزارة الدفاع الامريكية ولكنه سرعان ما تحول الى مشروع اكاديمى ثم اقتصادى يهدف الى الخدمة العامة مكونا الاساس لطريق معلومات دولى سريع -GLOBAL INFORMATION SUPER HIGHWAY.

فقد بدأ العمل بهذه الشبكة عام ١٩٧٥ -وبعض المصادر تقول فى نهاية الستينيات -كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع DARPA التابعة لوزارة الدفاع الامريكية بهدف انشاء نظام للاتصالات قادر على ربط جميع أنظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة مكتب الدفاع الامريكى ARPANET ومن ثم نقل المعلومات من نظام الى نظام آخر بسهولة ويسر، وكان الهدف من هذه الشبكة أو هذا النظام الاتصالى هو السماح للحاسبات الاليكترونية متصلة بالشبكة ان تكون قادرة على محاكاة أية شبكة حاسبات اليكترونية اخرى متصلة بها عن طريق انترنيت وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة انترنيت قادرة على العمل حتى لو توقفت أى شبكة كمبيوتر اخرى كتصلة بها عن العمل ، فعلى سبيل المثال اذا كانت هناك خمس شبكات كمبيوتر متصلة بشبكة انترنيت ، يمكن لاي من هذه الشبكات الاتصال بالاربع الاخر واذا تعطلت احدى الشبكات الخمس عن العمل يجب أن تبقى شبكة انترنيت قادرة على وصل الشبكات الاخرى العاملة معا.

لم يكن الهدف بالطبع علميا او اعلاميا، بل كان خشية وزارة الدفاع الامريكية ان تتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية الى ضربات نووية تدمرها وتضعف قدرة الالة العسكرية على الرد او التحرك بسرعة لذا كانت هناك حاجة الى البحث عن حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات الى مراكز كمبيوتراتهم التى لم تتأثر بالعمليات العسكرية .

وخلال سنوات قليلة تمكن الخبراء الذين تولوا دراسة المشكلة من ايجاد حل مناسب ترجموه فى بناء شبكة عرفت باسم ARPANET (اريانيت) مولت وزارة الدفاع نفقاتها وضمت فى البداية اربعة مختبرات كمبيوترية تهدف الى تطوير بروتوكولات الاتصال الذى يمكن ان يدعم هذه الشبكة.

بعد ذلك انضمت جامعات ومختبرات عديدة ومراكز علمية عديدة الى هذه الشبكة وشكلت هذه المؤسسات العمود الفقري لشبكة انترنيت التى لم يتعد عدد المشتركين فيها حتى عام ١٩٨٨ مليون مشترك، ولكنها تطورت ونمت وزاد عدد المصادر التى تعتمد عليها والشبكات الفرعية التى تتصل بها ليصل عدد مشتركها عبر العالم الى حوالى ١٠ مليون مشترك فى منتصف عام ١٩٩٤، ثم ٣٣ مليون فى منتصف عام ١٩٩٥.

تأثيرات تكنولوجيا الاتصال:المحددات الاساسية :

يمكن تحليل التأثيرات المجتمعية التى أحدثتها تكنولوجيا

ملاححه ظاهرة فى مصطلح تعاملنا معه على الاقل طوال العامين الاخيرين وهو مصطلح "الوسائط المتعددة " أى دمج الصوت والصورة فى أنوات التواصل والعمل والترفيه (الكمبيوتر والهاتف والتليفزيون) . الا انه من الواضح أن الذى يقصده الداعون الى خدمة "الطريق السريع للمعلومات " أو "جادة المعلومات "شئ أكثر من ذلك . . وقد ورد هذا التعبير لأول مرة على لسان ال جور نائب الرئيس الامريكى ليعبر بواسطته عن معنى هذه التطورات وهذا الاتجاه الذى ينبغى توجيهها اليه .وكان نائب الرئيس قد كشف عن اهتمامات مسبقة فى هذا الصدد مذ كان عضوا فى مجلس الشيوخ ، وكان يرى ان التكنولوجيا الرفيعة تعنى أكثر من صنع طائرات تستطيع تحاشي الرادار كالمطائرة الشبح او صواريخ ذكية ، وقد طالب آنئذ باعتماد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتوسيع شبكة انترنيت وهى واحدة من اكبر شبكات المعلومات فى الولايات المتحدة ويبلغ تعداد مشتركها بالملايين ، وتتيح خدمات معلوماتية متنوعة ومتطورة بحيث تشمل المستشفيات والمدارس والمكتبات العامة وغيرها من المصالح ذات النفع العام .

وحينما اصبح نائبا للرئيس اخذ على عاتقه العمل على تحقيق هذا المشروع والذى من شأنه ان يسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بزعامة التكنولوجيا .

وبحسب تقديرات ال جور فانه بحلول عام ٢٠٠٠ سيصبح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية Telecommunications أكبر سلعة تصدير امريكية واكبر ميدان للنشاط الاقتصادى فى العالم ، علما بان هذا القطاع يشكل حاليا ١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة .

وعمليا تقتضى خطة جور تخفيف القيود والانظمة الامريكية التى تتحكم بقطاع الاتصالات البعيدة والتى تعتبر مسئولة عن ابقاء مختلف شركات هذا القطاع منفصلة بدقة عن الاخرى .ويقضى مشروع نائب الرئيس الامريكى بازالة الحواجز بين هذه الشركات بحيث يكون لكل خدمة أكثر من شركة تسوقها ، وبحيث تتمكن كل شركة من اقتناء شركات بث وتوزيع الامر الذى سيؤدى الى تداخل هذه الخدمات وسهولة انتشارها واتاحة الفرصة للافادة منها مجتمعة من المصدر الارخص عملا باقتصاديات السوق ، هذا مع توقع المزيد من الاندماج بين الشركات وبالتالي تتوافر للمشارك فى شركة ما خدمات لم تكن بمتناولها قبلا. كما يتوقع جور ان ينتهى الامر الى ان يصبح الولوج الى هذه الشبكة مجانا للمستشفيات والمدارس والمكتبات ، الامر الذى يوفر للمستعملين علاقة تفاعلية من خلال النظام علما بان مجمل تكاليفه ستتعدى ٢٠٠ بليون دولار .و المقصود بالعلاقة التفاعلية هو علاقة التواصل والتجاذب من خلال اجهزة الجادة.

شبكة انترنيت :

وتمثل شبكة انترنيت INTERNET (٦) الامريكية ابرز النماذج العالمية فى الاستفادة من الخدمات الرقمية المتكاملة للمعلومات ISDN وانترنيت شبكة اتصالات عالمية تربط

الاتصال في ضوء الحقائق والمتغيرات التالية:

أولاً: الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ في التأثير على المجتمع ، إضافة الى العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين سائر قطاعات المجتمع ، والتي تكدت في ربع القرن الأخير بعد أن أصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الأساسي في المجتمع المعاصر ، وأصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات INFORMATION SOCIETIES تمييزاً لها عن عصريين أو نمطين سابقين للحياة أو للتطور هما نمطا الزراعة والصناعة ، فقد شكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة POST INDUSTRIAL SOCIETIES ، فمنذ أوائل السبعينيات شكل ذلك القطاع المرتبط بإنتاج المعلومات وادارتها، بثها، وتوزيعها في أشكالها المتعددة، المعروف بقطاع تكنولوجيا الاتصال - وفي داخله قطاع تكنولوجيا المعلومات ، واحداً من أكثر القطاعات حيوية (ديناميكية) في الاقتصاد العالمي . وإذا عدنا الى الوراء وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث نجد أن توسع الرأسمالية قد تضمن تنظيم الأنشطة المنتجة بشكل اقتصادي على مستوى كوني . أساسياً لعملية إعادة التنظيم هذه كان التوسع في أنشطة المعلومات سواء فهمت كإنتاج لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوزيعها، وبوجه خاص تلك المبنية على الميكرو شيب (رقائق الحاسب الاليكتروني الدقيقة Microchip) أو إنتاج السلع الثقافية وتوزيعها والتي تتدرج من الكتب، التسجيلات، الاشرطة، الافلام ، وبرامج التلفزيون، الى بيانات تتعلق بالاغراض الادارية، التجارية، والانتاجية .

وكان هذا التوسع للأنشطة الاتصالية والمعلوماتية كما أكد العديد من الكتاب ، احد رواد افعال فعل الازمات المستمرة للتراكم في رأس المال والتدخل الحكومي لتثبيت اسعار السلع منذ نهاية الرواج الطويل في أوائل السبعينات.

وقد شجعت الفرص المحدودة للاستثمار المربح في مجالات التصنيع التقليدية، والتي جلبت بواسطة مزيج من الانتاج الزائد والتحولت في مواقع الانتاج، بشكل غالب الاستثمار على مدى متسع في قطاعات مثل الفراغ (الترفيه) السياحة ، والتسليية وايضا في وسائل الاتصال الجماهيرية، والانتاج الثقافي، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات .

ويمكن ايضا ان يرى او يفسر هذا الاتساع الدولي للأنشطة المعلوماتية أيضا كجزء من عمليتين مرتبطتين معا بشكل عالي highly Interrelated وهما عمليتا التخطي التجاري للحدود القومية transnationalization وعملية التخطي المعلوماتي للحدود القومية Informationalization العملية الاولى نجد اساسها ومحورها في أنشطة الشركات العابرة القارات او الشركات متعددة الجنسيات، بينما العملية الاخيرة تتضمن تغييرات (تحولات) جذرية في وسائل تخزين، معالجة واسترجاع المعلومات، النمو السريع لتجهيزات

الاتصالات السلكية واللاسلكية (الميكروويف، الالياف البصرية وتكنولوجيا الأقمار الصناعية) والبرامج، والتلفزيون (٧).

وظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية او ظاهرة الثقافة عابرة القوميات هي عملية أساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب في مجموعات "أفقية" محل تنظيمهم راسيا في مجموعات وطنية ، بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب اليكترونية وليس بالجوار الجغرافي (٨) ، وليس أيضا بالثقافة الوطنية او القومية.

ويذهب البعض الى ان ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود او الثقافة عابرة القوميات هي ظاهرة الامركة Americanization (٩)

ويشير امتزاج وتداخل ظاهرتي التخطي التجاري للحدود القومية وكذلك التخطي المعلوماتي للحدود القومية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي الراهن او الحالي او المشاكل التي تواجهها او الضغوط التي تتعرض لها .

وتتصل التساؤلات بعدد من القضايا الأساسية: السيطرة الثقافية ، الانتاج الثقافي والتوزيع ، النفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والاخرى بخلق نظام اعلامي دولي (عالمي) جديد، وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها وتحديد (تقرير) سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاخرى ، تنمية طاقة اهلية (وطنية) تكنولوجية وإنتاجية ، والفهم وإعادة لبناء لما هو وطني بالمعنى الثقافي والتاريخي وبأي معان اخرى (١٠) .

ولهذه القضايا السابق طرحها بعدها العالمي وانعكاساتها على معظم دول العالم، الا انه بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث تبدو أكثر ضغطا والحاحا بسبب أن الدول في افريقيا واسيا والشرق الاوسط هي بالمعنى الجوهري معظمها قد حصل حديثا على استقلاله وما زال يعاني من مشاكل التخلف الموروثة منذ العهد الاستعماري .

وفي اطار ما سبق فان التوغل الزائد لرأس المال الدولي في شكل الشركات متعددة الجنسيات والتي تمثل التطبيق العملي لظاهرة التخطي التجاري للحدود القومية - TRASNA TIONALISATION، المتزاوجة مع نمو الصناعات الاتصالية والمعلوماتية والثقافية والتي اما مستوردة او مسيطر عليها من الخارج والتي تجسد على الجانب الاخر ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية INFORMATIONALISATION، يعني وببساطة شديدة تعميق الاعتمادية على الغير او المزيد من التبعية - Subordination (الاعتماد) التي تأسست في عهود الاستعمار.

فالشركات متعددة الجنسيات اثناء توسعها على المستوى الدولي بحاجة الى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لاحداث هذا التوسع ، حيث يشير أرجوميدو الى ان الاخبار المتعلقة بالشئون الداخلية والدولية بالاضافة الى الافلام واشربة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس وبرامج التلفزيون وغيرها تروج لانماط من الحياة تساعد في عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية او الاقليمية لتصبح ذات صفة عالمية ، هذه العملية يرافقها انتشار وتركيز المؤسسات الاقتصادية

والمالية المهيمنة داخل النظم التابعة (١١).

وتلك التبعية او الاعتماد المستمر على العالم الخارجى الصناعى وبالطبع هو العالم الغربى المستمر، حتى اذا كان قد أتى فى شكل او قناع جديد، او جاء بتعبير مختلف فانه فى النهاية سوف يودى امكانية ظهور بعض الاشكال المقيدة التابعة للنمو الاقتصادى لأن المستوردين لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتقدمة، وايضا مدى متسع من السلع الثقافية ، يبدو أنها لا قوقحقيقية لها للمقاومة وتأسيس مقياس حقيقى للسيطرة (التحكم) على عملية الانتاج الثقافى الخاصة بهم، التى تشمل تنمية وسائل الاتصال الجماهيرية (١٢) .

ثانيا : زيادة اهمية تكنولوجيا الاتصال فى الثمانينات والتسعينات نتيجة لامور تتصل بسمات العقدين او الاتجاهات الكبرى التى سادت ومازالت تسود العالم خلالهما ، اضافة الى عوامل مجتمعية اخرى .

فقد شهدت الثمانينات عدة تحولات كبرى فى العالم عمت معظمها ارجاء العالم الغربى واثرت على باقى دول العالم . وبرزها وفقا لرؤية نايست :

- التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات - التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة الى التكنولوجيا الاعلى High Tech)

- التحول من الاقتصاد الوطنى المتغلق على نفسه الى الاقتصاد العالمى .

- التحول من اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم اهمية التخطيط الاستراتيجى .

- التحول من النظم المركزية الى النظم اللامركزية .

- التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات الى وضع يسود فيه الفرد وتزداد اهمية الاعتماد على الذات .

- التحول من نظم الديمقراطية النيابية الى نظم ديمقراطيات المشاركة .

- التحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات الى التنظيمات التداخلية Net-works القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم .

- التحول من الشمال الى الجنوب .

- التحول من التفكير فى البدائل المتعارضة الى التفكير فى البدائل المتكاملة والمتداخلة (١٣) .

كما يحدد نايست ايضا تحولات التسعينيات فى المجالات التالية:

- انطلاقة الاقتصاد العالمى .

- نهضة الاداب والفنون .

- ظهور اشتراكية السوق الحر Free market socialism

- ظهور أنماط حياة متشابهة عالميا ، مع زيادة الضغط من اجل المحافظة على الثقافات القومية .

- انتشار وتعاظم الاتجاه نحو التخصيص Privatization .

- نهضة دول الحزام الباسيفيكي .

- تزايد دور المرأة فى القيادة .

- تزايد اهمية البيولوجيا .

- الصحوة الدينية .

- انتصار الانسان الفرد .

وهذه التحولات وغيرها مرصودة فى العالم الغربى وتحدث اثار فى مختلف جوانب الحياة هناك ، ولكنها بالدرجة الاولى تحدث تغييرات فكرية هامة ، وتنتج مفاهيم وفلسفات ادارية جديدة تتناسب مع حركة التحول فى المجتمع وتساعد على استكمالها وصولا الى المستقبل (١٤) . كما يرصد الدكتور نبيل على بعض الاسباب التى زادت من اهمية تكنولوجيا الاتصال فى المجتمع الحديث والمرتبطة ايضا بما سبق وهى (١٥) :

- تحول الاقتصاد الى العالمية .

- نمو الحاجة لسرعة تبادل المعلومات بين مواقع العمل المختلفة داخل المؤسسة الواحدة ، وبين المؤسسات بعضها البعض بحيث اصبحت شبكات المعلومات بمثابة ضابط الايقاع الذى يضمن تزامن اداء شركاء سهل .

- الاتجاه لتفتيت الاعلام الجماهيرى ليصبح اكثر تصويبا من اجل تنويع الخدمة الاعلامية والاعلانية وبثها لفئات من الجماهير المستهدفة .

- ان عملية اتخاذ القرار لم تعد تعتمد على المعلومات المتوفرة داخل المنشأة فقط بل اصبحت تعتمد فى كثير من الاحيان على معلومات من خارجها .

- الاتجاه المتزايد لمؤسسات الاعمال حاليا نحو تقليل حركة الافراد والاستعاضة عنها بالاتصالات الهاتفية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد ، بهدف توفير الطاقة وتخفيض كلفة الاقامة والوقت الضائع فى سفر الافراد لاغراض العمل

اضافة لما سبق نجد انه ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالما جديدا يتخلق امام انظارنا . ويسود الاجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانقطاع والفاصلة التى بدا فيها تداعى النظام العالمى الثنائى القطبية، انهار الاتحاد السوفييتى، وتفتت الكتلة الشرقية، وتوحدت المانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم ، وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكونية globalism هو المصطلح الرمز الذى يشير الى العالم الجديد الذى هو بسبيله الى النشوء والارتقاء .

فقد اصدرت "اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة" عام ١٩٩٢ كتابا بالغ الاهمية بعنوان "اعادة بناء نظام كونى جديد : ما بعد ادارة الازمة ،" واستطاعت اللجنة ان ترسم فى تقريرها خريطة واضحة

المعالم لبنية المجتمع الكونى الجديد، وكذلك رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا المجتمع (١٦) .

والخريطة الكونية المرسومة تقوم على ركائز ثلاث رئيسية : المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى، والفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى، وبناء المجتمع الكونى .

وإذا نظرنا الى المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى كما حددها تقرير اللجنة اليابانية نجد المؤشر التاسع منها هو كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا، وسيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الايديولوجيا هما المحرك الاساسى للمجتمع الكونى، ونتيجة لثورة الاتصالات اصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف انحاء العالم، غير أنه فى مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول الى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدى ذلك - فى بعض جوانبه الى الصراع مع كونية العلم .

ثالثا : انه على الرغم من أن الوسائل الاتصالية التى افترتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه فى عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، الا ان هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة باشكالها المختلفة مما يلقى بظلاله ويفرض تأثيراته على الوسائل الجديدة ويؤدى الى تأثيرات معينة على الاتصال الانسانى، وبرز هذه السمات التى تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هى (١٧)

١- التفاعلية INTERACTIVITY

وتطلق هذه السمة على الدرجة التى يكون فيها للمشاركين فى عملية الاتصال تأثير على الاوار ويستطيعون تبادلها ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية وهى تفاعلية بمعنى ان هناك سلسلة من الافعال الاتصالية التى يستطيع الفرد (أ) ان يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بافعاله الاتصالية، المرسل يستقبل ويرسل فى الوقت نفسه، وكذلك المستقبل ، ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وبذلك تدخل مصطلحات جديدة فى عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية ، التبادل ، التحكم ، المشاركين ، ومثال على ذلك التفاعلية فى بعض أنظمة النصوص المتلفزة .

٢- اللامركزية DEMASSIFICATION

وتعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن ان تتوجه الى فرد واحد أو الى جماعة معينة ، وليس الى جماهير ضخمة كما كان فى الماضى، وتعنى ايضا درجة تحكم فى نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستهلكها .

٣- اللاتزامنية ASYNCHRONIZATION

وتعنى امكانية ارسال الرسائل واستقبالها فى وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين ان يستخدموا النظام فى الوقت نفسه، فمثلا فى نظم البريد الالكترونى ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستقبلها فى أى وقت دونما حاجة لتواجد المستقبل للرسالة (١٨) .

٤- قابلية التحرك أو الحركة Mobility

فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة

منها فى الاتصال من أى مكان الى آخر اثناء حركته مثل التليفون النقال ، تليفون السيارة أو الطائرة، التليفون المدمج فى ساعة اليد ، وهناك آلة لتصوير المستندات وزنها عدة اوقيات، وجهاز فيديو يوضع فى الجيب، وجهاز فاكسيميل يوضع فى السيارة، وحاسب الى نقال مزود بطابعة.

٥- قابلية التحويل Convertibility

وهى قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر، كالتقنيات التى يمكنها تحويل الرسالة المسعومة الى رسالة مطبوعة وبالعكس، وهى فى طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية ظهرت مقدماته فى نظام مينيتيل الفرنسى.

٦- قابلية التوصل Connectivity

وتعنى امكانية توصيل الاجهزة الاتصالية بتنوعه كبرى من اجهزة اخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذى تم فيه الصنع.

٧- الشيوع أو الانتشار Ubiquity

ويعنى به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفى داخل كل طبقة من طبقات المجتمع ، وكل وسيلة تظهر تبدو فى البداية على انها ترف ثم تتحول الى ضرورة، تلمح ذلك فى التليفون ، وبعده الفاكسيميل ، وكلما زاد عدد الاجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الاطراف المعنية، وفى رأى الفن توفلر ان من المصلحة القوية للأثرياء هنا ان يجنوا طرقا لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليشمل لا يقصى من هم اقل ثراء، حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها.

٨- التدويل أو الكونية Globalization

البيئة الاساسية الجديدة لوسائل الاتصال هى بيئة عالمية دولية ، وذلك حتى تستطيع المعلومة ان تتبع المسارات المعقدة تعقد المسالك التى يتدفق عليها رأس المال الإلكتروني عبر الحدود الدولية جيئة وذهابا من اقصى مكان فى الارض الى ادناه فى اجزاء على الالف من الثانية، الى جانب تتبعها مسار الاحداث الدولية فى أى مكان فى العالم .

رابعا : أن الاخبار كابرز محتويات وسائل الاتصال قد افادت بشكل كبير من التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال مما أدى الى زيادة فاعلية ادع وسائل الاتصال لمهامها الاخبارية على الصعيدين المحلى والدولى، وتتمثل أبرز مجالات الافادة الاخبارية من تكنولوجيا الاتصال فى الجوانب التالية (١٩) .

توسيع نطاق التغطية الاخبارية جغرافيا من خلال بث وقائع الحدث الاخبارى على الهواء خلال فترة لا تتجاوز دقائق من تواجد المندوبين فى موقع الحدث سواء داخل الدولة أو خارجها، ولعل تغطية شبكة ال CNN الامريكية لاحداث مثل حرب الخليج واعتصام روتسكوى وحسب اللاتوف فى الكرملين يوما تلاح ذلك من احداث لخير دليل على ذلك الاتساع .

وفى يناير ١٩٩٢ بدأ اتحاد البث الاوروبى الذى يضم ٣٢ دولة اوروبية محطة جديدة لمواجهة ال C.N.N هى شبكة ال

EURO NEWS بست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية من عدة دول اوروبية ، ومركزها الرئيسى مدينة ليون الفرنسية تصل ميزانيتها المبدئية الى ٤٠ مليون دولار تشكل الاعلانات ٢٥٪ منها .

وفى فرنسا تم تطوير محطة TV 5 التى تبث ارسالها بالاقمار الصناعية لتكون نواة لشبكة اخبارية فرنسية عالمية . وفى بريطانيا وسعت محطة SKY NEWS التى يمتلكها روبرت مردوخ من تغطيتها الاعلامية لتشمل اوروبا بأسرها ، كما طورت ال B B C شبكة عالمية جديدة اطلقت عليها الخدمة العالمية تعمل ٢٤ ساعة ويصل ارسالها الى جميع قارات العالم عدا استراليا و امريكا الجنوبية ، كما بدأت فى تقديم خدمة باللغة العربية.

- توسيع عدد قنوات الاخبار وزيادة سعة كل قناة، حتى فى الدول التى تعاني من ضعف فى الامكانيات والتجهيزات التكنولوجية، وبذلك أصبحت وسائل الاعلام امام كم هائل من الاخبار الامر الذى يتيح لها حرية اختيار اوسع .

- تحسين الاداء المهني للوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال وتطويره، من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه على المستوى الدولى من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها، وكذلك ابتدعت ابوات ونظم لتسريع عملية الحصول على المعلومات وتوصيلها الى مقر الصحيفة .

- استحداث وسائل وقنوات اخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل انظمة النصوص المتلفزة، الجرائد والمجلات الالكترونية (كالمطبوعة الالكترونية من مجلتى تايم ونيوزويك) .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن أبرز اثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو فى عملية التغطية الاخبارية (NEWS COVERAGE (REPORTING)، فقد ألغت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة الفواصل الدقيقة بين مراحل نشر الخبر الثلاثة وهى : مرحلة اندلاع الخبر NEWS BREAK، ومرحلة بث الخبر NEWS DIFFUSION، ومرحلة التشبع الاخبارى NEWS SATURATION، وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الاخبار فور وقوعها بتوظيف نمطين مستحدثين من الاساليب الفنية فى التغطية الاخبارية التلفزيونية : النمط الاول هو التغطية الاخبارية الالكترونية (ELECTRONIC NEWS GATHERING - ENG) بواسطة توظيف الكاميرات التلفزيونية الالكترونية المحمولة فى موقع الحدث سواء كانت تلك الكاميرات تنقل نقلا حيا اومباشرا على الهواء او تنتقل ليذاع بعد فترة، والتغطية الاخبارية بواسطة القمر الصناعى SATELLITE NEWS GATHERING (SNG) أى بواسطة الكاميرات التلفزيونية

الايكترونية المحمولة فى موقع الحدث التى يتم بث منتجها مباشرة -ايضا - الى محطة الارسل القومية أو الى المقر الرئيسى للمحطة التلفزيونية الدولية التى تتولى عملية البث المباشر فى الوقت نفسه او بعد فترة .

وقد أدى ما سبق الى جعل تعريف الخبر الآن وخاصة

بعد ظهور شبكة ال CNN الامريكية التى يغطى ارسالها أكثر من ١٥٠ دولة، والـ EURONEWS الاوروبية والتى تبث بسبع لغات، أنه -أى الخبر- هو ذلك الحدث الذى نشاهده وهو يقع .

خامسا : ان وسائل الاتصال الجماهيرية قد أصبحت تتسم بالطابع الدولى او العالمى GLOBAL (٢٠) حيث احدثت الثورة المعاصرة فى تكنولوجيا الاتصال طفرة هائلة فى ظاهرة الاعلام الدولى أو عالمية الاتصال، بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية أو "عبر الوطنية"، جزءا من نسيج الحياة اليومية للمواطن، بما يمكن أن يحدثه هذا من آثار تتصل بأدراكه واتجاهاته وقيمه، الامر الذى ينعكس على توجهات الرأى العام وما يتعرض له صناع القرار من ضغوط .

فقد أضفى كل من انفجار المعلومات وثورة الاتصال بشكل عام طابعا دوليا على كافة وسائل الاعلام الجماهيرية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ما هو اعلام وطنى وما هو اعلام دولى، فالاعلام الوطنى الذى ينتجه مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له بشكل من الاشكال مقصودا او غير مقصود بعدا دوليا، فالبرامج التى تبثها محطات التلفزيون فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وكندا واليابان ودول غرب اوربا والتى أعدت من الاساس لجمهورها المحلى، أصبحت تشاهد عبر الاقمار الصناعية فى انحاء متفرقة من العالم ، وقد اكتسبت بذلك بعدا دوليا لم تسمى اليه اصلا . ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكنا، كذلك فان برامج محطات الراديو الوطنية فى معظم دول العالم، أصبحت تسمع فى اماكن ابعد من حدودها الوطنية، بفضل تطوير امكانيات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات - بخلاف الاذاعات الموجهة يستهدف فى الاصل المستمع المحلى، ولكن التطور التكنولوجى اضاف اليها بدرجة ما بعدا دوليا .

والظاهرة نفسها تنسحب ايضا على الصحف سواء منها الجرائد اليومية او المجلات الاسبوعية او الشهرية والفصلية، فان التقدم الكبير فى وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازم للتوزيع خارج الحدود الوطنية، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية، وخاصة التى تصدر باللغات الأكثر تداولاً فى العالم، على التواجد فى الاسواق العالمية، اما الصحف الدولية من الاصل! فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها بالنسبة للجرائد -مثلا- الى اماكن لم تصل اليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال (٢١)

سادسا : أن التطور فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مصر وعلى المستوى الاقليمى العربى اخذ يقفز بمعدلات غير مسبوقة منذ أواخر الثمانينات واول التسعينات وانظر فقط الى القفزات الهائلة فى مجال اقتناء واستخدام الكمبيوتر والتواصل بين الطرفين ومع مراكز المعلومات الوطنية والدولية وظهور شبكات المعلومات عن طريق التلفزيون وتطورها واقتناء هوائيات استقبال الاقمار الصناعية والتهافت على استئجار القنوات القمرية والكم

DIPLOMACY أو الدبلوماسية الشخصية - PERSONAL DI-PLOMACY بمعنى أن كثير من القضايا الدولية أصبح من السهل أن تقر من قبل رؤساء الدول وجها لوجه نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تلعب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورا أساسيا فيه بدءا من توفير مصادر أكثر واشمل وأسرع للمعلومات، إلى ابتكار وسائل أكثر كفاءة لحفظ هذه المعلومات بشكل منظم واسترجاعها في الوقت المناسب، إلى تأمين طرق نقلها وتبادلها من مكان إلى آخر في سرعة وكفاءة، إلى تدعيم دبلوماسية القمة هذه بواسطة التغطية الدرامية المباشرة لمقدمات الحدث الدولي ووقائعه الراهنة ثم آثاره وبرود أفعاله بهدف خلق رأي عام موافق له على كل المستويات المحلية والدولية

بل أن بعض علماء السياسة والاجتماع يرون أن التليفزيون قد نجح من خلال ما قام بنقله من وقائع تتعلق بعمليات السلام في أن يخلق روح السلام ويوحد الاطار النفسي والتربية الصالحة لتقبل السلام بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد لمزيد من عمليات سلام أخرى سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها ويدللون على ذلك بأنه خلال التسعينات حدثت اتفاقيات سلام وعلاقات دبلوماسية (بدأت بالاتفاق على فتح مكاتب اتصال في المغرب وتونس) لم يحصل فيها أصحابها من العرب على جزء بسيط مما تم الحصول عليه في كامب ديفيد ومع ذلك لم يكن هناك ردود فعل عنيفة لها مثلما احدثت اتفاقية كامب ديفيد من ردود أفعال.

كما شهدت السنوات الأخيرة نموا مثيرا في التغطية الحية لانباء الازمات وغيرها من الاحداث المهمة حول العالم ، ويعد البعض قوة وسائل الاعلام ، بما يدعمها من تقدم تقني وسيلة فعالة جديدة من وسائل الدبلوماسية ، وهي أيضا قوة مثيرة للتمزق ولا يمكن التنبؤ بها ، وتثير فوريته وقابليتها للانتشار تحديات كبرى للزعماء السياسيين الذين يعكفون على تشكيل مجرى السياسة الخارجية .

ففي عصر الاعلام الحديث بتكنولوجياته الاتصالية المتطورة تغيرت معطيات كثيرة في العمل السياسي والدبلوماسي ، حيث لم تعد البعثات الدبلوماسية قادرة على القيام بمهامها التاريخية وهي اخبار حكوماتها عن احوال واحداث البلدان الموجودة فيها بأسرع وقت ، ولم يعد في استطاعة هذه البعثات ان تنافس قنوات التليفزيون ولا حتى الجرائد اليومية وهذا تطور ايجابي يحذر او من المفترض ان يحذر الكثير من الحكومات من منظار واحد واحيانا شخصي لرؤية الاحداث التي تجري بعيدا ، ويعطى رؤى ومداخل مختلفة وأكثر موضوعية أو تعبيراً عن الواقع الفعلي أحيانا .

ويرى بعض المحللين -جيمس ف. هوج الابن - أن قدرات وسائل الاعلام العصرية هذه على أن تكون فورية ومثيرة ومنتشرة تسبب عدم استقرار لادارة الشئون الخارجية ، فعلى الرغم من أن تغطية وسائل الاعلام للاحداث العالمية بشكل فوري وحالي تتيح لصانعي السياسة الفرص في حينها الا انها تسبب لهم شعورا بالقلق أكثر من شعورهم بالبهجة انهم يشعرون بالقلق على فقد السيطرة ويلقون

الهائل من القنوات التليفزيونية الفضائية العربية التي ظهرت خلال السنوات الاخيرة والتي يربو عددها على العشرين قناة، في حين أن مصر عندما استاجرت قناة على القمر العربي عام ١٩٩٠ عد ذلك سبقا خطيرا واقتحاما للمجهول .

ويتوقع بعض الخبراء أن تكون هناك أكثر من خمسين قناة فضائية تبث ارسالها الى منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٩٥ (٢٢)

التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال :

وفي ضوء المتغيرات السابقة يمكن رصد تأثيرات تكنولوجيا الاتصال على المستوى السياسي في الجوانب التالية:

أولا: التأثير على العلاقات الدولية (٢٣)

يعد العامل التكنولوجي بعامة من العوامل التي تمارس نفوذاً مسيطراً حيث يؤثر التقدم العلمي والتكنولوجي على كل الاشكال السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية في العلاقات الدولية حيث ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على تدعيم الاتصال الدولي في كافة المجالات وقوى من سيطرة الانسان على البيئة بشكل عام .

ومنذ أوائل السبعينات كان من الامور البديهية -على حد تعبير ديفيد ر. جيرجن مساعد الرئيس رونالد ريجان لشئون الاتصالات - كان من الامور البديهية ان التليفزيون يشكل قوة مستقلة في الشئون الدولية وكان الرئيس ريتشارد نيكسون ينظم كل حركة بعناية للزيارة التي سيقوم بها الى الصين لكي تعرض في افضل وقت في وطنه ، كما انهمكت ادارة الرئيس جيمي كارتر في مباراة بنج بونج كلامية مع طهران حيث كان الاثنان يبعثان الرسائل جيئة وذهابا من خلال قنوات التليفزيون ، وحول الرئيس ريجان اختيار الصور الى علم في رحلاته الخارجية وحتى الرئيس جورج بوش وان كان بصوت أكثر انخفاضاً قد اختار مألظة كمكان لاول قمة مع السوفييت باحثا عن التأثير البصري الأكثر اتقانا .

وتلعب التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الان دورا كبيرا في العلاقات الدولية، ومن آثارها الراهنة خلق نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه البعض دبلوماسية الاقمار الصناعية - SAT-ELLITE DIPLOMACY ، أو دبلوماسية الاعلام الاليكتروني ELECTRONIC COMMUNICATION DIPLOMACY بمعنى أن الوسيلة الرئيسية التي لعبت دورا مهما في تحقيق نتيجة معينة على مستوى العلاقة بين دولتين ، أو ساهمت في التمهيد لها، أو هيأت الرأي العام لقبولها كانت وسائل الاعلام الاليكترونية خاصة التليفزيون الذي تخطى حاجز المسافة باستخدام الاقمار الصناعية .

ففي الماضي كانت البعثات الدبلوماسية تقوم بمهام اساسية في الدبلوماسية الدولية حيث كانت المسافات الطويلة تقف عائقا امام لقاء رؤساء الدول والحكومات وجها لوجه، ولكن مع التقدم التكنولوجي ضعف دور الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية وأصبحت كثير من المهام يقوم بها رؤساء الدول وجها لوجه وهذا ما يسمى بدبلوماسية القمة - TOP

فيديو توفر لهم ، وهربوا عشرات الاشرطة السياسية الى داخل البلاد وخارجها في حريهم من اجل اعتراف العالم بهم .

ثالثا : اختراق الحصار الاعلامي الداخلي ودعم الأنشطة المعارضة :

كما كان لتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورها في تعريف الرأي العام النوى ببعض الاحداث السياسية في نول العالم الثالث مثل : مذبحه صابر أو شاتيل والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) في الارض المحتلة من خلال تهريب الافلام التي صورها الفلسطينيون بكاميرات الفيديو المحمولة الى الخارج وتسربت الى وكالات الانباء العالمية التي قامت ببثها تليفزيونيا فاخترقت الحصار الاسرائيلي الاعلامي على انباء الانتفاضة خلال التسعينات .

وخلال جهود المعارضة الاسلامية الشيعية لتدمير حكم الشاه في ايران خلال نهاية السبعينات والتي قادها الامام الخميني من باريس استخدمت التسجيلات الصوتية استخداما سريا متسعا سواء اعدت داخل ايران ام هربت اليها من الخارج .

رابعاً : التأثير على البناء السياسي الداخلي :

ويؤكد فاروق ابو زيد (٢٥) على وجود مظهر آخر لمخاطر الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات، على البناء السياسي داخل الدول المتقدمة نفسها، ثم على العلاقة بين هذه الدول، وغيرها من الدول النامية، فقد تضخمت امكانات المؤسسات الخاصة العاملة في مجال انتاج المعلومات في الدول المتقدمة، واصبح لها نفوذ كبير على عملية صنع القرار على المستوى الوطني، وغالبا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية الى المستوى الدولي وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية، أو المؤسسات المتعددة الجنسية، الأمر الذي يهدد ديمقراطية الاتصال والاعلام سواء على المستوى الوطني أو الدولي

حالة انور السادات :

وفي تدليه على الآثار السياسية والاجتماعية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة يعرض محمد حسنين هيكل لتجربة الرئيس الراحل محمد انور السادات كواحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا امكانية ثورة وسائل الاتصال سواء على المستوى المحلي او المستوى العالمي . ففي بلد مثل مصر غير التليفزيون انماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من اهميتها ، فقبل عصر التليفزيون كان الناس يعرفون وجه اى حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت وآخر من اجهزة الراديو ، ولكن التليفزيون جاء به حيا الى بيوتهم ، لقد اصبح شخصا حيا في حياتهم يشاركونهم قاعات جلوسهم بل وغرف نومهم ايضا .

ويرى هيكل ان مشكلة السادات انه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة اغراء الافراط في استغلاله ، ويصفه بأنه أول فرعون في تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحا بكاميرا ، وكان ايضا أول فرعون في تاريخ مصر

باللائمة على عدم توافر الوقت الهادئ للتفكير في الخيارات والوصول الى اتفاقيات خاصة وتشكيل الفهم العام ، فوسائل الاعلام المنتشرة تزيد الضغط على السياسيين للاستجابة فورا للتقارير الاخبارية التي تكون غير كاملة وبون قرينة وخاطئة احيانا بسبب فوريتها !

ثانياً : دعم التوجه نحو الديمقراطية :

كما لعبت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ادوارا سياسية مهمة خلال الثمانينات (٢٤)

ومن تلك الادوار دورها في تهيئة ودعم الانتفاضة نحو الديمقراطية في شرق اوربا والاتحاد السوفيتي ثم تسريع ايقاع حدوثها ، ثم في التأثير على اتجاهات الرأي العام العالمي نحوها ، كما سبق ان لعبت ادوارا متشابهة بالنسبة لايران والانتفاضة الفلسطينية وقبل ذلك كان لها دورها بالنسبة لعملية السلام في الشرق الاوسط بدءا من معاهدة كامب ديفيد في نهاية السبعينات حتى الاتفاق الاردني الفلسطيني في التسعينات .

فقد لعبت اجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو وكذلك الفاكسيميل ادوارا عظيمة في انتفاضة شعوب شرق اوربا والاتحاد السوفيتي نحو الديمقراطية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .

- فخلال العقود الماضية قامت موجات الراديو القصيرة والمتوسطة بنقل اخبار وقيم على نمط المجتمع الغربي الى الاتحاد السوفيتي السابق وكتلة الدول الاشتراكية وجمهورية الصين الشعبية ، كما ان ملايين المواطنين التي كانت تعيش قرب الحدود الغربية لشرق اوربا شاهدت برامج تليفزيونية من الدول الغربية، واصبحت التسجيلات الموسيقية الغربية المسموعة والمسموعة المرئية لها شعبية عالية ، حيث كان يتم تهريب الالف من اجهزة التسجيل واجهزة الفيديو وكاميرات الفيديو المحمولة الى الدول الشيوعية ، وعندما يعاق دخولها كان البديل هو نسخ من القصص الاخبارية ترسل بواسطة اجهزة الفاكسيميل .

وتضمن القصف الاعلامي الغربي للاتحاد السوفيتي : ارسال صوت امريكا ، وهيئة الاذاعة البريطانية ، ومحطات اوربية اخرى ، وراديو امريكا الحرة A.R.L الذي بث برامج بأربع عشرة لغة من ميونيخ بالمانيا الغربية ، وعلى الرغم من التشويش الذي واجه ذلك القصف من قبل الاعلام السوفيتي وحتى نهاية الثمانينات ، الا ان الملايين من المواطنين السوفيت استمعوا لهذه الاذاعات واستقبل بعضهم الارسال التليفزيوني من نول مجاورة ، مما ساعد في تهيئة المناخ لقبول البروسترويك والجلاسنوست في وسط ظروف الحرمان الاقتصادي المؤثرة .

وبالنسبة لبولندا نجد ليخ فاونسا زعيم حركة التضامن العمالية التي تبعت انتفاضة الاتحاد السوفيتي يعزو الكثير من نجاح حركته ووصوله الى السلطة الى الاستخدام المبدع لكاميرات الفيديو المحمولة، في تصوير ما يحدث داخل بولندا والاستفادة به في عمليات التعبئة الداخلية والاعلام الخارجي عن حركتهم مستفيدين من حوالي ٣ ملايين جهاز عرض

يقتله شعبه ، لقد كان بطلا في عصر الثورة الالكترونية ولكنه ايضا كان ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التلفزيون بدا وكأن احد عشر عاما من حكمه قد تلاشت بلمسة على زرار (٢٦) .

ويصف هيكل تأثير الاعلام الدولي بتكنولوجياته العديدة على انور السادات بقوله: أن السادات كان نجما لامعا يبنى قادرا على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة الى ايدي وأذان ملايين من الناس لايعرفهم ومقياس النجاح والفشل بالنسبة لا يقاس بعدد الاصوات التي حصل عليها في انتخابات او بحجم اعلبية تقف وراءه في برلمان ولكن تقاس بعدد المرات التي ظهرت فيها صورته على اغلفة مجلات مثل "تايم" و"نيوزويك" وعدد المرات التي ظهر فيها على الشاشات في احاديث مع امثال والتير كرونكايت "و" باربارا والترز "و" دافيد فروست " ، وبالرحلة الى القدس صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية ولكنه على حد تعبير محمد حسنين هيكل - قد خسر القاعدة الطبيعية التي كانت له باعتباره رئيسا لمصر وهي العالم العربي (٢٧) .

و يرى هيكل : " ان الثورة الالكترونية قد مدت اثرها الى العملية السياسية والى مستوى صنع القرار ، ومن ذلك ان دخول البيت الابيض اصبح اقرب الى مؤثرات الصورة وايحاءاتها منه افي موجبات الاقتناع والاختيار ، ثم ترتب على ذلك ان البيت الابيض وساكنيه قد اصبحوا ينامون على قنوات التلفزيون ويصحون عليها ، ثم ان استطلاعات الرأي العام اصبحت تقود القرار السياسى و احيانا تفرضه يضيف لعله لم يعد خافيا ان صور القناة الاخبارية C.N.N اصبحت اكثر نفوذا على قرار الرئيس الامريكى من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه " (٢٨) .

وادراكا لقوة التلفزيون فقد حذا الرعماء في العالم والدبلوماسيون والارهابيون - على حد تعبير ديفيد رجييرجين - حذوهم بتكييف رسائلهم لجمهور مشاهدى التلفزيون فى امريكا وفى كل مكان آخر وكان انور السادات من أوائل الزعماء الاجانب الذين استأجروا خبراء الاتصالات الامريكية ، كما أن جبهة الساندينست كانت فقط بين اكثرهم حداثة ! (٢٩)

خامسا : زيادة كونية العالم:

كان من شأن التطورات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات اخرى ويكتشفون قيما متغايرة ويتعرفون على انسانية متعددة الوجوه (٢٩) .

وبالتالى يمكننا القول أن التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال قد ساهمت فى زيادة كونية العالم - glo-balism او زيادة الترابط والالتحام بين الاجزاء المكونة لكوكب الارض من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل واصبح اتخاذ قرار سياسى اقتصادى فى بلد ما يمكن ان يؤثر فعلا على حياة ملايين البشر فى اماكن بعيدة وفى عصر

الاتصالات السريعة من الطبيعى ان الاحداث السياسية او التطورات فى جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على العملية السياسية فى مجتمعات اخرى بعيدة ، ويتضح هذا الارتباط بصورة ادق فى حالات الازمات مثل حرب الخليج فى عام ١٩٩١ . أو أزمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢ ، عندما اثرت الاحداث البعيدة على السياسة الداخلية فى عدد من الدول وعندما كان لأفعال عدد صغير لايتعدى عدد اصابع اليد الواحدة من صناع القرار نتائج كونية حقيقية (٣١) .

سادسا : التأثير على المشاركة السياسية :

ويتوقع أن يكون اساس النظام السياسى فى مجتمع المعلومات هو الديمقراطية القائمة على المشاركة - PAR-TICIPANT DEMOCRACY بدلا من الديمقراطية النيابية التقليدية فى مجتمع الصناعة ، الى جانب المزيد من تدخل وسائل الاتصال فى الامور السياسية بدءا من تقديم المرشحين للانتخابات وانتهاء بعمليات الحشد والتعبئة السياسية وتسهيل مهمة الحكومة فى الحكم (٣٢) ، مع استمرار توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة عبر الوسائل المختلفة المحلية والاقليمية والدولية فى معالجة القضايا السياسية - خاصة التلفزيون عبر شبكاته الوطنية والدولية وقنواته الفضائية - التى ادخلت فى العلاقات الدولية ما اطلق عليه دبلوماسية الاعلام الالكترونى ، ففي النرويج تمت أول تجربة - عام ١٩٩٢ - انتخابات عامة اليكترونية ، حيث ادار الكمبيوتر الانتخابات بفقد طبعت بطاقة لكل ناخب تشبه بطاقة الائتمان وسجل عليها اسمه وعنوانه فى شريحة اليكترونية ، بجانب كل المعلومات المطلوبة عنه ، وعند دخول الناخب الى دائرة الانتخابات يضع بطامته فى مكان خاص متصل بجهاز كمبيوتر من بين ١٩٠ جهاز استخدمت لهذا الغرض فيقوم الكمبيوتر بمقارنة المعلومات المسجلة على البطاقة مع سجل الناخبين للتعرف على الناخب والغاء اسمه من قائمة الانتخاب هذه المرة حتى لايتكرر اعطاء الاصوات لمرشح معين من الناخب نفسه ، كما يتعرف الكمبيوتر على ما اذا كان الناخب يقدم صوته فى دائرته أو هو فى دائرة اخرى .

وبمجرد اقفال ابواب الدوائر الانتخابية يقوم عشرون جهاز كمبيوتر مركزية بقراءة بطاقات الانتخابات واسماء المرشحين الذين اعطى لهم الناخبون اصواتهم ، وعدد الاصوات لكل مرشح بحيث تظهر نتائج الانتخابات بعد ثلاث ساعات من اقفال باب الدوائر الانتخابية .

وكانت شركة الكمبيوتر التى طورت نظام الانتخابات الالكترونية الجديدة قد قدمت تصميمها اليكترونيا كاملا لا يحتوى على اية اوراق انتخابية يكتب فيها الناخب او يضع علامة امام اسم المرشح بل يتم الانتخاب كله بطريقة تشبه عملية سحب النقود من ماكينات البنك دون اية اوراق ، ولكن البرلمان النرويجى قرر ان الوقت لم يحن بعد لهذا التطور اليكترونى الجديد على الانتخابات ، وتبلغ طاقة اجهزة الكمبيوتر التى قامت بفرز اصوات الناخبين فرز ٢٠٠ الف بطاقة انتخابية فى الساعة

المشاهد الرمز الذي يعنيه من بينها مستعملا جهاز التحكم عن بعد ، حيث يشير كل رمز الى خدمة معينة من الخدمات المتوفرة .

كل ما سبق جعل البعض يصف ديمقراطية الثمانينات والتسعينات بانها ديمقراطية التليفزيون أو الـ TELE-DEMOCRACY .

ومن الاثار الناجمة عن تكنولوجيا الاتصالات وتأثيرها على السياسة انها سهلت على السياسيين معرفة ما يفكر فيه الناخبون ، فاستطلاعات الرأي تعد بمثابة تكرار للسياسات المتفاعلة .

فالتليفزيون جعل استطلاعات الرأي اكثر سهولة وسرعة ، وهو لم يشجع على اجراء عمليات الاقتراع التي تم تحديدها بدقة فقط ، والتي تضم عينة عشوائية من الاسئلة المحددة بدقة وانما شجع ايضا ما يصفه روبرت ورسستر رئيس مؤسسة مورى وهى من اكبر مؤسسات استطلاع الرأي فى بريطانيا بأنه "استطلاع الرأي المسحور" حيث يتم تشجيع قراء الصحف أو مشاهدى التليفزيون على الاتصال هاتفيا والاعراب عن ارائهم فى بعض الموضوعات اليومية الساخنة وتحصيل نسبة على المكالمات التليفونية يجلب ايضا بعض المال .

وجماعات الضغط ايضا تعرف كل شئ عن استخدامات استطلاعات الرأي فى عرض قضاياها والترويج لها .

سابعاً : زيادة الفجوة الاتصالية:

أن الاثار التي نجمت عن تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد خيبت الامل التي عقدت عليها، واسكتت الاصوات المتفائلة، اذ ادى التطور التكنولوجى الى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى حيث وجدت دول تتمتع بوفرة فى الانتاج الاعلامى، ودول اخرى تعاني من مجاعة فى هذا الانتاج (٣٣)

ويؤدى ذلك الى مزيد من الاختلال فى التدفق الاعلامى وعدم وضع اية قيود على انتقال المعلومات من الدول الغربية المتقدمة الى الدول النامية فى العالم الثالث ، الامر الذى يكرس فى نظر البعض مبدأ التدفق الحر للمعلومات أو ما يصفه البعض بالغزو الاعلامى مع جوانب الغزو الاخرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمكمل لها ، ذلك المبدأ الذى كاد يعصف بمنظمة اليونسكو عام ١٩٨٦ حين انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من اليونسكو ، لان رأيا عاما ضاغظا تكون داخل المنظمة وقف ضد مفهوم التدفق الحر للمعلومات "وهو الركيزة الاولى فى المنظومة الفكرية للدفاع عن الغزو الاعلامى ، فالتدفق الحر يعنى عدم وضع اية قيود من طرف واحد هو الامبريالى نحو طرف ثالث هو العالم الثالث ، وفى حالة الدول النامية يعنى هذا المفهوم -من وجهة نظر امبريالية- الرضوخ للغزو الاعلامى دونما اعتبار لواقع هذا البلد أو ذاك ، هذه القومية أو تلك ، والحاجات الملموسة لشعوب العالم الثالث ، وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها. (٣٤) .

والحاسبات الاليكترونية التي دخلت لعبة المشاركة السياسية فى الانتخابات عبر بعض البرامج التي تفيد المرشحين والتي استخدم بعضها بالفعل فى العالم العربى فى الانتخابات النيابية الاردنية .الاخيرة ، حيث طرحت برامج تطبيقية تسمح للمرشح بدراسة مسحية لسمات الناخبين الجغرافية والديموجرافية وغيرها مما يفيد فى برامج الدعاية واتصاله السياسى .

وهناك مشروعات مستقبلية يخطط لها الان سوف تمكن المواطن من المشاركة فى قياسات الرأى العام ثم فى الانتخابات عبر اجهزة التليفزيون التفاعلية التي توّظف الحاسبات الاليكترونية فى تحويل جهاز التليفزيون التقليدى احادى الاتجاه الهادف للتسلية اساسا الى جهاز تفاعلى ثنائى الاتجاه له دور اساسى فى دعم عملية المشاركة السياسية .

وفى اطار ما سبق تعترزم شركة "تى فى انسر" الامريكية تعميم نظام جديد لاجهزة الاستقبال التليفزيونى لا يكتفى فيه المشاهد بمشاهدة ما يعرضه من برامج بل يختار هو مسبقا ما يريد مشاهدته وتتقسم الخدمات التي ستقدمها هذه الشركة لعملائها فى المرحلة الاولى الى ثمانية انماط هى:

١- البحث التليفزيونى الذى يتيح للمشاهد معرفة البرامج المقبلة من خلال الاطلاع على قائمة لهذه البرامج تعرض على الشاشة ليختار منها ما يشاء .

٢ - تسجيل البرامج اعتمادا على قوائم من تصميم الشركة تتيح للمشاهد برمجة مسجل الفيديو ليسجل ما يختاره من برامج عن طريق ادخال رقم معين فحسب .

٣ - الالعاب الرياضية التي يتجاوب معها المشاهد وتتجاوب معه ، كأن يتنبأ المشاهد بنتائج المباريات الرياضية وبحركات اللاعبين وغير ذلك من الامور .

٤ - برامج المسابقات التي سيشارك فيها المشاهد حسبما يشاء دون أن يغادر منزله .

٥- التسوق المنزلى الذى يتيح للمشاهد طلب ما يشاء من الاسواق وهو جالس امام شاشة التليفزيون مثل وجبات الطعام والملابس والخدمات من القنوات المختصة لهذه المواد .

٦- استطلاعات الرأى السياسية التي ستتيح للمشاهد المشاركة فيها والادلاء برأيه حول القضايا السياسية التي تهمة .

٧- الخدمات المالية التي سيستخدمها المشاهد لدفع الفواتير المستحقة عليه أو ارسال الحوالات المالية اليكترونيا .

٨- جمع المعلومات حول أى موضوع يهم المشاهد بما فيها الاخبار اليومية ذات العلاقة ببلد بعينه .

وستقتصر هذه الخدمة فى البداية على تسع من المدن الرئيسية ، ثم تنتشر بعد ذلك ، وللاستفادة منه هذه الخدمة يستعمل المشاهد صندوق تحكم بها للتحكم عن بعد ويعرض الصندوق الاليكترونى رموزا على الشاشة ليختار منها

ثامنا :زيادة الهيمنة الاتصالية:

- والهيمنة الاتصالية وفقا لرؤية بويد باريت - تعنى العملية التى يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية لدولة او دول اخرى دون تاثير معاكس او متوازن من الدول التى خضعت للهيمنة (٣٥) .

يرى البعض ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل احد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولى الى جانب التدفق الاخبارى الدولى، البرامج والافلام المستوردة والاعلان الدولى (٣٦) .

وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى بعض المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية ذات الامكانات الاقتصادية والتكنولوجية التى تجعلها تتحكم فى نسبة كبيرة من الانتاج الثقافى والاعلامى وبالتالي حركة تدفق المعلومات فى المجتمع، وعلى المستوى الدولى حين يتحقق المزيد من الهيمنة الاتصالية للدول ذات الامكانات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكثر انتشارا على الدول الفقيرة اقتصاديا وعلاميا (٣٧) .

فقد أدى اكتساب أنظمة الاتصال للطابع الدولى الى جعل الباحثين المعاصرين يركزون اهتمامهم على اشكال التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم المختلفة ومنذ ما يقرب من عشرين عاما لم تكف هذه التحليلات عن اظهار مدى اهمية تاثير الصناعات الاعلامية الامريكية ، وكذلك ولكن بصورة اقل تاثير الصناعات الاعلامية البريطانية واليابانية على بقية العالم فى السوق الدولية للسلع الثقافية .

وتبرهن حركة التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم ايضا على ان الدول ذات البنى الثقافية والاعلامية الاكثر فقرا ليست هى وحدها التى تستورد المنتجات الامريكية بكثافة عالية ، بل ان الدول الاوروبية القديمة التى كانت مهدا للحضارة الغربية ليست بمعزل عن حركة التأثير هذه بالصناعات الثقافية الاجنبية ، ويشير جيوستى رشيرو فى هذا الصدد الى ان محطات التلفزيون الايطالية الخاصة قد اشترت فى عام ١٩٨١ من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ٨٧٪ من برامجها ، ويعتقد البعض ان الغزو المستمر للتكنولوجيات الاتصالية الحديثة مثل التلفزيون السلكى والاقمار الصناعية واجهزة الفيديو سيجعل التلفزيونات الاوروبية اكثر خضوعا لضغط السوق الدولية الذى تسيطر عليه بوجه خاص المصالح الامريكية (٣٨) .

ولقد اثبتت المفاوضات التى سبقت توقيع اتفاقية الجات انه حتى الدول الاوروبية المتقدمة مثل فرنسا قد أصبحت هدفا للهيمنة الاقتصادية والاتصالية للولايات المتحدة الامريكية مثلها فى ذلك مثل أى دولة من دول العالم الثالث، لذلك رفضت فرنسا رفع الحماية الجمركية عن الانتاج الثقافى الامريكى وأصررت على الاستمرار فى

سياساتها الهادفة الى دعم السلع والصناعات الثقافية الفرنسية (٣٩) .

فنحن حاليا نعيش فى عصر الوفرة التكنولوجية، وتعدد القنوات، وتحول السيطرة على التلفزيون من الدولة الى القطاع الخاص مما سيؤدى الى تزايد الطابع التجارى للوسيلة وازدياد المنافسة لجذب الجمهور والاهم من كل هذا أن انتشار المضمون الاجنبى لا يخضع لاي ضوابط فهو بعيد عن سيطرة الدولة وان كان ذلك يتم بالتسويق معها .

ولاشك ان المضمون الاجنبى الذى يصل الى أغلب المشاهدين يؤثر على الاتجاهات والسلوك، ويزيد الطابع التجارى لذلك المضمون يزداد التأثير الثقافى واحتمالات ازدياد نمط الحياة الاستهلاكية، وطفيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن المجتمعات التى تستقبل ذلك الارسل .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن هذه القنوات الدولية ليست مجرد وسائل اخبارية، فهى دليل على التطور تجاه عالم بلا حدود، فبتحول المؤسسات الوطنية الى مشروعات متعددة الجنسية ويتدفق التجارة بحرية، ويتحول اوربا الى سوق يستخدم عملة واحدة، وزيادة التعاون الاقتصادى بين مناطق اخرى من العالم، ومنتشار ثقافة "البوب"، والانتقال بالطائرات، والهجرة، وايضا التلفزيون، أصبح العالم أصغر سيكولوجيا، ويقول أولئك العلماء ان مفهوم القومية أصبح حاليا فى تراجع، فكثير من الامور المرتبطة بالسيادة الوطنية لم يكن اساسها فقط السلطة والاسلاك الشائكة، بل كانت تقوم أيضا على السيطرة على المعلومات، وقد فقدت الدول حاليا السيطرة على الحدود المفروضة على المعلومات بسبب قنوات اتصال مثل "ستار" و"سى.ان.ان" (٤٠) .

تاسعا: انهيار السيادة الاعلامية للدولة :

ونتيجة للثورة الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال ، والطابع الدولى لوسائل الاتصال ، وتطور الوظيفة الاخبارية وازدهارها بعد استعانتها بالتغطية الاعلامية التلفزيونية المعتمدة على الاقمار الصناعية ، والمستفيدة من البث التلفزيونى المباشر عبر الاقمار الصناعية ، واتساقا مع مفهوم الحق فى الاتصال ، أصبح من الصعب حاليا اخفاء خبر محلى فى دولة ما ، فاذا قررت حكومة فى العالم الثالث مثلا ، ان تخفى عن مواطنيها واقعة معينة لاغراض تتعلق بامن القومى او لاغراض تتعلق بهيبة النظام السياسى ، فان تفاصيل هذه الواقعة ستصل حتما الى مواطنيه عبر وسائل اخرى فقد تصل عبر صحف المعارضة ، او محطات الاذاعة الدولية التى تعتمد على الموجة القصيرة ، او محطات التلفزيون الدولية ، التى اصبح من الصعب التشويش على إرسالها ، لارتفاع التكلفة الان واستحالة ذلك تكنولوجيا فى المستقبل بعد انتاج اجهزة الاستقبال التلفزيونى المزودة بهوائى استقبال ارسال الاقمار الصناعية داخلها ، وبذلك - لم يعد امام اية دولة سوى اتباع سياسة اعلامية تقوم على الصدق والواقعية والموضوعية .

المصادر والمراجع:

- ١- لمزيد من التفاصيل عن شبكة انترنت راجع :
 - دكتور عارف رشاد : "انترنت : العالم رهن اشارتك " ، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد ٨٦، السنة الثامنة ، فبراير ١٩٩٥، ص ١٨-٢٢
- دكتور عارف رشاد : " التعامل مع انترنت " ، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد ٨٧، السنة الثامنة ، مارس ١٩٩٥، ص ١٨-٢٣
- "انترنت : نشأتها ، تطورها ، حجمها ، وسبل الولوج اليها " ، مجلة الكمبيوتر والاتصالات والاليكترونيات " ، العدد ٧، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٦-٧٤
- ٢ - راجع في مفهوم تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والعلاقة بينهما المراجع التالية :
 - نبيل على دكتور : " العرب وثورة المعلومات " ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ع ١٨٤ ، ابريل ١٩٩٤، ص ٧٢، ٧١
- احمد محمد الشامي، سيد حسب الله (دكتور) : "المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات" ، الرياض ، دار المريخ ١٩٨٨، ص ٢٨٤-٢٨٦، ٥٧٣-٥٧٨
- حسنى الجبالى (دكتور) : "تكنولوجيا الاتصال في المجالين : الاعلام التربوي وتكنولوجيا التعليم" ، القاهرة ، مكتبة التيسير، ١٩٩٢، ص ٥٤، ٥٣
- محمود علم الدين (دكتور) واخرون : " وسائل الاتصال " ، جده، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢، ص ١٠٥-١٠٨
- سعدليب : "عالمية الاتصالات والوطن العربي " ، في "الوطن العربي والمتغيرات العالمية " ، القاهرة مع الدراسات العربية ، ١٩٩١، ص ١٩٥
- مصطفى المصمدي : "النظام الاعلامي الجديد ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، ع ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٤، ص ١٤٠، ١٣٩
- "World Communication Report", Unesco, Paris, 1989, pp. 45-66.
- Everette M. Rogers: "Communication Technologies New Media in Society", California, Beverly Hills, Sage, 1988, pp. 43-46.
- ٣ - بالنسبة لمرتكزات الثورة الراهنة في تكنولوجيا الاتصال راجع
 Warren K. Agee & Others: "Introduction to New Mass Communications", York, Harper Collins, College Publishers, 7th Ed., 1994, p.7.
- ٤ - بالتفصيل في :
 - محمد تيمور غيد الحسيب : " تكنولوجيا الحاسبات الاليكترونية في مجالات الاعلام " ، محاضرات غير منشورة ، معهد الاهرام الاقليمي للصحافة ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٢١
- Roger Carter: "Information Technology", London, Biddles Ltd., Guild Ford & Kings Luynn, 1991, pp. 162, 164-166.
- Video AV. Multimedia, February 1991, pp. 70-75.
- نبيل على (دكتور) : "شبكة الطرق السريعة للمعلومات: بين الحلم والواقع" ، القاهرة ، الهلال، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٧٨-٨١
- "دخلت التسويق بعد التدريب والتعليم : قيمة تطبيقات الوسائط المتعددة ترتفع الى خمسة بلايين دولار في نهاية القرن" بجريدة الحياة، ١٠/10/1993، ص ١٣
- بالتفصيل في :
 ٥ - اطلون بطرس : "جادة المعلومات : خيار مستقبلى أم شر قادم" ، الكويت، مجلة العربي، العدد ٤٣٠، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٨٢-٨٥
- Thomas W. "ISDN: Some Current Standard Difficulties", Telecommunications, 25 June 1991, pp. 40-42.
- Wanders Willey: "The Wanders of ISDN Begin to Turn into Some Real World Benefits As Users Come on Line", Communications on News, January 1987, p. 29.
- Bill Baldwin: "Integrating ISDN Lines for Financial Users", Telecommunications, 25 June 1991, p. 34.
- ٦ - لمزيد من التفاصيل عن شبكة انترنت راجع كل من :
 - محمد تيمور عبد الحسيب : مرجع سابق، ص ٣٦-٤٦
- Clark Giles, op.cit., pp. 30-32.

7- Geoffrey Reeves: "Communications and the Third World", London, Routledge, 1993, p. 1.

٨- ألفت حسن اغا (دكتور): "النظام الاعلامى الاوروبى عالم متغير"، مجلة السياسة الدولية، ع ١٠٩، يناير ١٩٩٢، ٢١٨

٩ - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٠ - راجع فى ذلك :

Josiane Jouet & Sylvie: "New Communication Technologies: Research Trends", Reports and Papers on Mass Communication, No. 105, Unesco, Paris, 1991, pp. 27-39.

١١ - محمد نجيب الصرايرة "الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مج ١٨، ع ٢، صيف ١٩٩٠
ص ١٣١

Geovery Reeves, op.cit., p. 2.

-١٢

١٣- على السلى (دكتور): "الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية"، القاهرة، كتاب الاهرام الاقتصادى، ع ٣٥، يناير ١٩٩٥، ص ١٥

١٤- المرجع السابق نفسه ص ١٦

١٥- نبيل على (دكتور): "العرب وثورة المعلومات"، مرجع سابق ص ص ١٠٠-١٠٢

١٦- السيد ياسين: "قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكونى الجديد"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤، ص ص ١٢-١٧ - بالتفصيل فى: ١٧

Fredrick Williams & others: "Research Methods and the Free Press, 1988, p. 4.

-الفن توفار: "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة": تعريب ومراجعة: فتحي عثمان (دكتور)، نبيل عثمان مصرااته' نالدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط ١ ١٩٩٢، ص ص ٤٦٧-٤٨٢

١٨- راجع فى ذلك :

- عصر ما بعد الـ CNN: حروب تليفزيونات العالم " مجلة اليمامة ، ٢٩ شوال ١٤١٤ .

Joseph R. Dominick, "The Dynamics of Mass Communication", New York, McGraw Hill, 4th ed., 1993, pp. 355-359.

وراجع ايضا فى هذا الصدد :

Yoakam D. Richard & Charles F. Corner, "E.N.G. Television News Technology", New York, McGraw Hill, 1989, pp. 55-87.

-حمدي حسن (دكتور): "الوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال"، القاهرة، دار الفكر العربى . ١٩٩١، ص ص ٢٢٥-٢٢٧ -

١٩ - سعد لبيب: "عالمية الاتصالات والوطن العربى"، مرجع سابق ص ١٩٢

٢٠- فاروق ابو زيد (دكتور): "انهيار النظام الاعلامى الدولى"، القاهرة، دن، مطابع الاخبار، ١٩٩١، ص ٢٢، ٢١.

٢١- "الخبير الاعلامى حمدي قنديل المشرف العام على محطة (صوت وتليفزيون العرب): "البث المشفر قبل نهاية العالم الحالى و٥٠ قناة فضائية عربية قبل ٩٥"، جريدة الشرق الاوسط، 1/1994، ص ٢٠

٢٢ - راجع فى ذلك كل من :

-محمد على العوينى (دكتور): "العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ص ٥٥-٥٨

- قصي صالح الدرويش: "عصر الـ C.N.N مرة اخرى"، جريدة الشرق الاوسط، 10/1993، ص ٩

- جيمس.ف. هوج الابن: "انتشار وسائل الاعلام الوصول العالمى وقوة الصورة"، ترجمة حامد يوسف سليمة، الكويت، مجلة الثقافة العالمية، ع ٧١، يوليو ١٩٩٥، ص ص ١٢٣-١٢٤

٢٢- بالتفصيل فى :

Warren K. Agee & Others, pp. 478-486.

- على شمو: "اثار التدفق الاعلامى الدولى على البناء السياسى"، الخرطوم، سمنار دور الصحافة فى التنمية السياسية فى المجتمع الديمقراطى، سبتمبر ١٩٨٨، ص ص ١٢-١٧

٢٤ - فاروق ابو زيد (دكتور): "انهيار النظام الاعلامى الدولى"، مرجع سابق ص ٢٦

٢٥ - محمد حسنين هيكل: "خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات"، دن، ط ٢، ١٩٨٣، ص ص ٢٣، ٢٤

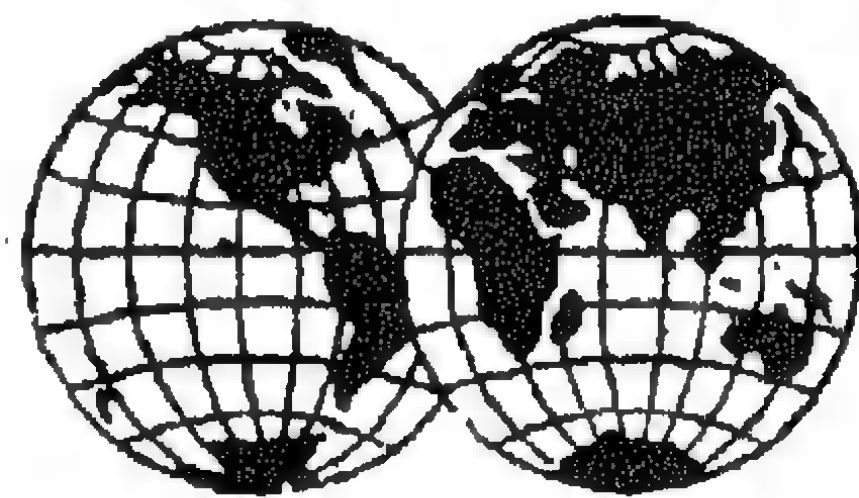
٢٦ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣

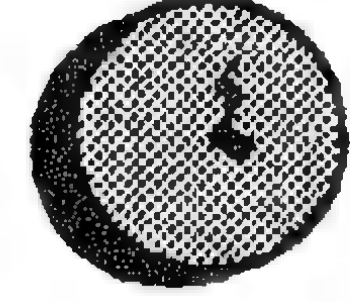
٢٧ - محمد حسنين هيكل: "مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة فى حوار"، القاهرة، دار الشرق، ط ٢، ١٩٩٤، ص ص ٢٩، ٢٩

٢٨ - سيمون سيرفاتى (محرر): "وسائل الاعلام والسياسة الخارجية"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية

- لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥، ص ٨٣-٨٥
- ٢٩ - دكتور خير الدين عبد اللطيف : "بعض الواجهات السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٤، ص ٦٣
- ٣٠ - السيد ياسين : "أوراق ثقافية: الأصولية في مواجهة الكونية"، جريدة الاهرام، ٢٧/١٢/١٩٩٣، ص
- ٣١ - راجع في ذلك:
- Arteton, F.C., "Teledemocracy Can Technology Protect Democracy", Newbury Park, Sage, 1987.
- انتخابات اليكترونية، عالم ٢٠١٠، ابتكارات، مجلة الشرق الاوسط، ع ٢٠٣٨٢، ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٣، ص ٦٩
- "تكنولوجيا الاتصال وعصر جديد من الديمقراطية"، مجلة الايكونوميست البريطانية، ١٧/٥/١٩٩٥، ترجمة بهاء شاهين، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٥/٧/٧، ص ٨-١٠؛
- "ثمانية انواع من الخدمات في المرحلة الاولى: التلفزيون ذى الاتجاهين حقيقة واقعة في نهاية العام"، الشرق الاوسط ملحق الايكترونيات صورة الغد وصوته، ١٥/١١/١٩٩٣، ص ١٥
- "التلفزيون نحو ثورة جديدة وخدمات لمشاهد يتحول مشاركا"، جريدة الشرق الاوسط، ١٣/٧/١٩٩٣، ص ١
- ٣٢ - فاروق ابو زيد (دكتور) : "انهيار النظام الاعلامى الدولى"، مرجع سابق، ص ٢٤
- ٣٣ - (موسى السيد) : "موقع الاعلام في النموذج الشامل للغزو افامبريالى"، الرباط، مجلة الوحدة، ع ٥٤، ص ٥، مارس ١٩٨٩، ص ٤١
- ٣٤ - محمد نجيب الصرايرة مرجع سابق، ص ١٣٢
- ٣٥ - بالتفصيل المرجع السابق نفسه ص ١٣٧-١٥٠
- ٣٦ - محسن خضر (دكتور) : "الهيمنة الاتصالية الفضائية وتحدياتها الثقافية"، القاهرة، مجلة الدراسات الاعلامية، ع ٧٧، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٠٨-١٢٣
- ٣٧ - سيرج برز، فيليب بروتون : "ثورة الاتصال"، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد، تقديم خليل صابات، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ١٧٩، ١٨٠
- ٣٨ - لمزيد من التفاصيل حول قضايا الثقافة والاعلام في اتفاقية الجات انظر:
- خالد القشطينى : "تأثير الجات على الثقافة"، جريدة الشرق الاوسط، ١١/١١/١٩٩٣، ص ٢١
- رضا محمد لارى : "الجات تقتل العالم الثالث"، جريدة الشرف الاوسط، ١/١/١٩٩٤، ص ٦
- جاك اتالى : "هوليد في مواجهة أوروبا جريدة الشرق الاوسط، ١/١/١٩٩٤
- برتيان : قطاعا السينما والتلفزيون يحتاجان لحماية في اطار الجات، جريدة الشرق الاوسط، ١٤/١٠/١٩٩٣، ص ١١
- ٣٩ - جيهان أحمد رشتى (دكتورة) : "تكنولوجيا الاتصال والاتجاهات الحديثة في التلفزيون"، مجلة تلفزيون الخليج، السنة ١٢، العدد ٢، ١٩٩٣، ص ٥٤
- ٤٠ - راجع في ذلك :

Josiane Joouet & Sylvia Coudray, op.cit., p. 28.





حرب المعلومات : الثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات في الحرب الحديثة

مراد ابراهيم الدسوقي

مقدمة :

فيما وراء نهر السين والجيش السادس الفرنسي يتأهب للارتداد لتدعيم حامية باريس ، فبالذا بالمعلومات تلعب دورها الخطير والحاسم ، حيث أفادت التقارير الواردة من طائرات الاستطلاع أن القوات الألمانية بدلا من أن تتحرك غربا طبقا لما كان مخططا لها فانها تتحرك شرقا وبذلك عرضت جانبها لقوات الحلفاء ، وبعد تردد قامت قوات الحلفاء بشن هجوم مضاد على الجانب المعرض للقوات الألمانية وحدثت بها خسائر فادحة وتحول الانتصار الذي كان حتميا لصالح الألمان الى هزيمة ساحقة لصالح الحلفاء (٢) وكل ذلك بسبب المعلومات التي وردت لهم في لحظة مناسبة .

وفي الحروب المعاصرة أصبحت المعلومات مساوية لقيمة التدريب الجيد والتنظيم الجيد كما ازدادت أهمية الاعتماد على عناصر متخصصة لجمع المعلومات ، وذلك بعد أن أصبحت المعلومات مصدرا أساسيا من مصادر تحقيق ميزة نسبية في ميدان المعركة وفي مسرح العمليات وفي الحرب بشكل عام ، وبعد أن دخلت البشرية عصر تكنولوجيا المعلومات (عصر ما بعد الصناعة) أصبحت المعلومات تشكل عالما قائما بذاته ، ولم يكن أحد يتصور عند اختراع أول حاسب اليكتروني (كومبيوتر) في النصف الثاني من حقبة الأربعينات أن عالم المعلومات سوف يتحكم في كل مظاهر الحياة وتطوراتها إلى الحد الذي جعلنا نعتقد بأن هناك نمطا جديدا من أنماط الحرب تحت اسم حرب المعلومات ، والحقيقة أن أحدا لا يعلم حتى الآن ما هي هذه الحرب (حرب المعلومات) على وجه التحديد : أهى وليد

يؤكد كثير من المؤرخين العسكريين أن السبب في معظم الهزائم الكبرى التي منيت بها جيوش - كانت تحظى بكثير من الاحترام والتقدير التابعين من أدائها الجيد والتميز في ميادين المعارك - انما يرجع في جانب كبير وأساسى منه إلى غياب المعلومات السليمة في التوقيت المناسب ، والمعلومات هي الشيء الوحيد الذي لا تتغير قيمته أو أهميته في الحرب بتغير الظروف أو الأوضاع ، ففي معركة واترلو (يونيو ١٨١٥) لو كان نابليون يعلم بوجود قوات بروسية يزيد حجمها على عشرين ألف رجل على جناحه اليمين ، لكان ساند قائد الجنرال ناي (Ney) بالقوات الفرنسية الامبراطورية ولكن افتقاد هذه المعلومة الثمينة في الوقت المناسب جعل نابليون يحجم عن اتخاذ مثل ذلك القرار فكانت النتيجة أن انهزم نابليون هزيمة تسببت في القضاء على مستقبله كقائد عسكري وكمبراطور (١) وبعد مائة عام من تلك المعركة عادت المعلومات لكي تؤكد انها بمثابة الخصم الذي لا يقهر بالنسبة لأي قائد يتخلى عن حرصه (الذي ينبغي الا يدانيه حرص) على تأكيد وتحديث معلوماته في كل لحظة وذلك في معركة المارن الاولى (Marne 1) بين ألمانيا من ناحية بقيادة الجنرال فون مولتكه وكان حجم قواته فيها ٩٠٠ ألف جندي وقوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) بقيادة الفيلد مارشال جوزيف جوفريه وكان حجم قواته مليون و ٨٠ ألف جندي ، وفي الوقت الذي كانت فيه تطورات المعركة تسير في صالح فون مولتكه وقواته ، وكانت القوات البريطانية تتسحب الى خط دفاعي

جديد ؟ أم أنها فن لم ينضج بعد ؟ وربما كانت في نظر البعض موجة من موجات الاعلام الموجه تحظى بقدر من الاعجاب ازاء ما يحيط بها من غموض وجدة ، لكن برغم التساؤلات المثيرة للشك فإن الاعتقاد بأن حرب المعلومات هي شكل جديد من أشكال الصراعات (أو النزاعات) الذي يرجع تطوره الى الازدهار والنمو الكبيرين في البنية الاساسية المعلوماتية على المستوى العالمى ، وأن جذور هذا النزاع تكمن في مساحة غامضة من العقل الانسانى ، ومع دخول البشرية عصر المعلومات اكتسبت هذه الحرب دفعة جديدة قوية ، يعد هو أكثر التصورات وجاهة عن هذه الحرب . وفي كل الاحوال وأيا كان الاعتقاد عن هذه الحرب فإنها تمثل ميدانا قائما بذاته له اصوله وقواعده التي تحكمه ، كما أنها تقوم في الاساس على الحشد الموقوت لمهارات وامكانيات لم تكن متاحة للانسان في أى عصر من قبل .

تطور حرب المعلومات :

عادة ما يكون مطلوبا من أولئك الذين يعملون في مجال توفير المعلومات اللازمة لكل ما يتعلق بالانشطة العسكرية ان يعطوا وصفا دقيقا لجمل (مثلا) بينما هم لا يمسون سوى جزء من ذيله أولا يعلمون منه سوى لون صوفه ، وبالإضافة الى ذلك تعتبر " حرب المعلومات " شيئا غامضا حيث لا أحد يتوافر لديه تعريفا دقيقا شاملا لها . وربما كانت حرب القيادة والسيطرة (C2W) (٣) هي في ذاتها حرب المعلومات وربما كانت هذه الحرب هي البعد الخامس لأى حرب (على أساس أنها بعد غير مرئى وغير محدد بأى علاقات) ، أو من المحتمل أن تكون هي الحرب القائمة على المعرفة الدقيقة بكل المقاييس وتحويلها الى معلومات رقمية اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة

وبصفة عامة تشتمل حرب المعلومات على شقين أساسيين ينبغي الحرص على تحقيق كل منهما على نحو متوازن ، وأول هذين الشقين يختص بجميع الانشطة والاعمال الخاصة بالحصول على المعلومات ، والقسم الثانى يختص بمنع الخصم من الحصول على ما يريده من معلومات ، وعلى هذا تعرف المصادر الغربية (الامريكية بصفة خاصة) حرب المعلومات بأنها كل عمل يهدف الى حرمان العدو من الحصول على المعلومات وفساد كل خططه التي تهدف الى تنظيم أنشطة جمع المعلومات لديه ، وذلك بالإضافة الى حماية جميع الأنشطة التي تقوم بها قواتنا واستغلال نتائج عمليات المعلومات التي تقوم بها تلك القوات في جميع الاوقات .

وعندما توصل المهندس الفرسى نشاييه (١٧٦٠ - ١٨٢٩) الى اختراعه الخاص بنقل الاشارات الذي عرف باسم التلغراف المرئى (Visual Telegraph) (٤) فإن ذلك اتاح فرصة أمام نابليون لكى يحقق اتصالا مستمرا مع قيادات قواته على مسافات تصل الى حوالى ١٥٠ كيلومتروفي الظروف المناسبة يمكن أن تزداد هذه المسافة ، كما مكنته ذلك الاختراع من تنسيق حركة قواته . لكن بعد أن دخل التلغراف السلكى وخطوط السكك الحديدية مجال نقل المعلومات كتنظامين متكاملين يغطى كل منهما على جوانب الضعف فى الآخر فإن الثورة الاولى في مجال المعلومات في شكلها الحديث تكون قد بدأت حيث اتاح التلغراف فرصة نقل المعلومات حول ميدان المعركة بسرعة كبيرة

وهذه المعلومات ساعدت نظام القيادة والسيطرة فى اطاره الجديد على تحسين وحدة الجهود كما ضاعفت القدرات الكامنه فى مجال تنسيق الجهود وسرعة الحركة عبر مسرح العمليات . وكانت السكك الحديدية بمثابة الاداة التي مكنت من ادراك أهمية ما يتيح التلغراف من مزايا كامنة ، حيث أصبح أمرا سهلا نقل أعداد ضخمة من القوات وكميات هائلة من المعدات العسكرية والامدادات العسكرية وأنظمة الاسلحة بسرعة كبيرة ، والاكثر من ذلك ان ادارة وتنظيم السكك الحديدية - ابتداء من عمليات التحميل وحسابات الوقت والمسافة اللازمة لتنظيم استخدام السكك الحديدية - قد اندمجت مع نظام المعلومات الذي يعتمد على التلغراف والنظام الذي تستخدمه السكك الحديدية لتسليم الشحنات ونظام القيادة والسيطرة الخاص بالمنظومة العسكرية فى اطار واحد .

ومع استخدام الاسلاك الميدانية لتوصيل ونقل المعلومات ثم التطور الى استخدام الموجات اللاسلكية والقوات الجوية لنقل المعلومات فإن استخدام التكنولوجيا على نحو متكامل أدى الى توسيع نطاق آليات نقل المعلومات كما أدى الى توفير فيض من المعلومات على كافة مستويات عناصر القوات المسلحة كما أدى كل تحسين فى إمكانيات نقل وتوصيل المعلومات الى توسيع نطاق قدرات قائد القوات البرية فى مجال تنسيق كل امكانيات الاستخبارات المتوافرة لديه مع أنظمة الاسلحة مع القوات المخصصة للقيام بعمليات المناورة مع الوحدات المخصصة للدعم اللوجيستى . ولكن ذلك أدى من ناحية أخرى إلى تعقيد عمليات السيطرة على القوات كما أدى الى ظهور انواع جديدة من المشاكل فى مسرح العمليات ومن هنا أصبح وجود هيئة الاركان (وهى الهيئة التي تتولى مساعدة القائد فى حل تلك المشاكل) امرا ضروريا ، ونظرا لارتباط أعمال القوات بالوقت فإن أهم أعمال هيئة الاركان يتمثل فى تنسيق تحركات القوات بحيث تتم فى التوقيت المحدد فى خطة العمليات . وصاحب الكم الهائل - والمتميز - من الاختراعات الحديثة فى مجال نقل المعلومات والمتربة على التطور التكنولوجى المستمر فى العالم كله بعض الاعتقادات الخاطئة أهمها اعتقادان :

الاول : أن هناك تطورا تكنولوجيا غير عادى وغير مألوف لم يحدث بعد ولكن ينتظر حدوثه فى المستقبل ، سوف يمكن قائد القوات البرية من الحصول على المعلومات السليمة والانية (اى فى نفس لحظة حدوثها) ، وهذه المعلومات يمكن ان تشكل القاعدة التي يستطيع القائد ان يستند عليها لاتخاذ قراره وتحريك قواته ووحداته المساعدة بدقة مما يجعلها قادرة على تنفيذ المهمة فى أقصر وقت وبأقل قدر - أو بدون - خسائر .

الثانى : ان توافر المعلومات على نحو غير مسبوق لدى القيادات الكبيرة سوف يجعلها تعتمد على القرارات المركزية الصادرة عنها فقط لادارة أعمال القتال ، وهذا سوف يحرر القيادات الصغرى من أعباء اتخاذ القرار ويسفر عن فاعلية قتالية اكبر فى ميدان المعركة .

ولكن الحقائق التي تسيطر على ميادين القتال ومسارح العمليات فى أى مكان من العالم تثبت عكس ذلك . فمن ناحية تتشكل الحرب ذاتها - كنشاط من أنشطة الانسان - من مكونات يصعب وصف تأثيرها الحقيقى على نفس المقاتل -

الذي هو في النهاية انسان - وهذه المكونات تبدأ بالخوف وتمر عبر الغبار والأتربة وعادم السيارات والدبابات الذي يتصاعد الى عنان السماء ، والاصوات المروعة والاشلاء والدماء في احيان كثيرة وذلك الى جانب الخطر والغموض او عدم الوضوح والخداع والشك ، وكل هذه الامور يستحيل ان يتولد عنها ما يمكن ان نطلق عليه " معلومات دقيقة " وعادة ما تكون التقارير التي يلقاها القائد (سواء من عناصر جمع المعلومات او من اى مصدر آخر) غير كاملة و احيانا غير دقيقة ، ولا يرجع ذلك الى عدم كفاءة هذه العناصر ولكنه يرجع الى تأثير المكونات السابقة عليها من ناحية كما انه يرجع من ناحية اخرى الى تأثير ما يقوم به القائد الخصم من جهود لخداع هذه العناصر واخفاء انشطته عنها ، ولذلك ينبغي ان يتم تفسير كل ما يمكن رؤيته أو سماعه أو ادراكه في ميدان المعركة في اطار التداخلات أو التأثيرات ، وهذا التفسير - أو التحليل - يواجه هو الآخر نفس ما تواجهه عمليات جمع المعلومات ، وهنا تستطيع التكنولوجيات الحديثة في هذه المرحلة ان تلعب دورا له قيمته حيث يمكنها ان ترفع من مستوى الاعتماد على المعلومات وتسهم في عمليات صنع القرار . ولكن سوف تظل حقائق ميدان المعركة وما يدور فيها من احداث يصعب التنبؤ بها سببا في اثاره الذعر والقلق لكل من يبحث عن معلومات دقيقة وأنيه ، وكل من يأمل في أن يحصل على التكنولوجيا القادرة على جمع واستخدام مثل المعلومات لتغذية قرار عسكري مركزي سوف تذهب جهوده أدراج الرياح ، والبدل المنطقي لذلك هو اعداد نوع من القادة المرؤوسين الذين يمكنهم اتخاذ القرارات على ارض الواقع وفي البقعة المناسبة للحدث نفسه في اطار ادراكهم الدقيق لنوايا وتوجهات القائد الذي يعملون تحت امرته (هـ) ومن هنا فإن اللامركزية في اتخاذ القرارات وليس المركزية - هي السمة التي سوف تميز معارك القرن الحادى والعشرين في ظل التطور الذى ستشهده حرب المعلومات .

حرب المعلومات حقيقة ام خيال :

تشتمل حرب المعلومات على ثلاث مهام أساسية :

المهمة الاولى : منع الخصم من الحصول على المعلومات او السيطرة على المعلومات واستغلال كل ما هو متاح منها الاستغلال الامثل ، وذلك في الوقت الذي يتم فيه حماية عمليات جمع المعلومات التي تقوم بها القوات الصديقة من أى هجوم عليها .

المهمة الثانية : استغلال المعلومات كسلاح هجومى .

المهمة الثالثة : تعظيم كفاءات القوات الى اقصى حد ممكن من خلال جمع واستخدام المعلومات اعتمادا على مجموعة من المصادر العالمية .

وحتى يمكن استغلال ما تتيحه المعلومات من ميزات على أفضل نحو ممكن ، فإن السيطرة ينبغي ان تشمل مصادر المعلومات لدى قوات العدو ، وهذه السيطرة تتضمن وضع هذه المصادر تحت ضغوط مستمرة ومتوالية سواء بالثيران (نيران المدفعية والقوات الجوية) أو عمليات الازعاج المستمر بالكائنات والافغارات مثلا) وكذلك الحرب النفسية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا عميقا على عمل هذه المصادر ، وفي الوقت ذاته

ينبغي حماية مصادر معلوماتنا على نحو كامل ومنع العدو من التأثير عليها بأي شكل . ويضم العالم حاليا عددا من المدارس العسكرية التي تنظر الى قضية المعلومات وأثرها على العمليات العسكرية على أنها قضية بالغة الاهمية والخطورة ليس فقط انطلاقا من التأثير التقليدي للمعلومات على اتخاذ قرار الحرب أو اتخاذ القرارات الاخرى في ميدان المعركة او مسرح العمليات ، ولكن انطلاقا ايضا من التطور الكبير في مجال تكنولوجيا جمع المعلومات . وتتفق هذه المدارس جميعها على ان المراحل التي مرت بها المجتمعات البشرية قد أثرت على أسلوب تعامل الانسان مع ظاهرة الحرب عموما ، ففي أثناء العصر الزراعى كانت المعلومات تخدم فقط الجيوش في ميدان المعركة ، ولم يكن مطلوبا - على سبيل المثال - الحصول على معلومات عن امكانيات المجتمع ودرجة تماسكه أو مستوى الروح المعنوية أو غير ذلك من معلومات ، وفي هذا العصر كانت معركة واحدة تكفى لحسم الصراع وفي هذه المعركة كانت تتركز الامكانيات وكل القوات ولم تكن المعلومات المطلوبة تتعدى نطاق هذه المعركة ، وجاء العصر الصناعى بتغييراته الكبيرة والمتنوعة (والسريعة ايضا) لى يحدث تغييرا جذريا على النظرة الى الحرب عموما والمعلومات على وجه الخصوص ، حيث أصبح من الضروري حشد الجيوش اعتمادا على جبهة خلفية ممتدة ، وأصبحت هذه الجبهة (التي تشمل امكانيات الدولة بكاملها) هي الاساس في استمرار هذه الجيوش في العمل ، ومن هنا أصبح من الضروري الحصول على معلومات تفصيلية وموقوتة ودقيقة عن الامكانيات الشاملة للدولة (البنية الاساسية ، حالة الانتاج الصناعى ، الروح المعنوية ... الخ) واختلف استخدام المعلومات في حروب العصر الصناعى وتطورت الى حد كبير أجهزة الاستخبارات لدى كل طرف من الطرفين المتحاربين ووصل ذلك التطور الى الحد الذي أصبحت فيه هناك معارك مستقلة تجري بين أجهزة جمع المعلومات (وهي الحروب التي عرفت بحروب الجواسيس) ، وأصبحت أهمية المعلومات خطيرة الى درجة انها كانت تحسم المعركة (مسبقا) للطرف الذى " يعلم " أكثر عن الآخر ، وعلى العكس من الحرب في عصر الزراعة أصبحت الحروب في عصر الصناعة لا تعتمد على معركة واحدة ، ولكنها أصبحت تعتمد على سلسلة من المعارك (وهو ما عرف بإسم الحملات العسكرية) ، كما لم تقتصر الحرب على مكان واحد ولكن تعددت مسارح العمليات وتضخمت احجام الجيوش التي تعمل فيها ، كما اتسع نطاق جمع المعلومات وشمل كل شىء بدءا من تفاصيل الحياة اليومية للشعب في الدولة الخصم والازمات التي يتعرض لها سواء في الغذاء او في العلاج او غير ذلك ، وحتى نوايا تغيير القيادات العسكرية في ميدان المعركة .

أما في عصر ما بعد الثورة الصناعية أو عصر المعلومات فإن الامر سوف يستغرق بعض الوقت حتى تتضح التغييرات على نحو كاف كما أن تأثير هذا العصر لا يبدو واحدا على جميع الدول ونظرا لاختلاف درجة التقدم بين أجزاء العالم المختلفة فربما ظلت بعض الدول تعيش العصر الزراعى (معظم دول أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية) وهناك دول أخرى ستظل أسيرة للعصر الصناعى ولا تستطيع ان تنتقل منه الى عصر المعلومات او ان انتقالها سيظل بطيئا بحكم ظروف معينة ، وفي الوقت نفسه ستظل دول معينة تعيش العصور الثلاثة في آن

واحد (مثل الهند والصين) ، وسوف تجد الدول التي تتجح في العبور الى عصر المعلومات (الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول أوروبا) ان هناك إشكاليات جديدة في ميدان المعركة عليها ان تواجهها ، ومن أبرز تلك الاشكاليات صعوبة التمييز بين " الحرب الحقيقية " والعمليات الاخرى التي تستخدم فيها القوة العسكرية ولكنها ليست حربا ، وهذه العمليات ستتسبب من مواجهة تنظيمات معينة سوف يمكنها الاستفادة من تكنولوجيا عصر المعلومات (مثل المنظمات الارهابية وعصابات الاجرام المنظم مثل (المافيا وغيرها) وعصابات تهريب المخدرات والشركات ذات المصالح ... الخ) كما يمكن ان يتسع نطاق الحروب الاهلية وتتزايد حركات المطالبة بالانفصال داخل الوطن الواحد لاسباب عرقية او دينية اعتمادا على ما يستطيع القائمون على هذه الحركات احرازه من استفادة من جراء التطور التكنولوجي في عصر المعلومات .

وسوف يجعل ذلك حروب عصر المعلومات تتميز بميزتين اولاهما الغموض وثانيهما التنوع وهذا بدوره سيحدث تغييرا اساسيا في مجال الحرب بالمقارنة بعصر الصناعة ، اذ بينما لن تستطيع الدول الزراعية (او التي ظلت في إطار عصر الزراعة) ودون تطور شامل ينقلها الى العصور التالية رغم حدوث وتطور هذه العصور) ان توفر الاستثمارات المالية اللازمة لبناء قوات مسلحة عصرية ، فان هذه الدول لن يكون امامها سوى احد الخيارات الاثنية : ان تنهزم او تسلم بالهزيمة عند مواجهة خصم متفوق عليها ، او تقيم تحالفا من نوع ما مع بول متفوقة وتستطيع ان تكفل لها الحماية الدائمة اما في حالة نشوب الحرب بين دولتين احدهما دولة صناعية والاخرى متقدمة معلوماتيا فان الامر سوف يتطلب تدمير آلة الحرب لدى الدولة الصناعية (وهذا يشمل البنية الأساسية والقاعدة الصناعية) ولكن نشوب الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا سيجعل الطرف الذي يسعى لتحقيق النصر في حاجة لكي يسيطر على نظام المعلومات لدى الدولة الخصم ، وبدون تحقيق هذه السيطرة فان حسم الحرب ربما اصبح امرا مستحيلا .

وتعد السيطرة على المعلومات اساسا للنجاح في الصراع من اجل السيطرة على الفضاء المحيط بأرض المعركة وهذا الفضاء هو المجال الحقيقي والاساسي لحرب المعلومات وتقوم هذه السيطرة على المستشعرات المتمركزة في الفضاء كما سبق الاشارة الى ذلك ، كما تعتمد على نظام إدارة متكامل للمعركة تتيح امكانية المتابعة الدقيقة والمتزامنة للاهداف ذات الاهمية الخاصة عبر العالم على مدار الساعة ، وتختلف هذه الاهداف من دولة لاخرى اذ بينما يمكن ان تكون هذه الاهداف هي الصواريخ الباليستكية عابرة القارات بالنسبة للولايات المتحدة في مواجهة روسيا والعكس ، فان هذه الاهداف بالنسبة لدول الخليج مثلا يمكن ان تكون قاذفات الصواريخ الباليستكية المتحركة طراز سكود لدى ايران .

ويمكن للمنظومة المتكاملة لإدارة المعركة في ظل حرب المعلومات ان تعتمد على الطائرات الموجهة بدون طيار (الانواع الحديثة منها والتي تستخدم تكنولوجيا متطورة ومعقدة) ونظام اتصالات متطور متعدد الانساق مثل نظام الاتصالات الكوني - المتحرك وهذا النظام يعتمد على طائرات الانذار المبكر والاقمار الصناعية كما انه سيستخدم تطبيقات الجيل التالي من الاكتشافات العلمية في مجال المعلومات ، والالغام المضادة الآلية ، وانظمة البحث واسعة النطاق المتمركزة على سطح الارض ، والاسلحة التي تطلق من خارج المدى (Stand - off) ذاتية التوجيه (Fire & Forget) .

وسوف يجعل ذلك حروب عصر المعلومات تتميز بميزتين اولاهما الغموض وثانيهما التنوع وهذا بدوره سيحدث تغييرا اساسيا في مجال الحرب بالمقارنة بعصر الصناعة ، اذ بينما لن تستطيع الدول الزراعية (او التي ظلت في إطار عصر الزراعة) ودون تطور شامل ينقلها الى العصور التالية رغم حدوث وتطور هذه العصور) ان توفر الاستثمارات المالية اللازمة لبناء قوات مسلحة عصرية ، فان هذه الدول لن يكون امامها سوى احد الخيارات الاثنية : ان تنهزم او تسلم بالهزيمة عند مواجهة خصم متفوق عليها ، او تقيم تحالفا من نوع ما مع بول متفوقة وتستطيع ان تكفل لها الحماية الدائمة اما في حالة نشوب الحرب بين دولتين احدهما دولة صناعية والاخرى متقدمة معلوماتيا فان الامر سوف يتطلب تدمير آلة الحرب لدى الدولة الصناعية (وهذا يشمل البنية الأساسية والقاعدة الصناعية) ولكن نشوب الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا سيجعل الطرف الذي يسعى لتحقيق النصر في حاجة لكي يسيطر على نظام المعلومات لدى الدولة الخصم ، وبدون تحقيق هذه السيطرة فان حسم الحرب ربما اصبح امرا مستحيلا .

وفي إطار الحرب الاخيرة (الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا) سوف تتكون منظومة أي قوات مسلحة مشاركة فيها من قسمين أساسيين : القسم الاول هو التواجد العضوي لهذه القوات في مسرح العمليات ، والقسم الثاني حرب المعلومات (I W) ، وهذا يعني ان حرب المعلومات قد فرضت نفسها على الساحة الى الحد الذي اصبحت معه مساوية للتواجد العضوي للقوات المسلحة في مسرح العمليات . وحرب المعلومات في هذه الحالة تعني توافر القدرة على تخليق المعلومات وتيسير سبل الحصول عليها وتوزيعها ، وذلك بالإضافة الى احتكارها بشكل مطلق وقصر الاستعانة بها على القوات الصديقة ، والسيطرة على تدفق المعلومات لقوات الخصم لتحقيق ميزة حاسمة عليه .

وتتكون آليات ووسائل حرب المعلومات من شبكة الحاسبات الالكترونية ، وشبكات نقل المعلومات ، منظومات المستشعرات سواء تلك المتمركزة على سطح الارض أو الموجودة على متن سفن فضائية او اقمار صناعية على ارتفاعات (مدارات) مختلفة فوق سطح الارض وأي انظمة اخرى صممت للاستعانة بها حتى تغني عن أي وجود عضوي للقوات المسلحة في قطاع

اسلحة حرب المعلومات:

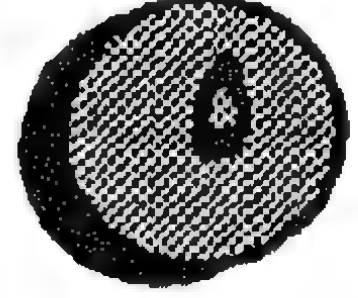
السلح الاساسى فى حرب المعلومات هو المعلومات نفسها ، ومن هنا فان اسلحة حرب المعلومات تبدو مختلفة الى حد كبير عن اسلحة الحرب التقليدية ، وبرزت هذه الاسلحة هو ما عرف " بفيروس الاسب الآلى " وتنقسم هذه الفيروسات الى قسمين رئيسيين ، الاول هو القسم الخاص بالفيروسات التى تصيب أطراف قاعدة حفظ البيانات (أو الهارد ديسك) التى تحتوى على البيانات اللازمة للنظام لى يبدأ فى العمل والثانى هو القسم الخاص بفيروسات الملفات التنفيذية فى منظومة حرب المعلومات . ولا يزيد عدد الفيروسات فى نطاق القطاع الاول عن ٥٥٠ سلالة وهذه لا تمثل سوى ١٠ ٪ من ٧٥٠٠ فيروس معروف حتى الآن ، ولكن هذا العدد المحدود نسبيا من فيروسات الحاسب الآلى مسئول عن ٩٠ ٪ من الاصابات التى تصيب شبكة تداول المعلومات (طبقا لتقرير الجمعية الأمريكية الوطنية لامن الحاسب الآلى) . وبينما يبلغ عدد الحاسبات الآلية التى يمكن ان تعمل فى مجال تداول المعلومات (قطاع الملفات التنفيذية) حوالى مليون جهاز تشكل فى مجموعها ما يعرف بالشبكة الكونية للحاسبات الآلية التابعة للولايات المتحدة (وهذه الشبكة هى المكون الرئيسى للبنية الأساسية لشبكة المعلومات الكونية وبدونها لا يمكن ان تكون هناك حرب معلومات) فان الاحصائيات تشير الى ان ٥٠ ٪ على الاقل من هذه الاجهزة قد اصاب بالفعل بفيروس من نوع ما ، وتتمثل خطورة الفيروسات كسلح من اسلحة حرب المعلومات فى ان عددها يتضاعف بمقدار ١٠٠ ٪ فى غضون فترة تتراوح بين ثمانية شهور وثمانية شهور ونصف ، وان هذه الفترة يمكن ان تتناقص فى المستقبل . ومعنى هذا ان شبكة الحاسبات الكونية سوف تحتاج الى شبكة حاسبات للحماية من الفيروسات ، وعلى الرغم من وجود بروتوكول لولى يحظر على الدول الموقعة عليه الاشتراك فى أى أنشطة تهدف الى استحداث انواع جديدة من الفيروسات ، الا ان هذا البروتوكول لن تكون له قيمة فى حال نشوب أى حرب تقليدية

او حتى حرب معلومات . ونظرا لان عنصر الوقت فى حرب المعلومات يعد العنصر الأكثر أهمية وخطورة ، فان فيروسا من نوع غير معروف قد يتسبب - حال نجاحه فى دخول شبكة حاسبات المعلومات - والتأثير على عملها جزئيا لمدة خمس دقائق فى أحداث خسائر تعادل الخسائر الناجمة عن استخدام قنبلة نوية عيارية .

وفى العام ١٩٩٣ تمكن برنامج فيروس عرف باسم (Sa- tan Bug) من التسلل الى شبكة الحاسبات الآلية التابعة للخدمة السرية فى الولايات المتحدة وهذا الفيروس يعد أخطر انواع فيروسات الكمبيوتر ليس فقط لقدرته على استغلال شفرات برامج التشغيل ولا لقدراته الواسعة فى الدخول على شبكة الانترنت ، ولكن ايضا بسبب انه يتمتع بالقدرة على التوافق مع الكثير من برامج الحماية من الفيروسات ، وفى حالة تطوير انواع مشابهة من الفيروسات التى يمكنها ان تعمل ضد شبكات الحاسبات فى البنية الأساسية لحرب المعلومات ، فان عمل هذه الشبكات سوف يتعطل ويمكن ان يكون هذا التعطل فى لحظات حاسمة ويتوقف عليها مصير حرب المعلومات بأكملها . وثانى اسلحة المعلومات يتمثل فيما يمكن ان نطلق عليه السطو الالكترونى او القرصنة الالكترونية على شبكات الحاسبات الآلية ، ونظرا لان المعلومات التى تتداولها تلك الحاسبات يتم نقلها فى الغالب عن طريق الاقمار الصناعية فان التقاط هذه الاشارات بعد معرفة الاسرار الفنية الخاصة باطوال الموجات المستخدمة وزوايا الالتقاط وغير ذلك سوف يتيح الفرصة امام من يملك الامكانيات لاعراض البيانات المتداولة لصالح شبكة الحاسبات الآلية والاستفادة منها او تعطيل عملها ، وإلى جانب ذلك هناك ايضا اساليب تكنولوجية متطورة تستخدم فى بعض مجالات حرب المعلومات مثل الحرب الالكترونية حيث يجرى الاعتماد على وسائل مثل تأيين الهواء الجوى لمنع انتقال الموجات اللاسلكية أو التشويش لتقليل امكانيات الخصم فى مجال التقاط الاشارات . وهذه الوسائل وغيرها يمكن ان تؤثر تأثيرا عميقا على مستقبل حرب المعلومات .

المصادر والمراجع:

- 1 - Geoffrey Regan , " The Guinness Book of Decisive Battles " , Guinness Publishing , 1992 , P . 155 .
- 2 - Better Young " ADictionary of Battles : 1816 - 1976 " p 331
- 3 - C2W : Command and Control Warfare .
- 4 - Encyclopedia of Ideas , p . 195
- 5 - Gen Gordon R . Sullivan , " Land Warfare in the 2 st Century , " Military Review , sep . 1993 , pp 13 - 19 .
- 6 - Darrd Alexander , " Information Warfare and the Digitised battlefield , " Military Technology , sep . 1995 p . p 54 - 64 .



حرب المعلومات (تطور) الذهب العسكري الأمريكي

كريم حجاج

المفكرين ورجال الأعمال بمدى عمق التحولات التي تشهدها مجالات السياسة والاقتصاد وأنماط التفاعل الاجتماعي، والتي تتمثل السمة المشتركة بينها في زيادة الاعتماد على جمع وتحليل كم هائل من المعلومات للتعامل مع درجة التعقيد التي وصلت إليها البيئة الإنسانية والتكنولوجية في نهاية القرن العشرين، والتي - بلاشك - ستكون السمة الغالبة التي ستميز القرن القادم .

هذا الاتجاه نحو التعقيد استمر في التأثير على حركة التطور إلى أن أصبحت وظيفة تحليل المعلومات تفوق في أهميتها الوظائف التقليدية التي ميزت العصر الصناعي . وهي ظاهرة برزت بوضوح في تحول اقتصادات بأكملها من نمط صناعي يعتمد على الإنتاج الشامل إلى اقتصاد المعلومات تدار فيه عمليات الإنتاج والتجارة عن طريق شبكات الاتصال وتبادل وتحليل المعلومات إلكترونياً . (٢) من هنا يتضح - ولو بشكل مبسط - طبيعة التحولات التي ستشهدتها العمليات العسكرية من نمط كان يعتمد على التدمير الشامل اعتماداً على تكنولوجيا العصر الصناعي إلى شكل جديد من القتال تنتقل فيه الحرب إلى الفضاء الإلكتروني بحيث يصبح الهدف ليس التدمير وإنما إعاقة قدرة العدو على القيام بتلك الوظيفة الحيوية التي ستقوم عليها جميع أشكال التنظيمات المعقدة في عصر المعلومات ، أي جمع وتحليل المعلومات .

في ذروة الحرب البرية ضد العراق أثناء عملية عاصفة الصحراء ذكر أحد المتحدثين باسم القوات المسلحة الأمريكية أن الهدف من وراء العمليات العسكرية الأمريكية هو "النفاذ إلى داخل دورة اتخاذ القرار للقيادة العراقية" . (١) ولم يتضح وقتها ما المقصود بهذا التصريح إذ ظنت وسائل الإعلام الغربية أنه يشير إلى نجاح أجهزة استخبارات دول التحالف في كشف تفاصيل خطط الحرب العراقية . إلا أن الحقيقة هي أن فكرة التحرك داخل دورة صنع القرار للعدو تعتبر الفكرة المحورية التي يتبلور حولها مفهوم أطلق عليه "حرب المعلومات" . ويعد هذا المفهوم نتاج تطور فكري تمخض داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الثمانينات كان أساسه اجتهاد فلسفي جاد - قل نظيره في التاريخ العسكري - هدف إلى كشف العلاقة بين الحرب والتطور التكنولوجي، وخاصة في ظل الثورة التكنولوجية، التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات .

غير أن التحليل الدقيق لهذا المفهوم يظهر أن ظاهرة حرب المعلومات ليست قاصرة على الجوانب التقنية المعقدة لنظم الاتصال والكمبيوتر الحديثة المستخدمة في إدارة العمليات الحربية، بل تتعدى ذلك لتشمل طبيعة الحرب نفسها مع قدوم عصر المعلومات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها . فقد واكب الاهتمام المتزايد بحرب المعلومات داخل أروقة البنتاجون الأمريكي إدراكاً متنامياً في أوساط

والواقع أن هذا التشابه في تطور المنظمات المعقدة نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات هو الذي حدا بالمحللين العسكريين منذ منتصف الثمانينات إلى مقارنة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية بالمجالات والمنظمات غير العسكرية التي تقوم على تحليل وبحث المعلومات بشكل مكثف ، مثل نظم مراقبة حركة المرور الجوي وهندسة الكمبيوتر والشركات عبر القومية والهيكل البيروقراطية الكبيرة ، وذلك بهدف استكشاف طبيعة حركة المعلومات داخل مثل هذه الأنظمة المعقدة والعلاقة بين انسياب المعلومات عبر قنواتها المختلفة وأداء المنظمة ككل (٣) .

إذاً فإن محاولة فهم الأبعاد العسكرية لتكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن تقتصر على دراسة خواص التكنولوجيا ذاتها ، بل يجب أن تمتد إلى استكشاف جذورها وفروعها المتشعبة . ذلك أن التكنولوجيا لا تمثل تطبيقاً عملياً لما وصلت إليه فروع العلم المختلفة فحسب ، وإنما هي في جوهرها تعبر عن منظومة فكرية وفلسفية تتحدد وفقها رؤية الإنسان لطبيعة العالم المحيط به . من هنا نرى أن ما يميز قدوم "ثورة" التكنولوجيا هو قدرتها على هدم أنماط الفكر السائدة واستبدالها بمنظور فلسفي جديد يترقب عليه ابتداء أساليب فريدة تحكم مفاهيم العمل والفكر في كافة مجالات النشاط الإنساني ، ومن ضمنها بالطبع الحرب . الحقيقة هي أن هذا الطابع "الثوري" لتكنولوجيا المعلومات ينبع من قدرتها الخارقة على تحطيم الحواجز الجغرافية والزمانية التي كانت تحد من درجة كثافة التفاعل الإنساني والآلي . ما يميز الفضاء الإلكتروني هو طبيعته المجردة التي تقع في نطاق أوسع من دائرة الإدراك المادي وخلوه من الحدود الزمانية والمكانية التي اعتدنا عليها إبان العصر الصناعي . من ثم ، فإن انتقال أية علاقة تفاعلية إلى شبكة المعلومات يكسبها خواصاً فريدة حيث تتحرر من القيود التي تحكم مسارها التقليدي ويرتفع معدل حركتها إلى سرعات فائقة حتى يصبح عنصر السرعة ذاته هو السمة المحورية التي يتسم بها عصر المعلومات حيث يتقلص الفارق الزمني بين الفعل ورد الفعل . وما قد ينتج عن هذه الزيادة المذهلة في السرعة هو حالة شديدة الاضطراب يتعرض فيها الوضع الراهن إلى تغير مستمر ، الأمر الذي يجعل من الصعب الوقوف على منطق تسلسل الأحداث وتحليلها - سواء بالنسبة للفرد أو المنظمة - ، إلا عن طريق تسريع الأداء ليتواكب مع معدل التغير في البيئة المحيطة . وقد انعكس هذا الاتجاه في المجال الاستراتيجي في العمل على زيادة قدرة القوات العسكرية على ضغط العمليات الحربية التقليدية في فترات زمنية أخذت في التضائل مع تطور التكنولوجيا العسكرية ، وتوسيع دائرة القتال لتشمل العمق الاستراتيجي للعدو بأكمله وعليه . فإن ما سوف نشهده في عصر المعلومات هو تحرر الحرب التقليدية من القيود الزمانية والمكانية التي فرضتها التكنولوجيا الصناعية ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ما يسميه بعض المحللين بزيادة "تواتر" الحرب Frequency ، وهو ما يعني مضاعفة درجة الاضطراب في ساحة القتال بحيث تصبح المشكلة الرئيسية أمام مخططي العمليات الحربية هي تكوين صورة واضحة لما

يدور حولهم وتسريع أداء المنظمة العسكرية ككل كي تتمكن من التكيف مع سرعة تواتر الأحداث . وربما تدل ندرة الكتابات الأكاديمية التي تتناول موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات في المجال العسكري من هذا المنظور الواسع على تريث أوساط المحللين العسكريين - باستثناء المؤسسة العسكرية الأمريكية - في تقبل هذا المفهوم ، حيث أن الجزء الأكبر من الاهتمام الأكاديمي ينصب على الجوانب التقنية لتكنولوجيا الكمبيوتر وتطبيقاتها في إطار النمط الفكري والتنظيمي التقليدي الذي لا يزال يهيمن على التخطيط العسكري (٤) .

ولعل هذا الاستثناء الهام هو الذي يقود إلى ضرورة دراسة كيفية تعامل مخططي الاستراتيجية العسكرية الأمريكية مع إشكالية الحرب في عصر المعلومات . فمن خلال تحليل الوثائق والكتابات الصادرة عن القوات المسلحة الأمريكية يمكن رصد التحول التدريجي الذي شهده الفكر العسكري الأمريكي عقب انتهاء حرب فيتنام من مذهب حربي قام على توظيف التفوق الكمي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة لتدمير العدو في رؤية شاملة - وصلت إلى درجة عالية من التطور - لمفهوم حرب المعلومات الذي يستهدف شل قدرة العدو على العمل عن طريق تخريب حركة انسياب المعلومات داخل هيكله التنظيمي . هذا بالطبع لا يعني غياب مثل هذا الفكر خارج الولايات المتحدة ، إلا أن درجة النضج الذي وصل إليه هذا المذهب داخل المعاهد العسكرية الأمريكية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية جعل منه حالة فريدة وخاصة بالجيش الأمريكي إذ استطاع أن يلمس طبيعة العلاقة المعقدة التي تربط بين المكونات الثلاثة للمذهب العسكري - التنظيم ، التكنولوجيا ، والفكر - وأن يدمج هذه العناصر في عقيدة حربية بالغة القوة (٥) .

من ثم يشكل هذا الإطار الفكري المنهج الأمثل لهذا البحث . فالمذهب الحربي لاية مؤسسة عسكرية هو نتاج عملية تفاعل مركبة بين التغير التكنولوجي وأساليب هندسة الهياكل التنظيمية والفكر العسكري مما يجعل من الصعب دراسة هذا الموضوع دون الاعتماد على إطار نظري شامل . غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن حداثة الموضوع تعني افتقاده للبعد التاريخي . ففكرة الانتصار عن طريق استهداف عملية اتخاذ القرار للعدو لها جذور تاريخية في الفكر العسكري . كما أن الظروف والعوامل التي هيأت المناخ لبروز ثورة المعلومات ليست وليدة اللحظة ، وإنما هي نتاج طبيعي لتطور حضاري استمر منذ المراحل الأولى للعصر الصناعي . لذا فإن أية محاولة لفهم ظاهرة حرب المعلومات في تطبيقاتها الأمريكية تتطلب تحليلاً للاتجاهات التي أثرت على مراحل التطور لعناصر المذهب العسكري الثلاثة .

ولعل أبرز تلك المراحل هو اتجاه المنظمات والعمليات العسكرية - مثلها مثل المنظمات الصناعية وعمليات الإنتاج والتسويق بصفة عامة - نحو مستويات أعلى من التعقيد مما زاد من صعوبة تنسيق العمليات التنظيمية التي تحكم أداء المكونات المترامية للجهاز التنظيمي . ولواجهة هذا التزايد المطرد في التعقيد اضطرت هذه المنظمات إلى رفع قدراتها

على جمع المعلومات وتوسيع قنواتها الاتصالية لبحث هذا الفيضان المعلوماتي ، سواء في صورة معلومات تحليلية أو معلومات خالصة أو أوامر من القيادات التنظيمية العليا ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضاعف درجة تعقيد هياكلها التنظيمية . ومع استمرار هذا الاتجاه بدأت معايير الفعالية لهذه المنظمات تنتقل من تلك التي حكمت أداؤها إبان العصر الصناعي ، والتي اعتمدت على تجزئة المعلومات والأوامر طبقاً للتخصصات المحددة في الخريطة التنظيمية التقليدية ، إلى معيار يعتمد على كفاءتها في القيام بوظيفتها التحليلية لتكوين صورة متكاملة عن بيئتها المحيطة واتخاذ القرار المناسب للتكيف معها .

من هنا تأتي أهمية العنصر التكنولوجي - الركن الثاني في معادلة المذهب العسكري - إذ أن صفة الثورة لتكنولوجيا المعلومات تنبع من قدرتها الفائقة على أداء هذه الوظيفة من خلال تخزين واسترجاع وتحليل المعلومات بسرعة يتزايد معدلها مع التقدم المذهل الحاصل في مجال تقانة الإلكترونيات . لكن التأثير الفعلي لهذه التكنولوجيا يتوقف على كيفية استيعابها داخل الهيكل التنظيمي . فمن ناحية ، يمكن توظيفها لدعم العمليات التنظيمية التقليدية . ومن ناحية أخرى ، يمكن استخدامها لإعادة هندسة التركيبة التنظيمية بأكملها بحيث تؤدي إلى تفعيل قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات في مجال عملها الخارجي والداخلي . والواقع هو أن تاريخ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية قد شهد اتجاهاً نحو الاستعانة بنظم الاتصال والكمبيوتر لإعادة رسم هيكل المنظمة العسكرية بحيث يدور الجزء الأكبر من عملياتها الداخلية حول هذه الوظيفة التحليلية وسرعة استجابة المنظمة للاضطرابات من حولها .

ومن الجدير بالملاحظة أن العامل الرئيسي وراء ظهور هذا النمط من توظيف تكنولوجيا المعلومات هو حدوث تحول فكري في مفهوم الاستخدام الأمثل للكمبيوتر والعلاقة التفاعلية بينه وبين المستخدم بما يقرب المفهوم الذي لا يزال سائداً في المنظمات الهرمية ، والذي ينظر إلى الكمبيوتر كأداة لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصلة لمراكز القيادة بهدف إحكام قبضتها على عمليات المنظمة وصنع القرار . أما النمط البديل والذي بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات ، فيوظف الكمبيوتر لتسريع أداء المنظمة للتكيف مع بيئتها ، وذلك عن طريق توفير صورة مشتركة لأهداف المنظمة وموقعها من محيطها الخارجي لكافة مستويات الهيكل التنظيمي .

والواقع أنه رغم شيوع هذا المفهوم الآن - وخاصة في شركات الأعمال الغربية إضافة إلى المؤسسة العسكرية الأمريكية - إلا أن تطبيقه واجه معارضة شديدة عندما بدأ يروج له بعض مهندسي وسائل الاتصال منذ منتصف السبعينات ، وذلك بسبب التغيير الجذري الذي مثله بالنسبة لتنظيم حركة المعلومات داخل الهياكل التنظيمية . وكما سيتضح من خلال هذه الدراسة فإن تغيير نمط انسياب المعلومات بهذا الشكل يترقب عليه حدوث تغييرات عميقة الأثر في التركيبة التنظيمية بأكملها حيث أن تعميم القدرة على

استرجاع البيانات المفصلة على من يرغب في الحصول عليها يعني كسر احتكار القيادة العليا للمعلومة وحركة سيرها داخل المنظمة ، وبالتالي إضعاف النمط المركزي للهيكل التنظيمي . فمع تدفق المعلومات بون رقابة تكاد تنعدم الفجوة التي تفصل بين طوابق الخريطة التنظيمية ويتحول الهيكل التنظيمي من شكله الهرمي التقليدي إلى شبكة كثيفة تربط بين جميع وحدات المنظمة وترتقى فيها عمليات انتقال المعلومات واتخاذ وتنفيذ القرارات إلى سرعات فائقة .

من ثم يتضح أن القوة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات تكمن في قدرتها على قلب المفاهيم التقليدية الراسخة التي هيمنت على أنماط التفكير الإنساني طوال الحقبة الصناعية ، وليس فقط في مواصفاتها الحسابية أو الاتصالية ، وهو ما يبرز عند تحليل العنصر الثالث للمذهب العسكري ، أي الفكر أو العقيدة الحربية ذاتها .

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن تطور الفكر العسكري الأمريكي قد جاء مواكباً لتطور حرب المعلومات في التحول من عقيدة ترتكز على تدمير القدرات المادية للعدو معتمدة في ذلك على حشد الآلة العسكرية ، إلى مفهوم ينظر إلى العدو على أنه نظام معقد يمكن شل قدرته على المقاومة ليس عن طريق التدمير ، وإنما من خلال استهداف وظائفه الحيوية ، وأهمها وظيفة تحليل المعلومات واتخاذ القرار . هذا التحول الفكري تبلور تدريجياً داخل المعاهد العسكرية الأمريكية ، ورغم حداثة إلا أنه قد بنى على دراسة عميقة للأدبيات العسكرية القديمة . كما أنه اعتمد على مجالات فكرية خارج الإطار العسكري ، وخاصة طبيعة عمل المنظمات الصناعية المعقدة وكيفية إدارتها لعمليات الإنتاج .

بناءً على ما سبق فإن التركيز في هذا البحث سوف ينصب على رصد طبيعة التفاعل بين مراحل تطور هذه المكونات الثلاثة - من الهياكل التنظيمية الهرمية إلى الهياكل الشبكية ، من الاحتكار المركزي للمعلومات إلى إطلاق حرية حركتها لتسريع أداء المنظمة وقدرتها على الاستجابة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية ، ومن التدمير المادي للعدو إلى خوض "حرب معلومات" ضده تستهدف تدمير قدرته على تكوين رؤية واضحة لمحيطه الخارجي . والهدف من ذلك هو محاولة كشف الكيفية التي استطاعت بها المؤسسة العسكرية الأمريكية صهر هذه التفاعلات في مذهب عسكري مازالت عملية تطويره مستمرة .

تطور المذهب العسكري الأمريكي والجذور الفكرية لحرب المعلومات :

مر المذهب العسكري الأمريكي بعدة مراحل في تطوره عكست البيئة الاستراتيجية للولايات المتحدة التي كان لها أثر عميق على رؤية وفلسفة القوات المسلحة الأمريكية تجاه الحرب . وخلال مراحل التطور هذه يولد تدريجياً لدى مخططي الاستراتيجية الأمريكية ادراك بأهمية التفكير في كيفية التعامل مع المعلومات ودورها في العمليات العسكرية واستطاعت أن تتوصل إلى نظرة متكاملة للأثار العميقة التي ستشهدتها الحرب الحديثة مع تطور عصر المعلومات . ومواكبة مع هذا التطور الفكري اتسع نطاق اهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية ليشمل مجالات أخرى غير عسكرية ،

وخاصة التركيز على دور "المعلومة" وكيفية انسيابها في مجالات التنظيم المعقدة مثل السياسة والبنیان الاجتماعي والاقتصاد، وبصفة خاصة إدارة الأعمال. من ثم بدأ التفكير في خوض الحرب ضد "نظام المعلومات" للعدو والذي لا يقتصر على التكنولوجيا فقط بل يتمحور حول عملية انسياب المعلومات داخل تنظيمه العسكري.

و ترجع جذور المذهب العسكري الأمريكي الحديث الى فترة منتصف السبعينات إذ تبلور في اطار عملية اعادة التنظيم الشامل التي خضعت لها المؤسسة العسكرية بعد انسحاب الولايات المتحدة من حرب فيتنام. وطوال فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد الفكر العسكري الأمريكي نوعا من الهبوط نتيجة اتجاه الاستراتيجية الأمريكية نحو الاعتماد على الردع النووي مما دعم من دور القيادة السياسية في التدخل ليس فقط في إدارة العمليات العسكرية بل وفي صياغة العقيدة الحربية ذاتها. فقد أدى هذا الاتجاه الى بروز ما أسماه البعض بـ "ثقافة استراتيجية" فريدة تميزت بالهيمنة شبه المطلقة للقيادة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية مما سمح بفرض الأساليب والمفاهيم المألوفة في تلك المجالات التي كانت هذه النخبة المدنية تحتل فيها موقع الريادة وبصفة خاصة الاقتصاد وإدارة الأعمال. (٦) هذه الثقافة الفريدة بلغت ذروتها في عهد وزير الدفاع الأمريكي "روبرت ماكنامارا" الذي كان رئيسا لشركة فورد للسيارات قبل توليه منصبه في البنتاجون تحت إدارة الرئيس كيندي، وأشرف على الأداء العسكري الأمريكي في فيتنام خلال فترة الستينات. وقد اشتهر "ماكنامارا" بمنهجه الفكري في ادارته للمؤسسة العسكرية والذي عرف وقتذاك بـ "تحليل النظم Sys-tems Analysis" التي كانت تدار على أساسه الشركات الصناعية الكبرى. وقد قام هذا المنهج على تعظيم فاعلية استغلال وتخصيص الموارد داخل المنظمات الكبيرة لزيادة نسب الربح، وذلك عن طريق استخدام معادلات رياضية معقدة لتحليل مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية والمادية في العملية الانتاجية ككل. واجتهد "ماكنامارا" في تأسيس هذا المنهج في المؤسسة العسكرية واستطاع أن يجند خير علماء مراكز البحث والجامعات الذين اجادوا تطبيقه وكان أغلبهم من متخصصي علوم الإدارة والاقتصاد، الأمر الذي حول البنتاجون الى ما يشبه "شركة" عسكرية تشرف على عملية إدارة مشاريع انتاج الأسلحة وعلى الميزانية العسكرية الضخمة التي توافرت لوزارة الدفاع آنذاك. (٧)

و اذا كان هذا المنهج قد حظى بقبول لدى قيادات وزارة الدفاع الا انه كان غريبا على تقاليد وفكر القوات المسلحة نظرا لابتعاده عن فنون الحرب وعجزه عن توفير أي إرشاد للتخطيط العسكري. ورغم ذلك اضطرت القيادة العسكرية الى القبول بهذا الوضع وعجزت عن مقاومته لضعف موقفها داخل نواثر صنع القرار في وزارة الدفاع وفي النظام السياسي الأمريكي ككل فإلى جانب خضوع المؤسسة العسكرية تقليديا لسلطة القيادة المدنية (٨)، شهد موقفها

مزيدا من التراجع بعد الثورة الاستراتيجية التي أحدثها السلاح النووي وتثبيت استراتيجية الردع كركيزة أساسية تقوم عليها سياسة الأمن القومي الأمريكي (٩) وقد نتج عن هذا التطور أثر مضاعف على مكانة القوات المسلحة في عملية صياغة السياسة الاستراتيجية. فبينما أدت مخاطر التصعيد النووي الى إحكام قبضة القيادة السياسية على كافة مستويات العمل العسكري، تركت الثورة النووية أثرا عميقا على الفكر العسكري الأمريكي وفتحت الباب أمام المفكرين والسياسيين المدنيين لصياغة مذهب عسكري جديد لا يقوم على دراسة سبل استخدام القوة العسكرية فحسب بل على كيفية تجنبها.

فمنذ منتصف الخمسينات، وبعد أن استقر وقف إطلاق النار في شبه الجزيرة الكورية، ترسخ الاعتقاد لدى أغلب المفكرين العسكريين بأن مستقبل الأمن القومي الأمريكي سيرتكز على هندسة الترسانة النووية بحيث تكون قادرة على اقناع القيادة السوفيتية بعدم التفكير في شن ضربة نووية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها، أو اللجوء الى هجوم عسكري تقليدي لاجتياح القارة الأوروبية. ونتج عن هذا الوضع انتقال محور التخطيط العسكري من العمليات التقليدية الى نظريات جمعت بين الإعتبارات الفنية المتعلقة بمواصفات الأسلحة النووية، والعلوم الاجتماعية مثل علم النفس والسياسة بهدف إيجاد سبل للتأثير على صانع القرار السوفيتي (١٠) وقد أدى هذا الى تهميش دور القيادة العسكرية أمام الدور المتعاظم للعلماء ومهندسي نظم الأسلحة، إضافة الى الأكاديميين المتخصصين في العلاقات الدولية ونظريات صنع القرار - أي تلك الفئات التي لم تكن المعنية بعلوم الحرب.

و ظل هذا الاتجاه يؤثر على الاستراتيجية الأمريكية حتى عندما بدأت الولايات المتحدة تفكر في التدخل العسكري في جنوب شرق آسيا. فبينما أدى القلق المتزايد حول مصير الصراع في فيتنام الى اعادة العمليات العسكرية التقليدية الى دائرة الاهتمام، فإن نفوذ الأكاديميين المعنيين بالدراسات الاستراتيجية أسفر عن صياغة المذهب الحربي الأمريكي بصورة تلاصقت مع النظريات السائدة في مجال العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، وتحديدًا نظريات اتخاذ القرار السياسي ونظرية "التحديث" والتي هيمنت على مجال الدراسات الانمائية في حقبة الستينات. وقد نتج عن هذا بلورة مفهومين عسكريين حكما الأداء العسكري الأمريكي في فيتنام، الأول رأى أن الاعتماد على القوة العسكرية يجب أن يقتصر على استخدامها المحدود لاجبار العدو على الانعاز للمطالب الأمريكية، وهو ما عرف بنظرية الحرب المحدودة LIMITED WAR THEORY، والثاني ارتكز على اعتقاد بأن المخاطر التي تواجه المصالح الأمريكية في جنوب شرق آسيا تنبع أساسا، ليس من القوات غير النظامية الواقعة تحت تأثير الشيوعية، وإنما من ضعف البنیان المؤسسي للدول الحليفة للولايات المتحدة. وبالتالي فإن الوظيفة الرئيسية للقوات المسلحة الأمريكية هي مساعدة تلك الدول في مهام بناء الدولة وذلك ضمن مفهوم شامل

لاحتواء الصراعات غير التقليدية عرفته إدارة كينيدي بمصطلح " COUNTER INSURGENCY "

ورغم هذا التركيز على أهمية دور القوات التقليدية في الفكر العسكري الأمريكي، إلا أن مثل هذه النظريات لم تكن معنية بالإستخدام الفعلي للقوة العسكرية . ففكرة خوض حرب محدودة قامت على نفس المفهوم الذي تأسست عليه نظرية الردع الاستراتيجي ، وهو أن الأسلوب الأمثل لتوظيف القوة العسكرية لا يكمن في استخدامها وإنما في التهديد باستخدامها لانتزاع التنازلات المطلوبة .

من ثم فإن نظرة هذا المفهوم للصراع العسكري اقتصر على الاشارات الدبلوماسية المتبادلة نتيجة تحركات عسكرية محدودة مما يعنى أن التخطيط الحربى نفسه أصبح يأتى فى مرتبة متأخرة عن دبلوماسية القوة وليس فى حد ذاته جديرا بالدراسة . هذا الفصل بين القوة العسكرية التقليدية والاستراتيجية العسكرية أدى إلى أن مهام بناء الدولة التى كلفت بها القوات الأمريكية كان ينظر إليها من قبل القيادة العسكرية على أنها خارجة عن الوظائف التقليدية للقوات الأمريكية التى منذ نشأتها عرفت بخضوعها المطلق للقيادة المدنية وحيادها السياسى التام، وبالتالي افتقارها لاية خبرة فى مجال دعم مؤسسات الدولة (١١) بيد أن معارضة القوات المسلحة لهذا الاتجاه لم تمنع إدخال هذا المفهوم ضمن المنهج الفكرى الذى تم الاعتماد عليه فى فيتنام، وأيضا فى كتيبات المذهب العسكرى المختلفة وأبرزها الكتيب الرئيسى للجيش الذى يحدد فيه الإطار الفكرى للعمليات العسكرية (Field Manual 100-5 (FM 100-5 حيث يرد فى النسخة الصادرة عام ١٩٦٨ أن "الهدف الأساسى للقوات المسلحة الأمريكية هو خلق أو إعادة أو الحفاظ على مناخ مستقر يمكن مؤسسات الدولة من العمل وفقاً لقواعد القانون " . (١٢)

والواقع أن هذا الاضطراب فى الفكر العسكرى الأمريكى وفرض مذاهب فكرية من خارج المؤسسة العسكرية نفسها اجتماعاً لوضع المؤسسة العسكرية بأكملها على طريق الكارثة فى غابات فيتنام . فالاهتمام الاول الذى سيطر على أذهان متخذي القرار هو طبيعة "الاشارات" السياسية الناتجة عن أى عمل عسكرى والنظر إلى الامكانيات العسكرية الأمريكية باعتبارها أوقافاً دبلوماسية يمكن المساومة بها - دون الاهتمام بقدراتها القتالية الفعلية - وفقاً لمدى تجاوب العدو مع رغبات واشنطن، وهو الأمر الذى يفسر المركزية الشديدة التى اتسمت بها جميع اشكال النشاط العسكرى تحت سيطرة القيادة السياسية. (١٣)

ماشهدته المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الخمسينات والستينات إذا هو بلورة عقائد عسكرية فى غياب فكر عسكرى سليم نتج عن نوع من الانقسام بين القدرات العسكرية والمذهب الحربى . هذا الانقسام انعكس فى الموقع الثانوى الذى احتلته فكرة استخدام القوة العسكرية بعد مفاهيم الردع وبناء الدولة والحرب المحدودة مما أدى إلى انتقاص فعالية قدراتها القتالية وابتعادها عن فكرة الانتصار من خلال ملاحقة وتدمير العدو ، وهو ما يفسر التردد الشديد

للقيادة الأمريكية حتى الآن فى الدخول فى تلك العمليات العسكرية التى تتحمل فيها مهام خارج نطاق الحرب التقليدية . ونتيجة هذا الفراغ الفكرى اقتصر نطاق اهتمام المذهب العسكرى الأمريكى على المستوى التكتيكى وارتكز على الاعتبارات الفنية مستخدماً فى ذلك منهجاً تقنياً شابه إلى حد كبير منهج تحليل النظم الذى هيمن على أسلوب عمل المؤسسة العسكرية إبان عهد ماكنامارا . فالجزء الأكبر من الأطار الفكرى للقوات المسلحة تأسس على اعتقاد بأن الأسلوب الأمثل للحرب يكمن فى الاعتماد على عناصر القوة الأمريكية - أى التفوق التكنولوجى والقدرة الانتاجية الفائقة للاقتصاد الأمريكى . من هنا، فإن السمة الغالبة على العمليات الحربية الأمريكية تمثلت فى التخطيط اللوجستى السليم لايصال العتاد الحربى اللازم إلى مسرح العمليات، وتوظيف التكنولوجيا المتطورة لتعظيم القدرة على رفع كثافة النيران الموجهة ضد العدو بهدف إلحاق أكبر قدر من التدمير المادى فى صفوفه وهو الأمر الذى حول الحرب إلى معادلات معقدة لحساب النتائج النهائية لتبادل النيران بين نظم الأسلحة المختلفة. (١٤)

ولم تدرك القوات المسلحة مدى خطورة هذا التدهور الفكرى إلا بعد انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام ودخول المؤسسة العسكرية بأكملها فى عملية إعادة تنظيم كان لها أثر بالغ على تطور المذهب الحربى الأمريكى . فقد خرجت القوات الأمريكية من حرب فيتنام فى أسوأ حالة لها منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من ناحية معنوياتها ودرجة استعدادها القتالى، ليس فقط نتيجة تجربة فيتنام وإنما بسبب الفوضى الداخلية التى نبعت من زيادة معدلات الادمان والعنصرية وخاصة فى صفوف الجيش والتى كادت أن تؤدى فى بعض الوحدات إلى العصيان العلنى. (١٥) وقد دفع هذا كله بالقوات الأمريكية إلى الدخول فى مرحلة طويلة من الانطواء والنقد الذاتى، الأمر الذى ضاعف من حالة اضطرابها الداخلى مع وقف العمل بنظام التجنيد واتجاهها نحو الاحتراف الكامل . وتزامن هذا مع تحول محور اهتمام الاستراتيجية الأمريكية من كيفية احتواء انتشار قوى الشيوعية إلى كيفية مواجهته التحدى العسكرى الخطير الذى أصبحت تمثله قوات حلف وارسو فى وسط أوروبا .

وحينما أدرك مخططو الاستراتيجية العسكرية أن الاتحاد السوفيتى قد استغل انشغال الولايات المتحدة فى فيتنام لتحديث قواته من ناحية الكم والكيف، بالإضافة إلى تطوير أساليب عملياتها ، كانت عملية تحديث القوات الأمريكية قد تأخرت عقداً كاملاً مما انعكس فى تحول ميزان القوى العسكرية تدريجياً لصالح حلف وارسو خلال الستينات . (١٦) إلى جانب هذا أدركت القوات المسلحة الأمريكية أن خبرتها الحربية فى فيتنام والتى تركز الجزء الأكبر منها على عمليات المشاة، لم تعد ذات جدوى فى مواجهة مع قوات حلف وارسو التى غلب عليها عمليات الوحدات الآلية التقليدية . من هنا تولد اقتناع لدى القيادة العسكرية الأمريكية بضرورة إعادة النظر فى الأسس الفكرية للمذهب الحربى الأمريكى إذ أن التطوير الذى شهدته

القوات السوفيتية قد أدى الى تفوقها في تلك العناصر التي ارتكزت عليها العقيدة الامريكية - التفوق التكنولوجي والوفرة المادية .

لما كبة هذه التطورات الخطيرة ولما الفراغ الفكري في المذهب الامريكي اقدم رئيس اركان الجيش آنذاك الجنرال كرايتون ابرامس " على تأسيس قيادة المذهب والتدريب TRAINING AND DOCTRINE COMMAND (TRADOC) في يوليو ١٩٧٣ ، والتي شكلت الاطار التنظيمي الذي تمخضت داخله التيارات الفكرية من داخل وخارج الجيش وبدأت من خلاله عملية اعادة التقييم وإعادة النظر في العقائد التي حكمت الأداء العسكري الامريكي سابقا . ولعل أبرز دليل على قوة هذه التيارات وتأثيرها الراديكالي هو الرفض الذي قوبلت به افكار قائد قيادة TRADOC الأول الجنرال وليام بوبوي الذي اعتمد على منهج تحليل النظم كأساس لمحاولة تحديث المذهب الحربي الامريكي .

كان الجنرال بوبوي قد اقتنع بضرورة تغيير المذهب العسكري الامريكي بعد أن فوجيء بمدى التقدم الذي شهدته القدرات التدميرية لنظم الاسلحة الحديثة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي عكفت قيادة TRADOC على دراسة نتائجها بعناية . من واقع هذه الدراسات اقتنع بوبوي بأن أي اشتباك عسكري تقليدي بين حلفي وارسو والاطلنطي سيبلغ مستوى من العنف والاستنزاف المادي يفوق كل التوقعات التي اعتمد عليها التخطيط الامريكي سابقا . ومن ثم فإن قدرة القوات الامريكية على صد مثل هذا الهجوم سيتوقف على تعظيم كفاءة نظم الاسلحة على توليد القوة النارية اللازمة لموازنة التفوق العددي السوفيتي . لتحقيق هذا الغرض لجأ قائد TRADOC الى منهج تحليل النظم اذ كان من الضباط القلائل الذين لم يعارضوا اسلوب ماكنامارا في ادارة اعمال وزارة الدفاع حين شغل منصب مساعد نائب رئيس اركان الجيش في اواخر الستينات ، ورأى في المنهج العلمي لهذا الاسلوب ما يمكن ان يعيد ميزان القوى في وسط اوربا اعتمادا على الكمبيوتر والاحصاءات والجداول المستخدمة لتوضيح القدرات التدميرية لنظم الاسلحة لدى الجانبين ، (١٧) وبالفعل جند بوبوي مجموعة من الضباط خدموا تحت ماكنامارا وأجادوا كيفية تطبيق المعادلات الرياضية المعقدة على السيناريوهات العسكرية بهدف تكوين مجموعة عمل لاعادة كتابة FM 100-5 والذي صدر في صورته الجديدة في يوليو ١٩٧٦ . (١٨) اعتبر المفهوم الفكري الذي تجسد في طبعة ١٩٧٦ من FM 100-5 نموذجا رائعا لمنهج تحليل النظم اذ صور ارض المعركة على انها خريطة وصفية هائلة مقسمة الى مناطق متشابهة طبقا لمواصفات نظم الاسلحة المتركة فيها من حيث المدى وسرعة الرمي ونسبة اصابتها وذلك ضمن مفهوم متكامل سماه بوبوي بالدفاع الفعال AC-TIVE DEFENSE ويمكن تلخيص هذا المفهوم في عناصره الثلاثة الرئيسية :

١- تمركز قوات حلف الاطلنطي في خطوط دفاعية

طولية متتالية على خط المواجهة الفاصل بين الالمانيتين بحيث تتشابه ما بين الرمي للوحدات المجاورة وذلك بهدف خلق حائط من النيران الكثيفة يستحيل اختراقه دون تحمل خسائر فادحة .

٢ - في حالة الاختراق تقوم قوات الحلف بالتراجع بهدف الحفاظ على تماسك خط الدفاع وتمكينه من اعادة تشكيل حائط النيران لصد الهجوم .

٣ - الاعتماد على التحرك على طول خط الدفاع بهدف تعزيز نقاط الاختراق المحتمل بعد ان تتضح المحاور الهجومية الرئيسية للقوات السوفيتية (١٩) .

الهدف الاساسي اذن لمفهوم الدفاع الفعال كان تأسيس خط دفاعي فريد يستطيع استنزاف اكبر قدر من العقاد الحربي للقوات السوفيتية لاضعاف قدرتها على مواصلة الهجوم .

فور صدور FM 100-5 قوبلت هذه الافكار بانتقاد شديد من داخل وخارج المؤسسة العسكرية مما أدى الى جدال مذهبي حاد حول الاسلوب الامثل لمواجهة التهديد العسكري السوفيتي طرح لأول مرة اشكالات عميقة حول طبيعة الحرب والفكر السياسي لم تكن القوات الامريكية قد اعتادت على بحثها نظرا لطابعها النظري المجرد وركزت معظم هذه الانتقادات على النمط الدفاعي الذي اعتمد عليه مبدأ الدفاع الفعال . اذ ان مجرد اقامة خط نيران لصد هجوم حلف وارسو يعنى التنازل عن عنصر المبادرة للقوات السوفيتية - كما اشار بعض العسكريين الى صعوبة تنفيذ فكرة خط الدفاع الطولي لتعزيز مواقع خط الدفاع نظرا لتداخل ميادين الرماية وخطوط المد اللوجستي اضافة الى التعقيدات الناتجة عن تنسيق هذه التحركات مع قوات الدول الاخرى في حلف الاطلنطي (٢٠) . الا ان ما أثار حفيظة المحللين العسكريين وضباط الجيش تجاه هذا المبدأ هو تركيزه على المستوى التكتيكي متجاهلا بذلك التحديات المذهبية التي ادخلتها القيادة السوفيتية على خطة عملياتها ولم تأخذها قيادة TRADOC في الاعتبار عندما صاغت FM 100-5 فقد لاحظ هؤلاء المحللون انه منذ بداية السبعينات بدأ المذهب العسكري السوفيتي يبتعد عن نمطه التقليدي الذي اعتمد على الهجوم الشامل على عدد محدود من المحاور السريعة بهدف تركيز التوازن على نقاط محددة في خط دفاع العدو لاختراق صفوفه في منطقة دفاعية تحدد مسبقا في خطة العمليات . الا ان تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ اثبتت مدى خطورة تركيز القوات المدرعة في محاور ضيقة - وذلك لانكشافها امام الصواريخ المضادة للدبابات مما يدفع القيادة السوفيتية على توسيع نطاق الهجوم على عدة محاور بحيث تتمكن من تهديد نقاط الضعف في جبهة الدفاع مستخدمة في ذلك ما سميت آنذاك بوحدة التحرك العملياتي Operational Maneuver Group التي تستطيع العمل بشكل مستقل واستهداف أي نقطة في التمرکزات الدفاعية للعدو (٢١) . هذا التحول في نمط العمليات السوفيتية هدد بتقويض الاسس التي ارتكز عليها مفهوم الدفاع الفعال ، اذ ان FM 100 - 5 بني خطة

دفاع الاطلنطى على تحليل للعمليات السوفيتية وفقا لنمطها التقليدى وبالتالى تأسس على افتراض بامكانية كشف المحور الرئيسى للهجوم السوفيتى وتركيز النيران لصدده . غير ان تحول القوات السوفيتية نحو الاعتماد على هجوم متعدد المحاور جعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحصين خط الدفاع بأكمله تحسبا لاحتمالات الخطأ فى تخمين النقاط الرئيسية المستهدفة من قبل وحدات التحرك السوفيتية (٢٢) والأخطر من ذلك لاحظ منتقدو مفهوم الدفاع الفعال ان قيادة TRADOC تجاهلت تماما التهديد المتمثل فى مدى القوات السوفيتية على استثمار تفوقها العددي لتنظيم عملية هجومية فى شكل موجات متتالية تتبع الطلائع الهجومية الاولى فانحصار نطاق اهتمام FM 100 - 5 على البعد التكتيكي لم يمكن TRADOC من توسيع مجال رؤية ساحة القتال لتحليل شكل العملية الحربية بعد وصول "الفوج الثانى SECOND ECHELON" من القوات السوفيتية الى خط دفاع الاطلنطى ، اى بعيدا عن الاعتبارات التى تحكم سير المعركة التكتيكية . من هنا استنتج نقاد TRADOC ان ارتكاز المذهب الأمريكى على استنزاف القوات السوفيتية سينهار امام موجات هجومها المتتالية حيث ان وصولها الى المعركة الامامية سيؤدى الى استنفاد قدرة الدفاعات الأمريكية على خطط تماسك حائط النيران حتى اذا تمكنت من التغلب تكتيكيا على الطلائع السوفيتية الاولى اتضح من هذا ان تركيز التخطيط الأمريكى على كسب المعرفة التكتيكية اغفل تماما ما سمي بالمستوى العملي ككل (٢٣) .

وقد تركت هذه الانتقادات اثرا بالغا على عملية صياغة المذهب الأمريكى حيث تكاثرت الاصوات المعارضة لنمط العمليات المقترح فى FM 100 - 5 واستمرت فى التنبيه بالخطورة التى تمثلها الفوج الثانى السوفيتى على خطط الدفاع الأمريكية الا أن جوهر هذه الانتقادات لم تكن موجهة ضد اغفال قيادة TRADOC لواقعة التطور فى نمط العمليات السوفيتية وانما ضد الاطار الفكرى الذى تبلور فيه مفهوم الدفاع الفعال ، ومن ثم فان مواجهة التهديد العسكرى السوفيتى كان يجب ان يبدأ بتغيير المفاهيم التى حكمت صياغة المذهب الأمريكى حتى الآن بحيث تمكنه من توسيع الابعاد المادية والفكرية التى تحدد صورة للعمليات الحربية .

عكفت قيادة TRADOC على تسجيل هذه الملاحظات بعناية كما وضع فى معرض رنودها على منتقدي مبدأ الدفاع الفعال واستوعبها تدريجيا الضباط من الدرجات الوسطى الذين بدأوا فى وضع الاسس الفكرية لاعادة كتابة FM 100 - 5 وبصفة خاصة اللواء دون ستارى الذى خلف الجنرال دوبرى فى قيادة TRADOC فى يوليو ١٩٧٧ . كان ستارى يعتبر من ابرز خبراء الجيش فى العمليات المدرعة وساهم فى إعداد FM 100 - 5 بصفته قائدا لمركز الجيش للمدرعات فى الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٦ عندما تولى قيادة الفيلق الخامس الأمريكى فى أوروبا فى فبراير من ذلك العام . ومن موقعه كقائد للوحدة التى شكلت احدى

اهم ركائز قوة الاطلنطى فى وسط أوروبا استطاع ستارى ان يشهد عن قرب عملية تطوير القوات السوفيتية من حيث التسليح والتخطيط العسكرى وبصفة خاصة بدأ اهتمام ستارى يتركز على مشكلة الفوج الثانى والتى طغت بقوة على حسابات التخطيط العسكرى الأمريكية طبقا لاسس الدفاع الفعال . فقد ادرك ستارى مبكرا انه اذا سمحت القوات الأمريكية للفوج الثانى بالوصول الى المعركة الامامية ستتهدد دفاعات الاطلنطى تحت ضغط الهجوم المتواصل من جانب قوات حلف وارسو (٢٤) . ومن ثم وضع أن الاعتماد على مذهب عسكرى يقوم على مبدأ الاستنزاف هو امر يفتقد الى المنطق فى مواجهة عدو تفوق قواته الضاربة وحجم قواته الاجمالية قدرة القوات الأمريكية على تدميرها وخاصة اذا اقتصر اهتمامنا على خوض المعارك الامامية وتحصين الدفاعات الطرفية دون ان تأخذ فى اعتبارها سير العملية العسكرية على مسرح العمليات ككل .

ظلت هذه الافكار تراود ستارى عندما تولى قيادة TRADOC حيث بادر بطرح بعض المفاهيم الاولى خلال عام ١٩٧٨ كان القاسم المشترك بينها هو محاولة تحرير المذهب الأمريكى من تركيزه الضيق على المعركة التكتيكية فمع انتقال محور اهتمام قيادة TRADOC الى اعتراض الفوج الثانى تغيرت تدريجيا رؤية المخططين العسكرين لساحة المعركة من تصور قائم على خطوط طويلة متشابكة فى مناطق تتكاثر فيها النيران الى نظرة تشمل مسرح العمليات بأكمله تتحرك فيه القوات الأمريكية بحرية فى كامل أبعاده بحيث تجتمع لضرب العدو فى أقصى أعماق دائرة عملياته من هنا ولدت فكرة المعركة العميقة DEEP BAT-TLE وتركزت على دمج جميع الارصدة العسكرية الجوية والبرية فى خطة عملية متناسقة هدفها ليس تدمير العدو فى حد ذاته، وانما اعاقه قدرته على تنفيذ خطته المستقبلية (٢٥) . فالفكرة وراء اعتراض الفوج الثانى قامت على افتراض بأن منع وصول الموجات الهجومية التابعة للضربة السوفيتية الاولى وفق الجدول الزمنى المحدد لها سيواجه نظام القيادة السوفيتى بوضع يصعب التكيف معه نظرا لمركزية الشديدة ومذهب العسكرى القائم على فرض خطته الحربية بالقوة دون الاعتبار للتغيرات التى قد تؤثر على مجرى العملية . هذه الفكرة تناقضت تماما مع نمط العمليات الدفاعية الطولية الذى قام عليه مبدأ الدفاع الفعال وذلك لسهولة توقع الخطوط العريضة للعملية بسبب طابعها الدفاعى البحت ، من ثم فقد ادرك الضباط المعنيين باعادة تقييم المذهب الأمريكى داخل TRADOC ان الطريقة الوحيدة للتغلب على التفوق العددي السوفيتى يكمن فى مفاجأة قوات العدو بصفة مستمرة عن طريق خلق اوضاع عسكرية جديدة يصعب عليه التعامل معها بحيث تفقد القيادة السوفيتية توازنها مما ينتج عنه انهيار خطة الهجوم السوفيتية بالكامل . هذا بدوره يتطلب دمج القوات البرية والجوية فى خطة محكمة بحيث يتم تركيبهما فى عمليات تكميلية متنوعة على اتحاد مسرح العمليات بأكمله لمواجهة قوات العدو بمفاجآت سريعة ومتلاحقة مما دفع قيادة TRA-DOC لاستحداث مصطلح الحرب الجوية البرية AirLand

العسكرية فجر جدلا فكريا حادا انعكس في التحاليل والطروحات المقدمة بخصوص اختيار الاستراتيجية الأنسب لصد هجوم سوفيتي تقليدي على حلف الاطلنطي وقد انقسم هذا الجدل بين نظرتين للحرب. الاولى قامت على النمط الذي اعتادت عليه القوات الامريكية وسمى بحرب الاستنزاف ، والثانية استخدمت مفاهيمها من استقرار التاريخ العسكري وتبنتها مجموعة من المفكرين من خارج وداخل المؤسسة العسكرية عرفت فيما بعد بحركة الاصلاح العسكري واصطلح على تسميتها حرب المناورة .

حرب الاستنزاف - كما شرحنا - تنبني على افتراض بأن الفوز في الحرب يأتي من تدمير مواطن القوة للعدو والتي تتجسد في قدراته المادية ومن ثم فان الجهد الرئيسي يجب ان يتركز على التدمير كما ان محور اهتمام التخطيط العسكري يجب ان ينصب على كشف ثم استهداف نقاط القوة للعدو لتوجيه اكبر قدر من القوة النارية ضدها ومن الناحية النظرية على الاقل يصبح التدمير هدفا في حد ذاته وفقا لهذه النظرة وتتحول المنظمة العسكرية الى آلة تدميرية هائلة تخطط عملياتها حول المعركة التكتيكية ومعدلات تبادل النيران بين الجانبين . انصار هذه النظرية دعوا الى تطبيقها في مواجهة التهديد السوفيتي اذ ذكروا ان الطريقة الوحيدة لاقناع القيادة السوفيتية بوقف هجومها في حالة فشل الردع هو تحميلها اكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية وبالتالي فضلنا اتخاذ مواقع دفاعية متقدمة على الحدود الالمانية لمحاولة ايقاف القوات السوفيتية قبل عبورها الى المانيا الغربية وحرمانها من احتلال اراض تستغلها كأوراق عند التفاوض حول شروط وقف اطلاق النار .

اما حرب المناورة فتقوم على كشف نقاط الضعف في بنية العدو وتفادي نقاط قوته بدلا من مواجهتها اعتمادا على مركز الثقل ومن هنا اختلفت هذه النظرية في نظرتها للمعركة التكتيكية فهي لا تراها كهدف في حد ذاتها وانما كوسيلة لتحقيق هدف اشمل وهو الوصول لمراكز نقل العدو العدو وتخطيط العملية العسكرية بحيث تتمحور حول هذا الهدف - اذن لا تتساوى الاشتباكات التكتيكية في قيمتها العسكرية حتى اذا أدت الى تدمير جزء من القدرات المادية للعدو بل ان قيمتها الحقيقية تكمن في اثرها الاجمالي على مسار العملية العسكرية ككل . هذا الافتراض يفسر انتقال محور اهتمام نظرية حرب المناورة الى مستوى يتعدى البعد التكتيكي اصطلاح على تسميته مستوى العمليات OPERA- TIONAL LEVEL اذ تدور فيه عملية تنسيق المعارك التكتيكية بحيث تمتد آثارها لتشمل مسرح العمليات بأكمله ، من ثم ارتكزت المفاهيم الرئيسية لتطور حرب المناورة على تصور مختلف للحرب إذ نظرت إليها على أنها عمل خلاق يعتمد على فن إدارة العملية الحربية وليس على المحصلة النهائية لمعادلات القوة بين خصمين (٣٠) . واستمر انصار هذه النظرية في تطبيقاتها العملية من تحليل المذهب العسكري الالمانى والمفاهيم التي حكمت عمليات حرب الصاعقة الالمانية Blitzkrieg إبان الحرب العالمية الثانية - إذ يرصد المؤرخون العسكريون أولى تجارب التطبيق

Battle لوصف هذا المفهوم الجديد والذي مازال المصطلح الرسمي للمذهب العسكري الامريكي حتى الآن . والواقع ان هذا الاجتهاد المذهبي في الفكر العسكري الامريكي لم يقتصر على قيادة TRADOC بل تقيدت هذه الاجهزة بالافكار والمفاهيم التي تولدت نتيجة حركة الاحياء الفكرية التي شهدتها المؤسسة العسكرية الامريكية بأكملها في ذلك الوقت فقد تزامنت عملية اعادة تقييم المذهب العسكري داخل TRADOC بمراجعة المناهج العسكرية التي كانت تدرس في المعاهد والكليات الحربية . ولعل أكثر الاسباب التي دفعت هيئة ضباط القوات المسلحة الى رفض مبدأ الدفاع الاتجاه نحو الاهتمام المتزايد بمجالات فكرية متعددة المسائل الفنية التي طالما غلبت على التعليم العسكري الامريكي مثل دراسة التاريخ العسكري وفلسفة الحرب والتعليق في المفاهيم المحيطة به . وكان اساس هذه الحركة الفكرية اعتكاف المؤسسات التعليمية وخاصة داخل الجيش على دراسة الادبيات العسكرية القديمة وبصفة خاصة كتابات المفكر العسكري البروسي الشهير كلاوسفيتس Clausewitz التي ساهمت في صعود القوات العسكرية الالمانية ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي وطورها من قبل مفكرون عسكريين لتصبح احدي الركائز الفكرية لحرب المعلومات (٢٦) عرف كلاوس فيتس بتحليله الثاقب للعلاقة الوثيقة بين الحرب والسياسة وكذلك اجتهاداته الفلسفية حول طبيعة ظاهرة الحرب التي تبنتها القوات المسلحة لبلورة الاطار الفكري لتحليل الاهداف الاستراتيجية الامريكية وبور المؤسسة العسكرية في تحقيقها اضافة الى تأثير ذلك على عملية صياغة المذهب العسكري . ومن هذا الاطار النظري الشامل انتقى الفكر العسكري الامريكي مفهوما للاستفادة بهما في صياغة المذهب الامريكي الحديث اولهما سماه الفكر الالمانى بالاحتكاك Frictio وهو مصطلح يشير الى كل ما من شأنه احداث فجوة بين الاهداف والمحصلات النهائية لتطور الواقع اى بين التخطيط العسكري على الورق وبين المسار الفعلي للحرب على ارض الواقع وكان كلاوسفيتس يعنى بذلك مجموعة عوامل ويستحيل التنبؤ بها مسبقا والتي تجتمع لتؤدي الى انحراف العملية الحربية عن مسارها المقصود مثل حالة الطقس او طبيعة الارض او معنويات الجيش او بالطبع عمليات العدو مما دفعه الى تشبيه الحرب بالحركة في مجال عائق . اما المفهوم الثاني فهو فكرة وجود مركز ثقل او مركز جاذبية Center of Gravity في جسم اى قوة عسكرية وعرفها كلاوسفيتس بذلك القطب الذي ينبع منها كافة مصادر الحركة والقوة . وجوهر المفهوم يتمحور حول افتراض وجود نقاط او مواقع اساسية يركز عليها عمل المنظمة العسكرية ككل وبالتالي فان استهدافها بنجاح يترتب عليه انهيار كامل في صفوف القوة العسكرية (٢٨) .

هذه المفاهيم البسيطة للهولة الاولى دفعت المثقفين العسكريين الى رفض فكرة امكانية اخضاع الحرب لمعادلات رياضية جامدة اذ ان تبني هذه النظرة يتعارض جذريا مع طبيعة الحرب ذاتها إذ تحليلها وفق منطق الرياضيات. والواقع ان تنامي هذه الاتجاهات الفكرية في المؤسسة

الحديث لهذه المفاهيم ابتداء من المراحل النهائية للحرب العالمية الاولى عندما اضطرت القيادة الالمانية الى تعديل اسلوب عملياتها لمواجهة التفوق الكمي لقوات الحلفاء ، فخلفا للنمط المعتاد التي اتسمت به عمليات الجبهة الغربية في اوروبا والتي اعتمدت على تبادل النيران الكثيف وعمليات اقتحام المشاة على طول جبهة القتال - لجأت القيادة الالمانية الى استخدام وحدات مشاة صغيرة سريعة الحركة لاختراق نقاط الضعف في دفاعات العدو ثم ضرب خطوط الامداد والتمركزات غير المحصنة بهدف احداث ارباك في صفوفه الخلفية . (٣١) وخضعت هذه الفكرة لتطوير مستمر اثناء فترة ما بين الحربين كي تتلاءم مع تطور التكنولوجيا العسكرية وخاصة ظهور الدبابة المدرعة ، فخلال هذه الفترة نجحت القيادة الالمانية في دمج الاليات المدرعة في اطار مذهب عسكري متطور - كان صاحب الفضل الاكبر في تطويره الجنرال Heinz Guderian ارتكز على توجيه ضربات سريعة متلاحقة ضد نقاط ضعف العدو وتنفيذ العملية بوتيرة تفوق قدرة نظام قيادته على التعامل معها (٣٢) ، ولاحظ المحللون ان القاسم المشترك لهذه العمليات كان يتمثل في قدرتها على توليد القوضى والارتباك في الجسم العسكري للعدو تتراكم كلما ازدادت وتيرة العمليات الموجهة ضده وتنتهي بانهايار شامل لمركز الثقل المحوري في بنية المنظمة العسكرية - ألا وهو هيكل القيادة . تفسير هذا الانهايار يرجع للتأثير الناتج عن ارتفاع وتيرة العملية الحربية على حركة سير المعلومات داخل التنظيم العسكري للعدو وقدرته على تكوين صورة واضحة لمحيطه الخارجي الامر الذي يقرتب عليه تآكل قدرة هيكل القيادة على اداء وظيفتها الرئيسية وهي السيطرة على حركة المنظمة العسكرية الواقعة تحت قيادتها وتبدأ عملية التآكل هذه فور اختراق الوحدات المدرعة الالمانية الدفاعات الامامية للعدو وتنتهي بضرب مواقعه الخلفية مما يدفع هيكل قيادته الى محاولة رصد تحركاتها السريعة وتجميع وتحليل التقارير الواردة عن عملياتها ومع استمرار هذه العمليات تتكاثر هذه التقارير وتزيد عموضا نتيجة السرعة التي تورد بها الى مراكز القيادة وإفتقادها للوقت الكافي لتحليل مضمونها بدقة لتأكيد صحتها ، فيبدأ الارتباك ينتاب نظام القيادة وينشط كلما وردت تقارير تفيد بقطع خطوط الانتظار حتى تتضح الصورة - اي الشلل - او ارسال وحدات لتعقب تحركات القوات المعادية التي تمكنت من اختراق دفاعاته بناء على تقارير غير مؤكدة مما يؤدي الى تقويض تناسق عملياته . والتأثير الناجح في كلتا الحالتين هو انفلات سير العملية الحربية بشكل متسارع من سيطرة قيادة العدو وذلك نتيجة عجزها عن التكيف مع سيل المعلومات المتدفق بغزارة في قنوات الاتصال المتفرعة من مراكز القيادة ، فوسط هذا السيل من المعلومات والتقارير يصعب انتقاء المعلومة المؤكدة من الاشارات المتضاربة مما يؤدي الى اخطاء فادحة في قراءة مجرى العملية الحربية واحاطة نظام القيادة بأكمله بحاجز من الجهل عن واقع المعركة الحقيقي عن انظار القيادة العليا . (٣٣)

هذا الاستقراء النظري للتاريخ العسكري الالمانى يقدم

النواة الاولى التي تبلورت حولها فكرة حرب المعلومات وذلك رغم ان الشخصيات التي تزعمت حركة الاصلاح العسكري في اوائل الثمانينات لم تنظر الى هذا النموذج على انه عكس قدوم ثورة تكنولوجية او فكرية غير ان هذه المفاهيم المشتقة من التاريخ العسكري خضعت للتطوير المستمر من قبل مفكرى حركة الاصلاح وبدأت تتخذ طابعا نظريا مجردا واتجهت نحو تحليل حركة المعلومة واتخاذ القرار داخل المنظمة العسكرية . وأوضح مثال لهذا الاتجاه برز في فكر ضابط سلاح الجو المتقاعد العقيد جون بويد John Boyd والذي بدأ يروج لها منذ اواخر السبعينات من خلال مجموعة محاضرات لم تنشر حتى الآن . اشتهر بويد في القوات الجوية من خلال افكاره حول القتال الجوي خلال الخمسينات والستينات والتي ساهمت في تصميم الجيل الحالى من المقاتلات الجوية الامريكية . (٣٤) واستمد بويد الجزء الاكبر من فكره العسكري من واقع تحليله للمعارك الجوية في الحرب الكورية فلاحظ انه رغم تفوق طائرات العدو من حيث السرعة والقدرة على الدوران الا ان الطيارين الامريكيين نجحوا في تحقيق معدلات انتصار أعلى خلال الاشتباكات الجوية المكثفة ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين في تصميم المقاتلات الامريكية :

١- تطور نظم التحكم الهيدرولوجى التي مكنت الانتقال السريع من مناورة لآخرى .

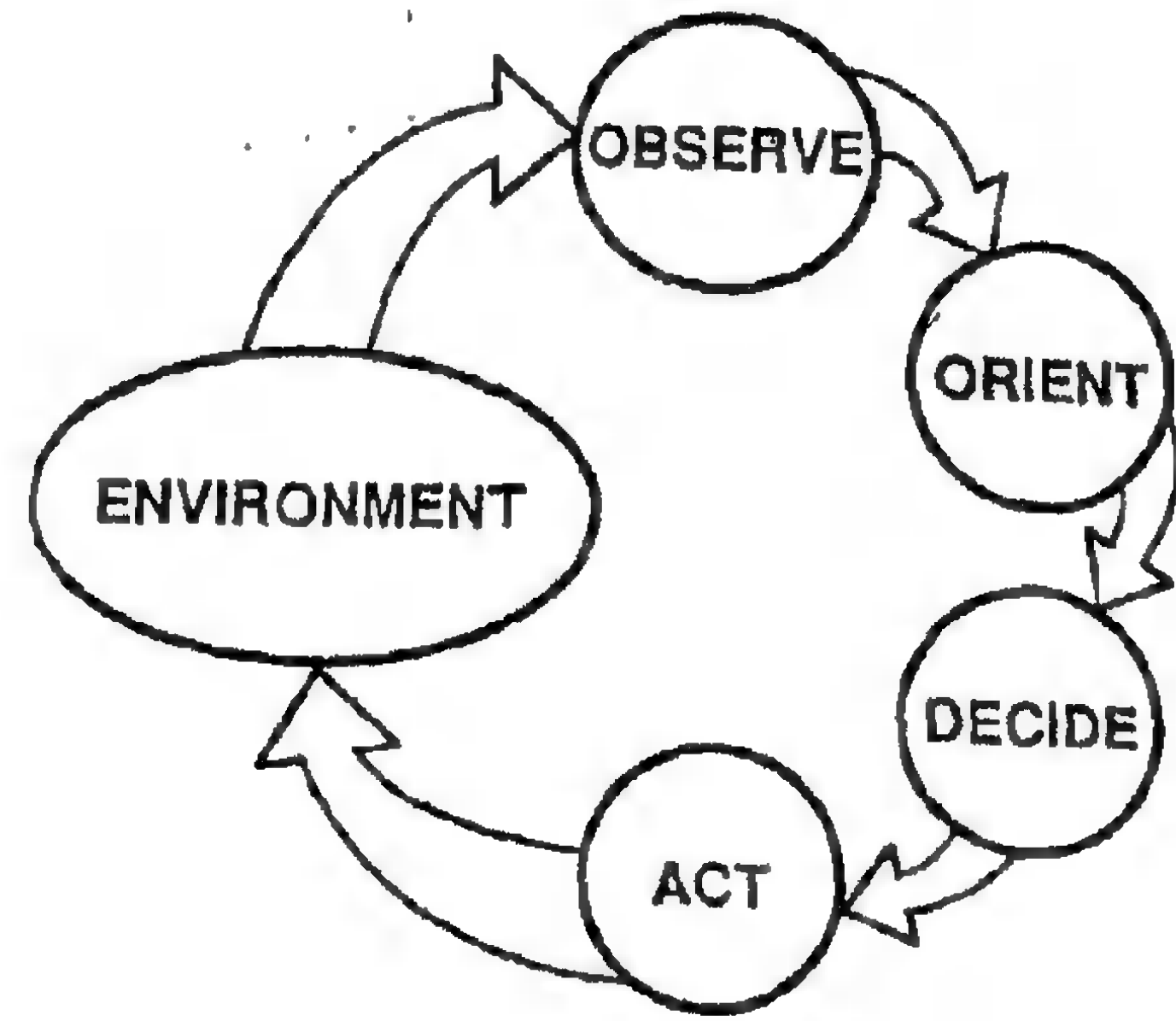
٢ - سعة حجرة الطيار التي مكنته من توسيع مجال نظره ليشمل المعركة الجوية بأكملها .

واستنتج بويد من قدرة المقاتلات الامريكية على المناورة السريعة نتيجة هذه الميزات في التصميم فسمحت له بتغيير سير المعركة الجوية بسرعة تفوق قدرة الطائرات المعادية للتكيف معها حيث كانت سرعة تحركاتها تتأخر باستمرار عن الوضع الجديد التي تفرضه المقاتلات الامريكية (٣٥) . ومن واقع دراساته التاريخية للمعارك البرية طور بويد هذا التحليل حتى ارتقى به الى مفهوم نظرى قابل للتطبيق على العمليات العسكرية بصفة عامة وشكل ركيزة المذهب العسكري الامريكى الحديث القائم على فكرة حرب المعلومات .

رأى بويد ان اى عملية عسكرية بين متحاربين - او اى علاقة تفاعل تنافسى بين خصمين - يمكن تصورها باعتبارها تسير وفق دورات متتالية لاتخاذ القرار تمر كل منها باربعة مراحل تبدأ بمرحلة المراقبة Observation والتي يتم فيها تجميع المعلومات عن وقائع المعركة وتطورها ، يعقبها مرحلة التحليل او التقييم Orientation تقوم فيها القيادة بتكوين صورة ذهنية عما يدور حولها من خلال دمج المعلومات المجمعة في اطار تحليلى يكشف مسار العملية العسكرية ككل ، مروراً بمرحلة اتخاذ القرار Decision وقد يتم الاختيار من بين خطط العمل المطروحة بناء على نتائج مرحلة التقييم السابقة وتنتهى بمرحلة التنفيذ Action اى تطبيق الخطة التي وقع عليها الاختيار . (أنظر الشكل رقم ١)

أشتهرت هذه الفكرة فى اوساط القوات المسلحة وبصفة

عملياتها التقليدية ولذا تصبح عاجزة عن انتقاء المعلومات والبيانات السليمة من وسط سيل التقارير الذي يصب في مراكز القيادة . والواقع ان هذا التردى في الوظيفة التحليلية لنظام القيادة هو الذي يؤدي الى تاكل التماسك الداخلى للمنظمة اذ ان افتقادها للقدرة على التحليل والتحكم في حركة المعلومات ينتج عنه امتزاج المعلومة الصحيحة بالضجيج النابع من الفوضى التي تحول حولها وبالتالي فان ما يسيل في قنوات اتصال المنظمة ليست المعلومات والامور الواضحة وانما كل من شأنه ان يزيد من درجة الاضطراب والشك والتشويش والارتباك الذي يتعاظم كلما تخلفت دورتها عن معدل تغير سير المعركة حتى يؤدي الى تصدع بنية المنظمة بأكملها . (٣٧)



الشكل رقم ١

المصدر:

Li.Col. C. Kenneth Allard, *Command, Control and the Common Defense* (New Haven & London: Yale University Press, 1990).

اذن فإن ما طرحه "بويد" ليس الانتصار عن طريق التدمير المادي للعدو وانما تدمير رؤيته للبيئة المحيطة به من خلال تخريب إنسياب المعلومات داخل بنيته العسكرية . وهنا تتضح العلاقة بين هذه النظرية والمفاهيم المستمدة من الادبيات العسكرية القديمة اذ ان الأسس الفكرية وراء نظرية "بويد" بنيت على تحليل مطور لمفهوم الاحتكام ومركز الثقل الذين استحدثهما كلاوسفستس فبينما نظر المفكر الروسي الى الاحتكاك على انه سمة طبيعية لظاهرة الحرب تنشأ نتيجة لتجمع عدة عوامل تولد واقعا شديدا الغموض سماه كلاوسفستس - بضباب الحرب - كشف "بويد" العلاقة الوثيقة بين الاحتكاك وحركة المعلومات . ومن واقع هذا التحليل كشف "بويد" ان مركز الثقل الرئيسى فى أى منظمة عسكرية يكمن فى تصميم نظام معلوماتها والذي يتركز فى نظم القيادة والتحكم (٣٨) والحقيقة ان جوهر حرب المعلومات الذى شكل أساس المذهب العسكرى الأمريكى الحديث يقوم على دمج هذين المفهومين فى عقيدة حربية تهندس عملياتها حول هدف رئيسى وهو إحاطة نظام القيادة للعدو بغلاف سميك من الضباب وذلك عن طريق تقليص دورة عملياتها لرفع سرعة ادائها وعمل كل ما من شأنه ان يؤدي الى تطوير دورة العدو . فاذا نفذت هذه العملية بنجاح تكتسب القيادة الامريكية القدرة على العمل داخل دورة اتخاذ القرار للعدو بمعنى استطاعتها على قراءة وتوقع تحركاته بسبب الفارق الزمنى الهائل الذى يفصل بين دورة عمليات المتحاربين .

عندما بدأ "بويد" وأعضاء حركة الاصلاح العسكرى يروجون لهذه النظريات داخل المعاهد العسكرية فى اواخر السبعينات كانت قيادة TRADOC فى مرحلة اعادة كتابة FM 5 - 100 بناء على دراساتها التحليلية لنظرية حرب المناورة . ورغم ان عملية انتقال افكار حركة الاصلاح الى TRADOC يصعب رصدها بالتفصيل الا انه اتجه واضح نحو التفكير فى الاعتماد على مفهوم دورة "بويد" لاستهداف نظام القيادة والتحكم السوفيتى . ومحور هذا الاجتهاد الفكرى ارتكز على تحليلات لطبيعة هيكل القيادة للقوات السوفيتية توصلت لاستنتاج ان نقطة ضعفها تكمن فى تمسكها الشديد بخطة العمليات الموضوعية مسبقا وفرضها بالقوة تمشيا مع الطابع المركزى الذى تدار به العملية العسكرية بحيث لاتسمح بأى حيا

خاصة فى الجيش وسلاح الجو تحت مسمى دورة بويد Boyd Cycle أو دورة O - O - D - A اشارة للمراحل الاربع المكونة لها وشكلت الاساس الفكرى للنماذج التحليلية التى اعتمد عليها المخططون لنظم القيادة والتحكم (٣٦) ورغم أن هذه الفكرة مثلت نموذجا مبسطا لنظم القيادة والتحكم بصفة عامة التى تتسم عملياتها بالتعقيد البالغ الا انها ارسيت الاساس النظرى لتحليل طبيعة التفاعل بين المنظمة العسكرية والبيئة المحيطة بها ، فالفكرة التى قامت عليها نظرية بويد افترضت ان الطرف الذى يستطيع استكمال هذه الدورة والانتقال من دورة الى اخرى بشكل اسرع سيتمكن من وضع خصمه تحت ضغط نفسى هائل يؤدي الى انهيار العمليات الحيوية التى يدير بها تنظيمه العسكرى . فكل دورة تستكمل ينتج عنها وضع جديد قبل ان يستطيع الخصم استكمال دورته مما يعنى ان جميع قراراته وأفعاله تتخذ بناء على تحليل لوضع سابق لم يعد قائما على ارض الواقع - ومع توالى هذه الدورات يتسارع معدل التغيير بحيث تتسع الفجوة بين القرارات المتخذة وبين الوضع السائد فى لحظة ما وتبدأ المنظمة العسكرية ككل فى الانزلاق نحو التفكك الكامل نتيجة قدرة الطرف الآخر على توليد عنصر المفاجأة باستمرار بسرعة مطردة حتى تصبح رؤيته للمعركة عبارة عن سلسلة متصلة من الأزمات المفاجئة ويصبح تفسير عملية التدهور هذه عند تحليل اثرها على انسياب المعلومات واتخاذ القرار داخل الهيكل التنظيمى اذ ان الابقاء على سيولة المعركة ينتج عنه توليد معلومات جديدة تفد الى نظام القيادة قبل ان تستكمل دورتها وبالتالي لاتستطيع الدورة ان تصل الى مرحلة القرار . فسرعة التغيير فى بيئتها الخارجية يجمد تحركها عن مرحلة التقييم . ويمرور الوقت تتضاعف درجة الاضطراب داخل هيكل القيادة نتيجة تحميل قنوات الاتصال التى تربطها بالمنظمة العسكرية بكم هائل من المعلومات يفوق ما اعتادت عليه فى

الى افتقاده لتوازنه (٤٣). وأشار الكتيب الى ان مفتاح نجاح هذا الهدف يكمن في مدى استطاعة القوات الامريكية توليد عنصر المفاجأة باستمرار عن طريق مواصلة توجيه الضربات السريعة بمعدل يزيد عن فترة استكمال ثورة العدو بحيث كلما بدأ في التعامل مع تحركنا يفاجأ بتحريك جديد تفسد خطته مما يؤدي به الى ربود افعال متقطعة وغير منسقة وفي النهاية الى هزيمته (٤٤).

حظيت النسجة الجديدة لـ FM 100 - 5 بقبول واسع في اوساط ضباط الجيش وخضعت المفاهيم التي جاءت بها لتطوير مستمر خلال الثمانينات في الاصدارات التالية للكتيب وأيضا في الكتيبات الاخرى الصادرة عن الجيش عكست اتجاهات متزايدة داخل المؤسسة العسكرية الامريكية بصفة عامة نحو تحليل العمليات العسكرية وفق تصور نظر الى الحرب على انها تنافس بين نظم معلومات مضادة كما سيتضح في الاجزاء التالية لهذه الدراسة (٤٥). الهدف من هذا الاستعراض لتطور الفكر العسكري ان كان ابراز عملية التحول الفكري في العقيدة الامريكية من نظرية سعت لتحقيق معدلات استنزاف افضل بهدف تدمير القدرات المادية للعدو الى عقيدة حربية اتجهت تدريجيا نحو التركيز على استهداف نظم معلومات العدو بهدف هدم بنيانه التنظيمي من الداخل ، ومع هذا الاتجاه تولد ادراك بأن العوامل الحاسمة في الحرب أخذت تنتقل من الواقع المادي الى ابعاد غير مادية اذ ان فكرة شن الحرب على نظام معلومات معين تفترض ان النصر والهزيمة يقعان بالدرجة الاولى في مستوى الادراك الذهني وليس في التجسيد المادي للقوة العسكرية ، وهو مفهوم يعكس احدى سمات ثورة المعلومات وهي اتخاذ التفاعلات الاجتماعية بصفة عامة أبعادا غير مادية . من هنا يتضح ان نظرية حرب المعلومات تشمل في اطارها الفكري طبيعة التفاعلات الداخلية للمنظمات العسكرية فهي في جوهرها مبنية على تحليل نظري دقيق لطبيعة الهياكل التنظيمية التي تدير عملية توزيع المعلومات واتخاذ القرار داخل المنظمات البيروقراطية المعقدة ولاسيما المنظمات العسكرية والحقيقة ان بروز نظم القيادة والتحكم كمركز الثقل الحيوي في البنيان العسكري عكس اتجاهات في تطور المنظمات الصناعية نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات وهو ما حدا بالمخططين العسكريين الى التركيز على هدفها نظرا لمصيريتها في ادارة العملية العسكرية ، ومن هنا تأتي أهمية تحليل العلاقة التفاعلية بين التنظيم والتكنولوجيا - اي المكون الثاني للمذهب العسكري .

تفاعل التكنولوجيا والتنظيم العسكري :

فيما يعتبر من أشهر الدراسات في الأدبيات الاكاديمية عن ثورة المعلومات أوضح الباحث James Beniger أن جذور مجتمع المعلومات الحديث ترجع الى التطور التي شهدته المنظمات الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو التعقيد المتزايد مما صاحبه زيادة مضطربة في حجم المعلومات الواجب تحليلها لادارة عمليات التصنيع (٤٦). فمع دمج التكنولوجيا الصناعية في الهياكل التنظيمية لشركات ادارة الأعمال ومصانع الانتاج بدأت هذه المنظمات تكتسب سمات التنظيم الحديث أبرزها تعقيد نظم ادارتها وتجزئة هياكل تنظيمها الداخلي طبقا لدرجة التخصصية في

عن تعليمات القيادة العليا من هنا كشف مفكرة قيادة TRA-DOC ان مركز ثقل القوات السوفيتية يتمثل في مدى تطابق سير المعركة مع خطة العمليات ، فطالما استمر هذا التطابق استطاعت القيادة السوفيتية ان تفرض رؤيتها على ارض الواقع الا ان مواجهة نظام القيادة السوفيتية بواقع عسكري يحيد عن خطتها يضعها امام وضع ليست مهيأة ذهنيا ان تتكيف معه اذ ان مركزيتها الشديدة تحد من درجة رؤية النظام في الاستجابة لهذا الظرف الجديد ، هذا التحليل حدا بمخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى تحويل محور اهتمامهم من استنزاف القدرات المادية للقوات السوفيتية الى التركيز على افساد الجول الزمني لخطة الحرب السوفيتية بدءا باعتراض الفوج الثاني في طريقه إلى مسرح العمليات وأدركت قيادة TRADOC ان الآثار الناتجة عن تراكم هذه التأجيلات في وصول الفوج الثاني ستمتد لتشمل جوانب عملية اخرى مثل عمليات دعم المدفعية والامداد اللوجستي والاسناد الجوي الامر الذي يؤدي الى اتساع درجة حياد المعركة عن خطة العمليات السوفيتية بحيث يتحطل الجول الزمني للعملية الحربية بأكملها (٤٠). ولعل ابرز مثال لهذا الاتجاه وضح في فكر الجنرال ستاري نفسه وخاصة في تركيزه على ضرورة دمج القدرات العسكرية الامريكية في معركة برية جوية تستهدف ضرب التمرکزات السوفيتية في العمق بهدف اعاقا قدرتها على تنفيذ خططها العسكرية وفقا للجدول الزمني الموضح لها . وشرح ستاري تصوره في مقاله الشهير تحت عنوان "مد ساحة المعركة - Extending the Battlefield" حظي باهتمام واسع في اوساط الجيش ومهد الطريق لقيام قيادة لاعلان مذهبها العسكري الجديد (٤١). وقام التحليل الذي قدمه ستاري على محاولة لترجمة فكرة دوره "بويد" الى مفاهيم تطبيقية يتم على اساسها بلورة خطة عملية لمواجهة القوات السوفيتية وأهمها فكرة توسيع نطاق التخطيط العسكري بعيدا عن خط المواجهة الامامي والبعد التكتيكي للمعركة والهدف الذي اراد ستاري تحقيقه هو ايجاد فراغات في التمرکزات السوفيتية تسمح للقوات الامريكية بالمانورة السريعة لتفكيك جدول عمليات قوات حلف وارسو وبتتبع عنها ظهور ما اسماه بنوافذ وقتية Time Windows تفقد فيها القوات السوفيتية السيطرة على مسار العملية مما يعرضها لهجمات مضادة من قوات الاطلنطى . اذا فان محور التخطيط العسكري الامريكي طبقا لتحليل "ستاري" يجب ان يركز على توسيع هذه النوافذ بعد ان تسمح للقيادة السوفيتية باغلاقها مرة اخرى من خلال اعادة مسار العملية الى جولها السابق .

تمخضت هذه الافكار داخل قيادة TRADOC في الفترة من ١٩٧٨ عندما بدأت تفكر في اعادة كتابة FM 100 - 5 الى ١٩٨٢ عندما اعلنت عن عقيدة الحرب الجوية - البرية كأساس للمذهب العسكري الامريكي وذلك في الاصدار الجديد للكتيب في شهر اغسطس من ذاك العام (٤٢) ويضمن هذا الاصدار المفاهيم النظرية الرئيسية لتحول المذهب الامريكي نحو التركيز على هدم نظام القيادة للعنصر ، فرغم عدم ذكر مفهوم "بويد" بالاسم الا ان الكتيب ركز بصفة خاصة على عنصر السرعة في استكمال ثورة اتخاذ القرار حيث يذكر "ان الهدف المحوري في أية مواجهة مع العدو هو الحفاظ على حرية التصرف . هذا يتطلب ان تتخذ قراراتنا وأفعالنا بشكل سريع اسرع من العدو

عمليات المنظمة وتوزيع الأنوار المحددة في الخريطة التنظيمية . هذا الاتجاه نحو التعقيد ولد صعوبات جمة في تنسيق عمليات المنظمة الأمر الذي نتج عنه زيادة احتياجها للمعلومات وتخصيص جزء أكبر من مواردها لتحليل وتوزيع هذه الزيادة للإبقاء على مستوى فعالية الجهاز التنظيمي ككل . غير أن هذه الزيادة في كم المعلومات التي تجمع وتحلل داخل المنظمة أدت بدورها لمضاعفة درجة التعقيد في كيان المنظمة ذاتها حيث استوجب توسيع النظام الإداري القائم على رصد وتصنيف هذا الكم الهائل من المعلومات الأمر الذي تطلب بدوره أيضا زيادة المعلومات المطلوبة للتعامل مع هذا التعقيد المضاعف .

والواقع أن هذا الاتجاه نحو التعقيد في المنظمات الصناعية وجد مثيله في المنظمات العسكرية ، بل يمكن القول أن عملية التطور هذه تركت تأثيرها الأقوى على إدارة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية أكثر منها على المنظمات المدنية . فمن واقع حجمها والامكانيات المتاحة لها توفر المنظمة العسكرية أبرز مثال على دمج التكنولوجيا المتطورة في إطار تنظيمي بالغ التعقيد . إلا أن تعقيد الهيكل التنظيمي لا ينبع فقط من مستوى تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بل يرجع أيضا إلى التنوع الهائل في العتاد العسكري ومتطلبات صيانتها التي تعتمد على قطع الغيار الخاصة بأعمارها الافتراضية المختلفة ، والتي عادة ما تتطلب مرافق تخزين خاصة بالإضافة إلى الأعباء التنظيمية الناتجة على تجنيد وتدريب أعداد كبيرة من الأفراد ذوي التخصصات المتنوعة القادرة على استخدام وصيانة هذه الترسانة التكنولوجية العملاقة . (٤٧)

هذه الاعتبارات مجتمعة توضح مدى ضخامة الصعوبات التنظيمية التي تواجهها المنظمات العسكرية عندما تقوم بدمج هذه التخصصات والمعدات في وحدات قتالية متكاملة تستطيع البقاء وتنفيذ مهامها وسط الفوضى السائدة على أرض المعركة . ولم يقتصر تأثير هذا التعقيد على شكل الهياكل التنظيمية فقط بل امتد ليشمل طبيعة العمليات التنظيمية ذاتها وهو ما وضع في ظاهرتين اتسمت بهما التفاعلات الداخلية للمنظمة ، أولاهما تمثلت في اتجاه هذه التفاعلات نحو التشابك المكثف مما أدى إلى نسج شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل داخل الكيان التنظيمي نفسه . فمع تطور المنظمات تجاه التخصصية والتمييز الداخلي تفقد العمليات التنظيمية استقلاليتها إذ أن تخصصها يحتم عليها الاعتماد على مجموعة عمليات أخرى لأداء مهامها وبالتالي تتزايد درجة ارتباطها العضوي بباقي أفرع المنظمة . ويرجع سبب هذا التشابك إلى ازدياد القيمة النسبية للعتاد العسكري كلما ارتفع مستوى تخصصه ، فزيادة درجة التمييز لنظام سلاح معين يؤدي إلى زيادة ندرته داخل المنظمة وبالتالي إلى تضائل نسبة توافر قطع غياره أو المتخصصين القادرين على صيانتها ، على سبيل المثال عندما دخلت الدبابة م - ١ الخدمة في الجيش الأمريكي أدت ندرة قطع غيارها إلى قيام مخططي الدعم اللوجستي بإجراء مسح شامل عن جميع مصادر قطع الغيار

خارج الولايات المتحدة تحسبا لأي طارئ يستتد مخزونها الأصلي من هذه القطع . (٤٨) ، وهذا التمييز إذا يولد نفسه باستمرار وينتشر في أجهزة المنظمة ليقود ما تبقى من استقلاليتها ليربطها بتخصصات وعمليات أخرى تعتمد عليها اعتمادا شبه مطلق . ومن هنا تأتي التعقيدات الجمة التي تنتاب عمليات المنظمات العسكرية إذ تتحول العملية الحربية - ناهيك عن إدارة المنظمة وقت السلم - إلى مشكلة لوجستية هائلة نابعة من الجهد التنظيمي المطلوب لتنسيق كميات ضخمة من العتاد العسكري والأفراد بحيث يتم الربط بين نظم الأسلحة والوظائف التنظيمية المختلفة بالعمليات الداعمة لها . لذا فإنه يمكن تصوير العملية العسكرية ذاتها على أنها محاولة لصيانة شبكة علاقات الاعتماد المتبادل التي تقوم عليها العمليات التنظيمية الداخلية وتتطلب درجة عالية من الدقة في الأداء وذلك في هامش خطأ يضيق كلما ازدادت درجة الاعتماد بين مكوناتها . ومن ثم نتجت العلاقة بين زيادة التعقيد وتنامي تدفق المعلومات في صون فعالية المنظمة العسكرية إذ أن قدرة هيكل القيادة على موازنة هذه الشبكة الدقيقة باتت تعتمد بصفة متزايدة على مدى كفاءتها في أداء وظيفتها التحليلية أي تحليل وتوزيع كم هائل من المعلومات بهدف تكوين صورة واضحة عن عمليات المنظمة تمكينا من دمج مواردها في إطار خطة منسقة .

أما الظاهرة الثانية والتي نتجت جزئيا عن هذا التشابك فتمثلت في تسريع معدلات التفاعل بين العمليات التنظيمية نفسها مما أدى إلى تضيق الدورة الزمنية التي حكمت أداء نظم السلاح والوظائف العسكرية المختلفة . وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التقاء عاملين في تطور التكنولوجيا العسكرية الأول كان الاتجاه نحو ربط نظم السلاح الإلكتروني ، سواء عن طريق الربط المباشر اعتمادا على نظم آلية التحكم في أدائها ، أو غير المباشر وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد ، والثاني تمثل في تقليص المسافة والفارق الزمني الفاصلين بين مناطق عمليات الوحدات العسكرية سواء الصديقة أو المعادية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعدلات سرعاتها في الرمي لم يواكبها زيادة في سرعة نظم القيادة على الاستجابة لهذا الواقع ، وبدأ يظهر تأثير هذين العاملين مع بداية الستينيات عندما شهدت تكلفة عمليات التصنيع والتصميم العسكري ارتفاعا متواصلا نتج عنه اتساع الفترات الزمنية بين إنتاج نظم السلاح الجديدة وإدخالها في الخدمة ، الأمر الذي دفع إلى زيادة الاعتماد على الإلكترونيات الدقيقة لتطوير النظم القائمة . وظل هذا الاتجاه يؤثر على تطوير نظم الأسلحة بحيث تحول الجزء الأكبر من الترسانات العسكرية إلى منصات لحمل نظم إلكترونية معقدة وعالية التكلفة الأمر الذي جعل من الصعب التوقف عن استخدامها رغم إدخال نظم سلاح جديدة أكثر تطورا . إلا أن توالي دخول هذه النظم الجديدة في الخدمة أدى إلى تنوع بالغ في العتاد المستخدم - انعكس بالطبع في الذخيرة والصيانة وأساليب التدريب - الأمر الذي كثف من الاعتماد على دمجها آليا في نظم إلكترونية مرتبطة بمراكز القيادة (٤٩) النتيجة لهذه التطورات كانت زيادة مطردة في سرعة

التشابك الداخلي للنظم العسكرية التي تسمح بتشعب الاحتكاك - بغض النظر عن مصدره الأصلي - في هيكلها التنظيمي. (٥٠)

وقد لاحظ عدد من المحللين تطور الأنظمة العسكرية في هذا الاتجاه ، وبصفة خاصة في تطور نظم القيادة والتحكم النووي مما حدا بهم الى التنبيه بالمخاطر المترتبة على استخدام مثل هذا النمط التنظيمي للتحكم في الترسانات الاستراتيجية . فبحكم تعقيدها البالغ والسرعات الفائقة التي ستحكم أي اشتباك نووي مستقبلي ، اتسمت هذه النظم أكثر من غيرها بتلاحم شديد بين عملياتها المختلفة الأمر الذي يجعل من الصعب احتواء التأثير الناتج عن حدوث عطل فني ما أو خطأ انساني من قبل أحد المشرفين على أداء النظام. (٥١) ويمكن الإشارة الى مثال شهير يوضح طبيعة الآثار المترتبة عن هذا التلاحم ، ففي ٣ يوليو ١٩٨٠ تم رفع درجة استعداد القوات النووية الأمريكية نتيجة تلقي انذار من القيادة الاستراتيجية الجوية رصد اطلاق صاروخين من الغواصات النووية السوفيتية تبع رصد لعمليات اطلاق متفرقة من الأراضي السوفيتية . واكتشفت فيما بعد أن سبب هذه الانذارات الخاطئة كان يرجع الى عطل في أحد المكونات الالكترونية إلا أن ما هو جدير بالملاحظة هو التطورات التي أحدثها هذا العطل البسيط . ففور تلقي الانذار في قيادة SAC انتقل الى وزارة الدفاع والبيت الأبيض اضافة الى القيادات الأخرى نتج عنه : توجيه قيادة SAC أسراب القاذف B-52 بالاستعداد للاقلاع لتفادي تدميرها على الأرض ، رفع درجة استعداد الفرق المشرفة على الصواريخ النووية الأرضية ، اقلاع طائرة مركز القيادة لقيادة المحيط الهادي من هاواي ، واصدار البحرية الأمريكية تعليمات لغواصاتها النووية بالتوجه نحو السواحل السوفيتية . الى جانب ذلك فإن رصد هذه التحركات من قبل القيادة السوفيتية أدى الى رفع درجة استعداد قواتها الاستراتيجية الأمر الذي فسرتة نظم القيادة الأمريكية على أنه تأكيد للإنذار الأول. (٥٢) ما حدث اذا هو أن التأثير الناتج عن عطل فني في أحد مكونات نظام القيادة تردد داخل الهيكل التنظيمي بل وخارجه أيضا ليشمل نظام القيادة السوفيتي الذي يمكن اعتباره على أنه يرتبط بمثيله الأمريكي بحيث أصبحا يشكلان منظومة متكاملة دمجت الترسانات ونظم القيادة للجانبين في نظام شديد التلاحم .

من هنا تبدأ تتضح مدى حيوية الوظيفة التحليلية التي تقوم بها نظم القيادة لصيانة هيكلها التنظيمية الداخلية إذ أن رصد حركة التفاعلات الداخلية المعقدة والتحكم فيها يتطلب ليس فقط التعامل مع كم هائل من المعلومات وإنما القدرة على حمل ما أسمته الباحثة Chris Demchak في دراستها عن النظم العسكرية بعيب المعرفة Knowledge Burden وكانت تعني بذلك قدرة نظم القيادة على تشخيص الحالات الفريدة التي تفاجأ بها المنظمة باستمرار ، وضمان وجود الخبرة العلمية اللازمة في مواقع نشوء الاضطراب حتى تتمكن من كبح تأثيره . اذا فهناك ثمة علاقة عكسية بين درجة الاحتكاك التي تتعرض لها المنظمة ودرجة سيولة

أداء هذه النظم فاقت بكثير قدرة الجنود على استخدامها وبالتالي أدت الى استبدال العنصر الانساني تدريجيا بوسائل تحكم آلية . ومما ساهم في دفع هذا الاتجاه نحو السرعة كان التحسين المستمر في دقة ومدى وسائل الاتصال والتوجيه ، فكلما ازداد مدى نظم السلاح ضاقت الفترة الزمنية اللازمة المتاحة للقوات المعادية لاتخاذ التدابير لمواجهةها - أي أنها تتطلب سرعات رد فعل أسرع من قبل القوات المستهدفة الأمر الذي أدى بدوره الى زيادة الاعتماد على النظم الآلية والالكترونيات لتحقيق السرعات المطلوبة مما أدى في النهاية الى مضاعفة درجة تعقيد المنظمة العسكرية ككل .

هذه العوامل مجتمعة - اتجاه المنظمة العسكرية نحو التمييز الداخلي ، ربط العمليات التنظيمية ونظم السلاح آليا ، زيادة سرعة الفعل ورد الفعل في العمليات العسكرية والاعتماد على المعلومات للتعامل مع التعقيد - تفاعلت لتولد بورة ذاتية حكمت تطور العلاقة بين التنظيم والتكنولوجيا بحيث أدى تغير أحد عناصرها الى سلسلة تفاعلات انعكست على حركة الدورة ككل . وظلت هذه الدورة تتسارع مواكبة مع معدل التقدم التكنولوجي نحو المزيد من التعقيد والسرعة والدقة في نظم السلاح حتى وصلت الى درجة بدأت تؤثر على الأبعاد الزمانية والمكانية للحرب نفسها .

اذن ما يهمننا في هذا التحليل ليس خصائص التكنولوجيا ذاتها وإنما تأثيرها على العمليات التنظيمية الداخلية وبصفة خاصة طبيعة التفاعلات الناتجة عن التشابك بين مكونات وعمليات المنظمة وتسريع معدلات هذا التفاعل . فبينما أدى هذان العاملان الى زيادة الفعالية القتالية لنظم السلاح إلا أن التقاعسهما يشكل إحدى أهم نقاط الضعف للمنظمة العسكرية ونقطة التركيز الرئيسية لحرب المعلومات . ويطلق الدارسون لنظريات التنظيم الحديث على هذا الالتقاء صفة التلاحم والتزاوج الوثيق Tight Coupling إشارة الى درجة الاعتماد العالية بين وظائف المنظمة ، وتتبع خطورة هذا التلاحم من تشعب العلاقات التفاعلية القائم داخل كيان المنظمة بحيث يصعب رصدها بدقة . فمع تكاثر العلاقات بين المكونات الرئيسية تقل القدرة على التنبؤ بمسار أية عملية تنظيمية ، وبالتالي يرتفع عدد النتائج المفاجئة التي تنحرف عن المسار المخطط لها . ومن واقع التلاحم الوثيق التي تتسم به النظم المتشابكة ينتشر تأثير هذا الانحراف في هيكل المنظمة مروراً بقنوات الربط المتعددة بحيث يتعاظم مقدار قوته الأصلية وينتج عنه حياذ عمليات أخرى عن مسارها . من هنا تتضح مدى هشاشة مثل هذه النظم اذا وجهت بسلسلة من الاضطرابات المتتالية بتردد صدى تأثيرها في أنحاء المنظمة بحيث يجعل من الصعب تحديد مصدر الاضطراب أو ايقافه بسبب تفرع المسارات التي يسلكها والسرعة التي ينتقل بها على قنوات الربط . ومن ثم يمكن تصور هذا التلاحم على أنه المصدر الرئيسي للاحتكاك الذي تواجهه المنظمة . فوفقاً لمفهوم كلاوسفيتس الذي عرف الاحتكاك بكل ما من شأنه أن يفصل بين التخطيط والواقع ، نجد أن السبب الحقيقي وراء هذا الفصل يكمن في طبيعة

المعلومات داخل قنواتها - ونقصد هنا ليس فقط المعلومات الخام وإنما المعرفة Knowledge اللازمة للتعامل مع الآثار الناتجة عن التعقيد . فكلما طورت نظم القيادة من قدرتها على انتاج وبحث المعلومات كلما اتسعت عمليات المنظمة بالاستقرار ، بينما أن عجزها عن القيام بهذه الوظيفة يرفع من درجة الاضطراب في الجسم التنظيمي قد يؤدي بها للانهار اذا لم يضم نظام القيادة باحتوائه .

غير أن تطور المنظمات العسكرية نحو التعقيد واحتياجها المتزايد للمعلومات لم يواكبه تطور مماثل في تصميم نظم القيادة لاداء هذه الوظيفة . فقد تمثل رد فعل الأنظمة العسكرية تجاه انكشافها أمام هذا الاضطراب - مثلها مثل المنظمات الصناعية الأخرى - في الاعتماد على المركزية الشديدة في عمليات اتخاذ القرار وتوزيع المعلومات وذلك من خلال هياكل هرمية بيروقراطية حكمت هذه الوظائف على المستويات العليا للهرم التنظيمي . استمد هذا النمط التنظيمي أساسه الفكري من المنهج الذي عرف باسم نظرية الادارة العلمية Scientific Management Theory والذي يرجع الفضل في تطويره الى عالم الادارة الشهير Fredrick Taylor الذي وضع أسس الادارة الحديثة للمنظمات الصناعية المعقدة أوائل القرن الحالي . ارتكزت هذه النظرية على تدعيم سيطرة الأجهزة الادارية على عمليات الانتاج وذلك عن طريق تقسيمها الى مجموعة عمليات فرعية موحدة المقاييس توكل الى قوة عاملة على درجة عالية من التخصص . هذه النمطية الشديدة التي اتسمت بها عمليات الأنظمة الصناعية وشركات ادارة الأعمال لم تترك أى مجال للحياة عن خطة الانتاج المفروضة من قبل الادارة المركزية التي على أساسها تقوم بتوزيع المعلومات اللازمة لوحدات الانتاج المختلفة . وبالتالي اذا ما حدث اضطراب يؤدي الى أى انحراف عن جدول الانتاج فإن مسؤولية تصحيحه تقع على عاتق الجهاز الادارى المركزى وذلك لأن تصميم الهيكل التنظيمي نفسه يمنع مواجهة هذا الاضطراب إلا بأوامر من قمة الهرم البيروقراطية . إذا فإن الهدف من هذه المركزية تمثل في محاولة عزل الجسم التنظيمي عن آثار الاضطرابات النابعة من محيطه الخارجى من خلال تقليل عدد متخذي القرار لضمان الالتزام بالخطة المركزية . (٥٣)

بيد أن تطبيق هذا المنهج على المنظمات العسكرية اصطدم بواقع الحرب المضطرب ، فالهياكل الهرمية بطبيعتها المركزية تتسم بالجمود والبطء في الاستجابة للتغيرات في محيطها الخارجى ومن ثم تتدنى فعاليتها النسبية في ادارة العمليات العسكرية . لذا فقد نشأت علاقة توتر بين طبيعة الحرب ونمط التنظيم المركزى الذى ساد الأنظمة العسكرية واتخذ كأساس لتصميم نظم القيادة والتحكم . سبب هذا التوتر يرجع أساسا الى نمط توزيع المعلومات داخل الهياكل الهرمية وأثر ذلك على دورة اتخاذ القرار . فإحدى السمات الغالبة على النظم الهرمية هي توزيع المعلومات طبقا للتقسيم الادارى والوظيفى المحدد فى الخريطة التنظيمية ، بمعنى أن الحصول على المعلومة يتوقف على موقع الفرد فى النظام الهرمى بحيث يتضاعف كم ونوعية المعلومات المسموح

بالاطلاع عليها كلما اتجه نحو القاعدة التنظيمية . وما ينتج عن هذا هو تجزئة نظام المعلومات بأكمله طبقا لتقسيم الخريطة الوظيفية للمنظمة بحيث يقتصر ادراك الفرد على وحدته التنظيمية فقط ولا تتعدى هذه الحدود إلا مع تدرجه الى مستوى أعلى فى الهيكل الهرمى . ويبرز جمود هذا الترتيب عندما يواجه بوضع يتطلب إعادة توزيع الوظائف والمعلومات على اختلاف ما هو محدد سلفا فى الخريطة التنظيمية إذ يجب على نظام القيادة أن تجتاز الحواجز الموضوعية أمام انسياب المعلومة كي تحصل على المعرفة اللازمة للتعامل مع هذا الظرف المفاجئ . ومن واقع مركزية هذا النظام تغد المعلومات المطلوبة من خارج وداخل المنظمة الى قمة الهيكل الهرمى حيث يتم تحليلها ووضع خطة للتعامل مع ما استجد فى بيئتها الخارجية توزع فى شكل أوامر جديدة للوحدات التنظيمية .

يعيب هذه العملية شيان يعيقان قدرة هياكل القيادات الهرمية على الاستجابة لسيولة الحرب : أولا ، طول المدة الزمنية المطلوبة لإستكمال دورة اتخاذ القرار ، وثانيا تحمل قيادة المنظمة الجزء الأكبر من الجهد التنظيمي لتحقيق هذه المهمة . ويجتمع هذان العيبان ليشكلا نقطة الضعف الرئيسية للنظام ، إذ أن الامتداد الزمنى لنورتها يسمح بتوالى أزمات أخرى قبل أن يستطيع نظام القيادة وضع وتنفيذ خطة لمواجهة الأزمة الأولى وبسبب مركزية الهيكل الهرمى الذى لا يسمح الا للقيادة العليا باتخاذ قرار بمخرج عن الترتيبات التنظيمية القائمة حيث لا تملك المستويات التنظيمية الأخرى السلطة أو المعلومات للقيام بذلك ، تتعاقب الاضطرابات المتتالية ويتسرب الاحتكاك الناتج عنها الى المستويات التنظيمية العليا حيث يؤدي تراكمها الى شل قدرة نظام القيادة والتحكم فى ادارة العملية العسكرية . (٥٤)

من هنا نبعت العلاقة بين حرب المعلومات ودراسة طبيعة العمليات التنظيمية الحديثة إذ أن فكرة تدمير العدو من الداخل بنيت على استنتاج مفاده أن عمل الهياكل الهرمية تتطلب بيئة تتسم بدرجة عالية من الثبات والاستقرار يتلاءم مع دورة قرارها . هذا لا يعنى أن هذه الأنظمة المركزية لا تستطيع البقاء وسط عنف المعركة إذ أن ما نقصده بصفة الثبات ليس غياب العنف وإنما ثبات معدله . هذا يفسر قدرة الأنظمة العسكرية الهرمية على التكيف مع حرب الاستنزاف التى تتسم بوتيرة منتظمة فى عملياتها وبالتالي لا تمثل ضغطا حقيقيا على نظم القيادة . أما حرب المعلومات فتقوم على تسريع هذه الوتيرة بحيث تدمر البيئة المستقرة التى اعتادت عليها الأنظمة المركزية ، وذلك من خلال بث الاحتكاك ضد عملياتها الحيوية تؤدي الى تفكك نظام القيادة من الداخل .

هذه الأفكار بدأت تؤثر تدريجيا على الفكر العسكرى الأمريكى ابتداء من منتصف السبعينات عندما بدأت قيادة TRADOC تعيد تقييم المذهب الأمريكى ، ويصفه خاصة انتقلت من خلال دراسة مجال نظري لم يلق اهتماما آنذاك إلا فى دوائر علمية محدودة أطلق عليه اسم "السيبرناتيقا" Cybernetics .

بيئتها الخارجية الى تفاعلاتها الداخلية تنتهي بانهايار كامل في الوظائف الحيوية التي تصون النظام ككل. (٥٦)

من هنا تطور مجال السيبرناتيقا خلال السيتينات لتشمل في نطاق دراساتها طبيعة التفاعلات الداخلية وآليات انسياب المعلومات داخل النظم المعقدة ، وركزت على المنظمات الصناعية بشكل خاص . وكانت نقطة انطلاق منظري هذا المجال هي ضرورة دراسة طبيعة عمليات الانتاج والتصنيع باعتبارها نظاما متكاملة تتلاحم مع جميع الوظائف التي توازر هذه العمليات منها التسويق والتسعين ونظم الحاسبة والتخزين - تتجمع لتكون نظاما بالغ التعقيد لا يمكن دراسة أحد مكوناته على حدة بدون التطرق للعلاقات المتشعبة التي تربطها بباقي مكونات النظام . من واقع هذا التحليل الشامل استنتجت السيبرناتيقا أن هذه النظم الصناعية ، مثلها مثل النظم الحية والبيئية ، تخضع لما يسمى في مجال الفيزياء بـ "الانتروپيا" Entropy والفوضى وهو مصطلح يستخدم لوصف الاتجاه الطبيعي نحو تدرى درجة النظام Order في المنظومات المعقدة إلا بتدخل عامل خارجي يتصدى لهذا الاتجاه بالنسبة للمنظمات الصناعية والعسكرية على حد سواء يتمثل هذا العامل في الوظيفة التحليلية التي تقوم بها نظم القيادة والتحكم لصيانة شبكة التفاعلات الدقيقة داخل الجسم التنظيمي ، والتي بدونها لن يستطيع إيقاف تنامي درجة الانتروپيا في هيكله. (٥٧)

ورغم صعوبة رصد انتقال هذه الأفكار الى المذهب العسكري الأمريكي - إذ أن هذا يتطلب المزيد من البحث - إلا أن تطور الفكر الأمريكي أظهر اتجاها واضحا للاعتماد على مفاهيم السيبرناتيقا كأحد الأطر الفكرية التي يتم فيها بلورة نظرية حرب المعلومات . ففكرة اعتراض الفوج الثاني السوفيتي بهدف تعطيله ثم تفكيك جدول عمليات القوات السوفيتية نبعت من افتراض وجود تلاحم وثيق بين الوظائف الحربية في النظام العسكري السوفيتي . كما أن مفهوم دورة O-O-D-A يعتبر في جوهره تطبيقا عسكريا لفكرة الدورة المرتدة التي ابتكرها واينر. (٥٨) الى جانب هذا فإن المذهب العسكري الألماني الذي شكل الأساس لإحياء الفكر الأمريكي قام على افتراض بقابلية النظم المعقدة للإنهايار في مواجهة العمليات الحربية السريعة وهو افتراض انعكس في FM 100-S الصادر عام ١٩٨٥. (٥٩)

أبرز دليل على أثر الفكر العسكري الأمريكي بنظريات السيبرناتيقا يتمثل في الدراسات غير الرسمية التي أعدت في الكليات العسكرية نركز هنا على اثنتين منها لوضوحهما الفكري وتأثيرهما البالغ على عملية تطور المذهب الحربي الأمريكي .

أعد الدراسة الأولى الرائد George Orr من سلاح الجو أثناء فترة دراسته في الكلية الجوية عام ١٩٨٣ بعنوان "نظم القيادة والتحكم للعمليات القتالية : الأسس والتفاعلات" (٦٠) والتي تأثرت بشكل واضح بنظريات جسون بويد . ارتكزت هذه الدراسة على افتراض بأن جوهر عملية القيادة والتحكم تكمن في الانتقال من الواقع الحالي السائد على أرض المعركة الى واقع مرجو يتم تحديده من قبل القيادة العليا (الشكل رقم ٢) .



المصدر :

Maj. George G. Orr, *Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions*, (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.

ترجع نشأة هذا المجال الى عالم الرياضه والفيلسوف الأمريكي Norbert Wiener الذي استمد أفكاره الرئيسية عندما ساهم في تصميم نظم الدفاع الجوي للجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية . وتركز مجال اهتمام واينر على نظم الاتصال والتحكم في الأنظمة الحية وغير الحية إذ لاحظ مدى التشابه بين آليات نظم المعلومات لجميع الكائنات المعقدة مما دفعه الى التفكير في بلورة اطار نظري شامل لدراساتها وخاصة دورها في مساعدة هذه الكائنات على التكيف مع محيطها الخارجى . والنظرية التي توصل اليها واينر ارتكزت على فكرة وجود دورة مرتدة - Feed back Loop تربط الأنظمة المعقدة بالبيئة المحيطة بها تمكنها من ضبط حركتها طبقا للمتغيرات التي تستجد حولها ، هذه الدورة يجب أن تستكمل باستمرار إذ أن وظيفة الارتداد Feedback هي التي تمكن من تقليل الفجوة بين الواقع الحالي Initial State الذي يفرض نفسه على الكائن التنظيمي ، والواقع المرجو Desired State الذي يريد أن يصل اليه . (٥٥) وبالتالي فإن عملية الوصول الى الواقع المرجو تتطلب سلسلة من الدورات المرتدة المتصلة ، إذ أن كل تحرك من جانب المنظمة يؤدي الى تغيير في بيئتها المحيطة ينتج عنه معلومات جديدة يجب أن ترد الى جهاز معلوماتها بهدف تكوين صورة واضحة الاتجاهات في بيئتها المحيطة . على سبيل المثال تقوم نظم الدفاع الجوي - طبقا لتصميم واينر - بحساب الفارق بين دقة ضرباتها المتتالية حتى تتمكن من اصابة الهدف بمعنى أن المعلومات عن محاولاتها الأولى في ضرب الهدف ترد الى أجهزة تحكمها لتقليل الفارق بين موقع ضرباتها وموقع الطائرة المستهدفة .

إذن تعتمد قدرة المنظمة على التكيف مع واقعها على مدى كفاءتها في أداء وظيفة التردد - أى الوظيفة التحليلية التي أشرنا اليها من قبل . من هنا كشفت السيبرناتيقا العلاقة بين المعلومات والقدرة على صيانة الجسم التنظيمي ، فكلما ازدادت درجة الاضطراب البيئي كلما زاد الاعتماد على دورة التردد لصيانة هيكلها الداخلى من تأثير هذه الاضطرابات . أما اذا عجزت عن ذلك فتتسع الفجوة بين الواقع الحالي والواقع المرجو وينتج عنه تضائل قدرة المنظمة على احداث تأثير في محيطها الخارجى مما يحمل مخاطر على بقاء النظام نفسه . ففي أفضل حال يؤدي هذا الوضع الى تهيمش المنظمة ويحتم عليها التعامل مع ما يستجد في بيئتها دون أن تملك أى تأثير عليه . أما اذا كانت هذه البيئة تتسم بدرجة عالية من الفوضى فتبدأ مرحلة انحلال في أداء المنظمة بالتوازي مع انتقال الاضطراب من

الحلقات وهي القيادة ، يليها في الاهمية الصناعات الحيوية ، فالبنية التحتية ، فالتجمعات السكانية ، واخيرا القوات المسلحة (الشكل رقم ٤) .

والجدير بالملاحظة ان هذا النموذج وضع القوة المسلحة في المرتبة الخامسة من الاهمية وركز اهتمامه على استهداف مركز الثقل الرئيسى فى النظام المتمثل فى مراكز القيادة التى تدير عمليات النظام ككل . وربط واردن هذا المفهوم بفكرة الانتروپيا رغم عدم ذكره لهذا المصطلح صراحة - اذ افترض انه بدون هذه الحلقة المركزية يتجه أى نظام معقد حتميا نحو الفوضى الداخلية ينتج عنه تفكك حلقات الوصل التى تضمن تماسك الهيكل التنظيمى بأكمله (٦٣) .

هذا الاطار الفكرى شكل الاساس الذى اعتمد عليه لبلورة خطة العمليات الجوية الامريكية اثناء حرب الخليج عملية الردع الفورى وذلك رغم الاختلاف على التفاصيل بين وحدة CHECKMATE هيئة العمليات الجوية التابعة للقيادة المركزية . فقد ارتكزت هذه الخطة على توجيه سلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ضد مجموعة اهداف - حوالى ٨٤ - تم اختيارها طبقا للاهمية التى يمثلها كل هدف بالنسبة للنظام العسكرى العراقى بدءا بمراكز القيادة ثم منشآت الانتاج الحيوية وشبكات الكهرباء وبعض الاهداف الاخرى فى البنية التحتية مثل الطرق والكبارى والموانئ . ويلاحظ ان الخطة الاصلية لم تستهدف القوات العسكرية العراقية باستثناء نظم الدفاع الجوى ، وهو ما عكس تفكير واردن الذى اعتمد على مفهوم الحرب من الداخل Inside Out Warfare اذ ان ادراج الحرس الجمهورى العراقى ضمن قائمة الاهداف الجوية جاء بناء على اوامر مباشرة من الجنرال شوارزكوف . (٦٤) .

هذا الاتجاه الفكرى نحو تدمير العدو من الداخل عكس توجه المذهب العسكرى الامريكى بصفة عامة نحو حرب المعلومات فى اواخر الثمانينات ، وارتكزت اساسا على عزل هيكل القيادة عن باقى المنظمة العسكرية . الا ان تطبيق هذا المذهب تطلب تقليص بورة اتخاذ القرار بدرجة فاقت الوتيرة المعتادة للعمليات العسكرية . هنا يأتى دور التكنولوجيا الحديثة - الركن الثالث فى معادلة المذهب العسكرى اذ ان تحقيق هذه السرعة نتج عنه انتقال الحرب الى ابعاد زمنية ومكانية تختلف جذريا عن تلك التى حكمت التخطيط العسكرى .

ظهور شبكات المعلومات وانتقال الحرب الى الفضاء الالكترونى :

منذ أن بدأت عملية تحول المذهب العسكرى الامريكى الى عقيدة ترتكز على استهداف نظم معلومات العدو من الداخل ساد اقتناع لدى مخطمى الاستراتيجية العسكرية الامريكية بأن ادارة العمليات الحربية وفقا لهذا المبدأ ستعتمد على نمط لتحليل وتوزيع المعلومات يختلف جذريا عن المعمول به سابقا . فاذا كان الهدف هو استكمال بورة اتخاذ القرار (Boyd Hue) اسرع من العدو فان هذا كان يتطلب أداء الوظيفة التحليلية من خلال نظام معلومات لا يضع اية حواجز امام انسياب المعلومة . والواقع ان هذا التحول فى

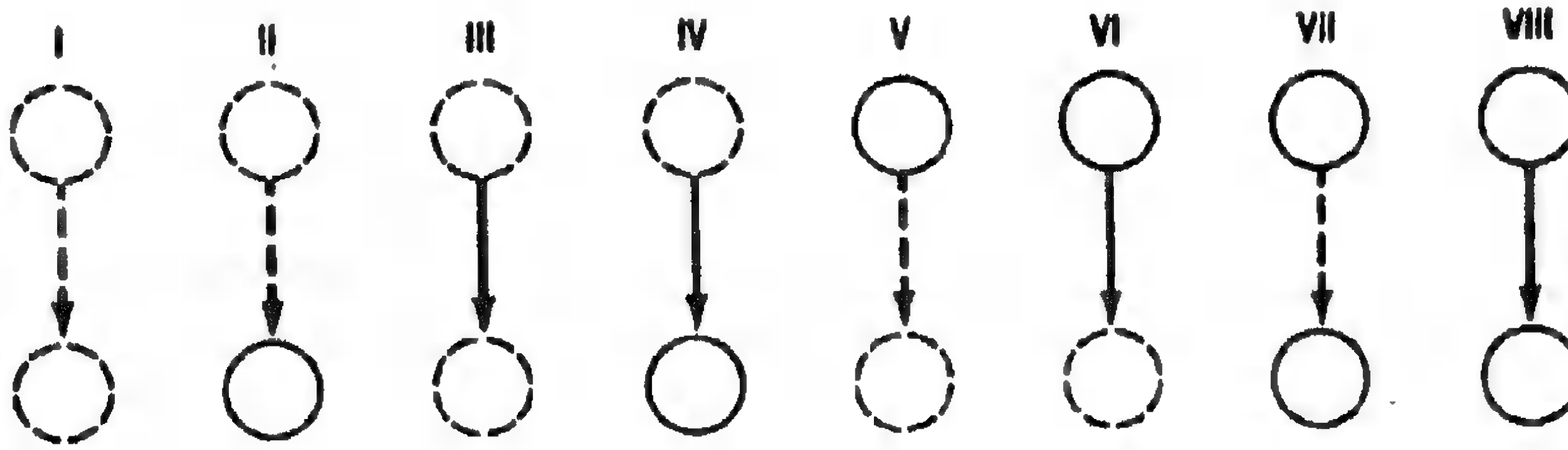
هذا الانتقال يخضع لتعقيدات بالغة تتمثل فى صعوبة توضيح الواقعين الحالى والمرجو وحتى كيفية الانتقال بينهما بحيث يمكن تصور عدة تركيبات للخيارات المتاحة أثناء عملية الانتقال ممثلة فى الشكل رقم ٣ (ترمز الخطوط المنقطة الى واقع أو انتقال غير معروف بينما ترمز الخطوط الجامدة الى واقع أو انتقال معروف) .

المشكلة التى تواجه نظام القيادة تتمثل فى الانتقال من الحالة رقم ١ التى تتسم بالغموض الشديد اذ لم توضح الواقع الحالى والمرجو أو كيفية الانتقال الى الحالة رقم ٨ التى تتضح فيها العناصر الثلاثة وبالتالي يتمكن من اتخاذ القرار . وخلال هذا الانتقال تمر عملية القيادة والتحكم بالحالات الأخرى التى تتفاوت درجة وضوحها طبقا للمعلومات التى تعتمد عليها وكيفية سير المعركة على الأرض . إذن فإنه يمكن النظر الى مهمة نظام القيادة على أنها محاولة للمرور بالحالات ٢-٧ بحيث تتضح تدريجيا صورة الوضع السائد حاليا والخطة المطروحة لتحقيق تصور القيادة العليا لمسار المعركة . (٦١)

العنصر الحيوى فى هذا التحليل هو الفترة الزمنية المطلوبة لاستكمال عملية الانتقال ، فالوقت الزمنى الذى تستغرقه نظام القيادة فى الانتقال من ١ الى ٨ يعتمد على السرعة التى تؤدى

بها الوظيفة التحليلية . والواقع فان أهمية عنصر الوقت هذا يحوله الى مجال صراع رئيسى بين نظام قيادة المتحاربين فهدف حرب المعلومات هو حرمان نظام القيادة المعادى من الوقت اللازم لاستكمال عملية الانتقال وذلك من خلال خلق أزمة جديدة تتطلب إعادة هذه العملية مرة أخرى بينما لم يتم بعد توضيح الصورة الناشئة عن الأزمة الاولى . من ثم يظل نظام القيادة المستهدف حبيسا فى الحالة رقم ١ بحيث لا يرى الا صورة شديدة الغموض يستحيل فيها توضيح وضعه الحالى او المرجو ، وبالتالي يفقد قدرته على التخطيط واتخاذ القرار الامر الذى يؤدى الى بداية انحلال نظامه العسكرى من الداخل .

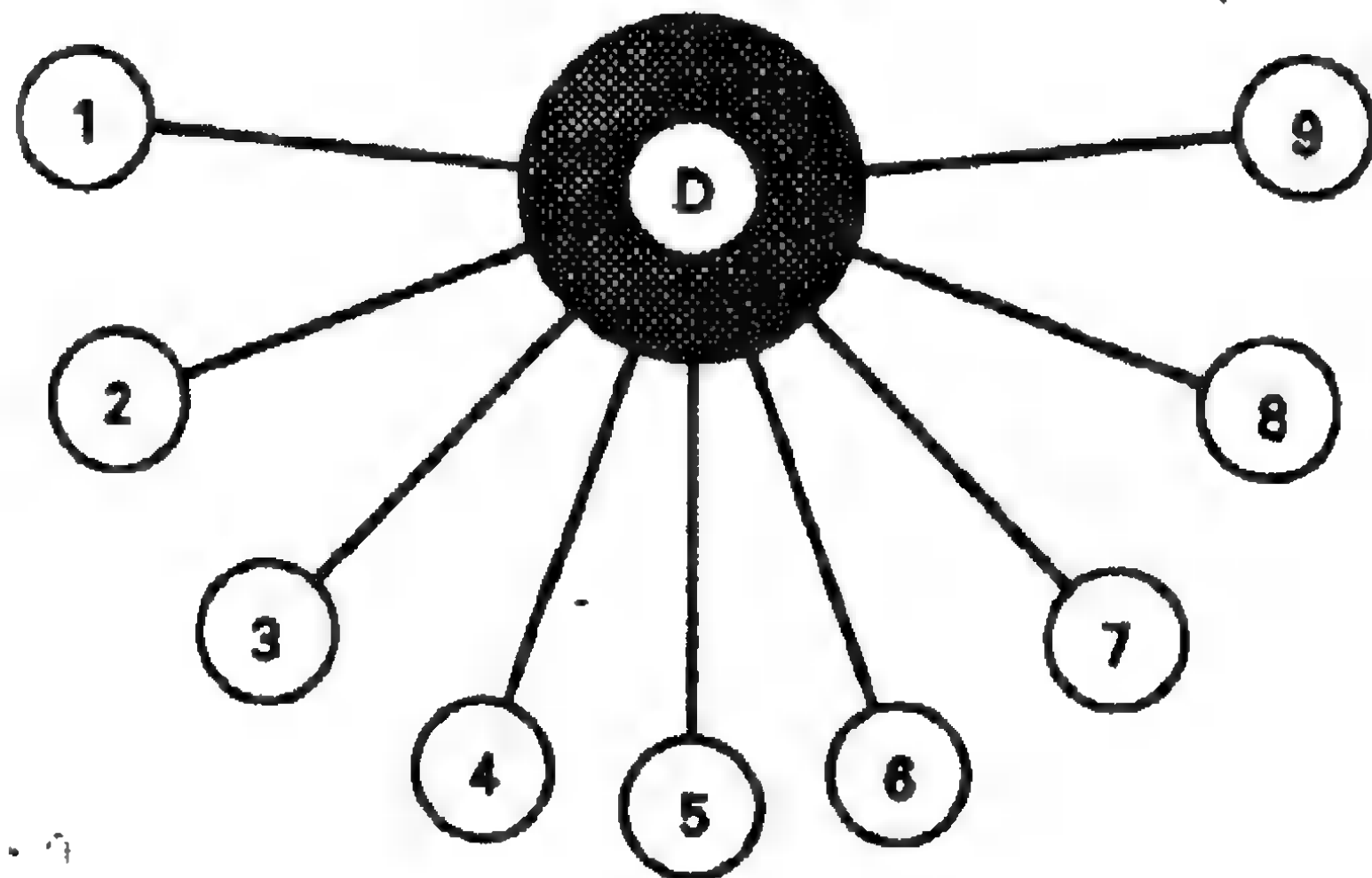
غير أن أبرز مثال على انتقال مفاهيم السيرناتطيقا الى الفكر العسكرى الامريكى وضع فى فكر العقيد جون واردن (Col John Warden) الذى قام بوضع الخطوط العريضة للحملة الجوية ضد العراق . فى عام ١٩٩٠ تولى واردن قيادة وحدة تخطيط صغيرة باسم (CHECKMATE) داخل جهاز التخطيط الجوى التابع لهيئة اركان سلاح الجو الامريكى . وقد أنشئت هذه الوحدة عقب انتهاء حرب فيتنام واقتصرت مهامها على بلورة مفاهيم جديدة للعمليات الجوية اذ لم تكن معنية مباشرة بالتخطيط . ومنذ ان تولى واردن قيادة CHECKMATE بدأت هذه الوحدة تتأثر بمجموعة مفاهيم بلورها واردن فى كتابه بعنوان " الحملة الجوية " الذى صدر عام ١٩٨٨ ، لعل أهمها كانت فكرة النظر الى العدو على انه نظام متكامل يمكن تدميره من الداخل عن طريق استهداف مراكزه الحيوية وبصفة خاصة مراكز القيادة (٦٢) فقد رأى واردن ان أى نظام عسكرى يتكون من خمس حلقات او بوائر موحده المركز يتوسطها اهم هذه



الشكل رقم ٣

المصدر:

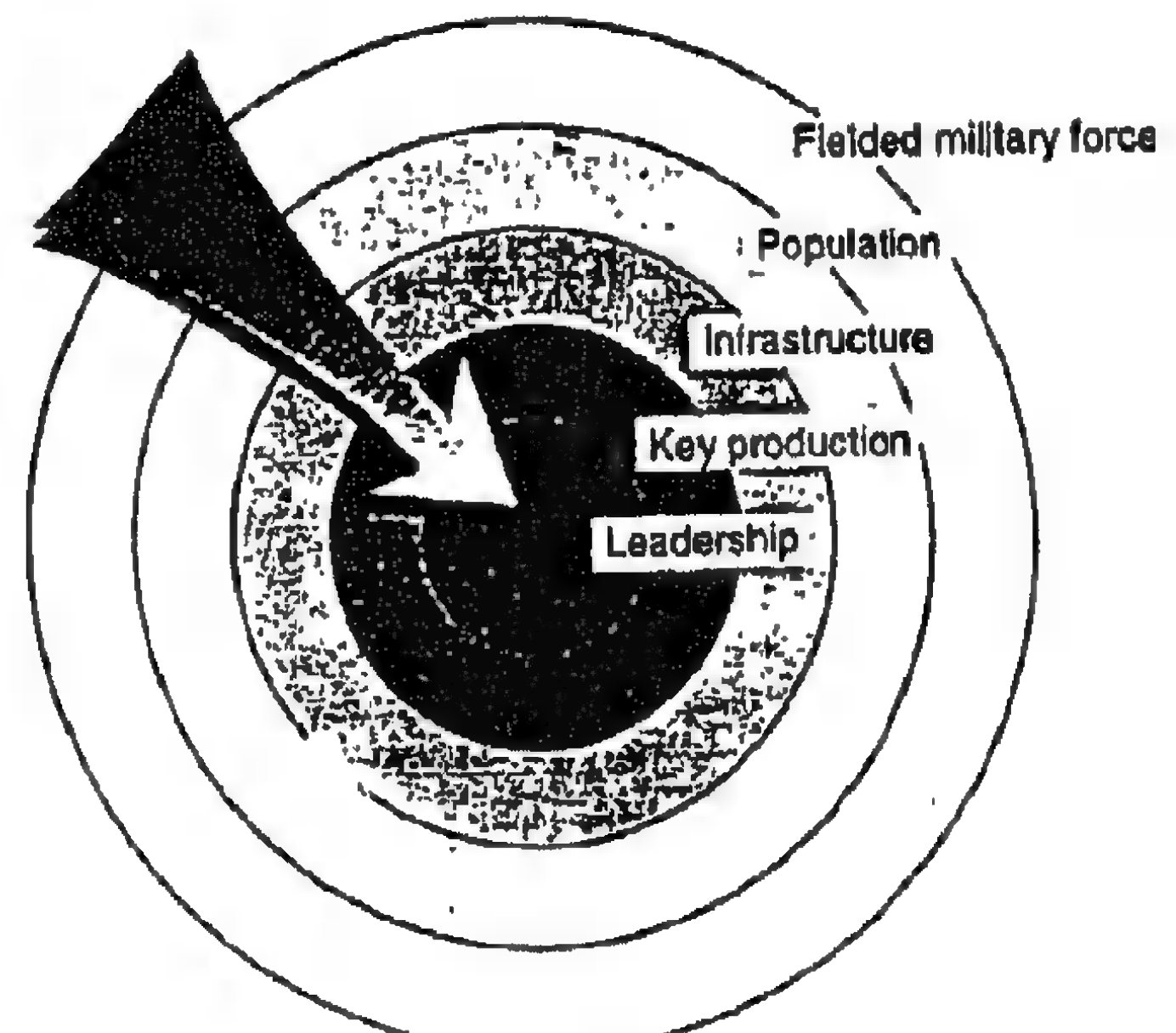
Maj. George G. Orr, *Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions*, (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.



الشكل رقم ٤

المصدر:

M. A. Rice and A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989). p. 151.



الشكل رقم ٥

المصدر:

James A. Winnefeld, Preston Niblack, Dana J. Johnson, *A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War*, (Santa Monica, California: RAND, 1994), 67.

تصميم نظم القيادة والتحكم نتج عن عاملين أساسيين أثرا على كيفية دمج نظم الكمبيوتر في هياكل المنظمات العسكرية ، الأول تمثل في التقدم المذهل الذي شهدته تكنولوجيا الحاسبات ووسائل الاتصال والثاني كان التحول الفكري في دور الكمبيوتر في عملية اتخاذ القرار وتحليل المعلومات من نمط مركزي استخدم الكمبيوتر بفرض تركيز المعلومات في قمة الهرم التنظيمي الى نمط اعتمد على توزيع القوة الحاسوبية على جميع مستويات المنظمة بهدف دمجها في نظام معلومات موحد .

ويرجع هذا التحول الى بداية الستينيات عندما بدأ التفكير في هندسة نظم معلومات قادرة على الصمود في مواجهة ضربة نووية ولكن لم يبدأ التفكير في استخدامها في نظم القيادة والتحكم للقوات التقليدية إلا في منتصف السبعينات . فمنذ ان بدأ الاعتماد على الكمبيوتر في ادارة العمليات الحربية انتصر استخدامه على القيادة العليا فقط مما ساهم في تثبيت مركزية الهيكل التنظيمي وعملية اتخاذ القرار . هذا النمط المركزي ظهر بوضوح في اداء نظام القيادة والتحكم الأمريكي أثناء حرب فيتنام فرغم استخدام القيادة الأمريكية لاقوى نظم الكمبيوتر الموجودة آنذاك الا انها لم تتمكن من التحكم في مجرى أحداث الحرب . تفسير هذا الامر يرجع الى الاطار الفكري للمذهب العسكري الذي تعرضنا له في بداية هذه الدراسة فمنهج تحليل النظم الذي اسسه ماكنامارا ، والتي اعتمدت عليه القوات الأمريكية في تخطيط عملياتها ارتكز على تحليل سير الوضع العسكري على الارض عن طريق جمع اكبر قدر من المعلومات المفصلة وارسالها لمراكز الكمبيوتر في وزارة الدفاع لخراجها في صورة بيانات وجدول معقدة تقد الى القيادة العليا حتى تتخذ القرار المناسب بناء على هذه المعلومات (٦٥) . هذا المنهج اذا قام على اقتناع بضرورة دعم عمليات اتخاذ القرار بكم هائل من المعلومات حتى يتم اتخاذ القرار السليم - أي انه لا يمكن اتخاذ قرار ما الا بناء على معلومات مؤكدة مما يؤدي الى تعطيل عمليات المنظمة العسكرية بأكملها حتى تتوفر المعلومات اللازمة . . اتباع هذا المنهج في فيتنام ولد ما أسماه الكاتب MARTIN VAN CREVELD في دراسته الشهيرة عن نظم القيادة العسكرية بـ حالة مرض المعلومات INFORMATION PATHOLOGY وكان يقصد بذلك لجوء القيادة الى الاعتماد المفرط على البيانات الاحصائية والمعادلات الرياضية لتحليلها نتج عنها اغراق مراكز اتخاذ القرار بسيل من المعلومات لم تستطع استيعابها الا بعد فترات ممتدة من الدراسة والتحليل (٦٦) والواقع ان عملية دمج الكمبيوتر في هذا الاطار التنظيمي ساهمت في تثبيت هذه الحالة اذ أن المفهوم السائد لاستخدام وهندسة نظم الحاسبات في المنظمات الكبيرة وقتذاك اعتمد عليها لامداد مراكز القيادة واتخاذ القرار باحصائيات مفصلة عن حالة المنظمة تقوم بتحليلها ثم توزيعها على باقى مستويات الهيكل التنظيمي طبقا لتقدير احتياجاتها والاوامر المعطاة (٦٧) (انظر الشكل رقم ٥)

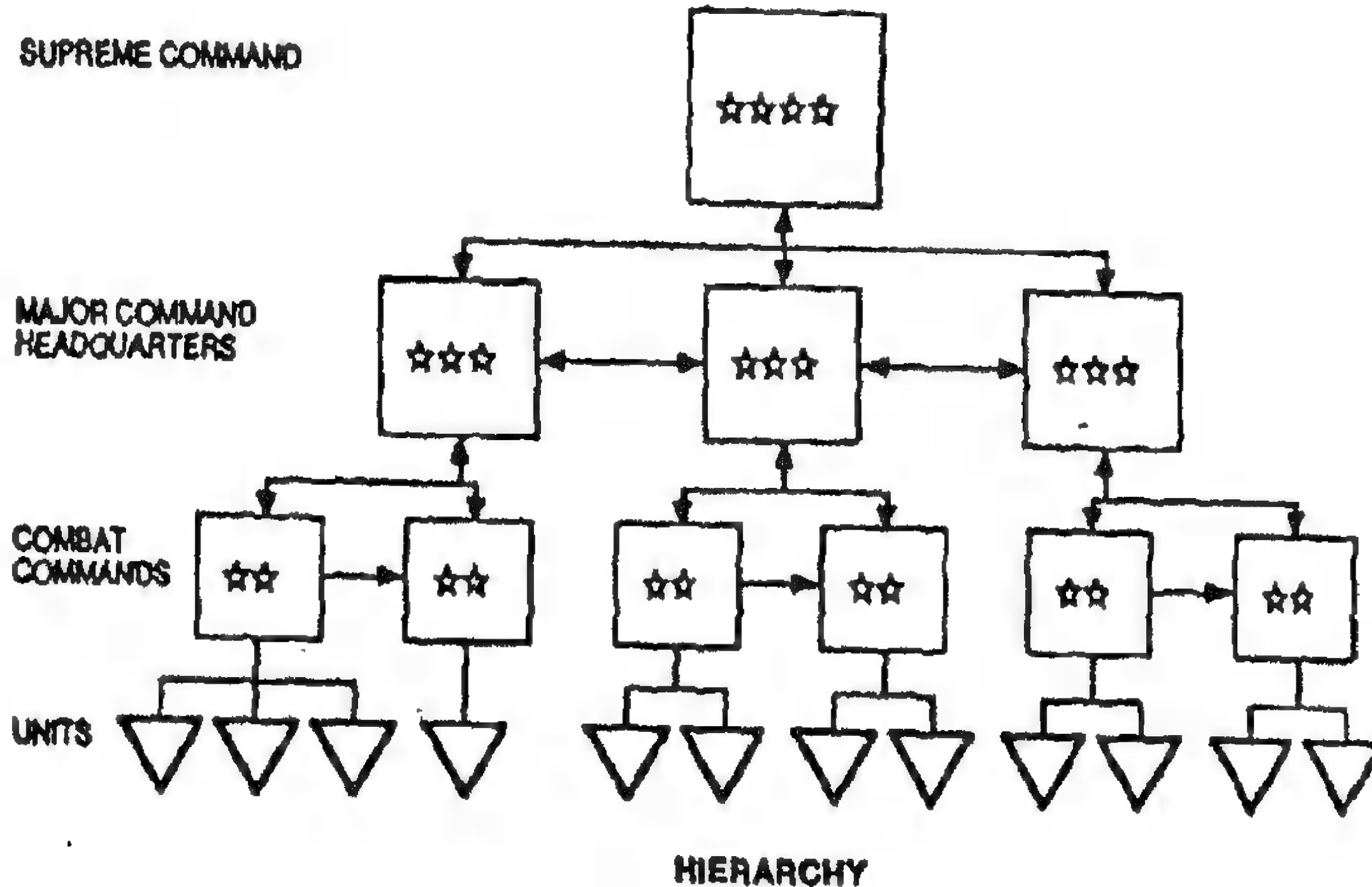
هذا الجمع بين النمط المركزي لاستخدام الكمبيوتر

واحتياج القيادة الأمريكية الهائل للمعلومات اعتمادا على منهج تحليل النظم انعكس في نورات اتخاذ القرار الممتدة التي اتسمت بها العمليات العسكرية الأمريكية في فيتنام الامر الذي نتج عنه عجز هيكل القيادة عن التكيف مع سيولة الوضع العسكري على الارض ، فبسبب مركزية نظام القيادة والتحكم الأمريكي كانت عملية التخطيط العسكري تعتمد على تدفق سيل من المعلومات من مسرح الحرب الى مراكز الكمبيوتر في وزارة الدفاع حيث انتجت كما وفيرا من التقارير الاحصائية عكفت القيادة العسكرية على تحليلها قبل اتخاذها لاي قرار (٦٨) هذا التحليل يفسر عجز القوات الأمريكية عن استعادة عنصر المبادرة في الحرب ، رغم انتصارها في اغلب المعارك التكتيكية اذ ان امتداد نورات قرارها لم يمكنها من ترجمة هذه الانتصارات على المستوى العملي .

غير ان شيوع هذا النمط في تصميم نظم القيادة والتحكم بدأ يتراجع بعد انتهاء الحرب ، فمع تحول محور اهتمام التخطيط العسكري نحو مواجهة التهديد العسكري السوفيتي في أوروبا لاحظ عدد متزايد من مهندسي الاتصالات ونظم الكمبيوتر ان مثل هذا النظام المركزي يستحيل ان يتكيف مع الوتيرة السريعة التي ستتم بها العمليات العسكرية في وسط أوروبا في حال نشوب الحرب بين حلفي الاطلنطي ووارسو . من هنا تولد الادراك بأن نجاح القوات الأمريكية في ضد الاجتياح السوفيتي سيعتمد على تسريع حركة المعلومات وانتقالها افقيا بين الوحدات العسكرية خلافا للنمط المعتاد الذي اعتمد على تدرج المعلومات رأسيا من القيادة الى اسفل . ولعل ابرز من ادراك ضرورة اعادة تصميم نظم معلومات القيادة كان مهندس الاتصالات البريطاني الاصل جوردان ولشمان الذي يعتبر صاحب الفضل في بلورة الاطار الفكري لهندسة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها الآن في القوات المسلحة الأمريكية .

يرجع اهتمام ولشمان بنظم الاتصالات والمعلومات لفترة خدمته مع المخابرات الحربية البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية حيث عمل ضمن المشروع السري لحل نظام الشفرة الالماني الذي عرف باسم ENIGMA وبعد انتهاء الحرب هاجر ولشمان الى الولايات المتحدة وعمل فترة طويلة في مؤسسة MITRE وهي شركة خاصة تخصصت في هندسة الاتصالات وقامت بتصميم الجزء الاكبر من نظم المعلومات في سلاح الجو الأمريكي خلال السبعينات .

وكان ولشمان من اول الذين ادركوا مدى هشاشة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة الأمريكية . فمن واقع خبرته في هذا المجال كاستشاري لسلاح الجو استطاع ان يتعرف عن قرب على هندسة نظم المعلومات والتحكم الأمريكية وخاصة في مجال الدفاع الجوي والاذنار المبكر ، ولاحظ ان السمة المشتركة في تصميمها تمثلت في تجزئة نظم معلوماتها الداخلية وطابعها المركزي الهرمي مما تسبب في تقييد حركة المعلومات داخل هياكلها التنظيمية (٦٩) . هذه المركزية انعكست بوضوح في اسلوب



الشكل رقم ٦

المصدر:

C. Kenneth Allard. *Command, Control and the Common Defense*
(New Haven & London: Yale University Press, 1990), p. 207

ما واجهت نمط العمليات السريع الذي ستعتمد عليه القوات السوفيتية في هجومها على حلف الاطلسي . هذا الاستنتاج دفع ولشمان لطرح تصميم بديل يزيل جميع العقبات امام حرية حركة المعلومات داخل المنظمة العسكرية ، استند الى شبيئين : ١ - دراساته لنظم الاتصال للجيش الالماني اثناء الحرب العالمية الثانية و ٢ - تكنولوجيا الاتصالات الجديدة التي ظهرت اواخر الستينات نتيجة جهود مراكز البحث والتطوير العسكرية .

فمن واقع عمله السابق اثناء الحرب العالمية الثانية لاحظ ولشمان مدى الاختلاف في تصميم نظم القيادة بين النمط الهرمي الذي اعتمدت عليه القوات الامريكية والتصميم اللامركزي الذي تميز به الجيش الالماني في عملياته السريعة . هذا التباين دفعه لدراسة تصميم نظام الاتصال المعمول به في القوات الالمانية لمحاولة ايجاد نموذج يمكن ان يساعد نظام القيادة الامريكي في تسريع عملياته ، فوجد ان سرعة العمليات الالمانية استندت الى اعتمادها على نظام معلومات فريد من نوعه خلا من العقبات التنظيمية التقليدية التي كانت تعيق حركة انسياب المعلومات . فقد ارتكز هذا النظام على شبكة لاسلكية ربطت بين جميع افراد الوحدة العسكرية مما سمح لهم بسماع الرسائل المتبادلة بين القيادة والوحدة وبين افراد الوحدة ذاتهم - بمعنى ان امكانية الاطلاع على المعلومة لم تتوقف على الرتبة او الموقع داخل الهرم التنظيمي . هذه الشبكة اذا كانت بمثابة قاعدة معلومات مشتركة سوت

إدارة نظم الاتصالات ، والمستخدم بشكل خاص في الجيش الامريكي ، والذي عرف باسم " تحويل الرسائل " - MES- SAGE SWITCHING . اعتمد هذا الاسلوب على ربط قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية طبقا لتقدير القيادة للاحتياجات الاتصالية لهذه الوحدات او ما يعرف بخطوط الاحتياج NEED LINES بمعنى ان شكل خريطة الاتصال يتم تحديده مسبقا وغالبا ما يتخذ شكل التنظيم الهرمي (شكل رقم ٦) . وهذه الخريطة اذا تحددت قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية بناء على تصور مسبق لدور كل وحدة وبالتالي لاحتياجاتها الاتصالية مما يقوض من درجة مرونة المنظمة للاستجابة لتغيرات محيطها الخارجى اذ ان اغلب خطوط الاحتياج تربط هيكل المنظمة رأسيا دون ان تعطى اولوية لاقامة قنوات اتصال افقية بين وحدات من نفس مستوى القيادة (٧٠) . ولاحظ ولشمان ان هذا الجمود التنظيمي يمثل نقطة الضعف الرئيسية في هذا النظام اذ ان مركزية نظام التحكم تمنع ادخال اى تغيير على خطوط الاحتياج الا من خلال القيادة العليا بناء على ما يفد اليها من معلومات . من ثم تصبح قدرة المنظمة على التعامل مع تغير الوضع العسكري وهنا بكفاءة نظام القيادة المركزي على قراءة المعركة واقامة قنوات اتصال جديدة تمكن المنظمة من الاستجابة للوضع الجديد .

من هنا ادرك ولشمان عجز النظام عن التعامل مع فيض المعلومات الذي سيمر في قنوات اتصال القوات الامريكية اذا

بين أفرادها من حيث الاطلاع على مضمونها ، وكانت العامل الرئيسي في قدرة الوحدات الألمانية على بلورة صورة مشتركة ليس فقط عن الوضع العسكري على الأرض وإنما أيضا عن تصور القيادة العليا لكيفية التعامل معها ، الأمر الذي مكنها من تقليص دورة قرارها والاستجابة السريعة لتغيرات محيطها الخارجى دون انتظار المعلومات أو الأوامر المفصلة من القيادة العليا . هذا التصميم اختلف جذريا عن نظام الاتصال الذي اعتمدت عليه قوات الحلفاء آنذاك والذي قام على ربط وحداتها مباشرة بمراكز القيادة الرئيسية طبقا لمفهوم شابه الى حد كبير فكرة خطوط الاحتياج ، وبالتالي أدى الى امتداد دورة قرارها رغم ان انظمة اللاسلكى لقوات التحالف كانت أكثر تطورا من تلك المعمول بها فى الجيش الألماني .

من هنا بدأ ولشمان يفكر فى امكانية تطبيق فكرة الشبكة المشتركة على نظم الكمبيوتر الحديثة وفى ذلك اعتمد على تكنولوجيا الاتصال الجديدة التى تم تطويرها فى مراكز البحث والتطور العسكرية وبصفة خاصة فى الجهة التى ارتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بثورة المعلومات - وكالة مشروعات البحث المتطور ADVANCED (ARPA) RESEARCH PROJECTS AGENCY والتى لها الفضل فى تطوير الجزء الأكبر من تكنولوجيا الكمبيوتر المستخدمة الآن .

انشئت وكالة ARPA عام ١٩٥٨ من قبل ادارة الرئيس ايزنهاور كرد فعل لنجاح الاتحاد السوفيتى فى اطلاق اول قمر صناعى فى التاريخ SPUTNIK ومنذ نشأتها اتجهت ARPA الى الجهود البحثية ذات العائد العلمى المباشر دون انتظار لعملية مراجعتها من قبل الاوساط العلمية أو الجامعات . وكان احد اهم المجالات التى اهتمت بها منذ بداية الستينات هو تصميم نظام اتصالات يستطيع الصمود فى مواجهة ضربة نووية . فقد شكل التصميم المركزى الذى اعتمد عليه نظام القيادة والتحكم النووى نقطة ضعف خطيرة فى استراتيجية الردع الامريكى نظرا لاحتمالات شل قدرتها على القيام برد نووى اذا تعرضت مراكز القيادة لضربة استباقية من الاتحاد السوفيتى . التصميم البديل الذى بدأت تفكر فيه ارتكز على تخفيف اعتماد نظم الانذار المبكر والقواعد الجوية على مراكز القيادة الرئيسية عن طريق ربط جميع عناصر نظام القيادة فى شبكة مشتركة تتساوى فيها من حيث امكانياتها الاتصالية واطلاعها على المعلومات . واعتمدت ARPA فى هندسة هذه الشبكات على تقدم تكنولوجيا بالغ الاهمية فى وسائل الاتصال قام بتطويره مكتب تقنيات تحليل المعلومات INFORMATION PRO-CESSING TECHNIQUES OFFICE التابع لوكالة

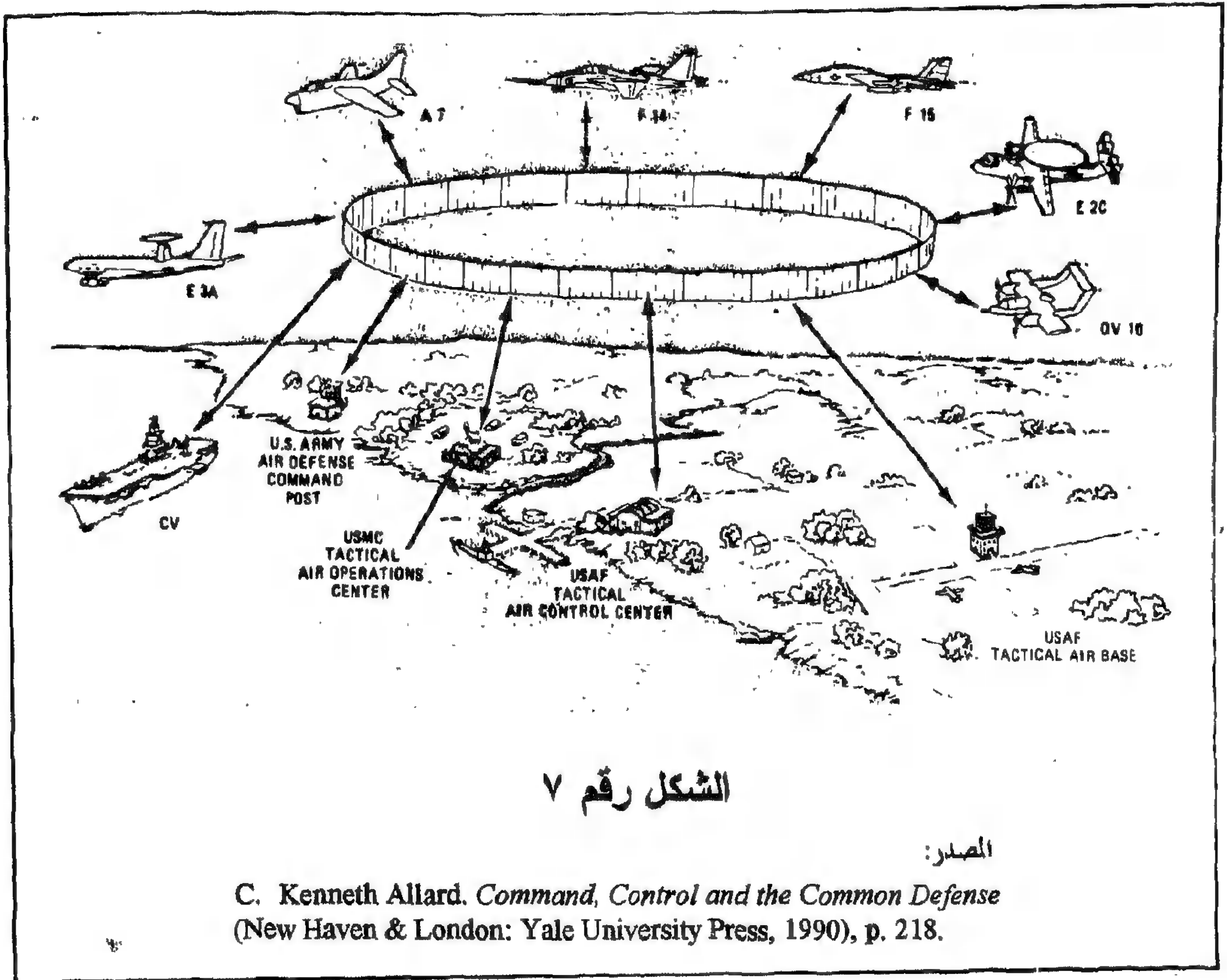
ARPA بالاشتراك مع مؤسسة RAND الشهيرة وتسمى بتكنولوجيا تحويل الحزم PACKET SWITCHING أحدثت ثورة فى اساليب توزيع الرسائل والمعلومات . تقوم تكنولوجيا تحويل الحزم على تقسيم الرسالة الالكترونية الى حزم من المعلومات وتضمن العنوان الالكترونى للجهة المرسل اليها فى كل حزمة بحيث تقوم بايجاد افضل واسرع

طريق عبر خطوط الشبكة للوصول الى هذا العنوان . من ثم تكمن قوة هذه التكنولوجيا فى تحرير سير المعلومات من نمط التحكم المركزى التى اتسمت به الهياكل الهرمية ، وهو ما ظهر بوضوح فى اول شبكة تستخدم تكنولوجيا تحويل الحزم اقامتها ARPA عام ١٩٦٩ وسميت شبكة ARPA (AR-PANET) والتى اتسعت بشكل مطرد فور انشائها لتشمل عددا متزايدا من شبكات الكمبيوتر وشكلت بذلك العمود الفقرى لشبكة العلاقات الدولية المعروفة باسم INTERNET عندما اوقف العمل بالشبكة الاصلية عام ١٩٨٩ (٧١) .

هذه التجربة مع تكنولوجيا تحويل الحزم اجتمعت فى فكر ولشمان مع فكرة الشبكات التكتيكية المأخوذة من تجربة الجيش الألماني لتبلور المفهوم الذى تم على اساسه تصميم نظم المعلومات العسكرية الذى طرحه فى بداية السبعينات من خلال مؤسسة MITRE تحت اسم نظام توزيع المعلومات التكتيكية المشترك JOINT TACTICAL INFORMATION, DISTRIBUTION SYSTEM كان الهدف من وراء نظام JTIDS تحقيق معدل سريع لتوزيع المعلومات ليس من خلال القيادة العليا وإنما طبقا لتقدير كل مستخدم لهذا النظام لاحتياجاته من المعلومات . فالفكرة التى بلورها ولشمان لتأسيس هذا النظام ارتكزت على خلق قاعدة بيانات واسعة تحتوى على جميع المعلومات المتوفرة لدى المنظمة العسكرية ويسمح بالاشتراك فيها لكل فرد اينما كان موقعه فى الهرم التنظيمى من خلال شبكة كثيفة تربط بين مراكز الكمبيوتر واجهزة الاحساس من خلال هذا التصميم يستطيع المستخدم ان يسحب فقط ما يحتاجه من معلومات لاداء مهمته وفقا لتقديره ، وفى نفس الوقت يساهم فى تحديث قاعدة المعلومات ، بما يجمعه من معلومات عن محيطه التكتيكي حتى يمكن للمستخدمين الآخرين الاستفادة بها . على سبيل المثال اذا كان سرب من المقاتلات الحربية يقوم بمهمة دعم جوى للقوات البرية فيمكنها سحب ما يتوافر فى قاعدة البيانات عن نظم الدفاع الجوى للعدو .

اما اذا كانت مهمته تحقيق تفوق جوى فتسحب تلك المعلومات المتعلقة بمواقع اسراب الطائرات المعادية وقواعدها وكيفية تسليحها . (انظر الشكل رقم (٧))

مثل هذا التصميم اذا يسمح لحركة المعلومات بتفادى قنوات الاتصال الهرمية التى اعتمدت عليها نظم القيادة المركزية إذ تربط الوحدات العسكرية مباشرة بمصادر المعلومات الرئيسية فى المنظمة بحيث يتم توزيع المعلومة وفقا للاحتياج لها دون ان تمر عبر المستويات التنظيمية التى تفصل بين القوات على الأرض والقيادة العليا . من ثم تتحرر حركة المعلومة من قبضة نظام القيادة المركزى نتيجة ازالة العقبات التى تعيق كانت انسيابها الامر الذى يضعف من الطابع الهرمى للمنظومة العسكرية غير ان الاثر الحقيقى على الهيكل التنظيمى ينبع من قدرة هذه التكنولوجيا على تغيير نمط التفاعل بين أعضاء المنظمة إذا أن الجمع بين التصميم اللامركزى لنظم القيادة والقوة الاتصالية التى تربط أعضاء الشبكة بقاعدة البيانات المشتركة تسمح للوحدات العسكرية ليس فقط بالحصول على المعلومات المطلوبة بل



الالكترونى هو انتقاده للحواجز التنظيمية التقليدية التى كانت تحد من انسياب المعلومة . هذه القدرة على تخطى الحواجز امام حركة المعلومة هى التى تكسب الشبكة خصائصها الفريدة . فقوتها الحقيقية تنبع من قدرتها الفائقة على تحطيم كل ما يعيق حرية انتقال المعلومة سواء كانت حواجز تنظيمية تتمثل فى هياكل هرمية جامدة ، او طبيعة تتجسد فى حواجز الزمان والمكان التى كانت تشكل العقبة الرئيسية أمام حركة المعلومات إبان العصر الصناعى

من ثم ، تكمن خصوصية الشبكة فى قدرتها على تقليص الابعاد الزمنية والمكانية التى طالما حكمت التفاعل الانسانى والآلى وهو ما يفسر السرعة الفائقة التى يكتسبها نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية عندما تنتقل الى الفضاء الالكترونى . (٧٣)

وقد حظى موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات على هياكل المنظمات المعقدة باهتمام كبير من جانب المؤسسة العسكرية الأمريكية عكس اهتمام اوساط ادارة الاعمال والاقتصاد بالموضوع نفسه . فمئذ بداية الثمانينات ظهر عدد متزايد من الكتب والدراسات التى اشارت الى عجز شركات ادارة الأعمال المنظمة على النمط الهرمى عن التكيف مع الواقع

ايضا تسنق عملياتها بشكل مستقل عن مراكز القيادة العليا . فسهولة الاتصال وتبادل المعلومات عبر الشبكة تسمح بتخطيط الوظائف العسكرية مثل العمليات اللوجستية والدفاع الجوى وعمليات المناورة بشكل أسرع من أدائها من خلال نظم القيادة والتحكم الهرمية .

تأثير ذلك على المنظومة العسكرية يتعدى بكثير التخفيف من طابعها المركزى اذ ان قدرة المستويات التنظيمية المختلفة على القيام بالمهام التقليدية لنظم القيادة والتحكم وبصفة خاصة الوظيفية التقليدية - يعنى ليس فقط الانتقال الى اسلوب لا مركزى فى ادارة العمليات العسكرية وانما انتقال محور التخطيط العسكرى نفسه الى الشبكة بعيدا عن تحكم القيادة العليا - فكلما زاد الاعتماد على الشبكة لتنسيق العملية العسكرية تنفصل عملية القيادة والتحكم عن الهيكل الهرمى وتنتقل الى ما اسماءه رئيس هيئة الاركان السابق الجنرال كولن باول « دائرة المعلومات » أو ما اصطلح عليه فى الكتابات عن ثورة المعلومات باسم « الفضاء الالكترونى » (٧٢) .

يستخدم هذا المصطلح عادة تعبير عن الحرية المطلقة لحركة المعلومات داخل الشبكة إذ أن ما يميز واقع الفضاء

للقيادة العليا . ومن ثم سترتكز العمليات العسكرية على مزيج من التخطيط الهرمي والتنفيذ اللامركزي وهو ما سينعكس على تصميم نظم المعلومات التي ستجمع بين نمط لا مركزي يعتمد على سحب المعلومة ونمط هرمي وظيفته بلورة تصور مشترك للأهداف العسكرية العامة . (٧٧)

خاتمة : التفسير الأمريكي لحرب المعلومات □:

بعد عام تقريبا من انتهاء حرب الخليج أصدر الباحثان الفين وهايدي توفلر كتابا بعنوان « الحرب والحرب المضادة » حظى باهتمام واسع من قبل المؤسسة العسكرية الأمريكية التي اعتمدت على فكرته الرئيسية في بلورة مذهبها العسكري القائم على حرب المعلومات . (٧٨) تقوم فكرة الكتاب على افتراض بأن الحرب ماضية إلا إنعكاسا لنمط الانتاج السائد في حقبة تاريخية معينة . وطرح الكاتبان فكرة تطور التاريخ وفقا لثلاث موجات حضارية إتسم كل منها بمنط تكنولوجي معين بدءا بالموجة الاولى التي سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر واعتمدت على الزراعة كالمصدر الاساسي للثروة ، مرورا بالثورة الصناعية التي ارتكزت على الانتاج الشامل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وانتهاء بثورة المعلومات الحالية التي تقوم على تحليل وتبادل المعلومات كالمصدر الرئيسي لانتاج الثروة . ووفقا لطرح لكتاب واكب تطوير أسلوب الحرب هذه الموجات الثلاث نظرا لاعتماده على تحويل مصادره الثروة الى طاقة تدميرية . فحروب الموجة الاولى قامت على تجيش الطاقة البشرية والحيوانية التي شكلت اساس الانتاج الزراعي ، مثلما ارتكزت حروب الموجة الثالثة على القوة التدميرية الهائلة للآلة الصناعية . أما حرب الموجة الثالثة - وتعتبر حرب الخليج اول مثال لها - فستشهد انتقال الصراع العسكري الى « فضاء المعلومات » ، وستتركز اساسا على القدرة الفائقة للشبكة على تحليل المعلومة .

ولكن كما أوضحنا من خلال هذا البحث فإن جوهرى ثورة عسكرية لا تكمن فقط فى التكنولوجيا التى تعتمد عليها وانما ايضا فى التغيير الفكرى والفلسفى التى يصاحبها ولذا كان تركيزنا على تطور المذهب الأمريكى الذى بدأ يتجه نحو الموجة الثالثة منذ أواخر السبعينات فمن خلال رصد التحول الفكرى الذى شهدته الفكر العسكرية الأمريكى تتضح لنا المعالم الرئيسية لحرب المعلومات لعل أبرزها الافتراض الاساسى التى تقوم عليها وهو ان الانتصار لا يأتى عن طريق التدمير المادى للعدو وانما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل وأهمها تكمن فى قدرته على تحليل المعلومات . والواقع ان هذا الافتراض يعكس الطبيعة اللامادية التى يتسم بها نمط التفاعلات فى عصر المعلومات ، فالشبكة نادرا ما تتجسد فى صورة مادية واستخدامها يعتمد أكثر على تحليل الرموز المجردة دون ان يتم ذلك عبر وسيط مادى . من هنا نبع تركيز المذهب الأمريكى على نظم

الاقتصادى الجديد الذى يتسم بسرعة تغير الاسواق وزيادة حدة المنافسة نتيجة تراجع دور الدولة فى ضبط الاقتصاد الوطنى الامر الذى أفزر بيئة اقتصادية شديدة الاضطراب . هذا الواقع الجديد دفع محلى نظم الادارة الى التركيز على تضيق دورات الانتاج بدلا من الاعتماد على الانتاج الشامل الذى شكل اساس القوة التنافسية خلال العصر الصناعى . من هنا نبع التركيز على ضرورة « اعادة هندسة » هيكل المنظمة عن طريق شبكة المعلومات حتى تتمكن من تسريع عملية الانتاج لمواكبة سرعة تغير السوق . وإلى جانب التركيز على عنصر السرعة تقوم عملية إعادة الهندسة على تفكيك الحواجز البيروقراطية التى تحد من درجة مرونة المنظمة فى الاستجابة لتغيرات السوق وذلك اعتمادا على « فرق عمل » يتم تشكيلها بصفة مؤقتة من خلال إقامة شبكة خاصة بها بهدف معالجة مشكلة ما تطرأ نتيجة تقلب أوضاع السوق او فى عمليات الانتاج والتسويق نتيجة لتعقيد الهيكل التنظيمى الداخلى . من ثم يكون شىكل المنظمة فى حالة تغير دائم يعكس سيولة البيئة من حوله ، اذا بمجرد انتهاء المشكلة التى شكلت لحظها تتحلل الفرقة ليتم توزيع اعضائها فى فرق جديدة حسب طبيعة المشكلة التى تستجد . (٧٤) بهذه الطريقة تتعامل المنظمة مع « عبء المعرفة » إذ تعتمد على تجميع الموارد العلمية للمنظمة فى تركيبات متنوعة وفقا لطبيعة المشكلة التى تواجهها .

هذه الأفكار تركت اثرا عميقا على القوات المسلحة الأمريكية وخاصة فى خطة « اعادة هندسة » الجيش التى سميت « قوة ٢١ » تقوم هذه الخطة على ربط جميع وحدات الجيش ابتداء من مستوى اللواء بمجموعة من « نظم المعلومات الدورية » . تستطيع من خلالها « سحب » المعلومات اللازمة وفقا لتصميم ولشمان (٧٥) وبذلك تمتلك كل وحدة القدرة على تبادل المعلومات بسهولة بحيث لا ترتبط بموقع ثابت فى هيكل القيادة وبالتالي يمكن تركيبها فى « فرق » قتالية مرنة تنسق عملياتها من خلال شبكة خاصة بها . الى جانب ذلك هناك تركيز واضح على استخدام شبكة المعلومات لتنسيق عمليات الدعم اللوجستى والاسناد الجوى بحيث يتم الربط تلقائيا بين قيادات الوحدات الصغيرة بحيث تتمكن من تخطيط عملياتها دون انتظار الأوامر من القيادة العليا . (٧٦)

الهدف الاساسى من عملية إعادة الهندسة اذا هو تقليص دورة إتخاذ القرار العسكرى من خلال الربط المباشر بين مصادر المعلومات والوحدات المسؤولة عن تنفيذ الخطة العسكرية وهو ما يعنى تجاوز الدرجات المتوسطة فى سلسلة القيادة . هذا لا يعنى اختفاء دور الهياكل الهرمية كلية فوظيفتها الاساسية ستظل وضع الخطوط العامة لرؤية القيادة تجاه كيفية الانتقال من الواقع الحالى الى الواقع المراد . وإنما الاختلاف سيكون فى كيفية التنفيذ إذ أن مهمة التخطيط المفصل والتنفيذ ستنتقل الى الشبكة حيث تتم تلقائيا من قبل الدرجات الصغيرة فى سلسلة القيادة فى إطار التصور العام

القيادة والتحكم بدلا من القوات العسكرية للعدو وهو ما عكس انتقال مركز ثقل المنظمات العسكرية الى الوظيفة التحليلية التي تقوم بها نظم القيادة .

هذا الادراك بأهمية الوظيفة التحليلية وفكرة تدمير العدو من الداخل حدا بمخططي الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى التطرق لتلك المجالات الفكرية التي حاولت كشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم ودور المعلومات في التفاعل بينهما . والواقع ان هذا الاهتمام عكس أهمية البعد التنظيمي في تحليل تأثير التكنولوجيا على الحرب ، اذ ان حرب المعلومات - في جوهرها - هي حرب بين نمطين من التنظيم - نمط يعتمد على الهياكل الهرمية تقوم على المركزية الشديدة في ادراتها للعمليات الحربية ، ونمط يتخذ شكل الشبكة اللامركزية التي تسمح بتنسيق هذه العمليات تلقائيا في فضاء المعلومات .

ومن واقع هذا الاهتمام بالبعد التنظيمي لثورة المعلومات ادرك القائمون على إعادة تقييم المذهب العسكري الأمريكي ان فعالية المنظمات الهرمية تتوقف على توافر بيئة مستقرة نسبيا تتناسب مع سرعة دورة قرارها ، وبالتالي فإن الوسيلة المثلى لتدميرها تكمن في حرمانها من هذا الاستقرار من خلال رفع وتيرة العمليات العسكرية بحيث تفوق قدرة العدو على التعامل معها . هذا يتضح تفوق التنظيم الشبكي على الهياكل الهرمية اذ أن سر قدرتها على التعامل مع الاضطراب يكمن في مرونتها التنظيمية وسرعتها الفائقة في الاستجابة للمتغيرات في محيطها الخارجي . والجدير بالملاحظة ان هذا التحليل لا ينطبق على المنظمات العسكرية فقط ، فقد لاحظ عدد متزايد من التحليلات الاستراتيجية اتجاها يشير الى تفوق المنظمات الشبكية بصفة عامة - مثل شركات ادارة الأعمال الصغيرة ومنظمات الارهاب والجريمة المنظمة - على تلك التي لاتزال تعتمد على نمط التنظيم الهرمي مثل الدول والأجهزة البيروقراطية والشركات العملاقة (٧٩) تفسير هذا الاتجاه يرجع لكفاءة نظم الشبكات في رصد وتحليل التغير في بيئتها الخارجية ، حتى وان اتسمت بالاضطراب والسرعة التي تتحرك بها لصد هذا الاضطراب قبل ان يتمكن من الانتشار في الجسم التنظيمي من الداخل .

غير أن تفوق الشبكة لا يرجع فقط لقدرتها على مواجهة الاضطراب وانما ايضا لقدراتها على توليده . فالسمة الرئيسية للمنظومة الشبكية تتمثل في قصور دورة قرارها مما يمكنها من الوصول الى سرعات فائقة في أداء عملياتها . ومن واقع الطبيعة المتداخلة التي تسود الحرب فإن هذه السرعة تترجم مباشرة الى اضطراب في البيئة المشتركة التي يتقاتل فيها الطرفان ، مما يعني أن حرب المعلومات تعتمد في الأساس على التحكم وليس التدمير - وبصفة خاصة التحكم في انسياب

المعلومات في ساحة المعركة .

يبقى إذن السمة الرئيسية لحرب المعلومات وهي السرعة نفسها ولا نعني بذلك فقط السرعة المطلقة لتتابع الأحداث العسكرية وانما تغير الاطار الزمني للحرب ذاتها . فالقوة الحقيقية لأي ثورة تكنولوجية - وانعكاسها على التكنولوجيا العسكرية - تكمن في قدرتها على تقليص الأبعاد الزمنية والمكانية للتفاعل الانساني الأمر الذي يظهر بوضوح في تأثيره على مستويات العمل الاستراتيجي . فقد جرت الحاجة في الدراسات العسكرية إلى تحليل الحرب على ثلاثة مستويات حكم كل منها في اطار زمني ومكاني محدد بدءا بالمستوى التكتيكي الذي يركز على تفاصيل المعركة على الارض مرورا بالمستوى العملياتي الذي تجتمع فيه نتائج هذه المعارك لتحديد الوضع العسكري على مسرح العمليات ككل ، وانتهاء بالمستوى الاستراتيجي الذي تتحد فيه الاهداف السياسية من الحرب والميزان العسكري بين الدول . والواقع ان هذا التصور كان انعكاسا للآثار الناتجة عن تقلص بعدى المكان والزمان ومواكبة تطور الحرب الصناعية . فالسمة الجوهرية التي ميزت التكنولوجيا الصناعية هي اعتمادها على نظام متكامل ليؤازرها - وهو ما أدى الى استحداث مجال السيبرناتيقا - الأمر الذي ميزها عن تكنولوجيا حروب الموجة الأولى التي كانت تستخدم بشكل مستقل ومن ثم أصبحت القوة العسكرية تعتمد ليس فقط على امتلاك التكنولوجيا وانما على دمجها في منظومة حربية متكاملة . (٨٠) من هنا جاء ظهور المستوى العملياتي في المراحل الأخيرة للحرب العالمية الأولى ليحدد مجالا للعمل العسكري بتوسط المجالين الاستراتيجي والتكتيكي ارتكز على افتراض بأن تركيب الاشتباكات التكتيكية في هامش زمني ومكاني معين ويمكن ان يولد أثارا تتجاوز المستوى التكتيكي لتمتد الى المنظومة الحربية للعدو وتؤدي الى انهيارها

غير أن قوة ثورة المعلومات سينتج عنها ضغط أبعاد الزمان والمكان في هامش أضيق بسبب انتقال الحرب الى الشبكة الأمر الذي سيؤدي الى انهيار الحدود الزمانية والمكانية التي حكمت مستويات الحرب الثلاثة بحيث تضاعف المسافات الفاصلة بينهم . هذا الدمج بين مستويات الحرب يعكس سهولة انتقال اثر الأحداث من المستوى التكتيكي الى المستوى الاستراتيجي والعكس . كذلك كما ان الفارق بين المستويين التكتيكي والعملياتي يكاد ينعدم بحيث يصعب التفريق بينهما (٨١) . ومن ثم تتحول الحرب الى عمل عسكري متصلي ينتقل فيه أثر الأحداث عبر مستوياتها الثلاثة بسرعة فائقة .

وقد ظهر أثر هذا التحليل على المذهب العسكري الأمريكي في فكرة التزامنية التي وضحت في كتابات رئيس هيئة أركان الجيش السابق وهو يعتبر صاحب

مرتبة المعرفة في سلم المواد الأولية . ويدعونا ذلك لإعادة التفكير حول التفريقات الكلاسيكية التقليدية بين ماهو أكاديمي وعملي ، وفكري ويدوي ، ونظري وتطبيقي . فكل هذه الخطوط الفاصلة التحكيمية يعاد رسمها الآن بعد أن تولت البيانات والمعلومات والمعرفة مكان الصدارة للمؤسسات العسكرية والمدنية ، والاقتصادية والسياسية . فالثورة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات هي في الواقع ثورة فكرية بقدر ما هي تقنية .

الفضل في وضع الاسس الفكرية لمشروع « قوه ٢١ » . يرتكز هذا المفهوم على ربط مستويات التخطيط العسكري الثلاثة بحيث تظهر العملية الحربية للعدو في صورة ضربة متواصلة على المستوى التكتيكي والعمليات والاستراتيجي بالتوازي من ثم يستحيل على العدو الانتقال الى مستوى آخر لانقاذ موقفه إذ أن تزامن العمليات سيؤدي الى كسر حلقات الوصل التي كانت تربط بين المستويات الثلاثة . (٨٢)

إذاً يتضح مما سبق أن العامل الأساسي وراء نجاح وفعالية أي خطة هو العامل الفكري . وذلك نظرا لعلو

الهوامش

1. Brig. Gen. Richard Neal (USMC), USCENTCOM Briefing, CNN Riyadh, Saudi Arabia, 15 February 1991.
2. Peter Drucker. *The New Realities: In Government and Politics, In Economics and Business, In Society and World View* (New York: Harper & Row Publishers, 1989); Scott Lash., John Urry. *The End of Organized Capitalism* (Cambridge: Polity Press, 1993).
3. S.J. Andriole "Leveraging Command and Control via Enhanced Decisionmaking: Prospects for a Behavioral Theory of Command and Control" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 253-266.
4. Robert Leonhard. *Fighting by Minutes: Time and the Art of War* (London: Praeger, 1994).
5. Thomas P. Coakley, *Command and Control for War and Peace* (Washington: National Defense University Press, 1992)., pp. 58-62.
6. Gray, Colin S. "National Style in Strategy: The American Example" *International Security* 6 (Fall 1981): 21-47.; Edward Luttwak. "The American Style of Warfare" *Air Force Magazine* (August 1979); Edward Luttwak, "The American Style of War and the Military Balance" *Survival* 21 (March/April 1979): 2-60.
7. Archie D. Barrett, *Re-appraising Defense Organization* (Washington: National Defense University Press, 1983); Stuart W. Leslie. *The Cold War and American Science: The Military-Industrial-Academic Complex at MIT and Stanford* (New York: Columbia University Press, 1993).
8. Jeffrey P. Kimball, "The Stab in the Back Legend and the Vietnam War" *Armed Forces and Society* 14 (Spring 1988): 433-458; Deborah. D. Avant, "The Institutional Sources of Military Doctrine: Hegemons and Peripheral Wars" *International Studies Quarterly* 37 (1993): 409-430.
9. Avant., "The Institutional Sources of Military Doctrine".
10. Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (N.Y. St. Martin's Press, 1981).
11. Robert Osgood, *Limited War* (Chicago: University of Chicago Press, 1957); Thomas Schelling. *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).

12. Field Manual (FM) 100-5 *Operations of the Army Forces in the Field* (Washington D.C.: Department of the Army, 1968), p. 1-6.
13. Harry G. Summers, "The United States Army Institutional Response to Vietnam" in Charles R. Shrader (Lt. Col.) ed. *The Impact of Unsuccessful Military Campaigns on Military Institutions, 1860-1980. Proceedings of the 1982 International Military History Symposium* (Washington D.C.: U.S. Army Center of Military History, 1984); Stephen Peter Rosen, "Vietnam and the American Theory of Limited War" *International Security* 7 (Fall 1982): 83-113.
14. Weigley, Russel F. *The American Way of War: A History of United States Military Strategy and Policy* (New York: Macmillan Publishing Company, 1973).
15. William Darryl Henderson, *The Hollow Army: How the U.S. Army is Oversold and Undermanned* (New York: Greenwood, 1990).
16. Carl - Christoph Schweitzer, (ed.) *The Changing Western Analysis of the Soviet Threat* (London: Pinter Publishers, 1990).
17. James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995) pp. 156-158.
18. Paul H. Herbert, (Maj.) *Deciding What Has to Be Done: General William E. DePuy and the 1976 Edition of FM 100-5, Operations* (Leavenworth Paper No. 16. Fort Leavenworth, Kansas: U.S. Army Command and General Staff College, 1988), pp. 79-95.
19. Gabel, Christopher R. (Dr.) "Doctrine: Active Defense" in Roger J. Spiller (ed). *Combined Arms in Battle Since 1939* (Ft. Leavenworth, Kansas: US Army Command and General Staff College, 1992).; William S. Lind, "Some Doctrinal Considerations for the United States Army" *Military Review* 57 (March 1977): 54-65.; Saadia Amiel, "Deterrence by Conventional Forces" *Survival* 20 (March/ April 1978): 58-62.
20. R.S. Evans, (Maj. British Army). "The Need for Offensive Operations on Land" *Military Review* 57 (July 1977): 44-52.; Tate, Clyde J. (Col. USA), L.D. Holder (LTC. USA). "New Doctrine for the Defense" *Military Review* 61 (March 1981): 2-9.
21. Philip A. Karber, "In Defense of Forward Defense - The Frontline of Europe" *Armed Forces Journal International* (May 1984): 27-50.; Philip A. Karbwer, "NATO Doctrine and National Operational Priorities: The Central Front and the Flanks: Parts I, II" in Robert O'Neill (ed.) *Doctrine, The Alliance and Arms Control* (Hamden, CT.: Archon Books, 1987): 160-201.
22. Philip A. Karber, "Soviet Lessons of the Middle East War" in The 15th Annual Army Operations Research Symposium, Army Research and Development, November-December 1976.; Karber, "The Tactical Revolution in Soviet Military Doctrine" *Military Review* November 1977: 83-85.; George F. Steger, "More Dilemmas in Studying Soviet Tactics" *Military Review* February 1978: 88-91.
23. Romjue, John L. *From Active Defense to AirLand Battle: The Development of Army Doctrine, 1973-1982* (Ft. Monroe, Virginia: TRADOC Historical Office, June 1984), pp. 89-91.
24. James F Dunnigan, Raymond M. Macedonia. *Getting it Right: American Military Reforms After Vietnam to the Gulf War and Beyond* (New York: William Morrow & Co., Inc., 1995), pp. 59-67; James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995), pp. 49-60.
25. John L. Romjue, "AirLand Battle: The Historical Background" *Military Review* 66 (March 1986): 52-55; "The Evolution of the AirLand Battle Concept" *Air University Review* 35 (May-June 1984): 4-15.

26. Summer, pp. 90-95.
27. Carl Von. Clausewitz, *On War*. Trans. and ed. Michael Howard and Peter Paret. Princeton: Princeton University Press, 1984.
28. Ibid., pp. 15-37.
29. John Mearsheimer. "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe" *International Security* 7 (Summer 1982): 3-39.; "Maneuver, Mobile Defense, and the NATO Central Front" *International Security* 6 (Winter 1981-82): 104-122.
30. William S. Lind, *Maneuver Warfare Handbook* (Boulder & London, 1985).; "The Case for Maneuver Warfare" in Asa A. Clark, Peter W. Chiarelli, Jeffrey S. McKittrick, James W. Reed (eds). *The Defense Reform Debate: Issues and Analysis* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1984): 88-100; Richard D. Hooker. (ed). *Maneuver Warfare: An Anthology* (Novato, CA.: Presidio Press, 1993).
31. Timothy Lupfer, *The Dynamics of Doctrine: The Changes in German Tactical Doctrine During the First World War* (Leavenworth: Combat Studies Institute, 1981).
32. James S. Corum. *The Roots of Blitzkrieg: Hans Von Seeckt and German Military Reform* (Lawrence, KA.:University Press of Kansas, 1992).
33. Edward Luttwak. "The Operational Level of War" *International Security* 5 (Winter 1980/81): 61-79.
34. Morton Kondracke, "Defense Without Mirrors: We Really Can Get More Bang for the Buck" *The New Republic* January 24, 1981: 11-13.
35. Robert R. Leonhard. *The Art of Maneuver: Maneuver Warfare Theory and AirLand Battle* (Novato, CA.: Presidio Press, 1991), p. 51.
36. Joel S. Lawson, Sr. , "The State Variables of a Command and Control System" Proceedings for Quantitative Assessment of the Utility of Command and Control Systems, Office of the Secretary of Defense with the Cooperation of the MITRE Corporation, C3 Division (Washington, D.C.: National Defense University, Ft. Leslie J. McNair, January 1980).
37. John R. Boyd, "A Discourse on Winning and Loosing" August 1987; "Briefing on the Boyd Theory: Competitive Observation - Decision - Action Cycles" With Introduction (Dated 25 June 1979) By William S. Lind (August 1, 1978).; "Patterns of Conflict." Briefing Presented to the Air War College. (Maxwell AFB., AL.: September 29, 1981).
38. James Fallows, *National Defense* (New York: Random House, 1981), pp. 28-32.
39. Stephen W. Richey, (Cadet. US. Military Academy) "The Philosophical Basis of AirLand Battle" *Military Review* 64 (May 1984): 48-53.
40. Wayne A. Downing. (Col. USA), James R. Riley (Lt. Col. USA), David M. Rodriguez (Capt. USA). "Training for Maneuver Warfare" *Military Review* 64 (January 1984): 16-27.; Anthony M. Coroalles, (Capt. USA). "Implementing a Maneuver Style of War" *Military Review* 62 (December 1982): 20-25.; "Maneuver to Win: A Realistic Alternative" *Military Review* 61 (September 1981): 35-46.; John S. Doerfel, (Lt. Col. USA). "The Operational Art of the AirLand Battle" *Military Review* 62 (May 1982): 3-10.
41. Don A. Starry, "Extending the Battlefield" *Military Review* 61 (March 1981): 32-50.
42. Field Manual (FM) 100-5, Operations (Department of the Army, Washington D.C., 20 August 1982).

43. Ibid, p. 2-2.
44. Ibid, p. 2-5.
45. FM 100-1, The Army, Department of the Army, Washington D.C. (14 August, 1982).
46. James R. Beniger, *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986).
47. Martin Van Crevald, *Technology and War: From 2000 B.C. to the Present* (New York: The Free Press, 1989), pp. 297-309; *Command in War* (Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1985), pp. 240-253.
48. Chris Demchak. *Military Organizations, Complex Machines: Modernization in the US Armed Services* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1991), pp. 101-107.
49. Gary Chapman, "The New Generation of High Technology Weapons"; Paul N. Edwards, "A History of Computers and Weapons Systems" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).; Van Crevald, *Technology in War*, pp. 285-276.
50. Demchak, pp. 19-24; 90-98.
51. Paul Bracken. *The Command and Control of Nuclear Forces* (New Haven and London: Yale University Press, 1983), pp. 61-72.; Bruce Blair. *Strategic Command and Control: Redefining the Nuclear Threat* (Washington: Brookings 1985).; Philip S. Kronenberg. "Command and Control as a Theory of Interorganizational Design" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 229-252.
52. Alan Borning, "Computer Systems Reliability and Nuclear War" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).
53. Demchak , pp. 154-158; Alfred D. Chandler, Jr. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977).
54. Van Crevald, *Command in War*, pp. 152-173; Manuel DeLanda. *War in the Age of Intelligent Machines* (New York: Zone Books, 1991), pp. 74-91.
55. Norbert, Wiener. *Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and Machine* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1948).; Howard Rheingold. *Tools for Thought: The People and Ideas Behind the Next Computer Revolution* (New York: Simon & Schuster, 1985), pp. 52-61.;
56. Stafford Beer. *Decision and Control: The Meaning of Operational Research and Management Cybernetics* (New York: John Wiley and Sons, 1994), pp. 247-263.
57. Beer, pp. 180-191.
58. M.A. Rice,, A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989), pp. 7-9.
59. Posen, Barry. *The Sources of Military Doctrine* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p. 36.
60. George E. Orr, (Maj. USAF). *Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions* (Maxwell AFB. Alabama: Air University Press, 1983).
61. Ibid, pp. 32-36.

62. John A. Warden, *The Air Campaign: Planning for Combat* (Washington D.C.: National Defense University Press, 1988).; James Winnefield, Preston Niblack, Dana J. Johnson, *A League of Airmen: US Airpower in the Gulf War* (Santa Monica, RAND, 1994), pp. 57-62.

63. Warden, "The Enemy as a System" *Air Power Journal* (Spring 1995).

64. Coyne 1992, RAND 65-73, Hallion.

65. Van Creveld, *Command in War*, pp. 250-263.;

66. Van Creveld, *Command in War*, pp. 288-294. Edward Bennett, James Degan, Joseph Spiegel (eds). *Military Information Systems: The Design of Computer Aided Systems for Command* (New York: Frederick A. Praeger, 1964).

67. Bennett, pp. 271-289.

68. Major General George S. Eckhardt. *Command and Control, 1950-1969* (Washington: Department of the Army, 1974).

69. Gordon Welchman, *The Hut Six Story: Breaking the Enigma Codes* (London: Allen Lane, 1982).

70. Ibid, pp. 294-337.

71. Michael Hauben, "Behind the Net: The Untold Story of the ARPANET" (<http://wuarchive.wustl.edu/doc/misc/acn/netbook/ch.6-untold-ARPA>).

72. General Colin Powell, "Information Age Warrior" *BYTE* July 1992.

73. Michael Benedikt (ed.) *Cyberspace: First Steps* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1992).

74. Michael Scott Morton (ed.) *The Corporation of the 1990s: Information Technology and Organizational Transformation* (New York: Oxford University Press, 1991).; Robert Reich, "Entrepreneurship Reconsidered: The Team as Hero" *Harvard Business Review* (May-June 1987): 77-83.; Lee Sproul, Sarah Kessler *Connections: New Ways of Working in the Networked Organization* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1991).

75. TRADOC Pamphlet 525-5. *Force XXI Operations* (Fort Monroe, Virginia: HQ USATRADOC, August 1, 1994).

76. Ibid, pp. 5-14.

77. Ibid.

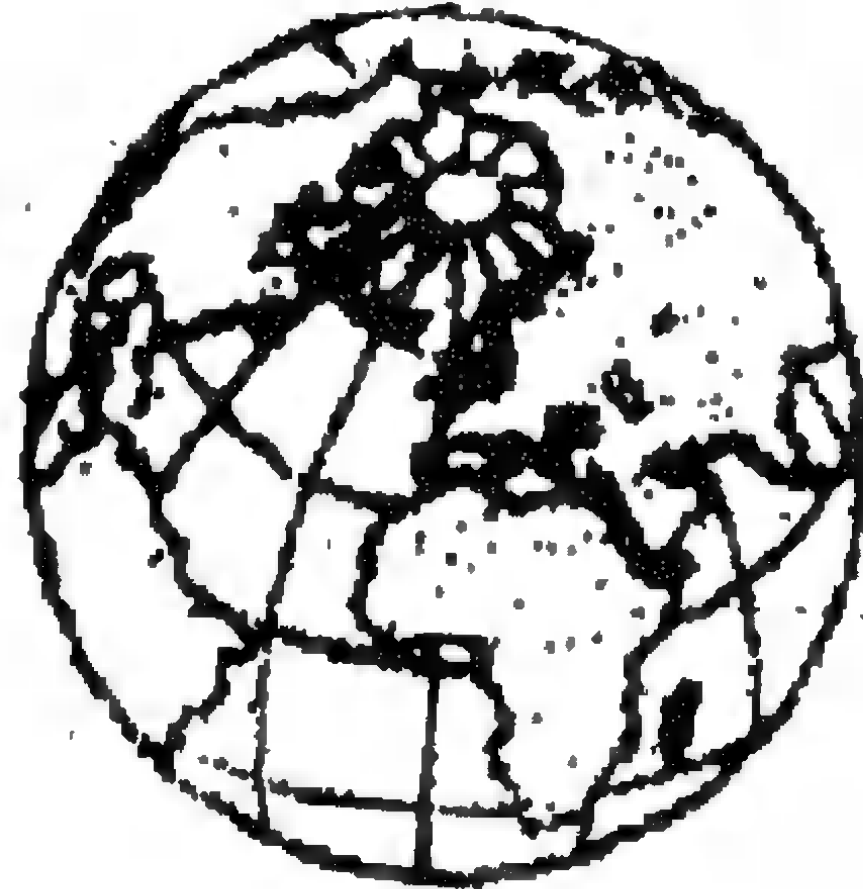
78. Alvin Toffler, Heidi Toffler, *War and Anti War: Making Sense of Today's Global Chaos* (London: Warner Books, 1992).

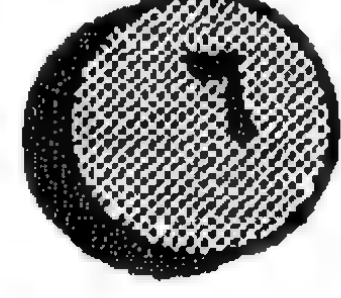
79. John Arquilla, David Ronfeldt, "Cyberwar is Coming" *Comparative Strategy* 12 (April - June 1993): 141-165.

80. Van Creveld, *Technology and War*, pp. 307-354.

Lt. Col. Douglas Macgregor. "Future Battle: The Merging Levels of War" *Parameters* 22 (Winter 1992): 33-47.; David Jablonsky, "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs" *Parameters* 24 (Autumn 1994): 18-36.

82. Gordon R Sullivan. (Gen. USA). "Moving into the 21st Century: America's Army and Modernization" *Military Review* 73 (July 1993): 2-11. Sullivan and., James M. Dubik (Col. USA). "Land Warfare in the 21st Century" *Military Review* 73 (September 1993): 13-32. "War in the Information Age" *Military Review* 74 (April 1994): 46-62.





التجارب والتحديات المصرية نحو استخدام الممارس الإلكترونية

دراسة ميدانية على بعض المكتبات
المتخصصة في العلاقات الدولية

د. أسامة السيد محمود

الإلكترونية، ثم القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات نفسها .

ومن الملاحظ في السنوات القليلة التي مضت من عقد التسعينيات انتشار عمليات تحويل نظم المكتبات المصرية من النظم اليدوية ، الى النظم التي تعتمد على الحاسبات الإلكترونية المصغرة في بعض أو كل عملياتها ، وهذا الانتشار فيما يرى كاتب هذه الدراسة انما يرجع الى بعض أو كل الأسباب التالية :

١- رخص وسهولة الحصول على أجهزة الحاسبات الإلكترونية في مصر .

٢- التحسن الواضح في وسائل الاتصال عن بعد بين المكتبات المصرية بعضها وبعض ، أو بين المكتبات المصرية ومصادر المعلومات في الخارج ، وهذا التحسن يرجع أساسا الى الإصلاح الملموس في شبكة الاتصالات التليفونية في مصر والتوسع فيها ، وربطها بشبكات الاتصالات الدولية .

٣- توافر نظم وبرامج جاهزة تستطيع التعامل مع المعلومات الجغرافية العربية واللاتينية ، وتستطيع أيضا تنفيذ عدة عمليات وأنشطة داخل المكتبات ، ويمكن تشغيلها على الحاسبات الإلكترونية المصغرة ، ثم إمكانية الحصول عليها والتدريب عليها مجانا ، وأخص بالذكر نظام CDS-Micro ISIS الذي عربته وتولى توزيعه مجانا جامعة الدول

تخلو برامج التعليم الرسمي من تعليم التلاميذ والطلاب خلال مراحل تعليمهم المختلفة في مهارات استخدام مصادر المعلومات أو الاعتماد عليها في حل المشاكل اليومية واتخاذ القرارات ، باستثناء بعض التجارب الحديثة لإدخال تلك البرامج في مصر بمكتبة الجامعة الأمريكية أو بعض المدارس الثانوية ، إلا أن مرور سنوات قليلة للغاية على تلك التجارب بالتعليم العام خصوصا يجعل من أمر دراسة نتائجها غير متاح في الوقت الحاضر . وقد أدى غياب مثل تلك البرامج الى افتقاد المستفيد المصري لمهارات تحديد أماكن مصادر المعلومات المتاحة ، أو مهارات التعامل معها ، مما انعكس بالتالي في كثير من الأحيان على سرعة اتخاذ القرارات أو جودة وسرعة انجاز الأبحاث العلمية ، كما أنه من ناحية أخرى جعل من أمر تكوين مجموعات قوية من مصادر المعلومات عملية غير اقتصادية ، لقلة استخدامها وعدم فعالية هذا الاستخدام في بعض الأحيان .

ومع استخدام تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية المصغرة سهلة الاستخدام وقليلة التكاليف في آن واحد ، للتعامل والوصول الى مصادر المعلومات المختزنة في شكل قواعد وبنوك للمعلومات الجغرافية والرقمية والنصية ، أصبحت المهارات المطلوبة للتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية مهارات مركبة تجمع ما بين القدرة على تحديد مصادر المعلومات ، والقدرة على التعامل مع أجهزة الحاسبات

العربية ، وبرنامج LIS الذي صممه ويتولى توزيعه والتدريب عليه وتطويره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء في مصر ، بل قد يصل الأمر بهذا المركز الى امداد بعض المكتبات الحكومية بالأجهزة والحاسبات نفسها مجاناً والإشراف الفني ودعم عملية التحويل بالمستشارين لتطوير هذه المكتبات ومراكز المعلومات .

٤- توفر جيل جديد من أمناء المكتبات وإخصائي المعلومات المصريين الذين لديهم المعرفة النظرية عن النظم الالكترونية في المكتبات وفوائدها ، والبرامج والنظم المتاحة ، وذلك بعد التطوير الملموس الذي حدث على برامج ومقررات أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر ، بل إن بعض الخريجين يسعى بصفة شخصية أو تتاح له الفرصة لتطوير هذه المهارات النظرية الى خبرات تطبيقية على استخدام الحاسبات الالكترونية والتعامل معها .

وعلى الرغم من الانتشار الملحوظ للنظم القائمة على الحاسبات الالكترونية المصغرة في المكتبات المصرية ، الا أنه لم تجرى أى دراسات سابقة لرصد الاتجاهات أو التغيير الذي يحدث في سلوك المستفيد نحو استخدام الحاسبات في التعامل مع مصادر المعلومات ، وبالذات في التعامل مع الفهارس والأنواع الاسترجاعية التي تعد العمود الفقري واللبنة الأولى في قيام أى نظام الكتروني رغم ظهور عدد كبير نسبياً من الدراسات في الخارج أخضعت التغيير في سلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية المقامة للجمهور Open Access Catalogs والمعروفة اختصاراً OPAC ورصدت اتجاهاته نحوها طوال العقد الحالي والعقد الماضي . ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تهدف الى رصد اتجاهات المستفيد المصري في مجالات العلوم الاجتماعية عامة والعلاقات الدولية خاصة نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومعرفة مقدار التغيير الذي يمكن أن يحدث في سلوك البحث عن المعلومات لديه اعتماداً على هذه الأدوات ، وسوف تتبنى هذه الدراسة تعريف مصطلح الاتجاه بأنه "استجابة الفرد لموقف أو مشكلة معينة" (١) . ورغم قدم مفهوم المصطلح الا أن كل الدراسات التي حاولت رصد اتجاهات المستفيدين وخدمات المكتبات والمعلومات في العالم العربي قد سارت عليه - المصطلح والتعريف ثم الاستعانة بهما من مجال علم النفس أساساً - وان كانت قد أضافت عليه ليلي كرم الدين (٢) مؤخراً بأن دراسة الاتجاه تشمل أيضاً "استجابة وموقف الفرد نحو النظم والقواعد والمصادر والخدمات المعمول بها أو المقدمة من المكتبة كمؤسسة أو ككيان ، وموقفه كذلك من الأمناء العاملين بها" . ومن المسلم به أن رصد سلوك واتجاهات المستفيدين بوجه عام يؤدي الى تحسين مستوى تصميم نظم استرجاع المعلومات وجعلها أكثر قرباً من المستفيد ، وتحسين مستوى وتصميم نظم ومقررات تدريب إخصائي المعلومات والمستفيدين على حد سواء على التعامل مع مصادر المعلومات عبر الحاسبات الالكترونية. (٣)

الدراسات السابقة :

يقع مجال دراسات المستفيدين داخل قطاع عريض من قطاعات دراسات المكتبات والمعلومات ، ألا وهو قطاع دراسة

الإفادة من المعلومات ، وهي التي حددها حشمت قاسم (٤) بأنها التي تهتم "بدراسة الإفادة من مكتبات أو نظم استرجاع أو خدمات أو قنوات أو حتى مصادر معينة ، أو تهتم بفئات أو أوساط معينة من المستفيدين ، أو تدفق المعلومات في مجال علمي أو مهني معين" . وقد حدد د . أحمد بدر (٥) دراسات المستفيدين على وجه التحديد بأنها "التعرف على سلوك المستفيدين الفعليين أو المحتملين واحتياجاتهم من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات" . وقد أرجع تاريخ هذه الدراسات الى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وأتفق معه سالم (٦) ، بينما عاد حشمت قاسم بدراسات الافادة بوجه عام الى مطلع القرن (٧) .

وقد رصد سالم (٨) تنوع دراسات الاستخدام بداية من الخمسينيات ، وعرضها للعوامل والأسباب التي تحكم الاستخدام خاصة تلك العوامل التي تتسبب فيها سمات المستفيد أو اتجاهاته من استخدام مرافق أو مصادر المعلومات ، ثم التحول الذي طرأ على تلك الدراسات في جعل المستفيد وليس المجموعات هي محور الاهتمام ، وتناول حشمت (٩) في تتبعه للدراسات السابقة نمو وازدهار الدراسات وتنوعها في الستينيات وما بعدها ، وقدر عدد الدراسات في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٠ بأكثر من ٦٠٠ عمل ، ومن الجدير بالذكر أن هذا التنوع والمصحوب بالزيادة الكمية قد استمر بعد ذلك ، وقدرت الدراسات الجادة والرائدة ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ بنحو ٨٠ دراسة سنوياً (١٠) ، ثم أصبحت نحو ١٠٠ دراسة جادة سنوياً ما بين ١٩٩٠-١٩٩٣ (١١) حتى أنه أصبحت إحدى المشاكل الحقيقية للباحثين في هذا المجال هو تتبع الانتاج الفكري المتزايد والمتنوع والمتشعب في أدوات الاسترجاع من كشافات ومستخلصات لكل موضوعات المعرفة لأنه ببساطة هناك مستفيدون من المعلومات ، وحاجة الى المعلومات في كل مجالات المعرفة (١٢) .

ورغم التنوع الكبير في دراسات الافادة من المعلومات ، إلا أنه من الممكن تقسيم هذه الدراسات طبقاً لأنواع الدراسات ونقاط التركيز فيها ، وخاصة أن الانتاج الفكري السابق نفسه قد حاول تقسيم أنواع الدراسات . فقد ميز حشمت قاسم (١٣) بين ثلاثة أنواع أساسية من دراسات الافادة وهي : أ- دراسات ترتبط بمؤسسة خدمات معلومات معينة كمكتبة أو قاعدة معلومات مثلاً . ولعل أبرز مثال لها هي دراسة نبيل قمصاني (١٤) التي تناول فيها كيفية استخدام مجموعات وفهارس مكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز .

ب - دراسات ترتبط بفئة واحدة من فئات المستفيدين . وهناك عدد كبير منها أقدمها دراسة العبودي (١٥) عن الاتجاه المكتبي لطلبة جامعة بغداد والمستنصرية ، وهي من أولى الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع في الانتاج الفكري العربي ، ثم دراسة الصوينع (١٦) عن استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ومصادر المعلومات في المملكة العربية السعودية . ثم تطورت مناهج إعداد هذه الدراسات بعد ذلك على يد جيل جديد من الباحثين العرب ، وخرجت مجموعة من الدراسات الميدانية التي اعتمدت على عينات حقيقية من المستفيدين العرب ، ولعل أقيمها - من وجهة نظر كاتب هذه

الدراسة - هي دراسة بو عزة وقدورة في تونس (١٧) عن سلوك المدرسين الجامعيين في العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، ودراسة ليلي كرم الدين (١٨) عن مقارنة اتجاهات الأطفال ما بين الريف والحضر تجاه المكتبة ، والتأثيرات الاجتماعية والنفسية لذلك ، ودراسة رجاء فايز (١٩) التي تعرضت لأساليب استخدام مكتبات الكليات المتوسطة في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية من قبل الطالبات وعضوات هيئة التدريس، بينما قصر الغامدي (٢٠) دراسته على أعضاء هيئة التدريس فقط وكيفية استخدامهم للمكتبات الجامعية . وآخر الدراسات العربية الجديرة بالذكر ولعلها في نفس الوقت الوحيدة التي تعرضت لمجال الدراسة التي بين أيدينا هي دراسة شطور (٢١) التي تعرف فيها على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاقتصادية نحو استخدام مصادر المعلومات المتاحة سواء داخل مكتبات كلياتهم ، أم خارجها والفروق النوعية بينهم وبين باقي فئات المستفيدين في مجال العلوم التطبيقية نحو استخدام مصادر المعلومات .

أما بالنسبة للانتاج الفكري الأجنبي ، فقد حصر سالم (٢٢) ويونس الخاروف (٢٣) الدراسات الأجنبية المميزة من ١٩٣٠-١٩٧٠ بالنسبة للأول ، بينما تعرض الثاني لهذه الدراسات مع ضم بعض الدراسات العربية حتى نهاية الثمانينيات ، وتشابه معهما حسان ثابت (٢٤) في استعراض بعض الدراسات الأجنبية حتى منتصف الثمانينيات أيضا وكان تركيز الثلاثة على الدراسات التي تناولت الطلبة والمكتبات الجامعية على وجه التحديد . ويمكن اعتبار دراسة أليس وزملائه (٢٥) هي أقرب الدراسات للدراسة التي بين أيدينا حيث قارن بين أسلوب وسلوك استخدام مصادر المعلومات لعلماء الفيزياء والكيمياء ، وعلماء العلوم الاجتماعية ، وأخذ عينة من أساتذة جامعة شيفلد في إنجلترا حيث تبين له أن علماء العلوم الطبيعية أكثر اعتمادا على قنوات المعلومات غير الرسمية (الزملاء) وعلى استخدام الحاسبات الالكترونية في التعامل مع بنوك وقواعد المعلومات ، وعلى استخدام أبحاث المؤتمرات والمقالات وبراءات الاختراع ، بينما يعتمد علماء العلوم الاجتماعية أكثر على المقالات الاستعراضية Review Articles في الدراية بما صدر حديثا من معلومات ، وعلى الكتب والرسائل الجامعية ، وهم أقل اعتمادا على الحاسبات الالكترونية في التعامل والوصول الى مصادر المعلومات .

ج - دراسات تركز على نوع واحد من مصادر المعلومات . وقد أدخل فيها حشمت قاسم (٢٦) دراسة الافادة من الاحاطة الجارية والبعث الانتقائي ومراسد المعلومات وخدمات الاسترجاع على الخط المباشر On Line ، ونحن هنا أمام دراسات تعرضت لاتجاهات استخدام أنواع معينة من مصادر المعلومات كالمطبوعات الحكومية (٢٧) أو المصغرات الفيلمية (٢٨) ، ودراسات أخرى مختلفة تتعرض لسلوك المستفيدين تجاه استخدام نظم استرجاع المعلومات الالكترونية وهو موضوع الدراسة التي بين أيدينا ، ولا نجد منها في العربية إلا مقالة سليمان مصطفى (٢٩) التي استعرضت الانتاج المنشور من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ تقريبا ، بينما نجد سلسلة من الدراسات الهامة الأجنبية أقربها لهذه

الدراسة دراسة مارشينيوتي (٣٠) عن محاور وعوامل تتدخل في سلوك المستفيد في اتصاله بقواعد وبنوك المعلومات النصية حيث حدد أربعة عوامل هي : الشخص الذي يبحث ومقدار تدريبه ، والمشكلة ، ومجال التخصص ، ونظام الاسترجاع نفسه ، واستخلص هذه العوامل من اجراء تجربة ميدانية على عينة من ١٦ من علماء الحاسب والاقتصاد والقانون و ١٦ من أخصائيي المعلومات ، و ١٥ من الطلاب في المجالات الثلاثة السابقة . والدراسة الثانية قريبة الصلة بدراستنا هذه هي دراسة فورد وزملائه (٣١) ، الذي أراد معرفة تأثير المهارات العقلية والتخصص العلمي على البحث على الخط المباشر ، وكانت عينة من ٦٧ طالبا في ماجستير المكتبات أجروا ٢٧٥ بحثا على "مستخلصات علم المكتبات والمعلومات" وكل الأبحاث مرتبطة برسائلهم وكانت النتائج عالية جدا من حيث القدرة على الاسترجاع مقارنة بنتائج أبحاث أخرى لمستفيدين طلب منهم البحث عن موضوعات ، أو في أنوات استرجاع خارج تخصصاتهم . أما الدراسة الثالثة المباشرة عن موضوع اتجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية فهي دراسة اكيريوي (٣٢) حيث طلب من ١٠ من الطلاب في السنوات النهائية لتخصصاتهم ، وكلهم ذو خبرة متساوية في استخدام الحاسبات أن يبحثوا عن مصادر معلومات في الفهارس الالكترونية لمكتبات ثلاث جامعات بريطانية بغرض معرفة درجة تعامل المستفيد مع كل نظام من النظم وتحسين القدرة الاسترجاعية لكل منهم . والدراسة الرابعة ذات الصلة الوثيقة بهذه الدراسة هي دراسة كيسترا وزملائها (٣٣) ، التي جمعت مجموعة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى وقسمتهم الى قسمين : الأول تلقى تدريبا مبسطا على استخدام نظام استرجاع معين ، أما الثانية فلم تتلقى هذا التدريب ، ثم طلب منهم جميعا البحث عن مصادر معلومات معينة ، فجاءت النتيجة بأن المجموعة التي تلقت التدريب كان عدد المصادر التي استرجعتها أكبر بكثير من المجموعة الثانية وفي وقت أقل ، وفي هذا السياق كتبت لنا تيفيل (٣٤) دراسة عن المهارات التي ينبغي أن يتعلمها المستفيد قبل أن يتعامل مع الفهارس الالكترونية وحددت أربع مهارات أساسية وهي استراتيجيات البحث العامة وأسس البحث الفوري في الفهارس الالكترونية ، وأسس البحث الفوري في بنوك وقواعد المعلومات ، ثم القدرة على التقييم السريع للمعلومات المسترجعة .

وبجانب الفئات الثلاث الأساسية التي سبق أن تعرضنا لها في الصفحات الماضية ، نستطيع أن نميز فئة أخرى جديدة أهتمت أساسا بتحديد العوامل التي تتدخل في سلوك المستفيدين للإفادة من مصادر المعلومات أو نظم الاسترجاع المختلفة . وقد حصر فورد (٣٥) هذه العوامل فحدها بالعمر والفرض من الاستخدام ودرجة التعليم ، والجنس ، والتخصص ، والوقت الذي يخصصه المستفيد للبحث من المعلومات ومصادر المعلومات الأخرى المحيطة غير المكتبات ومراكز المعلومات ودرجة تدريب المستفيد وخبرته على استخدام المكتبة وتنظيم المكتبة ودرجة التكنولوجيا المستخدمة وتعقيدها ومساعدة أخصائي المعلومات له . بينما جمعت هونس (٣٦) هذه العوامل تحت سبع فئات هي السمات الشخصية للمستفيد ، وقدرته على تحديد المشكلة ، والسمات الشخصية

الجديدة ، علاوة على ميكنة خدمات الإعارة بعد إدخال أسماء المستفيدين .

وكانت مكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية تتكون في ذلك الوقت من نحو ١٧ ألف مجلد من الكتب والمراجع والدوريات والتقارير وأبحاث المتدربين والنشرات ، وتستخدم أساسا من قبل أعضاء الدورات التدريبية في المجالات الدبلوماسية والإعلامية والتجارية والاقتصادية ، التي تدخل في نطاق العلاقات الدولية . أما المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي ، فكانت تتكون من نحو ٤ آلاف من تقارير المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية ، وأبرزها تقارير البنك الدولي ، علاوة على نحو ألف من الكتب والمراجع والدوريات والاحصائيات ، وتستخدم أساسا من قبل أعضاء المكتب الفني السيد وزير الدولة للتعاون الدولي علاوة على الباحثين في قطاعات الوزارة المختلفة والتي يهتم كل منها بالنشاط الاقتصادي والتعاون مع منطقة جغرافية معينة من العالم .

وبسبب تردد كاتب هذه المقالة يوميا تقريبا على كل من المكتبتين لمتابعة سير العمل ، كان من السهل عليه تتبع المستفيدين وسلوكهم واتجاهاتهم بشكل مباشر خاصة مع قلة عددهم سواء كان هذا السلوك نحو استخدام المجموعات والأنوار الاسترجاعية اليدوية التي كانت موجودة ، ثم مع بدء تنفيذ النظام الإلكتروني وتحويل الفهارس ، أتاحت لكاتب هذه المقالة أيضا ملاحظة سلوك نفس هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المجموعات ولكن اعتمادا على الفهرس الإلكتروني ، وبالتالي كان من الممكن من الناحية المنهجية قياس الفارق في الاستخدام وتأثير الفهرس الإلكتروني على هؤلاء المستفيدين ، ثم ملاحظة اتجاهاتهم نحوه . وقد افترض كاتب الدراسة أن هناك تغييرا في السلوك سيحدث بعد انشاء الفهارس الإلكترونية مما سينعكس بالطبع على اتجاهات هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المكتبة ، ونحو استخدامها بواسطة الأنوار الاسترجاعية على وجه الخصوص .

ويمكن تقسيم الفترة الزمنية التي تم البقاء فيها في كل مكتبة وهي خمسة شهور الى ثلاث مراحل : الفترة الأولى وتستغرق الشهر الأول ، ويتم فيها تركيب البرنامج وتدريب العاملين ، والفترة الثانية وتمتد لنحو ثلاثة شهور ويتم فيها مراجعة الأنوار الاسترجاعية الموجودة وتوحيدها وإدخال المعلومات الببليوجرافية وتكوين قاعدة المعلومات الببليوجرافية ودراسة احتياجات المستفيدين لوضع سياسات التزويد والخدمات ، أما الشهر الخامس والأخير ، فيتم فيه اختبار النظام وتنظيم المجموعات على الرفوف ووضع اللوحات الإرشادية وتجريب الفهرس الإلكتروني على بعض المستفيدين الذين يترددون على المكتبة في ذلك الوقت ، والشهر الأخير هذا هو الشهر الذي جرت فيه تجربة معرفة اتجاهات وسلوك المستفيدين بالنسبة للفهارس الإلكترونية .

عينة الدراسة :

كان عدد المستفيدين في كل من المكتبتين صغيرا نسبيا ولا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة يوميا بالنسبة لمكتبة المعهد الدبلوماسي ولا يتجاوز أصابع هذه اليد أيضا ولكن اسبوعيا

للوسيط (أخصائي المعلومات) واستراتيجيات البحث ، وأنواع مصادر المعلومات وتصميم نظام المعلومات نفسه ، ثم صياغة مشكلة البحث في شكل أسئلة بحثية مع العلم بأن آخر المقالات الاستعراضية (٣٧) التي تتبع العوامل التي يمكن أن تتدخل في سلوك المستفيد اعتمادا على الدراسات الميدانية في أوائل التسعينيات قد حصرت ٤٨ عاملا مختلفا لهم علاقة بسلوك المستفيدين ، أهمها من حيث الترتيب تعليم الفرد وقدرته العقلية وذكائه وخبرته بالموضوع وخبرته بنظام الاسترجاع وموضوع البحث وتخصصه وتركيبه وأنواع الوثائق المطلوبة وأهميتها للمستفيد واستراتيجيات البحث ونوع الأجهزة المستخدمة وحجم قاعدة المعلومات ومرونتها وسرعة الاسترجاع .

ولا يمكن أن ينتهي هذا الجزء من الدراسة قبل أن ننوه بفضل مقالتي حشمت قاسم (٣٨) وأحمد بدر (٣٩) المشار إليهما في تنبيه المتخصص العربي الى أهمية مجال الافادة من المعلومات والمساهمة في القاء الضوء على طبيعة هذه الدراسات وأنواعها وتاريخها ومناهجها ومشاكلها وأهميتها في ربط خدمات مرافق المعلومات باحتياجات المستفيد . كما أننا لا يمكن أن ننقل الى الجزء التالي من هذه الدراسة قبل أن نستجمع معا في سطور قليلة ما جاء في الصفحات الماضية عن معالجة القضية في الانتاج الفكري السابق ، حيث تبين لنا بجلاء بداية هذه الدراسات مع نهاية الربع الأول من هذا القرن ، ثم تشعبها بعد ذلك وزيادتها الحادة في العقدين الماضيين ، وأن الكتابات العربية فيها قليلة للغاية ، ولعل معظمها مما ذكر من مصادر سابقة كان في المملكة العربية السعودية وقليل منها في مصر والأردن والعراق وتونس وخاصة الدراسات الميدانية التي تعرضت لعينات من المستفيدين وإخضاع سلوكهم واتجاهاتهم للقياس ، وأن الجزء الخاص باتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام النظم الإلكترونية لاسترجاع المعلومات لم يظهر منه في العالم العربي الا المقالة الاستعراضية لسليمان مصطفى والمشار إليها سابقا (٤٠) ، بينما ظهرت الكتابات حول هذا الموضوع في الولايات المتحدة وأنجلترا مع بداية تطبيق النظم الإلكترونية وتحويل فهارس المكتبات الى شكل مقروء آليا .

مجتمع الدراسة :

جرت هذه الدراسة أثناء تطوير مكتبة المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية من يناير الى مايو ١٩٩٥ ، وتطوير المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي ما بين يوليو الى نوفمبر ١٩٩٥ . وكان كاتب هذه الدراسة في ذلك الوقت يتولى الاشراف الفني على عمليات التطوير كجزء من عمله كمستشار في مشروعات المكتبات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، ويعتمد هذا التطوير على وضع سياسات للعمل في المكتبة وإدخال النظام الآلي المتكامل LIS-2 Brary and Information System والمعمروف اختصارا ب LIS-2 الذي يقوم بتحويل فهارس المكتبة الى شكل الكتروني وتكوين قاعدة معلومات ببليوجرافية يصبح ممكنا بعدها ميكنة عمليات ضبط الرصيد وتسجيل أعداد الدوريات وأعداد التقارير ونشرات المكتبة وقوائم الاضافات

إجراء التجربة :

رغم قلة استخدام المنهج التجريبي الى حد الندرة في دراسات المكتبات والمعلومات ، إلا أن كاتب هذه الدراسة أراد إخضاع دراسته لهذا المنهج بتجريب عدة أساليب وطرق تمكن المستفيد من التعامل مع الفهارس الالكترونية . ولم يكن الأمر يحتاج الى أى طرق لقياس اتجاهات المستفيدين نحو استخدام مصادر كل من المكتبتين بناء على الأنواع الاستراتيجية التي كانت موجودة قبل الفهرس الالكتروني ، فقد كانت الملاحظة المباشرة كافية لمعرفة أن المستفيد في مكتبة المعهد الدبلوماسي يعتمد أساسا على المرور بين الرفوف في المنطقة التي يحددها له أمين المكتبة والتي تحتوي على كتب أو مصادر في موضوع اهتمامه ، فيقوم بعملية استعراض Browsing للمصادر على الرفوف ويتتقى منها ما يريد ، فإذا اكتفى به فإنه لا يعود للبحث عن مصادر أخرى في نفس الموضوع ، أما إذا لم يجد في هذه المصادر كفايته فإنه وعن طريق الاستشهادات المرجعية في المصادر الأولى يعود مرة أخرى ويبحث في الفهارس البطاقية عن وجود مصدر بعنوان معين أو مصادر لمؤلف معين ، أو ما أصدرته مؤسسة أو هيئة معينة . بينما كان الأمر مختلفا الى حد كبير في مكتبة التعاون الدولي ، فلم تكن هناك فهارس بطاقية كما أن المكتبة لم تكن تتبع نظام تصنيف معياريا بل كانت التقارير ترتب إما بالدولة أو بالموضوع داخل ملفات ضخمة ، ثم ترتب داخل كل ملف برقم التقرير لدى الهيئة التي أصدرته ، وبالتالي فقد كان الاعتماد الأساسي بالنسبة للمستفيد على أمينات المكتبة في الوصول الى التقرير أو التقارير المطلوبة .

وقد تم بالتعاون مع أمناء وأمينات كل من المكتبتين وضع مجموعة أسئلة من الأسئلة التي كانت توجه لهم بالفعل وفي نطاق اهتمامات المستفيدين ، وكانت قائمة أسئلة مكتبة المعهد الدبلوماسي تتضمن :

- ١- مصادر عن اتفاقيات المياه في دول حوض نهر النيل
- ٢- مصادر في القانون الدولي ومكافحة الإرهاب .
- ٣- مصادر عن اتفاقيات الجات وتأثيرها على التجارة العالمية .
- ٤- مصادر بعد عام ١٩٩٠ عن إدارة الصراع .
- ٥- مصادر عن تأثير وسائل الاعلام على العلاقات الدولية
- ٦- مصادر عن اتفاقيات حظر التجارب النووية .
- ٧- مصادر عن تشابه واختلاف الأديان السماوية .
- ٨- أى مصادر موجودة للدكتور سليمان الطماوى .
- ٩- مصادر عن تاريخ النظم السياسية .
- ١٠- هل توجد بالمكتبة التقارير الاستراتيجية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام .
- ١١- مصادر عن الحياة في نيوزيلاندا .
- ١٢- هل توجد مصادر بالفرنسية عن القوانين الدولية التي

في المكتبة الاقتصادية ، ومع ذلك فإن احتياجات المستفيدين كانت دقيقة وعميقة في نفس الوقت ، وكانت التخصصات الموضوعية للمستفيدين كلها في العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي على وجه التحديد ، ولكنها كانت تغطي كل موضوعات العلوم الاجتماعية المعروفة تقريبا ، وشملت علم الاجتماع والأجناس والاحصائيات السكانية والاقتصادية والعلوم السياسية ونظم الحكم والأوضاع السياسية في دول العالم والبنوك والتأمين والقانون الدولي والجناى والادارى والعسكرى والادارة العامة والعلوم العسكرية والتجارة الداخلية والخارجية والعادات والتقاليد والنقل والملاحة الدولية وهي الدائرة الواسعة لموضوعات العلاقات الموضوعية لتخصص العلاقات الدولية .

لقد سهل قلة عدد المستفيدين من التعرف المباشر عليهم وملاحظة سلوكهم أو اهتماماتهم خلال الفترة التي قضاهم كاتب الدراسة بكل مكتبة ، وقد طلب منهم التعاون مع كاتب الدراسة من أجل اختبار مصطلحات النظام ثم طلب منهم بعد ذلك استخدام الفهرس الالكتروني من أجل معرفة اتجاهاتهم نحوه ، وكانت موافقة المستفيد شرطا أساسيا لخضوعه للتجربة ، وبعد اعتذار مجموعة من المستفيدين لأسباب متعددة كان أهمها عدم وجود وقت لدى المستفيد أو الاعتراف الصريح بعدم خبرته في التعامل مع الحاسبات الالكترونية وعدم رغبته في التعامل معها في ذلك الوقت أو أنه لا يستخدم المكتبة كثيرا ، وبالتالي فإن درجة اهتمامه بتطويرها قليلة وهكذا .

وبعد استقرار كاتب الدراسة على عدد المستفيدين الذين اعتبرهم عينة عشوائية من المستفيدين من خدمات كل من المكتبتين ، فإن سماتهم الشخصية والنوعية والعلمية يمكن عرضها في الجدول رقم (١) حيث بلغ عدد المتعاونين ١٦ مستفيدا يجمعوا ما بين كل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على التجربة ما بين رجال ونساء ومختلف الأعمار والتخصصات والخلفيات الدراسية وأماكن التعليم سواء داخل أم خارج مصر وبعضهم تلقى بورات أو دراسات على الحاسبات الالكترونية وعلى كيفية استخدام المكتبة ومصادر المعلومات ، وبعضهم لم يترك ، ومنهم من يستخدم الحاسبات الالكترونية في العمل أو المنزل ومنهم من لا يستخدمه على الإطلاق هذا بالطبع علاوة على اختلاف موضوعات اهتماماتهم داخل نطاق العلاقات الدولية والتي تم بناء عليها صياغة أسئلة البحث التي سيقوم بها المستفيدون .

ومن الجدير بالذكر أن التجارب السابقة لقياس سلوك واجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية كان حجم عينات المستفيدين فيها أيضا مماثلا تقريبا لحجم عينة هذا الدراسة ، فقد كانت عينة كل من أكيرويد (٤١) وكيسترا (٤٢) وزملانها لا يتجاوز ١٠ مستفيدين بينما بلغت عينة مارشينيوني ١٦ مستفيدا (٤٣) وكانت عينة أليس (٤٤) وزملانها ١٨ مستفيدا في مجال الفيزياء ثم ١٤ مستفيدا آخر في مجال الكيمياء ، وصغر حجم عينات المستفيدين في مثل هذه الدراسات يعد أمرا مألوفاً ومقبولاً في آن واحد حتى يتمكن الباحث من السيطرة التامة على أنواته المنهجية وعلى المستفيدين معا ثم لكي يعمل على اكتشاف كل العوامل التي تؤثر على سلوك واتجاهات المستفيدين .

تحكم سير العمل بالمنظمات الدولية .

١٣- هل توجد مصادر عن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة .

أما الأسئلة التي تم توجيهها الى المستفيدين في مكتبة التعاون الدولي فقد كانت من القائمة التالية :

١- احصائيات عن حجم التعامل التجاري بين مصر وكندا

٢- تقارير عن الديون الخارجية للمكسيك .

٣- تقارير عن النمو الاقتصادي في بول أمريكا الجنوبية

٤- تقارير حديثة عن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية .

٥- احصائيات عن التعاون الاقتصادي بين مصر ورومانيا

٦- تقارير عن التنمية البشرية والبطالة والعمالة في الدول العربية .

٧- أحدث تقارير البنك الدولي عن الديون في الدول النامية

٨- احصائيات وتقارير عن النمو الاقتصادي في أندونيسيا - تايلاند - سنغافورة - هونج كونج .

٩- مصادر عن النظرية الاقتصادية .

وتم التأكد من وجود مصادر في الموضوعات السابقة بكل مكتبة ، كما تم مراعاة صياغة مصطلحات كل سؤال لكي تتوافق مع المصطلحات الدالة التي حلت على أثرها كل وثيقة في قاعدة المعلومات الببليوجرافية . وقد ترك لكل مستفيد حرية اختيار سؤالين من القائمة الموضوعية لكل مكتبة وترك له فترة ٤٥ دقيقة للبحث في قاعدة المعلومات الببليوجرافية باستخدام الحاسبات الالكترونية لأول مرة ، وبدون أى شرح أو مساعدة من كاتب الدراسة ، ثم طلب منه عند عودته مرة أخرى أن يستخدم نفس النظام ، ولكن بعد شرح مبسط لكيفية الاسترجاع وأماكن المفاتيح الرئيسية التي تكفل الاسترجاع الدقيق علاوة على معلومات عامة من النظام في مدة لا تتجاوز ١٠-١٥ دقيقة وطلب منه اختيار سؤال آخر غير السؤال الأول وترك له أيضا فترة ٤٥ دقيقة . وكان كاتب الدراسة يراقب المستفيد في كل من الحالتين للتعرف على بعض جوانب الاتجاهات لديه نحو استخدام الفهارس الالكترونية لكي يتمكن من استخراج النتائج والمؤشرات .

نتائج الدراسة :

يمكن عرض نتائج الدراسة مع تفسيرها في شكل النقاط الآتية :

١- لم يكن هناك تأثير للجنس (رجال/نساء) لا في القابلية لخوض التجربة ولا في زمن الاسترجاع سواء قبل أو بعد التعرف على نظام الفهرس الالكتروني ، ولا في عدد المداخل المسترجعة في الحالتين .

٢- لم يكن للدرجة التعليم أيضا تأثير على اتجاهات المستفيدين فلم يكن الحاصلون على درجة الدكتوراه أو

الماجستير أفضل من حملة البكالوريوس أو الليسانس في الترحيب والاقبال على التجربة أو زمن الاسترجاع أو عدد المداخل المسترجعة ، إلا أن حملة الدكتوراه كانوا أكثر ترددا في استخدام الأجهزة لسبب غير التعليم هو العمر ، فقد كان أحدهما بين ٤٠-٥٠ عاما ، والثاني بين ٥٠-٦٠ عاما ، وسوف نتعرض لتأثير العمر في نقطة لاحقة .

٣- مكان التعليم كان له تأثير طفيف على استخدام الفهارس الالكترونية فكل المستفيدين الذين أتموا دراستهما في الخارج كانوا أكثر ثقة وأكثر سرعة في الاستخدام ، بل أتموا استعراض المداخل المسترجعة في زمن أقل بنسبة ٤٠٪ من باقى المستفيدين .

ومن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة واردة ، فجميع المؤسسات التعليمية والبحثية في الخارج قد حولت فهارسها الى شكل مقروء آليا بداية من الستينيات وبالتالي فإن استخدام الفهارس الالكترونية يصبح أمرا واجبا على من يتم دراسته في الخارج وبالتالي يصبح من الطبيعي أن تكون اتجاهاته أكثر ايجابية .

٤- كان هناك تأثير واضح في اتجاهات المستفيدين نحو الفهارس الالكترونية طبقا للعمر ، فالمستفيد الأصغر عمرا كان أكثر ايجابية من حيث الرغبة في خوض التجربة والرغبة في معرفة خصائص النظام ، واستخدام الحاسب في زمن أقل للوصول الى مداخل في الموضوع المطلوب ثم الوصول الى عدد أكبر من هذه المداخل باستخدام امكانيات ربط عدة مداخل استرجاعية معا ، بينما كان المستفيدون في مرحلة العمر من ٥٠-٦٠ عاما أقل ايجابية في السمات السابقة يليهم من هم في فئة العمر من ٤٠-٥٠ عاما .

والأمر بهذا الشكل أيضا غير متناقض مع نتائج دراسات سابقة (تيفيل ٤٥) على سبيل المثال) بأن المستفيد الأصغر عمرا هو المستفيد الأكثر قابلية لاستخدام الأنوار الالكترونية ، ومصادر المعلومات المستحدثة كما أنه الأكثر ايجابية نحو استخدام نظم الاسترجاع الالكترونية ، وتفسير ذلك معروف ألا وهو أن الشخص الأصغر سنا يكون في العادة أكثر قابلية للتعليم وأكثر استعدادا للتغيير .

٥- كان العاملان اللذان لهما أكبر الأثر على سلوك واتجاهات المستفيدين تجاه الفهارس الالكترونية هما وجود أى دراسة سابقة للحاسبات الالكترونية ، أو العمل باستمرار عليها ، فقد كانت سرعة البحث عن مصادر المعلومات في الموضوع المطلوب أقل عند المستفيدين الذين لم يتلقوا أى دورات في الحاسب أو لا يعملون عليها بنسبة ٦٦٪ قبل اعطاء فكرة مبسطة عن طرق الاسترجاع في النظام ، بينما بلغت ٥٥٪ أفضل من زملائهم بعد تعرضهم جميعا للشرح عن النظام ، أما بالنسبة للوصول الى المداخل المطلوبة فإن المستفيدين الخمسة الذين لهم دراية وخبرة سابقة بالحاسبات قد وصلوا الى ٩٠٪ من المداخل المطلوبة بالفعل ، بينما كانت النسبة لباقي المستفيدين تتراوح ما بين ٣٠٪ الى ٧٥٪ فقط قبل وبعد الشرح المبسط لهم عن طرق الاسترجاع في النظام .

والنسب السابقة أيضا متفقة مع الدراسات السابقة

وخاصة دراسة "مارشينيوتى" (٤٦) فقد استنتج أيضا أن من تلقوا تدريباً سابقاً على الحاسبات أو تخصصوا فيها فى دراستهم أسرع من باقى المستخدمين بنسبة ١٢٥٪ الى ٢٠٪ وانهم أكثر قدرة على الوصول الى كل المداخل المطلوبة بنسبة ١٥٪ من باقى المستخدمين .

٦- كان العامل الثالث الذى له تأثير على اتجاهات وسلوك المستخدمين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو الحصول على أى دورات أو تعريف مبسط عن كيفية استخدام الفهارس والمكتبات ومصادر المعلومات ، فقد كانت اتجاهات المستخدمين الذين تلقوا هذا التعريف السابق - تلقوا ذلك بمكتبة الجامعة الأمريكية قبل التحاقهما ببرنامج الماجستير - أكثر ايجابية فى الاستخدام . وتمثل ذلك فى صياغة مصطلحات البحث بشكل أكثر دقة ، والقدرة على ربط أكثر من مصطلح مع الوصول الى المداخل الدقيقة المطلوبة . فقد كانت المداخل الدقيقة التى وصلوا اليها بنسبة ٨٨٪ و ١٠٠٪ على التوالى ، بينما بلغت نسبة المداخل الدقيقة عند باقى المستخدمين الى متوسط ٥٥٪ قبل التعرف على النظام و ٧٥٪ بعد التعرف عليه .

وهذا يتفق أيضا مع ما لاحظته "فورد" (٤٧) من أن طلاب المكتبات أكثر قدرة على الاسترجاع من قواعد المعلومات الالكترونية وما لاحظته "كيسترا وزملاؤها" (٤٨) من أن من تلقوا تدريباً بسيطاً على فكرة التخليط الموضوعى أو التصنيف حصلوا فى العادة على نتائج أفضل فى البحث .

٧- كان التعريف بالنظام يشتمل على نحو ١٠-١٥ دقيقة لكل مستفيد يتناول بالتركيز كيفية الدخول الى نمط الاسترجاع فى أقل عدد من الشاشات (يحتوى النظام على نمط للاسترجاع ونمط للدخال وأنماط أخرى للدوريات والتقارير وأعداد نسخ احتياطية لقاعدة المعلومات وصيانة النظام) ثم كيفية اختيار المدخل الاسترجاعى (الموضوع - المؤلف - رقم الطلب - رقم التصنيف - الناشر - السلسلة - العنوان - أكثر من مدخل) وما هى المفاتيح الوظيفية لعرض قائمة رؤوس الموضوعات أو المؤلفين أو العناوين أو الناشرين أو السلاسل أمام المستفيد لى يختار منها ما يريده بدلاً من كتابته بنفسه ، ثم كيفية الربط بين أكثر من مدخل استرجاعى معاً (مؤلف / عنوان مثلاً) .

وكان متوسط زمن البحث للمستخدمين يتراوح ما بين ٢٨-٤٥ دقيقة قبل التعريف ، ووصل الى ما بين ١٢-٢١ دقيقة بعد التعريف أى أن نسبة التحسن كانت ما بين ٥٨٪ الى ٢٢٪ ، وكان عدد المداخل المسترجعة قبل التعريف يتراوح ما بين ٨٨٪ الى ٥٥٪ من المداخل الموجودة بالفعل فى قاعدة المعلومات ، بينما وصلت بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٧٥٪ ، بينما بلغت نسبة الدقة فى ربط مصطلحات البحث بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٨٠٪ ، وفى هذا دلالة واضحة على أن أحد العوامل الحاسمة فى تحسين سلوك واتجاهات المستخدمين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو حصولهم على تعريف مختصر بالنظام يحتوى على تعريف بأنماط الاسترجاع والمفاتيح الوظيفية واستراتيجيات البحث وفكرة مبسطة عن طرق تنظيم المعلومات .

وهنا ينبغى أن نطالب بضرورة توفير تعريف بكل نظام متكامل يصلح للتطبيق فى المكتبات المصرية والعربية ويكون هذا التعريف المختصر Orientation جزءاً من النظام نفسه بحيث يمكن المستفيد بدون أن يضطر الى التعامل مع وسيط (أخصائى المعلومات) من أن يستخدم النظام ويتدرب عليه بنفسه وحتى الآن للأسف لا يوجد هذا الجزء فى حزم البرامج المتكاملة العربية أو التى تم تعريبها .

٨- أجمع كل المستخدمين على أن استخدام الفهارس الالكترونية أفضل من حيث الراحة الجسمانية والرؤية البصرية من استخدام الفهارس أو الأدوات الاسترجاعية الورقية وأن هذا يمكنهم من قضاء وقت أطول أمام الحاسب لاستعراض كل احتمالات الوصول الى المداخل المطلوبة .

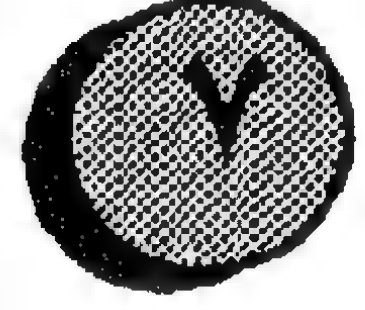
٩- كان تأثير الراحة الجسمانية لاستخدام الأجهزة مباشرة فى رغبة كل مستفيد فى استعراض جميع مكونات قاعدة المعلومات البليوجرافية ، فعندما كان المستفيد يصل الى ما يريده ، ولم يكن يكتفى بذلك ، بل كان يستعرض قائمة المصطلحات المطلوبة لعله يجد مداخل أخرى ولكن تحت مصطلحات بحث غير تلك التى بحث بها أول مرة (قام بذلك ١٣ مستفيداً بنسبة ٨١٪ من حجم عينة المستخدمين) بينما أجمع كل المستخدمين على أنهم كانوا يكتفون بالمصادر الأولى التى يصلوا اليها عند البحث بالطرق اليدوية أو بسؤال أخصائى المعلومات قبل استخدام الفهارس الالكترونية .

خاتمة

تناول هذا البحث اتجاهات وسلوك المستخدمين فى مجال العلاقات الدولية نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومجال العلاقات الدولية يشمل معظم مجالات العلوم الاجتماعية ، ولم يسبق فى العالم العربى أن تعرضت أى دراسات لاتجاهات وسلوك المستخدمين نحو استخدام الفهارس الالكترونية بشكل تجريبى ، فهناك نقص حاد فى دراسات الإفادة من المعلومات فى العالم العربى رغم وجود نشاط نسبي فى السنوات الأخيرة . وقد رصدت هذه الدراسة عدة عوامل اتفقت عليها الدراسات السابقة فى أنها قد تؤثر على اتجاهات وسلوك المستخدمين وكانت تلك العوامل هى الجنس ودرجة التعليم ونوعه والعمر ووجود سابق دراسة أو خبرة فى التعامل مع نظم استرجاع المعلومات ، علاوة على تأثير تدريب المستخدمين على ذلك . وقد تبين عدم وجود تأثير على هذه الاتجاهات بالنسبة للمستفيد المصرى فى هذا القطاع من المعرفة فيما يختص بالجنس أو درجة التعليم ، ووجود تأثير ايجابى بسيط فى مكان التعليم (مصر/خارج مصر) ووجود تأثير ايجابى واضح فى عامل العمر ، وتأثير أكثر وضوحاً فى سابق الخبرة فى نظم الاسترجاع والحاسبات وتنظيم المعلومات بينما بلغ التأثير أشده عند تعريف كل مستفيد بشكل فردى بطرق الاسترجاع فى النظام .

- ١- كريم ايدام العبودي . قياس الاتجاه المكتبي في الدراسة والبحث عند طلبة جامعتي بغداد والمستنصرية ١٩٧١-١٩٧٢ ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ٢١ .
- ٢- ليلى أحمد كرم الدين . اتجاهات الأطفال نحو المكتبة ، دراسة مقارنة بين أطفال الريف والحضر . القاهرة ، مركز توثيق وبحوث أدب الطفل ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢١-٢٢ .
- ٣- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Cognitive Styles and Searching. Online and CD Rom Review, Vol. 18, No. 2, 1994, pp. 79-86.
- ٤- حشمت محمد علي قاسم . دراسات الافادة من المعلومات ، طبيعتها ومناهجها . مكتبة الادارة ، ج ١١ ، ع ٣ ، رمضان ١٤٠٤ ، ص ص ٥٢-٨٨ .
- ٥- أحمد بدر . دراسات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٦ ، ع ١ ، يناير ١٩٨٦ ، ص ص ٥-١٩ .
- ٦- سالم السالم . استخدام الطلبة للمكتبة ، دراسة للأدب المنشور ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ١٢ ، ع ٢ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٥-٤٠ .
- ٧- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
- ٨- سالم السالم ، المصدر السابق .
- ٩- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
- ١٠- Hewins, Elizabeth. Information Needs and Use Studies in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 25, 1990, pp. 145-172.
- 11- Schamber, Linda. Relevance and Information Behavior, in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 29, 1994, pp. 3-48.
- 12- Hewins, Elizabeth, Ibid.
- ١٣- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
- ١٤- نبيل عبدالله قمصاني . اتجاهات استخدام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز . اشراف عبد الرشيد حافظ ، جدة ، ١٤١٥ ، ١١٢ ص . رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز .
- ١٥- كريم ايدام العبودي ، المصدر السابق .
- ١٦- علي سليمان الصويغ . استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ، مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع ٢ ، محرم ١٤٠٦ / أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ص ١١٥-١٤٠ .
- ١٧- عبد المجيد بوعزة وحيد قدورة . سلوك المدرسين الباحثين التونسيين الجامعيين في العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، عالم الكتب ، مج ١٤ ، ع ٤ ، يوليو - أغسطس ١٩٩٣ ، ص ص ٣٨٩-٤١٢ .
- ١٨- ليلى أحمد كرم الدين ، المصدر السابق .
- ١٩- رجاء محمد كامل حسين فايز . استخدام المستفيدين لمراكز مصادر التعلم بالكليات المتوسطة للبنات بامارة منطقة مكة المكرمة ، اشراف حورية مشالي ومحمد أمين مرفلاني ، جدة ، ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .
- ٢٠- فالح القامدي . استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل لمكتبة الجامعة . دراسة استطلاعية ، المجلة العربية للمعلومات ، مج ١٤ ، ع ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٦-٧٢ .
- ٢١- ماحوشطور . استخدام مصادر المعلومات من قبل المدرسين الباحثين بكلية العلوم الاقتصادية والتعرف بصفاقس ، صفاقس ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتوثيق - تونس .
- ٢٢- سالم السالم ، المصدر السابق .
- ٢٣- يونس أحمد اسماعيل الخاروف . صعوبات استخدام الطلبة للمكتبات الجامعية العربية ، مراجعة وعرض للدراسات المنشورة وغير المنشورة ، عالم الكتب ، مج ١٢ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٥١٣-٥١٩ .
- ٢٤- حسان جعفر ثابت . استخدام المعلومات والحاجة الى المعلوماتية ، عرض للأدب المنشور ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٩ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢١-٤١ .
- ٢٥- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. A Comparison of the Information Seeking Patterns of Researcher's in the Physical and Social Sciences. Journal of Documentation, Vol. 49, No. 4, December 1993, pp. 356-369.

- ٢٦- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
- ٢٧- عبد الجليل طاشكندى . استخدام أعضاء هيئة التدريس لمطبوعات حكومة المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز ، مج ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣٣-٣٤٣ .
- ٢٨- عباس عبد اللطيف سندی ، قياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا للمصنفات الفيلمية في مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، اشراف هشام بن عبدالله عباس ، جدة ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .
- ٢٩- سليمان حسين مصطفى ، تطور لنظم المساعدة في استرجاع المعلومات العلمية والعوامل المؤثرة على سلوك الباحثين والدارسين في عملية الاسترجاع الآلى المباشر . المجلة العربية للإدارة ، مج ١٦ ، ع ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٦-١٤٩ .
- ٣٠- Marchionini, G. and Others. Information Seeking in Full Text and User Oriented Search Systems. Library and Information Science Research, No. 15, 1993, pp. 35-69.
- 31- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.
- 32- Akeroyd, John. Information Seeking in Online Cataloges. Journal of Documentation, Vol. 46, No. 1, March, 1990, pp. 33-52.
- 33- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphus, J.E. End User Searching the Online Catalogue. Electronic Library, Vol. 12, No. 6, December 1994, pp. 335-343.
- 34- Tiefel Virginia. The Gateway to Information the Future of Information Access Today, Library Hi-Tech. Vol. 11, No. 4, 1993, pp. 57-65.
- ٣٥- فورد ، جيفرى ، استخدام المكتبات ، عرض للأساليب المتبعة في التعرف على حجم استخدام أرمدة المكتبات ، ترجمة محمد خلف الميموني، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٢ ، ص ٥٣-٥٦ .
- ٣٦- Hewins, Eliz- abeth, Ibid.
- 37- Schamber, Linda, Ibid.
- ٣٨- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
- ٣٩- أحمد بدر ، المصدر السابق .
- ٤٠- سليمان حسين مصطفى ، المصدر السابق .
- ٤١-
- Akeroyd, John. Ibid-
- 42- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.
- 43- Marchionini, G. & Others, Ibid.
- 44- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. Ibid.
- 45- Tiefel, Virginia. Ibid.
- 46- Marchionini, G. & Others. Ibid.
- 47- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.
- 48- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.



جامعة الدول العربية وتقنية المعلومات

د. حسنى الشيمى

الاسرائيلى وتقديم المبررات التى تدعمه . وقد حفز ذلك القائمين على العمل الإعلامى العربى والمهتمين به على مراجعة الأداء فى هذا المجال الحيوى سواء على المستوى الفردى للدول الأعضاء أو على المستوى الجماعى . كما يتمثل فى الدور الإعلامى لجامعة الدول العربية .

ومرة أخرى أخذت إدارة الإعلام بالأمانة العامة للجامعة المبادرة لمحاولة التصحيح إن صح التعبير ، حيث شرعت فى تكوين مركز معلومات اختارت له مجموعة من الكوادر الشابة المتخصصة على أسس تتسم بكثير من الموضوعية . ونجح المركز فى تغذية العمل الإعلامى من خلال إدارة الإعلام بتكوين قاعدة (تقليدية) من ملفات الموضوعات الجارية ، وإصدار عشرات من التقارير والدراسات عن القضايا ذات الأهمية . كما استطاع الوفاء باحتياجات بعض الإدارات الأخرى بالأمانة العامة

ولعل الطبيعة الكامنة فى مراكز المعلومات أو وحداتها ، والتى تتطلب مرونة تتجاوز خصائص الوحدات الإدارية المعروفة من جانب ، وحاجة الأمانة العامة لمستوى أكبر من وحدات المعلومات من جانب آخر (١) - كانا - مع اختلاف فى التوجه - سببا فى تجريد نشاط المركز ، حيث قوى الاتجاه نحو إنشاء مركز ذى وضعية إدارية تتناسب مع الدور المنوط به .

خلفية تمهيدية :

تعود مظاهر اهتمام جامعة الدول العربية بالمعلومات إلى سنواتها الأولى وبالتحديد سنة ١٩٤٦ حين أنشئت إدارة " الاستعلام والنشر " التى أطلق عليها فيما بعد اسم " إدارة الإعلام " لتقف على قدم المساواة مع الإدارات الأخرى للأمانة العامة ترجمة حية لهذا الاهتمام

وكان من الطبيعى أن تقود الإدارة الجديدة الاتجاه نحو تطوير خدمات المعلومات بالجامعة ، والعمل الإعلامى بما ينطوى عليه من إعداد رسائل Messages إعلامية وتتعرف على مستقبلها ، ومتابعة للأحداث فى تطوراتها الجارية (أو الساخنة) ومواجهة الرسائل المضادة ... الخ يعد من أكثر الأنشطة - إن لم يكن أكثرها - حاجة للحقائق والبيانات معلومات . وهكذا كونت الإدارة وحدة المعلومات " محدودة " لتأدية بعض الأنشطة الملحة ، وبخاصة الإجابة على الأسئلة التى ترد من الأشخاص أو الهيئات .

وجاءت حرب عام ١٩٦٧ ، فلم تكن مفاجئة على الجانب العسكرى القتالى فحسب ، وإنما كانت مفاجئة بنفس القدر على الجانب الإعلامى ، حيث ووجه الاعتداء الجائر بفتور عام لدى الكثير من قطاعات الرأى العام فى الخارج ، بل وتحول بعضها نحو القبول بالسلوك

وشهدت الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ استدعاء خبراء من خارج الأمانة العامة لدراسة أوضاع المعلومات في الأمانة العامة جاءوا بمشروعات أربعة (*) تفاوتت في تشخيصها للمشكلة وتقديرها للاحتياجات المادية والبشرية إلا أنها اتفقت على أمرين :

١ - أن ينشأ مركز معلومات للأمانة العامة ككل ، وأن يتحقق له الاستقلال النسبي اللازم لأداء وظائفه .

٢ - أن يتمتع هذا المركز - من حيث الوضعية الإدارية - بمستوى يضاهي الإدارات الأساسية في الأمانة العامة .

نشأة مركز المعلومات (المركزي) :

ونج عن التطورات السابقة على المستوى الدراسي (المشروعات المقترحة) وعلى المستوى التطبيقي وخدمات المعلومات التي بدأت في الأمانة العامة اتخاذ مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٧٨ قراراً بإنشاء مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة " ليقوم بتوفير المعلومات التي تساعد الأمانة العامة للجامعة وأعضائها ومنظماتها المتخصصة على تحقيق أهدافها ، وذلك بالجمع الشامل والمعالجة الكاملة لوثائق الجامعة ومؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والمجالس الوزارية واللجان الدائمة ، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة والدول العربية ، مع الجمع الانتقائي للمعلومات والوثائق ذات الصلة بالقضايا والأوضاع العربية والأحداث والمستجدات العالمية (٢) .

وحرصاً على تقديم المركز لنظام عصري للمعلومات يواكب أحدث التطورات الفنية والتقنية ، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال ، استعانت الجامعة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الذي أدرك أهمية إنشاء هذا المركز كنموذج يقتدى به في المنطقة العربية ، فبادر إلى تقديم مساعدة فنية في شكل تجهيزات وخبرات وزمالات تدريبية . وقد بدأ المركز في عمليات التأسيس عام ١٩٨١ ، وبأشهر بعض أنشطته التشغيلية عام ١٩٨٣ (٣) ، خلال السنوات التالية قام المركز بمجموعة من الأنشطة التمهيدية الخاصة بمشروع الشبكة العربية للمعلومات ، وهو المشروع الجدير بأن يحظى - نظراً لأهميته - بتناول مفصل نسبياً فيما يلي ...

مشروع الشبكة العربية للمعلومات : الحاجة وبدايات العمل :

إذا كان تزايد المعلومات في العصر الحديث وصولاً إلى ما يطلق عليه ظاهرة انفجار المعلومات ، قد جعل من المستحيل على الإنسان الفرد استيعاب ما ينشر أو ما يبيث

من معلومات وأفكار ولو على المستوى التخصصي الضيق ، فإن الأمر نفسه يصدق على الدول والمجتمعات ، فما تستطيع دولة بمفردها أو مجتمع ما من المجتمعات إحكام السيطرة على ما ينشر في عالم اليوم في موضوعات المعرفة المختلفة ، وباللغات البشرية المختلفة ، وفي أشكال الأوعية ، أيضاً المختلفة ونظراً للتطورات الهائلة في تقنيات الحاسوب والاتصالات ، والتي أطلق عليها البعض لفظ "ثورات" (٤) ، فقد نشأت حاجة ملحة لقيام نظم تستخدم الأساليب والتقنيات الحديثة لتجميع واختزان ومعالجة المعلومات بمعايير أو تقنيات موحدة ، تجعل من الممكن تحويل الكم المتكاثف والمتناثر من المعلومات إلى " كيف نوعي " من المعرفة (٥) وتتسم نظم المعلومات الحديثة بأنها عالية التكلفة ، أو إذا شئنا الدقة يحتاج الاستثمار فيها (أي الاستثمار المعرفي) إلى رأسمال مرتفع إلى أن تتمكن - في التطبيق السليم - من تحقيق عوائد ملموسة .

ومن هنا لا يختلف أحد من الدارسين على أنه يتحتم على البلدان العربية أن تتعاون وتنسق جهودها في هذا المجال الحيوي لأجل إنشاء شبكة عربية للمعلومات تقوم بدورها باعتبارها بنية تحتية مشتركة لخدمة أغراض التنمية على المستويين القطري والعربي ، وذلك تعايشاً مع الاتجاه الذي يسود العالم اليوم والمتمثل في تطوير شبكات المعلومات وخدمات الاتصال المباشر والاستخدام المكثف للأقمار الصناعية على الصعيدين العربي والعالمي (٦) .

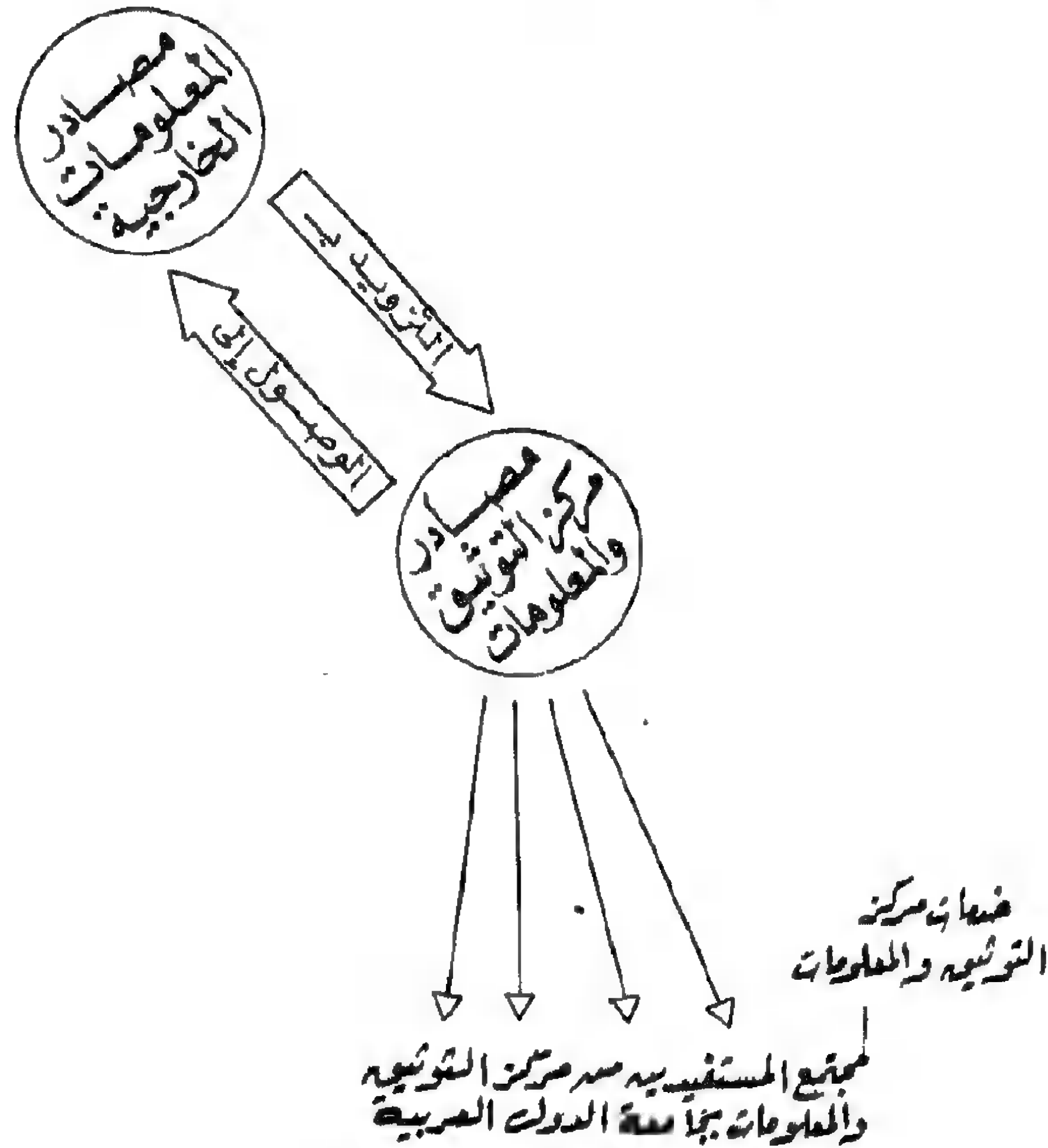
وقد عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالفعل في إطار التعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والهيئات العربية المعنية على تصميم مشروع إنشاء شبكة عربية للمعلومات تغطي كامل الوطن العربي ، وتفي بنصيب رئيسي من احتياجاته المعلوماتية .

تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وأهدافها :

يمكن تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وكما يوحى اسمها بأنها شبكة تربط بين مصادر المعلومات ، ومراكز خدماتها ونظمها من جهة ، وبين مستخدمي البيانات والمعلومات في الوطن العربي من جهة أخرى ، وهي مصممة بشكل يسهل معالجة البيانات والمعلومات ، وتبادلها ، والوصول إليها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (أي بالوصول إلى المصادر التي تتضمن تلك البيانات أو المعلومات) . ويعنى ذلك بطبيعة الحال أن يتم الربط بين المؤسسات ذات العلاقة بالمعلومات ، وأن تقوم هذه المؤسسات بجهود تعاونية لخدمة حاجات المستفيدين

(*) الحقيقة أن هؤلاء الخبراء تشكلوا من ثلاث فرق ، وخبير فرد على النحو التالي : فريق الأهرام (مركز التنظيم والميكرو فيلم) يقدم تقريره عام ١٩٧٥ ، والدكتور أحمد كابش وقدم تقريره عام ١٩٧٦ ، وفريق من " محلي " النظم برئاسة الدكتور محمد فاروق الهيثمي وقدم تقريره عام ١٩٧٨ ، وأخيراً فريق مركز التنمية الصناعية (أحد الأجهزة التابعة للأمانة العامة في ذلك الحين) وقدم تقريره عام ١٩٧٨ أيضاً .

(شكل) يبين المخطوط العامة لأنشطة مركز التوثيق
والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية



الخطة التنفيذية للمشروع :

يتضمن الخطة الخاصة بتنفيذ المشروع مرحلتين :

المرحلة الأولى ، وتنتهى عام ١٩٩٣ (يلاحظ هنا أنه لا يوجد تاريخ لبداية المرحلة ولعل ذلك يعود إلى أن الجهود الخاصة بالشبكة بدأت بالتوازي مع إنشاء المركز) وهي مرحلة تمهيدية ترمى أساسا إلى وضع تصور لتطوير نظام نموذجي للمعلومات بغرض تعميمه في المرحلة الثانية من المشروع ، وقد أسهم في تمويل هذه المرحلة كل من الجامعة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

المرحلة الثانية ، وتغطي فترة خمس سنوات تبدأ حيث تنتهى المرحلة الأولى ، وترمى أساسا إلى وضع خطة عمل لتطوير نظام الشبكة العربية للمعلومات ، وتنفيذها من خلال مجموعة مختارة من الأقطار والمنظمات العربية ليتم تعميمها تدريجيا في سائر الأقطار العربية الأخرى .

وكان من المقرر أن يتم تمويل هذه المرحلة من خلال إسهام الجهات المشاركة في المشروع بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية . (٨)

وهكذا ، فإن هدف المشروع يتمثل أساسا في توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساند أو تدعم صانعي القرار والمسؤولين في قيادات الدول الأعضاء ، وكذلك المخططين والعاملين في المجالات العلمية والتقنية الذين لاغنى لهم عن المعلومات في واجباتهم البحثية والتطبيقية . (٧)

ويعتزم مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، الذي من المقرر أن يعتمد على الجهود التعاونية للدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ، الإسهام في تطوير شبكات ونظم معلومات وطنية بالإضافة إلى شبكات معلومات قطاعية (موضوعية) ترعاها المنظمات العربية المتخصصة ، وتغطي قطاعات التنمية ذات الأولوية للوطن العربي ، كما يتضمن المشروع خططا وبرامج تهدف إلى التكامل بين هذه الشبكات على المستوى الوطني وعلى مستوى التجمعات العربية الفرعية ، فضلا عن المستوى العربي العام ، وبين شبكات ونظم المعلومات العالمية .

والحقيقة أن الأوراق التفصيلية الخاصة بالشبكة ، تحوى توصيفات واقية وطموحة ، وكان من الطبيعي أن يأتى زمن التنفيذ متوائما مع ذلك كما نلاحظه في الخطة التنفيذية للمشروع .

دور المركز في تنفيذ مشروع الشبكة :

أكدت جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات على ضرورة إسناد دور المنسق لمركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى تكليفه بمهام السكرتارية الفنية للجنة الفنية للمشروع .

وبناء على ذلك ركز المركز على تطوير قدرات المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية في مجال معالجة المعلومات وإرساء بنيتها التحتية مستعينا في ذلك بمجموعة من الخبراء العرب والدوليين في هذا المجال ، وقد تضمنت أنشطته في هذا الصدد مايلي :

١ - وضع المواصفات والمقاييس والتقنيات والأدلة والإرشادات القياسية لمعالجة المعلومات ، حيث أصدر المركز سلسلة من الأدلة العملية تناولت محاور المعالجة الفنية وإعداد التسجيلات الببليوجرافية والتكثيف وبناء المكانز وخطط تصنيف الملفات الصحفية والتصوير المصغر (الميكروفيلم) والأدلة الإرشادية حول إعداد السياسات الوطنية لتنظيم المعلومات وخدماتها في البلدان العربية ، بالإضافة إلى الأدلة الإرشادية حول ترتيب المداخل وبناء الملف الاستنادي (الاستنادي) للهيئات والشخصيات والأسماء الجغرافية ، وحول التركيبة العربية الموحدة للتحليل والاتصال ، كما أصدر المركز أدلة عملية خاصة بخدمات المعلومات والبيث الانتقائي للمعلومات واستراتيجيات البحث والبحث المباشر في قواعد المعلومات والإحاطة الجارية . كل ذلك بالإضافة إلى مكنز الجامعة .

٢ - وضع منهج لتقييم وتطوير خدمات المعلومات ومنتجاتها في مراكز التوثيق والمعلومات بالإضافة إلى الأسس العلمية اللازمة لتطوير قواعد المعلومات الخاصة به اعتمادا على المسوحات الميدانية التي أجراها على مراكز التوثيق والمعلومات في بعض الدول العربية التي جرى اختيارها مثل المغرب وسوريا والكويت ، كما يعمل المركز في هذا المجال على توفير خدمات المعلومات الأساسية مثل نشرات الإحاطة الجارية والإضافات ونشرات محتويات الدوريات .

٣ - قام المركز بعدد من الأنشطة التي استهدفت التعريف بأهمية مشروع الشبكة العربية للمعلومات في تنفيذ الخطط التنموية للدول العربية ومنها القيام بزيارات ميدانية إلى بعض مراكز اتخاذ القرار والمسؤولين في الدول العربية لشرح أهداف

المشروع الآتية والمستقبلية وحث الدول العربية على المشاركة فيه ، وبالرغم من التفاؤل الذي يبديه المركز حول استعداد الدول الأعضاء للانضمام ، فإنه لم يتلق موافقة رسمية إلا من ثلاث دول عربية فقط .

٤ - أسهم المركز في تدريب مئآت من الإخصائيين في مجال المعلومات على المستوى العربي في مختلف أنشطة التوثيق والمعلومات ، كما عقدت دورات تدريبية ، خارج مقر المركز في عدد من الدول الأعضاء .

٥ - قام المركز بتعريب برنامج MINISIS, CDS/ISIS

برنامجان لمعالجة المعلومات حاسوبيا (وتوزيعهما على حوالي ٦٠٠ جهة (٦٠ جهة بالنسبة للأول ، وأكثر من ٥٠٠ جهة بالنسبة للثاني (١٠) .

استطلاع المركز ، خلال السنوات الماضية أن يضيف إلى مجموعاته وأن ينشئ ، قواعد البيانات ، ويعد الأدلة وأدوات العمل وتعريب نظم كما أشرنا قبل قليل ، وهنا نلخص الوضع الحالي لموجودات أو مكونات المركز كما يعرضها أحد تقاريره على (١١) على النحو التالي :

- مجموعة الأوعية الورقية ، وتضم أكثر من ٦٥ ألف كتاب ومرجع ووثيقة ، كما تضم ١٠٠٠ عنوان من الصحف والدوريات والنشرات العربية والأجنبية .

- مجموعة المصغرات الفيلمية ، قام المركز بإعداد مصغرات فيلمية لوثائق الأمانة العامة الأساسية .

- مجموعة الأشرطة السمعية والمرئية ، بالمركز مجموعة من أفلام الفيديو والتسجيلات الصوتية لأنشطة مختارة من أنشطة الأمانة العامة .

- قواعد البيانات الببليوجرافية ، استطاع المركز بناء مجموعة القواعد الببليوجرافية وقد أطلق على القاعدة الأساسية اسم " أليف " وبها تسجيلات بمقتنيات المركز (أكثر من ١٠٠٠٠٠ تسجيلة) كما تضم تسجيلات لوثائق الجامعة والقرارات الصادرة عنها .

- قواعد البيانات غير الببليوجرافية (*) تم بناء قواعد بيانات لعدد من الموضوعات ذات الصلة المباشرة باهتمامات الجامعة .

مركز التوثيق والمرحلة الثانية من الشبكة .

قصدت في الواقع أن أربط بين المركز والمرحلة الثانية من الشبكة لأن الارتباط بينهما أضحى وثيقا ، فإذا كان المركز قد شهد طفرة من النمو في مقوماته تزامنت مع

(*) قواعد البيانات غير الببليوجرافية ، والتي يمكن أن يطلق عليها قواعد استرجاع النص الكامل لاكتفى كما هو الحال في قواعد البيانات الببليوجرافية بإعطاء المستفيدين بيانات عن المحتوى المعلوماتي (مثل المؤلف والعنوان والطبعة وبيانات النشر ... الخ) وإنما توفر ، فضلا عن ذلك ، المحتوى المطلوب المعلومات بذاتها .

المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، فإنه يعاني من ركود نتيجة لما تعانيه المرحلة الثانية من مشروع الشبكة المذكورة .

ولعل متابعاً مثلى لقضية المعلومات في الجامعة لما يقرب من ربع قرن من عمر الجامعة ينظر إلى ما تحقق في المرحلة الأولى باعتباره أملاً طال انتظاره ، وكان ينتظر أن يتواصل نمو هذا الكيان المعلوماتي دون تردد أو توقف ليؤتي عائده الذي تؤهله له الانجازات الأساسية في عملية التأسيس .

ولكن يبدو أننا دائماً في حاجة إلى التذكير بأن المشروعات بصفة عامة ، ومشروعات المعلومات بصفة خاصة لا تنجح في أداء أدوارها بمجرد " البدء " وإنما تعد المتابعة والاستمرارية والتحديث والتطوير أمورا جوهرية . وإن افتقادها يضعف بنية المشروع ، ومن ثم يهدر كثيراً من طاقاته وإمكاناته .

وتعكس السطور السابقة الانعكاس السلبي لدى الكاتب عند قراءته لاستعجالات المركز للدول الأعضاء لتمويل المرحلة الثانية ، ولما يجد ما يستطيع به البدء في المرحلة الثانية من الشبكة ، أو المبالغ الضرورية لاستبدال أجهزته أو تحديثها .

ثم يفاجئ المركز بتخلي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن المشروع ، وذلك من خلال وضع شروط تعجيزية ، حاول المركز التجاوب مع بعض منها ، إلا أن بعضها الآخر مثل تحديد بعض الدول الأعضاء فقط كمجالات وحيدة يمولها البرنامج ، يعد مخالفة جوهرية للأسس التي تقوم عليها الشبكة ، الأمر الذي يعد رفضاً مهذباً من قبل البرنامج لتمويل المشروع .

إننا لسنا في حاجة إلى تكرار أهمية المعلومات ، بالنسبة للمنطقة العربية ، وربما يجب في هذا المقام أن نشير إلى صياغة "نبيل على" لحاجتنا الراهنة إليها حين يقول إنها " حصان طروادة " الذي يمكن أن نواجه به التحديات الحالية . وإذا كان البعض يتصور أن في شبكات المعلومات العالمية المتطورة غنى عن الاسهام في مشروع عربي حديث النشأة ، فإن هذا التصور يحتاج إلى تصحيح ، ذلك أن المركز ، باعتباره مركزاً عربياً له قنواته الخاصة للتزود بالمعلومات .

إن وصف قنوات التزويد الخاصة بالمركز يعد أكثر انطباقاً على الدول الأعضاء في نوعيات معينة من الموضوعات فإذا كانت بعض البيانات الخاصة بالزراعة ، أو الصناعة أو غيرها من أنشطة الإنتاج والخدمات في الدول الأعضاء يمكن استيفائها في بعض الأحوال من قنوات تزويد غير المؤسسات أو الهيئات الرسمية في تلك الدول ، فإن ذلك أمر يصعب قبوله بالنسبة للقضايا التي تدخل في المجالات "غير المحايدة" مثل المجالات السياسية والاجتماعية

فالبينان الصادر عن حكومة ما ، أو المعاهدة المبرمة بين دولتين أو الموقف السياسي الذي تنحاز إليه هذه

الدولة أو تلك كلها أمثلة تبين مدى التشدد المطلوب في الاعتماد على الجهات المسئولة في الدول الأعضاء بشكل مباشر ، وهذا التحديد لقنوات المعلومات الرسمية ينبني على عاملين يمثلان معالجة المعلومات وطبيعة المجال على النحو التالي :

أ - تحقيق " موثوقية " المصدر باعتبار أن المصادر الأولية تمثل المرتبة الأولى في الأهمية بالنسبة للحصول على المعلومات وصدقها ودقتها .

ب - " الحساسية " التي يتسم بها المجال السياسي أو المجالات القريبة منها ، بمعنى أن نقل معلومات أو مواقف الدول الأعضاء عن قنوات أخرى يمكن أن يكون مثاراً للمساءلة بسبب ما ترى فيه هذه الدول من تغيير أو تشويه يعترى البيانات أو المعلومات ، وأحياناً يعتبر نشر المعلومة أو استخدامها - بغض النظر عن مدى صدقها - أمراً لا توافق عليه الدول الأعضاء (١٢) .

وبطبيعة الحال فإن ذلك يقتضي أيضاً وجود علاقة ذات اتجاهين بين الأمانة العامة ومركز المعلومات فيها من جانب ، وبين الدول الأعضاء من جانب آخر .

المعلومات " العربية " بين المنع والإتاحة

لا بد أن نصارح أنفسنا ، بأننا تساورنا الخشية على تسرب المعلومات التي قد تعد ضارة بالدولة أو المواطن ، وهذا أمر يمكن معالجته بأسلوب علمي .

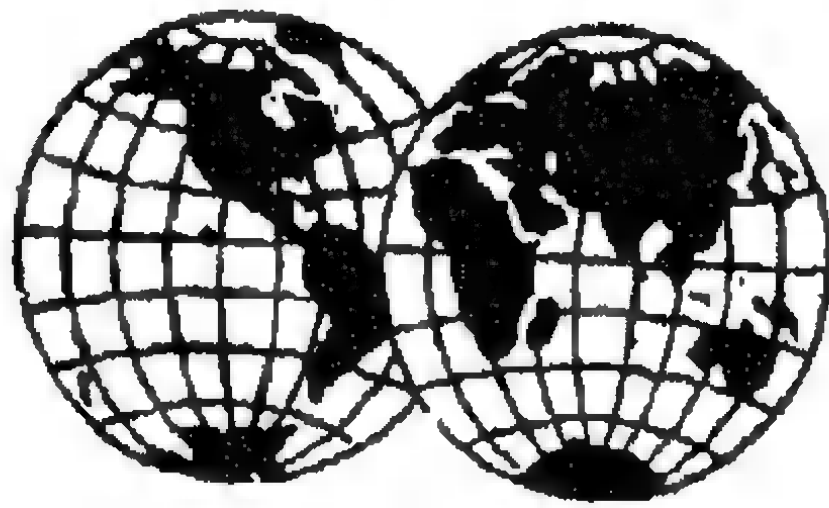
إننا في حاجة على المستوى العربي العام ، وعلى المستوى الخاص بكل قطر ، إلى سياسة تحكم أو تنظم إتاحة المعلومات . وتتضمن هذه السياسة خطوطاً واضحة تحدد نوع البيانات أو المعلومات التي ينبغي توفيرها وإذاعتها مما يهمنها تعريف المواطن العربي أو الأجنبي به ، كما تحدد في الجانب المقابل - نوعية البيانات أو المعلومات التي تعتبر سرقتها أمراً يقتضيه ماسمى بالأمن القومي أو الوطني ، وتضع لهذه " السرية " درجاتها التي تتفق مع نوعية المعلومات (١٣) .

وهذه السياسة تجنبنا الوقوف عند أحد طرفي المعادلة (الاتاحة الكاملة أو المنع المطلق) ، وليكن واضحاً لدينا أنه كما يتسبب إفشاء بعض المعلومات في الإضرار بأمن الدولة ومصالح الأمة ، فإن إبقاء بعض المعلومات - على الجانب المقابل - في طي الكتمان يسبب إضراراً بحق المعرفة ، بل يمكن أن يؤدي التماهي في حجب البيانات والحقائق والمعلومات إلى أضرار تلحق أيضاً بأمن ومصالح الأمة . ذلك أنه في ظل الافتقار إليها تظهر إلى الوجود بدائل مختلفة يشوبها التشويه والإساءة ، مما يتطلب معالجة باهظة من حيث الجهد والتكلفة اللازمين لمواجهتها (١٤) .

ولعلنا في غير حاجة في هذا المقام إلى الإشارة إلى ما يتسم به عصرنا من صعوبة الاستحواذ على المعلومات والحكم عليها " بالالغاء " أو الكتمان .

الهوامش :

- ١ - حسنى عبد الرحمن الشيمى . دور المعلومات فى تحقيق الوظائف السياسية والاتصالية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية " دراسة للواقع وتخطيط لإنشاء مركز معلومات " رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٨٧ .
- ٢ - جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
- نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٥) ص ١ .
- ٣ - جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
- (دليل تعريفى بـ) مركز التوثيق والمعلومات (ط ٢) القاهرة : المركز ، ١٩٩٥ . ص ٢
- ٤ - حسنى عبد الرحمن الشيمى . اللورقية أو الكتاب الورقى بين البقاء والزوال . القاهرة : المؤلف ، ١٩٩٢ . ص ١٢ ، ١٣ .
- ٥ - جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) . دراسة ملخصة حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات . القاهرة : المركز (د . ت) ص ٢ .
- ٦ - نفس المصدر .
- ٧ - نفس المصدر .
- ٨ - جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات ARENET ، وثيقة تعريفية . القاهرة : المركز ١٩٩٣ ص ١٧ .
- ٩ - Lancaster, F. w. Methodologies for the evaluation of the services and products of the Arab League Documentation and Information Centre (Aldoc) : areport to UNESCO and to ALDOC (Jan. 1993
- ١٠ - جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) . دراسة ملخصة (مصدر سابق) ص ١٤ ، ١٥ .
- ١١ - جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
- نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات ... مصدر سابق ، ص ١ ، ٢ .
- ١٢ - حسنى عبد الرحمن الشيمى . مصدر سابق .
- ١٣ - حسنى عبد الرحمن " المعلومات " وبنورها فى صناعة القرار " مجلة المكتبات والمعلومات العربية . ص ٥ ، ع ٢ (رجب ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م) ص ٢٨ .



□ قراءة في أدبيات المعلومات □



□ تحديثات الإدارة في ظل تكنولوجيا المعلومات

□ كارولين دانيال

□ عرض : عبيد بسيوني

بدراسات حالة ، وتعرضت دانيال أيضاً إلى بناء استراتيجية لتنمية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة والحقتها بالتعرض لأثر تكنولوجيا المعلومات على المؤسسة وعلى دور المدير وتنتهي بأهم الاتجاهات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وأهم اهتمامات المدير في المستقبل .

وبداية لابد من فهم ثورة تكنولوجيا المعلومات التي حدثت والتي أثرت في طرق إدارة الأعمال بما خلفته هذه الثورة من " عالمية Galobal " ومن ثم أصبح إمتلاك نظم اتصالات عالمية وتبادل المعلومات هو أمراً أساسياً فيها (١)

ونلاحظ هنا أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات هو تقدم تراكمي يشمل التقدم في مجالات عديدة أهمها التقدم في مجال الاتصالات . فلقد حدث تطور وتقدم كبير في مجال الاتصالات من وحدات طرفية مرتبطة في معالجاتها للبيانات واختزان المعلومات بالوحدة المركزية في نفس المبنى إلى توسع في النطاق (فأصبح ممكناً الإتصال بين الوحدات الطرفية والوحدة المركزية في مدينة أخرى وكذلك دول أخرى) وإلى توسع في نوع الإتصال فبعد أن كان مقصور على أجهزة من نوع واحد (٢) أصبح الآن الإتصال ممكناً بين أنواع مختلفة بل وبطرق اتصال مختلفة -connec-tionless Conection .

ولم يقتصر دور الإتصال على نقل المعلومة بل وشمل نقل المعلومة والصوت والصورة مع مراعاة متطلبات كل منها (من) اشتراطات دقة المعلومات وتقليل نسبة الخطأ في حالة نقل المعلومة خاصة في تعاملات البنوك ، والسرعة في حالة نقل الصوت والقدرة على حمل حمل عالي Bandwidth في حالة الصورة وفي كل الأحوال أهم عامل في الاتصالات هو أن يتم الاعتماد عليها . Reliable .

Daniels, N. Carolin, Information Technology : the management Challenge , Addison Wesley publishers Ltd, Addison-Wesley publishing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P 2.

صدر هذا الكتاب في سنة ١٩٩٤م بالتعاون مع نورية EIU Economist Intellingigen Unit والتي طورت دراسة للكاتب كانت قد نشرت في نفس العام عن نفس الموضوع نظراً لأهميته.

يركز الكتاب على أن ضرورة فهم تكنولوجيا المعلومات In-formation Technology حيوى لكل مدير لأن تكنولوجيا المعلومات أصبحت جزءاً من وظيفته ، فالمدير الآن يجب أن يستخدم تكنولوجيا المعلومات ليزيد من دورها في عمله ، ومن ثم يجب أن يكون على دراية بتكنولوجيا المعلومات ليقود الآخرين في هذا المجال.

ولعل الإتجاه للعالمية في المؤسسات والذي يتطلب أن تكون المؤسسة كفؤة وفعالة يدعم كلا البنية التحتية للتكنولوجيا ودورها محلياً وعالمياً ، وهذا هو المجال الخصب لعمل المدير الآن .

ومن ثم فهدف الكاتب من هذا الكتاب هو تقديم خريطة Road-map للمدير الذي لم يلحق بعد بثورة المعلومات ، لعل هذا المدير يبدأ رحلته ويستفيد بإمكانات تكنولوجيا المعلومات.

والكاتب Dr. Daniels لها خبرة عملية وأكاديمية على مستوى العالم وهي تقسم كتابها إلى أحد عشر فصلاً ، تتناول فيها تكنولوجيا المعلومات وبيئة العمل الدولية والربط بينهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على ميزة نسبية مدعمة

الخبراء Expert System وأنظمة قواعد بيانات المعرفة Knowledge Base system وهي التي تعنى ببقاء قواعد البيانات أو خبرة في مجالات بعينها وقاصرة على المعرفة المنظمة والتي يمكن عمل علاقات منطقية فيها ، ومن ثم فهي لا تتطرق - الا على نطاق محدود - للمعارف أو العلوم الاجتماعية .

وكل الأنظمة السابقة هي متداخلة وتحتاج لتنفيذها قواعد بيانات وحاسبات آلية بمواصفات محددة واتصالات أفراد مدربين.....الخ.

ولقد اهتمت دانيال في فصل كامل عن نظم المعلومات باعتبارها أداة لنقل المعلومات من شخص لآخر واعتبرت أن نظم المعلومات المختلفة تعتمد على مصادر رسمية وغير رسمية فمصادر بياناتها رسمية ولكن طريقة اعدادها غير رسمية ، ومن ثم فهي ليست ميكانيكية الأداء ولكنها مورد اساسي Resource يجب إدارته بكفاءة (٦) وهناك تلاحظ أن دانيال لم تتعرض لأنواع أنظمة المعلومات المختلفة ولم تفرق بينها . وتلاحظ على أنظمة المعلومات عمراً في هذه الآونة عدة ملاحظات :-

أن أنظمة المعلومات المناسبة هي تلك التي تتناسب مع طريقة تفكير الإنسان مما يساعد على فهم الأشياء حتى بالنسبة لغير المتخصص وهو ما يطلق عليه Oriented Methodology

والتي تتميز بدرجة عالية من التعميم حتى تقل الفجوة بين المتصور والواقع Semantic Gap (٧) .

إن أنظمة المعلومات المختلفة ليست بمنتهى يتم انتاجه وينتهي دوره بذلك بل هي في تطور مستمر وتعديل دائم ليلائم الواقع المتغير والمتطلبات الجديدة بإصدارات جديدة من هذا النظام ولهذا فصيانه هذه الأنظمة هي عملية ابداع مستمرة تدريجية (٨) .

ان أول خطوة للتضج التكنولوجي هي وضع قواعد لتطوير أنظمة المعلومات حتى لو كانت على مستوى المؤسسات ، وهو ما لم تصل إليه مصر الى الآن - لنصل بعد ذلك لتوثيق هذه الخطوات وصولاً لاتفاق عام عليها ثم نصل لاقصى درجة وهي الاستفادة المستمرة من التغذية الرجعية ، عن هذه الأنظمة (٩) .

ان دراسة المخاطر المحتملة وآثارها والخطوات التي يجب أن نتخذها لتقليل آثار هذه المخاطر هي ضرورية في هذه المرحلة لتقديم التكنولوجيا الجديدة .

ان ملامح التطور التكنولوجي الذي ذكرنا بعض ملامحه جعل وجود ادارة خاصة في كل مؤسسة لإدارة مورد المعلومات ضروري ، فوجود هذه الإدارة يساهم في الإدارة الكفء للمعلومات وهذه الإدارة تسمى عادة بإدارة الموارد والمعلوماتية (١٠) .

نقطة محورية هامة تعرضت لها دانيال عن أثر هذه الثورة التكنولوجية علينا ومدى أهميتها لنا (١١) فالثورة التكنولوجية المعلوماتية - كما تقول دانيال - أثرت بشدة على الإقتصاد العالمي Global Economy وقضت على مفاهيم تقليدية عن المزايا الجغرافية والإستراتيجية والتنافسية ولعل أبرز مثال على دور التكنولوجيا هو النظام المالي العالمي الآن وتحركات أسواق المال ومن ثم ظهر تحد ذهني كبير لإدراك هذه التغيرات وضرورة ايجاد أساليب وطرق جديدة للتعامل مع هذه الابتكارات والاستفادة منها لتحقيق قدرة على التنافس لتصبح منافساً قوى Competitive Player (١٢)

ولعل أهمية تكنولوجيا المعلومات الأساسية نابعة من الإتجاه العالي أو حتى حماية السوق المحلي من المنافسين العالميين ليس بفرض سور والإنعزال وإنما بالحاق بالمنافسين العالميين ومن ثم

وهنا تجدر الإشارة الى أن أهم الإسهامات في مجال الاتصالات لم يتم على المستوى الأكاديمي المعلى في الجامعات وإنما تمت في معامل شركات الكمبيوتر الكبرى ومؤسسات أخرى مثل مركز تطوير الأبحاث التابع لوزارة الدفاع الأمريكية - DARPA Defence Advanced Research Projects Agency ، ولقد كان أهم تطوير هو الوصول الى شبكة الشبكات Internet والتي بدأ تطويرها في سنة ١٩٨٩م باستخدام طرق عشوائية لنقل المعلومات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهاواي Aloha protocol والاتجاه الحالي في مجال الاتصالات يهدف الى إمكانية تجاوز أجهزة الحاسبات المختلفة In cterconnectivity ومن ثم ظهر الإتجاه الى ايجاد معايير عالية في هذا المجال.

تطور آخر حدث في مجال تكنولوجيا قواعد البيانات Data Base Technology أثر تأثيراً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات بتوفيره للوقت وإمكاناته السريعة والتي قللت التكاليف وصيانة المعلومة وكفاءة التخزين.

إن أنظمة قواعد البيانات الحديثة تتميز بأنها متكاملة ومتاحة للإستخدام المتعدد من مستخدمين مختلفين (من مبرمجين ومشغلين ومسؤولين عن إدارتها) وبهذا ، فقواعد البيانات الحديثة تتصف بأنها تتجه لأن تتناسب مع المعايير الموضوعية وتتصف بالأمان وباستقلالية البيانات معها في تناسقها وإمكانات استخدامها مع أنظمة مختلفة وبطرق إتصال مختلفة . وهنا يظهر مفهوم قواعد البيانات الموزعة Distributed database والذي ينبع من أن البيانات موزعة بطبيعتها جغرافياً على نطاق واسع ، والمعلومة مهمة في إطارها وفي نطاقها وهي تستخدم في هذا النطاق أكثر من غيرها وان كنا نحتاجها في مواقع أخرى ، ومن ثم فيجب أن تتوافر المعلومة في مكانها مع إمكانية الوصول إليها بسهولة - عن طريق شبكة اتصالات - من مواقع أخرى بحيث تعمل كل المواقع سوياً كأنها متصلة كلها بقاعدة بيانات واحدة ، وهذا التوزيع يساعد على معالجة أسرع للبيانات ويؤكد استقلالية المواقع ويجنبنا مشاكل التأخير واحتمالات الخطأ في حالة قاعة البيانات الواحدة وأن كانت أهم مشاكله هي مشاكل إدارة هذه القواعد للبيانات ومشاكل إصلاح الخطأ الذي قد يحدث (٣)

يضاف للتطورين السابقين تطوراً آخر في انتاج أنظمة المعلومات المختلفة Information Systems ، ولعل أهم أنظمة المعلومات الشاملة هو ادارة نظم المعلومات Management Information Systems وهو نظام معلوماتي يتيح للإدارة بمستوياتها المختلفة المعلومات الضرورية المطلوبة بالدقة والتوقيت اللازم لتسهيل عملية اتخاذ القرار ولتخطيط ومتابعة وحل المشاكل في المنظمة بكفاءة ، ومن ثم فهو يعد تكاملاً لمجموعة من الأنظمة الوظيفية في المنظمة (٤)

وتوجد أنظمة معلوماتية أخرى عديدة أقل تكاملاً مثل نظم دعم إتخاذ القرار vss Decision Support system وهي تختلف عن ادارة نظم المعلومات في أنها محددة بمشكلة معينة ومختصة بقرار معين ، في حين أن ادارة نظم المعلومات هي عامة أكثر ومن ثم فانظمة دعم إتخاذ القرار هي جزء من ادارة نظم المعلومات (٥) ، وهناك أيضاً أنظمة ادارة الأزمات Crisis Management والتي تعد جزءاً من مهام الإدارة ونظام إدارة نظم المعلومات.

أ) وهناك أنظمة الميكنة Office Automation والتي تتعدى في معظمها ادخال البيانات وعرضها بشكل مناسب وكذلك أنظمة معالجة البيانات Data processing والتي تزيد عن الميكنة قليلاً هناك أنظمة أخرى تختص بتقديم الخبرة المميكنة وهي أنظمة

لا يمكن لمؤسسة أن تتواجد بلا اتجاه للعالمية الذي يعنى تغيرات مؤسسية أهمها فى نظر دانيال (١٣)

- التحول من الإهتمام بتواجد المؤسسات جغرافيا الى الإهتمام بدورها على مستوى الأعمال (أى بأدائها لوظيفتها)

- التحول من الإهتمام بمركزية أو عدم مركزية الوظائف الى القيام بالعمل نفسه بأى مكان .

- غير النظرة من ميكانيكية جزئية قصيرة المدى الى نظرة كلية وطويلة المدى.

- عبور الحدود المؤسسية بل والتعامل كأنها غير موجودة وكذلك عمل شبكات من الثقة بين الوظائف المختلفة لإنجاز العمل وبناء شبكات على كل المستويات وليس اتصالا رأسيا فقط.

التخلص من الخصوصية الجغرافية للمؤسسات وبناء ثقافة تلائم كل البلاد Cultural Fit In any Country وهى نقطة مبررة عليها بأهمية فهم واستيعاب الخصوصية الثقافية لكل بلد لى يتم استيعاب هذه المؤسسة داخل هذه الدولة .

- تخلى المديرين عن تصرفهم كمتحكم مركزى Central controller الى منسق أساسى للإتصالات Core controller .

لتحول لإقتصاديات الحجم الكبير .

وهنا تثير دانيال نقطة هامة هى كيفية التعامل مع هذه الثورة وتقترح (١٤) ضرورة وجود خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات يقدم ميزة اقتصادية أساسية لإمكانية إنشاء مشروعات هامة تعتمد على التكنولوجيا بكثافة وتعطى قيمة مضافة عالية وتوفر فرصة لإنطلاق شركات هذه البلاد للعالمية (مثل سنغافورة)

- وبناء خطة قومية يعنى توافر رؤية Vision متكاملة عن :-

- بناء ثقافة ملائمة لنشر تكنولوجيا المعلومات .

- إنشاء مصانع لهذه التكنولوجيا .

- توفير القدرات البشرية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات . تطبيق هذه التكنولوجيا .

- توفير جو ملائم للإبداع فى هذا المجال (Creativity) وليس مجرد تقليد.

- توفير البنية الأساسية للإتصالات Communication وهى مفتاح التقدم فى هذا المجال والتنسيق مع الجهات العالمية لتوسيع تلك الشبكات (١٥) .

ثم فى عجالة تشير دانيال الى أهم التغيرات التى تراها حدثت على أثر انتشار تكنولوجيا المعلومات (١٦) .

- حدوث تغير أساسى فى العلاقة بين المنتج والمستهلك فلقد جعلت العلاقة مباشرة فى حالات عديدة ومن ثم سمحت باتصال فردي وشخصى بينهم . - أوجدت سلعا جديدة معظمها (خدمية) فى السوق العالمى اليوم .

- غيرت شكل وتركيب بعض الصناعات وغيرت قواعد المنافسة بها تخلقها حواجز إضافية للدخول فى هذه الصناعة وزيادة مقدرة المستهلكين على المساومة وحظر سهولة الإحلال بسلع بديلة.

- خلقت ميزة تنافسية لبعض المؤسسات . وفى هذه النقطة الأخيرة الميزة النسبية استطورت دانيال فى تحديد بعض ما يمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات من مزايا تنافسية فى تحسين خدمة

المستهلك وتحسين أداء الخدمة وسرعة أدائها ووصولها للسوق أو تقديم جودة عالية أو تحسين قوة شبكة اتصالات المديرين ومن ثم التوجه للعالمية (١٧) .

ولقد تعددت الكتابات عن هذه النقطة كلها تؤكد على أن قيمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية تتضح من خلال الفوائد الإستراتيجية التى توفرها من مزايا تنافسية ومن قدرة على حل مشاكل قائمة وعلى تحقيق التكامل داخل المؤسسة بل حتى قد تكون أهمية التكنولوجيا هى كوسيلة دفاعية للإبقاء على المؤسسة فى ظل اتجاه العالمية (١٨) .

ولقد تعرضت دانيال للتقسيم التقليدى (منذ Mcfarlan فى ١٩٨٤) لمدى أهمية التكنولوجيا فى أى مؤسسة على أساس معيارين مدى اعتماد هذه الصناعة أو المؤسسة على التكنولوجيا وما هى آثار استخدام التكنولوجيا ، ومن ثم قسمت المؤسسات الى مؤسسات دور التكنولوجيا فيه على دعم المؤسسة أو حتى تعد عاملا أساسيا فيها ولكن أهم وضعين هما اللذان تجد المؤسسة فيه فرصة للتحول والإنطلاق. ound Turnar بل وأصبح فى حالات أخرى الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية Strategic (١٩) .

ثم أنتقلت دانيال لكيفية تقديم تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة فتشير بداية الى أنه يجب تقييم الإستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات على أساس تقييم المدير والمتخصص لمدى دورها ، كما يجب تقييم مضمون وجودة ومرونة وأهمية ومدى قابلية إمتداد تأثير هذا الإستثمار (٢٠)

وتؤكد دانيال أنه لبناء بناء معلوماتي - Information architecture جيد يجب أن تتوافر خريطة لطريقة انتقال المعلومات داخل هذه المؤسسة وأساس من الإتصالات والشبكات وخريطة للتكنولوجيا المطلوبة وإمكانياتها (٢١) .

ومن أهم مهام ما أشارت اليه دانيال فى هذا المجال هو ضرورة استفادة المدير من الوضع الحالى للتكنولوجيا وتطويره ويجب ألا يقتصر دور تكنولوجيا المعلومات على ما تتطلبه من حاسبات وأبوات للإتصال ... الخ ولكن باستخدامها وبما تقوم به (٢٢) وإدارة المعلومات هى فى جوهرها توفير المعلومات فى الوقت المناسب للمديرين ، هذه المعلومات الدقيقة الصحيحة التى تساعد على القرار السليم والإدارة الصحيحة (٢٣) .

ومن بناء استراتيجية مستقبلية Strategic Vision لآى مؤسسة ذكرت دانيال أنه يعتمد أساسا على تجميع وتكامل جهود التخطيط ومناقشة الإتجاهات الأساسية للمؤسسة ومراحل استخدام تكنولوجيا المعلومات (٢٤) والتى بدأت بالميكنة على المستوى التشغيلى على أن تنتقل العدوى Contagion الى المستويات الأخرى لتصل الى التحكم فى معالجة البيانات آليا على المستوى المؤسسى ككل مع زيادة وعى المديرين بدور التكنولوجيا ثم تبدأ عملية تكنولوجيا المعلومات الحقيقية بتحقيق التكامل والإدارة الكفؤة لأنظمة المعلومات لنصل أخيرا لمرحلة النضوج لإستخدامها (٢٥) .

وهنا نجد وجهة نظر أخرى لـ Earl حيث لا يؤمن بوجود استراتيجية واحدة لنظم المعلومات يمكن إستخدامها ولكن مناهج متعددة تشمل افكار المديرين وتقييم العاملين وإبداعات المؤسسة وخصوصياتها وتحليل خبراء من خارج المؤسسة لتكون له النظرة الكلية (٢٦)

ثم اهتمت دانيال على وجه الخصوص بدور المدير وأوضحت دوره فى جوانب متعددة بدءا من دوره فى الإتفاق على الإستثمار فى مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره صاحب المشروع ومسئولا

عن تطوير امكانيات المؤسسة في هذا المجال وبأنه شخصياً مشارك بخبرته ورؤيته لهذا المشروع ، وهو يسأله شخصياً ومن ثم فدعه يعتبر سياسة المؤسسة وهو في نفس الوقت يعين مديراً متخصصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مسئوليته كمنسق للمشروع ومدير للتكنولوجيا وعامل إتصال بينه وبين المدير الأعلى. (٢٧)

وتقييماً لتكنولوجيا المعلومات ودورها لا يجب ان يكون بأساس التكلفة العائد لأسباب عديدة أهمها من وجهة نظر دانيال أن هناك تكلفة خافية لا نستطيع حسابها خاصة وأن معظم منافع تكنولوجيا المعلومات هي طويلة الأمد ولا تظهر فوراً (٢٨) .

ثم تحدد دانيال دور المدير بنقاط أساسية أهمها (٢٩) :-

خلق أجندة جيدة للإدارة : يقع على مدارتها الحفاظ على القوة الدافعة Monentum للمؤسسة وانغماس الأشخاص الرئيسيين في المؤسسة في تكوين نموذج تكنولوجيا المعلومات المناسب لها ويعتبر مدى نجاح المؤسسة في تبني هذا المشروع هو مدى نجاح أجندة الإدارة له.

- خلق دور جديد للمدير يجمع بين دوره في إدارة أعماله ودوره في إدارة تكنولوجيا المعلومات.

- إدارة وتنظيم الغير ، وهو يتطلب فهم التوقيت المناسب للتغيير وهو يتكون من ثلاث مراحل الأولى : هي مرحلة التجميد Freez للوضع القائم والنظر له وتقييمه ، والثانية : هي التغيير Unfreez لرؤية المدير لتكنولوجيا المعلومات ولدورها في العمليات اليومية في مؤسساته الثالثة : تثبيت Freez فكرة معينة لدى المدير عن الدور الجدى لتكنولوجيا المعلومات وتعليمه .

وفير التعليم والتدريب للعاملين : فهي وسيلة الإتصال الأساسية في البناء المعلوماتي وامكانية تطبيق ما يتم تعلمه هي نقطة أساسية في هذا التدريب .

إدارة الخبرات المطلوبة من خارج المؤسسة أو من داخلها على حسب أماكن توافر الخبرات وكذلك موازنة الطلب والعرض وتقييم المهارات المطلوبة (٣٠) .

وهناك آخرون (٣١) اقترحوا تقسيماً آخر لدور المدير هو:

١ - دور في التفاعل الإنساني كقائد وحلقة ربط وموحد لمؤسسة

٢ - دور معلوماتي له نظرة كلية يراقب الموقف .

٣ - دور في اتخاذ القرارات .

وأدوار أخرى كمفاوض وموزع للأدوار والموارد .

وعموماً فإن دانيال تؤكد على أهمية أن يكون للمدير رؤية جديدة بينهم فيها الدور الجديد للعاملين بالمؤسسة في ظل العمليات المعلوماتية ويفضل دائماً المدير الذي له خبرة في مجال تخصصه وفي مجال تكنولوجيا المعلومات حيث يتمكن من مزج الإثنين مما يجعل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات أقصى ما يمكن (٣٢) وهو ما يركز عليه Earl

والتركيز على دور التعليم والتدريب للعاملين هو أساسى عند دانيال نظراً لما يولده من خلق آليات جديدة للعمل داخل المؤسسة وحتى لا يرفضوا تكنولوجيا المعلومات الجديدة وحتى تتوفر إمكانيات عمل آليات جديدة لإدارة المؤسسة لكي تتكامل أنظمة تكنولوجيا المعلومات داخل ثقافة المؤسسة وكل هذا يجعل العاملين على دراية بما حدث في المؤسسة ولا يشعرونهم بالغربة ومن ثم نكون بذلك قد قدمنا قنوات لتعليم أفكار وطرق جديدة في العمل مع التدريب عليها

والنقطة الأساسية هنا هي اشتراك Involvement الجميع في بناء رؤية مشتركة لتكنولوجيا المعلومات في مؤسستهم مما يجعل هذا الدور ينشأ من أسفل الهرم المؤسسى ويتم تصفيته واختيار الملائم من أعلاه الذى يحدد التغيير المطلوب عمله (٣٣) .

ونظراً لأهمية دور المدير ومحوريته في تقديم تكنولوجيا المعلومات فلقد تعرضت أدبيات عديدة له منها أكد على أن دور المدير أصبح يتطلب استخداماً أكبر للتكنولوجيا وأهتماماً بالتكامل والتقاطع الوظيفي ومن ثم أصبح دوره الغير روتيني كبير ومن ثم التركيز على دور المدير من خلال الفريق وليس من خلال التنظيم الهيراركي (٣٤) .

ولعل من المناسب هنا عرض لوجهة نظر تؤكد أنه في عصر تكنولوجيا المعلومات أصبح ينجح أكثر ولكن لم يعد لديه وقت للتفكير وإعطاء انطباعاته ومن هنا التضارب الذى يجب أن يحل فالتفكير المستقبلي ضرورى لتطوير المؤسسة وهنا يثور سؤال هام هو هل التكنولوجيا تقضى على المهارات والكفاءات ؟ (٣٥)

وعموماً فلم يعد هناك هذا الفرق الكبير بين دور المدير ودور العاملين ، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات يزيد من السلوك الذى يسلكه المديرون مثل المبادرة والمرونة ... الخ (٣٦) . ومن ثم هناك وجهة نظر تؤكد على دور غير المديرين وتضعهم في منزلة مساوية لدور المديرين داخل المؤسسة في عصر تكنولوجيا المعلومات فالتفاعل هو بين هيكل المؤسسة والثقافة السائدة فيها والعمليات الإدارية وغير الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (٣٧)

وهنا نجد أن تعدد الأدبيات التى أكدت على أن أثر التكنولوجيا هو في الحد من طبقات معينة من الإدارة ، أو في الاتجاه للمركزية أو اللامركزية ، ولكن المؤكد منه أن تكنولوجيا المعلومات أثرت على العديد من المؤسسات بطرق مختلفة وأهم ما يجب التأكيد عليه هو الحرص على روح الفريق في المؤسسة وعلى التعاون والتكامل في المؤسسة ، وأن أثر التكنولوجيا على الأفراد يختلف باختلاف التكنولوجيا ومجال تطبيقها ولكنها لا شك تؤثر على وظائفهم وتوصيفها وطريقة تاديتها (٣٨) .

وهنا نلاحظ أن دانيال لم تتعرض لكل ما يحيط بالمدير فقلل أهم التحديات هو أن التنظيم الهيكلي (الهيراركي للمؤسسة) التى يتعامل معها المدير والتي تطبق تكنولوجيا المعلومات فيها والتنظيم الهيكلي يشمل عدد القواعد وأسماء الوظائف وتقسيماتها الرأسية والأفقية والمهام والمسؤوليات والسلطة ونمط القرارات وطريقة الاتصالات داخل المؤسسة ، ولعل من المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تغير هذا التنظيم خاصة في ظل سقوط قداسة ثبات هذا التنظيم الهيراركي (٣٩) .

والمؤسسة تعمل في ظل بيئة داخلية وبيئة خارجية كلاهما يتأثر ويؤثر في الآخر ، فالبيئة الخارجية - المحيطة بالمؤسسة من تنافس قوى والتطور التكنولوجي وتحسين الأداء والإنتاجية والإبداعية وابتكار آليات تسويقية وتوزيعية ، كل هذه العمليات تؤكد ضرورة وجود قائد وقيادة Leadership وليس مديراً عادياً (٤٠) .

أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعقدة يزيد من تعقد المؤسسة مما يجعل التغيير المؤسسى الفعال والكفء - وهو ما تتطلبه البيئة الخارجية صعباً ، كما أن هذا المناخ يعرقل من مقدرة القائد الفعال على التكيف والقائد يختلف عن المدير العادى الذى يخطط ويضع الميزانية ويعين وينظم ، فالقائد يلهم العاملين معه ويحفزهم ويضع الإتجاهات العامة التى يسيرون عليها.

مما سبق نستطيع أن نؤكد أن عامل القيادة هو عامل اساسى في نقل التكنولوجيا الجديدة من البيئة الخارجية وفي ظل

مشتركة لكل المؤسسة يتشارك الجميع فيها الأفكار .

وهنا نجد بعض الدراسات تقسم العمليات داخل أى مؤسسة الى عملية يدوية وعمليات تخبرية Intelligence لجمع المعلومات وعمليات تفاعل انسانية ودور تكنولوجيا المعلومات هو فى مجال العمليات التخبرية والتي تعد عصب أى مؤسسة (٤٨)

وعلى كل الأحوال فان الآراء تؤكد أن التقسيم الوظيفى لم يعد مناسباً للعصر الذى نحن فيه (٤٩)، بل يرفض التقسيم التقليدى الحاسم بين العمل اليدوى والعمل الذهنى فى مجال الصناعة مثلاً ويرى أنه يتلشى نظراً لتزايد المهارات الذهنية المطلوبة فى العمل اليدوى الحديث . ومن ثم تسقط مقولة تقسيم العمل القديمة والقائه على تقسيم التعليم Division of Learning، والتي كانت تكرس قيماً مثل الطاعة للأوامر لعدم العلم ولعدم امكانية التعلم نظراً للوضع فى أسفل الهرم التنظيمى وعدم امكانية الوصول للمعلومات ومن ثم سقط هذا وأصبح فى عصر تكنولوجيا المعلومات يجب ان يشجع القادة التعليم لأعضاء المؤسسة وإعطائهم الفرصة المتساوية للتعليم (٥٠) .

وفى جميع الأحوال تكامل تكنولوجيا المعلومات مع المؤسسة هو أساس نجاحها ، ولا يجب أن يكون الهدف من استخدام التكنولوجيا هو الميكنة وإنما يجب أن يتم إعادة تصميم العمل بما يتناسب مع التكنولوجيا الجديدة ، مما يعنى إلغاء بعض الوظائف وإنشاء أخرى ، وإستيعاب تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة إعادة هيكلة المؤسسة Re engineering والذي يراه Ham-mer فى جوهره بأنه يركز على النتائج وليس المهام ويعمل على اهمال التوزيع الجغرافى للموارد فى ظل القدرة على تعبئة والتحكم فى هذه الموارد عن بعد وكفاءة ، وضرورة ربط النشاطات بطريقة متوازنة بدلا من السعى نحو تكامل النتائج ، والتأكيد على جعل اتخاذ القرار فى منطقة انجاز العمل وعدم تكرار الحصول على المعلومة بل يكون مرة واحدة وعند منبعها ، وأهم من هذا كله هو الإيمان بأهمية التكنولوجيا وتطبيق الآمال الكبيرة عليها لأن هذا هو ما يحفز وينتج فوائد أكبر للتكنولوجيا (٥١) .

ثم تناولت دانيال - فى فصلها العاشر - الإتجاهات الحديثة الهامة فى إدارة الأعمال فى عصر تكنولوجيا المعلومات وحدتها بعشرة (٥٢) :-

١- تحسين قدرة الإدارة على التنسيق والسيطرة .

٢- تحقيق تكامل بين مدى المركزية واللامركزية فى المؤسسة ففى بدايات التكنولوجيا ومع ظهور الحاسبات والكبيرة والتي تطلبت مركزية فى الأداء حيث كانت هناك وحدات طرفية متصلة بمركز لمعالجة البيانات ، ثم ظهرت الحاسبات الصغيرة ووحدات المعالجة الصغيرة Micro processor فزادت المناداة باللامركزية وفوائدها ، والآن أصبح الإتجاه هو التكامل والإستفادة من مزايا كلا الإتجاهين وهو ما أتاحتها التكنولوجيا أيضا بما يسمى بنظام الخادم والعميل Client/Server والذي يجمع بين المركزية واللامركزية (٥٣) .

ولتوضيح هذه الصيحة فى تكنولوجيا المعلومات والتي هى نتاج التطور فى قواعد البيانات وأنظمة الإتصال ، حيث يتم عمل برامج ذات كفاءة عالية فى العرض عند جانب العميل باستخدام وسائل العرض المختلفة (الصوت والصورة والرسوم البيانية) Multi-media ، ثم تصل كل ذلك بقواعد البيانات المتجمعة فى مكان واحد وهو ال Server والذي تتغذى منه بالبيانات المختلفة .

وميزة هذا الإتجاه هى فى الإستفادة القصوى من مزايا كل جهاز على حدة ، فمثلا أجهزة الحاسب الشخصى تتميز بجاذبيتها

تعتقد إستخدامات التكنولوجيا (٤١) ، هذا القائد يجب أن تتوفر له رؤية مستقبلية لدوره ولدور التكنولوجيا فى مؤسسته فيجب عليه حساب المخاطر التي يمكن أن تحدث وأن يتوافر لديه امكانيات اتصال وتغذية رجعية جيدة ليتمكن من مكافأة المحسن ومعالجة المسئء وأن يغير من الثقافة السائدة لتلائم التكنولوجيا وما تتطلبه من تغيرات فى المؤسسة والقدرة على الإبداع Creativity فى القائد هى أمر هام لكسر روتين الهيرواركية ونشر المعلومات والتدريب على كل جديد ، يضاف لذلك ضرورة وجود لمسات شخصية من القائد مثل توجيهه للثقافة السائدة وتحفيز العاملين وربط المؤسسة ، وأخيراً على القائد ألا يسمح لأى حالة فشل أن تستمر ، فكما أنه لا يوجد نجاح كامل ، لا يجب أن نركن الى الماضى وبأنه ليس بالامكان أحسن مما كان وإنما رفض الواقع يكون بمحاولة تغييره وذلك بالسماح للشباب الجديد والقادرين على التغيير والتلاقؤ مع عصر التكنولوجيا بالوصول للمناصب العليا والسعى للعالمية والتغيير الثقافة السائدة لتلائم التغيرات المطلوبة (٤٢)

وفى كل الأحوال نجد أن دور القائد يختلف باختلاف طبيعة المؤسسة واختلاف الشكل التنظيمى لها والثقافة السائدة بها.

ويلاحظ على تناول دانيال لموضوع الثقافة السائدة فى المؤسسة Organizational Culture، بأنها أكدت على أهمية هذا المفهوم دون أن تحدد أو تعرفه ، ولقد عرفه John Moss بأنه مجموعة توقعات وافتراضات - غير مكتوبة - يتفق عليها أعضاء المؤسسة (٤٣) ، والتركيز هنا على مدى قدرة أى مؤسسة على الحفاظ على ثقافتها بمرور الزمن ورغم التغيرات المحيطة بها وهناك من يؤكد على أن المهم هو الثقافات المهنية الصغيرة فى داخل المؤسسة والتي تكون ثقافة فرعية Sub-Culture .

الا أن هناك رأياً (٤٤) يقول بأن تكنولوجيا المعلومات تؤدي فى النهاية الى القضاء على الثقافة الشفوية والتركيز على مهارات الأفعال وتحل محلها نشر واسع للمعلومات بين أعضاء المؤسسة واهتمام بالمهارات الذهنية .

وعلى كل حال فان قمة تفهم واستيعاب تكنولوجيا المعلومات يكون بالإلتزام Commitment بها وفى تعلم على الأشياء وبطرق مختلفة ومتطورة (٤٥) .

وملاحظة أخيرة على دور المدير عند دانيال ، أنها لم تخرج بنتائج عن الإتجاهات الأساسية بالنسبة لدور المديرين فى الإدارة المتوسطة فى ظل تكنولوجيا المعلومات مثلاً، والذي هناك دلائل على اتجاهه للتناقص ، بل أن هذا الإتجاه للتناقص يشمل أعداد العاملين أيضاً، مع تزايد فى أعداد المتخصصين وأصحاب المهارات العالية الإهتمام بالكيف وليس الكم (٤٦) .

وفى كل الأحوال وكما تؤكد دانيال فان الأنظمة الكفوة فى تكنولوجيا المعلومات تساعد على إدارة وتنسيق أحسن فى المؤسسة وفاعلية هذه الأنظمة تقاس بمدى استجابتها لمتطلبات المؤسسة (٤٧) .

وفى إطار حديثها عن آثار التكنولوجيا على المؤسسة اهتمت بالتحول الذى ظهر فى المؤسسات والتغيير من مؤسسة وظيفية organization الى مؤسسة عملياتية Process organization Functional ومن ثم يحدث تكامل بين الوظائف وتقاطع وظيفى يخدم النظرة الكلية والتي أفتقدت مع التخصص الوظيفى وانقطاع الصلة بين الإدارات المختلفة ومن ثم فهذا التكامل يخلق لغة مشتركة وأساساً زائدا بالمسؤولية خاصة فى ظل التواصل والتبادل الذى تخلقه تكنولوجيا المعلومات ومن ثم يتم خلق ثقافة

من الإتجاهات السابقة التي قدمتها دانيال نجد التأكيد على الإهتمام بالتعليم لنوره في سرعة تقبل المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات وكذلك التأكيد على النظرة الكلية Wholeness (٥٩) ، وأهم من هذا كله التخلي عن الفهم الخاطئ للتكنولوجيا من أنها تسحب السلطة من يد المديرين أو أنها ترفع من قدر الصغار وتحط من قدر الكبار أو حتى أنها وسيلة لإحكام السيطرة ومن ثم يكون رفض التكنولوجيا هو رد الفعل ، قبيل حماية الذات (٦٠) فهو أولا من الاحساس بفائدتها .

ان انتاجية اى تكنولوجيا تتوقف على التوقعات المنتظرة منها وكل هذا يتوقف على امكانيات المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة وتقبل العاملين بالمؤسسة له وطبيعة مؤسسات التعليم والتدريب خارج المؤسسة وداخلها والتقدم الصحيح للتكنولوجيا هو عامل اكد في تقبلها واقامة تحالف بينها وبين عمل المؤسسة الاساسي (٦١)

ويجب ان نؤكد ، كما يؤكد Eara ان عدم امكانية حساب قيمة صافية لفوائد تكنولوجيا المعلومات ينبع من صعوبة تحديد وتقييم البدائل لها وكذا ان معظم فوائد التكنولوجيا هي فوائد غير ملموسة كل هذا لايجب ان يعيق استخدامها

وتؤكد دانيال على أن امتلاك المعلومة لم يعد قوة ، فنحن في عصر القوة فيه ليس في احتكار المعلومة ولكن في استخدامها الصحيح ، فالمجتمع المعلوماتى Information Society الذى نعيش فيه يتميز بانتشار المعلومة فى أيدي العديدين (٦٢) ، وأن العصر الحالى يتطلب مديراً مبدعاً لا ينظر للخطة القائمة وإنما يتطلع دائماً للمستقبل وامكانياته ، ويرائم بين ذلك كله فى تكامل ووحى (٦٤) ..

للأفراد وتألفهم عليها ومن ثم يوضع عليها البرنامج المراد تشغيله ويستفاد من امكانيات الحاسب الشخصى الجذابة Graphical Vscr Interface ، ولكن يعيب هذا الحاسب الشخصى قلة سعته مقارنة بالحاسبات الكبيرة أو المتوسطة ومن ثم توضع البيانات على تلك الحاسبات التي تتميز بسرعة معالجتها للبيانات وبهذا يتحقق الإستفادة القصوى من التكنولوجيا .

٣- الترابطية والتبادلية

Currency connectivity ويتحقق ذلك باقامة شبكات المعلومات وتبادل المعلومات بين الأفراد والشركات (٥٤) .

٤- ادارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات بكفاءة سواء التي تمت داخل المؤسسة أو خارجها (٥٥) .

٥- دعم العمال الواعين والمستوعبين لدور التكنولوجيا لأن هذا يعتبر دعماً أساسياً للتكنولوجيا (٥٦) .

٦- تطوير وتوسيع استخدام الوسائط المتعددة Multimedaa لأنها أقرب وأسهل فى الفهم ونقل المعلومة (٥٧) .

٧- تغيير تصميم ولوائح العمل لتتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة مثلما حدث فى أسواق المال.

٨ - توليد أنظمة خاصة بكل مجال عمل ويساعد على ذلك تعدد لغات البرمجة وسهولتها .

٩ - بناء أنظمة معلومات لأكثر من مؤسسه اذا ماثبتت كفاءتها

١٠ - التأكيد على حماية المعلومة Back-up ، خاصة فى الحالات الطارئة (٥٨) .

المراجع :

- 1- Doniels, N. Caroline, Information Technology : The Management challenge, addison Wesley publishers Ltd, Addison - Wesley publishing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P-2.
- 2 - Mark A, Miller, P.E, Inter Net working: aguide to ntework Communications, Lan to lan, latno Wan, M&T Books, 1992 , PP 49-52 .
- 3- Date, C.J., an Introduction to Database systems Sixth Edition, Massachusetts : addison - Wesley Publishing Co., 1995, P 5-9.
- 4- Abcer Bassiouny (ed.) al et., MIS solutions to the Organizational problems. Case study : the cabinet information & Decision Support cents, Unpublished Master project for MBA, Maastricht school of management (RVB/ MSM), Aug 1995, P37.
- 5 - Raymond Macheod J.R Management Innformation systems, A study of computer- based information systems, fifth edition (New York : Macmillan Publishing company, 1993)p. 458.
- 6 - Daniels Op. cit, p32
- 7- Jacobson Object Oriented software Engineering a use case driven approach, Massachusetts: addison-wesley co., 1992, pp32-40.
- 8 -Ibid , pp 50-55.
- 9 -Humphrey, Managing the software process, New jrsey : Prentic-Hall Inc., 1989. p90 .
- 10- Kanter, Jerome, Management Information systems, Third Edition, New Delhi : Prentic-Hall of India, 1984, P.41.

- 11- Daniels, Op. Cit, P2.
- 12- LOC. cit.
- 13- Ibid, P3.
- 14- Ibid, PP 9-10.
- 15- Loc . cit.
- 16- Ibid, pp 14-15.
- 17- Ibid, P55.
- 18- Tawfik Jelassi et. al., competing through Information Technology (France :- INSEAD, fontainblean, 1993). P 290.
- 19- Daniels, Op. Cit, P 26
- 20- Ibid, P 32
- 21- LOC. Cit.
- 22- Ibid, P33, P36.
- 23- Ibid, P66.
- 24- Ibid , P 75.
- 25- Ibid, PP 87-90.
- 26- Wearl, Michael J. Management strategies fo information technology, prentic-Hall, 1989, PP 69-80
- 27- Daniels, OP., cit, P 101.
- 28- Ibid, P106.
- 29- Ibid, 125.
- 30- Loc. cit.
- 31- Moss-Jones, John, Automating Managers : The Implication of information Technology for Managers, (Londond, printer publishers.
- 32- Daniels, Op.Cit, P124.
- 33- Ibid, P. 147.
- 34- Moss-Jones, Op. cit, P150.

- 35- LOC. Cit.
 36- Ibid, P.151.
 37- Ibid, P 12
 38- Scott Morton, Michael S. (ed.), the corporations of 1990s, Oxford University press, 1990, PP 204-205.
 39- Moss-Jones, OP. Cit, P 8.
 40- Peter write et, al., Strategic management, text and cases, Allyn, & Bacon, 1993, PP17-19.
 41- Ibid, PP 25-30
 42- Ibid, PP 35.
 43- Moss-Jones OP. Cit, p7.
 44- Ciborra & Jelassi (eds.), strategic information systems, John wiley & sons, 1995, P392.
 45- Ibid, P302, P392.
 46- Moss-Jones, Op.Cit, P149.
 47- Daniels, Op. Cit, P151.
 48- Moss-Jones, Op. Cit, PP29-31.
 49- Cibora & Jelassi, Op.Cit, P 393.

- 50- Ibid, P 394.
 51- Hammer, Michael, Reengineering Work: Don't automate, Obliterate, Harvard Business review, July - August 1990, PP 109 -112.
 52- Daniels, Op. cit, P152.
 53- Ibid, pp 153-155
 54- Ibid, P 155.
 55- Ibid, P 160.
 56- Ibid, P161.
 57- Ibid, P 162.
 58- Ibid, PP 163-170
 59- Cibora & Jelassi, Op. cit, P398, P405.
 60- Ibid, PP 407-409.
 61- Scott Marton (Ed.), Op cit.,P241, P247.
 62- Earl, Op. Cit, PP 166-187.
 63- Daniels, Op. Cit, P 168.
 164- Ibid, P 182.



- الاتصال والديمقراطية
 □ سبيليكال . سلاتكو . جانيت واسكو
 □ عرض : ميناير القرشواي

القدامى، من هذه الشروط.

(١) انتشار المعلومات بين المواطنين

(٢) تكافؤ الفرص بين المواطنين في التعبير وصنع القرار

(٣) خضوع كل القرارات للمناقشات العامة.

على أن تطور هذه الشروط كما وضعها الاغريق مر بمراحل عدة قبل صعود الليبرالية البرجوازية (في الغرب) كانت هناك رقابة قوية للغاية تخضع اساسا لسلطة الكنيسة الكاثوليكية مرحلة الليبرالية البرجوازية حيث أضفت الرقابة في صورتها المادية المباشرة وظهرت طرق أخرى غير مباشرة بل وغير مرئية للحد من جهات التعبير والتفكير حيث تم استغلال المثل « العليا والعامة » والقومية بما يخدم مصلحة الطبقة الحاكمة بشكل يضمن استمرارية علاقات الانتاج القائمة على حد تعبير الكاتب المرحلة الثالثة وهي التي يرى الكاتب انها لم تتبلور بعد، يطاح فيها بالكثير من هذه « المثل » وتتاح فرصة اوسع لمشاركة أفراد المجتمع في صنع علاقاتهم بالمجتمع وبالطبيعة.

حسب رأى الكاتب كانت هناك دوماً عوائق قوية وجدت في

Splichal, Slavko and Janet Wasko (eds) 1993
 Communication and Democracy (New Jersey:
 Ablex Publishing Corporation).

يقع الكتاب في ٢٨٥ صفحة من القطع المتوسط يحتوي الكتاب على مقدمة كتبها محرر الكتاب و ١٥ مقالاً ، وتنقسم المقالات بدورها الى قسمين واحد تحت عنوان «تصورات جديدة للاعلام والديمقراطية»، وآخر تحت عنوان «دراسات في الاعلام والديمقراطية».

يبدأ الجزء الأول بمقدمة لأحد محرري الكتاب «سلافكو سبيلشال» يتناول فيها تصورات عديدة للعلاقة بين انتشار المعلومات، كما وكيف، وتطور النظم السياسية تجاه الديمقراطية أو ابتعادها عنه، يؤكد الكاتب على أهمية الصحافة كوسيلة أساسية لانتشار المعلومات، ويتبع «كارل ماركس» حين يؤكد على أن الصراع من أجل حرية الصحافة هو في حد ذاته صراع من أجل الحرية والديمقراطية، في رأى الكاتب تستلزم الديمقراطية شروطاً معينة لا غنى عنها حسب صورتها الأولى كما قدمها الاغريق

وجه التطور الديمقراطي بدءا من عهود الديمقراطية الاغريقية المباشرة وانتهاء بعالمنا الحالي وهذه ارتبطت اساسا بافتقار (تكافؤ الفرص فيما يخص القدرة على التعبير (التنظيم، النصيب من التعليم الخ) او فرصة التعبير، وهذا أدى جزئيا الى اقتصار تداول المعلومات والمشاركة في صنع القرار بين فئات محدودة .

يعتبر الكاتب ان كل وسائل الاتصال لابد وان تخضع لاستغلال الفئات الحاكمة لخدمة مصالحها بشكل او بآخر فالكتابة مثلا لم تكن فقط القدرة على تسجيل المعلومات وحفظ الرسائل بل عنت ايضا خلق فئتين متعلمين واميين ونمت ايضا ظهور مؤسسات تتم فيها العملية التعليمية وتلك بدورها تخضع لسلطة الدولة وما انطبق على الكتابة في رأى الكاتب ينطبق على غيرها فكل وسائل الاعلام اما استخدمت للدعاية السياسية للطبقة او الفئة الحاكمة او استخدمت لانتاج «سلع» اعلامية أو ثقافية تباع في الأسواق وتجنى الربح وهنا يلفت الكاتب الانتباه الى حقيقة بالغة الأهمية: طبيعة نمو الاعلام في اطار المجتمع البرجوازي .

يؤكد الكاتب على ان تحول الاعلام والانتاج الثقافي الى «صناعة» تخضع للعرض والطلب وكما أشار الى ذلك «ادورنو» و«ماركيوزي» من قبل ليس نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي لوسائل الاعلام ولكنه نتاج لسيادة منطق العرض والطلب الذي يحكم عقلية المجتمع الرأسمالي المعاصر.

ان التطور التكنولوجي الهائل في انتقال المعلومات يوحى بان العالم يتوجه نحو الجوقراطية أكثر فيما يخص انتقال المعلومات وصحة الوعي السياسي والثقافي ولكن الكاتب يرى ان هذا ليس بالضرورة صحيحا بل ربما يكون خاطئا ظهرت في الستينات ومع بواكر التطور السريع في وسائل الاعلام آراء تقول أن هذا التطور يدفع البشرية حتما نحو حرية «معلوماتية» أوسع وبالتالي وعى سياسي أعمق وديمقراطية أكثر ولكن حسبما يرى المحرر هذا الادعاء يفترض مسبقا قدرا اكبر من المساواة في الثروة الفاء السيطرة البيروقراطية على مختلف المؤسسات الاعلامية (سواء كانت من قبل مالكي وسائل الاعلام او الدولة) اختفاء القيود على الحريات السياسية وكذلك درجة اعلى من الوعي الثقافي النقدي النزعة وكل هذه الفروض بلاشك لم يبلغها اى مجتمع في تاريخ البشرية حتى هذه اللحظة بدلا من هذه «الاحلام الطوباوية» تخضع وسائل الاعلام عموما لسيطرة عدد محدود من الافراد حيث لايعرض للنقاش الحر الا ما لا يغير النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد ولاغيره في عصرنا الحالي وبعد اختفاء الرقابة في العالم المتقدم في صورتها المعتادة تظهر امامنا صورتان من صور الرقابة «الرقابة المادية» والرقابة الفعلية الاولى تمثل سيطرة منطق السوق على «انتاج» المعلومات حيث تتحول الى سلعة بكل ما يحمله ذلك من معان والثاني يتعلق بسيطرة الدولة في اطار قانوني على الاعلام.

عند هذه النقطة يدلف المحرر الى ما يجب ان يكون موضحا ان ديمقراطية اوسع تقتضى اعلاما يعتمد على المشاركة الحقة لكل افراد المجتمع حيث يملك الجميع حق «النشر» لما يعتقدون وحق المشاركة في ادارة وسائل الاعلام وحق تشكيل الروابط او الهيئات السياسية حسبما وكيفما يرون في مثل هذا الاطار لابد ان تختفى مختلف اشكال التفريق بين الافراد حيث تخضع الآراء المختلفة للتقدير المحايد ولمصالح مختلف الفئات لا للمعايير الاكاديمية التي تنتجها مؤسسات الفئة الحاكمة.

ان مثل هذه التصورات التي يقدمها الكاتب - حسب ما قاله هو نفسه تناقض الواقع حيث تعمل وسائل الاعلام على حفظ

الحالة القائمة وتغيب اى بديل لها خالقة الرجل الاستهلاكي « ذا البعد الواحد» على حد تعبير «ماركيوزي» الذي يفتقد الوعي السياسي الصحي ذا القدرة على النقد الايجابي البناء على ان فشل هذه التصورات في مجاراة الواقع لايعنى عدم جواها حيث ان غرض هذا الكتاب هو عرض النقد الموجه لمثل هذه التصورات بغرض الاستفادة منها قدر المستطاع في سبيل الوصول الى اقصى درجة ممكنة من الديمقراطية بشكل يتيح استخداما ايجابيا للاعلام في صورته الحالية.

المقالة الثانية كتبها «مايكل ترابر» وهي بعنوان «التغيرات في حاجات وحقوق الاتصالات في الثورات الاجتماعية تناقش المقالة في اطار تاريخي ما حقته الثورات على صعيد حرية التعبير وبالتالي حرية النشر والاعلام يذكر الكاتب كيف اسهمت الثورة الامريكية في تأسيس مفهوم الحقوق المدنية وكيف تأثر الدستور الفرنسي الذي تبنته الثورة به، ويشدد على اهمية التعديل الأول للدستور الامريكي الذي تم تبنيه سنة ١٧٨٩ حيث شدد هذا التعديل تحديدا على حرية التعبير والصحافة يؤكد الكاتب على ان كلتا الثورتين الفرنسية والامريكية كانتا من صنع الطبقات الوسطى على حد تعبيره حيث التزمت هذه الطبقات بأفكار ومثل قومية أدت الى الحد من حرية التعبير في فترات مختلفة على ان الحد من حرية التعبير لا يحدث باسم المثل القومية وحدها فالثورتان المكسيكية (١٧ - ١٩١٠) والروسية ١٩١٧ والثتان كانتا من صنع العمال والفلاحين المعمرين في المدن (حسب رأى الكاتب) وعلى الرغم من اعلانهما الالتزام باحترام حرية التعبير قامتتا باجراءات شديدة التعسفية ضد حرية التعبير حيث شكل تدخل الدولة قيادا هائلا حاولت الفئات الحاكمة تبريره باسم حقوق «البروليتاريا».

مع ظهور مفهوم «حقوق الانسان» في اطاره المعاصر وخاصة بعد توقيع اعلان حقوق الانسان سنة ١٩٤٨ اصبح من الضروري ضم حرية الاعلام الى هذه «الحقوق» حتى الان لم يتم وضع صيغة قانونية تضمن هذا الحق ولكن التصور السائد هو انه يجب تساوى الطرفين في اى عملية اعلامية حيث يتم توفير اكبر قاعدة ممكنة للمشاركة واعطاء المعلومات وحق الاستخدام.

هنا يبرز الحوار حول «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات حيث تسيطر وسائل الاعلام الكبرى بشكل شبه مطلق على الاعلام العالمي وعلى تدفق المعلومات «وصناعتها» في مثل هذا الاطار يفتقد الاعلام العالمي أدنى قدر من الديمقراطية ويذكر الكاتب كيف تجاهلت ادارة الرئيس الامريكي الأسبق «ريجان» نتائج دراسات «اليونسكو» التي أكدت هذه الحقوق وحتى يتم اخذ التفاوت بين الشمال والجنوب في الاعتبار سيظل الحال على ما هو عليه.

المقالة الثالثة بعنوان «محشرون في أخدود : لماذا لم يعد مفهوم ترسيخ ديمقراطية الاعلام صالحا» في هذه المقالة يحمل الكاتب بعنف على المفاهيم الطوباوية التي سادت في الستينات (مثل تلك المذكورة اعلاه) عن كيفية تحويل العملية الاعلامية الى عملية ديمقراطية.

في البداية يطرح الكاتب أسئلة عدة تبدو بالغة الوجيهة حيث يسأل أولا:

عن ماهية المشاركة الديمقراطية للانتاج الاعلامي التي يطالب بها البعض ؟ هل هي ممكنة اصلا ام لا ؟ اذا ماتمت مثل هذه الافتراضات فهل، ستشكل ديمقراطية حقيقة ام انها ستوقف عند كونها ديمقراطية مظهرية لا تؤثر على سير العملية الاعلامية؟

يبدأ الكاتب بعد ذلك فيما يعتبره مغالطات يروجها البعض أولها الادعاء بالحاجة إلى إعلام ديمقراطي إذ أن مثل هذا المفهوم لم يظهر إلا في الستينيات وظل منذ ظهوره مفهوماً مخبئاً قلباً وقالباً، وهما يضرب في الصميم الادعاء بأن المستقبل يجب أن يكون رأسي - مستقبلاً أضف إلى ذلك أن إعلاماً يتحدث فيه الجميع ويستمتع فيه الجميع هو بداية فرض مستحيل الوجود مغالطة أخرى يشدد عليها الكاتب هي تجاهل السنوات المختلفة للاتصالات والعمل الإعلامي فالمنطق الذي يحكم الاتصال على مستوى الأفراد يختلف عن ذلك الذي يحكمه على مستوى المجتمع ككل أو على المستوى الدولي بناءً على ذلك سيكون المنطق الذي يجب استخدامه وكذلك الإمكانيات المتاحة بتوسيع الديمقراطية في أي من هذه السنوات مختلفاً عما عداه مع مثل هذا التعقيد ومع عدم منطقية فكرة المشاركة الكاملة لجميع أفراد المجتمع في العملية الإعلامية قد يكون من الأجدي أن نحاول ومتكافئاً من الفرص لكل المجموعات المختلفة الموجودة في أي مجتمع.

مغالطة أخرى بالغة الأهمية هي الادعاء بأن استغلال الإعلام أمر سهل التحقيق (على فرض إمكانية أصلاً) مما لا شك فيه أن كل عمليات التغيير التي تمت مسبقاً في الأجهزة الإعلامية سواء في الغرب أو الشرق خضعت لسيطرة أفراد معينين، وبالتالي فهي لا بد أن تتأثر بأهواء هؤلاء الأفراد ومصالحهم الشخصية بل أن الكاتب يدعي أن هذا التعبير عادة ما يحدث لاستيعاب الخلافات المكتومة داخل المجتمعات الغربية بدلاً من كبتها ودفعها إلى نقطة الانفجار إضافة إلى كل ما سبق فإن اختفاء الرقابة في صنوتها التقليدية لا يعني اختفاء القيود على صحة التعبير بينما كان العرف فيما سبق هو «الدولة» أصبح القيد الآن أقل وضوحاً وأكثر قوة فعلى من يريد تحرير الإعلام الآن أن يجابه: (١) منطق سوق السوق السائد (٢) دولة الإعلام بطبيعتها التي تسحق المجال الإعلامي القوي (٣) العزلة المستمرة التي تكاد تخفي الخصوصيات الثقافية للشعوب.

في مواجهة مثل هذا الموقف لابد من: (١) الخروج بتعريف مقبول وقابل للتطبيق للمشاركة في الإعلام (٢) لابد من تشكيل مؤسسات وسياسات تسمح لكل القوى الاجتماعية والسياسية بالتعبير عن نفسها (٣) الخروج بمفهوم نظري الديمقراطية تقوم على المشاركة تسود العملية الإعلامية (٤) إعادة الاعتبار إلى المناقشات التي دارت مسبقاً عن ضرورة الأخذ في الاعتبار بالتفاوت الإعلامي بين القوى الدولية المختلفة.

المقالة الرابعة تقع تحت عنوان «مفهوم حرية التعبير في المجتمعات السوبر - صناعية» وهي تبحث فيما قد تعنيه (حرية) الإعلام والاتصالات في إطار المجتمع الرأسمالي المعاصر يؤكد الكاتب على اختياره الواعي لعنوانه، إذ يرفض تسمية المجتمع الصناعي الحديث «بما» بعد الصناعي إذ أنه علاقات الإنتاج التي سادت من قبل هي نفسها السائدة الآن وأن كانت قد أخذت أشكالاً مختلفة كذلك يرفض الكاتب تسمية المجتمع الرأسمالي المعاصر كمجتمع المعلومات إذ أن مثل هذه التسمية تفترض أن حقوق الأفراد وانصبتهم من المعلومات قد سادت وهو أمر غير صحيح.

بعد ذلك يدخل الكاتب في مجالات مفرقة في النظرية لتعريف الحرية في المجتمع الرأسمالي المعاصر ثم يخلص منها لأن الوضع الاقتصادي للأفراد يؤثر مباشرة على قدرتهم على التعبير عن أنفسهم (عن طريق التعليم والثقافة وعن طريق الملكية المباشرة أو ماعداها) وحققهم في استخدام هذا التعبير وهكذا حسب رأي الكاتب تعمل وسائل الإعلام كوسيلة لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائد (٥).

عند هذه النقطة يضرب الكاتب المثل بسيادة الإعلانات في

المادة الإعلامية حيث يتحتم على المواد الإعلامية غير الاعلانية أن تدخل في منافسة تقتقد التكافؤ مع مادة اعلانية شديدة الجاذبية وموضوعية بفرض الاقتناع ومن الواضح أن فرص الاعلانات أكبر في شغل حيز أوسع في فكر وعقل المشاهد مؤكدة بذلك على البعد الاستهلاكي اللاسياسي للمجتمع الرأسمالي المعاصر.

المقالة الخامسة بعنوان «رايموند ويليامز ونظرية توسيع ديمقراطية الإعلام»

والمقالة تدور أساساً حول أفكار المفكر والجامعي اليساري الأشهر ويليامز بقدرته على تقديم نقد أعمق لتكوين الإعلام المعاصر كما نعرفه وهو أن ينقده لا ينقد تقنياته أو تركيبته فقط إنما ينقد أولاً وقبل كل شيء أغراضه التي تشكل طبيعة عمله، كما أنه ينقد أيضاً اللغة والمنطق المستخدمين في التعبير عن هذا الإعلام أو حتى نقده فمثلاً يرفض «ويليامز مفهوم» الإعلام الجماهيري Man Communication إذن مصطلح Mnres (الجماهير) هو في حد ذاته لفظ مهم يفصل ما بين المتحدث والمستمع أو الرسائل والمستقبل.

يؤكد «ويليامز» على العلاقة ما بين الثقافة والإعلام هما عنده وجهان لعملة واحدة وكلا الوجهين يرتبطان بالتطور السياسي والاقتصادي للمجتمع وعليه فلا يجوز دراسة وسائل الإعلام من الناحية التقنية بمعزل عن التطورات الأخرى التي تحدث في المجتمع من ناحية أخرى فإن «نخبوية» وسائل الإعلام في إطار تعقيدها التكنولوجي الحالي ليس من قبل المصادفة التاريخية، وإنما هو تعبير عن مصطلح فئات رأت أن استمرار هذا الوضع يخدم مصالحها حتى عندما تحاول بعض العناصر من النخب المختلفة الحديث عن الفئات الأخرى المختلفة (داخل المجتمع أو في مجتمعات أخرى) فإن ماتقدمه من نتاج ثقافي ليس تعبيراً عن وضع هذه الفئات بقدر ما هو تعبير عما تراه الفئات الأقدر على التعبير ومن هنا تخرج مفاهيم الثقافات «الأفضل» و«الأكثر تعقيداً» وهي مفاهيم تتجاهل تماماً خصوصيات ثقافات الفئات والطبقات الأخرى وتحاول أن تفرض عليها معايير غريبة عنها لا يجوز استخدامها ويرى «ويليامز» أن طريق الخروج من هذه الدائرة المغلقة لابد أن يمر بالتعليم حيث لابد أن يفهم المجتمع طبيعة عمل وسائل الإعلام ولتحقيق هذا الغرض لابد من دور أساسي تلعبه الدولة.

المقالة السادسة بعنوان «تصورات مختلفة للديمقراطية: نظريات الثقافة والديمقراطية في الولايات المتحدة في هذه المقالة يستعرض الكاتب الاتجاهات التي سادت الدراسات الإعلامية والثقافية في الولايات المتحدة ويعرض لها نقاداً ومحللاً على رغم تباین التعريفات التي قدمت حتى الآن وكلمة ثقافة فإن تعريفها على ما يبدو اقتصر داخل الولايات المتحدة على كونها «أي الثقافة» أداة للتأثير على الأفراد أو المجموعات في مثل هذا الإطار بصدق تماماً قولاً عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي الكبير «جيتز» بأن المفهوم السائد للثقافة في العلوم الاجتماعية الأمريكية هو مفهوم يساوي بين الثقافة والسلوك الملحق.

من الناحية النظرية لم تلق النظريات الماركسية أو النظريات المتأثرة بها رواجاً كبيراً في الولايات المتحدة وإنما سادت نظريات تركز على التوافق والانسجام الاجتماعي حيث سادته أفكار مفكرين من أمثال «تالكوت باسونز» Parsens معنيين بالتوافق أكثر من الاختلاف والصراع المجتمع اتساقاً مع هذا الإطار ركز مفكرون كبار من أمثال «ديوي» Deuy على دور التطور الإعلامي في توسيع قاعدة المعلومات وبالتالي توسيع المشاركة الديمقراطية والوعي السياسي وركزت دراسات مختلفة على دور الإعلام في

«تكوين» الثقافة وحتى الدراسات التي تناولت الاقلية داخل الولايات المتحدة لم تنظر اليها كمجموعات مهضومة الحقوق بشكل أو بآخر وإنما درست فقط مشاكل التكيف الثقافي والاجتماعي التي يواجهها المهاجرون الجدد داخل الولايات المتحدة من خلال دراسة صحافة هؤلاء المهاجرين.

هنا يأخذ الكاتب على الدراسات الاعلامية الامريكية تجاهلها للتيارات النقدية التي سادت القارة الأوروبية إذ أن هذه الدراسات ذات النزعة الماركسية نجحت في تقديم مفهوم جديد للديمقراطية من خلال إعادة تعريف الوعي السياسي في اطار عمل وسائل الاعلام الحديثة التي تشكل الوعي السياسي فحسب وإنما تلعب دورا كبيرا في تشكيل ثقافة الافراد عموما .

المقالة السابعة بعنوان «الاعلام والديمقراطية اختراع منهجية» والمقالة تعرض منهاجاً جديداً لدراسة عمل وسائل الاعلام يبدأ المقال بنقد الأساليب المتبعة عادة في التعامل مع دراسة وسائل الاعلام فالأساليب السابقة تركز على الكليات كالأوضاع السياسية الثقافية وارتباطها بتوازن القوى الاقتصادية داخل المجتمع باحثه عن «فن» يحكم العملية الاعلامية ولماذا يحكمها اسلوب آخر سائد هو الأسلوب الجزئي الذي يركز على الجزئيات التقنية متجاهلاً السياق العام لاستخدام هذه التقنيات اسلوب ثالث سائد هو اعتبار الثقافة أساساً لتشكيل تعامل الافراد مع الاعلام انتاجاً واستهلاكاً.

امر واحد يجمع كل هذه الأساليب في نظر المؤلفين هو (لا) تجاهلها للفرد كحيز تتلاقى فيه كل هذه المؤثرات وتتفاعل لكل هذه الأساليب تتجاهل خصوصية الفرد وتفردية بينما يجب أن يكون هو محور الاهتمام فالمنهجان الكلي باعتماده على الوضع السياسي - الثقافي - الاقتصادي والثقافي استناداً على سيادة الثقافة ودورها الحاسم في تشكيل وعي الافراد «كلاهما» يتجاهل ان الفرد ليس بالضرورة نتاجاً لما حوله وان سيادة النسق الاجتماعي (أي كانت فحوى هذا التفسير سواء ماركسية اقتصادية أو ماعداها) أبعد ما تكون عن السيطرة الكاملة على وعي الناس وتصرفاتهم، هاهنا يبدو أثر المفكر والمفكر البريطاني الشهير «جيدبنر» Gidbner قويا للغاية إذ انه هو اشهر من نظر الفرد القائل بان العلاقة بين التركيبة الاجتماعية بكل جوانبها والافراد ليست علاقة ذات اتجاه واحد وإنما هي علاقة ديناميكية يتبادل الطرفان فيها التأثير .

من نفس المنطلق النظري يرى الكاتب ان الاعلام يجب ان يدرس كحوار ويجب ان ينقد على اساس غياب هذا الحوار ويرى ايضا ان الاهتمام اولا وأخيراً لابد ان ينصب على دراسة «الافراد» في اطار تعاملهم مع العملية الاعلامية والاعلام عموماً، وعليه فلا بد من دراسة الاعلام كعملية يومية تحكمها طرقيات قد تتباين ما بين مجتمع وآخر ولكن يجمعها أن من يحكمها افراد لهم قدر من الحرية والقدرة على الاختيار بالتالي يجب علينا دراسة الاعلام كنهج ، وكطريقة قد تختلف حيناً وتتشابه أحياناً ولكن في النهاية تخضع اولا وأخيراً لافعال الافراد وردود افعالهم.

المقالة الثامنة بعنوان «التبعية الثقافية» التعددية الثقافية، الهوية الثقافية الامبريالية الثقافية أو التزامن يبحث المقال في علاقات النتيجة في ضوء التطور الثقافي وتبدأ المقالة بعرض سريع للتيارين الأساسيين في دراسات التنمية : مدرسة التبعية Depending والتحديث Modernization ومن خلال عرض سريع لبعض النقد الذي وجه لهاتين المدرستين يؤكد على تجاهل هاتين المدرستين لدور الثقافة فالأولى (التبعية) ترى الثقافة كنتاج لوضع اقتصادي معين أما الثانية فلا ترى ثقافة متطورة

وتستحق «الحياة» الا تلك التي تحكم المجتمعات المتقدمة هنا يؤكد الكاتب على انه ليست هناك مجتمعات تستورد كل قيمها وافكارها من الخارج كما انه لم تعد هناك مجتمعات معزولة تماماً ولكن العالم الذي فيه يجمع ما بين الاثنين وفي خضم التبادل تلعب الثقافة دوراً حيوياً وعلى قدر من الاستقلال.

هنا يلتفت المؤلف انتباهنا الى ان هناك الكثير من القيم والعادات والتقاليد وكذلك المؤسسات التي كانت موجودة منذ مئات السنين مازالت تمارس دورها المتعمد في كثير من دول العالم الثالث على رغم عمليات «التحديث» واسعة النطاق في مقابل هذه الثقافات العتيقة «ما قبل الرأسمالية» هناك امبرالية ثقافية تمارس دوراً فعالاً لارساء اكبر قدر ممكن من السيادة الغربية الثقافية تتخذ هذه «الامبريالية» الجديدة اشكالاً عديدة مباشرة وغير مباشرة التأثير على مجتمعات العالم الثالث اما من خلال تصدير افكار وقيم معينة فحكم الاعمال الاعلامية بشكل غير مباشر او عن طريق محتوى الانتاج الاعلامي بصورة دعائية مباشرة هناك ايضا المعايير التكتيكية التي تحكم العمل الاعلامي مصنفة اياه الى «جيد» و«بد» والتي تغزو العالم الثالث عن طريق الاعلاميين المثريين في الغرب .

في اطار الفكر الماركسي هناك مدارس عدة لدراسة الامبريالية الثقافية :

(١) التبعية الثقافية والتي ترى ان الثقافة ليست انتاجاً واعياً للطبقات الحاكمة تحفظ من خلاله الوضع القائم.

(٢) الاقتصاد السياسي ويركز هذا المفهوم على توزيع القوى الاقتصادية وحكم منطق الانتاج الرأسمالي بتركيبته الطبقية للانتاج الثقافي

(٣) «البنوية» وهي تعطي «للجهان» الثقافي قدراً كبيراً من الاستقلال كأداة مستقلة للنظام الرأسمالي تعمل بمعزل عن أجهزة النظام الأخرى الى درجة ما السياسي الاقتصادي الخ « ويرى الكاتب ان اياً من هذه المدارس يتجاهل تماماً دور المستقبل في التعامل مع مايتي من معلومات أو مفاهيم في المستقبل حسب رأي الكاتب يفسر ما يستقبل ويفسره حسب خلفيته هو وبشكل معانيه هو حوله ليس ذلك فحسب «فالغزو الثقافي» الآتي من العالم المتقدم يؤدي الى ردات فعل قوية تقوم على احياء تراث هذه الامم وإعادة تقديمه وحيائه ومثل هذا الموقف لا يجب النظر اليه على انه فعل «رجعي» حسبما يرى اتباع «التحديث» والتبعية وإنما كضرب من ضروب التخمية التي تنبع من الخصوصيات الثقافية للأمم المختلفة وتحترمها.

الجزء الثاني من الكتاب يضم ست مقالات من ضمنهم مقدمة قصيرة وهو تحت عنوان «دراسات في الاعلام والديمقراطية» المقدمة تعرض في عجلة للتطورات التي شهدتها دول كثيرة في البضع سنوات المنصرمة حيث يرى المحرر ان انتشار الكلمة المقروءة أو المذاعة كان له اثر حاسم في سقوط الانظمة الشمولية في شرق اوربا كما يؤكد على اهمية التطور التكنولوجي الهائل الذي شهدته وسائل الاعلام مؤخراً وما يقدمه ذلك من احتمالات وأفاق تؤثر سلباً أو ايجاباً في العملية الديمقراطية كل هذا جعل حرية الاعلام هدفاً في حد ذاته تسعى من اجله منظمات وافراد في دول عديدة.

المقال الأول في الجزء الثاني (العاشر في الكتاب) عنوان «حول الاعلام والحقوق الثقافية وحقوق الشعوب» والمقالة تعرض لتطور مفهوم حقوق الاعلام والحق في المعلومات والحق في الثقافة مع التركيز مع الموقف الأمريكي من هذه الحقوق حسبما يعلمنا

الكاتب فإن حق الاعلام او الحق فى الاتصال - Right to Communicate ظهر فى أوروبا فى أواخر الستينات وجود ومنشأ ديمقراطى يعنى بحقوق الانسان بل انه ينهل أساسا من الاعلام العالمى لحقوق الانسان الموقع فى الأربعينات (مادة ١٩) خلال ظهور هذا المفهوم وتطوره خلال الستينات والسبعينات أى معارضة له اذ التزمت بموقف يلائم ادعائها الالتزام بحقوق الانسان وخاصة ادارة كارتر ولكن مع قدوم «ريجان» الجمهورى الى السلطة تغير الموقف.

اتهم مصطلح «الحق فى الاتصال» بأنه حق يبرر تدخل الدولة بصفتها ممثلا للمجتمع حتى تؤكد على حق الشعب فى الاتصال أيضا وهو ما اعتبر تهديدا للملكية الخاصة لوسائل الاعلام عامة ولحرية على ان الادارة الامريكية حينئذ لم تقف عن هذا الحد وانما مدت معارضتها او على افضل الفروض تجاهلها يشمل الحقوق الأخرى كالحق فى الثقافة والحق فى العلم (Right to Information) ويرى الكاتب ان هذا لا يمثل الا نزعة امبريالية مازالت تحكم بعض عناصر الادارة الامريكية.

على ان موقف الادارة حسب رأى الكاتب لا يمثل رأى غالبية الامريكيين فهناك عناصر عديدة داخل الادارة ونفسها عارضت موقفها من حق الاتصال وغيره من الحقوق التى تبنتها بعض أجهزة الينونيسكو المذكورة اعلاه وعلى سعيد المجتمع الامريكى نفسه ظهرت حركات قوية ضد المركزية - الأوروبية داخل المجتمع الامريكى وقد نجحت هذه الحركات فى تغيير المناهج فى بعض المؤسسات التعليمية الامريكية أيضا كانت هناك وماتزال حركة قوية ومتصاعدة ضد العنصرية داخل المجتمع الامريكى فى ختام مقالته يرى المؤلف ان هناك اتجاهين أساسيين يجب ان يسودا الدراسة النقدية للاعلام فى العالم: دراسة مرحلة ما بعد الدولة - الأمة ودراسة الحريات الثقافية والاعلامية (او بالأحرى اختفاء الحريات) فى العالم الثالث اليوم.

المقالة الحادية عشرة عنوانها «السلطة ، الاعلام والديمقراطية والمقالة تدرس أساسا العلاقة بين الاعلام والسلطة السياسية يرى الكاتب ان الاعلام يلعب دورا واسعا فى شكل الرأى العام وهذا بدوره يلعب دورا متزايدا فى سياسات دول كثيرة بشكل او بآخر وفى الدول الديمقراطية أصبحت قدرة الحكومات على التعامل مع وسائل الاعلام سواء باستخدامها لصالحها او بالتفاعل معها امرا بالغ الأهمية لاستمرار هذه الحكومات فى العالمين الثالث والأول فى استخدام الاعلام كوسيلة أساسية لتسويق الزعماء وعرضهم بصورة معينة تضمن ولاء الرأى العام مما لا شك فيه مثلا أن التليفزيون يلعب دائما دورا بالغ الخطورة فى الحملات الرئاسية الامريكية وهنا يلفت الكاتب النظر الى ان الاعلام يمكن ان يستخدم كوسيلة للتضليل والخداع باستخدام اساليب وتقنيات الانتاج الاعلامى : يدعى الكاتب ان هناك اتجاها قويا للزيادة من تدفق المعلومات من الحكومات الى الشعوب وفى فرنسا مثلا يجاهد البعض من اجل اطلاق الجمهور على كل ما يدور داخل اروقة البرلمان الفرنسى وهو اتجاه ليس محدودا بفرنسا وحدها.

المقالة الثانية عشرة نشرت تحت عنوان «التبادل والتفاعل : مبادئ الديمقراطية والتحكم فى عصر المعلومات» تعرض المقالة لطبيعة الاتصال بين الأفراد الذين يستخدمون وسائل الاتصال الحديثة الالكترونية (الكمبيوتر) شبكات الانترنت والبريد الالكترونى .. الخ) او تلك التى تحكم فيها برامج الكمبيوتر مثل ثلاثيات الابعاد التى يتم تصميمها على الكمبيوتر. يرى الكاتب ان كثيرا من هذه الاتصالات (خاصة تلك التى تتم لأغراض عملية بين أفراد ومؤسسات) تعطى وهما خاطئا بالخصوصية بينما هى

تقع فى الاساس تحت تحكم افراد او مؤسسات معينة ويمكن من خلالها تقييد وعى الناس فمثلا هناك برامج صممت لاعاشة الناس فى وهم يشكله الكمبيوتر يدخلهم فى عالم آخر حسب المعنى الحرفى للكلمة وهذا فى رأى الكاتب امر بالغ الخطورة.

مثل هذه التفاعلات (كالسابق ذكره) يطلق عليه الكاتب الاعلام التفاعلى اما ذلك الذى يتم فيه تبادل الارسال والاستقبال بصفة مستديمة . الدور الذى لعبه المجتمع المدنى ثم يقفز الكاتب للحديث عن التجربة الاعلامية النمساوية منذ العشرينات مروراً بفترة الاحتلال النازى للبلاد ثم باحتلال الحلفاء لها بعد الحرب العالمية الثانية .

يحدثنا الكاتب عن الدور الذى لعبته الدولة فى مواجهة المجتمع المدنى وتحكمها فى الاذاعة النمساوية ثم يرى ان خصخصة الاذاعة النمساوية لن تخدم المجتمع المدنى (وبالتالى الديمقراطية) ولكنها على العكس ستخضع الانتاج الاعلامى لمنطق السوق وهو ما يضر بالمجتمع المدنى والديمقراطية معا.

المقالة الرابعة عشرة تبحث فى علاقة وسائل الاعلام بالديمقراطية فى جنوب آسيا وعموما والهند خصوصا. يبدأ الكاتب بالعرض فى اسباب لتطور الاعلام فى هذا الجزء من العالم مع التركيز على الهند وخلال عرضه هذا يلفت الانتباه الى ان الديمقراطية شىء جديد للغاية على هذا الجزء من العالم اذ انه عادة ما حكمت الاقليات هذا الجزء من العالم رغم انف الحكوميين.

انتهى تطور الاعلام فى الهند الى انتشار واسع للتليفزيون والراديو واستخدام مكثف للقمر الصناعى على ان هذا الانتشار محكوم بشدة بالتركيب الطبقي للبلاد ويغزوها كل وسائل الانتاج الاعلامى الخاصة وحده فهو ما يطلق عليه الكاتب «اعلام تبادلى» - "Reipsal medie" حيث يعبر فيه الافراد فعلاً عما يريدون. هنا يذكر الكاتب تحديداً البريد الالكترونى لمختلف اشكاله كوسيلة اساسية لآليات. مثل هذا النوع من الاتصالات هو بالفعل أكثر ديمقراطية من أى أداة أخرى للاتصال بل انه يتيح قدراً من التواصل والفردية بين الأفراد تسمح بتشكيل الجماعات والفكرية والسياسية كما يتيح أيضا تكوين علاقات فردية وفكرية حميمة وفى رأى الكاتب ان مثل هذه البيئة الاعلامية بذات الطابع التبادلى تمثل فرصة ذهبية للهروب من الاعلام العادى الخاضع لسلطة الوضع السياسى القائم الذى يعمل ابداً على تثبيت وجوده.

المقالة الثالثة عشرة تحت عنوان «سياسات خاطئة او ماذنى يجب فعله مع الديمقراطية على طريق اعلام المستقبل والمقالة تبدو بلا علاقة مع سياق الكتاب عموماً بل انها الانسجام هى نفسها. تبدأ المقالة بالحديث عن دور الاعلام فى إحكام سيطرة الانظمة الشمولية التى كانت سائدة فى شرق أوروبا أهمية دراسة سقوط هذه الانظمة فى ضوء مملوكة لاقل من ١٠٪ من اجمالى سكان البلاد كما ان معظم برامج التليفزيون تتطلب درجة معينة من الثقافة وتعدد اللغات وهو امر لا يتوفر الا بعدد محدود من الهند (ناهيك عن القدرة على شراء جهاز تليفزيون اصلا) وعليه فانه انتشار المعلومات والقيم الديمقراطية عن طريق التليفزيون (حسب رأى الكاتب) محدود فى فئة معينة مما يؤدى الى زيادة الهوة بين من يستطيعون التعامل مع هذه المادة الاعلامية والوصول لها ومن لا يستطيعون وهو ما يعتبر فى حد ذاته تعويقاً للتقدم الديمقراطى فى البلاد.

المقالة الخامسة عشرة بعنوان تقييد الاعلام فى جنوب المحيط الهادى تناقش المقالة علاقة الثقافة المحلية بطبيعة البناء السياسى للبلاد فى علاقة الاخير بالديمقراطية بمفهومها الغربى فى اطار

الاعلام بعرض الكاتب أولاً للطبقة الخاصة لهذا الجزء من العالم بجنوب الهادي المكتظ بالآلاف الجزائر الصغيرة وكل دوله دول صغيرة العدد والمساحة وكلها تحكمها تقاليد ثقافية عريقة وبالفرة القوة ومفهوم الديمقراطية في هذه الجزر شديد المحلية.

الديمقراطية في أي من هذه الجزر هي حرية سياسية وشورى ولكن سيطرة مطلقة لرئيس القبيلة (حيث ما تزال) القبيلة هي النظام الاجتماعي السائد) مثل هذا النسق السياسي ديمقراطي الى حد كبير لان لكل فرد حرية التعبير والدفاع عما يراه في أي قضية كذلك لا يتخذ رئيس أي قبيلة أي قرار قبل مشاورة افراد قبيلته والمداولة معهم ، ايضاً يحتفظ رئيس القبيلة بمنزلة كبيرة في قلوب وعقول افراده فهو بالنسبة لهم أكثر من انسان عادي هو رمز وقائد محبوب ومصون ولا يجوز الحديث عنه كأي فرد عادي .

من البديهي ان كثيرين من الغربيين (أو ذوي النزعة الغربية من ابناء الجزر) لا يرون في هذا «ديمقراطية» وبالتالي يحاولون تقديم قيم وافكار أخرى، تناقض هذا التراث العريق وذلك بضمهم في مواجهة معظم المجتمع. ان نشر « الديمقراطية » الغربية يعني تهديداً لآليات العمل السياسي وحل الخلافات ظلت تعمل بنجاح لآلاف السنين وتهديد هذه القيم أمر لا تحمد عقباه بالنسبة للمجتمع ككل في رأي المؤلف وعليه يرى الكاتب ان قدراً أكبر من التفهم الثقافي لهذا الجزء من العالم ضروري من قبل يأتي اليه من خارجة ومن «تعرض» لتعليم غربي من داخله.

يعاني الكتاب من مشاكل تنسحب على كل الكتب المحررة وان برزت بشكل خاص في سياق هذا الكتاب، أولاً يبدو الكتاب كأنه كتابان في كتاب واحد بينما يحتوي الجزء الأول على دراسات نظرية في الأساس تعمل على تقديم تطورات محتملة لتوسيع قاعدة الديمقراطية من خلال / وفي وسائل الاعلام لا يحتوي الجزء

الثاني الا دراسات شبه تاريخية عن التجارب الاعلامية لشعوب او دول معينة، ناهيك عن ان الجزء الثاني يفتقد الترابط الى درجة يبدأ القارئ معها في التساؤل عما هي علاقة هذه المقالات بعنوان الكتاب وغرضه.

«ان كان بعضها شيقاً وغنياً بالمعلومات عن التطور الديمقراطي عموماً».

ثانياً : يفتقد الكتاب عموماً الانسجام بين ما يحويه من مقالات (وهو امر متوقع في مثل هذا النوع من الكتب) كما ان بعض المقالات تفتقد التناغم في نفسها في حد ذاتها (مثلاً الثانية) فلا يبدو واضحاً غرض الكاتب او فحوى ما يقول او كيفية اثباته لدعائمه (مثلاً المقالة الثانية).

بالنسبة للجانب النظري للكتاب فهو بلا شك غني بالافكار ذات الجودة والأصالة ولكنه عانى من تركيز شديد وشبه مطلق على الفكر الغربي والتجربة الاعلامية والسياسية الغربية - الرأسمالية في معظم مقالاته وهو - اضافة الى كون ذلك عيباً في حد ذاته - ما أفقد معظم مقالات هذا الجزء أي علاقة بالجزء الثاني للكتاب الذي يعني بدراسة حالات معينة داخل وخارج العالم الأول ، وربما كان من الأجدي ان يقوم المحرران بكتابة خاتمة تحاول ان تربط ما بين أجزاء الكتاب المختلفة بدلاً من ترك ذلك للقارئ وحده.

قيمة الكتاب تكمن في بعض المقالات التي يحثها بين دفتيه لبعضها ولا شك ذو قيمة كبيرة (مثلاً المقالات ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٥) وهي دراسات عميقة لا يتعرض فقط بالدرس والنقد لعمل الاعلام في الغرب، ولكنها ايضاً تستخدم تراثاً نظرياً هائلاً (يساري النزعة غالباً) لدراسة هذا الاعلام كما ان عديداً من مقالات الكتاب يخدم غرضه فعلاً بتقديم تطورات عديدة لكيفية الاستفادة من تطور الاعلام والاتصالات لخدمة الديمقراطية.



□ مجتمع ما بعد الرأسمالية

□ ب. ف. دراكر

□ عرض : رانيا الرزاز

التكنولوجي ، فيما يطلق عليه اسم "مجتمع المعرفة" Knowledge Society .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ تطور المعرفة :

فقديما كان هذا المفهوم مرتبطاً بشكل مباشر بالمنفعة العامة أو Utility والتي تعني باللاتينية Techné . إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور

Druker, P.F. Past Capitalist Society

(Oxford: Cloy's Ltd., 1994)

يتناول هذا الكتاب الذي تحتويه ١٩٨ صفحة ، توضيحاً لمعالم المجتمع الجديد الذي بدأت تتضح سماته مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبشكل أوضح بعد انتهاء الحرب الباردة .

والمؤلف يرى أن أهم ما يميز ذلك المجتمع هو سيادة المعرفة والتقدم

بشكل هام ومؤثر حتى عام ١٧٠٠ مع اختراع التكنولوجيا ، ومنذ ذلك الحين أثرت ثلاثة أحداث جسام في مفهوم المعرفة حتى وصل الى المرحلة الحالية وهذه الأحداث تتلخص فيما يلي :

١- الثورة الصناعية في أوروبا:

وهي المرحلة التي تلت التقدم التكنولوجي الأولى مباشرة ومع أن التقدم كان مؤثرا في ذلك الوقت ، لم تطبق المعرفة بشكل قوى على التكنولوجيا حتى عام ١٨٤٠ . في تلك السنة اخترع الكيميائي الألماني Justus Liebig أول سماد صناعي ليضع بذلك أهم الأسس في الثورة الصناعية ، وهي تطوير المجتمع والصناعات المختلفة باستخدام تلك التكنولوجيا هذه الخطوة أدت بالضرورة الى ميلاد وتطور الرأسمالية في الغرب حتى أنه مع بداية عام ١٨٨٣ اكتسحت المشروعات الرأسمالية معظم أنحاء أوروبا وأمريكا . هذا بالرغم من تطور مفهوم الماركسية في ذلك الحين على يد Karl Marx .

٢- الثورة الانتاجية :

هذه الخطوة الثانية في تطور مفهوم المعرفة ، بدأت بتطبيق التكنولوجيا المتطورة في دراسة وتطبيق العمل ذاته ، بدلا من قصره على العلوم فقط .

ويعتبر الأمريكي Frederick Winslow Taylor الأب الروحي لهذه الفكرة . فقد استطاع تجنب الصراع الطبقي الذي تنبأ به Karl Marx في وجود الرأسمالية بين الطبقات العاملة (Pro-letariat) والرأسماليين . وذلك من خلال نظريات جديدة جعلت من العامل أداة انتاجية مؤثرة في المجتمع ليزيد من دخله . وبهذا استفاد العامل من المجتمع الرأسمالي وليس العكس وقد استمرت الثورة الانتاجية للعامل حتى عام ١٩٥٠ . وفي ذلك الوقت كانت الثورة قد استنفدت جميع وسائل الاستفادة منها لتؤدي الى تطور أو ظهور الخطوة الثالثة والأخيرة في تطور "مجتمع المعرفة" وهي :

٣- الثورة الادارية (Management Revolution):

وقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهي تعنى استخدام المعرفة والمعلومة لتطوير المعرفة ذاتها أو خلق معلومات أخرى . وكما يرى المؤلف فإن هذه الثورة جعلت المعرفة أهم وأكبر مصدر للنتاج حاليا ، لأنها تؤدي الى زيادة المعلومات . كما أنها أدت الى توسيع مفهوم المعرفة أو ال Knowledge ليستوعب أى معلومة مفيدة للمجتمع .

ثم يستعرض المؤلف أسس أو ملامح الرأسمالية وكيفية تغييرها أو تطبيقها على المجتمع الجديد . وبالطبع فإن أهم هذه الأسس هي الرأسمالية والقرى العاملة . فالأول لا يمكن زغفال دوره في جعل المعرفة أسهل وأنفع عن طريق ايجاد وسائل أكثر تقدما وراحة في مختلف المجالات . أما بالنسبة للقوى العاملة ، فللمؤلف رأى مختلف عن معظم الرأسماليين . فهو يرى أن - التركيز في المجتمع الجديد يجب أن يكون على تحويل الصناعات بحيث تعتمد بشكل أولى على التقدم التكنولوجي بدلا من الاعتماد على عمالة غير متعلمة ، وذلك لأن التكنولوجيا تؤدي نفس الأغراض وبسرعة أكبر . كذلك يجب الاعتماد على تعليم العمال والمجتمع ككل ، وليس عليهم كقوى بشرية في حد ذاتهم . فالعلم يؤدي الى خلق عامل أكثر وأحسن وبالطبع أكثر فائدة .

بالإضافة الى ذلك هناك أسس علمية يجب تطبيقها لزيادة كفاءة العمالة أولا : تحديد الوظائف والمهام التي يجب تنفيذها في أى مشروع ، خلق مناخ ملائم للعمل واختيار فريق موفق يصلح لهذه المهمة أو تلك . وأخيرا لزوم التخصص في أى مجال لأن ذلك يساعد على تحديد المهمة المزمع القيام بها أو ال Specialization فمثلا رعاية المرضى هي الدور الرئيسي للمستشفيات ، لكن الدراسات أثبتت أن العاملين

بالمستشفيات يقضون أكثر من ثلاثة أرباع الوقت في أعمال لا تتعلق بصحة المريض .

بالطبع الأمثلة المشابهة لذلك يجب أن تتغير في المجتمع الجديد .

ولا يفوت الكاتب في هذا الجزء تحليل دور المنظمات في المجتمع الجديد ، واختلاف ذلك في المجتمع الرأسمالي . فهو يتنبأ لها بدور أكبر وأكثر فاعلية ، وبالتالي أكثر مسئولية . ولكن ذلك يعتمد على بعض الروابط التي يجب تنفيذها مثل البعد الكلى عن المناخ السياسى وصراع السلطة وقصر دورها على الدور الاجتماعى فقط .

الجزء الثانى:

وهذا الجزء من الكتاب يركز على تأثير المجتمع الجديد على المفاهيم السياسية القديمة مثل مفهوم الدولة القومية ، والتوجهات الاقليمية أو القبلية المختلفة .

وبداية يطرح الكاتب تاريخ تطور مفهوم الدولة الحديثة . فبالرغم من تعدد المحاولات نحو انشاء امبراطوريات في القرون الماضية إلا أن الدولة القومية اكتسحت الساحة السياسية منذ سنة ١٨٧٠ ، ولم يتبق من المحاولات الماضية لمختلف الدول مثل (فرنسا - بريطانيا - أسبانيا - البرتغال .. الخ) سوى تاريخ امبريالى .

وبالرغم من أن مفهوم الدولة القومية يعتمد على أسس المجتمع المدني "Civil Society" إلا أن التطبيق الملى لهذا المفهوم أظهر تناقضا واضحا بين النظرية والممارسة . فكل الدول باستثناء اليابان تحولت الى ما يطلق عليه المؤلف "Mega-Society" ومن أهم سمات هذه الدولة :

سيطرة السلطة الرئيسية أو الحكومة على المجتمع بجميع فئاته ، ومسئولياتها عن تقدمه ورخائه سواء عن طريق التحكم في سياسات الرخاء فيما يطلق عليه "Nanny-Society" . أو التحكم في الاقتصاد عن طريق فرض ضرائب باهظة فيما يطلق عليه "Fiscal Society" ، وأخيرا سيطرة فكرة الدفاع على مفهوم الأمن القومى مما تسبب في قيام حرب باردة ، مستمرة بين جميع الدول للتسلح العسكرى ، بدلا من قيام سلام شامل وعادل وهذا ما يطلق عليه دولة الحرب الباردة أو "Cold-War State" ، وبما لاشك فيه من وجهة نظر الكاتب أن قيام الـ "Mega-State" أثرا سلبيا على المجتمع العالمى ، كما أثبت فشلان تريعا في مختلف الأرجه والمجالات ، باستثناء نجاح محدود ظاهرى لدولة الحرب الباردة "Cold-War State" في فرض سلام مؤقت .

وقد استمرت الـ "Mega-Society" في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية حتى بدأت في فقدان الكثير من السيادة والتحكم المطلق في شئون الدولة القومية مع بداية السبعينيات وذلك يرجع الى بزوغ ظواهر جديدة أدت الى تهديد سيادة الدولة "Mega-State" سواء من الخارج أو من الداخل .

فمن الخارج مثلا ، أدت ثورة الاعلام والاتصالات الى عدم تحكم الحكومات المختلفة في حجم أو نوع المعلومة التي تصل الى الشعب . كما أدت الى أخطار جديدة مثل تدهور البيئة ، أو انتشار الأسلحة والإرهاب الدولى ، الى تفكير جديد نحو الاتحاد العالمى وتكثيف الجهود لمواجهة تلك المشاكل ، إما في إطار عالمى أو ما يطلق عليه "Transnational" أو في إطار اقليمى "Regional" .

ومن داخل الدولة ذاتها ، تواجه بعض الحكومات أخطار التفكك والانقسام الداخلى والاتجاه نحو تفكير قبلى "Tribal" مثل الذى يحدث في البوسنة والهرسك بين المسلمين والصرب ، أو في كندا بين الكويك "Quebec" وبقية المناطق المتحدة بالانجليزية .

والمؤلف يختتم هذا القسم من الكتاب بطرح عدة حلول أو خطوات والتي يجب على المجتمع الجديد تطبيقها ليتفادى أخطاء الدولة القومية السابق ذكرها .

أولاً: يشير إلى أهمية أو تغيير بعض السياسات التي أثبتت عدم فاعليتها وعلى رأسها تقديم المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة لدول العالم الثالث أو ذلك لتفادى الانشقاقات والحروب . . كذلك يجب عدم تحكم السلطة التنفيذية في الدولة في الاقتصاد أو في إعادة توزيع الدخل بشكل جبري .

ثانياً: ينبغي للمجتمع الجديد إيجاد سياسات بديلة وجديدة منها خلق مجالات للأفراد ليؤثروا على المجتمع ايجابياً .

وهذا يطلق عليه المؤلف اسم المجال الاجتماعي أو "Social Sector" ومسئولية الفرد في هذه الفكرة هي التي ستحدد نجاح المجتمع، وليست الدولة كما كان الحال في الرأسمالية .

الجزء الثالث:

الجزء الثالث والآخر من الكتاب ويشرح بإسهاب مفهوم الاقتصاد والتعليم في مجتمع المعرفة:

- بالنسبة للاقتصاد . . يرى المؤلف أن السياسات التي يحتاجها المجتمع الجديد تختلف اختلافاً كلياً عن تلك التي كانت تطبق في المجتمع الرأسمالي . . . فمثلاً من آليات التجارة الحرة المنافسة المطلقة أو الـ "Perfect - Competition" ولكن في مجتمع المعرفة الـ "Sowety - Knowledge" لها السيادة لأن المنفعة "Irreversible" أيضاً الإنتاج تحت الرأسمالية يمكن تقيمه بالكم أي "Quantity" ولكن ذلك ليس صحيحاً في المجتمع المعرفة لأننا نستطيع تحديد ثمن أو تكلفة شيء معين من التكنولوجيا أو المعرفة عموماً لكننا لا نستطيع تقييم الكم من تلك المعرفة .

وإذا تحدثنا عن التعليم في المجتمع المطروح من المؤلف، فنرى أنه يقترح تغييرات كثيرة في تلك السياسة سواء في المدارس والجامعات أو فكر الشخص ذاته . .

فالامية مثلاً يجب ألا تشغل الشخص الذي لا يستطيع القراءة والكتابة فقط . . بل لابد وأن تمتد للفرد الذي يواكب التغييرات التكنولوجية المختلفة، والتقدم العلمي - وكذلك اللغات . . يضاف إلى ذلك التركيز على الفرد في وسائل التعليم حيث أن الفرد هو العامل الأساسي والمركزي في مجتمع المعرفة .

ويختتم الكاتب العمل بالتأكيد على جميع النقاط السابق ذكرها، مع إيضاح أن مجتمع المعرفة يحتاج إلى وقت أطول ليتبلور في وضوح مثل الرأسمالية .

ثانياً - التحليل:

مما لاشك فيه أن هذا العمل يعد من الكتب المتميزة لأحد المفكرين الكبار . . فالكاتب "Peter Drucker" وهو أحد الأساتذة في جامعة Claremont في كاليفورنيا، يتميز بالأسلوب الواضح الواثق والمقنع في معظم الأحيان . . فهو يحلل بدقة التغييرات العالمية التي لا يستطيع أحد نكرانها، مع عدم التقليل من شأن المفاهيم السياسية التقليدية - كالنوع القومية مثلاً، التي تؤثر كل التأثير على الساحة العالمية وفي حياتنا كأفراد .

فهو يرى أن أهمية الدولة لن تقل، بل فقط ستتأثر بالتغييرات بشكل أسرع وأوضح، أو ستكون "More Vulnerable" أكثر انكشافاً وقبل البدء في تحليل ذلك الكتاب، سيكون من المفيد شرح الجدل "Debate" القائم حالياً حول ثورة التكنولوجيا والمعرفة . . فمع اتساع وزيادة

حجم الاتصالات، والكمبيوتر ومختلف الاختراعات العلمية، ترسب في ذهن البعض أن هناك مجتمعاً عالمياً جديداً مبنياً على عصر المعلومات في طريقة إلى التبلور النهائي .

وهنا انقسم المفكرين والسياسيون في تأثير ذلك التغيير على العالم فمنهم من قضى بأهميته وفائدة الكبيرة للمجتمع العالمي، بينما البعض الآخر تقبل الأمر بتردد وشكوك وتساولات لا يستطيع تحديد نفع أو ضرر هذا التطور .

وبعد تلخيص الكتاب أصبح من يقين القارئ أن المؤلف Drucker ينتمي إلى الحزب الأول . . فهو يرى إيجابيات مجتمع المعرفة بدون أي آثار جانبية .

ومع احترامى لوجهة نظره واسلوبه الشيق في السرد، بل وإيماني بالكثير من آرائه . . إلا أن للكتاب بعض النقاط السلبية، أخصها فيما يلي:

أ- لم يتعرض الكاتب مطلقاً لمناقشة سلبيات المجتمع الجديد الذي يؤمن إيماناً كاملاً بدوره ، في حين أنه لو كان فعل ذلك لرد على الكثير من التساؤلات حول هذا الموضوع وأظهر الاستعدادات التي ينبغي القيام بها لمواجهة الأخطار المحتملة .

فمثلاً ، الكثيرون يرون ومنهم المفكر Michael Moodie ، أن التكنولوجيا والتطور المعرفي سلاح ذو حدين يعتمد على كيفية استخدامه . فطبعا العلم قد يستخدم في الضرر وليس النفع فقط ، والتسلح العسكري أو ثورة التكنولوجيا العسكرية والتي لم يشر إليها Drucker خير مثال على ذلك . يقول أن تطور تلصص تنويخ الباليستية Ballistic Missiles والأسلحة النووية يرجع إلى التقدم العلمي في مختلف المجالات وهذا يؤثر بالسلب على استقرار وأمن العالم .

ولا يمكن القول أن Drucker استبعد التطور العسكري المنه في الأسلحة من مجتمع المعرفة ، حيث أنه عرف تلك "المعرفة أو Knowledge" بشكل عمومي يشمل أي معلومة جديدة في المجتمع .

أضف إلى ذلك من سلبيات التقدم العلمي ما يقوله Hamid Mowlana من احتمال اقتتار فوائده ثورة الاتصالات على الطبقة العليا والمتوسطة فقط من المجتمع . كذلك من سيطرة بعض الشركات القليلة والتي تملك رأس المال اللازم لشراء تلك التكنولوجيا ، على أنوار المعرفة في المجتمع مثل شبكة CNN للاتصالات مثلاً . وقد أثبتت الدراسات التي أجريت مؤخراً أن أكثر من 80٪ ممن يستخدمون الكمبيوتر هم من الذكور تحت سن 40 سنة ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة (Mowlana, p. 45) بل أن هذا الخطر لم يستبعده Drucker نفسه عندما أكد أن المنفعة التي يجنيها شخص بعينه من استخدام أي أداة من أدوات التكنولوجيا يصبح من الصعب تكرارها مع شخص آخر إذا استخدم نفس الأداة ، أي أن تلك المنفعة "Irreversible" .

وأخيراً ، فإن هناك نقطة سلبية أخرى من ثورة الاتصالات ألا وهي أنها تقلل من فرض الاتصال البشري ، فإذا أصبح لدى كل شخص في العالم جهاز كمبيوتر أو فاكس ، المقابلة الشخصية ستصبح بدون أهمية وقد يؤدي هذا إلى الجمود في المشاعر الإنسانية وعدم القدرة على التكيف مع البشر (Mowlana, p. 46) .

ب - أوضح المؤلف في افتتاحية العمل أنه يستبعد دول العالم الثالث من تحليلاته الدقيقة ، إذ أن معظم أو كل هذه الدول غير متقدمة بالشكل الكافي . وهذا الاستبعاد في رأيي يحمل الكثير من علامات الاستهزام ، إذ كيف يتكلم Drucker عن المستقبل العلمي والتكنولوجي بكل تلك الثقة مع أن معظم سكان العالم حيث أن ثلثي تعداد الكون يقع في العالم

السياسية ، واقناع أى حكومة بقصر نشاطها العلمى على المعرفة المفيدة بدون اللجوء لتكنولوجيا التسليح ، يعد ضرباً من المستحيل .

د - وأخيراً وليس آخراً - فإن كثيراً من آراء المؤلف تعد مثالية جداً للتحقيق ، وإن كنا نؤمن بفائدتها العظيمة أن تحققت . مثلاً يقول "إن المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة للأخرى الأقل تقدماً يجب أن تتوقف" .

ولست أدري كيف يمكن تحقيق ذلك خصوصاً بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على العائد العالى من تلك المساعدات لإنعاش اقتصادها الراهن . ففي السنوات الماضية اكتسبت أمريكا "احتكاراً Monopoly" على الأسلحة التقليدية حتى أنها الآن تباع أكثر من نصف انتاجها من هذه الأسلحة لدول الشرق الأوسط (Kupstein, pp. 13-14) . تغير ذلك قد يؤدي إلى كارثة محققة للاقتصاد الأمريكى ككل ، وليس فقط للتجارة العسكرية ، كما يزعم المؤلف وحتى لو فرضنا أن ذلك ممكناً ، لا يستطيع العالم منع دول صغيرة من بيع أسلحتها لزيادة الدخل القومى . فمثلاً إسرائيل كانت تباع جزءاً من انتاجها العسكرى من الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وقت الحصار الاقتصادي عليها . كذلك لا نضمن عدم استفادة دول الاتحاد السوفيتى السابقة ، والمتفككة الآن من الترسانة العسكرية المهولة الموجودة بها ، مع الأخذ فى الاعتبار حالتهم الاقتصادية المتدهورة واحتياجهم الشديد للمال أى أن كانت وسيلته .

وفى الخاتمة ، أكرر قولى بأن هذا الكتاب وإن زانت برجة مثاليته وصعوبة تطبيق ما جاء به ، يعد من الكتب الشيقة جداً والتي تغذى معلومات القارئ . فإن صدق حس Drucker عن مجتمع المعرفة ، يكون العالم قد وثب وثبة علمية وإيجابية نحو التقدم والازدهار .

ولكن ذلك يظل سؤالاً مطروحاً يصعب الإجابة عنه الآن



الثالث - مازالوا فى مرحلة متأخرة من التقدم ، إنهم حتى لم يصلوا بعد إلى مجتمع رأسمالى ناجح ! وكما أرى فإن العالم الأول أصبح أكثر تأثراً بمشاكل العالم الثالث ، كما تثبت بعض الأمثلة من حرب الخليج إلى مأساة البوسنة والهرسك ، فكيف إذن يتطور بسرعة كبيرة من نظام رأسمالى إلى مجتمع المعرفة بدون التأثير سلبياً بالدول الفقيرة وعدم تقدمها ؟

وحتى لو أثبت العالم الثالث مقدرة على مواجهة التحديات الجديدة للقرن ٢١ من حيافة التكنولوجيا اللازمة للتقدم ، هل يضمن Druck- العالم الثالث أن يقتصر ذلك على المعرفة المفيدة فى العلم ، وليس فى سباق التسليح ؟ أشك فى ذلك كثيراً .

ج - أسهب Drucker إسهاباً شديداً فى إبداء إعجابه بالتجربة اليابانية فى جميع أجزاء الكتاب تقريباً ، ومع اقتناعى بنجاح اليابان الاقتصادي والعلمي التكنولوجى المذهل والذي حققته فى زمن قياسي ، إلا أنني أرى أن هذه التجربة فريدة من نوعها ويصعب تطبيقها فى باقى أنحاء العالم . فقد اعتمدت اليابان اعتماداً كلياً فى التكنولوجيا على الجانب المدنى منها ولم تتطرق إلى الجانب العسكرى لظروف خاصة يعرفها العالم جميعاً . فبعد الحرب العالمية الثانية ، فرض ذلك على الدولة ، وأصبحت الولايات المتحدة المسؤولة الأولى والوحيدة عن أمن ورفاه اليابان . وكما يقول Drucker نفسه ، لم يكن هناك خيار أمام اليابانيين ، لذلك تقامت الحياة المدنية تقدماً مذهلاً لاقتصاده على ناحية واحدة فقط .

أما إذا فكرنا فى تطبيق ذلك المثال على دول أخرى ، فنجد صعوبة شديدة . فمن هى الدولة ، باستثناء ألمانيا ، التي تقبل ذلك الوضع ؟

إن الآلية العسكرية مازالت تحوز على أكبر الاهتمام فى الأوساط

- الإقتصاد العالمى الجديد فى ظل عصر المعلومات
- كارنوى، مارتين، مانويل ، كاستل ، ستيفن كوهين،
- فرناندو هنريك كاردوسو
- حنان دويدار

الإندماج فى موجة العالمية تؤدي إلى اضطراب الضعفاء . الإقتصاد العالمى الجديد فى ظل عصر المعلومات : تأثيره على عالمنا المتغير يوضح الصفة اللاعالمية لثورة عرفت دائماً على أنها كذلك ألا وهى ثورة المعلومات . يدور السؤال البحثي لهذا العمل الذى يقع فى ١٧٠ صفحة حول محاولة اكتشاف مدى تأثير ثورة المعلومات على القوى الدافعة للاقتصاد من منظور ثقافى وسياسى . يقوم الباحثون فى هذا الكتاب بمحاولة "توضيح النموذج

Carnoy, Martin, Manuel Castells, Stephen S. Cohen and Fernando Henrique Cardoso, The New Global Economy In The Information Age: Reflections On Our Changing World (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1993)

هل تؤدي ثورة المعلومات إلى ثورة الجنوب على الشمال ليس إلا سؤال واحد يطرحه هذا الكتاب . فالعزلة الناتجة عن عدم

الاقتصاد الدولي الجديد الذي تعمل الدولة-الامة Nation-State من خلاله، وكذلك الموضوعات الرئيسية التي تهدد مؤسسات الدولة القومية، وكيف يمكن لسياسات التنمية أن تتغير بعد انتهاء الحرب الباردة في عصر المعلومات "من خلال" منظور بولي. "وكما توضح لنا الفقرة السابقة، لا يمكن أن نعرف ما إذا كان الكتاب يحاول أن يختبر التنمية القومية للدول المتخلفة، و هو يكون أكثر منطقية، أم يبحث عن مدى إستراتيجية إستراتيجيات التنمية القومية للدول المتقدمة. وكما يتضح لنا في النهاية فإن الكتاب لا ينجح في توضيح أي من الاثنين.

يدور هذا الكتاب في أربعة فصول منفصلة كل جزء لكاتب مختلف، وهم بترتيب الفصول "مانويل كاستلز Manuel Castells" و "مارتين كارنوي Martin Carnoy" "ستيفن كوهن Stephen Cohen" و "فرناندو كوردو-سو Fernando Cordo-Su".

80.

ومن خلال هذه الفصول، يبدأ الكتاب بمحاولة إستكشاف "التقسيم الجديد للعمل الدولي"، ثم يوضح الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي وتأثيرها على اللاعب الرئيسي في النظام العالمي، ألا وهي الدولة-الامة. وفي الفصل المعنون "جيو إقتصاديات: دروس من الأخطاء الأمريكية" يحاول الكاتب أن يوضح البدائل المطروحة أمام الدول الأوروبية لكي تلحق بدول العالم الأكثر تقدم تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأخيراً يقوم الفصل الأخير من الكتاب بإلقاء الضوء على علاقة بين الشمال والجنوب في عصر المعلومات.

"العالم الرابع: شروط الإنضمام"

تظهر أهمية تقسيم العمل الدولي، في ثورة تؤدي إلى تغيرات جذرية، من خلال تأثيره بأى تغيير في نمط الإنتاج. فيقوم كاستلز في الفصل الأول من الكتاب بإلقاء الضوء على أهمية ثورة المعلومات وكيف أدت إلى تغيير النموذج المعتاد لتقسيم العمل، فهذا التقسيم الجديد يعتمد في رأى الكاتب على تقنية المعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة على عكس التقسيم القديم والذي كان يعتمد على توافر الموارد الطبيعية والأيدى العاملة الرخيصة ورأس المال.

وهكذا لكي تنمو أى دولة يجب أن تهتم بمعالجة المعلومات "Information Processing" ولا يمكن لذلك أن يحدث إلا إذا إستطاعت تدريب الأيدى العاملة على العمل في هذا المجال. أما إذا لم يكن هناك اهتمام بمواكبة ثورة المعلومات، فستتحول هذه الدول إلى "دول عالم رابع" وهي تلك الدول التي سيؤدي عدم لحاقها بهذه الثورة إلى عزلها تماماً عن العالم.

يختم كاستلز الفصل بالإشارة إلى أن نماذج التنمية المعروفة مثل تشجيع الصادرات قد أنتهت عصرها، وأن الطريق الوحيد للنمو في عالم اليوم يكون فقط عن طريق معالجة المعلومات.

كان يمكن للكاتب في هذا الجزء أن يطرح العديد من الأفكار لكنه لم يتطرق لها. ومثالا لهذه الأفكار ما ذكره رشيد حسن في مقال في جريدة الشرق الأوسط (١) عن ما يسمى بـ "العمل عن بعد Telework" أو "تصدير الوظائف". ويعنى ذلك أنه من خلال ثورة المعلومات يمكن للشركات أن تلجأ إلى استخدام عمالة رخيصة فيدولة أخرى من خلال شبكات الاتصال "كالإنترنت" وذلك نتيجة الإنخفاض المستمر في تكلفة التكنولوجيا، مما يقلب تماماً موازين تقسيم العمل الدولي.

الدولة والشركات متعددة الجنسية: لا تغيير في الأدوار

يقوم كارنوي في الفصل الثاني بتوضيح دور ثورة المعلومات في

زيادة دور الشركات متعددة الجنسية وأهميتهم خاصة لقيامهم بدور كبير في تنمية البحث والتطوير (R & D) ويحاول كذلك الكشف عن أهمية دور كل من الدولة والشركات متعددة الجنسية في هذا العصر - عصر المعلومات. يتضح لنا من هذا الجزء أن مبيعات بعض هذه الشركات تكون فيأحيان كثيرة أكبر من الناتج القومي لدولة، ولكن ذلك لا يجعل دورها أهم لأن للدولة الأمانة تأثيراً قوياً عليهم من خلال سياستها الداخلية وكذلك لإرتفاع تكلفة البحث العلمى مما يتطلب اللجوء إلى مساعدتها. وهكذا فإن زيادة دورها لا يجعلها تنفرد بالدور الأكبر على الساحة الدولية.

يرى كارنوي أنه لكي تكون الدولة فيوضع يسمح لها بالتفاوض مع هذه الشركات يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات. ويضيف أن للشركات المتعددة الجنسية عدة مميزات ومساوئ. ومن أهم هذه المميزات تدريب الكوادر البشرية على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وكذلك الإستفادة من الأبحاث العلمية التي تقوم بها هذه الشركات، لكن تأثيرها السلبي على سيادة الدولة الأمانة يعتبر من أهم مساوئها، طبقاً لرأى الكاتب.

أخيراً يختتم كارنوي الفصل بالإشارة إلى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الشركات متعددة الجنسية في التنمية طويلة الأجل إذا استثمرت في الأنواع الجديدة من البنية الأساسية مثل شبكات المعلومات وتنمية المهارات الضرورية للإختراع والإدارة و تتضح هذه الفكرة أكثر في خاتمة الكتاب حيث يقترح الكاتب على القادة السياسيين أن يقصروا تفكيرهم على المستوى القومى، أما العمل أو التنفيذ لهذه الأفكار فيكون في إطار عالمى وذلك يعنى أن محدّدات الإقتصاد (من ضمنها الشركات متعددة الجنسية) عالمية، أما السلوك السياسى (الذي تقوم به الدولة الأمانة) ما زال داخلياً Local. وهكذا يتضح لنا أن دور كل من الدولة الأمانة والشركات متعددة الجنسية لم يتغير بعد.

من يحتاج أكثر لدروس أوروبا أم الدول المتخلفة؟

يحاول الفصل الثالث أن يعطى القارئ نبذة عن التجربة الأمريكية التي يرى كوهن أنها فاشلة وذلك لكي تكون درساً للدول الأوروبية. ويرى المؤلف أن من أهم أسباب عدم نجاح السياسة الأمريكية هو عدم اهتمامها بثورة المعلومات وعدم أخذ صانع القرار بها لهذه الثورة بالمأخذ الجاد. ولا تعد رؤية الكاتب هذه صحيحة تماماً، ومثال على ذلك أن الولايات المتحدة كانت أول من أدخل العالم شبكات المعلومات الإلكترونية التي أنشئت في الأساس لأغراض أمنية. وكذلك يوضح الكاتب أن اليابان أخذت الدور القيادي في الماضي للدول المتخلفة لأنها اهتمت بالتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ويضيف كوهن أنه لكي تصل أوروبا إلى ما وصلت إليه اليابان يجب ألا تكرر ما قامت به الولايات المتحدة، أى يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات وتستثمر في مجال التعليم ولقد كان من الأجدى للكاتب أن يقدم في هذا الفصل بمحاولة الاستفادة من هذه التجربة لتنمية الدول المتخلفة لأن هذه الدول هيأتى في حاجة إلى دروس وليس الدول الأوروبية فعاداً يجب أن يكون في المقدمة، نمو الدول المتخلفة أم زيادة تقدم الدول المتقدمة؟

الجنوب بلا أمل،

إننا في عصر تزاوج العلوم والتكنولوجيا والحرية في القطاع الخاص والحكومة والجامعات من خلال الشبكات التي أصبحت تربط العالم ببعضه وذلك يضع الأساس لعالمية الإقتصاد وكذلك يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب. فثورة المعلومات تترك للجنوب إختياراً واحداً: إعادة هيكلة المجتمع ككل. أما الجنوب فإنه إذ لم يلحق بركب ثورة المعلومات فلن يكون له مكان

في عالم اليوم . وهذا هو ما يشير إليه كورنوسو في الفصل الأخير من الكتاب.

وتظهر شدة تشاؤم الكاتب في هذا الجزء حين يذكر أنه لا أمل لدول الجنوب وذلك لأنها إذا أستطاعت اللحاق بركب ثورة تكنولوجيا المعلومات فإنها سوف تقابل صعوبة الاندماج مع الشمال.

ومن أسباب ضعف هذا الفصل هو أنه لا يعطى حلولاً بديلة لدول الجنوب . فكان يمكن لكورنوسو أن يشير إلى بعض السبل التي يمكن للشمال أن يساعد بها الجنوب مثل توزيع المعلومات بدلاً من توزيع الثروات كما أشار الكاتب "توفلر" (٢) Toffler في أحدث أعماله . كذلك فالكتاب لم يوضح أنه لن يكون في مصلحة الشمال أن يدع الجنوب يفرق وذلك لأن المشاكل التي تواجه الأخير تصدر بدورها إلى الشمال مثل الإرهاب والهجرة والعنف . أكثر من ذلك فإن هذه النظرة المتشائمة في نهاية الكتاب تترك القارئ بصورة سلبية عن ثورة المعلومات وهي تختلف عن الصورة التي يحاول رسمها منذ البداية.

الخاتمة :

ينجح الكتاب في إعطاء القارئ فكرة عن آثار ثورة المعلومات في عدة مجالات مختلفة ، خاصة لقيام عدة مؤلفين بالمشاركة فيه . وإن أدى ذلك في بعض الأحيان إلى عدم تجانس هذه الآراء وهو ما يفترض وجوده في كتاب واحد

ينتهي الكتاب ويترك القارئ في حيرة من أي مدرسة نظرية كان

يتبناها . ففي الجزء الخاص بكاستلن يقوم بالإشارة عدة مرات إلى أهمية السوق الحرة والمنافسة مما جعل القارئ يستخلص أنه يعتقد في الليبرالية . ولكن في خاتمة الكتاب نقراً "أن انتخاب كلينتون هو علامة لانتهاء العمل بنظرية "دعه يعمل- Laissez Faire التي أظهرت نتائج سلبية على الاقتصاد الأمريكي "مما يفهم منه عكس ما تركنا به كاستلن.

من ناحية أخرى ، فإنه من قراءة الكتاب يفهم أن السيادة الأمريكية في تضاعف مستمر وأن اليابان أصبحت في موقف أقوى وأفضل من الموقف الأمريكي بكثير . وفي جزء من الكتاب نقراً "أن الأليم يتغير في الاقتصاد العالمي في عصر المعلومات هو أن السياسة وليس الاقتصاد هي التي ترسم أحلامنا "وذلك يدل على أن السياسة ما زالت أهم من الاقتصاد في رأي الكاتب ، فكيف يتم التعبير عن زيادة فترة السيطرة اليابانية وتضاعف الأمريكية إذا كانت اليابان تمثل في عالم اليوم القوى الاقتصادية وما زالت الولايات المتحدة تمثل القوى السياسية.

أخيراً مع نجاح الكتاب في إثارة أسئلة عديدة إلا أنه لا يجيب عنها إجابة كافية . هل أدت ثورة المعلومات إلى زيادة قوة أم ضعف الدولة- الأمة ؟ كيف يمكن أن نكون في نظام عالمي بدون أن ينضم له الجنوب ؟ ما مدى صلاحية نظريات النيو ماركسية التي تنادي بزيادة تدخل الدولة ؟ هذه هي بعض الأسئلة التي تدور بذهن القارئ بعد قراءة هذا العمل.



□ جغرافية اقتصاد المعلومات

□ هبورت مارك

□ عرض : هبة سمير

Hepworht, Mark E. (1989), Geograph of the Information Economy (London Belhaven)

يعد هذا الكتاب من أولى المحاولات البحثية لدراسة وكشف النقاب عن مجال بحثي جديد بدأ يظهر في العقدين الأخيرين ، وهو ما أطلق عليه "اقتصاد المعلومات" . وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه قدمها الكاتب مارك هيبورث في جامعة تورنتو بكندا في ١٩٨٧ .

والفكرة الرئيسية التي يتناولها بزوغ علم جديد وهو اقتصاد المعلومات ، ويبدأ بعرض تعريف أولي لهذا العلم والأسباب الرئيسية التي أدت لظهوره ، والأنواع الرئيسية لهذا العلم وهما

أداتان رئيسيتان : شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية وأن تقدم هذا العلم الجديد مرتبط بمدى تطور هاتين الأداتين . ثم يتطرق الكاتب لمدى قدرة هذا العلم على تخطي عائق المكان أو ما أسماه بالأبعاد المكانية لهذا العلم ، ومدى قدرته على تخطي الحدود والعوائق المكانية من خلال أثره في جانبين رئيسيين وهما : الشركات متعددة الجنسية ، وتكامل الاقتصاديات الإقليمية.

وينتقل الكاتب في دراسة من الإطار التحليلي النظري ، إلى الإطار التطبيقي العملي على المستوى الإقليمي والدولي

وفي البداية يعرض الكاتب لتعريف أولي لمفهوم "اقتصاد المعلومات" والمرتبط بتطور ونمو العديد من المناطق وخاصة المدن . حيث أن الأنشطة الصناعية والخدمية تتساوى في اعتمادهما على المعلومات وخاصة فاعلية تلك المعلومات . وأن أهمية المدن

تتزايد كمراكز لإدارة المعلومات وأعدادها ، يتزامن التحول الاقتصادي مع التحول التكنولوجي حيث يمكن للمعلومات أن تعد وتُدرج . ويمكن هذا التطور التكنولوجي في الالتقاء بين عاملين أساسيين وهما شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية الفعالة ، وهذا الالتقاء يمكنه أن يتخطى عائق المكان والحدود ، ومن خلال هذا التطور الداخلي ، يمكن أن ينتج عنه تكامل للاقتصاديات القومية والإقليمية .

يتناول الكاتب بالتحليل والدراسة ظهور وتطور هذا العلم وبداية الاهتمام به منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك أثناء مرحلة المد الصناعي في الدول الرأسمالية ، وظهور ما سمي بالموارد المعلوماتية . وقد بدأ اهتمام المفكرين بهذا العلم الجديد من خلال اعترافهم بالضعف الكبير في النظرية الكلاسيكية الجديدة .

ومصطلح اقتصاد المعلومات نفسه تمت صياغته بواسطة محلل اقتصادي يسمى بورات Porat والذي قام بتحديد الوزن النسبي للاقتصاد المعلوماتي الأمريكي من خلال الدخل القومي الإجمالي والقوى العاملة ونصيبها في السلع والخدمات ، وتوصل إلى أن الاقتصاد الأمريكي يمكن وصفه باقتصاد المعلومات .

ويتناول الكاتب التطورات الجارية في الدول الصناعية المرتبطة بالاهتمام الاقتصادي المتزايد بالمعلومات ، ولهذا ستكون أجهزة الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية من محاور اهتمامه .

ويركز على الجانب التحليلي لكيفية استخدام وليس إنتاج تكنولوجيا المعلومات وأبعادها المكانية من حيث مدى قدرتها على تخطي حدود المكان .

ويتعرض الكاتب لما أسماه "بوظائف المعلومات" ، ويبدأ بالتركيز على أن أنشطة المعلومات أصبح لها أهمية اقتصادية متزايدة في الدول الصناعية ، من خلال عرض لآراء كاتب اقتصادي يسمى بنيجر Beniger حول "ثورة التحكم" وهو التغير الجوهرى في الشكل الوظيفي للقوى العاملة في الدول الصناعية ، وقد تزايد الاهتمام الاقتصادي بهذه الأنماط الجديدة من الأعمال خاصة في الولايات المتحدة وفي أوروبا .

وقد فرق الكاتب بين كل من قطاع العاملين بالمعلومات ، والأعمال الحرفية الأخرى ، وذلك بالاستعانة بأدلة واقعية مثل استنتاجاته بتجمع الـ OECD "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي" ، ويشير إلى أن قطاع الوظائف المعلوماتية في دول الـ OECD قد تزايد بأطراف في فترة ما بعد الحرب . وتوجد اختلافات في حجم هذا القطاع بين الدول الأعضاء ، والتي تتراوح ما بين ٥٣٪ من العمالة في النرويج ، إلى ٤٦٪ منها في الولايات المتحدة ومن خلال استعراض عدة إحصاءات يصل الكاتب إلى وجود اختلافات كبيرة في معدلات النمو بين كل فئة وأخرى ، وأن أسرع معدلات نمو تتمثل في الخدمات الإدارية والاستشارية . وأن التطور في الوظائف المعلوماتية أحدث تغيرات جوهرية في الأطر الاقتصادية والمؤسسية العامة .

وعرض الكاتب لمفهوم جديد في كتابه وهو "رأس المال المعلوماتي" على أساس أن تكنولوجيا المعلومات يبعدها الرئيسيين (شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية) تعد شكلا مميزا من أشكال رأس المال . حيث أنه منذ العقد الماضي ، ونحن نشهد تغيرات جوهرية في مكونات رأس المال على مستوى الاقتصاد والشركات بصفة عامة ، وبالتالي تغير المفهوم التقليدي لرأس المال ، والذي انقسم إلى رأس مال معلوماتي ، ورأس مال غير معلوماتي ، وإن كان يجب التأكيد على أن رأس

المال المعلوماتي لا يستطيع وحده أن يحقق الفاعلية المرجوة إلا من خلال تنفيذه على المستوى المادي .

ويركز الكاتب على كيفية تنظيم وترتيب تكنولوجيا المعلومات في تنظيمات مكانية (أي مرتبطة بالمكان أو الحيز) ، وأنه مع كثرة أعداد الكمبيوتر وتوزيعها الجغرافي الواسع خلال العقدين الماضيين ، تطورت الأجهزة وأصبحت في شكل شبكات معلومات مترابطة ومتصلة ببعضها البعض ، وتوجد علاقة تكافلية بين كل من شبكات المعلومات الحديثة ، والاتصالات اللاسلكية وعدم امكانية فصلهما في الدراسة الجغرافية . حيث أن التوزيع المكاني للكمبيوتر يعتمد على امتداد الاتصالات اللاسلكية ، وأنه يمكن تحديد ومعرفة هذا التوزيع المكاني من خلال مدى تدفق المعلومات .

وقد تناول الكاتب أثر هذا التطور على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسية ، حيث أن هذا التطور التكنولوجي ساعدها على تحقيق قدر كبير من المرونة الانتاجية وتدعيم مكانتها العبر قومية من جانب ، وتأثيرها القوي على شبكات المعلومات العامة والحكومية . وذلك لأن شبكات المعلومات الخاصة تساهم في تشكيل شبكات المعلومات الحكومية من خلال ما يسمى بـ Electronic Highways ، وقد عرض الكاتب العديد من الأمثلة لتلك الشركات ، ويبرهن فيها على ما يمكن أن تحققه شبكات المعلومات من تطور في تلك الشركات ، وذلك من خلال تقليل نفقات الخدمات المتعلقة بإنتاج وتوزيع المعلومات ، وبذلك يمكن للشركات أن تزيد من مساحة تحكمها وسيطرتها في مجال السوق .

وبذلك فإن زيادة امكانية انتقال خدمات المعلومات مع غياب قيود جغرافية وأي عوائق مكانية يزيد من مرونة الشركات على المستوى العالمي . وإن كان لذلك أثر على العمالة الموجودة في تلك الشركات ، حيث تقلل العمالة في العديد من الوظائف ، وتقلل من الاتصال الشخصي المباشر ، وذلك بسبب وجود شبكات اتصال وسيطة بين الشركات .

أيضا الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في التكامل الإقليمي ، حيث أن شبكات المعلومات الخاصة تمثل جزءا أساسيا من مخزون رأس المال المعلوماتي ، وتعتبر عوامل ومكونات حقيقية لمخزون رأس المال الإقليمي .

أن مدى امكانية رأس المال المعلوماتي على الاتصال من خلال شبكات الكمبيوتر تمثل عنصرا هاما لنمو الاقتصاد الإقليمي وتطوره . أيضا من الأفكار الرئيسية التي تناولها الكاتب في دراسته مسألة الانتاج المرن ومدى ارتباطه بتكنولوجيا المعلومات من خلال الاهتمام المتزايد بتكنولوجيات ظهرت حديثا مثل أنظمة الصناعة المرنة ، والتي ترتبط بتطوير شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ودورها في تطوير العمليات الصناعية .

ويخلص الكاتب إلى أن تكنولوجيا المعلومات بأنواتها ، تلعب دورا هاما في القطاع الصناعي ، خاصة الصناعات التحويلية . وأن شبكات المعلومات لها دور مهم على الروابط بين المعلومات داخل الشركة الصناعية .

أيضا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال ، وذلك لأن هذه التكنولوجيا لا تساعد فقط على بناء نظم انتاجية مرنة ، ولكنه أيضا لها دور في وضع ترتيبات واجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي .

ويستعرض الكاتب عدة محاولات لتفسير ودراسة العلاقة

المتبادلة بين الانتاج والمرونة المالية وان كان تركيزه على المرونة المالية أكثر من تركيزه على المرونة الانتاجية . وقد عرض للتطور التاريخي والأزمات التي تعرضت لها أسواق رأس المال حتى أدى ذلك الى البحث عن أدوات مالية أكثر مرونة لمواجهة أعلى درجات المخاطرة . ونتيجة لهذا التطور ، حل معيار المعلومات Information Standard محل معيار الذهب . وبالتالي لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا محوريا في أسواق رأس المال العالمية .

وفي نهاية دراسته ، يتناول الكاتب مفهومين جديدا وهو مفهوم "مدينة المعلومات" ، والتي يعنى بها المدن الحضرية التي تتركز فيها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية . ويقوم بوضع رسوم تخطيطية لتلك المدن وذلك لإلقاء الضوء على ما أطلق عليه "المعلومات كعلاقة اجتماعية" ، وأن "مدينة المعلومات" تركز على مفهومين شائعين يمثلان الملامح الأساسية التي تحدثها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية على الحضر ، وهذان المفهومان هما : الهأى وأى الالكترونى Electronic Highways و The Wired City .

ويحلل الكاتب هذين المفهومين باعتبارهما الجانب التطبيقي للأيديولوجية الاقتصادية المسماة بعصر المعلومات . ان تطور اقتصاد المعلومات يرتبط مكانيا بالحضر ، وبالتوزيع

الوظيفي للقوى العاملة المعلوماتية (المشتغلة بالمعلومات) . وان المعلومات تتضح ليس فقط من خلال كثافتها في الاقتصاديات الحضرية ، ولكن أيضا من خلال الدرجة العالية في تقسيم العمالة المعلوماتية ، ولذلك ، فشبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تلعب دورا تاريخيا في تطوير النظام الحضرى (المدنى) .

ويخلص الكاتب الى أن المدن الحضرية تمثل الأساس لاقتصاد المعلومات على المستويين المحلى والدولى ، حيث تعد مراكز للصناعات التكنولوجية للمعلومات ونقاط التقاء لها على المستوى العالمى .

وبذلك نجد أن الكاتب قد استطاع أن يحقق خطوات واسعة لكشف النقاب عن هذا العلم الجديد وهو علم اقتصاد المعلومات من خلال تناوله للاطار النظرى لهذا العلم ثم الانتقال الى المستوى التطبيقي له وأثر تكنولوجيا المعلومات بأدواتها الرئيسية (شبكات المعلومات - الكومبيوتر والاتصالات اللاسلكية) على الاقتصاد بشقيه الداخلى والدولى ، والدور الذى تلعبه هذه التكنولوجيا الجديدة فى تخطى عائق المكان والحدود .

وبذلك ، تعد هذه الدراسة جديرة بالاهتمام والتحليل لمعرفة أبعاد هذا العلم الجديد ، وبالتالي هذا العصر الجديد "عصر المعلومات" الذى نعيش فيه .



□ الحقوق الثقافية التقنية والمشروعية والشخصية

□ سيليا لورى

□ عرض : حازم حنفى

يقع هذا الكتاب الصادر فى عام ١٩٩٣ فى ٢٤٠ صفحة يضم قسمين وثمانية فصول بالاضافة الى المقدمة. يعالج القسم الاول موضوع أنظمة الحقوق فى ثلاثة فصول تختص بالتقليد وإعادة الانتاج، التجديد والابتكار، والعلامات التجارية. والفكرة الاساسية التي تجمع فصوله الثلاثة هي ان التقنية الحديثة فى مجال الثقافة سمحت بإمكانية لا نهائية للتقليد والنسخ، لم يتم تنظيمها الا عن طريقين: الاول هو نظام لحقوق النسخ، وخاصة حقوق التأليف والعلامات التجارية، والثانى هو الصراع الاقتصادى والسياسى والثقافى بين المشاركين فى عملية إعادة الانتاج الثقافى. أما القواعد المنظمة للانتاج الثقافى مثل قواعد تنظيم الابتكار فكانت محل تحليل واسع فى هذا القسم، واعتبر دور المؤلف وحقوق التأليف احدى الآليات الرئيسية فى اضافة صفة الاصلية الى

Lury, Celia. Cultural Rights: Technology, legality, and personality. London: Routledge, 1993

فى ظل التطورات التقنية المتلاحقة التي يشهدها العالم الان من حيث سرعة وحجم تبادل المعلومات وسهولة الاتصال والانتقال، يتصاعد الاهتمام بموضوعات الملكية الفكرية والحقوق الثقافية سواء على مستوى الافراد أو الجماعات، وتحاول سيليا لورى، وهى محاضرة فى قسم الاجتماع بجامعة لانكستر فى المملكة المتحدة، ان تؤسس فى هذا الكتاب اطارا محددا للمقارنة بين نظامين للحقوق الثقافية regimes of rights. الاول قائم على اساس حقوق التأليف والملكية والاصالة، بينما الثانى قائم على اساس العلامات التجارية والمحاكاة.

المكان وردود الافعال، غير انه توجد عدة قيود على هذا النوع من اشكال الانتاج الثقافي منها: ضرورة الوجود المادي للشخص المنتج، العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في العمل الفني، ثم تركيبة جمهور المتلقين المحددة بوقت ومكان العمل الفني، وهي بذلك تؤدي الى استبعاد بعض الجماعات من المشاركة في هذا النوع من الانتاج الثقافي. اما التقليد، كشكل آخر من اشكال الانتاج الثقافي فما ليوكب المصالح التجارية، فيقوم على امكانية نسخ العمل الفني، بعد انتهاء المنتج الاصل منه، اذا استطاع شخص اخر اعادة انتاج او اتباع الاساليب الاصلية المستخدمة في خلقه المرة الاولى. كانت الآثار الاولى لهذا التحول متواضعة، ولم تتعد نسخ عدة كتب ومخطوطات في الكنائس والجامعات، وتقليد عدة تماثيل ولوحات تباينت فيما بينها من حيث اقترابها من الكمال او من النموذج الاصل. ولكن بعد منتصف القرن الخامس عشر واكتشاف اسلوب النحت المعدني ثم في مرحلة لاحقة التصوير الفوتوغرافي ثم السينمائي، ثم التسجيل الصوتي والرئي حدث تحول في تنظيم اعادة الانتاج الثقافي من محاولة انتاج عمل فني واحد ونهائي في ذاته الى انتاج عمل فني اصلي ثم نسخه وتقليده بهدف التوزيع. ومثل هذا التحول تهديدا للاعادة كشكل من اشكال الانتاج الثقافي الموجود فعليا، والمؤسسات الاجتماعية الاقدم المسؤولة عن اعادة الانتاج الثقافي والاجتماعي مثل الكنيسة والدولة بسبب الصراع حول وسائل الانتاج الثقافي، وتنظيم الرقابة والسيطرة فيما يخص بالمعلومات الرسمية، كان على التقنيات الحديثة في الانتاج الثقافي ان تحظى بشرعية تفسر انتشارها المكاني ووصولها الى متلقين في بيئات واسعة ومختلفة، وهو ما تم عن طريق التنظيم الاجتماعي لمفهوم الاصاله القائم على ثلاثة عوامل هي: دور المؤلف، الاطار القانوني لحقوق التأليف، واعتبار المنتجات الثقافية ملكية فكرية.

ويركز الفصل الثالث على طبيعة هذا التهديد الذي مثلته التقنيات الثقافية الحديثة لمفهوم الاعادة، وبخاصة التأثير الناتج عن قدرة السوق على توزيع المنتجات الثقافية بالنسبة للانتاج الثقافي نفسه فيما اصبح يسمى صناعة الثقافة The culture industry. هذا التأثير يظهر جليا، داخل اطار التقليد، في العلاقة بين المنتجين والمتلقين، والتي تحكمها قوى التوزيع الوسيطة كالدعاية والاعلان من خلال عملية ديناميكية تهدف الى اعتبار جمهور المتلقين سوقا محتملا audi-market-as-ence. وبدلا من مفهوم الاصاله الذي كان المنظم الاساسي للانتاج الثقافي في مؤسسات الثقافة العليا (الكنائس والجامعات)، ظهر مفهوم التجديد novelty ليوكب الانتاج الثقافي الواسع في ضوء المصالح التجارية بزيادة حجم جمهور المتلقين اما بزيادة عدد افراده او بزيادة الاستهلاك لنفس عدد الافراد، ولكن مع اتساع السوق ظهرت تناقضات واضحة في وظيفة الاعمال الثقافية، فبدلا من ان تصبح دليلا على مكانة اجتماعية معينة أصبحت تهدف الى زيادة انتشارها واستهلاكها من فئات السوق كافة على اختلاف تكويناتهم الاجتماعية والثقافية، ربما باستثناء صناعة نشر الكتب التي تطلب قدرا معينا من الثقافة، وكن نتيجة لهذا التناقض ظهرت فكرة تقسيم السوق طبقا لفئات معينة حسب عوامل مختلفة اقتصادية-اجتماعية اولا ثم الادواق الثقافية ثانيا ويتم تغذيتها عن طريق وسائل الدعاية والاعلان التي تقوم

أما القسم الثاني الذي يقع في خمسة فصول فيعالج موضوعات انظمة الانتاج الثقافي المختلفة، ويختص بثلاثة منها هي: الانتاج الميكانيكي (الطباعة)، الاليكتروني (الاذاعة)، ثم انظمة المعلومات والاتصالات الحديثة. والفكرة الاساسية في هذا القسم هي ان فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التي انتجت فيها، بسبب التقنيات الحديثة، ادى الى فصل عملية الانتاج عن عملية التلقي، وظهور الدعاية كعامل انتاج وسيط، مما ادى الى نوع من الغموض في العلاقة بين المنتج والمتلقي حيث حرم الاول من المعرفة المباشرة لرد فعل الاخير. ولواجهة هذا الغموض، قام المنتجون بدولة internationalization جمهور المتلقين، بما في ذلك مخاطبتهم كجمهور عام pub-lic، وكسوق market، وكمستهلكين consumers، ولم يتوقف تأثير الدولة عند حدود اعادة الانتاج الثقافي بل تعداه الى مجال اعادة الانتاج الاجتماعي، حيث تساهم هذه الدولة في انتاج اشكال ثقافية معينة وتشكيل الهوية الذاتية والتأثير على قوى اجتماعية معرفة بوسائل استقبالها الثقافية.

تبدأ لوري في مقدمتها بتحديد المفاهيم المستخدمة في هذا الكتاب، وخاصة مفهوم اعادة الانتاج الذي يشير بصفة عامة الى العملية الدائرية المتشابهة من الانتاج والتوزيع وتلقى الاعمال الثقافية سواء المواد او العروض او الخدمات التي تهدف الى خلق المعاني. وتركز لوري على مفهوم اعادة الانتاج لشرح العلاقات المتغيرة بين تلك العمليات (الانتاج والتوزيع والتلقي) من حيث استخدام النسخ او التقليد كجزء من عملية الانتاج، ليس الميكانيكي فحسب بل الاليكتروني والمعلوماتي ايضا. وقد ادى استخدام هذه التقنيات في الثقافة الى امكانية فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التي انتجت فيها وما يتبع ذلك من سهولة انتقالها وتداولها وشيوعها في ايدي الجمهور المتلقي في صور عديدة، وهو ما تصفه لوري في الفصل الثاني بالانتقال من حالة الاعادة repetition الى حالة التقليد replication. ويمكن تحليل العلاقات بين المنتجين وجمهور المتلقين من خلال اطار نظم حقوق التأليف التي تحكم الحاجة الى تأمين التداول الحر للافكار من جانب، والمصالح التجارية في احتكار حقوق التأليف وانشاء الاسواق للمنتجات الثقافية من جانب آخر، سواء كان ذلك في شكل طباعة او اذاعة او اتصالات ومعلومات. فنظم الحقوق يمكن اعتبارها امكانيات للتوسع وقيود عليه في ذات الوقت، كما ان انفصال المنتج الثقافي عن منتجه بسبب التقنيات الثقافية الحديثة ادى الى تغير في طبيعة العلاقة بين المنتجين والمتلقين، وبالتحديد في انتقال السلطة من الاول الى الثاني، وهو ما تم تقنينه في الانتقال من حق التأليف الى العلامة التجارية كالمساعدة الاساسية في تحديد الملكية الفكرية.

تفرق لوري في الفصل الثاني بين مفهومي الاعادة والتقليد اولا من حيث تأثيرهما على الانتاج، وثانيا من حيث تأثيرهما على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالاعادة، كشكل من اشكال الانتاج الثقافي، تقتضي وجود الشخص بذاته امام المتلقين، وقيامه بالانتاج الثقافي مباشرة امامهم سواء كان ذلك في شكل القاء الاشعار والقصص، او الرقص او الغناء. وهنا يأخذ النسخ او التقليد copying شكل الاعادة الكاملة للنشاط البدني للمنتج الذي يتشارك والمتلقي مباشرة في

وضرورة البحث عن تمويل هذه البرامج من طرق أخرى كانت في معظمها تجارية بالاتفاق مع الدولة. غير أنه في وقت لاحق نمت مؤسسات اذاعية نخبوية تعترف بالمسؤولية الاجتماعية لها، ودورها في التعبير عن آراء الشعب، والحفاظ على مستوى عال من الثقافة، وليس المزيد من الربح.

ويركز الفصل السابع على موضوع أنظمة الاتصالات والمعلومات الحديثة التي اتفق علماء الاجتماع والثقافة على أنها أصبحت جانباً جوهرياً في التنظيم الاقتصادي والسياسي والإداري الحديث، ولكنهم اختلفوا في تقييم مدى تأثيرها أو خطورتها، ويعرف مجتمع المعلومات بأنه ذلك المجتمع الذي يعمل ٨٠٪ من قوته العاملة في مجال جمع وتنظيم ومراقبة ونشر المعلومات عن نشاطات الإنتاج الاقتصادي، وهم بذلك يساهمون في نجاح هذا النشاط مثل المحاسبين والمديرين والأعلاميين والإداريين. وعلى هذا الأساس فإن النجاح والتوسع الاقتصادي يؤدي بصورة مباشرة إلى الزيادة النسبية والفعلية في حجم قطاع المعلومات. بدأ الكمبيوتر يحتل موقع القلب بالنسبة لتقنيات المعلومات منذ السبعينيات لقدراته الفائقة على السيطرة والتخزين واسترجاع ونقل المعلومات، سواء في صورة كلمات أو أصوات أو صور، مستخدماً نفس الطريقة الرقمية وهو ما يعنى إمكانية معالجة كل صور وأشكال المعلومات بطريقة واحدة ونقلها لجمهور المتلقين وذلك للمرة الأولى. وقد تأثرت صناعة الكمبيوتر أولاً باعتمادها على الاتصالات السلكية في الوصول إلى أسواق جديدة ثم بالسياسات العلمية والعسكرية والتجارية التي اتبعتها الدول في ذلك القطاع. ورغم هذا الاتفاق العام في المصالح إلا أنه لم يمنع ظهور تناقضات بين قطاعات المعلومات المختلفة حول أفضلية أسواق أجهزة أو برامج المعلومات، حقوق الملكية الفكرية، المصالح التجارية لرجال الأعمال في شبكات وأنظمة متقدمة واحتياجات العامة في أنظمة اتصالات عادية.

أما الفصل الثامن فيركز على العلاقة بين إعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي، وبخاصة القائمة على التفرقة على أساس الجنس، وما يتبع ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية. فكان من نتائج الانتقال من حالة إعادة إلى حالة التقليد، في حالة الفنون البصرية (الرسم والنحت)، أن انخفضت مساهمة المرأة في الإنتاج الفني لحرمانها من التعليم الفني وعدم السماح لها بالتعبير عن، أو بالاعتباس من، صورة الجسم البشري العاري، وهو ما كان يمثل أمراً عادياً بالنسبة للرجال من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وكان السبب في ذلك يرجع إلى المفاهيم السائدة عن طهارة المرأة والتحديد الفاصل بين الثقافة العليا والثقافة الشعبية الدنيا. وقد كافحت المرأة هذا الوضع حتى استطاعت في القرن التاسع عشر أن تثبت وجودها الفني سواء عن طريق العدد أو المهارة. أما في حالة الأدب والفنون المطبوعة، فكان الموقف عكس ذلك تقريباً، إذ استطاعت المرأة، مؤلفة أو قارئة أن تحافظ على مستوى عال من المشاركة بسبب عزف الرجال، حتى القرن التاسع عشر، عن المشاركة في عالم الرواية، خاصة الذاتية، بسبب تقييمهم لها على أنها من أشكال الثقافة الدنيا. ومع تطور تقنيات الإنتاج الثقافي الحديث بما تميزت به من ارتباط بالمصالح التجارية، أصبح من الصعب تحجيم دور المرأة بسبب تشكيلها لنسبة كبيرة من جمهور المتلقين وسوق الإنتاج الثقافي.

بخلق قيم تتماشى مع المصالح التجارية. وبهذا يمكن تحويل المتلقين من كونهم سوقاً market-as-audience يتم فيه عرض الإنتاج الثقافي إلى مستهلكين audi-consumer-as-ence فقط لهذا الإنتاج. ولم يسلم المنتجون أيضاً من هذا التحول، إذ بدأت الأحكام الحديثة في مجال حقوق التأليف، كما حدث في فرنسا والولايات المتحدة، تبتعد عن مفهوم الأصالة ودور المؤلف والتفرقة بين المنتجات الثقافية والمادية لتنتج أكثر إلى تغليب المصلحة التجارية في إعادة تحديد وتوظيف مفهوم الملكية الفكرية. وإثباتاً لذلك تقدم لوري في فصلها الرابع عرضاً للتطورات الأخيرة في تنظيم صناعة الثقافة مستخدمة مجالات السينما، النشر، والتلفزيون والدعاية في بريطانيا كأمثلة تؤكد تنامي أهمية المصالح التجارية في تحديد الملكية الفكرية عن طريق استخدام العلامات التجارية والتصنيف بدلاً من قانون حقوق التأليف القائم على مفهوم الأصالة.

يتمثل الموضوع الرئيسي للفصل الخامس في تطور الطباعة كأحد وسائل الإنتاج الثقافي من حيث إتاحتها لامكانيات متزايدة للنسخ والتقليد وتأثيرها على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالعوامل التي سمحت بتطور الطباعة في أواخر العصور الوسطى مثل تطور تقنيات صناعة الورق، وزيادة عدد العاملين في إنتاج النصوص، وإعادة تنظيم مجال النشر على يد الجامعات والمصالح التجارية للطبقة البرجوازية الجديدة شكلت تهديداً للسلطة الدينية البابوية التي كانت تحتكر إنتاج المعرفة المكتوبة في الكنائس. مثلت الطباعة ثورة في وسائل تخزين واسترجاع ونقل المعرفة إلى جمهور واسع من المتلقين لم يكن ممكناً أو مطلوباً الوصول إليه عن طريق الوسائل القديمة التي سبقت الطباعة. غير أن هذا الأمر لم يكن سهلاً بسبب أن المعرفة بالكتابة لم تبدأ في الانتشار، سواء على مستوى المنتجين أو المتلقين وبسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، إلا في المائة والخمسين عاماً الأخيرة، مما أضعف من تأثير جمهور المتلقين باكتشاف الطباعة من جهة، وساهم في نمو المكتبات الكبيرة من جهة أخرى. وقد حاولت المؤسسات التقليدية، مثل الكنيسة والدولة، أن تتحكم في هذا التطور عن طريق الرقابة وإصدار التراخيص وفرض الضرائب والعقوبات، إلا أن محاولاتها هذه لم تنجح في النهاية أمام قوى السوق.

يتعامل الفصل السادس مع الإنتاج الإلكتروني أي الإذاعة المسموعة والمرئية والتي تفاعلت المصالح العسكرية والتجارية والصناعية في تطورها منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لتصل إلى جمهور متلقين أكثر حجماً واعقد تركيباً مما سبق. غير أنه في البداية اقتصر تأثيرها على الجماعات الأساسية في المجتمعات بسبب العوائق التقنية والمادية التي خالت دون اتصالها إلى كل الجماعات الفرعية الصغرى. كانت المهمة الأساسية للإذاعة هي معالجة آثار الحداثة في المجتمعات الصناعية الحديثة ومنها تآكل النظام القيمي القديم من عادات وتقاليد اجتماعية دون التوضيح بالمصلحة الاقتصادية المتمثلة في ضرورة انتقال العمالة تبعاً لمنظمتهم الاقتصادية. ولذلك أصبح مفهوم العائلة أو المنزل هو الوحدة الأساسية التي يتشكل منها جمهور المتلقين بما عناء ذلك من تأثير على المنتجين في صورة انعدام تمويل برامج الإذاعة،



□ الحرب ونقيض الحرب : محاولة لفهم الانظام العالمى الحالى

□ ألفين د هيدى توفلر

□ عرض : سهى رضوان

فهم جديد لواقع العلاقة بين الحروب و المتغيرات الإجتماعية حيث يقود ذلك إلى بلورة أساليب لمنع الحروب قائمة على وعى مستقبلى بما يمكن أن تحتويه تلك الحروب المستقبلية من إستخدامات تكنولوجية متقدمة. ويؤكد المؤلفان أن المحور الرئيسى للأفكار المطروحة هو أن أساليب صنع السلام المتبعة يجب أن تتساوى فى إتجاهاتها مع أساليب نشوب الحروب التى تحاول منعها.

أما الملخض الثانى فهو إستخدام المؤلفان العناوين فصولاً سطحية تفتقد الدلالة على لب الموضوع محور الحديث كما أن الكتاب يقتصر إلى حد كبير فى مصادر المعلوماتية على العسكرية الأمريكية و المؤسسات المختلفة المختصة بالتدريب و تكنولوجيا المعلومات فى الولايات المتحدة الأمريكية مع أنه يتحدث عن متغيرات عالمية لذا فقد كان من الأحدى أن يستند إلى مصادر متنوعة مادام يتنبأ أن تكون الحروب المستقبلية حروباً إقتصادية وثقافية تنشب بين جنسيات مختلفة و فى بلدان مختلفة .

يتناول الجزء الأول من الكتاب فى فصوله الثلاثة المتغيرات الدولية الحالية حيث يقسم المؤلفان تطور الحضارات فى العالم إلى ثلاث مراحل أو ما يسمونه بالموجات: الأولى هى الثورة الزراعية تليها الموجة الثانية متمثلة فى الثورة الصناعية و التى أحدثت تغيرات جذرية فى الثقافة العالمية كما بلورت أفكاراً إقتصادية جديدة قائمة على معايير الإنتاج الكمى أما الموجة الثالثة فهى ثورة تكنولوجيا المعلومات و التى أدخلت المجتمعات الإنسانية فى حيز متطور قائم على محورى المعرفة والمعلومات لكل المهام المتعلقة بالحياة بداية بالاقتصاد وحتى الممارسات العسكرية ومحاولات صنع السلام . ويعتقد المؤلفان أن كل ثورة من تلك الثورات أحدثت نظاماً جديدة إجتماعية لمواكبة النظم الإقتصادية المتبعة و بذات فقد خلقت كل ثورة منهما حضارة جديدة بكل معاييرها الإنسانية. ولعل القارئ فى مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية يدرك أن الأفكار المطروحة ليست جديدة على الساحة الفكرية حيث قام الكثير من الباحثين وفى مقدمتهم سامويل هانتنجتون Samuel Huntington بطرح أفكار مماثلة منذ الستينات كما قام المؤلفان بكتابة العديد من الكتب التى تتناول التغير فى المجتمعات الإنسانية و طرحوا هذا التحليل بذاته فى كتابهما

Alvin and Heidi Toffler. War and Anti-War :making sense of today's global chaos. USA : Little Brawn, 1993

إكتسب موضوع الثورة المعلوماتية وتأثيرها على الإقتصاد العالمى أهمية كبيرة فى الأونة الأخيرة. حيث قام كثير من المفكرين و الإقتصاديين و السياسيين و رجال الأعمال بالكتابة فى الموضوع كما إنشغل آخرون بمحاولة تحليل المتغيرات الدولية فى إطار منطقي يمكن الباحثين و متخذي القرار من توقع التغيرات المستقبلية للعالم خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى وصعود قضايا التحول الديموقراطى إلى موقع الصدارة فى أجندة الجماعة البحثية الدولية و قد أسهمت كل هذه الدراسات فى ظهور مجال جديد فى العلوم السياسية و هو ما يسمى بالعلوم المستقبلية Futurology وياتى هذا الكتاب فى إطار بيئة خصبة من التحليلات التوقعية لمستقبل العلاقات الدولية و التنمية العالمية.

نقد إنشغل مؤلفاء بقضية الثورة المعلوماتية وأثارها على الاقتصاد ومن ثم أثارها على الحروب المستقبلية حيث يؤمن المؤلفان بأن أساليب صنع الحروب تعكس أساليب صنع المال المتبعة فى أى مجتمع إنسانى ولذا يجب على أساليب صنع السلام أن تواكب أساليب صنع الحروب . ذلك لأن صنع السلام يتطلب إستخدام التطبيقات الإستراتيجية و العسكرية والإقتصادية بالإضافة إلى الطاقة المعلوماتية المتاحة من أجل تخفيض مستوى العنف الذى يواكب التغيرات الدولية .

يتكون الكتاب من ستة أجزاء مقسمة إلى خمسة وعشرين فصلاً قصيراً فى ثلاثة مائة صفحة تكون مادة شيقة وسهلة القراءة . وبالرغم مما يؤخذ على المؤلف من أسلوب يميل إلى التبسيط الساذج للتحديات الدولية والقضايا الفكرية و الحلول المقترحة لها إلا أن ما يحتويه الكتاب من أفكار ثورية يكون مادة خصبة للتفكير بتمعن فى المتغيرات الدولية الحالية و انعكاساتها على التحولات المستقبلية ويعترف الكاتبان بذلك حيث يذكران فى مواقع متعددة أن النقد يمكن أن يوجه إليهما من الكثيرين بسبب تبسيطهما للأمور و خيالهما الخصب الذى ينطبع على معظم الأفكار المطروحة إلا أن الكتاب يطرح قضايا للتساؤل و مما يحث القارئ على أهمية التوجه إلى

يدعو المؤلفان إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب في إطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة و الذي يتجسد فيما يسمونه بالتحول من "قوة العضلات" إلى "قوة العقل". ويأتى نقد المؤلفين للعسكرية الأمريكية في هذا الإطار إستناداً إلى اثنين من قادتهم "دون موريللي" و "دون ستارى" على أساس أنها خضعت في نموها إلى سيادة التكنولوجيا على الإستراتيجيات بدلاً من صنع تكنولوجيا تواكب الإستراتيجيات الجديدة. ويبدأ المؤلفان الحديث عن فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يصفانها بأنها اتسمت بنشوة جماعية مضللة، حينما بدأت الجماعة البحثية الدولية التغنى بفكرة السلام الدائم. أما المؤلفان فيريان أن حروب ما بعد إنهار الاتحاد السوفيتى حروب إقتصادية وليست حروباً عسكرية و أن القوة الإقتصادية أصبحت المؤدى الأصب للسلطة العالمية. ثم ينتقد المؤلفان النظرية الجيو-إقتصادية بسبب أنها تتمحور حول مبدأ عقلانية الإختيار الإقتصادى في إتخاذ قرار الحرب وأن هذا يأتى مغالطاً للطبيعة البشرية التى تسببت في نشوب حروب عالمية دونما الأخذ بعقلانية تلك الحروب وهذا يقترح المؤلفان أن البشرية تدخل الآن عهد النظرية الجيو - معلوماتية حيث يكون محدها الأساسى هو المدى المعرفى لكل طرف وتحتل فيها الحروب موقعا محوريا لكن ليس شموليا. فنجد حروباً كثيرة صغيرة تحدث بين دول صغيرة أو هويات إثنية مختلفة.

يتفق المؤلفان مع سامويل هانتجتون في نظرية صراع الحضارات ويبدو في نظريتهما الكثير من التطابق ولكن على أسس مختلفة حيث قام هانتجتون بتقسيم العالم إلى ثلاث موجات من منظور التحول إلى الديمقراطية والتغيرات الإجتماعية المراكبة له وفي كتابنا هذا يقوم المؤلفان كما ذكرنا بتقسيم العالم إلى ثلاثية حضارية متصارعة ومتنافسة يرمز إلى الأولى منها بالأرض الزراعية والثانية بخط الإنتاج ممثلاً للثورة الصناعية والثالثة بالمكبيوتر ممثلاً لتكنولوجيا المعلومات

كما يذكر المؤلفان أن التغير من أى من تلك المستويات الحضارية إلى الآخر لزاماً أن يواكبه الكثير من العنف بسبب فجوة السلطة التى تحدث خلال التحول ويجد القارئ في هذا التقسيم الثلاثى على أساس النشاط الإقتصادى تقسيماً للدور في العالم. حيث تقوم حضارات الموجة الأولى بتوفير الغذاء الزراعى والمواد الخام. وتقوم حضارة الموجة الثانية على توفير العمالة الرخيصة والقيام بأعمال الإنتاج الكمي أما حضارة الموجة الثالثة فهي المهيمنة من خلال إحتكارها لأساليب صناعة وتصدير المعرفة حيث تقوم على بيع المعلومات والمستجدات في مجالات شتى كالإدارات والتكنولوجيا وبرامج الكمبيوتر والتعليم والتدريب بالإضافة إلى تصدير الثقافة والخدمات الفنية والحماية العسكرية ثم يستطرد الكتاب في الحديث عن ثقافة الموجة الثالثة من التحضر والتى تعتمد على اقتصاد مبنى على أساس "قوة العقل" حيث يتجه النشاط التجارى إلى التحول من الإنتاج الكمي إلى الإنتاج المفصل حسب احتياجات كل فرد وحيث يتسع قطاع الخدمات ويصبح المورد الرئيسى ممثلاً في أصول غير ملموسة كالمعلومات. وفي هذه البيئة لا يجد من يفتقد المهارات أو العلم موقعا في البنية الإجتماعية وتتحول الإهتمامات الإجتماعية من السياق الجماعى إلى السياق الفردى ومثالاً لذلك إتجاه الإعلانات

التجارية إلى الإهتمام بالظهور فيالقنوات الخاصة الجديدة بدلاً من القنوات العامة. ومثل آخر هو تحول الأسرة النووية إلى أسرة الأقلية ففي العموم يتحول النظام الإجتماعى المترابط الذى تتميز به حضارة الموجة الثانية إلى نظام إجتماعى أكثر تنوعاً واختلافاً وإعتماداً على صدارة مفهوم الفردية الإجتماعية في كل المجالات كما تتسم إقتصاديات هذه الحضارة بسرعة الأداء في التعاملات اليومية فينطبع ذلك على حياة الأفراد.

ثم يؤكد لنا الزوجان توفّر الأهمية التى تحتلها المعلومات في حضارة الموجة الثالثة حيث يتغير البناء الإقتصادى وتستبدل المواد الخام والمعالجة والمواد الأخرى بالمعلومات ويصبح الإقتصاد أقل اعتماداً على البلاد المنتجة للموجة الأولى والثانية إلا من أجل الأسواق.

وبهذا تصبح تلك الحضارة القائمة على تكنولوجيا رأسمالية تعتمد على المعرفة، مصدر خطر رئيسياً للعلاقات الإقتصادية القائمة بين الأغنياء والفقراء في العالم. وبهذا يولد صراع بين الحضارة المعرفية الجديدة والحضارتين السابقتين يؤدى إلى الإصطدام بين الإحتياجات المختلفة لكل حضارة. فبينما يعتمد النظام الإقتصادى المتعلق بالحضارة الثالثة على الإعتماد المتبادل في شتى المجالات، الأمر الذى يحدث ذوباناً للحدود المتعارف عليها بين الدول، نجد أن حضارة الموجة الثانية مازالت تمارس من أجل ترسيخ شرعيتها الدولية. ولذا تتمسك تمسكاً شديداً بسيادتها على أراضيها ونظمها الداخلية سياسية كانت أو إقتصادية. يختتم المؤلفان هذا الجزء برؤيتهما أن حضارات الموجة الثالثة هي التى ستفوز في السباق الدولى من أجل ترسيخ مراكز القوة العالمية وأنهما ستقوم بذلك ببراعة مع تحمل أقل الخسائر الممكنة.

أما الجزء الثانى من الكتاب، وهو مكون من ٦ فصول فيستعرض فيه المؤلفان النمو التاريخى لكل من الحضارات الثلاث وما يواكبها من أساليب حروب مستجدة. ويرى المؤلفان أن هناك ٣ محددات أساسية لعملية تطور أساليب الحرب ألا وهي قوة القتل، والسرعة، ومدى الدمار. وأن التحول في أساليب الحرب يأتى نتيجة التغير الإجتماعى الشامل الذى يواكب كل حضارة جديدة. محدثاً بذلك علاقات جديدة بين المؤسسة العسكرية والنظام الإقتصادى والإجتماعى كما يؤثر على التوازن العسكرى القائم وذلك من خلال بلورة أربعة عوامل وهي: أولاً القدرة التنظيمية المتطورة، ثانياً الإستراتيجيات المستحدثة، ثالثاً أساليب التدريب المتطورة، رابعاً النظريات المتقدمة.

ويشير الكتاب إلى أن الحروب هي المرآة التى تعكس أساليب كسب الأموال المتبعة في كل حضارة. حيث نجد أنه مع حدوث الثورة الصناعية إتجهت النظم الإقتصادية إلى الإنتاج الكمي فأصبحت الحروب أيضاً تهدف إلى الدمار الشامل، أى أن تأثير الحرب يحكم عليه من خلال معايير كمية تقيس درجة ومدى إنتشار الخراب لدى العدو. ويستند المؤلفان في هذا التحليل إلى الأب الروحى للإستراتيجية العصرية. كارل رون كلاسوتيز (1831-1780) حينما عرف الحرب في العصر الصناعى بأنها "أحد أشكال العنف الذى يمد إلى أقصاه". بالإضافة إلى ذلك يذكر الكتاب أن حروب العصر الصناعى تفتقد إلى نظرية ترتيب الأهداف حسب الأولوية.

ثم ينتقل بنا المؤلفان في الفصل الثامن إلى مشروع بلورة

على الوحدات الشرائية الصغيرة بدلا من الأسواق الشاملة. حيث بدأت الأنشطة الاقتصادية في الابتعاد عن نظرية الإنتاج الكمي وتحديد أسواق أصغر حجما من أجل ترويج منتجات مفصلة بناء على الاحتياجات الفردية ويرادف ذلك في المجال العسكري الابتعاد عن مفهوم الدمار الشامل والتركيز على الاختيارية والدقة في الاستهداف. فأصبحت الأسلحة الحديثة مفصلة من أجل التقليل من الدمار المتبادل لدى طرفي العملية العسكرية وقد أصبح تطوير تلك الأسلحة ممكنا بفضل التطورات الاقتصادية الراهنة. حيث أن أدوات الإنتاج الذكية تسهم في الحصول على أدوات حربية ذكية.

رابعاً، حدث تغير شامل في مبدأ العمل على المستوى الاقتصادي والعسكري سواء. حدثت أحتلت مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والمستوى التعليمي والمعرفي المرتفع المرتبة العليا في عملية اختيار العاملين. وماعادت المعايير الكمية ذات أهمية كبرى ومن ثم أصبحت عملية الحصول على الشخص المناسب للتوظيف المناسبة عملية شديدة الصعوبة وباهظة الثمن. كما أنتقل مركز الاهتمام من الأداء في موقع العمل سواء كان المصنع أو الساحة الحربية إلى موقع بلورة الإستراتيجية وتطوير أساليب الإنتاج.

خامساً، حدث تغير واضح في المفاهيم المعيارية حيث لم تعد المنظومة أو الوحدة الأكبر تعني بالضرورة الأكثر نجاحاً بل أصبح الاتجاه إلى العمل في وحدات أصغر حجماً عن ذي قبل سمه واضحة في كل من المجالات الاقتصادية والعسكرية.

سادساً، أصبح مبدأ التجديد والتطوير المستمر لزاماً من أجل الحصول على قيمة تنافسية مرتفعة ولذا اتجه الاهتمام إلى تشجيع المبادرات الفكرية.

سابعاً، ارتفع مستوى الإحتياج إلى الليونة في البناء المؤسسي لأي من المنظمات العسكرية أو الاقتصادية ومن ثم إتجهت المنظمات إلى التقليل من البيروقراطية في نظامها الداخلي، وبلورة أفكار جديدة كنظرية "الهندسة" أو الهندسة الإدارية Organizational Re-engineering

ثامناً، أدى تشابك النظم الإدارية إلى الإحتياج لربط تلك النظم المختلفة عن طريق شبكات معلومات متطورة تستغل إستخدامات تكنولوجية مختلفة بداية من أجهزة الكمبيوتر وحتى الأقمار الصناعية وبنوك المعلومات. فيؤدى كل ذلك إلى العامل التاسع، والذي يتمثل في حتمية تطوير نظم تكنولوجية جديدة تمثل البنية الأساسية في صورة شبكات إلكترونية تكون ما أ سماه المؤلفان بالجهاز العنصري للمؤسسات العسكرية أو الاقتصادية. أما العامل العاشر، فيتمثل في نشأة إستراتيجية تنافسية قائمة على سرعة الأداء بالمقارنة لسرعة العدو. والسرعة هنا لا تتمثل في سرعة الهجوم فقط، بل أيضاً في سرعة الحصول على المعلومات وتداولها. وهنا تبرز أهمية أجهزة الإتصال حيث تسهم أجهزة الكمبيوتر والتليكوم والأقمار الصناعية في الإسراع من عملية معالجة المعلومات وتداولها كما برز في حرب الخليج التي تمثلت شمولية النظام المبتكر في إطار حضارة الموجه الثالثة. وهو نظام متكامل لا ينحصر في أداء الجهاز العسكري فقط بل يشتمل على عوامل أخرى أيضاً كالقدرة على ضبط الإستراتيجيات حسب ما يستجد، والاستفادة من ردود الأفعال وإمكانات الإتصال.

يختتم المؤلفان هذا الجزء بتقسيم أشكال الحرب الجديدة

مفهوم جديد للحرب يواكب تطورات الموجه الثالثة من التحضر. وذلك من خلال عدة لقاءات مع كبار شخصيات العسكرية الأمريكية. ويتميز هذا الجزء من الكتاب بوجود الكثير من المعلومات عن المؤسسات العسكرية الأمريكية، حيث يستعرض المؤلفان تطور "مركز قيادة التدريب وبلورة المفاهيم- TRA" DOC الذي أنشئ سنة ١٩٧٣ إبان الحرب الفيتنامية. فقد أحدثت تلك الحرب خللاً نفسياً في الصفوف الأمريكية أدى إلى توجه جديد في وضع الإستراتيجية العسكرية من أجل الحفاظ على الموقع القيادي الأمريكي. يقوم المؤلفان بتوثيق محكم للمعلومات الواردة في هذا السياق استناداً إلى مستندات رسمية مما يزيد من مصداقيتهما لدى القارئ. ومن الجدير بالذكر أن مشروع بلورة النظريات الحربية الجديدة الذي بدأ عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة كان يمر بمراحل تعديل وتطوير في فترات متباعدة تقرب من الخمس سنوات وقد أصبح الآن أحد الأنشطة التي تطور سنوياً على أسس تكنولوجية جديدة ويستشهد المؤلفان بالوثيقة الرسمية الأخيرة لسنة ١٩٩٣، التي وضعت النظرية العسكرية الأمريكية المستحدثة. وقد جاءت عاكسة لمبادئ حضارة الموجه الثالثة، وذلك متمثلاً في خمسة مبادئ: أولاً، المرونة - أي إمكانية التحول من أي نوع من أنواع العنف إلى الآخر بسرعة. ثانياً، التركيز على البؤرة العالمية بدلاً من البؤرة الأوروبية. ثالثاً، التحول من قيمة تقدم الانتشار العسكري إلى مفهوم التقدم التتويج. رابعاً، الإهتمام بالخلافات الإقليمية بدلا من فكرة الحرب العالمية. وخامساً، المشاركة في مهام غير عسكرية - كقوات حفظ السلام أو ردع الإضطرابات المدنية أو إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية.

وتناقش الفصول الثلاثة المتبقية في هذا الجزء أساليب كسب المال المستحدثة في حضارات الموجه الثالثة وموافاتها من الأساليب الحربية. وهنا يناقش الكتاب عشر صفات رئيسية. أولاً، عوامل الإنتاج الجديدة والتي تتمثل في التركيز على المعرفة كمورد رئيسي لا ينضب ويمكن الإستعاضة به عن العوامل الأخرى كالأرض والمواد الخام والموارد البشرية. حيث تقوم الأسبقية المعرفية على التخفيض من استخدامات الموارد الأخرى وإضافة عامل السرعة، الأمر الذي يجعل لها قيمة تنافسية عليا. ويرادف ذلك في الأساليب الحربية المستحدثة عوامل الدمار حيث تقوم أيضاً المعرفة وحيازة المعلومات على التخفيض من حجم الدمار المستلزم من أجل تنفيذ المهمة العسكرية، حيث يمكن من خلال استخدام الكمبيوتر ميكنة معظم العمليات العسكرية، الأمر الذي يقود إلى المزيد من الدقة في تحديد الأهداف وبذا عزل العدو عن طريق شل أجهزته المعلوماتية. وهكذا أصبحت المعلومات أو التمكن من المعرفة عاملاً رئيسياً في أساليب الحرب كما هي في الممارسات الاقتصادية لحضارة الموجه الثالثة. ثانياً، الإعتداد على القيم غير الملموسة ملموسة فقد أصبحت القيم الاقتصادية لحضارات الموجه الثانية تتمثل في القدرة على جمع وإنتاج وتوزيع وتطبيق المعرفة إستراتيجياً وعملياً. كما هو الحال في المجال العسكري حيث أصبحت العمليات العسكرية تركز على عوامل غير ملموسة تتمثل في سهولة وسرعة الإتصال المتاحة، والقيمة التنافسية للتدريبات المتبعة. كما تعتمد على روح المبادرة والحماس لدى الجنود وتشجيعها أكثر من أيوقت مضى

ثالثاً، يتحول المجال الاقتصادي في الاتجاه إلى التركيز

في الأمم المتحدة.

كما يرى المؤلفان أن الدخول في حيز العمليات العسكرية الفضائية يثير العديد من المشكلات الخطيرة حيث تصبح عمليات التجسس أكثر سهولة وتظهر أنواع جديدة من أساليب الحرب الممتدة زمنياً مثال مايسمونه "بالقتل البطيء". حيث يتمكن العدو من تدمير أو إعادة برمجة مراكز المعلومات بأيدولة من أجل أهدافه الخاصة وعلى المدى الطويل دونما الاشتباك فيحرب دمرية ومتحاشياً التعرف على هويته. لذا إتضح أن من أهم إشكاليات إستخدام الفضاء التمييز يجب أن تؤخذ في الاعتبار خلال بلورة إستراتيجية نقيضه للحرب هي إمكانية متابعة ما يحدث في الفضاء الخارجي.

أما النوع الثالث فيأتيتمثل في الحروب الآلية وهي التي تعتمد في الأساس على إستخدام الإنسان الآلي في المهام الإستطلاعية أو الإصلاحيّة أو المهام ذات الخطورة العالية، حينما يتم إستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية. وتتمثل الإشكالية الكبرى هنا في اختيار إلى أي مدى يمكن أن يمد ذكاء الإنسان الآلي. فإن كان ذكاء تلك الآلات يستغل من أجل الصالح العام، ألا يمكن إستخدام التكنولوجيا المتقدمة أيضاً أن يستغل ذلك الذكاء بطريقة عكسية؟ أو من قبل مجموعات إرهابية؟

يتمثل النوع الرابع من الحروب في إستخدام ما يسمى بالأسلحة الذكية ومن ضمنها يذكر الكتاب ثلاثة أنواع: الأولى، هيدوثر الإستشعار والثانية، الألغام الإلكترونية. والثالثة، تتمثل في الأجهزة الحربية الأخرى ويرسم المؤلفان سيناريو مروعاً لساحة حرب إلكترونية متنقلة يستعاض بها عن إستخدام الذخيرة الحية وفي هذا السياق تحدث ثورة في مفهوم الجندي الواحد، حيث قام الباحثون العسكريون بتطوير ما يسمى بالجندي العسكري الواقعي المتكامل Soldier In-Integrated Protective Ensemble. الجندي الواحد من القيام بعدة مهام، بالإضافة إلى وقايتة من أنواع مختلفة من الهجوم وتأتي أيضاً في هذا السياق، الأسلحة ذات مقدرة التوالد الذاتي وهي الأكثر خطورة بسبب عدم تمكن أي جهة من حصر أعدادها بعد أن يتم إطلاق الدفعة الأولى منها.

أما النوع الخامس من الأسلحة فيتمثل في إستخدامات طاقة الليزر من أجل التخفيض من حجم القتل الدموي. وإستخدام العوامل غير المرئية في تشتيت صفوف العدو.

ويحتوي الجزء الرابع من الكتاب على ثلاثة فصول تناقش نظرية المعرفة فيحروب المستقبل. فيقدم لنا فكرة جنود المعلومات كأحد المكونات الأساسية لمفهوم الإستراتيجية المعرفية والتي تقام عليها نظرية الحرب المعرفية بأكملها. حيث يرى المؤلفان إستناداً إلى مصادر البنتاجون الأمريكي أن القيادة والتحكم هما العاملان الرئيسيان المؤثران في نجاح العمليات العسكرية ولذا فهي تعتمد أساساً على إرتفاع مستوى المعرفة لدى الأشخاص القائمين بتلك المهام.

ويرى المؤلفان أن الحرب المعرفية هي التي تقوم فيها كل طرف بمحاولة التحكم في أفعال العدو من خلال التلاعب في تدفق المعلومات والأفكار إليه. ويؤكد المؤلفان أنه رغم كل هذا التقدم الذي يشهده العالم في المجال التكنولوجي إلا أن الإستراتيجية المعرفية العسكرية ما زالت في حيز النمو وما

إلى ثلاثة مستويات: حروب ذات إستخدامات تكنولوجية منخفضة، وأخرى متوسطة وأخرى مرتفعة وقد حلل المؤلفان حرب الخليج على أساس هذا التقسيم فوجد أن حرب الخليج كانت مثالا لما يمكن أن تنطوي عليه الحروب القادمة حيث أستخدم فيها نوعان من أساليب الحرب وهما الحرب التقليدية والحرب المستحدثة على أسس تكنولوجية ومعلوماتية لذا فقد كانت حرب الخليج حرباً مزدوجة. بالإضافة إلى ذلك يرى المؤلفان أن أساليب الحرب الجديدة تواجه مشكلتين رئيسيتين، وهما: أولاً، صعوبة تقييم قوة الآخرين وذلك بسبب الإعتماد على أصول غير مرئية. وثانياً، الإبهام الذي يحيط بعملية التخطيط ومحاولات منع الحرب. وهما مشكلتان تتعلقان تعلقاً وثيقاً بمسألة الاختلاف والتنوع التي تتسم بها مجتمعات المرحه الثانية، ومن ثم الحروب المستخدمة من قبل تلك المجتمعات.

يتكون الجزء الثالث من خمسة فصول، يستكشف خلالها المؤلفان أشكال الحروب المستقبلية. فيستعرضان خمسة أنواع من الحروب. النوع الأول يتكون من الحروب صغيرة المدى، حيث يرى المؤلفان أنها الحروب الأكثر احتمالاً في الحدوث ومن ثم يستعرضان سيناريوهات مختلفة لأساليب الأداء المتوقعة. تتمثل تلك الأساليب في تكوين قوات العمليات الخاصة - Spe- Special Operations بحيث تخصص تلك القوات في عمليات ذات طابع خاص ولكنها تتولى أداء المهمة العسكرية كاملة لكونها وحدات عمليات متكاملة.

ويؤكد الكاتبان أن بلورة أساليب الحرب هذه تتم عن طريق تعاون وثيق بين القيادات العسكرية ورجال الأعمال وذلك من أجل تطوير تكنولوجيا متقدمة تناسب طبيعة تلك الحروب الصغيرة فتكون أكثر فاعلية مع إحداث أقل خسائر ممكنة وتستخدم تلك التكنولوجيا في التخطيط والإعداد والتدريب على الخطط العسكرية المختلفة عن طريق إستخدام الذكاء الصناعي وخلق مراقف حقيقية Virtual Reality تتيح محاكاة خطط مختلفة، بالإضافة إلى إستخدامها في ساحة المعركة من أجل التحكم في ردود أفعال العدو كما تستخدم التكنولوجيا أيضاً في ابتكار أسلحة ذات مهام متعددة وسهلة الإستخدام تتميز بثلاث صفات أساسية أولاً إمكانية إستخدامها تحت أسوأ الظروف الممكنة. ثانياً، تتميز باحتمالات إعاقة منخفضة. وثالثاً، تتميز بإحتمالات إكتشاف منخفضة ثم يستعرض الكتاب مشروع "التطور الزمني للتكنولوجيا الحديثة" الذي بدأ سنة ١٩٩٢ والذي يهدف إلى تحقيقه في سنة ٢٠٢٠ وذلك إستناداً لحديث أجراه المؤلفان مع الجنرال سيدني شاكنسار من القيادة الخاصة الأمريكية ويحتوي هذا المشروع على عدة أفكار طموحة كفكرة إستخدام الجينات أو إستخدام توارث الأفكار الاصطناعي.

أما النوع الثاني فيتمثل في الحرب الفضائية. ويحتل هذا النوع قدراً من الأهمية بسبب الإعتماد المتزايد على الصواريخ والاتصالات من خلال الأقمار الصناعية.

ويرى المؤلفان أن الفضاء يكون البعد الرابع للحرب حيث يمكن من خلاله التحكم في عوامل تقنية متعددة، ولذا يؤثر على ميزان القوة العسكرية كما يتخيل المؤلفان نشوب حروب من أجل السيطرة على الفضاء تحت قناع الإستخدامات المدنية ولكنها في الأساس تقود إلى إستخدامات عسكرية وبناء على ذلك يصبح العالم مقسماً إلى قوتين: القوات الفضائية والقوات الغير فضائية ويقترح إنشاء منظمة لشئون الفضاء

زالت تفتقد إلى التنظيم .

أما بخصوص قنوات الحصول على المعلومات فيرى المؤلفان أن هناك 4 قنوات رئيسية وهم : الإعلام ، والمخابرات ، ومراكز الأبحاث والتنمية ، والثقافة .

كما يريان أن أى مؤسسة عسكرية يجب عليها القيام بأربع مهام أساسية بالنسبة للمعلومات ألا وهى : حيازة ، ومعالجة ، وتوزيع ، وحماية تلك المعلومات عن طريق إستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة . ولذا تصبح السياسات المحددة لتنمية وإستخدام تلك المعلومات أهم مكون من مكونات الإستراتيجية المعرفية . ومن ضمن هذه السياسات يذكر الكتاب نظرية الاتصالات التكنولوجية المتقدمة ، ويحدد لها بعدين . الأول ، بعد داخلياً يتمثل في القدرة على ربط كل الأجهزة المعنية . والثانى ، بعد خارجي ، يتمثل في إمكانيات التنسيق والإرتباط بشبكات اتصال دولية وإقليمية . ولكن الكتاب يحذر من خطورة تلك الإمكانيات المتطورة رغم ضرورتها . حيث أنها تجعل النظام العسكري أكثر حساسية وضعفاً تجاه الحرب التكنولوجية . ولذا يتحتم تحصين تلك النظم إلى أقصى مدى .

ويدعو المؤلفان كل دولة إلى الإتجاه إلى تصميم الإستراتيجيات المعرفية المناسبة لها حيث أنهما يريان أن النظام المدنى السائد والنظام العسكري تلاهما في إمكانية إستخدام الموارد التكنولوجية المتقدمة .

يقوم المؤلفان بعد ذلك بمناقشة دور الجاسوس المستقبلى حيث يرون أن أجهزة المخابرات تتطور تطوراً يعكس أساليب الحرب المستحدثة في الموجه الثالثة وذلك من خلال القيام بدور جديد في سياق التعامل مع المعلومات والاتصالات والمعرفة . حيث تصبح تلك المهام أكثر تعديداً وأدق مثلها مثل الأسلحة الحربية . أما عن المفارقة الكبرى في هذا المجال بالنسبة لما يحدث من تطور في المجال العسكري فهي أنه على العكس من الآخر يتطلب الزيادة في استخدام العامل البشرى بالإضافة إلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة ومن الجدير بالذكر أن الإشكالية الكبرى التي تواجه أجهزة المخابرات الحديثة هي أزمة "الشلل التحليلي Analysis Paralysis" حيث تفشل أحياناً التحليلات الهامة في الوصول إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب ، من أجل إتخاذ القرارات المصيرية وقد أدى هذا إلى إعادة النظر في مفهوم سرية المعلومات ، والتوجه إلى التقليل من الضوابط الخائفة على سريان المعلومات وتبادلها . وقد أدى ذلك إلى إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة للجميع وبذا أصبح الإعتماد على المصادر السرية فقط أمراً يقود إلى أخطاء تحليلية ويرى الكثيرون أن أجهزة المخابرات يجب أن توضع على قمة البنية الأساسية المعرفية لحضارة الموجه الثالثة .

كما يرى المؤلفان أن مجتمعات الموجه الثالثة تمر الآن بثورة إعلامية تقوم بإعادة تنظيم القوانين التي تخضع لها . وأنه بناء على ذلك التغيير يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة مجتمعات . الأولى ، مجتمعات ما قبل العصر الإلكتروني هي المجتمعات الفقيرة التي تفتقد إنتشار أجهزة التلفزيون . والثانية ، مجتمعات تقتصر على إستخدام البث التلفزيوني التقليدي . والثالثة ، هي المجتمعات المتقدمة التي تقوم على شبكات اتصال متطورة . وفي المجال الإعلامي أيضاً تتضح أهمية مفهوم الدقة في تحديد الأهداف حيث يطبق على المعلومات كما هو الحال

بالنسبة للأسلحة في المجال العسكري . ويتوقع المؤلفان أن يصبح الجمهور أيضاً متطوراً إعلامياً . كما يرجحون أن يصبح أكثر تساؤلاً عن المعلومات المقدمة إليه . ويتضح الدور الهام للإعلام في محاولات إستخدامه لأهداف دعائية سياسية أو ثقافية تبث من خلالها قيم معينة تماشياً مع أهداف كل قناة أو شبكة إعلامية .

أما الجزء الخامس ، فيأتين تحت عنوان "الخطر" ويحتوي على أربعة فصول يستعرض فيها المؤلفان الأوجه القبيحة والمخيفة لأساليب حرب الموجه الثالثة ، فيحذران مما يسمى بـ "التحول المدني للحرب Civilianization of War" . حيث يخشى المؤلفان أن تنقل المحاكم العسكرية من المصانع الحربية إلى المصانع المدنية وبذلك تنتشر المعرفة التقنية بوتقعة في أيدي الجماعات الإرهابية وتعطي قدرة عسكرية لدول صغيرة وفقيرة وذات حكومات ضعيفة فيتغشى اللانظام العالى .

ثم يشير الكتاب إلى ما أسماه "الإزدواجية القائلة" حيث تتجه جيوش الموجه الثالثة إلى إستخدام أسلحة شديدة الدقة ، من أجل التقليل من أثار الدمار الشامل وتحقيق الأهداف العسكرية دون الإشتباك في حرب ميدانية فيحين تتجه جيوش الموجه الثانية إلى حيازة أكبر عدد ممكن من أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي يشكل خطر الإشتباك المزدوج عن طريق إستخدام أسلوبين حربيين مختلفين . مما يزيد من احتمالات الدمار الشامل والدموى لإحدى تلك الحضارات خاصة عندما تتدخل عوامل أخرى في المعادلة الحربية كنور سمسرة الحرب أو المنظمات المتطرفة .

يعنى الجزء السادس والأخير من الكتاب والذي يتكون من ثلاثة فصول بقضية السلام . حيث يناقش المؤلفان أشكال السلام المتوقعة وكيف أن أشكال السلام المستقبلية تستوجب القيام على نفس المبادئ التكنولوجية التي تقوم عليها أشكال الحرب ، كى تستطيع مواجهتها بخطوات وقائية فعالة . ويثري المؤلفان هذا الجزء بالكثير من التخييلات التي تبدو الآن غير واقعية ، كما اقتراحهم إنشاء شركة للسلام تقوم بمهام حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم . كما تقوم بمهمة تطوير تكنولوجيا تتبع أعمال العنف وأساليب الحرب الجديدة من أجل وقاية العالم من الحروب المستقبلية . ويدعو المؤلفان إلى أهمية التفكير في كيفية بداية الحروب بدلاً عن التركيز على كيفية إيقاف الحروب ، وذلك لأن فيا للسلام كما فيا للحرب تلعب المعرفة والمعلومات دوراً هاماً .

يختتم المؤلفان ، الفصل الأخير برسم صورة للنظام العالى للقرن الواحد والعشرين ، حيث يقرمان بتقديم فكرة نهاية الإتزان العالمياً بدلاً عن نظرية نهاية تاريخ العالم ، كما اقترحها الكثير من المفكرين مثال فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama . ويقوم المؤلفان بإعادة تقييم الافتراضات التي قامت عليها نظريات الأمن القومي المنتمية لحضارة الموجه الثانية تحت ضوء التغيرات المستعرضة خلال الكتاب . وفي هذا السياق يرى المؤلفان أن الافتراض أن النظام والسلام والعقلانية هم الوضع الطبيعي للحياة ، والتي قامت نظرية ميزان القوة عليهم ، لم يعودوا ذوي مصداقية . وذلك لأن تاريخ الصروب أثبت الخلل التي تتضمنه تلك الافتراضات وأن عوامل الحظ ، والمؤثرات الخارجية ، والتعصب الدينى ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، قد أثبتوا

عكس الافتراضات القائمة وبناءً على ذلك يدعو المؤلفان إلى الإنطلاق من مبدأ "إفتقاد الإتزان" حيث أن الأحداث الدولية تتسم بصفات متنوعة وبعيدة تمام البعد عن العقلانية الإنسانية المقترضة .

ولكن رغم كل تلك المخاطر المذكورة لأساليب الحرب المستحدثة في طي حضارة الموجه الثالث ، يرحب المؤلفان بالنظام العالمي الجديد ، المبني على الثلاثة ركائز الحضارية الموصوفة في الكتاب ، والذي يحتوى على الكثير من الاختلاف والتطور . وليس النظام العالميا المستقر الذي اقترحه الرئيس

الإمبريكي جورج بوش أو الذي توقعه المفكرون والباحثون إبان إنتهاء الحرب الباردة ويصف المؤلفان الحاضر على أنه لحظة رائعة في التاريخ الإنساني ويختتمان كتابهما بنبرة تفاؤلية أملين أن يستطيع المدنيون والجنود على حد سواء فهم العلاقات الثورية الجديدة القائمة بين المعرفة والثراء والحرب بأن يقود هذا إلى تطوير نظرية جديدة لجاذبية الحرب .

وفي النهاية يحث المؤلفان القارئ على أن يتذكر كلمات ليون تروتسكي Lyon Trotsky حينما قال "أنك يمكن ألا تهتم بالحرب ولكن الحرب مهمة بك ."



□ دور الاتصال في الحرب والسلام

□ كولين روش

□ عرض :إلى الشواربي

Colleen Roach (ed.) 1993) Communication and Culture in War and Peace (California : Sage Publications).

تولت الدكتورة كولين روش الأستاذة بجامعة سيتي يونيفيرسيتي بنيويورك تنظيم موضوعات هذا الكتاب الذي شارك الكثير من العلماء المتخصصين بكتابة فصوله للإسهام في تكوين صورة شبيه متكاملة عن واحدة من أهم الموضوعات وهي الاتصالات . وما يميز هذا الكتاب عن غيره أنه ينقب في مجال محدد وذو أهمية حيوية على البشرية ككل، فهو يتناول ثورة الاتصالات وعلاقتها بكل من الحرب والسلام .

والمؤلفون هم مجموعة من صفوة المفكرين في السلام على كل مستوياته . يتضمن الكتاب تسعة موضوعات متداخلة فيما بينها، فتبدأ كولين روش بإعطاء فكرة عامة عن المعلومات الثقافية في الحرب والسلام بما يتضمنه هذا من توضيح معنى السلام بشقيه الإيجابي والسلبي . ترى روش أن السلام الحقيقي يجب أن يكون ذا طابع إيجابي بمعنى أن يعالج مشاكل جميع الأطراف التي يتكون منها المجتمع . السلام على هذا النحو لا يعني عدم الحرب ولكن يعني أكثر من ذلك بكثير من ناحية المجتمع ، فهو يتطلب الحنكة السياسية والاجتماعية في تقوية صلب المجتمع من خلال إتاحة فرصة المشاركة لجميع عناصره . وهذه تعتبر الفكرة الرابطة لجميع المقالات الأخرى . لذا نتضافر مجهودات الكتاب وتنصب على محاولة نبيلة لإحداث ثورة فكرية يمكنها مواكبة الثورة المادية في مجال الاتصالات من أجل تغيير أذهان الغالبية العظمى من عقول البشر الذين قد يفتكوا بالكرة الأرضية وما

عليها إذا ما تركوا لمواهبهم التدميرية التي ملأت صفحات تاريخنا البشري بالدم وعدم الإنسانية . فمحور الانطلاقة لجميع فصول الكتاب هو نبذ الأفكار التمجيدية للحرب التي تكاد تخدم كعنصر مشترك بين جميع المجتمعات الإنسانية على مر العصور . جدير بالذكر هنا أن هذا الاتجاه الفكري يتزامن مع إجماع معظم علماء العلوم الاجتماعية في الوقت الحالي على بطلان ودخس نظرية الغريزة الإنسانية التدميرية التي قال بها سيجموند فرويد منذ حوالي قرن . يتضح لنا أن الهدف النهائي لهؤلاء المؤلفين هو إثبات أن السلام غريزة إنسانية وأن ما عداها كان من دواعي التلوث الفكري سواء جاء من خلال الأفراد أو الحكام على مر العصور، ثم إعادة برمجة الطبيعة البشرية على تشجيع السلام إلى أعلى درجاته بما في ذلك من خلق انعكاسات جديدة للعقل الباطن لكي تشجع السلام هي الأخرى حتى ولو كان من منطلق اللاشعور.

وإن كان ما تقدم هو الإطار التنظيمي التجريدي لغرض الكتاب، فإن الفكر التطبيقي يأتي في طيات صفحات الموضوعات على حدة . التقسيمة الجغرافية لموضوع الاتصالات تميز بين الغرب (أوروبا وأمريكا) على وجه التحديد وبقية دول العالم (شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) . والتقسيمة الزمنية تبدأ منذ استعمار الأوربيين للأمريكتين في ١٤٩٢ . والنقطة الرئيسية هنا أن الغرب منذ هذا التاريخ فرض سيطرته المادية والثقافية على باقي أنحاء المعمورة كما هو معروف إلى هذه اللحظة وما استتبعه هذا من انسحاب ثقافات كثيرة أخرى مثل الإسلامية والهندية والبوذية ... إلخ من على الساحة مؤدياً كنتيجة

حتمية لإفقار المجتمع الإنساني من ثقافات كانت قائمة بالفعل. خير دليل على ذلك وقد تكون أسوأ حجة تساق ضد الأوروبيين المستعمرين هي طعنهم حضارات السكان الأصليين للأمريكتين ، مثال ذلك الهنود الحمر. فمن المعروف إنه كان يوجد حوالي ألف لغة وهي ما تمثل كماً هائلاً من التراث الثقافي الهائل المتعايش مع بعضه البعض في ذلك الحين، !!؟

وهذا يرجعنا إلى نقطة هامة تبرزها روتش بالإضافة إلى هيربرت شيلر هي إصباح صفة الشرعية على أعمال قد يكون من شأنها قتل حضارة كاملة فنرى هذه الخصلة تمتد إلى عصر حرب الخليج حينما قامت الولايات المتحدة ببسط حمايتها على الكويت وسفك دم الشعب العراقي وتدميره ككل . ففكرة الانتقال القومي هي أكثر الأفكار تأثيراً في فناء الشعوب وما يتتبعه ذلك من عواقب على الإنسانية ككل . فلا يختلف الكثيرون على أن هدام حسين يستحق ما ناله من هزيمة في نفس الوقت الذي يجب ألا يختلف فيه الناس على بذاة كولين باول رئيس الأركان السابق حين أباح قتل العراقيين حتى الفارين منهم من الكويت والناكرين المارك ، فإن هذا يتنافى كل الاعراف الدولية النبيلة بخصوص الحرب التي طالما دونت في معاهدات ثنائية وجماعية حتى صدر ميثاق الأمم المتحدة ليسد فجوات كبيرة في هذا الموضوع .

ولكن كيف يتأتى لحكومة أو لشعب أن تصعد في تجريم شعب آخر إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى الاشتباك في أبشع أنواع العنف المنظم (الحرب) أو غيره مثل طعن جنس أو ثقافة معينة. تقدم مقالة فنسنت موسكو أرضية صلبة وفكرًا خاصاً لفهم تلك العلاقة ما بين الاتصالات المرئية واللامرئية التي تكاد تتحكم في كل المجتمعات اليوم بأسلوب قد يصعب معه تمييز الحابل من النابل وتفريق ما هو غريزي عما هو مكتسب. فالاتصالات تتضمن الإذاعة والتلفزيون وور السينما والكمبيوتر وأضخم دور النشر في العالم . إنها لا تتطلب عبقرية للتيقن في الترو والبال أن عالم الاتصالات طبقاً لهذا التعريف قد توسعت أفاقه لتحتوي في داخلها معظم أن لم تكن جميع العلاقات البشرية ماعدا العاطفي منها التي لا تستطيع الآلة أن تتعامل معه . لذا فإن الإنسان يعتمد اعتماداً شديداً على هذه الوسائل في تكوين أفكاره .

من هنا تتضح أهمية النقاش حول توجيه وقيادة الرأي العام، ففي بداية حرب الخليج أوضحت الاقتراعات أن الرأي العام كان منقسماً بنسبة خمسين في المائة بين مؤيدين ومعارضين لدخول أمريكا في تلك الحرب ، ومع بداية الصرب وبعد تناول الموضوع على شاشات التلفزيون تغيرت النسبة بشراة لتصبح ٨٠٪ مؤيدين للحرب و٢٠٪ معارضين لها . ويخصوص هذا يجمع مؤلفو الكتاب على أن شاشات التلفزيون قد أنكرت إتاحة الفرصة أمام المتحدثين باسم السلام في ذات الوقت التي ضخمت فيه أصوات هؤلاء الذين تعولوا على الحرب وربما كان لهم فيها مصلحة خاصة . وقد أوصلت وسائل الإعلام ذلك التضخيم لحد سخي فحينما حشدوا معظم مجهوداتهم لإبراز عنصر التفوق العسكري الذي سيؤدي إلى حسم المعركة لصالحهم بخسائر قد تكون منعدمة لهم بعد تدمير وسحق العدو إلى الأرض. والإعلام الأمريكي قد ساهم على هذا النحو في ترغيب الناس في الحرب وجمع تأييداً شعبياً لحرب كانت جديدة من نوعها (حرب الكمبيوتر، الننتلو ، النجوم) مهمة الإعلام لم تكن شاقة في هذا الصدد على حسب ظن هيربرت شيلر الذي يقدم ظاهرة ما يسميه بالمستمع النشط المهيا للتفاعل مع ما يتلقى إلى هذه الدرجة. ويرى شيلر أن عصر ما بعد اللامبريالية لم يأت بعد لأن الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هيمنة شبه كاملة على

العالم أجمع في مجال المعلومات وأن الثقافة الأمريكية قد غزت معظم الدول على مستويات عدة بداية من التكنولوجيا المعقدة إلى الكوكاكولا ورقص مايكل جاكسون المتكسر. في تصديده لإجابة السؤال المطروح إذا ما كانت الولايات المتحدة في طريقها إلى الفناء يستتجد شيلر برأى الدكتور جوزيف ناى الأستاذ في جامعة هارفارد الذي يقول بأن أمريكا قد بنت في داخلها قدرة ذات قوة دفع ذاتية تستطيع أن تستوعب وتشكل مسار المجتمعات الأخرى دون عنف موجه، وما كثرة الشركات العابرة القوميات التي تتبع سياسات أمريكية إلا إفرازة متشعبة لهذه القوة .

يجب الآن الوقوف على أهمية تلك العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالشعوب وبيان ماهية الذي يقلق منها إذا كانت هي المتحكم في تنظيم أفكارنا تجاه موقف معين كما يجب البحث أيضاً عن علاقة أكثر مباشرة بين الإعلام والحرب والسلام. وفي ذلك نجد الإجابة عن سؤال ترويج وسائل الإعلام للحرب بشكل منظم. يتعرض بيتر بروج مع كولين روتش إلى حقيقة الإعلام الغربي وهو السائد في العالم من الناحية التنظيمية لبيئنا لنا إنه منظم على خطوط رأسمالية تحبذ الملكية الخاصة لشركات عالمية خاصة تتناقص في عددها بصفة مطردة . الهدف الأساسي لهذه المؤسسات ذات الطبيعة التجارية هو تحقيق مكاسب وربما قد يكون هذا هو السبب الأساسي لاختفاء الصغير منها مع الوقت. هذه المؤسسات لخبرتها الطويلة في مجال الإعلام من بث تلفيزيوني مثال CNN - CBS - ABC أو ثقافية مثل نيويورك تايمز والهيراك تريبيون اللتين ركبتا موجة الثقافة منذ إبان عهدهما (الصحافة الصفراء) تعلمان تماماً أن الأخبار المسالمة لا تباع مثل نظيرتها المدمرة، فإن الغالبية العظمى من الناس يرجحون قراءة الحوادث ومشاهدة أفلام العنف. وهذا هو ما دعا تلك المؤسسات إلى نشر المزيد والمزيد لأن المجتمعات الغربية الرأسمالية تقوم في صميم فكرها على إسعاد المنتفع من الخدمة وإشباع حاجته خاصة وأن قواعد اللعب التي لا تتخل عن المنافسة لا تتيح مجالاً للمناورة مع متطلبات الجمهور بما قد ينتج عنها من تهذيب فكري .

تزداد الصورة تعقيداً وربما اتضحاً إذا ما ذكرنا أن العديد من وسائل الإعلام تعتمد بصفة غالبية على عوائدها من الإعلان ففي الولايات المتحدة بالأخص يتم قطع الإرسال العادي وبث إعلانات بالتلفزيون بمعدل كل ست أو سبع دقائق، وإن كانت الإعلانات أقل منها في أوروبا عن أمريكا لامتلاك الحكومات العديد من القنوات لأن النتيجة تظل واحدة (مع خصخصة مؤسسات القطاع العام) وهي إنه بمجرد دفع ثمن الإعلان يتمكن المعلن سواء كان من هيئات أو أفراد من بسط أضواء فكرية . بطبيعة الحال نجد أن القدرة المالية تلعب دور الحكم الفصيل في عرض الأفكار وهذا بالقطع ما ينقص الداعين للسلام.

الوجه الآخر للموضوع ذاته (ترويج الحرب) تسهل قراءته من خلال دراسة الشركات العاملة في مجال تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. هذه الشركات على حد قول موسكو بدأت بدعم رهيب من الحكومة الأمريكية على مدار الحرب الباردة. فقد رصدت الإدارات الأمريكية المتوالية المليارات من الدولارات لجذب رغبة ورفع مستوى هؤلاء العمالة مثال . فقد بلغ سخاء القوات الجوية في وقت من الأوقات إلى درجة إعطاء الأموال لأية شركة تعلن عن اهتمامها حتى لو انحسر هذا الاهتمام في نطاق ما تم إنجازه بالفعل. يجب التنويه هنا إلى أن تلك التكنولوجيا وذلك الدعم لم يكونا قط لحض حب الولايات المتحدة للتكنولوجيا ولكن لتنمية تكنولوجيا الحرب التي كانت موجهة ضد ترسانة الاتحاد

السوفييتي العسكرية حينذاك ما لبثت تلك الشركات في نمائها حتى أصبح من المستحيل تغيير مسارها الحربي أو حتى إعادة هيكلة خطوط إنتاجها للنفع المدني. ببساطة شديدة، لقد اكتسبت تلك الشركات ميزة تصنيعية نسبية على غيرها وكدست الأموال التي يمكن استخدامها لخلق استثمارات أخرى من نفس النوع خاصة مع ما يسمى بظاهرة ثقافة الحرب، فلماذا المرجع والإفلاس من وجهة نظرهم إذا كان من الممكن التكملة والانتعاش.

رغم كل هذا تأتي مقالة هيورت فريدريك عن "الاتصالات، السلام، القانون الدولي" لتذكرنا بأن قواعد قانون الاتصالات الدولي هي من أكثر مجالات القانون الدولي احتراماً ويسوق أمثلة كثيرة على هذا منها الخدمة البريدية، التليفونية، التلغرافية إضافة إلى تنسيق واحترام مجالات الأقمار الصناعية... إلخ كما أن المقالة تعبر عن إيمان الكاتب الراسخ بأن القانون الدولي يطور من نفسه بصفة مستمرة ليواكب ثورة الاتصالات، وخير دليل على ذلك هو توسيع نطاق اختصاص القانون الدولي لكي يضم تحت طياته الأفراد إذا ما خالفوا قواعده. لذلك يرى الكاتب أن هناك مجهوداً ينتظر البذل يقع على كاهل العاملين في مجال السلام يتلخص فيما أشار إليه زميله بروك "بالأماكن المتاحة" وهي تعني أحسن استغلال لتلك الفراغات التي يتركها أصحاب النفوذ والأموال من ورائهم.

توازن ريين أيسلر هذا التفاؤل من وجهة نظر نشاطها

النسائي وتدعو العالم أجمع للعمل على إعادة تهذيب الأخلاق السائدة نحو السلام على أساس احتواء المرأة والتعلم منها ومن طبيعتها الناعمة التي تؤهلها للمشاركة بقدر أكبر للسلام عن الرجال ذوي الطبع الحاد. وإن كان مراجع هذا الكتاب لا يتفهم الهدف من التعمق التاريخي الذي أسترضته الكاتبة لأنه يعمل في غير صالحها، لكن هذا المجهود يأتي في إطار موسع لنقد العصبية الجنسية مما سيتيح الفرصة لتعايش سلمى أكثر شمولاً.

أخيراً يرى الدكتور ماجيد تهرينيان أن ثورة الاتصالات وما أدت إليه من عالمية في الفكر وسهولة في التعاون خاصة بين المتضررين، ستساعد بطبيعة الحال في تحرير كل المكبوتين وإضعاف كل الاستغلاليين لأن تحرير المعلومة والاعتراف بحق الإنسان في حوزتها ما هي إلا خطوة جريئة على سلم الرقي الكامل بالطبائع البشرية. تنظيم صفوف العالم الثالث مطلوب حالياً أكثر من أي وقت مضى خاصة وأن عليهم مهمة شاقة وهي مواجهة الشمال بماله وتكنولوجياته لتغيير مسار اهتماماته العسكرية إلى أخرى ذات طابع سلمى وإحساسهم بالعظمة وموضوعاتهم الأوروبية إلى إحساسهم بالإنسانية عامة وموضوعية عالمية الحوار قد يكون خير الأساليب المتاحة مثل الحوار من خلال شركات السلام الموصولة بالكمبيوتر.

لذا يجمع الكتاب على أن الفرصة ما زالت سانحة ولكن البذل مطلوب والعطاء واجب على كل من يهتم بالسلام



□ التكنولوجيا في الخطاب التنموي

العربي المعاصر: قراءة أولية في الأدبيات

□ عرض : ياسر علوي

لراديوية ١ سنة بالنسبة للتليفزيون ٦ سنوات فقط بالنسبة لقنطرة
البرانيوم !!

٢- وترتب على ذلك حدوث تغيير في هيكل القطاعات الإنتاجية، فصناعة المعلومات قد دفعت بقطاع الخدمات إلى المقدمة على حساب القطاعات السلعية بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة فإذا كان مفهوم السلعة قد تغير ليصبح عمل الإنسان العقلي لا المادي هو السلعة الرئيسية فإن نصيب القطاعات غير السلعية بالمفهوم التقليدي للسلعة - في الاقتصاد القومي يزداد.

ومن هنا فإن المصدر الرئيسي للقيمة المضافة قد أصبح المكون التقني للسلعة، أو بعبارة أخرى فإن السلعة الرئيسية قد أصبحت المعلومات أو ما يطلق عليه الأصول غير المنظورة (٢) Intangible Assets

يرى عالم المستقبلات الشهير ألفين توفلر (١) أن تطوير القوى الإنتاجية في تاريخ البشرية قد تم عبر ثلاثة عصور اقترنت بثلاث ثورات : الأولى هي ثورة العصر الحجري الجديد وتميزت بظهور المحاصيل وتربية الماشية ونشأة الحرف والتجارة مما وفر الأساس المادي للانتقال من الوضع المشاعي وبداية ظهور الملكية الفردية، أما الثورة الثانية فهي الثورة الصناعية والتي تميزت بظهور الإنتاج الآلي والصناعة وفقاً لخطوط الإنتاج مما كرس تبلور المجتمع الرأسمالي أما الثورة الثالثة فهي الثورة التكنولوجية، والتي تميزت بزيادة معدلات التقدم العلمي بمعدلات غير مسبوقة، ومن ثم زادت أهمية العلم كمصدر من عناصر الإنتاج وقد تمثلت أهم نتائج الثورة التكنولوجية فيما يلي:

١- زيادة درجة الارتباط ولا نقول التوحد بين العلم والتكنولوجيا فقد مرت ٥٦ سنة بين اكتشاف الهاتف وتطبيقه، وه ٣ سنة بالنسبة

تطور النظام الاقتصادي العالمي وخاصة ظاهرة الشركات عابرة القومية
Transnational Corporations.

٤ - الأدبيات التي تتناول علاقة التكنولوجيا بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين.

٥ - الأدبيات التي اهتمت بدراسة التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية.

وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أهم الاتجاهات السائدة في هذه الأدبيات.

(أولاً: الأدبيات الوصفية)

تهدف هذه الدراسات إلى تعريف القارئ العادي-غير المتخصص- بالتطورات العلمية بهدف إشاعة ثقافة علمية وتترأخ موضوعاتها بين القضايا شديدة العمومية، كمناقشة حالة العلم والبحث العلمي في الوطن العرب (٥)، إلى تناول قضايا معينة كالمعلومات والاتصالات (٦) أو الهندسة الوراثية (٧) إلخ.

وتحظى هذه الأدبيات-أي الأدبيات الوصفية- بتغطية أكثر انتظاماً نسبياً فيخصص لبعضها أبواب ثابتة في بعض النوريات العربية (٨)، وهو ما لا يتيح لسائر الأدبيات التي تتناول قضايا العلم والتكنولوجيا. غير أن الملاحظ على هذا النوع من الأدبيات سيطرة جالة من النشوة المعلوماتية عليها بمعنى ميلها لإغراق القارئ بكم هائل من المعلومات عن قضايا كالتيقير في التركيبات الجينية أو الصراع بين شركتي IBM وAPPLE (٩)، وهو الأمر الذي يحول دون إمكانية تحقيق هذه الأدبيات لهدفها الأصلي وهو إشاعة الثقافة العلمية.

فالمراد من ترسيخ الثقافة العلمية هو ترسيخ قيم المعرفة العلمية والبحث العلمي وهو ما لا يتحقق عن طريق سرد المعلومات على طريقة صدق أو لا تصدق بحيث تصبح الغاية العظمى هي إمداد القارئ بأرشيف ضخم لمعلومات متناثرة معزولة عن أي سياق ثقافي، الأمر الذي يؤدي إلى تكريس اغتراب القارئ علمياً بل وربما يزيد، إذ أن العمل كما تقدمه هذه الأدبيات عبارة عن معلومات شديدة التعقيد معزولة عن بعضها البعض وعن أي سياق أو نموذج إرشادي لتفسيرها.

ثانياً: التكنولوجيا والنظام الاقتصادي العالمي

على النقيض من الأدبيات الوصفية، تحاول هذه الأدبيات-النايرة- نسبياً مقارنة بالأدبيات الوصفية- ربط القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا بالتطور العام للنظام الاقتصادي العالمي (إنتاجياً وتسويقياً). وتركز هذه الأدبيات عادة على قضيتين أساسيتين: الأولى هي تأثير التطورات التكنولوجية على أنماط الإنتاج العالمي والاتجاه نحو تحويل الإنتاج وإعادة هيكلة نظام تقسيم العمل الدول (١٠) والثانية هي قضية نقل التكنولوجيا وعلاقتها بالمشايخ التنموية في دول العالم الثالث (١١).

وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأدبيات تتعامل مع المسائل التكنولوجية باعتبارها متغيراً مستقلاً ينبغي دراسة تأثيره على عدد من المتغيرات التابعة، إلا أن التكنولوجيا في هذه الدراسات تحتل أهمية ثانوية بمعنى أن هذه الدراسات لا تخصص لدراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي وأي ظاهرة من ظواهر الاقتصاد العالمي وإنما تناقش هذه القضايا بشكل ثانوي في سياق مناقشة قضايا التنمية بشكل عام. وبقرودنا هذه الملاحظة إلى إبراك الإشكالية الرئيسية التي تواجه هذه الأدبيات وهي أنها لم تعط القضايا التكنولوجية الاهتمام الذي تستحقه على الرغم من امتلاكها الأدوات التي تمكنها من دراسة هذه القضايا بشكل علمي وشامل.

وهي سلعة ذات صفات غريبة فمن الممكن بيعها لأكثر من مشتر واحد في ذات الوقت دون أن ينتقص هذا من رصيدها أو مشتريها وهي سلعة لا يمكن حجبها عن السوق إذ تدهور قيمتها مع مرور الزمن مما يدعو إلى الإسراع في بيعها، وهي سلعة لا تخضع تماماً لاعتبارات التسويق إذ أن تقدير قيمتها عملية شديدة الصعوبة فمن أجل تحديد ثمنها لابد للمشتري من أن يتعرف على جوهرها، وهو ما يعني الحصول على قدر منها مما يؤدي إلى تدهور قيمتها في السوق (٣).

وليس المقام ملائماً للاستطراد في وصف الخصائص النوعية للتكنولوجيا كسلعة وإنما ما يعيننا هنا هو أن التطور التكنولوجي ليس مجرد عملية علمية معزولة عن أي سياق اجتماعي ولا تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية. إلخ ومن هنا فإن الاهتمام بدراسة لا يقتصر-ولا ينبغي أن يقتصر- على علماء العلوم الطبيعية، المهتمين بطبيعة الحال بالجوانب الفنية للتطور التكنولوجي وإنما يمتد ليشمل الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يولون عنايتهم إلى دراسة التداعيات السياسية والثقافية والاجتماعية للتطورات التكنولوجية. وسوف نخصص هذه الدراسة لاستكشاف موقع التكنولوجيا والتطور التكنولوجي في الخطاب التنموي العربي المعاصر من خلال تحليل مجموعة من الدراسات التي نشرت في هذا الموضوع في بعض النوريات العربية.

المعنية بدراسة العلوم الاجتماعية فهي إذا دراسات تخاطب جمهوراً من غير المتخصصين في العلوم الطبيعية من ناحية وتستهدف مناقشة الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التطور التكنولوجي وليس الاعتبارات الفنية التي لا تتاولها هذه الأدبيات إلا في سياق تعريف القارئ غير المتخصص بهذه التطورات وإشاعة نوع من الثقافة العلمية.

والواقع أن أول مشكلة تواجهنا في هذا الصدد تتمثل في صعوبة الحديث عن خطاب تكنولوجي

عربي، فالأدبيات التي تناولت هذا الموضوع قليلة ومتناثرة لا يجمعها تيار يحقق تراكمات علمية بحيث نستطيع الحديث عن جماعة عربية تكنولوجية ذات إنجازات تحققت وأولويات للعمل المستقبلي ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات:

أولاً: تراجع مفهوم الثقافة العلمية في الأدبيات العربية ففي دراسة لتحديد الوزن النسبي للثقافة العلمية تبين أنها لا تشكل أكثر من ٤٪ من المادة الثقافية المنشورة في المجالات ذات الطابع الثقافي العام (٤).

ثانياً: الطبيعة البينية Interdisciplinary للدراسات التي تتناول الأبعاد الاجتماعية للمسألة التكنولوجية مما يستلزم لمعاجتها وجود باحثين يجمعون- إلى جانب تخصصهم في البحث الاجتماعي- قفراً معقولا من المعرفة بالعلوم الطبيعية، وهي مشكلة تواجه الجماعة البحثية العربية التي يغلب على تشكيلها وعملية إعدادها غياب التدريب الذي يؤهل الباحثين إلى العمل في مجال الدراسات البينية.

ومن هنا فإننا لا يمكن أن نطمح لأكثر من عرض للاتجاهات السائدة في الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية من منظور العلوم الاجتماعية، والتي يمكن تصنيفها إلى:

١ - الأدبيات الوصفية التي تستهدف التعريف بأحدث التطورات العلمية أو الإنجازات التكنولوجية

وتخاطب القارئ غير المتخصص والمثقف العام.

٢ - الأدبيات التي تتناول الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

٣ - الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية في سياق الحديث عن

ثالثاً: التطورات التكنولوجية وعلاقتها بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين

تمثل هذه الأدبيات محاولة للربط بين التطورات التكنولوجية والتفاعلات السياسية-الصراعية والتعاونية-بين الدول وذلك من خلال رصد التداعيات السياسية والاستراتيجية للتطورات العلمية والتكنولوجية.

وتتميز هذه الأدبيات بتركيزها على دراسة التداعيات السياسية للتطورات التكنولوجية بشكل مباشر يعكس أدبيات المجموعة السابقة التي تناولت القضايا التكنولوجية بشكل عرضي كما سبق وأن ذكرنا. ويمكن إجمال أهم القضايا والإشكاليات التي تناولتها هذه الأدبيات فيما يلي:

١- التداعيات الاستراتيجية للتطورات التكنولوجية في مجالات التسليح وعلاقتها بظواهر الردع والتوازن الدولي الناجم عن الارتفاع الشديد في القدرة التدميرية للأسلحة، وما ينتج عن ذلك من ظهور أنماط جديدة للصراع الدولي كالصراعات منخفضة الشدة Low- Intensity Conflicts والحروب المحدودة، إلخ (١٢).

٢- التغيير في مكونات وعناصر قوة الدولة نتيجة للتطورات التكنولوجية والتي أدت إلى ازدياد أهمية المكون المعرفي للعمليات الإنتاجية على حساب المكون المادي.

٣- تأثير التطورات التكنولوجية على عملية صنع القرار السياسي وقد انقسمت الأدبيات في مناقشتها لهذه المسألة إلى قسمين، الأول ركز على الجوانب الإيجابية لهذه التأثيرات والمتمثلة في ثورة المعلومات التي تتيح لصانع القرار أن يقوم بإجراء تقدير دقيق لمواقف الأطراف المختلفة في أي تعامل دولي معين، وما يترتب على ذلك من قدرة على صناعة قرار رشيد بالإضافة إلى التطورات المؤسسية في عملية صنع القرار كنتيجة للتطورات التكنولوجية والتي تتمثل في ظهور ما يعرف بوحدة دعم اتخاذ القرار Decision Support Units (١٣). أما القسم الثاني فقد ركز على الصعوبات المتعلقة بعملية انتقاء المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار في ظل بيئة تتسم بالوفرة البالغة لا الندرة النسبية للمعلومات (١٤).

وبالإضافة إلى الأدبيات النظرية السابقة توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت الأبعاد التقنية للصراع الدولي من خلال دراسات تطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد ركزت بعض هذه الدراسات على الأبعاد النووية لهذا الصراع، أي تأثير امتلاك أحد الأطراف للسلاح النووي ومدى إمكانية قيام ردع نووي في المنطقة، إلخ (١٥). والملاحظ أن كثيراً من هذه الدراسات ارتبطت بظهوره بحدوث تطورات ذات مغزى تقني معين في الصراع العربي الإسرائيلي مما أغرى الكتاب بتناولها.

ولعل نجاح إسرائيل في إطلاق قمرها الصناعي "أفق-٣" كان من الأحداث ذات المغزى في هذا الصدد إذ أنه دفع إحدى الدراسات العربية المتخصصة في العلوم الاجتماعية أن تخصص ملفاً كاملاً للدراسة تداعيات هذا الحدث وتأثيره على الفجوة العلمية والتقنية بين العرب وإسرائيل (١٦) بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي نشرت في الصحف المصرية والعربية حول ذات الموضوع.

إلا أن الملاحظ أن الدراسات في هذا الشأن غلب عليها الطابع السردى التاريخي في شقها الوصفي باستغراقها في حشد الوقائع والمعلومات حول تطور القدرات العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية، والطابع الإنشائي والخطاب الأيديولوجي في شقها التوصيفي Prescriptive

فإذا كان المأخذ على الدراسات التي تناولت الأبعاد الاقتصادية للتطورات التكنولوجية يتمثل في عدم إعطائها الأولوية لهذه القضايا على

الرغم من امتلاكها الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل مع هذه القضية فإن الأدبيات التي تناولت الأبعاد السياسية لهذه القضية من خلال الدراسة التطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي قد دعت -بشكل أوضح- لأهمية الموضوع غير أنها لم تكن موفقة كثيراً في استخدام الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل معه.

رابعاً: التكنولوجيا والتطورات التكنولوجية من منظور فلسفي وحضاري

الواقع أن الإشكالية التي تواجه الباحث عند مناقشة ظاهرة معينة تتمثل في كيفية تحقيقوازن الدقيق بين التركيز على موضوعه وبين دراسة السياق العام للظاهرة محل بحثه. فإذا كان الإفراط في الوصف التفصيلي لظاهرة معينة قد يؤدي إلى تجريدها عن سياقها الزمني والمكاني بشكل يصبح معه من المتعذر فهمها بشكل علمي فإن الإغراق في الحديث عن السياق العام لتطور الظاهرة محل البحث قد يكون على حساب دراسة الظاهرة نفسها وهذا في الواقع هو ما تنسم به كثير من الأدبيات التي حاولت معالجة الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

فالواقع أن كثيراً من هذه الكتابات (١٧) التي تعد الأكثر عدداً بعد الأدبيات الوصفية- يتخذ التطور التقني المعين مدخلاً للحديث عن أزمة المجتمع العربي بشكل عام أو مناقشة لقضية التحدي الحضاري الغربي وإشكاليات الوافد والموروث وغيرها من الإشكالات التي -برغم أهميتها- لا يمكن أن تندرج بأي حال من الأحوال تحت مسمى الخطاب التكنولوجي، أي الذي يعالج قضايا التكنولوجيا وهو ما يقودنا من جديد إلى التساؤل عن مدى وعي الجماعة البحثية العربية بأهمية دراسة التطورات التكنولوجية من منظور مختلف العلوم الاجتماعية.

خامساً: التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية

الواقع أن الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع تشمل بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه خطاباً تكنولوجياً. إذ أنها تتميز بتركيزها على دراسة القضايا التكنولوجية- وهو أمر نادر كما يتضح من استعراضنا للأدبيات السابقة- مع ربطها بالتغيرات الاقتصادية والسياسية كنمط الإنتاج وأنماط التفاعلات وطبيعة العلاقات بين الدول وتأثير هذه العناصر على النمط التكنولوجي الذي تتبناه الدولة في فترة زمنية معينة. ويمكن تقسيم هذه الأدبيات موضوعياً إلى ثلاثة أقسام

١- الأدبيات التي تتناول تجربة دولة معينة في التصنيع مع التركيز على النمط التكنولوجي الذي تبنته هذه الدولة وبيان الأسباب التي دعت هذه الدولة إلى تبني هذا النمط ومدى ملاءمته لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. إلخ والواقع أن التجربة المصرية تكاد تنفرد بهذا النوع من الدراسات الشاملة والمتعمقة (١٨) ولعل ذلك يرجع إلى ما سبق وأن أشرنا إليه في بداية هذا المقال من غياب جماعة عربية تكنولوجية قادرة على القيام بدراسة شاملة للتجارب العربية في نقل التكنولوجيا واستكشاف الأنماط التكنولوجية المثلى لتحقيق الأهداف التنموية العربية.

٢- الدراسات التعريفية التي تستهدف التعريف بمؤسسات عربية أو تطورات معينة ذات مغزى تقني (١٩) وتحظى مصر أيضاً بالنصيب الأساسي من هذه الدراسات.

٣- الدراسات التي حاولت أن تقدم تصوراً نظرياً لقضايا التكنولوجيا ونقلها في دول العالم الثالث بصفة عامة (٢٠).

والواقع أن الندرة الشديدة في هذه الدراسات تعكس بوضوح الصعوبة التي تواجه إمكانية تحقيق تراكم علمي يسمح بقيام ما يمكن أن نطلق عليه جماعة تكنولوجية عربية كخطوة نحو بناء قاعدة عربية ذاتية للمعرفة التقنية. □

□ مقابلات ومؤتمرات □



البحث العلمي وتحديات القرن القادم

[حديث مع وزير البحث العلمي]

حوار : داليا فايز فرج

سؤال : سيادة الوزيرة : ما هي نسبة ميزانية البحث العلمي لميزانية الدولة ، وما هي أولويات البحث العلمي الآن سواء إجتماعية ، ثقافية ، ... الخ ؟

بالنسبة للموارد هناك محدودية في حالة تمويل أنشطة البحث والتطوير ، فهي تمثل فقط ٠.٣ ٪ من الدخل القومي ، بالإضافة لاسهامات القطاع الخاص المحدودة للغاية . أما أولويات البحث العلمي فهي أن يفيد كل الدولة ، ويساند كافة المجالات ، من صحة ، بيئة ، صناعة ... كل شيء يجب أن يلبي بالفعل الاحتياجات من بحث وتطوير وتكنولوجيا ما نريده هو مفهوم جديد ، ليس فقط التطوير ، منذ عام نقوم بدراسة مستفيضه ووقفة مع كل مركز ومعهد ولنسأل كيف تتغير الدنيا ونظم العلم ، وماذا يجب أن يقدم العلم في المستقبل الملئ بالصراعات الرهيبة والغريبة ، لذا وجب علينا التغيير بطريقة مدروسة بواسطة رجال على أعلى مستوى سواء مستشارين مصريين ذوي اتصالات خارجية ، أجنبى ، أرحتى مصريين مقيمين في الخارج ، هذا بجوار التمويل المقدم من البنك الدولي للاستفادة من أشخاص على مستوى عالمي .

لقد بدأنا بالتشخيص وعرفنا السلبيات ، قطعاً كانت هناك ايجابيات نعوزها ، وأما السلبيات فسنستبعدا وهذا ما نحن بصدد الآن ، نقبل الخطط والبوامج يجب أن نعرف أين نحن ؟ ماذا لدينا في الواقع ؟ وماذا نحتاج من تشريعات ، تدريب كوادر ، تغيير في نظم تشريعية من أجل تحقيق إنطلاقه كبرى والتي اشبهها بالدخول في معركة حوب

إن بناء قدرة تكنولوجية وطنية يعد هدفا قوميا يشكل أهم أسس التنمية الاقتصادية ، فأى نظام إقتصادي يعتمد على الصناعة والانتاج ، لم يعد توافر المواد الخام والعمالة الرخيصة فقط هما أساس النجاح ، ولكن يحتاج الى القيمة المضافة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يعتمد بالأساس على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي القادر ، وحسن ادارة التكنولوجيا .

وهنا يتطرق الى الذهن : سؤال : هو كيف ؟ وماذا قدم البحث العلمي في مصر للوصول الى هذه الانطلاقة . لذا كان من الواجب أن تجرى السياسة الدولية حديثا مع الاستاذة الدكتورة فينيس كامل جوده وزيرة البحث العلمي للسؤال عم دور الوزارة في الوصول الى التطوير التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات .

ومن خلال الحديث كان هناك العديد من النقاط التي ركزت عليها الوزيرة والتي تنحصر في " محدودية تمويل أنشطة البحث العلمي التي لا تتعدى ٠.٣ ٪ من الدخل القومي . وضع البعد الاجتماعي والتضامن في محور اهتمام البحث العلمي بعد أن كان مهملًا لفترة طويلة ، الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا ووصلت الى مرحلة الثورة التكنولوجية ، دخول عصر المعلومات بناء على أسس وقواعد وسياسات استراتيجية مدروسة والبدء في انشاء شبكة مصرية للمعلومات ، وانشاء مدينة مبارك العلمية لخلق التكنولوجيا الراقية ، واعداد الجيل القادر على مواجهة تحديات القرن القادم وفيما يلي نص الحوار :

؟ فيجب إعداد الصفوف ؟ أعرف المستوى ؟ ماذا ينقصنا ؟ يجب أن أتدرب على ماذا ، وأطعمها بماذا ؟ لكي أساعد الدولة على العبور الاقتصادي التنموي والاجتماعي وكيف يقدم البحث العلمي المساعدة ، والا فليس هناك جدوى من الاطراء على البحث العلمي ، فالعلم ليس من أجل العلم فقط ، بل لابد أن يوجه لخدمة الدولة ، اقتصادها ، كافة المجالات التي في المستقبل سيكون لها Client فلا يجب القيام ببحث الا بمعرفة من المستفيد منه ، وفي حالة عدم وجود مستفيدين يلغى هذا البحث تماما ويستبعد تماما .

بالفعل المرحلة السابقة قدمت عملا جيدا ولكن هذا ليس الموضوع الآن ، فمحمور الاهتمام في الوقت الحالي هو المرحلة القادمة ، لذلك شكلت لجنة وزارية عليا ، تم استصدارها من رئيس الوزراء ليكون التعاون على مستوى الدولة ككل وليس في داخل وزارة البحث العلمي فقط ، فالوزارة وحدها لا تستطيع التغيير ، لابد من التعاون مع الجامعات والوزارات التي بها مراكز بحثية مع المستفيدين من البحث العلمي كوزارة الاسكان والانتاج الحربي ، والصحة كل هؤلاء في اللجنة الوزارية العليا التي تتشكل من ١٤ وزيرا + رئيس الوزراء ، ويتولى وزير البحث العلمي أمانتها .

في الاجتماع الاول تم وضع الاطر التي تحدد أولويات الدولة ، ثم نحاول الوصول لسياسة البحث العلمي ، واستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة هذه الاستراتيجية تصاغ في برامج للتنفيذ ، وتمول ، هذا التمويل يعطى للمراكز لتمويل هذه البرامج التي تم تحديدها أي تمويل مقرون ببرامج مدروسة ومحددة تشارك فيها المراكز البحثية ، الجامعات ، الوزارات كلا حسب امكانياته وقدراته ، وتتولى اللجنة الوزارية العليا الاشراف على وضع صندوق لتمويل هذه البحوث ، لابد من تفكير جديد فنحن نستفيد من الدروس التي نتعلمها من الدول الأخرى التي نضجت ، قطعاً هذه الدول كانت لديها سياسات محددة ، فنحن ندرس ما قدمته هذه الدول ونختار ما يتناسب وظروفنا وامكانياتنا .

بالنسبة للمعوقات فيمكن ادماجها في محدودية الموارد المخصصة للبحث العلمي ، ضعف الارتباط بين أنشطة العلم والتكنولوجيا من جانب ، والحاجات الاقتصادية من جانب آخر ، اعتماد التنمية التكنولوجية على الاستيراد ، نقص المعلومات ، اتساع الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم .

أما البعد الاجتماعي فقد كان يغيب عن مجال البحث العلمي ، ونحاول تقييمه الآن لابد من قيام مشاريع متكاملة ، اجتماعية ، انسانية ، حضارية ، فالشعب ليس لديه الوعي التكنولوجي العلمي ، لهذا ننشئ مركزا للعلم والتكنولوجيا على مساحة ١٥ فدان ، تم تحديدها في الهرم ، الارض من معهد المعايرة التابع لوزارة البحث العلمي ، لاقامة مسرح كبير ذي تكلفة عالية ، ولكن هناك المساعدات المادية .

الجانب الثقافي والاجتماعي لابد من وجوده ، وإن كان تقبل الشعب للتكنولوجيا والعلم الجديد سوف يحتاج الى وقت ، الا أننا نؤيد عدم وجود رهبة بين الاطفال ، الناس والعلم ، لابد ان تأتي لهم المعلومة بصورة مبسطة في وسائل مسموعة ، ملموسة ، يشعروا بها ، فلدينا جنود تعمل من أجل تنمية تكنولوجية ، اجتماعية ، حضارية تحقق قفزة كبرى ، فهناك من يجرى حولنا ، لذلك نحاول القفز ، لكن

ليس في كل المجالات ، فمثل من الابد الى الصاروخ لا يجدي ، سوف نختار عدة مجالات ندخل فيها ، ونستفيد من علمائنا في الخارج ونجذب العديد من العلماء الذين يريدون العودة وقد نجحنا في ارجاع العديد من العلماء للوطن والدليل في مدينة مبارك العلمية التي ستقوم على بعض المفتربين الذين نجحنا في اعادتهم ، فهناك الكثير الذي نقدمه من خلال المدينة العلمية .

وقد تم تقديم خطاب للجنة الوزارية للتنسيق بين المراكز الأخرى في الجامعات والوزارات ، وايضا تقديم دليل كامل وشامل لكل الافراد العلميين وتخصصاتهم على مستوى الدولة ، حتى يمكن العودة اليهم بسهولة عند احتياجهم ، وسوف يتم وضع هذه المعلومات على الكمبيوتر وهذا لأول مرة في مصر .

■ في تقرير للمجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا لسنة ٩١ / ٩٢ ، الدورة ١٩ - ٢١ : " كان الحديث عن الهندسة العكسية وان تكون في حوزتنا نخبة من التكنولوجيا الحديثة سواء عن طريق الاستقدام او الهندسة العكسية . فماذا قدمنا ؟ استقدام ام هندسة عكسية ؟

□ □ لقد استفدنا من تجربة ماليزيا وحضر وزير البحث العلمي الذي قاد الحركة الكبيرة للتطوير والنمو الاقتصادي الذي بنى على التكنولوجيا واصبحت دولة تنتج High Tecknology تنافس العالم حاليا وعندما سألنا الوزير ماذا قدمتم فقال انه سار في ٣ طرق متتالية ولم ينتظر الدول المتقدمة لان الانتظار سوف يعطل المسيرة ، فقال اولاً : استقدام التكنولوجيا المتقدمة ويتعلمها العلماء والمهندسون كشرط لاستقدام هذه التكنولوجيا .

ثانياً : في نفس الوقت أو بعدها بفترة قليلة شارك في بناء تكنولوجيا متقدمة مع دول أخرى

ثالثاً : بعد فترة كان لديه أشخاص يفهمون ويستوعبون التكنولوجيا ، لذا قدمت تكنولوجيا متقدمة خاصة .

نحن في مصر نستطيع ان نسبق ماليزيا ، فهي دولة بدأت من الصفر بدون علماء او مهندسين ، أما نحن فلدينا تكنولوجيا ومستوى مقبول منها ، مثلاً في الزقازيق نجحنا في خلق تكنولوجيا وطنية ١٠٠ ٪ متقدمة لتصنيع السماد العضوي من القمامة ، وذلك بالهندسة الـ Forwod وليس العكسية فالشركة مصرية ، المهندسون مصريون ، العلماء مصريين ، وهذا المصنع سوف يعم على مستوى الجمهورية ، فهو انتاج مصرى بـ ٣ / ٨ ثمن المستورد .

فنحن قادرون على خلق تكنولوجيا متقدمة بالهندسة Forwod ، ولكن هذا ليس في كل المجالات ، المجالات التي نستطيع الدخول فيها ، اما المجالات الأخرى نستفيد من خبرة ماليزيا ، نستقدم التكنولوجيا لكن بشرط تعلم المكون التكنولوجي قبل حتى اختيار وشراء هذه الاجهزة ، فالباحثون والعلماء لدينا هم الذين يذهبوا لشراء هذه المنتجات سواء مع القطاع الخاص او القطاع العام ، وقد طلب منا احد أفراد القطاع الخاص فريقاً من العلماء لمساعدته في اختيار التكنولوجيا ، وايضا لأول مرة في مصر

بمفردها ، لكن على مستوى المراكز البحثية لدينا مشروع قائم لربط هذه المراكز ببعضها ثم بشبكة القومية للمجلس الاعلى للجامعات وهذا المشروع سوف يستكمل وقرب الانتهاء منه ، وفى النهاية يتم ربط هذه الشبكة بمركز دعم واتخاذ القرار .

اما بالنسبة للشبكة المصرية ، لقد بدأنا فى تجميع المعلومات على ديسك ، فهناك معلومات عن الابحاث الموجودة لدينا والمنتوية ، وايضا تجهيز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الوزارات ، وايضا المجلس الاعلى بدأ يجهز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الجامعات بحيث نربط بينهما لكي يتاح استخدام الاجهزة الكبرى الهامة للجميع بدلا من اغلاقها فى أماكن معينة . فالدوريات والكتب أيضا أصبحت مرردا غالبا ويحتاج ليزانية مرتفعة ، وكيف استفيد منها من أجل تقديم ثورة معلومات ، لقد عقدنا عدة إجتماعات ووجدنا أن هناك بعض الدوريات الجديدة المتوافرة لدى الجميع وأخرى هامة جدا وليست لدى أحد ، المطلوب إذن هو نوع من التوزيع والتنسيق بين الهيئات ، فكل هيئة تحضر دوريات معينة وتتصل بالشبكات لتبادل هذه الدوريات ، وبدلا الحصول على الدورية كلها التى لا أكون فى حاجة إلى لأجزاء قليلة منها، عن طريق الشبكات احصل على الاجزاء التى اريدها فقط . من أهم العيوب الرئيسية لدينا عدم التنسيق بين المراكز ، وقد نفقد الموارد عن طريق عدم الترشيح ، وعدم التنسيق ، كل شئ موجود لدينا ما عدا الاهتمام بالموارد والامكانيات والتنسيق .

■ : الربط بين البحث والتطوير من جانب ، والسياسة الاقتصادية من جانب آخر شئ مهم ، مصر بلد زراعى ، يجب أن تضع التكنولوجيا الزراعية فى المرتبة الاولى ، ويصاحبها سياسة تصفيه مدروسة ، لذلك يجب الربط بين قطاع البحث العلمى وقطاع الصناعة ، وهذا يتطلب :

الحفاظ على الثروة العلمية البشرية التى تعد أهم مقومات البحث العلمى فعادنا لفتح هجرة العقول ؟

□ □ اختلف فى موضوع هجرة العقول ، فهى ليست ضدنا ، فمن خلال هذه الهجرة كسبنا رصيذاً بالخارج ، ورصيذاً كبيراً ، فلولا يهاجر هؤلاء العلماء لكنا مازلنا فى مكاننا ، فهؤلاء هم القادرون على مساعدتنا فى تغيير خريطة الـ Science Technology صحيح لن نستفيد منهم كلها فى وقت واحد ، لكن سوف ننتقى بعض التخصصات التى يتم الاستفادة فيها منهم بوعلى مراحل متتالية فى المراكز البحثية الكبرى ، فسوف يحضروا ليس كمستشارين ولكن لتنفيذ برامج .

الآن لن نسمح بالهجرة ، فالرصيد الخارجى قد اكتفى ، ونحاول عمل حصر لهؤلاء العلماء بالخارج للاستفادة من خبراتهم وذلك على مراحل وفى تخصصات محددة ، هناك بالفعل من عاد الى مصر أو من يطلب الحضور لتقديم المساعدة ، وهناك من يستطيع الحضور والمشاركة بعض الوقت ، وعن طريق التنسيق ، ومتطلبات كل مرحلة والبرامج الموضوعية . فى نفس الوقت أعطى الباحثون المصريون فرصة التدريب فى الخارج ، نتحمل مصاريف التنقل ، تكاليف التدريب فى الخارج وبعد هذا من حق الدولة على هؤلاء

، القطاع الخاص يطلب الدخول فى تكنولوجيا متقدمة لانتاج الخلايا الشمسية بالطرق المتقدمة ويصرف القطاع الخاص عليها وهذا لم يحدث من قبل عند قادرين على تقديم العديد ولكن يجب وجود الطلب والثقة ورفع الحواجز بيننا لادمن الدخول فى التكنولوجيا المناسبة وظروفنا ، وذلك بأقصى سرعة ممكنة . بعض الشركات بالفعل بدأت فى ذلك ، ولكن عند مواجهة بعض الاعطال يتم استقدام الخبراء الاجانب فى حين اذا ما لجأوا من البداية لكان علماءنا وباحثونا أقدر على فهم طبيعة المصنع واحتياجاته ونستوعب ذلك سريعا ، هذا هو الجديد الذى نسعى له تكنولوجيا جديدة بمساعدة الباحثين والعلماء المصريين .

■ : سنة ١٩٨١ اليابان وضعت خطة دخلت بها عصر المعلومات ، تلتها بريطانيا التى وضعت خطة ونفذتها فى ٦ سنوات ، سنغافورة أكدت انه بحلول عام ٢٠٠٧ سوف يكون الكمبيوتر جهاز منزلى ، ماليزيا بدأت التطوير وأصبحت اكبر مصدر للديسك فى العالم ، ومصر أين هى من عصر المعلومات ؟ ماذا قدمت وزارة البحث العلمى والهيئات التابعة لها ؟

□ □ نحن فى البداية ، هناك مركز المعلومات الجغرافية ، فعندما نريد تنمية منطقة فى الصعيد مثلا ، ما هى البيانات التى لدى عن الثروات ، البشر ، كل ما أملك فى الواقع ، لدينا أيضا الاستشعار عن بعد ، تحليل البيانات ، نحن نسعى لكي تكون لدينا المعلومات كمجرد Data ، ولكن نريد تحليلا لهذه المعلومات حتى يسهل اتخاذ القرار .

لدينا معاهد ومراكز ابحاث اليكترونيات ، وفى مدينة مبارك ننشئ معهد المعلوماتية والذى سوف يفتح قريبا بمساعدة الايطاليين ، نحن جاهزون للدخول فى عصر المعلومات ، توجد لدينا الشبكة القومية للمعلومات التى يجب ربطها بالشبكات الاخرى للعمل معا ، وذلك حتى لا يتكرر نفس العمل فى عدة مراكز ، ولكن يكون البرنامج مكتملا لبعضه . فالمعلومات موجودة فى كل دولة ، ولكن كل جهة بحثية تعمل بدون تنسيق مع الجهات الاخرى ، لذا يجب الربط والتنسيق بينهم وبالتالي نستطيع فى No time تقديم عمل جيد ، فلو تضافرت الجهود فالبرامج التى كانت تقدم من جهة بحثية واحدة فى عشر سنوات ، سوف نستطيع من خلال التعاون تقديمها فى عام واحد . إذن التنسيق واجب بين كل الهيئات التى نعمل على ايجاد قاعدة بيانات ، ويتم وضع هذه البيانات فى مكان واحد سهل الحصول عليها .

■ : مصر ترتبط بمراكز المعلومات وقواعد البيانات فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من خلال الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتقنية التابعة لأكاديمية البحث العلمى ، فنحن إذن نقوم بعود المتلقى السلبي وليس الشريك الفاعل ! !

هل هناك خطة لكي يصبح هذا الشريك فاعلا ؟

ومتى نكون دولة منتجة للمعلومات وليس تابعا ؟

□ □ نحن لسنا بالشريك السلبي ، دخلنا الانترنت ، وهناك مشروعات لقيام شبكات اتصال مع بعض الدول الاجنبية ، صحيح فى مجالات متفرقة وكل جهة تعمل

تكون في صورة تطبيق تكنولوجي ، ليس مجرد رسائل ماجستير ودكتوراة سوف أحض الخبراء من أجل خلق منتجات تحتاجها الدولة بأقصى سرعة ممكنة ، كما تنفذ المدينة بعض استراتيجيات الدولة ، فقد وضعنا الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية ، والبحث العلمي قدم مجهود كبير لكي نخرج باستراتيجية تنفذ على مستوى الدولة تأخذ مدينة مبارك جزءا منها .

ويتوقع الخبراء ان تقوم المدينة في خلال عامين او ثلاثة بتمويل نفسها ذاتيا ، لانه من حق هذه المدينة ان تقوم بشركات القطاع الخاص ، وسوف تصبح مثلا يحتذى في باقي المراكز ، فالباحث العلمي يجب ان يكون سلعة لها طلب وتنافس السلع الاخرى التي ينتجها الفكر .

في يونيو القادم سوف يفتح معهدان في المدينة العلمية وهما يتمشيان مع أحدث متطلبات العصر ، وهما :

- معهد الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

- معهد بحوث المعلوماتية

هذه المدينة سوف تكون فخرا لنا ، تلعب دورا في النقلة التكنولوجية والحضارية لتمكنا من العبور للقرن القادم ، وتؤهلنا للعب دور قوى ومؤثر فلدينا اشياء مضيئة سوف تشد اشياء أخرى مضيئة معها .

خاتمة :

بعد استعراض الحديث مع وزيرة البحث العلمي ، ندرك ان هناك بالفعل خططا وبرامج وضعت للمستقبل : المطلوب الآن هو الاستفادة من هذه الخطط بأقصى ما يمكن ، وعدم العودة الى اخطاء وسلبات الماضي ، فالمتوقع ان تقوم مدينة مبارك العلمية بدور في احداث نقلة تكنولوجية وحضارية . كما يساهم المركز المتوقع انشاؤه للعلم والتكنولوجيا في الهرم بتبسيط هذه التكنولوجيا الي المواطن العادي . والمتوقع ايضا إنشاء شبكة قومية مصرية للمعلومات .

بهذا ندرك اننا سوف نواجه القرن القادم بجيل جديد من الشباب قادر على استيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وقادر على خلق تكنولوجيا وطنية متقدمة ١٠٠٪ فإذا كان العالم يتجه الى شبه معركة عالمية تقوم ادواتها على التكنولوجيا ، المعلومات ، الاقتصاد ، فنحن لدينا برنامج محدد لمواجهة هذه المعركة والدخول فيها كطرف فاعل يؤثر في سيرها وأحداثها . وهذا البرنامج يقوم على دعائمين :

- الاصلاح الاقتصادي

- البحث العلمي المتطور

في النهاية نقول : البرامج والخطط قد وضعت ، وأن الوقت لاخراجها في صورة تطبيقية .

الباحثين العودة للاستفادة من خبرتهم بالخارج ، فهي ليست هجرة بل نوع من المهمات العلمية ، تبادل علمي ، سوف نرفع من مناخ العلم ، ومن سوف يعمل سوف يحصل على الكثير ومن لا يعمل لن يحصل على شيء ، بهذه الطريقة العديد من العلماء في الخارج سوف يعود للعمل في دولتهم .

■ : ب - يتطلب أيضا توفير الانفاق وهذا يجعلنا نتساءل عن متحة البنك الدولي وكيف تم الاستفادة منها ؟

□ □ متحة البنك الدولي ليست بالمبلغ الضخم ، هي شيء صغير فلدينا بعض الاجهزة اثمانها أكبر بكثير من هذه المنحة التي سوف تساعدنا في سفر الباحثين للخارج ، إحضار بعض العلماء من الخارج ، فأي مشروع يتكلف ٥ أو ٦ أضعاف هذه المنحة ، أهم شيء فيها هو الاستفادة من خبرات البنك ، الدراسات التي سوف يعطينا إياها عن الدول التي مثلنا ثم نمت وسبقتنا في تحقيق الثورة العلمية ، أيضا الحصول على الدراسات التي تمت تحت اشراف البنك الدولي عن كولومبيا ، والهند ، ودول أوروبا الشرقية .

الدراسة التي سوف يقوم بها البنك الدولي تحتوي على جزء تشخيصي يقدمه علماء مصريون ذوو رؤية شمولية . ثم نستضيف متخصصين من ماليزيا ، سنغافورة ، الهند لكي ينقلوا لنا خبراتهم ، فهي عملية تنظيمية تشرف عليها البنك الدولي ، وبعد الانتهاء من الدراسة التطويرية ، تبدأ برامج التنفيذ ، سوف يضع البنك الختم الخاص به على الدراسة مما يسهل لنا فرصة إيجاد Donners يساعدونا في التنفيذ ، فهؤلاء المانحون يحترمون دراسات البنك الدولي الذي يعطى أمواله هباء ، ولكن بشروط ما دام أعطى الاموال في صورة منحة اذا فالبنك يعرف أهمية البرامج ومقتنع به تماما ، فالبنك يعرف ان لدى برنامجا للاصلاح الاقتصادي الذي لن يدوم اذا لم يستند على بحث علمي ، لذلك تمت الموافقة على هذه المنحة ، والموافقة على الشروط المرجعية للدراسة وما بعد الدراسة . ونتيجة هذه الدراسة سوف تعرض في مؤتمر علمي موسع يحضره كبار رجال العلم والفكر والرأي والصناعة . المستفيدون من البحث العلمي يتدارسون معنا البرنامج والفكر للمرحلة القادمة ، فقد عرفنا مشكلتنا وما نحتاج اليه الان البرامج القابلة للتنفيذ المرتبطة بالسياسة العلمية الاقتصادية للدولة .

■ : ج - في الربط بين البحث العلمي وقطاع الصناعة يتطلب ايضا تركيز إمكانيات البحث العلمي المادية في وحدات ، وهذا يطرح سؤالاً حول مدينة مبارك العلمية ، ماذا في وسع هذه المدينة ان تقدم ؟

□ □ هذه المدينة تحت الانشاء ، هي للتميز الفعلي والتطبيق التكنولوجي ، ولن تكون مثل المراكز الاخرى وفق قانون الجامعات ، فهذه المدينة لديها تشريع خاص يحورها ويتيح لها التحرك كهيئة علمية مستقلة ، لديها الحق في خلق شركات القطاع الخاص ، خلق منتجات ، نظام العمل بعقود ، الاستغناء ممن انتهت الاستفادة منهم ، لن يكون هناك اقسام بل هياكل ، اي اتخلص من الروتين والبيروقراطية اي تغيير في التشريعات لتكون على هيئة مراكز تميز البحث والتطبيق التكنولوجي ، فالمخرجات



مؤتمر الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات

أحمد السعيد

من هذا المنطلق فإن الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات وهي جمعية ثقافية وعلمية ومهنية أنشئت عام ١٩٩٣ وهي تعمل لتحقيق الأهداف التالية :

- ١- القيام بالأبحاث الخاصة بنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .
 - ٢- إقامة فرصة التعليم والتدريب لأفراد المجتمع للدراسة العلمية والمهنية لعلوم المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها .
 - ٣- توفير المعاونة والإستشارة العلمية والفنية للمؤسسات ونظمها وتكنولوجياها .
 - ٤- تصميم وتطوير برامج النظم المختلفة طبقا لإحتياجات البنية المحلية وبما يساير التكنولوجيا المتاحة .
 - ٥- تبادل المطبوعات والنشرات والإشتراك في اللقاءات مع الجمعيات والهيئات المصرية ذات الإهتمام المشترك .
 - ٦- الإعلام عن أنشطة واجتماعات الجمعية في مصر والخارج من خلال إصدار النشرات والكتيبات وتنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والمعارض .
 - ٧- توعية أعضاء الجمعية والمتعاملين معها بالإتجاهات والأساليب الحديثة والمتغيرات التي تؤثر على أنشطتهم المرتبطة بإهتمامات وأهداف الجمعية .
- وبعد المؤتمر الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات الذي نظمته الجمعية لمناقشة موضوع : "نحو تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية" ، أحد منجزات الجمعية الهامة بهدف تمهيد المجتمع المصري لتحرير البنيات الأساسية لمجتمع المعلومات ، وما يتطرح عنه من طرق إقليمية سريعة للمعلومات لمجابهة تحديات التنمية القومية لتحقيق ما يلي :
- ١- إمداد خدمات وتطبيقات خاصة بالمعلومات متوافقة معا وفي متناول المؤسسات والمواطنين .
 - ٢- تأكيد تكامل الخدمات والتطبيقات وتأمينها .

نظمت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالتعاون مع مركز نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء مؤتمرها العلمي الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات في الفترة من ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩٥ . وقد ألقى المؤتمر مزيدا من الضوء والاهتمام على ضرورة تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات لمواجهة تحديات التنمية القومية في عالم متغير ومتداخل الى حد كبير . ويتناول هذا التقرير الأبعاد المختلفة للمؤتمر وأهدافه ، وموجزا عن أهداف وأغراض الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية تتغلغل في حياتنا المعاصرة وتحول صناعات الاتصالات والكمبيوتر والصناعات الرقمية والمسموعة الى صناعة واحدة متكاملة لها تأثير كبير على المجتمع والاقتصاد المعاصر . وعملت هذه التكنولوجيا الرقمية المتقدمة على تغيير الطرق والأساليب التي تعمل بها ، وتحيا فيها ، وتجز بها الأعمال ، وتتعلم بها ، ونروح بها عن أنفسنا ، وتعامل بها مع عالمنا المعاصر . وأصبح هذا التطور يشغل فكر وجهود الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة في إطار الأسواق المفتوحة والتنافس الشديد في عالم اليوم والمستقبل الذي لن يبقى فيه إلا من يمتلك وسائل الوصول للمعلومات ومعالجتها وتداولها وإنتاجها بصورة عالية الكفاءة وبجودة عالية . هذا وتشكل البنيات الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معالم الطرق السريعة للمعلومات الإلكترونية ، وهي أساس مجتمع المعلومات المعاصر . وفي هذا العام على وجه الخصوص أرسيت بعض الجهود والمبادرات الجادة نحو تطوير وتحرير البنيات الأساسية للمعلوماتية في مصر . فعلى سبيل المثال طور مركز رجال الأعمال التابع لمجلس الوزراء طرق الاتصال ليربط بين رجال الأعمال والنشاط التجاري للنواة ، كذلك فقد تم الانتهاء من إرساء قاعدة متكاملة تحتوى على كافة التشريعات والقوانين ، وبالطبع لا بد من ذكر الجهود التي بذلت في سبيل وضع مصر على خريطة قواعد البيانات الدولية وعلى نفس النهج في تطوير نظم الإتصال بالشبكات العالمية كشبكة Internet التي يحاول مركز دعم واتخاذ القرار دعمها وتوصيلها لكافة مستخدمي الحاسب الآلى في مصر . هذه الخطوات العملاقة قد وضعت مصر على بداية طريق البنية المعلوماتية .

٣- ملاحظة المتغيرات التكنولوجية المؤثرة على بنى المعلومات فى مصر .

٤- تزويد المواطن المصرى أينما وجد على أرض مصر وفى أى وقت بالمعرفة الحديثة لتنمية وتحسين مهاراته والتعلم عن بعد مدى الحياة .

٥- تحقيق العائد المضاف فى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وفتح الأسواق للتصدير .

٦- رسم إطار خطة عمل لتمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات .
وقد تناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية :

أولا : الإطار التنظيمى والقانونى .

ثانيا : الشبكات والخدمات والتطبيقات .

ثالثا : الأوجه الاجتماعية والمجتمعية والثقافية .

رابعا : أنشطة الترويج .

حيث تناول الإطار التنظيمى والقانونى حقوق المواطنين فى الاتصال وحرية البحث وذلك انطلاقا من مبدأ حرية التفكير والتعبير ، كذلك تم التعرض الى حقوق الملكية الفكرية وخصوصية وأمن المعلومات وحرية البث الإعلامى المرئى والمسموع .

أما فى إطار الشبكات والخدمات والتطبيقات فقد تعرض المتحدثون لحاجة المجتمع بمؤسساته وأفراده لدفع الجهود المرتبطة بتطوير شبكات المعلومات والخدمات والتطبيقات التى تهم كل فئات المجتمع . كما تم شرح كافة الوسائل الفنية والتقنية اللازمة لإنشاء الطريق المصرى السريع للمعلومات وللحاق بركب الدول المتقدمة فى هذا المجال .

وفى إطار الأوجه الاجتماعية والثقافية والمجتمعية ، فقد عالجت الندوات بيئة التعلم والتعليم والفروق بينهما ، كذلك تم توضيح أهم القضايا الاجتماعية المرتبطة بمجتمع المعلومات الحديث كالخدمات السمعية والبصرية والوسائط المتعددة والاستفادة منها فى تنمية مهارات الإنسان المصرى فى التعليم والتدريب عن بعد كحقيقة تفرضها المتغيرات وتوفرها التكنولوجيا الحديثة للاتصالات .

وتركزت مناقشات المؤتمر حول تأكيد أهمية الانتقال الى عصر المعلومات وأهمية توفير كافة الخدمات والتقنيات اللازمة لتطوير الاتصال بين المجتمع المصرى والخارجى . وإذا كان الإطار القانونى والتنظيمى المصرى يواكب الركب العالمى فى حماية حقوق المواطن المصرى فى الحصول على المعلومات فإنه لا بد من ايجاد صيغة مماثلة لتوفير هذه الحقوق والتطبيقات .

من هنا يجب الإشارة الى أن بعض المتحدثين قد تناولوا عدة مواضيع هامة لتوضيح الفارق بين اتجاهات الدول المتقدمة والدول النامية ، هذا الفارق يأخذ صفتين :

أولا : تقنيا وفنيا بأن البيئة العالمية للتكنولوجيا تنقسم الى

نوعين : التصنيف الأول من الدول هى الدول المنتجة والمطورة لتكنولوجيا الاتصالات ، وهو عدد محدود للغاية كالولايات المتحدة ، فرنسا ، إنجلترا ، اليابان ، ألمانيا .

ويليهم فى مرتبة أخرى الدول التى تعيد انتاج الوسائل السابق ذكرها بون تطوير أو استحداث وهى الهند ، البرازيل ، استراليا ، سنغافورة ، المكسيك . وذلك طبعاً بالإضافة للدول السابق ذكرها .

ثانيا : دول متلقية للتكنولوجيا ، وذلك للاستفادة من التطبيقات فى نطاق محدود ومصر تقع فى هذا التصنيف .

وهنا يجدر الملاحظة أنه لا بد من توضيح ماهية عمل الطرق السريعة للمعلومات "Information Superhighways" وهى أنها الوسيط "Medium" اللازم استخدامه لنقل مجموعة مختلفة من المعلومات سواء كانت هذه المعلومات ثقافية ، علمية أدبية ، تربوية ... الخ .

وفى هذا الشأن فلا بد إذن من انشاء قاعدة متكاملة من المعلومات الدقيقة لتحضير المادة اللازمة للتنقل والتبادل على هذا الطريق . ولكن يسبق هذه النقطة عملية تحضير البيانات حيث أنه من الملاحظ أن مصر لم تصل بعد الى نقطة تصنيف وتقييم البيانات اللازمة لإعداد المعلومات وذلك اعتباراً من أن المعلومات ما هى إلا عدة بيانات منسقة لتوضيح حقيقة ما عن موضوع ما .

فعلى سبيل المثال إذا تم تناول الأوجه الثقافية والتعليمية للطريق السريع للمعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة التعليم عن بعد فإنه كما أشار السيد الدكتور حسين الطوبجى (الأستاذ بمعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة) ، فإن عليه نقل الخامة العلمية عن طريق وسط الحاسبات الآلية قد حول المفهوم العام للتعليم لينتقل من النطاق التقليدى للتعليم الذى يتطلب وجود اهتمام بالتصميم للبيئة التعليمية وذلك لتوفير التفاعل "Interaction" اللازم بين الطالب والبيئة المحيطة به . هذا المفهوم يأخذ صورة أكثر تعقيداً فى عملية التعليم عن بعد حيث يتم التركيز على عملية تصميم الرسائل "Message Design" العملية اللازم نقلها للطالب بحيث تصبح مستوفية الأركان لتسهيل عملية نقل المعلومة الى الطالب ومن الطالب .

لذلك يرى البعض أن مصر ليست مستعدة لدخول هذا المجال المعقد فى نظم المعلومات ، حيث أن الطريق السريع للمعلومات يتطلب بولة تمتلك متطلبات عصر المعلومات . وهى مرحلة أكثر تقدماً وتقوم على أساس وجود "مجتمع معلومات" . هذا يعنى أنه يجب توفير الإمكانيات اللازمة لتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معلومات حيث يتم تناول البيانات والمعلومات بين الأفراد والهيئات . هذا الفارق بين المجتمع المصرى والمجتمعات الأخرى التى يمكن وصفها "بمجتمعات المعلومات" كالنمور الآسيوية يتجلى فى عدد مستخدمى الحاسبات الآلية بين المجتمعين . من هنا ، فإنه ينبغى توسيع قاعدة المستخدمين وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتسهيل عملية الاتصالات مع توفير كافة البيانات والمعلومات لتمهيد لهذا الطريق .

Bibliography

"State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), **Report of the US Department of State Management Task Force**, (Washington: Department of State Publication), January.

Acton, Philip (1989), "Regimes and Hegemony", **Paradigms**, 13,1, pp. 47-57

Alleyne, Mark (1995), "Thinking About the International System in the "Information Age": Theoretical Assumptions and Contradictions", **Journal of Peace Research**, Vol. 31, No. 4, Pp. 407-424.

Brown, Ronald H., Larry Irving, Arati Prabhakar and Sally Katzen (1995), "The Global Information Infrastructure: Agenda for Cooperation", **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet**.

Buenos Aires Action Plan for the Global Development of Telecommunications" (1994), **World Telecommunication Development Conference**, Buenos Aires, March 21, **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet**.

Bull, Hedley (1977), **the Anarchical Society: A Study in World Order** (London: Routledge)

Carnoy, Martin (1993), "Multinationals in a Changing World Economy: Wither the Nation-State?", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Castells, Manuel (1993), "the Informational Economy and the New International Division of Labor", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Cohen, Cynthia Price, Stuart N. Hart and Susan M. Kosloske (1992), "The UN Convention on the Rights of the Child: Developing an *Information Model* to Computerize the Monitoring of Treaty Compliance", Human Rights Quarterly 14, pp. 216-231.

Cohen, Stephen S. (1993), "Geo.-Economics: Lessons from America's Mistakes", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 97-148.

Cooper, Pat (1995), "Communications Hydra in Bosnia Challenges U.S.", Defense News, 10, 48, 4- 10 December.

Cowhey, Peter F. (1990), "The International Telecommunications Regime: The Political Roots of Regimes for High Technology", International Organization 44, 2, Spring, pp. 169-199.

Dacor Bacon House Foundation, (1991) American Diplomacy in the Information Age, University Press of America.

Derian, James Der (1991), On Diplomacy (Chapter 9: Techno-Diplomacy pp199-246) (Oxford: Basil Blackwell)

Derian, James Der (1992), Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War (Cambridge: Blackwell Publishers)

Dole, Robert and Spencer Abraham, (1995), " Reinvent Commerce Department Out of Existence", The Wall Street Journal, December 5.

Drucker, Peter (1993) Post Capitalist Society (Oxford: Butterworth-Heinemann Ltd.)

Eldon, Stewart (1994a), From Quill Pen to Satellite: Foreign Ministries in the Information Age (London: Royal Institute of International Affairs)

Eldon, Stewart (1994b), "Foreign Ministries and the Information Revolution", the

World Today, 50, 8-9, pp. 175-178.

Finke, Nicholas D., Taylor Fitchett, Harold Koh and Ronald Slye (1994), "DIANA: A Human Rights Database", Human Rights Quarterly 16, pp. 753-756.

Frederick, Howard (1993), "Communication, Peace and International law", in Colleen Roach (ed.) Communication and Culture in War and Peace (California: Sage Publications), Pp. 216-251

Gore, Al (1994), "Remarks", World Telecommunication Development Conference, Buenos Aires, March 21, ITU Home Page, World Wide Web, The Internet.

Katsh, Ethan (1995), "Cybertime, Cyberspace and Cyberlaw", Journal of On-line Law, <http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html>, art. 1, par. 1-62.

Markoff, John (1995), "Virtual Vulnerability: New Thieves Menace Electronic Commerce", International Herald Tribune, 12 December.

Morgenthau, Hans (1973), Politics Among Nations, 5th edition (Chicago: Alfred A. Knopf)

Morton, Oliver (1995/6), "Must Europe Always Lag the United States", Newsweek, December 25-January 1, p25.

Mowlana, Hamid (1986), Global Information and World Communication: New Frontiers in International Relations, (New York: Longman)

Mowlana, Hamid (1993), "Toward a NWICO for the Twenty-First Century?", Journal of International Affairs, Vol. 47, No. 1, Summer, Pp. 59-72.

Murphy, Brian M. (1986), The International Politics of New Information Technology (London: Croom Helm).

Oettinger, Anthony (1980), "Information Resources: Knowledge and Power in the 21st Century", Science, 209, 4 July, pp. 191-198.

Ohmae, Kenichi (1995), The End of the Nation-State: the Rise of Region Economies: How New Engines of Prosperity are Reshaping Global Markets (New York: Free Press)

Pollack, Andrew (1995), "Cultural War of Words Looms on the Internet: Non-English-Speaking Countries Fear US Cyberspace Dominance", International Herald Tribune, 17 October.

Post, David G. (1995), "Anarchy, State and the Internet: An Essay on Law-Making in Cyberspace", Journal of Online Law <http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html>

Ramcharan, B. G. (1992), The International Law and Practice of Early Warning and Preventive Diplomacy: The Emerging Global Watch. (London: Martinus Nijhoff Publishers)

Richardson, Robert P. (1984), "the US diplomatic Telecommunications System: its Role in US National Security, War Prevention and War Termination", Harvard University Program on Information Resources Policy, Incidental Paper I-84-4, November.

Righini, Marilou (1992), "Modern Technology and its Effects on Research and Communication", Proceedings of the 80th Annual Meeting of the American Society of International Law, pp. 604-622.

Roach, Colleen (1990), "The Movement for a New World Information and Communication Order: A Second Wave", Media, Culture and Society, July 1990, 1, 3, pp. 283-308.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgenthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship", Diplomacy and Statecraft, Vol. 2, No. 1, March, pp. 130-160.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgenthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship", Diplomacy and Statecraft, 2, 1, March, pp. 130-160.

Shapiro, Martin (1995), "the Globalization of Law", Journal of On-line Law, <http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html>

Solomon, Richard H. (1993), "Political Culture and Diplomacy in the Twenty-First Century", in J. Richard Samuels and Myron Weiner (eds.) The Political Culture of Foreign Area and International Studies: Essays in Honor of Lucian W. Pye (Washington: Brassey's)

The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State (1995/96), The Economist, 23 December - January 5, pp. 17-20.

Toffler, Alvin and Heidi Toffler (1995), Creating A New Civilization: The Politics of the Third Wave (Atlanta: Turner Publishing Inc.)

Watson, A. (1982), Diplomacy: the Dialogue Between States (Bristol: J. W. Arrowsmith)

Weymouth, L. (1991), "How Bush Went to War: From the Start, the President as the No. 1 Hawk," Washington Post, March 31.

Young, Oran (1991). "Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society", International Organization, 45,3 (Summer), Pp. 281-308

Zorkoczy, Peter, and Nicholas Heap. Information Technology: An Introduction (London: Pitman Publishing, (fourth edition)1995)

المراجع العربية

تريبير، مايكل وكارل نوردنسترينج (ترجمة عادل سيد أحمد) (١٩٩٤)، أصوات قليلة وعوالم كثيرة (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات (كتب مترجمة ٨١٥)

جونسن، بيتر وآلن باش (١٩٩٥)، "شبكة إخبارية جديدة قد تنافس سي. إن. إن: الموقع والنوعية يحددان نجاحهما"، الشرق الأوسط، ١١ ديسمبر.

الجويلي، عمرو (١٩٩٥)، "زلزال الإنترنت للمعلومات والاتصال (أصل العنوان: زلزال الإنترنت : إعادة تشكيل المجتمع والدولة"، الأهرام، ١٢ سبتمبر.

حلمي، مجدى (١٩٩٥)، "بدء اجتماعات الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان: ممثلو المنظمات العربية يطالبون بإلغاء القيود المفروضة على تداول المعلومات"، الوفد ١٢ ديسمبر.

الدعوى، محمد (١٩٩٥)، "الغزو الثقافي: حقيقة أم خيال؟" شؤون اجتماعية، ١٢، ٤٥، ربيع، صص ١٧٧-١٨١.

المعلوف، بتسى لاون (١٩٩٥)، "الكرة الأرضية تتفتح أمام أنظمة المراقبة والتصوير الفضائي: مستثمر سعودي يساهم في تطوير تكنولوجيا ستغير استخداماتها المفاهيم الدولية لعمل القطاع الخاص"، الحياة ١٦ ديسمبر.

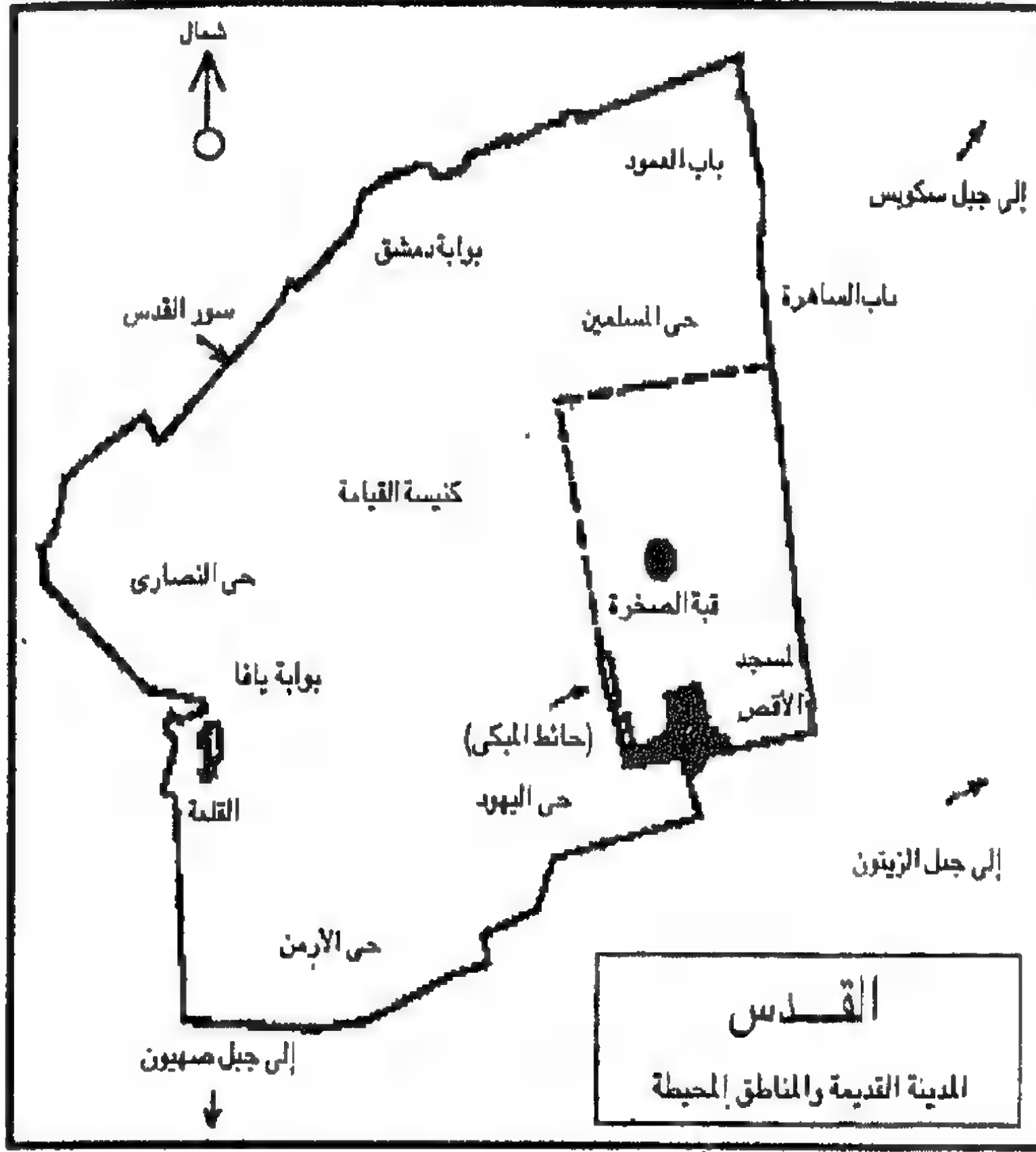
ندوة "رسالة الأديان وعصر المعلومات"، الهيئة القبطية الإنجيلية المصرية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥

ندوة "الجمارك والكفاءة في التجارة الدولية" ومعرض "تبادل المعلومات الإلكترونية"، موانئ وتجارة دبي، المركز التجاري الدولي، دبي، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥.



المحتويات

- القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة أحمد يوسف القرعى
- إسرائيل مابعد رابين نوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح.. أحمد ابراهيم محمود
- اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى علامه سالم
- لبنان أجندة مابعد التمديد أيمن عبد الوهاب
- استفتاء الرئاسة واحتمالات المستقبل العراقى معتز سلامة
- الرئيس زروال والمهمة الصعبة أحمد مهابة
- المصالحة والحرب فى جنوب السودان محمد أبو الفضل
- قمة عمان والتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الأوسط نيرمين السعدنى
- مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط خالد عبد اللطيف
- انتخابات "الدوما":مواجهة جديدة لحركة التحول الديمقراطى فى روسيا.....نبية الاصفهانى
- تركيا : تقاوم المضغوطات الداخلية طارق دحروج
- انتخابات البرتغال وإعادة الحسابات نزيهة الافندى
- تسوية الخلاف اليونانى المقدونى غادة خضر
- اتفاق " دايتون " هل ينتهى الصراع فى البوسنة عماد جاد
- " كويك " البركان الذى يهدد الوحدة الكندية مختار شعيب
- هونج كونج والعد التنازلى للعودة الى الوطن الأم سوسن حسين
- سيرلانكا : مرحلة جديدة من الحرب الاهلية هشام بدوى محمود



القدس ١٩٩٥ .. وتحديات السنوات الثلاث القادمة

أحمد يوسف القرعسي

من الأراضي التي يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية بهدف بناء مجمع اسكاني لليهود ومركز للشرطة . وكانت هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ التي تعلن فيها الحكومة الاسرائيلية أنها تصدر أراض فلسطينية من أجل أحياء سكنية يهودية في حين كانت في السابق تعزل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية ، كما أنها كانت أيضا المرة الأولى التي تقوم فيها اسرائيل بأكبر عملية مصادرة للأراضي الفلسطينية منذ أكثر من ١٥ عاما . وهي كذلك المرة الأولى منذ انطلاق المسيرة السلمية في مدريد ١٩٩١ التي تقوم فيها اسرائيل بمصادرة أراض الفلسطينيين في القدس الشرقية مصادرة مباشرة خلافا لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل .

أثار قرار المصادرة نوبيا كبيرا في العالم العربي وتزداد صده في أوساط عديدة من الرأي العام العالمي واتضح هذا التجاوب جليا عند مناقشة القضية في مجلس الأمن حيث تبني مشروع القرار خمس دول هي (أندونيسيا وبنسوانا ورواندا وعمان ونيجيريا وهندوراس) ورغم أن مشروع القرار كان معتدلا جدا في لغته وصياغته إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت حق الفيتو (١٧ مايو ١٩٥٥) وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ لقتل القرار الذي نال موافقة الدول الأعضاء الدائمة وغير

تضخم ملف القدس بأحداث قضيتها الشائكة والمشيرة خلال عام ١٩٩٥ وأكثر من أي وقت مضى منذ احتلال القدس الغربية عام ١٩٤٨ والقدس الشرقية عام ١٩٦٧ . وتكشفت منذ بداية العام معالم المخطط الاسرائيلي لاستكمال عملية تهويد "المدينة المقدسة" قبل أن تدخل مرحلة مفاوضات الوضع النهائي - وفقا لاتفاق أوسلو - في مايو ١٩٩٦ . وكان من أبرز محاور المخطط الاسرائيلي مصادرة مزيد من أراضي الفلسطينيين بالمدينة والتحرش بمؤسسات بيت الشرق الفلسطيني والسماح للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى للصلاة فيه واقامة احتفال القدس ٣٠٠٠ في محاولة لاستقطاب اعترافات الدول بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل .

ودفعت اسرائيل بمثل هذه الأحداث وغيرها على ساحة المدينة المقدسة خلال عام ١٩٩٥ في محاولة لإلهاء المفاوضات الفلسطينية وتشتيت جهده وبعثرة أوراقه على مائدة المفاوضات قبل أن تدخل المدينة أعوام الحسم الثلاثة (١٩٩٦-١٩٩٩) .

صدور وإيقاف قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية :

ولقد كشفت اسرائيل منذ الأيام الأولى لعام ١٩٩٥ النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتارات (نحو ١٣١ فدانا)

الدائمة الأخرى بالمجلس (١٤ نولة) وبررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع القرار بقول المندوبة الأمريكية بالمجلس (أننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة إسرائيل لأراضي القدس ولكن حكومتى اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى أن يقول رأيا في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية).

وأيا كان هذا التبرير الأمريكي الغامض فإن الدول العربية المعنية بتطورات القدس استشعرت أهمية عقد قمة عربية محدودة لمناقشة أبعاد قرار المصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية واتخاذ موقف حارب موحد تجاهه لما يمثلته من تهديد خطير لعملية السلام برمتها وقد أثمرت الاتصالات العربية عن تحديد موعد لقمة عربية في المغرب في أواخر مايو ١٩٩٥ إلا أن تراجع الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة وتعليقه أو تجميده (٢٤ مايو ١٩٩٥) أدى إلى تعليق عقد القمة العربية.

التحرش ببيت الشرق الفلسطيني:

وإذا كان الموقف العربي القوي قد حال دون تنفيذ قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة فإن إسرائيل قد عادت للتحرش مرة أخرى بوضع القدس الشرقية عندما شنت هجمة شرسة لإغلاق نحو ١٥ مؤسسة فلسطينية تتمحور أساسا حول بيت الشرق الفلسطيني بالقدس الشرقية.

وبيت الشرق هو بمثابة مقر لوزارة الخارجية الفلسطينية - إذا صح التعبير - وقد اتخذ فيصل الحسيني القيادي الفلسطيني المسئول عن حقيبة أو ملف القدس في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١ مقرا ثم حوله إلى مقر للوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد وكمقر رسمي لاستقبال الوزراء والرؤساء الضيوف من الخارج الذين يسعون إلى لقاء مسئولين فلسطينيين أو ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وشعرت إسرائيل منذ وقت مبكر بخطورة مكانة بيت الشرق بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ودخول السلطة الفلسطينية إلى غزة إذ رأت فيه إسرائيل امتدادا لهذه السلطة في القدس الشرقية والتي تحاول إسرائيل إسقاطها من أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف.

في البداية لجأت إسرائيل إلى عدد من التشريعات من قبل الكنيست لتحجيم مكانة بيت الشرق بالقدس من ناحية وتأكيد الهوية اليهودية للقدس كعاصمة لإسرائيل من ناحية أخرى، وصدر قانون الكنيست في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ أي بعد أربعة أسابيع فقط من موافقة الكنيست على اتفاق أوسلو (٢٣ سبتمبر ١٩٩٣) ويلزم القانون الحكومة بالحصول على تأييد ٨٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا (هم عدد أعضاء الكنيست) لإجراء أي تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها. ومع احتدام المواجهة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية لم يجد الكنيست مفرًا حتى ١٠ مايو ١٩٩٤ من

إقرار قانون آخر يزعم فيه بأن مدينة القدس ستبقى موحدة إلى الأبد تحت سيادة إسرائيل. وما هي إلا شهور قليلة حتى صدر قانون آخر في ديسمبر ١٩٩٤ يحظر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية وذلك لسد كل ثغرة يحاول المفاوض الفلسطيني النفاذ منها لتأكيد بطلان وعدم مشروعية القانون الأساسي للقدس الذي أصدره الكنيست في يوليو ١٩٨٠ ليجعل من مدينتي القدس الغربية والشرقية عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وقانون ١٩٩٤ يعنى أساسا ببيت الشرق. وعلى ضوء مثل هذه القوانين شنت إسرائيل طوال عام ١٩٩٥ حملات مكثفة على بيت الشرق منها حملة أغسطس ١٩٩٥ حيث قامت سلطات الاحتلال بإغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية بالإغلاق وهي مكتب العرب للصحافة ومركز الصحة ومركز الإحصاء، ولم تسمح السلطات الاسرائيلية لهذه المؤسسات بالعمل إلا بعد أن أخذت عليها تعهدا كتابيا بأنها تمارس عملها خارج إطار السلطة الفلسطينية ولا تتلقى منها دعما ماليا بطريق مباشر أو غير مباشر. وأكثر من هذا فقد جاء إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس ليزعم أن بيت الشرق مسجل كفندق بينما البيت أصبح بالفعل مؤسسة ومسجل لدى الجهات المعنية بهذه الصفة ويهدد أولمرت باللجوء إلى المحاكم من أجل إغلاق بيت الشرق في محاولة لوضع حد لأنشطة الفلسطينيين المكثفة. وبعد أولمرت جاء موشيه شاحال وزير الشرطة الاسرائيلي في أواخر أغسطس ١٩٩٥ يهدد بدور بيت الشرق بالإغلاق لأنه على حد تعبيره يهدد وضع المدينة كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. وقد أمهل الوزير الاسرائيلي الفلسطينيين اسبوعين لإغلاق مكاتبهم. ثم جاء الدور بعد ذلك على رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق رابين الذي طالب وقتها من وزير العدل القيام بدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات قانونية بشأن ما وصفه بتجاوزات بيت الشرق وتغير الغرض الذي يبنى من أجل بيت الشرق.

هكذا تحرشت أكثر من جهة اسرائيلية خلال عام ١٩٩٥ ببيت الشرق ولكن صمود الفلسطينيين في القدس حال دون خضاع هذا البيت.

القتحام الجماعات اليهودية للحرم القدسي:

ولم يكن التحرش الاسرائيلي قاصرا على بيت الشرق بل امتد إلى الحرم القدسي نفسه حيث خرجت المحكمة الاسرائيلية العليا في ٣ أغسطس ١٩٩٥ بحكم مثير يسمح لجماعة ما يسمى "أمناء جبل الهيكل" اليهودية المتطرفة لدخول الحرم الشريف والصلاة فيه. وتتكامل أبعاد المخطط الاسرائيلي عندما تقوم الشرطة الاسرائيلية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٥ بإرسال عشرة متطرفين للصلاة داخل المسجد الأقصى المبارك وذلك لتنفيذ أهداف المستوطنين تحت حماية الشرطة.

وقرار المحكمة العليا الاسرائيلية هذا قرار خطير في مضمونه وأغراضه وتوقيت صدره. ويعنى في التحليل

الآخر الخطوة قبل الأخيرة للاستيلاء على المسجد الأقصى وتهويده تمهيدا لهدمه وبناء الهيكل المزعوم مكانه.

وليس خافيا أن اسرائيل تقوم منذ فترة بالترويج لمشروع كبير لبناء هيكل سليمان بعد إزالة قبة الصخرة المشرفة، ويوجد ماكييت مجسم لذلك معروض في أحد متاحف الاسرائيلية .

والزعم الاسرائيلي بأن هيكل سليمان يقع تحت المسجد الأقصى كان أيضا وراء استمرار الحفريات خلال عام ١٩٩٥ أسفل العقارات الوقفية الأثرية التي تلاصق السور الخارجى للمسجد الأقصى من الجهتين الغربية والشمالية .

ولاشك أن قرار المحكمة العليا الاسرائيلية يعد انتهاكا خطيرا للمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة والمحافل الدولية ويؤكد أن اسرائيل غير قادرة على حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية بالمدينة .

الفية القدس .. والمزاعم الاسرائيلية :

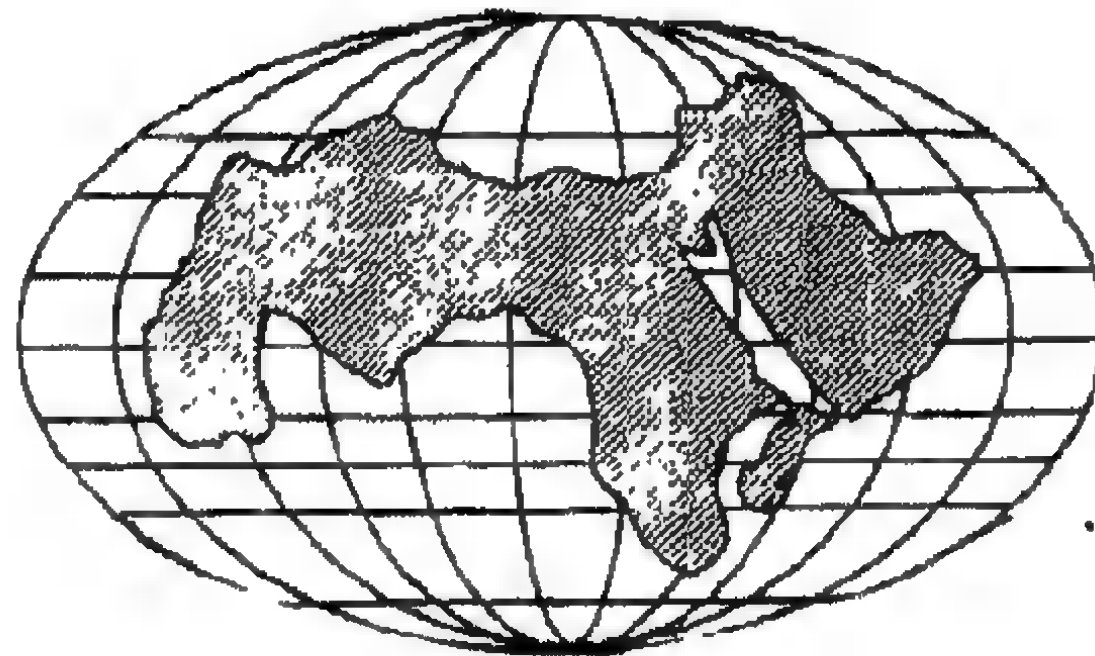
واذا كانت اسرائيل قد أقدمت منذ أوائل العام (١٩٩٥) على استكمال عملية تهويد القدس التي بدأتها منذ عام ١٩٦٧ عبر خطوات ومراحل تشريعية وتنفيذية عديدة ومستمرة فإنها (أى اسرائيل) قد خططت لاحتفال القدس ٣٠٠٠ لتتويج المرحلة النهائية لتهويد المدينة المقدسة بزعم مرور ثلاثة آلاف عام على اتخاذ الملك داود مدينة القدس عاصمة للملكة اليهودية عام ٩٩٦ قبل الميلاد . وإقدام اسرائيل على مثل هذا الاحتفال يوم ٤ سبتمبر ١٩٩٥ فيه مجافاة لحقائق التاريخ حيث لا تمثل حقبة المملكة اليهودية (٧٠ سنة) إلا برهة زمن عابرة من تاريخ طويل ومتصل تعرضت فيه المدينة للغزاة أكثر من ٤٠ مرة . ولقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها القديم والوسيط والحديث

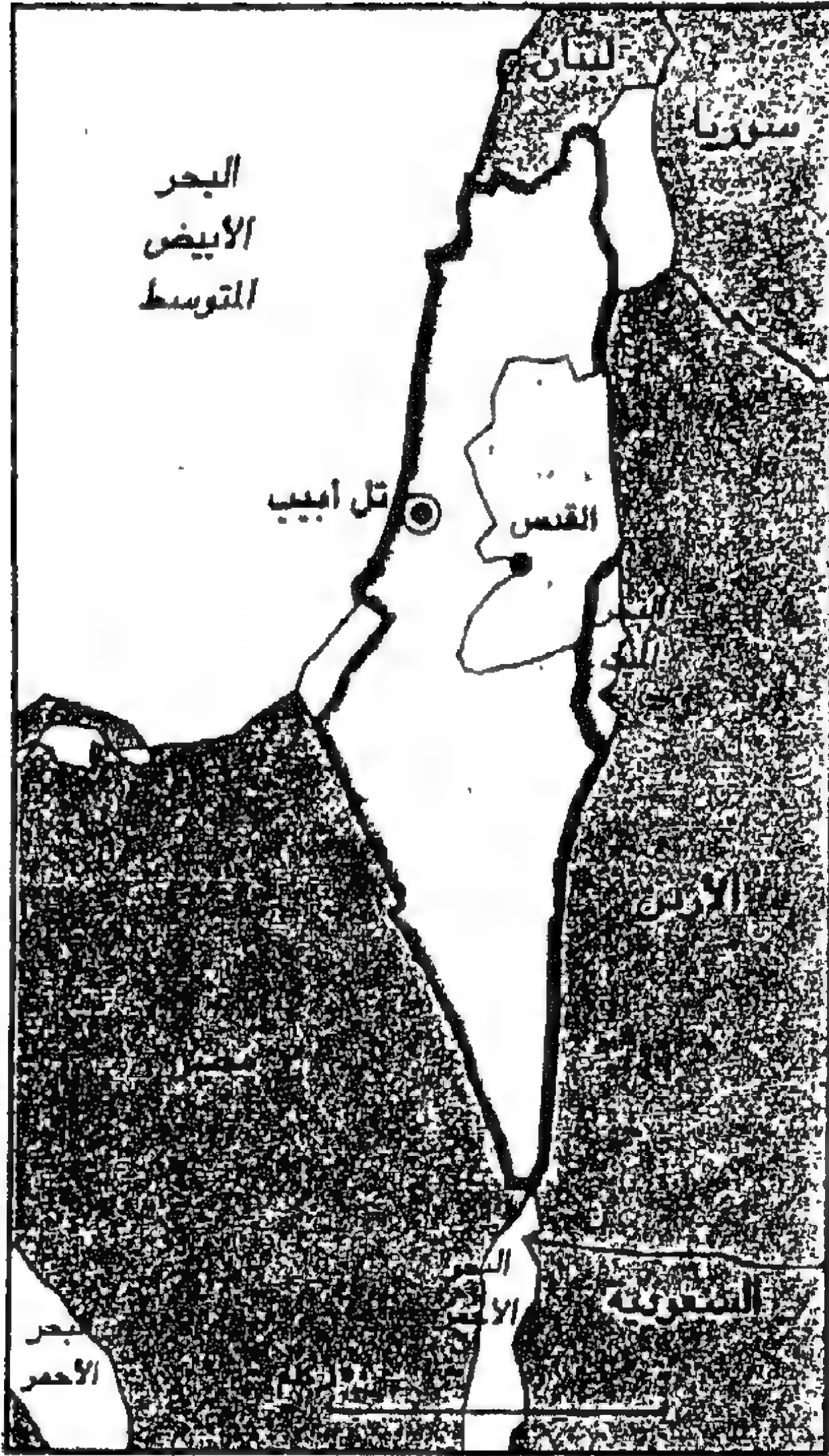
ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من الغزاة .

والحقيقة أن اسرائيل قد أقدمت على مثل هذا الاحتفال الذى يستمر نحو ١٦ شهرا فى محاولة لاستدراج الرأى العام العالمى للاعتراف الرسمى والواقعى بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل حيث يلاحظ أن الاحتفال يسبق بدسفاوضات القدس (فى مايو ١٩٩٦) ويواكبها على أمل أن يشكل هذا ضغطا على المفاوض الفلسطينيين تدفعه الى اليأس من نتيجة المفاوضات .

ولا عجب أن يكون الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (النواب والشيوخ) هو أول ما يستجيب للمخطط الاسرائيلى عندما صوت (فى أكتوبر ١٩٩٥) بأغلبية مع نقل السفارة الأمريكية عام ١٩٩٩ من تل أبيب الى القدس رغم تحذيرات الادارة الأمريكية التي أعلنت مرارا من قبل اتفاقها مع مواقف الأغلبية العظمى من دول العالم حول أن الوضع النهائى للقدس لا يمكن تسويته إلا عن طريق المفاوضات .

وأخيرا .. فقد كان عام ١٩٩٥ بالنسبة للقدس مليئا بالأحداث والتطورات السريعة والمثيرة قبل أن تدخل قضية المدينة المقدسة المرحلة النهائية للمفاوضات مع ثلاث قضايا رئيسية أخرى هى المستوطنات واللاجئين والحدود . وكل الدلائل تشير الى أن تحديات ١٩٩٦ بالنسبة لقضية القدس سوف تكون أكثر حدة وصعوبة فهو عام الانتخابات الاسرائيلية وأيضا عام الانتخابات الأمريكية وفى كلاهما تصبح قضية القدس قضية المزايدات الأولى عند الاسرائيليين وعند الأمريكيين . ويبقى فى النهاية أن تصبح قضية القدس أيضا هاجسا الأول والأخير طوال السنوات الثلاث القادمة للمفاوضات (١٩٩٦-١٩٩٩) .





اسرائيل ما بعد رابين : دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح

أحمد إبراهيم محمود

يعتبر اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في الرابع من نوفمبر ١٩٩٥ حدثا غير مسبوق على الإطلاق في اسرائيل، ويمثل هذا التطور في حد ذاته انعكاسا للعديد من الاعتبارات والمتغيرات الهيكلية التي دفعت نحو تفاقم واستشراء معدلات العنف الداخلي في اسرائيل ووصولها الى درجة استخدام العنف المسلح ضد اعلی رمز سياسي في الدولة بهدف تسجيل الاعتراض على سياسات معينة من جانب الحكومة الاسرائيلية، وبالتحديد السياسة المتعلقة بعملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وواقع الامر، ان عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي تمثل بهذا المعنى انقطاعا بالغ الاهمية بين مرحلتين فاصلتين في عملية التطور السياسي الداخلي، وفي تطور ظاهرة العنف المسلح الداخلي في اسرائيل . وعلى هذا الاساس، فان دراسة مختلف جوانب عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين تقتضي التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية، أولها يتعلق بالمتغيرات والدوافع الكامنة وراء الاغتيال، سواء المتعلقة بالنمو المحوظ في وزن وفاعلية الحركة اليمينية المتطرفة او المتعلقة بالاستقطاب الحاد في المجتمع الاسرائيلي بشأن عملية التسوية . أما الجانب الثاني، فهو يتركز على تناول التغيرات التي طرأت على مختلف الجوانب السياسية الاسرائيلية، سواء المتعلقة بمستقبل التركيبة السياسية والحزبية او الخاصة بمستقبل ظاهرة العنف الداخلي . وأخيرا، فان الجانب الثالث يتمثل في دراسة مختلف جوانب التطور المستقبلي المحتمل للسياسة الاسرائيلية في عملية التسوية عقب اغتيال اسحق رابين.

أولا: المتغيرات الدافعة الى اغتيال اسحق رابين

يمثل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بحد ذاته دالة رئيسية على عمق التناقضات الداخلية في اسرائيل، كما يشير الى ان هذه التناقضات دخلت طورا جديدا من اطوار النمو، وهو طور أكثر ميلا نحو ممارسة العنف المسلح واسع النطاق ضد ابرز رموز الدولة باعتبار ذلك اكثر الوسائل قوة للتعبير عن الاحتجاج السياسي. في ظل هذه الوضعية، يعبر اغتيال اسحق رابين بالدرجة الاولى عن عمق المعارضة الداخلية في اسرائيل لمسار عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وهو مسار بات واضحا ان قطاعات واسعة من الرأي العام والنخبة السياسية الاسرائيلية ليست موافقة عليه، ولا يقتصر الامر هنا على مجرد قطاع اليمين المتطرف، وانما يمتد ايضا الى اليمين، بل والى شريحة عريضة من اليسار الاسرائيلي ذاته ممثلة في بعض اجنحة حزب العمل الحاكم . وعلى هذا الاساس، لا يعتبر اغتيال اسحق رابين مجرد عمل فردي اقدم عليه موهوس يميني متطرف في اسرائيل، ولكنه يمثل في واقع الامر نتاجا للعديد من المتغيرات الهيكلية

الكامنة في صميم بنية المجتمع الاسرائيلي، ويمكن الاشارة على وجه التحديد الى نوعين رئيسيين متلازمين من المتغيرات:

اولها، النمو الهائل في حجم ووزن الحركة الاصولية اليمينية المتطرفة في اسرائيل، لاسيما في شقها الديني، والتي استطاعت ان تستشري في المجتمع الاسرائيلي في الوقت الراهن، بحيث اصبحت تضم مالا يقل عن ١٠ في المائة من تعداد السكان، وحوالي ٤٠ في المائة من ضباط الجيش الاسرائيلي، وظلت هذه الحركة تتخذ مواقف رافضة وبالغة الحدة ضد العديد من سياسات حكومة رابين، الامر الذي لم يؤد فقط الى خلق المناخ المناسب لاقدام احد افراد هذه الحركة على اغتيال رابين، ولكنها باركت ايضا هذا الاغتيال بعد وقوعه.

ثانيا، الاستقطاب الحاد القائم في المجتمع الاسرائيلي بشأن عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، ذلك ان المجال الاول والرئيسي للخلاف بين الحركة الاصولية اليهودية والحكم في اسرائيل كان متمحورا حول عدم رضا تلك الحركة عن المسارات الراهنة لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وسعيها الى وقف هذه العملية بكافة السبل المتاحة، بما في ذلك اكثرها عنفا وخطورة .

فمن ناحية اولى، يتمثل العامل الرئيسي وراء اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في النمو الهائل الذي شهدته الحركة الاصولية الدينية اليهودية في اسرائيل، وتشتمل الحركة اليمينية المتطرفة في اسرائيل على العديد من العناصر التي تتباين بصورة مذهلة في الحجم والتنظيم والفاعلية، الا ان من الممكن على وجه العموم رصد اكثر تلك الحركات فاعلية فيما يلي:

- حركة جوش امونيم، وقد نشأت عقب حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت في الاصل عبارة عن جماعة متطرفة منشقة عن الحزب القومي الديني (المفدال) ، واتسم نشاط هذه الحركة بالتطرف والابتعاد عن التعاليم المعتدلة نسبيا التي كان الحزب القومي الديني يتسم بها . وقد اصبحت حركة جوش امونيم بمثابة معمل التفريخ الرئيسى للحركة اليمينية المتطرفة في اسرائيل، وركزت هذه الحركة على توسيع دائرة الاستيطان في الاراضى العربية المحتلة، واستفادت في هذا الاطار من السياسة الحكومية التي نفذها ورعاها ايجال الون في تلك الفترة والتي اعتمدت على دعم الحركة الاستيطانية في القدس والخليل، وذلك في اطار خطة امنية توسعية واسعة النطاق . وفي هذا الاطار، ظلت حركة جوش امونيم تنمو بسرعة مذهلة منذ اواخر السبعينات وحتى اوائل الثمانينات في ظل حكم الليكود، حتى اصبحت تنظيما بالغ الخطورة من خلال ممارستها لاعمال عنف بالغة البشاعة ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ومن ابرز العمليات التي كانت قد نفذتها عملية الاعتداء على رؤساء البلديات الفلسطينية في يونيو ١٩٨٠، ولم تتعامل السلطات الاسرائيلية مع هذه العمليات بصورة حاسمة، وانما كانت

تجرى محاكمات وهمية، وكان منفذو تلك العمليات يعاقبون عقوبات بسيطة للغاية، وكان السجن بالنسبة لهم مجرد فترة نقاهة، وكانوا يخرجون من السجن بوصفهم ابطالا قوميين ودينيين في اسرائيل .

- حركة (كاخ) : تأسست هذه الحركة على يدى اليهودى الامريكى الحاخام مائير كاهانا، وتعتبر حركة كاخ وليدة التطرف الدينى والسياسى اليهودى فى الولايات المتحدة الامريكية، وكان قدومها الى اسرائيل بمثابة امتداد لـ (رابطة الدفاع اليهودية) التى كان قد انشأها وتزعمها كاهانا حتى مقتله عام ١٩٩٠، وتعتبر هذه الحركة بدورها مصدر تفريخ للعديد من الحركات اليمينية المتطرفة الاصغر شأنًا فى الاراضى العربية المحتلة . وقد اهتم كاهانا بنشر اتباعه على مقربة من المدن والقرى العربية فى الضفة الغربية حتى اصبحوا يسيطرون بالكامل على اربع مستعمرات هى نكريات اربع وبرخاء والون مودى وتبوح . وفى اعقاب اغتيال كاهانا، آلت زعامة الحركة الى باروخ مرزال، بينما يتولى نوعام فادerman منصب المتحدث باسم الحركة، بينما تولى ابن كاهانا زعامة شق آخر من الحركة فى مستوطنة تبوح . وقد أدى التنافس على زعامة الحركة الى بروز تنظيمين آخرين موالين وموازنين لكاخ هما: اللجنة من اجل الامن فى الشوارع، وشرطة يهودا .

- المنظمات اليمينية المتطرفة الصغيرة، حيث اصبحت الحركات اليمينية المتطرفة تمثل جزءا من التكوين الطبيعى للحركة الاستيطانية فى الاراضى العربية المحتلة، ونشأ فى هذا الاطار العديد من الجماعات، مثل المنظمة اليهودية المقاتلة (ايال) التى يتزعمها افيشاي رفيف، وينتمى ايجال عامير قاتل اسحق رابين الى هذه المنظمة، وهناك ايضا جماعة سيف داوود التى تعمل ايضا فى الاراضى العربية المحتلة، وتعتبر مسئولة عن اغتيال عدد من الفلسطينيين فى منطقة جبل الخليل، وكذلك حركة بناء المعبد التى تكرس نفسها بالكامل لمهمة بناء الهيكل اليهودى على انقاض المسجد الاقصى فى القدس الشرقية، وحركة هذه ارضنا التى يتزعمها موسى بيجلين وتسعى الى وقف عملية التسوية العربية - الاسرائيلية لانها سوف تؤدى من وجهة نظرهم الى التنازل عما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية، وهو ماسوف يؤدى بالتالى الى القضاء النهائى على دولة اسرائيل . وهناك ايضا العديد من الجماعات اليمينية المتطرفة الاخرى فى الاراضى المحتلة، الا ان من الصعب اجراء حصر دقيق لها، نظرا لعدم وجود أية اطر قانونية او تنظيمية لها فى الساحة السياسية الاسرائيلية.

من ناحية اخرى، كانت عملية الاغتيال المذكورة نتاجا للاستقطاب والتوتر الحادين الناشئين فى الحياة السياسية الاسرائيلية بفعل عملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وعلى الرغم من ان هذا الاستقطاب ليس جديدا فى حد ذاته، الا انه بات يكتسب ابعادا اخرى اكثر اهمية على الاطلاق خلال الالونة الاخيرة . فقد اكدت التطورات الجارية على الساحة الاسرائيلية ان هناك قطاعات واسعة للغاية

من النخبة السياسية والرأى العام فى اسرائيل تعارض بشدة المسارات الراهنة للتسوية العربية - الاسرائيلية . وتندرج هذه المعارضة على مستويات مختلفة فى اسرائيل، حيث تتراوح بين اربعة مستويات : مستوى الحزب الحاكم ذاته، مستوى المعارضة الحزبية، مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، مستوى الرأى العام الاسرائيلى . وفى داخل حزب العمل الحاكم، يعارض العديد من العناصر الفاعلة داخل الحزب من حيث المبدأ عملية التسوية اذا انطوت على تنازلات اقليمية فى الضفة الغربية والجولان، وتبلورت هذه المعارضة فى اطار حركتين داخل الحزب، اولاهما المعروفة بـ (لوى الجولان) الذى يتزعمه ثلاثة من اعضاء الكنيست عن حزب العمل هم : افيجدور كحلانى، ياكوف شيفى، عمانوئيل ريسمان، وتقوم الفكرة الرئيسية لاهمىاء هذا اللوى على رفض الانسحاب من هضبة الجولان، ايا كان مضمون اتفاق التسوية الذى سوف يجرى التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، وذلك استنادا الى ان الجولان تمثل بالنسبة لاسرائيل عمقا استراتيجيا لايمكنها الاستغناء عنه . أما الحركة الثانية، فهي حركة (الطريق الثالث) التى تضم مجموعة من جنرالات الاحتياط وبعض الرؤساء السابقين لجهاز الموساد، وتؤكد على انها سوف تعارض بقوة اى نية للانسحاب من الجولان لان مثل هذا الانسحاب سوف يعرض امن شمال اسرائيل كله للخطر . أما المستوى الثانى للمعارضة الاسرائيلية للتسوية وللانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، فهو يتمثل فى مستوى المعارضة الحزبية داخل الكنيست وخارجه، ويقود هذا الاتجاه كتل الليكود اكبر الاحزاب الاسرائيلية المعارضة، ويضم فى عضويته ايضا الاحزاب الدينية . وتندرج معارضة هذه الاحزاب عموما، وتكتل الليكود خصوصا، فى اطار الصراع الحزبى على السلطة، أى انه لايرتبط بالضرورة بالاحتياجات الامنية او السياسية المتعلقة بالتسوية، حيث يخشى قادة الليكود من ان يؤدى نجاح حزب العمل والاحزاب اليسارية المتحالفة معه فى اتمام عملية التسوية الى دعم موقفها فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة قادمة . ولذلك ، حرص الليكود يوما على تصوير كافة التطورات التى تحققت على صعيد التسوية بين الدول العربية واسرائيل على انها كارثة على امن واحتياجات الدولة العبرية . أما المستوى الثالث للمعارضة الاسرائيلية للتسوية، فيتمثل فى مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، وبالتحديد فى الضفة الغربية وهضبة الجولان ، حيث توجد العديد من التنظيمات اليمينية المتطرفة التى تشكل العماد الرئيسى للنشاط الاستيطاني الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة، والتى تتبنى موقفا مناوئا بالغ العنف ضد اية محاولات للتسوية تنطوى على التنازل عن أى جزء مما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية . واخيرا ، فان المستوى الرابع لمعارضة عملية التسوية فى اسرائيل، فهو يتمثل فى الرأى العام الاسرائيلى ذاته، حيث تشيع معارضة قوية فى اوساط الجمهور الاسرائيلى لمسار عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين . فعلى المسار الفلسطيني - الاسرائيلى، ابدت قطاعات واسعة من الرأى

ثانيا: انعكاسات اغتيال رابين على السياسة الاسرائيلية

ترك اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين اثارا بالغة الاهمية على العديد من الدوائر والقضايا السياسية فى اسرائيل، لاسيما بالنسبة للقضايا الاكثر الحاحا والمرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية الاغتيال . فقد برزت، أولا، اشكالية التشكيل الامثل للحكومة الاسرائيلية فى مرحلة ما بعد رابين، والتى كان من الضرورى ان تأخذ فى الاعتبار العديد من التوازنات والمعطيات الداخلية، كما كانت هناك من ناحية ثانية اشكالية العنف الداخلى فى اسرائيل، والتى باتت بدورها قابلة للمزيد من التصعيد من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة فى اسرائيل .

١ - تحولات التركيبة السياسية الداخلية فى اسرائيل :

ادى اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين الى نشوء حالة من الشلل والارتباك السياسى، سواء داخل حزب العمل او على امتداد الساحة السياسية والحزبية الاسرائيلية، وشهدت الساحة السياسية الاسرائيلية تطورات كثيفة للغاية فى المرحلة القصيرة التى اعقبت اغتيال رابين بهدف اعادة الاستقرار على المستويين الحكومى والامنى فى الداخل . وقد اظهرت هذه التطورات ان عملية استعادة الاستقرار قد تآثرت بعدد من المتغيرات والعوامل بالغة الاهمية يتمثل ابرزها : العمل على احتواء العنف الداخلى والحيلولة بون استفحاله، والحرص على ضمان اكبر قدر ممكن من الاغلبية للحكومة المقبلة فى الكنيست الاسرائيلى، والحرص على الحفاظ على صورة اسرائيل امام العالم الخارجى . وعلى هذا الاساس، تمحورت حركة التفاعلات الداخلية فى اسرائيل خلال الفترة القصيرة التى اعقبت الاغتيال حول النقطتين التاليتين:

أولا : التشكيل الحكومى الجديد . فقد تولى شيمون بيريز مهمة تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة . باعتباره زعيم اكبر كتلة داخل الكنيست، علاوة على انه شغل

من النخبة السياسية والرأى العام فى اسرائيل تعارض بشدة المسارات الراهنة للتسوية العربية - الاسرائيلية . وتندرج هذه المعارضة على مستويات مختلفة فى اسرائيل، حيث تتراوح بين اربعة مستويات : مستوى الحزب الحاكم ذاته، مستوى المعارضة الحزبية، مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، مستوى الرأى العام الاسرائيلى . وفى داخل حزب العمل الحاكم، يعارض العديد من العناصر الفاعلة داخل الحزب من حيث المبدأ عملية التسوية اذا انطوت على تنازلات اقليمية فى الضفة الغربية والجولان، وتبلورت هذه المعارضة فى اطار حركتين داخل الحزب، اولاهما المعروفة بـ (لوى الجولان) الذى يتزعمه ثلاثة من اعضاء الكنيست عن حزب العمل هم : افيجدور كحلانى، ياكوف شيفى، عمانوئيل ريسمان، وتقوم الفكرة الرئيسية لاهمىاء هذا اللوى على رفض الانسحاب من هضبة الجولان، ايا كان مضمون اتفاق التسوية الذى سوف يجرى التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، وذلك استنادا الى ان الجولان تمثل بالنسبة لاسرائيل عمقا استراتيجيا لايمكنها الاستغناء عنه . أما الحركة الثانية، فهي حركة (الطريق الثالث) التى تضم مجموعة من جنرالات الاحتياط وبعض الرؤساء السابقين لجهاز الموساد، وتؤكد على انها سوف تعارض بقوة اى نية للانسحاب من الجولان لان مثل هذا الانسحاب سوف يعرض امن شمال اسرائيل كله للخطر . أما المستوى الثانى للمعارضة الاسرائيلية للتسوية وللانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، فهو يتمثل فى مستوى المعارضة الحزبية داخل الكنيست وخارجه، ويقود هذا الاتجاه كتل الليكود اكبر الاحزاب الاسرائيلية المعارضة، ويضم فى عضويته ايضا الاحزاب الدينية . وتندرج معارضة هذه الاحزاب عموما، وتكتل الليكود خصوصا، فى اطار الصراع الحزبى على السلطة، أى انه لايرتبط بالضرورة بالاحتياجات الامنية او السياسية المتعلقة بالتسوية، حيث يخشى قادة الليكود من ان يؤدى نجاح حزب العمل والاحزاب اليسارية المتحالفة معه فى اتمام عملية التسوية الى دعم موقفها فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة قادمة . ولذلك ، حرص الليكود يوما على تصوير كافة التطورات التى تحققت على صعيد التسوية بين الدول العربية واسرائيل على انها كارثة على امن واحتياجات الدولة العبرية . أما المستوى الثالث للمعارضة الاسرائيلية للتسوية، فيتمثل فى مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، وبالتحديد فى الضفة الغربية وهضبة الجولان ، حيث توجد العديد من التنظيمات اليمينية المتطرفة التى تشكل العماد الرئيسى للنشاط الاستيطاني الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة، والتى تتبنى موقفا مناوئا بالغ العنف ضد اية محاولات للتسوية تنطوى على التنازل عن أى جزء مما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية . واخيرا ، فان المستوى الرابع لمعارضة عملية التسوية فى اسرائيل، فهو يتمثل فى الرأى العام الاسرائيلى ذاته، حيث تشيع معارضة قوية فى اوساط الجمهور الاسرائيلى لمسار عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين . فعلى المسار الفلسطيني - الاسرائيلى، ابدت قطاعات واسعة من الرأى

النظام القديم الذي كان معمولاً به، والذي يقوم على تكليف زعيم أكبر حزب يفوز في الانتخابات بتشكيل الحكومة، ويخشى شيمون بيريز أن يؤدي تنفيذ هذا القانون إلى خسارته في الانتخابات القادمة نظراً لشعبيته الضئيلة نسبياً في الشارع الإسرائيلي.

وعلى هذا الأساس، كانت الحكومة الجديدة التي شكلها شيمون بيريز عبارة عن توليفة بسيطة لتجاوز كافة الإشكاليات والمحاذير القائمة، حيث جاءت الحكومة عبارة عن ائتلاف بين كل من حزب "العمل" وحزب "ميريتس" اليساري وكتلة "يعود الدينية"، وحظي هذا الائتلاف بأغلبية حوالية ٥٨ نائباً في الكنيست من أصل ١٢٠ عضواً، بالإضافة إلى النواب العرب الخمسة الذين يدعمون الائتلاف من الخارج. وقد جرى الجمع بين حزب ميريتس اليساري وكتلة يعود اليمينية في ائتلاف واحد من خلال اتفاق يقضي بتعهد حزب العمل الحفاظ على الوضع القائم في إسرائيل فيما يتعلق بتطبيق الشريعة اليهودية واشتراط الحصول على موافقة حزب ميريتس لسن أية قوانين دينية جديدة. وفي إطار التشكيل الجديد، جرى تعيين إيهود باراك وزيراً للخارجية ويوسي بيلين وزيراً في رئاسة الوزراء وموشيه شاحال وزيراً لشؤون الأمن الداخلي وحاييم رامون وزيراً للداخلية. وفي نفس هذا الإطار، خصص بيريز لنفسه وزارة الدفاع، جنباً إلى جنب مع رئاسة الحكومة، وذلك بهدف أحكام سيطرته على كل ما يتصل بتطبيق اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين من ناحية، بالإضافة إلى السيطرة على كافة الترتيبات الأمنية المتعلقة بآية اتفاقات يجري التوصل إليها مستقبلاً مع السوريين، فضلاً عن رغبة بيريز في توظيف هذا المنصب سياسياً عبر محاولة اقناع الرأي العام الإسرائيلي بأنه قادر على توفير الأمن على الرغم من خلفيته غير العسكرية. وفي نفس الوقت، كان التشكيل الحكومي الجديد يرمي إلى إيجاد حوار بين اليسار واليمين داخل الحكومة، وجرى ذلك عبر إسناد منصب وزير بلحقية للحاخام يهودا اميتال بهدف إيجاد قناة للاتصال بالمستوطنين اليهود سعياً إلى راب الصدع بين العلمانيين والمتدينين. وقد بدا واضحاً على التشكيل الحكومي الإسرائيلي الجديد حرص الشديد على نجاح عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، حيث أسندت إلى يوسي بيلين مهمة التنسيق التام مع أوري سافير الأمين العام لوزارة الخارجية ومنسق عملية السلام، مما يعني أن إيهود باراك لن يتمتع بنقوذ كبير في إدارة شئون السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهو ما يشير إلى أن شيمون بيريز احتفظ لنفسه بأهم وأوسع الصلاحيات في التشكيل الجديد والمتمثلة في: رئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع، وقيادة عملية التسوية.

ثانياً: إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية الداخلي، فقد أظهرت جميع الأطراف الحكومية والحزبية في إسرائيل حرصاً على استعادة الاستقرار والتبرؤ من تهم التحريض على عملية الاغتيال. ومن ثم، فإنه على صعيد إعادة ترتيب

بالفعل منصب رئيس الوزراء بالوكالة، فضلاً عن أنه كان شريكاً لرابين في كافة التفاعلات السياسية. وفي إطار عملية إعادة ترتيب الحكومة الإسرائيلية، ركز شيمون بيريز بالأساس على تشكيل فريق حكومي تكون مهمته مواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط وإعادة الثقة الشعبية التي اهتزت إثر اغتيال اسحق رابين. ومن ثم، استهدفت الاتصالات الحزبية التي قام بها بيريز زيادة الأغلبية التي تتمتع بها الحكومة المقبلة في الكنيست، بما يتيح لها إدارة شئون السياسة الداخلية والخارجية دون تعقيدات كبيرة. وكانت بعض التقديرات الأولية قد أشارت إلى إمكانية أن يعتمد شيمون بيريز على محاولة الافادة من الشعبية الجارفة التي تتمتع بها حزب العمل ومعسكر السلام في إطار الفورة العاطفية التي نشأت لدى الرأي العام الإسرائيلي عقب اغتيال رابين، ويلجأ إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة في إسرائيل، إلا أن شيمون بيريز ركز على أن الأولوية تتمثل في دفع المسيرة السلمية. وقد أعربت مصادر حزب العمل عن اعتقادها بأن فترة السنة المتبقية على موعد الانتخابات العامة المقبلة ربما تكفي لتعزيز شعبية الحزب عبر دفع عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، لاسيما من خلال تحقيق نجاحات على المسار السوري - الإسرائيلي، مما يلغى الحاجة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

وقد جابهت عملية إعادة التشكيل الحكومي العديد من الخلافات داخل حزب العمل الإسرائيلي بشأن العديد من القضايا، حيث برزت خلال الفترة القصيرة التي أعقبت الاغتيال خلافات بين رئيس الوزراء بالوكالة شيمون بيريز وزعماء آخرين داخل حزب العمل حول طبيعة التشكيل الوزاري المحتمل، فقد استاء بعض قادة الحزب من اتجاه بيريز إلى تولي منصب وزير الدفاع بنفسه إلى جانب منصب رئيس الحكومة، وكان هؤلاء القادة يفضلون إسناد منصب وزير الدفاع إلى إيهود باراك الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، وهو ما سبب تعقيدات شديدة في الساحة السياسية الإسرائيلية لفترة ليست بالقصيرة، وكانت هذه التعقيدات عائدة في جانب منها إلى أن إسناد منصب وزير الدفاع إلى إيهود باراك كان سوف يمنح الحكومة ثقة أكبر من قبل الرأي العام الإسرائيلي الذي يبدي احتراماً وتقديراً عالياً للسياسيين ذوي الخلفية العسكرية القوية، إلا أن بعض الأوساط الإسرائيلية رأت أن بيريز ربما يجد في إسناد منصب وزير الدفاع إلى باراك أداة لاعطاء الأخير قاعدة نفوذ وقوة بالفي الأهمية، الأمر الذي قد يتيح له منافسة بيريز ذاته على رئاسة الحزب والحكومة مستقبلاً. أما بالنسبة لوزارة الخارجية، فقد تمحور الجدل حول إمكانية إسناد هذا المنصب إلى نائب وزير الاقتصاد يوسي بيلين الذي يعتبر من الحمائم، إلا أن هذا الترشيح كان يثير تخوفاً من جانب بعض أوساط حزب العمل من إمكانية أن يؤدي وجود شيمون بيريز ويوسي بيلين معاً في حكومة واحدة إلى اتهامها بأنها "حكومة حمائم". أضف إلى ذلك، أن الخلاف دار بصورة ضارية داخل الحزب حول محاولة بيريز إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وتفضيله العودة إلى

البيت الداخلي في إسرائيل، وأصلحت أجهزة الأمن الإسرائيلية حملة اعتقالات وتحقيقات واسعة النطاق، وجرى في هذا الإطار التحقيق مع العديد من المتطرفين والمستوطنين الاسرائيليين . أضف الى ذلك، ان العديد من المؤشرات المحت الى امكانية تشديد الاجراءات الامنية في الداخل بهدف السيطرة على الجماعات اليمينية المتطرفة وتفكيك حالة الاستقطاب الحادة في المجتمع الاسرائيلي، الا ان التطورات الفعلية التي جرت في هذا الشأن اقتصررت على مجرد تشكيل لجنة سياسية للتحقيق في ملابسات اغتيال اسحق رابين، وذلك على الرغم من ان التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الاسرائيليين كانت تشير الى امكانية اتخاذ اجراءات اشد واكثر حسما، حيث كان المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية ميخائيل بن يائير قد اشار الى ان أجهزة الأمن الاسرائيلية سوف تفتح تحقيقا مع جميع أولئك الذين ايدوا اغتيال اسحق رابين، كما أعلن وزير العدل الاسرائيلي ديفيد لبعي انه سوف يتقدم بمشروع تشريع جديد الى الكنيست لتجريم كل من يدعو الى القتل او يشجع على العنف، بما في ذلك حظر المظاهرات امام منازل المسؤولين المنتخبين ، الا ان الحكومة امتنعت لاحقا عن تنفيذ اى من هذه الافكار بهدف الحيلولة بون تصعيد الموقف الداخلي . وعلى اية حال، فان هذه الوضعية ادت اجمالا الى اجبار اليمين الاسرائيلي، وتحديد بنيامين نتانيا هو، على اداة الاغتيال بقوة والموافقة الصريحة على استمرار حزب العمل في الحكم، فيما جاء بمثابة رد فعل تكتيكي لامتناع ردد الفعل الغاضبة المشار اليها في الشارع الاسرائيلي، علاوة على ان ذلك كان يمثل محاولة ضمنية للحد من الشعبية المتنامية لتيار السلام ولحزب العمل في السياسة الاسرائيلية .

ومن ناحية اخرى، شهد جهاز الأمن العام (الشاباك) حالة من الارتباك والفوضى، بعدما ادعى اغتيال رابين الى اتساع نطاق الاتهامات المتبادلة فيما بين العناصر القيادية في ذلك الجهاز، علاوة على حدوث سلسلة من الاستقالات بين صفوف ابرز عناصر هذا الجهاز . والواقع، ان جملة هذا الارتباك كان عائدا الى اخفاق الجهاز في توفير الحماية للشخصيات العامة في اسرائيل، وفي المقدمة رئيس الوزراء، وبدا واضحا بصفة خاصة في هذا الصدد ان هناك ثغرات كبيرة نجمت عن عدم تنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة الى عناصر الحماية الميدانية، الامر الذي ساعد ايجال عامير قاتل رئيس الوزراء اسحق رابين على الاقتراب منه وتنفيذ عملية الاغتيال بسهولة . وفي نفس هذا الإطار، تشير العديد من التقارير الى ان اجراءات حماية الشخصيات الحكومية في اسرائيل شهدت كثافة غير عادية، لاسيما بالنسبة لرئيس الوزراء شيمون بيريز، لاسيما وان تهديدات عديدة بالقتل قد وصلت عقب اغتيال رابين.

٢- اغتيال رابين واشكالية العنف الداخلي في إسرائيل :

يمثل اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين حدثا غير مسبوق في السياسة الاسرائيلية في التاريخ اليهودي الحديث،

وتشير هذه الحادثة في أهم دلالاتها على الاطلاق الى ان ظاهرة العنف الداخلي في اسرائيل شهدت تحولا بالغ الاهمية خلال الفترة الماضية، ويصب هذا التحول بصفة عامة في اتجاه المزيد من تفاقم هذه الظاهرة، علاوة انها باتت مدفوعة في المرحلة الراهنة بالاعتبارات التوراتية - الايديولوجية - السياسية في أن واحد معا، وهو ما يمثل مزيجا استثنائيا كان من شأنه ان اباحت الجماعات اليمينية المتطرفة لنفسها الابتعاد عن المحاذير التي كانت قائمة فيما مضى، وهي المحاذير التي كانت تحد فيما مضى من الاندفاع في طريق استخدام العنف المسلح في حركة التفاعلات الداخلية . ومن ثم، يشير اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين الى استنفاد الصيغة الاسرائيلية القديمة لاحتواء العنف السياسي صيلة العقود الاربعة الماضية التي كانت تقوم على انه بالرغم من ان اسرائيل تعيش في بيئة اقليمية من العنف والصراع المسلح مع الدول العربية المجاورة، وبالرغم ايضا من ان الكيان الاسرائيلي ظل يشهد درما تباينات هائلة في الاراء بين الاسرائيليين انفسهم بشأن الدين وحدود الدولة وطابعها السياسي، الا ان العناصر الفاعلة والاكثر تأثيرا في النخبة السياسية الاسرائيلية اهتمت باقامة ميكانيزمات فاعلة للتصدي للعنف الداخلي عبر الاهتمام ببناء درجة عالية من التضامن الداخلي، جنبا الى جنب مع تطوير قواعد قانونية وتشريعية فاعلة ضد استخدام العنف في الداخل، الامر الذي ساعد الى حد كبير على اقامة شبكة نفسية - اجتماعية من السيطرة على الذات ضد اغراءات الانحدار الى دوامات العنف والانخراط في حروب اهلية في الداخل.

هذا التضامن الداخلي والقواعد القانونية المضادة للعنف في ساحة التفاعلات الداخلية في اسرائيل شكلا معا فيما مضى حواجز هامة في مواجهة العنف، وكانت فاعلية هذه الاليات عائدة الى انها لقيت تجاوبا من الجمهور الاسرائيلي الذي كان مدركا لمخاطر الانجراف نحو العنف، وهو ادراك تبلور من خلال التأمل في التاريخ اليهودي الطويل، والذي كان قد شهد - على سبيل المثال - انهيار عصر الهيكل الثاني عام ٧٠ بعد الميلاد بفعل الحرب الاهلية الشرسة التي قضت على الكيان اليهودي الذي كان قائما في ذلك الوقت . وبالتالي، فان دروس التاريخ اليهودي القديم قدمت ايضا لليهود المعاصرين دروسا قيمة بان العنف الداخلي يعنى النهاية والفناء والضعف في مواجهة شعوب العالم الاخرى . ومع ذلك، فان اسرائيل شهدت العديد من حالات العنف السياسي المحدود، لاسيما في عام ١٩٥٩، وعامى ١٩٧١ - ١٩٧٢، حينما وقعت توترات طائفية عنيفة في وادي صليب وقل ابيب والقدس . والواضح ان هذه التوترات واعمال العنف السياسي لم تكن ترمى الى الاستيلاء على السلطة، بقدر ماكانت محاولة لجذب انتباه السلطة الى التحفظات والمواقف التي تتبناها الجماعات المستخدمة للعنف، وكانت جميع هذه التوترات ذات طابع ايديولوجي - سياسي، ولم تكن ذات طابع اقتصادي - اجتماعي، حيث ان اسرائيل لم تجابه

اضطرابات اجتماعية عنيفة بفعل التزام جميع الأحزاب الكبرى والقوى السياسية الفاعلة بالعمل على تحسين أوضاع الطبقات الكادحة .وبالتالى، فإن الجماعات الدينية المتطرفة كانت دائما صاحبة اليد العليا فى ممارسة العنف المسلح فى اسرائيل، وكان العنف الذى مارسه بعض تلك الجماعات نابعا بالاساس من رفضها الايديولوجى - اللاهوتى للدولة الصهيونية، ولم يكن هذا العنف مرتبطا باحداث تاريخية تمثل محورا مركزيا للمجتمع الاسرائيلى كله، وكان للعنف الدينى الطائفى هنا ديناميكيتة الخاصة النابعة من احتياجاته وتوتراته الداخلية، او من التطورات السياسية الداخلية غير المتوقعة، وكان هذا العنف فيما مضى محدودا الى ادنى درجة بفعل القيود التشريعية، كما ان هذا العنف كان مرتبطا بدرجة "التكفير" التى يحكم بها حاخامات الطوائف الدينية المتشددة على الآخرين، سواء كانوا من الساسة او من المواطنين العاديين.

ومن ثم، كانت محدودية ظاهرة العنف السياسى والايديولوجى والطائفى فى اسرائيل خلال الفترة المنصرمة منذ نشأة اسرائيل عائدة الى مجموعة متشابكة من الاعتبارات، بعضها يتمثل فى استمرار التهديد الخارجى، بينما يتمثل بعضها الآخر فى القيود التشريعية القاسية، فى حين يتمثل بعضها الثالث فى الكابح الذاتى الراسخ فى السيكولوجية الاسرائيلية والمكتسب من تجارب التاريخ القديم . ومع ذلك، فإن تطورات عملية التسوية العربية - الاسرائيلية أدت الى تقويض الاجماع الوطنى فى اسرائيل، وباتت هناك فجوة واسعة للغاية بين مواقف حزب العمل والائتلاف الحاكم من ناحية، وبين قوى اليمين واليمين المتطرف من ناحية أخرى، حيال العديد من قضايا التسوية، وهو ما كان مصدرا للعديد من المواجهات وأعمال العنف الداخلى فى اسرائيل، ووصل هذا العنف الى اقصى درجاته خلال الفترة القصيرة الماضية مع اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين، مما يعنى ان البنية الاجتماعية فى اسرائيل باتت تذخر بالعديد من المصادر المولدة للعنف المسلح واسع النطاق، واصبحت هناك امكانية واسعة للمرة الاولى على الاطلاق فى اندلاع مواجهات مسلحة واسعة بين قطاعات اجتماعية واسعة وبين الاجهزة الامنية الرسمية فى البلاد .

ثالثا: اغتيال رابين ومستقبل عملية التسوية

اكثرت التطورات الاكثر حداثة على حرص الحكومة الاسرائيلية على الافادة من الدعم الهائل الذى لقيه معسكر السلام فى الاوساط السياسية الاسرائيلية عقب اغتيال اسحق رابين . فقد أصبح معسكر السلام فى اسرائيل فى اقوى موقف له على الاطلاق منذ بدء عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث أدى اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين، وكون هذا الاغتيال قد جاء فى اطار مظاهرة جماهيرية واسعة النطاق تأييدا للسلام، الى زيادة الغضب والحنق الجماهيرى على اليمين واليمين المتطرف، بمافى ذلك على زعيم تكتل الليكود بنيامين نتانياهو، علاوة على ان الاغتيال

يمثل اول سابقة من نوعها فى اسرائيل، وسوف تظل هذه السابقة ترتبط فى الذاكرة الاسرائيلية باليمين وايديولوجيته، مما جعل حزب العمل ومعسكر السلام باسره فى موقف بالغ القوة فى اسرائيل .ومن ثم، فإن هذه الوضعية انعكست فى ثلاثة ملامح رئيسية طبعت السياسة الاسرائيلية من عملية التسوية على النحو التالى:

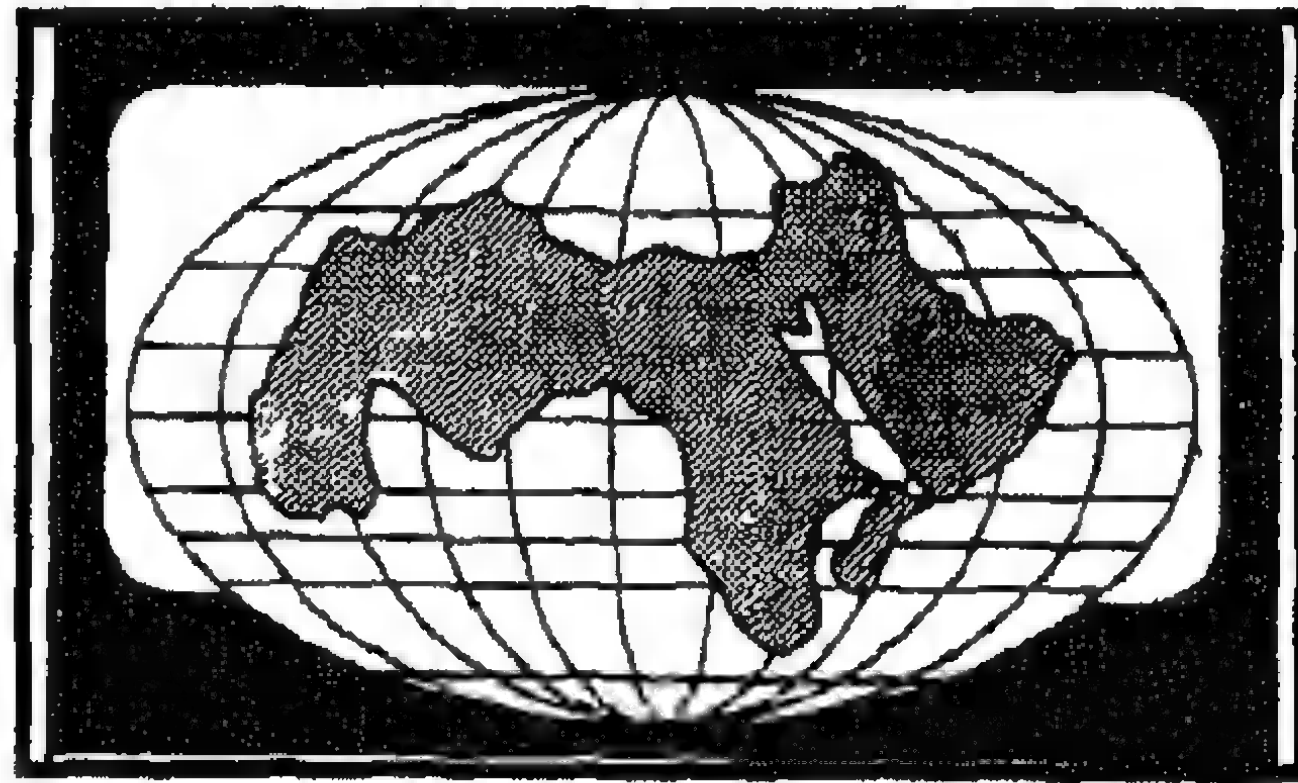
١ - التأكيد على اهمية ومحورية عملية التسوية فى سياسات الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حيث شدد المسؤولون الاسرائيليون على الالتزام بدفع عملية التسوية العربية - الاسرائيلية باعتبار ذلك اولوية قصوى، بل ان رئيس الوزراء بيريز ذهب الى ان عملية التسوية تفوق فى اهميتها انتخابات الكنيست القادمة .وعلى هذا الاساس، اهتم المسؤولون الاسرائيليون بدعوة الاطراف العربية المعنية الى الاشتراك مع اسرائيل فى بذل المزيد من الجهد لدفع عملية التسوية، وقام بيريز فى اول خطاب له عقب تشكيل الحكومة الجديدة بدعوة سوريا الى بدء عهد جديد من المفاوضات مع اسرائيل، علاوة على ان المسؤولين الاسرائيليين اعربوا عن رغبتهم فى ان تفضى الجهود المكثفة التى قامت بها الدبلوماسية الامريكية خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ الى طرح مبادرة غير عادية لتحريك المسار السورى - الاسرائيلى، فضلا عن دفع عملية التسوية باكملها قدما الى الامام ، وهو ماحدث بالفعل عقب زيارة شيمون بيريز الى العاصمة الامريكية ، وقيامه بطرح صيغة جديدة تماما للتفاوض مع سوريا تنطوى على استعداد اسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان السورية فى مقابل سلام كامل مع سوريا ، مما ساهم فى اعادة قوة الدفع الى المسار السورى - الاسرائيلى .

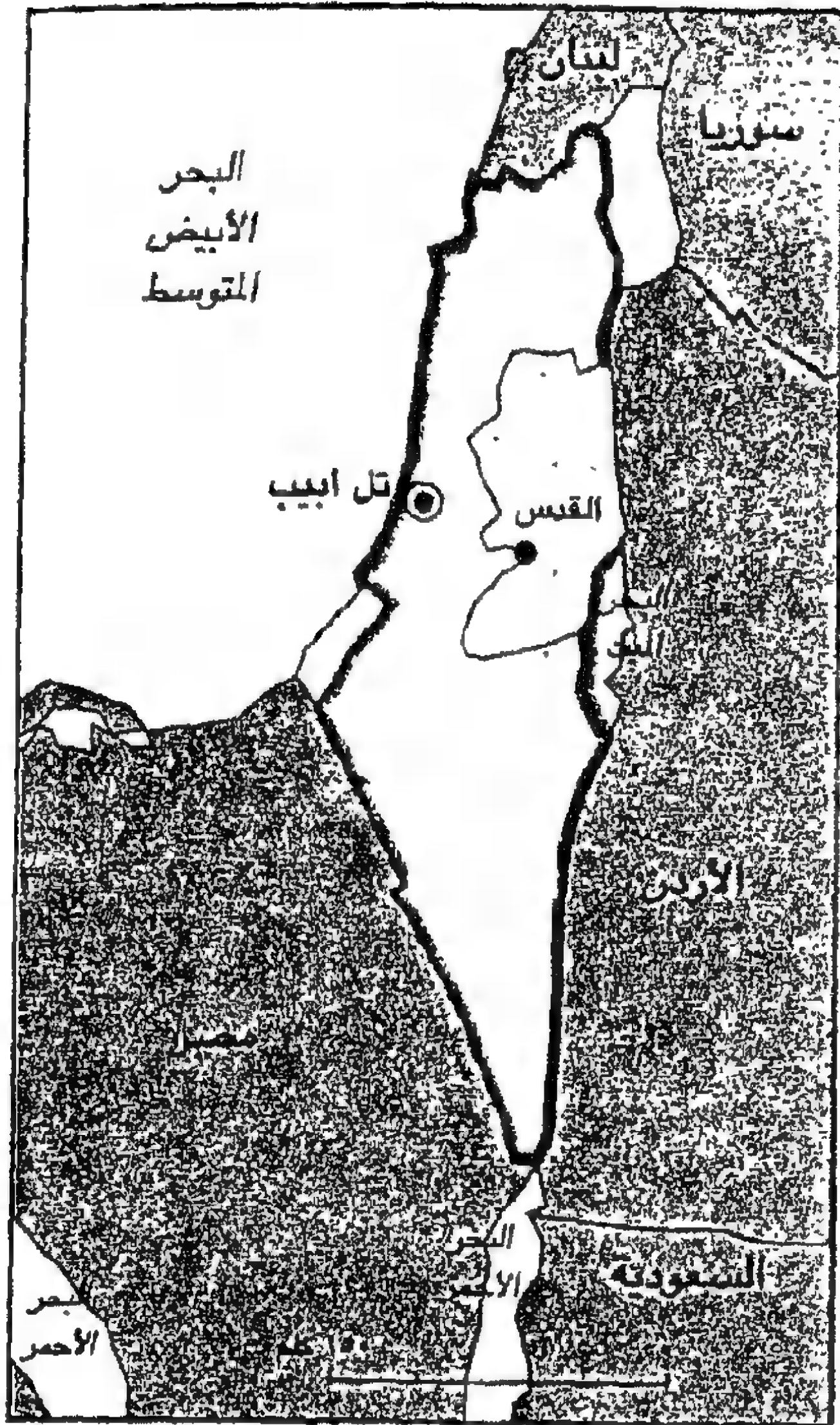
٢ - ابداء المزيد من التشدد فى ادارة العملية التفاوضية مع الاطراف العربية المعنية، وجرى فى هذا الاطار التشديد على عدم استعداد اسرائيل العودة الى حدود عام ١٩٦٧، حيث اشارت تصريحات وزير الخارجية الجديد ايهود باراك عقب توليه منصبه الى ان اسرائيل لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧، وان اسرائيل تريد ضم اجزاء من الضفة الغربية، والابقاء على وجودها المدنى والعسكرى فى وادى الاردن والاحتفاظ بمجموعة المستوطنات اليهودية الواقعة جنوب بيت لحم التى يطلق عليها اسم (غوش ايتسيون) ومستوطنات غرب الضفة، مع الاحتفاظ ايضا بممر واسع فى تلك المنطقة، بالاضافة الى اقامة قدس كبرى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، جنبا الى جنب مع البحث عن حلول وسط مع الفلسطينيين والسوريين للمشكلات العالقة بما لا يضر باسس الامن الاسرائيلى، وفى نفس هذا الاطار، انذر رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز منظمة التحرير الفلسطينية بوجوب تعديل ميثاقها الوطنى الذى ينص على ازالة دولة اسرائيل، والا سوف يتوقف تنفيذ اتفاقات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وكان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات قد تعهد منذ سبتمبر ١٩٩٣ بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى.

٣ - على صعيد الممارسة الواقعية، اهتمت الحكومة الاسرائيلية بمواصلة عملية تنفيذ البرنامج الزمني لاعادة الانتشار في الضفة الغربية . وفي هذا الاطار، قام ضباط فلسطينيون واسرائيليون منذ ٧ نوفمبر ١٩٩٥ باجراء مباحثات بشأن الترتيبات اللازمة لاستكمال عملية انتشار افراد الشرطة الفلسطينية في منطقة جينين، ثم بدأت القوات الاسرائيلية الانسحاب فعليا من جينين عقب ذلك . وقد اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة شيمون بيريز ان الحكومة الاسرائيلية سوف تواصل تطبيق ماتم الاتفاق عليه مع الفلسطينيين نصا وروحا، بحيث تستأنف خطط اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في مدن الضفة الغربية في التوقيتات المحددة سلفا، وبشكل عام، فقد استهدفت هذه الاتصالات مواصلة انسحاب الجيش الاسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بون مشكلات، بحيث يستمر هذا الانسحاب حتى نهاية عام ١٩٩٥ للسماح باجراء انتخابات فلسطينية عقب استكمال الانسحاب .

ومع ذلك، فان قوة الدفع هذه التي حصل عليها معسكر السلام الاسرائيلي لاتنفي ان هناك العديد من الاشكاليات التي مازالت تحيط بعملية استكمال مباحثات التسوية على

المسارين الفلسطينيين - الاسرائيلي والسوري - الاسرائيلي، ففي كلا هذين المسارين، شهدت عملية التسوية انتكاسات متتالية، بفعل تبني اسرائيل لاستراتيجية تفاوضية تقوم على محاولة توظيف تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية ذات درجة عالية من الديمومة والاستمرارية، وهو مايلقى درجات متفاوتة من الرفض والمقاومة من جانب الاطراف العربية المعنية . وقد بدا نفس هذا التوجه واضحا في سياسة الحكومة الاسرائيلية على نحو ماسبق ان ذكرنا، حيث اكد المسئولون الاسرائيليون على ان التسوية العربية - الاسرائيلية لايمكن ان تكون ابدا على حساب الاحتياجات الامنية الاسرائيلية، وان لدى اسرائيل القدرة على فرض تصوراتها لعملية التسوية بحكم انها الطرف الاقوى في الميزان الاستراتيجي العام في المنطقة، وبطبيعة الحال فان هذه العقلية تمثل السبب الرئيسي الذي حال دون الوصول الى اية نتائج عملية على المسار السوري - الاسرائيلي، كما يهدد هذا الموقف الاسرائيلي بإمكانية وصول عملية التسوية على المسار الفلسطيني الى درجة الجمود، لاسيما لدى التفاوض بشأن مختلف جوانب الوضع النهائي.





اتفاق توسيع الحكم
الذاتي الفلسطيني :
المضامين السياسية
والمدلولات الواقعية

علاء سالم

بعد مفاوضات شاقة بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، توصل الجانبان الى اتفاق طابا ، الذي يدرشن المرحلة الثانية من إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية ، الذي وقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، فقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق طابا في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ ، وبعد موافقة الجهات الرسمية في الجانبين ، وقع الاتفاق في صورته النهائية في واشنطن ٢٨ سبتمبر . ويعني اتفاق طابا بتنفيذ إجراءات المرحلة الثانية ، وتحديد اعادة إنتشار الجيش الإسرائيلي في المدن المأهولة بالسكان في الضفة الغربية ، وإجراء الانتخابات الفلسطينية ، التي سوف تفرز السلطة ، التي تناط بها مسؤولية التفاوض مع إسرائيل حول قضايا وإجراءات المرحلة النهائية للتسوية .

ويحمل هذا الاتفاق في طياته زخما اضافيا لمسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وهو المسار الذي واجه في الآونة الأخيرة العديد من الاخفاقات على الأصعدة كافة والتي كان أحد مظاهرها تصاعد وتيرة العنف والمصادمات ما بين الجانبين مما أعاد أجواء الانتفاضة الفلسطينية الى الأذهان . ويمكن إرجاع هذا الاخفاق في أحد أهم محدداته الى التشدد الإسرائيلي في قضايا واجراءات تمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة على الضفة سياديا ، وهو تشدد يشير الى تردد رئيس الوزراء السابق رابين في قضايا التسوية السياسية واستحقاقاتها من ناحية . والحساسية السياسية الشديدة للقضايا محل

التفاوض بين الجانبين ومربودها على المركز السياسي وثقل الحكومة الإسرائيلية ، خصوصا وهي مقدمة على عام الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ١٩٩٦ من ناحية أخرى ، وقد أتاح اتفاق طابا ، مد السيطرة الفلسطينية على قرابة ٣٠٪ من مساحة الضفة البالغة ٥٥ مليون دونم ، وسلطات أوسع في مجالات تسيير الشؤون الحياتية للفلسطينيين ، لئلا تكون له أية مضامين أو مظاهر سيادية فلسطينية في هذه المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني .

وقد حمل الاتفاق أيضا في طياته ، العديد من المضامين والأبعاد التي لا تخلو من مؤشرات خطيرة تجاه عمليات تصور وتوقع الأوضاع المستقبلية في المرحلة النهائية ، ومن أبعاد دعائية هامة للحكومة الإسرائيلية وحزب العمل ذاته . وقد تجسدت تلك الأبعاد الدعائية بشكل أساسي في الربط ما بين تنفيذ مضامين إتفاق طابا ، وضرورة اضطلاع الفلسطينيين وتحديدًا من سوف ينتخبون في مجلس الحكم الذاتي ، بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني ، وينوده التي تدعو الى "الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعمل على تدمير وجودها المادي والمعنوي في المنطقة" . ومن المعروف أن بنود هذا الميثاق ألغيت فعليًا مع بدء عملية التسوية

السياسية في مدريد أكتوبر ١٩٩١ ، والهدف هنا ، هو حرمان اليمين الإسرائيلي "بشقيه القومي والديني" من ورقة طالما استخدمها في مواجهة الحكومة الإسرائيلية وجهودها لإرساء تسوية مع الفلسطينيين .

ويمكن تحديد مضامين اتفاق طابا وأبعاده المختلفة ، في شكل التسويات التي تمت بخصوص القضايا كافة ، ومدى التنازلات التي قدمها كل جانب للوصول لهذه التسويات ، وهذه القضايا هي :

القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية :

تشير قضايا هذا الملحق ، الى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية ، وتشمل ثلاثة أنواع من المناطق : (أ) وتشمل المدن الفلسطينية الست جنين ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، ورام الله ، وبيت لحم (في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة) ، و ٤٥٠ بلدة وقرية . وفي هذه المناطق ستكون للمجلس الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام ، والمسؤوليات المدنية الكاملة . المنطقة (ب) ، وتشمل المدن والقرى الفلسطينية في باقى الضفة . وفي هذه المناطق ، التي تضم نحو ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين ، سيتمنح المجلس سلطة مدنية كاملة ، كما سيناط بالمجلس الحفاظ على الأمن العام بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب . وستكون لهذه المسؤولية الأسبقية على المسؤولية الفلسطينية . وستقام ٢٥ نقطة شرطة فلسطينية في مدن وقرى محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسؤوليتها عن النظام العام . وفي المنطقة (ج) والتي تشمل المناطق غير المأهولة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام . وسيتولى المجلس في هذه المنطقة المسؤوليات المدنية فقط غير المتصلة بالأرض مثل الشؤون الاقتصادية والصحة والتعليم . وسوف تنتهى إعادة الانتشار في المنطقة (أ) قبل ٢٢ يوما من انتخاب مجلس الحكم الذاتى "المقرر له في يناير ١٩٩٦". أما إعادة الانتشار في المنطقتين (ب) و (ج) فسوف تتم بعد إقامة المجلس ، ومدة كل مرحلة ستة أشهر أى أنه بعد ١٥ شهرا من أكتوبر ١٩٩٥ ، سوف تنقل جميع الأراضي في الضفة للاختصاص الاقليمي لمجلس الحكم الذاتى ، باستثناء القدس الشرقية ، والمستوطنات والمواقع العسكرية "وتشكل في مجموعها قرابة ٥٢٪ من مساحة الضفة".

ويحدد هذا الملحق بوضوح تام استمرار إسرائيل في تحمل مسؤولية الأمن الخارجى بكاملها في الأراضي الفلسطينية ، والأمن العام للإسرائيليين والمستوطنين في المنطقتين (ب) و (ج) . ولكنه في الوقت نفسه ، يبقى على جهاز تنسيق فلسطينى - إسرائيلى مشترك يجتمع مرة كل اسبوعين ، وتكوين لجننتين أمنيتين اقليميتين (أحدهما لفزة والأخرى للضفة) . وسيطرة إسرائيل على الممر الذى سوف

يصل أراضي الضفة بالقطاع أمنيا "مدة فتحه ١٠ ساعات يوميا" . أما بالنسبة للمستوطنين فإن الاتفاق يمنع الشرطة الفلسطينية من إيقافهم أو اعتقالهم ، ولكنه يسمح باحتجازهم اذا خالفوا القانون ، الى حين قدوم الدورية المشتركة ، وحينها يحق للجنود الإسرائيليين فقط التحقيق معهم واعتقالهم . ورغم تلبية الاتفاق للمطلب الفلسطينى ، وهو زيادة حجم الشرطة الفلسطينية الى ١٢ ألف جندي ، فإنه أكد في الوقت نفسه ، على حرية المستوطنين والجنود في التنقل في مناطق الضفة الغربية ، وأن هذه الشرطة ستكون مسؤولة عن مكافحة ما أسماه الاتفاق "الإرهاب وأعمال التحريض والعنف" . كما تم رفض معظم المطالبات التي تقدم بها المفاوض الفلسطينى في مفاوضات طابا والتي يمكن بلورتها في :

- رفض توسيع مساحة أريحا الادارية ، إذ طالب الوفد الفلسطينى بأن يشمل الاتفاق الجديد توسيع المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في مدينة أريحا ، وذلك بهدف خلق تواصل جغرافى - اقليمى بينها وبين المدن الست في المرحلة (أ) . ولكن المفاوض الإسرائيلى رفض ذلك بشدة انطلاقا من أن وضع مدينة أريحا تم تحديدها في إتفاق أوسلو ، ومن ثم فهي بذلك تختلف عن وضعية باقى مناطق الضفة الغربية .

- رفض تحديد حدود المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية على خرائط إعادة الانتشار ، وقد كان الهدف الفلسطينى من تثبيت هذه الحدود على خرائط رسمية هو الحيولة دون توسيع هذه المستوطنات خلال سنوات المرحلة الانتقالية ، ولاسيما إذا وصل اليكود للحكم ، ولكن الجانب الإسرائيلى رفض للتطرق الى كل ما من شأنه أن يمس بوضعية المستوطنات حاليا ومستقبليا ، وذلك لحين بدء مفاوضات المرحلة النهائية .

- رفض إزالة جميع نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية ما بين المدن الفلسطينية ، وقد قرر الاتفاق فقط إختزالها كي يسمح للفلسطينيين بحرية التنقل نسبيا ما بين تلك المدن ، ولاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات ، وما يعترها من حملات انتخابية وتنقل للمرشحين بين أنحاء الضفة والقطاع .

- رفض الانسحاب الكامل من مدينة الخليل ، وإنما وضع ترتيب خاص لإعادة الانتشار في المدينة وما حولها من قرى . وفيه سيبقى المستوطنون وعددهم ٤٢٥ مستوطنا تحت الحماية المباشرة للجيش الإسرائيلى "على المستوى العسكرى" . كما أنهم سوف يبقون مواطنين إسرائيليين "على المستوى المدنى" ، ولكنهم سوف يتمتعون بمدينة الخليل "على المستوى البلدى" . والوجود العسكرى الإسرائيلى في المدينة ، سوف يكون فى الحى القديم ، ووسط المدينة ، حيث تجمعات المستوطنين ، وعلى الطرق الرئيسية التي يسلكونها من وإلى الخليل ، والحرم الابراهيمى ومستوطنة كريات أربع . وما عدا ذلك سيخضع

للاختصاص الاقليمي للفلسطينيين إذ سيرفع علمهم على مبنى الحاكمية العسكرية ، والتي شكلت حتى الآن رمزا للحكم العسكري والاحتلال في المدينة ، وذلك بعد أن تتحول الى مقر للإدارة الفلسطينية ، كما ستعود القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة الى إشراف السلطة الفلسطينية على دفعتين كما أن الوجود الفلسطيني في المدينة سوف يكون ذا طابع رمزي في أساسه ، فرغم الاتفاق بين الجانبين على تحديد عناصر الشرطة الفلسطينية التي سوف تتواجد في المدينة بنحو ٣٠٠ شرطى ، عوضا عن الـ ٥٠ شرطيا الذين كانت إسرائيل مبدئيا وافقت عليهم ، فإنه لن يسمح إلا لعشرة منهم فقط بحمل السلاح في المدينة .

- رفض أية عمليات كاملة لنقل صلاحيات حماية والحفاظ على الأماكن المقدسة في الضفة الغربية للفلسطينيين ، والاستمرار في الترتيبات الراهنة في هذه الأماكن ، والتي تتيح لإسرائيل الهيمنة على هذه الصلاحيات ، مع وجود قدر من التواجد الفلسطيني في هذه الترتيبات ، ففي مدينة الخليل سوف تبقى الترتيبات الأمنية الراهنة سارية المفعول ، وهي ترتيبات أدخلت بعد مجزرة الحرم الابراهيمي التي ارتكبها المستوطن باروخ جولدشتاين في فبراير ١٩٩٤ ، والتي قسم بموجبها الحرم الى قسمين أحدهما يهودى والآخر إسلامي ، ولكل منهما مدخل خاص ، والجديد في الاتفاق أنه سوف يسمح لشرطى فلسطيني بالوقوف عند المدخل الاسلامي فقط . أما في بيت لحم ، فإن الطريق ما بين القدس وضريح راحيل "إحدى زوجات النبی يعقوب" ، والحفاظ على الأمن في الضريح نفسه سوف يبقيان تحت السيطرة الإسرائيلية ، والشئ نفسه في قبر النبی يوسف في نابلس .

القضايا الخاصة بالانتخابات :

جرى التأكيد في الاتفاق على أن عملية انتخاب مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى ، سوف تبدأ بعد ستة أشهر من التوقيع النهائى على اتفاق طابا ولكن أعيد جدولتها لتكون في يناير ١٩٩٦ ، وقبل انتهاء هذه المدة بنحو ٢٢ يوما سوف يكون الجيش الإسرائيلى قد أكمل إعادة انتشاره في المدن الفلسطينية الست التى تشملها المنطقة (أ) . وسوف يتكون مجلس الحكم الذاتى من ٨٢ عضوا ، وله اختصاصات تشريعية وتنفيذية وفي الوقت نفسه ، سوف يجرى انتخاب منفصل لرئيس المجلس ، ويتضمن الملحق الخاص بهذه القضايا العديد من المضامين ذات الطابع المقوض للمطالب والحقوق الفلسطينية .

فبعض هذه المضامين متعلق بالسلطة الفلسطينية ذاتها ، ففي بيانها الأول من تونس وقبل الرحيل الى غزة وأريحا ، قالت السلطة الفلسطينية أنها سوف تشترع قانونا للأحزاب السياسية فوراً يمهّد لمشاركة الشعب الفلسطينى في الضفة والقطاع في انتخابات حرة وقائمة على التعددية السياسية ، وحتى التوقيع على اتفاق طابا ، وبعد عامين ، لم يشرع هذا القانون ، وبالتالي لم تظهر أحزاب وقوى سياسية بصورة

رسمية . أعلن القانون رسميا في نوفمبر ١٩٩٥ فيه جرى بالفعل تقسيم المنطقة الانتخابية في الضفة والقطاع الى ١٦ دائرة انتخابية "١١ منها في الضفة و ٥ في القطاع" ، وهذه الدوائر هي : القدس الشرقية ، وأريحا ، والخليل ، وبيت لحم ، ورام الله ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، وجنين ، وسلفيتا ، وطوباس "في الضفة الغربية" ، وجباليا ، وشمال القطاع ، ومدينة غزة ، ودير البلح بما فيها المخيمات الوسطى ، وخان يونس ، ورفح "في قطاع غزة" . ومن النواحي العملية ، لم يعد هناك الوقت الكافى لتدارك هذا الخلل . فالوقت غير كاف لتشكيل الأحزاب والترويج لبرامجها ، ناهيك عن كون الشهرين غير كافيين أساسا لأية حملة انتخابية معقولة سواء للأفراد أو الأحزاب والجماعات السياسية ، مما يتيح للمنظمة السيطرة على مجلس الحكم الذاتى .

أما المضامين الخاصة بإسرائيل ، واتفاق طابا ، فهي تتجاوز في مدلولاتها المضامين الخاصة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، ويمكن بلورتها في :

- أن المجلس لن تكون له أية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ، إلا في السياق الذى حددته إسرائيل في اتفاق طابا ، ومن ثم لن يكون لهذا المجلس ورئيسه أية اختصاصات سيادية تتجاوز هذا السياق داخليا "السيطرة على الأرض والموارد الاقتصادية" وخارجيا "الاتصال وإقامة أية روابط وعلاقات مع قوى خارجية" وهو ما جرى التأكيد عليه بشكل صريح في الاتفاق "لن يكون للمجلس صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية" . بما يشمل ذلك من سلطة التوقيع على اتفاقيات المنح والمعونات الدولية لأراضى الحكم الذاتى ، إذ سوف تنوب المنظمة عن المجلس في مجالات الاتصال الخارجى وتوقيع الاتفاقيات الدولية . أى أن المجلس لن تكون له الشخصية القانونية أو الاعتبارية في مواجهة الآخرين ، وإنما في مواجهة الفلسطينيين وحسب .

- فيما يتعلق بسكان مدينة القدس فعلى الرغم من الاقرار بحقهم في ممارسة العمل الانتخابى ، فثمة قيد ورد في اتفاق طابا يستثنى مواطنى القدس من عمليات الترشيح لانتخابات مجلس الحكم الذاتى . إذ لن يسمح لأى مواطن مقيم في القدس الشرقية بالترشيح لهذه الانتخابات ، الا إذا كان له عنوان سكن آخر في الضفة والقطاع وسارى المفعول . كما سوف يحق لمواطنى القدس الشرقية الاقتراع في مراكز خارج النطاق الإدارى للمدينة باستثناء مركز واحد للاقتراع ، سوف يوضع في أحد المراكز البريدية في المدينة .

- وفقا لمضامين اتفاق طابا ، يحق لإسرائيل رفض مشاركة أى مرشح أو حزب يبنى حملته الانتخابية على أساس معارضة مسيرة التسوية وتطبيقاتها ، على الرغم من كون إسرائيل في إنتخاباتها القادمة "نوفمبر ١٩٩٦" سوف تسمح للأحزاب والقوى الدينية واليمينية التى

تعارض اتفاق أوسلو وتطبيقاته بالمشاركة في هذه الانتخابات ، وهي قوى أعلنت صراحة رغبتها في التحلل من الالتزامات الواردة في اتفاق طابا ، إذا ما وصلت للحكم .

- في اتفاق أوسلو ، تم إقرار انسحاب الجيش الإسرائيلي من كل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين ، ليشاركوا بحرية وبدون احتلال في هذه الانتخابات ، أما ما تم الاتفاق عليه في طابا ، فيقرر الانسحاب الفعلي من ست مدن فلسطينية فقط ، وهي مدن سوف تنعم بالسلطة الفلسطينية ، ولكن العشرات من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ، سوف تبقى تحت الاحتلال . وكذلك أكدت اتفاقية أوسلو على حق النازحين في العودة ومشاركتهم في الانتخابات ، وعمليا لم يعد أحد ، كما لم يتفق على تعريف - خلال لجنة شؤون النازحين - من هو النازح ، أو تعدادهم ، وهم الذين تقرر اتفاقية أوسلو لهم ولأبنائهم بحق الانتخابات والترشيح . وفي اتفاق طابا ، لم يتم التطرق لهذه المسألة ، وبهذا حرم أكثر من ١٢ مليون فلسطيني من حقهم الانتخابي وتحديد من يمثلهم في مجلس الحكم الذاتي ، أي أن الذي سوف يقرر المصير النهائي للكيان الفلسطيني هم سكان الضفة والقطاع الذين يمثلون نحو ثلث السكان الفلسطينيين .

القضايا ذات الطابع القانوني - القضائي :

يعطى الملحق الخاص بهذه القضايا مسؤولية وصلاحيات القضاء الإداري والجنائي على الفلسطينيين للسلطة الفلسطينية . ويستثنى من هذا الاختصاص القانوني ، المستوطنات بما عليها من مستوطنين ، وقواعد الجيش الإسرائيلي وما عليها من جنود ، إذ سوف تحتفظ إسرائيل بمسؤوليات الاختصاص الإداري والجنائي على هؤلاء ، دون تدخل من سلطة الحكم الذاتي ، حتى في القضايا التي سوف يكون فرد أو مجموعة من الفلسطينيين أحد طرفيها .

أما فيما يتعلق بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والبالغ عددهم ٥٥٤٠ سجيناً فقد رفضت إسرائيل المطلب الفلسطيني بالافراج الفوري عن هؤلاء كبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين وتدعيماً للمكانة السياسية والاجتماعية لعرفات وسلطة الحكم الذاتي ، فمن المعروف أن مطلب الافراج عن المعتقلين ، يحظى باجماع كبير في الشارع الفلسطيني ، إذ لا توجد أسرة فلسطينية إلا كان لها ابن رهن الاعتقال ، ومنذ العام ١٩٦٧ ، ذاق حوالي نصف مليون فلسطيني مرارة السجن الإسرائيلي ، والمصادمات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية كانت تعبيراً في أحد أهم محدداتها عن الرغبة في تسوية هذه القضية ، وإطلاق سراح ٥٥٤٠ معتقلاً في السجون الإسرائيلية ، ويتم تصنيف هؤلاء أكثر من مستوى ، فهناك مستوى الأحكام الصادرة بحقهم ، فقد تم إصدار أحكام ضد ٣٧٠٢ معتقل ، وهناك ٣٣٢ معتقلاً على ذمة التحقيق ، وهناك أيضاً ١٣٢٠ معتقلاً إلى أن تنتهي الإجراءات القانونية ضدهم ، و ١٨٦ تم اعتقالهم إدارياً ، ثم من ناحية ثانية مستوى السجن ، إذ يوجد قرابة ٣٥٤٥ معتقلاً في سجون مصلحة السجون ،

ونحو ١٩٩٥ في المعتقلات التابعة للجيش ، وثالثاً على مستوى الانتماءات السياسية للمعتقلين ، فهناك ٢٠٠٠ ينتمون إلى حركة فتح ، وقرابة ٢٠٠٠ تابعون لحركة حماس ، والباقيون ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي ، وبقية جبهات المعارضة الصغيرة . وأخيراً ينتمي نحو ٣٨٥٣ معتقلاً للضفة الغربية و ١٠٩٢ لقطاع غزة و ٥٩٥ للقدس الشرقية .

وعوضاً عن هذا الافراج الفوري ، تقرر تشكيل لجنة تضم من الجانب الفلسطيني نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي ، ومن الجانب الإسرائيلي دافيد ليباى وزير العدل ، وكان الاتجاه العام في مداولات هذه اللجنة ، هو القبول الفلسطيني بالطرح الإسرائيلي القائم على النظر للاعتبارات السياسية لعملية إطلاق سراح المعتقلين وتقديم جدول زمني من ثلاث مراحل للافراج عن هؤلاء . بدأت المرحلة الأولى عقب التوقيع على الاتفاق بشكله النهائي في واشنطن ٢٨ سبتمبر ، وتشمل الافراج عن ما بين ١٠٠ - ١٥٠٠ معتقل ، ومعظمهم من كبار السن ومن تجاوزت مدة عقوبته عشر سنوات والنساء . وقد تدخلت الاعتبارات السياسية بكثافة في هذه المرحلة ، إذ رفضت إسرائيل إطلاق سراح جميع المعتقلات الفلسطينيات البالغ عددهن ٢٨ معتقلة ، والاصرار على الافراج عن ٢٤ فقط ، لأن الباقيات صدرت بحقهن أحكام قضائية طويلة زمناً لقيامهن بقتل ومواجهة إسرائيليين . والمرحلة الثانية ، سوف تبدأ عشية انتخابات مجلس الحكم الذاتي ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فيترك تحديد موعدها للجنة الفرعية الفلسطينية - الإسرائيلية المناط بها بحث هذه القضية .

القضايا الاقتصادية :

الحقت بهذه القضايا ، الملاحق الاقتصادية الناجمة عن اتفاق أوسلو ، والخاصة بامكانيات التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية ، ولكن في اتفاق طابا رفضت إسرائيل تقديم أية تنازلات جوهرية للفلسطينيين ، وتحديدًا فيما يتعلق بالمطالبة الفلسطينية بالإشراف الكامل على مصادر المياه والكهرباء في الضفة الغربية . وعوضاً عن ذلك ، اتفق الجانبان على أن السلطات التي سوف تتقل من الإدارة المدنية الإسرائيلية لمجلس الحكم الذاتي ، سوف تتعلق بالنواحي الحياتية والاقتصادية "الأرض" في المنطقتين (أ) و (ب) أما في المنطقة (ج) فالمسؤوليات تشمل النواحي الحياتية فقط .

ومثل هذا النقل لن يكون من ناحية أتوماتيكياً ، وإنما وفق شروط مفصلة تضمن حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات الخاصة بالمستوطنات "استمرار المستويات الحالية للاستهلاك المائي والكهربائي" . ومن ناحية أخرى شاملاً إذ اتفق الجانبان على تقاسم الإشراف على مصادر المياه في الضفة ، مع زيادة الكمية المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب سنوياً ،

وقيام ادارة مشتركة لمصادر المياه ، بهدف منع الفلسطينيين من القيام من جانب واحد بزيادة حصتهم من المياه ، وذلك بالبحث عن مصادر مياه جديدة ، وحفر المزيد من الآبار . ومن المعروف أن حصّة الإسرائيلي من مصادر المياه لا تقاس بأي حال من الأحوال بحصة الفلسطينيين ، إذ تتعدى العشرة أضعاف . فكمية المياه المتوفرة سنوياً في الضفة تبلغ ٦٥٠ مليون متر مكعب ، لا ينال الفلسطينيون في الضفة البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة "١٩٩٥" منها سوى ١٢٥ مليون متر مكعب سنوياً ، والباقي يذهب للمستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ ألف مستوطن "بنون القدس" والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر . أما السيطرة على الشبكة الكهربائية ، فإنها سوف تستمر لإسرائيل وسوف تبدأ مفاوضات خاصة حول هذه القضية ، بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاق طابا .

ومن ثم ، فإن مضامين اتفاق طابا ، حملت في طياتها تدهوراً في كم الاستحقاقات الفلسطينية من عملية التسوية ، إضافة الى حسن النية غير المبرر من المفاوض الفلسطيني تجاه الالتزامات والوعود الإسرائيلية ، وهي مسألة تثبت مع الزمن وخبرة التفاوض العربي مع إسرائيل فشلها .

المدلولات الواقعية :

تكاد تكون المضامين والمدلولات السياسية التي حملها اتفاق طابا في طياته تجسيدا موضوعيا لمقولة "أن الزمن يعمل في غير صالح العرب وقضاياهم الاستراتيجية" . ويكفي أن نلقى نظرة مقارنة على التمسك بالحقوق الفلسطينية والأصرار عليها طوال مراحل المفاوضات الزمنية مع إسرائيل لاستجلاء صدق هذه المقولة .

فمن المعروف أن حق التمثيل المستقل وحق تقرير المصير ، اللذين وردا في اتفاقيات كامب دافيد ، تم التراجع عنهما في إطار مدريد ، والذي تضمن بدوره حقوقاً فلسطينية ، جرت بلورتها في مطلب الحكم الذاتي الشامل خلال الفترة الانتقالية ، سواء في النطاق والاختصاص الإقليمي "جميع الأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧" ، أو في الممارسات والاختصاصات السيادية ، تم التراجع عنها في إطار أوسلو ، والذي تضمن أيضاً الإقرار بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي والمدن الفلسطينية ونقل كامل للصلاحيات لهم والذي تم التراجع عنه بشكل مثير في اتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل تم التراجع عنها بشكل مثير في اتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل ، تم التراجع عنها بشكل متتابع ، وهو ما يجد تفسيره الوحيد في ضعف وهن البيئة العربية المحيطة والمساندة للإطار الفلسطيني ، ولذا يشكل اتفاق طابا نتيجة منطقية للتراجع العربي المتواصل على الأصعدة كافة .

كما هو متوقع ، فقد أثار التوقيع على اتفاق طابا العديد من الهواجس والجدل الداخلي في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية ، وامتداداتهما في الإطار الإقليمي المميز لعملية السلام والتسوية السياسية العربية - الإسرائيلية ، بشكل أعاد انتاج وتأكيد ملامح دينامية الاستقطاب التي تميز المواقف السياسية من عملية السلام . ومن المستبعد أن يكون لهذا الجدل وتداعياته أية مبرودات عملية على تنفيذ الاتفاق ، وخبرة اتفاق أوسلو خير مؤشر على صحة هذا التوجه .

ويكاد يكون هناك شبه تماثل في إدراكات ومنطلقات القوى المؤيدة والمعارضة لاتفاق طابا ، والاتفاق هنا يتمحور حول أنه يمثل نقلة نوعية متميزة في مسار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي . ولكن اتجاهات هذه النقطة كانت محور خلاف وتباين ما بين هذه القوى . ففي حين اعتبرت القوى المؤيدة للتسوية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وامتداداتهما في السياق الإقليمي ، بأنه نقلة تاريخية في مسار التفاوض ، تتيح تمكين الجانبين من إرساء دعائم الاستقرار والسلام المنشود ، وأنه البنة الأولى في صرح الدولة الفلسطينية القادمة سواء أكان ذلك بشكل صريح من جانب الفلسطينيين أو بشكل ضمني من جانب إسرائيل . في المقابل ، نظرت اليه القوى المعارضة والرافضة لمضامين التسوية على أنه بداية منحى خطير في التنازلات والتخلي عن الثوابت الأساسية وتحديدات في قضايا الأرض . فمضامين لغة خطاب المعارضة الإسرائيلية هي : "أن الاتفاق بداية وعد بلفور جديد للفلسطينيين ، وأن بيريز أوجد في طابا دولة فلسطينية ، ومنح قتلة اليهود شرعية ومكنهم من أن يلوذوا بمدن تحت سيطرتهم ، وأن الاتفاق أهدر المعاني الأساسية للقيم الصهيونية ، وأن اليمين الإسرائيلي اذا عاد للسلطة فلن يلتزم بمضامين اتفاق طابا والتنازلات التي قدمتها حكومة حزب العمل" .

أما مضامين لغة الخطاب المعارض للفلسطيني فتمحورت حول : "قناعة عرفات والصلابة الفلسطينية بالسيطرة الادارية على ٣٠٪ فقط من مساحة الضفة وأقل من ٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية ، مما يشكل خيانة وإهداراً للحقوق الفلسطينية في التسوية مع إسرائيل ، وضرورة وقف عملية المفاوضات وما فيها من تنازلات" .

تظهر القراءة المتأنية للمضامين التي حملها اتفاق طابا في طياته ، والذي ضم أكثر من ٤٠٠ ورقة وتضمن ستة ملاحق رئيسية تتعامل مع : ترتيبات الأمن ، والانتخابات ، والشؤون المدنية "نقل السلطات" ، والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية ، والتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني ، العديد من المدلولات السياسية التي تتجاوز في تداعياتها المرحلة الآنية للمسار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني ، بكل ما حمله من تنازلات فلسطينية الى المرحلة النهائية للتسوية المحتملة على هذا المسار . إذ حاول اتفاق طابا رسم الملامح العامة لشكل التسوية النهائية الفلسطينية -

معلومات أساسية عن مدن المنطقة (أ)

المدن	سنة التأسيس	عدد السكان (١٩٩٠)	المساحة (هكتار)	عدد المخيمات	مواعيد الانسحاب الجديدة
نابلس	١٨٦٩	١١٨,٧٠٠	٢٦,٥٠٠	٣	بدأ الانسحاب في ١٦ نوفمبر واستكمل في المنطقة القروية والمخيمات في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥
جنين	١٨٨٥	٢٦,٦٠٠	٧,٥٠٠	١	بدأ الانسحاب في ٢٥ أكتوبر وانتهى بالمناطق القروية ١٩ نوفمبر ١٩٩٥
طواكرم	١٨٨٦	٤٨,٤٠٠	١٠,٢٥٥	٤	بدأ الانسحاب في ١٩ نوفمبر واستكمل في المنطقة المحيطة بها في ١٠ ديسمبر ١٩٩٥
قلقيلية	١٩٥١	٢٢,٣٠٠	٢,٤٩٢	—	ضمت مع مدينة نابلس في مواعيد الانسحاب
رام الله	١٩٠٨	٢٩,٤٠٠	١١,٠٩٠	—	بدأ الانسحاب في ١١ ديسمبر واستكمل ٣١ ديسمبر ١٩٩٥
بيت لحم	١٨٧٢	٤٢,٢٠٠	٨,٠٠٠	٢	بدأ الانسحاب في ٢ ديسمبر في مدينة الهد، واستكمل في المخيمات في ٢١ ديسمبر ١٩٩٥
الخليل	١٨٩٠	٨٢,٤٠٠	٢٢,٠٠٠	—	بدأ الانسحاب في ١٠ ديسمبر واستكمل بشكل جزئي في أواخر مارس ١٩٩٦ .

الذاتي ، فإن الصورة تبدو غير مبشرة على الإطلاق للمستقبل .

(ب) لا يمكن فصل مخرجات ومضامين اتفاق طابا ، عن كم الضغوط التي مورست على المفاوض الفلسطيني ليس من قبل إسرائيل فحسب ، وإنما أيضا من جانب الإدارة الأمريكية ، والأسانيد إن كانت تبدو منطقية في تفسير هذا الكم الهائل من الضغوط ، فإنها لم تعط اهتماما مماثلا للساحة الفلسطينية وقياداتها ، فهي من ناحية ، تصب في مساعدة الحكومة الإسرائيلية على إنجاز اتفاق بدعم فرصها في انتخابات الكنيست القادمة ، مع التلويح بمخاطر هزيمة هذه الحكومة ، ومجيء حكومة بزعامة حزب الليكود واليمين الإسرائيلي ، وما يعنيه ذلك من وقف مسار التسوية وما يدعى من تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين على أرضية معارضته لمضامين التسوية الراهنة . ومن ناحية أخرى ، تحقيق نصر دعائي وانتخابي للإدارة الأمريكية يدعم من فرص الرئيس كلينتون الديمقراطية في انتخابات الرئاسة القادمة . وما من شك في أن استعجال التسوية والاتفاق في طابا ، ونقل مكان التوقيع النهائي للاتفاق من القاهرة إلى واشنطن صبا مباشرة في هذا الاتجاه .

كما أن السرعة في إنجاز اتفاق طابا ، سوف تتيح للإدارة الأمريكية ، إعادة التركيز على المسار السوري - الإسرائيلي ، بغية تحقيق تقدم ملحوظ في مفاوضاته ، ينتهي أيضا بتوقيع معاتل في واشنطن يتيح نصرا دعائيا وانتخابيا آخر لإدارة الرئيس كلينتون في حملتها الانتخابية في نوفمبر ١٩٩٦ . وقد أشار إلى ذلك ضمنيًا وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في ٢٢ سبتمبر الماضي ، "إذا تمكن الإسرائيليون من إتمام الاتفاق مع منظمة التحرير ، فسوف يمكنهم ذلك من تركيز قدر أكبر من

الإسرائيلية ، والخطوط الحمراء أمام المفاوض الفلسطيني والتي تجسدت في العديد من الملفات التفاوضية ، مثل القدس وحدود الكيان الفلسطيني القادمة .

وعملها يمكن بلورة العديد من المدلولات السياسية لاتفاق طابا في :

(أ) أن الاتفاق بجميع المقاييس نقلة نوعية في مسار المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ولكنه أيضا وبالمقاييس نفسها في غير صالح الفلسطينيين وقضاياهم التفاوضية مع إسرائيل ، ففي إتفاق أوسلو الأول وعلى الرغم من كل مساوئه وردت التزامات إسرائيلية جرى التراجع عنها فيما بعد بشكل لا يقدم مؤشرا تفاؤليا عن صدق إسرائيل في الالتزام بما ورد في اتفاق "أوسلو - ٢" ، فالحديث عن الانسحاب الإسرائيلي من منطقتي بداية الحكم الذاتي في غزة وأريحا جرى التراجع عنه لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي فيهما ، وإعادة الانتشار في المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ، جرى إختزالها في إعادة الانتشار في سبع مدن فلسطينية فقط (ست بشكل كامل وواحدة بشكل محدود) ، كما تراجعت في "أوسلو - ٢" أية أحاديث عن النازحين الفلسطينيين وإمكانيات عودتهم ومشاركتهم في تقرير المصير الفلسطيني في الانتخابات القادمة ، أو إعادة توزيع المستوطنات والمستوطنين في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني في تجمعات إستيطانية ، تسهل حمايتها وتوفير الأمن لها خلال سنوات الفترة الانتقالية . وقد قدمت مدينة الخليل تجسيدا موضوعيا لاتجاهات التراجع الفلسطيني في "أوسلو - ٢" والتي قد لا تقدم مؤشرات تفاؤلية خاصة بمدينة القدس . وإذا أضيفت إلى ذلك اتجاهات التراجع الفلسطيني في قضايا المياه والترتيبات الأمنية والاختصاص السيادي لمجلس الحكم

الجهود والنشاط في المسار السوري . واعتقادي الدائم أن التقدم في أحد المسارات التفاوضية يساهم في تشجيع الأطراف في المسارات الأخرى .

(ج) لا يمكن توصيف اتفاق طابا ، سوى بأنه من ناحية كان ذا طابع توفيقى ، من حيث أنه سعى لوضع حلول وسط لجميع القضايا محل الخلاف والتفاوض مثل الترتيبات الأمنية والخليل . ومن ناحية أخرى ، كان ذا طابع تأجيلي ، من حيث كونه سعى لترحيل بعض القضايا المحورية التي كانت محل نقاش وجدل في طابا الى مفاوضات لاحقة ، مثل النقل الكامل للسلطات للفلسطينيين ، والافراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية . والتبرير هنا ، أن معظم هذه القضايا ذات طابع فنى تحتاج الى وقت ومفاوضات أطول ، ومن ثم أهمية البعد بها عن عامل الوقت ومدى ما يمثلته من الحاحية وضغوط على المتفاوضين .

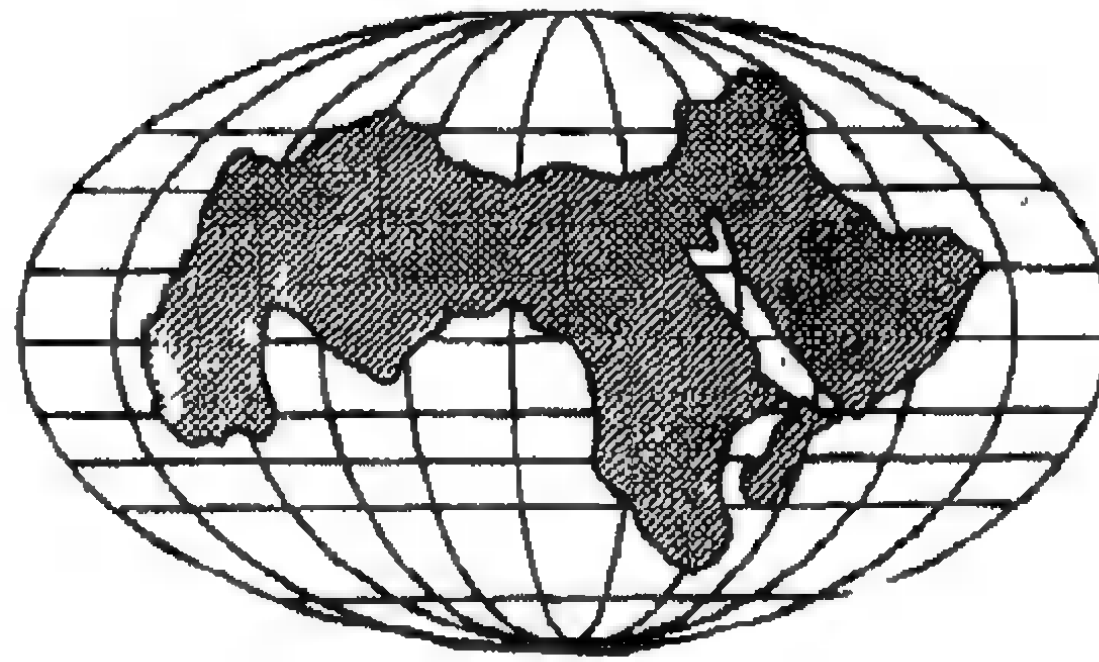
(د) تزايد أبعاد ومقومات الانفصال والتشتت الجغرافى - الاقليمى لمناطق الحكم الذاتى في مراحل تطورها الثلاث (أ) و (ب) و (ج) وهذا الانفصال الذى بدا واضحا في إعلان أوسلو ما بين قطاع غزة ومدينة أريحا تدعم تدريجيا في "أوسلو - ٢" إذا لا توجد أية مقومات جغرافية للاتصال الاقليمى سواء ما بين المدن الفلسطينية أو بينها وبين أريحا وقطاع غزة . ومن المعروف أن إسرائيل رفضت في مفاوضات طابا تنفيذ الالتزام الشفهى الذى قدمه وزير خارجيتها السابق شمعون بيريز ، الى رئيس سلطة الحكم الذاتى ياسر عرفات بتوسيع الحدود الادارية لمدينة أريحا ، لإيجاد ترابط اقليمى ما بين مدن وقرى الحكم الذاتى . ومن ثم سوف تتحول هذه المدن الى عبارة عن جزر ، أو كانتونات في محيط إسرائيلى .

(هـ) إن كان ثمة اتفاق مع ما ورد في الديباجة التى تصدرت اتفاق طابا ، والتى تقول "أنه أصبح من الصعب

التراجع عن المسيرة السلمية ، وأن هدف هذه المفاوضات ، هو إقامة حكم ذاتى فلسطينى فى التسوية الانتقالية" ، فإنه يكاد يكون من الصعب أيضا التعويل الكامل على حسن النوايا فى تنفيذ ما ورد فى اتفاق طابا ، كما أكدت كلمات عرفات فى طابا وواشنطن . إذ أن الخبرة الطويلة للمفاوض العربى والفلسطينى مع إسرائيل تفصح عن أنه لم يكن هناك يوما لا حسن نوايا ولا حتى التزام أدبى بما هو مكتوب أساسا فى الاتفاقيات الرسمية .

(و) إن الاتفاق يقدم فى صورته الاجمالية، صورة تشاؤمية أمام الجانب الفلسطينى لما سوف يكون عليه الجدل والتفاوض بشأن قضايا وترتيبات المرحلة النهائية ، والتى ستشمل قضايا وملفات أعقد من مثيلتها الراهنة ، ومبعث ذلك ، ليس فقط فى تأكيدات رابين عقب التوقيع الأولى فى طابا والتى نقلتها صحيفة "الجيروداليم بوست" الإسرائيلية ذات التوجه اليميني ومفادها أن الثوابت الإسرائيلية لن يتم التنازل عنها فى المفاوضات مع الفلسطينيين ، وفى مقدمتها رفض تقسيم القدس والتى سوف تظل عاصمة أبدية لدولة إسرائيل ، ورفض العودة الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، وأن نهر الأردن هو خط الحدود والأمن لإسرائيل ، وإنما أيضا فى طبيعة التنازلات الفلسطينية لانجاز الاتفاق ، وتحديدًا فى ملفات الاستيطان والأماكن المقدسة ، وعودة النازحين . وإن كان الوضع هكذا ، ونحن على بعد زمنى من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ، فماذا سيكون عليه الحال فى مفاوضات مايو ١٩٩٦ ، بشأن قضايا المرحلة النهائية وتعتقد مثل هذه القضايا والانتخابات قاب قوسين أو أدنى ؟

وفى النهاية ، فإن اتفاق "أوسلو - ٢" ومن قبله "أوسلو - ١" ما هما الا نتائج موضوعية لسياسة المنظمة الداعية للوصول الى تسوية مع إسرائيل أيا كانت طبيعة التنازلات المقدمة .





لبنان وأجندة مابعد التمديد

أيمن السيد عبد الوهاب

كانت أكثرها أهمية من حيث التوقيت، من هنا فسوف يتناول هذا التقرير مرحلة مابعد التمديد من زاوية عملية الوفاق الوطني التي سعت المعركة الرئاسية لترسخها، إلى جانب مناقشة الأجندة اللبنانية الراهنة في ضوء انعكاسات التمديد والظروف المحلية والإقليمية.

عملية الاستحقاق الرئاسي:

إن حالة الضبابية التي شهدتها المسائل الإجرائية للاستحقاق تعكسها خصوصية الوضع اللبناني، فليس هناك ترشيح بالمفهوم القانوني، ولا يفترض في المرشح الإعلان عن برنامج سياسي ولا ينتخبه المواطنون بل ينتخبه مجلس النواب، وهي مسألة أقرب لعملية تراضي وتوافق بين الطوائف اللبنانية. وهي صورة للواقع السياسي تخالف الصورة الدستورية لمهام الرئيس وسلطاته كنظام رئاسي.

ومع ترسيخ هذا النمط من التفاعلات في الساحة اللبنانية، نجد أن المعركة الرئاسية الأخيرة، قد أفرزت نمط آخر يتمثل في محاولة إعادة النظر في التوازنات الرئيسية للمجتمع، الأمر الذي فتح كافة الخيارات دون حسم - ولو ظاهرياً - بين التأييد للتمديد من ناحية والمطالبة بالتعديل المزدوج للمادة ٤٩ من الدستور (التي توفر التمديد للرئيس الهراوي في مقابل تمكين موظفي الفئة الأولى من الترشيح

عبر مجموعة من التفاعلات المتشابكة والعاكسة لخصوصية الحالة اللبنانية، انتهت معركة التمديد للرئيس الهراوي في ١٩ أكتوبر ١٩٩٥، وهي المعركة التي بدأت في أعقاب القمة السورية - اللبنانية في ١٥ أبريل ١٩٩٥ رغم مساحة الغموض التي أضفت على نتائج القمة في ذلك الوقت. والحقيقة أن طبيعة النظام اللبناني كنظام تعددي طائفي تعطي أهمية خاصة لأي حدث يمكن أن يمس النمط المعروف في الدول المنقسمة اثنيًا وهو نمط التراضي المشروط. فالحرص على توازن المعادلة السياسية في وقت يتصور فيه كثافة التفاعلات، يتطلب القدرة على إدارة تنافس وسط مجموعة من الأحكام التي تحدد قواعد اللعبة السياسية. من هنا يمكن فهم طبيعة الجدل الذي شهدته الساحة اللبنانية على مدار ستة أشهر، وتراوحه ما بين الحاجة للتمديد للرئيس الهراوي وما يتطلبه ذلك من تغييرات دستورية، وبين الرغبة في إجراء انتخابات رئاسية جديدة. وبالتالي كان التبكير بفتح هذا الملف ومحاولة حسم هذا الجدل أمر طبيعيًا في ضوء الطبيعة المتشابكة للنظام اللبناني، وتعدد الوضع الإقليمي كما تطرحه عملية السلام مع إسرائيل والعلاقة المتداخلة مع سوريا.

على هذا النحو، يمكن التأكيد على مجموعة من القضايا والمشكلات التي لم تكن عملية التمديد أكثرها تعقيداً، وإن

للمنصب الرئاسي بما يتجاوز السنتين المنصوص عليهما في الدستور كشرط لتولي المناصب العليا وهو ما ينطبق على العماد اميل لحود قائد الجيش) من ناحية ثانية. والدعوة لانتخاب رئيس جديد من ناحية ثالثة. اما على المستوى الخارجى فمن الملاحظ ان التوازنات الاقليمية والدولية التي تعتبر عوامل ذات تاثير دائم في الانتخابات الرئاسية، قد شهدت تفاوتاً في التأثير حيث تراجع الدور الدولي (الولايات المتحدة وفرنسا) نسبياً في مقابل الدور الاقليمي (سوريا) فجاءت الصورة كالتالي: تأييد ١١٠ من النواب في مقابل ١١ عارضوا وغياب ٧، وكان من ابرز المعارضين الرئيس سليم الحص، زاهر الخطيب، نسيب لحود، حيث تركزت معارضتهم على رفض المساس بالدستور ومخافة اتخاذ التمديد كسابقة. في حين يظهر كل من حسين الحسيني وميشال سماعة كأبرز الفاعلين. كما كانت الظروف الاقليمية دافعا لتغيير مواقف بعض النواب كعمر كرامى والنائب سليمان فرنجية فكان تأييدهم للتمديد. كما يلاحظ ان عملية التصويت جاءت علنية.

ومن ثم كان سيناريو عملية التمديد، رغم مجموعة المآخذ المحسوبة عليه، أكثر توافقاً مع تلك الحسابات التي تفرضها الطبيعة المثلية للحكم (الهرأوى والحريرى وبرى)، فكان الاتفاق على ادخال تعديل استثنائى ينص على التالى "لمرة واحدة، وبصورة استثنائية تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالى ثلاث سنوات تنتهى فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨" مخرجاً للحيلولة بون الدخول فى دوامة جديده للصراع على السلطة، وان لم يمنع ذلك حالة الاحباط التي اصابت البعض من هذا السيناريو ولاسيما وانه استبعد تلك المراهنة على التعديل المزبوج التي تتيح للآخرين المنافسة على منصب الرئاسة، وبالتالي استيفاء الشكل الديمقراطي.

انعكاسات التمديد :

اسفرت عملية التمديد للرئيس الهرأوى عن مجموعة من المؤشرات والانعكاسات على الساحة اللبنانية سواء فيما يتعلق بطبيعة التوازنات الداخلية بين الترويك الحاكمة (الهرأوى وبرى والحريرى) أو فى ماهية القضايا الخلافية. ويأتى فى مقدمة تلك القضايا مسألة تعديل الدستور. وفى هذا الاطار يمكن رصد عدد من الخطوات الاجرائية التي لجأ اليها اطراف الترويك:

- اثار السيناريو الذي خرجت به عملية التمديد، اكثر من علامة استفهام حول مستقبل العلاقة بين الرئيس الهرأوى ونبيه برى رئيس مجلس النواب بسبب عدم ترحيب الاول باصرار الاخير على تقديم اقتراح التمديد ، الذي اصر عليه برى. وذلك على الرغم من خطوة الحكومة وبعض النواب فى هذا الاطار، ومناشدتهم الهرأوى التقدم باقتراح تعديل فى المادة ٤٩ من الدستور والقبول بتمديد ولايته لثلاث سنوات اخرى، ليتجاوز بذلك العديد من مواقفه السابقة والرافضة للتقدم بطلب التمديد (وقع الرئيس الهرأوى على مشروع القانون فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٥) وهو ما انعكس فى تصاعد

لغة الحوار، ففى حين اعرب الهرأوى والحريرى عن الرغبة فى ادخال تعديلات دستورية تشمل مسألة اصدار القرارات وعرض القوانين على مجلس النواب، أكد نبيه برى على رفضه لحدوث اية تعديلات، الى جانب مهاجمته لمجلس الوزراء، وذلك بالاشارة لاولوية قيام المجلس بتطبيق نظامه الداخلى اولا لتبني عملية التعديلات الدستورية محصلة لحسابات القوى السياسية اللبنانية من عملية التمديد ولاسيما نبيه برى والوزراء المشاكسين الذين استبعدهم الحريرى عند تشكيل حكومته الاخيرة.

- بروز بعض الاتجاهات المتباينة سواء تلك المشككة فى قدرة الحكومة على الانجاز من ناحية. والمطالبة باصلاح الخل فى نظام الحكم بما يتجاوز حكم الترويك (الذى يخالف الدستور) من ناحية ثانية. والنظرة للتعديلات على كونها اعادة تقاسم لمغانم الطوائف ومهددة للاستقرار من ناحية ثالثة. الامر الذى جعل من الحديث عن التعديلات الدستورية مجالا لادى البعض للحديث عن تغييرات شاملة فى النظام السياسى ، ذهب بعضها لاقتراح عدم استئثار طائفة واحدة بمنصب الرئاسة (مثل عمر كرامى رئيس الحكومة السابق)

- هيأت عملية التمديد للهرأوى الطريق للحديث عن تمديدات اخرى تشمل الحكومة من جانب ومجلس النواب من جانب آخر. ورغم التباين بين الحالتين حيث يعد استمرار حكومة الحريرى امرا طبيعيا - نسبيا - وامتدادا لفترة الهرأوى ، فان الصورة تبدو مختلفة كلياً بالنسبة لمجلس النواب ، ذلك ان التمديد يعنى ترسيخ حالة الركود السياسى التي تعاني منها الحياة السياسية اللبنانية منذ فترة ليست بالقصيرة، فضلا عن عدم الرغبة فى الاصلاح. والحقيقة ان اعلاء شعار الاستقرار كهدف وثمن لا بد من دفعه للخروج بالدولة من المرحلة الانتقالية الراهنة ، ينتفى مع الحديث عن التمديد الذي يثير فى الواقع صورة أقرب ماتكون للمقايضة السياسية فضلا عن ترسيخه لازمة الثقة فى المؤسسات ، وتجاوزة لاي ايجابية اضيفتها عملية التمديد الرئاسية. وتاكيدا للمخاوف التي سعت كافة الأطراف لنفيها، وربطها بحالة الركود التي دفعت المواطنين للتعلق بحدوث اية انتخابات ايا كان نوعها كمدخل للاصلاح. ومن ثم القفز لاستنتاجات الربط بين التمديد الرئاسى وتمديدات اخرى، وخاصة ان الانتخابات النيابية تظل المحك الرئيسى لكافة القوى الرئيسية لممارسة دورها السياسى على الارض .

شكل قانون الانتخابات مادة جديد للخلاف ولاستعراض القوى بين القوى السياسية اللبنانية ، وان كان الخلاف سابقا على عملية الاستحقاق ، حيث جرى الربط بين انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية (المزعم عقدها فى العام القادم)، منذ بدايات العام الحالى مع بروز القانون الانتخابى كقاسم مشترك بينهما . فقد انطلق برى ومؤيدوه من قاعدة ان التطورات السياسية تحتم جعل لبنان دائرة واحدة، حيث ان القانون الراهن يجعل من العاصمة دائرة

واحدة - وهو ما يرفضه رئيسى الجمهورية والحكومة معا - وفى هذا السياق تعارضت التصورات لتقسيم البوائر الانتخابية ، انطلاقا مما ستفرضه التحالفات من توازنات للقوى ، قد تختلف عن الميزان الحالى . فمن ناحية نجد التقسيم القائم على المحافظات الخمسة (بيروت ، الجنوب ، البقاع ، الشمال ، الجبل) كما يعبر عنه التقسيم الراهن ومن ناحية ثانية يتناول البعض امكانية تقسيم الجبل الى محافظتين او ابقاء عليه محافظة واحدة ، وفقا لما ستسفر عنه المفاوضات بين وليد جنبلاط والموقف المارونى كما يعبر عنه الهرامى والبطريك المارونى . والجدير بالذكر هنا ، ان الحريري قد سعى للحصول على تأييد البطريك المارونى مار نصر الله صفير على الاقتراح الداعى لجعل المحافظة دائرة واحدة فى (الجنوب والشمال وبيروت) وتقسيم كل من محافظتى جبل لبنان والبقاع الى دائرتين بحيث يصير الاجمالى سبع دوائر انتخابية . ومحاولة تجاوز الموقف السابق للبطريك ، الداعى الى المحافظة على الوضع القائم او المساواة بين المحافظات فى التقسيم . ومن ناحية ثالثة يبرز اقتراح الدائرة الصغيرة كسبيل لاجراء لبنان من النفوذ الطائفى والتقليدى ، ويعد الوزير وليد جنبلاط من اشد المتحمسين لهذا الاقتراح ، الذى يعتبر ان بقاء الجبل دائرة واحدة امر سلبى للتمثيل النيابى الدرزي ، يستتبعه تقليص النفوذ والتاثير على القرار السياسى . وهكذا تعددت الاقتراحات الفردية والاقتراحات الساعية للمزج بين اكثر من اقتراح كتلك الساعية لتقليص الرقعة الجغرافية للدائرة الانتخابية وزيادة عدد المحافظات ، او تلك الهادفة لجعل لبنان دائرة واحدة مع انتهاج الانتخاب النسبى . وان ظلت المخاوف اكثر تاثيرا ، حيث تبرر بعض القوى السياسية مثل مؤيدو برى وحسين الحسينى تحفظاتهم على التغيير ، بكونه حرص على الوفاق الوطنى وتجنبنا لفتح الطريق امام حكومة الحريري نحو مزيد من التغيير .

- حملت مجموعة الزيارات التى قام بها الرؤساء الثلاثة لدمشق فى اعقاب انتهاء عملية الاستحقاق ، عدداً من الاشارات المباشرة وغير المباشرة عن طبيعة التحديدات التى تشهدها الساحة اللبنانية وفى مقدمتها العلاقة بين الرؤساء الثلاثة ، وأهمية البحث عن صيغة مشتركة للتفاعل الايجابى تجاه القضايا ذات الحساسية العالية ، كتلك التى تطرحها مسألة تعديل الدستور وقانون الانتخابات . والحقيقة ان الدور السورى لا يمكن تجاهله فى تسيير العديد من القضايا الحيوية اللبنانية ، فالى جانب عملية ارتباط المسارين السورى واللبنانى فى محادثتهما مع اسرائيل وما استتبعه من جمود فى عملية السلام على المسارين ، نجد ان العلاقة مع سوريا تمثل ورقة جدل اساسية بين القوى السياسية اللبنانية وخاصة من جانب المعارضة المسيحية (مع استثناء حزب الكتائب) . وان لم يمنع ذلك قيامها بدور الحكم والمراجع الذى يلجا اليه معظم الاطراف ، فقد شهدت الاشهر الثلاثة الاخيرة اكثر من لقاء واجتماع سواء بهدف التنسيق او تسوية الخلافات ، فكان لقاء الحريري الاسد (فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) (وقعة الهرامى الاسد) فى ٢٧ نوفمبر

(١٩٩٥) وزيارة وفد من الكتائب (فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥) ولقاء المصالحة الذى رعته سوريا وجمع نبيه برى ووليد جنبلاط فى حضور الحريري (٤ ديسمبر ١٩٩٥) ، وهى جميعا تشير الى تعدد قنوات الاتصال السورية بالاطراف اللبنانية وتنوعها . فضلا عن الرغبة فى استمرار الحشد وعدم اتاحة الفرصة امام الاطراف المعارضة لدورها فى لبنان للتحرك .

بعبارة اخرى ، تشير الانعكاسات السابقة الى مجموعة من النتائج المفهومة والمبررة فى نفس الوقت . من هذه النتائج اتخاذ علاقة الهرامى وبرى منحى جديدا يصعب تحديد مردوده فى الوقت الراهن ، وان ظهرت بعض المؤشرات الدالة على الرغبة فى اثبات الذات من جانب مؤيدى برى . كما ان قرار التمديد (فى ٢٧ نوفمبر) ١٩٩٥ . للعماد اميل لحود لمدة ثلاث سنوات كقائد للجيش ، لا يخرج عن السياق العام لعملية التمديد للهرامى . وان انحياز سوريا لسيناريو التمديد ، كان الورقة الراحبة بالنسبة للهرامى . وبالتالي فان المحصلة تشير الى تباين عملية التقييم وفقا لموقع كل طرف من مسألة التمديد ، فنجد دعاوى عدم دستورية الاجراءات ، تنطلق من ارضية التداخل الذى تم من جانب السلطة التنفيذية فى اختصاصات السلطة التشريعية وهو ما يخالف مبدأ الفصل بين السلطات . كما نجد النظرة لعدم شعبية المجلس النيابى (لغياب المعارضة المسيحية عن المجلس) رغم امتلاكه لزام المبادرة وتوجيه دفة الحركة - نسبيا - الى ساحة المجلس النيابى . وكذلك اعتبار التمديد اقل السيناريوهات المطروحة سوءا ، واكثرها قدرا على تجنب الفراغ الدستورى ، رغم كونها السابقة الاولى التى تتم فيها عملية التمديد بدون انتخاب فى الحياة الدستورية اللبنانية

اولويات الاجندة:

تشير قراءة مسار الاحداث التى شهدتها الساحة اللبنانية الى حالة من الجدل الاعلامى والمزايدة السياسية ، كسمة غالبية على كافة المعالجات التى تم بها تناول عدد من القضايا الحيوية ، والتى لا ترتبط بالضرورة بتاثيرات عملية الاستحقاق . فالنظرة الاولى تشير الى صعوبات اقتصادية وسياسية كبيرة ، بتحديات اقليمية لا تقل اهمية عن تلك الداخلية . مثل : قضايا التوطين والتجنيس واعادة النظر فى الدستور وقانون الانتخابات والانتخابات النيابية والسلام مع اسرائيل ، وهى جميعا قضايا خلافية تتطلب درجة من الوفاق الوطنى . وفى هذا الاطار يمكن رصد عدد من القضايا العامة ، التى تتفرع منها بالضرورة قضايا افقية اكثر عمقا :

قضية الاصلاح السياسى:

واحدة من القضايا الرئيسية على جدول اعمال النخبة اللبنانية منذ امد طويل ، ورغم دعاوى التغيير التى تنطلق

بين الحين والآخر ، فالملحوظ ان النظام السياسى قد عجز منذ تشكيله على قاعدة دستور ١٩٣٠ ، فى تجاوز حاجز الطائفية والتي انعكست بدورها فى تقسيم السلطة والمؤسسات . وان كان قانون الانتخابات ولعبة المقاطعة كما حدث عام ١٩٩٢ للانتخابات ، تعد أبرز ترجمة على تقوقع النظام فى طائفية . وبالتالي يصبح من الضرورى الشروع فى مجموعة من الاجراءات الداخلية الدافعة لتحريك الركود السياسى . وفى مقدمتها الحاجة لاجاد قناة اتصال دائما بين الرؤساء الثلاثة ، واستعادة العلاقة بين الهرارى واميل لحود (وزير الدفاع) وتوفير قانون انتخابى متوازن يضمن المساواة واستجلاء الصورة فيما يتعلق بموعده اجراء الانتخابات النيابية والبلدية والتقسيمات الادارية ،بالاضافة لتجنب الحرب الاعلامية بين كافة الاطراف . وتعد هذه الاجراءات جميعا رoshمة عمل اولى ليس من جانب النخبة الحاكمة فقط ولكن من جانب كافة القوى السياسية اللبنانية ، لكى يخرج الجسد اللبنانى بعض عله الراهنة .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، تبدو عمليات اعمار لبنان وانهاش الاقتصاد أبرز الاولويات التى تحرض عليها الحكومة والتي على اساسها رفع الحريري شعار "حكومة متضامنة ومتجانسة " تعبيرا عن التحدى الذى يراه امام حكومته الثانية (كان قد شكل حكومته الاولى فى نوفمبر عام ١٩٩٢) التى شكلت فى مايو من العام الحالى . وفى هذا السياق يعدد الحريري التحديات الاقتصادية فى: انتهاء الاقتصاد غير المشروع الذى وجد فى فترة الحرب الاهلية ، تشجيع الاستثمارات ، اقامة مناطق صناعية ، الى جانب الانتهاء من توفير البنية الاساسية وتشجيع السياحة واعادة تاهيل الانسان . كما ان مجموعة الاخفاقات التى اخذت الحكومة على عاتقها انجازها ، كمحاربة الفساد والاستناد الى الكفاءة وخفض الاسعار لم تستطع تحقيقها حتى الآن ، هذا بالاضافة للمشككين فى الحكومة والرافضين لاسلوب الاقتراض كسبيل للتنمية والمتحفظين على شخصية الحريري

وغلبة طابعه الشخصى على الاداء المؤسسى . جميعها تحديات تواجه حكومة الحريري فى المرحلة القادمة .

اما على المستوى الاقليمى ، فتأتى مشكلة الجنوب وحالة عدم الاستقرار الامنى ، فى مقدمة الضغوط التى تتعرض لها لبنان ، ولاسيما مع استمرار أوجه المقاومة التى يقوم بها انصار حزب الله وحالة الجمود على المسار اللبنانى . الامر الذى يعكس قصور دور الدولة وقدرتها على توفير الحماية الكافية لاهل الجنوب . وكان الجنوب قد شهد انفجارا امنيا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ اثر الهجوم على بورية للقوات الاسرائيلية وميليشيات جيش لبنان الجنوبى . مما ترتب عليه تصعيدا سياسيا وصل الى التهديد بتوسيع العمليات الاسرائيلية فى الجنوب ، وانجذاب سوريا الى هذا التصعيد . وكان لترافق هذا (والمرشح للاستمرار لفترة قادمة) مع ما افرزته عملية التمديد من مناخ غير مهيأ ، قد انعكس على الوضع الداخلى فى لبنان فى مرحلة مليئة بمخالفات الحرب الاهلية . اما عن تحديات مرحلة ما بعد السلام وقدرة اسرائيل على الهيمنة على الاقتصاد اللبنانى فقد تم النظر الى قمة عمان من هذه الزاوية ، ولاسيما مع تحفظ لبنان وسوريا على اى تعاون مع اسرائيل قبل الانسحاب من الاراضى المحتلة . وهى صورة رسخت معها تفسير الازمة اللبنانية بزواياها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى ضوء تعقيدات الوضعين الاقليمى والدولى .

وهكذا تبدو مجموعة القيود والمشكلات السابقة محصلة الطبيعة المعقدة والمركبة للمجتمع اللبنانى ، اكثر من كونها مسؤولية الاداء الحكومى . كما ان تلك القضايا قد لاتعكس جديدا فى مضمونها باعتبارها مشاكل يمكن ان تواجهه اى حكومة لبنانية ، ولكن الجديد هنا هو ما افرزه متغير التمديد من توابع يصعب تجاوزها فى المرحلة القادمة التى سوف يغلب عليها طابع التجاذب السياسى .





استفتاء الرئاسة واحتمالات المستقبل العراقي

معتز محمد سلامة

وبشأن الاستفتاء العراقي وأوضاع العراق تثور مجموعة تساؤلات حول دلالات عقده رغم سابق الاعلان عن تولية الرئيس صدام رئيساً مدى الحياة ، وما اذا كان بالإمكان اعتباره بالفعل مقدمة لتغييرات وتحولات سياسية سلمية تقودها السلطة ، وحول الوضع الراهن لتوازنات السلطة عقب الأحداث المتتالية والمتسارعة ، وحول سيناريوهات مستقبل العراق كدولة ، وانعكاسات ذلك كله على الموقف الدولي والاقليمي والعربي .

أولاً : استفتاء الرئاسة :

رغم أن استفتاء الرئاسة العراقية لم يستقطب اهتماماً كبيراً ، إلا أن الإطار الذي أجري فيه الاستفتاء سواء اقليمياً أو داخلياً أو تاريخياً واللحظة الراهنة بالعراق قد أضفت على الاستفتاء كثيراً من الأهمية ، وقد برزت وجهتي نظر :

الأولى : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا محاولة من قبل النظام العراقي لإصباح مشروعية على نظامه غير الشرعي ، وقد استقطبت وجهة النظر تلك الجانب الأكبر من المراقبين ، وفي إطار ذلك نظر الى الاستفتاء على أنه محاولة من قبل النظام العراقي للإلتفاف على الوضع الاقليمي والداخلي والدولي الخائى ، ومواجهة لعوامل

إذا كانت الدول المتقدمة تعرف بمؤسساتها وتنظيماتها السياسية والمدنية الراسخة ، فإن الوضع بالدول الأدنى من حيث درجة التطور السياسى والاجتماعى يختلف ، حيث يتوارى دور المؤسسات لتبرز أنوار الأقاليم والمناطق ، والشلل والصراعات التنظيمية ، وتصيب الشخصيات فى غياب المؤسسات هي الأكثر فاعلية فى تحريك المجتمع والدولة ، والوضع بالعراق هو أبرز نموذج على ذلك . حيث تتعاظم أنوار الطوائف والعشائر والقبائل والأقاليم السياسية والأشخاص وغيرها من ألوان التحالفات السياسية التى تتناسب وطبيعة المجتمعات التقليدية ، والتى تعبر عن درجة كبيرة من التحلل السياسى .

ومع الأزمات المتلاحقة التى تورطت فيها الدولة العراقية ، تقلصت الى حد كبير قبضة الرئيس صدام حسين على السلطة ليبرز أنوار بديلة تلعبها قوى أخرى لتسد الفراغ الناشئ فى جدار السلطة .

والدافع الى هذه المقدمة أن البعض ممن بحثوا فى الشؤون العراقية دفعتهم كراهية صدام حسين الى تجاهل حقائق موضوعية تتصل بطبيعة تركيبة السلطة العراقية وأنوار القوى الوسيطة الناشئة فى الأغلب بعد أزمة الخليج ، والتى تتحكم بنسبة كبيرة من النفوذ والتأثير والقدرة على الاختراق

الانقسام والتجزؤ ، وإقداما على إحداث تغييرات نحو مزيد من الاستبداد السلطوي ، ونظر الى الاستفتاء أيضا على أنه مسعى نحو ضرب المعارضة الداخلية التي تتزايد باطراد .

الثانية : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا استمرار لمسار كان النظام قد شرع فيه من قبل أزمة الخليج الثانية ، وفي إطار توجه طبيعي نحو استحداث آليات وتنظيمات للممارسة الديمقراطية ، بعد أن افتقدت المؤسسات التقليدية بريقها الثوري النقي . وفي تحرك نحو الانتقال من "الشرعية الثورية" الى "الشرعية الدستورية" ، ويدللون على ذلك بإعلان القيادة العراقية قبل أزمة الخليج عن عزمها لإدخال تغييرات ثورية على نظام الحكم والتهيؤ لمرحلة من العمل الديمقراطي .

بالطبع ليس من الصعب التعرف على أنصار أى من وجهتي النظر السابقتين ، وتجدر الإشارة الى أنهما غير متعارضتين تماما . فالعراق هو إحدى الدول العربية التي ليس لها خبرة طويلة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية . فحتى عراق ما قبل الثورة لم تتعد انتخاباته البرلمانية كونها انتخابات النظام لذاته ، حيث افتقدت الى أى مضمون ديمقراطي تنافسي . فمثلا في انتخابات البرلمان العراقي في ١٩٥٨/٥/٦ فاز ١١٨ نائبا بالتركيبة ، ولم تجر الانتخابات إلا في ٢٧ دائرة من جملة عدد الدوائر البالغة ١٤٠ دائرة آنذاك . وظل العراق بلا برلمان منذ الاطاحة بالحكم الملكي عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ أى لنحو اثنين وعشرين عاما .

ومنذ عام ١٩٨٩ وحتى ما قبل غزو العراق للكويت بقليل ١٩٩٠ وتحديدا في ١٩٩٠/٧/٩ ، أعلنت القيادة العراقية عن سلسلة من الاصلاحات المستقبلية على طريق مزيد من الديمقراطية والتنافسية بالعراق . ففي ١٩٨٩/٢/٢٧ أعلن العراق عن العزم على اجراء أول انتخابات رئاسية ينتخب فيها الرئيس مباشرة من الشعب ويكون مسئولا أمامه بدلا من مسئوليته أمام مجلس الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث . وأعلن عن العزم على إدخال صيغة التعدد الحزبي ، وزيادة مشاركة المرأة ، وتقليص مشاركة الوزراء في انتخابات المجلس الوطني واعطاء للمجلس الوطني حق سحب الثقة من الوزارة ، وزيادة حرية الصحافة .

وفي ١٩٩٠/٧/٩ أعلن الرئيس العراقي عن انتخابات رئاسية لأول مرة وتطوير القطاع الخاص وإلغاء دور "الجبهة الوطنية القومية التقدمية" التي ظهرت في السبعينات والتي ضمت البعث والشيوعي والديمقراطي الكردستاني والثوري الكردستاني وشكلت التحالف الحاكم منذ ذلك . وأعلن عن ضرورة إلغاء "مجلس قيادة الثورة" وأن يحل محله مجلس استشاري يتكون من ٥٠ عضوا ، أو توزيع سلطاته على الرئاسة والمجلس الوطني ومجلس الوزراء .

وقد ربط البعض بين كل اعلان للسلطة العراقية عن مزيد من التغييرات السياسية ، وبين عزمها على التغطية على تأزيم وضع اقليمي أو تفادي أزمة داخلية وخارجية .

وكان استفتاء الرئاسة في ١٩٩٥/١٠/١٥ أول استفتاء

بالعراق على رئيس الدولة ، إذ أنه حتى ذلك التوقيت كانت القيادة القطرية لحزب البعث تختار الرئيس ، وكان الدستور السابق ينص على أن يتولى أمين سر القيادة القطرية للحزب رئاسة مجلس قيادة الثورة الذي يشغل منصب رئيس الجمهورية ، وفي يوليو الماضي جدد الحزب انتخاب الرئيس صدام أمين سر القيادة القطرية .

نتائج الاستفتاء :

بعد استثناء محافظات الشمال الكردي الثلاث "السليمانية" و "دهوك" و "أربيل" الخاضعة لسيطرة المعارضة الكردية ، أجرى الاقتراع في الـ ١٥ محافظة عراقية المتبقية من محافظات العراق الـ ١٨ وكانت حصيلة النتائج تصويت ٨ ملايين و ٣٤٨ ألف و ٧٠٠ مواطن عراقي بـ "نعم" للرئيس صدام حسين من بين جملة من لهم حق التصويت البالغة ٨ ملايين و ٤٠٢ ألف و ٣٢١ ناخب . وكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٩٩.٥٪ من الناخبين المسجلين . وبذلك حصل الرئيس صدام على ما يزيد عن ٩٩٪ من الأصوات .

بالطبع يرى الكثير من المراقبين أن تلك النتائج لا تعكس أى مدلول ديمقراطي في ظل استفتاء على الرئاسة يفتقد الى بدائل واختيارات أخرى ، وفي ظل القيود النابعة من نظام تسلطي على حرية الرأي ، وفي إطار الثغرات العديدة التي شهدتها عملية التصويت حيث كانت البطاقات الانتخابية مسجلة عليها اسم وعنوان كل ناخب بطريقة يسهل معها معرفة من قال "نعم" ومن قال "لا" مما أدى الى تكريس المخاوف لدى الناخب العراقي ، واحساسه بافتقار صوته الانتخابي لأهمية واستحالة التغيير .

وقد نظر البعض الى النتائج على أنها عبرت عن احساس العراقيين بكون الاستفتاء استفتاء على وحدة الدولة العراقية وليس على صدام حسين بشخصه . فالمخاطر هي الدافع الرئيسي للتكاتف خلف النظام خاصة مع غياب البدائل المأمونة التي تستطيع استبقاء العراق موحدا . وفي هذا الإطار يرون أن الرغبة النولية في التغيير والاصلاح قد توافقت ، إن لم تكن قد أتت على السيادة الوطنية للعراق ، وأن صدام حسين - وبعد أربع سنوات من الأزمة - ربما يكون قد جسد إرادة التحدي أمام الروح الدولية المتأمرة - حسبما يرى البعض . وعقب الاستفتاء برزت موجة أخرى من التصريحات العراقية نحو مزيد من الانفتاح الديمقراطي . فأعلن عن اجراء انتخابات برلمانية في فبراير ١٩٩٦ ، وأن انتخابات الرئاسة فيما بعد سيخوضها أكثر من مرشح ، وعن العزم لتشكيل "مجالس شعب محلية" على مستوى الناحية والقضاء والمحافظات في كل أنحاء القطر ، وتتألف من أعضاء منتخبين ، كما برزت انتقادات علنية لبعض قضايا الفساد التي تورط فيها مسئولون بالحكومة من الوزراء ، ودعى الى انشاء أحزاب جديدة ، وتقليص صلاحيات مجلس قيادة الثورة . وتواصل الاعلان عن العفو العام عن العراقيين خارج ودخل العراق

ممن حوكموا لأسباب سياسية بمقتضى القانون رقم ٦٤ الصادر عن مجلس قيادة الثورة .

تركيبية السلطة العراقية :

هناك ثلاثة هياكل رئيسية تعتبر عماد الدولة العراقية والعنوان الرئيسى للتمركز السلطوى للقوة هذه القوى الثلاث هي (السلطة - الجيش - الحزب) . فالجيش هو قوة الحماية للنظام عسكريا وسياسيا ، والحزب هو أداة التعبئة والتحريك المجتمعى ، وتواصل مع سياسات حزب البعث استمر الرئيس صدام حسين فى إحكام قبضته على هذه القوى الثلاث . وفى مقابل سلسلة الإجراءات والتصرّيات الأخيرة التى تؤكد على نهج داخلى وخارجى جديد ، فإن هناك - وبالمثل - توجه أكثر نحو مزيد من شخصانية السلطة والقوة السياسية فى يد الرئيس وأبنائه . وقد تزايد هذا النهج الجديد مع تزايد الانقسام والتحلل بالدولة ، الذى اتخذ ملامح عديدة من قبيل الانقسام الكردى فى الشمال والشمالى فى الجنوب ، وتزايد التناقض المذهبى بين (سنة وشيعة) وبيروز العنصر القومى (أكراد - عرب - تركمان - آشوريين) أو الدينى (مسلمين ومسيحيين) .

فمنذ بداية حكم البعث العراقى تمثل الوجه الرئيسى للاستبداد فى الاستبداد الحزبى النخبوى ثم ليميل أكثر نحو استبداد جغرافى (تكريتى) عشائرى ، ثم لينحو أخيرا الى استبداد عائلى أسرى بالمعنى الواسع لكلمة العائلة ، ينتهى الى استبداد شخصى من قبل الرئيس صدام وأبنائه ، ولتصبح المصادر غير الشرعية للقوة أوسع نفوذا من الهياكل الشرعية الرسمية . وقد شبه البعض ذلك بانتقال البعثية الأيديولوجية للمجتمع من "فكر الحزب الحاكم" الى فكر "القائد المستبد بالحكم" .

وأصبحت القيادات التقليدية فى النخبة العراقية من أمثال (طارق عزيز - عزة ابراهيم - طه ياسين رمضان - محمد حمزة الزبيدى) يأتون فى مرتبة تالية على مرتبة أبناء الرئيس وأشقائه . وتحول الجهاز المدنى فى الحكم (محمد حمزة الزبيدى - سمعون حمادى - طارق عزيز) الى فئة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك فى اتخاذ القرار مهمتها تنفيذ قرارات الرئيس .

وقد اتبع النظام العراقى ثلاثة أساليب فى فترات تاريخية متعاقبة باختلاف الظروف يمكن ايرادها كالتالى:

١- الاصطفاء العشائرى :

بمقتضى ذلك سعى النظام العراقى الى توظيف التناقض العشائرى ، وذلك بتكوين ما يسمى بـ (مجتمعات الثقة) التى ظلت أساس استقرار النظام العراقى . وقد تزايد هذا التوجه بعد أزمة الخليج . فبعد أن أوشكت التناقضات العشائرية أن تذوب على أثر مسلك النظام المتفهم لقضايا العشائر الأقوى من بينها . وذلك بإغداق الأموال على رؤسائها وشيوخها الذين حققوا أوضاعا مالية متميزة فيما يشبه "رأسمالية

العشيرة" . ويعد أن رقى عدد كبير منهم الى مراتب عليا فى الجيش العراقى ، علت ثانية النغمة العشائرية الانقسامية . وتعتبر عشائر الجبور والدليمى وشمر والنورى والمجيدى الحسانى من أكبر العشائر وأقواها بالعراق ، وأهمها وأقواها عشيرتا الجبور والدليمى اللتان عمل النظام على منحهما مزايا سياسية عديدة أثناء الحرب مع إيران ، ويتراوح عدد أفراد عشيرة الجبور ما بين مليون ومليون ونصف ، أما عشيرة الدليمى فعددها نحو مليون نسمة . وقد ارتبطت عشيرة الدليم بعلاقة وطيدة مع الحكم المركزى ببغداد منذ العشرينات من هذا القرن وتوترت علاقتها مع نظام البعث القديم لأن ولاهم الأسمى كان للتيار الفاضلى .

وقد برز الجبوريون والدليميون بصفة خاصة أثناء حرب الخليج الأولى حيث تكاتفوا مع النظام لاتفاقهم معه فى المذهب السننى بعد أن وعدهم بمراتب عليا فى مؤسسات الحكم .

ومع ضعف السلطة المركزية ببغداد عقب حرب الخليج الثانية عادت ثانية النزعة العشائرية وبشدة لتطالب بمزايا أكبر على حساب المركز مما جعلهم يتصادمون مع النظام ، وليس أدل على ذلك من أن أكبر محاولات التمرد والانقلاب أتت من قيادات من عشائر الجبور والدليمى فى أوساط الجيش العراقى ، أهمها المحاولة الفاشلة فى ١٩٩٣/٤/١٩ والتى ترأسها العميد / مزاحم الجبورى الذى كان يحتل موقعا بارزا فى حزب البعث الحاكم . وكان المخطط الرئيسى للعملية "حسين على الجبورى" ، هذا بخلاف محاولة الانقلاب التى قام بها "سطام غنام الجبورى" من قبل .

أما أكبر محاولات التمرد على الإطلاق - عقب أحداث التمرد الكبرى فى الشمال والجنوب عام ١٩٩١ - فكانت انتفاضة عشائر الدليم فى ١٧ و ١٨ مايو عام ١٩٩٥ فى مدينة الرمادى عاصمة محافظة الأنبار غربى العراق وكانت الحصيلة مصرع ١٧ واعتقال ٤٠٠٠ شخص من عشيرة الدليم .

وكانت محاولة الانقلاب العشائرية الأخيرة التى قام بها اللواء الركن (تركى اسماعيل الدليمى) الذى كان يقود كتيبة ١٤ تموز أكثر المحاولات دموية حيث نتج عنها مصرع ١٨٠ عراقيا بمحافظة "الأنبار" وصدامات عنيفة قتل على أثرها ١٢٠ مدنيا فى بلدة "أبو غريب" . وكانت هذه الانتفاضة متممة لانتفاضة الدليميين فى الرمادى ورد فعل سريعا على اعدام اللواء محمد مظلوم الدليمى وعدد آخر من الضباط الدليميين فى منطقة الأنبار .

٢- الاصطفاء العائلى :

أعلن الرئيس العراقى صدام حسين منذ توليه السلطة بعد أحمد حسن البكر أن الخطر يأتى من إيجاد خونة داخل الحزب ، ولذلك قسم رفاقه الى "أهل الثقة" و "أهل

الخبرة" وملا المسافة الفارغة بينه وبين الحزب والدولة بحزام أمنى من أقارب الدرجة الأولى والثانية من أهل الثقة تاركاً الوظائف المدنية بيد التكنوقراط الحزبيين من أهل الخبرة ، وبذلك أصبحت قرابة الدم أعلى من قرابة العقيدة .

وقد برز - وفي أعقاب أزمة الخليج مباشرة - توجه متزايد من قبل الرئيس صدام لإحلال الأقارب من أفراد عائلته ، ففي نوفمبر ١٩٩١ عين أخاه غير الشقيق وطبان إبراهيم حسن التكريتي وزيراً للداخلية ، بعد أن كان يشغل محافظ إقليم صلاح الدين ، وعين ابن عمه على حسن المجيد وزيراً للدفاع بعد أن كان يشغل منصب وزير الداخلية ، كما عين سباعوى الأخ غير الشقيق لصدام رئيساً لجهاز المخابرات العامة ، وهشام حسن المجيد ابن عمه فى منصب محافظ إقليم كركوك محور الخلاف بين الأكراد وحكومة العراق . ويشغل أخوه برزان التكريتي منصب مندوب العراق لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة ، كما عين ابن عمه صلاح كامل ياسين رئيساً لجهاز حزب البعث فى الجيش . ومن المعروف أن حسين كامل المجيد صهر الرئيس وابن عمه كان يشغل منصب وزير التصنيع العسكرى ، وكان من قبل يشغل منصب وزير الدفاع .

إلا أنه وفى الفترة الأخيرة أخذ الرئيس صدام يقلص من نفوذ أبناء عمومته وأخوته غير الأشقاء ، ففي مايو ١٩٩٥ طرد أخاه وطبان من وزارة الداخلية ، وفى يوليو ١٩٩٥ أقال على حسن المجيد من وزارة الدفاع ، وبدأ مؤخراً السعى نحو تقليص سلطات برزان التكريتي الذى يتمتع بنفوذ واسع . وقد رأى البعض فى ذلك انشقاقاً داخل العائلة الحاكمة بين صدام حسين وأبنائه من ناحية وبين أبناء عمومته من آل المجيد وإخوته غير الأشقاء من الناحية الأخرى . وإن كان البعض يستنكر أن يكون ذلك الانشقاق طبيعياً حتى بعد هروب حسين كامل وزير التصنيع العسكرى ، الذى تشكل البعض فى كيفية هروبه وتوقيت ذلك . وأيضاً فإنه علاوة على رابطة القرى هناك رابطة النسب والمصاهرة بين أفراد عائلة صدام بما يجعل بينها رابطاً مشتركاً ومصالح أكبر من أى خلاف يبرز .

٣- اصطفااء الأبناء :

سعى الرئيس العراقى الى تكريس سلطة الأبناء مؤخراً على حساب سلطة إخوته وأبناء عمه ونخبة البعث التقليدية . وهناك حديث متواصل عن تزايد سلطات كل من عدى وقصى أبناء الرئيس العراقى . فقد خلق الأول مؤسسة ظل تقابل المؤسسة الرسمية والحزبية وتوازىها ولا تزيحها تأخذ منها مراكز نفوذها دون أن تتحمل تبعات عملها من خلال رئاسته "لنادى الرشيد الرياضى" و "صحيفة بابل" وأخيراً القوة ذات النفوذ المتزايد والتى تسمى بـ "كتائب فدائى صدام" التى انشئت فى مارس ١٩٩٥ من عناصر موالية ولاء خاصا للرئيس .

وهناك حديث عن ترك الرئيس العراقى الحكم لعدى لمدة

يومين أثناء هروب حسين كامل ، وحديث عن دور عدى فى تقليص سلطات وإقصاء وطبان وإبعاد طارق عزيز نسبياً ، حيث حاول وطبان زيادة حصته من الـ ٧٠٠ مليون دولار المحظورة والتى يحققها العراق من صادرات بترول . أما طارق عزيز فهو مرتبط بمدرسة للتفكير يتزايد أنصارها فى بغداد تعتقد أن العراق يجب أن يبذل كل جهده لينهى عزلته الدولية ، وتحت ضغط من عدى قلص الرئيس صدام سلطة عزيز بسحب اختصاصه بالتفاوض مع الأمم المتحدة . أما الإبن الثانى (قصى) فقد برز بدوره فى الأونة الأخيرة بترؤسه لجهاز المخابرات العامة ، بدوره فى حماية والده .

وقد دعم من نفوذ أبناء الرئيس العراقى هروب وزير التصنيع العسكرى "حسين كامل" مؤخراً ، حيث اتخذت إجراءات صارمة تجاه الأقارب من جماعة تكريت فقبض على كبار القيادات المقربين من حسين كامل ، ووضع اللواء الركن "كمال مصطفى التكريتي" قائد الفيلق الأول للحرس الجمهورى تحت الإقامة الجبرية . كما استوعب النظام حادث هروب حسين كامل بإذاعة رسالة من أسرة حسين كامل نفسه ويتوقيع ابن عمه على حسن المجيد وزير الدفاع السابق جاء فيها "إن حسين كامل ارتكب جرماً لا يغتفر وأن أسرته ترفض فعله وتعلن بإجماع أفرادها اهدار دمه بسبب مسكته الخيائى" .

احتمالات التغيير المستقبلى :

يطرح المستقبل العراقى سيناريوهات متعددة ، وإن كانت فى الغالب تتناقض فيما بينها ، بما يعنى عدم امكانية الحسم ، النابع من عدم التأكد التام بخصوص الصورة الحقيقية للداخل العراقى ، وتتمثل أهم المداخل لمعرفة احتمالات المستقبل العراقى فى التعرف على ما يلى :

ما مدى التغيير المحتمل ؟ ما نوعية التغيير ؟ ما هى القوى المرشحة لإحداث التغيير ؟ ما هى طبيعة توجهاتها الدولية ؟ ثم ما هى انعكاسات ذلك على المسألة العراقية والموقف الدولى والعربى ؟ . وتبقى حقيقة أن أى سناريو مقترح لن يكون سلمياً إذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة التوازن والتنافس والصراع والأقلية المتبادلة بين الأجهزة المتحكمة بالقوة السياسية فى بغداد ، خاصة وأن قياداتها لديها الحافز الدائم للاستمرار فى خدمة النظام النابع من الخوف من احتمالات ما بعد التغيير أن يضر بامتيازاتها أو يعرضها للمحاكمة لتورطها مع النظام الحالى فى غزو الكويت وجرائم ما بعد الغزو .

ويمكن توقع أربعة احتمالات للمستقبل العراقى :

١- سقوط صدام حسين :

من خلال هذا السيناريو يمكن توقع استجابة من الرئيس صدام نفسه للمطلب الدولى والمصرى بالتخلي عن السلطة سلمياً ، أو توقع قيام انقلاب عسكرى محدود على حكم الرئيس صدام وسط مجموعة من الجيش تنتمى مثلاً الى

الحرس الجمهوري ، أو من فصائل داخل نخبة تكريت ذاتها أو من الأخوة غير الأشقاء أبناء العمومة ، بل يطرح البعض احتمال أن يتم ذلك من قبل أبناء الرئيس أنفسهم . وفي ظل هذا الاحتمال لا يتوقع حدوث تغيير كبير على تحالفات وتوازنات القوى في بغداد . وفي حدود هذا التغيير يتوقع استمرار احكام الحصار الدولي المفروض على العراق ، خاصة إذا استمر من خلف صدام على نفس الخط من الإنذفاع ، أو إذا ادعى الطهارة العقائدية والعودة بالأيديولوجية البعثية الى نقاوتها الأولى ، بما يتطلبه من استمرار رموز وشعارات العهد الماضي .

٢- سقوط القيادة السياسية :

والقيادة السياسية تعنى - في هذا الطرح - سقوط شخص الرئيس ونوى المكانة والنفوذ على مستوى السلطة والحزب والجيش من أصحاب الرتب والقيادات العليا ، والقوى المهيمنة على المواقع الاستراتيجية بالدولة . ويتدمع هذا الاحتمال مع استمرار هروب النخبة من وزراء وقيادات بالجيش وسفراء ، أو خروج جماعات من الجيل الثاني بالجيش والحزب تسقط الجيل الحالي . وقد يكون من قبل ضباط ينتمون الى عشائر الموصل وسامراء التي تتوافر لديها الدوافع للانشقاق ، وفي إطار هذا الاحتمال فإن سقوط نخبة تكريت وأسرة الرئيس العراقي والنخبة التقليدية من قدامى البعثيين متمثلة في أشخاص (صدام حسين - طه ياسين رمضان - عزة ابراهيم - طارق عزيز ... وغيرهم) يصبح أمراً أكيداً .

ولا يمكن تصور حدوث تغيير كبير في الموقف الدولي إلا بالقدر الذي يحمله الأشخاص الجدد من تصورات ورؤى عن الإصلاح في هياكل الحزب والجيش والدولة ، وسيكون التجاوب معهم على قدر استعدادهم للتنازل عن سيادة واستقلال بلدهم طبقاً للقرارات الدولية .

٣- سقوط النظام العراقي :

هذا الاحتمال هو أشمل من الاحتمالين السابقين ويحتويهما ، فسقوط النظام السياسي يعنى سقوط الأشخاص والأنوار والمؤسسات والأيديولوجيا بتوجهاتها ومضامينها ، علاوة على تغيير أدوار وهياكل وعقائد الجيش وطبيعة التركيبة الحزبية ، وقد يطال التغيير الأبنية والهياكل المدنية كالنقابات والاتحادات المهنية والعمالية ، وإعادة صياغة لأدوارها المجتمعية والسياسية ، في إطار عملية كبرى لتبديل الغلبة السياسية لقيادة ونخبة جديدة وقد تكون عملية الانتقال لذلك عملية داخلية عراقية أو يكون لها أبعاد خارجية . وهناك احتمال يتزايد قوة ويتمثل في عودة الحكم الملكي بالعراق على أساس أنه الوحيد الذي يتمتع بشرعية تقليدية موروثة قد تنافس الشرعية الجمهورية للنظام الراهن . وقد دعا على بن الحسين حفيد الأسرة الهاشمية والذي يقيم في لندن الى استعادة عرش آبائه . ويلقى هذا الاحتمال الملكي دعم الملك حسين ملك الأردن والولايات المتحدة

واسرائيل بالطبع ، وإن كان الملك حسين يميل أكثر الى توحيد ودمج العراق بالأردن في إطار مملكته الهاشمية . ويرى البعض في ذلك مقدمة لإعادة خط العراق - الأردن - اسرائيل وتقسيم المشرق العربي قسمين تكون سوريا ولبنان في الشمال ، ودول الخليج بالجنوب وإعادة رسم خرائط المنطقة .

٤- التجزئة السياسية والتنازع المجتمعي :

وفي إطار هذا السيناريو الجاري بالفعل يمكن تصور مزيد من الانقسام في صفوف الجيش والنخبة والأقاليم السياسية للعراق ، وانقسام سني - شيعي - كردي ، أو انقسام على أساس العنصر (عرب - أكراد - تركمان - آشوريون) أو غير ذلك من الانقسامات على أساس ولايات تحتية أدنى درجة (العشائر - القبائل) ، لدرجة يصعب معها على الجيش العراقي المثقل بالأعباء منذ حرب الخليج تحمل ضربات أخرى تتعدد مصادرها وتتزايد خسائره من جرائها ، خاصة إذا امتدت الانقسامات السابقة تلك على المستوى الاجتماعي المصنفوف الجيش ، وهذا أمر وارد تماماً .

ويدخل العراق مأزقاً سبقه اليه من قبل لبنان والصومال عربيًا ، ويوغوسلافيا على المستوى الدولي . وبالطبع لا يمكن توقع مستقبلات محددة للإقليم العراقي ، فقد تنشب صراعات عنيفة في المركز (بغداد) ، وقد تنفصل أقاليم الشمال الكردي ، وهناك مؤشرات على ذلك في وثيقة باريس التي مهرها جلال طالباني ومسعود برزاني زعيما أكبر حزبين كرديين في ١٩٩٤/٧/٤ . وقد تقدم ايران على احتلال أقاليم الشيعة بالجنوب العراقي ، وتقوم جيوب عديدة للصراع الأهلي والمدني في كثير من مناطق العراق المختلفة .

والملاحظة الجوهرية أن كل احتمال من تلك الاحتمالات الأربعة هو مقدمة للإحتمال الذي يليه ، وأن العراق - الى الآن - قد شهد انصافاً أو أجزاء أو أشباهها من كل تلك الاحتمالات والسيناريوهات جميعها رغم عدم تحقق أحدها الى الآن - بدرجة مائة بالمائة . كما ليس من الصعب بروز سيناريوهات تداخلية تجمع بين أجزاء من كل الاحتمالات السابقة ، وليس من بين الاحتمالات الأربعة السابقة احتمالاً يمكن قبولهما لكن أحدهما لا يحتوي أي تغيير وهو احتمال بقاء النظام والوضع الراهن ، وقد يكون هو أقوى الاحتمالات في إطار التركيبة الخاصة للسلطة بالعراق . والاحتمال الآخر لن يكون للتغيير في إطاره أي معنى وهو احتمال التفجر أو الانهيار الشامل إذا استمرت الأوضاع الراهنة .

ولا يسهل - بالطبع - مع حجم التناقض في الرؤى والتصورات المطروحة بشأن المستقبل العراقي التماس بديل أو سيناريو عليه اجماع ، فمن يطرحون احتمالات التفكك والسقوط يطرحون أيضاً احتمال البقاء ومن يركزون على

عوامل التفسخ والمعارضة لا يفوتهم أيضا حقيقة التوحد والتماسك بين أركان السلطة المركزية الى الأبد .

والمشكلة ليست في أي من الطرحين السابقين ، بل في تأثيراته والمواقف المبنية عليه ، فمن يعولون على سقوط النظام يرون في إحكام الحصار عليه الخيار الوحيد وأننا الآن في المراحل النهائية ، ولا زال ذلك يتكرر منذ أربع سنوات ، ويؤكدون على مزيد من التمسك في تطبيق القرارات الدولية والحصار ، ومن يرون أن النظام تتزايد شوكته يرون أن الحصار الدولي قد زاد من قوة وشوكة النظام بالداخل ، وأن انتهاء العقوبات قد يمكن الشعب من إسقاط قيادته وإحداث التغيير حيث لن يتمكن النظام بعدئذ من ترويض مفاهيمه بشأن التآمر الدولي . وإلى الآن لا يعرف على وجه اليقين انعكاسات اتباع أي من هاتين الاستراتيجيتين على الداخل العراقي .

إذا كانت أوضاع الداخل العراقي لا تؤكد احتمال حدوث تغيير سريع للنظام السياسي ، فإن هشاشة وضعف تنظيمات المعارضة العراقية التي تربو على الـ ٧٥ حزبا وتنظيما وجماعة علاوة على ضعف أطروحاتها وحقيقة ميولها الاستبدادية وصراعاتها البينية لا ترشحها لأن تكون البديل الذي يراهن عليه الداخل العراقي أو الخارج الدولي والإقليمي والعربي . وقد دلت أطروحاتها على أنه يصعب القبول بها دوليا وإقليميا ، فقد طرح البعض منها فيدرالية أو كونفدرالية قائمة على ثلاثية الإثنية - الدين - المذهب على أساس الانفصال والتجزئة والحكم الذاتي ، ورشحت تسعة أقاليم يمكن أن يصرح لها بإدارة من هذا القبيل هي - كردستان - الموصل - بغداد - الأنبار - العتبات المقدسة - الإقليم الأوسط - الإقليم الجنوبي - إقليم البصرة . واقترح أن يمثل كل إقليم بمندوبين حسب مساحة الإقليم الجيوسياسية في مجلس الدولة الأعلى الذي يتولى مهام الرئيس على أن تحقق النسب المقترحة التوازن بين الطوائف المختلفة (السنة - الشيعة - الأكراد - الآشوريين - التركمان - المسيحيين) . وبالطبع هذا طرح علاوة على صعوبة تحقيقه ، فإنه - ولأسباب موضوعية - لا يمكن التعايش معه إقليميا وفي حاجة لمدة طويلة حتى يستقر داخليا .

الخلاصة :

إذا كانت العوامل الداخلية ترشح احتمال أن تطول فترة

بقاء الوضع الراهن بالعراق ، فإن العوامل الإقليمية والدولية هي الأخرى تسير في نفس الاتجاه ، ومن منطلق حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر الناجمة عن أي تغيير ، فقد توافرت مجموعة من الظروف الموضوعية للعراق في كل فترات ما بعد أزمة الخليج جعلت من احتمال التغيير أو القدرة عليه من قبل القوى الإقليمية أمرا غير مطروح لإدراك تلك القوى أن أيا منها لن يكون الوحيد الذي يفرض مصالحه في حالة الشروع الفعلي في ذلك . فهناك تباين كبير بين رؤى كل الأطراف بخصوص المسألة العراقية . وإن كانت لدى الجميع رغبة في التغيير ، إلا أنها تختلف تماما حول البديل الذي تطرحه ، فبينما تتفق كل من الكويت والسعودية ومصر والأردن مؤخرا على ضرورة التغيير بالعراق حتى يتم إعادة العلاقات ورفع الحصار ، فإنها تختلف فيما بينها حول مدى هذا التغيير ، ويختلف هذا الموقف بالطبع ويتناقض مع موقف القوى الثلاث الكبرى المجاورة والمحيطة بالعراق والتي بيدها بالفعل قدرة على التغيير إذا إتحدت ارادتها وهي سوريا وإيران وتركيا حيث ترغب تلك القوى فعليا بالتغيير ، ولكن في إطار الظروف الراهنة وتوازنات القوى فيما بينها ، وأخذا في الاعتبار الأبعاد الإقليمية والدولية والداخلية فإنها توافقت على أن استبقاء الأوضاع الراهنة هو أقل الأوضاع ضررا بمصالحها . وهناك اجتماعات دورية بين وزراء خارجية ومندوبين الدول الثلاث عقد منها الى الآن نحو ستة اجتماعات منذ عام ١٩٩١ كانت حصيلتها التأكيد المتواصل على رفض أي تدخل في شئون العراق الداخلية وإبقاء العراق موحدا ، وليس من الصعب التعرف على مصالح ودوافع كل دولة من الدول الثلاث .

ورغم تباين وتعدد الاحتمالات فإن المؤكد أن أي تغيير سواء كان سلميا أو عنيفا ستكون انعكاساته عديدة خاصة إذا لم يتوافر اجماع خارجي وداخلي على قوة بديلة وهو ما ليس قائما بالفعل . ورغم صعوبة ترجيح احتمالات التغيير بالعراق ، إلا أن أي تغيير عنيف - إن حدث - ربما يجعل كل الخيارات مفتوحة . وليس مؤكدا لدى أي من القوى الإقليمية أو الداخلية أو الدولية أنها ستكون صاحبة اليد الطولى أو الكلمة النافذة إذا ما أريد تغيير بالفعل ، فالآن هناك توازن في المصالح وتوازن في النفوذ وأوراق الضغط .



الرئيس زروال والمهمة الصعبة

أحمد مهابدة

الموجود منذ عام ١٩٦٢ ، لأن الجيل الذي حرر البلاد من الاستعمار يريد أن يبقى في السلطة الى الأبد ، وذلك في الوقت الذي تغيرت فيه التركيبة الاجتماعية للبلاد ، ويكفي أن نعرف ، كما يقول (سعيد سعدى) أن ٧٥٪ من الشعب الجزائري الآن تحت سن الثلاثين عاما وقد انشغل هذا الجيل بمشاغله الشخصية ، وابتعد عن انشغالات الوطن والمواطن ، فظل النظام يراوح مكانه ولا يريد أن يكون هناك بديل له ، حان الوقت لاجاده ، لأن الطبقة السياسية الحالية وأغلبها من العجائز تعيش في بلد أغليته الساحقة من الشباب الذي لا بد وأن يكون له مكان في السلطة التي عجزت خلال أكثر من ثلاثين عاما عن تقديم مشروع اجتماعي أو اقتصادي أو أن يكون لها نظرة استراتيجية واضحة للمستقبل ، لأن السياسة الوطنية في الجزائر ظلت طوال تلك السنين تدور حول الأشخاص ، ولا تدور حول البرامج.

كما يرجع هذا الاهتمام العالمي لانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها في الجزائر انتخابات تعددية ديمقراطية لا يتفرد فيها مرشح السلطة بالمعركة الانتخابية ، بل يشارك فيها زعماء سياسيون لثلاثة أحزاب أخرى بصرف النظر عما حصل عليه فيها كل منهم من أصوات الناخبين ، كما جاءت هذه الانتخابات التي وصفت بأنها حرة وشفافة ، على مسمع

لم تحظ أية انتخابات رئاسية في دول العالم الثالث حتى الآن ، بما حظيت به الانتخابات الرئاسية في الجزائر ، من اهتمام ومتابعة وتعليق وتحليل.

ولعل ذلك يرجع إلى الملامسات التاريخية والتطورات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ تم وقف إطلاق النار مع فرنسا في ١٩ مارس عام ١٩٦٢ بعد احتلال استيطاني فرنسي دام أكثر من مائة وثلاثين عاما ، حاولت فرنسا جهدها خلالها طمس الهوية العربية والإسلامية للشعب الجزائري ، معتبرة الجزائر جزءا من فرنسا والمواطن الجزائري مواطنا فرنسيا ، حتى لقد وصل الأمر (بفرحات عباس) قبل أن ينضم لثورة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٥٤ ويصبح رئيسا لأول حكومة جزائرية مؤقتة ، الى أن يقول قولته المشهورة (لقد بحثت في التاريخ وبين المقابر والأحياء فلم أجد ما يزعمون أنه أمة جزائرية) .

كما يرجع ذلك الاهتمام بانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن أنظمة الحكم التي تعاقبت على الجزائر منذ استقلالها كان ينقصها الوعي والفهم الصحيحان للشخصية الجزائرية وطموحات الشعب الجزائري ، وهو ما يعبر عنه بدقة (سعيد سعدى) أحد المرشحين الأربعة الذين خاضوا الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، إذ يقول (في حديث صحفي للأهرام) إن الأزمة الحالية التي تتخبط فيها البلاد ناجمة عن فشل النظام

ومرأى من مراقبين دوليين وعرب وصحفيين نولين شهدوا بأنها كانت نزيهة ومحيدة ، وهو أمر يستحق التقدير لأنه جاء بعد أحداث دامية تشهدها الجزائر منذ ثورة الخبر عام ١٩٨٨ حتى الآن ، والتي شهدت خلالها الجزائر تطورات صاخبة حيث صدر دستور فبراير ١٩٨٩ ، والذي أدى إلى تأسيس عشرات الأحزاب السياسية والجماعات الدينية ، وأقبل فيها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ، وألغيت فيها انتخابات تشريعية ، كان الفائز الأكبر فيها هي (جبهة الانقاذ الإسلامية) ، واغتيل فيها رئيس الجمهورية محمد بوضياف على يد أحد حراسه (بومعروف) ، وحكمت بسلطات رئاسية غير دستورية ، وسط فرض حالة الطوارئ أو (الحصار) كما يسميها الجزائريون ، والتي تطبق فيها قوانين صارمة وسيئة السمعة ، بل وسالت خلالها بحار من الدماء غرق فيها نحو ٥٠ ألفا من أبناء الشعب الجزائري ، الذي عصفته أزمتا اقتصادية طاحنة وصلت بديون الدولة الخارجية إلى ٢٦ مليار دولار ، تدفع خدمة لها نحو ثمانية مليارات من الدولارات ، في وقت تنهش فيه البطالة جموع الشباب الجزائري الذي صدمته أنباء الفساد والرشوة وتهريب أموال الشعب إلى الخارج ، تلك الأموال المهربة التي قدرها (عبد الحميد الإبراهيمي) أحد رؤساء الوزراء السابقين بنحو ٢٦ مليار دولار ، أي نفس قيمة ما تتحمله الجزائر من أعباء المديونية .

وليس هذا فحسب ، بل أن هذه الانتخابات تأتي والعسكريون هم الذين يحكمون البلاد منذ إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٩٢ حكما سافرا حيناً ، ومن وراء ستار في بعض الأحيان .

كما تأتي هذه الانتخابات بعد فشل العديد من مبادرات الحوار التي انهارت أمام تحفظات وشروط معجزة ، وبالتالي مرفوضة ، سواء من جانب القوى السياسية والحزبية الفاعلة ، أو من جانب رجال السلطة ، كالحوار الذي تم في ١٣ مارس ١٩٩٣ ، كما تبودلت رسائل بعث بها الزعيم الإسلامي عباس مدني في ٢٣ ، ٢٧ أغسطس عام ١٩٩٤ ، بعد أن تمت ثلاثة لقاءات بين قادة جبهة الانقاذ الإسلامية في سجن "البليدة" ، وبين مبعوثي الرئيس الجزائري "الأمين زروال" لايجاد أرضية مشتركة للوفاق ، وصولاً إلى حقن دماء الشعب الجزائري .

وعلى الرغم من أن الأحزاب الخمسة التي اشتركت في الحوار مع الرئيس زروال قد لاحظت أن رسائل (عباس مدني) بها بعض العناصر الإيجابية التي تستحق المعالجة ، وهو نفس ما لاحظته الرئيس زروال ، الذي يقال أنه تعرض لضغط من القيادات العليا في الجيش جعله يتحفظ عليها لأن كاتبها ، كما يقول الرئيس زروال ، يرفض كل نقاش ، ويضع شروطاً مسبقة تعقد الأمور ، مما جعله يغير رأيه فيها (مجلة ESPRIT - العدد ٢٠٨) .

ولم يكن من الممكن عقلاً ومنطقاً وواقعياً أن يتم الوفاق بين النقيضين ، الجيش ، والجبهة الإسلامية للانقاذ ، حيث أن

كلا منهما يعطى للدستور تفسيراً خاصاً يخدم وجهات نظره ، وتتعارض تصورات كل جانب لهوية الشعب الجزائري ، ومن هنا كان من الصعب الوصول إلى تسوية بين العسكريين والمدنيين الجزائريين على نمط الطريقة السودانية والتحالف القائم بين الفريق البشير والزعيم الإسلامي حسن الترابي .

ثم جاءت وثيقة روما التي اشترك في صياغتها أكبر ثلاث جبهات حزبية جزائرية معارضة وهي "جبهة التحرير الوطني" و "جبهة القوى الاشتراكية" ثم "جبهة الانقاذ الإسلامية" وذلك في شهر يناير ١٩٩٥ حيث تضمنت الوثيقة مشروعاً لحل الأزمة وضع السلطة الجزائرية الحاكمة في موقف الدفاع عن النفس ، إذ أنه جعل من المعارضة السياسية الجزائرية قوة قادرة على طرح الأفكار التوفيقية التي تضع كل أطراف الأزمة في اعتبارها ، الأمر الذي لقي ترحيباً من الدول الكبرى التي تشغلها أحداث الجزائر ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ، التي شجعتها "وثيقة روما" على إجراء اتصالات مع ممثلي "جبهة الانقاذ" في الخارج مثل (رابح كبير) للحصول منها على بعض الضمانات ، وخاصة تأمين حقول البترول في الجزائر ، وهو ما يعكس ضعف ثقة هذه الدول في استمرار قدرة العسكريين الجزائريين على تأمين مصالحهم في الجزائر ، الأمر الذي يشكل في نفس الوقت ضغطاً له وزنه على السلطات الحاكمة ، التي لم تستبعد ما وثيقة روما ، بل تقترح عليهم أن يكونوا شركاء في المشروع الوطني تطميناً للجيش باعتباره أحد العناصر الضرورية في كل إئتلاف حكومي .

ولكن الواقع كان يقول أن قبول وثيقة روما من جانب الحكومة الجزائرية كان يعني التوقيع على قرار بالإعدام في حق العسكريين الموجودين في السلطة ، ولذلك شرع هؤلاء في تحويل منطق هذه الوثيقة لصالحهم من خلال اقتراح حوار ، ثم انتخابات رئاسية وتشريعية ، بشرط أن يتم ذلك تحت مراقبة السلطة وفي حراسة قواتها المسلحة لاقتناع الدول صاحبة المصالح المتبادلة مع الجزائر ، وكذلك الرأي العام الجزائري ، بأن النظام وحده هو الذي يتوفر على وسائل ملموسة لإعادة النظام العام في الدولة إلى وضعه الطبيعي في يوم من الأيام ، دون أن يكون نظام الحكم مضطراً لتقديم أي تنازل للمعارضة ، وخاصة (جبهة الانقاذ الإسلامية) .

وقد اتهمت المعارضة النظام الحاكم في الجزائر بأنه يرفض التعامل معها من خلال الحوار ، إلا إذا انصب على موضوعات عملية ومحددة تهدف إلى مراجعة الدستور في بعض فصوله لضمان تحقيق توازن بين السلطات وإيجاد مراقبة فعلية للهيئات التنفيذية والحفاظ على المؤسسات من الاستبداد الفردي ، الذي يعنون به الرئيس المقال (الشاذلي بن جديد) .

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الجدل بين السلطة

والمعارضة الى أن تبحث السلطات الجزائرية عن الأوراق الراحبة ، وقد رأت أن هذه الأوراق تتمثل في إجراء استفتاء رئاسي مؤكدا حسن نوايا النظام ، ورغبته الصادقة في البحث عن حل ، إذ أنه عن طريق هذا الاستفتاء ، يحصل العسكريون ، أمام الرأي العام الوطني والدولي ، على شرعية انتخابية ، ويعطى لنفسه ضمانا دستورية إذ تراعى له الدخول في مفاوضات مع الاسلاميين التي سيمثلها فيها رئيس منتخب ومدعم من الجيش الذي سيسلط على حماية القيادة في حالة تحقق انتقال بطيء نحو نظام جديد ، كما تقول (لوموند دبلوماسيك) الفرنسية .

بلالا هذا الابل الكبير على التصويت ؟

لقد كان السؤال الملح الذي حاول المراقبون والمحللون أن يجدوا له جوابا مقنعا هو السبب وراء هذا الاقبال الشعبي الواسع النطاق من كافة الفئات ، رجالا ونساء وشبابا وشيوخا على التصويت ، رغم التهديدات بالموت من جانب المعارضة ، وخاصة جبهة الانقاذ التي غمرت العاصمة الجزائرية باعلانات سوداء تصور فيها صناديق الاقتراع على أنها نعوش وتوابيت للموت ، كدعوة حاسمة لمقاطعة الانتخابات ، ومع ذلك وصلت نسبة المشاركة في التصويت الى ٧٤٫٩٢٪ ، أي حوالي ١٢ مليوناً من جملة الناخبين المسجلين ، بينما لم تزد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ عن ٥٨٪ ؟

إن ثمة أسبابا كثيرة تحيط بهذه الظاهرة ، أهمها الرغبة الشعبية الملحة في إيجاد مخرج وحل للأزمة ، حيث قدمت الانتخابات الرئاسية على أنها بداية للحل ، وأنها تعني انقاذ البلاد ، لاسيما وأن الرئيس الأمين زروال نجح ، بتاريخه العسكري وتجربته العملية في السلطة ، كرجل الحوار ، الذي طالما حاول إيجاد سبيل ، غير العمل العسكري الصارم ، لإنهاء العنف في البلاد ، واستعداده للسعي الى حلول للأزمة ، وأكد (زروال) عقب اختياره رئيسا للدولة قبل عامين على أنه كقائد للجيش يؤمن بالمؤسسات الديمقراطية والتبادل السياسي للسلطة والتعددية ودولة القانون ويضمن الحريات الفردية والجماعية ، ويضع حدا للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والأيدولوجية ، التي جسدها الحزب الوحيد (حزب جبهة التحرير) طوال ثلاثة عقود منذ استقلال الجزائر ، لذلك ساد اعتقاد بأن الأمين زروال هو المؤهل لفتح صفحة جديدة تختلف عما شهدته الجزائر في الماضي ، وأنه رجل حوار وحزم وغير متورط في أخطاء الفترة السابقة ، وأن من حقه أن يعطى مهلة وأن تقدم له المساندة حتى يستطيع إجراء حوار شامل يؤدي الى الوفاق الوطني والعودة بنظام الحكم في الجزائر الى الديمقراطية والانتخابات (مقال الكاتب في السياسة النولية ، أبريل ١٩٩٤) .

وقد أكد هذا الاحساس لدى الرأي العام الجزائري ، أن نداء رئيس الوزراء (سيفي) عشية الانتخابات للمواطنين الجزائريين ، لقي لديهم صدى ايجابيا حين قال فيه : (بعد

انتهاء التصويت سيعرف مصير البلاد ، فإما انتصار للجزائر على الوضع السيء الذي ساد طويلا ، وإما تحدث المقامرة والركود واستمرار معاناة الشعب الجزائري) .

وقد ذكر عدد من السفراء الغربيين في الجزائر أن عقدة الخوف قد أزيلت عن كاهل المواطن الجزائري ، وأن الهدوء الذي ساد إنما هو مؤشر على سيطرة العسكريين على الوضع العام ، وذلك بعد أن رأوا نحو ثلثمائة ألف من قوات الجيش والشرطة والحرس الوطني تنتشر في كل المراكز .

ان ارتفاع وزيادة عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة يزيد بنحو أربعة ملايين مواطن على ما كان عليه الحال عام ١٩٩١ .

أن وجود مرشحين أربعة من اتجاهات مختلفة نشط الحملة الانتخابية في كافة أنحاء الجزائر .

يرى البعض أن ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت يرجع الى أن الجزائريين قد رفضوا أن يظلوا رهائن لمناورات بعض السياسيين وحساباتهم الضيقة ، والتي كانت تضعف يوما بعد يوم إمكانية الحل .

ويرى بلعيد عبد السلام رئيس الوزراء الجزائري السابق أن أهم دلالات هذه المشاركة هي أن الشعب الجزائري يرفض الوصاية عليه من أحد أيا كان ، وأن من ظن أنه يملك أصوات الشعب قد أخطأ ، فالجزائريون بطبيعتهم يعشقون الحرية ولا يقبلون من يتحدث باسمهم أو يضعهم على الهامش .

كما أن ثمة قناعة لدى العديد من المراقبين أن تصويت غالبية الشعب الجزائري عام ١٩٩١ الى جانب جبهة الانقاذ لم يكن إيمانا بها واخلصا لها في حد ذاتها ، وإنما كان بمثابة إدانة للفساد والاستغلال واحتكار السلطة ، وحكم الفرد منذ الاستقلال حتى الآن .

أن برنامج الرئيس زروال وخطابه الانتخابي كانا من الاعتدال والواقعية بحيث تجنبنا الالتزام بوعود فضفاضة وعاملا مشجعا للشعب الجزائري وفتحاً لأبواب الأمل .

كما نجح أنصار الرئيس زروال ومستشاروه في خلق ديناميكية انتخابية حقيقية مثل حسن استخدامهم لصور الجالية الجزائرية في فرنسا وهي تتزاحم على التصويت على الرغم مما يقوله البعض من أن الغالبية الكبرى للمهاجرين الجزائريين من قبائل البربر وانهم خرجوا تأييدا للمثلم (سعيد سعدى) ، وأن إقبال المهاجرين الجزائريين في فرنسا على التصويت يرجع الى أنه سيتم ختم جوازات السفر للذين شاركوا في التصويت ، الأمر الذي سيسهل لهم أعمالهم لدى القنصليات العامة الجزائرية في الخارج ، وهي نفس المزاعم التي قالها هؤلاء تبريرا لارتفاع نسبة التصويت في الداخل ، فقد روجوا أقوالا ترجع ذلك الى أن

المواطن الجزائري سيحتاج في المستقبل الى إبراز بطاقته الانتخابية في معاملاته الادارية مع الحكومة وقد ختم عليها بعد تصويته .

كما يزعم هؤلاء أيضا أن السلطات الجزائرية تمكنت من ضرب حصار محكم حول دعاة المقاطعة سياسيا واعلاميا ، حيث منعت جبهة التحرير من أن تعقد اجتماعا تنظيميا لكوادرها على مستوى وطني كان مقررا يومى ١٠، ٩ من شهر نوفمبر ، كما ألقى القبض على من يدعى (جمال الزناتي) مسئول اللجان الوطنية ، وهو الجناح الموالي "لجبهة القوى الاشتراكية" ، وأخيرا أنها أحبطت مخطط المعارضة المسلحة التي كانت تحاول بالتهديد والعنف تعطيل العملية الانتخابية .

وتقول المعارضة أنها تعرضت لحصار اعلامي قامت به السلطات الجزائرية ، حيث أصبحت الوسائل الاعلامية مراقبة من طرف (خلية للاتصال) وهي لجنة مرتبطة بوزارة الداخلية ، ومكلفة بإمداد وسائل الاعلام بالبلاغات الرسمية بوصفها المصدر الوحيد للخبر الذي يتعلق بكل ما له ارتباط بالأمن لإثارة الانتباه لدى الرأي العام والتغلب على إشاعات ودعايات الخصوم ، من أجل الحفاظ على معنويات الشعب الجزائري ، وذلك بتنقية الأخبار المتعلقة بالأعمال الإرهابية وتغادي تضخيم نتائجها .

كما أن الصحفيين ملزمون بمعالجة الخبر الذي يتعلق بالأمن في الصفحات الداخلية ، أو في حيز ضيق في الصفحة الأولى ، إذا كان للخبر أهمية خاصة ، مع الزام الصحفيين بإبراز الطابع الإنساني للعاسرات الإرهابية وتضخيم خسائر الخصوم ولا أخلاقية جرائمهم .

كما تطلب وزارة الداخلية من المسؤولين عن الصحافة الوطنية الامتناع عن نشر المقالات والتحقيقات الصحفية والأخبار ذات الطابع الأمني والمتعلقة بالجزائر والمنشورة بالصحافة الأجنبية ، وهذا ما يفسر التعتيم الذي قامت به السلطات الجزائرية بخصوص بلاغات الجبهة الاسلامية التي كذبت فيها بعض الاغتيالات المنسوبة اليها مثل الاغتيال الذي تم في أول نوفمبر ١٩٩٤ في مقبرة (موستغانم) ، حيث مزقت قبلة أجسام خمس أطفال ، وهو التأكيد الذي ظهر من خلال إدانة جبهة الجبهة الاسلامية لهذه الجريمة ، في بلاغ لها نشره مكتب جريدة (لوموند) في (بون) ، ونشر في نفس الجريدة يوم ١١/٤/١٩٩٤ .

ويرتب المراقبون نتائج هامة على هذا الاقبال الكاسح للناخبين في الاستفتاء على الرئيس الجزائري ، وذلك على النحو الآتي :

إذ يرى البعض أن جماعات المعارضة وخاصة الجبهات الثلاث : جبهة التحرير ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة الانقاذ ، التي باركت فوز الرئيس زروال ، تواجه الآن خطورة حقيقية على مستقبلها السياسي ، فحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعيد سعدى) المعبر عن قطاع

قبائل البربر ظهر الآن كبديل قوى لجبهة القوى الاشتراكية بزعامة (حسين آية أحمد) الذي يعتبر حزبه ممثلا لنفس هذه القوى ، وأن البربر أقبلوا على المشاركة حتى لا تؤدي مقاطعة حزب حسين آية أحمد الى حرمانهم من المشاركة في صياغة مستقبلهم السياسي والاجتماعي .

وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني فهي في نظر البعض أصبحت مهددة الآن ليس بالانقسام فحسب ، بل بالانهيار بعد أن أبرزت الانتخابات ظهور انفصال قمة الحزب عن قواعده التي لم تستجب لمقاطعة الانتخابات احتجاجا على تعنت قيادات الجبهة في الرأي .

أما "جبهة الانقاذ" فقد كانت في نظر بعض المراقبين أكثر الجبهات الثلاث تعرضا للانقسام ، وهو ما اتضح من خلال تصريحات (أنور هدام) المتحدث باسمها في الولايات المتحدة ، حيث رفض الانتخابات ودعا الى مواصلة الجهاد المسلح ، بينما أعلن (رابح كبير) المتحدث باسم الجبهة في الخارج وزعيمها في أوروبا أن الجبهة تعتبر الرئيس زروال سلطة فعلية سواء قبل الانتخابات أو بعدها ، وأكد أن الجبهة تبحث عن حل سياسي للأزمة ، مما يدل على أن جبهة الانقاذ ستسعى في المرحلة المقبلة للبحث عن طريق المشاركة في صياغة المستقبل السياسي الجزائري خوفا من انفراد (الشيخ محفوظ نحناح) في الحديث عن التيار الاسلامي ، حيث يعتبر نفسه بعد حصوله في الانتخابات الأخيرة على ٢٥٪ من أصوات الناخبين أنه هو الرجل الثاني في الجزائر بعد الرئيس الأمين زروال .

من أهم النتائج التي ترتبت على فوز الرئيس الأمين زروال ، الذي أصبح الرئيس الشرعي للجزائر ، اقتناع الأمريكيين بضعف الجبهة الاسلامية في الجزائر ، مما جعلهم يغيرون من موقفهم ، حيث أسرع السفير الأمريكي في الجزائر بمجرد اعلان النتائج الانتخابية الى تقديم التهانى الأمريكية الحارة الى الرئيس زروال ، بعد أن كانت الدبلوماسية الأمريكية تطالب الحكومة الجزائرية بالاتفاق وتجاوز مع الاسلاميين لأنها كانت ترى أن النظام الجزائري غير قادر على تحقيق استقرار الأمن في البلاد ، لكنها سجلت بعد ذلك تحولا راديكاليا في موقفها تجاه حكومة الجزائر (مجلة جون أفريك الفرنسية الأسبوعية) .

ويرى مستشاروا الرئيس زروال السياسيون والذين قادوا حملته الانتخابية ، أن خروج مئات الآلاف من الجزائريين في مسيرات احتفالية ، وهم يهتفون قائلين : (معك يا زروال) يمكن أن يؤدي الى تنفيذ انشاء حزب سياسي ، وهي الفكرة التي طرحتها لجان المسيرات الشعبية ، التي أيدت قرار الرئيس زروال لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة ، وأن هذه الفكرة تمثل محور التفكير الرئيسى لدى معظم لجان المساندة للرئيس زروال ، ويرون أن مجال تطبيق هذه الفكرة يأتي بعد فوز المرشحين المستقلين الذين يدعمون برنامج الرئيس زروال في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٦ ، فيعلن

الفائزون منهم في الانتخابات انشاء حزب المساندة للرئيس زروال تجنباً للوقوع في فخ تجمع الانتهازيين والوصوليين ، وقد لوحظ أن غالبية الداعمين لانشاء حزب يحمل توجهات الرئيس زروال يقيمون في العاصمة ، وهم الذين يرون أنه من غير الطبيعي أن تتخلى اللجان عن سبعة ملايين صوت أعطت ثقتها للرئيس زروال مما يقتضى استثمار حماسها في انشاء حزب بديل للأحزاب الراهنة ، وتوحيد الجزائريين حول مشروع زروال .

أن فرنسا التي تابعت باهتمام بالغ انتخابات الرئاسة الجزائرية ، اعتبرت أن ارتفاع نسبة الناخبين كان مؤشراً ايجابياً للغاية ، لكنها شددت على ضرورة الاستمرار في المسيرة الديمقراطية عبر الحوار وتنظيم انتخابات تشريعية ، وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية ، أن فرنسا أخذت علماً بنتيجة الانتخابات على أمل أن تفتح هذه الانتخابات طريق الحوار ، وأن تكون نقطة انطلاق لمسيرة ديمقراطية تؤدي إلى انتخابات تشريعية تستعيد بها الجزائر السلام الاجتماعي ، وتكرس جهودها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وتتمنى فرنسا للرئيس زروال النجاح في المهمة الثانية التي أوكلت إليه ، وهي مستعدة في هذا الإطار لمواصلة علاقاتها التي تركز على الصداقة والتعاون مع الجزائر ، كما تمنى وزير الخارجية الفرنسي أن يواكب الانفتاح السياسي في الجزائر جهداً اقتصادياً كبيراً .

على الرغم من هذا الفوز الساحق للأمين زروال الذي قابله الشعب الجزائري بالصفوة والترحاب ، ترك ريدود فعل ايجابية وطيبة لدى الرأي العام الجزائري والعربي والدولي ، ورحبت به المعارضة الجزائرية بمختلف فصائلها ، مما أشاع جواً من التفاؤل لدى الرأي العام الجزائري والرأي العام الدولي ، وفتح باب الأمل في خروج الجزائر من أزمتها ليستأنف الشعب الجزائري حياته العادية ، ويعوض بعض ما فاتته ، ومع أن الرئيس زروال يستطيع أن يباهى بالشرعية التي اكتسبها من وراء هذا الفوز الكاسح الذي أصبح بمقتضاه ، ويرضا غالبية الشعب الجزائري رئيساً دستورياً لكل الجزائريين ، إلا أن الرئيس زروال عليه أن يواجه الحقيقة ويتعامل مع الواقع ليقدّم للشعب الجزائري ما كان يأمله فيه حين منحه ثقته وتأييده .

ولكن المراقبين الذين هم على دراية بشبكة العلاقات وموازين القوى في الجزائر يشفقون على الرئيس زروال من المهمة الصعبة التي أصبح من المحتم عليه أن يواجهها ، والأسئلة المطروحة التي يطلب منه أن يجيب عليها ، والقوى التي تتضارب مصالحها وتتصادم طموحاتها ، كل ذلك يحتاج إلى قوة وشجاعة خارقة .

ذلك أن ثمة سؤالاً يفرض نفسه ، وهو هل كان ترشيح الرئيس زروال في انتخابات عامة متعددة الأطراف ، بدافع من زملائه في القيادات العليا في القوات المسلحة الجزائرية هو للحفاظ على سلطة ومصالح هذه القيادات ، التي أقال الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد عندما أوشكت

جبهة الانقاذ الإسلامية أن تصل إلى قمة السلطة في الجزائر ، وحكموا البلاد بالقوة المسلحة ويقوانين الطوارئ الاستثنائية ، وتريد الآن أن تتخذ من الرئيس زروال ساتراً من الشرعية يكرس بقاءها في السلطة ويمكنها من فرض شروطها ، كما فعلت مع كل رئيس جزائري حاول أن يخرج بشعبه من المحنة ، كالرئيس محمد بوضياف ، الذي راح ضحية إصراره على اتباع الحلول الجذرية لحل المعادلة الصعبة ، سواء بالنسبة لمقاومة الفساد والتحرر من هيمنة العسكريين وتصلبهم ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، التي أراد الرئيس (بوضياف) أن يضع حداً لانغماس الجزائر فيها ، انغماساً أصاب علاقاتها بالمغرب بالتوتر والتحفظ والحساسية ؟ أم على العكس ، كان قبول الرئيس زروال ترشيحه للرئاسة الجزائرية بطريقة دستورية وسيلته لكي يقلت من قبضة القيادات العليا في الجيش ، ويخلع عن نفسه مساندتها له ، مستعاضاً عنها بالشرعية الدستورية ، التي يحظى فيها بمبايعة وتأييد كافة طبقات الشعب الجزائري ، مما يمنحه حرية الحركة ، وحرية اتخاذ القرار الذي يرى فيه مخرجاً للشعب الجزائري من أزمتة الطاحنة ؟

ولكن هل ينسى الرئيس زروال ، أن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، كان هو الآخر رئيساً منتخبا ، وأن لم يكن بهذه الطريقة التعددية الشفافة ، التي حظى بها الرئيس زروال ، لكنه مع ذلك عندما اصطدم بقيادات الجيش العليا لم يكن أمامه إلا أن يتلقى رغماً عنه أوامرهم له بالتخلى ففعل ، ثم تبعه الرئيس محمد بوضياف .

كما لا ينسى الرئيس زروال أنه عندما جاء إلى السلطة ، وقدم نفسه للرأي العام كرجل للحوار ومناصر لحياة ديمقراطية تقوم على التعددية وتبادل السلطة ، وشرع بالفعل في الحوار مع المعارضة الجزائرية ، وبصفة خاصة أكثرها عناداً وقوة ، وهي جبهة الانقاذ ، وتبادل الرسائل مع زعمائها ، وعلى الرغم من أنه وجد فيها بعض الايجابيات التي يمكن التعامل معها ، إلا أن ضغوط القيادات العسكرية عليه وعدم موافقتها على الاعتراف بجبهة الانقاذ ، أو حتى قبول مشاركتها في حكومة ائتلافية انتقالية أرغمته على أن يتراجع ويكف عن الحوار متذرعاً بما قد لا يكون مقتنعاً به من ذرائع ومبررات .

إن الرئيس زروال لا يمكن أن يعتقد أن القوة وحدها لا يمكن أن تحسم الموقف بين الجيش والاسلاميين ، فقد ثبت بالتجربة وبالممارسة أنه لا يمكن لأحد الطرفين ، الجيش أو الانقاذ أن يسجل انتصاراً حاسماً على الطرف الآخر ، وأنه لا بد من أن يتبادل الجانبان تقديم التنازلات الكفيلة بإيجاد وفاق يساعد على استئناف الحوار والمشاركة في السلطة .

وأنه لا بد للرئيس زروال أن يقتنع بأن المراكب المسلحة ، والتي قيل أنها بلغت نحو ٢٠٠ ألف من رجال الجيش والشرطة والحرس الخاص والدبابات والرشاشات التي

وأكثر من هذا فتح الملفات ، ومحاكمة الماضي لأن ذلك وحده هو الكفيل باستعادة ثقة الشعب في الحكومة . فهل يستطيع الرئيس زروال أن يخوض هذه المعركة ؟

أما ما عدا ذلك من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن أمرها قد يكون أسهل من غيره بكثير .

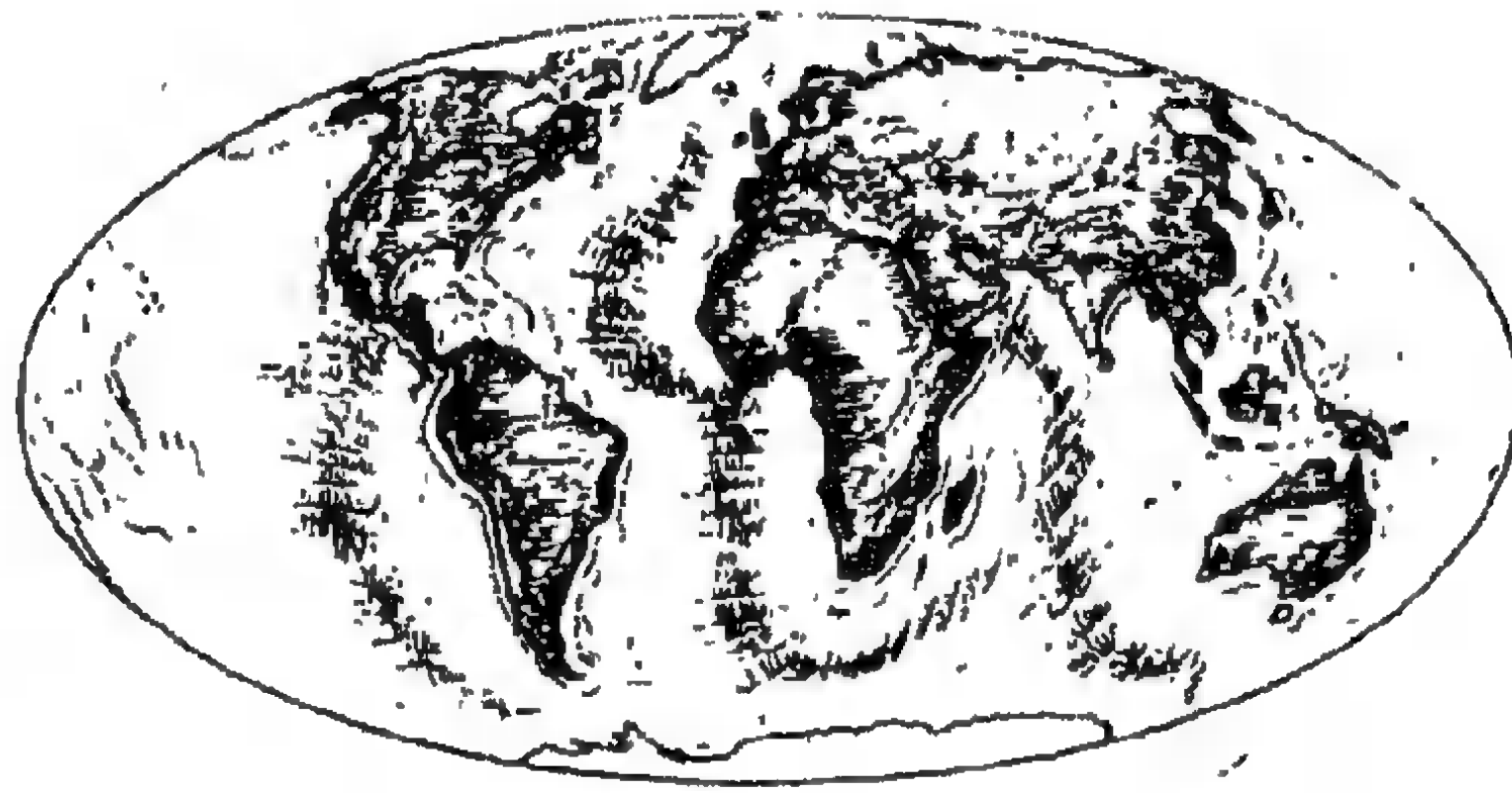
إن التصريحات التي أدلى بها رابح كبير ، واعترف فيها بالرئيس زروال رئيسا شرعيا ، وطالبه بالحوار مرددا عبارة الشعب الجزائري المشهورة عندما يرى بين الخصوم معارك لا ناقة له فيها ولا جمل (أربع سنوات بركات) أي يكفي الشعب الجزائري أربع سنوات من العنف والإرهاب وخمسين ألف ضحية من أبناء الشعب الجزائري ، أن هذا العرض من جانب (رابح كبير) له ثمنه ، وهو الاعتراف بجبهة الانقاذ واعتبارها طرفا متكافئا مع السلطة الحاكمة تشارك في تحمل مسئولية الحكم باحدى الصور المقبولة ، وأن يفرج عن كافة زعمائها السياسيين وأن تلغى حالة الطوارئ (الحصار) ، والغاء المحاكم الخاصة ، والسماح بالنشاط السياسي الحر ، وغيرها من مطالب الجبهة ، في الوقت الذي صرح فيه أحد مستشاري الرئيس زروال وهو (عبد العزيز بلخادم) الذي كان رئيسا للمجلس الدستوري ، عندما سئل عن امكانية التحاور مع جبهة الانقاذ ، فأجاب (ليس هناك ما يسمى بجبهة الانقاذ ، انها محظورة وغير موجودة من الناحية القانونية) ، كما ذكر مستشار آخر للرئيس زروال عندما سئل عن رأيه في تصريحات (رابح كبير) فقال (من هو هذا رابح كبير؟) .

هذا هو الواقع الذي يجابه الرئيس زروال والذي يحتاج منه الصبر والشجاعة والقدرة على مواجهة الواقع المعقد الجزائر .

انتشرت كخلية النحل لحماية عملية الانتخاب من تهديدات الاسلاميين ، أمر لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية لأن الرأي العام الجزائري نفسه لن يستسيغه أو يهضمه ، وسيضيق به ذرعا ، كما أن ذلك لن يمنع الاسلاميين المتطرفين من ممارسة العنف ، وأقرب دليل على ذلك اغتيالهم لاثنتين من كبار القيادات العسكرية في الجيش بعد أيام قليلة من انتهاء الحملة الانتخابية ، الأمر الذي يمكن أن يشكل رسالة بعث بها الاسلاميون الى الرئيس زروال وقادة الجيش بأنهم مازالوا قادرين على إثبات وجودهم .

ولعل تلك الاعتبارات هي التي جعلت الرئيس زروال لا يقدم في خطابه الانتخابي أي وعود بالتزامات محددة ، حتى لا يتورط فيما قد لا يستطيع الوفاء به .

إن المشكلة الكبرى التي تواجه الرئيس زروال وتكون محكا لصلابته واصراره وهي التحدي الأكبر الذي سيواجهه ، ونعني به فتح الملفات الخاصة بالفساد التي وعد بفتحها بعد حصوله على التزكية الشعبية ، وهو أمر سبق أن نادى به أحد السياسيين والعسكريين البارزين ، وهو (قصدي مرياح) الذي فجر قنبلة الفساد في القيادات العليا للجيش ، والتي كان أحد ضحاياها الجنرال (بلوصيف) والذي هدد بكشف الستار عن كثير من الفضائح والاختلاس والإثراء الفاحش والذي مس به الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، وطالب بوضع الضوابط الدقيقة والشفافة التي تحكم الرقابة على نفقات رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء وكبار الضباط ، وأن ينشر (مجلس المحاسبة العامة) سنويا تقريرا حول الرقابة المالية للدولة ، وهو ما لم يفعله طوال الاثني عشر عاما الماضية ، وأن يعلن كل وزير معين ، وكذلك كبار المسؤولين في الدولة عن ثرواتهم الشخصية قبل تحملهم المسئولية وبعد تركهم لها للحيلولة دون الإثراء غير المشروع ،





المصالحة والحرب في جنوب السودان

محمد أبو الفضل

الجنوبية في الآونة الأخيرة . علامة على ارتفاع درجة التنسيق والتعاون بين بعض الفصائل الجنوبية والحركة الشعبية لتحرير السودان الذي انعكس إيجاباً على أوضاعهما العسكرية .

من هذه الزاوية لم يعد الحديث عن المفاوضات والسلام يحتل مساحة واسعة في الأوساط السياسية السودانية المعنية بمشكلة جنوب السودان . وأضحى الحرب وكأنها الخيار الأوحى حالياً ، بعد عودة العديد من العوامل الحاكمة في تطورات الأوضاع في مشكلة جنوب السودان وبرزها بصورة ملموسة ، الأمر الذي انعكس بوضوح على الحرب والسلام في السودان .

لواء السودان

أحدث إعلان جون قرنق عن توصله إلى اتفاق يقضي بإعادة توحيد حركته مع حركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار الكثير من ردود الأفعال في النوازل السياسية السودانية . حيث شكك البعض في جدوى هذه الخطوة ، واعتبرت بمثابة مناورة سياسية فقط ، بينما وصفها آخرون بأنها نتيجة حتمية بعد توالي انتصارات قوات الخرطوم على فصائل الجنوبيين . حتى تم حصر مراكز قيادتهم في المنطقة الواقعة قرب الحدود مع أوغندا ، الأمر

نجح قادة فصائل المعارضة السودانية المنضوية تحت مظلة "التجمع الوطني الديمقراطي" خلال عقد مؤتمر أسمى في يونيو الماضي في التوصل إلى قناعة أن أزمات السودان ناجمة بالأساس من طبيعة التركيبة السودانية المحكومة بمنطقة المركز والأطراف ، بينما فشلوا في عدم وضع صيغة حوارية مقبولة للخروج من المأزق السوداني المتواصل على عدة أصعدة .

وجاءت التطورات الأخيرة على صعيد الحرب في جنوب السودان لتضيف تعقيداً خطيراً ، حيث استطاعت الفصائل الجنوبية ، لاسيما قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ، تحقيق بعض المكاسب العسكرية التي خسرتها خلال العام الماضيين . وذلك بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من قوى إقليمية لعبت دوراً في هذه التطورات ، على أثرها تفاقم القتال ، في وقت درج على أن القوات الحكومية هي التي تسيطر على معظم ساحات المعارك للطبيعة الجغرافية المتشابكة في جنوب السودان . غير أن شتاء هذا العام شهد تراجعاً حكومياً واضحاً . ولم تنجح قوات الخرطوم التي تم حشدتها على الجانب الشرقي من الولاية الاستوائية في استرداد مدينة "نيمولي" الاستراتيجية ، والتي تعتبر أقصى نقطة حدودية سودانية في الجنوب وتسعى الخرطوم منذ فترة إلى استعادتها ، باعتبارها خط الإمداد الحيوي الوحيد لدى قرنق في الأراضي السودانية بعد جلاء قواته عن غالبية المدن

الذي جعل قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يفكرون أيضا في تفعيل التنسيق مع المعارضة السودانية والبحث عن بدائل جديدة لإرهاب نظام الخرطوم .

وقد استطاع جون قرنق أن يقطع شوطا كبيرا تجاه العلاقة مع حزب الأمة والتي عبر عنها اتفاق " شقنوم " بجنوب السودان في ديسمبر ١٩٩٤ ، الذي قضى بالتنسيق بينهما تمهيدا لتوحيد صفوف المعارضة السودانية والاطاحة بنظام الخرطوم . كما أنه استطاع بالاتفاق مع قيادات من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة أيضا وما يسمى بقوات التحالف السودانية أن يوقع في أسمرأ في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤ اتفاقا يقض بقبول حق تقرير المصير لجنوب السودان ، بعد فترة انتقالية ، على أن تظل وحدة السودان الخيار الأول وتكليف لول منظمة " الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف " المعروفة باسم " ايجاد " بعقد مؤتمر دستوري سياسي تحت اشراف لولى يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية . غير أن تعثر مهمة " ايجاد " لأسباب سياسية وعسكرية متشابكة عاق تحقيق هذا الهدف . كما ان اتفاق اسمرأ أحيط بضبابية وتعثر انجاز واحد من بنوده ، بسبب الطريقة التي صيغ بها ، والتي غلب عليها الطابع الارتجالي ودون مشاورات أو اجتماعات تحضيرية . لذلك حاول قرنق في مؤتمر أسمرأ الثاني في يونيو ١٩٩٥ تدارك هذه الملاحظات .

ففي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر " كما في جلسته الختامية " ناشد قرنق ، الذي ترأس كل جلساته ، حلفاءه في " التجمع الوطني الديمقراطي " بتكليف العمل وتم اقرار مشروعية الكفاح المسلح الذي تخوضه الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ وأن هذا الكفاح هو مسئولية كل فصائل الشعب السوداني .. واعطاء دفعة قوية لمشروعه " لواء السودان الجديد " الذي طرحه من قبل لتطويق نظام الخرطوم .

اذ اقترح في ابريل ١٩٩٥ تشكيل قوة عسكرية وسياسية تسمى " لواء السودان " تهدف إلى استيعاب العناصر الشمالية الراغبة في الانضمام إلى حركته وخلق منبر سياسي لها لاسيما التي تبدو كأنها تتعاون مع الحركة بفاعلية للاطاحة بنظام الخرطوم المدعوم من قبل الجبهة القومية الاسلامية . وارساء القواعد لبناء السودان الجديد وخلق آلية عمل للنضال المسلح في جميع أنحاء السودان .

بيد أن هذا الطرح لقي معارضة ورفضاً من أكبر الأحزاب السياسية ، حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي في ذلك الوقت . حيث أكدوا على ضرورة مواصلة النضال بالطرق السياسية لاقتلاع النظام السوداني ، ورفضت القيادة الشرعية نقل الحرب إلى الشمال وترويع المواطنين .

وعلى ذلك فنان فكرة " لواء السودان " على النحو الذي طرحت به والمعارضة التي وجدتها جعلها فكرة صعبة التنفيذ ، وربما تؤدي إلى توسيع نطاق الحرب الأهلية الأمر الذي يسعى قرنق لتحقيقه .

وبعد هذا الرفض ازدادت قناعة بعض العناصر المتشددة في الحركة الشعبية بأن التأثير والضغط على حكومة الخرطوم يأتي بالأساس من الجنوب سواء بتوحيد الصفوف أو بالتعاون مع القوى الاقليمية التي يمكن الحصول منها على دعم لوجستي . ومن ثم بدأت قيادات في الحركة اتصالات مكثفة - أشرف عليها قرنق بنفسه - مع حركة استقلال جنوب السودان وزعيمها رياك مشار لاتخاذ خطوات ايجابية نحو إعادة توحيد الحركتين . في ذات الوقت كانت حركة استقلال جنوب السودان تعاني من خلخلات سياسية عميقة من جراء توالي انسحاب القيادات البارزة وتزايد حدة الخلافات حول أولويات التكتيك العسكري . بالإضافة إلى تأكيد فشل رياك مشار في انجاز خطوة واحدة نحو الاتجاه الذي دشّن انشقاقه من أجله في اغسطس ١٩٩١ . فلم يستطع تحقيق شعار حركته ، لأنه كان يفتقر إلى الآليات المساعدة للوصول إليه ، وهو ما أفقده كثيرا من مصداقيته في الأوساط السياسية داخل حركته والفصائل الجنوبية بصفة عامة .

كما بدا من الواضح تراجع الدعم السياسي من قبل بعض الدول الغربية ، التي كانت تؤيد الحقوق السياسية للجنوبيين بصورة قاطعة ، علاوة على تبرم بعض القوى الاقليمية من أوضاع الجنوبيين المتفككة والتي تفضي في النهاية إلى عدم جدوى تقديم الدعم المادي الذي قد يقود إلى احتدام الصدام بينهم .

اتفاق المصالح :

في ظل التطورات المحلية والمتغيرات الاقليمية المتسارعة التقت وتقاطعت مصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان مع مصالح حركة استقلال جنوب السودان . وبدا من الضروري التفكير في إعادة التنسيق بين الحركتين تمهيدا لاتخاذ خطوات ايجابية تصب محصلتها في إطار التوحيد والحلولة دون تزايد حالة التشردم التي يمكن أن تعوق حصول الجنوبيين على أية مكتسبات سياسية في المستقبل المنظور .

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يجرى فيها التفكير لتوحيد الجناحين . إذ سبق ذلك عدة محاولات ، لعل أبرزها قيام مجلس الكنائس الجديد بجنوب السودان بجهود قادها الأب جوزيف أوكيلو الراعي العام لأسقفية منطقة " توريت " لجمع فصائل الجنوبيين في بوتقة واحدة ، غير أنها فشلت . حيث أفرزت الانشقاقات المتتالية مساحات واسعة من الخلافات والانتهاكات بين الجناحين ، جعلت من الصعوبة تسويتها والقضاء على ما خلفته من تداعيات وآثار سلبية . كما أن هذه المساعي لم تتوافر لها عوامل الدفع الذاتي ، التي تساعد في خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين المتحاورين .

ومن ثم حاولت جهود التنسيق الأخيرة تلافي كافة المثالب واحتواء الخلاف الحاد حول موقع الكوماندور وليم نيون بانى من الحركتين . فأكدت كل منهما انضمامه إليها ، حتى تم الاتفاق ضمينا على أنه أحد قادة حركة استقلال جنوب

لأن زعماء الجنوب أدركوا أن انعدام التنسيق والتماهى فى تباين الرؤى قد يؤدى على المدى البعيد الى القضاء على فصائل الجنوب .

من هنا حرصت الحركتان على توقيع اتفاق بينهما فى ٢٧ ابريل ١٩٩٥ ، سمي باعلان "لافون" تقديرا لأدركى العمل الذى نفذته ضباط الحركتين فى بلدة "لافون" ضد قوات الخرطوم فى ٣١ مارس . وقد وضع على ضوء البيانات التى أصدرها قرنق ومشار ، خلال الايام السابقة على توقيع الاتفاق ، أن الحركتين تتجهان نحو التنسيق رغبة فى انتهاء حالة الصراع التى راح ضحيتها المئات من المواطنين.

وحوى اتفاق "لافون" عدة نقاط رئيسية تضمنت : الوقف الدائم لاطلاق النار بين الحركتين وحرية تحرك قواتهما والسكان فى المناطق التى يسيطران عليها ، وكذلك حرية الحركة لوكالات الاغاثة والعاملين فيها ، ودعوة كل المجموعات الجنوبية المسلحة إلى الانضمام لوقف اطلاق النار .

وكان من نتائج هذا الاتفاق أن بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان تتخذ تدريجيا طابعا جبهويا واسعا يستطيع استيعاب اجتهادات عدة للتعبير عن استراتيجية موحدة أعطت الأولوية لحق تقرير المصير فى جنوب السودان . وهو ما يتيح لأى حركة تحرر استيعاب مختلف الطروحات المعبرة عن هدف واحد فى النهاية . يتعلق فى حالة السودان باسقاط النظام السياسى الحاكم والحصول على الحقوق السياسية التى تعد فى نظرهم مشروعة رغم بعض تجاوزاتها للموسسة .

رغم هذه الخطوة التى سعت إلى ملءة الجنوبيين تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة . بيد أن هناك بعض النقاط ذات الالهمية للحيلولة والتأثير المباشر على احتمالات اتمام المصالحة والتى لم يتفق عليها أو أخذها فى الحسبان بصورة تفصيلية والتى قد تثير العديد من المشكلات وربما تؤدى إلى عودة التشردم إلى سابق عهده وتوالى الانشقاقات ، الأمر الذى ينعكس على القدرة على الوقوف امام هجمات الخرطوم المستمرة وفقد مساحات واسعة من الاراضى التى تم السيطرة عليها فى ظل هذا التنسيق وعوامل أخرى إقليمية . ومن أبرز هذه النقاط :

أولا : عدم وضوح الرؤية تجاه مستقبل جنوب السودان السياسى . فهل سيتم التمسك بخيار الاستقلال الذى طرحه مشار أم الوحدة فى إطار السودان علمانى ديمقراطى فيدرالى ، وهو ما كان يرفع شعاره قرنق ، أم التمسك بخيار تقرير المصير الذى يتردد منذ إعلانه فى واشنطن عام ١٩٩٣ ؟ وقد أثارت هذه الاشكالية خلافا بين الجناحين وعدم حسمها بصورة مفصلة سيؤثر سلبا على طبيعة وشكل العلاقة بينهما ، لاسيما أن تبنى رؤية مشار من المؤكد أن تشددا سيقابلها من قبل الخرطوم . وربما يعود عدم حسم هذه المعضلة إلى الرغبة فى تبديد مخاوف الخرطوم وبعض القوى الأخرى على الأقل فى الوقت الراهن وتركها معلقة حسب طبيعة المرحلة القادمة

التي يمكن أن تشهد تقدما على المستوى السياسى والعسكرى لدى الجنوبيين ، خاصة وأن محاولات التقارب الحديثة التى يقودها الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر والتى تعكسها زيارته المتعددة لجنوب السودان ونيروبي حتى يتم الضغط على الخرطوم لقبول التسوية الكاملة تهدف إلى عودة اندماج الحركتين .

ثانيا : صعوبة حدوث تعاون وتنسيق عملياتى كبير ضد قوات الخرطوم فى المرحلة الراهنة ، لابتعاد تمركز قوات كل حركة عن الأخرى ووجود قوات حكومية تفصل بين تواصل الحركتين ، علاوة على بروز نوعية جديدة من القيادات العسكرية لاتقبل التفريط فيما حققته من مكاسب ومواقع عسكرية فى الحركتين ، فضلا عن انعدام الثقة المتبادلة بين الجانبين ، وبالتالي صعوبة التنسيق الميدانى بدرجة عالية ، حيث أضحي معروفا عن قرنق كثرة مناوئاته التى لا تجعل حلفاءه يثقون به كثيرا .

ثالثا : شيوع الفواصل والتعددية العرقية والاثنية وكثرة الاختلافات حول البنى السياسية والعسكرية داخل القبيلة الواحدة ، التى تمثل إحدى السمات البارزة للتركيبية الاجتماعية فى جنوب السودان ، وكانت أحد الأسباب الرئيسية فى انشقاق ريك مشار وجماعته ، عندما استشعروا اتساع نطاق السيطرة السياسية لقبيلة الدينكا على الحركة ، وبالتالي فاية تسوية سياسية أو مصالحة أو حتى تنسيق من الضرورى أن يأخذ فى الحسبان وضع ووزن كل قبيلة حتى تتلاشى الهيمنة التى أوجدها قرنق لقبيلته خلال الفترة الماضية لتعود من جديد المعادلات والتوازنات القبلية والمناطقية التى تحكم الأوضاع السياسية فى جنوب السودان .

رابعا : احتمال قيام الخرطوم بشن حرب شاملة على المواقع التى تتمركز فيها قوات مشار فى منطقة جنوب شرق بحر الفزال والاقليم الاستوائى ، التى كانت بعيدة نسبيا عن الأهداف السودانية للحزول دون أية محاولة لدمج قوات الجنوبيين .

اتفاق اسمره :

فى ظل ظروف بالغة الحساسية بالنسبة للسودان عقد فى اريتريا خلال الفترة من ١٥-٢٣ يونيو الماضى مؤتمر اطلق عليه "مؤتمر القضايا المصيرية" ناقش أوضاع السودان السياسية وكيفية اسقاط نظام الخرطوم الحالى . وهى المرة الأولى التى تلتقى فيها فصائل المعارضة السودانية بتنويعاتها المختلفة لاسيما المنضوية تحت لواء "التجمع الوطنى الديمقراطى" وتم مناقشة العديد من القضايا الحيوية . وقد أحدث المؤتمر وقراراته رنود فعل واسعة فى الأوساط السياسية السودانية وحقق الكثير من المكاسب للحركة الشعبية لتحرير السودان على وجه الخصوص .

وقرر المؤتمر اختيار محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى رئيسا لهيئة القيادة ورئيس تنظيم

القيادة الشرعية للجيش " الفريق المتقاعد فتحى أحمد على نائباً له، وتضم الهيئة فى عضويتها قادة الأحزاب المشاركة فى التجمع وهم: الدكتور عمر نور الدائم الأمين العام لحزب الأمة والعقيد جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان والعميد عبدالعزيز خالد قائد قوات التحالف السودانية واليابا جيمس سرور رئيس تجمع الأحزاب الجنوبية والتيجانى الطيب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ومحمد طاهر أبو بكر رئيس جبهة " البجا " وهاشم محمد أحمد رئيس التجمع النقابى .

وشكل المكتب التنفيذى الذى يتولى العمل اليومى للتجمع من مبارك المهدي أميناً عاماً مكلفاً متابعة الشئون العسكرية والاتصال بالداخل وتواب للأمين العام هم : فاروق أبو عيسى وهو مكلف بمهمة الناطق الرسمى وشئون التنظيم والإدارة والشئون الدستورية والدكتور منصور خالد ، وكلف بملف العلاقات الخارجية والشئون الانسانية ، وممثل للحزب الاتحادى الديمقراطى يكون مسئولاً عن المال والاعلام إضافة إلى السياسى الجنوبى بونا ملوال .

وأوضح البيان الختامى لـ "مؤتمر القضايا المصيرية" أن قوى المعارضة توصلت إلى صيغة توحيد قواها وفق اتفاق شامل فى شأن القضايا المتعلقة باستكمال برامج الهادفة إلى اجتثاث النظام وإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية وتوفير أرضية صلبة يتأسس عليها السودان للمستقبل.. وفى شأن إيقاف الحرب ، أقر بمبدأ حق تقرير المصير كحق أساسى للشعوب وبأن ممارسة تقرير المصير " توفر حلاً لانتهاء الحرب الأهلية فى السودان وتسهل استعادة الديمقراطية والسلام " . واعطى حق تقرير المصير للجنوب لكنه رأى أن يستطلع رأى سكان تلك مناطق تسميها الحركة الشعبية لتحرير السودان مناطق مهمشة وتطالب بأن تضم إلى الجنوب فى تقرير المصير .. وشدد المؤتمر على موقف موحد للتجمع فى الاستفتاء فى الجنوب فيكون الخيار بين الوحدة - كونيديالية، فيدرالية - والاستقلال وضرورة العمل خلال الفترة الانتقالية على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة حتى تاتى ممارسة تقرير المصير دعماً لخيار الوحدة . ونص البيان على أن المساواة فى البلاد تقوم على أساس " المواطنة واحترام المعتقدات .. والتسامح بين الأديان.. وقضى بأنه " لايجوز لأى حزب سياسى أن يؤسس على أساس دينى " .. وهى الفقرة التى أحدثت رنود فعل غاضبة فى أوساط بعض قيادات حزبى الأمة والاتحادى . حيث يمثلان أكبر حزبين تقليديين فى السودان ، فيستند الاتحادى إلى طائفة الختمية الصوفية ويقوم الأمة على أعناق طائفة الأنصار السنية. كما أن حزب الاتحادى خاض انتخابات ١٩٨٦ على أساس برنامج الجمهورية الإسلامية فى حين خاضها الأمة على أساس نهج الصحوة الإسلامية .

من هذه الزاوية حاولت الخرطوم توظيف انجازات مؤتمر أسمرى جماهيرياً داخل السودان وهن القواعد الشعبية الأكبر

حزبين فى السودان واسقاط العلة الرئيسية لوجودهما وبات أن أفضل المكاسب حققها جون قرنق إذ استطاع الحصول على كثير من الأهداف على المستوى المحلى والدولى أضفت عليه مشروعية سياسية كان فى حاجة إليها بعد حالة التدهور التى كانت تعيشها حركته فى الفترة الأخيرة .

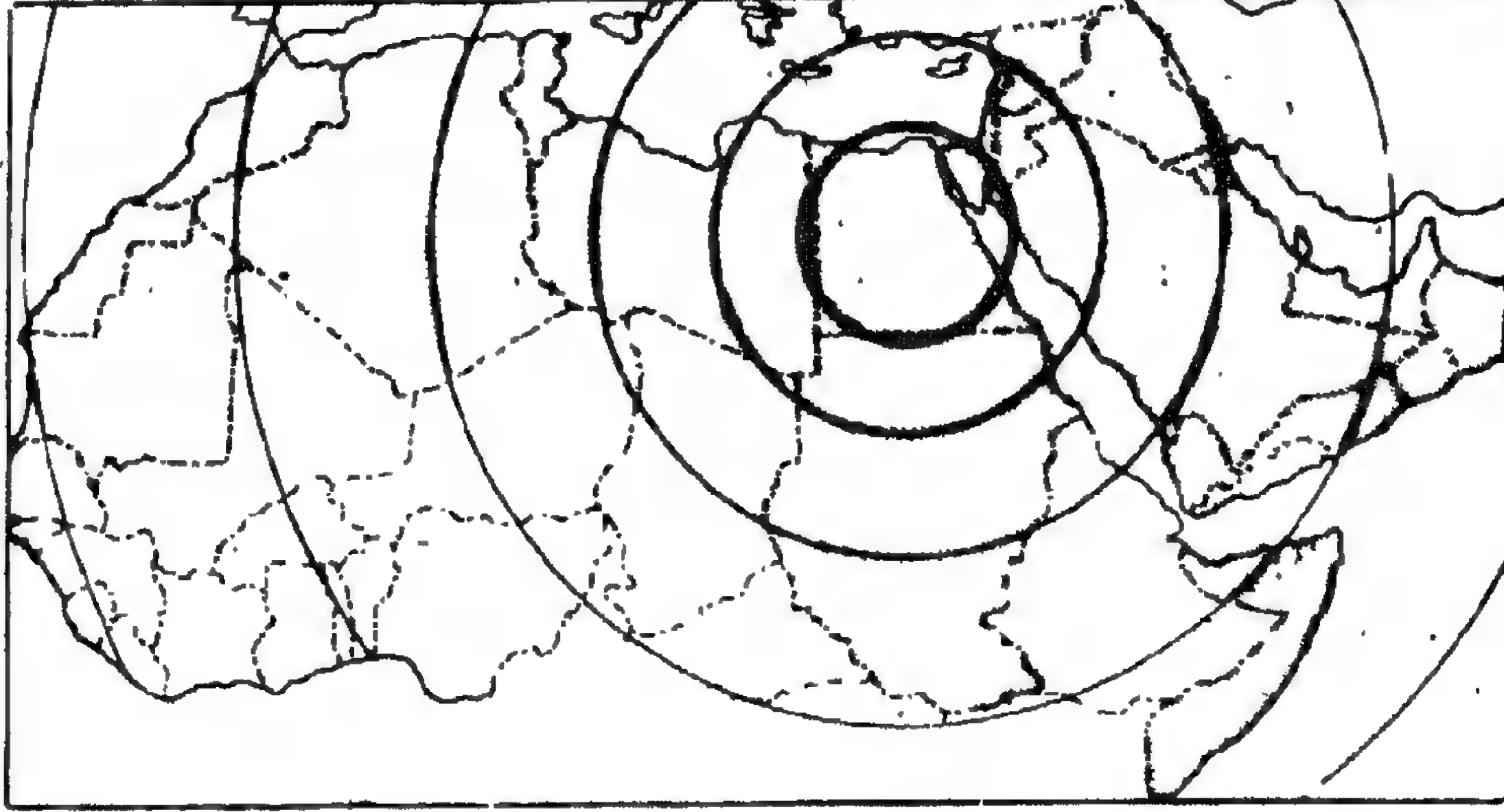
وقد استطاع قرنق بعد هذا المؤتمر أن يوثق علاقاته مع بعض الدول الإقليمية خاصة أوغندا التى تملك حدوداً مشتركة واسعة مع السودان ، ويستفيد من تراكم الخلافات بين البلدين ليحقق انتصارات عسكرية ملحوظة خلال الشهرين الماضيين ، ويحصل على الكثير من عوامل الدعم العسكرى واللوجستى من حكومة كمبالا أولاً للضغط على الخرطوم التى يتردد أنها تساعد بعض حركات المعارضة الأوغندية ، ثانياً لتطبيق هذه الحركات التى بدأت تتوغل فى الأراضى السودانية الجنوبية ، الأمر الذى أدى إلى إتهام الخرطوم حكومة كمبالا بالتدخل فى شئونها الداخلية . كما أصدرت السفارة السودانية فى نيروبي بياناً أكدت فيه مشاركة جنود من رواندا وبوروندى وتنزانيا ، وأن ٣٠٠ من مقاتلى منظمة " الثامن عشر من فبراير الثورية " التى تعمل على إطاحة حكومة نيروبي الحالية عززوا القوات الأوغندية ، التى تقول تصريحات الخرطوم أنها غزت البلاد بانضمامها إلى قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان التى تتلق تدريبات أيضاً على أيدي أوغنديين ومرتزقة أفارقة فى معسكرات بأقصى جنوب السودان وشمال أوغندا .

فى الوقت ذاته صعد الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى حملاته على السودان وهدد فى أوائل ديسمبر الماضى بشن حرب عصابات ينفذها رجال "كوماندوز" أوغنديون فى الأراضى السودانية. كما أوقدت الخرطوم وزير الداخلية ومستشاره الأمنى فى الوقت نفسه تقريباً إلى تشاد وأفريقيا الوسطى لاطلاعهما على تطورات الموقف الأوغندى ، غير أن جون قرنق اعتبر هذه الخطوة تصب فى اتجاه اقناع السلطات فى هاتين الدولتين بالسماح للقوات الحكومية السودانية بتجاوز حدودهما المشتركة لمهاجمة قوات الجيش الشعبى .

ومن الواضح أنه لم تعد هناك علاقات جيدة بين السودان وثلاث من الدول الأعضاء فى اللجنة الرباعية كلفتها قمة منظمة "إيجاد" وهى كينيا واثيوبيا واريتريا وأوغندا وباتت الخرطوم قلقة من كل مسعى لاستئناف الوساطة وأكثر إقتناعاً بأن خيارها الوحيد هزيمة قوات قرنق عسكرياً .. لذلك تقوم بحملة واسعة لتجنيد الآلاف من الشباب وتحسين علاقاتها باثيوبيا وتقويتها مع كينيا لقطع الطريق على قرنق واستغلاله حالة التدهور فى علاقات السودان الإقليمية خلال الفترة القادمة .

تقارير

قمة عمان والتعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط



نرمين السعدني

اسرائيل للاستحواذ على مكانة متقدمة في منطقة الشرق الأوسط والتعزيز الأمريكي لها ، فيركز على الجوانب السياسية والاقتصادية للمؤتمر من مختلف الجوانب .

الابعاد السياسية للمؤتمر عمان :

لا يزال هدف دولة اسرائيل القديم في انشاء الدولة الكبرى من النيل للفرات قائما وإن اختلفت أساليب تحقيقه . فالمناخ العالمي السائد الآن هو مناخ اقتصادي بالدرجة الأولى تظهر فيه التكتلات أو الإتحادات الاقتصادية ، وتكون القوة أو السيادة للدولة المتقدمة أو المتفوقة اقتصاديا ولذلك نرى أن إنشاء آلية للتعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط واسرائيل أصبحت هي المحك الرئيسي للعقلية الاسرائيلية التي تحاول أن تدفع عملية التنمية الاقتصادية على حساب عملية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالجولان وجنوب لبنان والضفة وغزة . ولذلك شهدت قمة عمان جدالا حادا بين الأطراف المشاركة فيها وخاصة بين مصر وفلسطين من جانب والأردن واسرائيل من جانب آخر . فوجهة النظر المصرية رأت أن عملية الهرولة الاقتصادية غير مطلوبة في هذا الوقت الى أن تحل المشاكل المعلقة بشأن استعادة الأراضي المحتلة ، في حين تبنت الأردن فكرة تعويض ما خسرت وقت الحرب وأن عليها أن تسرع بالاستفادة من الأوضاع الراهنة لتحقيق

يمثل انعقاد مؤتمر عمان في أكتوبر ١٩٩٥ ، استكمالا لمرحلة بدأت بانعقاد مؤتمر الدار البيضاء في أواخر عام ١٩٩٤ والذي يعتبر أولى خطوات تكثيف التفاعلات الاقتصادية في اقليم الشرق الأوسط بحسب المنظومة الأمريكية - الاسرائيلية ، التي تهدف بشكل خاص الى تعزيز موقف اسرائيل داخل المنطقة العربية وتتيح الفرصة أمامها للاندماج في شبكة علاقات اقتصادية مع العرب ومن ثم تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي على أساس أن التزامن بين المحادثات السياسية والاقتصادية من شأنه أن يعجل بعملية السلام السياسي المطلوبة .

وجدير بالذكر ، أن المشاركة في هذا المؤتمر لم تقتصر على رؤساء الدول والحكومات فحسب ، وإنما امتدت أيضا لتشمل رجال الأعمال والبنوك والقطاع الخاص في الدول المعنية . ولكن بالرغم من التشابه الواضح بين قمة الدار البيضاء وقمة عمان من حيث الإطار التنظيمي لكل منهما ، إلا أن الظروف المحيطة بمؤتمر عمان قد اختلفت كثيرا عن تلك التي أحاطت بقمة الدار البيضاء . فإنيهاً التنسيق بين الدول العربية وترتيب أفكار الجانب الأمريكي - الاسرائيلي أدى الى تحقيق نجاح ملموس للرؤى الاسرائيلية والأمريكية فيما يخص معظم مجالات التعاون الإقليمي . ومن ثم ، يتطرق هذا التقرير الى مناقشة فكرة تمهيد الطريق أمام

أكبر مكاسب اقتصادية ممكنة ، ومتهمة "مصر" بأنها كانت أول من "هرول" الى اسرائيل عند توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ . والأردن بذلك تكون قد تناسست تماما المواقف الدامية التي اتخذتها اسرائيل قبيل انعقاد القمة مباشرة مثل اغتيال "فتحي الشقاقي" ، الأمين العام لمنظمة الجهاد الاسلامي ، وتأكيدات "اسحق رابين" ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، أن القدس هي عاصمة اسرائيل وأنه لديهم الاثباتات التاريخية التي تؤكد على ذلك ، ثم اتخاذ الكونجرس الأمريكي قرارا بنقل السفارة الأمريكية الى القدس في موعد أقصاه ١٩٩٩ مؤيدا بذلك فكرة ابقاء القدس "كعاصمة" ومتجاهلا بالتالي قرارات مجلس الأمن التي تؤكد على ابقاء القدس كمدينة محتلة شأنها في ذلك شأن بقية الأراضي المحتلة في الضفة الغربية أو قطاع غزة الى أن يتخذ قرار جماعي بولي تشترك فيه كافة الأطراف المعنية والمنظمات الدولية بشأنها .

ولعل القرار الأمريكي جاء بمثابة صفعه على وجه الحكومات العربية ، ففي الوقت الذي حاولت فيه الدول العربية أن تتناسى الاستعمار الاسرائيلي لها وأن ترسي أسس سلام فعلي شامل للمنطقة ، بل وأن تقتنع بأن النوايا الاسرائيلية أصبحت سليمة وتهدف للصالح العام ، صدم هذا القرار رؤساء الدول العربية ووضعهم في موقف حرج جدا مع شعوبهم إذ تصاعد التساؤل حول كيفية اقامة علاقات اقتصادية بينهم وبين دولة لاتزال تراوغ بشدة حول الأراضي المحتلة والقدس الشريفه ، ولكن بالرغم من هذه الخلافات ، والتي أضاعت يومين من قمة عمان ، أسفر اليوم الثالث عن نتائج مبشرة بنجاح المؤتمر .

المشروعات الاقتصادية المطروحة:

كما سبق الذكر ، جاءت قمة عمان لتستكمل مسيرة الدار البيضاء . فإذا كانت الأخيرة قد استعرضت أفكارا اقتصادية وسط هيمنة سياسية ، تبلورت في الأول مشروعات محددة مثل "بنك الشرق الأوسط للتنمية" ، و "مؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط" ، وكذلك مجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط . وقبل الخوض في تفاصيل هذه المؤسسات تجدر الإشارة الى أن عدد الدول المشاركة في المؤتمر وصل الى ٦٣ دولة من بينها ١٣ دولة عربية و ١٠٠٠ من رجال الأعمال العرب ، بجانب الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة واسرائيل .

وقد أظهر المؤتمر خلافا في وجهة النظر العربية ، حيث يرى البعض أن الظروف قد حانت لتحقيق منافع اقتصادية وتعويض خسائر الحروب والاستعمار وهي وجهة النظر الأردنية وقطر . أما البعض الآخر فيرى أن التعاون الاقتصادي لا بد أن يسير بنفس نمط التعاون السياسي فهو يمثل استكمالا لعملية السلام ولا يجب أن يكون أداة للضغط على هذه الدولة أو تلك للرضوخ لمطالب اسرائيلية قد تكون مجحفة بالنسبة لها . وطرح في العديد من المشروعات ، فطرحت مصر ٨٥ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥ مليار دولار ،

بينما طرحت الأردن ٢٧ مشروعا بقيمة ٣٥ مليار دولار والحكومة الفلسطينية قدمت مشروعات قيمتها ٦٣٣ مليار دولار ، أما الحكومة الاسرائيلية فقدمت ١٦٢ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥٣ مليار دولار . وتم الاتفاق بالفعل على عدد من المشروعات مثل مشروع استخدام مطاري العقبة ورأس النقب في سيناء بعد تحديثهما ليكونا مطارين دوليين ومشروع ري فييرا البحر الأحمر قرب رأس بناس بين مصر واسرائيل والأردن ، ومشروع انشاء منطقة حرة على الحدود بين مصر واسرائيل ، بجانب مشروع نقل الغاز الطبيعي بين دولة قطر واسرائيل . ويلاحظ أن معظم تلك المشروعات التي حصلت على موافقة عملية ترتبط بشكل وثيق مع مصلحة اسرائيل المباشرة حتى وإن تضمنت فائدة للدول العربية ، وذلك لأنها تخدم ، في المقام الأول ، فكرة كسر الحاجز النفسي بين اسرائيل والعرب من ناحية أخرى . أما المشروعات التي تتصف بطابعها التنموي لأقطار المنطقة العربية فلم تسفر مناقشات المؤتمر عن أية نتائج ايجابية بخصوصها ، مثل المشروعات الزراعية التي قدمتها مصر ، مشروعات البنية الأساسية لفلسطين ، مشروعات البوتاس لإستغلال مياه البحر الميت للأردن . وتؤكد على هذه الفكرة النتائج الحقيقية للمؤتمر وهي الخاصة بانشاء البنك الإقليمي ، ومنظمة السياحة الإقليمية ، ومجلس الأعمال الإقليمي .

وبالنسبة لبنك تنمية الشرق الأوسط ، فقد حظى هذا المشروع باكبر قدر من الخلافات . فكان المبلغ المحدد لرأسمال البنك هو ٢٥ مليار دولار ظلت تتناقص الى ٥ مليارات دولار ومع ذلك لم تتم الموافقة إلا على ١٢٥٠ مليون دولار فقط . حيث كان من المفترض أن تقوم الدول الصناعية الأوروبية بتحويل ٦٠٪ من الخمسة مليارات ، إلا أن ألمانيا رفضت ، ومن ثم الاتحاد الأوروبي ، فكرة انشاء بنك أو المشاركة فيه على أساس أن هذا البنك ما هو إلا مؤسسة سياسية تتحكم في ألياتها الولايات المتحدة ، ويسود الدولار على معاملاتها الأمر الذي يرفض الاتحاد الأوروبي الخضوع له . أما النسبة المتبقية (٤٠٪) فكان من المفترض أن تمولها دول الخليج ، وقد رفضت السعودية أيضا فكرة المشاركة بسبب وجود بنوك وصناديق عربية بالفعل يمكن رفع كفاءتها وامكانياتها بحيث تخدم نفس أهداف البنك المقترح . أضف الى ذلك أن الموازنة السعودية - بشكل خاص - أصبحت مثقلة بأعباء ديون حرب الخليج وتكلفة وجود قوات أمريكية على أراضيها . أما بقية الدول العربية - باستثناء قطر - فقد اعترضت على آلية الإنتمان لهذا البنك بأن طالبت أن يتم منح القروض بشروط ميسرة ويسمر فائدة منخفضة عن بقية المؤسسات المماثلة ولكن واقع الأمر يقول أنه لن يختلف في كثير من شروطه عن البنوك التجارية الأخرى ومن ثم سوف تخدم ألياته المشروعات الاسرائيلية المشتركة بينها وبين الدول العربية ، فالهدف الأمريكي واضح من انشاء هذا البنك ، قاءل المقاطعة العربية لاسرائيل وتطبيع العلاقات فيما بينهم يعد الهدف الأول للولايات المتحدة . وقد جاءت

لتحقيق السلام الشامل والعاقل بالمنطقة .

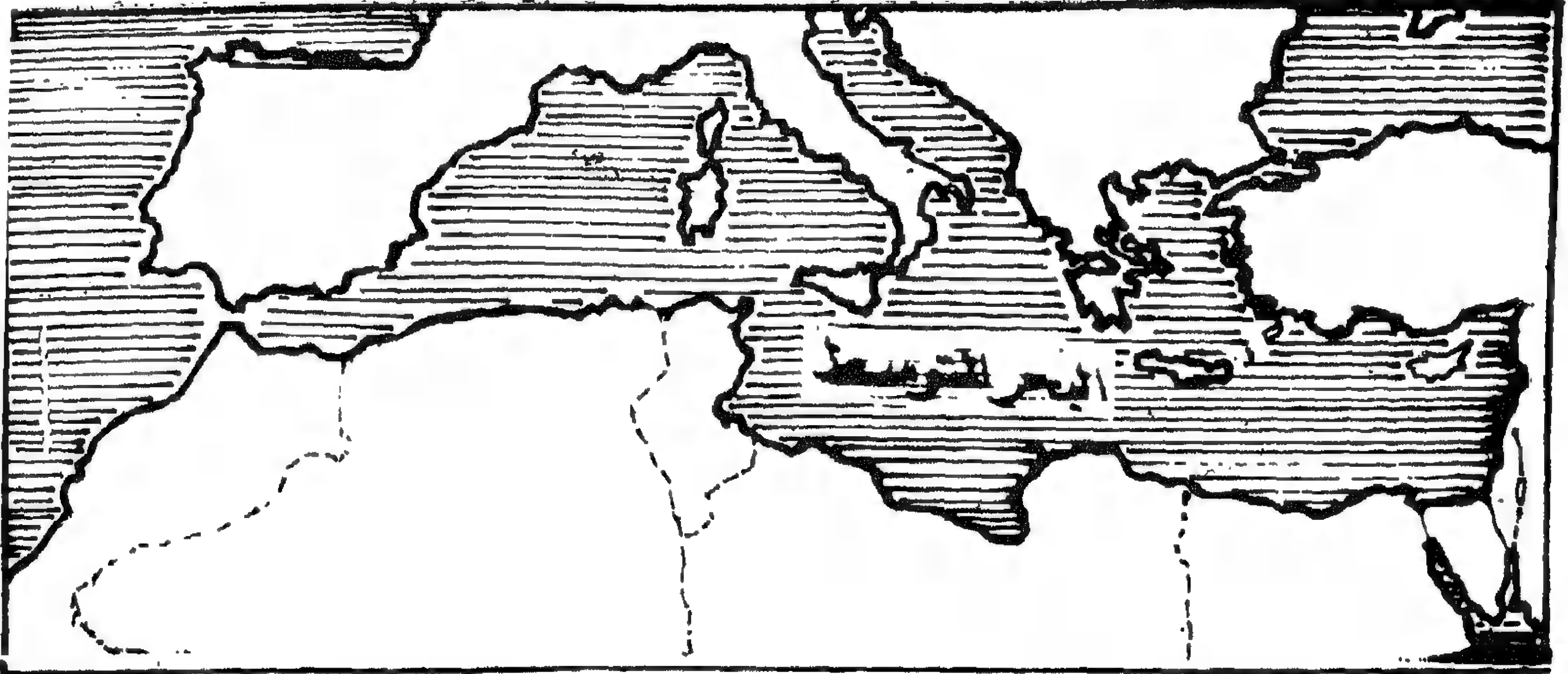
وتأكيدا لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ، جاءت النتيجة الثالثة للمؤتمر والخاصة بمجلس الأعمال والتجارة الإقليمي والذي يفترض أن تخصص لفترة انشائه مدة ستة أشهر يبدأ بعدها النشاط الفعلي . ويشترط في هذا المجلس أن يكون كافة أعضائه من رجال الأعمال والشركات بالمنطقة ويمنع تدخل الحكومات في نشاطاته إلا عند الضرورة . معنى هذا أن المفهوم الاسرائيلي نحو "خصخصة السلام" يزداد تأكيداً في كل مرحلة من مراحل التعاون الإقليمي ، إذ أن الاعتماد على القطاع الخاص ورجال الأعمال سوف يشكل أداة للضغط على الحكومات والتي من شأنها أن تؤدي إلى الفصل بين السلام السياسي - الذي لاتزال اسرائيل تراوغ بشأنه - والسلام الاقتصادي - الذي تلح عليه بشدة في جميع محادثاتهما . وجدير بالذكر ، أن رجال الأعمال قد اعترضوا على هذا المفهوم حيث أنه يحولهم إلى أدوات تخدم مصالح الاقتصاد الاسرائيلي بشكل خاص وفي ظل أكنوية دعائية تعتمد على ترويج فكرة التقدم الاسرائيلي في مجال التجارة والأعمال عن قرنائها العرب الأمر الذي يعني أن زمام القيادة والمبادرة سيكون من نصيب الاسرائيليين ، أما العرب فيمكن أن يستغلوا كأيدى عاملة أو مادة خام تستخدم لتحديث قطاع الصناعة الاسرائيلي .

وإذا كان المؤتمر قد حقق نجاحاً في بعض المجالات ، إلا أن الأمر لا يخلو من عدة نقاط سلبية لعلها تعتبر سبباً رئيسياً للمشكلات التي حدثت في أول أيام المؤتمر . فغياب التنسيق العربي - العربي ومحاولات تهيمش مصر أدى إلى سهولة استغلال الفرصة وتفجر فكرة أن اسرائيل هي التي يمكن أن تقود المنطقة بأكملها مؤكداً بالتالي على مقدرتها الاقتصادية والإدارية ، وأن العرب - في ظل خلافاتهم المستمرة - يصعب عليهم أن يأخذوا بزمام الموقف أو قيادته حيث يستغرق العديد من الوقت في مجرد حل الأزمات التي يمكن أن تحدث فيما بينهم . أضف إلى ذلك ، التبنى الأمريكي الواضح لموقف اسرائيل وتدعيمها له إلى درجة إعلانها قرار نقل السفارة إلى القدس قبيل انعقاد القمة بأيام قليلة . بمعنى أنها ترغم الدول العربية على الرضوخ إلى أمر واقع يحتم وجود اسرائيل داخل المنطقة العربية وتطلب بوضوح ضرورة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل دون أن تستكمل عملية الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة والجولان وجنوب لبنان ، معتبرة أنها مسألة وقت يمكن خلالها استكمال مناقشات السلام السياسي ولكن لا يخفى أن توطيد علاقات اقتصادية بين أية دول وإحجام القطاع الخاص بالشكل المطروح في قمة عمان لا يمكن إلا أن يؤدي إلى مزيد من الضغط على الشعوب والحكومات العربية لترضى بأمر واقع يتنافى مع مبادئها ونضالها الذي عاشت تكافح من أجله سنرات كثيرة .

فكرة إنشاء البنك بهدف زرع اسرائيل في وسط منطقة الشرق الأوسط كمركز متقدم تكنولوجيا وإداريا ، وأنها يمكن أن تشارك بخيراتها وامكانياتها مقابل الأموال والأيدى العاملة العربية . وتأكيداً على هذا جاءت شروط البنك تحتم التعامل مع القطاع الخاص فقط مما يؤدي إلى تقوية مكانة القطاع الاسرائيلي - الذي يتفوق بالفعل على مثيله العربي - وسيطرته بالكامل على الأسواق . كما أن اسرائيل كانت محرومة - كنتيجة للمقاطعة - من أموال الخليج والبنك الدولي ، أما بعد إنشاء البنك فسوف تتاح أمامها الفرصة للاستفادة من مختلف مصادر الأموال الدولية والعربية . معنى هذا أن النتيجة الأولى لقمة عمان تتضمن إعادة توزيع الثروة العربية بين العرب واسرائيل ليس حتى على أساس المساواة فيما بينهم ولكن على أساس أن الأموال العربية لابد أن توجه بشكل ينمي الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تمويل المشروعات التي قدمتها اسرائيل للمؤتمر ، وبناء الكيان الشرق أوسطى الذي طالما سعت اسرائيل إلى إنشائه .

أما فيما يتعلق بمؤسسة السياحة الإقليمية : فلا يخفى أن السياحة ، بمفهومها العام ، أصبحت إحدى الصناعات الأساسية التي تؤدي إلى ترسيخ العلاقات وتوثيق التعاون بين الدول . ولذلك لم يغفل اسم خطة قمة عمان أهمية - بل وضرورة - إدراج قطاع السياحة في الخطة بما أنه من شأنه أن يعزز الهدف الرئيسي للمؤتمر وهو تحقيق "التعاون الإقليمي" وتثبيت "الكيان الاسرائيلي" في منطقة الشرق الأوسط ، وقد تقرر عقد اجتماع قريباً لمناقشة إجراءات التأسيس ومجلس الإدارة الذي سيضم ممثلين حكوميين ومجلساً تنفيذياً يضم عضوين من القطاع الخاص عن كل دولة . وسوف يفتح باب العضوية للدول الشرق الأوسط وكذلك الدول الأجنبية باعتبار أن الهدف من انشائها هو خلق آلية لتنمية التبادل السياحي البينية (بين دول الإقليم) وكذلك ترويج السياحة الخارجية (بين الإقليم والدول الأجنبية) . فمناطق الشرق الأوسط تعتبر من مناطق الجذب السياحي في العالم ويستدعي الأمر ضرورة تواجد نوع من التعاون لتحقيق أكبر قدر من المنفعة . ولا مانع من تحقيق قدر من التعاون في هذا المجال طالما أن مصطلح "التعاون الإقليمي" بات الأساس لاية مناقشات خاصة بالمنطقة العربية ولكن تستوجب الأوضاع السياسية وبخاصة تلك المتعلقة بالأراضي المحتلة ومشكلة الجولان التروى ، بل والتعامل بحذر مع الطرف الاسرائيلي حتى لا تتحول مهمة التعاون الإقليمي من كونها وسيلة فعالة لخدمة السياسيين في تحقيق السلام الشامل إلى أداة للضغط على العرب للموافقة أو الرضوخ لمطالب اسرائيلية ، كانت أو أمريكية قد تكون مجحفة بالنسبة لهم . وجدير بالذكر أن الورقة المصرية في مجموعها قد راعت تلك النقطة بحيث اشتملت على مشروعات تحتاج لدراسات جدوى مستفيضة ، ووقت طويل لدراساتها دراسة واقية بحيث تؤخر عملية التعاون الاقتصادي الكاملة بحيث تعطى فرصة يمكن أن تستغل للضغط على اسرائيل

مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط



خالد عبد اللطيف

وهذه العملية تختلف جذريا عن بناء منظومة جديدة للتفاعل الاقليمي وتختلف ايضا في قائمة القضايا التي تفرض تنظيم المنافع بين الاقاليم المتجاورة وبعضها . ولعل اكثر الجوانب اختلافا بين تنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية وبين تشكيل نظام اقليمي هي مسألة هوية الاقليم . فبينما يسمح تشكيل نظام اقليمي بالتركيز على هوية معينة ، فإن تنظيم التعاون بين الاقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الاقاليم دونما تغيير ، بل انه ينطلق احيانا من تعدد الهويات للبحث عن مزيد من التعاون ، ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب .

هذه العملية الثانية أي تنظيم التعاون بين الاقاليم تنطبق تماما على حالة التعاون المتوسطي ، والذي يمكن تعريفه بأنه عملية تنظيم تبادل المنافع بين اعضاء من اقاليم قائمة على ضفاف المتوسط ، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية ، وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع .

لقد ظل البحر المتوسط لمدة ألف عام مركزا للحضارة ، إلا أنه بمرور الوقت فقد موقعه كمركز للعالم ليصبح هامشيا . لكن وعلى الرغم من ذلك ، فقد شهد البحر المتوسط منذ عقدين من الزمان " صحوة " أنبأت بتطور هام . لقد بدأت شعوبه وحكامها يتنبهون للتهديدات التي

منذ انتهاء الحرب الباردة ، تتعرض النظم الاقليمية لعملية تغير مكثفة هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة ، كذلك المساهمة في تشكيل النظام الدولي ووضع قائمة أعماله . وإن كانت السياسات الاقليمية في عهد الحرب الباردة جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك ، فإن الوضع الراهن يأخذ أبعادا مختلفة ، وتبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلا من الدوافع الايديولوجية والعسكرية . ولما كانت عملية إعادة تشكيل النظم الاقليمية لا تحدث بفعل الضغوط الدولية وحسب ، فهناك عوامل محلية خاصة بكل اقليم على حده تعمل إما على تطور الاقليم وتحقيق مزيد من التماسك بين اعضائه ، أو تضع له حدودا لا يمكن تجاوزها ، أو ربما تدفع الى محاولة إنهاء وجود الاقليم ، والبحث عن صيغ إقليمية جديدة .

اذن فالعوامل المحلية اما ان تدفع الى تطوير الاقليم أو تؤدي الى انهياره والبحث عن بديل آخر له . والاختيار أولا وأخيرا هو مسئولية أعضاء هذا الاقليم انفسهم .

إن هذه العملية التي تحدث في اقاليم شتى في العالم المعاصر تختلف عن عملية أخرى يمكن تسميتها بتنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية التي تتجاوز معا بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسة الامنية

تضغط على شاطئيه حيث الاقدار ظلت دائما مترابطة . لقد بدأ التعاون ينظم لتحقيق المنفعة المشتركة لبلدان البحر المتوسط .

ان الاقاليم المعنية في حالة التعاون المتوسطي عديدة ، وهي اقاليم فرعية محددة الهوية ، فهناك أوروبا الموحدة والنظام العربي وتحديد الاقليم المغاربي وجناحه المشرقي ممثلا بسوريا ولبنان ، وهناك قوى شرق اوسطية كتركيا واسرائيل ودول متوسطة بحكم الجغرافيا كقبرص ومالطا . ومثل هذا التعدد يعكس امرين ، اولهما ثراء الخبرات سواء في مجال تنظيم التعاون الاقليمي ذاته ، أو في المدى الذي وصلت اليه كل تجربة على حدة هو ان البحر المتوسط ليس سوى وعاء الاقاليم وليس اقليما محدد .

١ - الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط :

لقد تأثرت سياسة الاتحاد الأوروبي في الماضي .. بشكل خطير بالغموض الذي يحيط بتعريف الاقليم . وقد اتسمت تلك السياسة بوجود عدد من السياسات المختلفة الموجهة نحو دول بعينها أو مجموعة من الدول ، الامر الذي كرس فكرة وجود اقاليم مختلفة تحيط بالبحر المتوسط . وفي الماضي عانت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من الافتقار الى اتفاق عام حولها أدى في معظم الاحيان الى شل هذه السياسات . ان المشكلات التي تحيط بسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية لها مصادر عديدة ، الا أن تأثير الغموض المفاهيمي على صياغة السياسات يظل عاملا جوهريا . وفي ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية يبدو الاتحاد الأوروبي وكأنه يحاول التغلب على مشكلات الماضي من خلال اقامة سياسات متوسطة جديدة وحياء الحوار مع دول البحر المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي . ويعود الاهتمام بمنطقة المتوسط لما لها من أبعاد مهمة نذكر منها :

١ - أنها جزء لا يتجزأ من العالم ، يتعلق بتطوره مسيرة السلام والأمن الدوليين .

ب - ان مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط تعتبر إحدى المسائل الهامة في نشاط مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي يرتبط أمنها عضويا بالأمن في المتوسط .

ج - إن منطقة المتوسط تتحول الى منطقة لها خصائصها ومعالها الخاصة وهو ما استندت اليه بعض الدول الأوروبية في دعوتها عام ١٩٩٠ لمعقد مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط ، وكان الجديد في هذه المبادرة توسيعها حدود المتوسط الى ما يتجاوز حدوده الجغرافية ليضم معظم دول الشرق الاوسط وحتى بعض دول البحر الاسود ، الا أن مشكلة يوغسلافيا وعدم حماس الولايات المتحدة لهذه المبادرة جمدها لمدة من الزمن ، لكن في عام ١٩٩٤ انعقد في الاسكندرية لقاء لوزراء خارجية الجزائر ومصر وفرنسا واليونان وايطاليا وتونس وتركيا ، حيث دعا المجتمعون لعقد لقاء بلدان المتوسط من أجل الحوار والتعاون . كما تسعى

مالطا لتحقيق فكرة انشاء مجلس دول المتوسط على غرار مجلس أوروبا . ولأن بعض دول المتوسط تعيش حالة من الاضطراب السياسي والتراجع الاقتصادي والنمو السكاني واتساع البطالة ، فإن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما زائدا بوضع هذه المنطقة لما لهذه المشاكل من مخاطر كامنة على الاتحاد ذاته عبر موجة الهجرة اليه ، التي مازالت تولد توترا اجتماعيا داخل الاتحاد وتؤثر على وضعه السياسي ، على الرغم من الجهود المبذولة لتحديد الأطر القانونية لهذه الهجرة وتنظيمها . وعدا ذلك فإن علاقات الاتحاد مع جميع دول المتوسط علاقات تقليدية وواسعة ومتنوعة ، وهو يعمل اليوم على صياغة وممارسة ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة الشاملة المكونة من عدد كبير من الاتفاقيات الجماعية والثنائية في مجال التجارة والانتاج والعمليات المختلفة وضعت أسسها في اجتماعات الاتحاد في جزيرة كورفو في حزيران من عام ١٩٩٤ واجتماع آسن من العام نفسه .

ويطول هذا الأمر بالدرجة الأولى ، والعلاقات المكثفة مع بلدان المغرب والشرق العربي التي تربطها علاقات قديمة بفرنسا وبريطانيا وهولندا وايطاليا . وتهتم الدول الأوروبية بأوضاع افريقيا الشمالية ، وأعلنت عن نواياها المساهمة في تطويرها الاقتصادي والاجتماعي وعن استعدادها لفتح أسواقها أمام سلعها ودعم الاصلاحات وتعزيز القيم الديمقراطية فيها .

ويبقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة دائمة على جدول أعمال لقاءات القمة المختلفة . من قمة لشبونة عام ١٩٩١ الى قمة كورفو وآسن عام ١٩٩٤ الى قمة كان عام ١٩٩٥ ، وإلى القمة المخصصة لموضوع المتوسط في لشبونة خلال السنة الحالية .

ويسعى الاتحاد الأوروبي لوضع إطار متعدد الأطراف بين أوروبا وبلدان المتوسط الأخرى لتعزيز العلاقات الثنائية معها . وفي الوقت ذاته يعمل للاحتفاظ بالعلاقة الخاصة مع كل بلد . وهو يعطي أهمية خاصة للمؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي عقد في برشلونة في ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ لتحديد العلاقات بين الطرفين وما زال الاتحاد يؤكد على أن أهدافه من هذه اللقاءات العمل مع تلك البلدان لتوفير الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط ، لذلك فهو يدعم الجهود الرامية لجعلها منطقة سلام وازدهار وشراكة وتعاون . وقد حقق الاتحاد دراسة ترمي لانشاء هذه الشراكة المرتكزة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، على أن تتضمن هذه الشراكة محاور رئيسية هي :

- محور سياسي - امنى يركز العمل فيه على تحديد بعض المبادئ والمصالح المشتركة والمقبولة من الجميع .

- محور اقتصادي - مالى يهدف لانشاء منطقة ازدهار موزع على قاعدة اقامة المدى الاقتصادي الأوروبي

المتوسطى الشامل ، يؤمن التبادل الحر في جميع الميادين الاقتصادية والتنموية واقامة مشاريع البنية التحتية .

- محور اجتماعي - انساني يهدف لتعزيز العلاقات والتبادل الثقافي بين المجتمعات المدنية ، وهذا ما يعطى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية طابعا شموليا .

وباشرت اللجنة الأوروبية في وضع مجموعة من البرامج بالتعاون مع الدول المتوسطية وأهمها برنامج التعاون بين المجموعات المحلية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمحترفين والمؤسسات والمنظمات في مجال الاعلام . وربما كان برنامج الاستثمار في منطقة المتوسط أهم هذه المشاريع

• مؤتمر برشلونة وأفاق جديدة :

انعقد في ٢٧ - ٢٨ نوفمبر مؤتمر برشلونة للبحر الابيض المتوسط في وقت تشهد فيه الدول المطلة عليه تغيرات مثيرة في كثير من الازمات الخطيرة التي تقصف بالمنطقة فهناك الاتفاق التاريخي الذي عقد في " دايتون " بولاية اوهايو الامريكية حول البوسنة والذي أعلنت بمقتضاه نهاية الحرب في يوجوسلافيا السابقة ، وهناك الانتخابات التي اجريت في الجزائر والتي تعلق عليها آمال كبيرة في ان تكون نقطة تحول نحو نهاية الازمة ، ثم هناك تشكيل الوزارة الاسرائيلية الجديدة عقب اغتيال " رابين " وما تنطوي عليه رئاسة " بيريز " لها من احتمالات في ظرف لغت فيه الازمة الداخلية الاسرائيلية حدا لم يسبق له مثيل .

وربما كان الهدف الرئيسي من عقد مؤتمر برشلونة ان يكون لأوروبا دور أبرز في تقرير عملية السلام في الشرق الاوسط ، وربما بالذات فكرة السوق الشرق اوسطية التي دشنها مؤتمر عمان ، المعقود في اكتوبر الماضي ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء قد اشعرتا الاتحاد الأوروبي بأن الولايات المتحدة هي التي بيدها مقدرات الشرق الاوسط ، وأنه لا ينهض هو بدور يتناسب مع وزنه في منطقة تمس مصالحه في الصميم . ومما يزيد الطين بله ، في نظر الأوروبيين انه قبل عقد مؤتمر برشلونة بأيام نجحت ادارة كلينتون عقب مفاوضات مضمنية في اتمام اتفاق بشأن البوسنة اتاح للفرقاء فيها ان يعلنوا ان الحرب قد وضع لها حد . كان للولايات المتحدة الفضل في انجاز هذا الاتفاق التاريخي بينما عجز الاتحاد الأوروبي عن تحقيق شيء مماثل طوال سنوات .

لكل ما سبق كان حرص الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " والاصرار الأوروبي عموما على استبعاد أي مشاركة أمريكية أو روسية في برشلونة دليلا على أن الأوروبيين ينظرون الى " حوض البحر المتوسط " ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادي والثقافي الطبيعي . وإذا كانت الولايات المتحدة قد عززت سيطرتها على بلدان الخليج وعلى الامدادات النفطية هناك بعد حرب الخليج الثانية وتسمى لتقليص النفوذ الاقتصادي لأوروبا من منطقة الشرق العربي والهلال الخصيب ، من خلال المشروع " الشرق اوسطى "

ولاسيما في منطقة شرق المتوسط . ففي حالة المشروع الشرق اوسطى ستكون اسرائيل الدولة القائدة اقتصاديا في شراكة مباشرة مع الولايات المتحدة ، بينما في حالة المشروع المتوسطى ستكون اسرائيل واحدة من الدول المشاركة في المشروع كأى دولة أخرى ، دون دور متميز أو قائد أو منظم ، وبالتالي سيكون للعرب مشرقا ومغربا قدرة اكبر على المساومة الاقتصادية في اطار المشروع المتوسطى هذا اذا كانت لديهم استراتيجيات موحدة للتفاوض والحركة بعيدا عن عمليات التنافس القطري الضيقة . ويبقى نجاح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في خطوطه العريضة وفي تطورات المستقبلية مشروطا ببعض العوامل الرئيسية والهامة وعلى رأسها :

١ - موقف " أوروبا ماستريخت " من مجمل مشروع الشراكة الأوروبي - المتوسطى لاسيما الموقف الالماني الذي يركز على التوجه شرقا في إتجاه بلدان أوروبا الشرقية وكذا بلدان الشمال الأوروبي غير المتوسطية لما لذلك من أهمية في توفير الموارد والامكانيات اللازمة لنجاح ودعم المشروع المتوسطى .

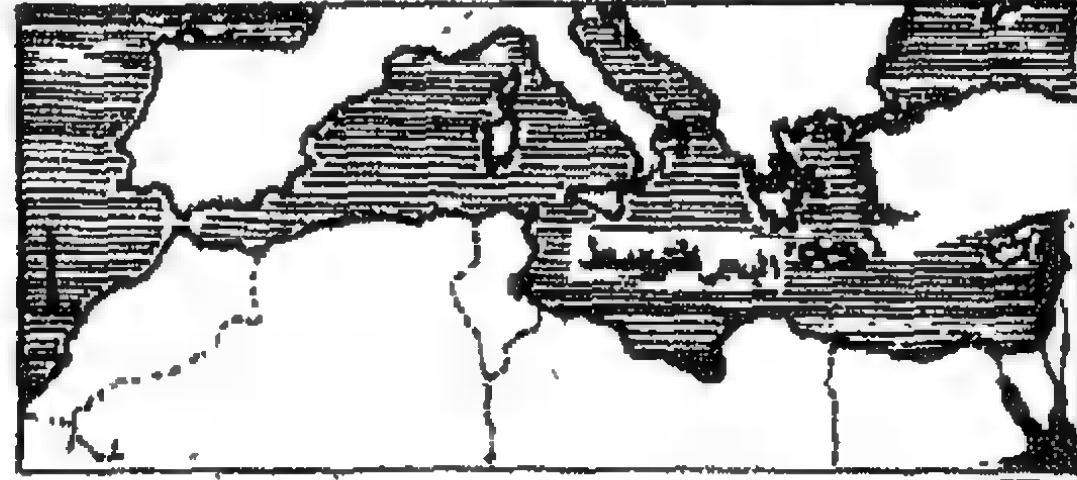
٢ - موقف الولايات المتحدة من مشروع نشوء تجمع اقتصادي " أوروبي - متوسطى " ومدى تعارض ذلك مع التوجهات الاستراتيجية الأمريكية الاسرائيلية لبناء ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد ليشمل بلدانا عربية هامة هي : سوريا ولبنان ، ولعله من قبيل الصدف أن ينقد كل من مؤتمر " عمان " للشرق اوسطية ومؤتمر " برشلونة " للتجمع المتوسطى وبينهما " فاصل شهر " في الزمان ، ولكن كلا منهما يرسم خطوطا وخرائط مستقبلية تعكس رؤى متنافسة ومتصارعة حول مصير بلدان جنوب المتوسط والمنطقة العربية عموما .

لكن ما يميز سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط ، كما وفي المناطق الاخرى ، هو أنها موضوعة لأجل بعيد وتدارس مرفقا لمصالح اعضائه وبشكل متميز حسب الدول التي تقام العلاقات معها على قاعدة قرب هذه الدول من معايير الحضارة الغربية ومن نمط ونموذج التطور الغربي . من هنا يوجد لدى الاتحاد نوعان من الشركاء : نوع تقام معه شراكة كاملة ونوع آخر تقام معه علاقات تعاون . ويبالغ البعض في تقييم هذا الجانب من السياسة الأوروبية بنفي كونها جديدة واعتبارها مجرد رد فعل على إبعاد أوروبا عن المساهمة الفعلية في عملية المفاوضات في الشرق الاوسط ، وأن أوروبا قد حولت نظرها فعليا عن هذه المنطقة باتجاه أوروبا الشرقية والوسطى وأوروبا الشمالية ودول البلطيق . ويبادر هؤلاء بالقول ان الرفض المستمر لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هو مؤشر على إبقاء الاتحاد الأوروبي " مسيحيا " لا مكان للمسلمين فيه ، وبالتالي يحدد حجم أهمية منطقة المتوسط لدى الاتحاد الأوروبي . أما ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة ، فهدفها اضعاف النتائج السلبية لهذا الانعطاف في توجهات الاتحاد الأوروبي وكل ما في الامر الاستفادة

القصوى من امكانات التعاون الاقتصادى والتفاعل السياسى .
ويأخذ أصحاب هذا الرأى على الاتحاد الاوروبى تساهله
مع ظاهرة التمييز العنصرى تجاه المهاجرين التى اخذت
ابشع صورها فى ممارسة مجموعة " لويين " فى فرنسا .
ومع ذلك فمن غير الصحيح التقليل من قدر الاهتمام الذى
يوليه الاتحاد الاوروبى لمنطقة المتوسط ليس بسبب القرب
الجغرافى منها فحسب وانما ايضا لاعتبارات جيوپوليتيكية
وبسبب إرتقاء المنافسة بين المراكز الرأسمالية الى درجة
جديدة فى مطلع القرن المقبل وهو ما سيبقى منطقة المتوسط
مدى احتياطيا لدول الاتحاد الاوروبى .

ولا بد من الاعتراف بأنه رغم العقبات ، والاختلافات
السياسية والثقافية ، توجد امكانية لتقدم حقيقي فى
العلاقات بين الاتحاد الاوروبى ودول البحر المتوسط ، لكن
يجب على الاتحاد الاوروبى ان يبذل الجهود فى هذا
المجال .

خلاصة القول ان هناك مجالا واسعا لتحسين سياسة
الاتحاد الاوروبى وعلاقته تجاه منطقة البحر المتوسط وان
التغيير الجوهرى فى تلك السياسة هو المحك لآى تقدم فى
المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء وما كان مؤتمر
برشلونة الا خطوة فى الالف ميل فهل ننتظر خطوات ؟



انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي

في روسيا
الاتحادية



نبذة الاصلهاني

بالمفاجآت وليس أدل على ذلك الكيفية التي بها فرضت الثورة الباشقية نفسها في بداية هذا القرن على نحو غير متوقع . كذلك كان الحال بالنسبة للبروسترويكا وما تلاها من انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ ثم أيضا ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت داخل "الدوما" في ديسمبر ١٩٩٣ . فعلى الرغم من تأكيد جميع استطلاعات الرأي العام في روسيا بفوز ساحق للحزب الموالي للنظام وهو "اختيار روسيا" - الذي يتزعمه "ايجون جيدار" وعلى الرغم أيضا من النظام المعقد الذي طبق على هذه الانتخابات التشريعية - إذ أن نصف أعضاء الدوما فقط هم الذين ينتخبون بالقوائم النسبية - على الرغم من جميع هذه القيود فإن "فلاديمير جيرينوفسكي" كان الفائز الأول الذي حصل على أكثر من نصف الأصوات بالقوائم النسبية .

ان أهم ما أسفرت عنه نتائج انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ هو أن أدخلت على الساحة السياسية الروسية "مبادئ قومية" تجسدت في شخصية جيرينوفسكي الذي حصل على ٦٤ مقعدا داخل الدوما من مجموع ٤٤٩ ، فأصبح بذلك ثاني شخصية حزبية بعد حزب "اختيار روسيا" - الذي حصل على ٧٦ مقعدا . ومنذ أن لمس "يلتسين" مدى شعبية الأفكار التي يروجها جيرينوفسكي أدخل نوعا من الاتجاه القومي ليواكب سياسته القائمة على "التحول

تأتي الانتخابات النيابية الروسية التي جرت في ١٧ ديسمبر الماضي وهي مشحونة بذكريات أليمة . فمنذ تولى "بوريس يلتسين" مقاليد رئاسة الاتحاد الروسي بعد أن تغلب على "جورباتشوف" ، كانت البرلمان هو أول من دفع ثمنا غالبا لهذه المرحلة من التحول الديمقراطي . فلنذكر هنا المحاولات التي جرت تحت قيادة "رسلان حسيبوللاتوف" - الشيشاني الأصل - من أجل التصدي للبرامج الاصلاحية التي شرع فيها يلتسين ومعاونوه والتي انتهت بالأحداث الدامية التي جرت في أكتوبر ١٩٩٣ والتي مازالت حتى اليوم عالقة بالأذهان . وكانت أهم نتائج هذه المواجهة أن أصبحت السلطة التنفيذية الممثلة في الرئيس يلتسين هي التي تسيطر على السلطة التشريعية . وقد تلى ذلك تراجع ملموس في منح الحريات الديمقراطية وليس أدل على ذلك من صياغة الدستور الجديد الروسي الذي به ينظم الرئيس "يلتسين" الحياة النيابية ويحكم قبضته على التمثيل النيابي للناخب داخل الاتحاد الروسي . فان "الدوما" أو مجلس النواب الذي قرره الرئيس يلتسين قد تم تفصيله على نحو لا يجعله قادرا على الوقوف في وجه سياسة التحول التي يستهدفها رئيس السلطة التنفيذية .

وعلى الرغم من كافة القيود التي فرضت على السلطة التشريعية فان الحياة السياسية الروسية قد تميزت دائما

الديمقراطي" ، وأصبح على الطاقم المسئول عن السياسة الروسية أن يبذل مجهودا لكي يتوافق نشاطه مع الاتجاهات الجديدة التي شرع فيها الرئيس يلتسين إذ عكف هذا الأخير على دعم سلطاته مندفعاً في خطابات تشيد بعظمة الأمة ومنادياً بدور "روسيا القوية" الى حد أن ساد القلق صفوف الغرب حول مدى هذا الاتجاه القومي وما أدى اليه من ظهور بوادر "سلطوية" تكادت على مر الأيام .

واليوم ها هي الانتخابات التشريعية الجديدة تجرى في ظروف أكثر صعوبة بعد أن استفحل العديد من المشاكل العويصة طوال فترة حكم يلتسين ، ومن أهم هذه المشاكل :

- تصاعد أهمية مطالب الأقاليم منذ أن جرى تحليل السلطة الفيدرالية الذي نتج عن حركة الانقلاب في أغسطس ١٩٩١ وما استوجبه من معالجة دون ابطاء . فمنذ أن قام "جورباتشوف" بإلغاء المادة ٦ من الدستور قويت مطالب البرلمان المحلية وأصبح الهم الشاغل لنوابها العمل على ابطال القرارات التي تتخذها الادارة المحلية . هكذا قام صراع اشتدت حدته بين السلطة التشريعية المحلية ممثلة في برلمانات الأقاليم وبين السلطات المحلية التابعة لموسكو .

ولواجهة هذه المشكلة أجرى يلتسين تعديلا هاما في تركيبة السلطة التنفيذية استهدفت تقويتها وتمركزها مع مراعاة تفادي أي حركة أو انتفاضة تشرع فيها الأقاليم قد تقضى على السلطة الجديدة وفي الوقت نفسه احتفاظ يلتسين سيطرته على كافة عمليات "الخصخصة" . ولكي يتم له ذلك وضع ما سمي بسياسة "الديمقراطية بالاختيار الزمالي" ، وهكذا تم اختيار معظم المحافظين الاقليميين فيما بين موظفين قدامى من ذوي الاتجاهات الشيوعية الاصلاحية .

- مدى انعكاس حرب الشيشان على فشل الاصلاحات الاقتصادية . وعلى هذا الأساس اقتنع الحكم بأهمية تحقيق فوز عسكري سريع في الشيشان وقد نبغ هذا الاقتناع عن تقليد شيوعي قديم تمثل في ضرورة تحقيق نصر عسكري سريع لكي يتم الاستيلاء على السلطة في الاقليم . ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن . وحتى اليوم لم يتحقق هذا النصر العسكري وبقت انعكاسات حرب الشيشان تسيطر على ما جرى من احباطات في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية . وان كان لابد من الاعتراف بأن التدخل العسكري الروسي للاقليم قد حد من التطلعات الانفصالية للأقاليم الأخرى . ولكن ما من شك في أن البعد الاقليمي سيقوم بدور رئيسي في توجيه الانتخابات التشريعية التي ستجرى في ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ بل أنه قد يؤدي الى تعديل توازن القوى بين الـ ٨٩ العضوة في الاتحاد الروسي وخاصة بعد أن تأكد بأن موسكو لم تعد تشكل قوة جاذبة كما لم تعد تضمن حمايتها السياسية والمالية للمحيط الخارجي وما من شك في أن اللامركزية قد أصبحت تتحكم في صفوف حكام الأقاليم وبأنه لابد في المستقبل من تحديد ما يؤول من نصيب للمركز ما يمكن أن يخصص للأقليم . وقد ظهر هذا الاتجاه وقوى منذ أن ألقى جورباتشوف في ٥

فبراير ١٩٩٠ المادة السادسة من الدستور وهي التي كانت تمنح الحزب الشيوعي السوفيتي دورا قياديا وتجعله متفوقا في الأهمية على كافة عناصر الدولة . ومن أهم نتائج هذا الإلغاء التغيير الذي طرأ على الملكية مع توقف سياسة المركزية الاقتصادية وقرار مفهوم جديد ، اللامركزية الادارية المحلية ، قد ينتج عنه مبدأ الاختصاص المحدد لكل برلمان والاستقلالية في الميزانيات المحلية .

تلك هي بعض المشاكل العويصة التي تواجه الرئيس يلتسين عشية الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ ديسمبر الماضي .

الانتخابات "الدوما" (١٧ ديسمبر ١٩٩٥)

شهدت الساحة الروسية خلال هذه الانتخابات تزايدا في عدد الأحزاب المرشحة وهذا على الرغم من أن "الدوما" لا تقوم داخل البرلمان الروسي سوى بدور لا أهمية له فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية إذ أن رئيس السلطة التنفيذية قد احتفظ لنفسه بهذا الحق .

ولكن مع ذلك ، فإن الحصول على مقعد داخل الدوما يعنح للفائز به امتيازاً مزدوجاً : أولاً القدرة على الإثراء وذلك من خلال مجموعات الضغط - اللوبيات التي لم ينظم بعد أنشطتها ، وثانياً التمتع بحصانة قضائية شبه كاملة وهو مطلوب جدا في هذه المرحلة من تصاعد "الرأسمالية العشوائية" .

ففي ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥ بلغ عدد الأحزاب المرشحة لهذه الانتخابات ما لا يقل عن ٣٠ حزب من مجموع الـ ٦٩ الذين قد أبدوا استعدادهم لخوض الحملة الانتخابية ولكن ٤٢ حزب فقط تمكنوا من جمع امضاعات الـ ٢٠٠ ألف ناخب التي تساند ترشيحهم . وقد تم ابعاد ١٠ أحزاب من هؤلاء لم يحترموا القواعد المطلوبة من قبل "اللجنة المركزية" المكلفة بالانتخابات . هكذا تمكنت اللجنة من اقضاء ٨ أحزاب - ومنهم حزب الديمقراطيين الراديكاليين ، لأنهم تأخروا في تقديم قوائم الناخبين عن الميعاد المحدد .

وكانت هذه اللجنة المركزية تتطلع الى أن تكون لها السيطرة أخلاقيا على الأحزاب لكي تبرر ما اتخذته من اجراءات صارمة ضد ٨٥ مرشح تم اقضاءهم والمعروف بأن حزب "جرينوفسكي" يضم أكبر عدد من هؤلاء المرفوضين (١٥ مرشح) ويليهم حزب "الكسندر روتسكوي" (٦) ثم الحزب الشيوعي (٤) ثم حزب وزير المالية السابق "بوريس فيدوروف" (٣) والحزب الديمقراطي الذي يرأسه "جريجوري يافلينسكي" وغيرهم من المرشحين الذي أمكن التخلص منهم خلال المرحلة التي سبقت الحملة الانتخابية . ويقود هذه الحركة التطهيرية "ميخائيل بارسوكوف" رئيس المخابرات الجديد والصديق الحميم لحارس الرئيس يلتسين . فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات سجل الحزب الشيوعي (الذي يقوده "جينادي زيوغانوف" تقدما ملموسا عندما فاز بالعديد من المقاعد البرلمانية المحلية وبصفة

الناخبين قد أدلوا بأصواتهم في حرية وتحت رقابة ٩٠٠ مراقب دولي ، وجاءت النتيجة معبرة حقاً عن ارادة المواطنين.

والملاحظ أيضاً بأن الحزب الشيوعي الذي يتزعمه جينادي زيوغانوف قد نجح في إعادة صياغة ما لديه من توجهات ومبادئ اشتراكية أي أحدث تجديدًا مثل تقبله لبرامج اصلاحية في كافة الميادين وأصبح أكثر تشبهاً بالحزب الشيوعي الصيني .

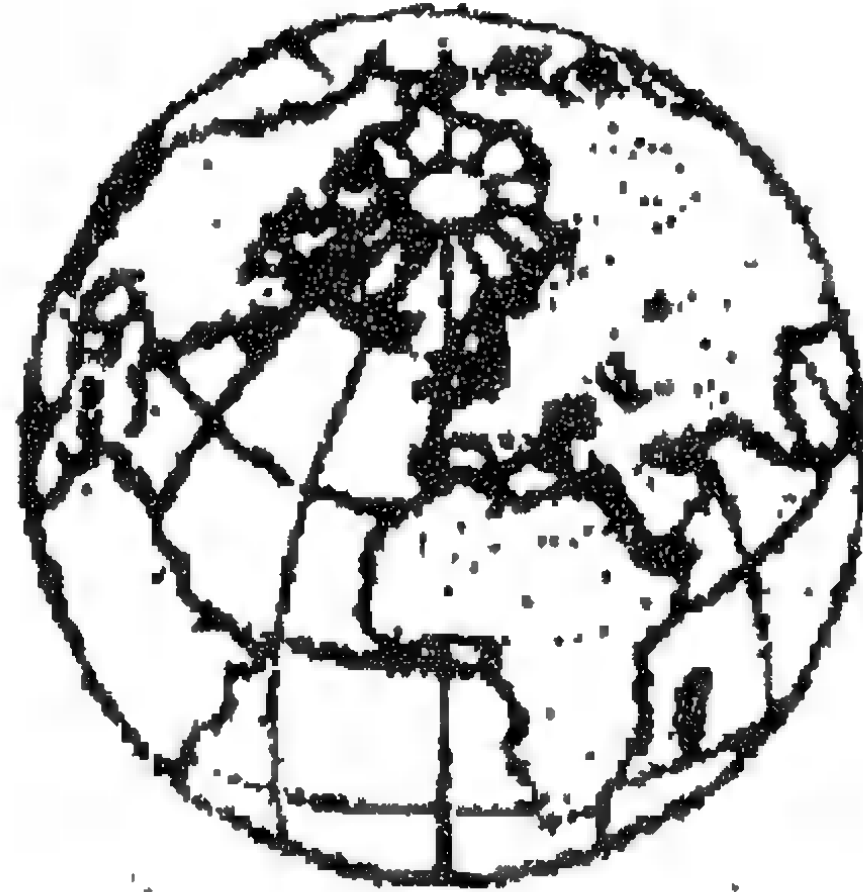
وأخيراً ان أهم ما تمثله هذه الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ ديسمبر الماضي هو أنها تمهد الطريق أمام الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في يونيو ١٩٩٦ . فإن الأزمات الصحية التي يواجهها حالياً الرئيس يلتسين قد فتحت شهية العديد ممن يريد أن يخلفه في الرئاسة . فقد برز خلال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية اسم "الكسندر ليبيد" ولكن النسبة الضئيلة من الأصوات (٤٪) التي حصل عليها حزبه قد كان مفاجأة العديد من المراقبين السياسيين .

هكذا بادرت الانتخابات التشريعية الأخيرة بفتح صراع ستؤكد الأيام المقبلة خلال هذه المرحلة من التحول الديمقراطي الذي تحياه روسيا الاتحادية وهو صراع بين المتطلعين الى تغيير وإلى البرامج الإصلاحية الجذرية مع عدم نبذ ما سمي بالعلاج بالصدمات وبين الذين يطالبون بالتريث والتحرك البطيء الذي يكفل الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي . مع الحفاظ على المكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها روسيا . انه صراع بين الاصلاحيين الراديكاليين والقوميين والشيوعيين الجدد . ولاشك في أن الانتخابات الرئاسية التي تحدد اجراءها في يونيو ١٩٩٦ ستشكل مؤشراً جديداً عن اتجاه روسيا الاتحادية وتطلعها الى المستقبل .

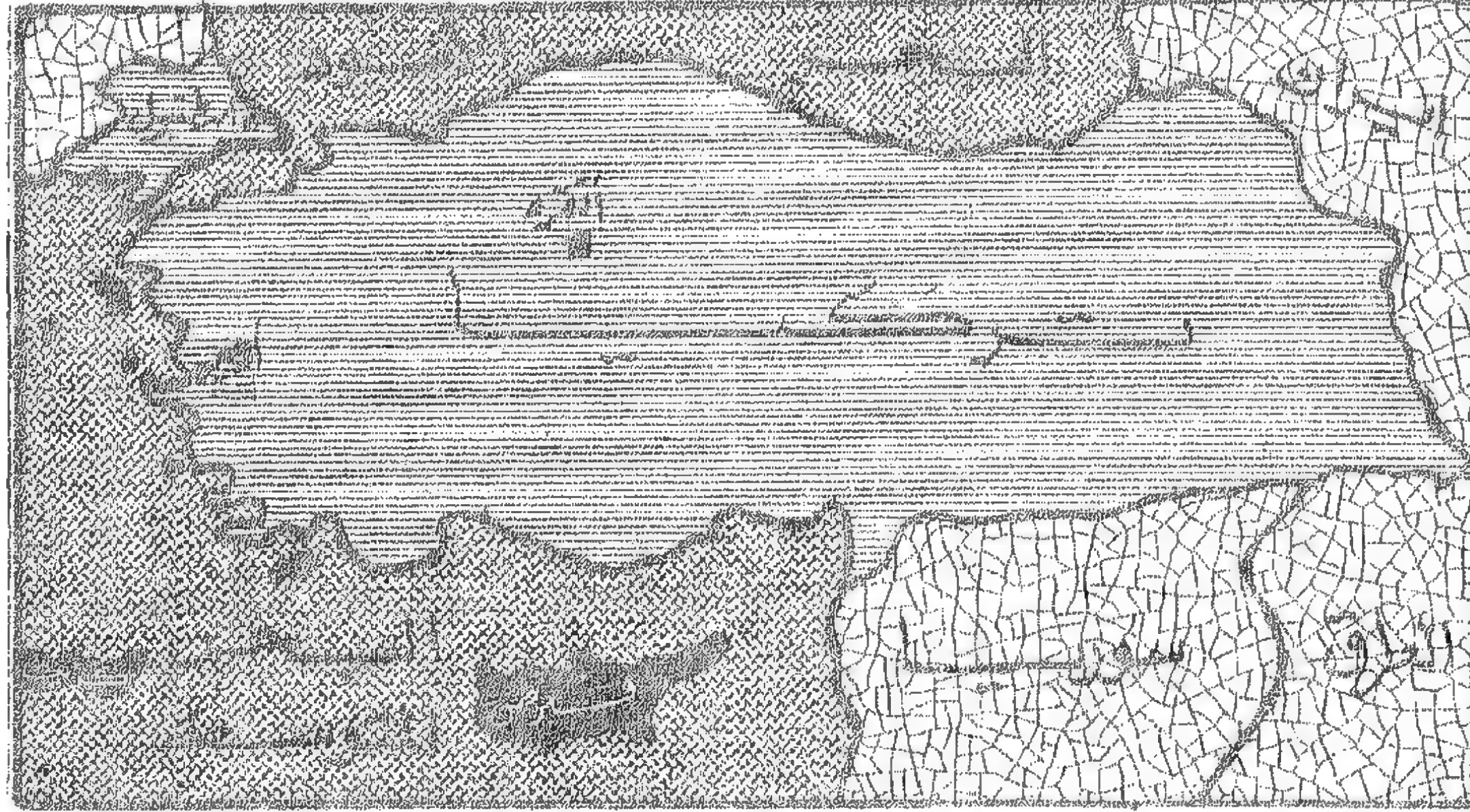
خاصة في مدن صناعية عرفت ببرامج "الخصخصة" التي تمت على يد مجالس تابعة لأجهزة أجنبية . وكانت استطلاعات الرأي العام قد اتفقت على وضع المرشحين الشيوعيين في مقدمة الأحزاب التي ستجنى أكبر عدد من الأصوات . هذا في حين سجلت انخفاضا ملموسا لحركة "جيرينوفسكي" . ويضم الحزب الشيوعي العديد من مديري البنوك ورؤساء المؤسسات الذين سبقوا الآخرين في ادراك المزايا التي يمكن أن تجنى من اقتصاديات السوق . وأخيراً جاءت في أواخر نوفمبر ١٩٩٥ الانتخابات الرئاسية البولندية لتسجل فوز المرشح الشيوعي "الكسندر كافاسينيوسكي" وتؤكد للرأي العام الروسي بأن ما حققه اليسار في أوروبا الشرقية سوف يمتد الى الانتخابات الروسية في ١٧ ديسمبر.

وعند مراجعة النتائج الأولية للانتخابات التشريعية الروسية والتي شملت ٨٩ مناطق وأقاليم أعلنت لجنة الانتخابات المركزية فوز الحزب الشيوعي الذي احتل المقدمة في نسبة مجموع الأصوات التي حصل عليها بين ثلاث كتل وأحزاب أخرى أصبح لها أيضاً - حق التمثيل في مجلس اللوما - أي مجلس النواب . فإن هذه الكتل والأحزاب الأربع قد حصلت على أكثر من نسبة ٥٪ من مجموع الأصوات وذلك وفقاً لما نص عليه الدستور الذي وضعه الرئيس يلتسين في ١٩٩٢ . وقد جاء توزيع الأصوات على النحو التالي : الحزب الشيوعي (٢٢٪) ثم الحزب الديمقراطي الحر - وهو حزب جيرينوفسكي - (١١٪) ثم الحزب الحكومي "روسيا بيتنا" الذي يتزعمه رئيس الحكومة "فيكتور تشيرنوميردين" (٩٦٪) وأخيراً حركة "يابلوكا" الذي يرأسها "جريجوري يافلينسكي" (٨٥٪) . وقد سجلت نسبة المشاركة ٦٥٪ وهي نسبة أعلى عن تلك التي حصلت عليها الانتخابات البرلمانية السابقة (١٩٩٣) .

هكذا ، على الرغم من التحذيرات وكافة الاجراءات التي أطلقها يلتسين ضد الشيوعيين والقوميين المتطرفين فإن



تركيا: الانتخابات وأبعاد الأزمة الداخلية



طارق دحروج

ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود علاوة على الخيار الشرق أوسطى ، فإنه يبدو أنها إختارت المحور الأوروبى بهدف لعب دور الجسر بين أوروبا من جهة ، وبين كل من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والشرق الأوسط من جهة أخرى بحيث تمسك بخيوط اللعبة بغرض تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية . وعلى الرغم من الأهمية الإقليمية لتركيا إلا أنها تعاني من معوقات ذات تأثيرات سلبية على الدور الذى تريد أن تلعبه أنقرة فى ظل المعطيات الإقليمية والدولية الجديدة . فإضافة الى المعوقات الإقليمية المتمثلة فى علاقات الشد والجذب مع دول الجوار : سوريا والعراق وإيران ، تأتى العضلات الداخلية التركية كعامل حاسم يمكن أن يحد من القدرة التركية على السير فى اتجاه تحقيق الخيارات الجديدة ، وهى موضوع هذا التقرير الذى سنتعرض فى إطاره للتطورات السياسية والأزمة الاقتصادية ، وللمعضلة الكردية لقضية صعود تيار الإسلام السياسى .

١- التطورات السياسية الداخلية :

وهى تتمثل فى التناقضات بين طرفى الائتلاف الحاكم : حزب الشعب الجمهورى ممثل اليسار وحزب الطريق القويم ممثل اليمين الذى تتزعمه رئيسة الوزراء طانسو تشيلر ، إذ يعاني الأول من اختلالات حادة وبخاصة بعد انهيار الكتلة

أدت الإنتخابات النيابية والتشريعية التركية التى جرت فى ٢٤ ديسمبر الماضى إلى إحداث نقلة نوعية هامة فى الحياة السياسية التركية ولاسيما فيما يتعلق بالأوزان النسبية للقوى الحزبية والسياسية وأيضا فيما يتعلق باستمرار أزمة تشكيل حكومة إئتلافية جديدة فى ظل بقاء التناقضات السياسية والاقتصادية بين القوى السياسية المختلفة وبخاصة بين حزبى الوطن الأم والطريق القويم .

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الرفاة الإسلامى بزعامة أربكان بأغلبية ضئيلة إذ حصل على ٢١٣٢٪ من الأصوات وسيشغل ١٥٨ مقعداً من اجمالى ٥٥٠ مقعداً فى البرلمان وجاء حزب الوطن الأم فى المرتبة الثانية بحصوله على ١٩٦٦٪ وسيشغل ١٣٢ مقعداً وحزب الطريق القويم على ١٩٢٠٪ وسيشغل ١٣٥ مقعداً . كما حصل حزب اليسار الديمقراطى على ١٤٦٥٪ والحزب الجمهورى الشعبى على ١٠٦٩٪ وسيتعين على أى حكومة ائتلافية الحصول على ثقة ٢٧٦ من أعضاء البرلمان الجديد فى الوقت الذى تدلل فيه المؤشرات على امكانية التحالف بين حزبى الطريق القويم والوطن الأم بعد رفض الحزبين التحالف مع حزب الرفاة الإسلامى بزعامة نجم الدين أربكان .

وفى وقت تتوزع فيه خيارات تركيا الخارجية على محاور عدة : الاتحاد الأوروبى والجمهوريات الإسلامية "التركية"

الاشتراكية وما تمخض عن ذلك من عدم قدرته على الدفاع عن العمال في وجه خطط الخصخصة التي وضعتها السيدة تشيرلر ، كما يعاني حزب الطريق القويم من التفكك والانشقاقات وعدم قدرته على مواجهة حزب الرفاة الاسلامي بزعامة نجم الدين أريكان .

وقد انهار الائتلاف الحاكم في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ بعد انسحاب الحزب الشعبي الجمهوري بزعامة دينيز بيكال، وكلفت تشيرلر برئاسة الحكومة المؤقتة بعد انهيار الائتلاف الذي تشكل منذ انتخابات ١٩٩١ النيابية من حزب الطريق القويم الذي كان بزعامة سليمان ديميريل آنذاك وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود ييلماز والحزب الشعبي الاشتراكي الديمقراطي بزعامة ايردال اينونو . ثم أعيد تجديد الائتلاف الحاكم في يونيو ١٩٩٣ أثر انتخاب طانسو تشيرلر رئيسة لحزب الطريق القويم خلفا لديميريل الذي تولى رئاسة الدولة إثر وفاة أوزال . وفي فبراير ١٩٩٥ قرر الحزب الشعبي الاشتراكي حل نفسه والاندماج في حزب الشعب الجمهوري الذي كان في صفوف المعارضة فأخذ بدوره مكان الحزب السابق في الائتلاف الحاكم ، وأثر انهيار الائتلاف تعين على تشيرلر الحصول على ٢١٥ مقعدا في البرلمان وهي أساسا لديها ١٨١ من الانتخابات النيابية . وبالتالي بذلت مساع وكونت حكومة اقلية مع حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد وحزب الحركة القومية اليمينية المتطرفة بزعامة ألب أرسلان توركيش إضافة لبعض المستقلين . إلا أنه عند طرح الثقة بالحكومة حجب أجاويد وحزبه الثقة - بسبب عدم تنفيذ تشيرلر لشروطه - مما أدى الى سقوط حكومة الأقلية في ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ . وأمام هذا المأزق أقرت تشيرلر بعض التنازلات لحليفها السابق حزب الشعب الجمهوري وذلك على صعيد الإصلاحات الديمقراطية والأجور العمالية من أجل تشكيل إئتلاف جديد .

وعلى الجانب الآخر قام البرلمان التركي (بإجماع الأحزاب فيما عدا حزب الرفاة) في يوليو الماضي بالتصديق على التعديلات الدستورية كمسعى من أنقرة لتقديم أوراق اعتمادها الى الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الوحدة الجمركية بين الطرفين . وتتمثل أهم هذه التعديلات - استجابة للشروط الأوروبية - في تعديل المواد الخاصة باحترام حقوق الانسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسي ، وخفض سن الانتخاب الى ١٨ سنة ، والسماح للمعتقلين بالمشاركة في الانتخابات ، وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ الى ٥٥٠ عضوا . كذلك شملت التعديلات المادة السادسة الخاصة بالسيادة الوطنية وكذلك المواد المتعلقة بحرية التجارة وحقوق الإقامة والتنقل للأجانب وشروط العمل والضمان الاجتماعي وغيرها مما يمثل استجابة - بشكل أو بآخر - للشروط الأوروبية . كما تضمنت التعديلات لأول مرة منذ انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ المواد المتعلقة بوضع الجيش وتقليص نفوذه الى حد ما وهو ما لم يقدم عليه ديميريل نفسه ، الأمر الذي يحسب لطانسو تشيرلر إذ تمكنت من المناورة وجمع الأحزاب في صفها

لإجراء هذه التعديلات، وذلك على الرغم من أنها لم تشمل المادة الثامنة الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب الذي يعطي المؤسسة العسكرية وضعية خاصة بهذا الصدد ، وهو ما مثل حلا وسطا وتأجيلا للصدام المنتظر بين القيادة السياسية من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكن اجمال أبعاد تطورات الأزمة الداخلية في النقاط التالية :

١- الصراع بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية إذ أن التعديلات الدستورية تحد من نفوذ الجيش وبخاصة تلك المتعلقة بحذف العبارات التي تعطي شرعية لإنتقلاب سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك إلغاء المواد التي كانت تعطي الجيش حق التدخل في الحياة السياسية في حالة تهديد الدستور وتعرض وضع البلاد للخطر . وفي مناورة منها لم تمرر رئيسة الوزراء التعديلات على المادة الثامنة الخاصة بمكافحة الإرهاب بحيث ترضى الجيش جزئيا من خلال إعطائه الملف الكردي .

٢ - اصرار تشيرلر على المضي في تنفيذ برنامجها للتقشف الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي الى مشاكل اجتماعية من خلال احتمال دخول اتحاد العمال التركي في اللعبة السياسية ، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى الصدام مع الحزب الشعبي حليفها في الائتلاف السابق بسبب عدم إقدامها على رفع الأجور بنسبة كبيرة وتنفيذ شروطه للدخول في الائتلاف مع حزبها .

٢- صعود الاسلام السياسي :

مع بداية عقد التسعينيات وما رافقها من تغيرات واسعة على الصعيد العالمي ، ثار الحديث بشكل واسع عن مسألة تنامي التيار الاسلامي داخل تركيا وعزز من المخاوف الغربية الانتصارات المتتالية التي أحرزها حزب الرفاة الاسلامي بزعامة نجم الدين أريكان في الانتخابات البلدية ، وبخاصة عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ في ظل انقسام كل من أحزاب اليمين واليسار فيما بينها ، وقد ارتفعت الأصوات التي حصل عليها الرفاة الذي ينادي "بالنظام العادل" من ٨٪ عام ١٩٨٩ الى ١٩٪ عام ١٩٩٤ . إضافة إلى فوزه بالانتخابات التشريعية الأخيرة ويمكن إرجاع التقدم السريع للتيار الاسلامي الى الأسباب التالية :

أ- سعى تركيا خلال السبعينيات الى الاستفادة بالثورة النفطية وجذب الاستثمارات والرساميل الخليجية اليها فرض عليها اللعب بورقة الهوية الاسلامية والتخفيف من حدة توجهاتها العلمانية وهو ما تبلور في انضمام تركيا الى منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦ .

ب - محاولة قادة إنقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بزعامة كنعان إيفيرين تقليص أظافر التيار اليساري وبالتالي استخدم العسكريون التيار الإسلامي كسلاح في وجه المجموعات الماركسية . فمثلا نجد أن دستور ١٩٨٢ يضع قيودا على

الأنشطة اليسارية في حين يجعل تدريس الاسلام الزاميا في المدارس .

ملائمة للتوفيق بين الاسلام في توجيهها نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط وبين العلمنة في توجيهها نحو خيارها الأوربي .

٣- العضلة الكردية :

شهدت بداية العقد الحالي زيادة كمية لحدة الصراع في الجنوب الشرقي للبلاد من حيث العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ومن حيث زيادة حجم دور الجيش التركي مقارنة بدور الشرطة في قمع العمليات . وفي مسعى لأنقرة من أجل التخفيف من حدة الأزمة سعت من ناحية الى دمج السكان الأكراد في الحياة الاقتصادية التركية من خلال الاهتمام بقضية التخلف الاقتصادي وكانت الأداة الرئيسية مشروع الجنوب الشرقي الأناضولي بتكلفة ٢٠ مليار دولار لإنشاء سد و ٢١ محطة توليد طاقة كهربائية لخلق بنية زراعية توسع من فرص العمل للسكان البالغ عددهم ٥٤ مليون نسمة . وعلى الجانب الآخر ومع اندلاع حرب الخليج الثانية أبدت السلطات التركية بعض المرونة إزاء المسألة الكردية من خلال قراراتين للبرلمان التركي برفع القيود على حرية انشاء الأحزاب وبالسماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وأعقب ذلك اطلاق سراح آلاف الأكراد .

ونتيجة لهذه الحرية النسبية شنت الجبهة المتشددة داخل المؤسسة العسكرية هجوما شديدا على عناصر الحركة الكردية الأمر الذي دفع الأخيرة الى تصعيد القتال ضد الحكومة المركزية الأمر الذي يكلفها من ٧ الى ٨ مليار دولار سنويا .

وربما يكون أساس التصعيد بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني هو اللعبة الدائرة في أنقرة بين المؤسستين العسكرية والسياسية ، حيث لعب الجيش الدور الأكبر في تعميق العضلة الكردية ، إذ لا يقتنع المتشددون بـ "الحركة الكردية" نظر لأن الغاء دور الجيش يجعل القضية ذات أبعاد سياسية فقط وهو ما يمكن أن يؤدي الى تقويض الأسس الاتاتورية للجمهورية التركية . ومن هنا كانت القيادة العسكرية تبدي عدم رضاها عن حوار أوزال -أوجلان والذي ساهم رحيل الرئيس التركي في استعادة الجيش لحضوره على الساحة السياسية من خلال استخدامه ورقة الأكراد لفرض المواقف على المؤسسة السياسية التركية وبخاصة بعد الصدمات العلوية - السنية .

وعلى صعيد حزب العمال الكردستاني ألح عبدالله أوجلان الى امكانية الحل الفيدرالي بين أكراد تركيا والعراق وإيران بحيث تكون فيدرالية شاملة لكل شعوب المنطقة وذلك في الوقت الذي رفع فيه حزبه خطابا اسلاميا عندما أعلن في أكثر من مناسبة الى أن الحزب يسعى الى الاسلام الحقيقي كجوهر يعمل على ترسيخه في خطوة تم تفسيرها من قبل البعض على أنها تلميح بإمكانية التحالف

ج - دور العامل الخارجي ونقص تحديد السباق السعودي - الإيراني لدعم حزب الرفاة وكيفية استفادة الحزب من كلتا الدولتين إذ أنه على الرغم من أن المحللين يرون أنه ممثل للإسلام السعودي نجد أنه على خلاف كامل مع الولايات المتحدة . هذا إضافة الى تعاملات الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن والجماعة الاسلامية في باكستان وجبهة الانقاذ في الجزائر وبعض الجماعات في أفغانستان . وهو ما يبرز بشكل واضح في حصول الحزب على ١٥٨ مقعدا في انتخابات ١٩٩٥ .

د - القدرة التنظيمية للرفاة واستغلاله لفضائح الأحزاب الأخرى وعدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية وأزمة البطالة جعلت الناخبين يصوتون لصالحه نتيجة فشل أحزاب اليمين واليسار . وهو ما يبرز بشكل واضح في حصول الحزب على ١٥٨ مقعدا في انتخابات ١٩٩٥ .

وتجدر الإشارة الى أن حزب الرفاة ليس هو فقط الممثل الوحيد للتيار الإسلامي في تركيا إذ يوجد حزب اسلامي آخر مرخص له بمزاولة النشاط السياسي وهو حزب "ديريلش" بزعامة سنرائي قراقوش ولكنه أشبه بالمنتدى الثقافي . يوجد أيضا حزب "الاتحاد الكبير" بزعامة محسن يازجي وحصل على ٧ مقاعد في انتخابات ١٩٩١ . كما يوجد أيضا داخل حزبي اليمين : الطريق القويم والوطن الأم اتجاهات اسلامية قوية . وتعمل هذه الأحزاب والاتجاهات مع كل من حزب الرفاة (٤٠ مقعدا في البرلمان) نظرا لتجربته السياسية وأيضا في اطار النظام السياسي نفسه .

ومن الملاحظ أن أوروبا تلعب بورقة الاسلام السياسي أو التيار الاسلامي كعقبة أمام تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠١ كما هو مقرر . وكذلك لممارسة الضغوط على الحكومة التركية من أن لاخر . إذ أنه على الرغم من النجاحات الجزئية التي يحرزها حزب الرفاة إلا أن هناك عدة عقبات أمام وصوله بمفرده الى السلطة : أولا : أنه لا يملك برنامجا سياسيا واضحا . فمثلا لا يوجد تفسير واضح لما يسميه نجم الدين أربكان بالنظام العادل ، وكذلك فيما يتعلق بحل المشكلة الكردية على أسس أخوية اسلامية . ثانيا : أن الأصوات التي يحصل عليها هي في الأساس لصالح الأشخاص المرشحين على قائمة الحزب دون التزام حزبي من قبل الناخبين . ثالثا : وجود مؤسسة عسكرية قوية تريد أن تفرض هيمنتها على الحياة السياسية في مواجهة محاولات تقليص نفوذها وستكون جاهزة للإنقضاض في هذه الحالة وربما تحظى بتأييد قوى من الغرب على الرغم من أنه إذا وصل حزب الرفاة الى السلطة فإن وجود مثل هذه المؤسسة وكذلك الأحزاب والقوى التقليدية لن يتيح له إحداث تغييرات جذرية .

وبصفة عامة ستكون تركيا مضطرة الى ايجاد صيغة

مع الحركات الإسلامية لتكثيف الضغوط على أنقرة . ومن خلال متابعة تطورات القضية الكردية يمكن القول إن حل أنقرة القاضي بالقضاء نهائيا على الإرهابيين الأكراد لا يبدو الأقرب الى التحقق لعدة أسباب :

١- مع قرب تطبيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي وما سوف يستتبعه ذلك من ضرورة تغيير الأداء السياسى التركى بحيث يشمل الحد من انتهاكات حقوق الانسان ودفع الديمقراطية كما ورد فى اتفاقية الاتحاد الجمركى بضرورة حل المشكلة الكردية .

٢- الخبرة القتالية التى اكتسبها الحزب من قتاله ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤ .

٣- تعمد حزب العمال تكثيف الضغوط على أنقرة من خلال ضرب المصالح التركية فى الخارج وهو بغرض اجبار القيادة التركية فى مرحلة ما على التخفيف من حدة الهجوم .

٤ - التكلفة العالية للحرب ضد الأكراد والتى تتراوح بين ٧ و ٨ بليون دولار سنويا الأمر الذى يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية .

٤ - الأزمة الاقتصادية :

يعانى الاقتصاد التركى من اختلالات عديدة إذ ارتفع اجمالى العجز فى الموازنة التركية الى ١٢٩ ترليون ليرة تركى (الدولار = ٣٣ ألف ليرة) فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بالمدة نفسها من عام ١٩٩٤ ، وبلغ معدل التضخم ١٥٠٪ وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولار الى ٢١٩٢ دولار سنويا وانخفضت الاستثمارات العامة بنسبة ٣٥٪ ، كما وصل حجم القروض الخارجية الى ٦٧ مليار دولار ووصلت نسبة البطالة الى ٣٦٪ ، وتتواكب هذه المؤشرات السلبية مع سعى الحكومة التركية الى التخلص من المؤسسات الخاسرة ، وذلك من خلال قانون الخصخصة الذى أقره البرلمان التركى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤ والذى شارك فى صياغته كل الأحزاب وتضمن تشكيل مجلس أعلى للخصخصة يضم رئيس الوزراء و ٤ وزراء وتتخذ قراراته بالإجماع على أن تحتفظ الحكومة بالحصة الذهبية فى المشاريع الاستراتيجية مثل الخطوط الجوية التركية وشركة TPAO للبترول ، وينص القانون على بيع جميع البنوك المملوكة للدولة خلال عامين فيما عدا البنك المركزى وبنك الإستيراد والتصدير والبنك الزراعى .

وكانت تشير تسعى من خلال خطتها التى عرفت بقرارات أبريل ١٩٩٤ الى جمع ٥ مليارات دولار من عائدات بيع المؤسسات وهو ضعف المبلغ الذى حصلت عليه الدولة منذ

بدء برنامج الخصخصة عام ١٩٨٦ ، وفى ظل التعثر الذى يعانى منه الاقتصاد التركى يأتى سعى تشير لتحقيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى فى مطلع ١٩٩٦ حيث وقعت أنقرة اتفاقية الاتحاد الجمركى فى ٦ مارس ١٩٩٥ تتضمن ٦٤ مادة وملحقين ويتناول الملحقان توسيع التعاون بين الطرفين فى المجال الصناعى والعلمى وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بالنسبة الى دول الاتحاد الأوروبى وهى تفتح المجال أمام الانضمام الكامل لتركيا فى الاتحاد عام ٢٠٠١ . وتتمثل المشكلة التى تواجه أنقرة فى كيفية تعظيم ايجابيات الاتفاقية وتقليل سلبياتها الى أدنى حد ممكن إذ يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية عديدة . إلا أنه على الصعيد السلبى نجد أن تركيا ستخسر حوالى ٣ مليار دولار سنويا نتيجة إلغاء التعريفات الجمركية على السلع الأوروبية اضافة لعدم قدرة المصانع على منافسة المنتجات الواردة من حيث الجودة نتيجة الفارق التكنولوجى وهو ما يمكن أن يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة . وهناك نقطة سلبية مهمة أيضا وهى أن تركيا ستكون مجبرة على تنفيذ المقررات الأوروبية دون المشاركة فى اتخاذها نظرا لأنها لا تتمتع بالعضوية الكاملة فى الاتحاد . وبالتالي ، يمكن أن تدخل مسألة الاتحاد الجمركى فى إطار تصفية الحسابات السياسية بين الأطراف والقوى المختلفة .

خاتمة :

سيستحتم على النظام السياسى التركى تجاوز أزماته فى المرحلة القادمة حتى يسير فى اتجاه الخيار الأوروبى وكأحد أبرز التحديات تأتى مدى قدرة القوى السياسية على استغلال الفترة التى يتيحها الدستور التركى وهى ٤٥ يوما لتشكيل حكومة تحظى بأغلبية ٢٧٦ صوتا من أعضاء البرلمان (٥٠٪ + ١) وبخاصة فى ضوء رفض حزبى الطريق القويم والوطن الأم التحالف مع حزب الرفاة الاسلامى بزعامة أربكان فى ائتلاف جديد خاصة وأن خطوة فى هذا الاتجاه يمكن أن تهدد السياسة التركية . ويستلزم ذلك قيام الحزبين اللذين يشغلان ٢٦٨ مقعدا فى البرلمان الجديد تجاوز خلافاتهما السابقة التى أدت إلى نشوب أزمات عديدة كما أن على تركيا مواجهة العديد من المشاكل التى يمكن أن تنجم عن الاتحاد الجمركى مع أوروبا اضافة للمشاكل التقليدية المتمثلة فى العضلة الكردية وصعود الاسلام السياسى الذى يتعين على أطراف النظام السياسى اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من صعوده المستمر وهو ما حدث فى الانتخابات خاصة وأن هذه المسألة يمكن أن تشكل عقبة " أوروبية " فى طريق الوحدة التركية مع أوروبا عام ٢٠٠١ . □



انتخابات البرتغال وإعادة الحسابات

نزيهة الاندي

في حين أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يتولى السلطة ، انكشفت نسبة التصويت لصالحه بصورة حادة ، حيث انخفضت من ٥٠٪ في عام ١٩٩١ ، الى ٣٤٪ في الانتخابات الأخيرة ، وارتبط بذلك بتآكل مقاعده في البرلمان من ١٣٥ مقعدا الى ٨٨ مقعدا .

أما الأحزاب الجانبية ممثلة في أقصى اليمين واليسار ، أو الحزب الشعبي والشيوعي فقد حصلت على نسبتي ٩١٪ و ٨٦٪ على التوالي من التصويت في انتخابات ١٩٩٥ ، مقابل ٤٤٪ و ٨٨٪ في انتخابات عام ١٩٩١ ، وأصبح عدد مقاعدهما ثلاثين مقعدا مقابل اثنين وعشرين مقعدا . بينما توجد هناك عدة أحزاب أخرى ولكنها لا تمثل أى ثقل سياسى أو حزبي في الواقع الفعلى .

فماذا تعنى هذه النتائج ؟

قد يبدو للوهلة الأولى ، أن فوز الحزب الاشتراكي في البرتغال ، يعد بمثابة منعطف عن التحول العام الذي شهدته القارة الأوروبية ممثلا في الاتجاه نحو أحزاب يمين الوسط ، وهذا صحيح ، إلا أن التغلغل فيما وراء هذه النتائج قد يعطى دلالات مختلفة بعض الشيء .

فمن المعروف أن الانتخابات العامة التي أجريت في أول أكتوبر ١٩٩٥ ، تعد السابعة والعشرون في غضون ٢١

مع بداية يناير ١٩٩٦ ، تكون الحكومة الاشتراكية في البرتغال قد أمضت ثلاثة أشهر منذ فوز الحزب الاشتراكي في الانتخابات العامة التي أجريت في أول أكتوبر ١٩٩٥ ، كما يكون أمامها ثلاثة أشهر أخرى ، ليتحدد ملامح موقفها العام فيما يتعلق بالموازنة بين التحديات الداخلية ومطالب الانتماء الكامل لتجمع الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة الى صياغة سياساتها في ظل ما تسفر عنه انتخابات الرئاسة .

لقد عاد الحزب الاشتراكي برئاسة أنطونيو جوتراس الى مقعد الحكم ، بعد أن ظل في مقعد المعارضة لمدة عقد كامل من الزمان ، تولى خلالها الحزب الاشتراكي الديمقراطي رئاسة الحكومة . وعلى الرغم من عدم حصول الحزب الاشتراكي على الأغلبية في التصويت ومن ثم في مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٣٠ مقعدا ، إلا أن الانتخابات العامة أسفرت عن فوزه بأعلى نسبة تصويت لصالحه ، بالمقارنة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ناهيك عن الحزب الشيوعي ومنافسه ونقيضه في ذات الوقت ، الحزب الشعبي ذي الاتجاهات اليمينية المتطرفة . لقد أسفرت الانتخابات العامة البرتغالية عن فوز الحزب الاشتراكي بنسبة ٤٢٩٪ من عدد الأصوات مقابل ٢٩١٪ في انتخابات عام ١٩٩١ . وقد ترجم ذلك في ارتفاع عدد مقاعده من ٧٢ مقعدا الى ١١٢ مقعدا .

الخاصة بحدوث التباين في الآراء ووقوع المصادمات خاصة في المجال الاقتصادي .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بتداول السلطة فيما بين الحزبين الكبيرين ، وهي خاصة باستقطابهما للحياة السياسية ، مما كان له أثر واضح ، في صياغة سلوك المواطن البرتغالي ، حيث يعزى الى هذا الوضع ، عزوف العديد من أفراد الشعب البرتغالي ، الذين لهم حق التصويت ، عن الإدلاء بأصواتهم ، وتتراوح هذه النسبة بين ٣٧ الى ٤٠ في المائة .

ولكن تظل نقطة العلاقة فيما بين الحزب الحاكم والرئيس البرتغالي ماريو سواريز ، نقطة ايجابية لصالح الحزب الاشتراكي الديمقراطي فكلاهما ينتمي الى ذات الاتجاه ، كما أن الرئيس البرتغالي يملك من السلطات ومساحة التدخل في الحياة السياسية ما يتجاوز تلك المساحة المتاحة لعدد من الرؤساء الغربيين ، وبما يجعله أقرب الى نموذج سلطات الرئيس الفرنسي . ومن ثم ، فإن الدور الرقابي الذي يتعين أن يقوم به الرئيس ، وبما يتفق والرؤية البرتغالية لنموذج الممارسة الديمقراطية سوف يكون أكثر يسرا وأقل مجابهاة ، مقارنة بذات العلاقة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، إبان توليه السلطة . وحيث أن عمدة لشبونة هو الشخصية الأكثر ترجيحاً لتولي منصب الرئاسة للدولة ، مع انتمائه للحزب الاشتراكي ، تكون الأمور مواتية ، إلا إذا دخل المنافسة كافاكوسيلفا زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

التحدى الاقتصادي :

وبالانتقال الى التحديات الحقيقية التي تواجه الحكومة البرتغالية الجديدة ، سوف نجد في الجبهة الاقتصادية بصفة أساسية ، وخاصة قضية الانضمام الى الاتحاد النقدي في عام ١٩٩٩ .

وسوف نجد في هذا الصدد مفارقة واضحة ، تتمثل في أن مصدر العون والدعم السياسي للحزب الحاكم ، سوف يكون المصدر الأساسي للقلق الاقتصادي ، ألا وهو الحزب الشيوعي ، حيث أن موقف الحزب يتعارض مع موقف الحزب الاشتراكي ، ومع الحزب الاشتراكي الديمقراطي قبل ذلك ، فيما يتعلق بعضوية البرتغال في الاتحاد الأوروبي ، كما أن الحزب الشيوعي يلتقي مع الحزب اليميني "حزب الشعب" فيما يتعلق بهذه القضية ، بينما يتفق الحزبان الكبيران في هذا الاتجاه المؤيد لتحمل تبعات الانضمام !!

ومن ثم فإن القضية الأوروبية وإنعكاساتها الاقتصادية هي التحدي الأساسي أمام الحكومة البرتغالية الجديدة ، حيث أن عجز الميزانية يبلغ حالياً نسبة خمسة في المائة من اجمالي الناتج المحلي ، بينما يتعين أن تتخفف النسبة الى ثلاثة في المائة بحلول عام ١٩٩٧ ، تطبيقاً لأحكام معاهدة

عاما ، أي منذ حدوث ثورة ١٩٧٤ . كما أن رئيس الوزراء أنطونيو جوتراس ، يعد رئيس الوزراء الحادي عشر خلال هذه الفترة . وهذا يعكس الصبغة العامة لعدم الاستقرار السياسي الذي ساد الحياة في البرتغال خلال تلك السنوات ، وتحديدًا حتى منتصف الثمانينات .

وإذا عرفنا أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يمثل يمين الوسط ، قد ظل في الحكم منذ منتصف الثمانينات ، نجد أن الدافع الى التحول الحزبي كان أقرب الى الرغبة في التغيير أكثر منه رفضاً للاداء ، وإن كانت هناك العديد من الانتقادات والتحفظات ، إلا أن نسبة التصويت وعدد المقاعد التي فاز بها الحزب الاشتراكي تشير الى أن الذين أدلوا بأصواتهم فضلوا نقل التفويض من يمين الوسط الى اليسار ، ولكن في ظل شروط معينة .

فقد وثقوا في النتائج التي يسفر عنها استقرار الحكومات ، على غرار ما حدث في الأعوام الثمانية الماضية ، ومن ثم أعطوا للحكومة الجديدة تفويضا مماثلاً ، ترجم في التصويت لصالحها ، إلا أنها لم ترق الى مستوى الأغلبية المطلقة . وذلك بغية ألا تتحول الحكومة الى اللاعب الرئيسي على مسرح السياسة ، ولكن تظل دائماً في حاجة الى دعم الرأي العام والى التوازن مع الأحزاب الأخرى في مجال إقرار السياسات .

إذن اقترنت الرغبة في التغيير مع المحافظة على الاستقرار ، بالرغبة في الإصلاح وتصحيح الذات بدلاً من الوقوع فريسة الجمود واستغلال النفوذ .

كما أن استقرار النسب وعدد المقاعد الموزعة ، يوضح حقيقة أخرى ، وهي أن الحزب اليميني أو الحزب الشعبي ، استطاع أن يستقطب أكثر من ضعف الأصوات التي صوتت لصالحه في عام ١٩٩١ ، حيث ارتفعت من ٤٠٪ الى ٩١٪ وترجم ذلك في زيادة عدد مقاعده بنسبة ثلاثمائة في المائة . ومن ثم فإن اليمين البرتغالي لم ينكمش ولكنه إزداد في قوته ولو بصورة نسبية ، وعلى النقيض مما قد تعكسه زيادة قوة الحزب الاشتراكي .

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب الشيوعي البرتغالي قد أخذ في الثبات نسبياً ، حيث أن نسبة التصويت لصالحه انخفضت ٢٪ ، كما أن عدد مقاعده انخفض بصورة طفيفة من ١٧ الى ١٥ ليتساوى بذلك مع الحزب اليميني ، وليعكس في ذات الوقت إمتداد موجة التحولات التي سادت دول القارة الأوروبية ، الى دول البحر المتوسط ، ممثلة في تقلص نفوذ اليسار المتطرف .

وعلى الرغم من هذا الانكماش اليساري ، والإمتداد اليميني ، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، يظل متطلعاً الى اليسار الشيوعي بغية دعم مواقفه وسياساته في البرلمان ، طالما أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة . إلا أن هذا الدعم لا بد وأن يستند الى شروط ومطالب خاصة بالحزب الشيوعي ، ومن هنا يفتح باب الاحتمالات والاجتهادات

ماستريخت ، ولكن كيف يتحقق ذلك ، إذا كان رئيس الوزراء قد قطع على نفسه تعهدات متعددة في الحملة الانتخابية تنصرف الى زيادة الانفاق في مجالات التعليم - الصحة والرفاهية الاجتماعية ؟

بينما نجد أن سياسة الخصخصة وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لا تثير ذات القدر من القلق والحساسيات ، حيث أن الحزب الاشتراكي يتفق مع نظيره الاشتراكي الديمقراطي فيما يتعلق بهذه السياسة ، ولذا نجد أن دوائر المال المحلية والأجنبية لم تستشعر تهديدا من جراء تبادل مقاعد السلطة والمعارضة فيما بينهما ، بقدر ما تشعر بالقلق إزاء الانعكاسات الشعبية لرغبة الحكومة الجديدة الموازنة بين تعهداتها الانتخابية ومطالب الانضمام الكامل الى الوحدة النقدية الأوروبية .

ويتلخص التحدي الأوروبي ، أو مآزق الموازنة بين المتطلبات الشعبية الداخلية والالتزامات الخارجية تجاه معاهدة ماستريخت ، حقيقة استطاعت الحكومة السابقة خفض عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٧.٢٪ عام ١٩٩٢ الى ٥.٨٪ عام ١٩٩٤ ، الى نسبة تتراوح بين ٥٪ - ٥.٢٪ بالنسبة للعام الحالي . إلا أن الوصول الى نسبة ٣٪ بحلول عام ١٩٩٧ وتهيئة الاقتصاد البرتغالي لمتطلبات الوحدة النقدية في عام ١٩٩٩ ، قد يبدو مكلفا من الناحية الشعبية ، ومن ثم قد يقتضي بعض التقدير والتأخير في سلم الأولويات والبرنامج الزمني للإنضمام الى الاتحاد النقدي وكذلك استخدام العملة الأوروبية الموحدة . كما أن "أسبانيا" بمثابة الحاضر الغائب ، بالنسبة لصياغة العلاقة فيما بين البرتغال والاتحاد الأوروبي . حيث أن تحركات العملاتين "الاسكود" و "البيزيتا" ذات علاقة طردية ، نظرا للطبيعة التنافسية لاقتصاديات الدولتين على صعيد الساحة الأوروبية ، إضافة الى المنافسة على صعيد السوق المحلي البرتغالي ذاته .

لقد استطاعت لشبونة خفض معدل التضخم الى نسبة لا تتجاوز أربعة في المائة بل ودون هذه النسبة ، وذلك لأول مرة

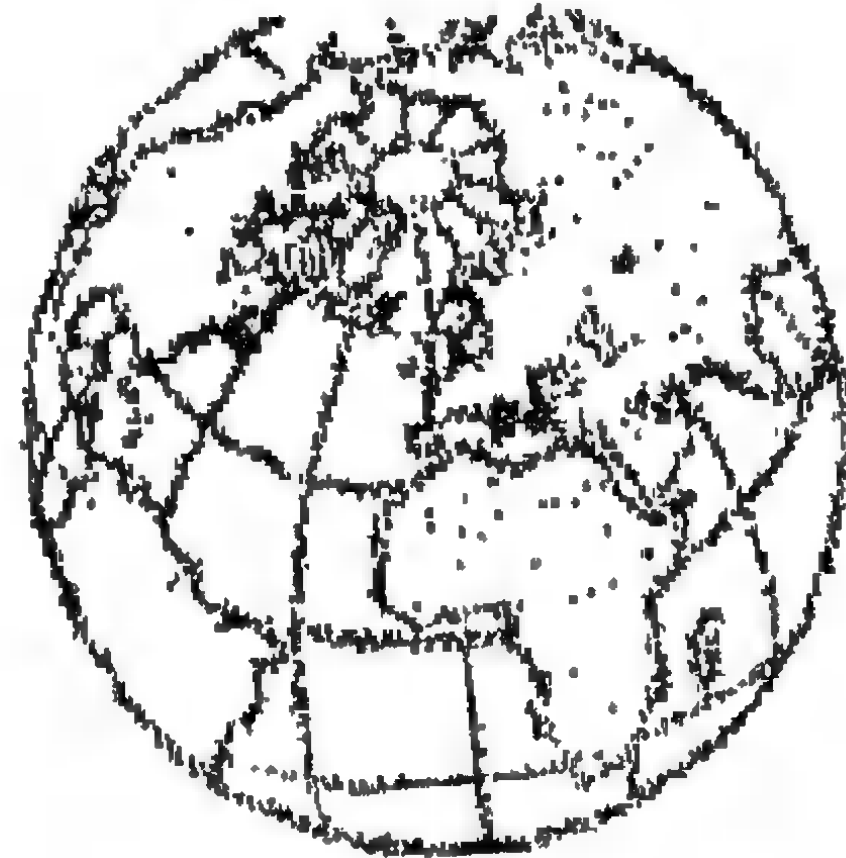
منذ عشرين عاما مضت ، إلا أن ارتفاع معدل البطالة الى سبعة ونصف في المائة من حجم القوة القادرة على العمل ، يعتبر نسبة مرتفعة بالمعايير البرتغالية ، وليست الأسبانية أو تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي .

ومن ثم يكون المجال مفتوحا على مصراعيه أمام هجوم الحزب الشيوعي الذي يرى أن هذه النسبة غير حقيقية بالمرّة ، لأنها لا تتضمن العمالة الموسمية المتضخمة ، وكذلك العمالة لفترات مؤقتة قد لا تتجاوز بضع ساعات في الاسبوع .

بل يذهب الحزب الشيوعي - الذي يعتبر نظريا الحليف الأساسي المتوقع بالنسبة للحزب الاشتراكي - الى أن نصف سكان البرتغال الذين يتراوح عددهم بين عشرة و ٩ مليون نسمة ، يعيشون تحت خط الفقر ، ومن ثم لم يعد لديهم طاقة لمزيد من التقشف والحرمان ، من أجل الانضمام تحت بوابة الوحدة الاقتصادية الأوروبية !!

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب اليميني الذي تزايدت نسبة التصويت لصالحه ، وكذلك عدد المقاعد التي استحوذ عليها ، على أهمية الاستعداد لاستخدام هذه النسب والأرقام بما يدعم من موقفه ويثير المزيد من المتاعب للحكومة الاشتراكية ، خاصة اذا جاءت الميزانية المقرر إعلانها في الرابع عشر من شهر يناير ١٩٩٦ ، متضمنة المزيد من الضرائب والاستقطاعات في الانفاق العام وبخاصة في مجال الاسكان أو المساس بالأجور ، إن لم يكن يهدف الى زيادتها في اطار مفاوضات جماعية .

في ظل هذه الصورة العامة التي تواجه الحكومة الاشتراكية البرتغالية ، يكون الاحتمال الأرجح هو تقديم الأوضاع الداخلية ، والمضى قدما في سياسة الإصلاح الاقتصادي وتدعيم الصادرات الى الخارج ، مع التريث بالنسبة للوحدة الاقتصادية والعملية الأوروبية الموحدة ، بحيث لا تكون البرتغال من أوائل المتدافعين ، ولكن لتنتظر قليلا وتلحق بها في مرحلة لاحقة .





تسوية الخلاف اليوناني المقدوني

غادة خضر

مقدونيا واليونان ، بل ستمتد لتشمل دولا أخرى مثل بلغاريا والباثيا وتركيا ، ناهيك عن صربيا .

جذور القضية المقدونية :

يضرِب الخلاف اليوناني المقدوني بجذوره في تاريخ مقدونيا حيث شهدت على مداره انقسامات وتوترات ، وخضعت أجزاء من مقدونيا - في فترات مختلفة - لسيطرة بلغاريا وصربيا (يوغوسلافيا بعد ١٩٤٥) واليونان ، فيما يفسر المطالب الاقليمية لهذه الدول في الإقليم .

فبعد انقسام الامبراطورية الرومانية في عام ٣٩٥ م خضعت مقدونيا لسيطرة الإمبراطورية الشرقية البيزنطية ، وقامت القبائل السلافية بغزوات متكررة للمنطقة خلال القرنين السادس والسابع ، حيث استوطنوا واعتنقوا المسيحية الارثوذكسية .

وخلال القرن الرابع عشر هيمنت الدولة العثمانية على المنطقة ، مما أثر على الخصائص الدينية والقومية لمقدونيا بفعل اعتناق البعض للإسلام وهجرة الأتراك إليها .

وقد ظهرت بوادر التنافس اليوناني - البلغاري على مقدونيا في عام ١٨٧٠ عندما انشئت الكنيسة البطريركية البلغارية ، خاصة وأن اليونان سيطرت على بطريركية

بانهييار الاتحاد السوفيتي ، اجتاحت العالم موجة من النزاعات القومية والصراعات العرقية ، نتج عن بعضها انفصال سملى كما في حالة تشيكوسلوفاكيا ، والبعض الآخر شهد تفككا بوميا مثل يوغوسلافيا التي تحللت الى ست جمهوريات مستقلة هي سلوفينيا ، كرواتيا ، صربيا والجبل الاسود ، البوسنة ، والهرسك ، مقدونيا .

وقد ترتب على تفكك الاتحاد اليوغوسلافي نشوب صراعات مسلحة تم احتواء بعضها سريعا كما حدث في سلوفينيا والى حد ما في كرواتيا في حين مازال الصراع دائرا في البوسنة والهرسك ، بخلاف احتمالات تفجر النزاعات في اقاليم أو جمهوريات أخرى مثل كوسفو أو مقدونيا .

والواقع ان الخلاف اليوناني المقدوني يعتبر من ضمن أخطر النزاعات البلقانية بسبب :

(أ) الموقع الجغرافي الاستراتيجي لجمهورية مقدونيا التي تقع في قلب المنطقة وتسيطر على طرق المواصلات من الشمال للجنوب (من بلجراد الي سالونيك) ، ومن الغرب الى الشرق (من ديراس الى استنبول) .

(ب) تداخل وتشابك مصالح العديد من الدول في منطقة البلقان ، فإذا اشتعلت الحرب فلن تقتصر أطرافها على

قسطنطينية ، وأسفرت الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) وما أعقبها من معاهدة سان ستيفانو عن تأسيس بلغاريا الكبرى ، وضمّت مقدونيا لها ما عدا ميناء سالونيك ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا ، حيث أعادتها القوى الكبرى في مؤتمر برلين إلى الحكم العثماني ، ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت الحكومة البلغارية أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو إعادة حدود سان ستيفانو .

وردا على اتباع الصرب سياسة توسعية نشطة في مقدونيا بعد هزيمة بلغاريا ١٨٨٥ وتأسيس جمعية " سانت سافا " بها للترويج للقومية الصربية ، انشأ اليونانيون جمعية مناظرة أطلقوا عليها اسم " ثنيل هيتريا " ، بهدف تحرير اليونانيين تحت الحكم العثماني .

وتكونت العصبة البلقانية إلى ضمت اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود رغم التنافس والصراعات فيما بينهم ، حيث تحالفوا ضد الدولة العثمانية التي هزمت في الحرب البلقانية الأولى .

لكنه نتيجة لاختلاف دول العصبة البلقانية على تقسيم مكاسب الحرب ، حيث أرادت صربيا تعويض ما فقدته من مكاسب اقليمية من ألبانيا بالتوسع في مقدونيا من خلال احتفاظها بما احتلته من أراضي . ومن ناحية أخرى تمكنت القوات اليونانية من احتلال ميناء سالونيك على بحر إيجة مع رغبتها في الاحتفاظ بجنوب مقدونيا لتلافي خسائرها في جنوب ألبانيا . فقامت بلغاريا بالهجوم على صربيا واليونان بدون سابق إنذار في ١٩١٣ لتتشب الحرب البلقانية الثانية التي انتهت بهزيمة بلغاريا وإبرام صلح بوخارست الذي حصلت صربيا بموجبه على معظم إقليم مقدونيا واستولت اليونان على ما تبقى من الإقليم بما فيها ميناء سالونيك وترك بلغاريا جزءا داخليا في وادي نهر ستريما . بالإضافة إلى ميناء كافالا الذي يقع على بحر إيجة بين سالونيك والدرينيل .

وفي أعقاب هزيمة بلغاريا في الحرب العالمية الأولى ، فقدت حيازتها للجزء الساحلي ، ثم عادت واحتلت معظم إقليم مقدونيا بعد الانتصارات الألمانية والإيطالية في يوغوسلافيا وألبانيا واليونان أثناء الحرب العالمية الثانية إلا أنها عادت وتقلصت السيطرة البلغارية على مقدونيا مرة أخرى وتأسست جمهورية مقدونيا الشعبية داخل الدولة الفيدرالية اليوغوسلافية مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

وبذلك أصبحت مقدونيا القديمة مقسمة على ثلاث دول ، فاحتفظت اليونان بـ ٥١٪ من أراضيها ، وسيطرت بلغاريا على ١١٪ فقط وتبقى نسبة ٣٨٪ بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية .

موقف اليونان في أعقاب استقلال مقدونيا

منذ أن أعلنت مقدونيا الاستقلال في أعقاب تصويت شعبها على الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافي في ٨ سبتمبر ١٩٩١ واليونان تعترض على تسمية مقدونيا بهذا الاسم حيث رأت أن مجرد إطلاق اسم مقدونيا يثير المخاوف من المطالبة بكل

الأراضي التي تحمل هذا الاسم مما قد يترتب عليه إثارة نزاعات عرقية في البلقان تصل إلى حد المطالبة بضم الجزء المقدوني من اليونان الذي يثير مخاوفها إلى درجة تأسيس وزارة يونانية خاصة تحمل اسم مقدونيا وإقليم آخر يقع في أقصى الغرب بالقرب من الحدود التركية (تراكي) للإشراف عليهما ومتابعة أحوالهما ، وإحكام الرقابة اليونانية على هذه الأقاليم .

وتطالب اليونان بتخلي مقدونيا عن هذا الاسم وتغييره إلى " سكوبيا " اسم العاصمة ، كما تصر اليونان على إزالة شعار الاسكندر الأكبر من علم مقدونيا لما يتضمنه من رموز قومية يونانية ترجع إلى القرن الرابع الميلادي ، بالإضافة إلى مطالبة مقدونيا بتغيير بعض نصوص الدستور بحيث ينص بوضوح على نفى أي صلة بمقدونيا التاريخية ، والتأكد على أن الشعب المقدوني الحالي شعب سلافي لايمت بصلة إلى الشعب المقدوني القديم .

وفي الواقع أن المخاوف اليونانية تجد لها سنداً من الواقع فالأول مرة في العصر الحديث يؤسس كيان سياسي مقدوني مستقل ، ويوضع دستور للدولة ينص صراحة على القومية المقدونية وضرورة احترام الأقليات المقدونية المقيمة في الدول المجاورة في إشارة واضحة لبلغاريا واليونان .

وفقا لهذا اتبعت اليونان سياسة عدائية تجاه مقدونيا فقامت بـ :

(أ) تأليب الأقليات داخل مقدونيا بشكل غير مباشر للمطالبة بما تصفه " بحقوقهم الدستورية " وبالتحديد المقدونيين من أصل ألباني مستغلة في ذلك الهوة التي تفصل بين الأغلبية المقدونية السلافية والأقلية الألبانية التي تشكل ما بين ٢٠٪ من إجمالي السكان وفقا للتقديرات الرسمية الحكومية وبين ٤٠٪ وفقا للتقديرات الألبانية . وللألبان أحزابهم السياسية ونوابهم في البرلمان - حوالي ٢٠ نائب حاليا - بل ويشاركون في الائتلاف الحاكم ولهم ٥ مناصب وزارية في الحكومة المقدونية ، ومع ذلك نجحت إلى حد ما السياسة اليونانية في إثارة اضطرابات عرقية كان آخرها المصادمات التي وقعت في ١٧ فبراير الماضي بسبب افتتاح الألبان جامعة ناطقة باللغة الألبانية .

(ب) فرض حظر اقتصادي على مقدونيا في فبراير ١٩٩٤ ويشمل منع دخول المواد الأولية والصادرات المقدونية التي تقدر بـ ١,١ بليون دولار عبر الأراضي اليونانية ، وحرمانها من استخدام ميناء سالونيك اليوناني الذي تمر ٨٠٪ من تجارتها عبره ولا يبعد عن مقدونيا بأكثر من ٥٠ كم فقط ، وعن سكوبي العاصمة بـ ٥٠٠ كم . بالتالي اقتصررت البدائل المتاحة لمقدونيا مكلفة عبر بلغاريا من خلال موانئ البحر الأسود حيث تقدر تكلفة نقل طن البترول بـ ٥٠ دولارا أو متعذرة بسبب توتر العلاقات كما هو الحال بالنسبة لألبانيا التي تطل موانئها على البحر الإديرياتيكي .

على الرغم من أن الحظر استثنى عبور المواد الغذائية

والأبوية الواردة لمقدونيا ، إلا أنه أضر باقتصاد مقدونيا ضررا بالغا ، وأضاف الى المشاكل الاقتصادية أزمة أخرى . فمقدونيا التي يبلغ عدد سكانها ٢.٢ مليون نسمة وفقا لتقديرات عام ١٩٩٤ تعاني من ارتفاع معدل التضخم الذي يبلغ ٧٠ - ٨٠٪ ، ويقدر عجز الميزانية رسميا بـ ١٠٪ من الدخل القومي ، وتقدر الديون الخارجية بأجمالي ١.١ بليون دولار ، وحتى الآن لم يساعد الاتفاق الذي وقعته مع " صندوق النقد الدولي " في تحسين الأوضاع بالرغم من خطوات الإصلاح الاقتصادي قد بدأت بالفعل ، وجاء الحصار اليوناني ليزيد الأوضاع الاقتصادية سوءا مما أدى الى انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة ٣٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٢ واغلقت بعض المصانع بسبب ندرة المواد الخام المستوردة .

ومن الملاحظ ان العقوبات الدولية المفروضة على صربيا ضرت بمقدونيا ، فصربيا كان السوق الرئيس للبضائع المصنعة والمنتجات الزراعية المقدونية ، وتقدر حجم الخسائر التي تكبدتها مقدونيا بـ ٣ ملايين دولار على مدى الثلاثة أعوام الماضية .

وعلى الجانب الآخر اتبعت مقدونيا سياسة متوازنة تقوم على تمسكها باسمها الذي اعترفت به الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي والأمم المتحدة ، مع ترحيبها بأي مفاوضات أو وساطات تهدف الى إنهاء الخلاف مع اليونان .

محاولات التسوية :

نتيجة لإقناع الأطراف الاقليمية والدولية بخطورة امتداد الخلاف اليوناني المقدوني وضرورة احتوائه ، بذلت العديد من المحاولات للتقريب بين الطرفين ، إلا أن معظمها باء بالفشل ما عدا الاتفاق الأخير ، فرفضت اليونان خطة الأمم المتحدة التي قدمها اللورد " ايفيد اوين " و " سايروس فانس " في اوائل ١٩٩٣ لحل النزاع مع مقدونيا ، وفي المقابل اعترضت مقدونيا على عرض اليونان لتسوية المشكلة بين البلدين من خلال التحكيم مع تأكيدا على حقها في اختيار الاسم الذي تريده .

وإيماننا منها بخطورة تفجر الوضع في المنطقة سارعت الأمم المتحدة بارسال ٧٠٠ جندي من قوات حفظ السلام الدولية الى مقدونيا كاجراء وقائي لمنع نشوب حرب . وكان هذا اول تطبيق للدبلوماسية الوقائية بالرغم من ان مقدونيا لم تكن في ذلك الوقت عضوا في المنظمة الدولية . فقد صوت مجلس الأمن بالاجماع لصالح طلب مقدونيا إلى لجنة العضوية بالمجلس . وبناء عليه قبلت الجمعية العامة عضوا بها تحت اسم مؤقت هو " جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة " لتصبح العضو رقم ١٨١ في تاريخ الأمم المتحدة ، ولعلها المرة الأولى من تاريخ المنظمة الدولية التي تقبل فيها عضوية دولة تحت اسم مؤقت مع الموافقة على عدم رفع علمها بين أعلام الدول الأعضاء .

وفي أعقاب ذلك اعترفت معظم دول الاتحاد الاوربي بمقدونيا - ماعدا اليونان - وكانت الدانمرك ، المانيا وايطاليا والمملكة المتحدة من الدول التي سارعت بالاعتراف بالدولة الناشئة .

وفي الواقع أن دول الاتحاد الاوربي لم تكن راضية عن سياسة اليونان الاقليمية في المنطقة خاصة تجاه مقدونيا . وبالفعل احوالت دول الاتحاد الخلاف اليوناني المقدوني الى القضاء الاوربي لكي تحدد المحكمة العليا للاتحاد الاوربي في مدى مشروعية قيام اليونان بفرض حظر اقتصادي علي جارتها الشمالية ومنع تجارتها الخارجية من استخدام الأراضي والموانئ اليونانية ، وقد اصدرت المحكمة في اوائل العام الحالي قرارا بادانة سياسة حكومة اثينا تجاه مقدونيا نظرا لمخالفتها لسياسة واهداف التجارة الحرة وقواعد السوق المشتركة في هذا الصدد ، إلا ان اليونان لم تذعن لهذا الحكم .

وبالنسبة للولايات المتحدة أرسلت ٥٠٠ جندي من مشاة البحرية الامريكية الى مقدونيا لحفظ السلام يخضعون لأوامر واشنطن مباشرة ، وليس لبعثة الأمم المتحدة ، كما وعدت ادارة كلينتون مقدونيا بزيادة التعاون بين البلدين كمكافأة لها على سياسة ضبط النفس تجاه مقدونيا .

وبفضل السياسة والجهود التي اتبعتها البعثات الامريكية والمفاوض " ريتشارد هولبروك " وجولاته المتعددة بين اثينا وسكوبي امكن التوصل الى اتفاق حاسم وتاريخي وقعت البلدان عليه بالأحرف الاولى في مدينة نيويورك في ١٣ سبتمبر الماضي ، بعد أن اتفق على عدم ذكر اسميهما والاكتفاء بعبارة (الجانبين) وقد نص الاتفاق على : ١- موافقة الدولتين على احترام سيادة وحدة اراضي الدولة الأخرى واستقلالها السياسي مع التأكيد على ان الجهود المشتركة الدولية الحالية هي حدود غير قابلة للمساس .

٢- ضمان حرية الحركة للأشخاص والممتلكات ورفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته اثينا من جانب واحد على مقدونيا ، بالإضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة لجارتها في ميناء سالونيك ، وبالفعل تم فتح الحدود في اكتوبر المنصرم بعد حصار استمر ١٨ شهرا .

٣- تقوم حكومتا البلدين بفتح مكاتب تمثيل في كل من سكوبي واثينا .

٤- وافقت مقدونيا على تغيير علمها وحذف الشعار الذي يعد رمزا يونانيا منه .

٥- تتنازل اليونان بموجب الاتفاق عن اعتراضاتها بخصوص انضمام مقدونيا للمنظمات الدولية خصوصا الاتحاد الاوربي .

٦- حذف النصوص التي يتضمنها الدستور المقدوني والتي توصي بمزاعم اقليمية لمقدونيا داخل حدود اليونان .

من الملاحظ ان القضية الرئيسية وهي عائق الاسم قد تم تأجيلها الى المفاوضات المستقبلية ، مما قد يثير خلافات بين الجانبين يترتب عليها توتر في المنطقة وبخاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس المقدوني جليجروف في اكتوبر الماضي .



اتفاق "دايتون" : هل ينهى الصراع فى البوسنة ؟

عماد جناد

العجز السياسى والعسكرى للاتحاد الاوروبى وكافة المؤسسات الاوروبية فى وقف هذا الصراع ، وانه عندما تركت الولايات المتحدة مهمة حل الصراع للأمم المتحدة ثم الجماعة الاوروبية ، - الاتحاد الاوروبى - بدون تقديم الدعم السياسى والعسكرى المطلوب ، وصلت جهود هذه المنظمات الى طريق مسدود ، وكان كل اتفاق لوقف اطلاق النار يتهاوى بعد مرور ساعات على توقيعه ، واستمر الوضع كذلك طالما كانت الولايات المتحدة مجرد عضو ضمن مجموعة دولية مجموعة الاتصال الدولية الممثلة للمجتمع الدولى أو للقوى المعنية بالصراع - ويمكن القول أن الامر لم يكن يخلو من تعمد امريكى لحسابات تتعلق برؤية علاقاتها المستقبلية مع اوروبا الغربية سواء فى اطار حلف شمالى الاطلسى او خارجه ، وانتهى الامر بعجز كامل عن وقف الصراع فى البوسنة .

مبادرة امريكية منفردة:

بعد ان وصل الصراع الى مرحلة شككت كثيرا فى كل اطروحات انتهاء الحرب الباردة وتسوية الصراعات بالطرق السلمية وجعلت من الامم المتحدة منظمة عاجزة تماما عن حماية السكان المدنيين اثناء الصراع ، ناهيك عن قدرتها على وقف اطلاق النار ، بل وحماية الجنود والضباط الذين يعملون تحت رايتها ، بدأت الولايات المتحدة فى المبادرة

تمكنت الدبلوماسية الامريكية من انتزاع موافقة الاطراف المتحاربة فى البوسنة على وقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه فى ١٠ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وبدء مفاوضات متواصلة فى قاعدة عسكرية بمدينة "دايتون" الامريكية ، حتى توصل أطراف الصراع الى اتفاق شامل ينهى الحرب الاهلية فى البوسنة وامتداداتها الاقليمية والدولية ، وفي الوقت الذى اعتبرت فيه قوى ومؤسسات دولية الاتفاق بأنه انجاز كبير للدبلوماسية الامريكية عوض الاخفاق الاوروبى فى وقف أطول وأقسى صراع دامى فى قلب القارة الاوروبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، رأت أطراف محلية وإقليمية وايضا دولية أن الدبلوماسية الامريكية ركزت على محصلة المفاوضات النهائية ، اى توقيع الاتفاق على حساب الوصول الى تسوية شاملة لا تترك مجالا امام تعثر التطبيق واستمرار الدوافع للصراع من خلال عدم رضا بعض الاطراف عن مضمون الاتفاق ، وهو الامر الذى اثار تساؤلات عديدة حول قدرة "اتفاق" دايتون "على إنهاء الصراع والوصول بالبوسنة ثم البلقان الى سلام حقيقى ؟

عجز اوروبى متواصل:

دون العودة لتاريخ تفجر الصراع ومواقف الاطراف المحلية والاقليمية والدولية المختلفة يمكن القول أن استمرار الصراع فى البوسنة منذ ابريل ١٩٩١ ، كشف بوضوح عن حالة

في الحياة السياسية ، وذلك في اشارة الى زعيم صرب البوسنة السياسي رادوفان كاراجيتش والعسكري راتكو ميلاديتش .

- يؤجر الصرب لحكومة البوسنة معربوسافينا - في الشمال الشرقي - الذي يربط بين الاراضي الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة شرقي وغربي البوسنة بعرض خمسة كيلو مترات لمدة ٩٩ عاما ، في حين يتم اللجوء الى التحكيم بشأن مدينة بريتشكو .

وبمجرد إعلان الرئيس الأمريكي توصيل الاطراف المتصارعة الى هذا الاتفاق ، بادر الامين العام للأمم المتحدة د . بطرس غالي بالاشادة بالاتفاق ، مؤكدا على ان الاتفاق " يعطينا املا بان السلام يمكن ان يصبح واقعا في اراضي يوجوسلافيا السابقة التي مزقتها الحرب " واكد ان الامم المتحدة ستبذل قصارى جهدها ضمن الصلاحيات التي حولها لها مجلس الامن للمساعدة في انتهاء المعاناة والعودة إلى الحياة الطبيعية .

وأما الاتحاد الاوروبي فقد رحب بالاتفاق وأعلن إستعداده للمساعدة في تنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق والجهود الدولية لدعم عملية البناء والاستقرار في المنطقة ، وقرر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي تقديم ١,٤ بليون مارك مساهمة في إعادة إعمار البوسنة .

ومن جانبها رحبت روسيا الاتحادية بالاتفاق ، وطالبت برفع العقوبات عن بلجراد فورا ، مع ضبط التسليح في المنطقة .

وكانت فرنسا الدولة الوحيدة من اعضاء مجموعة الاتصال الدولية التي طالبت بادخال بعض التعديلات على الاتفاق لاعطاء صرب البوسنة ضمانات خاصة في العاصمة سراييفو التي وضعت بالكامل تحت سلطة الحكومة البوسنية .

وبعد توقيع الاتفاق بيوم واحد عقد مجلس الامن الدولي اجتماعا للنظر في شأن تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على يوجوسلافيا الجديدة ، ورفع الحظر العسكري المفروض على دول يوجوسلافيا السابقة بما فيها البوسنة .

وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على بلجراد أصدر مجلس الامن قرارا تضمن تعليق العقوبات لفترة غير محددة بشرط تسلم مجلس الامن تقريرا من الامين العام يفيد بأن الحكومة اليوجوسلافية تنفذ التزاماتها ، وتضمن القرار ان انتهاء العقوبات سيتم بعد عشرة ايام من اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف نولي كما جاء في اتفاق " دايتون " وانسحاب قوات صرب البوسنة الى المناطق المحددة لهم واحترام كافة بنود الاتفاق .

اما رفع الحظر العسكري فجاء في قرار المجلس انه سيبدأ من اليوم الذي يقدم فيه الامين العام تقريرا يتضمن

بالقيام بجهود دبلوماسية مكثفة ، استندت بالاساس على الرصيد الذي حققته مجموعة الاتصال الدولية - التي تضم الى جانب الولايات المتحدة كلا من روسيا الاتحادية والمانيا وفرنسا وبريطانيا - ورغم انطلاق المبادرة الامريكية من آخر نقطة وصلت اليها جهود مجموعة الاتصال الدولية ، الا ان الولايات المتحدة حرصت على الانفراد بإدارة عملية التسوية . واحسابات تتعلق بعلاقاتها المستقبلية مع أوروبا الموحدة ولصالح دورها العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة . وفي هذا الاطار واصلت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية عبر النشاط المكثف الذي قام به مساعد وزير الخارجية ريتشارد هولبروك ، وذلك على الرغم من احتجاجات موسكو وبعض العواصم الأوروبية الغربية . واعتمدت التحركات الدبلوماسية الامريكية علي ما حققته الدبلوماسية الامريكية من قبل على صعيد الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات .

من هنا ، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة ، توصل مساعد وزير الخارجية الامريكي هولبروك الى اتفاق مع رؤساء البوسنة وكرواتيا ويوجوسلافيا الجديدة في الخامس من اكتوبر ١٩٩٥ ، الى اتفاق لوقف إطلاق النار ، بدأ سريانه في العاشر من الشهر نفسه ، الامر الذي مهد لبدء المفاوضات المكثفة بمدينة " دايتون " الامريكية في ظل اصرار امريكي على استمرار المفاوضات الى ان يتم توقيع اتفاقية تنهى الصراع وتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ دولة البوسنة والهرسك .

اتفاق «دايتون» :

بدأت المفاوضات بمشاركة رؤساء البوسنة - على عزت بيكوفيتش - وكرواتيا - فرانيو تودجمان - والصربي - سلوبودان ميلو سيفيتش - في اول نوفمبر ١٩٩٥ وبعد نحو عشرين يوما من المفاوضات المتواصلة ، اعلن الرئيس الامريكي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٥ ، توصل زعماء الدول الثلاث الى اتفاق سلام شامل ينهى الحرب في البوسنة .

ومن أبرز المبادئ التي تم اقرارها :

- الحفاظ على البوسنة - الهرسك كدولة واحدة في حدودها الراثة المعترف بها دوليا .

- تقسيم الدولة الى قسمين متساويين تقريبا : الاتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي ، وكيان مستقل لصرب البوسنة .

- الابقاء على مدينة سراييفو موحدة ، اذ ستكون هناك حكومة مركزية فاعلة تضم برلمانا ورئاسة ومحكمة دستورية تتولى السياسة والتجارة الخارجيتين ، والسياسة المالية والمسائل المتعلقة بالمواطنة والهجرة .

- ان اختيار الرئيس والبرلمان سيتم من خلال انتخابات ديمقراطية تحت اشراف نولي .

- عدم السماح للمتهمين بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة

توقيع حكومات البوسنة وكرواتيا ويوجوسلافيا الجديدة رسميا على اتفاق السلام ويبقى الحظر ساريا الى حين دخول اتفاق ضبط التسليح الوارد في احد ملاحق الاتفاق العسكري حيز التنفيذ ، وبعد مرور ستة اشهر على تسلم مجلس الامن تقريراً يفيد تنفيذ الاتفاق الوارد في احد الملاحق العسكرية ، يرفع الحظر نهائيا الا اذا قرر مجلس الامن عكس ذلك .

ورغم اقرار برلمان البوسنة - الهرسك لاتفاق " دايتون " في ٢١ نوفمبر ١٩٩٥ ، والتوقيع النهائي على الاتفاق في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ الا ان ذلك لا يعنى استقرار التسوية في البوسنة ، وذلك للعديد من الاسباب بعضها يرجع الى توترات ومشاكل داخل البوسنة ، سواء من جانب صرب البوسنة ، أو داخل الاتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي ، أو من جانب القوى الكبرى في مرحلة ما بعد الاتفاق ، أي فيما يتعلق بالاشراف على حفظ السلم والامن في البوسنة أو عمل القوات المتعددة الجنسيات ، وما يمكن ان يترتب على التسوية بعد ذلك من ترتيبات تتعلق بمستقبل العلاقات داخل منطقة البلقان .

البيئة المحلية : على الرغم من الاتجاه العام المؤيد للاتفاق ، الا انه لا يحظى في جميع جوانبه بالرضاء التام ، شأنه في ذلك شأن جميع اتفاقات التسوية التي تعتمد الحلول الوسط ، ويعتمد الامر في النهاية على نهج التعامل مع الخلافات والتحفظات التي تطرحها اطراف الصراع حول بعض جوانب الاتفاق .

صرب البوسنة : لم يرحب صرب البوسنة بالاتفاق بشكل عام حيث انه وإن لم ينة نولتهم المستقلة ، الا انه لم يعترف بها كدولة مستقلة ، كما لم ينص على حقهم في الالتحاق بالدولة الام - صربيا - ايضا نص الاتفاق على بقاء العاصمة سراييفو تحت سلطة الحكومة البوسنية ، وهو امر يتصادم ورغبة الصرب في ضم بعض أجزاء من العاصمة اليهم . كما نص الاتفاق على عدم السماح لمن وجهت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة في الحياة السياسية بعد ذلك ، الامر الذي يعنى ضرورة تنحي القائد السياسي كاراجيتش والعسكري راتكو ميلاديتش ، ايضا لم يحصل الصرب كما كانوا يأملون على ممر على البحر الادرياتيكي . ورغم اعلان صرب البوسنة في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥ - وبعد لقاء وفد بقيادة كاراجيتش مع الرئيس الصربي ميلوسيفيتش - سحب اعتراضاتهم المبدئية على الاتفاق ، فإن ذلك لا يعنى رضاء صرب البوسنة عن الاتفاق ، لاسيما اذا ما أعقب ذلك محاولة تعقب من وجهت لهم تهم بارتكاب جرائم حرب .

الاتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي :

المعروف ان العلاقة بين المسلمين والكروات في البوسنة تحيط بها العديد من الشكوك المتبادلة ، كما ان التعاون العسكري بينهما في بعض مراحل الصراع في البوسنة ،

امر فرضته ظروف الواقع الخاصة بالمواجهة مع الصرب ، وفيما عدا ذلك لا يوجد ما يربط العرقين من مصالح ، على نحو يساعد على بروز روح التعاون والرغبة في الحفاظ على الاتحاد الفيدرالي . فمن ناحية نجد أن قطاعا رئيسيا من كروات البوسنة يتحفظ على الاشتراك مع المسلمين في اتحاد فيدرالي لأن ذلك يعنى طمس الهوية الكرواتية في سياق التفوق الاسلامي العددي ، والاتهامات الموجهة للرئيس البوسني على عزت بيجوفيتش بالرغبة في تكريس الهيمنة الاسلامية على الاتحاد .

من هنا شهدت العلاقات بين المسلمين والكروات توترات عديدة اتخذت في بعض مراحلها سمات المواجهة العسكرية في بعض المناطق ، وقد ترسخت شكوك حكومة البوسنة في نوايا كروات البوسنة وايضا كرواتيا في اكتوبر ١٩٩٥ ، عندما تقدمت حكومة البوسنة بطلب لحكومة زغرب لتسليم القائد المسلم المنشق فكرت عبيد يتش الذي كان يستقل بإقليم بيخاتش حتى اغسطس ١٩٩٥ ، وذلك بناء على دعوى قضائية ضده في المحكمة العليا ، الا ان الحكومة الكرواتية رفضت ذلك ، بل وقعت اتفاقا مع عبيد يتش في ٢٦ اكتوبر نص على تشكيل إقليم في مقاطعة بيخاتش يكون مقره فيليكا كلابوشا ، ويتولى عبيد يتش رئاسة الحكومة المحلية في هذا الاقليم ، اضافة الى ادارته لمجموعة شركاته الضخمة ، كما وافقت كرواتيا على منح جنسيتها لمن يريد من مسلمي بيخاتش انصار عبيد يتش (حوالي ٢٥ ألف نسمة) الامر الذي فسرته سراييفو على انه عمل غير ودي ، يهدف الى الضغط عليها وتفتيت تجمع مسلمي البوسنة .

كذلك سمحت كرواتيا ، لكروات البوسنة بالاشتراك في الانتخابات الكرواتية التي جرت في ٢٩ اكتوبر ١٩٩٥ ، (حوالي ٣٠٠ ألف ناخب) وهو الامر الذي رآته حكومة البوسنة مقدمة تمهيدية لضم مناطق الكروات في البوسنة الى كرواتيا ، وتزداد خطورة الموقف اذا ادركنا ان الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات لم يحدد نسب تقسيم الاراضي داخله ، وبالتالي يسيطر الكروات على اكثر من نصف الاراضي التي في حوزة الاتحاد في حين ان نسبة المسلمين تصل الى ثلاثة اضعاف الكروات وهناك ايضا الحذر الذي يسود صفوف حكومة البوسنة حول أفاق الاتحاد الفيدرالي مع الكروات وذلك بسبب التقسيمات الوظيفية التي نص عليها الاتفاق الاتحادي وابرزها نقل صلاحيات ووظائف الحكومة البوسنية الى الحكومة الفيدرالية ، وجعل الحكومة البوسنية محتفظة فقط بالامور التي تمكنها من العمل كحكومة دولة معترف بها دوليا في الشؤون الخارجية والتجارة والجمارك والمالية ، اضافة الى التنسيق المدني للقوات المسلحة ، في حين أن الحكومة الفيدرالية تتولى شؤون الدفاع والداخلية والعدل والجنين والمهجرين والشؤون الاجتماعية والصحية والطاقة والصناعة والمؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية والمواهب كذاً جعل الاتفاق مدينة " موستار " موحدة - على ان تتكون من

٦ بلديات ، وبمناخبة العاصمة الثانية للاتحاد بعد سراييفو ، اذ ان مدينة "موستار" سوف تكون مقرا لمكاتب مشتركة لرئيس الاتحاد والحكومة ونائبيهما ، اضافة الى الوزارات المعنية بالتجارة والمواصلات والطاقة والصناعة والتربية والتعليم ، وتعقد حكومة الاتحاد جلسة من بين كل اربع جلسات في مدينة موستار .

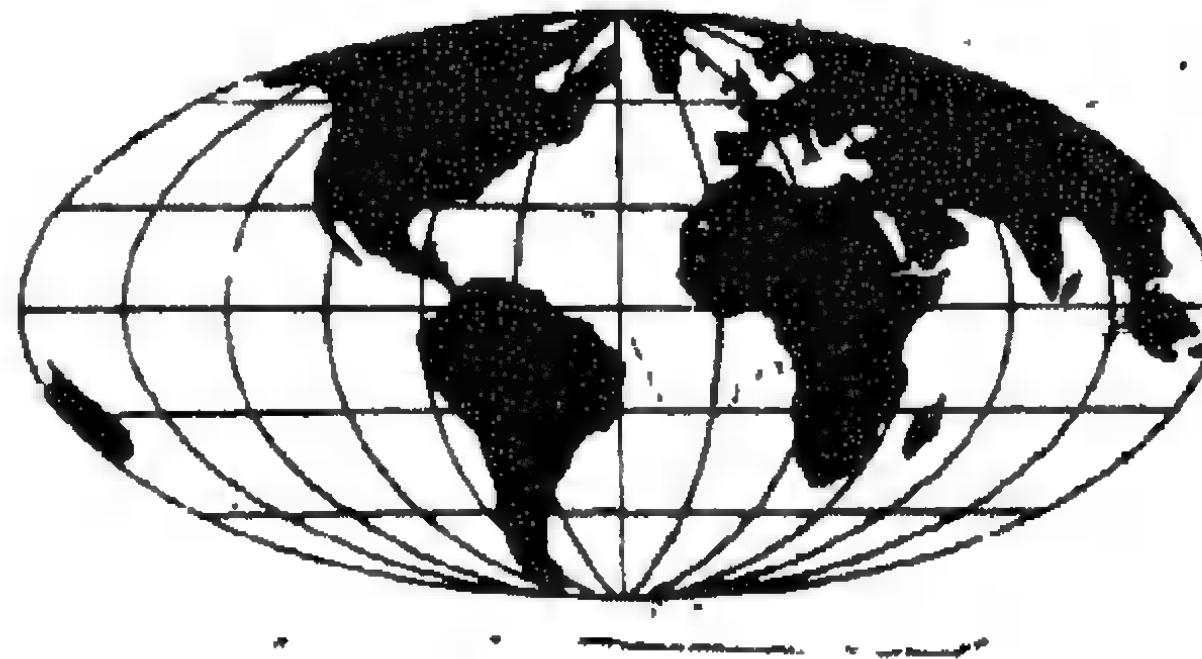
البيتان الاقليمية والدولية :

رغم الاحتفال بتوقيع اتفاق "دايتون" في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ ، ومشاركة القوى الدولية الفاعلة في القوات متعددة الجنسيات التي ستتولى حفظ الأمن وضمان تنفيذ الاتفاق ، الا ان هناك العديد من المصادر التي يمكن ان تؤثر على السلام في البوسنة فعلى الصعيد الاقليمي يمكن ان تؤدي التحركات الاقليمية لدعم الاعراق المختلفة في البوسنة الى إعادة تأطير الانقسام من جديد ، فالمؤكد ان المانيا والتمسا ستسارعان بدعم مناطق الكروات ، في حين ستعمل روسيا واليونان على دعم الكيان الصربي داخل البوسنة ، وتتجه الدول الاسلامية الى دعم مناطق المسلمين ، وهنا تظهر تمايزات في معدلات النمو والتطور على نحو قد يؤدي الى إعادة رسم خيوط الانقسام الرسمي بعد ان تتشكل خيوط الانقسام الفعلي بمجرد بدء العمل باتفاق "دايتون" وتزداد الخطورة اذا ما صاحب ذلك سباق تسلح بين الاعراق المختلفة ، على نحو قد يفجر الصراع من جديد . كذلك قد تؤدي التسوية في البوسنة الى تفجر توترات جديدة في مناطق مجاورة ، سواء داخل الاتحاد اليوجوسلافي الجديد - مثل إقليم كوسوفو أو منطقة السنجق داخل صربيا - أو داخل مقدونيا ، اذا ما راهنت بعض الاعراق على تدخل دولي يؤدي الى حصولها على بعض مل تريد من مطالب وفي ظل إشراف دولي .

وأخيرا قد يأتي الخطر من توزيع الانوار بين القوات الدولية المختلفة التي سوف تشارك في حفظ السلام في البوسنة ويصل قوامها الى ٦٠ ألف جندي من ٢٥ دولة بقيادة حلف شمال الاطلسي ، ومشاركة روسيا الاتحادية وبلدان عربية وإسلامية ، اذ أن عمل هذه القوات حدد لمدة عام ، ويعتمد الامر في النهاية على امكانية بقاء القوات الدولية الى حين ترسخ السلام في البوسنة ، وهو أمر خارج السيطرة الدولية أي لا يخضع لسيطرة الامم المتحدة بل ولارادة الولايات المتحدة وبالتحديد الكونجرس الأمريكي وهو أمر لا يمكن التعويل عليه كثيرا لتعقد وتشابك الاعتبارات التي تحكم مواقف وقرارات الكونجرس لاسيما في المرحلة القادمة التي ستشهد انتخابات رئاسية وتشريعية في الولايات المتحدة .

* * * *

وفي الختام يمكن القول انه رغم المحاذير المحيطة باتفاق "دايتون" الا انه يمثل خطوة متقدمة على طريق إنهاء الصراع في البوسنة وإقرار التسوية الدائمة ، وكما تحركت القوى الكبرى بجدية نحو تنفيذ اتفاق "دايتون" وعدم السماح بإدخال تعديلات عليه تفتح الباب لجدل ومطالب قد لا تنتهي وكما ابتعدت عن التفاصيل الدقيقة التي تؤدي الى إثارة مشاكل جديدة ، كلما أدى ذلك الى وضع البوسنة على طريق التسوية الحقيقية ، فالمؤكد ان استقرار الاوضاع في البوسنة وفق اتفاق "دايتون" يتطلب تولد رغبة حقيقية لدى أطراف الصراع في التعايش معا من جديد ، أما اذا لم تتولد هذه الرغبة وبرزت من جديد النزعات العرقية - الدينية ، فلن يصمد هذا الاتفاق طويلا .





«كيك» البركان الذي يهدد الوحدة الكندية

مختار شعيب

وهنا نتناول في الإجابة على هذا السؤال : مصادر
الأزمة ، وكيف تمت إدارتها ومستقبل الاقليم .

مصادر الأزمة :

أدت عدة عوامل مجتمعة من متغيرات دولية وكندية ثقافية
اجتماعية قومية تاريخية واقتصادية الى تطور الأزمة الى
ما وصلت اليه باجراء استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ للإجابة على
سؤال محدد : نعم أم لا للانفصال وسيادة كيك ؟

فعلى المستوى الدولي شهدت الأعوام الأخيرة بروز
النوافع القومية والشعور القومى مما أدى الى انفصال
قوميات كثيرة بعضها أصغر من كيك ولا يملك مقوماتها
أو امكانياتها ، كما أثار التطرف القومى - العرقى عدة
حروب أهلية شهدت مذابح لم ترتكب حتى فى الحرب
العالمية الثانية . مما جعل جاك باريزو زعيم انفصاليي
كيك يتساءل فى عام ١٩٩٣ "إذا كانت جورجيا قد
استقلت، فلماذا لا تستقل كيك ؟"

يلعب الصراع التاريخى بين القوميتين الانجليزية -
والفرنسية على أرض كيك دوره ، بل هو العامل الأساسى
الذى يدفع بسكان كيك كأقلية قومية فرنسية فى إطار
الاتحاد الكندى الى محاولة الاحتفاظ بهويتها القومية
والثقافية ، فطوال سنوات عمر الاتحاد الكندى فرضت

أصبحت مشكلة الميول الانفصالية من المشكلات الحادة فى
العالم خلال السنوات الأخيرة ، فلقد شهدت عدة دول
توجهات انفصالية من جانب بعض أقاليمها ، ووصل الأمر
فى حالات مختلفة الى استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك .
وقد تركزت مثل هذه المشكلات تبعا لخبرة ما بعد الحرب
الباردة فى دول العالم الثالث التى تعاني من هذه المشكلة
الزمنة منذ استقلالها ، وفى دول الكومنولث المستقلة التى
ورثت عن الاتحاد السوفيتى المنهار ما يقرب من ٣٠ مشكلة
من هذه النوعية ، إلا أن دول الشمال المتقدم لن تكن بعيدة
عن مثل هذه المشكلات كما فى تشيكوسلوفاكيا وبريطانيا
وفرنسا وكندا .

ويصعب القول بأن هناك اتجاهات عامة للتعامل مع
مشكلات الانفصال فى العالم . فكل حالة لها منطقتها
الخاص رغم وجود سمات مشتركة بين بعض الدول المنتمية
لمناطق جغرافية محددة .

وتعانى كندا من مشكلة انفصالية ذات جذور قديمة تظهر
من فترة لأخرى وهى مشكلة كيك وتقدم كندا تجربة
نموذجية لكيفية التعامل مع مثل هذه الظاهرة . والسؤال
الهام هو : هل تستقل كيك كأمة منفصلة عن المظلة الكندية ؟
أم هل تستمر ضمن اتحاد اقتصادى وتنفصل سياسيا ؟
على ضوء نتائج استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ .

الاتجاهين ؟

عملية إدارة الأزمة :

شهد المجتمع في "كيبك" استقطابا حادا ازاء قضية الانفصال أم الوحدة ؟ إذ أبرزته نتيجة الاستفتاء والتي أكدت على وجود اتجاهين يتصارعان حول الاجابة على هذا السؤال المصيري .

الاتجاه الأول الانفصالي :

والذي يقوده حزب كيبك بزعامة "جاك باريزو - ولوسيان بوشار" حيث اتسم أسلوب ادارته للأزمة "بالتصعيد" إذ بمجرد حصول حزب كيبك على موقع المعارضة الأساسية في مجلس النواب الفيدرالي بقيادة لوسيان بوشار قام الحزب بتقديم نفسه الى سكان كيبك في انتخابات الاقليم في سبتمبر ١٩٩٤ على أنه المخلص لحقوق الاقليم الضائعة ورفع مقولة شارك ديجول "تحيا كيبك حرة" شعارا له ولعب على الوتر القومي ففاز في الانتخابات المحلية وشكل حكومة المقاطعة بزعامة جاك باريزو ، وعيّن الحزب امكانيات الاقليم لتحقيق خطته الانفصالية ، حيث قام بعدة أنشطة انفصالية منها خطة الهجرة الى الاقليم والتي هدفت الى استقدام مواطنين من بلدان الفرنكوفون مع التركيز على المثقفين منهم ورجال الأعمال ، علاوة على الخطة الاعلامية لزيادة الوعي القومي لدى السكان بأصولهم الفرنسية وبقوميتهم الخاصة والتوعية بحجم المخاطر التي تواجهها الهوية الفرنسية ، كما قام المجلس التشريعي الاقليمي الذي يسيطر عليه الانفصاليون بمناقشة مشروع اعلان الاستقلال والذي كان نصه:

هل توافق على أن تصبح كيبك ذات سيادة بعد أن تعرض على كندا اقامة اتحاد اقتصادي - سياسي طبقا للقانون رقم "١" الذي يحترم مستقبل كيبك والوثيقة التي أقرت في ٢ يونيو ١٩٩٥ ، وتلك الوثيقة وقعها "لوسيان بوشار" زعيم كتلة كيبك الفيدرالية وزعيم حزب كيبك الانفصالي جاك باريزو ، وزعيم حزب العمل الديمقراطي الانفصالي ماريو دومون والتي تنص على ارتباط اقتصادي من مجلسي وزراء البلدين كندا وكيبك يتساوى عدد أعضائه من الطرفين ، وكل منهما له حق الاعتراض "فيتو" وبرلمان مشترك من البلدين ليس لديه سلطات تشريعية ملزمة ومحكمة لفض المنازعات بينهما .

مما أدى الى زيادة نسبة المؤيدين للانفصال في استطلاع للرأي أجرى في اليوم التالي لاعلان السؤال الى ٥٠٪ ونشرته جميع الصحف الانجليزية المعارضة للانفصال بعد ما كان أول استطلاع للرأي أجرى يؤكد أن نسبة المؤيدين للانفصال لا تتجاوز ٤٠٪ فانقلبت الموازين لصالح دعاة الانفصال، ففي آخر استطلاع للرأي رقم ١٤ حصل الانفصاليون على ٤٦٪ مقابل ٤٠٪ للفيديراليين و ١٤٪ للمتريدين .

وضعية اقليم كيبك نفسها داخل التركيبة السياسية الكندية كمشكلة أساسية للفيديرالية . فهذا الاقليم يتسم بفاعلية فرانكوفونية حادة ويشكو سكانه من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وعمق هذا الشعور لديهم ممارسات الأغلبية الانجليزية وممارسات الحكومة الفيدرالية ضد الاقليم ومنها تمرير دستور ١٩٨٢ بدون موافقته .

ويخشى سكان كيبك ذوبان ثقافتهم ولغتهم وطريقة معيشتهم إزاء طغيان الثقافة الانجلوساكسونية بتعبيراتها ورموزها ، لذا يسعون الى ابراز التمايز الثقافي للاقليم .

وتعد الحكومة المركزية مسؤولة عن جزء كبير من الأزمة حيث اتسم أسلوب معاملتها للأقاليم الفيدرالية بالتمييز بينها كاقليات لكل منها حقوق خاصة وليس كشعب واحد يتمتع بنفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مما أدى الى تعزيز التوجهات الانفصالية لدى عدد من الأقاليم ومنها كيبك حيث أدت سياسات الحكومة الى عجز هائل في ميزان المدفوعات الفيدرالي بلغ ٤٠ مليار دولار وارتفاع معدل البطالة ١٢٪ في كندا والى ١٤٪ في كيبك ، وهروب آلاف الشركات والمصانع من كندا الى الولايات المتحدة ، ومن ثم وضع اقتصادي متدهور انعكس على حياة المواطنين مما أدى الى تقوية موقف الانفصاليين فأفترز حزب كيبك الانفصالي بقيادة "لوسيان بوشار" في الانتخابات البرلمانية الفيدرالية في أكتوبر ١٩٩٣ فوزا كبيرا لأول مرة بحصوله على ٥٤ مقعدا مشكلا المعارضة الأساسية لحكومة حزب الأحرار الليبرالي في مجلس النواب الفيدرالي، كما حصل حزب كيبك الانفصالي بقيادة "جاك باريزو" على الأغلبية (٧٧ مقعدا) في الانتخابات المحلية في كيبك في سبتمبر ١٩٩٤ وشكل بذلك حكومة المقاطعة ومن ثم سيطر الانفصاليون على مؤسسات الاقليم وامكانياته ومن ثم تشكيل الرأي العام في كيبك لصالحهم حيث ارتفعت شعبية التيار الانفصالي من ٢٥٪ عام ١٩٨٨ لتصل الى ٥٠٪ في أحد استطلاعات الرأي في عام ١٩٩٥ .

ويعكس الواقع الحزبي في كيبك وجود استقطاب حاد بين تيارين : الأول دعاة الانفصال ويتمثل في حزب كيبك ، وحزب العمل الديمقراطي علاوة على جبهة تحرير كيبك الراديكالية ، والثاني دعاة الوحدة والفيديرالية ويتمثل في حزب الأحرار الليبرالي وحزب المحافظين والحزب الديمقراطي الجديد وحزب الإصلاح الديني وحزب المساواة ، وعكس هذا الاستقطاب الحاد نفسه في نتيجة الاستفتاء التي أكدت على وجود أزمة هوية في الاقليم حيث أعلن ٤٩٪ انتماعهم للهوية القومية لكيبك الفرنسية أولا بينما أعلن ٥٠٪ انتماعهم لكندا الموحدة أولا ، ومن ثم أبرز الاستفتاء أزمة التكامل والاندماج التي يعاني منها الاقليم في علاقته بباقي أقاليم كندا ، علاوة على أزمة التداخل بين الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعة وتبلورت الأزمة في صورة أزمة دستورية بسبب طبيعة النظام السياسي الديمقراطي .

والسؤال الهام كيف تمت إدارة هذه الأزمة بين كلا

وسعى الانفصاليون بقيادة "جاك باريزو" و "لوسيان بوشار" إلى الحصول على الدعم الخارجى . فلقد زار كل منهما الولايات المتحدة التي رفضت تقديم أية تعهدات لهما على حساب علاقاتها بكندا ، أما فرنسا فقد تعهدت لهما بالاعتراف بكيبيك بمجرد التصويت فى الاستفتاء على نعم للانفصال بل وضمن اعتراف دول مجموعة الفرانكفون بدولة كيبيك المستقلة ، علاوة على زيارة قادة الانفصال لكل من أسبانيا وبلجيكا وعدة دول فى أمريكا اللاتينية لهذا الغرض .

ويؤكد الانفصاليون على تمتع اقليم كيبيك بمقومات الدولة الناجحة من اقتصاد صناعى وزراعى قوى ، علاوة على حجم مناسب من السكان "٧ ملايين نسمة وتوافر مصادر الطاقة والموارد الطبيعية فى اقليم مساحته ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا علاوة على ما يمكن أن يكتسبه من انضمامه لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الناftا .

الاتجاه الثانى الفيدرالى :

الذى يقوده حزب الأحرار الليبرالى فى كيبيك بزعامة "دانييل جونسون" ويدعم من الحكومة الفيدرالية وباقى المقاطعات الكندية الأخرى . ولقد اتسم أسلوب ادارته للزمنة باستخدام آلية الحوار والتفاوض مع الانفصاليين منذ ١٩٨٦ ، علاوة على مخاطبة الرأى العام فى كيبيك مباشرة فى محاولة لإحتواء التيار الانفصالى ، حيث أكد الاتجاه الوحى على ايجابية الصيغة الفيدرالية المعتمدة التى تسمح لكل مقاطعة بقبول شؤون حكمها الذاتى وسلطاتها المحلية ، فضلا عما تتمتع به كيبيك وحدها من نظام قانونى خاص ونظام ضرائبى ولها الحق فى اختيار المهاجرين اليها ، والحق فى ادارة شؤونها الثقافية والتعليمية وتتمتع بوضع الاقليم المتميز.

علاوة على ما تم طرحه من خلال الحوار والمفاوضات منذ ١٩٨٦ حتى الآن من أفكار تهدف الى تنشيط الفيدرالية والحيلولة دون انفصال كيبيك خاصة ما ورد فى اتفاقتى ميتشى ليك عام ١٩٩٠ وشارلوت تاون عام ١٩٩٢ والتى أكدت على :

أولا : اجراء اصلاحات للنظام البرلمانى بمنح كيبيك ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب الفيدرالى وثلاث عضوية المحكمة العليا الكندية .

ثانيا : اجراء تقسيم جديد للسلطات بين الحكومة المركزية والمقاطعات العشر بنقل المزيد من السلطات اليها فى مجالات السكان والسياحة والشؤون المدنية والثقافية والاجتماعية والمواصلات والاتصال والتعليم والهجرة والتنمية المحلية والاعتراف بالخصوصية الثقافية لكل مقاطعة وحققها فى سن التشريعات والقوانين المحلية .

قام بمخاطبة الرأى العام فى كيبيك مباشرة إذ حذر من مغبة الانفصال الذى سيؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لكل من كيبيك وكندا فمن شأن خروج اقليم كيبيك عن الاتحاد

بصورة مفاجئة آثاره العكسية خاصة وأن ٢٥٪ من صادرات كيبيك تتجه الى كندا ومن شأن الانفصال أن يزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهل كيبيك من تحمل نصيبهم من المديونية الفيدرالية وتحمل نفقات العديد من الخدمات الصحية وغيرها وفقدان المساعدات والمعونات الفيدرالية ، فضلا عن أن الانفصال ستننتج عنه مشاكل خاصة بالنظام النقدى الذى ستتبعه المقاطعة فى ضوء فقدانها للسيطرة على أنوات السياسة النقدية ، وبعد انفصال كيبيك سوف تخرج كندا من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى لفقدانها ثلث دخلها القومى ، وسوف يختفى من المحافل الدولية تأثير كندا بل قد يؤدى انفصال كيبيك الى تفكيك كندا الفيدرالية فاحتمال انفصال أقاليم أخرى وأردة مما قد يؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى الاقليمى فى أمريكا الشمالية أو الى حرب أهلية فى كندا حيث تتعدد الأقليات والأقاليم وتختلف فيما بينها على عدة محاور اجتماعية وسياسية واقتصادية ويعكس الصراع بين التيارين الوحى والانفصالى ذلك . ويعتبر مؤشر ما حدث للاقتصاد الكندى خلال عملية الاستعداد للاستفتاء خير دليل . فلقد انخفض سعر الدولار الكندى مقابل الدولار الأمريكى الى ٧٣ سنتا وهو أدنى معدل يصل اليه منذ ٧ سنوات وما صاحب ذلك من هروب رؤوس الأموال والشركات الى الولايات المتحدة خوفا من نتيجة الاستفتاء خير دليل على ذلك .

وشهدت مدينة مونتريال قبل أربعة أيام من الاستفتاء مظاهرة الوحدة الوطنية التى شارك فيها ١٥٠ ألف كندى تقدمهم رئيس الوزراء الفيدرالى جان كريتيان الذى كثف جهوده للحيلولة دون التفكك المرتقب ، فأعلن عن تأييده لإجراء تعديلات بالدستور لحماية اللغة والثقافة الفرنسية والاعتراف بخصوصية كيبيك . وشارك فى المظاهرة رؤساء وزراء المقاطعات الأخرى علاوة على ١٥٠ ألف كندى جاؤا من مختلف الأقاليم يحملون أعلام كندا وأعلام كيبيك وساهمت شركات الطيران والسيارات والنقل والسكك الحديدية وخطوط الأوتوبيس فى ذلك بتخفيضها لتذاكرها الى مونتريال بنسبة ٩٠٪ فى أول سابقة من نوعها كما فتحت خطوط التليفون خطوطها مجانا وفتحت الصحف صفحاتها للمواطنين ليخاطبوا أبناء كيبيك ويحثونهم على التصويت بلا ؟ ومن ثم فإن لكل هذه الجهود الشعبية المخلصة لعبت دورا فى التأثير على عملية التصويت التى جاءت لصالح أنصار لا بنسبة ٥٠٫٦٪ .

الموقف الدولى :

القراءة السريعة للموقف الدولى ازاء هذه المسألة تبرز وجود اتجاهين : الأول وهو الذى أدى الى تعزيز موقف الرافضين للانفصال وتمثل فى الموقف الأمريكى أساسا ، علاوة على الموقف البريطانى حيث رفضت الولايات المتحدة اعطاء أية تعهدات لقادة الانفصال فى كيبيك كما أعلنت عن خفض عدد الزوار الأمريكين لكيبيك ، وأعلنت عن أن كيبيك فى حالة انفصالها لن تنضم الى اتفاقية التجارة الحرة

بسهولة ، كما عارض رجال الأعمال الأمريكيون انفصال كيبيك وأعلنت الولايات المتحدة تخوفها من الانفصال الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اقليمية وعدم استقرار سياسى واقتصادى فى أمريكا الشمالية ، أما بريطانيا فقد أكدت على مساندتها مرارا للحكومة الفيدرالية ضد الانفصاليين .

الثانى : وهو الموقف الفرنسى الذى يشجع الانفصاليين حيث أعلن جاك شيراك أن فرنسا سوف تعترف بدولة كيبيك إذا وافق شعبها على الانفصال كما أكد على دعم فرنسا للانفصاليين ، وعقب ظهور نتيجة الاستفتاء أعلنت الخارجية الفرنسية أنها تعترف بنتيجة الاستفتاء إلا أنها تؤكد على أنها ستبقى أواصر العلاقات المباشرة مع كيبيك وأيد فى استطلاع للرأى أجراه معهد جالوب ٥٦٪ من الفرنسيين استقلال كيبيك .

دلائل ونتائج :

١- لماذا سخط الانفصاليون ؟

كان نتيجة لهذا الاستقطاب الحاد فى الموقف الداخلى وفى الموقف الدولى إزاء هذه المسألة تأثيره فى نتيجة الاستفتاء التى جاءت ٥٠.٦٪ لأنصار الفيدرالية و ٤٩.٤٪ لأنصار الانفصال . وتوضح عملية ادارة الأزمة التى تم تناولها لماذا جاءت النتيجة متقاربة ؟ إلا أن السؤال الهام هو : لماذا فشل الانفصاليون بالرغم من أن معظم استطلاعات الرأى الـ ١٤ التى أجريت أوضحت تفوقهم الذى وصل فى بعض الأحيان الى ٦٪ عن دعاة الوحدة . ويرجع ذلك الى عدة عوامل هى :

أولها : أسلوب ادارة الأزمة من قبل دعاة الوحدة .

ثانيها : الموقف الأمريكى المؤيد لوحدة كندا .

ثالثها : الخريطة الاجتماعية السكانية لكيبك حيث صوت معظم سكان المدن ضد الانفصال بينما صوت الريف لصالح الانفصال ، وصوت رجال الأعمال والمال والأقليات الأخرى غير الفرنسية وخاصة الانجليز والمهاجرين ضد الانفصال وهم يمثلون ٢٠٪ من سكان كيبيك .

رابعها : ارتكاب الانفصاليين بعض الأخطاء أثناء ادارة الأزمة من أهمها صيغة السؤال المطروح التى حملت الغموض والصيغة التوفيقية مما جعلها تثير الشكوك فى نوايا الانفصاليين لدى قطاعات واسعة من السكان الذين يتسألون لماذا عدم استخدام الفاظ واضحة ؟ ولماذا اقامة اتحاد مع كندا بعد الانفصال ؟ إذا كان الهدف هو الانفصال والاستقلال التام !! مما أدى بهم الى رفض هذه الصيغة والتصويت عليها بلا .

٢- مستقبل كيبيك :

والسؤال الهام هل يمكن أن ينفصل اقليم كيبيك ؟

يرى عدد من المراقبين أن حصول الانفصاليين على تأييد

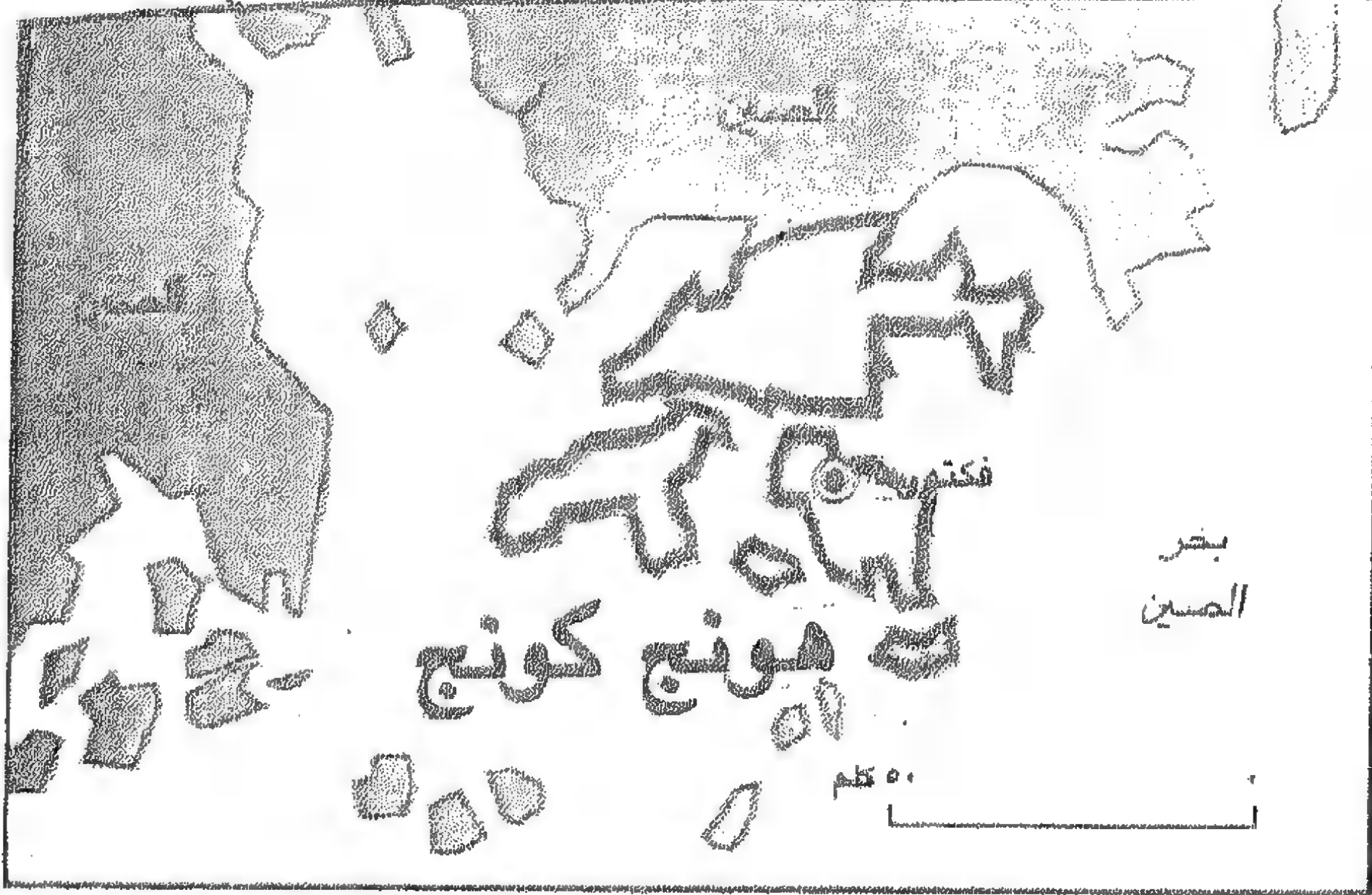
٤٩.٤٪ مقارنة بـ ٤٠٪ فى استفتاء عام ١٩٨٠ يعد فوزا معنوياً يؤكد أنهم يزدانون قوة بمعنى أن امكانية حصولهم فى الاستفتاء القادم على أكثر من ٥٠٪ ومن ثم تحقيق حلم الانفصال خاصة وأن الخبرة السابقة للتيار الانفصالى والمند القومى الذى ارتفعت شعبيته من ٥٠ فردا فى الستينات الى مليون فى الثمانينات وإلى أكثر من ٣ مليون فى التسعينات تؤكد أنه سيعاود الكرة مرة أخرى ويحصل على الدولة المستقلة وذلك ما أكد عليه زعيم الانفصاليين "جاك باريزو" .

ويطرح الانفصاليون حلاً للأزمة باقامة شراكة اقتصادية - سياسية مع كندا بعد حصول كيبيك على سيادتها الكاملة وتكوين الدولة إلا أنه تم رفض هذا الحل من خلال الاستفتاء . ويرى البعض الآخر أن نتيجة الاستفتاء وسقوط جاك باريزو زعيم الانفصاليين قد تنعكس بالسلب على شعبية "حزب كيبيك" الانفصالى الذى جاء الى السلطة تجت شعار "كيبيك المستقلة" إلا أنه فقد الأساس الذى اعتمد عليه فى الوصول الى السلطة وأن الحل المطروح هو بقاء كيبيك فى اطار كندا الفيدرالية وقبولها دستور ١٩٨٢ مع الاعتراف بوضعها كإقليم متميز كما طرحته اتفاقيتى ميتش ليك عام ١٩٩٠ وشارلتون تاون عام ١٩٩٢ ، إلا أن هذا الحل ترفضه أغلبية المقاطعات وكذلك الانفصاليون .

ويرى البعض أن دعاة الوحدة سوف يسرعون بمحاولة ضم كيبيك الى الدستور الكندى ومعالجة الأسباب والوافع الانفصالية بعد ادارة حوار انجليزى - فرنسى والاعتراف بخصوصية كيبيك وتميزها واجراء التعديلات اللازمة على دستور ١٩٨٢ أو اقرار دستور جديد للبلاد يضع اطر تنظيمية للعلاقات الفيدرالية - المحلية أكثر وضوحاً وذلك بتحقيق بعض مطالب الانفصاليين مع التأكيد على وحدة كندا والحفاظ عليها إلا أن هذا الحل يواجه عدة صعوبات أهمها هل سيقبل الانفصاليون بحوار مع دعاة الوحدة يهدف الى بقاء كيبيك ضمن الاتحاد الكندى ؟ وهل يمكن اقناع الانفصاليين بعدم تحقيق حلم الانفصال ؟ وهل يمكن اقناع المقاطعات الأخرى باجراء المزيد من التعديلات الدستورية لصالح كيبيك ؟

باختصار فإن الصراعات الداخلية والخلافات الثقافية والقومية الضيقة التى تصاعدت موجتها فى عدة دول مع حلول النظام الدولى الجديد لم تعد بعيدة عن كندا وقد تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى الجزء الشمالى من قارة أمريكا الشمالية قد يؤدي الى دخول الشعب الكندى بمختلف طوائفه فى سلسلة من المنازعات على الأرض إلا أن امكانية احتواء الصراع قائمة فى ضوء امكانيات النظام السياسى هناك .

وأخيراً يمكن القول أن خطاب العولة والخصوصية يتعديان الحدود الجغرافية الثقافية ويتواجهان داخل اطار دعوة العولة كما هو خارجه .



هونغ كونج والعهد التنازلي للعودة إلى الوطن الام

سوسن حسين

قد أدى إلى تبخر خطط الاصلاح الدستوري في الجزيرة ،
ولذلك لم تمر هونغ كونج بأى مرحلة من مراحل التطور في
اتجاه الحكم الذاتى كغيرها من المستعمرات البريطانية ولم
يطالب سكان الجزيرة بممارسة حقوقهم السياسية خوفا
من المد الشيوعى ، وحتى لا يتأثر ازدهارهم الاقتصادى
الذى جعل مستوى دخل الفرد في الجزيرة يفوق مستوى
دخل الفرد في بريطانيا ، ولم يحدث أى تغيير في نظام
إدارة الجزيرة الا ابتداء من عام ١٩٨٥ فى أعقاب الاعلان
الصينى البريطانى المشترك الذى وقع عام ١٩٨٤ والذى
بموجبه تسترد الصين هونغ كونج في نفس موعد
استردادها للأراضى الجديدة التى اجرتها لبريطانيا لمدة
٩٩ عاما تنتهى في بداية يولية ١٩٩٧ . وقد تقرر الشكل
العام لحكم الجزيرة في المستقبل من خلال هذا الاعلان ،
وأىضا من خلال " القانون الاساسى " الذى تم وضعه عام
١٩٩٠ بعد مفاوضات مضيئة بين الطرفين الصينى
والبريطانى ، وارتكز على أساس " بلد واحد ونظامين " أى
حل وسط بين مطالب بكين وإصرار بريطانيا على أن تحكم
المستعمرة حكما ذاتيا . ويعطى هذا " القانون الاساسى "
صلاحيات لهونغ كونج لا يعرفها شعب الصين من تمثيل
سياسى جزئى في المجلس التشريعى واستمرار النظام
الاقتصادى الرأسمالى لمدة ٥٠ عاما بعد ١٩٩٧ ،
والاحتفاظ بنظام الجزيرة القضائى وحرية الدخول والخروج

إن بريطانيا تشد الرحال استعدادا لمغادرة آخر
مستعمراتها في آسيا وأشهرها قاطبة ، منبهة بذلك أكثر من
قرن ونصف من السيادة المطلقة على جزيرة هونغ كونج .

لقد بدأ العهد التنازلى بالفعل لعودة الجزيرة الى الوطن الام
فلم يبق سوى ثمانية عشر شهرا وتسترد الصين هذا الجزء
الذى فقدته ، وألحق بالتاج البريطانى بموجب معاهدة
نانكين " عام ١٨٤٢ بعد هزيمتها في حرب الأفيون . ومنذ
ذلك الوقت استمرت هونغ كونج نقطة سوداء في تاريخ
الصين وشوكة في جنب العملاق الاصفر تؤله وتؤرقه ولا
تسمح له بنسيان هذا العار ، عار بيعه لقطعة من أرضه
ولم تستسلم الصين لهذه الحقيقة ، وظلت تطالب بهذا الجزء
بلا كلل ، مؤكدة أن المعاهدات التى منحت بريطانيا حق
السيادة على منطقة هونغ كونج غير سليمة وقامت على
أسس غير عادلة .

وقد مرت هونغ كونج منذ ذلك الوقت بمراحل تاريخية
عديدة ، فقد غزتها اليابان واحتلتها عام ١٩٤١ وأجبرت
الإدارة البريطانية على التسليم ولكن بريطانيا استردتها في
أغسطس ١٩٤٥ وحكمتها حكما عسكريا استعماريا في
البداية ، ثم حكمتها مدنيا بموجب دستور ١٩١٧ الذى يعطى
الحاكم البريطانى صلاحيات مطلقة مع وعود بإقرار الحكم
الذاتى . ولكن انفجار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩

. ولكن مع اقتراب عقارب الساعة من الموعد المحدد للعودة وتقلص دور السلطة البريطانية في المستعمرة ، هل ستبقى الصين بالتزاماتها وبما تم الاتفاق عليه ؟ ان هناك مؤشرات كثيرة تنم على عكس ذلك .

الديمقراطية الوليدة في هونغ كونج :

الحقيقة ان بريطانيا تأخرت كثيرا في ارساء المبادئ الديمقراطية في مستعمرتها ، فلم يتعود شعب هونغ كونج على الممارسة السياسية . وظل هذا الميناء التجاري العالمي متخلفا تماما سياسيا ودستوريا . وحتى عندما بدأت الادارة الاستعمارية في وضع بعض الاهالي من الصينيين في المجلس التشريعي المعين ، استمر هذا المجلس بلا أى دور سياسى على الاطلاق .

ولكن ربود فعل سكان هونغ كونج تجاة أحداث ربيع ١٩٨٩ ومذبحة الطلاب في ميدان تيانانمن في بكين قد أثبتت ان الروح السياسية موجودة لدى هؤلاء السكان ، وأنهم قادرون على العمل السياسى إذا لزم الأمر . فقد تدفق أكثر من مليون شخص بشكل تلقائى في مظاهرة احتجاج للتعبير عن غضبهم وسخطهم وأيضا عن مدى قلقهم على مستقبلهم . واستمر التظاهر ضد النظام الصينى كل عام في نفس الميعاد لتأكيد ان شعب هونغ كونج لم ينس هذا الحدث البشع وهذه الوصمة على جبين بكين ، بل إن المؤسسات المحلية المرتبطة بالحزب الشيوعى الصينى قد احتجت بدورها وأدانت النظام الصينى الهمجى ، لقد كانت هذه المذبحة بمثابة الجرس الذى نبه هونغ كونج الى الخطر القادم وأهمية الاستعداد لمواجهة خلال المرحلة الانتقالية .

وبدأت ثلاثة اتجاهات رئيسية تتبلور :

الاتجاه الاول : وهو الاتجاه الليبرالى الذى يدعو إلى نظام ديمقراطى على غرار النظم الغربية ، وحامل لواء هذا الاتجاه هو المحامى الشهير مارتن لى زعيم الحزب الديموقراطى الليبرالى ، وهو الحزب الذى فاز في أول انتخابات تتم في الجزيرة في سبتمبر ١٩٩١ ، وأيضا فاز للمرة الثانية في الانتخابات التى تمت في سبتمبر الماضى وهذا الحزب معاد تماما للصين ، وينادى باستقلال المستعمرة سياسيا واقتصاديا . ويضم هذا الاتجاه الطبقة المثقفة من خريجي جامعات لندن والولايات المتحدة كما يضم كثيرا من الهيئات المهتمة بالنواحي الاجتماعية والثقافية وخاصة التى تعمل في مجال البيئة وغالبا ما تكون هذه الهيئات تابعة لهيئات مماثلة في أوروبا والولايات المتحدة .

الاتجاه الثانى : وهو الاتجاه الموالى للصين وينادى بمهادنة بكين والتفاهم معها وشعاره " هونغ كونج هي قلب الصين " ويضم معظم النقابات والاحزاب الشعبية اليسارية ويتزعم هذا الاتجاه تسانج يوك سيچ رجل الاعمال الشهير وزعيم حزب التحالف الديموقراطى من أجل النهوض بهونغ كونج ، وقد هزم هذا الحزب في أول وثانى انتخابات للمجلس التشريعى في المستعمرة .

الاتجاه الثالث : وهو اتجاه رجال الاعمال ويضم هذا الاتجاه البنوك والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية ، وجميع هؤلاء يفضلون الاندماج في الصين ويخشون من الدخول معها في نزاعات قد تؤدى الى عواقب اقتصادية وخيمة ، وهذه الاوساط المالية والتجارية ليس لديها برامج سياسية محددة وترى ان الجزيرة لا يجب ان تكون مسرحا للمعارك السياسية .

إن جميع هذه التشكيلات السياسية مازالت حديثة جدا ولم تتغلغل في المجتمع الهونج كونجى بدرجة كافية . وربما كان ذلك سببا في الاقبال الضعيف على عملية الانتخابات الجديدة تماما على شعب الجزيرة . ففي انتخابات عام ١٩٩١ أدلى ٢٩ ٪ فقط من الاصوات المقيدة في الجداول ، وارتفعت هذه النسبة قليلا لتصبح ٣٦ ٪ في انتخابات سبتمبر ١٩٩٥ . ومع ذلك ورغم التجربة المحدودة لشعب هونغ كونج نجد أن نتائج الانتخابات الاولى والثانية لاختيار عدد محدود من مقاعد المجلس التشريعى (١٨ عام ١٩٩٢ و ٢٠ عام ١٩٩٥ من مجموع ٦٠ مقعدا) تحمل معان بالغة العمق والأهمية ، وخاصة انتخابات سبتمبر الماضى لقربها من موعد العودة . فقد عبر السكان من خلال هذه الانتخابات عن عدم ثقتهم في نظام بكين وأعطوا أصواتهم لشخصيات سياسية معادية تماما للصين وترفض التعامل معها . هذا رغم مشاعر الحنين الى الارض الام الدفينة في نفوسهم التى أرهقها الاغتراب ، ولكنهم يرفضون النظام السياسى القائم فهم أبناء أجيال جاءت إلى الجزيرة هربا من الشيوعية وتطلعا الى الحرية والازدهار .

وقد أرادت الصين تطبيق عملية الانتخابات فعمدت الى التسلسل المنظم داخل المجتمع المحلى لاجتذاب شخصيات تتميز بسمعة طيبة ومعروفة بحيدتها وعدم تبعيتها الكاملة للحزب الشيوعى الصينى لكى تلعب بهم اللعبة الانتخابية مثل زعيم حزب " التحالف الديموقراطى للنهوض بهونغ كونج " سانج يول سنج الذى رفع شعار الحوار بدل المواجهة . وكان من رأى تسانج أن انتخاب اشخاص ترضى عنهم بكين أفضل من ان تقوم هي بتعيين أشخاص من أتباعها وأكد في حملاته الانتخابية على أن من مصلحة هونغ كونج كسب ثقة بكين وليس من الحكمة أن يكون المجلس التشريعى الجديد معاديا للصين . وكان يمكن أن يكون هذا الحزب منافسا خطيرا للحزب الديموقراطى ، ولكن تصريحات بكين المتكررة بعدم الاعتراف بالمجلس الجديد واصرارها على حله فور توليها إدارة الجزيرة ، قد أضر تماما بحزب التحالف وساعد الحزب الديموقراطى المعادى للصين .

ومن المرجح أن ضغوط الديموقراطيين والحكومة البريطانية لن تفيد في إثناء الصين عن عزمها . وقد أعلنت بكين عن عزمها على تشكيل مجلس تشريعى آخر ، أى مجلس ظل ، وتعدده ليحل محل المجلس المنتخب في بداية يولية ١٩٩٧ وربما سيكون منطقها في ذلك أن نسبة ٣٦ ٪

التي أدلت برأيها لا تشكل أغلبية ، بل إن الأغلبية هي التي لم تنتخب ، أي أنها ترفض الديمقراطية على الطريقة الغربية ! ! بل ربما تضع الصين نظرية جديدة للديمقراطية على غرار نظرية " اقتصاد السوق الاشتراكي " ! ! وفي الواقع أن نسبة كبيرة جدا من هذا الغياب مرجعها اليأس من استمرار أى تغيير والاقتناع بأن الصين ستفعل ما تريده في النهاية ، فلماذا المحاولة ؟ وهذا لا يعنى أن هؤلاء ضد الديمقراطية .

وقد اعتبرت الصين أن الديمقراطيين الفائزين خونة ، خانوا الوطن الام باعتناقهم " مبادئ البرجوازية الملوثة " ولكن الغريب أن الصين لم تقاطع الانتخابات ، بل شجعت المواطنين من الموالين لها على الاشتراك فيها . وقد قام زعيم التحالف الديمقراطي بزيارة بكين عدة مرات للتنسيق معها ، هذا في الوقت الذي لم تكف فيه عن التهديد بحل المجلس المنتخب ! إن المنطق الصينى محير وخاصة بالنسبة للدول الغربية .

وقد بلغت التوترات بين لندن وبكين أوجها عندما تولى كريستوفر باتن حكم الجزيرة عام ١٩٩٢ خلفا لرجل تاتشر هناك " دافيد ويلسون " وباتن سياسى محنك ومن زعماء حزب المحافظين . وقد أعلن عن اصلاحاته السياسية فور توليه إدارة هذه الجزيرة نون الرجوع الى بكين او أخذ رأيها ، ومن المؤكد أن حكومة ميجور قد أرادت تأمين مستقبل الجزيرة السياسى فقد تحرك الرأى العام البريطانى لاقتراب موعد عودة السيادة الصينية على الجزيرة ، وانعكس ذلك على الاعلام البريطانى ، فاحتلت أخبار هونج كونج صفحات الجرائد والمجلات وتصدرت نشرات الاخبار . وقد تخلصت حكومة ميجور من الفريق الدبلوماسى السابق الذى كان شعاره " مهادنة الصين ومحاولة إرضائها " . لقد أرادت حكومة ميجور أن تترك مستعمرتها بشكل مشرف ، وقد استشاطت الصين غضبا بسبب الاجراءات الاصلاحية التي اقدم عليها باتن واتهمته بانتهاك " الاعلان المشترك " و " القانون الاساسى " ولكي تضع حاكم المستعمرة فى موقف حرج أجبرت بريطانيا على نشر الخطابات المتبادلة بين دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية السابق وبين نظيره الصينى . وقد دلت هذه الخطابات على ان لندن دخلت فى مفاوضات مع بكين مباشرة ، وبون استشارة المجلس التشريعى المحلى ، وهو ما ينسف جميع خطط كريس باتن الاصلاحية ويفضح الدبلوماسية البريطانية المزدوجة ذات الوجهين . وبالقفل عندما وقعت لندن وبكين " الاعلان المشترك " عام ١٩٨٤ لم تشترك المستعمرة فى المباحثات بل تمت المفاوضات بشكل سرى . ولم يهتم الرأى العام فى الجزيرة فى ذلك الوقت ولكن هذا الرأى العام ثار ضد النظام الصينى فى اعقاب مذبحه الطلاب وطالب بمقرطة مؤسساته عندما بدأ العمل على وضع القانون الاساسى عام ١٩٩٠ الذى يتقرر بموجبه مستقبل هذه المؤسسات . وكان يمكن أن تتشدد بريطانيا فى ذلك الوقت وتفرض هذه المطالب على بكين التي كانت فى موقف ضعيف بعد هذه الواقعة السوداء ،

ولكنها تراجعت بسبب أساليب الضغط التي استخدمها زعماء الصين ومنها التهديد بعدم التصدى لموجات الهجرة الى الجزيرة ، وأيضا لأن الفريق البريطانى المفارض كان من أنصار الليونة مع الصين لا التشدد ، وعادت مرة أخرى المفاوضات السرية غير آبهة برغبات السكان .

ان القضية الآن امام المجلس التشريعى المنتخب هي كيفية التعامل مع بكين اذا صممت على حله ؟ ان أمامه عاما ونصف هي كل عمره . فما العمل خلال هذه الفترة ؟ إن النظام السياسى الصينى على اقتناع تام بأن هيمنة الحزب على سياسة البلاد هي الأسلوب الامثل للاستقرار وعدم الفوضى وسبب بلوغ الصين هذه المكانة الاقتصادية الرفيعة . لذلك فالامل ضعيف جدا فى تغيير هذه النظرية ، ولكنه ليس مفقودا تماما ، فنحن فى زمن تحدث فيه أمور لم نكن نتصور حدوثها على الاطلاق ، وربما تغير الصين موقفها من هونج كونج اذا شعرت أن مصالحها فى الجزيرة ستضار إذا أصرت على إخضاعها لنظامها الشمولى . وهذا ما يجب أن يركز على توضيحه المجلس التشريعى المنتخب بمساعدة الحكومة البريطانية لأسلوب التحدى لن يفيد مع الصين وربما أيضا تحدث تغييرات غير متوقعة فى الصين نفسها . فالغرب بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص على اقتناع تام بأن هونج كونج لن تتغير مهما حاولت الصين ، فهي كانت وستظل مركزا للقيم الغربية الليبرالية ، وستؤثر هي على النظام الصينى وليس العكس . فهي الجسر الصينى الى الغرب .

اقتصاد الجزيرة المزدهر .. إلى أين ؟

إذا كان المستقبل السياسى للمستعمرة لا يزال غامضا ، فإن المستقبل الاقتصادى أقل غموضا . فالصين متورطة تماما فى المسيرة الاقتصادية للجزيرة ، وليس من الحكمة المجازفة بهذا الاستقرار الاقتصادى ، فذلك سينعكس عليها سلبا . ان التبادل التجارى بين الصين وهونج كونج قد تصاعدت معدلاته بشكل ضخم فى الحقبة الماضية وأصبحت الأنشطة الاقتصادية فى المنطقتين متداخلة ومتشابكة ، وتزداد تداخلا وتشابكا يوما بعد يوم ، وقد استفادت الصين فى انطلاقتها الاقتصادية من الاستثمارات الهونج كونجية التي بلغت ٢٣ مليار دولار أى حوالى ثلثى مجموع الاستثمارات الاجنبية فى الصين . كما كانت الجزيرة معبرا لدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى الصين ، فهونج كونج تعتبر احد أكبر المراكز التجارية والمالية فى العالم . كما استفادت الجزيرة أيضا من النمو الاقتصادى الهائل فى الصين ، وخاصة منطقة الصين الجنوبية وساعدت هذه الانطلاقة الاقتصادية التى رفعت معدل النمو الى ١٠ ٪ سنويا خلال الحقبة الماضية ساعدت هونج كونج على الاحتفاظ بمعدل نمو دخلها القومى فى نفس الفترة ، بسبب تضاعف صادرات المستعمرة الى الصين فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ ، التى قفزت من ٤,٩ إلى ٨,٢ مليار دولار ، وكانت القفزة الكبرى بحق فى مجال إعادة التصدير التى بلغت ٣٢,٥ مليار دولار بعد أن كانت

١٢,٨ عام ١٩٨٨ . وهذه الأرقام تشير الى الدور الهام الذي تلعبه الجزيرة في اقتصاديات الصين ، واصبحت مصالحي جمهورية الصين في هونج كونج متشعبة وبالأغلة الأهمية ، كما ان هونج كونج تسيطر على ٧٥ ٪ من المشروعات الكبرى في الصين ومعظمها في إقليم جواندونج .

ان هذا التدفق المالى بين الصين وهونج كونج يعكس مدى الاعتماد المتبادل بينهما ويشكل ضمانا للمؤسسات الاقتصادية المحلية ضد أى محاولة صينية لقلبها . فالصين هي أيضا تعتبر أكبر مستثمرة في هونج كونج . فقد بلغت استثماراتها هناك ٣٠ مليار دولار بواقع عشرة أضعاف عام ١٩٨٥ في قطاعات مختلفة مثل السياحة والمواصلات والنقل والعقارات والفندقة ... الخ ويقدر معهد البحوث الياباني (نومورا) عدد الشركات الصينية في هونج كونج بحوالى ١٥٠٠٠ و ٨٠ ٪ من المشروعات التى تمت في هونج كونج نفذتها شركات صينية . وقام إقليم جواندونج المجاور بنقل رؤوس الأموال الهونج كونجية إلى البنوك الصينية بدون الرجوع الى الحكومة المركزية . ويحتل بنك الصين المركز الثانى بين المؤسسات المصرفية في هونج كونج ويملك في خزائنه ٢٠ ٪ من مدخرات المستعمرة ، وقد أصبح منذ مايو ١٩٩٤ أحد البنوك الثلاثة المسموح لها بصك العملة المحلية . وهناك مؤسسات صينية كبرى تعمل في هونج كونج مثل مجموعة " موارد الصين " التى تضم ٢٠٠ شركة تعمل في مجالات متعددة مثل التجارة والنقل والعقارات والزراعات الغذائية والايكترونات وتعتبر هذه المجموعة فرعا مباشرا من وزارة التجارة والتعاون الاقتصادى ، وايضا مؤسسة الاتحاد الصينى الدولى ورابطة الاستثمارات " ويلعب هذا الاتحاد دورا كبيرا في التكامل بين الصين وهونج كونج ، ويمتلك أنصبة كبيرة في شركات الطيران في المستعمرة ، ومجالات حيوية أخرى كثيرة ، وهذه المؤسسات تبتعد تماما عن أسلوب العمل المعتاد في المؤسسات الصينية .

وتقوم التجربة الاقتصادية في هونج كونج على أساس الاستقلال التام عن الادارة السياسية التى لا تتدخل في وضع أى تخطيط للاقتصاد ، ويقتصر دورها على توفير البنية الأساسية فقط ، ويشرف على عملية التنمية الاقتصادية مجلسان مستقلان هما : مجلس الانتاج ، ويختص بدعم العملية الانتاجية والتأكد من جودة الانتاج وتوفير التكنولوجيا والأساليب المتطورة . ومجلس " تنمية التجارة والاستثمار " ومهمته تنشيط الصادرات والسياحة وتشجيع الاستثمار الاجنبى .

إن الامر الذى يثير مخاوف سكان هونج كونج هو الفارق الرهيب في مستوى معيشة الفرد في المستعمرة ومستوى معيشة الفرد في الصين . لقد ارتفعت الأجور وازدهرت الأوضاع المعيشية في الجزيرة نتيجة نموها الاقتصادي الضخم الذى جعلها ثامن سوق مالى وتجارى في العالم . أما الصين فاليرغم من تفوقها الاقتصادي الا أن الظروف المعيشية للسكان تتدهور باستمرار بسبب الارتفاع المستمر في عدد السكان الذى بلغ مليارا ومائتى مليون تقريبا . كما

أن صناعات هونج كونج تتفوق على صناعات الصين من الناحية التكنولوجية ، فماذا ستجنى المستعمرة من عودتها الى الصين ؟ ان النتيجة المحتملة هي ان هذا الازدهار سيشهد تراجعا أو على الأقل جمودا ! وبالفعل بدأت مؤشرات التدهور في الظهور بمجرد اقتراب موعد هذه العودة ! ! وبدأ الاقتصاد الذى ضرب رقما قياسيا في النمو يتعثر . فقد عرفت هونج كونج لأول مرة إرتفاعا في نسبة التضخم وإرتفاعا في نسبة البطالة . وتعرضت الجزيرة لمشاكل إجتماعية وأمنية خطيرة ، فارتفعت نسبة جرائم الانتحار والفساد والعنف والانحراف ، بل ولأول مرة يدور الحديث في هونج كونج عن عائلات تعيش تحت خط الفقر . وبدأت الفوضى تنتشر وتعم ، وحتى الدوائر الامنية أصابها عدم الانضباط والتسيب ، فالحكومة التى تعمل في ظلها تستعد للرحيل ، وصارت تتصرف كضيفة بعد أن انهكتها خلافاتها مع بكين . وقد ساد جو من الترقب والقلق في النواثر المالية والتجارية ، ولأول مرة منذ سنوات تسجل هونج كونج عجزا في ميزانها التجارى عام ١٩٩١ ، واخذ هذا العجز في الارتفاع سنويا بشكل يدعو إلى القلق .

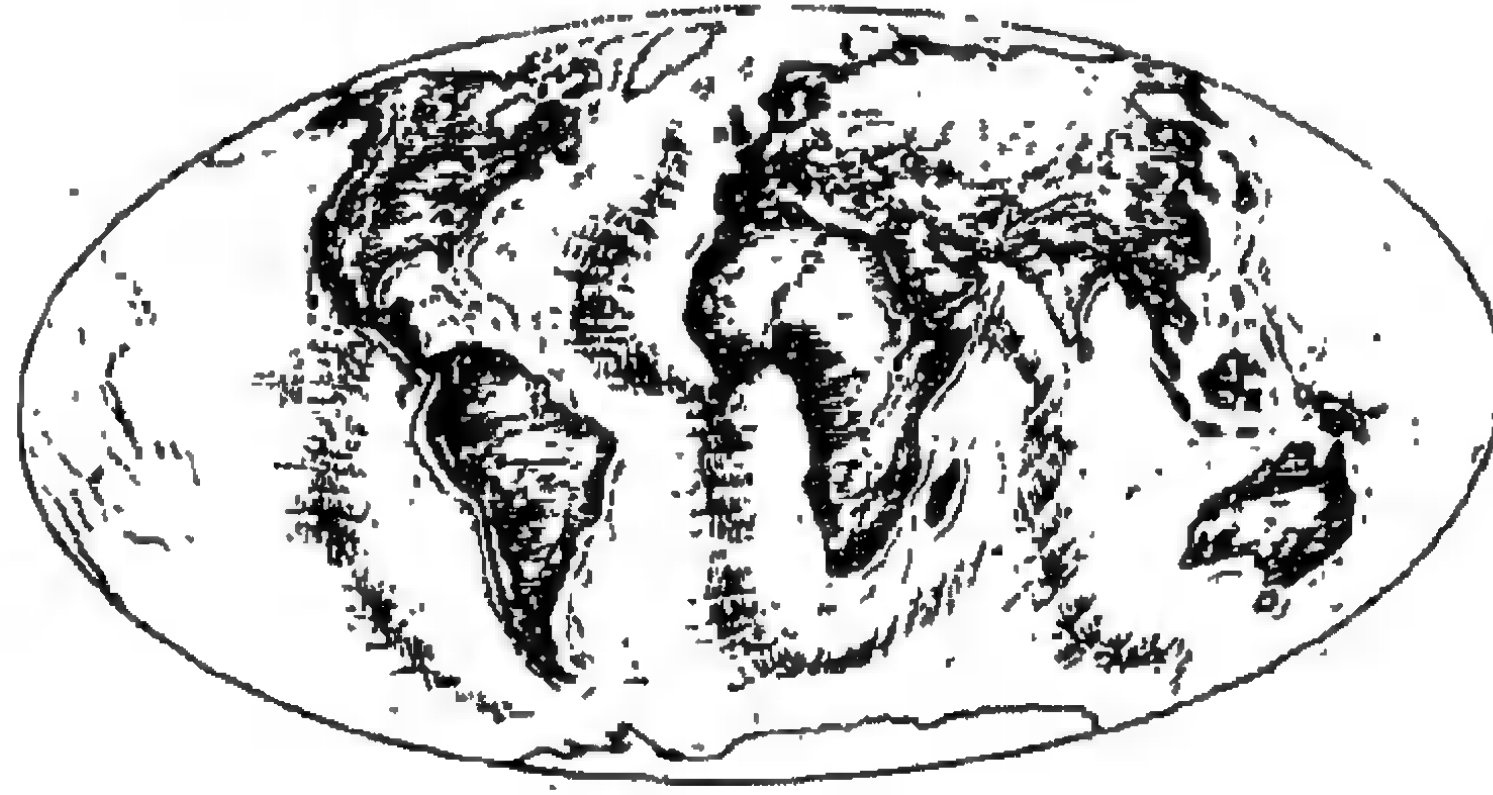
وفي الواقع ان الجزيرة تنزلق الآن من المدار البريطانى الى المدار الصينى . وقد كان هذا النمو الخرافى الذى عرفته هونج كونج سببا أو أحد الاسباب الاساسية التى ساهمت في القرار البريطانى لعودة الجزيرة الى الوطن الام ، فالسلطة البريطانية لم تعد تسيطر منذ وقت طويل على السلطة التى تتحكم في مشروعات اقتصادية عملاقة أسست في أقل من ثلاث أعقاب . إن هونج كونج قد خرجت من يد البريطانيين منذ فترة طويلة ، وهذه هي الحقيقة التى توصل إليها فريق مسز تاتشر قبل حلول موعد إنتهاء عقد إيجار الاراضى الجديدة بثلاثة عشر عاما ، لذلك قررت بريطانيا إعادة المستعمرة بأكملها إلى الصين . وهكذا بدأت المحادثات التى أدت إلى الاعلان المشترك عام ١٩٨٤ . ومن ضمن نوافع بريطانيا للأقدام على هذه الخطوة رغبتها في توطيد علاقاتها بالصين ، وخاصة في مجلس الامن . وتم التوصل الى القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه العودة ومنها استمرار النظام الرأسمالى في الجزيرة حتى عام ٢٠٤٧ واستمرار العمل بالعملة المحلية الى جانب العملة الصينية ، وتأسيس صندوق خاص يشكل الاحتياطي المالى لمستقبل الجزيرة ، وتقوم لندن وبكين على إدارة هذا الصندوق . وقد ثارت خلافات كبيرة بين الطرفين بشأن هذه الادارة وخاصة فيما يتعلق ببناء المطار الجديد في هونج كونج الذى سيكون ثانى أكبر مطارات العالم تكلفة بعد مطار هوشوشيكوهو في اليابان ، واحتجت الصين على الأموال التى ستفق في هذا المشروع وحاولت فرض رأيها بتعنت . رغم ان برنامج المشروعات العامة الكبرى الذى أقره دافيد ويلسون عام ١٩٨٩ لطمأنة شعب هونج كونج على مستقبل التنمية في جزيرته يعطى هونج كونج استقلالية القرار فيما يتعلق بحقوق الطيران ، وبناء المطار الجديد هو الأساس في هذا البرنامج ، ولكن الصين تتصرف من منطلق السيادة في الوقت الحالى .

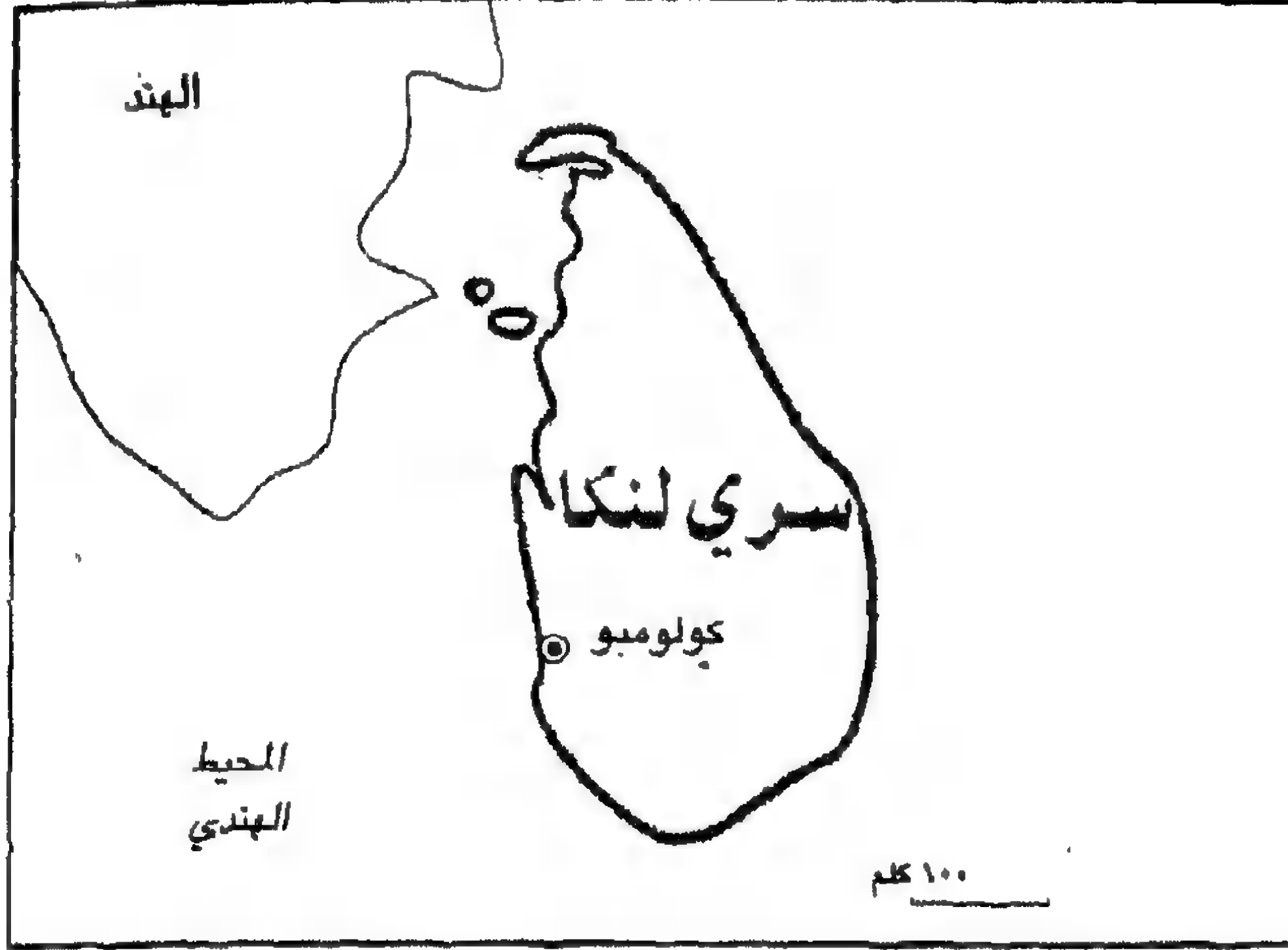
الشمولى وسجنها داخل أسوار المركزية والبيروقراطية ؟
وبذلك تذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً ! !

فى الواقع ان الصين تخشى من انتقال عدوى
الديموقراطية الى أماكن أخرى مثل التبت حيث تثور
القلقل باستمرار وحيث يطالب الدلاى لاما بحق الشعب
فى قول كلمته ، وتايوان التى يطالب رئيسها بمقعد فى
مجلس الأمن ، إن الصين قد فقدت دورها بالنسبة للدول
الغربية ، فلم تعد القوة الشيوعية الأخرى التى يلجأ إليها
الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتى ، وهى الآن تخشى من
عزلتها دولياً إن هى تفككت أجزاؤها الى نظم سياسية
مختلفة متحالفة مع الغرب وبذلك يكتسب التطور السياسى
فى هونج كونج معنى أعمق يتخطى مجرد مستقبل الجزيرة

ومن هذا المنطلق قامت باختيار ٤٤ اختصاصياً فى مجال
الاعمال والمشروعات الكبرى للتشاور معهم بشأن مستقبل
الإدارة الاقتصادية للمستعمرة ، وجميعهم بلا شك من
المتحمسين لبكين . فى الواقع ان رجال الاعمال بصفة عامة
يرون أن موضوع العودة لا يحتاج الى كل هذه الممارك وأن
مصالح السكان الاقتصادية لن تمس ، فلامر لا يعدو أن
يكون مجرد انتقال ملكية ! ولكن الطبقة المتوسطة والثقفة
ترى غير ذلك تماماً ، وتتهم هؤلاء بالتحيز لبكين بسبب
مصالحهم الشخصية هناك .

هل ستتحلى الصين لرياح التغيير وتوافق على منح
الجزيرة نوعاً من الحكم الذاتى ؟ أم ستدفعها مشاعر
الانتقام من عار الماضى ومن الغرب الى اخضاعها لنظامها





سريلانكا مرحلة جديدة من الحرب الأهلية

هشام بدوي محمود

بشمال وشرق سريلانكا . وقد باءت كافة محاولات القوى الدولية كفرنسا وكندا بالتوسط لاستئناف المحادثات من جديد بالفشل الذريع . وفي غضون أيام من انهيار المباحثات كانت قوات الانفصاليين التاميل تقوم بتدمير عدد من قطع الأسطول البحري السريلانكي ، وأخذ الصراع بين الطرفين منحى خطيرا مع نجاح النمرور للمرة الاولى منذ بدء أعمال العنف المسلح في اسقاط طائرتي نقل حربيتين مستخدمين في ذلك صواريخ SA - 7 روسية الصنع بالإضافة الى محاصرة بعض ثكنات الجيش السريلانكي والقيام بعمليات قتل وحشى ضد القرويين السهال بشرق الجزيرة.

أدت هذه التطورات السلبية الى تصاعد حدة الغضب الشعبي ضد كوماتونغا ومنهجها السلمى في التعامل مع النمرور ، وبدأت الحكومة السريلانكية وكأنها تتمتع بمثالية سياسية في التعامل مع واحدة من أخطر منظمات العنف السياسى بالعالم . واستغلت أحزاب المعارضة الفرصة في محاولة لاسقاط الحكومة بطرح اقتراح لسحب الثقة منها . وأخذت الضغوط التي يمارسها قادة الجيش في التصاعد وخاصة في ضوء مكبرهنت عليه تطورات الأحداث من صحة توقعاتهم السابقة بأن النمرور لا يعرفون غير لغة العنف . ومع تأزم الموقف الداخلى وإدراك كوماتونغا بأنه لا أمل لعودة الانفصاليين التاميل الى مائدة

بسقوط مدينة جفنا مركز قيادة جبهة نمرور تحرير تاميل ايلام (LTTE) أخذ الصراع العرقى الدائر بالجزيرة السريلانكية منذ اثني عشر عاما منحنيات سياسية جديدة . وخلال هذا التقرير نستعرض الجوانب المختلفة للصراع ونتائج المحتملة على تلك البقعة المضطربة من العالم .

رفعت تشندرنىكا كوماتونغا أثناء حملتها الانتخابية لمنصب رئاسة الجمهورية عددا من الشعارات أبرزها وضع نهاية سلمية عادلة للصراع العسكرى الدائر بين السلطة المركزية وجبهة نمرور تحرير تاميل ايلام الانفصالية . وبفوزها بالانتخابات في نوفمبر ١٩٩٤ انتعشت الآمال بوجود امكانية حقيقية لاحلال السلام بالجزيرة . ولاظهار حسن النوايا والرغبة الصادقة في حل النزاع رفعت الحكومة الحظر المفروض على شبه جزيرة جفنا معقل نمرور التاميل وسمحت بدخول المواد الاستهلاكية اليهم باستثناء ما يمكن استخدامه في انتاج المواد الحربية . ومثل هذا القرار خطوة ايجابية لبدء محادثات سلام بين الطرفين . ورغم التشدد الذي أبداه الانفصاليون التاميل فان كوماتونغا ظلت متمسكة برهانها الاساسى ، الا وهو التوصل الى حل سلمى وعادل للصراع . ولكن بعد مرور ١٠٠ يوم من بدء المحادثات السلمية أعلن النمرور عن انسحابهم التام منها بدعوى فشل الحكومة في الاستجابة لمطالبهم والرامية الى تشكيل دولة مستقلة للتاميل

وكذلك وحدة عسكرية للدفاع الجوى تستخدم لتخزين الصواريخ المضادة للطائرات .

مع تقدم قوات الجيش نحو جفنا والتي أصبح من الواضح أن سقوطها أمرا وشيك الوقوع . أصدر الانفصاليون تعليمات مشددة الى المواطنين بسرعة إخلاء المدينة والتوجه الى مناطق محددة بشمال جزيرة سريلانكا . وهدف النمر من إخلاء المدينة من سكانها إبطال الادعاءات الحكومية بأن قوات الجيش قد قامت "بتحرير" سكان جفنا من سيطرة النمر وثقافتهم الفاشية .

ولكن هل يعنى سقوط جفنا معقل النمر والمركز الادارى "لشبه الدولة" التى نجحوا فى اقامتها خلال السنوات الماضية انتهاء الصراع المسلح واستعادة السلام بالجزيرة ، أم ان الصراع قد دخل مرحلة جديدة ومنحنى أكثر تعقيدا بين الجانبين ؟ قد تبدو كلمات كوماراتونغا بهذا الصدد ذات مغزى عميق حيث أعلنت " ان توقف الحرب لايغنى إحلال السلام" بما يعنيه ذلك من أدراكها التام بأن توجيه ضربة قوية للألة العسكرية للنمر لايغنى حل المشكلة التاميلية . ومن المرجح أن تعمل الحكومة السريلانكية خلال المرحلة القادمة بالتركيز على عدد من النقاط الأساسية لضمان وضع حل سياسى دائم للمشكلة التاميلية ، وأهم هذه النقاط هى :

- جاء اندلاع المعارك الحربية على إثر رفض النمر لكافة المبادرات السلمية التى تقدمت بها الحكومة لوقف نزيف الحرب الأهلية . وعلى الرغم من النجاحات العسكرية التى حققها الجيش السريلانكى الا أن كوماراتونغا ترى هذه المعارك كمكمل للحل السياسى وليس بديلا له . وهنا يكمن جوهر الخلاف بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة والتى رأت أن النصر العسكرى على النمر يعنى عدم الحاجة الى أى حوار سياسى مع التاميل ، واعتاد الرئيس السريلانكى السابق جواردين على القول " لا يوجد لدينا مشكلة تاميلية ولكن توجد مشكلة النمر" .

- من المتوقع أن تعمل كوماراتونغا على استغلال النصر العسكرى الحالى لتعزيز موقعها السياسى الداخلى عن طريق عقد انتخابات مبكرة لدعم موقفها داخل البرلمان . ومن المعروف أن الحكومة الحالية تعتمد على دعم عدد من الأحزاب الصغيرة بما فى ذلك الأحزاب التاميلية لضمان بقائها فى السلطة إضافة الى أن إضفاء طابع دستورى على برنامجها السياسى بتحويل سريلانكا الى اتحاد فيدرالى يتطلب الحصول على موافقة ثلثى أعضاء البرلمان ، الأمر المستبعد حدوثه فى ضوء رفض الحزب الوطنى المتحد أكبر أحزاب المعارضة لهذه الخطة .

- تتخوف كوماراتونجا من أن يؤدى النصر العسكرى الى فتح شهية العسكرين للدخول فى المعتزك السياسى أو المطالبة بدور أكبر فى الهيكل السياسى العام بالبلاد . وتنبع هذه المخاوف من الشعبية المتزايدة التى يحظى بها

المفاوضات فأنها أعطت الضوء الأخضر لقوات الجيش بتوجيه ضربة عسكرية حاسمة للقوى الانفصالية وألتهم العسكرية . وبالفعل عقدت الحكومة السريلانكية عددا كبيرا من صفقات السلاح مع كل من الصين . إسرائيل . روسيا وأوكرانيا . كما قامت بتعبئة خمسين ألف مقاتل استعدادا " لتحرير شبه جزيرة جفنا " .

المعارك الحربية : خطوة للخلف وخطوتان للأمام :

بدأت المرحلة الاولى من الهجوم العسكرى الشامل فى ٩ يوليو ١٩٩٥ تحت اسم " قفزة للأمام " وخلال أربعة أيام استعاد الجيش السريلانكى نحو ٧٨ كيلو مترا من الاراضى الواقعة تحت سيطرة النمر . الا أنه بحلول اليوم الخامس شن الانفصاليون التاميل هجوما مضادا أسفر عن وقوع خسائر فادحة فى صفوف القوات الحكومية وانسحابها من المواقع التى سبق وأن استعادتها .

وأدت هذه النتائج الى تراجع الروح المعنوية بين أفراد الجيش السريلانكى الا أنها اتاحت الفرصة للقيادة بعملية " جس نبض " ودراسة جوانب الضعف والقوة لديها . وفى محاولة أخيرة من الحكومة السريلانكية لانقاذ البلاد من معارك حربية طاحنة تقدمت كوماراتونغا " بصفقة سياسية " تتعهد بمقتضاها بإعادة صياغة الهيكل السياسى العام بسريلانكا وتحويلها من دولة مركزية موحدة الى اتحاد فيدرالى يجمع بين عدد من المقاطعات الاقليمية . بما يعنيه من اتاحة الفرصة للتاميل بإدارة المناطق التى يمثلون أغلبية سكانها ، وما يحققه لهم ذلك من مشاركة عادلة فى الهيكل السياسى العام بالبلاد . الا أن براياها كرن زعيم النمر رفض المبادرة بدعوى فشلها فى التجاوب مع آمال التاميل . ورفض النمر الدعوة الأخيرة للسلام شن الجيش فى الاول من أكتوبر الماضى المرحلة الثانية من هجومه العسكرى ضد الانفصاليين وأسفرت هذه المعارك والتى استمرت الى السابع عشر من نفس الشهر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ من كوادر النمر مما رفع الروح المعنوية لدى القوات الحكومية ، وخلق بالمقابل حالة من الارتباك داخل قيادة جبهة تحرير إيلام حيث تم إزاحة مدير مخابرات الجبهة من منصبه وتحميله مسؤولية هذه الخسائر . وقامت القوات السريلانكية من جانبها بتطوير الهجوم وبدء مرحلة جديدة باسم " اشراقة الشمس " الا أنه بحلول ٢١/١٠/١٩٩٥ توقفت حدة المعارك الحربية بين الطرفين وذلك نتيجة لهطول الامطار والتى أصبحت تمثل عائقا أمام تقدم القوات الحكومية بالإضافة الى حرب الالغام التى بدأ النمر فى زرعها أمام القوات السريلانكية المتقدمة . وخلال فترة توقف الاعمال الحربية عملت قوات الجيش على تحصين المواقع التى استولت عليها وخاصة بعد نجاحها فى الإستيلاء على مدينة ترفيلى مما مثل نصرا عسكريا هاما للقوات الحكومية والتى اكتشفت نجاح الانفصاليين فى انشاء مستشفى عسكريا تحت سطح الارض من ثلاثة طوابق تسع لـ ٣٥٠ سريرى بالإضافة الى ٢٠ حجرة مخصصة لقيادات الصف الاول لنمر التاميل ، هذا بالإضافة الى عدة مصانع لانتاج الذخيرة والالومنيوم

وكيل وزارة الدفاع والعقل المدبر للمعارك الحربية الحالية الجنرال راتواني ، وتشير هذه الشعبية المتزايدة احتمال تبلور تحالف ثلاثي الأضلاع بين رجال الجيش والكهنة البوذيين والمتشددين السنهاليين للعمل على تعزيز مفاهيم شوقينية النزعة كتفوق العنصر السنهالي على التاميل مما يعنى عمليا اغلاق الباب أمام أية امكانية سلمية لحل الصراع الدائر بالجزيرة .

- محاولة استعادة الثقة المفقودة لدى المواطنين التاميل في عدالة ومشروعية النظام السياسى بسريلانكا وتحمل هذه النقطة المرتبة الاولى على جدول أعمال الحكومة السريلانكية بوصفها المدخل الطبيعي لرأب الصدع الموجود بالهيكل الاجتماعى والثقافى الناجم عن اثني عشر عاما من الحرب الاهلية . ولاشك أن سقوط جفنا يتطلب إسراع القيادة السريلانكية باتخاذ عدد من التدابير اللازمة لازالة الآلام النفسية لدى طائفة التاميل والناجمة عن سقوط المدينة والتي لم ينحصر دورها خلال سنوات الحرب الاهلية في كونها مركزا للقيادة والتدريب للانفصاليين بقدر ما كانت رمزا للحلم التاميلي بانشاء دولة مستقلة .

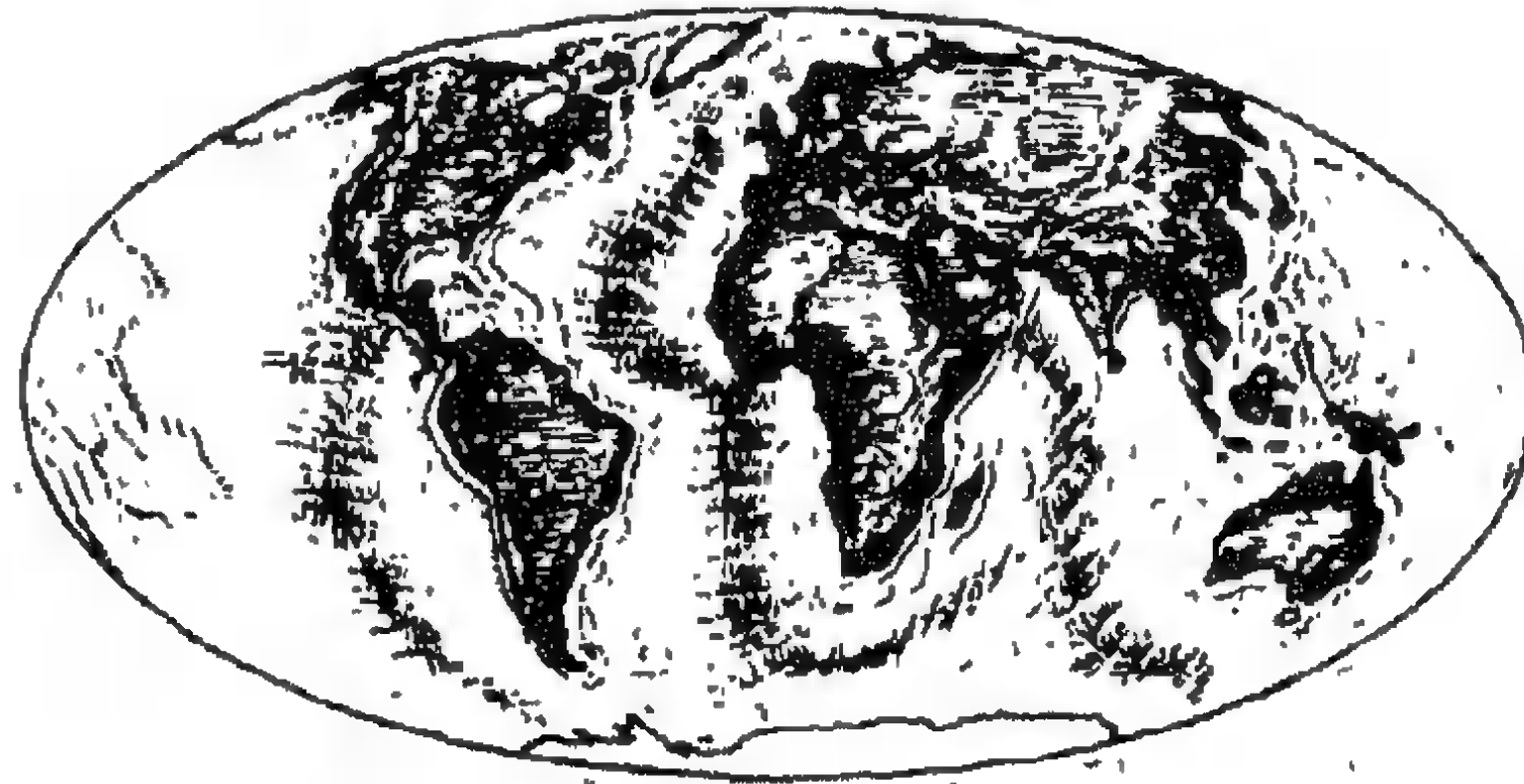
اللاجئون والمعارك الحربية :

تعد مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الجوانب الوخيمة للحرب الاهلية بسريلانكا . وازدادت حدة المشكلة مع انفجار المعارك الحربية الأخيرة واجبار الانفصاليين التاميل لسكان مدينة جفنا على اخلائها . كما أن الموقف المتشدد والذي تبنته الحكومة السريلانكية برفض السماح لمنظمات الاغاثة الدولية بالعمل المنفرد وتقديم المساعدات الغذائية للاجئين قد فاقم من حدة المشكلة . ويأتى هذا الرفض مع تخوف الحكومة من تكرار التجارب السابقة والتي تسربت فيها تلك

المساعدات الى كوادر المتمردين التاميل ، وصرح وزير الخارجية السريلانكى بأن كافة المساعدات الانسانية والتي ترغب المنظمات الدولية في التقدم بها ستتم من خلال القنوات الحكومية وتحت اشرافها .

كما أعربت الحكومة السريلانكية عن عدم ترحيبها بالتماس السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالى على الاحتفاظ بها . ومن المعروف أن الجيش السريلانكى وقبل بدء هجومه الاخير قام بسحب معظم وحداته العسكرية من شرق البلاد واعاد توزيعها بالشمال لمواجهة الانفصاليين . وقد أتاح الفرصة لكوادر النمرور بالاستيلاء على بعض المواقع العسكرية الهامة بشرق البلاد وشن عمليات قتل وحشى ضد القرويين السنهال على أمل تفجير حالة من العنف الطائفى بالبلاد تدفع بالحكومة لسحب عدد من وحداتها العسكرية من أرض المعركة لاستعادة السلام والأمن الداخلى بالبلاد مما يخفف من حدة الضغوط العسكرية على جفنا . كما أن العديد من المراقبين يتشككون في مدى قدرة الاقتصاد السريلانكى على تحمل الآثار السلبية الناجمة عن استمرار المعارك الحربية وخاصة مع زيادة الميزانية العسكرية بنحو ٦٠٪ مقارنة بالعام الماضى في الوقت الذى يبلغ فيه اجمالى العجز بالناتج المحلى الاجمالى ٨٠٪ .

وبرغم النجاحات العسكرية للجيش السريلانكى في مواجهة الانفصاليين التاميل فإن ذلك لا ينقذ بقاء الحل السياسى كأمل وحيد لوضع حد نهائى للصراع العرقى الحاد الذى تشهده الجزيرة منذ اثني عشر عاما . وحتى تبدأ مفاوضات جديدة وجادة بين أطراف النزاع فإن السلام مايزال بعيدا عن سريلانكا .



مؤتمرات ونددوات دولية

ندوة ، ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط

الاسكندرية : (٢٨ - ٣١ اكتوبر ١٩٩٥)

داليا أبو بكر

رئيس اتحاد الصحفيين العربيه وبوريس ديسولوفيتش من ال Feral Tribune بكرواتيا حيث ألقى السيد أندرياس كونوروسوس الضوء على أهمية الدور الحيوى والفعال الذى يقوم به الصحفيون فى منطقة البحر المتوسط فى تشكيل مصائر دول وشعوب المنطقة وأكد على أن التقييم الصحيح لوضع الصحافة فى المنطقة يتطلب الاجابة على تساؤلات من أهمها : موقف الصحافة إزاء النزاعات والازمات والتعبير عنها بصدق واستقلال . وتعرض الدور الذى لعبته الصحافة فى تغطية النظم الديكتاتورية فى أسبانيا واليونان وانتهاك حقوق الانسان لكثير من الشعوب العربية ، بجانب موقفها تجاه الوضع فى الجزائر وتركيا وقبرص والاكراذ .

أما بوريس ديسولوفيتش فتحدث عن ظروف اندلاع الحرب فى يوجوسلافيا السابقة مؤكدا ان الحرب لم تندلع بالفعل عام ١٩٩١ كما هو معروف تاريخيا ولكن قبل ذلك بأربعة أعوام . حين بدأت وسائل الاعلام فى شن حملة قومية متعصبة وتسابقت الصحف فى نسج قصص خيالية عن ضحايا وهميين وعن اعتقال الصرب فى كوسوفو وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكان الغرض الحقيقى من وراء هذه الدعاية غير المسبوقة وهو تعبئة الشعب الصربى ضد العدو المخلوق . ولم يمض وقت قليل حتى تحولت الحرب من على صفحات الجرائد الى إراقة حقيقية للدماء وبحلول عام ١٩٩١ كان كل طرف من الاطراف قد استعد ليودى بحياته فى سبيل الدفاع عن النظام الحاكم . وعند اندلاع الحرب كان الصحفيون فى مقدمة الصفوف وكان عليهم اثبات وطنيتهم عن طريق اختلاق الاكاذيب ومن ثم اخفيت جرائم واختلقت جرائم بحجة " صالح الامة " . والآن وبعد مرور أربعة سنوات على اندلاع الحرب يمكن القول ان السياسيين القوميين وليس الصحفيون كما يعتقد الكثيرون هم أول من أطلق شرارة الحرب وجاء

فى إطار الاهتمام بإقليم حوض البحر المتوسط ، عقدت مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع برنامج " الميدانيوز " التابع لبرنامج " الميديديا " مؤتمرا حول " ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط " فى الفترة من ٢٨ إلى ٣١ اكتوبر ١٩٩٥ . واستمرت جلسات المؤتمر لمدة ثلاثة أيام حيث تركز الاهتمام بشكل خاص على كيفية تغطية الصحافة فى هذه الدول لبعض القضايا الهامة مثل الصراعات بأنواعها سواء فى الجزائر أو فى دول شرق المتوسط . وأفردت جلسة للصراع العربى الاسرائيلى وأخرى للعلاقات بين الشمال والجنوب المتوسطى متمثلة فى ظاهرة الهجرة من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا .

فى بداية المؤتمر ألقى د . أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية كلمة قال فيها أن مصر بلد عريق ذو تعدد ثقافى وحضارى ، فهى بلد أفريقى وعربى وإسلامى وشرق أوسطى وتعكس الاسكندرية بشكل خاص مدى عمق إنتماء مصر لعالم البحر المتوسط . كما عبر عن سعادته للحماس الذى لمسه من قبل مجلتى الميديتيرانية الفرنسية والمانيفستو الايطالية لعقد هذا اللقاء بالاسكندرية . وعن سعادته لتجاوب مؤسسة الاهرام العريقة والتى تنتمى اليها مجلة السياسة الدولية التى لم تتردد بالترحيب بالفكرة . وإن كان الموضوع الرئيسى فى هذا المؤتمر هو التغطية الصحفية للصراعات فى البحر المتوسط فإن هذا يعكس الاعتقاد بأن الطريقة العادلة والموضوعية فى تناول هذه الصراعات يمكن أن تسهم فى التخفيف من حدتها وفى تجنب الشعوب ويلات وألامها .

ودارت الجلسة الاولى حول التغطية الصحفية فى منطقة المتوسط وتحدث فيها كل من الاستاذ محمد سيد أحمد الكاتب المصرى المعروف و اندرياس كانوروسوس

الصحفيون في مقدمة المقاتلين وفي أوائل المحاربين استعدادا للبرهنة على وطنيتهم . ومن ثم فإن الحرب في يوغسلافيا السابقة هي أكثر الأمثلة للدلالة على أن الصحفيين مازالوا هم أقدر من يستطيع مواجهة دعاة الحرب لذا كانت الصحافة المستقلة والتي تعد الـ Feral Tribune مثالا واضحا لها الأكثر عرضة للضغوط والانتهاكات في يوغسلافيا .

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة الصراعات القائمة في الجزائر فتحدث أكرم بلقايد عن التغطية التونسية لشئون الجزائر والتي يعد الحديث عنها صراحة محظورا في تونس ويؤكد على خضوع تناول القضايا الجزائرية الى قواعد ضمنية منها : عدم الإيحاء بإمكانية انتصار الاسلاميين ، وإبراز وحشية الجماعات المسلحة بشكل عام فهناك رغبة أكيدة في التمييز بين الاخبار المتفائلة التي يتناولها الاعلام الرسمي وبين الشائعات ومن هنا جاء دور الاعلام العربى في هذه القضية .

أما غانية موفق فقد تحدثت عن الصحافة بالجزائر سواء من قبل قبل عنف الجماعات الاسلامية او من قبل الرقابة المفروضة من النظام الجزائري . فإن جرائم القتل البشعة التي يتعرض لها الصحفيون في الجزائر عادة ما تنسب الى الجماعات الاسلامية دون ابراز أدلة كافية من قبل القضاء على ذلك ، وهذه الحالة العامة من الذعر تسيطر على الصحفيين كافة الامر الذي يقلل من تحركاتهم وبالتالي يقلل من النشاط الاعلامى بوجه عام . وما يزيد الامر سوءا جملة القوانين التي اصدرتها الحكومة فيما يختص بشئون النشر مثل قوانين الطوارئ التي صدرت في فبراير عام ١٩٩٢ ، وقوانين سبتمبر ١٩٩٢ . هذا الى جانب ممارسات السلطة التي تقضى باحتجاز وتعطيل أى صحفي بمجرد امر وزير الداخلية بحجة المساس بأمن الدولة ، وفي ظل هذه الصراعات التي أسفرت حتى الآن عن مقتل ٤٠.٠٠٠ ألف يصعب على الاعلام ان يقوم بدوره . ويصعب على الصحفيين الذين فضلوا البقاء في ديارهم القيام بعملهم الصحفي .

وقد دارت الجلسة الثالثة حول الصراعات في شرق البحر المتوسط وتحدثت فيها روبرت فيسك من جريدة الاندبندنت البريطانية عن التغطية البريطانية للصراعات في البحر المتوسط تلك التغطية التي تتميز بالطاعة العمياء للسياسات المتفق عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية فعلى مستوى الصراع العربى الاسرائيلى تأثرت الصحافة البريطانية بالتعاطف الأمريكى تجاه اسرائيل ومن ثم تجاهلت الصحافة البريطانية النقاط غير العادلة التي اشتمل عليها اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل وبينما حظت الدول المساندة للاتفاقية باحترام الصحافة أظهرت نفس الصحافة معارضى الاتفاق في صورة " أعداء السلام " ولدة عدة أشهر بعد توقيع اتفاق أوسلو لم يكن هناك أى نقاش جاد في الصحافة البريطانية حول عوائق هذا الاتفاق واتسمت التغطية

التليفزيونية من ناحية أخرى بالتأييد الكامل لهذا السلام غير المدروس الامر الذي لم يعط الفرصة أمام المعارضين لبدء وجهة نظرهم . وبالمثل فشلت الصحافة البريطانية في تفسير ظاهرة أوسع في المنطقة وهي ظاهرة الحق المتزايد في العالم الاسلامى ضد الغرب ولم تعط الصحافة البريطانية محاولات إقامة حكومات إسلامية في المنطقة حقها ولم تفرد الصحف مساحة للتعبير عن غضب العرب تجاه الغرب لفشله في حماية مسلمى البوسنة وشيشيتا . فقد اتخذت الصحافة البريطانية موقف رد الفعل بمعنى انها تجاوزت مع الاحداث بعد وصولها لمرحلة العنف ، فعلى سبيل المثال لم تنشر الصحف البريطانية انباء الصراعات في الجزائر أو البوسنة إلا بعد الحدوث الفعلى للمذبحة وصورتها وكأنها كارثة طبيعية تفتقر الى التفسير العقلى بالرغم من انه كان هناك الكثير من المؤشرات للتنبؤ بها ولم يكن هناك تفسير لمثل هذه الصراعات من قبل الصحافة البريطانية سوى أنها " عداوات قديمة " وتحول نقل الاحداث الى مجرد شكل قصصى ومن هنا فإن الصحافة البريطانية قد عجزت عن إلقاء نظرة موضوعية للاحداث في منطقة حوض البحر المتوسط .

أما عن التغطية اليونانية للصراعات في المنطقة فقد وصفها خريستوس مقليدس بعنصر القومية موضحا ان اليونان تحتل مركز استراتيجى في وسط الكثير من الصراعات في المنطقة . ويلقى خريستوس الضوء على أهمية التمييز أيضا بين ممارسة الصحافة المكتوبة من ناحية والصحافة الاليكترونية من ناحية أخرى . فالصحف بوجه عام تنزع الى كونها أقل تعصبا وتحيزا . ويرى انه فيما يتعلق بالصحافة الخاصة بالشئون الخارجية فان العجز يكمن في افتقار الكثير من الصحفيين لقاعدة التعليم الاساسى .

وأخيرا فعلى الرغم من موقع اليونان الاستراتيجى في المنطقة الا أن الاعلام اليونانى لم ينجح في التقريب بين الشعب اليونانى وبين الشعوب الاخرى في حوض البحر المتوسط .

وتحدث باساران دازجن عن الصحافة التركية في قبرص والتي اتسمت حتى مشارف الثمانينات بسمة المدافع عن قضية النزاع العرقى في قبرص . بعد تجمع الاتراك القبارصة في الشمال وتأليفهم لنظم تشريعية وتنظيمية وقضائية خاصة بهم ظهرت اتجاهات جديدة إزاء المسألة القبرصية وقضايا الاقليم بشكل عام . فمن ناحية توافقت اتجاهات الصحافة التركية إزاء دول الاقليم مع مواقف هذه الدول تجاه المسألة التركية في قبرص بمعنى انها أيدت الدول التي ناصرت المسألة التركية ووقفت ضد الدول التي لا تمد لها يد العون ولكن بعد التحول الشامل الذى حدث في العالم بعد الثمانينات من انهيار الكتلة الشيوعية وظهور النظام العالمى الجديد ظهرت رؤى ومناظير مختلفة للصحافة التركية وتخلت عن هويتها كمساند لمسألة النزاع العرقى فتجدها على سبيل

المثال تؤيد حملة القوات المتحالفة في العراق وتتساعل عن موقف الغرب من الصراع في البوسنة والهرسك .

وقد أفردت الندوة جلسة كاملة للصراع العربي الاسرائيلي وتحدثت في هذا الشأن ربي حصرى عن تغطية الصحف العربية لفلسطين واسرائيل . فقد أكدت أن التغطية العربية لشئون إسرائيل سواء في القدس الشرقية أو في العالم العربي ككل خضعت لاعتبارات قومية . فقد إنصب الاهتمام لعدة سنوات على عدة نقاط من أهمها : المبادرات الاسرائيلية لفض النزاع ، محاولات الاعتداء على الفلسطينيين ، مقاطعة إسرائيل التي امتدت عند البعض الى مقاطعة المناطق المحتلة . أما عن الصحافة الفلسطينية فقد اهتمت بمقالات الرأي المنشورة في الصحف الاسرائيلية والتي اعيد طبعها بالعربية للنشر في الصحف الفلسطينية فقد اعتمدت العلاقات بين الصحفيين الفلسطينيين والاسرائيليين على المصلحة المتبادلة في تبادل الاخبار ولم يتردد الكثير من الصحفيين الفلسطينيين في زيارة الصحف الاسرائيلية للحصول على القصص التي لم يسمح بنشرها في الصحف الفلسطينية وبعد نشرها في الصحف الاسرائيلية كانت الصحف الفلسطينية تعيد نشرها اعتمادا على القصة المنشورة . وجاء مؤتمر مدريد ليشكل نقطة تحول فقد بدأت فكرة " العدو الصهيوني " في التلاشي شيئا فشيئا واصبح هناك اهتمام من قبل القراء العرب لمعرفة المزيد عن المجتمع الاسرائيلي والهوية الصهيونية .

ومع اتفاق اوسلو انهارت باقى المحظورات ووجد الكثير من الصحفيين العرب طريقهم الى تل أبيب للحديث عن اسرائيل من داخل اسرائيل ومن الجانب الاسرائيلي تحدث جوزيف الجازي (هارترس) عن الصحافة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ فقد لعبت دور المتحدث الرسمي باسم دولة اسرائيل ، فيغلب على الصحف نشر مقالات المتحدثين الرسميين وأعضاء الجيش وباقي أعضاء الدولة الجديدة ولم يخرج عن هذا الإطار الا العدد القليل من الصحفيين الذين تناولوا امورا أخرى مثل انتهاك حقوق الانسان والتعذيب في السجون ، وما إلى ذلك الامر الذي عرض هؤلاء الصحفيين الى التنبذ والى مواجهة الرقابة . ومع ظهور الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ تغير وضع الاعلام الاسرائيلي ككل فكان على الاعلام نقل صورة جديدة خلقتها الانتفاضة . ومع استمرار صورة الصحافة الاسرائيلية " كصحافة العدو " الا انها نجحت في اعطاء مساحة واسعة لوضع الحياة في فلسطين . وقد تمكن بالفعل بعض القادة الفلسطينيين من الوصول الى الرأي العام الاسرائيلي عن طريق وسائل الاعلام العبرية . وهكذا فقد تغلب الضمير المهني على المعتقدات السياسية والشخصية للصحفيين الاسرائيليين وقد ساهمت الصحافة الاسرائيلية في زيادة وعي الرأي العام بحقيقة الوجود الفلسطيني وفي نقل الصراعات القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين في

الاراضى المحتلة . ويضيف جوزيف الجازي ان الصحفيين الاسرائيليين قد حظوا بحرية التعبير واسعة لا يتمتع بها زملاؤهم الفلسطينيون في الاراضى المحتلة الذين لم يكن عليهم مواجهة الرقابة الاسرائيلية فحسب بل رقابة السلطات الفلسطينية ايضا .

وعقدت جلسة كاملة لمناقشة أوضاع الصحافة في مصر ، وقد رأس هذه الجلسة السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام واقتنحها بالتنويه الى اهمية دراسة وضع الصحافة الحالية في مصر لما تعطيه من نموذج لصحافة الوطن العربي ولتطور حرية التعبير . وقد تحدث فيها الاستاذ سلامة احمد سلامة الذي تحدث عن تحول الصحافة من السلطوية للديموقراطية ، وقسم تطور الصحافة في نصف القرن الاخير الى ثلاث مراحل :

- مرحلة ما قبل عام ١٩٦٠ حيث كانت الصحافة ليبرالية غير مملوكة لاحزاب أو لافراد ،

- مرحلة الثورة وتأميم الصحافة ، حيث اصبحت الصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكي الذي اسسه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وظلت هكذا حتى جاء السادات وادخل التعددية الحزبية واصدر قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ .

- المرحلة الثالثة منذ نهاية السبعينات والتي يمكن القول ان الصحافة قد قطعت فيها شوطا كبيرا في الانتقال من السلطوية الى الديموقراطية واتسع هامش حرية التعبير وقلت وطأة سيطرة الحكومة على الصحافة .

وتناول الاستاذ محفوظ الانصارى ، رئيس تحرير جريدة الجمهورية ، الصحافة القومية بمصر وبدأ حديثه بتقديم عرض تاريخي لتطور النشاط الصحفي في مصر ، وصولا لعهد عبد الناصر الذي ترك الحكم وهناك خمس دور صحفية قومية ، وهى الاهرام ، أخبار اليوم ، التحرير او الجمهورية ، الهلال ، روز اليوسف ، ثم جاء السادات وبدأ عهد التعددية وعادت الصحافة الاهلية غير الرسمية من جديد ، وانتقلت ملكية الخمس دور الكبرى الى الدولة لتكون صحفا قومية تعبر عن الوطن لا عن حزب بذاته .

أما الاستاذ جمال بدوى ، رئيس تحرير الوفد فتحدث عن صحافة المعارضة " المشكلات وأفاق المستقبل " وقد بدأ حديثه بالتمييز بين الصحافة الحزبية وصحافة المعارضة ، ثم ركز على صحيفة الوفد مقدما عرضا تاريخيا لها ، ثم تعرض لما تعانيه من مشاكل مثل عدم المساواة في الحصول على الاخبار ، وعدم ملكية الموارد المالية الضخمة التي تؤهلها للمساواة مع دور الصحف التابعة للدولة وتحول شبابها للعمل في الصحف القومية مما يشكل خطورة على صمودها .

في حين تحدث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن التغطية

الصحفية للقضايا الاستراتيجية وقد بدأ حديثه بتعريف للقضايا الاستراتيجية وهي القضايا المتعلقة بالامن القومي ويشير الى انه خلال الاربع سنوات الماضية وحتى الآن لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم الامن القومي .

وتحدث الاستاذ احمد يوسف القرعى عن الصحافة المتخصصة فى مصر وتنقسم نشأة الصحافة المتخصصة الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : بدأت بإنشاء المجلة المصرية للعلوم السياسية عام ١٩٥٧ التى نشأت عن جمعية أهلية مصرية للعلوم السياسية ولكن رغم صدورها عن جمعية أهلية الا انها تعكس توجهات الدولة فى ذلك الوقت كما انها غطت معظم القضايا التى شغلت الفكر السياسي المصرى آنذاك مثل قضايا القومية العربية ، وتداعيات حرب السويس ، والوحدة مع سوريا ، وغيرها من القضايا ، وعلى الرغم من ان هذه المجلة قد ملأت الفراغ فى ذلك الوقت الا انه يؤخذ عليها انها لم تكون كوادى صحفية متخصصة كما انها لم تكن منتظمة فى الصدور

المرحلة الثانية : وبدأت بإنشاء مجلة السياسة الدولية عام ١٩٦٥ . وقد جاءت هذه الدورية استجابة لاحتياجات سياسة مصر الخارجية فى ذلك الوقت حيث مثلت الفكر المعاصر بمختلف اتجاهاته .

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة التعددية الصحفية وإنشاء الكثير من مراكز البحوث والدراسات السياسية التى واكبت المتغيرات السياسية فى المنطقة وواكبت التعددية السياسية محليا ومن أهمها التقرير الاستراتيجى العربى والذى بدأ إصداره عام ١٩٨٥ ثم تقرير الأمة فى عام الصادر من مركز الدراسات الحضارية . وصدرت بعد ذلك الكراسات الاستراتيجية وهى مجلات استراتيجية متخصصة تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ودار موضوع الجلسة الختامية حول الهجرة من شمال افريقيا والشرق الاوسط الى أوروبا وتحدث جيدو مليتدو من جريدة المانيستو الايطالية عن الهجرة من شمال افريقيا وخاصة المغرب الى ايطاليا ، فالصحف لا تبذل جهدا فى التعريف بخصائص كل جماعة من

الجماعات المهاجرة ولكن ينظر اليهم جملة كتهديد امنى على الرغم من قلة أعدادهم مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى . ومن ناحية أخرى فان المهاجرين من شمال افريقيا والشرق الاوسط ، خاصة المسلمين منهم ، يواجهون بالفعل مشكلة كون ايطاليا مجتمعا كاثوليكيا وبالتالي فان كل العون والمساعدة التى يحصلون عليها تكون عن طريق تلك المنظمات الكاثوليكية ، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لهم .

تحدث يونس مجاهد من صحيفة الاتحاد الاشتراكي بالرباط عن هجرة المغاربة الى أوروبا وركز فى عرضه على طريقة تعامل الصحافة المغربية مع قضايا المهاجرين المغاربة فى أوروبا كنموذج لمنهجية تعامل الصحافة المغربية مع كل ما يمس أوروبا وتتخلص هذه المنهجية فى ارتكازها أساسا على التناول المشحون بالعواطف وقلم ترقى الى تناول موضوعى مستند الى المعطيات الملموسة والتقصى الميدانى وأول قضية تغطيتها الصحافة المغربية هى مظاهر العنصرية التى تمارس ضد المهاجرين وتغطى بشكل رئيسى فى اغلب وسائل الاعلام خاصة فى الجرائد فى حين نجد ان وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية تتجاهل مختلف الاخبار حول الاحداث العنصرية وكانت الصحافة المغربية تتابع باستمرار ما يحدث من مظاهر عنصرية ، لكنها لم تنفرد بالتحقيق فى موضوع الاعتداءات العنصرية بهدف استجلاء مختلف جوانب الموضوع الا فى حالات خاصة ويرجع ذلك الى غياب الامكانيات وشروط العمل الصحفى الاحترافى . وقد كان ذلك دافعا لتأسيس لجنة داخل النقابة الوطنية للصحافة المغربية لتتبع موضوع الهجرة . وخلاصة القول فإن الصحافة المغربية تولى اهتماما لقضايا الهجرة والمهاجرين ولكن يجب على وسائل الاعلام بذل مجهود اكبر فى فهم الاشكالية فى عمقها فالهجرة لم تعد مجرد حوادث عنصرية فهى ظاهرة حضارية طرأت عليها العديد من التحولات وجعلت من المهاجرين جزءا من المجتمعات الأوروبية ويمكن للمجتمع الغربى ان يوظف هذه الظاهرة لخدمة تعاونهم أوروبا وأن يستخدم هذا التواجد لخدمة تعاون وتبادل متكافىء بين حضفتى المتوسط .

ندوة ، جمهورية كوريا وجمهورية مصر في القرن الحادي والعشرين : التغيير والاستمرار في السياسات ومجالات التعاون

سيول ، (٢١ - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقي

السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية / جامعة القاهرة
وقدم ورقة عن " الاستثمارات الكورية في مصر " .

وبالإضافة إلى ما كشفت عنه ورقة د . هفاء من تأثيرات
مشتركة بين مصر وكوريا فإن ورقة يونج تشو أكدت أن كوريا
الجنوبية تعتمد اعتمادا شديدا على التكنولوجيا المستوردة ،
وأن الصناعات الكورية تعتمد على التكنولوجيا عادية ومتوسطة
المستوى ، أما بالنسبة للتكنولوجيا عالية المستوى (التكنولوجيا
الاستراتيجية) مثل تكنولوجيا المستشعرات وتكنولوجيا تبسيط
أدوات وعمليات الإنتاج وتكنولوجيا تحويل المواد فإن كوريا
الجنوبية لم تتطرق إليها بعد مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم
الثالث . ثم كشف د . يونج تشو عن حقيقة هامة يجب أن تظن
إليها جميع الدول المدرجة تحت هذا التصنيف وهي أن عمليات
نقل التكنولوجيا (حتى بعد تحويلها) لا يمكن أن تسفر عن
نقائج ايجابية إلا بعد أن تتم عمليات إعداد مكثفة لذلك المجتمع
الذي سيتلقى هذه التكنولوجيا حتى يكون قادرا على استيعابها
، وأشار د . يونج تشو في هذا السياق إلى التجربة الكورية
حيث كانت حقبة الستينيات والسبعينيات فترتي إعداد وتأهيل
للمجتمع الكوري ، ثم بدأت في الثمانينيات عملية التحول إلى
الصناعات المتقدمة وخلالها قامت كوريا الجنوبية باستيراد
وتقليد تكنولوجيا غربية ويابانية حتى تمكنت من إقامة القواعد
التكنولوجية الخاصة بها في أواخر الثمانينيات ، وفي فترة
التسعينيات تسعى كوريا لتطوير تلك القواعد بحيث تستطيع
كوريا أن تستوعب التكنولوجيا عالية المستوى في أقرب وقت
وفي الجلسة الثانية التي كان أطارها الأساسي التوجهات
والسياسات المتبادلة بين جمهورية كوريا ومصر ، قام د .
مصطفى كامل السيد بعرض الورقة التي أعدها د . عبد المنعم
المشاط عن الإدراك (الفهم) المصري للقضايا الكورية ، ثم
عرض د . عباس هونج (د . سون . نام هونج - الحاصل على
درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة
القاهرة) لورقته حول جمهورية كوريا ومصر في المستقبل في
أطار تعاون الجنوب مع الجنوب ، والتي مثل فيها جامعة
بوسان للدراسات الأجنبية . وفي آخر أوراق هذه الجلسة
عرض د . جوها من جامعة بوسان للدراسات الأجنبية ورقته حول
" سياسة جمهورية كوريا تجاه الشرق الأوسط " ، وعكست
مناقشات هذه الجلسة وجود اهتمام كوري كبير بالسوق
المصرية ، ولكن هناك اعتقادا أيضا بأن حجم التجارة بين
البلدين وكذلك مستوى التعامل الاقتصادي بينهما يقل كثيرا
عن المستوى المطلوب والإمكانيات الكامنة لكل من البلدين .

شهدت العاصمة الكورية خلال الفترة من ٢١ - ٢٢
سبتمبر ١٩٩٥ انعقاد واحدة من أهم الندوات التي عقدت منذ
بداية التعاون في مجال البحث العلمي بين مصر وجمهورية كوريا
منذ قبل سبع سنوات ، وتعود أهمية هذه الندوة إلى أنها أول
ندوة تعقد بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين
إلى مستوى السفراء في إبريل الماضي ، كما أنها تمثل
استمرارا لسلسلة الندوات التي تعقد بين القاهرة وسيول والتي
بدأت أول ندوة منها في شهر سبتمبر ١٩٩٤ في القاهرة
وحضرها وفد كوري كبير .

وعكس التطور الذي طرأ على الموضوعات التي ناقشتها تلك
الندوة حدوث نمو ملحوظ في الاهتمام بالقضايا المشتركة ، ومع
تركيز هذه الندوة على الموضوعات التي تتسم بالتخصص
الدقيق يتضح أن الندوة الأولى قد أسهمت - وبسرعة كبيرة -
في عبور مرحلة استطلاع الآخر بعد طول انقطاع ، وباتت
التوجهات والنوايا على قدر مناسب من الوضوح والتحديد ،
وأصبح من الممكن بناء على ذلك تصور إطار عمل قائم على
الفهم المتبادل للإمكانيات والاحتياجات للتعاون المستقبلي بين
جمهورية كوريا ومصر .

ومن ناحية أخرى جاء انعقاد هذه الندوة كثمرة للتعاون بين
المعهد الكوري لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA)
وجريدة كوريا هيرالد التي تعد من أوسع الجرائد الناطقة
بالإنجليزية في جمهورية كوريا ، ومعهد الدراسات الآسيوية
بجامعة القاهرة ، وعلى هذا فإنها عكست مثالا نموذجيا لما
يمكن أن يحدث بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإعلام
والنشر في مصر وفي جمهورية كوريا لصالح تحقيق هدف
استراتيجي مشترك ، والذي يتمثل في تطوير العلاقات إلى
الحد الذي يسمح لها بأن تسهم بدور إيجابي ومؤثر في دفع
ودعم المسيرة المصرية نحو الإصلاح الاقتصادي ويعطي
جمهورية كوريا - في الوقت ذاته - فرصة توسيع نطاق
نشاطها الاقتصادي وتطوير علاقاته الاقتصادية في منطقة
الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة .

وقد بدأت أولى جلسات الندوة وشارك فيها من الجانب
المصري د . هفاء خير الدين رئيس الاقتصاد - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة بورقة عن تأثير جولة
أورو جوى على كل من مصر وجمهورية كوريا وتطبيقات ذلك
على العلاقات المصرية الكورية . ومن الجانب الكوري د . يونج
تشو من معهد الشؤون الخارجية والأمن الوطني الكوري بورقة
عن " الخبرة الكورية في مجال نقل التكنولوجيا " ثم د . محمد

الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية : دراسة مقارنة " ، وكذلك الورقة التي قدمها د . ديوك مين يون من معهد الشؤون الخارجية والأمن القومي في جمهورية كوريا حول الأمن الإقليمي والانتشار النووي في آسيا والشرق الأوسط .

وقد كشفت هذه الجلسة عن وجود قدر كبير من القلق المشترك بين كل من مصر وجمهورية كوريا من جراء الانتشار النووي بفعل كوريا الشمالية في شبه الجزيرة الكورية وإسرائيل في الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن هناك تحسنا في الظروف الأمنية على المستوى العام إلا أن تطور ونمو هذه التهديدات على المستوى الإقليمي (والتي على رأسها الانتشار النووي) باتت تهدد أمن الدول على نحو فردي وجماعي ، وهي الأمور التي تتطلب تطوير التفاهم والمناقشة حول قضايا الأمن في شرق آسيا والشرق الأوسط من منطلق المتغيرات التي جلبها انتهاء الحرب الباردة .

وأثناء الجلسة الثالثة جرت مناقشة العلاقات الثقافية والإجتماعية العربية الآسيوية وبعد أن عرض د . مصطفى كامل السيد ورقته حول الرؤية العربية لكوريا ، قدم د . جونج وي كيم من جامعة هانكوك للدراسات الخارجية ورقته حول الرؤية الكورية للعرب ، ثم اختتمت هذه الجلسة بورقة د . نيفين عبد الخالق مصطفى والتي شارك في إعدادها د . محمد السيد سليم حول الإسلام والحضارات الآسيوية ، وأكدت أوراق هذه الجلسة أن النظرة المصرية لجمهورية كوريا متأثرة تأثرا شديدا بالتاريخ القديم لمنطقة آسيا ، وهو الأمر الذي يعكس واحد من أهم وأخطر الموضوعات التي تحظى باهتمام مشترك بين الجانبين وهو موضوع الأمن الإقليمي وانتشار الأسلحة النووية في آسيا . والشرق الأوسط . وقد ترأس هذه الجلسة البروفيسور جونج يول ريو رئيس المعهد الكوري لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA) ، ونوقشت فيه الورقة المقدمة من العميد أ ح (م) مراد إبراهيم الدسوقي رئيس الوحدة العسكرية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام حول " الانتشار النووي في

« مؤتمر » نموذج جامعة الدول العربية الدولي السادس

القاهرة : (٨ - ١٢ أكتوبر - ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٩٥)

سمير محمد شحاتة

المستشار السياسي للأمين العام لجامعة الدول العربية والذي تحدث عن " المصالحة العربية " فقال : إن المصالحة العربية تقتضي أن تكون هناك مصالح على المستوى الوطني أو القطري أي في داخل كل قطر عربي ، لأن كثيرا من الدول العربية تعاني من حالة انقسام وتمزق على المستوى السياسي والإثنى والاجتماعي والاقتصادي ، ويعتبر عام ١٩٩٠ عاما فاصلا في تاريخ العلاقات العربية العربية بحيث لم تقتصر آثاره السلبية على العلاقات العربية العربية فقط وإنما على المجتمعات العربية ذاتها من الداخل والتي ماتزال تعاني من آثار هذا الانقسام ، فقد كشفت الأزمة التي حدثت نتيجة الغزو العراقي للكويت عن أغراض دفينية أو كامنة في العلاقات العربية العربية وأيضا كشفت عن حالة الخلل أو الإعتدال في الجسد السياسي في الدول العربية ، كما أظهرت نوعين من الخلل أو سقوط وعدم احترام القضايا التي كانت مقدسة أو بمثابة " التابو " وهما : أولا ، القضية الفلسطينية التي من المفروض أن تجمع شمل الأقطار العربية وهو ما لم يحدث ، وثانيا ، قضية الأمن القومي العربي . وأضاف د . ناصيف أن الجامعة العربية لا تستطيع أن تفرض جدول أعمال معين على الأقطار العربية ، وأن دور الجامعة العربية هو مناقشة هذه القضايا الآن وليس التسوية لأن هذه تتبع من إرادات الدول العربية ، كما ذكر أن هناك قضيتين أساسيتين في المصالحة العربية هما : الأولى ، شمولية المصالحة ، فهي ليست معالجة

في إطار احتفالات الجامعة الأمريكية بنموذج جامعة الدول العربية الدولي السادس بادرت اللجنة المنظمة باقامة هذا النموذج إيماناً منها بضرورة تعريف جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية تنتمي إليها الدول العربية ، والتي من خلالها يتم عمل عربي مشترك ، ومناقشة القضايا والمشاكل التي تواجه الوطن العربي مما يزيد من القدرة على بلورة الفكر المشترك الذي يقوم على الوعي بوحدة الأمة العربية . ومنذ أن بدأ النموذج في صيف عام ١٩٩٠ وهو يزداد اتساعا وعمقا من حيث عدد المشاركين على مستوى الوطن العربي وأفريقيا وأوروبا وأمريكا ، فقد بدأت الحوارات عام ١٩٩٣ بالحوار العربي - الأوروبي ومناقشة الموضوعات المشتركة وفهم أكثر لإختلافاتهم ، وفي عام ١٩٩٤ تم انشاء الحوار العربي - العربي كمنتدى للشباب العربي لمناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة . وبناء على النجاح الذي حققه الحواران ، فقد أقيم هذا العام الحوار العربي - الأفريقي ، وقد تزامن احتفال هذا العام مع الذكرى الخمسين لإنشاء جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وكان شعار المؤتمر " المصالحة قبل المصالحة " والذي اختاره د . عصمت عبد المجيد خامس الأمناء عندما نادى باصلاح العلاقات العربية على أسس احترام السيادة والتعاون وتحريم الإعتداء بين الدول العربية وقد تضمن الاحتفال عدة حلقات نقاشية بدأت بالدكتور ناصيف حتى

دبلوماسية بل تتعدى ذلك الى تغيير حقيقى فى العلاقات العربية - العربية ، والثانية ، التدرجية فى المصالحة ، فلا نملك مظلة أو باراشوت لعمل مصالحة سريعة . وتحدث عن غياب السلطة العليا للجامعة العربية .

ثم تحدث د . ناصيف عن الجوانب الفلسطينية فى المصالحة العربية فقال : أنه يجب أن يتوافق منطق الدولة مع منطق المواطن ، وهناك أيضا حركات قومية تتجاوز برامجها وأفكارها وشعاراتها حدود الدولة القطرية ، وللأسف ماتزال الدولة القطرية كفكرة لم تترسخ فى بعض الجوانب والأمور . وقال ، إن الهوية العربية باعتبارها سوسيولوجيا وليست أيديولوجيا ، فهي هوية اجتماعية أو سوسيولوجية ، وأضاف بأن أهمية تفعيل دور الجامعة من خلال اصلاح النفوس أولا ثم تنقية الأجواء العربية ، وأن وجود دور فاعل ومبادر للأمين العام للجامعة العربية وضرورة توافر قدر من التراضى على المصالح بين الاقطار لها أهمية قصوى .

ثم تحدث السيد على النخيلان السكرتير الثالث للمنوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية عن "العدوان العراقى والشرعية العربية" ، فاستعرض دور الكويت منذ استقلالها فى ١١ نوفمبر ١٩٦٢ فى مساندة الدول العربية فى كل الحروب التى خاضتها ضد اسرائيل سواء بالمعدات العسكرية أو المساعدات المادية والسياسية والدبلوماسية ، ودعم الشعب الفلسطينى فى قضيته العادلة ومسايعه لتحرير أرضه ، وفتحت ذراعيها لإستقبال النازحين من الشعب الفلسطينى ، كما استعرض دور الكويت فى احتواء القضية اللبنانية من خلال ترؤسها للجنة السداسية التى شكلت بقرار قمة الجزائر عام ١٩٨٩ ، وأشار لدور الكويت فى مساهمتها لتقريب وجهات النظر لكل من اليمنين الجنوبي والشمالي قبل الوحدة والتى أثمرت وضع مشروع دستور الوحدة بين شطرى اليمن ، وأيضا أشار الى دعم العراق فى حربه مع ايران خلال ثمانى سنوات قدم خلالها الكويت الدعم بكافة أشكاله الى العراق .

كما تحدث عن الحصار المفروض على العراق فقال : إن مسألة الحصار واستمراره أو تخفيفه هى فى يد العراق وحده ، إذ أن تنفيذه لكافة قرارات مجلس الأمن كفيل وحده برفع الحصار ، ولكن العراق ينتهج فى سعيه الى رفع الحصار نهجا شادا يتحدى به مجلس الأمن تاركا شعبه تحت وطأة المعاناة ومستغلا هذه المعاناة لتحقيق أهداف إعلامية ، كما أن الكويت تتفهم المعاناة التى يتحملها الأبرياء والمحرومون من الشعب العراقى . كما كان للقرار رقم ٩٨٦ والذى سمح للعراق بتصدير ما قيمته بليون دولار من النفط لشراء الإحتياجات الأساسية للشعب العراقى ، والقرار رقم ٦٨٧ والخاص بوقف العمليات العسكرية لهما أثر ايجابى بالغ الأهمية فى هذا المجال .

كما أكد أن هناك مطالب لولية تجاه العراق وفى مقدمتها :

- التاكيد من نزع أسلحة الدمار الشامل ومنها البرنامج النووى والجرثومى والكيمائى .

- تأمين حقوق الانسان العراقى ووقف عمليات القمع ضد الشعب العراقى .

- ضمان آلية دفع التعويضات للمتضررين من دول أو أفراد

- ضمان عدم ارتكاب أو دعم أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى .

- تقيد العراق بكل التزاماته بشأن خدمة ديونه

الخارجية وسدادها .

- التاكيد من النوايا السلمية ووضع ضمانات لعدم الإعتداء واستقرار المنطقة .

ثم تحدث د . نبيل نجم سفير العراق فى القاهرة ومنوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية عن "الخطر على العراق" فقال : إن الحصار المفروض على العراق له آثار سلبية وانعكاسات على مجمل الحياة المختلفة للشعب العراقى وبشكل خاص من الناحية الصحية فى ظل الحصار الذى امتد الى ما يقرب من خمس سنوات ، وبعد هذا الحصار خرقا واضحا لحقوق الانسان ، وأشار الى التقارير التى تبين الأوضاع الصحية لدى الشعب العراقى والأخطار التى تهدد حياته بسبب العقوبات الدولية .

وأضاف د . نبيل نجم أنه منذ عام ١٩٩١ تم تدمير كل أسلحة الدمار الشامل بالعراق وإلى الآن لم توجد أى أسلحة أو مكونات لأى سلاح ممنوع ، وقد سمح للعراق بانتاج أسلحة صواريخ متوسطة المدى ولكنها تراقب من الجهات المعنية . ولكن بعض النواثر الأمريكية ترد مؤخرا بأن العراق لازالت تمتلك أسلحة كيميائية وجرثومية ، كما تتهمها اللجنة الدولية المسئولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل بوجود ١٧ طنا من المواد الجرثومية بالرغم من انتهاء صلاحيتها فى عام ١٩٩٣ ، وبالتالي وبالرغم من أن العراق قد نفذ كل الإلتزامات والشروط الواجبة عليه ، ولكن مجلس الأمن تحت تأثير قوى أخرى لازال يشدد العقوبة على العراق ، ويستمر فى فرض رقابة على كل المنتجات الحربية وفى حصاره الاقتصادى عليها .

وأشار الى أن العراق من خلال جامعة الدول العربية يناشد الدول العربية والصديقة بأن تسعى من أجل رفع الحصار المفروض عليها .

وفى المحاضرة التى ألقاها د . جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أثار خمس مراحل من الحروب التى مرت بها الدول العربية مع اسرائيل بدءا من عام ١٩٤٨-١٩٥٦ والمرحلة الثانية من ١٩٥٦-١٩٦٧ والثالثة من حرب ١٩٦٧ الى زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ والمرحلة الرابعة من زيارة السادات للقدس الى هجوم صدام حسين على ايران فى فترة الثمانينات والخامسة فترة التسعينات وهى الفترة التى نعيشها الآن . وركز فى محاضرتة على النقاط التالية :

١- التحذير من قيام وسائل الإعلام العربية والمصرية وبعض المثقفين العرب من توريد نفس المصطلحات والمفاهيم التى تطلقها أجهزة الإعلام الاسرائيلية والنواثر الحاكمة فى اسرائيل مثل اطلاق كلمة الحروب على كافة المواجهات التى حدثت بين العرب واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ فهى تسميها حروبا عربية - اسرائيلية لتثبت أن ما حدث من قبل اسرائيل لم يكن عدوانا منها أو هجوما على الدول العربية ، مثال ذلك ما حدث عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

٢- التاكيد على أن ما حدث فى مسيرة التسوية منذ زيارة السادات للقدس وحتى الآن لم يكن سلاما حقيقيا وإنما كان الهدف منه إخراج مصر من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى ، ثم إخراج الفلسطينيين والأردنيين وهكذا ، وصولا الى ما يحدث الآن مع سوريا .

٣- التاكيد على أن التنمية الحقيقية فى مصر والمنطقة العربية تتحدد معالمها وبرامجها من واقع معرفة الإحتياجات

المحلية الفعلية مثل توفير مياه الشرب النقية والزراعة والتوظيف في محافظات مصر في الدلتا والصعيد ، وليس تحديدها في إطار قمة عمان أو مخطط الشرق الأوسط .

وخلال شهر نوفمبر عقدت بعض الجلسات والحوارات الهامة في مختلف قاعات الجامعة الأمريكية ، ففي القاعة الشرقية نوقش موضوع "الحظر على العراق وليبيا" وفتح باب المداورات ، وحاول مندوبوا ليبيا والعراق جذب أكبر عدد من الدول لمساندة قضيتهم ومحاولة رفع الحظر والمعاناة على شعبيهما . وفي جلسة أخرى بقاعة الهيل هاوس بدأ "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" مناقشة الهجرة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على الوطن العربي ، وبدأ المندوبون بالقاء كلماتهم الافتتاحية ، وقد دار معظمها حول إدانة قرار مد الحظر على العراق والعلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة العربية ، وبعدها تمت مناقشة قضية المبعدين الفلسطينيين في ليبيا .

وفي قاعة الجميل سنتر بدأ "مجلس وزراء الداخلية العرب" مناقشة موضوع الإرهاب ، ودار الجزء الأول من الجلسة حول إيجاد تعريف مناسب للإرهاب والإرهابيين ، وتم تقديم مشروع قرار : الأول عرف الحظر على العراق وليبيا كإرهاب دولي ، أما

الثاني فقد أدان الإرهاب وتضمن سبل مكافحته في الشرق الأوسط . وفي مبنى كلية العلوم السياسية دارت مناقشة عن "الحوار العربي الأفريقي" حول مكونات الشخصية وتعريفها ، وبدأ منسقوا الحوار بتعريف الشخصية من خلال التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ومن خلال "الحوار العربي - العربي" بالقاعة الزرقاء دار الحوار حول امكانية تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي ، ثم انتقل الحوار الى قائمة المتحدثين والتي أثير فيها كثير من النقاط الهامة منها أهمية الوعي السياسي في الوطن العربي وكيفية ايجاد مثل هذا الوعي ، وقد أثير خلال المناقشة موضوع هام وهو علاقة الاقتصاد بالديمقراطية . وفي قاعة الجميل سنتر كان حول "الحوار العربي الأوروبي" ونوقش من خلاله موضوع "حرية الاختيار والتعبير والديمقراطية" ، وفتح باب المناقشة بطرح سؤال عما هي الخطوات التي يجب أن تتخذ نحو تكوين "شخصية ديمقراطية" وكيف يؤثر ذلك على حرية التعبير والاختيار ، وانتهت المناقشة بالتوصل الى توصيات لتدعيم الديمقراطية وذلك بالتطرق لبعض النقاط كدور التعليم والمجتمع .

المؤتمر الدولي حول أمن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة

بروكسل / بلجيكا (١٥ - ١٧ أكتوبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقي

لتنظيم الحوار في البحر المتوسط ، وأشار إلى أن هذه المبادرة تتم على أساس تجريبي ، وليس على أساس وضعها موضع التنفيذ فوراً ، كما أكد على أن توجيه المبادرة سوف يتم طبقاً لتطورات الأمور . ونظراً لأن البحر المتوسط هام لأنه يضم الوجود البحري الروسي والجناح الجنوبي لحلف الناتو ، فإن الاسهام في تحقيق الأمن والاستقرار في المتوسط وتحسين الفهم المتبادل بين نوله والسعي لبناء الثقة تعد أهدافاً بالغة الأهمية ينبغي الحرص على تحقيقها في المرحلة الأولى من مراحل مبادرة الحوار وهي المرحلة التي سوف تتحدد على أساس نتائجها معالم المرحلة الثانية للمبادرة .

وشهد جلسات المؤتمر نقاشاً ساخناً بين أربعة أطراف متعارضة على نحو متوازن ، الطرف الأول منها حلف الناتو الذي يسعى لتحسين صورته التي طالها الكثير من الشك إبان عقود الحرب الباردة من قبل دول جنوب المتوسط ودول الشرق الأوسط عموماً (وهو الشك الذي طال أيضاً المؤسسات الغربية بشكل عام ، وذلك من خلال التحرك فيما وراء الديبلوماسية والتوجه للرأي العام .

بعد أن قرر التحالف الغربي أن يركز معظم جهوده في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة في اتجاه شرق وسط أوروبا ، فإنه اكتشف بعد فترة قصيرة من ذلك القرار أن مصالحه في البحر المتوسط تتطلب العمل بهدوء ولفترة زمنية طويلة لإقرار نوع من التعاون بين دول الحلف شمال المتوسط والدول الأخرى المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط .

وللتعرف على القضايا الأمنية والتحديات الجديدة في هذه المنطقة الحيوية من العالم قامت مؤسسة راند (Rand) للأبحاث (الولايات المتحدة) بالاشتراك مع قيادة حلف الناتو بعقد مؤتمر دولي حول " أمن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة " خلال الفترة من ١٥ / ١٠ : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٥ ، شارك فيها ممثلون عن جميع الدول الاعضاء في الحلف بالإضافة إلى أربع دول عربية ثلاث منها متوسطية هي مصر وتونس والمغرب الى جانب موريتانيا ، وكذلك اسرائيل ، وهي الدول التي وجهت اليها الدعوة للحوار من قياة حلف الناتو قبل ذلك بنحو عام .

وفي الجلسة الافتتاحية للنوة قام السفير سيرجيو بالانزينو نائب سكرتير عام الحلف بعرض أهداف مبادرة حلف الناتو

والطرف الثاني الولايات المتحدة التي باتت تنظر إلى علاقاتها مع أوروبا عبر الأطلسي نظرة مختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانطلاقاً من هذا فإنها تسعى لمعرفة تأثير متغيرات ما بعد الحرب الباردة على فرص إقامة نمط أمنى اقليمى مختلف

والطرف الثالث فرنسا التي ترى صعوبة التعامل مع اقليم البحر المتوسط كوحدة واحدة بعد أن فشلت جهود توحيد هذا الاقليم إبان العصر الاستعماري ، ونظراً لأن هذا الاقليم متعدد الثقافات ومتعدد الديانات وأيضاً متعدد الحضارات فإنه يحتاج الى أن يتعامل معه بأسلوب مختلف حتى نتضمن من مواجهة العدد الكبير من القضايا والمشاكل التي يعاني منها ، ويمكن أن يسهم في تجديد معالم ذلك الأسلوب أن هناك بعض العلاقات الجيدة التي تربط بين دوله .

والطرف الرابع ويضم من ناحية الدول العربية التي دعيت إلى الحوار ، ومن الناحية الأخرى إسرائيل التي يوجد حول دعوتها خلاف كبير ويصنف خاصة بين الولايات المتحدة التي ترى أنها جزء أساسي في أي ترتيبات أمنية في اقليم المتوسط ، وإيطاليا التي كانت ترى ضرورة تجميد موقف إسرائيل إذا كان التحالف الغربي يريد حقاً النجاح لأي مبادرة حوار .

وعلى امتداد جلسات المؤتمر الذي لم يتم فيه تقديم أوراق بحثية تقليدية ولكن كانت كل جلسة من جلسات تشهد طرح الأفكار الأساسية التي يراها كل طرف من الأطراف تجاه المبادرة ومن خلال تلك الجلسات اتضح أن مبادرة حلف الناتو تجاه اقليم البحر المتوسط تتميز بسمات مختلفة عن مبادرات سبقتها وأن هذه السمات يمكن إجمالها في الآتي :

- تجمع هذه المبادرة بين فكرة التعاون الاقتصادي والتعاون الأمني على نمط متوازن مع الإقرار بأن الأمن ليس لعبة خاسر وفائز ، ولكن يمكن لجميع الأطراف أن تخرج فائزة إذا خلصت النوايا وأحسن استغلال الامكانيات .

- تقترح المبادرة الجديدة أطارا يمكن من خلاله إعطاء الثقة لشعوب دول الجوار (جوار حلف الناتو) لحل مشاكلهم بأنفسهم وذلك من خلال إتاحة سبل إعادة استثمار أموال تلك الدول داخل مجتمعاتها بالاستعانة بتجارب دول الحلف في ذلك المجال .

- تظهر المبادرة اقتناعاً بأن يكون حلف الناتو شفافاً الى أقصى حد ممكن أمام دول اقليم البحر المتوسط ، واعتماداً على خبرات وقدرات دول الحلف يمكن التعاون في المجالات الأمنية ، وفي الوقت ذاته يمكن للحلف أن يجتذب الدول " المختلفة أيديولوجياً " للبحث بدون حساسية حول القضايا التي تهم كلا الطرفين .

- تسعى المبادرة إلى وضع المشاكل والتحديات الخاصة باقليم البحر المتوسط في أطارها الصحيح ، وبرغم اعتراف المبادرة أن هناك العديد من النزاعات والصراعات التي تميز المنطقة ، إلا أن النجاح في عملية السلام بين العرب وإسرائيل يدل - في تقدير المبادرة - على أن منطقة الشرق الأوسط التي تعد جزءاً من اقليم المتوسط (لم تعد منطقة نزاع دائم ،

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة تعكس اهتماماً أكبر من

حلف الناتو والحلف الغربي باقليم البحر المتوسط التي تعد مصر والعالم العربي جزءاً منه ، إلا أن هناك بعض جوانب الغموض - والضعف أيضاً التي تكتنفها حتى الآن ، وهذه الجوانب تتمثل في الآتي :

- لم توضح المبادرة مصير المبادرات الأخرى التي سبق وأن تقدمت بها تجمعات أوروبية أخرى للحوار والتعاون .

- وجهت المبادرة الدعوة لعدد من الدول العربية في اقليم المتوسط من بينها موريتانيا (التي لاتعد دولة متوسطة جغرافياً) في حين لم توجه الدعوة لدول متوسطة أصيلة ولا يمكن تجاهلها ، حيث لم توجه الدعوة مثلاً الى سوريا أو لبنان ، كما لم توجه الدعوة الى ليبيا والجزائر ، وبينما تبدو دوافع الحلف واضحة في عدم توجيه الدعوة إلى هذه الدول المتوسطة ، فإن دولاً متوسطة من حقها أن تعارض هذه المبادرة - من حيث المبدأ - لأنها ترى فيها محاولة لتهميش وجودها ، كما أن دعوة دول عربية جنباً إلى جنب مع إسرائيل وعدم دعوة دول أخرى دون سبب واضح ربما فسره البعض على أنه محاولة لتعميق حالة الانقسام في العالم العربي .

- يحتاج التعاون الذي تقترحه المبادرة إلى حدوث تغيير عميق قبل الإقدام على تنفيذها وبصفة خاصة في مجال التطور الاجتماعي والمستوى التكنولوجي ، وهذا التغيير يحتاج إلى فترة زمنية طويلة .

- تبدو احتمالات نجاح هذه المبادرة في التغلب على المتناقضات القائمة على الصعيد الأمني في اقليم البحر المتوسط في ظل انفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي والوسائل المتطورة لايماله من صواريخ بالستكية دقيقة التوجيه ، ضعيفة الى حد كبير ، ومع استمرار هذا الانفراد وتزايد احتمالات سعي بعض الدول الأخرى لحدث التوازن المطلوب في مجال امتلاك امكانيات الردع فإن هذه المبادرة تحتاج الى طرح منظور جديد يتيح فرصة أفضل لحل هذه المشكلة .

ومن ناحية أخرى ستكون الطبيعة العسكرية لحلف الناتو ذات أثر كبير في إثارة تساؤل أساسي حول نوع المسئولية التي ستتحملها دول اقليم المتوسط (وبصفة خاصة الدول العربية) ومستوى هذه المسئولية وفي ظل وجود المثال التركي وماتعرضت له الهوية التركية واللغة التركية من تغيير على أثر انضمامها لحلف الناتو فإن القلق تجاه هذه المبادرة - برغم كل محاولات إبداء الشفافية - يبدو قوياً ، أما الاختلاف في مستويات التقدم التكنولوجي ومستويات التعامل مع المعلومات وانعكاسات ذلك على امكانيات الأداء العسكري فإن تنفيذ المبادرة يبدو في صالح حلف الناتو ، وبرغم ذلك تستطيع الدول العربية في اقليم المتوسط أن تحقق مزيداً من الفهم من خلال مزيد من الاتصال والتباحث اعتماداً على هذه المبادرة بحيث تستطيع هذه المنطقة أن تخرج من حالة الجمود التي ظلت عليها طوال عقود الحرب الباردة .

« ندوة » الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

القاهرة : (٢٤ أكتوبر ١٩٩٥)

سحر مسعود محمد

عام دولي فعال ، كما أكد على أن تناول هذا الدور يثير جدلا واسعا حول تجاوز هذه المنظمة لدورها واختصاصها بالتفرقة في المعاملة بين الدول .

ثم تحدث د . سامي منصور ليؤكد على أن الأمم المتحدة مولود ولد مشوها ، فميثاقها غير ديمقراطي وأعطى عدة براهين على ذلك منها أن الجمعية العامة أقل مستوى من مجلس الأمن حيث أن لها إصدار التوصيات في حين أن دور مجلس الأمن هو إتخاذ القرارات كما أن معظم قراراتها مرتبطة بدولة معينة ، ويرى أيضا أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان هي أعظم إنجاز لهذه المنظمة إلا أن هناك دولا لم تناقش فيها هذه الحقوق ولو لمرة واحدة ، وينتهي إلى أن الأمم المتحدة في مأزق وكل ما يقدم من اقتراحات للتطوير ما هو إلا مجرد تطويل لعمر مريض حانت وفاته ، إلا أن د . سمعان بطرس فرج الله يرى عكس ما يرى د . سامي منصور ، حيث ذهب إلى أن التشوه ليس في ميثاق هذه المنظمة ولكن التشوه في تقييمنا لدورها لأنه لا يقوم على أسس موضوعية سليمة .

أما الجلسة الثانية : فكانت بعنوان (الأمم المتحدة وقضايا الجنوب) تناول فيها أ . محمود المراغي العلاقة بين الأمم المتحدة والتنمية من مدخلين :

الأول : يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة وهيكلها وتسائل بخصوصه : ما هو المرجو من هذه المنظمة وهل استطاعت تحقيقه أم لا ؟

الثاني : يهتم بتحديد القضايا الرئيسية وما الدور الذي قامت به الأمم المتحدة حيالها ، ثم ركز على هذا المدخل في حديثه بإعتباره من وجهة نظره أنه الأكثر جدوى في هذه الندوة ولقد حدد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحصرها في مشاكل التخلف وارتفاع المديونية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول والأخطر من ذلك هو كيفية إظهار دور هذه الدول في ظل تكتل الدول الغربية في تنظيمات دولية ، ويرى أن القضية السلبية الكبرى تظهر من خلال العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب .

وتناول د . ابراهيم العيسوي الحديث بعد ذلك ليؤكد أن العضلة الرئيسية تكمن في التنظيم الدولي الذي تعمل فيه الأمم المتحدة حيث هناك قلة من الدول الكبرى تسيطر على زمام الأمور ، كما أن هذه المنظمة تتيج الفرصة لتحقيق التحاور والتعاون بين دول الشمال والجنوب وأنه على دول الجنوب أن تستفيد من دور الأونكتاد وإتفاقية الجات وغيرها

وشهد هذا الشهر الإحتفال بالعام الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة - تلك المنظمة التي تعد بلا نزاع - النموذج الحي للمنظمات الدولية ، والتي تحمل على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين ، ولاشك أن مجرد بقائها واستمرارها في تأدية عملها يعد بمثابة شهادة نجاح تحسب لها ، وبمناسبة هذا الحدث عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة بعنوان "الأمم المتحدة وقضايا الجنوب" .

ولقد تضمنت هذه الندوة ثلاث جلسات للعمل بالإضافة إلى الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه د . سعيد النجار والذي فرق بين ثلاث فترات شهدتها الأمم المتحدة على مدى خمسين سنة ماضية تواكبت مع فكر التنمية :

الفترة الأولى : وهي فترة صعود دور الأمم المتحدة وتمتد منذ أوائل الخمسينات حتى نهاية السبعينات ، وأكد فيها الفكر الإقتصادي أن السلام لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية كما ذهب إلى أن تنمية بلاد العالم الثالث هي مسئولية دولية ، وقام فكر التنمية الذي قدمته الأمم المتحدة على تصور نموذج للعالم ينقسم بين مركز وهامش ، ويدعو أيضا إلى تقديم المنح والمعونة التيسيرية من دول الشمال إلى دول الجنوب .

الفترة الثانية : وهي فترة التراجع وبدأت منذ أواخر السبعينات ، ولقد ساهم في تشكيلها عدة عوامل أهمها : معاناة البلاد الصناعية الرئيسية من إنخفاض معدلات النمو كما أن النموذج التنموي الذي طرحته الأمم المتحدة قام على أساس الإعتراف بدور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات وطلقت عليه مفاهيم التثبيت والتكيف الهيكلي التي طرحتها هذه المؤسسات .

الفترة الثالثة : وهي فترة إعادة التقييم ، فلقد بدأت منذ أوائل التسعينيات وطرحت فيها الأمم المتحدة مضمونا جديدا للتنمية ، وأكدت من خلاله على أهمية القطاع الخاص والسوق ، وكذلك أهمية الإتجاه نحو الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وعلاقة ذلك وإرتباطه بتحقيق التنمية .

ولقد تلا ذلك ، الجلسة الأولى والتي إهتمت بمناقشة القضايا السياسية مثل (النازعات المسلحة ، وحقوق الإنسان ، وديمقراطية التنظيم) وتناول أ . معتز أحمددين خليل (دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين منذ بداية قيامها في مراقبة الهدنة عام ١٩٤٨ مروراً بالحرب الباردة وما بعدها ، وخلص إلى أنه كي تتحمل هذه المنظمة هذه المسئولية لأبد وأن يقوم عملها على أساس تمويل متين ، ثم تحدث عن أهمية دور الأمم المتحدة في تنمية الوعي الدولي لحقوق الإنسان وخلق رأي

من فروع المنظمة الأم. بالإضافة الى ما سبق فيجب على دول الجنوب أن تحاول جاهدة أن تحصل على المعونات الخارجية في شكل جماعى أو عبر منظمة دولية .

أما بالنسبة لجلسة العمل الثالثة ، والتي كان عنوانها (نحن والأمم المتحدة) فقد تحدث فيها د . حسن نافعة لي طرح تساؤلا ألا وهو ما الذى استطاع أن يقوم به العالم الثالث خلال الخمسين سنة الماضية، وما هو موقفه الآن فهل تدهور أم إزداد موقفه صلابه فى الأمم المتحدة ؟ ولقد أشار الى أن الأمم المتحدة لعبت دورا هاما فى تصفية الإستعمار ، كما أن لها دورا أكثر أهمية فى عملية تحقيق التنمية لدول العالم الثالث حيث ربطت بين التنمية وتحقيق السلم والأمن الدوليين ، والسؤال المطروح الآن: الى أى حد نجحت هذه الدول فى الحصول على مطالبهم ، بمعنى هل مخرجات هذه المنظمة الدولية تساوى مدخلات أو احتياجات الدول النامية ، وأعتقد أن النجاح فى هذا المجال محدود، وخاصة فى مجال المعونات بالإضافة الى تهميش دور دول العالم الثالث سواء من الناحية الكمية أو الكيفية .

أما د . سيد أمين شلبى فقد ركز معظم حديثه على مستقبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وأكد على ضرورة تعديل ميثاقها وتوسيع عضوية مجلس الأمن إلا أنه يرى أن هذه القضية غاية فى التعقيد والحساسية . ثم تحدث د . صلاح الدين حافظ ليشير الى ضرورة زيادة فعالية حركة

الدول الصغيرة (الدول النامية) وهذا يتطلب الإرادة الوطنية واستقلالية القرار السياسى فى هذه الدول، وذهب الى أن الوضع الراهن (سيطرة دولة وحيدة على الأمم المتحدة) وهو وضع مختل لعدة أسباب منها صعوبة استمرار هذه السيطرة من قبل الولايات المتحدة حيث من الصعب عليها الإنفراد بمسئولية ادارة هذه المنظمة خاصة وأنها أصبحت دولة منهكة اقتصاديا ، ويرى أن على الدول النامية أن تحقق قدرا من التنمية حتى يتسنى لها دور وتصبح قادرة على أدائه . كما يرى أنه من الضرورى تعديل ميثاق الأمم المتحدة لأن هذا الميثاق قادر على تغطية كافة الأمور ولفترة مستقبلية آتية أيضا .

وينهى د . عبد الحليم بدوى هذه الجلسة الختامية من خلال تناوله لعدة نقاط عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، ويرى أنه فى بداية إنشاء الأمم المتحدة كان الهدف الأساسى هو منع نشوب الحرب وكان ذلك هو الإطار الحاكم لفكر هذه المنظمة منذ إنشائها ولكن مع الحرب الباردة حدث تغير فى البيئة الدولية أثر على عمل هذه المنظمة وبعد انتهاء هذه الحرب رأى الكثيرون أن الولايات المتحدة أصبحت هى الدولة الوحيدة المسيطرة على هذه المنظمة إلا أنه بالإضافة الى القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة فقد ظهرت تكتلات جديدة وتصاعدت أهمية دول أخرى ، وبالتالي لا يمكن أن نحدد مستقبل هذه المنظمة إلا بعد تبلور النظام العالمى وبعد أن نرسى دعائمه .

« ندوة » الشراكة المصرية الأوروبية

القاهرة : (٢٩ أكتوبر ١٩٩٥)

أحمد خليل الضبع

البحر المتوسط والتجارب العديدة التى خاضتها مصر فى هذا الإطار كما أوضح الجوانب المختلفة لما يسمى بالشروط المزججة .

١- الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية :

تأتى الاتفاقية المعروضة على مصر فى ضوء اتجاه عام ودولى على أساس خطين رئيسيين : أولهما الاتجاه لتكوين التكتلات الاقليمية ، وثانيهما تحرير التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية . وإذا اعتبرنا أن الاتجاه الأول يعتبر ردا دفاعيا على الاتجاه الثانى الذى يصعب مقاومته ، فإن مصر قد تحركت فى هذا الاتجاه وبدأت مشوار التحرر الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية بمعاونة الصندوق والبنك الدوليين ، والآن تأتى الاتفاقية فى إطار الاتجاه الأول لتكوين التكتلات خاصة مع رغبة الاتحاد الأوروبى فى التوسع على المدى البعيد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط .

تربط مصر بأوروبا علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة ترسخت منذ عصور قديمة مرت خلالها بمراحل متباينة من التعاون والصراع وتحكمت فى طبيعتها مجموعة من المحددات المحلية والاقليمية والدولية المختلفة التى أسفرت فى النهاية عن الوصول لقناعة مؤداها أن التفاهم المشترك والتعاون الجاد والمستمر هو السبيل الوحيد لتحقيق المصلحة المشتركة لكلا الطرفين ، خاصة مع ادراك أوروبا التام لأهمية تدعيم العلاقات المصرية الأوروبية ، ومن هذا المنطلق عقد مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوته حول المشاركة المصرية الأوروبية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ تحدث فيها السفير جمال بيومى رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى عن الجوانب العديدة للاتفاقية والتحديات التى أثيرت بشأنها . وتحدث السفير جمال بيومى فى عدة نقاط أساسية أهمها الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية وكذلك عن سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول جنوب وشرق

٢- سياسة الاتحاد الأوروبي :

يمثل الاتحاد الأوروبي أنجح نموذج للتكتلات الإقليمية فهو يعد أقدمها من حيث الانشاء بالإضافة لوصول تنسيق سياساته لدرجة كبيرة من التكامل نتجت عنها زيادة التبادل التجارى بين أعضائه من ٣٠٪ لحظة انشائه الى ٧٠٪ الآن .

أما سياسته فى التوسع فهى ذات توجهين :

أولا : توسع رأسى عن طريق زيادة التنسيق فى السياسات الاقتصادية التكاملية وصولا الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دوله .

ثانيا : توسع أفقى بزيادة عدد الأعضاء نحو باقى دول غرب أوروبا مثل سويسرا وغيرها ، بالإضافة لدول شرق أوروبا وأخيرا دول جنوب وشرق البحر المتوسط . وفى هذا الإطار طرح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات للشراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ولكن على كل دولة بشكل منفردا أى عمل شكل علاقة تعاون رأسية يكون فيها الاتحاد الأوروبى هو المركز وباقى دول المتوسط هى الأطراف . ومن ناحية أخرى فهناك عدة أسباب دفعت الاتحاد الأوروبى للتوسع جنوبا : أولها تخوف أوروبا من مسلسل المشكلات التى يمكن أن تظهر فى حالة صعود الأصوليين الى قمة السلطة فى دول الجنوب خاصة مع التطور الخطير لظاهرة الارهاب فى الفترة الأخيرة ، وتأثر الدول الأوروبية بها وتأثيرها يكمن فى أن الاتحاد الأوروبى يرى أن دول جنوب المتوسط يمكن أن تمثل احتياطا استراتيجيا له إذا ما رغب فى التوسع لمجابهة التكتلات الاقتصادية المتنامية الأخرى فى العالم ، ولذلك فإنه يسعى لتهيئة هذه الدول لتكون مستعدة خلال فترة قريبة للانضمام له خاصة مع عدم ترحيبه بارتباط تلك الدول بتجمعات أخرى ، وثانيها الحفاظ على استقرار امدادات الوقود والطاقة والمواد الأولية من ناحية وأسواق تلك الدول من ناحية أخرى .

٣- تجارب عديدة :

أما على الجانب الآخر وعلى صعيد البدائل المطروحة أمام مصر ، فنجد أن مصر قد دخلت فى تجارب عديدة من قبل فى إطار عدة توجهات :

أ- التوجه العربى : وفى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى أنشئ عام ١٩٦٤ بين ما يقرب من ٨ دول عربية من بينها مصر لم ينجح هذا المجلس فى زيادة حجم التجارة البينية بين أعضائه بل انخفضت نسبتها من ٤٪ الى ٢.٤٪ ، وفى إطار مجلس التعاون العربى الذى فشل وذلك لسعى بعض دوله لأن يتخذ مواقف سياسية معينة كانت الغرض من انشائه فى الأساس ، والآن طلبت مصر عضوية الاتحاد المغاربى ولكن الرؤية لم تتضح حتى الآن حول مصير الطلب المصرى .

ب - التوجه الأفريقى : فعازالت الدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين ٣٦ دولة من دول منظمة الوحدة الأفريقية خارج حيز التنفيذ . أما محاولة مصر الدخول فى تجمع شرق أفريقيا فقد فشلت بسبب اعتراض دولتين من هذا التجمع من بينها السودان .

ج - التوجه الاسلامى : إقتصر على الدعوة لإنشاء سوق مشتركة بين دول منظمة المؤتمر الاسلامى البالغة ٥٢ دولة .

د - توجه عدم الانحياز : كانت تلك التجربة فى الستينات عندما قامت كل من مصر ويوغوسلافيا والهند بمنح إعفاءات جمركية متبادلة ولكن مصر فشلت فى تصدير منتجاتها رغم منحها مزايا اضافية ، بل وبلغت خسارتها ما يقرب من ١٠ ملايين دولار سنويا وهو ما دفعها للإنسحاب من الاتفاقية .

الموقف المصرى :

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبى فالاتحاد الأوروبى يستأثر بنسبة ٤٠٪ من تجارة مصر الخارجية ويعد أكبر شريك تجارى لها ، كما يعد أقرب التجمعات الاقتصادية من الناحية الجغرافية والتاريخية ، بالإضافة لترحيب مصر بدعم الاتحاد الأوروبى لها فى القضايا السياسية ، فضلا عن شمول الاتفاق لمجالات التعاون الاقتصادى والفنى والتكنولوجى والمالى .

وقد دخلت مصر فى المفاوضات مع الجانب الأوروبى منذ ثلاث سنوات على ثلاث مراحل : الأولى وتمت فيها دراسة الجانب الفكرى حول قبول أو رفض الفكرة وقد قبلت الفكرة من منظور أن التحرير قادم قادم ، والثانية تركزت حول الاستفسارات حول النص المكتوب ، والثالثة وهى مرحلة بناء الموقف المصرى وهى الجارية الآن .

وقد أوضحت مصر منذ البداية أن هناك نقاطا معينة يجب أخذها فى الاعتبار حيث لها أهمية خاصة ، فيجب أن لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن أن يؤثر سلبا على علاقاتها مع المشرق والمغرب كما أن كلا من الشريكين يجب أن يعمل على تعزيز التعاون فى جميع المجالات بالإضافة الى أن مصر سوف تتنازل عن اتفاقية لمعاملة تفضيلية للتجارة فى مقابل توقع قدر كبير من الدعم يجعل الاتفاقية الجديدة أكثر إفادة للاقتصاد المصرى ، وأن يقدم الاتحاد الأوروبى أفضل معاملة ممكنة تم تقديمها لدول البحر المتوسط الأخرى ، مع السماح ببعض الاختلافات فى التفاصيل طبقا للخصائص المختلفة لكل بلد .

٤- الشروط المزعجة :

وهناك بغض النقاط التى شهدت جدلا واسعا مما يتطلب الإلمام بجوانبها المتعددة :

- قواعد المنشأ وتتضمن فى أن السلعة يجب أن تكون مصرية ١٠٠٪ أو أوروبية مصنعة فى مصر أو تحتوى على حد أدنى من القيمة المضافة المصرية تختلف من منتج لآخر والاستثناء من ذلك يكون فى حالة إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وإحدى دول المتوسط الموقعة لإتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى .

- المواصفات وهى شقان الأول اجبارى ويتعلق بالسلامة البدنية ، والثانى اختيارى ويتعلق بالذوق والشكل العام .

- بعض الاشتراطات الأخرى مثل عدم اساءة استخدام الاحتكار فى المنافسة والحفاظ على البيئة وحماية الملكية الفكرية .

- أما بالنسبة لتحرير باقى عناصر الانتاج بالإضافة للسلع فقد رفض الجانب المصرى ادخال الخدمات فى الاتفاق وفى المقابل رفض الجانب الأوروبى تحرير انتقال العمالة ، ولكن الجانب المصرى طرح مشاكل فئة المصريين المقيمين

والذى يصل عددهم الى ٣٠٠ ألف لحفظ حقوقهم فى التأمين والمعاش عند العودة للوطن .

- وبالنسبة للدعم سيقوم الجانب الأوروبى بدعم برنامج البحث العلمى وتطوير الصناعة المصرية كذلك سيسمح بدعم بعض الصناعات المصرية تحت أشكال معينة من الدعم ، كما سيسمح بدعم البحث العلمى والتعليم .

وقد شهدت الندوة مداخلات عديدة من جانب الحاضرين وإن كانت التحفظات قد تركزت فى مداخلات د . سعيد النجار و د . محمد محمود الإمام ونوجزها فى الآتى :

١- فى إطار اتفاقية الجات سيتم خفض ما نسبته ٢٤٪ من الرسوم الجمركية المصرية على مدى ١٠ سنوات ، أما فى ظل اتفاقية الشراكة فسيتم خفض ما نسبته ١٠٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية على مدى ١٢ عاما ، وفى هذه الحالة سنواجه بعد ١٠ سنوات بحالة من التمييز الجمركى ضد باقى دول العالم ومنها الدول العربية أيضا وذلك عدا الاتحاد الأوروبى مقداره ٧٦٪ رسوم جمركية .

٢- فى ظل الاتفاق السابق الموقع عام ١٩٧٧ كانت الشروط أفضل بالنسبة لمصر بل لم يكن عليها التزامات ورغم ذلك لم يتحسن الميزان التجارى فى صالح مصر ، فكيف سيحدث ذلك فى ظل شروط أصعب .

٣- بالنسبة لتحرير تجارة السلع الزراعية ، من المفترض أن اتفاقية الجات التى وقع عليها الاتحاد الأوروبى تلزمه بتحرير تجارة السلع الزراعية ، فكيف يمتنع عن تحريرها مع دولة تدخل معه فى اتفاق خاص من المفترض أنه يشمل مزايا أكثر .

وقد عقب السفير جمال بيومى قائلا: أنه من الأفضل لمصر أن تكون مستعدة لنسب خفض فى التعريفات الجمركية تتعدى نسب الجات حتى تكون مؤهلة للدخول فى أى من التكتلات الاقتصادية كما أن الإصلاح الاقتصادى وسياسة التحرير المتبعة يمكن أن تعظم من مكاسب مصر من تلك الاتفاقية بالإضافة الى أننا نحاول أن ندخل صناعة المنسوجات والملابس ضمن الاتفاق وكذلك السلع الزراعية رغم فشل الولايات المتحدة نفسها فى انتزاع ذلك من الاتحاد الأوروبى كما أننا سنبدأ بالتخفيض الجمركى على السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية وذلك على مدى ١٢ عاما . وأخيرا فإن جهاز التفاوض المصرى على أعلى مستوى حتى يضمن لنا الحصول على أفضل المزايا والشروط وممثلة فيه أكثر من ٢٠ وزارة معينة بالإضافة لسفاراتنا فى دول الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط .

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط

مالطة ، (نوفمبر ١٩٩٥)

د . محمود عبد الحميد سليمان

وقد تبلورت فكرة التعاون فى البحر المتوسط لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى فى الشمال من خلال : منظمة الامن والتعاون الأوروبى ، الاتحاد الأوروبى ، حلف الأطلسى ، مجلس أوروبا ، كلها وضعت سياسة للبحر المتوسط ، بدرجات متفاوتة .

وفى الجنوب يتزايد الوعي بالأسباب الداخلية والخارجية للقصور القائم فى التعاون فى البحر المتوسط مع السعى لاستعادة التوازن على أساس المشاركة ، والمبادرات الثنائية والجماعية ، وكان آخرها ملتقى البحر المتوسط الذى عقد فى الاسكندرية فى يوليو (١٩٩٤) .

وقد توجّهت أفكار اعضاء المؤتمر نحو الحاجة الى مشروع طموح ، وتشارك فيه كل دول البحر المتوسط دون استثناء وعلى قدم المساواة وبحيث يمكنها ان تضع سياسة تتفق وخصوصيات واحتياجات المنطقة على أساس : - تهيئة مناخ الأمن والاستقرار من أجل تنمية علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة ، - تعزيز الديمقراطية والحريات السياسية

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط
(نوفمبر ١٩٩٥) د . محمود عبد الحميد سليمان

لم يغيب البحر المتوسط ، يوما عن بؤرة الاهتمام العالمى ، خاصة فى هذا الربع الأخير من القرن ، ورغم أن مسيرة التعاون فى البحر المتوسط ، قد بدأت منذ زمن طويل وأخذت أشكالا عدة ، من حوار الشمال والجنوب ، الى حوار عربى اوروبى ، الى منتدى للبحر المتوسط ، فقد تبلورت بشكل أكثر تجديدا فى المؤتمر الاول للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذى عقد فى مالاجا فى يونيو ١٩٩٢ ، وحدد ثلاث دوائر : (١) حوار الحضارات وحقوق الانسان ، (٢) التعاون من أجل التنمية والمشاركة ، (٣) الاستقرار الاقليمى ، ومن أجل تلك الدوائر والاهتمامات ، عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية ، طالت فى العام الماضى بمرفأى البحر المتوسط بين كاليارى ، وأزمير والاسكندرية ، لتتجمع حصيلتها فى المؤتمر الثانى للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذي عقد فى فاليتا (عاصمة مالطة) فى أوائل شهر نوفمبر الماضى .

وحقوق الانسان . - التعاون في جميع المجالات على أساس من التضامن والمسئولية والمصلحة المتبادلة . - حوار وتبادل حضارى وثقافى ودينى يؤدى الى الفهم والاحترام المتبادل . ولكي يتسنى تحقيق المشروع ينبغي ان ينهض على أسس راسخة على المستويين : الحكومى والبرلمانى .

واتصالا بوثيقة المؤتمر الاول للأمن والتعاون في المتوسط (مالاجا يونيو ١٩٩٢) تتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر الثانى المحاور الثلاثة للأمن والتعاون على النحو التالى

اولا : التعاون السياسى والأمنى : الاستقرار الاقليمى :

١- ينوه المؤتمر بالاتفاقيات التى تم ابرامها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن والتى اطلقت مسيرة السلام فى اطار قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والتى تهدف لقيام الشعب الفلسطينى بممارسة حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقوق تقرير مصيره وحق العودة ، كما يطالب بمواصلة النقاش بين سوريا واسرائيل وصولا لاتفاق سلام يحقق انسحاب اسرائيل من الجولان السورية .

- اتفق المؤتمر على أن تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ سوف يضمن السيادة الكاملة للبنان وسلامة اراضيه . وبالتالي يتيح تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الاوسط .

- يؤيد المؤتمر المفاوضات الدائرة بين حكومات يوغوسلافيا السابقة تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد الروسى والوحدة الأوروبية .

- يأسف المؤتمر لاستمرار الوضع غير المقبول فى قبرص ويؤكد على ان حل المشكلة ينهض على تنفيذ قرارات الامم المتحدة كما يؤيد جهود الامن العام من خلال بعثات المسامى الحميدة .

- يأمل فى حل سائر مشاكل البحر المتوسط والتى سبق نظرها فى الأمم المتحدة مثل الحظر القائم ضد ليبيا ، وان يتم حلها بالحوار السلمى والتعاون الدولى .

٢- اسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط : تردد وثيقة ناليتا المبادئ الثمانية المستمدة من ميثاق الامم المتحدة وعلان مبادئ القانون الدولى بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول (١٩٧٠) وهى : (١) الامتناع عن التهديد باستخدام القوة . (٢) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية . (٣) عدم انتهاك الحدود وسلامة اراضى الدول . (٤) حق الدول فى تقرير مصيرها والعيش فى سلام على اراضيها ضمن حدود مؤمنة ومعترف بها دوليا . (٥) المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . (٦) احترام حقوق الانسان . (٧) التعاون بين الدول . (٨) الوفاء بالالتزامات الناشئة وفقا للقانون الدولى .

كما دعا المؤتمر دول البحر المتوسط للاعتراف بولاية محكمة العدل الدولية، من اجل الاقلال من المنازعا والتطبيق العادل للقانون الدولى .

٣- اقامة نظام اقليمى للأمن والاستقرار : يؤكد المؤتمر على الحاجة لانشاء نظام اقليمى للأمن والاستقرار ، من شأنه تسهيل التنبؤ المتبادل بسياسات دول البحر المتوسط من خلال مبدأ الشفافية والحوار المتصل وانشاء آلية لادارة

الأزمات والحيولة دون تفاقمها لتصبح نزاعات ، مع العمل على تسوية الخلافات والمنازعات بين دول البحر المتوسط بالطرق السلمية ، ويوصى المؤتمر بانشاء مركز معلومات اقليمى مشترك من أجل الاستقرار فى البحر المتوسط .

ويرى المؤتمر - دعما لهذا التحرك - إنشاء هيئة برلمانية للبحر المتوسط بمثابة ملتقى لكل الأطراف لتبادل الراى بصفة دورية ، وعرض مساعيها الحميدة على أطراف الأزمة والنزاع .

٤- اجراءات بناء الثقة : الوثيقة بين اجراءات بناء الثقة وبين السعى لتضييق الهوة بين شمال متقدم فى كل المجالات ودول جنوب وشرق البحر المتوسط التى تجاهد للحاق بها خاصة من الناحية التكنولوجية ، وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية خاصة فى الأنشطة العسكرية بحيث يتم الاخطار المسبق ببعضها ودعوة المراقبين العسكريين لمتابعتها ، فضلا عن الحوار حول مسائل الدفاع والأمن لتحقيق التفاهم المتبادل ، وتنسيق الجهود للمشاركة فى عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام .

- ويوصى المؤتمر بأن تعقد الحكومات اجتماعا سنويا لتقييم تنفيذ تلك الاجراءات . كما يؤكد أهمية دعم تبادل المعلومات والتعاون بين اللجان والجهزة المختلفة المسئولة عن الدفاع فى البرلمانات الوطنية . وقد عهد الى الاتحاد البرلمانى الدولى بإعداد دليل دولى لتلك اللجان والجهزة البرلمانية .

٥- نزع السلاح : يدعو المؤتمر دول المنطقة للتخلص من الاسلحة الزائدة عن حاجتها الأمنية وتوجيه مواردها لتحقيق السلام وللتعاون مع التأكيد على التزام البرلمانات بتحقيق ذلك . كما يوصى باتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تحقق عنصر الشفافية فى عمليات نقل السلاح فى البحر المتوسط ويحث كل الدول على التعاون فى حظ السجل الخاص بالأسلحة التقليدية ، والذى اعدته الامم المتحدة ، يدعوة المؤتمر دول البحر المتوسط للانضمام للاتفاقيات التالية : - حظر وتقييد استخدام بعض الاسلحة التقليدية (١٩٨١) . - حظر تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية والسامة وتدميرها (١٩٧٢) . - حظر تنمية وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية وتدميرها (١٩٩٣) .

ويعبر المؤتمر عن قلقه ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، وعدم إخضاع قدراتها النووية لاشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية ، ويأمل المؤتمر ان يطبق النظام الذى وضعتة المعاهدة فورا وبالكامل فى المنطقة كلها ، وتؤكد بصفة خاصة على الالتزام باخضاع المنشآت النووية لاشراف الوكالة الدولية .

وبحيث يهدف نظام الثقة والشفافية لخفض النشاط العسكرى فى البحر المتوسط وان يكون شاملا لينطبق على الأساطيل والقواعد فى المنطقة .

٦- احترام القانون الدولى الانسانى : - يحث المؤتمر دول البحر المتوسط التى لم تنضم بعد لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والملاحق الاضافية الاول والثانى لعام ١٩٧٧ ان تبادر بالانضمام ، بل وان تضمن تشريعاتها الوطنية مبادئ القانون الدولى الانسانى ، وان تعمل على نشر الوعى بها على الصعيد الوطنى . كما يدعو لتعاون دول البحر المتوسط فى منع ومعالجة أى خرق لقواعد القانون الدولى الانسانى فى النزاعات المسلحة فى المنطقة . وتأمين المساعدات الانسانية

لضحايا تلك المنازعات . ويؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لكفالة تطبيق القانون الدولي وتوفير الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب .

٧- مكافحة الارهاب : تفرق الوثيقة الختامية بين قيام مجموعة متطرفة لديها أحدث الأسلحة بزعزعة الأمن والاستقرار لدى دول المنطقة والآثار البالغة على التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعى .

وبين المقاومة من أجل التحرير الوطنى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى باعتبارها حقا مشروعاً نصت عليه القرارات الدولية ، وبالتالي لاتشكل عملاً إرهابياً .

ويحث دول البحر المتوسط لتعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الارهاب من خلال الأجهزة الامنية والقضائية مع الافداة من الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة وخاصة : الاتفاق الاوروبى لقمع الارهاب (١٩٧٧) قرارات الامم المتحدة لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٥) . واتفاقية الامم المتحدة النموذجية لتسليم المتهمين (١٩٩٠) ويدعو لبرام اتفاق لمكافحة الارهاب وتسليم الارهابيين ، واتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد الدول الضالعة فى تلك الاعمال سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر .

ثانيا : التعاون الاقتصادى للتنمية والمشاركة :

١- البحر المتوسط وشمولية الاقتصاد : تناول المؤتمر المحور الثانى للتعاون فناقش تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد فى نفس الوقت الذى تبرز فيه الخلل الديموجرافى ، والتكنولوجيا على ضفتى البحر المتوسط والذى يندرج بتكريس الهوية بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالداخل القوي فهو يتفاوت بين ٦٠٠ و ٢٠ ألف دولار وفيما يتعلق بعدد سكان دول الحوض الذى يبلغ نحو ٤٥٠ مليون نسمة ، فان الجنوب يبلغ نحو ثلثى هذا العدد ، بما لذلك من انعكاسات على الاستقرار الاجتماعى والسياسى فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين طرفى المتوسط .

٢- البحر المتوسط وبناء أوروبا : اكد المؤتمر على أن تنمية دول جنوب وشرق البحر المتوسط تتطلب قيامها على قاعدة من الديمقراطية التى تؤمن سيادة القانون . وتشير الى يقين دول أوروبا أن مصلحتها فى تأييد نشر الديمقراطية فى الجنوب وهو ما من شأنه الحد من الهجرة الى الشمال باعتبار أن غياب الديمقراطية ضمن عوامل تلك الهجرة .

وتدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال : - برامج إعداد الكوادر المتوسطة والعالية لتمكين دول الجنوب من تحقيق أقصى افادة من مواردها البشرية . - فتح اسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية فى مواجهتها .

من هنا كانت الدعوة لربط مبادرات التعاون فى البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

٣- تطوير منطقة اقتصادية متوسطة : وذلك من خلال انشاء جماعة اقتصادية للبحر المتوسط يمكن ان تقود الى تكامل اقتصادى لدول المنطقة . من هنا توصية المؤتمر بتشكيل لجنة فنية حكومية تقوم بدراسة السبل العملية لانشاء منطقة تجارة حرة فى حوض البحر المتوسط مع الأخذ فى

الاعتبار التفاوت الصارخ بين شمال متجانس اقتصاديا ينتمى معظمه للاتحاد الاوروبى وجنوب وشرق يضم دولا تواجه تحديات التنمية الصعبة .

٤- الزراعة : تنسيق السياسات الزراعية بهدف إزالة الحواجز ودعم تنمية الدول الأقل نموا . مع مراعاة ادراج الحاصلات الزراعية لدول الجنوب والشرق ضمن مقاضات انشاء منطقة التجارة الحرة .

٥- التجارة والصناعة : العمل على تخفيف اثار تطبيق اتفاقية التجارة الجديدة على دول الجنوب والشرق ، مع تشجيع الاستثمار فى المشروعات المتوسطة والصغيرة فى تلك المنطقة .

٦- الاستثمار/آليات مالية ومسألة المديونية : يوصى المؤتمر بوضع برنامج اوروبى للاستثمار فى جنوب وشرق البحر المتوسط على مدى الثلاثين عاما القادمة ، على أن تعطى الاولوية للبنية التحتية ، والمشروعات التى تتيح فرص العمالة وبالتالي تحد من توجهات الهجرة للشمال . ولهذا الغرض يحث انشاء بنك للتنمية للبحر المتوسط يقوم بتمويل مشروعات البنية الأساسية ، كما يدعو لبرام اتفاقات رائدة للتنمية لتنشيط التعاون الاقتصادى والتجارى بين شواطئ المتوسط .

ويوصى المؤتمر باستبدال الرسوم التى يفرضها الشمال على واردات الجنوب بضرائب يسميها ECOTAXES ، SOCIOTAXES يعاد توجيهها مرة أخرى الى تلك الدول لتمويل مشروعات حماية البيئة والمجتمع والتعليم . ويدعو الدول الدائنة لاخذ المبادرة لتخفيف عبء المديونية او الغائه والذى يشل امكانيات التنمية الاقتصادية فى الجنوب والشرق .

٧- العمالة :

أ) حقوق العمال : يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ، وتبنى أحكامها فى القوانين الوطنية ، بالإضافة الى الدعوة لوضع حد أدنى للسن التى يسمح فيها للأطفال بالعمل مع حمايتهم من ممارسة الاعمال الضارة بصحتهم (وفقا لاتفاقية حقوق الطفل مادة ٣٢) مع تنظيم ظروف عملهم .

ب) توجيه الموارد البشرية : حيث يدعو المؤتمر للاهتمام بالموارد البشرية فى جنوب وشرق البحر المتوسط وتوجيهها وتطويرها بشكل افضل وذلك من خلال البرامج التدريبية للشباب ، وبدعم من دول الشمال سواء بالتمويل أو بالمساعدة الفنية ، مع المساعدة فى تنفيذ مشروعات التنمية . وكلها اجراءات من شأنها الحد من الهجرة للشمال وخاصة وقف هجرة العقول والخبرات .

ج) العمالة المهاجرة : ويدعو المؤتمر الدول المستقبلية والدول التى تهاجر منها العمالة البحث عن حلول مقبولة للطرفين لتحديد الوضع القانونى والظروف المعيشية للمهاجرين فى ضوء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (١٩٩٠) وايضا الاتفاق الاوروبى حول الوضع القانونى للعمالة المهاجرة . مع تبادل الرأى حول المسائل المتعلقة بالهجرة غير المشروعة بصفة دورية . وايضا تنسيق الجهود لمكافحة ومنع حركات العنف العنصرية ضد المهاجرين ، والتى انتشرت فى بعض الدول الاوربية فى

السنوات الأخيرة .

٨- السكان : ويوصى المؤتمر دول البحر المتوسط بالاهتمام بالتوجيهات الصادرة من : المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن مارس ١٩٩٥) ، المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة (بكين سبتمبر ١٩٩٥) . ولهذا الغرض يوصى بتشكيل لجان فنية في كل المجالات المعنية ، بل ولجان وزارية للسكان والتنمية .

بالإضافة الى دعوة اللجان البرلمانية المعنية بمراعاة نتائج وتوصيات المؤتمرات العالمية الثلاثة في أعمالها كما يناشد دول البحر المتوسط اقامة مجلس للسكان يتم من خلاله التشاور فيما بينها بصفة دورية ، وإنشاء مركز معلومات منع إعداد ارشادات للسكان تلائم الموقف في البحر المتوسط وفقا لقرارات المؤتمرات العالمية المذكورة ، بمساعدة أجهزة الأمم المتحدة المختصة .

٩- مكافحة الفقر : وذلك تنفيذًا لتوجيهات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في هذا الشأن .

١٠- المستوطنات البشرية : دعوة دول البحر المتوسط لوضع سياسات تتعلق بالمستوطنات وتستهدف حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديد المناطق ذات الخطورة العالية لتجنبها مع تحسين الظروف السكانية وتوفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصرف والكهرباء ، واعطاء الأولوية لمسألة مناطق الاسكان العشوائى ، ويحث المؤتمر دول البحر المتوسط للمشاركة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثانى حول المستوطنات البشرية (استانبول يونيو ١٩٩٦) .

١١- الموارد المائية : ويدعو المؤتمر دول البحر المتوسط للقيام بتقييم دورى لمواردها المائية وحسن ادارتها ، كما يدعو للتعاون الاقليمى في هذا المجال كلما أمكن ، أخذاً في الاعتبار احتمال جفاف تلك الموارد التقليدية في بعض دول الجنوب بسبب التضخم السكاني والامتداد العمرانى . ويدعو لتطوير تقنيات استخدام الموارد البديلة مثل المياه الجوفية وتقية مياه البحر ومعالجة النفايات .

١٢- البيئة : ويؤيد المؤتمر منجزات ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحر المتوسط، ويدعو دول المنطقة لتنفيذ برنامج أجندة ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو ١٩٩٢) ، مع ضمان مساعدة دول الشمال لمشروعات معينة مثل : مكافحة الجفاف والتصحر والفيضانات ومعالجة النفايات ، وحماية المياه الجوفية والبيئة البحرية ومنع الحرائق ، والتشجير..... الخ .

- ويوصى بإنشاء هيئات او لجان وزارية متخصصة لموضوعات البيئة مع تبادل المعلومات والخبرات بشأن تشريعات حماية البيئة في البحر المتوسط ، مع الاهتمام بحملات التوعية اللازمة .

١٣- ازالة مخلفات الحرب في بعض دول البحر المتوسط لاثارها السلبية على التنمية والبيئة والحياة البشرية .

١٤- السياحة : - الدعوة للاهتمام بتوصيات المنظمة العالمية للسياحة والتعاون الفعال معها بصدد سياساتها السياحية باعتبارها موردا هاما للتنمية الاقتصادية والتواصل البشرى.

١٥- النقل والاتصالات : ودعوة دول البحر المتوسط لربط شبكات طرقها البرية والبحرية والجوية وأنظمة اتصالاتها ببعضها البعض أسوة بما تم في بعض الدول بشمال البحر المتوسط مع العمل على تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية مثل: - ربط الغرب بإسبانيا عبر جبل طارق، - مد أنابيب الغاز الطبيعي من مستودعاتها في الجزائر الى الغرب وإسبانيا والبرتغال وفرنسا من ناحية وإلى تونس وإيطاليا من الناحية الأخرى . - استكمال الطريق البرى بين دول الاتحاد المغاربي . - تحديد سكك حديد دول المغرب . - إنشاء شبكة اتصالات مرئية وبرية وتحت الماء.

١٦- العلم والتكنولوجيا : أوصى المؤتمر : بتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء في العلوم والتكنولوجيا لوضع مشروع مبادئ التعاون العلمى والتكنولوجى وأيضا خطة وجدول زمنى لمثل هذا التعاون . - دعم التعاون بين هيئات التعليم والتدريب والبحث العلمى في البحر المتوسط . - زيادة اعتمادات مراكز البحث العلمى والفنى . - تمهيدا لادماج منطقة البحر المتوسط فى شبكة نظام الاتصالات العالمية ، النظر فى تسهيل اقادة الجنوب والشرق من وسائل الاتصال الحديثة .

ثالثا حوار الحضارات وحقوق الانسان :

١- اسس واهداف الحوار : يؤكد المؤتمر على : المبادئ والقيم الحضارية التى سبق اقرارها فى مؤتمر الامن والتعاون الاول فى مالاجا ، والحاجة للحوار بين الحضارات لسد الفجوة القائمة بين شعوب البحر المتوسط .

- ان جوهر حوار الحضارات واحترام حقوق الانسان هو التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة .

٢- التحديات التى يفرضها التطرف: وذلك باعتباره تعبيرا عن إحباط المجتمع المدنى نتيجة تعاظم التفاوت فى مستويات وظروف المعيشة بين الشمال وبين الجنوب والشرق والتى تولد السخط والعنف والانطواء . وتؤدى لأعمال القمع وبالتالي تخلق حلقة مفرغة تطيح بالديمقراطية وحقوق الانسان . كما يدعو المؤتمر لتنسيق جهودها لمكافحة التطرف بكل صوره .

٣- الديمقراطية : يرى المؤتمر ان ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات البحر المتوسط هى أحد مفاتيح التنمية فى المنطقة ، فخلا من حق كل دولة ان تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق ارادة شعوبها ، وبدون تدخل دول أخرى ومع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة . - يؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الادارة . ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توجيه الموارد للتنمية ، كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية . - يوصى بدعم الاجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية . - يؤكد على حق الافراد فى المشاركة فى توجيه الامور العامة فى بلادهم سواء مباشرة ام بطريقة غير مباشرة من خلال ممثلين تم اختيارهم بحرية ، للتصويت ، والتقدم للترشيح للانتخاب الذى يتم بالاقتراع السرى ، للتعبير عن آرائهم السياسية . - يدعو للاهتمام باعلان معيار الانتخابات الحرة والنزيهة والصادر بالاجماع عن الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٤ ، والعمل على تطبيقه .

٤- حقوق الانسان : ويؤكد المؤتمر على الصلة الوثيقة بين

واحترام الطقوس والأعياد الدينية للمهاجرين . الوثيقة الختامية :

وفي ختام المؤتمر الثاني للأمن والتعاون في البحر المتوسط اصدر وثيقة ختامية بلورت عناصر تعزيز المحاور الثلاثة للأمن والتعاون في البحر المتوسط والاستقرار الاقليمي وعالجتها بشكل متكامل ، فتناولت أسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط وخاصة المبادئ الثمانية التي سبق وان رصدها وثيقة مالاجا .

كما اشارت الى الحاجة الى نظام اقليمي للأمن والاستقرار والى ضرورة بناء الثقة من خلال اجراءات محددة . وفي مجال نزع السلاح عبرت الوثيقة عن قلق المؤتمر ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاق حظر انتشار الاسلحة النووية وعدم اخضاع قدراتها النووية لاشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وبصدد مكافحة الارهاب حرصت الوثيقة على التمييز بين حركات التحرير الوطني باعتبارها حقاً مشروعاً وبين نشاط المجموعات المتطرفة لزعزعة الأمن والاستقرار واعاقا التنمية الاقتصادية . كما تتبنى الوثيقة موقف مصر الذي يعتبر الارهاب قضية دولية تتطلب تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة .

وفي شأن المحور الثاني وهو التعاون الاقتصادي للتنمية تدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال خطة محددة تتضمن مايلي :

- برامج لاعداد الكوادر المتوسطة والعالية ، وفتح اسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية .

- ربط مبادرات التعاون في البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

- انشاء منطقة تجارة حرة لدول البحر المتوسط .

- وضع برنامج اوروبي للاستثمارات في جنوب وشرق البحر المتوسط .

كما تعنى الوثيقة بمسألة حماية البيئة من التلوث وخاصة في البحر المتوسط باعتباره بحيرة شبه مغلقة .

وفي مجال نقل التكنولوجيا تعترف الوثيقة بأهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول البحر المتوسط أخذاً في الاعتبار الفجوة القائمة حالياً بينها .

وفيما يتصل بحوار الحضارات اكدت الوثيقة على ضرورة التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة . وذلك من أجل مساعدة دول الشمال على تقدير واستيعاب اسهام جنوب وشرق المتوسط في تاريخ وثقافة وتنمية المنطقة .

اما عن ظاهرة التطرف دعت الوثيقة لتنسيق جهود دول البحر المتوسط لمكافحة التطرف بكل صوره ، وانطلاقاً من ان الديمقراطية ولدت في البحر المتوسط وتؤكد الوثيقة على هدف اقامة المؤسسات التمثيلية لكل عناصر المجتمع وحل مشاكله بالحوار وليس بالعنف وان ترسيخ مبادئ الديمقراطية في مؤسسات البحر المتوسط هي أحد مفاتيح التنمية في المنطقة ، فضلاً عن حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي بحرية وتؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الإدارة ، ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توفير الموارد للتنمية

حقوق الانسان والتنمية والسلام ، ويذكر بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي اكد أحكامه المؤتمر العالمي الذي عقد لهذا الغرض في فيينا عام ١٩٩٣ ، ويدعو دول البحر المتوسط الى تطبيق تلك الاحكام وادراجها ضمن تشريعاتها الداخلية . ويؤكد على ان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية هي من صميم النظام الدولي .

٥- المساواة بين الرجال والنساء : يؤكد المؤتمر على هذا المبدأ الذي سبق أن اقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في خطة التحرك من أجل تصحيح الخلل القائم في مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية (مارس ١٩٩٤) وذلك دون المساس بالقيم والتقاليد الوطنية ثم يدعو دول البحر المتوسط لمراقبة الاهتمام بنتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥) وخاصة اعلان بكين البرلماني الذي صدر في ختام يوم البرلمانين وايضاً دعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاق انهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ .

٦- حقوق الطفل : ودعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ .

٧- احترام الأقليات : يدعو المؤتمر دول البحر المتوسط الى مراعاة الحفاظ على حقوق الأقليات التي تعيش على أرضها وذلك بالمساواة الكاملة مع سائر المواطنين قانوناً وعملاً دون أي تفرقة . كما يوصي باتخاذ اجراءات من شأنها تحسين ظروف دمج المهاجرين من الشرق والجنوب وخاصة الشباب والنساء .

٨- في مجال التعليم : يوصي المؤتمر بتعزيز التعاون في مجال التعليم وفقاً لتوصيات واتفاقيات اليونسكو وايضاً التبادل بين الجامعات والاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية العليا . كما يرحب بإنشاء المدرسة الأوروبية - العربية للأعمال في غرناطة (اسبانيا) كخطوة نحو انشاء الجامعة وتوفير آليات تمويلها .

٩- في مجالات الثقافة والرياضة : ويعتبر المؤتمر ان معرفة تراث البحر المتوسط من أفضل مصادر الاحترام المتبادل للحضارات وللوعي بهوية البحر المتوسط ، ومن ثم يشجع تعزيز التعاون الثقافي بين دول البحر المتوسط في مجالات الحفاظ على التراث المشترك والتحرك لمكافحة تهريب الآثار .

- ويدعو المؤتمر لاقامة المعارض والمهرجانات الثقافية في كافة مجالات الفنون . كما يقترح اقامة محفل ثقافي للبحر المتوسط لتشجيع ترجمة وتداول الكتب بكافة لغات البحر المتوسط .

- وفي مجال الرياضة لصالح الشباب : يدعو المؤتمر تشجيع المباريات في كافة مجالات الرياضة بين دول البحر المتوسط وتعزيزاً للتواصل البشري والاحترام المتبادل .

١٠- الاعلام : وخاصة وسائله المسموعة والمرئية يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط لاحترام حرية الصحافة وحق الافراد في الوصول للمعلومات ويحث دول البحر المتوسط لاقامة شبكة أنباء متوسطة .

١١- حوار الأديان : يوصي المؤتمر بتكثيف الحوار بين الأديان الثلاثة في البحر المتوسط ويحث دوله على تأمين احترام قيم ورموز المعتقدات الدينية الجماعية والفردية

كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية.

وتوصى الوثيقة بدعم الأجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية ، ووضع نظام مؤسسى للتعاون وذلك من خلال إقامة اتحاد او جمعية تضم دول البحر المتوسط ويرتبط به مصيرها ، وبحيث تنهض على دعم علاقات الثقة بينها وتحقيق الامن والاستقرار الاقليمى وتوحيد الجهود بروح من المشاركة لصالح تنمية الدول المختلفة ، وبحيث يتوافر لهذا التنظيم اقامة حوار سياسى متصل على الصعيدين الحكومى والبرلمانى وأيضا آليات صنع القرار فى كافة مجالات التعاون التى تناولتها الوثيقة .

وتحقيقا لذلك الهدف يتعهد أعضاء المؤتمر فى الوثيقة الختامية بما يلى :

١- عرض الوثيقة على حكوماتهم مع التأكيد على أهمية انشاء الاتحاد او الجمعية المشار اليها .

٢- أيضا عرض الوثيقة على برلماناتهم وحثها على اقرار

توصياتها بالاضافة الى عقد المناقشات حول المسائل المتصلة بالبحر المتوسط مع اعتبار الامن والتعاون فى المتوسط ضمن اولويات الدبلوماسية البرلمانية .

كما أوصى المؤتمر مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى بالسماح بعقد اجتماعات متخصصة فى الامن والتعاون فى البحر المتوسط وايضا مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى يعقد سنويا - أن أمكن - بهدف :

- دعم تنمية العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية بين دول المتوسط .

- تشجيع الحوار بين البرلمانين حول مسائل الامن والاستقرار وتشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

- تشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

النخبة السياسية فى العالم العربى

القاهرة (١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

عمرو فاروق الشيشينى

٤ - هناك دائما أقلية تسيطر على قمة الدولة والمجتمع .

٥ - كيفية تحديد النخبة وتحليلها .

ثم طرح الباحث إمكانات تطبيق نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية ، ثم الإشكالات التى يثيرها استخدام نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية وهى :

١ - إشكالية العلاقة بين الظاهرة والحقيقة .

٢ - تشابك وتعقد الأسس التى تنهض عليها النخبة .

٣ - فعالية الوحدات الرأسية فى معظم المجتمعات العربية .

٤ - دور القائد السياسى فى تأسيس النخبة والحفاظ عليها .

٥ - صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنخبة .

وفى الجلسة الثانية قدمت أ . ابتسام سهيل بحثها حول " النخبة السياسية فى الإمارات العربية المتحدة " حيث ركزت على دراسة النخبة ، ولكن على مستوى أعضاء المجلس الوطنى فقط ، وهو الذى يمثل السلطة التشريعية حيث تبين أن عنصر التعليم تزداد أهميته كأحد المعايير الهامة التى يستند إليها فى عملية تجنيد النخبة ليصبحوا أعضاء فى المجلس الوطنى ، كما أن هناك عدم تجانس عمرى بين أعضاء

تشكل قضية النخبة السياسية ودارستها محورا هاما من محاور اهتمام علم السياسة ، واهتم بدراستها معظم علماء السياسة ، وركزت الدراسات النخبوية الكلاسيكية على دراسة النخب فى النظم الرأسمالية . فرغم النتائج الخاطئة التى ظهرت عند تعميم هذه الدراسات على مناطق أخرى فى العالم كبلدان العالم الثالث . وفى عالمنا العربى فإن دراسات النخبة لم تلق مثل هذا الاهتمام الذى لقيته فى النظم الرأسمالية ونقل الدراسات المتكاملة عن النخب السياسية فى البلاد العربية . وفى هذا الاطار عقد مركز البحوث والدراسات السياسية - التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المؤتمر السنوى الثالث للباحثين الشباب حول النخبة السياسية فى العالم العربى " وذلك فى الفترة من ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ .

وفى الجلسة الاولى للمؤتمر قدم د . نصر عارف ورقته البحثية حول نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية . " الامكانات والاشكالات " .

وتناول فيها أهم المحددات والمعطيات المنهجية التى تقدمها نظرية النخبة وهى :

١ - تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلالها .

٢ - التقسيم الأفقى للمجتمع .

٣ - تركيز القوة فى يد أقلية .

المجلس الوطنى ما بين جيل كبير وآخر حديث . وتنقسم مصادر تجنيد النخبة فى المجلس الوطنى إلى مصدرين : الأول يتمثل الأول فى القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة ، والثانى يتمثل فى النخبة الصاعدة من نوى المؤهلات العلمية والخبرة الوظيفية ، وهناك مصدر ثالث وهو التجار .

ثم قدم الباحث سعيد عبد المسيح بحثه حول " النخبة السياسية فى الكويت " وركز فيها على دراسة النخبة السياسية الرسمية ، وهى مجلس الوزراء وذلك فى الفترة من ١٩٩١ حتى الآن حيث توالى ثلاث تشكيلات وزارية ، فأشار إلى أن عائلة الصباح لازالت تشكل مكانة محورية وهامة فى النخبة الوزارية ولاسيما احتكار المناصب الوزارية السيادية

وحول " النخبة السياسية فى تونس " أشار الباحث خالد فياض إلى أن الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الوطنى) يسيطر بشكل كامل على العملية السياسية دون أن يسمح بوجود منافسة حقيقية بينه وبين الأحزاب الأخرى . ويسيطر الحزب على المجلس الوطنى .

وتنصب الورقة البحثية على الأفراد الموجودين فى قمة جهاز الدولة من وزراء وحكام ولايات ورؤساء القوائم الانتخابية للحزب الحاكم بالإضافة إلى رئيس الجمهورية . وأشار الباحث إلى أن الرئيس التونسى ركز على تعيين أكبر عدد من أعضاء النخبة من ولاية (سوسة) . وتتجمع فى يد الرئيس معظم السلطات .

وأشار الباحث الى أن خطوة تعديل الدستور بالإقتصار على فترتين فقط للرئاسة تشكل نقطة ايجابية فى صالح الرئيس التونسى إذا تمت .

ثم قدم الباحث عمار على حسن بحثه حول " النخبة السياسية فى لبنان " فأشار إلى أنها نخبة غير ارسنقراطية ، تنتمى غالبيتها للمستقلين ، وليست للأحزاب ، وهى مجموعة من محتكرى السلطة وزعماء التكتلات الكبار المسنين ، وهى نخبة ولدت من رحم الطائفية ، وهى نخبة برلمانية بالدرجة الأولى أى أن البرلمان هو أساس تجنيد النخبة كما أنها نخبة مركبة مهنية .

وفى الجلسة الرابعة للمؤتمر قدم الباحث علاء السيد ورقته البحثية حول " النخبة السياسية فى سوريا " حيث تناول الخصائص التكوينية للنخبة السورية الحاكمة وهى ثلاث خصائص .

١ - محورية دور القائد " حافظ الأسد " : حيث يسيطر على كافة القضايا الداخلية ، ولايستطيع أى فرد أن يعارضه فى أى قرار بشأن السياسة الخارجية .

٢ - مركزية دور العسكر : فالعشرة الأقوياء الذين يشكلونه أقرب الدوائر إلى الرئيس الأسد كلهم من العسكريين ، ولهم نفوذ كبير فى سوريا .

٣ - همينة منطق الطائفة .

ثم قدم أ . محمد سلمان بحثه حول " النخبة السياسية فى المغرب " . ويشير الباحث إلى أن الفرد فى النظام المغربى لاينتمى إلى النخبة بسبب موقعه الذى يشغله ، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة بل وغالباً ما يكون هذا الانتماء هو الذى سهل له الوصول إلى المنصب الذى يشغله وأن هناك

ثلاثة أسس للشرعية يستند إليها النظام السياسى المغربى وهى الشرعية الدينية حيث يستمد منها الملك لقب أمير المؤمنين ٢ - الشرعية العرفية ويقوم فيه الملك بدور الحكم بين القبائل وكافة القوى السياسية ٣ - الدستور ويقبل معظم أعضاء النخبة السياسية بهذا لعدم وجود أى بديل سياسى آخر يمكن أن تتقدم به المعارضة .

وفى الجلسة الخامسة قدمت أ . بلقيس أبو أصيب بحثها حول " النخبة السياسية فى اليمن " وهى دراسة حالة للنخبة الوزارية ، فأشارت إلى أن مجلس الوزراء فى اليمن مؤسس على خلفيات طائفية ومهنية وجغرافية فهناك تقاسم بين الطائفتين الشافعية والزيدية بالنسبة لتولى المناصب الوزارية وتزداد نسبة الوزراء الذين ينتمون إلى المحافظات الحضرية . وتتسم النخبة السياسية بالإنغلاق حيث ينتقل الوزراء من مناصبهم إلى مناصب أخرى تدور فى إطار النخبة السياسية

وعن " النخبة السياسية فى العراق " أشار الباحث وائل جمال إلى أن النظام السياسى العراقى يقوم على ثلاثة مرتكزات ١ - شرعية القوة (الاستبدادية) وسياسة الانقسامات ثم الايديولوجية البعثية التى تقوم بدور وضع إطار لمنظومة الأكراد والدسائس والقمع .

وفى الجلسة السادسة قدم أ . محمد بشير صغار بحثه حول " النخبة السياسية فى الجزائر " ، فأشار إلى أن النخبة الجزائرية يمكن تقسيمها إلى ١ - النخبة العسكرية ٢ - النخبة المدنية وتشمل الرئيس ورئيس الوزراء وبقية الوزراء ٣ - نخبة جبهة التحرير والجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية . وأشار إلى أن النخبة العسكرية هى التى تحرك من وراء الستار وتتخذ النخبة المدنية كستار لها . ويشير الباحث إلى أن النخبة السياسية تعاني من الشيخوخة ، مما يؤدي إلى وجود فجوة جيلية بين النخبة والجماهير . وأن معدل دورات النخبة يساوى صفراً حيث لا يوجد انتقال للسلطة من نخبة لأخرى .

ثم قدم أ . سامح فوزى بحثه حول " النخبة السياسية فى جزر القمر " فأشار إلى أنها متمثلة فى رئيس الجمهورية ، الحكومة ، المجلس الوطنى وهو السلطة التشريعية ، المرتقة الفرنسيين . وأكد أن النخبة السياسية فى جزر القمر تمثل صورة للعجز السياسى والاقتصادى حيث عجزت على تحقيق أى درجة من درجات الاستقلال السياسى والاقتصادى وتعانى من سوء الأحوال الاقتصادية الداخلية ومن التدخلات الفرنسية فى شئونها .

وعن " النخبة السياسية فى ليبيا " قدمت الباحثة نجلاء محمد نجيب ووقتها البحثية وذلك فى بداية الجلسة السابعة ، حيث أشارت إلى أن النخبة السياسية فى ليبيا يمكن تخليصها فى فرد واحد وهو العقيد القذافى الذى يسيطر على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يسيطر أيضاً على كافة تنظيمات المجتمع المدنى ، كما يحرم قيام أحزاب سياسية مما يجعل امكانية بروز نخب بديلة من مؤسسات المجتمع المدنى من ضرب المستحيلات .

ثم قدم أ . حارس فرج بحثه حول " النخبة السياسية فى البحرين " ، فأشار إلى أن تجنيد النخبة يتم من خلال من خلال ثلاث آليات هى ١ - الإمارة وتكون بالوراثة ، ٢ - التعيين : ويكون للوزراء وأعضاء مجلس الشورى ٣ - الانتخاب : وهو لأعضاء المجلس الوطنى والذى تم حله عام

١٩٧٥ والذي عاد مرة أخرى عام ١٩٩٢ ولكن بإسم مجلس الشورى ، وأعضاؤه بالتعيين وليس بالانتخاب .

وتتسم النخبة السياسية البحرينية بعدة سمات ١ - الطابع العائلي ٢ - الانقسام الطائفي ٣ - التنوع المهني ٤ - ارتفاع نسبة التعليم والثقافة ٥ - انها نخبة مغلقة بطيئة الحركة .

وفي الجلسة الثامنة للمؤتمر قدم أ . عبد السلام نوير ورقته البحثية حول " النخبة السياسية في مصر " وركز فيها على نخبة السلطة التنفيذية من حيث الرئاسة والنخبة الوزارية ، فأشار إلى أن رئيس الجمهورية له سلطات وصلاحيات واسعة بحكم الدستور والقانون ، وترتبط نشأة النخبة السياسية المصرية مباشرة بمؤسسة الرئاسة . ومن السمات الرئيسية لحكم الرئيس مبارك :

١ - الثاني الشديد في صنع القرار السياسي .

٢ - اتساع درجة استشارة الخبراء في المسائل الفنية .

٣ - توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار السياسي .

٤ - حرصه على إتاحة قدر كبير من حرية الحركة والتعبير لقوى المعارضة ، ولكن زادت درجة التوتر بينهما مع صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٥ .

ولايساق الرئيس لاية ضغوط داخلية ولايسمح للحكومة

بالخضوع للضغوط الداخلية .

أما ملامح النخبة الوزارية المصرية فهي ارتفاع المعدل العمرى لمعظم الوزراء ، وكذلك ضالة تمثيل المرأة وغلبة التعليم التجارى والاقتصادى بين الوزراء وتناقص نسبة ذوى التعليم العسكرى ، وأن الأصول الاجتماعية لهذه النخبة تتمثل فى الطبقات الوسطى وشبه العليا .

ويرى الباحث أن هناك أزمة تجنيد فى النخبة السياسية الرسمية ، كما أن معدل دوران النخبة منخفض جدا مما يعطى لها سمعة الانفلاق ، وهذا يؤدي لوقف أى عمليات للتطوير وتجديد الدماء فى النخبة السياسية ويرى الباحث ضرورة إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة السياسية لكافة القوى حتى لايفتح الباب لعدم الاستقرار السياسى .

ثم قدم أ . هانى رسلان بحثه حول " النخبة السياسية فى السودان " فأشار الباحث إلى أن النخبة السياسية فى السودان يمكن القول إجمالاً أنها تتكون من جناحين رئيسيين : الأول يتكون من زعماء الطوائف وزعماء القبائل والقيادات المحلية وتابعيهم ، والثانى يتكون من أبناء الفئات الوسطى أو القوى الحديثة (مدنية أو عسكرية) ، والتي تكونت عبر عملية التحديث ، وأن هذه النخبة الحديثة كانت هى الأساس لنشأة الأحزاب والتيارات السياسية بعد ذلك . وأشار الباحث إلى أن النخبة العسكرية تلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية السودانية وجاء الانقلاب العسكرى الأخير بتحالف مدنى عسكرى بين الجيش والجبهة القومية الإسلامية . والنخبة

ندوة، دور الأمم المتحدة فى إفريقيا خلال خمسين عاماً

القاهرة (١٢-١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

جوزيف رامز أمين

وقال رئيس جامعة القاهرة أن الفكرة الرئيسية التى سيطرت على فكر مؤسسى الأمم المتحدة هو منع اندلاع حرب عالمية جديدة ، وهذا يفسر لنا المبرر فى أن تكون أحكام الفصل السابع من الميثاق حاسمة حين يتعلق الأمر بالأمن والسلم الدوليين دون غيرها من الأمور أو دون اقرار الحق والعدل والأمثلة على ذلك كثيرة ، رغم ذلك فقد قال أن وجود الأمم المتحدة أفضل بكثير من عدم وجودها ، ويكفى أنها أعطت الشرعية للعرب والفلسطينيين للتفاوض مع إسرائيل من خلال قرارى ٢٤٢ و ٢٢٨ كأساس حالى للتفاوض بين الجانبين .

وعن دور الأمين العام للأمم المتحدة فقد ذكر د . مفيد شهاب أن بطرس غالى يعد من أكثر الأمناء العامين فى تاريخ المنظمة حركة وديناميكية ، وأنه يأتى فى تصوره عنق هرشولد مباشرة ، كما أشار إلى أجندتى السلام والتنمية اللتين أعدهما بطرس غالى للمستقبل الأفضل ، وذكر أن

عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة يومى ١٢ و ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ ندوة هامة عن دور الأمم المتحدة فى إفريقيا على مدى ٥٠ عاماً ، وهو ما يوافق الإحتفال بذكرى اليوبيل الذهبى للمنظمة الدولية ، حيث تم خلال الندوة مناقشة ١٦ بحثاً قيماً حول تقييم عمل المنظمة الدولية فى إفريقيا سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى وذلك من خلال استعراض الإيجابيات والسلبيات على السواء ، وأشرف على رعاية الندوة د . السعيد البدوي عميد المعهد ، بينما كان مقررها د . عراقى الشربيني الأستاذ بالمعهد .

وقد أكد د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة - الذى افتتح الندوة - على أهمية دور الأمم المتحدة كمنبر عالمى يعرض أمام الجميع مشكلاتهم وقضاياهم بصرف النظر عن الآراء والقرارات التى تتبناها والتى تحقق فى الغالب مصالح الدول العظمى .

ب - دور الأمم المتحدة في تصفية النظام العنصري بجنوب أفريقيا :

قدم أ . أحمد يوسف القرعى ورقة رئيسية بهذا الخصوص ، فأشار بداية الى نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ لحكومة بريتوريا بأن تلتزم بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ خاصة بالمساواة العنصرية ، وإلى إثارة القضية للمرة الأولى في الدورة السابعة للجمعية العامة (ديسمبر ١٩٥٢) ، كما تمت الإشارة أيضا الى قرارى مجلس الأمن أول أبريل ١٩٦٠ ، والجمعية العامة فى ١٣ أبريل ١٩٦١ فى أعقاب مذبة شاريفيل فى ٢١ مارس عام ١٩٦٠ ، الداعيان الى تحقيق الوفاق العنصرى القائم على المساواة ونبد سياسات الأبارتيد .

وقد تبلور هذا العمل المحدد للأمم المتحدة فى القيام بثلاثة أعمال رئيسية:

- ممارسة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصرى .

- تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصرى ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمع يتمتع فيه جميع السكان بفرس وحقوق متساوية .

- نشر المعلومات لتكريز الرأى العام العالمى على لا إنسانية الفصل العنصرى وتشجيع هذا الرأى على ممارسة تأثيره فى دعم جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمى عادل .

وفى إطار هذه الخطوات الثلاث شهدت الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٩ تكثيفا متزايدا لجهود الأمم المتحدة من أجل دعم وتطوير الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصرى ، وهو الأمر الذى مهد للتحرك نحو الحل السلمى فى مطلع عام ١٩٨٩ وإجراء أول انتخابات ديمقراطية لا عنصرية فى أبريل ١٩٩٤ ، ونجاح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى تشكيل أول حكومة وطنية .

ج - دور الأمم المتحدة فى تسوية المشكلات الأفريقية :

وفى هذا الخصوص قدم د . محمود أبو العينين ورقة عن دور الأمم المتحدة فى تسوية مشكلة الصحراء الغربية وهو الأمر الذى ظهر بشكل أوضح فى أواخر الثمانينات ، وحيث صدر قرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٨٨ متضمنا العناصر الرئيسية للتسوية ، وأهمها وقف إطلاق النار والإجراءات الرقطة بتطبيق الاستفتاء فى الإقليم . وفى الإجراءات التى اقترحتها الأمين العام وسبق أن وافق عليها الطرفان المتنازعان ، ومنذ ذلك الحين تحدد أكثر من موعد لإجراء الاستفتاء ، إلا أن الهدف لم يتحقق بعد ، رغم الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية

قدم أيضا د . صبحى قنصوة ورقة عن دور الأمم المتحدة فى إنهاء الحرب الأهلية الأنجولية والتى تبلورت فى قيام مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقيق فى أنجولا للإشراف على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وذلك فى الفترة من يناير ١٩٨٩ الى مايو ١٩٩١ ، ثم تم مد إنتداب بعثة الأمم المتحدة فى أنجولا الى ١٧ شهرا أخرى ، لحين

تقاسم الأمم المتحدة فى بعض الأماكن مثل الصومال والبوسنة فى وقت ما لا يرجع الى قصور فى عمل الأمين العام بقدر ما يرجع الى عدم رغبة الدول العظمى فى حل المشكلات التى لا تمس مصالحها .

كان د . عبدالله عبد الرازق وكيل المعهد والمشرى على الندوة قد أشار الى أن مصر كان من المفروض أن تصبح العضو الدائم الخامس فى مجلس الأمن كممثلة للقارة الأفريقية وقت إنشاء الأمم المتحدة لولا اتفاق الدول العظمى وقتها على أن تحل فرنسا محل مصر مع بريطانيا - عن القارة الأوروبية - لدورها فى الحرب العالمية الثانية .

ونستعرض فيما يلى بإيجاز أهم الأدوار التى قامت بها الأمم المتحدة فى أفريقيا ، ودارت حولها المناقشات .

١- الدور السياسى للأمم المتحدة فى أفريقيا :

عند نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة كانت هناك أربع دول أفريقية فقط تتمتع بالاستقلال وهى مصر ، ليبيا ، أثيوبيا ، جنوب أفريقيا ، ومن ثم فقد واجهت الهيئة منذ قيامها المشكلات فى القارة الأفريقية ، وفى مقدمتها مشكلة الإستعمار وحق الأفارقة فى التمتع بحريتهم وممارسة نظام الحكم الذى يرتضونه حسبا جاء فى ميثاق المنظمة الدولية كذلك مشكلات التنمية والأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشكلات المترسبة من عهد الاستعمار - وهو الأمر الذى يبدو فى النقاط التالية:

١- دور الأمم المتحدة فى مكافحة الاستعمار :

تناولت الورقة التى قدمها د . شوقى الجمل هذا الموضوع حيث ذكر أن القرار رقم ١٥١٤ الذى اتخذته الجمعية العامة فى الدورة ١٥ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ يسجل أهمية خاصة بالنسبة للدول الأفريقية ، وقد أطلق على هذا القرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهو بجانب اعلان حقوق الانسان من أهم الدوافع لمساندة الهيئة الدولية لحركات التحرر الوطنى ، كما كان من نتائجه تحرير عدد كبير من الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ فيما سعى "بعام أفريقيا" .

من جانب آخر فقد اتخذت الهيئة قرارا فى الدورة ١٦ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ (القرار ١٦٤٥) بإنشاء ما أطلق عليه "اللجنة الخاصة لبحث أوضاع الأقاليم التى لم تتمتع بعد بحريتها واستقلالها وتم تقديم تقرير بذلك للجمعية العامة فى ضوء القرار رقم (١٥٤١) و "إعلان حقوق الانسان" ، كما كان قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ والتوافق بين مبادئها وأهدافها ، ومبادئ وأهداف المنظمة الدولية خطوة هامة أخرى من خطوات التنسيق بين المنظمتين لتحقيق استقلال وسيادة الدول الأفريقية .

وفى نفس السياق المتعلق بمكافحة الاستعمار تمت مناقشة ثلاث أوراق هامة بهذا الخصوص حيث تعرض د . عبدالله عبد الرازق ابراهيم لدور الأمم المتحدة فى تصفية المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ، وقدم د . السيد فليفل بحثا عن الأمم المتحدة ومشكلة الكونغو والصراع الدائر وقتذاك ، كما عرض د . أحمد الرشيدى دراسة حالة لدور محكمة العدل الدولية فى تعزيز الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا والتى أسهمت فى تحقيق الاستقلال فى مارس ١٩٩٠

اجراء الانتخابات في خريف عام ١٩٩٢ والتي تم أيضا مراقبتها . إلا أن نتائجها لم تلق قبولا من جانب منظمة يونيتا المعارضة ، ومن ثم تجدد القتال بين طرفي الصراع وقامت الأمم المتحدة بالوساطة بين الطرفين حتى تم التوصل الى بروتوكول لوساكا للسلام في أنجولا في نوفمبر ١٩٩٤ ، فضلا عن تقديمها المساعدات الإنسانية للمتضررين في الحرب الأهلية وذلك بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ، وبعض المنظمات غير الحكومية .

د- دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية .

حيث تقدم أ.د. ابراهيم نصر الدين بورقة رئيسية حول هذا الموضوع ، كما شارك د. حمدي عبد الرحمن بورقة أخرى حول دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتدور فكرة هذا الدور الجديد للأمم المتحدة أنه في ظل تطورات الوضع الدولي الجديد اكتسبت الصراعات الأفريقية أبعادا جديدة فإزدهات تعقيدا أو تشابكا واتسمت في كثير من الأحيان بطابع فوضوي أدى الى انهيار سلطة الدولة المركزية ذاتها ، وهو ما أسهم في تزايد دور الأمم المتحدة في أفريقيا وعملياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا ، ومن بين هذه العمليات : الدبلوماسية الوقائية : كما حدث في إرسال مراقبين مدنيين للأمم المتحدة الى جنوب أفريقيا ، للحد من مستوى العنف هناك وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٢ (١٩٩٢) . - حفظ السلم ، وذلك في حالات عديدة ، كما في أنجولا وليبيا وليبيريا وموزمبيق ورواندا والصحراء الغربية وزائير . - الجهود الشاملة الرئيسية ، كما حدث في الصومال بالقيام بحفظ السلم وتقديم مساعدات إنسانية والتدخل العسكري ، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة لأغراض إنسانية بحتة بهدف تأمين عمليات الإغاثة الإنسانية بالإضافة الى استعادة السلم والنظام والاستقرار في الصومال . - بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، كما حدث في أنجولا والصومال ، الضرورات الإنسانية ، بالعمل على رفع المعاناة عن اللاجئين والمشردين نتيجة كوارث طبيعية ، أو صراعات مسلحة ، كما حدث في مصر بعد زلزال ١٩٩٢ ، وفي الجنوب الأفريقي إزاء مشكلة الجفاف هناك ، وفي جنوب السودان فيما عرف بعملية شريان الحياة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الصراع المسلح .

٢- الدور الاقتصادي للأمم المتحدة في أفريقيا .

وفي هذا الإطار قدم د. عراقى الشربينى ورقة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فذكر أن إنشاء هذه اللجنة يرجع الى عام ١٩٥٨ ، كجهاز اقليمي متخصص يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وقد باشرت هذه اللجنة منذ انشائها أنشطة واسعة في خدمة أهدافها ، وخصوصا دورها كمُنبر أفريقي جامع للتشاور وتنسيق السياسات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وكذلك نشاطها في مجال توفير المعلومات والبيانات ، وتقديم المساعدات الفنية في هذا المجال لصانعي القرار في الدول الأعضاء ، كما قدمت مساعدات فنية واستشارية في العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير وسائل النقل ، والمواصلات والطاقة والتجارة والتمويل وغيرها .

طرحت اللجنة أيضا في إطار نشاطها الرئيسي ما يسمى "بالإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي" وهو الإطار الذي وضعتة اللجنة ليكون بديلا أفريقيا ، يتمشى مع أولويات التنمية في القارة للبرامج التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين في الدول الأفريقية والتي عرفت ببرامج التكيف الهيكلي "التقليدية" .

وفي إطار الدور الجامع للأمم المتحدة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، تقدم د. فرج عبد الفتاح فرج ، بورقة بهذا الخصوص ، فذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في ديسمبر ١٩٦١ قرارا باعتبار عقد الستينات هو عقد التنمية الأول ، ودعت الدول الأعضاء لبذل جهود مشتركة لتحقيق معدل نمو سنوي في الدول النامية لا يقل عن ٥٪ في نهاية العقد ، والعمل على زيادة صادرات هذه الدول واستقرار أسعارها وتشجيع منحها لرؤوس الأموال بشروط ميسرة ، وقد تحدد لذلك ضرورة تحويل نسبة ٨٪ من اجمالي الناتج القومي من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

كما أن الجمعية العامة أصدرت في ديسمبر عام ١٩٦٤ القرار رقم ١٩٩٥ بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الذي عقد أول مؤتمرات في جنيف عام ١٩٦٤ وحضره ١٢٠ دولة من بينها ٧٧ دولة نامية ، كونه بعد ذلك فيما بينها ما يعرف باسم "مجموعة ال-٧٧" ، وبصفة عامة فقد تمثلت الإنجازات الاقتصادية للأمم المتحدة على المستوى الأفريقي في التجارة والمساعدات الإنمائية خاصة للدول الفقيرة والتي تحتاج بصورة أكبر الى تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا .

٣- الدور الاجتماعي والثقافي للأمم المتحدة في أفريقيا .

تم أيضا استعراض الدور الاجتماعي للأمم المتحدة في أفريقيا ودورها في التصدي لمشكلات العمل والعمال في أفريقيا ، ودورها في الاهتمام بصحة المرأة في أفريقيا ، وفي مواجهة مشكلات الاسكان والفقر الحضري في أفريقيا ، وتم بهذا الخصوص استعراض دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا منذ عام ١٩٨٣ ، وهي جوهر الورقة التي قدمها د. وفائي زكي عازر ، وأخيرا بالنسبة للدور الثقافي للأمم المتحدة في أفريقيا ، قدم د. عبدالله نجيب ورقة هامة عن دور اليونسكو في تأصيل المفاهيم الثقافية للقارة الأفريقية ، وفي خدمة الأهداف الثقافية مثل مشروع اليونسكو لتدوين اللغات الأفريقية عام ١٩٦٥ ، المشروع التونسي القرطاجني عام ١٩٧١ ، مركز تسجيل الأغاني القديمة التقليدية والأساطير والشعائر الدينية في النيجر ، والمساهمة في الحفاظ على الموسيقى والفنون في أفريقيا ، والقيام بإعداد مشروع لكتابة تاريخ القارة الأفريقية صدر منه عدة أجزاء .

وعلاوة على ذلك تقوم اليونسكو بمد الكثير من الدول الأفريقية بمعونات مالية وتقنية لمساعدتها في كافة المجالات الثقافية وتخصيص جوائز للمبدعين ، ولكن يؤخذ على اليونسكو بالنسبة لدورها في أفريقيا أنه لم يتمكن من خلق التوازن المطلوب بين فكرة عالمية الثقافة ومقتضيات الحفاظ على الثقافات المحلية ، فضلا عن التحيز للثقافة الغربية .

«مؤتمر، رسالة الأديان في عصر المعلومات»

الغردقة : (١٣-١٥ نوفمبر ١٩٩٥)

أديب نجيب سلامة

الجغرافية والبيئية والصناعات العسكرية الالكترونية (على التوالي) حتى ظهر عصر الدراسات الوراثية .

وأوضح د . نبيل على أن ناتج صناعة المعلومات في عام ٢٠٠٠ سيصل لحوالي ألف مليار دولار - كما أن سرعة الكمبيوتر ستصل لنحو مليون عملية حسابية في الثانية الواحدة .

وقال أن هناك ارتباطا قويا بين مستوى ارتقاء المجتمع وقوة التكنولوجيا التي يفرزها - كما أوضح أنه ثمة تحديات تواجه عصر المعلومات من المنظور المصري وهي تحديات ثقافية ، سياسية/اقتصادية ، تربوية ، لغوية ، علمية/تكنولوجية ، تنظيمية .

وهنا طرح الباحث عدة أسئلة ، منها :

- ما هي امكانية الدفاع عن حقوق الانسان المصري والتصدى لحملات التضليل الاعلامي وتنمية وعيه ، حتى يستطيع استيعاب الجديد من الظواهر الاجتماعية ؟

- وما هي امكانية التصدي بصورة منهجية وفعالة لحملات الغزو الثقافي والاستشراق الجديد الذي سيحشد الوسائل المعلوماتية الحديثة لإشاعة مواقفه من تراثنا وقضايانا ؟

- هل يمكن أن نجعل من استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات في المدارس وسيلة لتقديم خدمات اجتماعية أفضل للمناطق النائية ؟

- هل يمكن وقف نزيف العقول ، الظاهر وغير الظاهر ! ، في ظل إدراكنا أن مجتمع المعلومات يوفر مناخا مواتيا للغاية لاستقطاب العقول ؟

وفي ختام ورقته أشار الباحث الى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة طيعة في خدمة الدين ، ولاسيما في مجال الطباعة ونشر الكتب المقدسة، التليفزيون والاعلام الديني ، القنوات الفضائية الدينية ، الوسائل الالكترونية لحفظ التراث الديني وتداوله ، وقال أن الموجه الديني عليه أن يعي بشدة الجوانب المختلفة لتكنولوجيا المعلومات ، وما تثيره من قضايا اجتماعية وفكرية .

العلم والتكنولوجيا والمستقبل:

ثم تحدث الأستاذ الدكتور أحمد شوقي أستاذ الوراثة

ان السنوات الراهنة والمقبلة تحمل الينا منجزات عصر جديد ، هو عصر المعلومات ، الذي تسوده سلطة "المعلومة" ، كما أنها تحتل فيه المكانة الاولى والمؤثرة الأساسية في كافة مجالات الحياة : سياسية واجتماعية واقتصادية ، وغيرها .

كما أن المعلومة ستصبح السلعة والمنتج الرئيسي في الحياة اليومية ، وبالتالي فإن عصر المعلومات سوف يجابه القدرات الإبداعية لدى الفرد ، وسوف تكون له آلياته وآلاته التي تندمج فيها تكنولوجيات متعددة ، كتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية ، مما يجعل من العالم قرية صغيرة .

كان هذا في فكر ادارة الدراسات والحوار بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية ، عندما بدأت في الإعداد للملتقى الاسلامي المسيحي حول: رسالة الأديان في عصر المعلومات ، والذي شارك فيه نحو ١٣٠ من رجال الدين الاسلامي والمسيحي والمفكرين وأساتذة الاجتماع ورجال الإعلام ، للبحث في موضوع : رسالة الأديان في عصر المعلومات .

وعلى مدى ثلاثة أيام استمع أعضاء المؤتمر الى خمس محاضرات ، دعمتها حلقات المناقشة التي استغرقت الوقت الأطول في المؤتمر .

المنظور المصري لعصر المعلومات:

حول هذا الموضوع تحدث خبير نظم المعلومات الدكتور نبيل على ، فقدم نظرة تاريخية / سوسيولوجية ، لموجات التقدم العلمي/التكنولوجي ، أوضح أنه في حوالي عام ٤٠٠٠ ق .م . نشأت الزراعة في مصر الفرعونية ، وكان أهم تطبيقاتها توفير الغذاء ، وفي ١٧٨٠ م عرفت الصناعة حيث قامت صناعات النسيج والهندسة المدنية والميكانيكية والسكن الحديدية ، إعتمادا على آلات الاحتراق (في بريطانيا وفرنسا) ، والصناعات الكيماوية والكهرباء ، اعتمادا على الفحم والوقود (في أوروبا وأمريكا) .

أما عصر المعلومات ، فترجع بدايته الى عام ١٩٤٥ في أمريكا ، حيث عرفت نظم معلومات الإدارة والتشغيل والإعلام المرئي وبرامج التصميم وتكنولوجيا التعليم ونظم المعلومات

بجامعة الزقازيق ، حول : العلم والتكنولوجيا والمستقبل ،
فتمحدث عن توظيف الامكانيات المتزايدة للثورة
العلمية/التكنولوجية فى هندسة المستقبل .

وتحدث الدكتور عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف
ورئيس القطاع الدينى بالوزارة عن الأديان ومنظومة القيم ،
فأوضح أن هذه المنظومة تتضمن البناء الانسانى كله ، سواء
فى التربية ، أو العلم ، أو العمل ، أو المعرفة .

ولا يستطيع أحد أن يدعى أن مقومات التربية فى الأديان
، لم تشمل كل النظريات التربوية . وقال إن مقومات التربية
فى الأديان تزيد عن هذه النظريات من حيث عمق النظرة
وصدق المضمون ، لأنها جاءت من خالق الانسان ومديره
والعالم بأسراره وخفاياه .

وعن العلم قال د . سالم أنه بلاشك أساس الأديان
ودعوتها الأولى التى أراد الله من خلالها اليقين به والتعرف
عليه والإذعان له . والانسان الذى يقصر فى الحصول على
العلم والتعمق فيه ، إنما هو بذلك يقصر فى انسانيته وبيتعد
عن فقه الأديان .

أما عن المعرفة ، فقال أن الانسان الملتزم بالدين عليه أن
يسلم بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلالها صياغة
حياته بدون خلل أو اضطراب فى مضمون القيم الدينية ، التى
لا تتعارض أبدا مع كل جوانب المعرفة الانسانية .

بين عصر المعلومات والتراث :

حول هذا الموضوع كانت الورقة التى قدمها الدكتور القس
صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية فى مصر ، والتى طرح
فى بدايتها تساؤلا هو : هل يتعارض الدين مع التقدم العلمى
الذى يحقق الخير والفائدة للمجتمعات والشعوب ، أم لا ؟؟

وقال إننا لن نخطئ اليوم ، كما أخطأت الكنيسة بالأمس
تجاه جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) وغيره من العلماء .

وأوضح أن الدين ضرورى كأساس لعبادة الله والإيمان به
، وهو أيضا ضرورى كأساس للحياة والقيم . وقال أنه فى
العصر الذى عاش فيه السيد المسيح لم يكن هناك كمبيوتر ولم
تكن هناك طائرة . فليس معنى ذلك أننى اليوم لا أستخدمهما
، وفى نفس الوقت لم يكن هناك علاج لمرض البرص مثلا ، لكن
البحوث الطبية الحديثة كشفت عن أساليب لعلاج ، ولابد
للإنسان من أن يستفيد منها ومن غيرها . إن التحليل العلمى
لأساليب التفكير والحياة والقيم يرتبط بتأثير الحضارة .
وأضاف أن هناك قيما إيمانية عظيمة لا تقبل الجدل ، وهناك
قيم سلوكية اجتماعية ضرورية للحفاظ على حقوق الانسان .
وأنه لمصلحة الإيمان أن لا يتدخل فى قضايا العلم ، بل يترك
للعلم مكانه . إن الإيمان بالله أعظم فى كل شيء ولا بد أن

يبقى متميزا .

الدين والعقل :

تحدث فى هذا الموضوع الأنبا يوحنا قنطس النائب
البطريكى للأقباط الكاثوليك ، تعرض لماهية الدين ، وماهية
العقل ، ثم العلاقة بينهما .

وعن العلاقة بين الإيمان والعقل ، قال أنها علاقة الروح
بالجسد ، فإذا انفصل الروح عن الجسد ، عاد الجسد الى
أصوله : ترابا ومادة ، من تراب الأرض ، والعقل إذا فقد
الإيمان عاد الى أصوله ، فأضحى فارغا ، إن الإيمان يعطى
العقل انتماء وهويته الإلهية ، وبالتالي يضىء له معنى الحياة
والموت والألم والنجاح والفشل . إن الإيمان هو نور إلهى
يكشف للعقل أعظم أسرار الوجود وهى أسرار علاقة الوجود
بالخالق القدوس العظيم .

وقد أسفرت المناقشات فى مجموعات العمل عن التأكيد
على الارضية المشتركة بين الإيمان والعقل ، وما تمثله هذه
العلاقة من أهمية قصوى للدخول فى عصر المعلومات ، فإذا
كان الإيمان هو موقف أخلاقى وفلسفة حياة ، ومنهج سلوك ،
وطاقة روحية خلقة ومبدعة ، فإن العقل هو طاقة التفكير
والتأمل والتحليل ، إنه بعض من طاقة الروح الخلقة فى كيان
الإنسان ومن ثم كانت علاقة الإيمان بالعقل علاقة إرتباط وثيق
كعلاقة الروح بالجسد ، وإذا تدخل الإنسان المؤمن الى عصر
المعلومات حاملا فى قلبه نور الإيمان ، وفى عقله طاقة التفكير
وسعة المعرفة ، استطاع أن يجتازه فى أمان من سطوة العلم
وحده ، أو الاكتفاء بالجوانب الشعائرية وحدها .

وعلى المستوى الاجتماعى أشارت المناقشات الى أهمية
إرتباط الإنسان ومنظومة قيمه بهذا التحول التاريخى نحو
"المعلوماتية" ، فمنظومة القيم فى الأديان تتضمن البناء
الانسانى كله ، والإنسان الملتزم بالأديان مطلوب منه أن يلم
بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلال هذه المعرفة أن
يصوغ حياته من غير خلل أو اضطراب فى مضمون القيم
الدينية التى هى فى الحقيقة لا تتعارض أبدا مع كل جوانب
المعرفة الإنسانية .

وفى تطلع الإنسان نحو المستقبل ، يدخل اليه حاملا على
أكتافه أثقال الماضى وتراثه التاريخى ، لكنه مصحوب برؤية
جديدة للتعامل مع التراث قد تتسم هذه الرؤية بالتعدد ، أو
المرونة ، ولكنها فى كل ذلك مختلفة ، وبهنا أن نميز بين هذا
التراث بعضه البعض ، فهناك القيم الإيمانية العظيمة التى
تعلو على النظر أو المناقشة ، وهى القيم التى تمثل روح الأديان
جميعها وقلبها الحقيقى ، وهى بلاشك الدافعة للمسييرة .

ندوة، مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر

القاهرة: (٢٧ نوفمبر ١٩٩٥)

حنان البيلى

الطاقات الايجابية الكامنة فى الشعب المصرى ، بجانب ذلك يجب وضع استراتيجيات واضحة المعالم ، ويقترح البحث مجموعة من الاجراءات والادوات الرئيسية تتمثل فى : ١ - تبني القيادة السياسية على أعلى مستوياتها قضية التحول التكنولوجى المتسارع ، ٢ - أن توفر الدولة كافة السياسات والقوانين اللازمة لتوفير المناخ اللازم للتنفيذ ، ٣ - التحديث الشامل والمستمر لقواعد الانتاج والعمل على نقل التكنولوجيا بشكل حقيقى ، ٤ - رفع نسبة ما يخصص للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية من ميزانية الدولة ، ٥ - أن تقوم اللجنة الوزارية العليا للبحث العلمى والتكنولوجى بالاشراف على وضع برامج تنفيذية للبحث العلمى على المستوى القومى ، ٦ - إنشاء صندوق قومى للتكنولوجيا وفى الجلسة الثانية تم مناقشة بحثين الاول قدمه الدكتور محمد السيد سعيد بعنوان "الموضوع الأكثر إستراتيجية على جدول الاعمال المصرى : الانطلاق - إعادة الهيكلة والتحديث الصناعى" ويوضح البحث أن أكثر القوى الفكرية والسياسية فى مصر تعتقد أن المصدر الأكثر عمقا لمشكلاتها هو الارهاب والبطالة وتدنى مستويات الاداء ، بالاضافة الى الافتقار الى رؤية شاملة لمستقبل البلاد . ويتعرض البحث لثلاث نقاط رئيسية وهى : اولاً : الحاجة لاختيار استراتيجى بديل فى مجال المشروع التتموى ، والذي يقوم على تسريع إعادة هيكلة وتحديث الصناعة المصرية بناء على خمس معطيات وهى ، ١ - اتساع الفجوة بين المكانة الخارجية والقدرات الداخلية ، ٢ - انفجار اقتصاد الفقائيع ، ٣ - أحادية سياسة اصلاح الاقتصادى ، ٤ - إضمحلال وهم اقتصاد الخدمات .

ثانياً : اختيار استراتيجيات الانطلاق والنمو المستدام ، ويتعرض هذا الجزء لمزايا وعيوب الاستراتيجيات المقترحة على ضوء معايير الاقتصاد المصرى وهى ١ - استراتيجيات الهيكل الصناعى على المدى الطويل جداً ، وميزتها انها لا تتطلب مخاطرة كبيرة وتضحيات جسيمة على المدى القصير ، ٢ - التوسع فى احلال الواردات ، حيث يمكن تحقيق الانطلاق من خلال التوسع فى الاحلال محل الواردات ، ٣ - التعمق الصناعى ، أى بناء صناعة ثقيلة مصرية ، ٤ - القفز الى الثورة الصناعية الثالثة ، حيث تقوم هذه الاستراتيجيات على حرق مراحل التطور الارتقائى فى الصناعة .

ثالثاً : المتطلبات الاساسية للقفزة الكبرى للتكنولوجيات فائقة الحداثة .

والبحث الثانى قدمه المهندس على احمد نجيب بعنوان "حول الصناعة والاختيارات التكنولوجية" حيث يوضح أن طبيعة الاقتصاد المصرى ، اقتصاد تحكمه علاقات سوق شديدة

نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش آيبرت الالمانية ندوة بعنوان "مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر" وقد قدم نخبة من الباحثين مجموعة من الاوراق القيمة . وقد تم مناقشة بحثين فى الجلسة الاولى ، الاول بعنوان "المفاهيم الاساسية لدفع استراتيجيات تكنولوجية لمصر" . وقد ركز الباحث الدكتور يوسف مرسى على أهمية التنمية التكنولوجية ، وأوضح أنها عملية تراكمية بطيئة ، وباهظة التكاليف وتحتاج الى التفاعل مع التطور التكنولوجى . وأن هناك مجموعة من المتطلبات التى تتحكم فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية التكنولوجية لبلد ما وهى : ١ - الادراك الواعى للعوامل الداخلية والخارجية الحاكمة للتنمية التكنولوجية المحلية ، ٢ - البنية الاساسية والقدرة التكنولوجية المحلية والتى تعرف بأنها مدى القدرة المحلية على إتخاذ التدابير التى تتعلق بتوليد وحيازة واستخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية ، ٣ - النظرة الكلية للتكنولوجيا المعاصرة والتى تتناول العديد من القضايا سواء فى جانبها النظرى أو التطبيقي ، ٤ - وضع مجموعة من الاختيارات المنهجية للتنمية التكنولوجية ، ٥ - المهام التحضيرية لصياغة الاستراتيجية التكنولوجية ، ٦ - توفير المعلومات وقواعد البيانات ، وأخيراً مراحل إعداد الاستراتيجية التكنولوجية .

والجزء الآخر من البحث يتناول مجموعة من أكثر من منظور منها الدولية والاقليمية والعربية والمصرية ، فالمنظور الدولى يتمثل فى منظمة الامم المتحدة ، حيث عملت المنظمة ووكالاتها المتخصصة على طرح ومناقشة المشكلات القائمة فى طريق التنمية العلمية والتكنولوجية أما المنظور الاقليمى ، فيتمثل فى بعض التكتلات الاقليمية (أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) والتى تعمل على تنسيق الجهود الاقتصادية والتكنولوجية ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية العلمية والتكنولوجية . وكذلك المنظور العربى ، أما المصرى فهناك اهتمام كبير بالتنمية التكنولوجية .

وقدم الدكتور محمد مختار الحلوجى بحث بعنوان "حول سياسة واستراتيجية البحث العلمى والتنمية التكنولوجية" حيث يؤكد البحث على ضرورة دراسة أوضاعنا الداخلية والتحول الكبرى من حولنا على المستويين الدولى والاقليمى ، وأنه لم يعد لنا بديل الا التفسير الشامل على أساس متين من العلم والتكنولوجيا ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عدد من المحاور الرئيسية أولاً : رفع مستوى معيشة المواطن وزيادة دخله وخفض معدلات البطالة ، ثانياً : رفع نوعية حياة المواطن المصرى من غذاء ومسكن وملبس ورعاية صحية وتحسين نوعية البيئة ، ثالثاً : العمل على خلق مناخ شعبى عام معاون لإخراج

التخلف ، وتراجع دور الدولة فى تنشيط الاستثمار بتحديد الاهداف وبيان الاولويات التى يجب تحقيقها حاليا ، فالاقتصاد المصرى يكرس اوضاعا من شأنها ان لا يحقق النشاط الاستثمارى قيمة مضافة عالية محسوبة بالاسعار العالمية ، وان اكثر الاستثمارات التى تدر أعلى الارباح فى تجارة التوزيع وعمليات الخدمات التجارية وعمليات التجميع .

ويضرب مثال على ذلك بصناعة السيارات فى مصر ، والتى هى فى حقيقة الامر عملية تجميع ، ولا تزيد القيمة المضافة التى تتحقق فيها من ٧ الى ١٠ ٪ من قيمة السيارة ، مع أن القائم بعملية التجميع يتمتع بفرق رسوم جمركية تبلغ ٧٠ ٪ من ثمن السيارة . وأن المطلوب لتطوير الاقتصاد المصرى هو إحداث قفزة صناعية والوصول بالهيكل الصناعى المصرى الى أكثر المجالات إضافة للقيمة . وتنحصر الاختيارات المطروحة فى :

١ - إحلال الواردات ، ٢ - تعميق التصنيع ، ٣ - التكنولوجيا المتقدمة كمنطلق لاقتصاد تصديرى متخصص ، لأن سياسة الاحلال محل المستورد لا يمكن أن تحقق أى نجاح ما لم تكن جزء من خطة شاملة تعتمد على هيكل متكامل من الصناعات الاساسية .

هذا بالإضافة الى مجموعة من المؤشرات التى ترجه الاستثمار الصناعى لتحقيق أعلى قيمة مضافة وهى : ١ - يجب تعظيم القيمة المضافة فى عملية التصنيع . ٢ - الارتقاء الى المنتجات التى تحتوى على أعلى قدر من القيمة المضافة ، ٣ - الارتفاع بالقيمة المضافة المتحققة من استخدام وحدة الاستثمار أى زيادة إنتاجية رأس المال .

واشتملت الجلسة الثالثة على بحثين ، الاول قدمه د . طه عبد العليم بعنوان " خيارات وسياسات التقدم الصناعى التكنولوجى : قراءة فى خبرات الدول الصناعية والمتحولة " يركز البحث على أن إرتقاء التصنيع فى جميع الدول الصناعية المتقدمة والجديدة من دول العالم مرتبط بظهور واستخدام قدرات تكنولوجية عديدة ، حيث يتم تجديد الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة ، حيث أن صياغة وتطبيق سياسة للتقدم الصناعى التكنولوجى تقوم على ضرورة التقدم الصناعى التكنولوجى كهدف استراتيجى للتنمية الاقتصادية . ويتعرض البحث للتقدم التكنولوجى فى عدد من الدول المتقدمة

اولا : تراجع التصنيع رغم الريادة التكنولوجية (الحالة الامريكية) ، توضح هذه النقطة ما حققته الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة من قيادة الثورة التكنولوجية والثورة الصناعية - التكنولوجية فى حلقاتها الاحداث . ثم تدهور القدرة والمكانة الاقتصادية الامريكية ، والتي يرجع سببها للتراجع النسبى للانفاق على البحث والتطوير فى القطاعات المدنية بالاقتصاد الامريكى .

ثانيا : الحالة السوفيتية ، وهى تركز على أن النظام الاقتصادى القائم على نظام الاوامر أعاق عملية التجديد التكنولوجى ، ويظهر ذلك جليا فى الخطاب السياسى والاكاديمى الذى اعتبر إنخفاض إنتاجية العمل هى المأزق الحقيقى الذى قاد الى استمرار الاعتماد فى التنمية الاقتصادية على المزيد من استخدام الاستثمارات الجديدة بدلا من رفع كفاءة الاستثمارات القائمة .

ثالثا : الحالة اليابانية ، وهى تمثل حالة من التبعية التكنولوجية إلى التكافؤ فى انتاج التكنولوجيا ، حيث توضح

حصص اليابان من الصادرات العالمية تعاضم حصتها من صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا وخاصة الآلات والمعدات ، حيث توضح الخبرة اليابانية أن إنتاج التكنولوجيا الاحداث فى حد ذاته لا يوفر ميزة تنافسية فى الاسواق العالمية ، وانما يتوقف على توفير هذه التكنولوجيا للشركات لترجمتها الى سلع للمتاجرة .

والبحث الثانى قدمه المهندس شريف دويلر بعنوان " تنافسية مصر : نحو خريطة صناعية جديدة " ويركز البحث على ثلاث عوامل وهى ١ - التكنولوجيا ، ٢ - الموارد البشرية ، ٣ - المعلومات ، حيث يزداد واتساع شبكة المعلومات العالمية " انترنت " .

بالاضافة الى ذلك لابد من وضع استراتيجيات للصناعة تتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصرى مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات عند اعداد هذه الاستراتيجية وهى : ١ - أن المستقبل فى الصادرات العالمية هو لمنتجات الصناعات التحويلية ، ٢ - انقسام الصناعات التحويلية الى أ - منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة ، ب - منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتاحة فى السوق العالمى ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة ، ج - منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وهى ذات قيمة مضافة عالية . ٣ - بروز ظاهرة التجارة الدولية فى المنتجات المتماثلة ، والتى تعتمد على اختلاف مستويات الجودة للمنتجات المتماثلة ، ٤ - أنه لا يمكن اتباع نموذج النمر الاسيوى فى استراتيجياتها الاولى ذات التوجه التصديرى لأنها تمت فى ظل ثوابت عالمية مختلفة عما نحن فيه الآن . ويرى الباحث أنه يمكن وضع خريطة لتشكيل الانتاج المصرى تضم الصناعات ذات الميزة النسبية كنقطة بداية ، ثم التحول الى مرحلة الابتكار دون المرور بمرحلة الاستثمار . وكذلك الصناعات كثيفة الاستثمار ، واخيرا الصناعات التى يمكن الدخول فى تحالفات عالمية توفر الاستثمار الكثيف .

وفى الجلسة الرابعة والاخيرة تم مناقشة بحثين ، الاول قدمه الدكتور رضا محرم بعنوان " بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر : المؤسسات والتوجهات والتمويل " حيث يهدف البحث الى تقديم صورة شاملة عن حالة البحوث العلمية والتكنولوجية فى مصر ، وهى تشمل الواقع الفعلى للمجتمع العلمى والتكنولوجى ، ويتمثل الطلب على العلم والتكنولوجيا فى أربعة مصادر هى : ١ - الدولة ، ٢ - المجتمع الاكاديمى ، ٣ - الشركات الصناعية والقطاع الخاص ، ٤ - الاهتمامات الجماهيرية . اما الطلب على العلم والتكنولوجيا فى مصر فتتحمله الدولة باعتبارها القيمة على ادارة المجتمع ، حيث ما زال دور القطاع الخاص المصرى فى الطلب على العلم والتكنولوجيا محدودا للغاية

وتتوزع مراكز وهيئات البحوث فى مصر الى : ١ - مراكز وهيئات تابعة للجامعات ٢ - مراكز وهيئات بحوث تابعة للوزارات المختلفة ٣ - مراكز وهيئات بحوث متنوعة . وقد أظهرت الدراسة الدولية المقارنة عن تنظيم أداء وحدات البحوث التى أعدها اليونسكو مع أكاديمية البحث العلمى أن هنا فى مصر مستوى رفيع من التأهيل العلمى والاكاديمى ليس له نظير فى أى من الـ ١٧ دولة المشاركة بما فى ذلك السويد وبلجيكا وفنلندا ، وبولندا ، ولا يستثنى من ذلك غير الهند وكوريا . وعند محاولة تأسيس سياسة للعلم والتكنولوجيا فى مصر فانه لابد من تحديد محاور أساسية وهى :

الكمى والنوعى ، وتوافر عناصر البنية الاساسية المتميزة لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا وأخيرا تبنى القيادة السياسية لاستراتيجية التنمية .

ويوضح الباحث أن مصر تتمتع بعدد من المزايا النسبية ، حيث توضح الاحصاءات العالمية أن مصر تحتل المرتبة السابعة عشر بين دول العالم من حيث نسبة المتعلمين جامعيا بالنسبة للتعداد الكلى للسكان ، ولكن لابد من رفع مستوى التعليم الجامعى ليتحول الكم الى طاقة مبدعة ومنتجة وأيضا وجود سوق كبير مستهلكا للسلع التكنولوجية ، وبالتالي فإن فتح الاسواق هو أفضل السبل لانتقال التكنولوجيا اليها ، وايضا توافر نواة جيدة من بعض الصناعات التكنولوجية وبالتالي فإنه لابد من آليات لرفع التنمية التكنولوجية وذلك من خلال مجموعة من الاطر وهى : الاطار التشريعى ، الاطار الاقتصادى ، والاطر السياسى .

١ - تحديد أولويات الانشطة العلمية و البحثية المطلوبة على مستوى المجتمع ككل ، ٢ - تخصيص الموارد المالية اللازمة ، ٣ - إدارة وتوجيه العلم ، ٤ - الارتقاء بتوظيف العلم والتكنولوجيا بما يضمن كفاءة الدولة للخدمات .

والبحث الاخير قدمه الدكتور على الحفناوى بعنوان " فى شأن الخيار التكنولوجى المطروح على مصر ودور الدولة فى التنمية التكنولوجية " حيث يوضح الباحث أن التكنولوجيا هى الاداة الدافعة للتنمية ، وأن تعريفات التكنولوجيا تؤكد على أنها مولدة لسلع ذات قيمة مضافة عالية من مكونات فكرية ، والتي هى نتاج الفكر البشرى من العلم والمعرفة والخبرة ، ويجب العمل على توافر مجموعة من الشروط لحدوث تنمية تكنولوجية منها توافر قدرات بشرية متميزة فى البحث العلمى ، وارتفاع نسبة الشباب المتعلم ، ودعم البيئة المحيطة بمراكز الانتاج بالمزايا الحوافز التشريعية والضريبية لزيادة الانتاج

« مؤتمر مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى »

القاهرة ، (٢ - ٤ ديسمبر ١٩٩٥)

حنان محمد عبد العزيز —

٤ - تصويت مصر فى جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة - التبادل الاعلامى الذى يحمل الهجوم من كل طرف على الطرف الآخر .

٦ - الغموض فى الموقف الأمريكى فيما يتعلق بمستقبل المساعدات الأمريكية .

٧ - موضوع انتشار الاسلحة النووية .

وفى ظل المشاكل الاقتصادية التى تعانيها الولايات المتحدة أصبح هناك اتجاه عام نحو تقليص المعونات الخارجية ، وكان لابد من ايجاد شكل آخر للعلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر فكانت الشراكة المصرية الأمريكية ، وبذلك تعد مصر ثالث دولة فى العالم بعد روسيا وجنوب افريقيا تعقد مشاركة مع الولايات المتحدة . وتهدف مبادرة مبارك - ال جور الى تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بجودة المنتج المصرى ، ولكى تحقق المشاركة أهدافها تم تكوين اربع لجان فرعية هى :

١ - اللجنة الفرعية للتكنولوجيا والتنمية البشرية .

٢ - اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار والتمويل .

هناك العديد من التغيرات التى تحدث على المستوى الدولى والاقليمى لذلك كان لابد من وقفة للنظر فى علاقة مصر بهذه القوى الكبرى وأن موقعها الاستراتيجى الذى تتمتع به جعلها تتأثر بالقوى المحيطة ، كما انه دفع هذه القوى الكبرى الى اقامة علاقات قوية معها ، وعلى ذلك فقد قام مركز البحوث والدراسات السياسية فى مؤتمره السنوى التاسع بمناقشة علاقة مصر بالقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد .

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اهم القوى التى لها علاقات متميزة مع مصر وأصبحت العلاقات المصرية الأمريكية تتسم بالعقلانية فبالرغم من عمق العلاقات المصرية الأمريكية فى قطاعات متعددة الا انها عاشت فترات اشبه بالازمة ، وتركزت أساسا فيما يلى :

١ - موضوعات حقوق الانسان .

٢ - المشاكل الدولية التى تحدث خارج المنطقة مثل البوسنة وهايتى والصومال .

٣ - علاقات مصر مع دول تعتبرها الولايات المتحدة ليست على علاقات معها مثل ليبيا - كوريا الشمالية - العراق - إيران .

٣ - اللجنة الفرعية للتنمية المستدامة .

٤ - اللجنة الفرعية للتعليم .

وبالرغم من وجود اختلافات كثيرة بين الثقافة المصرية والأمريكية إلا أن هذه الاختلافات لم تمنع من خلق قنوات تأثير ثقافي متبادل بين الطرفين ، ومن هنا يأتي دور المكتب الثقافي المصري في واشنطن والمركز الأمريكي في القاهرة ، وكافة المؤسسات الأمريكية المرتبطة به .

ثانيا روسيا الاتحادية :

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من آثار سياسية وعسكرية كان لا بد من دراسة علاقة مصر بروسيا الاتحادية باعتبارها الامتداد للاتحاد السوفيتي . ان روسيا تضع في الاعتبار ان الشرق الاوسط في دائرة أمنها الاستراتيجي ولذلك اى نظام فى روسيا لابد ان يواصل سياسة محاور الارتكاز لسياسة الشرق الاوسط والتي تضم ايران والعراق وسوريا ومصر واسرائيل . وبالنسبة لمصر فإن علاقة روسيا مع مصر انحصرت فى نطاق أضيق كثيرا من ميراث العلاقة المصرية - السوفيتية بسبب اوضاع النظام السياسى الروسى وتحولاته الاقتصادية وانتفاء حاجة مصر الى السلاح الروسى الا ان موسكو تحاول المحافظة على هذا الحد الأدنى ، وفى المقابل فإن السياسة المصرية واعية تماما لأهمية المحافظة على هذه العلاقة مع روسيا تقديرا منها بأن روسيا لابد ان تخرج من عنق الزجاجة الحالية وعلى ذلك فإن احتمالات تطور العلاقة بين مصر وروسيا الاتحادية من الأمور القائمة لدى كل منهما .

ولاشك ان روسيا الاتحادية فقدت الحوافز الايديولوجية لتوسيع نطاق نفوذها ومع الازمة الاقتصادية التى تعانيها اصبح هناك تراجع من جانبها فى مجال تقديم المساعدات الاقتصادية على اسس ايديولوجية ، فضلا عن تدهور قدرتها على تطوير التبادل التجارى على اسس اقتصادية حيث تحولت روسيا فى مجال تدفق التمويل الدولى من دولة مقدمة للمساعدات والقروض إلى مثقلة للقروض والمعونات الخارجية

وتتزامن محاولات العودة الروسية الجديدة الى العالم العربى والشرق الاوسط مع توقيت استمرار المحاولات الأمريكية للترويج لما يسمى بالنظام العالمى الجديد فى القطبية الاحادية كما تتزامن العودة الروسية الجديدة الى المنطقة مع بدء تواتر الحديث الجدى عن مشروع النظام الشرق اوسطى الجديد ومن هنا فإن الوجود الروسى الفعال نسبيا يعتبر احد ضمانات التوازن المستقبلى فى هذه المنطقة خاصة بعد تخطى موسكو عن الايديولوجية الماركسية ، الامر الذى يمهّد لتعاون اكبر فى المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

ثالثا : الاتحاد الاوروبى :

من أهم القوى التى برزت فى عالمنا الحديث هى الاتحادات والتكتلات الدولية والتى تحرص مصر منذ استقلالها على اقامة علاقات قوية معها ، بل والاضطلاع بدور كبير فى انشاء بعض المنظمات الدولية سواء على المستويين العالمى او الاقليمى ، ومن ابرز تلك التكتلات فى الوقت الراهن الاتحاد الاوروبى .

ان الاتحاد الاوروبى بدوله الكبرى (فرنسا - بريطانيا - المانيا) ودوله المشتركة فى المجال المتوسطى (اليونان - ايطاليا - فرنسا - اسبانيا) يمثل واحدا من أهم التحديات الجديدة التى تواجهها مصر ، كما يمثل فرصة متاحة لصياغة سياسية خارجية ، وسياسة دفاع جديدة تتناسبان والعلاقات الدولية القائمة وهذا يتطلب :

أ - وضع إطار سياسى واستراتيجى جديد والذى يتطلب بدوره تغييرا هيكليا مؤسسيا داخل مصر حتى يمكن الاستجابة بفاعلية لمتطلبات المرحلة المقبلة من التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبى .

ب - الاشتراك فى تكتل اقليمى وايجاد سوق متسعة والقدرة على جلب التكنولوجيا المناسبة والضرورية حتى يمكن التعامل مع هذه التكتلات .

ج - على المستوى السياسى والاستراتيجى من الضرورى ان تطور مصر اهتمامها بالدول التى لها مصالح كبيرة فى العالم العربى وداخل مصر نفسها وهى بالاساس الدول الكبرى فى الاتحاد الاوروبى (فرنسا - بريطانيا - المانيا) والدول الاوروبية المتوسطية (اليونان - ايطاليا - فرنسا - اسبانيا) والدول التى تقود حاليا عملية التكامل الاوروبى (فرنسا - المانيا)

د - ان تقيم مصر حوارا اجتماعيا مع اوربا وهو ما يستدعى تقليل الحوارات الفردية مع استغلال مثل هذه الحوارات الثنائية لمصالح الجميع .

هـ - على المستوى العسكرى والاستراتيجى فإن على مصر تجاوز مسألة استيراد السلاح الى تصنيع كل ما هو محلي مع ايجاد التكنولوجيا اللازمة لذلك .

وحول العلاقات الاقتصادية فإن قدرة الجانب المصرى على الافادة من كل برامج التعاون والعمل المشترك مع التجمعات والتكتلات الدولية العالمية منها والاقليمية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبى توقف على مدى تحرك الحكومة المصرية نحو إحداث اصلاحات ادارية وإعادة هيكلة المؤسسات وكذلك اجراء اصلاحات تشريعية حقيقية ، وخاصة فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية .

وتبدو علاقات مصر الثقافية بدول الاتحاد الاوروبى علاقات قوية واسعة الافاق ، ولكن من الضرورى الاتقف مصر عند حد التلقى الثقافى من هذه الدول ، والذى يأخذ شكل

ويمكننا استخدام وسائل الاعلام المسموع والمرئي للحد من تأثير هذه العوائق .

خامسا اليابان :

وتعتبر من أبرز القوى الكبرى في عالمنا المعاصر لما تتمتع به من امكانيات اقتصادية وبما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة وقد تطورت العلاقات المصرية اليابانية بتطور الاوضاع بالنسبة لكل مصر واليابان داخل الاطار الاقليمي والدولي ، فالعلاقات المصرية اليابانية تطورت وانتقلت من مرحلة الاهتمام غير المباشر من جانب اليابان بمصر بصفتها نقطة الوصل بين العالم القديم في آسيا واوربا الى اعتبارها محطة الاهتمام الياباني نحو تدعيم علاقاتها بالعالم العربي خصوصا مع حدوث أزمة البترول عام ١٩٧٣ كما ان حرب الخليج ثم مباحثات السلام العربية الاسرائيلية ودر مصر فيها اعاد لمصر اهميتها العربية والدولية ، ولذلك فقد تزايد الاهتمام الياباني بمصر ، كما ان تنامي القوة النسبية لليابان داخل اطار التفاعلات الاقليمية والدولية قد زاد من اهتمام مصر باليابان وعلى ذلك يمكن القول بأن العلاقات المصرية اليابانية سوف تزداد سواء كميًا أو نوعيًا .

وفي نهاية المؤتمر تم طرح عدة تساؤلات يتعين الاجابة عليها حتى تستطيع مصر اقامة علاقات متوازنة ومتكاملة مع كافة القوى الكبرى .

مساعداً في مجالات عديدة مثل التعليم - التنمية الاجتماعية - المحافظة على التراث - التثقيف الفني .

رابعاً الصين :

تعتبر الصين احدى القوى الكبرى من العالم نظرا لما تتمتع به من عوامل ذاتية كالموقع الجغرافي - المساحة الشاسعة - الثقل السكاني كما انها تمتلك أهم رموز القوة السياسية والعسكرية وهي حق الفيتو - الاسلحة النووية ، كما انها اصبحت تتمتع بأحد أهم رموز القوة الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وهي معدل النمو الاقتصادي .

فالعلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والصين تتسم بعدة خصائص منها ان العلاقات المصرية - الصينية تمر منذ عام ١٩٩١ بمرحلة جديدة يتم خلالها ما يشبه إعادة إكتشاف لتلك العلاقات ، فقد تجاوزت الى حد ما مسألة التفاعل السياسي المستند على قضايا كبيرة ، واتجهت نحو التنسيق والتعاون سياسيا بشأن قضايا ثنائية بينهما ، كما ان هناك تفاوتاً بين عمق العلاقات المصرية الصينية من مجال لآخر ، فهناك تركيز نسبي على مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بصورة مختلفة ، أما العلاقات العسكرية فلم تشهد تطورات غير معتادة عما كانت عليه خلال الثمانينات .

ومن ناحية أخرى ، قليلة هي العلاقات المصرية الصينية حيث ان اختلاف اللغة يقف عقبة اساسية في سبيل إقامة علاقات ثقافية نشطة ، كما ان هناك تقصيرا من جانب مصر في التخفيف من أثر هذا القانون كما ان بعد المسافة بين البلدين يشكل عائقا ايضا نحو تقدم العلاقات الثقافية بينهما .



مكتبة السياسة الدولية

إشراف د . نهى المكاوى

نحو خريطة جديدة للقرن الأفريقى

١- إثيوبيا :

كانت المشكلة بعد وصول ميليسى زيناوى الى سدة الحكم هى عدم خبرة القيادة الإثيوبية الجديدة فى الديمقراطية مثل دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق . وكانت المعضلة الكبرى هى كيفية التعامل مع بقايا نظام منجستو . كما وجهت انتقادات عنيفة للحكومة المؤقتة بشأن موافقتها على منح الاستقلال لريتريا فى وقت كان ينادى فيه الإثيوبيون بضرورة طرح الموضوع للمناقشة العلنية سواء فى اريتريا أو فى إثيوبيا .

أ- القوى الأساسية فى إثيوبيا : وهى تتمثل فى القوى الآتية :

- الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير إثيوبيا : على الرغم من أن الجبهة بكل أنجازاتها لا تعدو كونها عضوا فى الإئتلاف المؤقت فى إثيوبيا إلا أنها كانت العقل المدبر للحكومة . وينتمى ثلثا مقاتلى الجبهة وقياداتها العليا الى شعب التيجراي الذى يمثل ١٠٪ من شعب إثيوبيا البالغ ٥٠ مليون نسمة .

وقد قامت الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير إثيوبيا بوضع نظرية ثورية ماركسية - لينينية تقسم على مرحلتين : الأولى ثورة قومية ديمقراطية والثانية ثورة اشتراكية على أن يتم فى المرحلة الأولى فقط إقامة تحالفات تكتيكية بين مختلف المجموعات ويكون هناك فترة انتقالية بين المرحلتين . وفى هذا السياق فإن الديمقراطية لا تعنى تعدد الأحزاب ولكن تعدد الآراء فى إطار واحد ، وهو شكل هرمى للحكم الذاتى يضم القرى والمقاطعات والمناطق على أن ينظم كل منها شئونونه الداخلية ويتم وضع السياسة المركزية من قمة الهرم التنظيمى . وقد انعكس هذا التصور فى نظام الـ

The Horn of Africa - Charles Gordon (Editor) - SOAS, 1994.

يقع هذا الكتاب الذى ألفته مجموعة من الباحثين وحرره تشارلز جوردون الباحث بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن - ناشر الكتاب - فى ١١٧ صفحة . وتدور الأفكار الأساسية حول الخريطة الجديدة لمنطقة القرن الأفريقى فى ضوء انهيار أنظمة الحكم فى إثيوبيا والصومال مع التركيز على إثيوبيا "الجديدة" والصومال والسودان .

أدى سقوط نظامى منجستو هيلامريم فى إثيوبيا وسياد برى فى الصومال عام ١٩٩١ ، الى بروز لاعبين جديدين على ساحة القرن الأفريقى ، وهما : إريتريا وجمهورية شمال الصومال وذلك فى سياق مفهومين للدولة فى تلك المنطقة :

الأول : أن الدولة تقوم على أساس عرقى وثقافى ودينى ولقوى وهو ما حدث فى الصومال وتم تطبيقه مؤخرا فى إثيوبيا من خلال انشاء مجلس للمثلى الدولة على أساس عرقى وهناك اتجاه نحو اعطاء حق تقرير المصير للعرقيات المختلفة .

الثانى : يستند الى رؤية مفادها أن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هى أساس الدولة بمعنى أن المصالح هى الرابط أو القاسم المشترك بين مختلف الجماعات وهو ما ينطبق على الحالة الإريتريّة . وقد حاولت الدولة الإثيوبية فى السبعينيات والثمانينيات تذويب المسألة العرقية فى إطار السعى لانشاء دولة تقدمية فى حين أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الثورة فى إثيوبيا لم تقم لأسباب عرقية وإنما بسبب انعدام العدالة السياسية والاجتماعية .

Baito System الذى طبق فى الانتخابات الاقليمية
التي جرت عام ١٩٩٢ .

وخلافا لهذا التوجه اللينيني ، فقد اتخذت مرحلة
الانتقال شكلا مغايرا لما أعلنه ميشاق ١٩٩١ ، فقد غيرت
تجربة الجبهة فى الحكم مفهومها عن الحكم بمعنى أننا لن
نسمع مثالا عن حزب العمال الثورى الاثيوبي . ويرى المؤلف
أن المبادئ اللينينية للجبهة لن تطبق إلا على الإطار
التنظيمي . وسوف تتلاشى هذه المبادئ تدريجيا مع تجربة
الجبهة الشعبية فى الحكم .

- جماعات الأورومو : هى أكبر القوميات المكونة للشعب
الإثيوبي وعلى الرغم من أنها مهمشة سياسيا إلا أن
الحكومات الإثيوبية المتعاقبة نجحت فى استقطاب أبرز
رموزها . وهناك عدة جبهات ممثلة لهذه القومية مثل جبهة
تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا . وخلال
عقد الثمانينيات واجهت جبهة تحرير الأورومو مشكلة تشتت
وانقسام القيادة بسبب التمايزات الدينية والطبقية ، وبالتالي
فقد كانت عاجزة عن بناء آلة عسكرية ووضع برنامج سياسى
إلا أن أجندة الجبهة السياسية تركز بصفة عامة على
الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير للشعب
الأورومو .

- المركزيون الأمهرة : يمثلون أغلبية السكان فى
المناطق الشمالية من إثيوبيا ويتحدثون اللغة الأمهرية
ومعظمهم من المسيحيين الأورثوذكس . وأهم أهدافهم هو
استعادة أوضاعهم فى القوات المسلحة وبيروقراطية الدولة
والتجارة ومكانتهم فى الأولى قضى عليها ، وفى الثانية
مهدة وفى الثالثة لا توجد تحديات تهددها . ويحلم
المركزيون الأمهرة "بإثيوبيا العظمى" ويعارضون الاستقلال
الإريتري . وهناك عدة اتجاهات ينادى بعضها باستخدام
القوة لإزاحة النظام الحالى بينما يرى آخرون وجوب اتباع
قواعد اللعبة التى وضعتها الحكومة لأن الأخيرة لا تستطيع
الاستمرار بدونهم .

- مجموعات أخرى : هناك العديد من المجموعات
العرقية الأخرى التى تسعى الى لعب دور على الساحة
السياسية فى إثيوبيا ، منها العفروصوماليو اثيوبييا
والسيداما والعدير والنوير والأنواك ، وبعض تلك المجموعات
تمتلك مواقع استراتيجية مثل العفر الذين يسيطرون على
الطريق المؤدى الى عصب والعيسى الذين يسيطرون سيطرتهم
على طريق السكك الحديدية المؤدى الى جيبوتي .

ب - القاعدة الاقتصادية للدولة : يمكن القول أن الدولة
الإثيوبية بنيت على أساس سياسى وليس اقتصادى . ومنذ
عام ١٩٧٤ كانت مصادر تمويل الدولة تنحصر فى الضرائب
على التجارة وفى الانتاج الزراعى . وقد تغيرت الأوضاع
تماما إبان عهد حكومة ١٩٧٥ الانتقالية لأن التجربة جعلت
الشعب الإثيوبي يحجم عن المشاركة السياسية إضافة الى
أزمة الحكم وتدهور قدرة الحكومة على إحداث ردود أفعال
إزاء الأحداث المحيطة بها .

وتواجه الحكومة الإثيوبية الراهنة عدة مشكلات على
الصعيد الاقتصادى :

- الفشل فى وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة .

- الدولة الآن تمر بمرحلة اعادة بناء ، وبالتالي فإن
التحرير الاقتصادى يمكن أن يحد من سلطاتها فى وضع
السياسات الاقتصادية . كما أن التحرير الاقتصادى يعنى
تقليص عدد موظفى الحكومة وخفض مستوى معيشة الباقى .

- الدولة تحاول الآن اعادة التنظيم الأمر الذى يتطلب
تقليص البيروقراطية الحالية واحلالها ببيروقراطية اقليمية
جديدة تمشيا مع فكر النظام الجديد .

٢- "جمهورية" شمال الصومال:

أ- الوضع الاقتصادى : يعاني شمال الصومال من
تدمير شامل للبنية الأساسية . ويرجع ذلك لسببين : الأول
عدم دفع نظام سياد برى لرواتب الجنود فكانوا يخربون
البنية الأساسية ويبيعون بعض مكوناتها . ووصل الأمر الى
أنه لم يتبق سوى ١٠ مدارس من ٨٧ مدرسة إضافة لانهيار
الخدمات مثل البريد وغيره . السبب الثانى هو عودة حوالى
أربعمئة ألف لاجئ من اثيوبيا فى وقت تم فيه أعمال تام
للإستثمار فى شمال الصومال خلال عهد سياد برى .

ويعانى شمال الصومال من أن المساعدات الخارجية من
فرنسا وغيرها تتوقف على الاعتراف الدولى "بالجمهورية" .
كذلك فإن عقود استخراج البترول من الشمال معطلة من
الناحية القانونية لأنها أبرمت مع نظام سياد برى الذى كان
يحكم الجنوب .

ب - الوضع الدبلوماسى : - إقليميا : فيما يتعلق
بعلاقة شمال الصومال بجنوبه هناك رؤية مفادها أنه يمكن
اعادة صياغة العلاقة فى حالة توصل مقديشيو الى حالة من
الاستقرار النسبى على ألا يكون معنى ذلك تحكم الجنوب فى
الشمال مثلما حدث بعد الاستقلال .

على الصعيد العربى ، على الرغم من أن الخليج مصدر
للعلة الصعبة إلا أن الشماليين يتعاملون مع دوله بحرص
خاصة بعد الموقف العربى الداعم لسياد برى خلال حربه مع
إثيوبيا "الماركسية - المسيحية" .

كما أن هناك تقاربا مع كل من اليمن والسودان نتيجة
وجود قواسم جغرافية وتاريخية وثقافية مشتركة . وحتى عام
١٩٩٢ كان نظام الجبهة فى السودان يرسل مساعدات طبية
وغذائية للشمال إلا أنه حول اهتمامه نحو الجنوب الذى يعده
الترابى مسرحا محتملا لنفوذ .

-دوليا : أدى انهيار الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا
السابقين الى تمهل الدول الأوروبية فى مسألة الاعتراف
الدولى بصفة عامة مما انعكس على "جمهورية شمال
الصومال" بصفة خاصة فى ضوء انهيار أهمية القرن
الأفريقى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فلا يوجد عداء ضد
شمال الصومال ولا يوجد تعاطف فى الوقت ذاته . كما
تنتظر واشنطن والعواصم الغربية لما ستسفر عنه الأحداث
فى الجنوب إذ ربما يمكن اعادة الوحدة بين شمال الصومال
وجنوبه .

٣- السودان :

يرى المؤلف أنه لم يحدث منذ الاستقلال أن أعطى نظام سوداني اهتماما بالأمن مثل نظام البشير - الترابي . ورغم أن الجيش كان يخسر في الجنوب إلا أن المساعدات الإيرانية التي بدأت تتدفق على السودان بعد زيارة رفسنجاني للخرطوم في أواخر ١٩٩١ والتي تضمنت التسليح والتدريب والامداد بمعدات صينية - ساعدت القوات المسلحة وجيش الدفاع الشعبي السودانيان على تحقيق انتصارات عسكرية في الجنوب . وبنهاية عام ١٩٩٢ تضاعفت المخاطر على النظام الحاكم من قبل الجيش نتيجة تغير المعطيات في جنوب السودان .

١- سياسات النظام : كانت السياسات الأكثر إثارة للعالم الخارجي تلك المتعلقة بحقوق الإنسان إذ سجلت المنظمات المعنية مثل منظمة العفو الدولية و Africa Watch انتهاكات النظام السوداني في هذا المجال بما يمكن معه القول أن ممارسات النظام الحالي يعد الأسوأ منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦ . ويرسم المؤلف ملامح تلك السياسات في النقاط التالية :

١- ضرب النخبة الثقافية - الأكاديمية داخل جامعة الخرطوم وتعريب التعليم العالي وبخاصة داخل الجامعة .
٢- بث الثقافة الإسلامية من خلال وسائل الاعلام المملوكة للدولة

٣- على الصعيد الخارجي أيد نظام الخرطوم صدام حسين في حرب الخليج الثانية إضافة الى تقوية علاقاته بتشاد وإريتريا وإثيوبيا وإيران . كما تحولت السودان الى مركز لتصدير الأصولية الى شمال أفريقيا من خلال تدريب المتطرفين بمساعدة إيرانية إضافة الى عمل النظام على تهديد إريتريا وإثيوبيا .

ب - رؤية جنوبية : منذ وصولها الى الحكم لا تريد الجبهة الإسلامية - كما ظهر في مفاوضات نيروبي وأديس أبابا وأبوجا - التوصل الى اتفاق للسلام مع الجنوب رغم الاتفاق الذي وقع بين الميرغني وجارانج عام ١٩٨٨ لاحتلال السلام بالجنوب . وتنحصر الرؤية الجنوبية في النقاط التالية :

١- من المستحيل أن تتوصل قيادة الجنوب - رغم انقساماتها - الى تسوية للأزمة مع النظام الحاكم في الخرطوم لأنه لا يؤمن بالديمقراطية . والحل الوحيد للوحدة مع الشمال هو دفع الديمقراطية للمشاركة في اختيار الحكومة .

٢- إن نظام البشير نظام متطرف بكل المقاييس ولا يمكن التوصل الى اتفاق سلام مع نظام يمثل الاسلام العنصر الوحيد في برنامجه السياسي .

٣- إن الجنوب لا يسعى الى التوصل لسلام مع النظام

الحالي وأنه وصل الى السلطة عن طريق انقلاب عسكري وليس اجماعا وطنيا . كما أن الجنوب يسعى الى اتفاق مع جميع الأحزاب السودانية حول مستقبل البلاد سواء كانت هذه الأحزاب في السلطة أو خارجها .

ج - مستقبل السودان السياسي : على الرغم من تشديد اجراءات الأمن المتخذة من قبل النظام الحالي إلا أنه يمكن على المدى القصير أن تؤدي الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية الى انقلاب أو ثورة شعبية مثلما حدث ضد ابراهيم عبود وجعفر نميري عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥ . ولكن الفارق الأساسي بين تغير الأنظمة في السابق وامكانية أو احتمال تغير النظام الحالي يكمن في أن التغيير سيكون دمويا هذه المرة إذ أن الجبهة الإسلامية مستعدة لعمل أي شيء حتى ولو قتلت مئات المدنيين العزل للبقاء في السلطة لأن قادتتها يعون تماما أن الفرصة السانحة الآن هي الأخيرة لاقامة جمهورية اسلامية في السودان . ويرى تشارلز جوردون أن النظام الحالي سوف يسقط خلال خمس سنوات نتيجة الانخفاض المستمر في المستوى المعيشي وعزلة النظام الدولية . ويوجز المؤلف مستقبل السودان في السيناريو التالي :

١- بعد اسقاط نظام الجبهة سوف تكون هناك فترة انتقالية لمدة ١٨ شهرا سيحكم السودان خلالها ائتلاف حزبي بدون الجبهة الإسلامية . وخلال تلك الفترة سيتم الإعداد لدستور جديد يضمن لامركزية السلطة لإقناع باقي الأقاليم والولايات بالبقاء في إطار السودان الموحد . وسوف تتميز تلك الفترة بظهور أحزاب جديدة .

٢- بعد ذلك ستجرى انتخابات عامة في الشمال والجنوب في حالة عدم انفصاله ، وسوف يحصل حزبا الأمة والديمقراطي على نصف الأصوات وستحصل الأحزاب الاقليمية على نصيب لم يسبق أن حصلت عليه من قبل .

٣- بنهاية هذا القرن سيكون هناك اعادة ترتيب للساحة السياسية السودانية بحيث يظهر عليها لاعبين جدد تماما .

٤- سوف يكون هناك تعددية ديمقراطية لامركزية من خلال أقاليم ادارية متمتعة بالحكم الذاتي وستمثل فيها مصالح الأقاليم المختلفة .

ويمكن القول أن هذا الكتاب عكس الرؤية الغربية لمنطقة القرن الأفريقي ، إذ نجد على غلاف الكتاب خريطة لمنطقة القرن الأفريقي عليها دولتان جديدتان هما : جمهورية شمال الصومال أو صومالي لاند وعاصمتها هرجيسا ، ودولة جنوب السودان وعاصمتها جوبا ، وهو الأمر الذي يجب أن يسترعى انتباهنا لأن هناك خريطة جديدة يتم رسمها للمنطقة مما يحتم علينا ألا نكون بمعزل عنها بحيث نشترك في صياغتها بما يحقق مصالحنا الحيوية .

ط . د

البحر المتوسط : الحائط المستحيل

أهمية الأبعاد الاقتصادية كأحد أدوات التعاون أو المواجهة بين الشرق والغرب في التسعينات ، ثم يتناول الكاتب في الفصل الرابع المعنون "بين المثاليين والتحديثيين" ، حيث يتناول رؤية كل من أنصار فريق التحديث والمدافعين عن الأفكار المثالية وتأثير ذلك على عملية التنمية في البحر المتوسط مشيراً إلى خطورة عدم التوازن في عملية التنمية بين شمال وجنوب المتوسط لأحد أهم العوامل لعدم تحقيق الاستقرار فيه .

ثم يتناول الكاتب في الفصل الخامس العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) والمتوسط تحت عنوان "نحو حدود جديدة للبحر" مشيراً إلى أن فرنسا وإيطاليا كإحدى الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية قد لعبت دوراً كبيراً في تأصيل العلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية ، ويتناول في هذا الفصل أنماط التغير في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية مثل عقد اتفاقات تجارة تفضيلية وبروتوكولات مالية وتجديد هذه الاتفاقات حتى عام ١٩٩٦ متحدثاً عن السياسات الأوروبية المتجددة ومركزاً على أن هذه السياسات لم تركز عموماً على عملية التنمية في جنوب المتوسط ، وأوضح أن الفترة الحالية بعد انتهاء حرب الخليج والظروف الدولية والإقليمية المتغيرة تهمد الطريق نحو بناء متوسط جديد ، ثم يخصص الفصل السادس والمعنون "مشكلة التلوث في البحر المتوسط" حيث يركز على هذه القضية التي يتعين فيها التعاون بين شمال وجنوب المتوسط للتخلص من أثارها مشيراً إلى أن مصادر هذا التلوث عديدة وأن من أخطرهما ذلك التلوث الناجم عن النفايات المستخرجة من إنتاج الأسلحة الكيماوية والنوية ، ثم يختتم المؤلف كتابه بفصل تحت عنوان "يوغسلافيا متى تقوم أوروبا بتدمير أوروبا" حيث يتناول في هذا الفصل أبعاد هذه القضية ويبرز أن إنبهار وتكك يوغسلافيا الفيدرالية قد أعاد إلى الذاكرة ما يسمى (المسألة الشرقية) مشيراً إلى أن هذه المسألة كان لها تأثيرات خطيرة على الاستقرار والأمن في أوروبا وأن استمرار عدم إيجاد حل لهذه المشكلة قد يؤدي إلى انتشار الحرب في البلقان ، ويتناول الكاتب سلسلة المبادرات التي فشلت حتى الآن في إيجاد حل لهذه المشكلة . وينتهي الكاتب إلى القول أن ما يتم من إخماء البوسنة رويداً رويداً ، كما يتم الآن سوف يقضى على آمال تحقيق الأمن والسلام الأوروبي وفي المتوسط تدريجياً ، ثم يخصص الكاتب في النهاية فصلاً تحت عنوان "الجزائر المعمل الجيوسياسي لتحقيق الأمن في غرب المتوسط" حيث يركز الكاتب على أهمية إيجاد حل لهذه القضية مشيراً إلى أنها تمثل أحد أهم عناصر تحقيق الأمن والتعاون في المتوسط .

وبعد فإن هذا الكتاب يعتبر هاماً في مجال تحديد مصادر عدم الاستقرار في المتوسط وتحديد العلاقات الأوروبية المتوسطية ولم يتطرق الكاتب في كتابه إلى رؤيته لتحقيق الأمن والتعاون في المتوسط بشكل جماعي ولكنه ركز على أهمية تحقيق حلول لأسباب عدم الأمن في المتوسط . وهذا الكتاب لم يتضمن أية تحليلات احصائية حول العلاقات الأوروبية المتوسطية أو مناقشة القدرات العسكرية والنوية على ضفتي المتوسط .

Bernard Ravenel: Mediterranee: L'impossible Mur, (Paris: Editions L'Harmattan, 1995).

في إطار اهتمام الدوائر المختلفة في بعض دول الاتحاد الأوروبي وخاصة في الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية في فرنسا ، فقد صدر مؤخراً هذا الكتاب باللغة الفرنسية من تأليف الكاتب المعروف برنارد رافانيل ، وهو من أبرز الكتاب المعروفين في شؤون المتوسط ، وله عدة مقالات وكتب في هذا الموضوع تسلط الضوء على أهمية هذا البعد في السياسة الخارجية الفرنسية .

وهذا الكتاب يحتوي على بعض المقالات الهامة التي كتبها المؤلف منذ نهاية حرب الخليج ، وهي تشكل في رأيه العناصر الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع ما يسميه "بالمسألة المتوسطية" ، حيث يوضح بالتحليل والتفسير أهم التحديات والمخاطر التي تواجهها منطقة المتوسط والعلاقات بين أوروبا والدول المتوسطية في عدة فصول كما يلي :

يتناول الفصل الأول "من العلاقات بين الشرق والغرب إلى العلاقات بين الشمال والجنوب" حيث ناقش المؤلف إفتراضاً مفاده أن موقف الهيمنة الأمريكية يواجه صعوبات كبيرة لعاملين رئيسيين ، أولهما : عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل ميزانية الدفاع الأمريكية ، وكذا التنافس الأمريكي الحاد في المجال التكنولوجي مع اليابان ، وأوروبا الغربية وخاصة ألمانيا ، إلا أنه يشير أيضاً إلى أن قراءة المستقبل المنظور توضح أن القوى الدولية البازغة على المستوى الدولي لن تستطيع تحدى الولايات المتحدة بمفهوم القطبية الثنائية الذي كان سائداً من قبل في النظام الدولي . ثم يناقش دور منظمة حلف شمال الأطلسي بعد التغيرات الإقليمية في أوروبا مثل انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً ، وتوحيد ألمانيا وتفكيك منظمة حلف وارسو . ثم يستعرض المبادرات والاجتماعات التي قدمت بشأن دور وعضوية حلف الأطلسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، وأبرز في هذا الصدد الاجتماع الذي عقده الحلف في مدينة كنوكي بلجيكا في ١٩ يونيو ١٩٩٠ . وأوضح الكاتب بعد ذلك في جزء تحت عنوان (الشمال يواجه الجنوب) نماذج من الصراعات التي شهدت تدخلات من بعض القوى الدولية في بؤر إقليمية ملتهبة مثل أفغانستان ، وكمبوديا وأنجولا وناميبيا وموزمبيق ، وليكاريجا والسلفادور . وأوضح أن هذه الصراعات قد تمت تسويتها بالطرق السياسية والدبلوماسية بطريقة توفيقية بسبب انتهاء الحرب الباردة .

أما الفصل الثالث والمعنون "من تصدير الحرب في العالم الثالث إلى الحرب ضد العالم الثالث" ، حيث يركز على أبعاد حرب الخليج وإبراز أن هذه الحرب وما ترتب عليها من نتائج على المستوى الدولي والإقليمي قد دعت إلى إعادة النظر في ميكنة المؤسسات الدولية الهامة وخاصة الأمم المتحدة ، ثم يتحدث عن آفاق العلاقات بين الشرق والغرب في التسعينات حيث يركز على

١٩٩٥ ، كان يحذونا الأمل أن يفتح هذا المؤتمر مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي مع ضرورة تشجيع وتقنين التعاون ليس فقط بين المؤسسات الرسمية الأطراف في هذا الحوار والتي تقوم بجهد محمود في هذا الشأن بل والمؤسسات غير الرسمية مثل مراكز البحوث الاستراتيجية في منطقة المتوسط . ولاشك أن الدور الذي قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في هذا الصدد لجهد عظيم في سبيل تشجيع هذا الحوار وتقنيته والحفاظ على قوة دفعه .

وفاء الشناوى الشرقاوى

ويأتى هذا الكتاب في توقيت مناسب حيث يتصاعد فيه الاهتمام بأهمية المتوسط في السياسات الأوروبية وفي إطار السياسة الخارجية المصرية ، وأنه إدراكا من مصر لأهمية تحقيق الأمن والتعاون في المتوسط قد كانت مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك أمام البرلمان الأوروبي عام ١٩٩١ التي تعرف مبادرة منتدى المتوسط وهذه المبادرة لازالت تعتبر في رأينا الإطار المرجعى الأساسى وآلية دقيقة لتحقيق الأمن والتعاون في المتوسط . ولاشك أن الترحيب الذى لاقتته هذه المبادرة المصرية من جميع دول المتوسط يدعونا جميعا لدعم مسيرتها وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق الأمن في ربوع المتوسط ، وأنه في الوقت الذى عقد فيه المؤتمر الأوروبي المتوسطي بـ برشلونة يومي ٢٦ و ٢٧ نوفمبر

تقرير التجارة والتنمية

TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 1995 . NEW YORK AND GENEVE : UNCTAD , 1995.

عدم تقديم المعاملة المطلوبة للدول الأكثر فقرا أو الأكثر مديونية . كذلك تزايد خلال العام المنصرم عبء الديون متعددة الأطراف المستحقة من قبل دول مدينة منخفضة الدخل إلى مؤسسات تمويلية متعددة الأطراف مما يستوجب اهتماما خاصا ، رغم ما اتخذته هذه المؤسسات من خطوات لتخفيف عبء هذه الديون ، خاصة من خلال إعادة تمويل الديون بموارد ذات شروط تفضيلية . إلا أن هذه الموارد - كما يرى التقرير - يجب ألا تكون على حساب موارد مساعدات التنمية لدول الجنوب .

ثم ينتقل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتناول إبطاء معدلات الأداء الاقتصادى في أمريكا اللاتينية ، ويربط ذلك أساسا بظاهرة تدفق رؤس الأموال عكسيا من هذه الدول مع التركيز على انهيار قيمة البيسرو المكسيكى في ديسمبر ١٩٩٤ وما تبع ذلك من حالة كساد في المكسيك - رغم الصفقة الدولية المسماة "إنقاذ المكسيك" ، وبقي بعد ذلك حصول دول أمريكا اللاتينية على موارد من الأسواق المالية الدولية محدودا ، ويشير التقرير أيضا إلى تعويم سعر العملة في البرازيل لعدم قدرة السلطات على الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار في ظل غياب أى موارد خارجية للائتمان . وقد أثار تذبذب التمويل الخارجى لأمريكا اللاتينية مفاجأة لدى المراقبين ورجال الأعمال على حد سواء . وبالمقابل يوضح التقرير أن نقطة الضعف في اقتصاديات أمريكا اللاتينية - ويعكس الحال في دول شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا - هي اعتمادها على معدلات مرتفعة من المدخرات المحلية وعلى أسعار صرف ذات قدرة تنافسية مرتفعة مما أدى إلى نهضة استهلاكية في مقابل إضاعة القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول مؤديا بدوره إلى عجز متصاعد في موازينها الجارية دون زيادة مماثلة في قدراتها الإنتاجية.

ويشير التقرير إلى أن عددا من دول أمريكا اللاتينية تعاني الآن الحاجة إلى برامج تكيف حادة وصعبة بما يحقق أوضاع موازين المدفوعات بها . وقد يحتاج الأمر إلى استيعاب تخفيضات حادة في الواردات ومعدلات الاستيعاب المحلية . إلا أن تدفق رؤوس الأموال إلى دول القارة سيجعل من الصعب الجمع بين

قدم الأمين العام للأنكتاد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ في منتصف سبتمبر من نفس العام . وقد احتوى التقرير على عدة أجزاء تشتمل على مسائل التوجهات العالمية ، التمويل الخارجى والديون ، مع تركيز خاص على بطء معدلات الأداء الاقتصادى في أمريكا اللاتينية وارتفاع معدلات البطالة في دول الشمال .

ففي الجزء الخاص بالتوجهات العالمية ، يرى التقرير أن الاقتصاد العالمى قد فقد قوة دفعه خلال عام ١٩٩٥ من خلال بطء معدلات النمو في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر بسبب - ضمن أسباب أخرى - تدنى قيمة الدولار الأمريكى وواردات أمريكا اللاتينية من أوروبا الغربية واليابان ، كما أظهرت أسعار السلع الأساسية انخفاضا خلال عام ١٩٩٥ عما كانت عليه في العام السابق ، وبالمقابل زادت معدلات النمو الاقتصادى في الدول النامية في آسيا وكذلك في دول شرق ووسط أوروبا . وقد أظهرت العوامل الهيكلية لورا تقييدا لأداء اقتصاديات هذه كبرى من الدول ، ومن أمثلة ذلك تدنى معدلات الاستهلاك في اليابان ومعدودية إجراءات استعانة الاستهلاك وبالتالي لم تؤد إلى انتعاش اقتصادى ، ونفس الشئ بالنسبة لبرامج التكيف الهيكلى في أفريقيا التي حققت تحسنا متواضعا للغاية .

أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجى والديون ، فقد ركز التمويل الخارجى على عدد محدود نسبيا من الدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا ، بينما انخفضت معدلات إقراض البنوك التجارية لأفريقيا وغرب آسيا وشرق أوروبا بصفة عامة . ورغم تبني نادى باريس لقواعد نابولى الجديدة فإنها جاءت أقل من التوقعات كما أن تطبيق هذه القواعد جاء متسما بالتأخر . كذلك أدت قيود ميزانية وقانونية وسياسية لدى بعض الدول الداعمة إلى

الحاجة لزيادة الدخل لفئات اجتماعية مختلفة وبين القدرة على احتواء التضخم . وحتى تنجح سياسات التكيف في وضع أسس نمو قابل للإدامة في المستقبل يجب معالجة أوجه قصور ثلاثة ظهرت خلال خروج أمريكا اللاتينية من أزمة الديون هي : الدرجة المحدودة للقدرة التنافسية ، المعدلات المنخفضة لإعادة استثمار الأرباح ونقص الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية . وينصح التقرير دول أمريكا اللاتينية بالاستفادة من قدرة عدة دول آسيوية على اختراق الأسواق العالمية مستفيدة من المدخرات الخارجية وتنظيم مؤسساتها المالية .

وفي محور آخر للتقرير ، تناول الخسائر التجارية الضخمة التي عانت منها عدة مصارف وهو ما نبهت إليه غياب السيولة لدى بارنجز في فبراير ١٩٩٥ وهو الأمر الذي دعا قمة الدول الصناعية السبعة في هاليفاكس إلى البحث على تقوية التعاون الدولي في مجال الرقابة المالية لحماية النظام المالي ويرى التقرير أن تحقيق هذا الهدف يستوجب أطرا مؤسسية وقانونية قوية بما في ذلك ترتيبات لتسوية الالتزامات ، وقد حذر التقرير من محاولة المبادرات المصطنعة لجذب رجال الأعمال إلى الأسواق المالية الناشئة التي تحكمها المضاريات مما يهدد القطاع المالي العالمي بأسره . وأشار التقرير إلى مبادرات من جهة الاتحاد الأوروبي ولجنة بازل للسيطرة على مخاطر السندات المصرفية . ورغم تلك المبادرات ، فستستمر تلك المخاطر في الفترات التي تشهد تذبذبا في أسواق المال وأزمات ضخمة في السيولة .

ثم يأتي الجزء الأكبر في التقرير والذي يغطي موضوع البطالة في دول الشمال . ووصف التقرير هذه الظاهرة بأنها الأزمة الحقيقية في اقتصاديات السوق الحرة المتقدمة في ضوء زيادة نسبة البطالة بها من ٣.٢٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٧٣ ، إلى ٧.٣٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ . كما أن نوعية الوظائف الجديدة التي تنشأ هي أكثر تواضعا وأقل رواتب عما قبل ، مما أثر سلبا على نصيب القوي . العاملة في النمو للدخل القومي ، ويشير التقرير إلى من يلقي عبء هذا الوضع على استيراد السلع المصنعة من الدول النامية والتي تعتمد بدورها على استغلال الأيدي العاملة في تلك الدول ، بينما هناك من يلقي العبء على غياب المنافسة في الدول والأقاليم المتقدمة . إلا أن التقرير يتهم هذه الآراء بأنها تدعو للحد من عولة وتحرير التجارة الدولية وتناقض روح ونص اتفاقيات جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتؤثر سلبا على صادرات الدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا التي تمر بمرحلة تحول بشكل خاص إلى الدول الغربية المتقدمة .

ولا ينفى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن صادرات الدول النامية التي تعتمد على الأيدي العاملة غير المدربة حلت محل إنتاج الدول الغربية المتقدمة من هذه السلع مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف العمالة غير المدربة في تلك الدول . إلا أن التقرير يرى أن تصدير الدول النامية لمنتجات مصنعة إلى دول الشمال يجعلها بدورها تتمتع من زيادة واردتها من الشمال وبالتالي توفير فرص عمل إضافية بها . كما أن الميزان التجاري بين الشمال والجنوب هو لصالح الشمال بفرق شاسع وبالتالي فهذا الفارق يضيف إلى فرص العمل التي تنشأ في الشمال ويقللها في دول الجنوب . كما ينفى التقرير وجود صلة بين الاختلافات بين الدول المتقدمة في البطالة البنيوية وبين الاختلافات في موازينها التجارية مع الدول النامية ، فهناك دول عانت انخفاضاً حاداً في ميزانها التجاري مع الدول النامية - كما هو الحال في كندا - ولكنها كانت الأوفر حظاً في زيادة فرص

العمل المتاحة في القطاع الصناعي . كما أن زيادة صادرات الشمال إلى الجنوب من السلع التي يستلزم إنتاجها أيد عاملة ماهرة لم يؤد إلى زيادة فرص العمل لهذه العمالة بشكل كبير في الدول المتقدمة ، ولم تزد مرتبات هذه العمالة هناك بشكل جذري .

وفي السياق نفسه ، يشير التقرير إلى السابقة التاريخية في الخمسينات والستينات عندما نافست إيطاليا واليابان الدول الصناعية الأخرى في الغرب في تصدير السلع كثيفة العمالة ولم يؤد ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة في هذه الدول الأكثر تقدماً . وأخيراً ينفى التقرير أن تكون الصادرات المصنعة من الدول النامية إلى المتقدمة هي كثيفة العمالة أو معتمدة دائماً على رخص الأيدي العاملة .

ويرى نفس التقرير أن إدخال تكنولوجيا جديدة أيضا ليس مسئولا عن التصاعد في حجم البطالة في الدول النامية المتقدمة نظرا لأنه كان من الممكن إعادة توزيع هذه العمالة على قطاعات اقتصادية أخرى كما حدث في فترات سابقة .

وهناك تفسير - يحظى بإجماع الاقتصاديين ويؤثر بشكل متزايد على صناع السياسة - يرى أن هناك عوائق تحول دون توازن العرض والطلب في أسواق العمالة بما في ذلك قوانين تجعل العمالة أكثر تكلفة لأصحاب العمل وتحول دون تخفيض المرتبات . إلا أن هذا التفسير يصلح على مستوى الوحدة الاقتصادية وليس على مستوى الاقتصاد ككل ، حيث أنه قد يخفف نصيب العمالة مقابل زيادة نصيب أصحاب الأسهم في الثروة دونما ضمان بزيادة الاستثمار . كما أن مرونة أسواق العمل اللامتناهية ستؤدي إلى انخفاض مجمل الطلب . كما أن الواقع يشهد بأن أسواق العمل شهدت مرونة متزايدة دونما زيادة إيجاد فرص العمل بل أدت إلى سعي أصحاب العمل إلى زيادة قدراتهم التنافسية دونما توسيع قدراتهم الانتاجية . كما أن مرونة أسواق العمل أدت إلى تحويل البطالة المعلنة إلى بطالة مستترة بتحويل العمالة إلى وظائف ذات مرتبات وإنتاجية أقل ، مثلما هو الحال في قطاع الخدمات كما حدث في المملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ ، أو في القطاع الزراعي في الدول التي تفرض عليه حماية ضخمة مثل اليابان .

ويرى التقرير أن تدهور معدل إيجاد فرص العمل تزامن مع تدنى معدل تكوين رأس المال في دول الشمال من ٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ إلى ١٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ . ولم ينتج تدنى معدلات الاستثمار عن ارتفاع تكلفة العمالة بل نظرا لمجمل البنية الاقتصادية : أي السياسات النقدية التقييدية خلال العقدين الأخيرين التي أدت إلى انخفاض في معدلات الطلب والناتج - أوجد بدوره - خلافا بين القوة العاملة ورأس المال . كذلك أدت تلك السياسات التقييدية إلى رفع أسعار الفائدة إلى معدلات غير مسبقة أدت إلى تذبذب أسعار الصرف وانعكس تذبذب المتغيرات المالية على مجمل الطلب ممثلا في الاستهلاك والصادرات والواردات . وقاد كل ذلك إلى تثبيط الاستثمار الخاص في الأصول الثابتة .

وفي حالة بعض الدول الصناعية المتقدمة ، نتج عن تخفيض الإنفاق في الاستثمارات العامة - خاصة البنية الأساسية - تدنى معدلات الاستثمار الخاص .

ولا يوصي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بسياسات في جانب الطلب فقط ، بل في جانب العرض أيضا خاصة التدريب والتكوين المهاري مع التحول من مكافآت البطالة إلى حوافز للتوظيف وهي ستؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي عائدات

الضرائب .

ولزيادة معدلات الاستثمار ، فهناك حاجة لتوفير تكلفة أقل لرأس المال لرجال الأعمال وتحسين فرص توسع المشروعات الاقتصادية . كما يقرر التقرير أن التوسيع في الطلب لن يؤدي بالضرورة إلى معدلات تضخمية أسرع في ظل مرونة الأسواق العمالة والمنافسة العالمية المتزايدة وفي ظل الوضع الراهن تتعمق الفجوة بين المرتبات والأسعار وزادت أسعار السلع الأولية في وقت تدنت فيه معدلات التضخم كما انخفضت العائدات الحقيقية للعمل وزادت الإنتاجية بدرجة غير مسبقة .

وفي بعض الدول يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار في القطاع العام الخاص بالبنية الأساسية إلى توفير فرص عمل ، بل وإلى ديناميكية تكنولوجية في قطاعات الاتصالات وغيرها . إلا أن التقرير يوصي بتقييم الاستثمارات على نفس الأسس التي يتم بها تقييم الاستثمارات الخاصة ، بالتالي يجب أن يكون الاستثمار العام ممولا لذاته ولا يضيف عبئا هيكليا على الميزانيات الراهنة . وباستثناء اليابان فإن السياسات الحكومية لم تستخدم لإدارة الطلب . وشهدت كافة الدول زيادة في ديونها وعجز ميزانياتها ، وبالتالي يجب معالجة مسألة المديونية العامة .

ويوصي التقرير بإعادة توجيه السياسات النقدية تجاه النمو والعمالة والتوصل إلى أسعار فائدة ثابتة ومنخفضة والسماح بتباين أكبر في معدلات التضخم . وأثبتت التجربة الأمريكية أخيرا أن تذبذب أسعار الفائدة يؤدي إلى عدم التيقن وعدم استقرار العملة وأسواق السندات . كذلك يجب على الدول مراعاة

تأثير التوسع في التوظيف على موازين المدفوعات . ويحذر التقرير من التنافس في تعويم العملات بما يضر بالتجارة والمدفوعات الدولية ، وبالتالي يطلب تنسيق التوظيف على نطاق دولي . ويحذر التقرير في النهاية من فرض قيود تجارية في دول الشمال بحجة ضمان معايير مرتفعة للعمل في دول الجنوب لأن ذلك يحط من القيمة التنافسية لصادرات العالم الثالث ، بل أن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض الدخول في دول الشمال ، والحد من فرص العمالة والناجح والصادرات في دول الجنوب وسيضر بالدول النامية الأكثر تخلفا وليست الأكثر تقدما .

ونذكر في النهاية أن عددا من الدول الغربية - على المستويين السياسي والإعلامي - قد انتقدت أجزاء من التقرير - خاصة الجزء الخاص بالبطالة في دول الشمال - وماذهب إليه تقرير الانكساد في هذا الشأن من إلقاء اللوم على البنية الاقتصادية في دول الشمال ذاتها وليس على زيادة واردات هذه الدول من السلع المصنعة القادمة من دول الجنوب . وبالتالي رفضت هذه الآراء العديد من التوصيات التي حملها التقرير خاصة فيما يتصل بسياسات حكومية ونقدية يجب إتباعها لتشجيع إيجاد فرص العمالة والعمل على تثبيت أسعار فائدة . كما حرصت تلك الدوائر على إبراز عدم إمكانية حل المشكلات الخاصة بالتوظيف والنمو في دول الشرق دون إجراءات قد يكون لها انعكاسات على النظام التجاري الدولي .

د . وليد عبد الناصر

الاقتصاد السياسي الحديث للصين : المارد يستيقظ

يتناول الكاتب مشكلة الانفجار السكاني في الصين متعرضا لإحصائية الكتاب الإحصائي الصيني السنوي الصادر في ١٩٩١ الذي عرض مراحل نمو هيكل السكان ، وهي كالتالي :

أولا : مرحلة الجيل الذي ولد خلال الحرب مع اليابان حيث تميزت هذه الفترة بزيادة عدد السكان فوق الخمسين عاما .

ثانيا : زيادة السكان خلال الخطة الخمسية الأولى التي تميزت بنمو سكاني عال بعد فترة حرب طويلة ، تبعها استقرار سياسي وتسارع معدلات البناء الاقتصادي .

ثالثا : انخفاض عدد السكان في المدى المتوسط . ويطلق عليها فترة السنوات الثلاث المتواصلة للكوارث الطبيعية بسبب المجاعة التي أدت إلى وفاة ١٠ ملايين نسمة .

رابعا : زيادة السكان خلال الثورة الثقافية : بعد عام ١٩٦٢ أدت الثورة الثقافية والإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع معدل المواليد على الرغم من عدم الاستقرار السياسي ، فوضعت الحكومة سياسة مقيدة تحد من عدد المواليد .

خامسا : سياسة طفل واحد توتى ثمارها: عند النصف الأول من فترة دنج زياوبينج في بداية عام ١٩٧٨ ، استقرت سياسة الحكومة سياسة طفل واحد مما أسفر عن تقليل معدل نمو السكان

Susumu Yobuki, China's New Political Economy: The Giant Awakes, Stephen M. Harner (Translator) Westview Press, U.S., 1995, p. 309.

في الوقت الذي اتجهت أنظار العالم إلى الصين حيث عقد مؤتمر المرأة في بكين (٤-١٥ سبتمبر) ، تثير التجربة الاقتصادية الصينية الإعجاب بما أنجزته ، مما يؤهلها لأن تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم مع مشارف عام ٢٠٠٢ ، وذلك على إثر تخليها عن المبادئ الماركسية وقيامها للنمو الإقتصادي مما مكنها من تحقيق معدل نمو يصل إلى ١٠٪ (بعد من أعلى معدلات النمو في العالم) مع إتاحة قدر من الاستقلالية للأقاليم الصينية .

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يهدف إلى تحليل عملية ونتائج التحول الاقتصادي في الصين ، ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذا التحول .

يقع الكتاب في ٣٠٩ صفحات من الحجم المتوسط ، ويتضمن ٢٢ فصلا تغطي كافة الموضوعات والقضايا التي ترتبط باقتصاد الصين والتحول التي طرأت عليه .

، وفي بداية الثمانينات تبنت الحكومة خطة تهدف الى الوصول بحجم السكان الى ١٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ، إلا أن العدد ارتفع الى ١٣ بليون نسمة .

ثم يعرض لأهم المشاكل التي سوف تواجه الصين في حالة استمرار معدل النمو السكاني الحالي وهي :

- ضرورة توفير الغذاء ، المسكن والملابس وكافة المتطلبات الأخرى لـ ١٥ بليون نسمة .

- الحاجة الى خلق فرص عمل جديدة خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة لـ ٢٠٠ مليون فرد يتوقع انضمامهم لقوة العمل .

- تحقيق التعليم ورفع المستوى الثقافي لأكثر من ٢٠٠ مليون فرد جاهل .

وتحت عنوان النتائج الاقتصادية لتغير الاتجاهات السياسية يشرح الكاتب فترات أو مراحل البناء الاقتصادي في الـ ٤٥ سنة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وهي :

- مرحلة التعافى (الانتعاش) الاقتصادي (١٩٤٩-١٩٥٢) التي تلت فترة الحرب الأهلية الصينية (١٩٤٦-١٩٤٩) والحرب ضد اليابان (١٩٣٧-١٩٤٥) ، فقد عانى الاقتصاد الصينى من خسائر متعددة خلال تلك الحروب ، لكنه بدأ في التحسن عند نهاية ١٩٥٢ .

- الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧) التي اهتمت بالزراعة والتحول الاشتراكي للصناعات الخاصة والمشروعات التجارية .

- الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٨-١٩٦٢) حيث تحقق خلالها طفرة هائلة في الانتاج تبعتها أزمة اقتصادية ضاعف من أثرها الخلاف الصينى - السوفيتى .

- مرحلة الإصلاح (١٩٦٣-١٩٦٥) حيث حدث انهيار وأزمات اقتصادية مصحوبة بمجاعة أودت بحياة ١٥ مليوناً ، مما ترتب عليه تجاهل الخطة الخمسية . واتجه الاقتصادى الصينى الى الإصلاح والتركيز على المشروعات الصناعية كزيادة الانتاج .

- الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦-١٩٧٠) فقد أسفر تحرير السياسات الاقتصادية خلال حقبة الإصلاح عن انتعاش الانتاج فى الريف ، وذلك بالرغم من ظهور تفاوت فى التوزيع الاجتماعى بين الفلاحين وانقسامهم الى أغنياء وفقراء .

- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥) فى أوائل السبعينات بدأت الثورة الثقافية وقد ساعد استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان على ظهور مؤشرات .

- الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٦-١٩٨٠) التي وضعت فى أواخر سنوات الثورة الثقافية ، ومثلت مرحلة انتقال من حقبة ماوتسى تونج الى فترة دنج زياو بينج .

- الخطة الخمسية السادسة (١٩٨١-١٩٨٥) التي مثلت مرحلة الإصلاح والتحرير التي قادها دانج زياو بينج ، وأسفرت عن زيادة انتاج القمح الى ٤٠٠ مليون طن فى ١٩٨٤ .

- الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٦-١٩٩٠) التي تعد الجزء الثانى من برنامج دانج للإصلاح والتحرير ، حيث استكمل الإصلاح الاقتصادى فى المدن والصناعات مما ترتب عليه مضاعفة حجم التضخم ، وتراكب ذلك مع ظهور المطالبات بالتحول السياسى صوب الديمقراطية والتعددية على أيدي الطلبة والمثقفين

التي قمعتها السلطات الصينية فى أحداث الميدان السماوى .
وبالنسبة للدوافع الاقتصادية وراء التحول الى القطاع الخاص يلخصها الكاتب فى :

أولاً : التدهور فى الشركات المملوكة للدولة ، فقد قلت مساهمتها فى الانتاج من ٨٠٪ فى ١٩٧٠ الى ٤٨٪ فى عام ١٩٩٢ .

ثانياً : العجز فى المشروعات المملوكة للدولة حيث بلغ حجم الخسائر المالية حوالى ٣٠٪ ، وقدر حجم الدعم المقدم لتغطية عجز شركات القطاع العام ما يعادل نصف قيمة الأرباح الصاعدة ، وفى الواقع يرجع العجز فى هذه المشروعات الى ارتفاع تكاليف المواد الخام والعمالة ، سواء ادارة الشركات وأخطاء التنظيم فى هذه المشروعات .

ثالثاً : فضيحة الدين الثلاثى وتعنى عدم قدرة المشروعات على سداد ديونها للبنوك بسبب عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات الأخرى مما أدى الى عدم سيولة النظام ككل .

رابعاً : نمو المشروعات فى القرى والمدن الريفية .

خامساً : حدوث تدفقات فى المشروعات الاستثمارية الأجنبية

سادساً : ملازمة الأوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو الاقتصاد الخاص .

ثم يعرض الكاتب لأخطر مشكلة تواجه الصين وهى الصراع الدائم من أجل إطعام شعب يبلغ تعداداه ١٢ بليون نسمة . فيتوقع زيادة الطلب على القمح بسبب الزيادة السكانية ، ومتطلبات المعيشة المطردة ، بالإضافة الى وجود فائض مهدر نتيجة سوء الاستخدام . كل ذلك فى ظل احتمال انخفاض مساحة الأراضي الزراعية الى أقل من ١٠٠ مليون هكتار متواكبة مع ضعف إمدادات المياه ، مما قد يهدد بحدوث أزمة .

من ناحية أخرى ، يتناول الكاتب قضية التجارة الخارجية مؤكداً على التجارة الدولية فى ظل سياسة التحرير ، فقد اتبعت الصين سياسة تقوم على الحد من حجم الواردات فى حقبة ماوتسى تونج ، والسعى للحفاظ على التوازن عن طريق تقليل الواردات بعد حدوث عجز فى الميزان التجارى فى أى عام ، وقد استمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٨٤ مع ظهور بوادر لمنح بعض الحرية فى استخدام العملات الأجنبية للأقاليم الصينية والشركات العملاقة ، ونتيجة لذلك اعتبرت سياسة الحد من الواردات غير الفعالة لمعالجة الديون ، ومع عام ١٩٨٩ بدأ الإصلاح بخطى أوسع مما أسفر عن حدوث فائض فى أوائل التسعينات .

وعلى أية حال ، فقد زادت الصادرات الصينية خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حيث استحوذت هونج كونج وحدها على ٤٠٪ منها ، اليابان ١٥٪ ، الولايات المتحدة ١٠٪ ، ودول الاتحاد الأوروبى أقل من ١٠٪ ، وهذه الدول هى التى تعد الصين بالواردات ، فصادرات اليابان الى الصين تفقد بـ ٢٤٪ من الواردات الصينية فى ١٩٨٠ .

ويتسائل الكاتب عن محدد العلاقات الصينية - الأمريكية ، هل هو حقوق الانسان ، أم التجارة الدولية ؟

وفى تنبؤة بمستقبل الصين ، يرى أن هناك أسباباً تدفع لاستمرار معدل النمو المرتفع هى :

– انخفاض مستوى معيشة الشعب الصينى مقارنة بالشعوب الأوروبية .

– ارتباط الصين بالبيئة الدولية فى شرق آسيا المحيطة بها حيث توجد منافسات مع تين الصغار (دول الآسيان التى تشمل تاوان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، ناهيك عن اليابان) فالصين تمثل شريكا فى السوق باعتبارها موردا ومتلقيا للمواد الخام والتكنولوجيا ، وبالتالي طالما استمرت دول شرق آسيا فى لب النمو الاقتصادى العالمى ، طالما سيتمكن الاقتصاد الصينى من التمتع بأثار هذا النشاط . وتعد الصين القاطرة لدول آسيا فى القرن الحادى والعشرين .

– ان الصين دولة عظيمة تحظى بإمكانيات هائلة وقدرات اقليمية عظيمة تمكن من استمرار انخفاض التكلفة لفترة طويلة .

لكن مع ذلك تواجه الصين عقبات فى طريق النمو تتلخص فى :

أولا : التناقض بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسى ، ففى حين تتقدم الصين تجاه اقتصاد السوق ، فهى مازالت تروّج تحت حكم ديكتاتورى الحزب الشيوعى .

ثانيا : هناك مشاكل فى البيئة العالمية ، أهمها نقص الموارد خاصة موارد الطاقة .

ثالثا : عدم المساواة بين المناطق والأقاليم الصينية المختلفة بالإضافة الى التفاوت فى مستويات الدخل .

ع . ح

مؤلفات أجنبية حديثة

ما بعد السلام :

هذا هو العمل العاشر والأخير للرئيس الأمريكى الراحل ريتشارد نيكسون . يقدر نيكسون فى هذا العمل أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تربط بين اقتصادها الداخلى وبورها القيادى على الساحة الدولية لأن صحة الاقتصاد الأمريكى من قوة الاقتصاد العالمى واستقراره ، كما أن أمن الولايات المتحدة من استقرار الأمن والسلام العالميين .

يتناول نيكسون فى الجزء الثانى من الكتاب موضوعات استراتيجية يعينها منها موضوع حلف شمال الأطلسى ، فيؤكد على أهمية هذا الحلف للإبقاء على ألمانيا الموحدة داخل المعسكر الغربى والسيطرة على طموحات الدولة الروسية – تلك الطموحات التى لم تزل بانهييار الشيوعية هناك . وفى هذا الصدد يحذ الرئيس الأمريكى السابق الاستمرار فى مساندة بوريس يلتسين لأنه أكثر القواد الروس تعاطفا وتعاوننا مع الولايات المتحدة ، كما يحذ توسيع عضوية حلف شمال الأطلسى لتشمل بولندا والمجر وجمهورية السلوفاك والجمهورية التشيكية ، ويرى ضرورة إعادة ترتيب الأنوار والمهام داخل الحلف مما يسمح بدور للحلف فى بؤر الصراع خارج أوروبا ، ويزيد من نفوذ الدول الأوروبية فى عملية اتخاذ القرار الجماعى للحلف .

يتناول نيكسون منطقة آسيا معلنا أهمية الدور الأمريكى هناك ، وذلك لما تتصف به هذه المنطقة من احتمالات الصراع الحاد . يؤكد نيكسون أن الدور الأمريكى فى آسيا يعادل فى أهميته دور الولايات المتحدة فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن القارة الآسيوية تجمع بين عدد من الدول الإقليمية ذات التاريخ التنافسى الطويل . ذلك التاريخ الذى يخلو من تجارب التعاون الديمقراطية . وقد يترتب على ذلك أن تكون الولايات المتحدة مطالبة بلعب دور الوسيط المحايد لكبح جماح الصراع بين

مذكرات السياسة :

Shimon Peres Battling for Peace: A Memoir , New York: Random House, 1995; 350 p.

الصراع من أجل السلام :

نقرأ فى مذكرات شيمون بيريز عن دوره فى توطيد علاقات إسرائيل بفرنسا وأثر هذه العلاقات على التكنولوجيا النووية الاسرائيلية ، كما نقرأ عن دوره فى المراحل الأولى من المفاوضات الاسرائيلية المصرية ثم فى عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، ثم عن دوره كرئيس للوزراء فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وأخيرا عن دوره فى المفاوضات السرية التى جرت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أواسط عام ١٩٩٢ . يتعرض بيريز بالنقد للدبلوماسية الأمريكية وإسحق شامير لأنهما يوليا اهتماما مناسباً لإتفاقة السرى مع الملك حسين – ملك الأردن – عام ١٩٨٧ . وعن تاريخ العلاقات المصرية الاسرائيلية فى الخمسينات يقدم بيريز معلومات كثيرة عن الدور الاسرائيلى فى تفجير المنشآت الأمريكية والانجليزية فى مصر لإفساد العلاقات بين عبد الناصر والقوى العظمى ، ولكنه لا يفصح بالطبع عن أسماء المشاركين فى هذه العمليات .

فيما عدا هذا لم تكشف مذكرات بيريز عن أسرار بقدر ما كشفت عن علاقة هذا الرجل ببعض من سياسة إسرائيل الراحلين والحاليين ككشفه عن احترامه الشديد لكل من بن جوريون وموشى ديان وعدائه الشديد للمحافظين المتطرفين فى إسرائيل أمثال إريل شارون .

الولايات المتحدة الأمريكية :

Richard Nixon Beyond Peace, New York: Random House, 1994, 262 p.

Haynes Johnson, Divided We Fall: Gambling with History in the Nineties, New York: W.W. Norton & Co., 1994, 431 p.

الرهان على التاريخ في التسعينات :

صاحب هذا العمل هو الصحافي مؤلف كتاب "المشى أثناء النوم عبر التاريخ" ، يقوم المراسل جونسون بتقييم الظروف التي أثرت على سياسة بيل كلنتون الخارجية والتي عادة ما توصف بالتخبط وضعف البصيرة . يرجع جونسون عدم اهتمام كلنتون بالسياسة الخارجية الى حالة الاستياء الأمريكي من الوضع الداخلي خاصة فيما يخص خلق فرص عمل واصلاح التعليم . يقدر جونسون أن الرئيس الأمريكي يتعامل مع حقبة تاريخية تتميز بإحساس شعبي بالخوف من المستقبل وعدم الإكتراث بصورة أمريكا في الخارج بقدر الاهتمام بمشاكل الداخل . يعتمد الكاتب في توصيفه للروح الشعبى المتشائم على عدد كبير من اللقاءات التي أجراها مع شخصيات أمريكية عامة على رأسها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون . وقد أدرج تفاصيل لقائه بالرئيس كلنتون في نهاية الكتاب .

الشرق الأوسط :

Yair Evron, Israel's Nuclear Dilemma, Ithaca: Cornell University Press, 1994, 312 p.

معضلة إسرائيل النووية :

يتعرض الباحث الاستراتيجى الاسرائيلى ايفرون الى معضلة إسرائيل النووية ، فيرى أن إسرائيل أمامها واحد من ثلاث اختيارات :

أولا : أن تفصح عن البديل النووى الذى تمتلكه ، فتفتح الباب لسباق نووى في منطقة الشرق الأوسط وهو ما لا يتمناه إيفرون رغم ادعاء البعض بأن مثل هذا السباق سيدعو لإستقرار المنطقة كما فعل الردع النووى المتبادل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . ثانيا : أن تستمر إسرائيل في التغطية والتعمية مهما أثير موضوع السلاح النووى الاسرائيلى ، ورغم وجاهة هذا البديل - فهو يثير بلبله في المنطقة ويعطى إسرائيل فرصة لتعطيل أى تطور نووى من قبل دول المنطقة - إلا أنه بديل غير مستقر ولا يمكن التحكم في نتائجه ، ثالثا : العيش في منطقة خالية من الأسلحة النووية بما فيها السلاح النووى الاسرائيلى ، وهو البديل الذى يرجحه صاحب هذا العمل .

Theodor Hanf, Coexistence in Wartime Lebanon: decline of a state of a nation, London: Tauris, 1993, 711 p.

جذور الحرب الأهلية اللبنانية :

دراسة الأستاذ هانف هذه هي إحدى أهم الدراسات عن الحرب اللبنانية ، وذلك لأنها تخرج عن نطاق دراسات الحالة المنفردة لتقدم عملا في التحليل السياسى لطبيعة المجتمعات متعددة الأديان وآليات التنافس وفرض النزاع في تلك المجتمعات . مقولة الأستاذ هانف الأساسية تتلخص في أن الحرب اللبنانية لم تكن نتاج تعددية المجتمع اللبناني ، ولا هي نتاج وجود مصالح أجنبية على الأرض اللبنانية متمثلة في الوجود الاسرائيلى والسورى والفلسطينى والىرانى .. الخ .

روسيا والصين واليابان والهند . على عكس أعماله السابقة ، يولى نيكسون في هذا العمل (الجزء الثالث) اهتماما خاصا بالجبهة الداخلية ، والتي تعاني مشاكل عدة متفجرة أدت بالبعض لأن يدعو الى تقليص دور أمريكا الخارجى وتركيز الجهد على الجبهة الداخلية (بول كيندى وبات بوخاتن) .

يتناول نيكسون بتفصيل غير معتاد بعض المشاكل الأمريكية الداخلية كالتأمين الصحى والاجتماعى والتعليم ومشاكل الأسرة والجرائم فى المدن ودور الدين فى المجتمع وفى السياسة . يعرض نيكسون فى كل من هذه المجالات وجهة نظره المحافظة والتي تمثل أحد أجنحة الحزب الجمهورى . تقول هذه الوجهة بضرورة الاصلاح لا عن طريق التقوقع والانغلاق على الذات بل عن طريق اعادة النظر فى الثورة الاجتماعية التي صاحبت حقبة الستينات ، ونتج عنها ضرر بالغ للقيم المجتمعية المحافظة كما نتج عنها ازدياد الدور الاشتراكى للحكومة الفيدرالية . وعليه فهو يدعو الى تقليص ميزانية الحكومة الفيدرالية وحجم بيروقراطيتها الكبير مع إعطاء الحكومات المحلية المزيد من الحرية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الاجتماعية حسب ظروف وامكانيات كل ولاية . كذلك يحبذ نيكسون إلغاء كل القوانين التي تعطل الأقليات ميزات خاصة وفتح أسواق العمل والاستثمار للمبادرة الفردية مع إعادة الحياة الى نسق القيم المسيحية المحافظة لئلا يفقد الحزب الجمهورى استقلاليتته وينزلق الى بئر التطرف اليميني ، وهو ما يتسق مع موقفه الليبرالى من مسألة الإجهاض والتي يعارضها الجناح المسيحى المتطرف داخل الحزب الجمهورى .

أخيرا ، رغم فقدان نيكسون لمصداقيته على أثر فضيحة ووترجيت ، ورغم سخريه البعض من آراء نيكسون المكتوبة قائلين أنه لم يكن حين رئاسته للجمهورية أفضل من غيره ، فقد استسلم التيار الليبرالى ، وقبل الكثير من السياسات التي ينتقدها فى كتابه . ورغم هذا كله فهذا الكتاب ذو أهمية خاصة لأنه يعرض لراى أحد أجنحة الحزب الجمهورى بطريقة منطقية ويحجج قوية نسمع بعضها فى أقوال روبرت نول ونقرأها فى منشورات مؤسسة التراث ومجلة كومنترى وناشيونال ريفيو .

(عن عرض لروبرت كوفمان)

David Nichols, The Myth of the Modern Presidency, University Park: Pennsylvania University Press, 1994, 181 p.

أكذوبة مؤسسة الرئاسة الحديثة :

نقد للمدرسة الفكرية التي تدعى أن مؤسسة الرئاسة الأمريكية فى القرن العشرين تختلف عنها فيما قبل ، وتوصف المؤسسة الرئاسية من قبل مفكرى هذه المدرسة بالعداثة وهذا يعنى أن قوة رئيس الجمهورية الأمريكى قد ازدادت لتشمل حق التأثير فى العملية التشريعية مما ترتب عليه تضخم حجم الجهاز التابع للرئيس من عدد قليل من المستشارين الى جهاز بيروقراطى معقد يطلق عليه "مؤسسة" الرئاسة . وبينما يرجع أصحاب هذه المدرسة تلك التطورات الى ازدياد دور الجهاز التنفيذى فى المجتمع وتعدد المشاكل الاجتماعية/الاقتصادية التي يواجهها هذا الجهاز ، فإن صاحب هذا الكتاب يرى جذورا دستورية لظاهرة مؤسسة الرئاسة ، كما يرى فرصة تاريخية سانحة لرئيس الجمهورية الأمريكى تتمثل فى ما توفره وسائل الاعلام وأجهزة الاتصال الإلكترونية من قدرة على الاتصال المباشر بالجماهير لئلا يعتمد على الجهاز التشريعى كممثل للشعب .

السياسة على أثر تفكك النظام البرلماني وتصاعد حدة الخلاف بين الأحزاب .

ويتساءل الكاتب إن كانت تركيا على أعتاب التدخل للمرة الرابعة من قبل الجيش في اللعبة السياسية وهو ما حدث ثلاث مرات منذ عام ١٩٥٠ . للإجابة عن هذا السؤال يبدأ الكاتب بدراسة تاريخية لهيكل الجيش التركي وبوره على الساحة السياسية منذ بداية القرن ١٩ . وفي هذا الإطار يوضح الكاتب أهمية العلاقة بين رجال الجيش ورجال السياسة في الفترة الحديثة منذ عام ١٩٥٠ .

ومع تأكيد على أن التدخل العسكري في اللعبة السياسية في حالة تركيا يحمي دعائم الديمقراطية ولا يجهضها يبقى السؤال بلا اجابة في هذا العمل ، هل قدر تركيا أن يتدخل الجيش في السياسة ليحميها من رجال السياسة ؟

آسيا :

Michael Nazarr, North Korea and the Bomb: A Case Study in Nonproliferation, New York: St. Martin's Press, 1995, 290p.

كوريا الشمالية والقنبلة النووية :

دراسة جيدة لحالة كوريا الشمالية تجمع بين التحليل التاريخي لخلفية الصراع والعلاقات الكورية الأمريكية وبين التحليل المؤسسي لنور ومصالح كل المؤسسات البيروقراطية المرتبطة بحالة كوريا الشمالية . يفرق الكاتب على سبيل المثال بين موقف وزارة الدفاع الأمريكية والكونجرس والصحافة الأمريكية . فبينما أيدت الأولى الاتفاق الكوري الأمريكي رغم عيوبه حتى تمنع أي تصعيد للموقف يؤدي إلى تعبئة القوات الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية ، رأى الكونجرس والأصوات العالية في الإعلام الأمريكي ضرورة رفض الاتفاقية وتشديد الرقابة على كوريا الشمالية لتكون عبرة لدول أخرى تأمل في حيازة السلاح النووي .

يقدم الكاتب تقييماً معتدلاً للاتفاقية قائلاً أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه وأنها ستكون خير ضمان للسلام في المنطقة ، إن هي استكملت بمحاولات مكثفة (وناجحة طبعاً) لضم كوريا الشمالية لمجموعة تعاون اقتصادي أمريكي كورية (تجمع الكوريتين) .

Nicholas Eberstadt, Korea Approaches Reunification, Armonk: M.E. Sharpe, 1995, 180 p.

كوريا وفرصة التوحيد :

دراسة قصيرة وموجزة لعلاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية يتضمن العمل كما هائلاً من المعلومات الاقتصادية والديموقراطية عن الكوريتين . أهم ما في الكتاب هو المعالجة المفصلة لمواطن الضعف في العلاقة الأمريكية الكورية (الجنوبية) . فبينما أن العلاقة الاستراتيجية التي تجمع بين الدولتين تعتبر علاقة حيوية لردع الخطر العسكري/النووي من شمال كوريا إلا أن هناك مواطن ضعف تعترى مسيرة تلك العلاقة أهمها : ١- حرص كوريا الجنوبية على استقلالية جهاز المعلومات والاستخبار بها ، فهي لا تطلع الولايات المتحدة على كل ما لديها من معلومات

إن الحرب اللبنانية - كما يرى الأستاذ هانف - هي نتاج لحالة الخوف التي انتابت كل الأطراف المتنازعة . إنه الخوف من الهزيمة والتي كانت تعني في حالة لبنان إما الاستسلام والتبعية أو فقدان فرصة العيش الأدمى واستبدالها بحياة المخيمات أو الهجرة والتشتت الدائم . يحدد هانف نوعين من الخوف : هناك الخوف من هزيمة تعني فقدان كل شيء وهذا النوع يتبعه درجة عالية من الاستعداد الى مواصلة القتال مهما كان الثمن . هناك نوع آخر من الخوف لا تعني فيه الهزيمة فقدان كل شيء ، وهو بذلك خوف يتبعه درجة من التعقل والاستعداد للتفاوض . يعتمد الكاتب للدفاع عن مقولته هذه على كم كبير من المعلومات التي جمعها في لقاءات شخصية وعلى مسح شامل لكل ما أذاعته ونشرته الأطراف المتحاربة ، وعلى رسم تفصيلي لخريطة لبنان الاقتصادية الاجتماعية .

وعن الجمهورية اللبنانية الثانية يقول هانف أنها تقوم على إجماع شعبي يرفض الصراع ويرى منطقية البديل الديمقراطي للبنان . ولكن الكاتب يحذر من أن اتفاق الطائف والانتخابات البرلمانية اللبنانية تحيد عن هذه الروح الشعبية .

Jane Corbin, The Norway Channel: the secret talks that led to the Middle East Peace Accord, New York: The Atlantic Monthly Press, 1994, 213 p.

قناة النرويج :

عرض صحافي للمباحثات السرية التي أدت الى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . تسلط الصحافية معظم الأضواء في هذا العرض على المفاوضات النرويجية ، كاشفة الدور المتميز الذي لعبته الدبلوماسية النرويجية .

Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, London: Routledge, 1994, 309 p.

المياه في الشرق الأوسط :

دراسة لمصادر المياه في الشرق الأوسط وسبل التحكم فيها . يركز الباحث على حالة أنهار النيل والأردن - اليرموك ودجلة - الفرات . يبدأ العمل بعرض لمبادئ القانون الدولي التي تعالج مشكلة الأنهار التي تجرى مياهها عبر أراضي دول متعددة . يتبع هذا العرض ملخص للوضع كما هو عليه في النظام الدولي . ثم يستعرض الباحث في ثلاثة فصول منفصلة حالة كل من نهر النيل والأردن اليرموك ودجلة والفرات ، مستخدماً مبادئ اتفاقية هلسنكي كإحسن السبل المتاحة لحل النزاعات المحتملة في هذه الوديان الثلاثة . قوة هذا العمل في كم المعلومات الجغرافية التي يتضمنها مما يعطى القارئ صورة واضحة عن تضاريس ومناخ واقتصاد والمتطلبات السياسية للدول المعنية .

William Hale, Turkish Politics and the Military, London: Routledge, 1994, 369p.

السياسة التركية والعسكر :

يتعرض الكاتب لظاهرة تدخل الجيش في السياسة التركية وإلى أسباب هذه الظاهرة والتي يلخصها الكاتب في تأزم

Norberto Bobbio, Left and Right, Cambridge: Polity Press, 1995, 140 p.

اليسار واليمين : هناك فرق !

محاولة لتوضيح الفروق الأيديولوجية والسياسية التي مازالت تفصل بين اليمين واليسار حتى بعد هزيمة الشيوعية وانتشار فكرة الاشتراكية الديمقراطية ، وأخيرا فكرة نهاية التاريخ . يقرر بوبيو أن الفرق بين اليمين واليسار مستمر منذ الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ، فمفهوم اليمين عن المساواة يختلف جوهريا عن مثيله في الفلسفة اليسارية ، وهذا ما يدور حوله الكتاب .
بوبيو باحث في المجلس القومي للبحوث بإيطاليا .

John Hall, Civil Society: Theory, History, Comparison, Cambridge: Polity Press, 1995, 344 p.

المجتمع المدني : النظرية - التاريخ - المقارنة :

يقدر الكاتب - الأستاذ بجامعة ماكجيل الكندية - أن مفهوم المجتمع المدني قد استخدم شعارا للتطورات التي طرأت على عدد من النظم السلطوية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، وأخيرا شرق أوروبا . ومع ذلك فإن تردد ذكر هذا المفهوم لا يتناسب مع مقدار الجهل بمعناه ، ولذلك يتصدى الكاتب للتعريف بتاريخ مفهوم المجتمع المدني وعلاقته النظرية والتاريخية بالقرمية الشعبية .
يشترك في هذا العمل أرنست جيلنر وأنم زيلجمان وشريف ماردين .

Larry Diamond, Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy, Baltimore: John Hopkins University Press, 1994, 146p.

القومية - العرقية - الديمقراطية :

دراسة في معضلة الدولة القومية المعاصرة من أحد أهم أساتذة السياسة الأمريكيين المهتمين بالديمقراطية وآليات التحول إليها . وإن مشكلة القومية من وجهة نظر لاري دياموند لم تعد حكرًا على الدول حديثة الاستقلال ، أو حديثة العهد بالديمقراطية ، فهي مشاكل تواجه نولا متباينة كفرنسا وألمانيا والهند وإسرائيل ، ويؤكد على أن الحل هو في خلق جو من الديمقراطية وتوطيد دعائمها .

في الجزء الأول يتعرض الباحثون للعلاقة بين القومية والديمقراطية ، تبني أحد المشاركين في هذا الجزء فكرة عدم تعارض القومية والديمقراطية بينما عارض فوكاياما مؤكدا أن القومية لا يمكن لها أن تتعايش مع الديمقراطية إلا في المجتمعات المتجانسة عرقيا كاليابان أو تلك التي لا تولى الأصل العرقي اهتماما كالمجتمع الأمريكي .

يتعرض الجزء الثاني لبعض الحالات منها حالة الهند ونيجيريا لجأت الهند إلى النظام الفيدرالي لإحتواء عناصر مجتمعاتها المتعددة في حين أن نيجيريا فشلت في استخدام النظام الفيدرالي لنفس الغرض . يتضمن هذا الجزء كذلك نقدا لوجهة النظر القائلة أن صراعات البلقان وكندا هي في جوهرها صراعات عرقية ، مفرغين تلك الصراعات من مضمونها السياسي

عن شمال كوريا . ٢ - عدم وضوح موقف النخبة الحاكمة في كوريا الجنوبية فهي تؤيد سرا الكثير من السياسات الأمريكية في المنطقة ، وتظهر علنا وكأنها تؤيد الروح العدائية المتزايدة في أوساط الشعب الكوري (الجنوبي) تجاه الولايات المتحدة . (٣) عدم جدية الموقف الكوري (الجنوبي) تجاه المشاكل والمصاعب التي تواجه المستثمر الأمريكي في كوريا .

Andrew Mack & John Ravenhill, Pacific Cooperation: Building Economic & Security Regimes in the Asia Pacific Region, Boulder: Westview Press, 1995, 298p.

التعاون الآسيوي :

تتراوح الأبحاث التي يتضمنها هذا العمل بين متفائل بمستقبل العلاقات الآسيوية في مجال التعاون الاقتصادي والأمن ، ومتشائم لكثرة الخلافات وصراع المصالح الآسيوية . يرى باري بوزان على سبيل المثال أن العلاقات الآسيوية تتميز بدرجة عالية من التفكك السياسي بل والعداء (في حالة الصين والهند أو الصين واليابان) ويرى أن سباق التسلح الآسيوي سيلاحق كل محاولات التعاون الاقتصادي .

أما الباحث الاسترالي كاميلري فيرى أن السبب الرئيسي لعدم امكانية التعاون الآسيوي يكمن في التنافس الياباني الأمريكي على الأسواق الآسيوية . ويرى الباحث الأمريكي رابكين أنه لا يوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أية قوة اقليمية يمكنها فعليا أن تلعب الدور القيادي اللازم لأي محاولة لبناء مجموعة اقتصادية/سياسية موحدة .

النظرية السياسية :

Seymour Martin Lipset, The Encyclopedia of Democracy, Washington, D.C.: Routledge, 1995, 2000 p.

معجم الديمقراطية :

يحتوي هذا المعجم الذي يتكون من ألفي صفحة في أربعة مجلدات على أكثر من ٤٠٠ مفهوم من مفاهيم الديمقراطية الأساسية مما يجعل هذا العمل أكثر أعمال الديمقراطية اكتمالا وثراء . يشارك في هذا العمل أكثر من ٢٠٠ استاذ وباحث عالمي من بينهم لاري دياموند وصاموئيل هانتيجتون وأرند ليبهارت وخوان لينز ولوتشيان باي وفيليب شمتر ومعجم المعجم سيمور ليبست .

تعالج موضوعات المعجم تاريخ الديمقراطية منذ عهدها اليوناني وحتى وقتنا هذا مع شرح تفصيلي لبعض المبادئ والأصول الديمقراطية كحق المواطنة وحقوق الانسان والمساواة والنظم الانتخابية والليبرالية والشعبوية . كما يحتوي على مقدمات عن أهم فلاسفة الديمقراطية وأهم الحركات الديمقراطية ومنها الحرب الأهلية الأمريكية كحركة ضد العبودية وحركة حقوق الانسان في الستينات وحركة التضامن البولندية وحركة جنوب أفريقيا ضد النظام العنصري . وأخيرا يضم المعجم بعضا من الظواهر المعاصرة ، شارحا لأثر تلك الظواهر على مفهوم وتطور الديمقراطية منها ظاهرة الاتصال الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات

الاجتماعى والاقتصادى التى أدت الى استخدام الشعور العرقى
من أجل مصالح غير عرقية فى الأساس .

دور النشر الواردة بهذا العدد :

For M.E. Sharpe: Foreign Affairs Fax: -
001-203-9664329

- Routledge, Pam Hounscome, ITPS, Cheriton House, North Way, Andover, Hants, SP10 5BR, England, FAX: 44-264-364418.

- Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, FAX: 1-303-4493356.

- Polity Press 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax: 44-0865 791347.

- St. Martin's Press, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 1-800-221-7945.

- For Tauris: St. Martin's Press.

- Cornell University Press, Sage House, 512 East State Street, P.O. Box 250, Ithaca, New York 14851-0250, Telephone: 1-607-277-2338, Fax.: 1-607-277-2374.

- For the Atlantic Monthly Press: Foreign Affairs, Fax.: 001-203-9664329.

د . ن . م

Rolf Wiggershaus, The Frankfurt School, Cambridge: Polity Press, 1995, 800p.

المدرسة فرانكفورتية :

عرض جيد لتاريخ المدرسة الفلسفية اليسارية المعروفة بنسبتها الى جامعة فرانكفورت الالمانية . يقدم الكتاب تلخيصا لتاريخ هذه المدرسة الفكرية التى تعتبر من أهم المدارس اليسارية الالمانية هذا القرن والتى نشأت مع الجمهورية الفاييمرية ، ثم انتقلت الى أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية لتعود فى الستينات فى شكل أفكار فروم وماركوزا وهابرماس .

Maurizio Passerin D'entreves and Seyla Benhabib, Habermas and the Unfinished Project of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1994, 280p.

هابرماس وفيلسوف المدرسة فرانكفورتية :

تقديم لأفكار الفيلسوف الالمانى بجامعة فرانكفورت الذى اشتهر بنقده لمدرسة ما بعد الحداثة ، معلنا أن المشروع الحديث لم يكتمل بعد . يقدم الكتاب عرضا مستفيضا لأفكار هابرماس عن الحداثة ، والتنوير من وجهة نظر مجموعة من أساتذة الفلسفة والتاريخ السياسى بجامعة هارفارد ومانشستر.

مؤلفات عريضة حديثة

أنها ستتهدد بالتعاطف معها .

والكتاب يسلط الضوء على الرقابة السافرة والرقابة الذاتية ، فتتمثل الرقابة السافرة في مصادرة الصحف التي تحتوي على مقالات نقدية وأيضا في تعطيل صدور صحف المعارضة . هذا النوع من الرقابة يعد الشغل الشاغل للعديد من دول البحر المتوسط .

في اسرائيل مثلا ، يتسم الوضع بالتناقض القريب : إذ أن الصحافة في حد ذاتها تتمتع بحرية واسعة ولديها القدرة على توجيه النقد ، ولكنها - مع كل هذا - خاضعة لرقابة عسكرية تمارس أحيانا بقسوة بالغة .

أما في تركيا فإن الصحفي يتمتع ظاهريا بحرية لا حد لها ، ورغم ذلك فعليه أن يتعامل مع ضغوط شديدة للغاية ، فعليه أن يعمل وهو موزع بين نوعين من المخاوف ، أولهما الخوف من ربود الفعل الانتقامية التي قد يقوم بها الحزب الكردي الانفصالي مما يحد من امكانيات الصحفي في تغطية كل ما ينور حول المشكلة الكردية ، وثانيهما الخوف من الرقابة البوليسية شديدة البأس التي تقف في وجه أي تحقيق صحفي حول هذه المشكلة . هذا بالإضافة إلى القيود الاقتصادية والسياسية التي تضع حدودا وقيودا غير مباشرة على ممارسات الصحفي ذات الطابع المهني .

وينطبق هذا الأمر أيضا على مصر حيث قد تتمتع صحافتها بحرية مطلقة في التعبير ولكن الدولة هي التي تمتلك الصحف الكبرى مما يعني ممارسة الرقابة الذاتية على نطاق واسع سواء كان الأمر يتعلق باختيار الموضوعات أو بطريقة معالجتها .

أما الرقابة الذاتية فيعترف العديد من الصحفيين بأنها إذا مورست من قبل الذين يقومون بالنقل أو بتحليل المعلومات فإنها تثقل كاهل الصحفي خاصة إذا كانت هذه الرقابة الذاتية قد سكنت في لا وعيه ، وبالتالي يمكنها أن تؤثر على اختيار الموضوعات وعلى طريقة معالجتها وقد تؤدي إلى إغفال بعض الجوانب وقد تؤثر على اختيار الألفاظ . ولكن يمكن الصحفي إذا تعامل مع الرقابة الذاتية بقدر من الوعي بها والابراز لحجودها باستعماله نوعا من "الشفرة" قد تتيح له أن يفصح عن بعض الأمور بالرغم من كل القيود وطبعا فإن مثل هذه الممارسة لا تخلو من المخاطر .

وهذا ما يؤكد الصحفي اللبناني "سمير قصير" بوضوح تام في شهادته التي تعتبر ذات قيمة ثمينة لأنه مارس الصحافة في دول تقع على جانبي "البحر المتوسط" مما أكسبه خبرة مزدوجة . وبناء على خبرته فإن اللجوء الاستخدام "الشفرة" - أي اللغة الصحفية غير المباشرة - يمكن أن يؤثر على وضوح التعبير ودوح المقال الذي يكتبه مما قد يسفر عن نضوب سريع لجب الاستطلاع ، كما قد يفقد الصحفي بعضا من الفنون الصحفية . ويضيف سمير قصير أن كل صحافة تقوم بفرض القواعد الخاصة بها ، والتي يجب الالتزام بما فيها يتعلق بما هو غير صالح للنشر .

وحول الرقابة في فترات الأزمات وهي الرقابة المفروضة في أوقات هادئة لكنها تزداد حراسة في أوقات الأزمات ، وفي حالة وجود مجتمع تزداد درجة اهتمامه بالسياسة أو يشهد صراعات عنيفة فإن الصحافة

□□ كينيث براون وحنا ديفيس طيب ، د .
أسامة الغزالي حرب . كالرلوس جابيتا
(محررون) - مهنة الصحافة في بلاد البحر
المتوسط - أعمال "ندوة" ممارسة مهنة
الصحافة في إقليم البحر المتوسط المعقودة
في مارسيليا - مارس ١٩٩٤ - الناشر : مجلة
السياسة الدولية - ١٩٩٥ □□

بكلمات بسيطة هادئة يؤكد الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام أن مضمون كتاب مهنة الصحافة في بلاد البحر المتوسط ليس مادة نظرية في فنون الصحافة من تحرير وأخراج وإعلان وتمويل وتسويق وإدارة وغيرها مما هو متوافر في الكثير من الكتابات حول الصحافة ، وإنما هو خلاصة خبرات عملية ورصيد ممارسات واقعية تلقى الأضواء على مختلف جوانب الآلة الصحفية أثناء بورائها وتشغيلها في محيط بالغ التعقيد والتشابك سياسيا واجتماعيا وثقافيا . هذا بالإضافة إلى نوعية القضايا التي يثور حولها الخلاف والجدل ويعالجها الكتاب بموضوعية .

وقد تولى تنظيم وإعداد هذه الندوة إصدارات ثلاثة هي : مجلة "ميدتيرائني" ، التي تصدر في باريس ، والمجلة الأسبوعية الأسبانية "كواترو سينيتماناس" التي تصدر في برشلونة ، وأخيرا المجلة ربع السنوية المصرية "السياسة الدولية" التي تصدر في القاهرة عن مؤسسة الأهرام .

ويمكن القول أن الصحفيين الذين شاركوا بأرائهم في الندوة قد اتاحت لهم هذه الفرصة لكي يفكروا معا حول تجاربهم الشخصية والصعوبات التي واجهتهم أثناء ممارسة عملهم الصحفي في بلادهم ، وكذلك حول الاستراتيجيات ، الناجحة وغير الناجحة ، والتي حاولوا بها التغلب على هذه الصعوبات .

ويذكر "بول بالتا" الذي عمل مراسلا لصحيفة "لوموند" الفرنسية في الجزائر طول فترة السبعينات ما واجهه من صعوبات في مهنته مثل كيفية الكتابة عن الجزائر في عصر "يومدين" موجهها كلامه إلى القارئ الفرنسي الذي كان ولا يزال في هذا الوقت معاديا للنظام الجزائري .

أما الصحفية الجزائرية "غانية موفق" فهي ترى أن الموضوعية كانت تطرح نفسها عليها كلما تواجدت ضمن مجموعة من الصحفيات الاجنبيات لتفطية أنشطة الجماعات الأصولية في الجزائر . ففي يوم ما قدم لهن أوشحة لإرتدائها لكن يحضرن تجمعا اسلاميا كان المطلوب منهن تفطيته . وكانت غانية ترفض ارتداء الوشاح بينما زميلاتهن الاجنبيات كننا يمتثلن لهذا الشرط وهن يتضاكن . بهذا كانت غانية تتخذ موقفا شخصيا ولكنها فيما بعد ستواجه موقفا آخر ، وفي هذه المرة ستقلب عليها الاعتبارات المهنية . ذلك عندما قررت الصحافة تجاهل المظاهرات الواسعة النطاق التي قام بها الاسلاميون فإن "غانية" سترفض ممارسة مثل هذه الرقابة الذاتية وستمضي في طريقها وتقوم بتفطية جميع الأنشطة التي تؤديها "الجبهة الاسلامية للانقاذ" إلى حد

□□ د . حسن نافعة - الأمم المتحدة في نصف قرن ، تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ - سلسلة عالم المعرفة (٢٠٢) أكتوبر ١٩٩٥ □□

لقد عالج المؤلف بتوسع موضوعه بين هذا الكتاب في أربعة أبواب في ٤٧٨ صفحة من القطع المتوسط وصدرتها هذه الدراسة القيمة بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، ومن الطبيعي أن يشير المؤلف إلى عصبية الأمم المتحدة التي أنشئت في ١٠ يناير ١٩٤٥ التي كانت إلهاماً لفكرة إنشاء المنظمة الدولية الجديدة حيث تصفيه عصبية الأمم في عام ١٩٤٦ بعد إعلان قيام الأمم المتحدة خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية التي أثمرت تغييرات عميقة في هيكل القوى الدولية آنذاك وتحول العالم إلى قوتين كبيرتين ومعسكرين متضادين .

وجاءت الأمم المتحدة تعبيراً عن رؤية مصالح التحالف الذي كتب له النصر في الحرب العالمية الثانية واختلاف الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور الذي قامت به الدول الكبرى الأخرى ويرجع ذلك لأن أمريكا لم تشهد أي معارك مما أتاح لها فرصة التأمل الهادئ من أجل التخطيط للعالم جديد بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

وفي نهاية سبتمبر ١٩٤٢ وافق المجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار مقدم من ويليام فوبرايت يؤيد فكرة إنشاء آلية عالمية جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين بمشاركة الولايات المتحدة فيها .

وفي داخل الإدارة الأمريكية حديث بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا الرئيسية مثل علاقة المنظمة الدولية بالترتيبات الإقليمية وكان روزفلت يميل إلى منظمة عالمية تسند فيها مهمة حفظ السلم والأمن والسلام إلى الدول الكبرى وبحلول يناير ١٩٤٢ صدر إعلان واشنطن بعد دخول أمريكا الحرب مؤخراً وأطلقت الدول المتحالفة على نفسها « الأمم المتحدة » ضد دول المحور وتضمن الإعلان إلزام الدول الموقعة عليه بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأطلسي وقد وقعت عليه إحدى وعشرين دولة وفي نهاية أكتوبر ١٩٤٢ جاء إعلان موسكو الذي يمثل أول وثيقة رسمية تتضمن إلزام الدول الأربع الكبرى المتحالفة على إنشاء منظمة دولية كبديل عن عصبية الأمم وما إنتصف عام ١٩٤٤ حتى بدأت المشاورات الخاصة بإنشاء منظمة عالمية جديدة لتدخل مرحلة حاسمة من مرحلة التفاوض الفعلي حول المقترحات المختلفة لشكل هذه المنظمة وآلياتها وتضمن الإعلان إعتراف الدول الأوروبية بضرورة العمل على إنشاء منظمة دولية عامة في أسرع وقت ممكن وتقوم أساساً على مبدأ إحترام المساواة السيادية بين كل الدول المحبة للسلم وتكون عضويتها مفتوحة لكل هذه الدول كبيرها وصغيرها من أجل الحفاظ على السلم الذي من أجله أنشئت منظمة الأمم المتحدة .

وظلت المشاورات مستمرة بين الدول الثلاث الكبرى وفي مؤتمر يالتا إجتمع ستالين روزفلت وتشورشل وقد تم الإتفاق بين هؤلاء الثلاثة الكبار : -

١ - نظام التصويت في مجلس الأمن : حيث إقتترحت الولايات المتحدة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية مع قصر استخدام حق الفيتو على المسائل الموضوعية فقط .

٢ - نظام الوصاية : الذي يفترض ان يطبق على المستعمرات التي كانت مستولة بنظام الإنتداب السابق والمستعمرات التي كانت تابعة للدول التي هزمت ف الحرب العالمية الثانية . والإكتفاء بقبول أوكرانيا وروسيا البيضاء دون بقية الجمهورية السوفيتية .

تخضع لضغوط قوية قد تدفعها إلى أن تقف في صف هذه الأيديولوجية أو غيرها ، وهو موقف لا يخل له إطلاقاً مع الرسالة الحقيقية التي تقع على الصحافة الموضوعية والحرية . مثلاً في قبرص اكتشف "زينون ستافريديس" بأن كلا من الصحافة الناطقة باللغة التركية ، والصحافة الناطقة باللغة اليونانية قد صارتا أداتين تعملان مع الجماعتين المتناحرتين وأن كلا من الصحافتين يدعم موقف الجانب الذي تنتمي إليه

وعلى نحو مماثل فإن الصحافة الفلسطينية التي وصفتها كل من "ماجدة البطش" و"رؤى الحصري" (فلسطين) قد أثرت عليها قوت الاحتلال والرقابة الاسرائيلية والمناخ السياسي الذي تحافظ عليه "منظمة التحرير الفلسطينية" وسائر الحركات الفلسطينية الأخرى . وهذا النوع من الرقابة لم تقل منه الصحافة الغربية أيضاً .

أما الحديث عن الوسائل السمعية والبصرية وتأثيراتها وانعكاساتها فهي تمثل تركيبة جديدة من أبعاد سياسية ومالية هائلة في أوروبا وأيضاً في سائر أنحاء العالم وقد نوقشت خلال الندوة باستفاضة . ويرى بعض المنتسبين إلى الجانب الشمالي من البحر المتوسط أن هذا النوع من البث السلمي والمروئي يمثل لونا من الضمر المطلق ، وذلك للانزلاقات الحديثة وإبعثه الدوب عن فورية الحدث دون القدرة على تعقب جذور الأحداث وتحليل تطوراتها .

بينما يرى البعض الآخر وهم أيضاً من رجال الصحافة المكتوبة وأن كانوا ينتمون إلى دول جنوب البحر المتوسط، أن الاتصال بواسطة الموجات والأقمار الصناعية هي قبل كل شيء إحدى الوسائل التي تساعد على (التعويض عن النقص في المعلومات المحلية وعلى التحايل على مختلف القيود المفروضة على الصحافة المحلية) وهو ما يوضحه الصحفي الجزائري "أكريم بلقايد" عندما يصف الصماس الهائل الذي دفع الجزائريين إلى اقتناء هوائيات لاستقبال القنوات الفضائية ، وهو ما يدل على الرغبة الشديدة في البحث عن المعلومات الفورية وعن "الحداثة كنسب حياة" . كما يؤكد ذلك الصحفي اللبناني "مارك صايغ" الذي عبر عن هذا البعد غير المتوقع الذي يشكله تأثير التلفزيون الأجنبي في الدول العربية عندما يتيح الفرصة لتحويل القيم الحديثة التي تؤمن بها النخبة المحلية وحين تقوم السلطة المستوردة بدور في عملية التحديث الاجتماعي والأخلاقي وهي عملية لا تقرر السلطات القيام بها على نحو مباشر .

ويجوز طرح تساؤل : هل يكمن الفارق بين نوعية المشكلات في كل من صحافة شمال وجنوب البحر المتوسط في نوع المشكلة أم في درجتها ؟ بمعنى هل المشكلات مختلفة أم أنها واحدة مع تنوع درجاتها ومستويات حدتها ؟ فمن جهة كان الصحفيون الأتراك والجزائريون والفلسطينيون يصفون ظروف العمل الذي يقومون به من تهديدات بالقتل ومن ثقل الرقابة ومن تدخل الجيش . ومن جهة أخرى كان المحققون الصحفيون المنتمون للصحافة الغربية يذكرون أموراً مختلفة تماماً . مثلاً كيف يمكن للصحفي أن يبقى وفياً لمعتقداته السياسية وهو يمارس مهنته ثم كيف يمكنه أن يكافح ضد الضغط الذي يريد فرض زاوية معينة عند تقديم الحادث أو كيف يمكنه منافسة الوسائل السمعية والبصرية ؟

وأخيراً وبعد القراءة المتحمسة والناحصة يظهرنا هذا الكاتب أن الأحاديث التي يرويها هؤلاء الصحفيون قد تبدو مؤلة أحياناً في ذات الوقت الذي تبهر فكاهية أحياناً أخرى . ولكن المؤكد أنها جميعاً مثيرة للقراءة في كل الأحيان . وأخيراً يمكن القول أن القارئ المصري والعربي سوف يجد في الكتاب ما يدفعه لقراءته وتأمله نظراً لثراء وتنوع التجارب والخبرات من دول يختلف فيها المدى الديمقراطي كما يختلف المحيط الاجتماعي والثقافي مما يعطي فرصة للمقارنات المنهجية البناءة .

محمود شحبة

٣ - توجه الدعوة لمؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة يعقد في مدينة سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل على أن تتولى الولايات المتحدة توجيها الدعوة إليه وبدأ تأسيس المنظمة الدعوة وفعلا صدر ميثاقها من ١١١ مادة موزعة على ١٩ فصلا بالإضافة إلى النظام الأساس لحكمة العدل الدولية والذي يتكون هو الآخر من ٧٠ مادة وتعد جزءا لا يتجزأ من الميثاق وتوضح هذه المواد الغرض من إنشاء المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها وسبل وآليات تحقيق أهدافها وفروعها الرئيسية وقواعد التصويت فيها مع إعتبار ميثاق الأمم المتحدة أعلى مراتب المعاهدات الدولية وأكثر قواعد القانون الدولي مكانة والتزاما حيث تصف المادة ١٠٢ من هذا الميثاق على أنه « الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء المنظمة الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي إلتزام دولي يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق » .

وأهتم ميثاق الأمم المتحدة إهتماما كبيرا بالتعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية واعتبر أن الأمم المتحدة لها دورها الرئيسي الذي يتعين عليها أن تقوم به لدعم هذا التعاون وإن تصور الميثاق لهذا الدور لم يخرج عن كونه دورا تنسيقيا إشاريا حيث لم يترتب على الدول إلتزامات محددة واجبة التنفيذ لتحقيق الأهداف العامة التي رسمها ولم يحدد أيضا طبيعة المشكلات الدولية الأولى بالرعاية في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو سبل وآليات حلها بل لقد ترك ذلك كله للأجهزة المعنية في المنظمة الدولية .

وعن أزمة الأمم المتحدة في زمن الحرب الباردة قال المؤلف : من المفارقات الغريبة أنه ، الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة على وشك الانتهاء وقبل إنتهيار الإتحاد السوفيتي السابق مباشرة كانت الأمم المتحدة في حالة خائفة تضعها على حافة الإفلاس والعجز أحيانا عن تدبير الموارد المالية .

وتحدث المؤلف بعد ذلك عن دور الأمم المتحدة بعد إنتهاء الحرب الباردة بحيث خرج إلى ساحة الإعلام إصطلاح جديد براق « النظام العالمي الجديد » أو العلاقات الجديدة « كمفهوم شاع بصفة خاصة خلال أزمة الخليج الذاتية على أثر الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وكان التقارب الذي تحقق تدريجيا من عام ١٩٨٥ بين القوتين العظميين قد أدى لإعادة تنشيط آليات الأمم المتحدة وخاصة في مجال تسوية المنازعات بالعراق السلمية وإحياء الأمل في إمكانية أن تؤدي نهاية الحرب الباردة بين القومية العظميين لإحياء الدور الذي كان المفترض أن تقدم به الأمم المتحدة في النظام الدولي الجديد .

وكان من الطبيعي أن يشير المؤلف إلى أزمة الغزو العراقي للكويت كتجربة عملية لجدوى منظمة الأمم المتحدة ومعالجة هذه الأزمة بشكل وجاد وعلمي والذي حدث بقيادة الولايات المتحدة لعدة أسباب منها : هذه الأزمة قد وضعت خط فاصلا بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي ولكن هذه الهمة وذلك النشاط لم يعد له أثر بعد إنتهاء أزمة الخليج الثانية .

وإن كانت هذه الأزمة فرصة ذهبية لإعادة إحياء آلياته التي كانت قد عطلتها الحرب الباردة أو التحديد هذه الآليات بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولي الجديد لكن هذه ضاعت إدراج الرياح وترتب على هذا الوضع وجود مقاومة تعيشها الآن الأمم المتحدة وهي مفارقة غير قابلة للاستمرار على أي حال حيث يتعين عليها أن تعمل وفقا لآليات شكلتها الحرب الباردة .. إن أسلوب إدارة الأمم المتحدة لأزمة الخليج الثانية قد شكل عبئا نفسيا في المرحلة التالية لأن الأمم المتحدة قد أصبحت مطالبة بأن تتعامل مع كل المعتدين في المرحلة الثالثة لأنها مطالبة بأن تستخدم نفس الأسلوب الحاسم والباتر كالذي تقابلت به صدام حسين .

ورضع المؤلف أمامنا سؤالا عن الأمم المتحدة - بعد أزمة الخليج - هل هي نظام للأمن الدول أم لإدارة الفوضى الدولية وكانت

إجابته : لقد حرصت أجهزة الإعلام العالمية أن تؤكد أثناء حرب تحرير الكويت أن هذه الحرب تتم بإسم المجتمع الدولي كله وإحساسه حتى ولو كانت الولايات المتحدة هي نفسها التي تعود التحالف الذي فوضته الأمم المتحدة لشئ هذه الحرب مما ألقى بأجمال ثقيلة على عاتق الأمم المتحدة لأن الرأي العام العالمي توقع من هذه المنظمة العالمية أن تعاقب كل الخارجية على الشرعية الدولية في الحاضر والمستقبل بنفس القدر والجدية والصرامة التي عومل بها صدام حسين في يناير ١٩٩١ مما ترتب على ذلك سلسلة من التداعيات أثار بعضها قدرا من الفوضى والإضطراب في العالم لم يكن في مقدور الأمم المتحدة في ظل الهياكل القديمة الموروثة ، وعلى صعيد آخر برزته خلال السنوات العشر الماضية تراكم تداعيات مترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي منذ الثورة الصناعية فإن معالم مجتمع عالمي ظهرت مشكلات خطيرة مثل أسلحة الدمار الشامل وإحتلال الإنسان البيئي والارهاب .

وخصص المؤلف الباب الرابع من دراسته القيمة للإجابة عن سؤال هام : الأمم المتحدة الى أين ؟ وجاءت إجابته على النحو التالي : تزداد عرباته بعد كل محطة وفي ظل هذه التحولات في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة إزداد الطلب على خدمات الأمم المتحدة ككثيرا وأصبحت المهام المطلوب أن تقوم بها هي التنوع إلى درجة أن إضافة عربات جديدة إلى القطار أصبحت عبئا يفوق طاقة القاطرة نفسها ولذلك تبدو الأمم المتحدة في حالة إجهاد تام وتراجع أزمة متعددة الأبعاد يهددها شبح الانهيار .

وفي نهاية الكتاب يتحدث المؤلف عن مستقبل الأمم المتحدة بين الواقع والضمح ومن يتأمل ما يجري على ساحة النظام العالمي الجديد سرعان ما يكتشف وجود ظاهرتين تعملان - للأسف - في إتجاهين متضادين تماما :

الظاهرة الأولى : تدافع في إتجاه الكونية والتوجد والإفتتاح قد جعل الكون كله مجتمعا واحدا يستحيل على أي جزء فيه أن يستقل بنفسه وينفصل عن حركة بقية الأجزاء الدائرة في تلك الكل وهو ما يفرض إقامة مؤسسات عالمية تعالج كافة القضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية استنادا الى قواعد عامة متفق عليها .

أما الظاهرة الثانية : تندفع في اتجاه الانشطار والتفت والعزلة والانفلاق الفكري والثقافي والعرقى خوفا من ضياع الهوية أو نقد الذات وهو من شأنه أن يعقد من عملية التنظيم الدولي بل ويحيلها لعملية بامضة التكاليف إن لم تكن مستحيلة وفي هذا السياق تتجه الدول الفنية والدول الديمقراطية إلى التعاون معا والتجمع في أطر تنظيمية ومؤسسات خاصة بها بعيدا عن الأمم بينما تجد الدول الفقيرة أو النامية نفسها غارقة في العديد من الديون والحروب العرقية والطائفية والمخدرات إلى جانب التخلف العلمي والتكنولوجي .

والواقع أنه إذا استمر تطور الأحداث على نفس المنوال ومن نفس الاتجاه - أي اتجاه الدول الفنية إلى تنظيم شغفونها بعيدا عن الأمم المتحدة والتجمع في أطر أخرى خاصته بها وهناك اتجاه الأطر التنظيمية للدول الفقيرة نحو التفكك والانهيار فلن يساعد ذلك على إصلاح الأمم المتحدة على النحو الذي يكفل إقامة نظام فعال للأمن الجماعي .

عثمان الجوهري

□□ مجموعة مترجمين - مراجعة عبد السلام - جيران في عالم واحد : نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي - سلسلة عالم المعرفة (٢٠١) - ١٩٩٥ □□

يتناول هذا التقرير بالتحليل العالم الجديد الذي نعيش فيه ، فهو عالم أكثر ازدحاما ، عالم يتسم بالاعتماد المتبادل ، وتتشابك فيه المصالح ، ويؤكد على ضرورة العمل الجماعي للبشر جميعا لخلق حياة أفضل .

ويوضح التقرير مفهوم إدارة شؤون المجتمع العالمي بأنه تعبير لا يعنى إقامة حكومة للعالم لأننا لو سرنا في هذا الاتجاه لوجدنا أنفسنا في عالم أقل ديمقراطية من عالم اليوم ، ولا يعنى هذا القول أن هدفنا هو إقامة عالم لا نظم فيه ولا قواعد ، ذلك لأن عالمنا تسوده الفوضى سيصبح أكثر خطرا ، وأنه ليس هناك نموذج وحيد لإدارة شؤون المجتمع العالمي حيث أنها عملية واسعة تتطور باستمرار وتستجيب للظروف المتغيرة .

وانطلاقا مما سبق طرح التقرير مجموعة من القضايا :

١- التحديات التي تفرض الترتيبات اللازمة لإدارة الشؤون العالمية :

يؤكد التقرير على أن التغيرات التي شهدها الوضع العالمي جعلت تحسين الترتيبات اللازمة لإدارة الشؤون الدولية أمرا ملحا .

وأول هذه التحديات هو ظاهرة التغير حيث يشهد العالم المعاصر تغيرا لم يحدث من قبل أن جاء مثله . فالعالم يشهد ميلاد قوى اقتصادية وسياسية جديدة من قلب العالم النامي ، يشهد اختلافا في نوعية القضايا ، يشهد قطبية أحادية ، يشهد زيادة تأثير لبعض القوى الإقليمية ، وثاني هذه التحديات هو التحولات العسكرية فالعالم اليوم يشهد سباقا جديدا للتسلح حيث أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لا يعنى وقف انتشار الأسلحة النووية ، فمادامت هذه الأسلحة موجودة فإن خطر استعمالها دائم ، فالنول تسعى إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو نووية . وبالتالي سباق التسلح يضم مزيدا من الدول ، بل حتى بعض الكيانات التي لا تأخذ شكل الدولة مثل عصابات المخدرات والجماعات الإرهابية . كما أن من السمات المقلقة للعالم المعاصر ، انتشار ثقافة العنف ، وثالث هذه التحديات هو التحولات الاقتصادية ، فرغم أن هناك تحولات هائلة وخاصة في الدول النامية التي تشهد بعضها نموا ملحوظا مثل تايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، ولكن هذا الأداء الباهر لبلدان متعددة في شرق آسيا في جانب ، وتوسع الاقتصاد العالمي في جانب آخر يخفى جانبا أقل إثارة للاعجاب من جوانب التغيرات الاقتصادية ، وهو زيادة عدد الدول الفقيرة . ورابع هذه التحديات هو التغير الاجتماعي والبيئي حيث شهدت العقود الخمسة الأخيرة تأكيد الشعوب على حقوقها في المشاركة في إدارة شؤونها الذاتية . ولقد ساعد هذه الشعوب ارتفاع مستويات التعليم والتكنولوجيا الجديدة التي تصل إلى كل مكان ، كل ذلك دعم لدى هذه الشعوب القدرة لتشكيل حياتها وتأكيد حقوقها .

ويؤكد التقرير أهمية وجود قيم ومفاهيم تقوم عليها هذه الترتيبات بحيث ينتج نظام عالمي أكثر قدرة على تعزيز السلم والتقدم لجميع شعوب العالم . وهذه القيم تتلخص في مبدأ هام وهو ينبغي أن يتعامل الناس مع الآخرين على النحو الذي يرغبون في أن يعاملوا به ، وهذه القيم هي : احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والاحترام المتبادل ومراعاة الغير والنزاهة .

وفي هذا الإطار هناك ضرورة تكريس نظام أخلاقي مدني عالمي يقوم على توضيح الحقوق والمستويات واحترامها وانتشار الديمقراطية حيث أنها قادرة على أن تدار شؤون بلد من البلدان وفقا لرغبات ومصالح الشعب بالإضافة إلى أنها البيئة التي يمكن في إطارها تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين على أحسن وجه ، وهي أساس السلم والاستقرار في العلاقات الدولية ، وبالتالي فالديمقراطية أساس للجوار العالمي - كما يلزم مكافحة الفساد الذي ينتشر في البلدان المتقدمة والنامية وأن كانت

لرصد ظهور حالات الفساد الضخمة في الدول النامية أكبر ، وأيا كان الأمر فمن الضروري أن تكون هناك ضوابط للحد من الفساد .

وفي إطار التوصيات الأساسية للجوار العالمي يمكن طرح بعض النقاط التالية :

١- تعزيز الأمن : يطرح التقرير لضرورة تعزيز الأمن حيث ينبغي توسيع النطاق التقليدي للأمن العالمي من تركيزه التقليدي على أمن الدول ليشمل أمن البشر والكوكب حيث أن للناس كافة حقا في الوجود الأمن لا يقل عن حق الدول جميعا فيه وتلتزم جميع الدول بأن تحمي هذه الحقوق

وهذا يتطلب تحسين المجتمع الدولي من قدرته على حل الصراعات قبل أن تصبح مواجهات مسلحة من خلال الإنذار المبكر وبعثات تقصي الحقائق .

واستجابة المجتمع الدولي للآزمات من خلال التسوية وإنهاء التهديد بالتدمير الشامل من خلال إزالة الأسلحة النووية وخطر تجاربها وانتشار معاهدة حظر الانتشار النووي بالإضافة إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

٢- الاعتماد المتبادل في الميدان الاقتصادي ويطرح لآليات ذلك إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي في نطاق الأمم المتحدة من أجل توفير القيادة السياسية وتعزيز الإجماع في الرأي بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وبشأن التنمية المتوازنة والمستدامة . ثم تعزيز دور صندوق النقد الدولي ، ثم تنفيذ جولة أوروجواي لاتفاقية الجات وإقامة المنظمة العالمية للتجارة ، كما يتعين مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية ، وإيجاد أسس إيجابية لتحقيق التمويل ، وأخيرا تنسيق لعملية الهجرة .

٣- إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون الدولي : حيث أن هناك ضرورة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر في أمور كثيرة لتصبح أكثر فعالية وما يرتبط بذلك من ضرورة تعزيز وتدعيم سيادة القانون الدولي من خلال إنشاء محكمة جنائية دولية أو من خلال أن يقبل جميع أعضاء الأمم المتحدة بالولاية الجبرية للمحكمة العالمية .

٤- الحاجة إلى قيادة مستتيرة تستطيع حث الناس على أن يسلموا بمسئوليات كل منهم تجاه الآخر وتجاه الأجيال المقبلة ، كما يلزم أن تكون قيادة تدعم القيم التي نحتاج إليها كي نعيش معا كجيران .

والخلاصة أن هذا يعتبر دعوة من أجل أساليب إدارة أفضل لشؤون المجتمع الدولي العالمي ؟ إدارة أفضل لبقاء النوع الانساني ، أساليب أفضل للعيش معا في جوار عالمي هو بمنزلة الوطن لنوعنا الانساني .

(شرف محمد عبد الله)

□□ عبد الكريم أبو الفتوح ابراهيم دوريش - الجرائم ضد الطائرات : منظور السياسة العامة - رسالة دكتوراة الفلسفة في تحليل السياسة العامة - جامعة النجوى بشكاغو - ١٩٩٤ □□

أصبح العالم اليوم كالقرية الصغيرة نتيجة تقدم وسائل الاتصالات والمواصلات ، حيث توجد خدمة نقل جوي متطورة تتمتع بزيادة مطردة في السعة النقلية والكفاءة العالية للطائرات . وتشير الاحصاءات الصادرة من المنظمة العالمية للنقل الجوي إلى سفر ٢٩٠ مليون راكب في عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٩١ .

ومع زيادة حركة النقل الجوي شهد العالم هورا جديدة من الجرائم ضد الطائرات ، حيث تشير الدراسات التي أجريت عن الفترة

من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ إلا أن تلك الفترة شهدت ارتكاب ٦٩٥ حالة اختطاف وتفجير للطائرات المدنية ترتب عليها مقتل ٢٩٩٠ وجرح ١٦١١ .

وتأثرت حركة النقل الجوي تأثيراً فعلياً بالأحداث الدولية ، فعلى سبيل المثال كان لحرب الكويت في عام ١٩٩١ أثر سلبي على حركة النقل الجوي نتيجة الخوف من ارتكاب أعمال العنف ضد الطائرات أثناء وقت الحرب ، حيث أعلنت المنظمة الأوروبية للطيران المدني في الأسبوع الأول من الحرب أن أعضائها فقدوا ٢٥٪ من أرباحهم ، ومع نهاية الحرب أعلنت شركات الطيران مجتمعة أن خسائرها قدرت بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار فترة الحرب .

ونظراً للمقدار الضخمة الكبيرة التي قد تترتب على ارتكاب الجرائم ضد الطائرات فقد قامت بعض الدول بتقدير الخسارة المادية التي تسببها جرائم الاعتداء على الطائرات ، فعلى سبيل المثال ، تقدر إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية قيمة التعويض في حالة وفاة أحد الركاب بمقدار ٨٢٦٠٠٠ دولار أمريكي وقيمة الإصابات الخطيرة بمقدار ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي وقيمة الإصابات البسيطة بمقدار ٢٢٦٦٦ دولار ، وتتراوح قيمة استبدال الطائرة البوينج ٧٤٧ بين ١٢٥ إلى ١٧٥ مليون دولار (مكجواير ، ١٩٩٠) .

وبالإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة التي تسببها الجرائم ضد الطائرات فإنه قد يكون الهدف من ارتكابها اظهار الدولة المعتدى عليها بالضعف أو الضغط عليها لتغيير سياستها تجاه قضية ما .

ولا شك أن متخذ القرار يواجه الكثير من المشاكل التي يلزم التصدي لها ، فمجتمع اليوم به العديد من المشاكل ، بعض هذه المشاكل مستجد والبعض الآخر موجود منذ فترة ومن المهم عند معالجة المشاكل أن تتم دراستها الدراسة الكافية للوقوف على أسبابها الجذرية حتى يمكن وضع الحلول الملزمة لها ، فبدون معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة بل قد تؤدي المعالجة في بعض الأحيان إلى تضخم حجم المشكلة وتعقدها ، ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث في هذه الدراسة التوصل إلى تحديد أسباب الجرائم ضد الطائرات وتقييم الحلول المطبقة حيالها لتحديد ما إذا كانت تلك الحلول قد حققت الغايات المرجوة منها أم هناك حاجة إلى التدخل بحلول أخرى .

لتحقيق هذا الهدف ، فقد رأى الباحث تناول موضوع الدراسة في أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول التطور التاريخي للجرائم ضد الطائرات وتطور مفهوم الردع . وقد تناول الفصل الثاني تحليل السياسة القانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الثالث التحليل الإحصائي للجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الرابع ملخص الدراسة وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من أبرزها أنه على الرغم من عدم نجاح المجتمع الدولي في الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب ، إلا أن الدول قد نجحت في إعتبار بعض الأفعال غير المشروعة جرائم إرهابية ، ولذلك أصبح من الممكن محاكمة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم بغض النظر عن الدافع عليها .

كما يرى الكاتب أنه على الرغم من نجاح الدول في إنشاء سياسة قانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات والتي تتمثل في اتفاقيات جنيف وطوكيو ولهاي ومونتريال ، إلا أنه مازالت هناك مشاكل تتعلق بتطبيق هذه الاتفاقيات .

وفي مجال القرصنة ، نجحت اتفاقية جنيف في تعريف جريمة القرصنة وتحديد مجال ممارسة الاختصاص القانوني حيالها ، ولكن اشتراط التطبيق الاتفاقي أن يكون الهدف من ارتكاب القرصنة تحقيق غرض خاص وهذا الشرط لا يتوافر في معظم الجرائم التي ترتكب لتحقيق أغراض عامة مثال الأغراض السياسية .

وفي مجال اختطاف وتفجير الطائرات ، حققت اتفاقيتا لهاي ومونتريال تقدماً هاماً من أجل محاكمة مرتكبي تلك الجرائم ، ولكن في الواقع العملي لم تحدد نصص الاتفاقيتين الحلول الكاملة للاختلاف الذي ينشأ بين الدول عند تطبيقهما ، فعلى سبيل المثال ، ترك تحديد العقوبات الخاصة بجريمتي اختطاف وتفجير الطائرات لقوانين الدول مما

عمل على وجود خلاف بين الدول على مقدار العقوبة الملزمة لهاتين الجريمتين .

وتشير نتائج التحليل الإحصائي التي أوردتها الرسالة إلى أهمية استخدام الأساليب الكمية لدراسة الظواهر الإجرامية ومن هذه الأساليب أسلوب تحليل الحوادث وأسلوب الانحدار والارتباط ، فيظهر أسلوب تحليل الحوادث التفصيلات الهامة للحوادث الإجرامية التي تساعد واضعي السياسات القانونية على اختيار أفضل السياسات الممكنة .

كما تشير النتائج المترتبة على استخدام أسلوب الارتباط والانحدار إلى أن البيانات التي وُظفت لاختبار الافتراضات التي تضمنتها الدراسة تدعم القول بأن « محاكمات مختطفي الطائرات عملت على الحد من جرائم اختطاف الطائرات وتدعم الفرضية التي مفادها أن إصدار قانون يلزم باستخدام الأجهزة الإلكترونية في الموانئ الجوية بما لها من تأثير ردعي أدى إلى الحد من جرائم اختطاف الطائرات » . كما تشير نتائج التحليل إلى أن تطبيق سياسات مكافحة عمل على الحد بصورة جوهرية من اختطاف وتفجير الطائرات ، ولكن على الرغم من ذلك ، فلم تستبعد الدراسة أن زيادة إجراءات الأمن بالموانئ الجوية قد يترتب عليها احتمالات الاعتداء بالصواريخ على الطائرات من خارج الموانئ الجوية ، ولهذا فإن على الدول أن تعمل جاهدة على الصعيد التشريعي لوضع الاتفاقيات الدولية التي تحد من التداول غير المشروع في الأسلحة لمنع وقوع الصواريخ في أيدي أعضاء الجماعات الإرهابية حتى لا يتمكنوا من استخدامها في الاعتداء على الطائرات والموانئ الجوية .

وأخيراً يبدو واضحاً أن نتائج الدراسة تشير إلى أهمية استخدام أسلوب التحليل الكيفي المتمثل في أسلوب دراسة الحالة وما يظهره من مدى ملائمة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ومدى الحاجة إلى التدخل من قبل المشرع الدولي بحلول قانونية جديدة . كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أهمية استخدام الأسلوب الكمي لدراسة وتحليل الظواهر الإجرامية لما يظهره من تطور في أساليب الجرائم ضد الطائرات وما يترتب عليه من ظهور صور جديدة من الأعمال غير المشروعة التي يجب أن يواجهها المشرع القانوني الدولي حتى يوفر أكبر قدر من الحماية للطائرات كوسيلة نقل دولية .

(أحمد يوسف القرعي)

□□ د. أحمد أبو الوفا - قانون العلاقات
الدبلوماسية والقنصلية (علماً وعملاً) مع إشارة
خاصة لما هو مطبق في مصر - دار النهضة العربية
- ١٩٩٥ □□

إذا كانت العلاقات الدولية ليست وليدة الصدفة وإنما هي نتاج تصرفات ومواقف تتخذها الدول بطريقة انفرادية أو جماعية ، فإن العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بصفة خاصة ، تتطلب قدراً من المرونة في التصرف وقدرة كبيرة على المناورة ، ويرجع ذلك إلى خطورة موضوع العلاقات الدولية بالنظر إلى الآثار التي قد تترتب على أي تصرف في نطاقها .

وقد تشعبت أهمية ومجالات القانون الدبلوماسي والقنصلي المعاصر ، ذلك أن العلاقات الدولية الحالية ليست مجرد علاقات سياسية أو قنصلية وإنما تشمل علاقات ذات طبيعة متنوعة ومتغيرة ، تحتم وجود اتصالات بين الدول تلعب البعثات الدبلوماسية والقنصلية دوراً هاماً في تصريفها .

وينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام : القسم الأول ، قانون الدبلوماسية الثنائية أو الدائمة ، حيث يناقش هذا القانون الذي يحتل مكاناً بارزاً في العلاقات الدولية بصفة عامة ، وفي إطار القانون

الدبلوماسية بصفة خاصة . ذلك أن تبادل التمثيل الدبلوماسي ، عن طريق السفارات أو دور البعثات الدائمة ، أصبح الآن أحد الملامح الأساسية لتصريف العلاقات بين الدول ، باعتباره من أهم وسائل تصريف السياسة الخارجية لأي دولة .

وقد كان تمثيل كل دولة لدى الأخرى يتسم بصفته المؤقتة منذ بدايات الدبلوماسية وحتى عهد ليس ببعيد . وبالتالي كانت العلاقات الدبلوماسية أقرب إلى الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة أو دبلوماسية المهمات ، والتي تنتهي فيها مهام البعثة باتمام المهمة التي أرسلت من أجلها .

وقد أدى تطور العلاقات الدولية وما جرى عليه سلوك الدول إلى وجود بعثات دائمة . وليس من السهل تحديد تاريخ محدد لنشأة البعثات الدبلوماسية الدائمة ، وإن كان من المؤكد أنه يقع ما بين إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ ومؤتمر فيينا ١٨١٥ .

وتقتضى دراسة الدبلوماسية الثنائية هنا أن تسير وفقا لخطة ذات أبواب أربعة ، يتناول الباب الأول مصادر ومبادئ العلاقات الدبلوماسية وأهمية وجودها بين الدول ، والباب الثاني فيتحسن العناصر المادية والشخصية في البعثة الدبلوماسية ووظائفها ، وفي الباب الثالث يفسر القواعد التي تحكم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ويشرح أنواع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، أما الباب الرابع والأخير فيبين المتغيرات التي تطرأ على العلاقات الدبلوماسية .

القسم الثاني ، قانون الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة (البعثات الخاصة) . وإلى جانب الدبلوماسية الدائمة أو التقليدية (والتي تتخذ عادة شكل البعثات الدبلوماسية الدائمة) يمكن أن تتخذ العلاقات الدبلوماسية أشكالاً أخرى يطلق عليها اسم الدبلوماسية الخاصة ، هذه الأشكال تشمل - بين أشياء أخرى - إرسال مبعوثين متجولين ، أو إرسال بعثة لدى دولة ما للقيام بمهمة معينة ، أو المؤتمرات الدبلوماسية ... الخ . والدبلوماسية الخاصة ليست أمراً جديداً في العلاقات الدولية المعاصرة . ذلك أنها تعد الصورة الأولى من صور الدبلوماسية حيث لجأت إليها الدول منذ أول لحظة تم فيها تبادل علاقات رسمية . ولم يتم إرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة إلا منذ وقت قريب وبعد ازدياد وتكاثف العلاقات بين الدول .

القسم الثالث ، قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف ، وإلى جانب الدبلوماسية الثنائية - والتي تتمثل في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين - يوجد فرع حديث هو الدبلوماسية متعددة الأطراف خاص بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ، وكذلك تمثيل هذه الأخيرة مع الدول . وقد نشأ قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف - خصوصاً - على إثر نشأة المنظمات الدولية ، وإذ أنه أثر من آثار هذه الأخيرة .

وتقتضى الدراسة هنا في هذا القسم بالنسبة للقانون أن تشير إلى ثلاثة أمور هامة هي :

- العلاقات التي تقيمها المنظمات الدولية مع غيرها من الكائنات القانونية .

- الحصانات والامتيازات التي تمنح في إطار المنظمات الدولية .

- قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف فيما يجرى عليه العمل في مصر ، حيث كآية دولة انخرطت مصر في سلك التمثيل الدبلوماسي متعدد الأطراف ، وهي عضو في أغلب المنظمات الدولية العالمية (كالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة) أو الإقليمية (كالجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية) أو ذات الطبيعة المختلطة (كمنظمة المؤتمر الإسلامي) .

ويقتضى وجود مصر في تلك المنظمات تمثيلها لديها أو تمثيل تلك المنظمات في مصر (فهناك مثلاً مكتب للجماعة الأوروبية في مصر) . ويتخذ ذلك - عادة - إحدى الصورتين أي إرسال وفد أو إنشاء بعثة دائمة .

ولا يختلف الوضع القانوني لهذه البعثات والوفود وكذلك وظائفها ، ويتناول القسم إنشاء البعثات الدائمة المصرية ، ووظائفها ، والوضع القانوني للمنظمات الدولية ولوظائفها في مصر .

القسم الرابع والأخير : قانون العلاقات القنصلية ، وتقتضى الدراسة

هنا أن يدرس تشكيل البعثة القنصلية ، ووظائفها ، وحصاناتها ومزاياها ، والمتغيرات التي تطرأ على تلك العلاقات .

وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة إلى أبواب أربعة : الباب الأول : تشكيل البعثة القنصلية والمكونات المادية والعناصر الشخصية ، الباب الثاني : وظائف البعثة القنصلية ، الباب الثالث ، حصانات وامتيازات البعثة القنصلية ، الباب الرابع : المتغيرات التي تطرأ على العلاقات القنصلية . ويتم التدريس هنا مأخوذاً في الاعتبار نصوص اتفاقية ١٩٦٣ ، وما جرى عليه عمل الدول ، وما هو مطبق في مصر ، حيث نشأت العلاقات القنصلية منذ غابر الأزمان ، وقد لعبت - منذ ظهورها - دوراً هاماً في تطوير التجارة والملاحة بين الأمم والشعوب . وترجع أصولها إلى ضرورة حماية رعايا الدولة المقيمين في الخارج ، وتطوير التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

ويلعب القناصل - شأنهم في ذلك شأن الدبلوماسيين - دوراً هاماً على صعيد العلاقات الدولية - وقد إزداد هذا الدور خصوصاً منذ فترة وجيزة ، نتيجة لزيادة التنقلات والحركات الجوية والبحرية والبرية بين الدول ، لأغراض السياحة وغيرها ، ولزيادة حجم التجارة الدولية . كذلك يدخل القناصل في اتصالات مباشرة مع الإدارة المحلية وسكان البلد الذي يقيمون فيه ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للدبلوماسيين . ويرجع ذلك إلى طبيعة المهمة التي تقوم بها القنصليات ، وإن كان يلاحظ بعد إنشاء التمثيل الدبلوماسي الدائم تقلص بعض الوظائف التي كان يمارسها القناصل فيما مضى ، ورغم أن هناك فارقاً كبيراً بين العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - سواء من حيث الوظائف أو الامتيازات والحصانات - إلا أن كلا منهما يعد من مظاهر العلاقات السلمية بين الدول .

إسلام عفيفي

□□ السيد عبد المطلب غانم (محرر -السياسة والنظام المحلى فى مصر - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ □□

يضم هذا الكتاب أعمال المؤتمر السنوى الثامن للبحوث السياسية والذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ٣ إلى ٥ ديسمبر الماضى حول موضوع السياسة والنظام المحلى فى مصر .

يبدأ الكتاب بمقدمة بقلم المحرر الدكتور / السيد عبد المطلب غانم حول فكرة انعقاد المؤتمر والذي استغرق الإعداد له عاماً كاملاً ثم تناول المحرر في مقدمته أهمية انعقاد المؤتمر وكيف أنه يفتح افاقاً جديدة للبحث وينمى الاهتمام بموضوعات لم يسبق أن تم مناقشتها من قبل .

وبجانب المقدمة ينقسم الكتاب إلى سبعة أبواب تضم سبعة عشر بحثاً شارك في كتابتها نخبة من المفكرين والأكاديميين المصريين . ناقش الباب الأول النظام القانونى للإدارة المحلية . وكشفت الدراسة التي قدمها الدكتور عطية حسين أفندى عن ازديادات عديدة المحلين . كما كشفت دراسة « مستقبل إدارة المدن الجديدة » عن ازدياد آخر شديد الخطورة يتمثل في ظهور نظام موازن لنظام الإدارة المحلية ولا يتبع الأخيرة .

وأشتمل الباب الثانى على دراستين : الأولى تتناولت عملية « صنع القرار في محافظة مطروح » وتأتى أهمية هذه الدراسة من أنها قدمت خبرة « مشروع البنك الدولى للتنمية » وكيف خلق نظاماً للقرار موازياً للنظام العام كما كشفت الدراسة عن أوجه القوى الاجتماعية المحلية وتأثيراتها في صنع القرار .

أما الدراسة الثانية « عملية صنع القرارات المحلية من أجل التنمية المحلية » تكشف عن دور القيادات المحلية القروية وعن المعلومات المتاحة لهم ونوعيتها .

وعالج الفصل الثالث من خلال ثلاث دراسات قدمها المشاركون في المؤتمر قضية العدالة والمساواة والمشاركة والحرية واعتمدت الدراسة على استبيان في إحدى المجالس المحلية ، أما الدراسة الثانية فقدمت مخصا سكان قرية مصرية وفحصا أعمق لأدراك التكافؤ في فرص الحياة والمشاركة في صنع القرار والتوازن بين المصالح وتتارات الدراسة للثالثة العلاقة بين شعور المواطن بالاعتدال السياسى ووسائل الاتصال الجماهيرى .

واهتم الباب الرابع بدراسة بعض الآليات التى يمكن أن تدعم النظام المحلى واللامركزية فى مصر . وقدم هذا الباب فحوصا لنور أليتين : الأحزاب السياسية وقنوات التليفزيون الاقليمى لكن يبقى السؤال الأهم الذى يطرحه الباحث هل تحقق لا مركزية الاتصال ؟

وتناول الباب الخامس من الكتاب دور التمويل المحلى فالمعروف أنه لا حديث عن لا مركزية حقيقية مالم يوجد تمويل محلى لا مركزى فالتمويل مصدر الطاقة والتمويل المحلى المستقل نبضاته القوية الإيجابية فى كل نواحي الحياة المحلية . ويقدم هذا الباب دراساتين : أحدهما عن ترشيد التمويل المحلى حيث يفحص الباحث أسهام التمويل المحلى والثانية عن صناديق التمويل المحلى وهى نافذة الأمل لتمويل محلى مستقل بالمعنى الحقيقى .

ويتناول الباب السادس جانباً مهماً عن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية المحلية . ويقدم هذا الباب ثلاث دراسات : تعرض الدراسة الأولى لنور وأداء المنظمات غير الحكومية أما الثانية فتعرض تقييماً لنور تلك جمعيات التنمية المحلية من وجهة نظر الكوادر المحلية أما الدراسة الثالثة فتلقى نظرة عامة من منظور العلاقة بين تلك المنظمات والتنمية البشرية ، ومدى فاعلية الوضع العام لجمعيات التنمية المحلية فى محافظة البحيرة .

أما الباب السابع والأخير من الكتاب فقد كات تحت عنوان اد لملحات بين ثابت ومتغير . حيث لم يتغير المحافظون فى مصر تغييراً جوهرياً وتغير دراسة النخبة المحلية ما حصل فى تجديد المحافظين من تغييرات ، أما العنف فظاهرة جديدة أو بالأحرى طارئة تتأقش حالات وتمحصها دراسة حالات العنف فى المحليات أما التغييرات المؤثرة فى فاعلية الإدارة وهذا هو عنوان الدراسة الثالثة فبعضها ثابت وبعضها متغير ويستخدم الباحث فى دراسته اقتراباً أنثروبولوجياً .

ولقد بدا جلبا الجهد الذى بذله أصحاب الأبحاث التى قدمت فى هذا المؤتمر برغم قلة المعلومات وندرتها حول هذا الموضوع الهام و .

طارق فتحي

د. سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية ، والحضرية ، والصحراوية والمستحدثة - القاهرة - مكتبة عين شمس - ١٩٩٥

يأتى هذا الكتاب فى ١٨٠ صفحة موزعة على فصول سبعة ، ويكتسب أهميته - فى الواقع - من أهمية الموضوع الذى يتناوله ، إذ تؤدى التنمية المحلية دوراً مهماً للغاية فى تحسين أحوال البيئات المختلفة من خلال ضمان مشاركة الأهالى ، بهدف إحداث التغيير المادى والمعنوى فى المجتمعات .

وترى المؤلفة - فى مقدمة الكتاب - أن التنمية المحلية وثيقة الصلة بالخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة ، حيث أن أهداف ومناهج وأساليب كل منهما تتشابه مع الأخرى ، ثم تبلورت هذه العلاقة حيث أصبح ينظر للتنمية المحلية الآن باعتبارها أحد نماذج الممارسة لطريقة تنظيم المجتمع وفقاً لأكثر الآراء شيوعاً .

ويصور الفصل الأول من هذا الكتاب حول "التطور التاريخى للتنمية المحلية" ، حيث قدمت المؤلفة عرضاً للتطور التاريخى للتنمية المحلية خلال

القرن العشرين من خلال جدول يوضح أحداث التنمية وتحديد ما إذا كانت ريفية أم حضرية وسنة حدوثها ، كما عرضت التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الريف المصرى من خلال عرض تجربتى المراكز الاجتماعية والوحدات المجمع ، الى جانب عرض التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الحضر بمصر .

وترى المؤلفة أنه بالرغم من أن الميلاد الرسمى للتنمية المجتمع المحلى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن معناه العام القائم على الجهود الذاتية ظهر فى كتابات تنظيم المجتمع منذ عشرينات القرن الحالى .

وخصصت المؤلفة الفصل الثانى من كتابها لتناول "المدخل النظرى لدراسة التنمية المحلية" مؤكدة ضرورة قيام دارس التنمية المحلية بتكوين إطار نظرى عن التنمية المحلية باعتبار أن هذا الإطار لازم لفهم عملية التنمية . وحول المجتمع المحلى ، ضم هذا الفصل تعاريف مختلفة وتعريفات إجرائياً له ، وأنماط المجتمع المحلى ، وخصائصه ، والمجتمع المحلى كتنظيم اجتماعى ، وبالنسبة للتنمية تناول الفصل المشار اليه أهم مداخل وعناصر وتعريفات التنمية وتعريفات إجرائياً لها . أما عن تنمية المجتمع المحلى ، فقد تضمن الفصل جدولاً يوضح التعاريف التى تعرضت لمفهوم التنمية المحلية ، وعرض سبعة تعاريف أجنبية ومثلها عربية ، الى جانب تعريف إجرائى . وترى المؤلفة "أن تنمية المجتمع محلياً مقصورة ومرجحة ومتكاملة تركز على مشاركة واسعة النطاق ، وأن هذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة ، وتتطلب تضامناً جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة فى الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد ، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقاً لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة" .

وعن "التنمية المحلية فى المجال الريفى" ، يدور الفصل الثالث ، الذى تحدثت فيه المؤلفة عن مدخل تعريف بالمجتمع المحلى ، وتنمية المجتمع الريفى ، والتجربة الريفية الهندية . وقد أوضحت المؤلفة فى هذا الفصل المقصود بالقرية ، والمقصود بالعزب ، والمقصود بالمجتمع الريفى ، وخصائص المجتمعات الريفية (من حيث المهن ، وحجم المجتمع ، والبيئة ، والتفاوت الاجتماعى ، ومستوى المعيشة) . ونزهت المؤلفة بأهم مشكلات المجتمع الريفى ، وفى مقدمتها: ضعف مستوى المعيشة ، وضعف المستوى الصحى ، وضعف المستوى الثقافى ، وضعف مستوى الإنتاج ، وهبوط مستوى الفلاح المصرى عن المستوى اللائق بإنسانيته . وتؤكد المؤلفة أن التنمية الريفية ضرورة حتمية تملحها الجذور والأبعاد التاريخية التى عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التى تعيش فيها ، وأن التنمية الريفية يجب أن تكون شاملة ومتوازنة ، وأن تقوم على عدة أسس منها : الجهد التعاونى ، والاهتمام بالاستفادة الكاملة والفعالة للموارد البشرية والمادية فى الريف . وتستخلص المؤلفة من التجربة الريفية الهندية - المتمثلة فى تجربة منظمة روكشا الهندية للتنمية الريفية - أهمية العنصر البشرى فى انجاح التنمية المحلية الريفية ، سواء تمثل فى المستفيدين أو المشاركين أو العاملين .

وتحور الفصل الرابع حول "التنمية المحلية فى المجال الحضرى" ، حيث عرضت المؤلفة الأساس النظرى لدراسة المجتمع الحضرى المصرى ، والتنمية الحضرية ، وتجربة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة لتنمية مجتمع المنيرة الغربية كمجتمع حضرى . وتشير المؤلفة الى أن "المجتمعات الحضرية فى المجتمعات التى تعتمد على التجارة والحرفة والصناعة فى أساسها الاقتصادى ، أى أنها المجتمعات التى لا تنتج المواد الأولية" . وقدمت المؤلفة أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الحضرية (الحضر/ الحضر/ الحضرية) ، وأشارت الى كيفية نشأة المجتمع الحضرى ، وظاهرة النمو الحضرى فى مصر . وعرضت أهم خصائص وسمات المجتمع الحضرى ، وكذا أهم مشكلات المجتمع الحضرى المحلى والمتخلف (مثل مشكلات: الفقر ، والإسكان ، والكثافة السكانية ، والتعليم وغيرها) . وأكدت المؤلفة على أهمية وضرورة التنمية الحضرية المحلية التكاملية .

وقد خصصت المؤلفة الفصل الخامس لسبر أغوار "التنمية المحلية فى المجال الصحراوى والمستحدث" ، نظراً لما تمتعه الصحراء من حجم فى مصر ، واتجاه مصر الى انشاء المجتمعات المستحدثة لمواجهة

الاجتماعية نفسها .

وعلى المستوى العربي فقد نجحت الاشتراكية العربية في الوصول الى الحكم في مصر وسوريا والجزائر وغيرها . وقد هدفت الناصرية الى إحداث ثورتين : الاولى ثورة سياسية تستعيد منها الامة حقها في الحكم الذاتي ، وثانيهما ثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقات المجتمع الى ان تحقق العدالة الاجتماعية للجميع . اما على صعيد الممارسة فقد شددت الاشتراكية العربية على سيطرة الدولة على الانتاج بتأميم الصناعات والشركات والمصارف واشرفت مباشرة على القطاعين العام والخاص وتصفية القطاع عن طريق قوانين اصلاح الزراعي .

وقد اعتمدت الاشتراكية العربية نظام الحزب الواحد وكانت قد وصلت الى الحكم عادة عن طريق الانقلابات العسكرية او حروب التحرير واحتكرت السلطة باسم الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين بالتحالف مع المثقفين الوطنيين اليساريين وغيرهم .

واذا نظرنا للمجتمع العربي في وقتنا الحاضر نجد أنه يعاني من أربع حالات أساسية تسيطر عليه وهي مؤسساته وهي :

١ - حالة الاغتراب : يعاني العربي من حالة مستعصية من الاغتراب وخاصة من حيث عجزه في مجمل علاقاته بالدولة والمجتمع والمؤسسات والآخرين وبالتالي بنفسه ، وهذه الحالة تصيب معظم فئاته بسبب تخلف المجتمع وتبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية بعد دمج في النظام العالمي تعرضه للسيطرة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر .

٢ - أزمة المجتمع المدني : حيث سلبت الدولة المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها كما حرمت الشعب من حقوقه الأساسية ومنعت أرحمت من مشاركته في الحياة السياسية ، بل لم تعد السلطة تكفل للمواطنين حقوقهم في التغيير الحر والتجمع والعمل من خلال مؤسسات وأحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم الطوعية .

٣ - غياب المفهوم العام : فابنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تشجع على تركيز اهتمام الافراد والجماعات وانشغالهم بالشئون الخاصة وتلك التي لها مردود مباشر وأنى ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام بالشئون العامة التي تعود منفعتها على المجتمع ككل ، وعلى الافراد والجماعات في المدى البعيد .

٤ - الطبقيّة : وهي نزعة التمييز على أساس طبقي او بفعل الطبقيّة الحزبية ، ليس بمعنى الولاء فحسب بل بمعنى التحيز ضد الطبقات الاخرى الادنى مكانة ويرافق ذلك نزعة الحسد وفي الوقت ذاته تقليد الطبقات الارفع مقاماً وتبنى نظرتها ومفاهيمها المتعالية .

ونطمح الآن في إقامة ديموقراطية انسانية تستند على مبدأ التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية ومن أهم عناصر هذا التوازن التركيز على الانسان ككلوية قصوى وكبديل للانشغال بالاشياء والسلع والمنتجات في هذا السعى المحموم لتأمين المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل وعلى حساب القيم والطموحات الانسانية الاخرى ، ويبدو د . حليم بركات في هذا السياق لتنمية القدرات البشرية وتأمين مناخات الحرية والعدالة بحيث يتمكن الانسان من التغلب على حالة الاغتراب السائدة التي حولته الى كائن عاجز مهمش . ولا يتم ذلك الا بتأمين مشاركة الشعب مشاركة فعالة في مختلف النشاطات ، كما يجب العمل على التغلب على الفقر والحرمان والفروقات الطبقيّة الواسعة والمتنامية فهذه التنظيمات الطوعية المعنية بالحرية والعدالة تركز على الانواع التالية من المشاركة :

١ - المشاركة السياسية : وذلك من خلال المطالبة بالديموقراطية والتمثيل وحكم القانون والحرية والتعددية وتداول السلطة وتأمين حقوق الانسان واحترام حقوق المعارضة والاختلاف في الرأي والتحرر من تدخل الدولة في مختلف شئون حياتهم ويرافق ذلك محاولات للبحث في طبيعة هذه السلطوية .

٢ - المشاركة الاقتصادية : ويتم ذلك عن طريق إقامة برامج شاملة وطموحة لتأمين كافة الخدمات الاجتماعية ، والمساواة في فرصة التاهيل والتعليم والتدريب وتنمية القدرات والمواهب مهما كانت خلفياتها وانتمائها الاجتماعية والطبقيّة .

المشكلة السكانية . وقد تناولت المؤلف في هذا الفصل - أهم خصائص كل من المجتمعات الصحراوية والمستحدثة ، وسبل تنمية هذه المجتمعات .

وعن "منظمات التنمية المحلية" ، جاء الفصل السادس ، الذي عرضت فيه المؤلف أهم المنظمات الاجتماعية التي تتم ممارسة التنمية المحلية وهي : جمعيات تنمية المجتمع المحلي ، والوحدات الاجتماعية ، والصندوق الاجتماعي للتنمية .

وحول دور الصناعات الصغيرة ، يأتي الفصل السابع والآخر ، الذي عرضت فيه المؤلف مفاهيم : الصناعات الصغيرة والبيئية والمنزلية ، ومفهوم تنمية المرأة ، وتناولت فيه أنواع وأهداف الصناعات الصغيرة ، وعوامل نجاحها في تنمية المرأة ، ثم أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة وتعوق تنمية المرأة ، وأخيراً علاقة التنمية المحلية بالصناعات الصغيرة ودورها في تنمية المرأة .

رأغب محمد السعيد

□□ د . حليم بركات - الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - ١٩٩٥ □□

مع تعالي الاصوات المنادية بالتحول الديمقراطي الكامل في الانظمة السياسية العربية والمناداة بإطلاق الحريات واحترام حقوق الانسان ، ومع مرور الانظمة السياسية العربية بمراحل تاريخية متعددة من الاستعمار الاجنبي وحركات التحرر ثم تبني نموذج الدولة الاشتراكية والتي تحورت للنظام الشمولي الى التحول الى النظم الديمقراطية من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب حيث يتناول موضوع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فهو يقدم للراء النظرية الديمقراطية في مختلف الانظمة السياسية ثم يقدم رؤية مستقبلية من خلال تبنيه لنظرية ديموقراطية انسانية تقيم توازناً خلافاً بين الحرية والعدالة الاجتماعية .

ركزت الانظمة الرأسمالية الليبرالية الغربية على مفهوم الحرية في تحديد الديمقراطية ومماستها كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان ، كما ربطت بين مفهوم الديمقراطية والرأسمالية حتى ان البعض اعتبر الاولى نتيجة للثانية ، فتم إهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بمصارية الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقيّة والثروة والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتأمين تكافؤ الفرص ، فالطبقات والجماعات الفقيرة والضعيفة المغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تمارس حريتها في غياب العدالة الاجتماعية كما عرفناها لتكتشف أن النظام الديموقراطي الرأسمالي الليبرالي لم يستكمل شروط ممارسة الحرية نفسها .

الديموقراطية هي مشاركة حقيقية وحرّة في صنع مختلف القرارات التي تؤثر في مصير الاقتراع الا الى في انتخابات عامة وشكلية ، ولا تقتصر المشاركة على القرارات السياسية بل تشمل العلاقات الاجتماعية في المنزل والمدرسة والعمل ومختلف جوانب الحياة اليومية .

على النقيض نجد أن الديمقراطية الشعبية الممتلئة للانظمة الاشتراكية انطلقت من معاناة جشع الاستغلال الطبقي وغياب تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروة والتسلط الذي يمارس على العمال والفلاحين وغيرهم من الطبقات والجماعات الفقيرة المعرضة لأقصى أنواع القهر والمسخوقة تحت أثقال الاغتراب والعجز والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ولكن الاشتراكية أهملت مفهوم الحرية فقمعت الحريات والمبادرة الفردية وألغت حقوق الانسان وسحقت المجتمع المدني ورفضت الاحادية على حساب التعددية كما فشلت أيضاً في تحقيق الغايات الأساسية التي دعت اليها بما فيها ما يتعلق حتى بالعدالة

٣ - المشاركة الاجتماعية والثقافية : حيث تتصف كافة الأنظمة العربية بعدم وجود توجه فكري لكيفية إقامة توازن بين القطاعين العام والخاص فتسود حالة الغاء الآخر الأمر الذي ينتج عنه أزمة مستعصية ليس فقط في الواقع الاقتصادي بل من حيث الواقع الاجتماعي والثقافي معا . لذلك يصبح من المهم إعادة النظر بغية إصلاح هذه الأنظمة تجاه تحقيق التنمية الشاملة وإقامة نظام ديموقراطي انساني ينشط في ظل كل من القطاعين ويتم بينهما التوازن والتعاون والتكامل منعين احدهما الآخر بدلا من أن يلغيه كما يحدث الآن .

محمد حسين السيد

□□ د. محمد صفى الدين خريوش المصاحبة
العربية : الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح - مركز
البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ □□

رغم تعدد عوامل الفرقة والمتنق الذي يعيشه العالم العربى خلال السنوات الأخيرة إلا أن غالبية المحللين السياسيين يرون أن أزمة الخليج الثانية والتي نجحت عن قيام النظام العراقى بغزو الكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ كانت أهم هذه العوامل والتي زادت من هتيل إشتعال هذه الفرقة . ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على هذه الأزمة إلا أن تداعياتها لاتزال قائمة وبسببها تكاد تفشل كل جهود المصاحبة التي قامت بها أطراف عديدة لرأب الصدع فى هذا التفرق والتشتت العربى .

وحول قضية المصاحبة كانت أعمال المؤتمر الثانى للباحثين الشباب الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة خلال الفترة من ٤١ - ١٥ نوفمبر وافتتحه معالى الأستاذ الدكتور - عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور على الأمين هائل رئيس مجلس إدارة المركز ومديرته والدكتورة نازلى معوضى ، وشارك فيه ١٦ باحثا بأوراق بحثية والكتاب الذى تعرض له هو حصاد أعمال هذا المؤتمر وما تضمنه من أوراق بحثية هامة قدمها نخبة من شباب الباحثين فى العلوم السياسية وكذلك الكلمة الهامة التي ألقاها الدكتور عصمت عبد المجيد فى افتتاح المؤتمر والمناقشات التي دارت حولها . ويتكون الكتاب من ٦٣٠ صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى تمهيد ثلاثة أبواب حيث يتضمن التمهيد محاضرة الدكتور عصمت عبد المجيد والحوار الذى أجراه مع شباب الباحثين . يتناول الباب الأول الإطار الفكرى للمصاحبة العربية من خلال أربعة موضوعات هي : دراسة فى الأسس المصرفية للمصاحبة العربية وهو عبارة عن بحث نظرى يستخدم مقولات نظرية المعرفة وثلاث رؤى للاتجاهات الفكرية العربية الفاعلة فى تحقيق المصاحبة العربية وهى الرؤى القومية والإسلامية والليبرالية .

ويخصص الباب الثانى لدراسة الرؤى العربية لتحقيق المصاحبة من خلال رؤى كل من جامعة الدول العربية والرؤى الرسمية والعراقية والخليجية والمصرية والسورية والفلسطينية . ولقد حرص الباحثون على إبراز رؤية هذه الأطراف العربية لتحقيق المصاحبة رغبة فى التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأطراف العربية الفاعلة والتي لا يمكن تحقيق المصاحبة بدونها .

أما الباب الثالث والأخيرة فقد خصص لتناول مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية الفاعلة فى تحقيق المصاحبة وهى تركيا وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وقد تضمن الكتاب فى نهايته نص مبارك الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد لتحقيق المصاحبة العربية وكذلك نص قرار مجلس قيادة الدكتور فى العراق بالاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى وكذلك اعتراف العراق بالحدود العراقية - الكويتية

وقد اتضح من الأبحاث المقدمة للمؤتمر والتي صدر بها هذا الكتاب وجود إجماع عربى على جميع المستويات على ضرورة تحقيق المصاحبة العربية المبدأ بيد أن الرؤى تباين بين الأطراف العربية حول كيفية تحقيقها والتوقيت الملائم لها .

ومن ناحية أخرى فقد بين وجد إجماع حول معارضة القوى الإقليمية والدولية لتحقيق المصاحبة العربية التي لن تكون محققة لمصالح هذه الدول التي حققت كثيرا من الكاسب بسبب الخلافات العربية

وجيه عبد العاطى الحيدى

□□ د. حنان حسنين عمر على جامعة الدول
العربية فى عشر سنوات بعد اتفاقية كامب ديفيد
١٩٧٩ - ١٩٨٩ رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

فى إطار الدراسات الخاصة بالمنظمات الدولية بصفة عامة والمنظمات الإقليمية بصفة خاصة تاتى دراسة جامعة الدول العربية خلال العشر سنوات التي تلت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وإبرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لتلقى الضوء على هذه المنظمات الإقليمية وما تأثرت به نتيجة التطورات التي طرأت على النظامين العربى والدولى خلال فترة هامة من فترات حياتها التي امتدت الى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان .

فمن المعلوم أن الجامعة العربية قد صارت منذ نشأتها ١٩٤٥ إرادات متعددة تمثلت فى إرادة الفكرة القومية وإرادة الدول الاعضاء فضلا عن إرادة البيئة الدولية ، إلا أنها على الرغم من ذلك قد استطاعت أن تلعب دورا هاما فى إيجاد قدر من التضامن العربى ويخبط ايقاع السياسة العربية الجماعية تجاه بعض القضايا المشتركة وفى مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى وبصفة خاصة بعد أن اجتازت الجامعة مرحلة النشأة والتكوين التي أمتدت من ١٩٤٥ - ١٩٥٥ الى مرحلة المد القومى التي استمرت بعد ذلك وحتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ ، غير أن الأمر تبدل بعد ذلك وشهدت الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧ انحسارا فى الفكر القومى حيث وضع تأثير النظرية القطرية على سلوك الدول الاعضاء نتيجة ما طرأ من تطورات أدت الى تغير خصائص البيئ الداخلية والخارجية للجامعة العربية .

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لدراسة أثر التطورات التي طرأت على النظام العربى خلال الفترة التي سبقت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وانعكاساتها على الجامعة العربية بعد الغياب المصرى عنها .

فقد خص الفصل التمهيدي لمعالجة النقطة الخاصة بتطور موقف الجامعة العربية إزاء الكيان الفلسطينى ، وكذا استعراض أهم ملامح الموقف الدولى بالنسبة لمشروعات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى قبل كامب ديفيد .

أما الباب الأول فقد خصص لبيان تطور موقف الجامعة العربية إزاء محاولات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى على المسار المصرى الاسرائيلى بدءا من اتفاقيات فك الاشتباك وانتهاء بمعاهدة السلام وذلك من خلال لمسول ثلاثة تعرض أولها لمقدمات السلام بين مصر وإسرائيل خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، بينما تناول الفصل الثانى تحليلا سياسيا قانونيا لاتفاقيات كامب ديفيد فى ضوء ميثاق وقرارات الجامعة العربية المتعلقة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وعودته الى وطنه والقرارات المتعلقة بوضع مدينة القدس ، وناقش الفصل الثالث معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وتحليلها فى ضوء قرارات الجامعة العربية ذات الشأن .

وأما الباب الثاني فقد خصصه لمناقشة الباحث الملامح الرئيسية لأثر الغياب المصري عن ساحة العمل العربي المشترك على أنشطة الجامعة العربية وتطور موقفها إزاء مختلف القضايا العربية ، وقد قسم هذا الباب إلى أربعة فصول تعرض أولها الآثار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بالنسبة لعلاقة مصر بالجامعة العربية بينما تناول الفصل الثاني فعالية الجامعة في مجال حفظ السلم والأمن العربيين والتصدي للعدوان الواقع على بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال مؤشرين هما حالة الحرب العراقية الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان ، أما الفصل الثالث فقد ناقش أثر الغياب المصري عن الجامعة العربية على دورها في التنسيق بين السياسات العربية المشتركة وذلك عن طريق بعض المقارنات وأهمها دور الجامعة في تقريب السياسات الخارجية للدول العربية (التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، ثم دور الجامعة في بلورة سياسة خارجية عربية مشتركة (تطور نظرة الجامعة إلى عملية السلام) وأخيراً دور الجامعة في العلاقات العربية الدولية تجاه بعض المنظمات الدولية الأخرى وبصفة خاصة تعاون الجامعة مع الأمم المتحدة وكذلك تعاونها مع المجموعة الأوروبية في إطار الحوار العربي الأوروبي وأخيراً تعاونها من منظمة الوحدة الإفريقية في نطاق التعاون العربي الإفريقي ، وجاء الفصل الرابع لبيان فعالية الجامعة العربية بعد الغياب المصري في المجالات غير السياسية أو ما يعرف بالتعاون الفني وذلك خلال الفترة محل البحث .

ثم جاء في الخاتمة التي أظهرت أن الجامعة قد لعبت دوراً حيوياً داخل النظام العربي وذلك بلورت منذ انشائها موقفاً عربياً جماعياً من الصراع العربي الإسرائيلي تمثل في اعتبار القضية الفلسطينية بمثابة مسئولية مشتركة لجميع الدول العربية لا يجوز لأي طرف الانفراد بحلها بعيداً عن الإجماع العربي ووفقاً للآليات التي يتم التوصل إليها داخل الجامعة .

ومن خلال النظر إلى عملية السلام صنع السياسة العامة للمنظمة فإن هناك اختلافاً بين النظرة القانونية حيث نجد مجلس الجامعة وهو المختص وحده بصنع هذه السياسة والذي تمثل فيه كل الدول الأعضاء على قدم المساواة بينما نجد من خلال النظرة السياسية أن امكانيات الدول وقدراتها الاقتصادية والعسكرية تلعب دوراً وتنعكس نفسها على عملية صياغة وبلورة سياسة الجامعة العربية من الناحية الواقعية وهذا ما ينطبق على الدور المصري داخل الجامعة قبل ١٩٧٣ والدور الذي قامت به بعض الدول العربية الأخرى في الجامعة بعد ١٩٧٣ .

وخلص الباحث من تحليله لنصوص ووثائق اتفاقيات كامب ديفيد إلى أنها لا تتفق في بعض النصوص والأحكام مع ميثاق الجامعة العربية المتعلقة بالصراع العربي وتتجسد أهم نقاط عدم الاتفاق في عدم ولاء الاتفاقيات بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاكتفاء بالنص على الحكم الذاتي الإداري ، كذلك قصرت الاتفاقيات حق العودة على أولئك الذين يرغبون في العودة من لاجئي ١٩٧٦ وأما هذا التاريخ فلم تناول الاتفاقيات حكماً خاصاً بهم .

كذلك لم تتفق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مع ميثاق الجامعة العربية بقراراتها ، حيث أنها نصت على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل والتفصت من حقوق مصر في السيادة على سيناء مقابل الحصول إسرائيل على الاعتراف المصري بها وإقامة علاقات طبيعية (اقتصادية ودبلوماسية وثقافية) بينهما فضلاً عن تناول المعاهدة الموضوع الملاحه في خليج العقبة ومضائق تيران ، كل ذلك بالمخالفة للموقف العربي الذي تمت صياغته في إطار الجامعة العربية .

كما خُصص التحليل إلى تصور نظام الجزاءات المعمول به في إطار الجامعة العربية وظهر ذلك بوضوح في تأثير التطورات التي طرأت على النظام العربي بعد ١٩٧٣ وأهمها تغير موازين القوى داخل هذا النظام وذلك ما انعكس على طريقة انعقاد مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ وأيضاً العقوبات التي تم اتخاذها ضد مصر في هذه الحالة وأهمها تجريد عضويتها في الجامعة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها فضلاً عن نقل مقر الجامعة من القاهرة .

وبما لا شك فيه أن فعالية الجامعة العربية ومستوى أدائها

لوظائفها في المجالات الرئيسية قد تأثر بالغياب المصري الكامل عن الجامعة طيلة هذه الفترة فقيماً يتعلق بمجال الأمن الجماعي العربي نجد أن الجامعة لم تكن على أي قدر من الفعالية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ وأن كانت قد أظهرت بعض الإيجابية بصدد الحرب العراقية الإيرانية فانما تعود في أخذ أسبابها إلى توافر الإرادة الدولية لانتهاء هذه الحرب التي هددت تدفق بترول الخليج إلى أوروبا ، مع الموقف العربي الذي أدرك خطورة هذه الحرب بعد نشوبها بفترة طويلة ، أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات الخارجية للدول العربية في المنظمات الدولية فقد ظهر أثر معاهدة السلام على نمط التصويت المصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة تجاه القرارات التي تدين إسرائيل ، كما تسم إداء الجامعة لدورها في بلورة سياسة خارجية عربية موحدة بالمرئاة الكبيرة وظهر أثر الغياب المصري من خلال النظرة التحليلية لنقاط مشروع السلام العربي الذي اعتمدته قمة فاس ١٩٨٢ ، أما دور الجامعة في حشد العلاقات العربية الجماعية تجاه بعض المنظمات الدولية الأخرى فنجد أنها قد استطاعت - رغم الغياب المصري - أن تطور علاقتها مع الأمم المتحدة وأن تستأنف الحوار العربي الأوروبي والتعاون العربي الإفريقي مع تمسكها بضرورة تنفيذ قرارات بغداد التي تقضي بوقف عضوية مصر في هذه الأجهزة .

وفي المجالات غير السياسية (التعاون الفني) استطاعت الجامعة - رغم الغياب المصري - التوصل إلى عدد من الوثائق الاقتصادية وأهمها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وعقد التنمية العربية ، كما عقدت بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

وأخيراً طالبت الدراسة ببعض التوصيات التي تساعد على زيادة فعالية الجامعة العربية ومن أهمها تعديل الميثاق وتطوير جهاز الأمانة العامة ، كما ناشدت الدراسة الدول العربية اتخاذ بعض الخطوات في هذا السبيل وأهمها تحسين العلاقات العربية وزيادة الرغبة للعمل من خلال الجامعة أو ما يعرف بتوافر الإرادة السياسية فضلاً عن زيادة المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية بما يضمن للأحزاب السياسية وجماعات المصالح أن تشارك بتأثير وفعالية اتجاهات العلاقات السياسية العربية مع عدم التعميم الإعلامي على إنجازات الجامعة العربية ومحاولة تحسين صورتها لدى الرأي العام العربي .

فتحي على حسين

□□ بدر عبد العاطي السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور - المصري للحكم الذاتي الفلسطيني (١٩٧٨) - (١٩٨٢) - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

شكلت القضية الفلسطينية لدى القيادة السياسية المصرية، استراتيجية ثابتة وأساسية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى حقيقة الدور المركزي الذي قامت به مصر في قضيتي الصراع والتسوية مع إسرائيل من ناحية، والوحدة العربية من ناحية أخرى، فقد لعبت مصر دوراً مبكراً في حشد القوى العربية ضد إسرائيل، كما لعبت دوراً بارزاً في كافة مجالات التنسيق العربية، وفي هذا السياق، تبرز أهمية العمل البحثي الذي قام به الباحث من زاوية دراسة مدى استمرارية السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ولاسيما أن الفترة موضع الدراسة ما بين (١٩٧٨ - ١٩٨٢) تشكل واحدة من الفترات المثيرة للجدل حول حقيقة الحكم الذاتي، ومدى جدواه بالنسبة للفلسطينيين في ذلك الوقت بمقارنته بالموقف الراهن،

ومع ما تطرحه مسألة قصر الفترة الزمنية محل الدراسة من

تساؤلات، تتعلق بقدرتها على إطلاق الأحكام، تجاه واحدة من أبرز القضايا المحورية في السياسة المصرية، فالملاحظ أن الباحث قد استعاض عن ذلك، بتخصيص أحد بابي الدراسة لاستعراض المحطات الرئيسية في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية. كما سعى في الباب الثاني لتناول التصور المصري وتطوره تجاه الحكم الذاتي الفلسطيني، باعتباره صلب الدراسة من ناحية ونقطة تحول في آليات السياسة المصرية من ناحية أخرى.

من هنا، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامة التي رصدها الباحث والتي يمكن تحديدها في التالي:-

١- يظهر تحليل التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني كما طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي مع إسرائيل بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ أن قبول مصر لمفهوم الحكم الذاتي في وثيقة إطار السلام الموقعة في كامب ديفيد (كمرحلة انتقالية على طريق تسوية القضية الفلسطينية والتفاوض على أساسها) لم يشر إلى حدوث تحول جوهري أو جزئي، أو يمثل إعادة هيكلة في جوهر الموقف المصري من المشكلة الفلسطينية والقضايا الفرعية المرتبطة بها بقدر ما كان يمثل سلوكا ذا طابع تكتيقي من جانب صانع السياسة الخارجية المصرية وذلك في ضوء إدراكه لمجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في تلك الفترة. وهو ما يتضح من إجمالي الموقف المصري تجاه مجموعة القضايا التالية:

أ - بالنسبة للموقف المصري من مسألة القدس، لم يطرا تحول جذري عليه في مباحثات الحكم الذاتي مع إسرائيل، حيث أصغر الوفد المصري على اعتبار القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وبالتالي ينطبق عليها الحكم الذاتي، بل واعتبارها مقر مؤسسات الحكم الذاتي التي سيجري انتخابها، ويشارك سكانها من الفلسطينيين في انتخابات مجلس الحكم الذاتي سواء بالترشيح أو التصويت، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن أطول توقف شهدته مباحثات الحكم الذاتي كان بسبب موضوع القدس وصنوره قانون من الكنيست الإسرائيلي يعيد التأكيد بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، الأمر الذي دفع القيادة المصرية إلى تعليق المفاوضات مع إسرائيل لأكثر من عام، واستمر الموقف المصري الثابت تجاه موضوع القدس قائما في الفترة التالية لاستئناف المباحثات، وكان هذا الموضوع أحد العوامل الرئيسية وراء فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، ولم يختلف هذا الموقف الذي طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي عن جوهر الموقف المصري تجاه القدس كما تبلور في السابق .

ب - وفيما يتعلق بالموقف المصري من مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتي كانت تمثل أحد مرتكزات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية حتى زيارة الرئيس السادات للقدس يلاحظ من رصد وتحليل التصور الذي طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي والأسس التي قام عليها، أن الموقف لم يطرا عليه أيضا تحول جذري بقدر ما كان محاولة من القيادة المصرية لبدء بعض المرونة في ضوء الاصرار الإسرائيلي على رفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة، الأمر الذي كان يهدد فرص التوصل لأي تسوية سلمية مع إسرائيل.

ج - وبالنسبة للموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني، فقد يبدو للوهلة الأولى أن إسقاط الرئيس السادات ذكر منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع مصر على اتفاقية الإطار في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، والتي لم تشر لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وحسرت التمثيل الفلسطيني في سكان الضفة والقطاع علاوة على آخرين، قد يبدو أن ذلك يمثل تحولا في جوهر الموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني كما تبلور منذ مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤.

غير أن الواقع يشير إلى تغير ذي طابع تكتيكي الهدف منه محاولة التغلب على التصلب الإسرائيلي تجاه رفض مشاركة منظمة التحرير في المباحثات وكذلك الرفض الأمريكي وكلاهما كان من شأنه إفشال مبادرة

الرئيس السادات برمتها وهو ما لم يكن على استعداد لقبوله.

د - وفيما يتعلق بمسألة التسوية مع إسرائيل، لم يكن قبول الرئيس السادات بالنهج السلمي لتسوية الصراع مع إسرائيل يمثل تحولا جذريا في الموقف المصري السابق، فمن الثابت تاريخيا أن مصر أجرت في عهود مختلفة اتصالات رسمية وغير رسمية مباشرة وغير مباشرة لبحث شروط التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل سواء كان ذلك قبل حرب ١٩٤٨ أو بعدها حتى ثورة ١٩٥٢، وقد استمرت هذه الاتصالات السرية في السنوات الأولى للثورة وقد أفشلها تصليب موقف داغيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ورفضه الاستجابة للشروط المصرية للتوصل إلى تسوية سلمية معها. وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ أبدى الرئيس عبدالناصر استعدادا للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل والقبول بتنفيذ جميع بنود القرار ٢٤٢ بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل مقابل إسترداد جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وفي ضوء ذلك فإن حسم الرئيس السادات لخيار التسوية السلمية مع إسرائيل وتحركه في هذا الاتجاه خاصة بعد انتصار ١٩٧٣ لم يكن يمثل تحولا مفاجئا ولم يحدث دفعة واحدة وإنما تم التمهيد له في السابق وتحديدا في السنوات الأخيرة لعهد الرئيس عبدالناصر أي بعد هزيمة ١٩٦٧.

هـ - وتبدوا الإشارة في اتفاقية كامب ديفيد إلى مشكلة نازحي عام ١٩٦٧ كما يبدو "إسقاط" الإشارة إلى مشكلة اللاجئين والمطالبة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ (الذي يخير اللاجئين بين العودة أو الحصول على التعويض) بمثابة قبول مصريا لفكرة التدرج في حل هذه المشكلة المعقدة وذلك بتسوية مشكلة نازحي عام ١٩٦٧ أولا ثم تناول مشكلة لاجئي عام ١٩٤٨ والبحث عن الحلول المناسبة لها في وقت لاحق بعد أن يكون المناخ بين إسرائيل والفلسطينيين مهيأ لذلك.

٢- أن عنصر التغير الجوهري الذي طرا على السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في فترة السبعينات كان قبول مصر لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ بفك الارتباط بين استرداد الأراضي المصرية المحتلة وبالتالي التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وبين تسوية القضية الفلسطينية. وحينما ذهب الرئيس السادات إلى القدس لم يكن يتصور إمكانية توقيعه على صلح منفرد مع إسرائيل، غير أنه لم يكن معروفا المدى الذي سيذهب إليه فيما يتعلق بموضوع الربط بين التوصل لتسوية مع إسرائيل وتسوية القضية الفلسطينية، وإذا كان الرئيس السادات قد فشل في إيجاد ربط بين وثيقتي كامب ديفيد، إلا أنه حاول بعد ذلك تعويض ذلك بمحاولة ربط توقيعه على المعاهدة والسلام مع إسرائيل بإيجاد تقدم على المسار الفلسطيني.

٣ - أن هناك عدة عوامل تفسر وجود الكثير من عناصر الاستمرار في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وهي:-

١- التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام المصري على اختلاف فئاته وتوجهاته لأسباب قومية ودينية وعاطفية وأيديولوجية.

ب - ارتباط التأييد والدور المصري على الصعيد الفلسطيني بالنور المصري القيادي الاقليمي خاصة في المحيط العربي.

ج- حقيقة أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومي لا يمكن تجاهلها، وتستلزم وجود قدر من الاستمرار في سياسة مصر تجاهها.

٤- أن ماسبق لايعني استمرار النهج المصري لتسوية القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وإدارك صانع القرار في مصر لها على نفس المنوال ، ويمكن القول بأن هناك عدة عوامل ومحددات تتيج لصانع السياسة الخارجية في مصر حرية أكبر للحركة والمناورة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتوفر له قدرة أوسع على إمكانية إدخال عناصر تغير في السياسة المصرية تجاهها هي:-

١- أن القضية الفلسطينية وإستمرار تأييدها، رغم أنه يمثل مصدرا هاما من مصادر الشرعية التي يعتمد عليها النظام في مصر إلا أنه لايعد المصدر الوحيد لشرعية النظام.

ب- أتاح التجانس والتماسك القائم داخل المجتمع المصري وعدم

وجود انقسامات أو تمايزات جوهرية عرقية أو دينية يمكنها أن تهدد الاستقرار الداخلي لصانع القرار الخارجى فى مصر قدرة على إتخاذ قرارات حساسة قد تخرج من الإجماع العربى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

جـ- أن وجود حكم مركزى له جذور ضاربة فى التاريخ وكذا حدود سياسية وجغرافية متميزة منذ فترات طويلة وثقافة سياسية مميزة ووجود نظام سياسى مستقر قد خلق شعوراً بوجود هوية وطنية مصرية متميزة، وأعطى للقيادة السياسية حرية أوسع فيما يتعلق بالاختيارات السياسية تجاه القضية الفلسطينية.

وهكذا، تشير النتائج المستخلصة إلى عدد من الاعتبارات الهامة والمثيرة للجدل فى نفس الوقت نذكر منها:-

- أن النتائج المستخلصة رغم أنها تظل حبيسة إطارها التاريخى، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة، تتعلق بتأكيد إستمرارية الدور المصرى رغم تباين ألياته من مرحلة إلى أخرى.

- أن الحاجة لدراسة المعطيات الجديدة التى تفرزها عملية السلام الدائرة حالياً تؤكد أهمية ربط الواقع الراهن بكل تحدياته ومتطلباته بالمأضى بكل تجاربه وإشكالياته. ليكون الماضى إمتداداً للحاضر ومجنباً لتكرار الأخطاء.

- أن الدراسة وإن كانت تقدم مجموعة من الاجابات عن حقيقة الدور المصرى وشكل الحكم الذاتى كما طرح فى أواخر السبعينات، إلا أنها تثير مع قراءتها فى الوقت الراهن، مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة المرحلة الحالية من عملية السلام بأتى فى مقدمتها عامل الوقت وحقيقة تبييد فرص السلام فى الماضى مقارنة باتفاق أوسلو .

- أن الدراسة تكشف عن الحاجة لتلك النوعية من الدراسات العلمية الأكاديمية التى تقتصر أليها المكتبة العربية، فرغم كثرة الكتابات والدراسات التى تناولت قضية الصراع العربى الإسرائيلى، إلا أنها ظلت مرهونة بالعديد من التوجهات الأيديولوجية أو بالقصور فى زوايا المصالح.

من هنا، تبدو الحاجة لاتباع المناهج العلمية، لدراسة قضايانا الشائكة، وبما يتجاوز الكثير من الجدل المبددة للجهد والوقت.

أيمن السيد عبد الوهاب

□□ فؤاد السيد - سوسيولوجيا الجريمة فى الوطن العربى : دراسة تحليلية فى أعمال مركز أبحاث مكافحة الجريمة - المنتدى العربى للدراسات والنشر - ١٩٩٥ □□

على الرغم من أن وطننا العربى يواجه أزمة فى الدراسات الاجتماعية والانسانية ، فإن هذه الدراسة التحليلية تحمل فى مضمونها تفازلا بإمكانية تجايز هذه الدراسات دائرة الأزمة الى دائرة الإبداع .

وهذا الكتاب الذى نعطي انطبعا موجزا عنه هنا ما هو إلا محاولة لتطبيق هذا المفهوم من خلال نظرة منهجية لاستخلاص النموذج الارشادى من أعمال مجموعة من الباحثين العرب الذين انجزوا عددا لا بأس به من الدراسات العلمية فى مجال سوسيولوجيا الجريمة .

على أن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على ذلك فحسب ، وإنما هى تفتح المجال أيضاً لتطوير منهج نقدى للتراث العلمى العربى المعاصر ، وتطبيقه بطرق مختلفة فى مجالات الدراسات الاجتماعية والانسانية الأخرى .

لذلك نرى الباحث "فؤاد السعيد" يحدد هدف هذه الدراسة فى هدفين رئيسيين يعهد انجاز أحدهما لإنجاز الآخر .

يتمثل "الهدف الأول" فى التعرف على الخبرة البحثية المتمثلة فى مجموعة الأبحاث والدراسات المحددة التى انتقاها كعينة مطلوبة للدراسة من "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" التابع لوزارة الداخلية السعودية ، الذى وقع اختيار الباحث عليه لتوافر معظم البحوث به مما يسر له الدراسة ومكنه من تمثل التجربة والخبرة البحثية فى شمولها ، واستخلاص أهم ما فيها وتصنيفه بشكل واضح ومركز ودال أمام الباحثين والمتقنين والمخططين والمسؤولين فى وطننا العربى وتقويم هذا الانجاز - ايجابا وسلبا - فيما يتعلق بالأطر النظرية التى دارت البحوث فى فلكها وطبيعة أهدافها والمناهج التى اتبعتها فى دراسة المشكلات المتعلقة بظواهر الجريمة وقضايا الأمن الاجتماعى بوجه عام .

هذه الجوانب وغيرها مما أشار اليه الباحث تمثل الفصول الخمسة الأولى من الدراسة وهى على التوالى : الخلفية النظرية للبحوث ، اشكالية الخصومية والكونية ، اشكالية التفسير ، بروفيل عام لأوضاع الجريمة والانحراف وبعض الظواهر الاجتماعية السلبية ، عرض تفصيلى لنموذج من أحدث أعمال "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" السعودى ويحمل عنوان "ظاهرة المضاربة (العنف) : دراسة ميدانية" .

ثم تصل الدراسة الى ذروتها فى الفصل السادس الختامى والذى يجسد "الهدف الثانى" والأساس والخاص بالنموذج الارشادى للمركز وبحثه ، وهو هدف أكثر تجديدا وشمولا ويتعلق بمحاولة استخلاص النموذج الموجه لعمل القائمين على توجيه المركز ووضع استراتيجيته البحثية .

ويقصد الباحث بالنموذج الارشادى "مجموعة المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بين أعضاء مجتمع علمى معين" وهو بذلك قاسم مشترك يتضمن المصادرات والمسلمات المتعلقة بالمعايير والقيم النظرية والمنهجية والتعميمات الرمزية والافتراضات الميتافيزيقية التى يتفق عليها أعضاء الجماعة العلمية لئن أن يتم اختبار صحتها بالضرورة

انطلاقا من هذه النقطة فإن القارئ الذى يرغب فى الاطلاع على جوهر الكتاب يمكنه قراءة الفصل الرئيسى الختامى (السادس) الخاص بالنموذج الارشادى ، أما القارئ المتخصص سواء كان باحثا أو صانعا للقرار أو مخططا أو مسئول تنفيذيا والذى سيحتاج بطبيعة الحال الى المزيد من التفاصيل المفيدة فسيجد المادة التى يبحث عنها فى فصول الكتاب مجتمعة .

وفى كل الأحوال فإن هذا الكتاب يعتبر اضافة جديدة فى مجاله ، وإذا كان الباحث قد اقتصر فى دراسته على مركز أبحاث بعينه ، فإننا نرجو منه أن يكمل هذا العمل بالمقارنة مع مراكز أبحاث أخرى فى الوطن العربى وأن كان يشفع له هنا أن البحوث موضع الدراسة جاءت باقلام باحثين من معظم أرجاء هذا الوطن .

على عياد

□□ علاء عبد الوهاب - الشرق أوسطية : سيناريو الهيمنة الاسرائيلية - سينا للنشر - ١٩٩٥ □□

فكرة السوق الشرق أوسطية لم تكن بالنسبة لمعظم الدول العربية سوى فكرة افتراضية لا تمثل إلا طموحا إسرائيليا يتجاوز كثيرا معطيات الواقع العربى بل ويتعارض مع الابدجيات القومية حتى زمن النكسة رغم أن الفكرة ذاتها سبقت ظهور إسرائيل ولكنها أصبحت مع توقيع الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى فكرة تزأحم مفردات الواقع وتمحو أبجديات عربية ، وتلقى بظلال كثيفة على الفضاء العربى وتبتعد عن دائرة الافتراض لتصبح حقيقة واقعة من حيث بداياتها ومقدماتها .

حول هذه الفكرة قسم المؤلف كتابه " الشرق الاوسط الجديد : سيناريو

" وقفة مع الذات نظرة على مسيرة نصف قرن " وفيه تناول الباحث ما حدث خلال هذه الفترة الزمنية من أحداث وتطورات كانت سببا في تغييرات حدثت وأحداث يتوقع حدوثها نتيجة لهذه المتغيرات الدولية والعالمية والمحلية . وتناول المؤلف في فصله الخامس عشر " السوق العربية المشتركة لماذا لا نبدأ مشوار الألف ميل " ما هو مطلوب من إعادة ترتيب للأوراق المتاحة في أيدي العرب وأيضا إمتلاك زمام الإرادة السياسية والتسلح بالقدرة على التنظيم الجاد ليعود لفهم الاندماج الاقتصادي العربي قوته الدافعة المناسبة وما يتطلب ذلك من خطوات عملية ليتم ذلك للعرب ويور الهيئات والمنظمات العربية في تنظيم الصف العربي حول هذا الموضوع .

أما الخاتمة فتناولت بناء البديل أو الانتماء القومي وفيها تحدثت عن الانحياز للبديل العربي مهما كانت المعوقات أمامه وأن بناء البيت العربي مراجعة شاملة لمفاهيم العمل العربي وتحديد الأهداف دون تضخيم والتفريق بينها وبين الأغراض مع تحديد الأولويات بناء على حسابات واقعية وأن تكون عملية البناء نتاج حوار ديموقراطي حقيقي بموضوعي .

وأخيرا يمكن القول أن هذا الكتاب يعد بحق مرجعا هاما في موضوع الشرق الأوسط وإضافة كبيرة إلى المكتبة العربية وثقافة مطلوبة حتى نفهم ما يقال حول هذه الفكرة التي تسمى بالسوق الشرق أوسطية

عبد العزيز احمد عبد العزيز

د . زياد أبو عمرو - المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في فلسطين - مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للنشر والتوزيع - ١٩٩٥

بعد إقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا ، بينما هذه السلطة تستعد ليستطع صلاحياتها لبقية مناطق الضفة الغربية ، يدور الجدل الوطني حول مستقبل المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني

من هنا قام المؤلف بتوضيح الصورة التاريخية الماضية لما كان عليه الوضع داخل فلسطين مع رؤيته المستقبلية لهذا الوضع ، وخاصة أنه ليس بعيدا عنها ، بل أنه من سكان القدس ، كما أنه من أعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزات المعروفة بمواقفها الوطنية والترابية ، بل هو أحد أبرز أبناء يل " الصابرا " الفلسطينيين النشطين في مجال العمل الاجتماعي ، الداعمين للمجتمع المدني الفلسطيني . وضع الدكتور سعد الدين ابراهيم مقدمة الكتاب تناول فيها تسع نقاط هي : معنى ونشأة المجتمع المدني ، المجتمع المدني والمرحلة الثالثة للديموقراطية ، المجتمع المدني : رأس المال الاجتماعي ، المؤسسات المدنية العربية والتقليدية ، الدولة العربية الجديدة : التعدد والانكماش ، المجتمع المدني الجديد : الولادة المتعسرة ، الانظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديموقراطي ، ومشروع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي العربي .

يتناول الكتاب ، منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ، والسلطة الفلسطينية والتحول الديموقراطي ، في الجزء الاول (منظمات المجتمع المدني الفلسطيني) ثم تقسيمه لسبعة فصول ، تضمن الفصل الاول : الاحزاب السياسية : حيث يوجد سبعة أحزاب هي : حركة فتح (أسست في بداية الستينات) ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أسسها د . جورج حبش عام ١٩٦٧) ، حزب الشعب (حزب شيوعي أسس عام عام ٨٢) ، الجبهة الديموقراطية للتحرير (جناح منشق بقيادة حواتمة من الجبهة الشعبية وأسست عام ٦٩) ، بالإضافة إلى الاتجاه الإسلامي الذي يضم ٣ أحزاب هي : جماعة الإخوان المسلمين ، حركة الجهاد الإسلامي ، حزب التحرير الإسلامي .

وفي الفصول الستة التالية تناول الكاتب : النقابات العمالية ، الاتحادات الطلابية ، المنظمات النسائية ، الجمعيات المهنية ، المنظمات الطوعية ، الجمعيات الادبية .. فقد أكد : أن كل منها لعبت دورا محددا

الهيمنة الاسرائيلية " الي خمسة أبواب . الباب الاول " الشرق الأوسط مصطلح واحد .. ونطاقات متعددة " تناول ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر وتحدث عن ميعاد ظهور مصطلح الشرق الأوسط في مجال التداول وكان ذلك في القرن التاسع عشر وبالتحديد في منتصفه وكيف كان يسمى في البداية بالشرق الأدنى إلى أن أصبح بهذا الاسم وذكر المؤلف أنه يتكون من ثلاثة أقسام (١) جغرافي يمتد على مساحة سبعة ملايين ومائتي ألف كيلو متر مربع (٢) بشري يشمل ٢٤٠ نسمة (٣) عرقي / لغوي يتألف من ثلاث كتل هي السامية - الآرية و " الأفريقية " - النوبية " بالإضافة إلى أقليات عرقية متعددة كالأكرد والآرمن وأغلبية هذه الكتل تنتمي إلى أحد الأديان الثلاثة الكبرى (الاسلام - المسيحية - اليهودية) ، كذلك تناول المؤلف تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . أيضا قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨ - ثم " الجديد والقديم نظام إقليمي ينفي العربية " كان عنوان الفصل الثاني من الباب الاول أما الفصل الثالث فكان عنوانه " رحلة فكرة السوق سبقت ظهور إسرائيل " وفيه تحدث عن بداية رحلة التفكير في السوق الشرق أوسطية وما حدث خلال هذه الرحلة وما تردد أن الاندماج بين الدول العربية وإسرائيل الاقتصادي قد يتخذ شكلا من ثلاثة ، انشاء السوق الشرق أوسطية أو انشاء سوق مشتركة لدول البحر المتوسط أو انشاء منظمة تعاون إقتصادي إقليمي على إسرائيل وعدد من الدول العربية وكانت هذه الاشكال قد جاءت في ورقة أعدها إسرائيل .

أما الباب الثاني وعنوانه " المشروع الصهيوني الهدف : ثروات الوطن العربي " وفيه تناول المؤلف هذا المشروع ومدى فائضه بالنسبة لإسرائيل ثم تحدث عن الاطماع الاقتصادية وذلك كقراءة في المبادرات واتفاقيات التسوية وتركيز إسرائيل وأمريكا على البعد الاقتصادي في أية تسوية تتم لإسرائيل من جانب العرب وتتناول المبادرات السلمية والاتفاقيات والتسويات العربية - الاسرائيلية وما دار فيها وتناولته هذه الاتفاقيات بالنسبة للعرب وإسرائيل مثل اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل وكذلك الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي . ثم يأتي الفصل الثالث ليتحدث عن أمريكا وأوروبا : ثنائية التعاون وصراع الكواليس .

أما الباب الثالث وعنوانه " غسل العقول - إختراق النخبة وتبجين الجماهير " وفيه تناول المؤلف بدايات طريق السوق الشرق أوسطية التي شهدتها عام ١٩٩٣ والتي تعود إلى مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات التي تمخضت عن وثائق كامب ديفيد ومعهادة السلام مع إسرائيل ثم بدء مشوار التطبيع التي أعقبت تلك المبادرات على عدة أصعدة ثم كما تحدث المؤلف عن الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي تناولت موضوع الشرق أوسطية . وأيضا تناول عام ١٩٩٣ باعتباره عام المخاض والخطوات التنفيذية من المحيط إلى الخليج وكانت القضايا الاقتصادية قد شغلت حيزا كبيرا في لقاءات المصريين بنظرائهم الاسرائيليين حتى في أثناء مباحثات كامب ديفيد وأبرزت ذلك الصحافة الاسرائيلية بضرورة الاهتمام الخاص باحتمالات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية خاصة مصر بعد اتفاق السلام وكان قطاع الزراعة قد بدأ بداية قوية ولم يتأثر في أي وقت وذلك بفضل الدكتور يوسف وإلى وزير الزراعة واستمرت في خط تصاعدي حتى الآن والأعوام الاخيرة الخمسة تظهر صعود حجم وهيكلة التجارة بين مصر وإسرائيل والدول العربية الأخرى من اتفاقيات تجارية وتبادل سلع بينهما ثم والفصل التاسع وعنوانه " على حد السكين السوق الشرق أوسطية المشتركة " . أما الباب الرابع : طلاقات تحنيرية : ، البترول - قناة البحرين - الخدمات - السياحة " وفيه تحدث المؤلف عن البترول وحجمه وكل ما يتعلق به من الناحية التصديرية و السفن المستخدمة في نقله ومختلف شؤون البترول الاقتصادية أيضا تناول قناة السويس وعائدها وأهميتها وما طلبته إسرائيل بشأنها ورد مصر على ذلك وبعبارة أشمل وأعم أن إسرائيل كانت تطلق تحنيرات بشأن هذه الاشياء من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب والفوائد التي تعود عليها إقتصاديا - وفي الفصل الخامس وهو " سلاح المقاطعة خط الدفاع العربي الأخير " وفيه تناول الباحث المقاطعة العربية باعتبارها الورقة الأخيرة أمام المفاوضات العربية أمام الهجوم الاسرائيلي / الأمريكي باتجاه زرع فكرة السوق الشرق أوسطية من ناحية وفرض بدائل اسرائيلية من ناحية أخرى وتقييمه لهذه المقاطعة ونتائجها التي تعود على العرب .

والفصل الثالث عشر " البديل القومي هل مازالت الفرصة سانحة " وفيه تحدث عن دعم البديل العربي ونور الدائرة الإسلامية والدائرة الأفريقية كبديلين متكاملين يدعمان البديل العربي . أما الفصل الرابع عشر وهو بعنوان

□□ بريعمه عبد ربه الطيهقى . تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية - مع التطبيق على جمهورية اليمن - رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية □□ جامعة القاهرة . ١٩٩٥ □□

ينطلق الباحث بريعمه عبد ربه الطيهقى من مشكلة بحثية جوهرها التساؤل عن طبيعة تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية . هل يعتبر الرأى العام عاملاً مؤثراً على السياسة الخارجية ؟ وما هى حدود هذا التأثير ؟ ثم ينتقل الى مجموعة من التساؤلات الفرعية يجب عليها فى دراسته التى تنقسم إلى خمسة فصول .

فيتعرض الفصل الأول الى الاقتربات التى تدرس العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية وهى : اقتراب النفوذ ، اقتراب الحدود ، اقتراب الرابطة السلبية ، اقتراب الاتصال ، اقتراب توحيد الرأى ، اقتراب الادراك . وهو على سبيل المثال يرى اقتراب الحدود أن الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية . ولكن هذا التأثير لا يعنى المشاركة فى صياغة السياسة الخارجية ، وإنما ضوابط لبدائل تلك السياسة التى لا يستطيع صناع القرار تجاوزها خوفاً من سخط وغضب الرأى العام .

ويرى انصار هذا الاقتراب ان الرأى العام يعمل من الحواجز على تحديد نطاق جدل صناع السياسة ، ذلك أن الرأى العام يبنى البدائل المسموح بها على مائدة النقاش - والمقصود باقتراب الرابطة السلبية هو أن الرأى العام لا يمارس إلا تأثيراً سلبياً ضئيلاً على الرأى العام وذلك لسلبية الجماهير وعدم اهتمامها بالسياسة الخارجية .

وحيث يرى روزنار ان العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية مكونة من ثلاث عمليات اجتماعية متميزة لكنها مرتبطة ببعضها وهى عملية صنع القرار الحكومى وهى التى يتم عبرها صياغة السياسة الخارجية التى يستقطب خلالها صناع القرار مشاركة الرأى العام ، عملية تقديم الرأى وتحدث كلما انتقلت الآراء الى صناع القرار عبر مقدمى الآراء ، عملية صنع الرأى وهى تكوين الأفكار والآراء حول قضايا السياسة الخارجية وترويجها ، حيث تتمثل العلاقة بين الرأى العام والسياسة فى شكل تواصل بين عملية صنع القرار الحكومى وعملية صنع الرأى العام . أما اقتراب الادراك فيه يرى عدداً من الباحثين أن الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية ، وهذا التأثير يأخذ شكل عملية تفاعل وتغذية استرجاعية من خلال ادراك صناع القرار . ومن أبرز دارسى هذا الاقتراب « هيربرت كيلمان » الذى يسمى هذا الاقتراب بالاقتراب الاجتماعى نحو تبنى اجراءات تعكس تلك الامزجة والاتجاهات حيث يأخذ التواصل شكل تغذية استرجاعية بين الرأى العام والحكومة ، ويرى « نورمان لوتبيرج » أحد الدارسين لهذا الاتجاه أن جوهر الاتصالات بين الجماهير وصناع القرار يكمن فيما يراه صناع القرار ضرورياً ، وفى إدراكهم لما ستفضله الجماهير ، ولذلك يجب على صناع القرار الاستجابة للرأى العام . ومن جهة أخرى يرى « رونالد أنجيلهارت » أن تواصل الرأى العام وفقاً لهذا الاقتراب يكون مشروطاً بثلاثة متغيرات هى :

أولاً : بنية مؤسسات صنع القرار وهل هى جماعية أم فردية ، وإلى أى حد يوجد تنافس بين المؤسسات والمجموعات البديلة لصناع القرار الذين يمكن أن ينافس بعضهم البعض كسب تأييد الجماهير . ثانياً : معايير توزيع المهارات والخبرات السياسية بين أوساط المجتمع ، وهذا يعكس درجة وهى الجماهير حول قضايا السياسة الخارجية . ثالثاً : تنويع القيم بين أوساط الجماهير ، أى الدرجة التى يتأثر فيها سلوك معين بالقيم المتأصلة بين أوساط الجمهور أو التى تثير مشاعر عاطفية فقط .

ثم ينتقل الباحث الى اختبار مجموعتين من الفروض التى وضعها كى يختبرها بشكل ميدانى . المجموعة الأولى تتناول عدة

فى المجتمع المدنى ، ففترة ينشط وأخرى يتراجع خطوات عديدة ، فمن أبرز نشاطها مع بداية قيام الانتفاضة ، ويؤكد أيضا أن وضعها سيتأثر بالتطورات السياسية والكيفية التى سيتم بها تنفيذ إتفاق الحكم الذاتى . كما سيتأثر حاضرها ومستقبلها بطبيعة النظام السياسى الذى سينشأ فى الكيان الفلسطينى المستقبلى .

وفى الجزء الثانى من الكتاب يتناول الكاتب : السلطة الفلسطينية والتحول الديمقراطى ، فيقول : إذا كان المقصود بالديمقراطية هو حرية التعبير والمعارضة فإن الفلسطينيين يتمتعون بقدر وافر من ذلك ، ولكن إذا كان المقصود بالديمقراطية هو أكثر من ذلك ، الانتخابات الحرة ، والديمقراطية المباشرة ، والمحاسبة ، وتدوير السلطة فى المراتب القيادية العليا ، فإن الفلسطينيين لا يختلفون عن نظرائهم فى الاقطار العربية ، لأن الممارسة الديمقراطية التى عرفتها الساحة الفلسطينية فى الماضى كان مردها أساساً غياب سلطة الدولة الوطنية أما بالنسبة للتنظيمات السياسية الإسلامية ، فإنها لا تدرج من قريب أو بعيد لأقامة نظام حكم ديمقراطى فى المجتمع الفلسطينى ، لأنها تريد إقامة نظام حكم إسلامى .

أما بالنسبة للانتفاضة والتحول الديمقراطى : فإن الانتفاضة أسهمت فى تقليص النزعات السلطوية فى السياسة الفلسطينية حيث اكتسبت الشبان الفاضبون الميسسون بدرجة عالية البنى القيادية التقليدية المشاركة فى الحياة السياسية ، والامساك بالسلطة واتخاذ القرارات دون الالتزام دائماً بأوامر منظمة التحرير الفلسطينية .

وعن العلاقة بين السلطة والتحول الديمقراطى : يرى الكاتب أن عدم اكتمال السلطة الفلسطينية القائمة بسبب غياب السيادة والاستقلال الوطنى ، والقيود المفروضة على هذه السلطة بموجب الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، وحالة الانقسام أو الاستقطاب السياسى التى يعانى المجتمع الفلسطينى بسبب تأييد أو معارضة الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى هى بمثابة عراقيل تقف أمام تطور المجتمع والتحول الديمقراطى فيه .

إن فى الساحة الفلسطينية لا تعيش حالة من الديمقراطية السياسية الاصلية ، وأن الذى يسود هو نوع من التعددية السياسية والفكرية ، تولدت التعددية السياسية الفلسطينية التى تمنى قدراً من التحمل والتعايش المشترك فى نفس الحيز السياسى من عدة مصادر ، فالتعددية السياسية الفلسطينية شأنها شأن الممارسة الديمقراطية والعشائرية والحمائلية والعائلية المحكومة بموازن القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة . حيث أن هذه التعددية أفرزتها الظروف الجبرية التى لا تقوم على قناعات راسخة تؤمن بهذا المبدأ ، الا فى اوساط نخبة محصورة ، فما الذى بمقدور الفلسطينيين عملية التحول باتجاه التعددية الاصلية ، وبالتالي الديمقراطية ، خاصة وأن الاغلبية الفلسطينية تصبوا الى تعددية حقيقية تقود فيما بعد الى ديمقراطية تنسجم والواقع الفلسطينى .

وأخيراً فإن الكتاب يعد رسداً وتحليلاً واستشرافاً لمسيرة المجتمع المدنى الديمقراطى فى الوطن العربى ، وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيها . وتدريب وتكوين شباب العلماء والباحثين الواعدين ، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم ، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدنى ، ودعم مؤسساته كطريق أمثل للديمقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

على سالم إبراهيم

فروض حول طبيعة الرأي العام في ميدان السياسة الخارجية . أما المجموعة الثانية فتتناول عدة فروض حول ابعاد تأثير الرأي العام على تلك السياسة .

وتناول الفصل الثاني الاطار المنهجي للدراسة ، وفيه يوضح الباحث أن أساليب دراسة العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية متعددة وأبرزها : استطلاع الرأي العام ، استطلاع رأي الخبراء ، مقابلة النخبة ، دراسة صنع القرار . وقد اعتمد الباحث في دراسته على ثلاثة أساليب : استطلاع الرأي العام ، استطلاع آراء الخبراء ، مقابلة النخبة الحكومية . وقد لجأ الباحث الى استخدام أداة الاستبيان في استطلاع الرأي العام ، واستطلاع آراء الخبراء ، كما اعتمد أسلوب المقابلة في جمع البيانات على مستوى النخبة الحاكمة .

ويأتي الفصل الثالث بعنوان « طبيعة الرأي العام اليمني في ميدان السياسة الخارجية » وفيه يقدم الباحث باختصار الفروض التي سبق أن قدمها ومدى صدقها في واقع الجمهورية اليمنية .

وخصص الباحث الفصل الرابع لدراسة تأثير الرأي العام اليمني على السياسة الخارجية . وفيه قدم الباحث نتائج دراسة الفروض وتطبيقها على الجمهورية اليمنية ، فمثلا الفرض الأول « صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام ولا يتأثر به كثيرا » يقوم الباحث باختباره بثلاث طرق ، الطريقة الأولى ، تصور الرأي العام هل يرى أنه يؤثر على السياسة الخارجية ، وذلك في عبارة يختبرها الباحث من خلال عينة الرأي العام ، الطريقة الثانية معرفة رأي الخبراء والنخبة الحكومية في عدة عبارات وضعها الباحث ، الطريقة الثالثة هي معرفة رأي النخبة الحكومية من خلال المقابلة بتوجيه سؤال للنخبة .

ويأتي الفصل الخامس بعنوان « تفسير العلاقة بين الرأي العام اليمني والسياسة الخارجية » وفي هذا الفصل يدرس الباحث برعمه الطهيلي النتائج التي توصل اليها في خلال الفصلين الثالث والرابع وهي أن هناك تباينا في طبيعة الرأي العام اليمني في ميدان السياسة الخارجية ومحدودية تأثيره على تلك السياسة ويتناول أولا : المتغيرات الاجتماعية ومعرفة الرأي العام بالشئون الخارجية ثانيا : المتغيرات الاجتماعية ومستوى التعقيد والتركيب في تناول الرأي العام اليمني للسياسة الخارجية . ثالثا : تفسير طبيعة تأثير الرأي العام اليمني على السياسة الخارجية .

أسامة فاورق مخيمر

□□ د . محمد علي توريدى - المجتمع والتحول الديمقراطي في الصومال - مركز ابن خلدون للدراسات - الإنمائية ودار الأمن للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٥ □□

يتعرض هذا الكتاب في خمسة فصول للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال ويتصدر الكتاب تقديم بقلم الدكتور سعد الدين ابراهيم يبين فيه أن الأساس المعيارى للمجتمع المدني هو نفس الأساس المعيارى للديمقراطية ، فالمجتمع المدني هو المدرسة التي يتعلم فيها الفرد كيفية ممارسة العملية الديمقراطية ، بما يحتمه ذلك من وجوب إعطاء الفرصة لتنظمات المجتمع المدني من أجل القيام بدورها في بناء الدولة .

ويبدأ المؤلف في الفصل الأول بدراسة التطور التاريخي للصومال الحديث مقسما إياه إلى ثلاثة مراحل ، بادئا بمرحلة الأمم المتحدة في المدة من (١٩٥٠ - ١٩٦٠) وكان لإيطاليا الدور الرئيس في هذه الفترة بوصفها المحتل القديم للبلاد ، فكانت بذلك أقدر على تأهيل البلاد لمرحلة الإستقلال ، وتأتى بعد ذلك مرحلة الديمقراطية النيابية (١٩٦٠ - ١٩٦٩) وخلالها تم وضع أول دستور ديمقراطى للصومال يعطى للمواطن الحريات والحقوق الأساسية على النسق الأوروبى مع إختلاف الظروف والأحوال . فالتعرة القبلية في الصومال من القوة بمكان بحيث تقف حجر عثرة سبيل الديمقراطية ، وثالثة المراحل المرحلة الشمولية (١٩٦٩ - ١٩٨٠) وفيها إخضاع المجتمع المدني وبصفة مطلقة لسيطرة الدولة وهيمنتها بعد ما استولى الجيش على السلطة ، وجاعلا الدولة أشبه ما تكون بثكنة عسكرية ، وعلى عكس المرحلة السابقة استخدمت الايديولوجية الاشتراكية بدون أساس إقتصادى أو ثقافى ، مما أدى إلى تدهور الأمور ووصولها لدرجة الانفجار في ٢٧ يناير ١٩٩١ حيث شيع نظام سيادبرى الديكتاتورى إلى مثواه الأخير .

وتحت عنوان الدولة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) جاء الفصل الثانى ، حيث يبدأ بانتخاب مجلس الشعب للرئيس محمد سيادبرى بالإجماع لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد ، الفترة بتوغل السلطة التنفيذية وسيطرتها القضائية والتشريعية كما هي العادة دائما في الأنظمة الشمولية . مما جعل الأمور تبتدر على السطح هادئة ، لكنه هدوء ما قبل العاصفة التي هبت فأتت على الأخضر واليابس .

ويتناول المؤلف في الفصل الثالث المجتمع الصومالى ومكوناته ، موضحا دور القبيلة ومكانتها في الصومال ، حيث هي أساس إنتماء الفرد ومصدر هويته ، كما توجد التكوينات الاجتماعية الاقتصادية التي ينطوى الفرد تحت لوائها بنوع من القهر والإذعان ، وفي نهاية المجتمع المدني الذى لم يبلغ سن الرشد بعد بسبب ما تعرض له من تضيق في المرحلة الليبرالية أو مصادرة من قبل نظام سيادبرى ، ورغم ذلك فالأمل كبير في أن يلعب المجتمع المدني دوره المأمول في تخطى الصومال المحنته الراهنة .

وعن العوامل الخارجية والتحول الديمقراطى يحدثنا المؤلف في الفصل الرابع ، موضحا أن الإستعمار خلف للصومال علاقات هدائية دول الجوار وعلى المستوى الدولى إختلفت التوجهات تبعا لتغير نظام الحكم ، ففي المرحلة الليبرالية إتجهت الصومال بنظرها صوب الدول الغربية ، وفي عهد سيادبرى يمت وجهها شطر الكتلة الشرقية .

وللأمم المتحدة مع الصومال تاريخ طويل بداية « بمرحلة الوصاية » وحتى عملية « إعادة الأمل » والتي بسببها فقد الأمل في حيادية المنظمة بقيادة الولايات المتحدة ربان السفينة الكونية .

وينتهى الكتاب بالفصل الخامس حيث يتعرض المؤلف بالدراسة المراحل التطور السياسى وأثرها على عملية التحول الديمقراطى ، فيؤكد المؤلف على أن الصومال بعد الاستقلال تمتع بدستور غربى النزعة كفل للجميع الحرية في أن يقول ما يشاء مادام ملتزم بالصالح العام ، إلا أنه نظرا لإختلاف الظروف ، فقد شهد التطبيق العملى لنصوص هذا الدستور - جديد الصياغة - خرقا كبيرا إن يكن إهدارا « كاملا » ، حتى وصلت الأمور في أواخر سيادبرى الى إدارة البلاد بطريقة الملك الذى لا يسأل عما يفعل .

أحمد اللوفى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

- الوعي التاريخي والثورة الكونية (حوار الحضارات في عالم متغير) أحمد يوسف القرعى

- تأليف : السيد يسين

- الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٥

تشكل الدراسات والبحوث المختلفة في المجال الاستراتيجي ، نقطة تحول رئيسية في مسار الفكر المصري والعربي المعاصر ، في سعيه نحو تأصيل منجزات الحضارة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية ، وفي توظيف جهازها المعرفي في تحليل ، وتفكيك الظواهر المجتمعية ، والاقليمية والدولية التي تواجه الدول والمجتمعات العربية ، في تحولاتها ، وأزماتها ، وتفاعلاتها الداخلية والخارجية ولاشك في ان تراث الدراسات الاستراتيجية المصري لعب دورا هاما من خلال مناهج ونظريات ورؤى العلوم السياسية الحديثة واستطاع ان يكشف عن مناطق اختلال في التطور السياسي والاجتماعي في مصر ، والمنطقة العربية ، وعن عمليات تشكيل الدولة في عموم البلدان العربية ، وما تتطوى عليه من جروح ، واعاقات هيكلية ، فضلا عما أحدثته هذه البحوث الاستراتيجية والسياسية من نقلة على مستوى اشاعة قيم العقلانية والرشادة السياسية لدى بعض الجماعات الثقافية العربية ، وهو ما أثر ايجابيا على فهم النخب المثقفة للصراع العربي - الإسرائيلي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وفي هذا الاطار كان إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بداية تأسيسية لتعامل العقل المصري والعربي مع العلوم السياسية والاستراتيجية الحديثة وتطوراتها .

ولا يمكن التوخي والتطيل للدور الذي لعبه المركز في هذا المجال ، إلا من خلال الدور الذي لعبه الاستاذ / السيد يسين ، ونمط الادارة العلمية والبحثية المتميز الذي انتهجه كمدير للمركز ، وكمفكر وعالم اجتماع بارز ، له اسهاماته الرائدة في الاجتماع القانوني ، والأدبي ، والسياسي ، وفي الرؤى البصيرة التي قدمها كعطاء ، ولايزال للحياة الثقافية المصرية ، والعربية .

والكتاب يتضمن قسمين رئيسيين الأول : يضم دراسات ترصد وتحلل عملية تأسيس الخطاب الاستراتيجي العربي من خلال تأصيل رؤية معرفية للدراسات الاستراتيجية ، واستكشاف جذور العقل الاستراتيجي العربي عن طريق تحليل الخبرة النضالية العربية ، وبورات تحولات النظام العربي .

أما القسم الثاني : وعنوانه رؤى مستقبلية فيتضمن مشروعا فكريا متكاملا هدفه التحليل النقدي للمتغيرات من خلال تطبيق منهجية التحليل الثقافي . والدراسات التي تضمنتها هذا القسم تستكشف أبعاد الثورة الكونية وتحلل مظاهر الصراع حول المجتمع العالمي ، وتوصل مشكلة حوار الحضارات في عالم متغير ، وخريطة المجتمع الكوني الجديد ، وتنتقل من الدائرة العالمية للدائرة الاقليمية وتحلل ثقافيا خريطة الصراع في زمن السلام ، وتنتهي بقراءة استشرافية لمستقبل الدراسات الاستراتيجية في بيئة دولية مراوغة . والكتاب يتسم برهافة التحليل ، ورصانة الرؤية وعمق الأفكار ، وذلك من خلال صياغة متميزة هي عنوان على الكاتب ، ومنهجه ، وعالمه .

- الحركات الاسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي

- تأليف : د . عبد العاطي محمد أحمد

- الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٥

منذ أواخر السبعينات والجدل لا ينقطع عن دور الاسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي والاسلامي والعربي بوجه عام وقد انشغل كثيرون بهذه القضية وانهقدت سلسلة طويلة من المؤتمرات والندوات وامتلات المكتبات باللغات المختلفة بالعديد من المؤلفات التي تحاول فهم هذه الظاهرة التي تعقدت أكثر من أى وقت آخر وتنوعت وتباينت من مجتمع الى آخر ومن زمان الى آخر بمعنى أن الخطاب الديني ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤى وهنا وكما يقول المؤلف - يصبح التحليل مختلفا ومن ثم تختلف النتائج .

وفي هذا الاطار يخص المؤلف الحركات الاسلامية في مصر بالدراسة مركزا على موقفها من قضية التعددية السياسية أو بالأحرى من التعددية الحزبية وما يرتبط بذلك من قضايا في صميم التطور الديمقراطي . ويثير موقف الحركات الاسلامية من الديمقراطية والتعددية كثيرا من الجدل بين من يرون استحالة المصالحة بينهما ، وبين من يعتقدون أن هناك امكانية لذلك ، وفي هذا الكتاب يعرض المؤلف بالوثائق والمستندات رأى مختلف جماعات الاسلام السياسي من هذه القضية وأسباب التضارب فيما بينها إزاحا واحتمالات المستقبل ويناقش ممارساتها وأهدافها في هذا الصدد .

- مدير لأول مرة
- تأليف : لورين ب . بيلكر
- ترجمة : جمال إمام
- الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٥

في هذا الكتاب يقدم المؤلف خبرته في الإدارة طوال ٣٠ عاما ، وكذلك في تنظيم دورات التدريب الإداري والثنويات الإدارية في عدد من الكليات والجماعات . ورغم أن الكتاب موجه لمن يتولى منصب المدير لأول مرة ، فإنه مفيد لقدامى المديرين أيضا بأسلوبه السهل الواضح واعتماده على الأمثلة العملية واستخلاصه للدروس الأساسية .

والكتاب دليل على كيفية مواجهة التحديات ، وأسلوب القيام بمختلف المهام المطلوبة بجوانبها المتعددة : اختيار المشرفين ، التعامل مع الرؤوسين والرؤساء : تقييم الأداء ، بناء الثقة ، فرض الانضباط ، التعيين والتدريب والفصل ، توصيف الوظائف ، أساليب الحفز ، تنظيم الوقت وتنمية مهارات الكتابة والإصغاء ، والحديث في الاجتماعات العامة .

والمؤلف لورين ب . بيلكر عمل مديرا لإحدى شركات التأمين الكبيرة ، وشارك في أعمال التدريب في كلية بالومار والجامعة الوطنية في سان دييجو وله إضافة لهذا الكتاب ، عبارة مؤلف آخر بعنوان "السكرتير الفاجح" .

- "أوسلو ٢" : سلام بلا أرض
- تأليف : إدوارد سعيد
- الناشر : دار المستقبل العربي - القاهرة - ١٩٩٥

هذا الكتاب هو الجزء الثاني من كتاب ("غزة - أريحا" : سلام أمريكي) الصادر في عام ١٩٩٤ متضمنا اثني عشر مقالا عن عملية السلام في الشرق الأوسط ، ويستكمل المؤلف في هذا الجزء انتقاده لما حدث بدءا من الاعلان عن اتفاق أوسلو وحتى مرحلة مفاوضات الوضع النهائي ، ويرى أن المشكلة المباشرة التي سوف تواجه الفلسطينيين أن هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر فالاتفاقات المبرمة في المرحلة الانتقالية تضع قيودا على المرحلة المقبلة وتؤثر على نتائجها .

ويدعو المؤلف الى عقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطيني تكون مهمته وضع جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائي ، ويطالب بعودة المجلس الوطني الفلسطيني للممارسة نشاطه عبر عضوية جديدة كما يطالب بإنشاء ما يسمى بمكتب الخدمات الاستراتيجية يجمع أفضل العقول العلمية والتقنية لتناول قضايا مثل الأرض والجغرافيا والموارد المائية والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصادية .

ويقول المؤلف في مقدمة كتابه أن المهمة الرئيسية من وراء هذا كله هي وضع منظومة من المبادئ التي لا تراجع عنها ولا مساومة حولها والتي يجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطيني في كل الأحوال .

- المواجهة والسلام في الشرق الأوسط
- تأليف : السفير طاهر شاش
- الناشر : دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٥

ليس هذا الكتاب مجرد سرد لتطورات النزاع العربي الاسرائيلي ، وإنما هو نظرة شاملة لهذا النزاع منذ بدء المشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين واقامة دولة يهودية فيها وما أدى اليه من مواجهات دامية في الشرق الأوسط .

ويركز الكتاب على المساعي التي بذلت من أجل تسوية النزاع سواء من قبل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة وغيرها من الدول . وقد تابع المؤلف تطورات النزاع وجهود التسوية عن قرب بحكم عمله الدبلوماسي بوزارة الخارجية خلال ٣٥ عاما . كما أنه يروي تفاصيل المفاوضات التي شارك فيها ممثلا لوزارة الخارجية المصرية في مباحثات الحكم الذاتي والتطبيع والانسحاب الاسرائيلي من سيناء وتلك التي أسهم فيها باعتباره مستشارا للوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام في واشنطن ويعدها في مفاوضات غزة - أريحا .

ويتضمن الكتاب تحليلا لإعلان المبادئ واتفاقية القاهرة والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية ويوضح العقبات والصعاب التي تعترض عملية السلام الحالية .

- الادارة الأمريكية لازمة الخليج الثانية

- تأليف : محمود وهيب السيد

- الناشر (---) القاهرة ١٩٩٥

تقررت الادارة الأمريكية لازمة الخليج الثانية بخصائص وسمات مميزة قلما تتوافر في أية ادارة لازمة سياسية نولية معاصرة ، فما هي هذه الخصائص والسمات وما هو أسلوب الادارة الأمريكية المستحدث لتلك الأزمة و يمكن تكرار هذا بشأن أية أزمة سياسية نولية قائمة أو قائمة ؟ أسئلة كثيرة حاول المؤلف أن يستجلى اجاباتها من خلال هذا الكتاب الجديد في مائه ونهجه ومنهجه . تتناول الباحث موضوع الدراسة من خلال ثلاثة فصول استعرض في الفصل الأول الأطروحات الأساسية للبحث وفق ثلاثة مباحث : الأول منها تناول فيه تعريف الأزمة وادارة الأزمة السياسية ومدارسها المختلفة والثاني تناول الأزمة السياسية كإطار تحليلي موضحا مناهج فهم وإدارة الأزمة السياسية والثالث يستعرض فيه المؤلف بعض الآراء الفقهية السياسية التي تصدت لتطيل منهج وإدارة أزمة الخليج الثانية . ويتابع المؤلف في الفصل الثاني مراحل ومستويات الادارة الأمريكية لازمة الخليج الثانية وفق أربعة مباحث تتناول المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للادارة الأمريكية . وفي الفصل الثالث يرصد المؤلف نتائج الدراسة وما أكدت الادارة الأمريكية لازمة لمفهوم الدولة العالمية وتصنيف الأزمة السياسية السرمطانية كمفاهيم يعود الفضل في استجلائها وبيان عناصرها لتلك الادارة .

- العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٤٦-١٩٥٦)

- تأليف : جيفري آرونسون

- ترجمة وتقديم : د . السيد أمين شلبي

- الناشر : مكتبة مديولى - القاهرة - ١٩٩٥

يقرأ التاريخ لا من أجل ذاته أو لمجرد المتعة الذهنية ، وإنما كدأ لفهم الحاضر وإثارة المستقبل . والحقيقة التي يستعرضها الكتاب في العلاقات المصرية الأمريكية مليئة بالدروس وخاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية وأبلغ دروسها أن كل التوترات التي تلت هذه الفترة في علاقات البلدين وانعكست سلبيا على أوضاع المنطقة وزادت من تعقيد العلاقات الدولية كانت نتيجة تجاهل السياسة الأمريكية للظروف الذاتية لمصر ومنطقتها في هذه الفترة والتي كان يعمل فيها نظام ثورة يوليو بل والذي جاء كتعبير عنها وبدلا من تفهم هذه الظروف وتشجيع الاتجاه الوطني المستقل البناء أخضعها لاعتبارات الحرب الباردة والتي لم تكن تمثل أولويات الشعب المصري أو لشعوب المنطقة . من هنا يستمد هذا الكتاب أهميته وتتضاعف هذه الأهمية بالترجمة الأمينة والرصينة التي قدمها الدكتور السيد أمين شلبي خبير العلاقات السياسية الدولية ، وقد أغنى المكتبة المصرية العربية بفيض هائل من الدراسات حول هذا الموضوع .

- تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي

- تحرير : د. جواد عبد الخالق

- الناشر : مركز البحوث العربي (القاهرة) ومركز الدراسات والبحوث والخدمات

- القانونية (كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية) - القاهرة - ١٩٩٤

مجموعة أوراق العمل المقدمة الى الندوة العلمية المهداة الى د . فؤاد مرسى بالتعاون بين مركز البحوث العربية والذي أسسها المفكر الراحل وكلية الحقوق جامعة الاسكندرية حيث تعلم وعلم فؤاد مرسى ، جاء الكتاب مرحلة فكرية وتنقيح ميدانيا في محاولة للإجابة على كثير من الأسئلة التي تجوب الساحة العربية وطى الأخص منها الساحة المصرية . ويتناول الكتاب في البداية موضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها ثم يناقش واقع الرأسمالية وأفاقها في الوطن العربي ورغم أن التركيز على مصر بطبيعة الحال إلا أن الكتاب يتناول قطرين آخرين هما السودان والجزائر وبعد ذلك يعرض الكتاب لتكوين وتطور فكر فؤاد مرسى في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع . وبالنسبة لموضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها يطالع المفكر ثلاث مساهمات لكل من سمير أمين وجودة عبد الخالق ومحمد صبحى الأترى ثم تعقيبات من د . اسماعيل صبرى عبدالله و د . كريمة كريم ، وفي المحور الثاني للكتاب أوراق عمل مقدمة من د . سعد حافظ ، د . محمد الخولى ، د . محمد نور الدين ، د . دلال عبد الهادى ، د . مبارك على عثمان ، د . عزام محجوب ، ثم تعقيبات من د . رمزي زكى ، د . على عبد العزيز سليمان . وفي المحور الثالث أوراق عمل مقدمة من د . فوزى منصور ، د . مصطفى رشدى ، وفي المحور الرابع أوراق عمل مقدمة من د . محمد نويدار ومحمد سيد أحمد . والكتاب بصفة عامة تقليد جديد لتكريم كبار المفكرين والتعريف بانجازاتهم . ومن شأنه توثيق الصلة بين الاجيال والوفاء لجيل الكبار أيا كانت انتماءاتهم الفكرية .

- التعليم فى زمن الانفتاح
- تأليف: د. عبد النعيم أنيس
- الناشر: دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٥

يضم الكتاب المقالات التى كتبها المؤلف عن التعليم خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة فى الصحف والمجلات المصرية المختلفة ، ورغم كتابة هذه المقالات فى فترات زمنية مختلفة إلا أن خيطا فكريا واحدا يحميها ويتمثل هذا الخيط - فى رأى المؤلف - فى أن أحوال التعليم فى مصر فى تدهور مستمر منذ الانفتاح . وصحيح أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين يبذل كل جهده لتحسين أوضاع التعليم وليس هناك شك فى تقدير جهوده هذه لكن المشكلة - من وجهة نظر المؤلف أن العوامل والاعتبارات الأخرى التى تشد التعليم الى الخلف لا سيطرة لوزارة التعليم عليها ومن هذه العوامل والاعتبارات حالة البطالة والغلاء الفاحش وتدهور مستوى الأجور فى القطاعات الوطنية المختلفة وعديد من العوامل الأخرى التى أدت الى الزيادة المستمرة فى التسرب مع التعليم الابتدائى وتحول المدرسين الى ظاهرة الدروس الخصوصية التى أصبحت تمثل قطاذا غير رسمى للتعليم .

وقسم المؤلف الكتاب الى قسمين الأول يتعلق بالتعليم العام والآخر يتعلق بأحوال التعليم الجامعى . وحاول المؤلف التقدم ببعض الحلول لمشاكل التعليم المطروحة .

- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر
- تأليف: د. شوقى الجمل و د. عبدالله عبد الرازق إبراهيم
- الناشر: مكتبة الاتجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٥

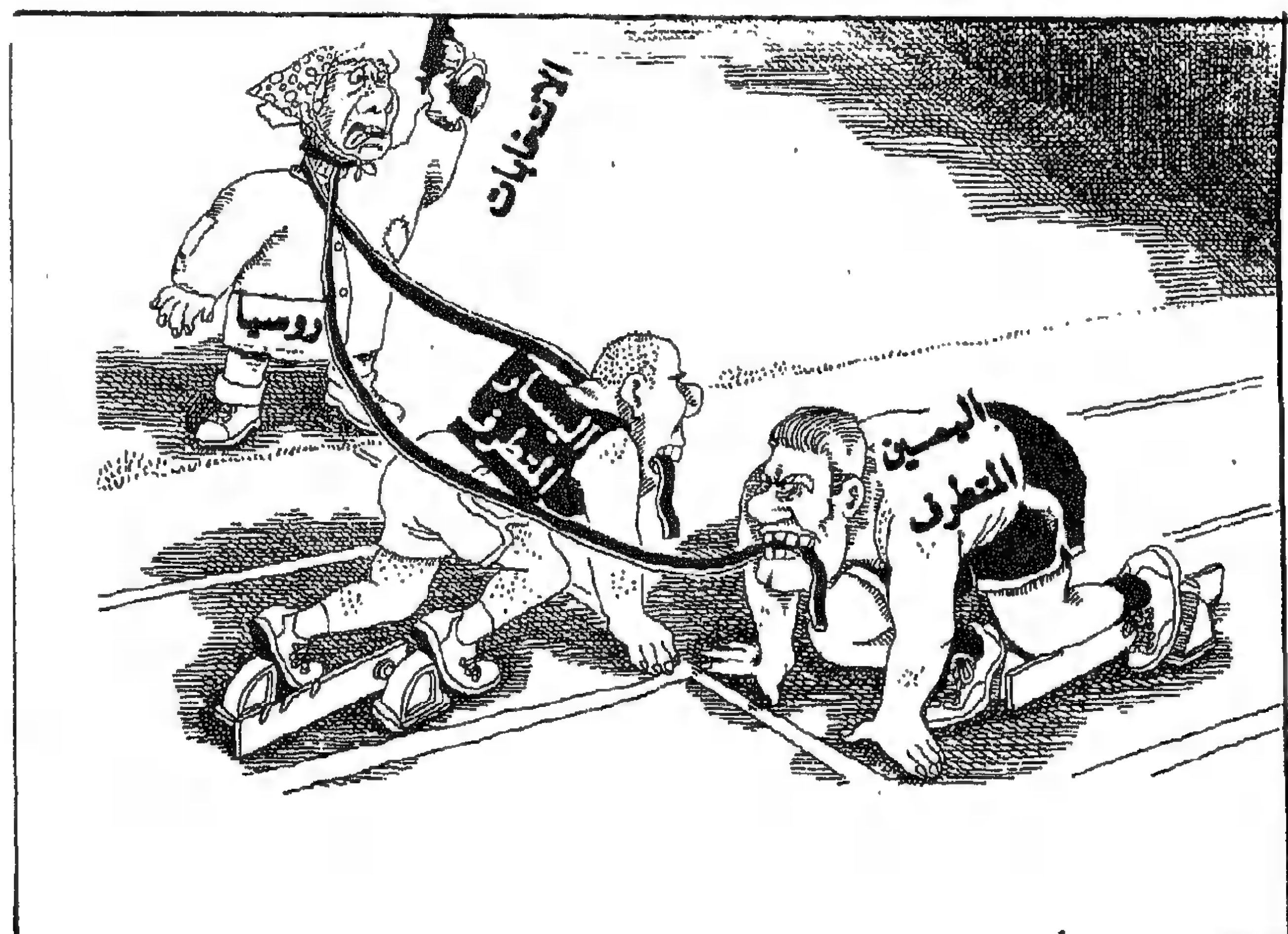
تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر هو تاريخ حركات الكشف الأوروبى لأفريقيا واستعمارها . والكتاب محاولة مصرية جادة لكتابة هذا التاريخ من وجهة نظر أفريقية تصحح كتابات الغربيين حيث أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقى الحديث لم يكشف النقاب عنها بعد ، فقد تناول المؤرخون الغربيون وقائع هذا التاريخ من وجهة نظرهم وتناسوا كفاح الأفارقة فى سبيل الاستقلال . وحاول المؤلفان قدر المستطاع إبراز دور المقاومة الوطنية فى شرح دور كل من عبد الكريم الخطاين وعبد القادر الجزائرى ، وثورة الماجى ماجى فى تنجانيقا ومعركة عنوة بين الايطاليين والاثيوبيين وغيرها من الحركات الوطنية على أساس أنها الصورة المشرقة لموقف الأفارقة من المستعمرين الأوروبيين .

- دستورية حقوق الإنسان
- تأليف: د. وجدى ثابت غبريال
- الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لتحقيق الإنسان - القاهرة ٩٥

صارت حقوق الإنسان وحياته الأساسية من الحقائق القانونية المسلم بها فى كل نظام قانونى . غير أن حماية هذه الحقوق وتأكيد احترامها من الزم ما يكون لضمان تمتع الأفراد بها ، بغض النظر عما تخوله إياهم دساتير دولهم أو قوانينهم الداخلية . فحقوق الإنسان تثبت للفرد بوصفه انسان أيا كانت جنسيته وأيا كان النظام الدستورى الذى يخضع له . ومن ثم لا مجال لحرمان الفرد من حقوقه الأساسية وحياته العامة بحجة أن نظامه الدستورى لا يعترف له بتلك الحقوق أو بجزء منها . ومع ذلك فالصعوبة تثور عندما تنكر الدساتير الداخلية على مواطن الدولة بعضا من هذه المقدمة أو تتضمن نصوصا تخالف ما يثبت للإنسان من حقوق وحيات أساسية فى اعلانات الحقوق والعهود المقررة للحريات .

ويقدم المؤلف فى كتابه هذا دراسة فى فلسفة دستورية حقوق الإنسان شاملة الأسس الوضعية التى يقوم عليها التزام الشرع الدستورى بحقوق الإنسان مع دراسة موجزة للنظم الدولية والاقليمية لحماية حقوق الإنسان فى الدساتير الداخلية.

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية



(مجلة التايم
الأمريكية
١٨ ديسمبر ١٩٩٥)



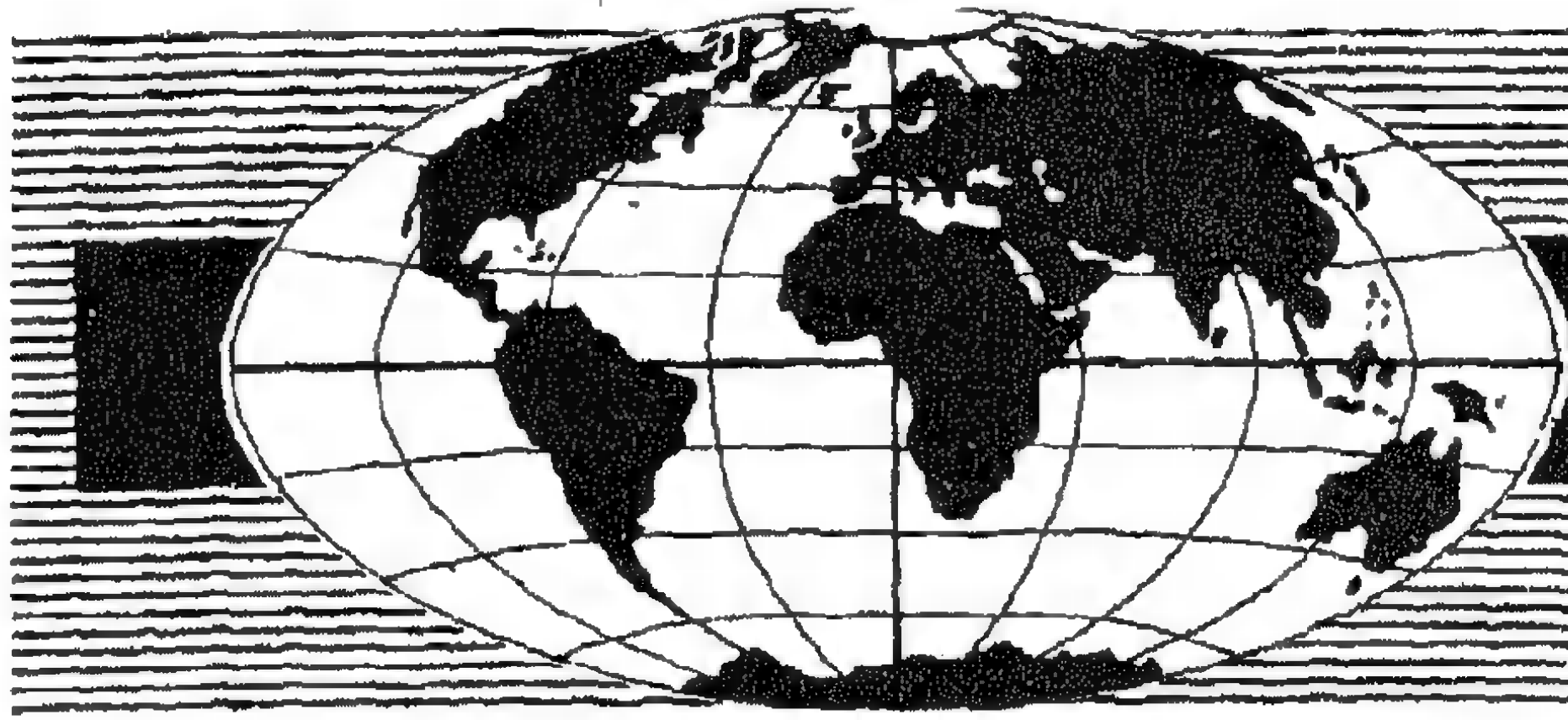
(مجلة النيوزويك
٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(مجلة النيوزويك ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(جريدة الموند
٧ نوفمبر ١٩٩٥)



دوريات السياسة الدولية

نحو تشكيل نظام عالمي حقيقي

إعداد : د . هدى راغب عوض

منافسة اليابان تجاريا ، والصين من أجل حقوق الإنسان . إلا أن الإدارة الأمريكية قد تخلت عن كلتا السياستين جزئيا وليس كليا . فالذي شد انتباه الإدارة الأمريكية أكثر هو البرنامج النووي الموجود في كوريا الشمالية والذي جعلها تغيّر من سياستها المتشددة إلى سياسة واعدة بالمساعدات في مقابل التعاون النووي . أما بالنسبة لتدخل أمريكا في الصومال ورواندا فمازالت النوايا غير واضحة .

ليس من السهل أن نفهم السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية خاصة بعد ما خفضت سلاح الطيران وزادت في سلاح البحرية . كما أن الإدارة الأمريكية غير متحمسة لرسم خطة أو رؤية لنظام عالمي جديد وتنصح بعدم التسرع في اتخاذ قرارات بهذا الشأن .

إن النظم السياسية لا تولد بالمصادفة، ولكن قادة الدول العظمى هم الذين ينشئونها ، وسجلات التاريخ تؤيد ذلك . فمثلا سقوط نظام القرن التاسع عشر كان بسبب المانيا التي مزت ميزان القوى القائم في أوروبا في ذلك الوقت . الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة فشل ليس فقط قادة المانيا بل النمسا وروسيا وبريطانيا وفرنسا في أن يخلقوا حالة سلام مع المانيا . إن الحرب العظمى هي التي أتت بالبلاشفة إلى الحكم في روسيا ، بينما معاهدة فرساي هي التي صعدت مشكلة المانيا بدلا من حلها . لذلك ليس غريبا أن الحرب العظمى تستأنف بعد عقدين من الهدنة . ولذلك أيضا فنظام القرن التاسع عشر الذي سقط سنة ١٩١٤ ، ظهر البديل له بعد خمسة وثلاثين عاما وذلك بإنشاء الناتو NATO عام ١٩٤٥ .

وهناك حقيقتان نستطيع أن نستخلصهما من سجلات التاريخ :

أولا : أن قادة القوى العظمى وهم قليلون يشكلون النظام

Orbis Spring 1995

How to Create a
True World Order
William E. Odom

كيف الطريق
إلى نظام عالمي جديد ؟

وليام أودوم

لاشك أن إدارة الرئيس كلنتون على مدى عامين قد أخفقت في رسم تصور للنظام العالمي بعد الحرب الباردة كما أنها تفتقد رؤية واضحة للسياسة الخارجية أو حتى العسكرية . بينما تتجه السياسة الخارجية الروسية نحو توسيع حلف الناتو نحو الشرق . وبعد التصريحات التي صدرت عن الأهمية الاستراتيجية لبرجوسلافيا السابقة فقد سمحت الإدارة الأمريكية للناتو بالاشتراك في الحرب بون تدخل تقليدي من القيادة الأمريكية بل تحت إدارة التحالف الذي تقوده الأمم المتحدة .

إن اتجاه الإدارة الأمريكية نحو شرق آسيا كان من أجل

الدولى وفق مصلحتهم مع مراعاة مصالح الدول الأخرى ، وإذا لم تكن كل النظم صالحة ومستقرة ، فإن النظم المستقرة هي التي يشكلها رجال دولة يقدرون ليس فقط مصالح الدول القوية بل أيضا المبادئ التي تحكم العصر أو الزمن المعاصر لهم ، ويكونون على دراية بنقط الضعف التي اتسمت بها النظم السابقة .

ثانيا : رجال الدولة المحنكون يعرفون كيف ومتى يتفوقون على شكل أو نموذج نظام عالمي جديد ، وبذلك ينهون كل الصراعات القائمة لصالح هذا النظام الجديد الذي سوف يولد . فمثلا الرئيسان الأمريكيان ويلسون وفرانكلين روزفلت حاولا قدر استطاعتهما أن ينتصرا للسلام . ولكن الآن ليس بين القادة في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة من يمتاز ببعد النظر ليفكر فيما سيؤول اليه العالم إذا ما سقط النظام الشيوعي والاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة .

هذه الحقائق التاريخية لابد أن تعطى للرئيس كليتتون والقادة الجمهوريين في الكونجرس احساسا قويا بالإستعجال ، إن التاريخ لا يعيد نفسه ، فليس هناك ستالين وهتلر ينتظران ، ولكن هناك شرورا أخرى تنتظر وربما تكون لها الأسبقية ، لذلك يجب الإستعجال .

إن المسئولين في إدارة كليتتون يتكلمون عن ضرورة نشر الديمقراطية ولكن أين ؟ في البوسنة - صربيا - كرواتيا - الصومال - روسيا - وسط آسيا وهاتي ، والسؤال : هل هذه الدول مستعدة أن تدفع للجيش الأمريكي المكلف بنشر الديمقراطية والاستقرار في هذه الدول ؟

إن قادة العالم اليوم ليسوا عاجزين عن وضع المبادئ والأساسات لنظام عالمي جديد ، إن نهاية الحرب الباردة قد أعلنت فشل مجموعة من المبادئ مثل الاشتراكية ومبادئ دستور الأمم المتحدة والديمقراطية الليبرالية لأن تطبيقها هو التحدي بالنسبة للكيفية والزمان والمكان .

إن روسيا مهمة ولكن ليست أكثر أهمية من الصين ، إلا أن اليابان والمانيا تأتيان في المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وسوف تظلان هكذا ، فقد كانتا دائما يمثلان مشكلة القرن العشرين ، لذلك يجب أن تصبحا هما الحل للقرن الحادي والعشرين . وبالنسبة إلى القرن العشرين ، لم يكن لأمريكا علاقات عسكرية مع المانيا أو اليابان ، بل كانت علاقات سلمية مع كلتا الدولتين . إن التحالف الياباني الأمريكي هو الذي فرض السلام على منطقة شرق آسيا لمدة طويلة ، بالإضافة إلى الانتعاش الاقتصادي ، كما أن حلف الناتو وعلاقته مع العسكرية الألمانية والأمريكية - أعطى نفس النتيجة للانتعاش والإزدهار الاقتصادي في دول غرب أوروبا ، كما أن هناك مناطق أخرى قد استفادت أيضا مثل دول الشرق الأوسط التي ازدادت أهميتها الاستراتيجية ، فالصناعة المتقدمة تعتمد على البترول من دول الخليج وإسرائيل . لذلك لا يمكن لأي دولة في أوروبا أو في آسيا مثل اليابان أو كوريا أو تايوان أن تتجاهل هذه المنطقة وذلك لأن الرئيس جورج بوش يعتبر المصالح الغربية في الشرق الأوسط كافية لكي تبرر التزام القوات الأمريكية في اشتراكها في حرب الخليج وأن يشجع دولا أوروبية على الاسهام في هذه الحرب أيضا .

إن الإقليم الآخر الذي تتعهد الولايات المتحدة بحمايته هو أمريكا الوسطى وبالرغم من عدم أهمية الإقليم في حد ذاته إلا أنه يؤثر على السياسة والمصالح الداخلية للولايات المتحدة من خلال الهجرة والمخدرات . وحتى إذا كانت هذه الأمور لا تشكل تهديدا

لأمن الولايات المتحدة - إلا أنها يمكن أن تكون مصدر إزعاج - وهناك مناطق ودول أخرى لا تشكل أية أهمية للولايات المتحدة مثل جنوب أمريكا ، أفريقيا ، أندونيسيا ، أما روسيا والصين فلهما أهمية خاصة لأنهما تؤثران على أمن أوروبا وشمال شرق آسيا ، ويمكنهما أن يثيرا المشاكل في الشرق الأوسط .

هذه الحقائق الاستراتيجية والتي سادت في خلال الحرب الباردة ، مازالت هامة وحيوية وسوف تصبح أكثر أهمية . وإذا كانت الولايات المتحدة تركز جهودها لكي تنتشر الديمقراطية واقتصاد السوق في روسيا ، بينما عدم الاستقرار والفوضى تنتشر في المناطق الأخرى ، فلن يكون هناك نظام دولي بالمعنى المستقر والعكس صحيح . فإذا عم الاستقرار والنظام في المناطق الأخرى وفشلت روسيا في تحولها إلى نظام ديمقراطي واقتصاد السوق ، فإن النظام الدولي من الممكن تحقيقه . إن الاستقرار ممكن إذا ما كانت الروابط بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قوية . وهذه الروابط تعتمد بالدرجة الأولى على الروابط القوية بين أمريكا والمانيا من ناحية ، وأمريكا واليابان من ناحية أخرى ، فمعظم المشاكل يمكن حلها والتغلب عليها ، ومعنى ذلك أن النظام الدولي الجديد يعتمد على المانيا واليابان بالدرجة الأولى .

النظرة الأوروبية والنظام العالمي الجديد :

والسؤال هنا كيف يمكن إنشاء علاقات وروابط قوية مع المانيا ؟ والإجابة على ذلك تمكن من خلال الناتو والذي عن طريقه يمكن إنجاز مهام كثيرة وصعبة . وهنا يعني أن العلاقات القوية بين أمريكا والمانيا يجب أن تتم من خلال الناتو ، لكي تستطيع أمريكا تنسيق علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا ، وكذلك مع دول شمال أوروبا والبحر الأبيض ، إن قرار اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على أساس حلف الناتو قرار صعب لأننا لا نذكر لماذا أنشئ هذا الحلف وما هي إنجازاته ؟ إن كثيرا من الأمريكيين يعتقدون أن التعامل مع التهديد السوفيتي يدخل في اختصاص الناتو ، وكان الناتو من مخلفات الحرب الباردة . كما أنه يتعين على حلف الناتو أن يرجع إيطاليا مرة أخرى إلى حظيرة المجتمع الغربي وإيجاد صيغة للمانيا الموحدة ونزع المخاوف القديمة للأمن بين معظم دول أوروبا .

وفي الحقيقة أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا أعطيتا أهمية وألوية للتهديد السوفيتي منذ عام ١٩٤٠ ، فبالنسبة للدول الأوروبية فإن حلف الناتو ما هو إلا وسيلة يمكن من خلالها الحفاظ على القوات الأمريكية في المانيا .

إن وجود القوات الأمريكية داخل الناتو العسكري قد أمد أوروبا بقوة سياسية وهو شيء لم تكن أوروبا تستطيعه بنفسها . ودليل على ذلك فشل مجموعة الدفاع الأوروبية عام ١٩٤٥ . ومع وجود القوات الأمريكية داخل المانيا يمكن لفرنسا أن تثق بالبندستاج الألماني في وضع سياسة مالية ، ويمكن أن يسره تعاون اقتصادي غير مسبوق بين الدول الأوروبية التي كانت من قبل تتنافس لعدة قرون . إن أوروبا قد أثبتت فشلها في اتخاذ قرارات مشتركة في مجال السياسة الخارجية والعسكرية ، فأي سياسة جديدة سواء في المجال العسكري أو السياسة الخارجية من واشنطن يجب أن تعرض على أوروبا . مثلا استراتيجية الدفاع النووي المشترك في ١٩٦٧ وانتشار أسلحة INF في أواخر السبعينات كرد فعل لانتشار SS-20 السوفيتي ، دائما القادة الأوروبيون يتذمرون علنا من القيادة الأمريكية ، إلا أنهم

يقبلون ما يفرض عليهم ، وهذا لأنه ليست هناك دولة أوروبية واحدة يمكنها أن تأخذ القيادة بنفسها . فكل من بريطانيا والمانيا ليست لهما شعبية مع باقي الدول الأوروبية لكن يمكنهما أن تقبلا القيادة من واشنطن . لذلك فإن الناتو ليس فقط نظام دفاعي مشترك ، إنما يعمل لأن هناك قيادة واحدة وهي الولايات المتحدة هي التي تهيمن .

وبالرغم من أن حلف الناتو قد انشأ أساسا لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن غرب أوروبا إلا أن هذا يعد أحد الأسباب الهامة من ضمن أسباب أخرى . إن الناتو جنب دول أوروبا نشوب حروب جديدة وصراعات سياسية وعرقية وأيديولوجية وخلافات دينية . والسؤال هنا : هل أوروبا بعد الحرب الباردة يمكن أن تضمن أمنها وتسيطر على الشؤون الدبلوماسية بنجاح بدون دور الولايات المتحدة في الناتو ؟ إن الطريقة العشوائية التي تعاملوا بها في يوجوسلافيا السابقة في أواخر عام ١٩٩٣ - كما عقلت إحدى الجرائد الألمانية - تؤكد أن العلاقات الدبلوماسية في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية هي أسوأ العلاقات ، وذلك بسبب وجود القوات الأمريكية في المانيا التي كانت تحاول تجنب حدوث تكرار الحروب الداخلية .

وإذا ما حدث تكامل سياسي بدون الدول الأوروبية في المستقبل القريب سوف يكون المفتاح لتأسيس نظام عالمي جديد ، ومعنى ذلك أن هيمنة أمريكا على الناتو سوف تختفي أيضا . وإذا لم تتكامل الدول الأوروبية فسوف تكون هيمنة الناتو على أمريكا أكثر صعوبة ، إلا أن الحقائق تشير إلى أنه هناك خطوة كبيرة نحو إحراز هذا التكامل - من خلال - اتفاقية ماستريخت .

وعموما فإن المنافسات والصراعات القديمة بين الدول الأوروبية مازالت قائمة ولن تؤدي إلى حرب كما حدث في الماضي لكنها ربما تعرقل التكامل ، كما سوف تمنع أوروبا من أن تتعامل بطريقة فعالة مع قضية يوغوسلافيا السابقة ، كما سوف تجعل غرب أوروبا معارضا لعدم الاستقرار الذي يحدث في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق .

أوروبا لا تعنى فقط دول أوروبا الغربية ، فهناك حدود شرقية سوف تكون لها أهمية استراتيجية . وفي الحقيقة فإن وحدة المانيا الغربية مع الشرقية وسقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية أدى إلى إعادة توزيع التحالفات . بالإضافة إلى أن حلف وارسو قد انحل وكثير من أعضائه قد انضموا أو يسعون إلى الانضمام لحلف الناتو وكلهم يسعون لإيجاد علاقات جيدة مع هذا الحلف .

وحقيقة الأمر أن هذه أول مرة في التاريخ المعاصر أن تحدث مثل هذه التحالفات بين الدول الأوروبية شرقا وغربا . إلا أن هذا التطور الجديد لا يجب أن يخدع أحدا بأن هناك استقرارا دائما ، لأن هذا يعتبر تفكيراً ساذجاً . فالقادة الروس لا يجاملون عندما يتكلمون عن استعادة كل دول الاتحاد السوفيتي السابق . إن هدف الجيش الروسي الجديد هو استعادة الامبراطورية السوفيتية - كما تسمى - بالكومنولث .

وهناك هدف آخر للسياسة الخارجية الروسية وهو استعادة نفوذ حلف وارسو ، وفي هذا الإطار يعلن الرئيس كليتنتون عن رغبته في عدم خلق حاجز يفصل الدول الأوروبية مرة أخرى . إلا أن الخيار لم يعد للرئيس كليتنتون ، فقد تنازل عن الخيار حينما رفض توسيع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية . وإذا ما أنشئ حائط أو حاجز بالفعل فسوف يكون تجاه الدول الشرقية ، وبهذا فإن سياسة كليتنتون معاكسة تماما لسياسة بوش في طريقة

معالجته لاتحاد المانيا الغربية والشرقية .

وفي دول شمال أوروبا ، بعد انتهاء الحرب الباردة نجد أن وضع التسليح في السويد ، قد تغير إذ تخلت عن سياستها المحايدة وبدأت في تكثيف تدريب جيشها لشعورها بالتهديد من دول البلطيق . والآن فإن فنلندا والنرويج يشاركان السويد في شعورها بالتهديد وعدم الأمان من دول البلطيق . بعد انضمامهما لعضوية حلف الناتو سوف يبرزان هذا الاتجاه الجديد ، وهم يريان أن حلف الناتو أصبح هاما لهما أكثر مما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة .

بالنسبة للجزء الجنوبي من القارة الأوروبية ، فإن تركيا تحاول بتشجيع من الولايات المتحدة لكي تتقارب مع دول آسيا الوسطى والقوقاز - وقد حاولت تركيا وحصلت بالفعل على معونة من روسيا لكن في نفس الوقت ، فإن مشكلة الأكراد قد أصبحت متازمة بعد حرب الخليج . كما أن إيران أصبحت شوكة في السياسة الداخلية التركية . إن الحرب في البوسنة لها تأثيرها في تركيا والعالم الإسلامي لأن مسيحيي الكروات والصرب لم يعاقبوا على الجرائم التي يرتكبونها في البوسنة ، والمجموعة الأوروبية . في هذه الظروف رفضت انضمام تركيا إليها .

أما في أوروبا الشرقية ، فإن بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا تسعى إلى الانضمام لحلف الناتو والمجموعة الأوروبية . فهي تعرف أنها هدف سهل وضعيف استراتيجيا ليس للقوات الروسية بالذات ولكن للتدخلات السياسية الروسية أيضا ، خاصة بالنسبة للأقلية العرقية التي زرعتها روسيا في مولدافيا وجورجيا وأذربيجان ، والذي يحدث في جمهورية يوجوسلافيا سابقا من الممكن أن يطبق عليهم . فهناك أقلية مجرية تعيش في سلوفاكيا والتي يحرضها المسئولون السلوفاك على الانفصال ، وهناك بولنديون يعيشون في ليتوانيا - وبالقرب من أوكرانيا وليتنجراد التي كانت جزءا من روسيا والقاعدة الروسية العسكرية القائمة بين بولندا وليتوانيا - وأخيرا الشيوعيون القدامى قد انتخبوا مرة أخرى في بولندا والمجر - فكيف إذا يمكننا تحليل هذه التطورات ؟

بالتأكيد فإن المانيا لا ترى هذه التطورات بنفس الطريقة التي وصفت بها ، إلا أن الإنجليز والفرنسيين يرونها هكذا . فالفرنسيون يحاولون تحريض اتجاهات معادية للأمريكان والألمان في أوروبا الشرقية ، ويبدو ذلك واضحا في مجلس تعاون دول شمال الأطلسي .

إن رسم استراتيجية للولايات المتحدة في أوروبا ليس أمرا سهلا وذلك للاعتبارات التالية :

أولا : الناتو مازال حجر الزاوية :

ثانيا : إن الناتو لابد أن يمد مظلة على بولندا وجمهورية التشيك والمجر ، وأن يقبلهم أعضاء .

إن الذين ينتقدون توسيع حلف الناتو ، إنما يشغلهم التكلفة ومسئولية الأمن التي يمكن أن تقع على عاتقهم ، إذا ما تم توسيع حلف الناتو . أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تعلن رسميا أن أي اعتداء على إحدى الدول إنما هو عدوان على الكل . واليوم ، بالرغم من هذه المخاطر خاصة التي يمكن أن تأتي شرقا ، فإنها تبدو تافهة وليس لها قيمة .

إن مهمة الناتو في أوروبا الشرقية ليست فقط لحمايته من

القوات الروسية ، بل أيضا يمد مظلته على التطورات الداخلية في هذه الدول ويدخلهم في حظيرة دول غرب أوروبا . الى جانب تجنب الصراعات الإثنية والعرقية من أن تتطور الى حروب . وكذلك فإن الناتو الجديد سوف يقوم بمثابة حائط في حالة اختيار روسيا بأن تكون مصدر تهديد وخطر لهذه الدول .

وهناك مهمة أخرى للناتو وهي منع أوروبا الشرقية بأن تصبح مرة أخرى منطقة للمنافسات الدبلوماسية بين فرنسا وإنجلترا وألمانيا وروسيا . أما بالنسبة لألمانيا فإذا نظر إليها على أنها دولة أوروبية شرقية في وسط أوروبا فهي تعتبر أكثر الدول الشرقية ديمقراطية في أوروبا ، وربما بتشجيع من الدبلوماسية الفرنسية تستطيع عمل صفقات مع موسكو بدون الرجوع الى حكومات بولندا والمجر وجمهورية التشيك . وبعد توسع الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية فإن ذلك سوف يحمي بولندا والتشيك من ألمانيا وسوف يحمي ألمانيا أيضا من هذه الدول .

وإذا ما أرادت روسيا أن تصبح ديمقراطية وتتبع اقتصاد السوق - فإن هذا التوسع في الناتو نحو دول أوروبا الشرقية سوف يكون في صالح الناتو وخبراء السياسة الخارجية الروسية يعرفون هذه الحقيقة . وإذا ما حدث فراغ استراتيجي في هذه الدول كما تخطط الادارة الأمريكية للرئيس كلينتون فسوف يجعل تحول روسيا الى الديمقراطية أمرا بعيد الاحتمال .

دول شمال شرق آسيا :

ان تراجع القوة السوفيتية في دول شمال آسيا يعطى دلائل غير مطمئنة بالنسبة لهذه المنطقة التي لا تقل خطورة عن التغيرات التي تحدث في أوروبا . وذلك بسبب السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتي تركز على ألمانيا حتى لا يحدث نوع من عدم الاستقرار خاصة بعد الوحدة . إلا أن الأمر مختلف في دول شمال شرق آسيا ، وذلك لأن الادارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش وكلينتون اعتقدت أن مشكلة الاستقرار في هذه المنطقة أمر بعيد الأهمية بالنسبة لأمريكا وإلا لما أعطت أمريكا اهتماما كبيرا بالتجارة المشتركة مع اليابان ، ورغم انهيار الدولار الأمريكي أمام الين الياباني .

ان قضية دول شمال شرق آسيا من القضايا الملحة منذ ١٩٩٠ ، خاصة قضية توحيد شبه الجزيرة الكورية . وقد تغيرت سياسة جورجيا تشوف تجاه حكومة سول التي اتسمت بالمرونة ، هذا الى جانب أن روسيا لم تعد تمد شمال كوريا بالبتروال المدعم . وبما أن برامج الأسلحة النووية لدى شمال كوريا أصبح يتروتب عليه عزلها سياسيا إلا أن سياسة الولايات المتحدة الجديدة قد شجعت جمهورية جنوب كوريا على الاتحاد مع الشمال وذلك مع وجود جنود أمريكيين على أن تتخلى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية .

ان الخبراء الروس في الشرق الأقصى يصرحون منذ عام ١٩٨٩ بأن وحدة كوريا هامة وعاجلة لأنها تحل مشكلة انتشار الأسلحة النووية . كما أنهم يؤيدون الوجود الأمريكي في المنطقة حتى تتجنب كوريا المواجهة مع اليابان في حالة إعادة تسليحها . إلا أن الرئيس السابق لكوريا الجنوبية (كيم ديچنج) كان يعارض هذا الوجود على أساس أنه غير ضروري بعد الوحدة .

ليس كل الكوريين يؤيدون الرئيس كيم ويطالبون باستمرار وجود القوات الأمريكية في المنطقة حتى بعد اتمام الوحدة . كما أن البعض الآخر يؤيد الرئيس كيم ويريدون ترحيل القوات

الأمريكية بعد الوحدة ، وأيضا استمرار الأسلحة النووية لشمال كوريا . وطوال فترة الحرب الباردة والكوريون يعتقدون أن اليابان هي عدوهم الأول كما أنها تشكل تهديدا عسكريا للمنطقة . لذلك فإن وجود القوات الأمريكية هو الأساس لحماية اليابان من دول شمال شرق آسيا . وهو نفس الدور الذي تلعبه في أوروبا لحماية ألمانيا من الدول الأوروبية الأخرى ، كما أنها تمنع اليابان من إعادة تسليح نفسها .

وبالرغم من أن كوريا هي التحدي الملح بالنسبة لشمال شرق آسيا ، إلا أن التحدي الحقيقي والاستراتيجي هو المنافسة بين اليابان والصين - وهو التحدي الأكبر والأهم . وعلى الولايات المتحدة أن تنظر بعين الترقب لهذا السباق بين هاتين الدولتين بدلا من اهتمامها بالتجارة مع اليابان . وعلى الدبلوماسية الأمريكية أن ترجع الى قواعدهما . فالعلاقات العسكرية الأمريكية اليابانية هي حجر الزاوية للاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا ، وتأتي بالدرجة الثانية العلاقات الأمنية بينها وبين كوريا ثم علاقاتها مع تايوان وروسيا كشركاء ولكن بعد اليابان لأنها تعد الشريك الأول .

الشرق الأوسط :

ان السلام بين اسرائيل وفلسطين يبشر بتغير استراتيجي وجذري في المنطقة . هذا جيد ولكنه ليس كافيا - لأن صراع القوى بين العرب بعضهم بعضا من ناحية - وبينهم وبين إيران من ناحية أخرى سوف يستمر ، وإذا كانت حرب الخليج قد أثرت على ميزان القوى الذي تسيطر عليه أمريكا بين العراق وإيران طوال مدة الحرب فإن هذا لا يمكن أن يؤدي الى توازن في المنطقة بدون وجود القوات الأمريكية المنتشرة على الحدود الكويتية والمملكة العربية السعودية . إلا أن القوات الأمريكية الموجودة حاليا في المنطقة لا تفي بالفرض . والسبيل الوحيد للتقليل من الوجود العسكري في المنطقة هو التقارب مع إيران . فقبل عام ١٩٧٨ ، كانت الولايات المتحدة على علاقة طيبة مع إيران والسعودية .

ان إيران سوف تعتبر المفتاح الاستراتيجي للمنطقة ، لذلك فمن الضروري ايجاد طرق للتعامل مع الإيرانيين بالإضافة الى السعودية . فمن الضروري أن تحسن الولايات المتحدة علاقاتها مع إيران لأن هذا الوضع يعطيها مصداقية للتعامل مع السعودية .

ان الثورة الاسلامية في إيران مازالت تشكل حجر عثرة ولكن مثل كل الثورات فإن أيديولوجيتها سوف تنهار . إلا أن هذا الاعتقاد خاطيء من جانب الولايات المتحدة ، لأن الثورة الأيديولوجية الاسلامية موجودة في أماكن كثيرة في البلاد العربية مثل مصر والجزائر ان لم يكن هناك ثورة اسلامية في إيران . وهناك صحوة اسلامية في بلاد وسط آسيا ، في طاجيكستان والأوزبك وأفغانستان . وبالرغم من أن وسط آسيا ودول الكاريبي من المناطق التي يمكن للولايات المتحدة أن تبرز وجودها العسكري بها ، إلا أنه ليس لهما أهمية بالنسبة لاستقرار النظام العالمي الجديد .

نحو علاقة جديدة للقوى العظمى :

ان الولايات المتحدة لا يمكن أن تخلق نظاما عالميا بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى . والسؤال هنا ، الى جانب الولايات المتحدة من تكون القوى الأخرى اليوم ؟ وما هي القوى التي يجب أن يشملها النظام العالمي الجديد ؟ ومعنى ذلك أنه يجب أن

International Affairs,

Vol. 71, No. 3, 1995.

Ethics, The Environment and
the Changing International Order.

Henry Shue

الأخلاق والبيئة وأثرهما على تغير النظام العالمى الجديد

هنرى شو

هذه المقالة تناقش علاقة الأخلاق والبيئة بالنظام العالمى الجديد . وكاتب المقالة هنرى شو يعطى وجهة نظره فى أهمية الأخلاق والقيم فى تشكيل السياسة العالمية . كما أنه يؤكد على أن القيم والأخلاقيات لابد أن توضع فى الصدارة للشؤون الدولية . أن قضية الأخلاق والقيم لدارس العلاقات الدولية غير مرحب بها على الإطلاق لأنها ذاتية ومثالية لا يمكن أن تطبق على أرض الواقع .

أن محلى الشؤون والعلاقات الدولية يهتمهم بالدرجة الأولى القوة العسكرية والمصالح المادية وما يخرج عن هذين الإطارين ليس له قيمة عملية . بينما الأخلاق والقيم تهتم كثيرا بالفرد وسلوكه الذى لا يمكن أن تفصله عن علاقاته بالعائلة والوطن والطبقة والجنس والانسانية ككل . أية قواعد وقوانين تتجاهل هذه الحقائق الأخلاقية سوف تكون عرضة للتجاهل .

وفى كتاب لجون رولز عن "نظرية العدالة الاجتماعية" أكد على أن العدالة والمساواة أساس هام لاستقرار أى مجتمع ، وهذا معروف "بقانون البشر" . وفى الحقيقة أن بعض القيم والأخلاقيات تعتبر بعيدة عن أرض الواقع - مثل قضيتى المساواة والعدالة - حتى أن جون لوك وجان جاك روسو - يعرفان أن ما يناديان ويبشران به نظريا من الصعب تطبيقه عمليا . والكاتب يتساءل هنا هل هذا الاهتمام ظاهرة مستقلة ، أم "جزء من فإيل كبير الحجم" - فكثير من محلى الشؤون الدولية يحاولون تقييم أجزاء لا يمكن استئصالها أو الاستغناء عنها خاصة فى وصف أو تفسير قضية العلاقات والشؤون الدولية ، مثال على ذلك حينما تقر نولة أن تعلن الحرب - ذلك لأن هذه النولة تشعر بأن هناك شيئا ما ينقصها فى أراضيها أو بين شعبها ويحق لها استرداده ،

تكون هناك قوة أخرى تأخذ المبادرة الى جانب الولايات المتحدة . ان المانيا واليابان يأتیان فى المرتبة الثانية والثالثة من الأهمية ، فبريطانيا وفرنسا لابد أن يشتركا أيضا ولأسباب كثيرة أهمها - مساعدة حلف الناتو فى أن يعمل بقوة داخل أوروبا - وإلا فسدت كل محاولات الإصلاح . وذلك الى جانب أن هاتين الدولتين لهما خبرة بشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا . ومن بين الدول الغربية فإن إيطاليا أيضا تعتبر هامة لاقتصادها القوى وموقعها على البحر الأبيض ، وبالرغم من أنها ليست من الدول القوية عسكريا إلا أنها هامة بالنسبة لتشكيل النظام العالمى الجديد . الى جانب إيطاليا ، فإن كندا تلعب فى الأهمية ، فكلتاها عضوين فى المجموعة الاقتصادية G-7 ولكن ليس لهما دور فى الأمن العسكرى . ولأن أعضاء هذه المجموعة يجب أن يشتركوا فى مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، واقتصاد السوق - وهذه مبادئ هامة بالنسبة للنظام العالمى الجديد - لذلك تستبعد هذه المجموعة دولة كبيرة وقوية مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وأندونيسيا . إلا أن الصين وروسيا لا يمكن استبعادهما عند تشكيل النظام العالمى الجديد ، خاصة وأن روسيا الآن تحاول أن تتجه الى اقتصاد السوق ، كما أن واشنطن تحتاج الى مساندة روسيا فى منطقة شمال شرق آسيا وأوروبا أيضا . كما أن روسيا يمكن أن تساهم أيضا فى منطقة الشرق الأوسط ، وهذا يعنى أن روسيا يمكنها أن تكون ذات فاعلية كبيرة فى النظام العالمى الجديد ، لذلك يتعين على دول أوروبا الغربية أن تحاول كسب هذه الدول فى إطار تشكيل نظام عالمى جديد .

أن انهيار الامبراطورية السوفيتية لا يعنى انهيار النظام الغربى العالمى ، لأن هذا النظام قد يبنى على منطقتين استراتيجيتين هما : أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا ومنطقة ثانوية مثل الشرق الأوسط . والسؤال هنا ، هل النظام العالمى الجديد لابد أن يعتمد على هذه المناطق ويتجاهل مناطق أخرى مثل (جنوب أمريكا وأندونيسيا والهند وأفريقيا وجنوب شرق آسيا) قد تكون لها قيمة ولكنها ليست هامة للنظام العالمى الجديد وبالتالي يمكن أن يكون النظام العالمى الجديد أفضل إذا ما استبعدت هذه المناطق ؟

أن الولايات المتحدة تخطئ بين العسكرية والأخلاقيات والمبادئ ، فهي تسخر الجيش للدفاع عن الديمقراطية ليس فى ولاياتها فقط بل فى جميع الدول التى تربطها مصالح معها . قد تنجح هذه التوليفة لكنها تحتاج الى قيادة شجاعة ذات رؤية واضحة وقدرة على تنفيذها .

International Affair

Vol. 71, No. 2, 1995

US Perspectives on
NATO'S Future
Stanely R. Sloan

مستقبل الناتو من وجهة نظر الولايات المتحدة ستانلى سلون

هذه المقالة تناقش أهمية حلف الناتو في الفترة بعد الحرب الباردة وبمراجعة طبيعة واستمرارية هذا الحلف وارتباطه بالولايات المتحدة. تبرز هذه المقالة الصعاب التي عانى منها الحلف في تدخله لفض النزاع الدائر في البوسنة والتي ربما تكون دليلا على عدم صلاحية الناتو. وأخيرا الدروس المستفادة من التجارب السابقة لإعادة تشكيل الحلف بطريقة تتناسب مع النظام العالمي الجديد.

ان النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول صلاحية الناتو ومستقبله يدخل مرحلة حرجية. فالقضية الأساسية هي أمن أوروبا. وفي الأعوام القليلة القادمة يتعين على قادة القوات العسكرية بالولايات المتحدة أن يفتنعوا إما بأهمية التدخل في ترتيبات الأمن الأوروبي، أو بإكمال إجراءات خروجهم من المنطقة وترك أمن أوروبا للدول الأوروبية نفسها. وليس هناك إجماع في الولايات المتحدة على الطريقة المثلى لاستمرار مصالحها في أنحاء العالم بعد الحرب الباردة وبالأخص دور الناتو في السياسة الأمريكية. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة منقسمة سياسيا بين الحزب الديمقراطي بزعامة الرئيس كلينتون الذي يرأس السلطة التنفيذية والحزب الجمهوري وهو الأغلبية في الكونجرس، فهناك بعض الأعضاء الذين يفضلون استمرار الدور القيادي للولايات المتحدة.

والسؤال الهام هنا هل يجب توسيع الناتو ليشمل الدول الأوروبية التي تحولت إلى الديمقراطية حديثا؟ أم أن تكون الأولوية لروسيا من أجل خلق نظام أمن تعاوني أوروبي؟ وهل كلا الهدفين من الممكن أن يتكاملا، وماذا لو أن الصراع في البوسنة فرض استخدام أسلحة الحلف في المستقبل؟ هل يمكن أن يترك النظام الأمني في يد الدول الأوروبية كما يفضل بعض الأمريكيين؟

والاعتقاد أن الإنسان لديه حق في شيء ما هو إلا اعتقاد نظري - أما المحللون - خاصة في نظريات القيم والأخلاق - لابد أن يعرفوا هل هذه الاعتقادات تؤثر على فهم الدول لديناميكية النظام العالمي؟ فالحال يوجد فيه دول ليس لها انتماء تاريخي لأن المستعمر حرمهم من هذا الشعور بالانتماء - لذلك تكون لكل دولة عالمها ومفاهيمها أزاء المجتمع الدولي.

في عام ١٩٧٢ عقد أول مؤتمر عن البيئة في "استكهولم"، وفي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر عن البيئة والتنمية في "ريودي جانيرو"، وفي الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٩٢ كانت هناك محاولات غير موفقة في البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد وان كانت هناك محاولات أكثر توفيقا في مجال التنمية. إن حق أي دولة في التنمية هو أحد الحقوق التي يجب أن يساندها المجتمع الدولي، ان مؤتمر "ريودي جانيرو" قد حدد القواعد والمفاهيم لحماية البيئة والنهوض بمستوى معيشة الفقراء. ان النمو الاقتصادي وحماية البيئة يجب أن يتوازيا مع بعضهما فكل المقترحات التي طرحت في مؤتمر ريو ١٩٩٢ قد أيدت ضرورة عمل الموازنة بين الاثنين - بدلا من النهوض بالمستوى الاقتصادي على حساب حماية البيئة. على سبيل المثال كان هناك اقتراح بوجوب ملازمة حماية البيئة بالتجارة الحرة، وفي مناقشات المائدة المستديرة بلوروجواي، كان هناك اقتراح لتحويل الـ GATT إلى WTO أي منظمة التجارة العالمية بدلا من التجارة الحرة. إلا أن البعض يطالب بأن تكون هناك تجارة حرة مهما أثر ذلك على البيئة عن طريق عمل إصلاحات في المؤسسات والسياسات العامة.

هناك متغيرات تحدث على مستوى العالم إلا أنها تسير في طرق متناقضة، وقد أثرت على النمو الاقتصادي وحماية البيئة بشكل متساو، ان الأولوية دائما هي للنمو الاقتصادي إلا أن هذا الاهتمام بدأ يتأثر بمطالب برامج التنمية بشكل أعم وأشمل، خاصة تنمية المجتمعات الفقيرة. والعكس فان حماية البيئة الذي يهتم به كثير من دعاة التحديث والذي كان ينظر إليه على أنه نوع من الرفاهية، أصبح في أهمية النمو الاقتصادي، بيد أنه لابد من تلازم التنمية البيئية والاقتصادية، وعلى الذين يشكلون النظام العالمي الجديد أن يأخذوا هذا التطور في الاعتبار.

إذا لابد من الاهتمام بالقيم والأخلاقيات التي تحدد إطار العلاقات الاقتصادية والسياسية والبيئية لنظام عالمي جديد.

البروفيسور لورانس كايلىن الناتو "بالتحالف الصلب" الذى استمر رغم التحديات حتى الآن . والسؤال هنا ، لماذا يتمتع الحلف بهذه الصلابة ؟ والاجابة ربما لأن التهديد الروسى هو الذى يعطى هذا الحلف القوة على الاستمرارية .

أوروبا بدون حلف الناتو :

قد يكون من المفيد أن نناقش الوجه الآخر من العملة وهو أن تتخيل اختفاء الناتو فى صبيحة اليوم التالى ، سوف تكون النتيجة تصاعد الخلافات والمنافسات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين ، وطبيعى فان اختفاء الحلف سوف يضر بمصالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية . لتتخيل ذلك يحدث ، ولكن لتتخيل أن الحلفاء وافقوا على إغلاق منظمة تحالف شمال الأطلسى ، وفى هذه الحالة سوف يفقد النظام الأمنى والدفاع المشترك مصداقيته كما يفقد الوجود الأمريكى فى دول أوروبا والتعاون العسكرى الأمريكى الأوروبي شرعيته . وهذا يعنى أنه لا بد من استمرار التحالف بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية والدول التى تحولت الى النظام الديمقراطى حديثا والتى تسعى الى الانضمام الى عضوية الناتو . كل هذه الدول لديها دافع قوى للاستمرار فى الحفاظ على التحالف الأطلسى ومنظمة حلف شمال الأطلسى وادماجهم فى البيئة الأمنية الجديدة -بعد انتهاء الحرب الباردة - وبالرغم من الفشل الذريع فى البوسنة ، فإنه سوف يكون هناك اختلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة على قضايا السياسة الأمنية فى المستقبل .

لذلك لابد من انشاء "منظمة للتعاون عبر دول الأطلسى" وهذه المنظمة ليست بديلا للناتو ، فسوف تظل الاطار الأساسى لدول الأطلسى للدفاع المشترك . وهذه المنظمة من شأنها إعطاء قوة دفع للولايات المتحدة والدول الأوروبية لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة .

وفى مؤتمر القمة الذى عقد ببروكسل فى يناير ١٩٩٤ ، فقد طرح مستقبل الناتو وبوره ، الا أنه لم يكن هناك اجماع بشأن هذا الدور وما سوف يكون عليه مستقبلا . أما بشأن نظرة الولايات المتحدة للدور المستقبلى للناتو فهناك بعض الأمريكيين الذين يرون ضرورة انسحاب الولايات المتحدة من قيادة حلف الناتو ، خاصة وأنها مسؤولة تضيق أعباء جديدة بعد الحرب الباردة . وهم يعتقدون أن نقل مهمة حلف الناتو - الى آلة أو أداة لحفظ السلام بعد الحرب الباردة سوف يرهق الولايات المتحدة بالأعباء . ومن ناحية أخرى ، فإن الأمريكيين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة ليس لها خيارا لا أن تكمل دورها القيادى لحلف الناتو كوسيلة لتأكيد نفوذ الولايات المتحدة على تطورات الأمن الأوروبى مع مشاركة المجتمع الأوروبى والدولى للأعباء العسكرية والمالية لهذا الحلف .

أما هؤلاء الذين يريدون من الولايات المتحدة أن تفض يدها من قيادة حلف الناتو يأملون أن تبادر الدول الأوروبية وتقود أمنها بنفسها دون مساعدة الولايات المتحدة .

كما أن هناك أيضا مسألة روسيا - فإن بعض الأمريكيين يعتقدون أن سياسة الولايات المتحدة لابد أن تعطى الأولوية لتدعيم الديمقراطية فى روسيا لذلك فإن فكرة توسيع الناتو تتعارض مع هذه الأولوية . والبعض الآخر يعتقد أن روسيا سوف تظل غير مستقرة وغير متعاونة . وأن الأمريكيين لن يستطيعوا تغيير مسار الأحداث فى روسيا - وعلى الولايات المتحدة أن تستأنف المسيرة نحو تدعيم الديمقراطية وأن تراقب فى نفس الوقت ما يحدث فى روسيا .

هذه الانقسامات نحو مستقبل الناتو والدور الأمريكى بين الشعب الأمريكى وبين المسؤولين فى الادارة الأمريكية تشكل صعوبة فى رسم سياسة واضحة تجاه العالم الخارجى . إن الولايات المتحدة تتجه نحو موضوع مستقبل الأمن الأوروبى ولكن بانحياز نحو وسط أوروبا والشؤون الأمنية بها . وقد لقب

دوريات حديثة

The Quebec Question: The Case for a Sovereign Quebec

Jacques Parizeau

قضية سيادة اقليم كويك وانفصاله عن كندا المتحدة - جاك باريزو .

The Coming Chinese Collapse

Jack A. Goldstone

الانهيار الصينى القادم - جاك جولدستون .

Why China Will Not Collapse

Yasheng Huang

نظم سياسية :

~~~~~

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, September/October 1995.

The Sorrows of Egypt

Fouad Ajami

أحزان المصريين - فؤاد عجمى

هذه المقالة عن أحزان المصريين الذين يريدون استعادة أمجاد الماضى التاريخى بعد أن حطم الحكم العسكرى الحياة المدنية .

Foreign Policy, No. 99, Summer 1995.



## Peace Process or Puppet Show?

Clovis Maksoud

مناظرة الشرق الأوسط : هل عملية السلام حقيقة أم هي مسرح العرائس - كلوفيس مقصود .

International Affairs, Vol. 71, No. 3,  
July 1995

Ethics, the Environment and the  
Changing International Order: An Intro-  
duction to the Debate

Henry Shue

الأخلاق والبيئة وبيورها في تغيير النظام العالمى : مقدمة  
لموضوع المناظرة - هنرى شوى .

Equity International Relations:

A Third World Perspective

Cedric Grant

المساواة فى العلاقات الدولية : وجهة نظر العالم الثالث -  
سيدريك جرانت

International Affairs, Vol. 71, No. 2,  
April 1995

New Designs on NATO

US Perspectives on NATO's Future

Stanely Sloan

تشكيل جديد لحلف الناتو : وجهة نظر الولايات المتحدة  
لمستقبل الناتو - ستانلى سلون

Partnership for Peace and Beyon

John Borawski

الشراكة فى السلام وما بعد ذلك : جون بوراوسكى .

استراتيجية عسكرية :

~~~~~

Foreign Policy 99 Summer 1995

Israel's Unauthorized Arms Transfers

Duncan Clarke

اسرائيل وتحويل الأسلحة غير المقتنة - دنكان كلارك .

لماذا لن تسقط الصين - ياشنج هوانج .

Orbis, Vol. 39, No. 4, Autumn 1995.

Will Moscow Use High-Tech. to
Rematerialize.

Sumner Benson

هل تستخدم موسكو التكنولوجيا المتطورة لاعادة بناء
نفسها - سمتر بنسن .

علاقات دولية :

~~~~~

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, Sep-  
tember/October 1995.

Reforming the United Nations

Paul Kennedy & Bruce Russett.

اصلاح الأمم المتحدة - بول كندى وبروس روست .

هذه المقالة تؤكد على أن الاصلاح ضرورى للمنظمة فى  
عقدها الرابع ، فيجب على الدول الأعضاء أن يتناسوا خلافاتهم  
ومصالحهم الخاصة ولا يضعونها على أجندة الأمم المتحدة ،  
إذ أن يجب أن تكون منظمة مستقلة ماديا وسياسيا وعسكريا  
حتى تكون منظمة لها سيادة عالمية .

Social Capital and the Global Economy

Francis Fukuyama

رأس المال الاجتماعى والاقتصاد العالمى - فرانسيس  
فوكوياما

هذه المقالة تثير موضوع أهمية وجود المنظمات التطوعية  
وغير الحكومية والتي لابد أن يكون لها حضور ونفوذ قوى فى  
المجتمع . ويرغم أن هذه المنظمات ليست لها علاقة مباشرة  
بالنمو الاقتصادى إلا أن غيابها سوف يجعل الحكومات تتدخل  
وتعرقل المنافسات الاقتصادية .

Foreign Policy 100, Fall 1995.

The U.N. in Crisis

Paying for Peace and Development

Ruben P. Mendez

الأمم المتحدة فى أزمة : ثمن السلام والتنمية يجب أن يدفع  
- روبين مندرز .

The Middle East Debate:



أغسطس ١٩٩٥  
سبتمبر ١٩٩٥  
أكتوبر ١٩٩٥  
نوفمبر ١٩٩٥

# شهريات



## أعداد : أبو السعود إبراهيم

## أغسطس ١٩٩٥

منزوعة السلاح النووي في آسيا والمحيط الهادئ .

بريطانيا :

٢١ - حركة اعتزال سياسي لنواب حزب المحافظين ومخاوف من تحولهم إلى صفوف المعارضة .

28 - إستقالة زعيم الحزب اليميني في بريطانيا .

تركيا :

٢٦ - في أول سابقة من نوعها :

حزب العمال الكرستاني التركي يشن هجوما على موقع كربية عراقية في منطقتي دهوك و زاخو .

الجزائر :

٢ - قتل ١٥ جريحا في انفجار سيارة مفخخة بولاية بومرداسي .

١٦ - حكما بالاعدام و١١ بالسجن في قضايا الارهاب .

٨ - مصرع ١١٩ من المسلحين بالجزائر في حملة واسعة النطاق .

١٢ - انفجار سيارتين مفخختين قرب العاصمة الجزائرية .

١٤ - احراق مدرسة ثانوية بالجزائر .. ومقتل خمسة في هجوم على موكب زواج .

رواندا :

٢٨ - اقالة رئيس وزراء رواندا بسبب الخلافات حول سياسات حكومته .

١٢ - ديفيد ليفي يعلن انفصاليه عن حزب الليكود الاسرائيلي .

١٥ - الخارجية الاسرائيلية تطالب بتحقيق عسكري في ملاصات إعدام الاسرى المصريين في حرب ١٩٥١

١٨ - اسرائيل تقر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

أفغانستان :

٩ - مصرع واصابة ٤٠ أفغانيا نتيجة قصف كابول بالصواريخ .

- حركة الطالبان تعترض طائرة شحن روسية وتحتجز طاقمها .

٢٧ - القوات الافغانية تستولي على بلدة جيرشيك وتتقدم نحو معقل حركة ( الطالبان ) .

ايران :

١٤ - تعيين « محمد هاشمي » شقيق رافسنجاني نائبا للرئيس الايراني .

٢٧ - صحيفة بريطانية تكشف :

اتفاق سري بين روسيا وايران لتزويد طهران بمقاتلين نوويين .

باكستان :

٢٦ - ملبحة بشعة جديدة في كراتشي ومصرع ١٢٠٠ شخص في موجه العنف العام الحالي .

٢٧ - مصرع مؤلف بوكالة امريكية في كراتشي على يد مجهولين .

بروناي :

١ - مؤتمر بروناي يطالب بإقامة منطقة

اثيوبيا :

٢ - بيان لوزارة الخارجية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

٢١ - اثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين في محاولة اغتيال الرئيس .

الارمن :

٢ - « اياد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

١٠ - الأردن يعطى قبول لاجره وزير الصناعة العراقي وعدد كبير من الضباط .

- الوزير اللاجئ يؤكد العمل على تغيير النظام العراقي .

١٦ - حسين يوافق على إلغاء قانون المقاطعة وحظر التعامل مع اسرائيل .

٢٧ - الاحزاب الأردنية تعول المقاطعة المناورات إلى الابد ١٤٠٠ جندي أمريكي يشاركون في المناورات مع الكويت .

اسرائيل :

٢ - غارة جوية اسرائيلية ضد الجبهة الشعبية بشرق لبنان .

٤ - سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

٥ - السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح ( لامناء الهيكل ) بدخول المسجد الاقصى .

٦ - اسرائيل تغلق المسجد الاقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

١١ - ديفيد ليفي عضو الكنيست يشكل حزبا جديدا لخوض الانتخابات في اسرائيل .



زائير :

٢٠ - زائير تبدأ طرد لاجئي رواندا وبيروندى بسبب إلغاء حظر السلاح عن رواندا .

٢٢ - زائير تتمسك بترحيل لاجئي رواندا وتجمع ١١ ألف تمهيد لطردهم .

٢٣ - لاجئوا رواندا يفرون للقابات والجيال خوفا من ترحيلهم من زائير .

٢٤ - زائير توقف طرد لاجئي رواندا وبيروندى .

سرى لانكا :

٧ - مصرع وإصابة ٧٣ شخصا فى عملية انتحارية فى سرى لانكا .

٣٠ - التاميل يختطفون « عبارة » ركاب فى سرى لانكا ويستخدمونها فى مهاجمة قاربين بحريين .

السعودية :

٢ - عهد يجرى أكبرى تعديل وزارى بالسعودية منذ ١٤ عام .

السودان :

١ - إقالة ٩٠ من جهاز الأمن السودانى .  
مظاهرات الخرطوم بداية التحرك الشعبى للإطاحة بالنظام .

٢ - مصرع ١٤٧ وتدمير ٢٤ قرية فى هجوم مسلح بجنوب السودان .

٥ - ارتفاع كبير فى اسعار السلع السودانية .

٨ - السودان يفرض تقييدات دخول على العرب والاجانب .

١٢ - بيان حكومى سودانى : تحرير مدينة جنوبية ( كبا ) من ايدي المتمردين .

٢٤ - المعارضة السودانية تؤكد تورط ٣ سودانيين فى محاولة اغتيال مبارك .

٣١ - إثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين فى محاولة اغتيال الرئيس .

سوريا :

٤ - سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

١٨ - سوريا ترشيح العلاف أميناً مساعدا للجامعة العربية .

الصين :

٢ - الصين تطرد خباطين امريكيين بعد اتهامهما بالتجسس .

٤ - إصابة ٣ أشخاص فى قنبلة بمحطة

قطار الصين .

١٦ - ترحيل متظاهري السلام الاخضر من الصين بعد احتجازهم ٢٤ ساعة .

٢٥ - بعد طرد داعية حقوق الانسان الامريكى :

الصين تطرد صحفيين اجنبيين بتهمة التجسس .

٢٨ - الصين تكشف عن مخازن للأسلحة الكيماوية اليابانية تركت خلال الحرب العالمية .

العراق :

٥ - العراق يسلم إيكبوس أول تقرير عن أسلحته البيولوجية .

٦ - السلطات العراقية تسلم مبعوث الأمم المتحدة تقريرا من ٥٠٠ صفحة عن برنامج الاسلحة الجرثومية .

١٠ - وسط انقسام خطير فى النظام العراقى :

- لجوء ابنتى صدام وزوجهما وعدد كبير من الضباط العراقيين إلى الأردن .

١١ - الملك حسين يرفض طلب عدى صدام بعودة شقيقته الهاربين .

١٨ - أمريكا تحشد ٤٢ ألف جندي فى الخليج لتشييد الحصار العسكرى .

٢١ - اختفاء شقيق وزير الدفاع السابق وبارد صدام .

٢١ - المعارضة العراقية ترحب بعرض مبارك لجوء صدام إلى مصر .

فرنسا :

١ - فرنسا تكشف للمرة الأولى عن قائمة تجاربها النووية .

١٧ - إصابة ١٧ شخصا فى انفجار قنبلة « مسامير » بباريس .

٢٥ - إستقالة وزير المالية والاتصال والفرنسى .

فلسطين :

٥ - السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح ( لامناء الهيكل ) بدخول المسجد الأقصى .

٦ - اسرائيل تغلق المسجد الأقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

٧ - عرفات وبييرز يبحثان فى طابا تذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى .

١٠ - اجتماع رابع بين عرفات وبييرز لتذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية .

١٠ - الوفد الفلسطينى والاسرائيلى يبدآن فى طابا صياغة مشروع اتفاق توسيع الحكم الذاتى .

- التوصل لحل وسط لمشكلة « الخليل » بترتيبات أمنية مشتركة .

15 - اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية توافق على الاتفاق الجزئى .

18 - اسرائيل تقرر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

٢٣ - اعتقال ٦ يهود متطرفين حاولوا اقتحام المسجد الأقصى .

٢٣ - اسرائيل تعتقل ٣٠ شخصا من عناصر حماس .

٢٧ - بعد التوقيع على اتفاق بقتل ٨ ضحايا إلى السلطة الفلسطينية تبدأ من ١٠ سبتمبر .

٢٩ - اسرائيل توافق على الافراج عن ١٥٠٠ معتقل فلسطينى قبل الانتخابات .

٣٠ - تلجىل توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى إلى ١٨ سبتمبر .

كوريا الشمالية :

٩ - تعثر دبلوماسية الاربعين شطرى كوريا .

- سلطات بيونج يانج تحتجز سفينة كورية جنوبية وتتهم أحد بحارتها .

١٤ - كوريا الشمالية ترفض التفاوض مع سول لتوقيع معاهدة سلام بنبيلة لاتفاقية الهدنة .

الكومنولث الجديد :

٧ - روسيا ترفع حالة الاستعداد بين قواتها فى الشيشان .

- الفرع يسيطر على الجنود الروس بسبب قدرات المقاومة .

١٢ - روسيا تطرد خبيرا عسكريا امريكيا متهما بالتجسس .

١٢ - المفاوضات الروسية الشيشانية تدخل فى طريق مسدود .

١٤ - روسيا توقف أنشطة الجماعات المسلحة فى الشيشان وتهدد بالانسحاب من مفاوضات السلام .

١٥ - المقاتلون الشيشان يسلمون اسلحتهم بعد تهديد يلتسين باستخدام القوة .

١٧ - روسيا تبدأ سحب قواتها من الشيشان بعد تسليم المقاومة أسلحتها .

١٩ - تسوية الخلاف حول الاتفاق العسكرى بين الروس والشيشان تمهيدا لاستئناف مباحثات السلام .



٢١ - القوات الروسية تستعيد السيطرة على مركز البوايس قرب جروزني المحتلة الشيشان .

٢٢ - مصرع حوالي ٨٠ شيشانيا في عملية اقتحام البوايس الروسي .

٢٦ - مصرع وإصابة ٤٠ روسيا في عمليات فدائية للقوات الشيشانية .

٢٩ - نجاة رئيس جورجيا ( أنوار شيفرنادزه ) من محاولة اغتيال .

مصر :

١ - مبارك وحسين يبعثان في الاسكندرية مسيرة السلام والعلاقات العربية والامة الاقتصادية .

٢ - بيان لوزارة الداخلية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

١١ - إرهابيا شاركوا في المحاولة الاثمة لاغتيال مبارك في أبيس ابا .

٧ - كلمة للرئيس مبارك في افتتاح مؤتمر الاديان بالاسكندرية .

٧ - مبارك وزايد يبعثان تطورات السلام بالاسكندرية .

٨ - قمة ثلاثية بين مبارك وزايد وعرفات تبحث تطورات عملية السلام ومستقبل المنطقة ( بالاسكندرية ) .

١٠ - مبارك يحصل جنيف بسويسرا في زيارة قصيرة ويجتمع مع الشيخ زايد .

١٤ - مصر تطلب من اسرائيل تحصيل المستولية في جريمة قتل عدد من أسرى ١٩٥٦

١٥ - اللجنة المصرية السورية المشتركة تختتم أعمالها :

- توقيع بروتوكولات للتعاون المشترك تركز على تكرير النفط والبتركيماويات .

٢٢ - الرئيس في لقاء موسع بالاسكندرية مع اساتذة وشباب الجامعات .

٢٢ - الافراج عن ٦ مصريين من السجون العراقية .

٢٣ - طائرة نقل تتجاوز خط سيرها خطأ

وتعرض لاطلاق تحذيرية .

٢٠ - مبارك لصحيفة « معارف » امور التحقيقات في قضية قتل الاسرى المصريين حفاظا على العلاقات .

الهند :

١٢ - الهند ترفض مبادلة متطرفي كشمير السجناء بالرهائن الغربيين لتسوية الازمة .  
٢٠ - أزمة الرهائن الغربيين في كشمير : أول مفاوضات مباشرة مع المسلمين .

٢٨ - الشرطة الهندية تعتقل زعماء إقليم كشمير .

٣٠ - محادثات سرية لاطلاق سراح الرهائن بين الحكومة الهندية وجماعة ( الفران ) .

٣٠ - التاميل يختطفون « حبار » ركاب في سرى لانكا ويستخفمونها في مهاجمة قاربين بحريين .

الولايات المتحدة :

١ - مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

٥ - كلينتون يهدد باستخدام الفيتو لوقف تسليح البوسنة .

٣ - « ايداد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

٥ - مجلس الشيوخ الامريكي يرفض حظر التجارب النووية تحت الأرض .

١١ - كلينتون يلجأ للفيتو لوقف إلغاء حظر تسليح البوسنة .

١١ - امريكا تعلن وقف تجاربها النووية وتدعو لرفض حظر بولي ملزم .

١٩ - مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه في حادث بالبوسنة .

٢١ - إعادة تشكيل الوفد الامريكي في مفاوضات البوسنة .

اليابان :

٤ - في محاولة لانقاذ الائتلاف الحاكم : تعيد وزارى واسع في اليابان .

١٥ - اتهام طائفة «الحقيقية السلمية» اليابانية بتصنيع المخدرات وتبيير الهجوم بالقاذ السام على مترو الانفاق طوكيو .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ - مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

٣ - كشف شبكة نارية لتفجير الاسلحة الصرب بمشاركة اسرائيل .

١٠ - كرواتيا تحشد ١٠٠ ألف جندي لاستعادة كرايينا من المتمردين الصرب .

٤ - كرواتيا تشن هجوما واسع النطاق على المتمردين الصرب في أراضيها .

٢٥ - الجيش الكرواتي يتوغل ٢٥ كيلو مترا في كرايينا ويستعد لاقتحام عاصمة الانفصاليين .

٥ - سقوط ( كنين ) عاصمة صرب كرايينا في ايدي القوات الكرواتية .

٦ - جيش البوسنة ينضم لجيش كرواتيا لك الحصار من بيهاتشي .

٦ - جمهورية الصرب تحشد قواتها شرق كرواتيا وتعلن التسبب بين الوحدات الخاصة .

٦ - قوات كرواتيا تستولى على أهم معقل لصرب كرايينا

٧ - صرب كرواتيا يسلمون أسلحتهم ويرحلون مع المدنيين إلى البوسنة .

٨ - الجيش البوسني يسترد ( جيب بيهاتشي ) ويبدء استسلام الصرب في كرايينا .

٩ - تطورات جديدة في صرب البلقان تنتز بتدخل جمهورية صربيا رسميا .

١٧ - كرواتيا وصربيا ترحبان بخطة السلام الامريكية والبوسنة تتحفظ .

١٩ - مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه في حادث بالبوسنة .

٢٠ - طائرة لحلف الاطلسطي تشن أنف غارات على موقع الصرب ردا على منبحة سرايفو وتدمير المنفعة والصواريخ الصربية حول العاصمة البوسنية .

تكريز بين الاردن والعراق .

٢٢ - الاردن وقع تفاهات سوريا مع اسرائيل عام ٩١ لتجنب تورطه في حرب الخليج .

٢٥ - شطب ٤٢٠ مليون دولار من الدين الامريكية على الاردن .

الأردن :

١ - الأردن تستعصي سفراء بريطانيا وروسيا والصين لبحث التطورات بالبوسنة .

٤ - محاكمة ١٢ متهما في تنظيم متطرف بالأردن .

١٠ - اتفاقية لإنشاء خط أنابيب ومصفاه

اثيوبيا :

١٥ - اثيوبيا تطرد ٥٠٠ أجنبي بينهم ٤٠ سودانيا .

٢٧ - تعبئة عسكرية اثيوبية على حدود السودان .



#### اسرائيل :

١٩ - مرفات وبيروز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل وحدات مشتركة وأشرف اسرائيل على منطقة المستوطنات .

٢١ - مرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

- اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

٢٨ استجابة لبارك :

اسرائيل تفرج من ٢٨ سجين فلسطينية .

٢٨ - الاتفاق على بدء اعادة انتشار القوات الاسرائيلية بعد ١٢ يوما .

#### أفغانستان :

٤ - قتال عنيف في غرب أفغانستان بعد سقوط أكبر قاعدة عسكرية .

٥ - سقوط مدينة ( هرات ) الافغانية في ايدي قوات ( الطالبان ) .

قرار حاكم المدينة ومع ٦٠٠ جندي إلى منطقة الحدود مع إيران .

٦ - احراق مبنى السفارة الباكستانية في كابول احتجاجا على مساندة إسلام آبادى لحركة ( الطالبان ) .

#### المانيا :

١٧ - انفجار قنبلة في منزل ( بول بروير ) نائب بالبرلمان الالماني .

#### ايران :

١٩ - هبوط طائرة ايرانية مختطفة في اسرائيل .

- طهران تتهم تل أبيب بالتورط في الحادث .

٢٠ - اسرائيل تسمح للطائرات المختلفة بالعودة لايران بعد استجواب الركاب لجمع معلومات عن طيار مفقود .

٢٨ - في محاولة لتحسين علاقاتها مع واشنطن :

الصين تتراجع عن بيع صفقة مضاملات نووية لايران .

#### ايرلندا :

١١ - اسوأ أعمال عنف في ايرلندا الشمالية منذ عام .

#### باكستان :

٦ - احراق مبنى السفارة الباكستانية في

كابول احتجاجا على مساندة إسلام آباد لحركة ( طالبان ) .

١٨ - باكستان تقرر سحب التسهيلات الممنوحة لبعض الفصائل الافغانية على أراضيها .

٢٥ - مصرع ١٤ في أسوأ أعمال عنف في باكستان .

- تقرر قوات عسكرية لغرض الأمن في كراتشي .

#### بريطانيا :

٦ - في أسوأ أزمة منذ عام :

إلغاء القمة البريطانية الايرلندية يهدد بتجديد العنف وانهايار عملية السلام .

٢٠ - على هامش الجمعية العمومية العامة :

عقد أول قمة بريطانية ( رجنتينية ) منذ عام ١٩٨٢ .

#### بنجلاديش :

٢ - الاضراب يصيب بنجلاديش بالشلل الحكومة تعهد ٦ آلاف شرطى في العاصمة لمنع العنف وتدمير المنشآت .

٣ - اليوم الثاني لاضراب المعارضة بنجلاديش :

إغلاق مكاتب الحكومة والشركات والمدارس في أكثر من ٦٠ مدينة .

#### الجزائر :

١ - فرض تأشيرة دخول بين الجزائر والسنغال .

١٠ - احتجاجا على اغتيال الصحفيين . احتجاج جميع الصحف الجزائرية من الصدور ٣ أيام .

١٧ - مصرع أول مرشح لانتخاب الرئاسة في الجزائر .

١٩ - قادة الجيش الجزائري يوافقون على ترشيح زوال للرئاسة .

٢٩ - الشرطة الفرنسية تقتل الجزائري ( خالد القفال ) المتهم في انفجار باريس .

#### جزر القمر :

٢٨ - انباء عن انقلاب في جزر القمر واحتجاز سعيد جوهري .

- اشتباكات بين قوات الحكومة المرتزقة وانباء عن أصابة الطائرات .

- وزير الداخلية يطالب فرنسا بالتدخل عسكريا لوضع حد لمحاولة الانقلاب .

٢٠ - الاتحاديون يسيطرون على المطار والمنشآت الحيوية بجزر القمر .

#### رواندا :

١٤ - الأمم المتحدة تتهم جيش رواندا بارتكاب مذبحه قري الشمال .

- وزير دفاع رواندا يعترف بالمذبحة وزائير تؤكد إغلاق الحدود .

#### السودان :

٦ - مصرع ١٢ شخصا في فجار بمنطقة الحدود الاوغندية السودانية .

٨ - المعارضة السودانية تكشف تفاصيل مخطط البشير - التراي لقلب نظام الحكم في ليبيا .

٩ - الدبلوماسيين السودانيين بدأوا مغادرة اثيوبيا ومظاهرة بجامعة الخرطوم احتجاجا على اعتقال الطلاب .

١١ - بيان الدورة الطارئة لجهاز تسوية النزاعات الافريقية حول محاولة اغتيال مبارك :

١٢ - قوات الأمن السودانية تقتحم جامعة أم درمان وتنتشر في شوارع الخرطوم لاعادة الهدوء .

١٥ - اعتقال المئات في السودان لمحاولة وقف المظاهرات .

#### الصومال :

١٢ - مصرع ٦ من رجال الدين بمقديشو بعد اختطافهم من مسجد في جنوب المدينة .

١٧ - القوات الزعيم الصومالي ميديد تستولي على مدينة صومالية .

٢٢ - إطلاق سراح ٤ احنيا احتجزهم ميديد بالصومال .

#### الصين :

٤ - افتتاح المؤتمر الدولي العالمي للمرأة في بكين وسط نداءات بتحقيق المساواة بين الجنسين .

٤ - الشرطة الصينية تمنع دخول مبنى مانديلا قاعة المؤتمرات بمؤتمر بكين .

١٠ - خمس دول تبدأ مناورات بحرية وجوية في بحر الصين الجنوبي .

١٥ - مؤتمر بكين ينهي أعماله بإصدار الوثيقة الختامية .

٢٨ - في محاولة لتسحين علاقاتها مع واشنطن :

- الصين تتراجع عن بيع صفقة مضاملات نووية لايران .



## العراق :

- ١٠ - ١٠ آلاف مراقب أجنى للاشراف على الامتقاء بالعراق .  
١٠ - اتفاقية لانشاء خط انابيب ومصفاة تكرير بين الاردن والعراق .

## عمان :

- ١١ - سلطان عمان يتعرض لحادث مرور في صلاة .  
١١ - مصرع قيس الزواوى نائب رئيس وزراء عمان في حادث تصادم سيارة السلطان قابوس .  
فرنسا :

- ١ - قوات الكوماندوز الفرنسية تقتحم سفينة ( السلام الاخضر ) المعارضة للتجارب النووية . مطاردة مثيرة بين البحرية الفرنسية والقوارب المطاطية في مياه المحيط الهادى .  
٧ - مصائد وشغب في تاهيتى ردا على التجارب الفرنسية وشيراك يلغى زيارته لليابان احتجاجا على انتقادات طوكيو .  
١٠ - البحرية الفرنسية تحتجز سفينة لمنظمة ( السلام الاخضر ) في جزيرة موروردا .  
١١ - استراليا ونيوزيلندا تبنيان تصريحات شيراك حول استمرار التجارب النووية .  
١٧ - إبطال مفعول عيوتين ناسفتين بمقر باريس .  
٢٢ - محكمة العدل الدولية ترفض طلبى استراليا ونيوزيلندا بوقف التجارب النووية الفرنسية .  
٢٣ - نجاة لوبان زعيم العنصرية بفرنسا من محاولة لاغتياله .  
٢٥ - الحرب الاشتراكي الفرنسي يحرز تقدما في انتخابات تجديد مجلس الشيوخ .

## فلسطين :

- ١ - إختتام مفاوضات ايلات نون التوصل لاتفاق حول المسائل الجوهرية .  
١٠ - السلطة الفلسطينية ترفض اقتراحا اسرائيليا باتسحاب جزئى من الخليل .  
- الفلسطينيون يتسلمون ٧ صلاحيات جديدة بالضفة الغربية .  
١٥ - توقف الترحيل الجماعى للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .  
إصابة ٧ فلسطينيين في انفجار بمستودع اسلحة قرب بيروت .  
١٧ - الفلسطينيون يرفضون المشروع الاسرائيلى لحل مشكلة الخليل .

- ١٨ - الجانب الفلسطينى يقترح توسيات مشتركة مع قوة مراقبة لواءة للأمن في الخليل .  
١٩ - عرفات وبييرز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل .

- ٢١ - عرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

- اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

- ٢٤ - توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى بالاحرف الاولى في طابا .

## الكومنولث الجديد :

- ٨ - روسيا ترفض تجديد معاهدة الصداقة مع كوريا الشمالية .  
١٢ - نصف مقر السفارة الامريكية بموسكو بصواريخ آر . بي . جى .  
١٩ - اعتقال زعيم معارض ( جيجانجيل شفىلى ) بجمورجيا واتهامه بمحاولة اغتيال شيفر نائزه .  
٢٢ - إنقاذ روسيا كارثة نووية مروعة بسبب قطع الكهرباء عن قاعدة بحرية في شمال روسيا مما أدى إلى توقف أجهزة التبريد بإحدى القواعد النووية وتعريض مفاعلها النووى للانفجار .  
٢٤ - منع ١٠ احزاب أنرييجانية من دخول أول انتخابات برلمانية .

## لبنان :

- ٨ - لبنان تمنع دخول باخره ليبية تحمل ١٥ ألف فلسطينى .  
٩ - إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية لمنع دخول الفلسطينيين القادمين من ليبيا .

## ليبيا :

- ١٠ - ليبيا طردت ٧ آلاف مصرى خلال ٤ أيام وتستعد لترحيل ٦٠٠ ألف افريقى .  
١٣ - ليبيا تبعد مجموعة جديدة من الفلسطينيين .  
اخراب في صيدا احتجاجا على الاجراءات الليبية .  
١٥ - توقف الترحيل الجماعى للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .  
٢٢ - ليبيا تسمح بعودة ١٥٠ فلسطينيا من السلوم .  
٢٤ - ليبيا أول دولة تعترف بعبيد رئيسا للصومال .  
٢٦ - ليبيا تطرد ٣٠٠ ألف سودانى و ٢٠ ألف فلسطينى .

## مصر :

- ٣ - الزعيمان العربيان في مؤتمر صحفى : قمة مبارك والاسد بالقاهرة تناولت آخر تطورات عملية السلام والقضايا العربية والعلاقات الثنائية .

- ٤ - تقرير الرئيس عن مباحثات موسى بلديس أبابا اثيوبيا أبلغت مصر بنتائج التحقيقات بالكامل .

- ٦ - سوزان مبارك تعلن في كلمة أمام المؤتمر العالمى للمرأة في بكين : مصر اختارت الديمقراطية أسلوبا للحكم وترفض ما يخالف الاديان والقيم السامية .

- ٧ - مؤتمر الصحفيين يختتم أعماله ويصدر توصياته .

- ٧ - مبارك وعرفات يبحثان بالاسكندرية تطورات المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

- ٢٠ - مبارك يقر تشكيل مجموعة وزارية لحل مشكلة برج العرب ودعم الصناعات التصديرية بالمنطقة .

- ٢١ - مجلس الجامعة العربية يختتم أعماله بالقاهرة .

- اجهاض مشروع ميثاق الشرف ومشروع انشاء محكمة العدل العربية .

- ٢٤ - توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى بالاحرف الاولى في طابا .

- ٢٧ - مبارك يصل إلى واشنطن لحضور الاحتفال بتوقيع اتفاق طابا في البيت الابيض .

## الولايات المتحدة :

- ٢ - واشنطن ترفض بيع الاسلحة لسرى لانكا والمتمردون يحتجزون سيارات الصليب الاحمر .

- ٧ - استقالة « بوب باكورد » عضو بارز بمجلس الشيوخ الأمريكى بسبب فضائح أخلاقية .

- ٢٢ - افتتاح مكتب اتصال أمريكى في بيونج يانج بكوريا الشمالية .

- ٢٦ - كلينتون يعلن التوصل الى اتفاق لتسوية أزمة البوسنة .

- ٢٦ - كلينتون يقرر الأبقاء على معامل الاسلحة النووية .

- ٢٨ - احتفال تاريخى بواشنطن للتوقيع على اتفاق توسيع حكم الذاتى الفلسطينى .

- ٢٩ - إعلان القمة الخامسة في واشنطن :

- تعهد بمساندة السلطة الفلسطينية وتحقيق السلام على المسارين السورى واللبنانى .

## اليابان :

- ٢٢ - هاشيموتو رئيسا للحزب



الديمقراطي الياباني .

اليمن :

٤ - إزالة أربعين ألف لغم حول مدن من آثار الحرب الأهلية في اليمن .

يوجوسلافيا :

١ - بعد ٥٠٠ طلعة جوية على الأهداف الصربية في أيام الاطْلَنْطى يوقف مؤثرا ضرباته الجوية لاتاحة الفرصة للمفاوضات .

٢ - فشل أول اجتماع لسحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول سراييفو .

٣ - إنذار من الاطْلَنْطى للصرب لسحب أسلحتهم قبل منتصف الليلة .

## أكتوبر ١٩٩٥

الأرجن :

١ - المعارضة الأرجنية تعتمد ميثاقا لوقف التطبيع مع إسرائيل .

١٦ - وقف سحب جوازات السفر الأرجنية الدائمة من الفلسطينيين .

٢٩ - الملك حسين يفتتح المؤتمر الاقتصادي بحضور ممثلي ٦٣ دولة وألف رجل أعمال .

٣١ - قمة عمان تختتم بإعلان قيام بنك للتنمية ومؤسسات للتعاون .

إسرائيل :

١ - تشكيل وحدة عسكرية بالجيش الاسرائيلي لمكافحة الشغب بالضفة الغربية .

١١ - السلطة الفلسطينية تتسلم ٣ قرى بالضفة واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠ فلسطيني .

١٧ - اجتماع طارئ للحكومة الاسرائيلية بعد مصرع وأصابة ٧ جنود .

- حشود تتدفق على جنوب لبنان .

١٧ - اسرائيل تمنع الزائرين من دخول غزة وزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٤ - فضيحة مالية تهدد حزب العمل الاسرائيلي .

٣١ - اسرائيل تقترح خرائط جديدة لاحياء انتشار جيشها خارج مدن الضفة .

أفغانستان :

٧ - تسليم الطرق حول كابل لمنع سقوطها والحكومة الافغانية تأمر باعتقال

- القوات النواية تفتح طريقا لسراييفو وتواصل الاغارة تداخل المدينة .

٦ - الاطْلَنْطى يواصل غاراته الجوية على مواقع صرب البوسنة .

١٠ - صرب البوسنة يرفضون سحب أسلحتهم من حول سراييفو وصواريخ توماهوك تقصف الدفاعات الجوية للصرب للمرة الأولى .

١٢ - طائرات الاطْلَنْطى تشن أعنف هجمات على مواقع الصرب حول سراييفو .

١٩ - الأول مرة منذ بداية العدوان الصربي القوات المسلمة والكراتية تسيطر على نصف أراضي البوسنة بعد الانتصارات على الصرب .

المجاهدين الاجانب لمحاولتهم الاطاحة بها .

١١ - قوات « الطالبان » تشن هجوما شاملا على العاصمة الافغانية وتستولي على بلدة مهمة بالجنوب .

١٢ - حركة الطالبان تقصف كابل تمهيدا لاحتلالها .

١٤ - كابل تعلن استعادة « هيرات » وتستعد لهجوم مضاد جديد لمنع سقوط العاصمة .

٢٢ - طائرات الفصائل المناهضة لرياني تشن غارة على وسط كابل .

بريطانيا :

٤ - انتصار ساحق لتوني بليز زعيم حزب العمال البريطاني على الجناح اليساري في المؤتمر السنوي لحزب العمال .

٥ - بريطانيا ترفض تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٦ - المؤتمر العام لحزب العمال البريطاني يقر بقاء المنشآت النووية .

٨ - ضربة هنيئة لحزب المحافظين البريطاني قبيل انعقاد مؤتمر السنوي .

- نائب بارز ينشق عن الحزب ويعلن انضمامه إلى صفوف العمال .

٢٥ - بريطانيا تطرد دبلوماسيا عراقيا لتورطه في أنشطة ارهابية .

بنجلاديش :

١٦ - اصابة مظاهر الحياة في بنجلاديش بالشلل بسبب أطول إضراب عام .

١٨ - المعارضة في بنجلاديش ترفض

٢١ - بعد سحب الصرب لأسلحتهم :

- الأمم المتحدة وحلف الاطْلَنْطى يعلنان الضربات الجوية ويحذران من مهاجمة سراييفو . السماح بحرية التنقل حول العاصمة وإعادة فتح المطار ورفع الحصار عن المعونات الانسانية .

٢٢ - بينجوايتش يرفض الخطة الامريكية لتقسيم البوسنة .

٢٤ - البوسنة تقاطع محادثات نيويورك وترفض وقف الهجوم على « بانيا لوكا » .

٢٥ - البوسنة تعلن موافقتها على حضور مؤتمر نيويورك الثلاثي .

اجراء محادثات لتسوية الأزمة مع الحكومة .

تركيا :

١٧ - تكليف رئيسة وزراء تركيا بتشكيل حكومة جديدة .

٢١ - تانسو تيلجو تشكل الحكومة التركية الجديدة .

الجزائر :

٣ - اغتيال « عمر ورتلان » رئيس تحرير صحيفة « الخبر » الجزائرية .

١٠ - اغتيال « حمادي عمر » مجاهد يارز وابنه شريف في العاصمة الجزائرية .

٩ - قوات الامن الجزائرية تقتل مائة من المسلحين بشرق الجزائر .

١٨ - مجموعة ( العقد الوطني ) تعلن رسميا رفضها لانتخابات الرئاسة في الجزائر .

٢٢ - بدء حملة الانتخابات الرئاسة بالجزائر .

٢٣ - بؤس أزمة جديدة في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

٢٤ - أسرار جديدة حول إلغاء لقاء زوال وشيراك : الرئيس الجزائري أصر على اجراء المحادثات باللغة العربية .

جزر القمر :

١ - القوات الفرنسية تقتحم عاصمة جمهورية جزر القمر لانهاء انقلاب المرتزقة .

- السيطرة على المنشآت الحيوية والاتراج عن الرئيس سعيد جومر المحتجز .



٥ - انتهاء أزمة جزر القمر بعد استسلام  
« بوب ديتار » والموتقة .  
سرى لانكا :

٢٠ - المتطرفون التاميل يمسرون  
مستودعين للوقود ويقتلون ٢٣ في سرى  
لانكا .

٢١ - استئناف مسلسل المذابح في سرى  
لانكا : مقتل قرويا في هجوم للمتربين التاميل  
شمال البلاد .

٢٢ - جيش سرى لانكا يتقدم لمسافة ٧  
كيلو مترات في جافنا وجماعة نمر التاميل  
الانفصالية تهر لتجنيد الاطفال .

٢٣ - التاميل يرتكبون مذبحه جديدة في  
جنوب شرقي سرى لانكا .

٢٩ - مصرع ٧٠ في المعارك المضارية بين  
جيش سرى لانكا والتاميل في جافنا .

#### السودان :

١٥ - خلافات سودانية المانية بعد اتهام  
حكومة الخرطوم بقتل الطلبة بالسجون .

١٧ - واشنطن تستدعي فجأة سفيرها  
في الخرطوم .

٢٠ - السودان واثيوبيا تحشدان قواتهما  
على الحدود والخرطوم ترفض تسليم المتورطين  
في حادث ابيس ابايا .

٢٣ - المعارضة السودانية تحدد بالوثائق  
اماكن إقامة ٥٠٠ ارهابي بالسودان .

٢٤ - اثيوبيا تبعد ٣٩ سودانيا وتشد  
الرقابة على الحدود .

٢٠ - قوات جاراتج تفرج عن ١٠ أسرى  
من الجيش السوداني .

#### العراق :

٧ - الابقاء على مراقبي بعثة الأمم  
المتحدة على الحدود بين العراق والكويت .

١٥ - صدام حصل على ١٠٠٪ من  
الاصوات .

١٨ - بغداد تعترف بمحاولة فاشلة لإنتاج  
قنبلة نووية صغيرة .

#### فرنسا :

٢ - فرنسا تتحدى العالم وتجرى التجربة  
النووية الثانية في جزيرة ( فانجا تونا ) .

٢ - تصاعد المطالبة بعزل فرنسا  
ببلوماسيا وسط غضب عالمي بعد تفجيرها  
النووي الثاني .

١٤ - انتخاب ليونيل سيجان سكرتيرات  
أول للحزب الاشتراكي في فرنسا .

١٥ - انتخاب جوييه رئيسا للحزب

#### الحاكم في فرنسا :

١٨ - تضامن المعارضة مع شيراك بعد  
الانفجار الأخير .

٢٤ - أسرار جديدة حول الفاء لقاء زبال  
وشيراك .

- الرئيس الجزائري أسير على اجراء  
المحادثات باللغة العربية .

#### فلسطين :

٥ - السلطة الفلسطينية تندد بقرار  
اسرائيل الافراج عن ٢٨ معتقلة فلسطينية .

٧ - المبعوثون الفلسطينيون من ليبيا  
يوصلون مقاماتهم على الحدود مع مصر .

٨ - مسئول فلسطيني جهود مبارك نجحت  
في تسوية أزمة الفلسطينيين المبعوثين .

- اتفاق على عودة ١٠٠ أسيرة فلسطينية  
لفترة .

٨ - الرئيس الفلسطيني يوافق على  
الافراج عن ٢ قادة حماس .

٩ - تطبيقا لاتفاق طابا : اسرائيل تبدأ  
الافراج عن ألف سجين فلسطيني وبدء  
الانسحاب من ٢ قرى قرب رام الله والخليل .

١٠ - المبعوثون الفلسطينيون يلقون الطريق  
بين مصر وليبيا ويهملون النار في شاحنة  
مصرية .

١١ - السلطة الفلسطينية تتسلم ٢ قرى  
بالخنفه واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠  
فلسطيني .

١٥ - اتفاق عرفات وبيروز تشكيل لجنة  
مشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاق طابا .

- الأمن الوثائقي الفلسطيني يعيد فتح ٥  
مكاتب أغلقها اسرائيل في الضفة .

١٧ - اسرائيل تمنع الزائرين من دخول  
غزة وزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٢ - السلطة الفلسطينية انتهت من إعداد  
مشروع قانون الانتخابات .

٢٤ - الكونجرس الأمريكي يوافق بأغلبية  
ساحقة على نقل السفارة الأمريكية للقدس عام  
١٩٩٩ .

٢٥ - خلافات فلسطينية اسرائيلية تهدد  
بتسجيل الانسحاب من جنين ، واسرائيل  
تعارض مرور الشرطة الفلسطينية إلى المدينة  
ويحوزتها أسلحة .

٢٤ - في سابقة تحدث لأول مرة : عرفات  
يجتمع مع زعماء الجالية اليهودية في أمريكا .

٢٥ - الفصحة الأولى من الضمباط  
الفلسطينيين تدخل جنين .

٢٨ - عرفات يتلقى ضامانا من كلينتون  
بعزم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس .

٢٨ - اغتيال د . فتحى الشافعي زعيم

حركة الجهاد الفلسطينية بأيدي الموساد في  
مالطا .

#### كوريا الجنوبية :

١٦ - تصاعد الحملة المطالبة بمحاكمة  
المستولين عن مذبحه ١٩٨٠ في كوريا  
الجنوبية ، وقوات الأمن تقتحم مقر الحزب  
الحاكم وتقتل طلابا يحتلون المبني .

١٧ - إعلان حالة التأهب في كوريا  
الجنوبية بعد مقتل جندي حاول التسلل عبر  
الحدود .

٢٧ - أكبر فضيحة مالية بكوريا الجنوبية  
رئيس سابق يمتثل للشعب عن اختلاس ٢٢١  
مليون دولار .

٢٠ - رئيس كوريا الجنوبية ينفي تورطه في  
فضيحة الاموال .

#### الكومنولث الجديد :

٦ - في ثاني محاولة لاغتيال مسئول روسي  
خلال اسبوعين إصابة قائد القوات الروسية  
بالشيشان ومصرع بعض ومعاونيه .

١٠ - يلتصق يرفض إعلان الطوارئ في  
جورجيا .

١١ - الشيشان تواف تفيد الاتفاق  
العسكري في موسكو .

١٤ - بعد ١٠ ساعات :

انهاء عملية اختطاف اتوبيس في قلب  
موسكو مسلح مجهول احتجز ٢٥ سائحا كوريا  
جنوبيا قرب الكرملين .

٢٥ - مظاهرات شيشانية في جورجيا  
احتجاجا على تعيين رئيس الوزراء الجديد .

٢٦ - احابة يلتصق بثنائي أزمة قلبية  
خلال ٤ أشهر .

٢٩ - اتفاق أمريكي روسي لتسهيل معاهدة  
الحد من القوات التقليدية في أوروبا .

#### لبنان :

١٢ - عبوة ناسفة تقتل وتصيب ٦ جنود  
اسرائيليين بجنوب لبنان .

١٩ - مجلس النواب اللبناني يوافق على مد  
ولاية الهراوي .

٢٠ - مصرع واصابة ١٠ أشخاص في  
هجوم للمقاومة اللبنانية على الميليشيات الموالية  
لاسرائيل .

#### ليبيا :

٢ - طرابلس تلقي عقد عمل جميع  
الفلسطينيين وتستمر في عمليات طردهم إلى  
الحدود المصرية وسوريا .



٧ - المبعوثون الفلسطينيون من ليبيا يواصلون مظاهراتهم على الحدود مصر .

١٤ - ليبيا تنفي الاتفاق مع مصر حول وقف طرد الرعايا الفلسطينيين .

١٦ - ليبيا تسحب ترشيحها لعضوية مجلس الأمن .

١٨ - الأمم المتحدة ترفض ترحيل مليون أفريقي جوا من ليبيا .

٢٩ - ليبيا تسمح بعودة ٢٥٠ فلسطينيا من المبعوثين .

مصر :

٥ - الرئيس مبارك يوجه كلمة إلى الأمة في الذكرى الـ ٢٢ لانتصار أكتوبر .

١٠ - المبعوثون الفلسطينيون يظفون الطريق بين مصر وليبيا ويشتعلون النار في شاحنة مصرية .

١٠ - مظاهرات عارضة في دمشق بين مبارك والاسد .

١١ - نتائج إيجابية لمفاوضات الوفد الاقتصادي بواشنطن .

١٥ - مبارك ورئيس وزراء الهند يسهلان مستقبل حركة عدم الانحياز .

١٧ - انتخاب مصر بالإجماع رئيسا لمنظمة السياحة العالمية لمدة عامين .

١٧ - الرئيس مبارك في افتتاح الدورة الـ ١١ لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة

٢٢ - مبارك في بيان إلى الأمم المتحدة : مصر تدعو لبناء مصداقية جديدة للنظام الدولي وتطالب بإلزام عالمي بالسلام والتنمية .

٢٧ - فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب .

٣١ - قمة عمان تختتم أعمالها بإصدار قرارات مهمة لتحقيق التعاون الاقتصادي .

- بنك للتنمية بالقاهرة ومجلسان لدعم التجارة والسياحة .

المكسيك :

٤ - اتفاق في المكسيك حول مفاوضات لإنهاء حركة تمرد الهند الأحمر .

٢٤ - اعتقال « فرناندو يانزموونز » مؤسس حركة زابايتستا يهدد عملية السلام في المكسيك .

نيجيريا :

١ - لجانة نيجيريا العسكريون يمدون حكمهم ٢ سنوات أخرى .

- أباتشا يخفف عقوبة الإعدام عن ١٢ معارضا ويبقى أبينلا في السجن .

الولايات المتحدة :

١ - كلينتون يوقع وثيقة ملتزمة جهود تشييد عملية السلام .

١٦ - « مسيرة المليون » في واشنطن تعبيرا عن تجاهل السود الأمريكيين .

١٧ - بوانر أزمة جديد بين واشنطن وطوكيو بفجرها تقرير عن تجسس أمريكي على مفاوضات السيارات .

٢٢ - بدء احتفالات العيد الخمسين للأمم المتحدة .

٢٤ - الكونجرس الأمريكي يوافق بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الأمريكية للقدس ١٩٩٩

- كلينتون يرفض القرار بأن يوقعه .

٢٩ - اتفاق أمريكي روسي لتحديد معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا .

٢٩ - قبل ساعات من بدء مفاوضات السلام : الكونجرس يشترط مرافقته قبل إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة .

٢٩ - فضيحة جديدة تهز المخابرات الأمريكية ( سى آى ايه ) المسئولون تستروا على الجواسيس السوفيت .

اليابان :

٤ - زعيم المتطرفين باليابان اعترف بالهجوم على مترو الاتفاق .

٢٠ - استقالة مدير وكالة المخابرات اليابانية بعد خلافه مع مورايا .

٢١ - أكبر مظاهرة احتجاج يابانية ضد

القواعد الأمريكية في أوكينا .

٣٠ - بعد ثبوت تورطها في الإرهاب محكمة طوكيو تصدر قرار بحل طائفة الحقيقة السامية .

اليمن :

٩ - اليمن تعترف بجواز السفر الفلسطيني الذي أصدرته سلطة الحكم الذاتي .

٢٧ - ترحيل الجزائريين من اليمن ضمن الحملة ضد التطرف .

يوجوسلافيا الجديدة :

٣ - قتال عنيف في غرب البوسنة وجنوب سراييفو .

- اتفاق مفاجئ بين الكروات والصرب على مبادئ التسوية في سلطونيا الشرقية .

٤ - وزراء دفاع الاطلسي يبحثون قوة حفظ السلام بالبوسنة .

٥ - الاطراف المتحاربة في البوسنة تتفق على وقف إطلاق النار .

٨ - الصرب يقصفون مخيمات المسلمين بقنابل عتقوية .

١٨ - الاتفاق على تبادل مكاتب الاتصال بين البوسنة وصربيا .

٢١ - إزاحة الستار عن فضيحة نواية في البوسنة : قوات الحماية الهولندية سالت ٢٢٩ مسلما مذابح الصرب في سربرينيتسا .

٢٦ - قلق بالأمم المتحدة لاختفاء آلاف اللاجئين المسلمين في البوسنة .

٢٩ - الصرب يقتلون ٦ آلاف مسلم في أيشع جريمة حرب أوروبية .

٢٩ - انتخابات نيابية مبكرة في كرواتيا لتدعيم سلطات الرئيس توجومسان .

بالارجنتين « منعم » يدعو لبحث مشكلات الفقر والبطالة وتجارة المخدرات .

اسبانيا :

٢٧ - بدء أعمال برشلونة : نول المتوسط وأوروبا تبحث إطارا جديدا

اثيوبيا :

٩ - اعتقال صحفي أثيوبي اختطاف طائرة ركاب يونانية .

الارجنتين :

٧ - افتتاح قمة مجموعة الـ ١٥

الأردن :

١٣ - أزمة في مجلس النواب الأردني بسبب هجوم الملك حسين على المعارضة والنقابات .

١٨ - إعادة تعيين أحمد اللوزي رئيسا لمجلس الأعيان الأردني .

نوفمبر ١٩٩٥



لعلاقاتها .

٢٨ - في البيان الختامي لمر تمر  
برشلونة : تكثيف التعاون للقضاء على  
الارهاب والجريمة المنظمة والحد من  
انتشار أسلحة الدمار الشامل .

اسرائيل :

١ - الطائرات الاسرائيلية تقصف  
مواقع حزب الله ردا على هجمات المقاومة  
في جنوب لبنان .

٢ - إصابة ١١ اسرائيليا في انفجار  
سيارتين بقرعة « الجهاد الاسلامي » تعلن  
مستوياتها من العمليات .

٤ - اغتيال واين على يد متطرف  
اسرائيلي خلال تجمع لمؤيدي السلام بتل  
أبيب .

٣ - مصاحبات قاتلة اصابت رئيس  
الوزراء الاسرائيلي والمنظمة اليهودية  
( المنتظمة ) تعلن مسئوليتها عن  
الحادث .

- شيمون بيريز يتولى رئاسة الوزراء  
بالانابة .

- المتطرف الاسرائيلي : قتل راين  
( بأمر من الله ) واست نادما .

٦ - قادة العالم يدعون في جنازة  
راين للالتزام بالسلام ويؤكدون إدانتهم  
للارهاب .

٦ - حيس ١٥ يوما لقاتل راين  
( إيجال مامير )

- شقيق عامير زوده برصاص  
( دهم ) .

٨ - استقالة كبار قادة جهاز الأمن  
الاسرائيلي وتشكيل لجنة رسمية للتحقيق  
في اغتيال راين .

١٣ - بعد احتلال دام ٢٨ عاما  
انسحبت اسرائيل من أول مدينة بالضفة ،  
السلطات الفلسطينية تسلمت ( جنين )  
وسط احتفالات صاخبة .

١٩ - اسرائيل تبدأ الانسحاب من  
طواكرم .

٢١ - اسرائيل تمنح ( لجره ناثنان  
بولارد ) الجاسوس لصالح اسرائيل  
جنيتها تمهيدا لاطلاق أمريكا سراحه .

٢٢ - الكنيسة يوافق بالاعلبية على  
الحكومة الاسرائيلية الجديدة .

٢٦ - خلافات كبيرة بين سوريا  
واسرائيل حول مضمون البيان الختامي  
برشلونة .

٢٧ - موريتانيا واسرائيل تتفقان على  
فتح مكتبين لرعاية المصالح في  
واكشوط وتل أبيب .

٢٩ - مجلس الوزراء الاسرائيلي  
يرفض الرد العسكري على هجمات المقاومة  
اللبنانية .

افغانستان :

١١ - في ثاني هجوم بالصواريخ على  
كابول خلال ٢٤ ساعة مصرع ٢٥ وإصابة  
٥٠ شخصا وفوضى بالعاصمة .

١٣ - « الطالبان » تقصف قصر  
الرئاسة الافغاني بالصواريخ .

١٥ - رباني يعلن استعداداته للتفاوض  
مع الاطراف المتحاربة في أفغانستان .

باكستان :

١٩ - هجوم ارهابي وحشي يدمر  
السفارة المصرية بباكستان استشهد ٥  
مصريين و ٨ باكستانيين وافغانين وإصابة  
٦٠ آخرين .

٢٠ - قوات الأمن الباكستانية تدهم  
مواقع الحرب الافغان في بيشاور .

٢٥ - في نظير بوتو تتهم جهات غربية  
بتمويل الجماعات المتطرفة .

٢٦ - السلطات الباكستانية : شخص  
عربي المتهم الرئيسي في حادث السفارة  
المصرية .

بريطانيا :

٦ - البوليس البريطاني يواصل  
الاعتقال ضد المتطرفين الجزائريين في  
لندن .

٧ - براءة رجال أعمال بريطانيين من  
تهمة بيع الأسلحة للعراق .

٩ - انقسام حاد داخل الكومنولث  
البريطاني حول سبل الضغط على حكومة  
نيجيريا .

١١ - النواب المحافظون يتحدون  
البرلمان البريطاني ويرفضون الكشف عن  
مصادر أموالهم .

١٥ - ضربة جديدة لحكومة بريطانيا ،  
رجال الأعمال يرفضون تأييد المحافظين .

١٧ - توقف أول صحيفة بريطانية  
( توداي ) استخدمت التكنولوجيا  
الحديثة .

بنجلاديش :

١٣ - المعارضة في بنجلاديش ترفض  
فتح الحوار مع حكومة بيجوم .

٢٤ - رئيس بنجلاديش يحل البرلمان  
تمهيدا لمعد انتخابات عامة مبكرة .

بوروندي :

١ - جيش بوروندي يقتل ٢٥٢ من  
الهوتو بشمال البلاد ، برئاسة الجمهورية  
تعترف بالمذبحة ووزير الدفاع ينفي .

بولندا :

٢٥ - الكسندر لفاسينفسكي الرئيس  
البولندي الجديد يستقيل من الحزب  
الشيوعي السابق .

تركيا :

٢٥ - تجدد النزاع بين تركيا وروسيا  
حول استخدام مضيق البسفور الذي يربط  
البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط .

الجزائر :

١٠ - مجموعة مسلحة اغتالت راهبتين  
واستاذة جامعا .

١٦ - بدء أول انتخابات تعددية  
بالجزائر وسط اجراءات أمنية مشددة .

١٧ - زوال رئيسا للجزائر لمدة ٥  
سنوات بأغلبية ٦١٪ نجاح يحصل على ٢٥٪  
من الاصوات والسعدى ٩٪ وبوكرج ٤٪ .

٢٧ - زوال يحدد أولويات عمله في  
خطاب سياسي عقب أدائه اليمين  
الاستورية .

ساحل العاج :

٢٧ - فوز الحزب الديمقراطي الحاكم  
في انتخابات ساحل العاج .

سرى لانكا :

٧ - المتمردين يجندون الطلبة والفتيات  
لتعرض الخسائر في صفوفهم قبل الهجوم  
النهائي للجيش السرى لانكا .

١٢ - جيش سرى لانكا يستولى على  
قاعدة عسكرية للتاميل شبه جزيرة جافنا .

٢٥ - المتمردين التاميل يستخدمون  
الغاز في المعارك مع جيش سرى لانكا .

السعودية :

٩ - وفاة الامير محمد بن سعود عميد  
العائلة المالكة بالسعودية .

١٣ - تفجير مقر البعثة العسكرية  
الامريكية بالرياض بسيارة مفقودة .

مصرع وإصابة ٦٦ بينهم ٤٠ أمريكي  
واحتراق ٤٠ سيارة .

السودان :

اليمن سلم السودان ٨ إرهابيا من  
جنسيات مختلفة .



٧ - البشير يعلن التعبئة العامة ويدعو  
السودانيين للتوجه قودا لمعسكرات الدفاع  
الشعبى .

٧ - دبلوماسيون عرب :

مقتل ٣ آلاف جندي سوداني في  
هجوم للمتمردين في جنوب السودان .

٨ - الأمم المتحدة ترفض طلب  
السودان بنقل رعاياه من ليبيا جوا .

٢٥ - مصرع ٥٠٠ جندي سوداني  
والحكومة تستخدم الاسلحة الكيماوية .

٢٧ - الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠  
شخصا بالنابالم في غارة جوية على جنوب  
السودان .

٢٩ - حركة جنوب السودان تنفى  
حصولها على دعم عسكري مصرى طوال  
تاريخها .

فرنسا :

٧ - آلان جوبييه يشكل ثانيا حكومة  
جديدة في فرنسا خلال خمسة أشهر .

- استبعاد ١٣ وزيرا وبخول ٤ وجوه  
جديدة التشكيل الجديد .

٢١ - فرنسا تجرى التجربة النووية  
الرابعة بجنوب المحيط الهادى .

فلسطين :

٣ - حملة اعتقالات فلسطينية لامضاء  
حركة الجهاد ردا على هجومين انتحاريين  
بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية .

٧ - في ندوة التنمية وإعادة الاعمار  
في فلسطين :

مرفقات : الدول المانحة لم تف إلا  
بالقليل من إلتزاماتها واسرائيل مازالت  
تعوق مسيرة السلام .

١١ - السلطة الفلسطينية تبدأ في  
تسجيل اسماء الباحثين بقره والضفة  
الغربية .

١٢ - بدء اجتماعات اللجنة التنفيذية  
لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة .

١٣ - بعد احتلال دام ٢٨ عاما  
انسحبت اسرائيل من اول مدينة بالضفة :

- السلطة الفلسطينية تسلمت (جنين)  
وسط احتفالات صاخبة .

١٣ - في ختام اجتماعات اللجنة  
التنفيذية لمنظمة التحرير بالقاهرة :

أعتبار قرار الكونجرس الأمريكى  
بشان القدس ( غير قائم ) .

١٩ - السلطة الفلسطينية تجتمع  
برئاسة عرفات في جنين لأول مرة .

واسرائيل تبدأ الانسحاب من  
طواكرم .

٢٤ - عرفات تسلم جائزة السلام التي  
منحها له وسائل الاعلام الالمانية بالاشتراك  
مع الرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق  
اسحق رابين .

٢٦ - اخلاء مقر القيادة العسكرية في  
ابلس تمهيدا لتسليمها للسلطة  
الفلسطينية .

واسرائيل تعتقل ١٦ من عناصر  
الجهاد .. ويأراك يفضل الفصل بين  
الفلسطينيين واليهود .

٢٨ - بيريز يهدد بوقف عملية السلام  
مع الفلسطينيين إذا لم تفسر منظمة  
التحرير ميثاقها

كندا :

١ - استقالة « جاك باريزو » رئيس  
وزراء اقليم كيبيك بعد هزيمة الانفصاليين  
في الاستفتاء .

٥ - مسلح يقتحم مخدع رئيس وزراء  
كندا ( جان كريتيان ) .

٨ - القبض على المتسلل الذي حاول  
قتل رئيس وزراء كندا .

كوريا الجنوبية :

٢ - اتفاق واشنطن رسول على بقاء  
القوات الامريكية في كوريا الجنوبية .

٦ - أزمة سياسية بسبب اتساع  
الفضيحة المالية بسول .

١٦ - اعتقال رئيس كوريا الجنوبية  
السابق بتهمة الرشوة وايداعه سجن  
العاصمة .

كولومبيا :

١ - نيابة كولومبيا تأمر بالقبض على  
سفيرها ديفيد سانشينز خوليو بالقاهرة .

١١ - مصرع واصابة ٧٤ شخصا في  
عملية انتحارية بكولومبيا قام بها اثنان من  
متمردى التاميل .

الكونغول الجديد :

١٢ - أول انتخابات برلمانية في  
أذربيجان استفتاء لمنح مزيد من  
الصلاحيات لعيدر عليف .

٢٥ - محاولة فاشلة لاغتيال بوكوزا  
مخايف رئيس حكومة الشيشان الموالى  
لوسكو .

٢٧ - انتقال يلتسين إلى مصحة خارج  
موسكو إضراب للمدرسين في ٤٠ مدرسة

روسيا :

٢٧ - نصف منظمى روسى للمقاتلين  
الشيشان ومخاوف من تصاعد العنف مع  
بدء الانتخابات .

لبنان :

١ - الطائرات الاسرائيلية تقصف  
مواقع حزب الله ردا على هجمات للمقاومة  
في جنوب لبنان .

٢٤ - المقاومة تطلق مسواريج  
( كاتوشا ) على قوات اسرائيل في جنوب  
لبنان .

٢٦ - في مباحثات غير معلنة بين  
بيروت وواشنطن : لبنان يطلب رفع حظر  
السفر مقابل شراء طائرات أمريكية مدنية  
وأمرىكا ترفض .

مصر :

١ - وزراء عدل دول الفرانكفون  
يختتمون مؤتمرهم بأصدار « إعلان  
القاهرة » . بيان النظم القضائية في الدول  
الأفريقية التي مؤلتها الحروب .

٢ - مباحثات مصرية كندية لاتامة  
مشروعات مشتركة كبرى .

- كندا تؤيد اختيار القاهرة مقرا للبك  
الاقليمى .

٦ - مبارك في تايبيه لرابين .. وفى  
مؤتمر صحفى عالمى .. علينا أن نمنع  
اعداء السلام من تحقيق أهدافهم بالعنف .

٨ - انتخاب مصر ممثلا لأفريقيا في  
مجلس الأمن بأعلى الاصوات عن عامى  
٩٦ - ١٩٩٧ .

١٠ - بعد حديث صالح ( للامرام ) .

- ١٥٦ مبيادا مصرية يعودون من  
اليمن بعد الافراج عنهم .

١٤ - مصرع ملاء الدين نظمى  
المستشار التجارى لبعثة مصر لدى المقر  
الأردنى بجنيف واحتمالات دوافع ارهابية .

١٥ - الرئيس مبارك في باريس لحضور  
احتفال اليونسكو .

١٥ - قمة الرئيس وشيواك لدفع عملية  
السلام والتعاون في حوض البحر المتوسط  
والعلاقات الثنائية .

١٩ - هجوم ارهابى وحشى يدمر  
السفارة المصرية في باكستان ، واستشهاد  
٥ مصريين و ٨ باكستانيين وأفغانين  
واصابة ٦٠ آخرين .

المجرمون تسفوا باب السفارة ثم  
إلتحموها بسيارة ملغومة تحمل ٢٥٠ كيلو  
جراما من المتفجرات .

٢٢ - زلزال قوته ٤.٦ هز مصر



والشرق الأوسط واعتبه أكثر من ١٧٠  
تأبعا .

٢٢ - مصر تحدد شروطها لارسال  
قوات إضافية إلى البوسنة .

٢٨ - مبارك يفتتح مؤتمر لجنة  
البحيرات العظمى بمشاركة زعماء دول  
أفريقية هما ( زائير وتنزانيا وبوروندي  
ورواندا وأوغندا ) .

٢٩ - في البيان الختامي لمؤتمر  
( البحيرات العظمى ) التمهيد باتخاذ  
خطوات ملموسة لدعم السلام والمصالحة .

٣٠ - النتائج الأولية للانتخابات تؤكد  
مرشحي الحزب الوطني في معظم  
الدوائر .

#### نيجييريا :

١١ - وسط ورود فعل غاضبة بعد  
أعدام المعارضين التسعة .

- تجميد عضوية نيجييريا في  
الكومنولث والتهديد بطردها .

١٣ - في تحد واضح للمجتمع  
الدولي : نيجييريا تستدعي سفراها في  
أمريكا وأوروبا وجنوب أفريقيا للتشاور .

#### الولايات المتحدة :

١ - مجلس الشيوخ يسحب تفويضه  
لكلينتون بتقديم معونة مالية سنوية للسلطة  
الفلسطينية .

٢ - مجلس الشيوخ الأمريكي يتراجع  
ويسمح بإستئناف مفاوضات المساعدات  
الفلسطينية .

٣ - اتفاق واشنطن ومسول على بقاء  
القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية .

٧ - بوابر أزمة بين الحلفاء : أمريكا  
تولن المرشح الأوروبي لمنصب سكوتير  
حلف الاطلنطي .

٨ - وزير الدفاع الأمريكي إيان جوب  
فيتنام يبدأ أول زيارة له إلى هانوي .

٩ - كلينتون يتصدر قائمة المرشحين  
للرئاسة بعد انسحاب باول .

١١ - مطالبة وزيرة الطاقة الأمريكية  
بالمثول أمام الكونجرس لانفاقها ٤٦ ألف  
دولار لتغطية الاعلامية لوزراتها .

١٢ - تفجير مقر البعثة العسكرية  
الأمريكية بالرياض بسيارة مفخخة مما أدى  
إلى مصرع وأصابة ١٦٦ بينهم ٤٠ أمريكيا  
وأحترق ٤٠ سيارة .

١٤ - الحكومة الأمريكية توقف  
خدماتها بسبب أزمة الميزانية وتقلص نشاط  
سفارتها بالقاهرة .

١٥ - بعد جهود مضنية استمرت ١٢  
ساعة : فشل الولايات المتحدة في دفع  
المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية  
بمؤتمر البوسنة .

١٥ - اجازات للعاملين بالبيت الابيض  
والخارجية والدفاع بسبب أزمة الميزانية .

١٩ - اتفاق بين البيت الابيض  
والكونجرس ينهي أزمة الميزانية الأمريكية .

٢٩ - الكونجرس الأمريكي يعيد فتح  
ملفات فضيحة وايت ووتر .

#### اليابان :

١٣ - استقالة ( تاكاي ايتو ) وزير  
الادارة والتنسيق الياباني بعد آثاره أسوأ  
أزمة مع كوريا الجنوبية .

- بدء اجتماعات الخبراء لمناقشة  
القضايا الاقتصادية في قمة الاربعة .

١٩ - الصين واليابان بمدينة أوساكا  
اليابانية .

٢١ - رغم الغضب الشعبي موريا ما  
يتخذ اجراءات قانونية للابقاء على القواعد  
الأمريكية في ( أوكلاندا ) .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ - فوز حزب تودجمان في انتخابات  
كرواتيا .

١ - بدء أعمال السلام في البوسنة  
يارهايو والوفود باقية حتى الوصول لاتفاق  
نهائي .

٢ - رئيس صربيا وكرواتيا يتفقان على  
حل مشكلة سلافونيا سلميا .

واتفاق تودجمان ويوجوفيتش على عودة  
اللاجئين .

٧ - أزمة عذيفة تهدد مؤتمر السلام  
بالبوسنة بسبب اصرار امريكا على محاكمة  
زعماء الصرب .

١٥ - بعد فشل الولايات المتحدة في دفع  
المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية بمؤتمر  
البوسنة .

١٩ - استقالة وزير الخارجية البوسني  
( محمد شاكريه ) ومجلس النواب يرفض تمويل  
القوات الأمريكية .

٢١ - اعلان اتفاق البوسنة بانهايرو  
التوقيع الرسمي في باريس الشهر القادم .

- الاتفاق يعطى على البوسنة دولة موحدة  
وهوئة اللاجئين ويخطر النشاط السياسي على  
مرتكب جرائم الحرب .

٢٢ - عقب توقيع اتفاق السلام بالاحرف  
الأولى :

مجلس الأمن يقرر تطبيق العقوبات على  
صربيا ورفع حظر السلاح .

٢٦ - الميليشيات الصربية تتحدى اتفاق  
السلام وترفض الانسحاب من سراييفو والكروات  
يحرقون وينهبون مدن الوسط قبل تسليمها لصرب

٢٨ - حلف الاطلنطي يقرر حظر نشر قوة  
حفظ السلام في البوسنة بعد حل الخلاف مع  
روسيا .





## نشاط الأمم المتحدة

### إعداد: نادية عبد السيد

#### الجمعية العامة

بدأت في نيويورك في ١٩ سبتمبر أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل شهر واحد من مناسبة مرور نصف قرن على إنشائها ، ويتضمن جدول الأعمال عددا من الموضوعات الساخنة التي تعبر أهميتها عن طبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولي واضطراب الأوضاع في كثير من مناطق العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

قال وزير الخارجية التونسي في كلمة أمام الجمعية العامة أن تونس « تدعو في ضوء المبادرات الليبية إلى حل مبكر لمسألة لوكريس لوضع نهاية للحظر الذي فرض على الشعب الليبي » وأضاف أن العقوبات « لا تضر ليبيا بل وتؤثر أيضا بطريقة سلبية خطيرة على الاستقرار والتنمية في كل دول المنطقة » ( ٩ / ٢٥ ) .

حدث وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية في كلمته أمام الجمعية العامة على تخفيض انفاقها من خلال إلغاء البرامج والهيئات التي انتهت مهمتها أو دمجها مع بعضها البعض لمنع الازدواجية في عملها وترشيد عملياتها وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في العالم ، وأكد كريستوفر تأييده المقترحات الخاصة بتوسيع عضوية مجلس الأمن من أجل ضم ألمانيا واليابان إلى قائمة الدول الدائمة العضوية بالمجلس ( ٩ / ٢٦ ) .

أكد ممثلو الدول النامية في كلماتهم

أمام الجمعية العامة ضرورة تعديل نظام العضوية بمجلس الأمن بشكل يسمح بالحد من نفوذ الدول الكبرى دائمة العضوية ومن الحق المطلق لهذه الدول في استخدام الفيتو ، مع إتاحة فرصة كبرى للدول النامية للتعبير عن نفسها بشكل متكافئ ( ٩ / ٢٦ ) .

قال وزير الخارجية الدانمركي في كلمته أمام الجمعية أن الذين ينتقدون الأمم المتحدة لضعف كفايتها هم الذين لا يحترمون التزاماتهم تجاه المنظمة الدولية وأضاف أن هؤلاء هم الذين يجعلون الأمم المتحدة « رهينة في يدهم » ( ٩ / ٢٧ ) .

دعا وزير الخارجية اسبانيا باسم الدول الخمس عشر بالاتحاد الأوروبي إلى وضع اجراءات لتحسين الأحوال المالية المتحد ، بينما دعا وزير الخارجية البريطاني إلى تشديد العقوبات على الدول المتأخرة في السداد مثل فرض فوائد على الديون وأضاف أن السياسة المثلى هي لا تمثثيل دون دفع الضريبة ( ٩ / ٢٧ ) .

أكد وزير خارجية كندا في كلمته أمام الجمعية العمومية على منع النزاعات ورد الفعل السريع ، وقال أن هذا يتضمن ردع الجرائم ضد الإنسانية ، وقدم سلسلة من الاقتراحات لتحسين قدرات الأمم المتحدة على رد الفعل السريع ومنها إنشاء قوة من خمسة آلاف جندي ومدني

تتسبب إدارة خصاصية بالآزمات ( ٩ / ٢٧ ) .

وقال اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا في خطابه أن المنظمة الدولية تحتاج إلى التدقيق في اختياراتها للعمليات التي ستشارك فيها وكرر كوزيريف انتقاد روسيا « اختطاف » حلف الاطلسي للأمم المتحدة في البوسنة ( ٩ / ٢٧ ) .

وصف د . بطرس غالي العجز الذي تعاني منه الأمم المتحدة بأنه غير أخلاقي وقال أنه في الوقت الذي تتكلف قوات الأمم المتحدة في البلقان ٧٠ مليون دولار يوميا فقد يجبر هذا العجز المنظمة على الامتناع عن مساعدة الدول المحتاجة ( ٩ / ٢٧ ) .

طالب رئيس الوزراء المغربي وزير الخارجية عبد اللطيف الفيلالي بإنهاء الاستعمار الإسباني « لمدينتي سبته ومليلة والجزر المجاورة لها ودعا أسبانيا إلى تسوية هذا النزاع من خلال « خلق خلية للتفكير والتشاور لإيجاد حل لهذه القضية » كما جدد التزام المغرب ورغبته الراسخة في مواصلة التعاون الكامل من أجل استكمال الاجراءات الضرورية لتنظيم الاستفتاء في أوائل السنة المقبلة في الصحراء المغربية كما اقترح ذلك الأمين العام في تقريره الأخير إلى المجلس ( ٩ / ٣٠ ) .

تناول وزير الخارجية المصري عمرو



موسى فى خطابه موقف مصر من مختلف القضايا الدولية والتي من أهمها تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط والوضع فى أفريقيا والبوسنة والهرسك والعلاقات بين دول الشمال والجنوب وأكد موسى أن المساهمات المصرية فى الشئون العربية والدولية تؤهلها للحصول على مقعد فى مجلس الأمن فى حالة توسيعه ، وشدد على أن استقرار الشرق الأوسط يتطلب تحقيق أمن الخليج واستتبابه ، ودعا إلى البدء فى اتخاذ خطوات محددة فى اتجاه انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة وخضاع مرافقها النووية إلى نظام الضمانات والتفتيش الدولى ( ١٠ / ٤ ) .

— فى خطاب وزير الخارجية السورى هددت سوريا بإعادة النظر فى مواقفها بأنها « لا تؤيد الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية ولا تسعى إلى عرقلتها » وقال أن التطورات الأخيرة أثبتت أن حكام إسرائيل لا يسعون إلى سلام حقيقى عادل وشامل ينهى الصراع والاحتلال والاستيطان ودعا الولايات المتحدة بوصفها راعية لعملية السلام أن تفى بالتزاماتها تجاه سوريا ولبنان ( ١٠ / ٣١ ) .

— طالب وزير الخارجية الليبى بالتدخل لحض مجلس الأمن على إعادة النظر فى قراراته المتعلقة بفرض العقوبات على ليبيا وأكد أن رفض الحكومتين الأمريكية والبريطانية لكل المقترحات الليبية والمبادرات الإقليمية يظهر أنهما يريدان استمرار هذه الأزمة لأطول فترة ممكنة ، وشدد على أن ليبيا مازالت مرشحة لمقعد غير دائم فى مجلس الأمن ووجه كلمة شكر إلى جميع الدول التى ستساعد ترشيح ليبيا للحصول على هذا المقعد ( ١٠ / ٤ ) .

— قال وزير الخارجية اللبنانى أن البؤر التى تعمرس عليها السلطة الفلسطينية سلطتها تشكل سجونا إضافية تعزل مجموعات بشرية تتأجج نعمة وغضباً ، وانتقد التعبئة الإعلامية التى رافقت الاحتفال بتوقيع توسيع الحكم الذاتى ، وركز على أن السلام يجب أن يكون متكافئاً وليس مختلاً ، وأن يكون حقيقياً لا احتفالياً منصفاً وليس ظاهراً ( ١٠ / ٤ ) .

— دعا وزير الخارجية العراقى إلى الحوار الذى « يؤمن سبل الوصول إلى تحقيق المصالح على أساس من التوازن

والانصاف » وقال أن العراق « أطلق جميع الأسرى والمحتجزين » وتطرق إلى موضوع التعويضات لافتاً إلى أن بلاده قبلت « مبدأ المسئولية » وأضاف أن علاقة بغداد مع اللجنة الخاصة المكلفة إزالة الأسلحة المحظورة والوكالة الدولية للطاقة شهدت منتصف ١٩٩٢ نقلة نوعية فى ميدان التعاون الإيجابى والبناء لاستكمال تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ ( ١٠ / ٦ ) .

— لفت وزير خارجية الامارات العربية المتحدة فى كلمته إلى اعلان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تمسك الامارات بالوصول إلى حل سلمى مع طهران لقضية الجزر وأن الطرفين حمل الوثائق والبراهين إلى محكمة العدل الدولية ، فإن إيران لم ترفض هذه المبادرة فحسب بل فرضت سياسة الأمر الواقع بالقوة العسكرية واتخذت مجموعة من الاجراءات التى تكرر حالة الاحتلال ، وأضاف أنه فى حالة تعذر الاستجابة لمبادرة دولة الامارات التى طرحتها مؤخراً لاجراء الحوار والمفاوضات المباشرة غير المشروطة فإن دولة الامارات تجدد مبادرتها الداعية إلى احالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ( ١٠ / ٦ ) .

— شدد وزير الخارجية الأردنى على ضرورة حل قضية المفقودين والمحتجزين الكويتيين فى العراق وعلن تضامناً الأردن مع شعب العراق فى محنته ، وأكد مساندة الأردن ووقوفه إلى جانب حق دولة الامارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر الثلاث التى تحتلها إيران ، وأشار إلى الجهود المضاعفة من أجل تحقيق نقلة ضخمة فى التنمية الاقتصادية الإقليمية فى الشرق الأوسط ( ١٠ / ٦ ) .

— أكد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى كلمته تمسك المملكة العربية السعودية بموقفها فى شأن ضرورة التاكيد من طبيعة نوايا النظام العراقى قبل إعادة النظر فى نظام العقوبات وأن السعودية ستواصل حرصها على الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه ، وقال أن السعودية تساند مسيرة السلام فى الشرق الأوسط منذ انطلاقتها فى مدريد وأن بلاده ساهمت فى دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربى والإسرائيلى إلى الأمام وشاركت فى مختلف اللجان المنبثقة عن المحادثات متعددة

الأطراف ( ١٠ / ١١ ) .

— تسلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به ٢٦ دولة يطالب بالوقف الفورى لجميع التجارب النووية ومن بين الدول التى رعت القرار استراليا ونيوزيلندا والمكسيك والبرازيل وشيلي واليابان وجنوب أفريقيا والنرويج وكندا واندونيسيا وكوريا الجنوبية ( ١٠ / ١١ ) .

— انتخبت الجمعية العامة مصر وشيلي وغينيا بيساو وبولندا وكوريا الجنوبية لعضوية مجلس الأمن لمدة عامين بدءاً من أول يناير ١٩٩٦ ( ١١ / ٩ ) .

— قدمت مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورقة تعكس رؤى دول الحركة من الموضوعات المرتبطة بتوسيع العضوية فى مجلس الأمن وأوضح نبيل العربى فى البيان الذى القاه أمام الجمعية العامة أن موقف مصر الملتزم بمواقف حركة عدم الانحياز يقوم على أن التوسيع لا بد أن يستند إلى مبادئ التمثيل الجغرافى العادل والمساواة فى السيادة بين الدول بهدف اضعاف مزيد من الشرعية والمصداقية ، كما طالبت المكسيك بزيادة مقاعد الدول الدائمة فى المجلس على أن يخصص مقعد لأفريقيا وآخر لآسيا وثالث لأمريكا اللاتينية ورابع لأوروبا ( ١٤ / ١١ ) .

— وافقت لجنة نزع السلاح والأمن الدولى التى تضم كل الدول الاعضاء فى الجمعية العامة على قرار يطالب بوقف التجارب النووية فوراً وأعربت من أسفها الشديد لاصرار بعض الدول على إجرائها ( ١١ / ١٧ ) .

— ناقشت الجمعية العامة مشروع قرار مصرى قدمه نبيل العربى باسم مجموعة الدول العربية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى مجالات السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل البيئة ( ١١ / ٢٠ ) .

— حذر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى رسالة إلى لجنة الأمم المتحدة فى شأن ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى فى احتفالها بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتضامن مع الفلسطينيين من أن قرار الكونجرس الأمريكى نقل السفارة الأمريكية فى اسرئيل من تل ابيب إلى القدس قد يقوض عملية السلام فى الشرق الأوسط ( ١١ / ٣٠ ) .

— قدمت الولايات المتحدة وروسيا والنرويج مشروع قرار « عملية السلام »



لدى افتتاح الجمعية العامة مناقشة  
بند الشرق الأوسط ، وأصرت  
إسرائيل تدعمها في ذلك الدول التي  
تبنت تقديم مشروع القرار على رفض

الإشارة إلى القرار ٤٢٥ الذي يطالب  
إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود  
اللبنانية - الإسرائيلية ، وأوضح مندوب  
لبنان أن المشروع جاء مفتوحاً إذ لا يشير

إلى القرار ٤٢٥ وهو بالتالي  
لا يتناول آلية جوهرية في عملية السلام  
وأن وفد لبنان سيصوت ضد هذا  
المشروع ( ١٢ / ١ ) .

## الأمم المتحدة في عيدها الخمسين :

افتتح رئيس الدورة الخمسين للجمعية  
العامة للأمم المتحدة البرتغالي ديوجو  
مريتاسي نوا مارال الاجتماع غير العادي  
الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية  
المتحدة . واجتمع في نيويورك نحو ١٤٠  
رئيس دولة وحكومة للمشاركة في هذه  
الاحتفالات التي استمرت ثلاثة  
أيام ( ٢٢ / ١٠ ) .

- بدأ د . بطرس غالي خطابه باللغة  
العربية في احتفالات الأمم المتحدة قائلا  
« أهلا وسهلا بملوك ورؤساء العالم » .  
أهلا بكم في مقر الأمم المتحدة ومرحبا  
بكم وتحية قلبية خالصة لقياداتكم  
وزعمائكم .. وتضمنت كلمة د . بطرس  
غالي ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات  
خلال الخمسين عاما الماضية وأشار إلى  
« أن الأمم المتحدة نجحت في تصفية  
الاستعمار ومساعدة حركات التحرير في  
عدد من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا  
اللاتينية . وفي إطار تسوية المنازعات  
الدولية بالطرق السلمية بذلت الأمم  
المتحدة جهودا هائلة نجح العديد منها  
وجانب التوفيق بعضها . فقد نجحت في  
إيجاد تسوية سلمية للنزاع الذي دار في  
موزمبيق وكمبوديا والسلفادور .  
واستطاعت تحقيق نتائج إيجابية في  
أنجولا . وفي أريتريا وجنوب أفريقيا .  
وحققت الأمم المتحدة نجاحا تاريخيا في  
ناميبيا وأوضح غالي أن هناك بعض  
السلبيات في عمليات تسوية المنازعات  
مثل الصومال والبوسنة إلا أنه أكد على  
الرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة نجحت  
في تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين  
الحرب في البوسنة والقضاء على المجاعة  
في الصومال . وحول ظاهرة الإرهاب  
المسلح أكد د . غالي أن التصدي لهذه  
الظاهرة يتطلب إجراءات دولية مشيرة  
إلى أن جدول أعمال الأمم المتحدة في  
مجلس الأمن والجمعية العامة والوفودات  
الدولية قد تضمن هذا البند . وأشار د .  
غالي في كلمته أيضا إلى ما قامت به  
الأمم المتحدة من تقنين قواعد جديدة في

تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع  
قانون جديد للبحار .. وتنظيم مؤتمرات  
عديدة حول البيئة وحقوق الإنسان  
والسكان والتنمية ومكافحة الفقر وقضايا  
المرأة . وأضاف غالي أن وجود الأمم  
المتحدة ضروري للمجتمع الدولي فهي  
المحامل والاطار الذي يمكن الدول من  
العمل على تحقيق السلام والتنمية  
والديمقراطية .. الديمقراطية داخل الدول  
والديمقراطية بين الدول - بمعنى آخر  
ديمقراطية العلاقات الدولية .. أن هدفنا  
المباشر هو تحقيق السلام والاستقرار  
والتنمية الشاملة لشعوب العالم التي هي  
شعوب الأمم المتحدة وفي ذلك فإن الأمم  
المتحدة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا  
لتحقيق اسمى آمال البشرية  
( ٢٣ / ) .

- أعلن جوسيلز المتحدث باسم د .  
بطرس غالي أن الولايات المتحدة سددت  
٩٥ مليون دولار من ديونها المستحقة  
للمنظمة الدولية واشترطت تحديد سقف  
للميزانية يجب عدم تجاوزه وأضاف أن  
المبالغ المترتبة على الولايات المتحدة بعد  
تسديدها هذا المبلغ تبلغ ١٣٣ بليون  
دولار ( ٢١ / ١٠ ) . وفي تطور لاحق  
دعا د . غالي في الكلمة الافتتاحية التي  
لقاها لدى بدء الاحتفالات إلى التفكير  
بجدية في احتمال الدعوة إلى عقد دورة  
للجمعية العامة للبحث في الأزمة المالية  
إذا لم تتم تسوية هذه المشكلة قبل نهاية  
العام ١٩٩٥ ( ٢٢ / ١٠ ) .

- دعا كلينتون في الكلمة التي القاها أمام  
الدورة الاستثنائية إلى اعتماد إعلان من  
أجل محاربة الاجرام الدولي ولاسيما  
تجارة المخدرات ، كما دعا إلى تطبيق  
ميثاق مكافحة الإرهاب ، وشدد على  
الآخطار الجديدة التي تواجهها الأسرة  
الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،  
كما دعا ضرورة إصلاح الأمم المتحدة إذا  
ما أرادت أن تحتفظ بمصداقيتها في  
القرن القادم ( ٢٢ / ١٠ ) .

- أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز  
النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع  
السعودي في كلمته أن بلده تعطي أهمية  
قصوى لسلامة الأراضي العراقية  
ووحدةها ، ولكنها تحمل النظام العراقي  
مسئولية ما يواجهه الشعب العراقي من  
معاناة ، ورفع هذه المعاناة على النظام  
العراقي تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما  
في ذلك الأفراج عن الأسرى  
( ٢٣ / ١٠ ) .

- دعا الرئيس حسني مبارك في كلمته  
التي القاها نيابة عنه السيد عمرو موسى  
وزير الخارجية إلى بناء مصداقية للنظام  
الدولي تجعل الشعوب تلتف حوله وتتق  
فيه ، وطالب بالتزام عالمي عملي بالسلام  
بالتنمية محذرا من أن ازدياد المعايير  
التي تشكل خلال سياسيا خطيرا في  
النظام الدولي القائم ( ٢٣ / ١٠ ) . وأكد  
على أهمية التكامل بين الشمال والجنوب  
والتعاون في القضايا والمشاكل الدولية  
كالبيئة والإرهاب والفقر حتى نصل إلى  
مستقبل يحقق للبشرية رخاءها  
واستقرارها ( ٢٣ / ١٠ ) .

- تعهد يلتسين في كلمته بأن تشارك  
روسيا في قوات حفظ السلام في البوسنة  
ولكنه رفض اقتراح كلينتون أخضاع  
قواته لقيادة حلف  
الاطلنطس ( ٢٣ / ١٠ ) .

دعا رئيس حكومة إسرائيل اسحق رابين  
في كلمته إلى تعزيز مكافحة الإرهاب  
وانصاره على المستوى الدولي وأضاف  
أنه يأتي من القدس العاصمة الأبدية  
لإسرائيل وقلب الشعب اليهودي وتطرق  
إلى العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة  
التي كانت تشهد أحيانا كثيرة فترات  
توتر وهاجم « القرارات السخيفة مثل  
القرار الذي ساوى بين العنصرية  
والصهيونية » وأضاف أن الصهيونية هي  
التي أعادت الشعب اليهودي إلى وطنه  
التاريخي . ودعا الأمم المتحدة أن  
تواصل التعبير عن الواقع الجديد في  
الشرق الأوسط « علينا أن نكون في



طليعة الذين يكافحون القوى التي تشهد السلام والأمن في المنطقة والعالم أجمع » ( ١٠/٢٤ ) .

— اعرب الرئيس البوسني في كلمته عن تفاؤله ازاء المفاوضات التي ستبدأ في ولاية أوهايو وأكد ان البوسنيين لن يقبلوا أي اتفاق سلام يمكن أن تكون نتيجته تقسيم البوسنة ومطالب بتنحي قادة صرب البوسنة المسؤولين عن جرائم حرب وتوفير المجالات الضرورية لانجاح العملية الديمقراطية في البوسنة ( ١٠/٢٥ ) .

— طالبت بي نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية في كلمتها اغطاء الكشميريين الحق في تقرير المصير وازافت أن ٤٠ عامًا من الاحتلال بدت آمال وطموح شعبنا في كشمير وهم ينتظرون من المنظمة الدولية أن تلعب دورا واضحا يحقق لهم حقهم في تقرير المصير وأكدت بوتو في كلمتها تأييدها فرض ضريبة

## مجلس الأمن :

### البوسنة والهرسك :

— أعلن د . بطرس غالي ان المطالب التي تتم تقديمها للصرب للالتزام بها كخطوة أولى لتحقيق التسوية الدائمة للصراع في البوسنة عن طريق المفاوضات تتضمن ضرورة قيام الصرب بسحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الحظر التي تمتد لمسافة ٢٠ كيلو مترا حول سراييفو وقبول وقف إطلاق النار وعدم مهاجمة الجيوب المسلحة في جورا دودي وتوزلا ( ٨/٣٠ ) وعلى صعيد آخر ذكرت دبلوماسية في الأمم المتحدة أن غالبية أعضاء مجلس الأمن أعربت عن تأييدها للضربات الجوية التي قام بها حلف الاطلسي ضد مواقع صرب البوسنة ( ٨/٣٠ ) .

— قرر حلف الاطلسي والأمم المتحدة تعليق هجماتهم على المواقع الصربية في البوسنة لاعطاء الصرب مهلة ٢٤ ساعة لسحب ومدفعيتهم الثقيلة حول سراييفو والتعاون مع الأمم المتحدة لارساء السلام ( ٩/١ ) .

اعلنت مصادر صربية في بالي أن اللقاء بين قائد قوات الأمم المتحدة برنار جانفيلية والجنرال ميلاديتش قائد قوات الصرب بشأن الرد على

المطالب الدولية انتهى الى فشل تام ، وفي تصريح أدلت به ميريام ساشاكي

على الصفقات المالية الدولية والنقل الجوي واستثمار الفضاء والمحيطات وتخطي الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة ( ١٠/٢٥ ) .

— عبر الشيخ جابر الأحمد الصباح عن موقفه عن الكويت ازاء الأمم المتحدة وضرورة دعم ومساندة دورها في حفظ السلام والأمن العالميين ووجه سموه اهتماما خاصا لمشكلة الديون العالمية وطرح برنامجا من أربع نقاط تقضي باسقاط فوائد الديون المستحقة للدول الدائنة وباسقاط جزء من أصول هذه الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا واعادة النظر في الشروط القاسية لقروض ومساعدات منظمات التمويل العالمية ( ١٠/٢٥ ) .

— تبني قادة الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في الأمم المتحدة اعلانا يؤكد مجددا المبادئ الكبرى لميثاق المنظمة الدولية وتدعو الى اصلاح وتحديث المنظمة الدولية ، وأشار

الناطق باسم قوة الحماية الدولية ساشاكي أن الهدنة لاتزال قائمة وأن حلف الاطلسي قد يقوم بمهام جوية جديدة ( ٩/٢ ) .

— وجه حلف الاطلسي انذارا جديدا لصرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو والا واجهوا ضربات جوية جديدة ، وكان حلف الناتو قد وافق على تمديد تعليق الغارات الجوية على مواقع المدفعية والصواريخ الصربية بناء على طلب الأمم المتحدة ( ٩/٣ ) .

— أعلن د . بطرس غالي أن المهلة التي حددتها الأمم المتحدة وحلف الناتو لسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو انتهت مع وجود مؤشرات غير مقنعة عن التزام الصرب بتنفيذها هذا الشرط ، وحذر د غالي قادة الصرب من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في مناطق الأمانة ( ٩/٥ ) .

— أعلن قائد القوات الجوية لحلف الاطلسي في جنوب أوروبا استئناف قصف الأهداف الصربية حول سراييفو بعد توقف مؤقت بسبب الأحوال الجوية غير المواتية وأكد أن عملية الاطلسي ستستمر في المرحلة الراهنة وأن

الاعلان الذي تضمن ١٧ فقرة الى أن المنظمة الدولية تأثرت منذ تأسيسها بنزاعات وأزمات وتغييرات الا أنها نجحت في « الاستمرار » ولعبت دورا مهما بمنع حدوث نزاع عالمي جديد . وأكدت الوثيقة المبادئ الكبرى للسلام والتنمية والمساواة والعدالة التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو وأكدت العمل الذي بدأ لتأمين السلام والأمن والاستقرار في العالم سيبقى دون نتيجة اذا لم تتم تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .. ودعت الوثيقة الى التكاليف من أجل القضاء على مخاطر الارهاب بجميع اشكاله والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وضرورة تعزيز التعاون بين الوكالات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال حماية السلم والأمن الدوليين

« أمامنا مهام عديدة لا بد من انجازها » ( ٩/٦ )

— استبعد المفاوض الأمريكي ريتشارد هولبروك بعد لقائه بالرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش أن يكون لغارات الاطلسي أي تأثير على محادثات جنيف التي يشترك فيها وزراء خارجية البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا ( السابقة ) ( ٩/٦ ) .

— واصلت طائرات حلف الاطلسي الغارات الجوية ضد المواقع الصربية العسكرية لليوم الرابع على التوالي في تجاهل تام لنداءات الصرب بوقف العملية الصربية وأكد جانيتش وبيت المتحدث باسم الناتو اعتزام الحلف توجيه مزيد من الضربات حتى يمثل الصرب لانداز المجتمع الدولي ( ٩/٧ ) ، وعلى صعيد آخر وافق وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية والاسلامية في ختام اجتماع عقد في باريس على ضرورة استمرار غارات الاطلسي الى حين رفع الحصار الصربي المفروض على سراييفو ( ٩/٧ ) .

— وافقت الفئات المتصارعة في البوسنة في اجتماعات عقدت في جنيف على اقامة كيانين يتمتع كل منهما بالحكم الذاتي ولكل منهما دستوره الخاص وأن هذا



الاتفاق لا يعنى أن تكون هناك دولتان مستقلتان ولا يعنى التقسيم ، ووصف متحدث باسم البيت الأبيض « الاعلان المبادئ » الذى تم التوصل اليه بأنه يشكل مرحلة مهمة على طريق السلام ولكنه ليس النتيجة النهائية ( ٩/٨ ) .

— اعرب مجلس الأمن عن ارتياحه للاتفاق حول اعلان المبادئ الذى تم التوصل اليه فى جنيف ودعا أطراف النزاع الى التفاوض « عن نية وعناية » على أساس هذا الاعلان ، وعلى الرغم من الاتفاق فقد وسع حلف الاطلنطى منطقة عملياته الجوية ضد صرب البوسنة لتشمل قواعد الدفاع الجوى وأجهزة الرصد عن جميع أنحاء البوسنة حتى يستجيب الصرب لمطالب الأمم المتحدة وخاصة سحب أسلحتهم حول سراييفو ( ٩/٩ ) .

— أعلن صرب البوسنة رفضهم مطالب الأمم المتحدة بسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو بعد ساعات من اعلانهم أنه تم بالفعل سحبها وأكد مسئولو الأمم المتحدة أن الكثير من هذه الأسلحة تم اخفاؤها ليبقى مصدر تهديد لعاصمة البوسنة ( ٩/١٠ ) .

— أعلن باسوسى اكاشى مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالبوسنة أن المباحثات بين قائد القوات النولية برنار جانفوية والجنرال راتكو ملاديتش قائد جيش الصرب قد فشلت فى الاتفاق على سحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول المناطق الخاضعة للحماية الدولية ومن بينها سراييفو وعلى هذا الأساس لم يحدث أى تغيير فى قرار مواصلة الغارات الجوية ( ٩/١١ ) .

— دعا مجلس الأمن الأطراف المشاركة فى أزمة البوسنة الى وقف العمليات العسكرية فى جمهورية البوسنة والهرسك وأعرب رئيس المجلس عن قلق أعضائه الخمسة عشرة على مصير المدنيين نتيجة تكثيف العمليات الهجومية من قبل الأطراف البوسنية وحدد الأعضاء دعمهم لـ « اعلان المبادئ الموقع فى جنيف ( ٩/١٤ ) » .

— أعلن رابوفان كاراديتش زعيم صرب البوسنة أن الأسلحة الثقيلة سوف تسحب من منطقة الحصار حول سراييفو ، وأنه قبل مقترحات السلام التى طرحها ريتشاد هولبروك الوسيط الأمريكى وسلوودان ميلوسيفتش رئيس صربيا فى بلجراد والتي تقضى بأن يسحب صرب البوسنة أسلحتهم الثقيلة مقابل وقف

حلف الاطلنطى لغارات الجوية ضد مواقعهم العسكرية لمدة ٧٢ ساعة ، وأعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرد اكهارت أن التزام الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى « تعليق » العمليات الجوية هو امتحان للالتزام وينطبق فقط على وقف القصف الجوى وليس الطلعات الاستكشافية ( ٩/١٥ ) .

— أعلنت الأمم المتحدة أن الصرب لم يبدأوا سحب أسلحتهم الثقيلة من المنطقة المحظورة حول سراييفو وأن كل ما فعلته القوات الصربية هو سحب بعض قطع المدفعية من قاعدة نائية عن المدينة وأكد متحدث باسم الأمم المتحدة فى سراييفو أن طائرات حلف الاطلنطى سوف تستأنف هجماتها الجوية على المواقع الصرب مالم يسحبوا أسلحتهم قبل انتهاء الموعد المحدد لذلك ( ٩/١٦ ) .

— تعهد الصرب باستكمال سحب أسلحتهم الثقيلة فى محيط سراييفو خلال المهلة التى أعلنتها الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى ( ٩/١٨ ) .

— رفضت الولايات المتحدة الاقتراح الذى قدمه د . بطرس غالى بسحب القوات الدولية من البوسنة واحلال قوات متعددة الجنسية محلها وأكد وزير الدفاع الأمريكى وليم بيرى أن بلاده لن ترسل جنودا الى البوسنة الا بعد التوصل الى اتفاق سلام نهائى ( ٩/١٩ ) .

— أعلنت الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى فى بيان صدر عنهما انهما لن يستأنفا الضربات الجوية بعد أن أضمن صرب البوسنة للأوامر بسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو وحذرا من استئنافها اذا ما هوجمت سراييفو أو أى منطقة أمنة أخرى ، وعلى صعيد آخر أشاد الرئيس كلينتون بقرار الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى حول الوقف المشروط للغارات الجوية معتبرا أن هذه الغارات شكلت « نجاحا » وأثبتت « أن الحزم يعطى نتيجة » ( ٩/٢١ ) .

— واجهت مبادرة السلام الأمريكية فى البوسنة خطرا يهدد تعثرها بعد اعلان حكومة البوسنة انها لن تحضر الاجتماع الثلاثى لأطراف النزاع فى نيويورك بسبب استمرار صرب البوسنة على الانفصال وتفسير اتفاق الثامن من سبتمبر الخاص بالمبادئ الأساسية لحل المشكلة تفسيراً يتماشى مع رغباتهم ( ٩/٢٥ ) .

— أعلن الرئيس كلينتون ان البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا السابقة توصلت لاتفاق بشأن مبادئ دستورية تهدف الى وضع حد للحرب الدائرة فى البوسنة وأكد ان البلاد « ستبقى دولة واحدة معترف بها دوليا » وأن المبادئ الدستورية تتضمن اعلان اقامة نظام رئاسى وبرلمانى ومحاكمة دستورية ( ٩/٢٦ ) .

— وضع الرئيسى البوسنى بيجوفيتش شروطا لوقف العمليات العسكرية ضد الصرب تضمنت إعادة تشغيل المرافق فى سراييفو والسماح بمرور وسائل النقل المدنية على أحد الطرق المارة بالأراضي الصربية وفتح طريق لدخول جيب جواراجدة الذى تسيطر عليه القوات الحكومية وحل مدنيين محل السلطات العسكرية ببلدة بينالوكا ووقف عمليات التطهير التى يمارسونها ضد المسلمين والكروات فى المنطقة ( ٩/٢٨ ) .

— اتفق مجلس وزراء حلف الاطلنطى على تشكيل قوة حفظ سلام تتولى أى اتفاق سلمى يتم التوصل اليه فى البوسنة يسمح باشتراك قوات من دول أخرى فيه وخاصة روسيا ( ٩/٢٠ ) .

— أعلن ريتشاد هولبروك مبعوث السلام الأمريكى لدى يوغسلافيا السابقة أن الخلافات لاتزال واسعة جدا بين الأطراف المتصارعة فى البوسنة وأن أطراف النزاع يريدون وقف القتال الا أنهم غير قادرين على الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك ( ١٠/٥ ) .

— أعلن ثورفالد ستونيتج مبعوث الأمم المتحدة الى يوغسلافيا السابقة أن كرواتيا والمتمردين الصرب الذين يحتلون سلافونيا الشرقية توصلوا الى اتفاق من حيث المبدأ لتسوية الخلاف الناشب بينهما حول المنطقة ( ١٠/٣ ) .

— أعلن كلينتون ان الأطراف البوسنية وافقت على وقف إطلاق النار فى جميع اراضي البوسنة اعتبارا من العاشر من أكتوبر « فى حالة تلبية شروط معينة » لم يحدد ماهيتها وذلك تمهيدا لاجراء مفاوضات سلام اعتبارا من ٢٥ أكتوبر ثم عقد مؤتمر دولى حول البوسنة فى باريس ( ١٠/٥ ) .

— اتفق وزراء دفاع الاطلنطى على الاسراع بتشكيل ونشر قوة حفظ السلام وأعلن ديلى كلايس السكرتير العام للحلف أن اللجنة العسكرية للحلف ستضع تصورها لكيفية تنفيذ الخطة



والحصول على موافقة القيادة السياسية قبل بدء العمل بها ( ١٠/٧ ) .

— طلب قادة القوات الدولية في البوسنة من حلف الاطلنطي الرد على القصف الصربي للمخيم الواقع في منطقة توزلا الا أن الظروف الجوية حالت دون تحديد مواقع الأسلحة الثقيلة الصربية وتعطيلها . وقد حذرت القيادة الدولية أنه سيتم الرد بحزم على أي عنوان مماثل ( ١٠/٩ ) .

— قررت السلطات البوسنية أرجاء تطبيق وقف إطلاق النار في البوسنة معتبرة أن الشروط المحددة لتنفيذه لم تتوفر ، وعلى صعيد آخر طالب بيان أصدرته الأمم المتحدة الأطراف المتنازعة بضبط النفس وأعرب متحدث باسم الأمم المتحدة عن أمل المنظمة الدولية في نجاح مساعيها الرامية إلى عقد اجتماع لأطراف النزاع يتمخض عن بدء سريان الاتفاق ( ١٠/١٠ ) .

— أعلن انطونيو بيداي رئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة أن السلطات البوسنية والصربية وافقت على بدء تطبيق وقف إطلاق النار اعتباراً من منتصف يوم ١١ أكتوبر ( ١٠/١١ ) .

— عقدت مجموعة الاتصال الدولية اجتماعاً في موسكو لوضع استراتيجية لمبادرات السلام بين الأطراف المحاربة في البوسنة وبوروسيا في المساعدة في حفظ السلام فيها ( ١٠/١٧ ) .

— اتفقت البوسنة والاتحاد اليوغسلافي ( جمهورية الصرب والجبل الأسود ) على تبادل مكاتبين للاتصال في عاصمتيهما سراييفو وبلجراد في إطار المساعي إلى تخفيف الهوة بين مواقف البوسنيين والصرب من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في المبادرات المقرر عقدها بين أطراف النزاع ( ١٠/١٩ ) . كما اتفقت الأطراف المتحاربة على إصدار أوامر للقادة العسكريين الميدانيين بوقف القتال حتى يصمد اتفاق الهدنة تمهيداً لمؤتمر السلام ( ١٠/٢٠ ) .

— أعرب صرب البوسنة عن تأييدهم لنشر قوة سلام متعددة الجنسيات على طول الحدود في البوسنة والهرسك من أجل تطبيق اتفاق سلام محتمل شرط أن تكون مشكلة من جنود تابعين لبلدان « صديقة » ( ١٠/٢٣ ) .

— قال الرئيس البوسني على عزت بيجوفيتش في بيانه أمام الجمعية العامة أن المجتمع الدولي يجب أن تكون لديه

الشجاعة والارادة ليقول للمعتدي أنه معتد وأن يصف الأجناس بأنها إبادة أجناس وأضاف « نحن نريد أن ننشئ مجتمعاً على أساس التعددية السياسية والعرقية واحترام حقوق الإنسان والاقتصاد الحر » ( ١٠/٢٥ ) .

— أعلن وزير الدفاع الأمريكي بيري أن فرقاً من حلف الأطلسي توجهت إلى البوسنة لوضع خرائط ميدانية للطرق والجسور والبنى التحتية في إطار التحضير لقوة السلام الدولية المستقبلية ( ١٠/٢٦ ) .

— أعلن وزيراً دفاع الولايات المتحدة وروسيا أن لواتيهما اتفقتا على تشكيل وحدة عسكرية مشتركة تتألف من عدة آلاف من الأفراد للمساهمة في المشاريع الاعمارية وتعزيز السلام في البوسنة ( ١٠/٢٢ ) .

— تبني مجلس النواب الأمريكي قراراً غير ملزم حول إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة يطالب بموافقة الكونجرس الأمريكي على أي نشر للقوات المسلحة الأمريكية في إطار قوة حلف شمال الأطلسي المقبلة في يوغسلافيا السابقة ( ١٠/٣١ ) .

— طلبت كرواتيا في رسالة بعثت بها إلى رئيس مجلس الأمن مساعدتها في معرفة مصير مئات من الكروات والبوسنيين الذين فقدوا في النزاع المسلح في يوغسلافيا السابقة وطلبت من المنظمة الدولية إرسال فريق للتحقيق في مصير نحو ثلاثة آلاف كرواتي وبوسني انقطعت أخبارهم وهم في منطقة بانيا لوكا شمال غربي البوسنة ( ١٠/٣١ ) .

— بدأ في قاعدة « رايت باترسون » بولاية الأمريكية مؤتمر السلام في البوسنة ، وفي غضون ذلك تم الإعلان عن اتفاق الرئيسين الصربي والكرواتي على استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات بينهما في شأن منطقة سلافونيا الشرقية التي يسيطر عليها الصرب ( ١١/٢ ) .

— دعت المحكمة الجزائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة الولايات المتحدة إلى تضمين خطة السلام المرتقبة في البوسنة شرطاً يقضي بمحاكمة مجرمي الحرب وحثت المحكمة واشنطن على أن يكون تسليم رانوفان كاراجينش وراتكو ميلاديتش ومسؤولي الصرب الآخرين المتهمين بارتكاب ممارسات تطهير عرقي ضد المسلمين أحد شروط اتفاق

السلام ( ١١/٤ ) .

— أعلن الرئيس الكرواتي فرنيو توجمان أن بلاده ستمتنع عن قبول تمديد تفويض انتشار القوات الدولية في أراضيها عندما تنتهي فترة التفويض الساري المفعول في نهاية نوفمبر إذا لم يوافق الانفصاليون الصرب على عودة سلافونيا الشرقية إلى النظام الدستوري الكرواتي ( ١١/٤ ) . وعلى صعيد آخر تزايدت المخاوف من نشوب حرب أخرى بين كرواتيا والانفصاليين الصرب حول إقليم سلافونيا الشرقية بعد مقاطعة الوفد الصربي للمباحثات ( ١١/٥ ) .

— تعرض مؤتمر أوهايو للسلام لأزمة عنيفة هددته بالتوقف بسبب رفض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش محاكمة زعماء صرب البوسنة بتهمة ارتكابات جرائم حرب ضد المسلمين واعتبار ذلك جزءاً من اتفاق التسوية النهائية . وفي تطور آخر اقترحت مجموعة الاتصال الدولية على مجلس الأمن إصدار قرار يلزم صرب البوسنة بآتاحة الفرصة للتحقيق في أعمال القتل والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة ، كما طالب مشروع القرار الحكومة الكرواتية بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ( ١١/٧ ) .

— قررت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تخفيف نظام العقوبات المفروضة على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وذلك بالسماح لها مؤقتاً بالتزود بالغاز الطبيعي الروسي والوقود المنزلي والغاز المسال ، وأعلنت الولايات المتحدة أن هذا الإجراء ليس رفعا جزئياً للعقوبات ولا تعليقاً للحظر ( ١١/١١ ) .

— توصل المفاوضون الكروات والصرب إلى اتفاق بشأن إعادة إقليم سلافونيا الشرقية إلى السيادة الكرواتية بوساطة السفير الأمريكي لدى زغرب بيتر جالبرايت والوسيط الدولي ثوفالد ستولتنج ( ١١/١٣ ) .

— في تحد لقرار محكمة جرائم الحرب بلاهاي أعلن الرئيس الكرواتي حمايته الجنرال يتخومير فاسيتش وهو من كروات البوسنة الذين اتهموا بارتكاب جرائم ضد المسلمين وأضاف أنه عين الجنرال المتهم في جهاز التفتيش العكسري بالجيش الكرواتي ( ١١/١٥ ) .

— هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات دولية ضد كرواتيا واستبعادها من



المنظمات الغربية مالم تقم بتسليم الجنرال يتخومير فاسيتش قائد ميليشيات كروات البوسنة الى محكمة جرائم وأدانت الولايات المتحدة بشدة قرار الرئيس الكرواتي بترقية الجنرال فاسيتش لاتهامه بالتورط في جرائم حرب ضد مسلمي البوسنة ( ١١/١٦ ) .

- وفي تطور لاحق أعلن الرئيس الكرواتي استعداد بلاده للتعاون الكامل مع محكمة جرائم الحرب في لاهاي واشتراط التزام المحكمة بالموضوعية في توجيه الاتهامات للكروات ( ١١/١٧ ) .

- بعد مفاوضات شاقة استمرت ٢١ يوما توصل قادة اطراف الصراع في البوسنة الى اتفاق سلام شامل وأعلن ذلك الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض ، وجرى مراسم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الاولى في قاعدة رايت باترسون الجوية دايتون بولاية أوهايو ( ١١/٢١ ) .

- أعلن الرئيس كلينتون عزمه ارسال حوالي ٢٠ الف جندي امريكي الى البوسنة لتنفيذ اتفاق السلام الجديد وحمايته وقال أن مشروع السلام يحافظ على البوسنة كدولة موحدة في حدودها الراثة المعترف بها بوليا وتقسم الدولة الى قسمين : الاتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي وكيان صرب البوسنة وان مدينة سراييفو ستبقى العاصمة الموحدة . ( ١١/٢١ ) .

- وافق مجلس الأمن على قرارين مرتبطين باتفاق السلام ينص أحدهما على رفع الحظر العسكري المفروض على البوسنة تدريجيا ضمن اطار زمني مفصل والآخر ينص على تعليق العقوبات المفروضة على بلجراد مع ربط ذلك بتنفيذ حكومة بلجراد جميع تعهداتها في اتفاق السلام ( ١١/٢٣ ) .

- أكدت الولايات المتحدة رفضها مطالب صرب البوسنة بامادة التفاوض حول اجزاء من اتفاق السلام ، ووجه الرئيس كلينتون خطابا الى الشعب الأمريكي دافع فيه عن قراره بارسال ٢٠ الف جندي امريكي للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام ( ١١/٢٧ ) .

- توصل حلف شمال الاطلسي وروسيا الى اتفاق حول الجوانب لاشتراك قوات روسية في قوة حفظ السلام ( ١١/٢٩ ) .

- وافق برلمان البوسنة على اتفاق دايتون وفوض الرئيس على عزت بيجوفيتش

التوقيع على الاتفاق في باريس في ١٤ ديسمبر ، ودعا كافة الأجهزة الرسمية في البلاد الى الالتزام ببند الاتفاق ( ١١/٣٠ ) .

- قرر مجلس حلف الاطلسي ارسال قوة متعددة الجنسيات من حوالي ٦٠ الف جندي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة ( ١٢/١ ) .

- قرر مجلس الأمن انتهاء عملية حفظ السلام في البوسنة يوم ٣١ يناير وفي كرواتيا في منتصف الشهر نفسه ( ١٢/١ ) .

## العراق:

- عقدت اللجنة الكويتية العراقية الخاصة بالأسرى الكويتيين اجتماعاتها في مقر بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة على الجانب الكويتي من الحدود لبحث مصير ٦٠٥ مفقودين خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت وتم تحديد يوم ٢٦ ديسمبر موعدا لاستئناف المباحثات حول قضية الأسرى على الجانب العراقي من الحدود ( ٩/١ ) .

- أجتجح العراق لدى مجلس الأمن على التدخل الأمريكي السافر « في شئوننا الداخلية بعدما دعت الولايات المتحدة الى ازالة نظام صدام حسين وبعث وزير الخارجية العراقي برسالة الى مجلس الأمن اعتبر فيها التصريحات الأمريكية تنطوي على « سياسة عنوانية » ( ٩/١ ) .

- دعت فرنسا العراق وروسيا والصين الى عدم التراجع عن موقفها المؤيد لتخفيف الحظر الاقتصادي المفروض على العراق واحترام تعهداتها وحرصها على دورها الاقليمي والعالمي قبل مراجعة مجلس الأمن الدورية للعقوبات في ٩ سبتمبر ( ٩/٢ ) وعلى صعيد آخر أكد اكيوس ان احتمال رفع العقوبات الدولية على العراق ضئيل جدا ( ٩/٤ ) .

- في جلسة مفصلة مدد مجلس الأمن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق للمرة السابعة والعشرين ( ٩/٨ ) .

- وصل الى بغداد تشارلز بولفي نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لاجراء محادثات تتركز بشكل خاص على ملف السلاح الجريومي العراقي للتحضير للتقرير الدوري الذي ستقدمه اللجنة الخاصة الى مجلس الأمن في شهر اكتوبر ومعربا عن أمله في « الحصول على معلومات وايضاحات جديدة تساعدنا

في تحليل ٦٥٠ صفحة قدمت اليها وتحسنت حاج الى وقت طويل لدراستها » ( ٩/١٧ ) .

- في مذكرة بعث بها العراق الى د . بطرس غالي احتج العراق رسميا على قيام الطائرات الأمريكية بضرب وانتهاك حرمة أجوائه واختراق حاجز الصوت بقصد المراقبة وطالب العراق بتوزيع مذكرته على اعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائقه ( ٩/١٨ ) .

- أعلن موريثيو زيفيرو مبعوث الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق أين العراق كان لديه برنامج نووي تديره لم يكشف عنه قبل هروب حسين كامل مدير الرئيس العراقي وأن البرنامج كان مجرد خطط مستحيلة التنفيذ من الناحية الفنية ( ٩/٢٠ ) .

- دعا سفير دولة الكويت ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا في كلمته أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تكثيف واحكام الرقابة على العراق ونشاطاته النووية وارسال فرق خاصة للتفتيش كلما استدعت الحاجة ذلك ( ٩/٢١ ) .

- حذرت الأمم المتحدة في تقرير أعده خبراء من جامعة هارفارد ومعهد التكنولوجيا في ماساشوستش من حجم المجاعة والمعاناة التي يعيشها الشعب العراقي وأكد التقرير أن المجاعة أصبحت تهدد ٤ ملايين عراقي وأن حوالي ثلث اطفال العراق تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية ( ٩/٢٢ ) .

- رفضت لجنة العقوبات بالأمم المتحدة طلبا بالسماح لها باستيراد كميات محدودة من النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية الى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ( ٩/٢٥ ) .

- عقدت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السادس على الجانب العراقي للحدود الكويتية تحت مظلة الصليب الأحمر في جو « خلى من التوتر » للتعرف على ربود العراق على الملفات التي قدمتها الكويت في شأن الأسرى ( ٩/٢٧ ) .

- قدم اكيوس خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الكويتي تأكيدات الى الكويت بأن مفتشيه يستخدمون الآن طرقا تهدف الى حماية الكويت من اخطار الأسلحة البيولوجية والكيميائية العراقية ( ٩/٢٨ ) ، وأعلن اكيوس بعد وصوله الى بغداد مع خمسة من



الخبراء التابعين للجنة الدولية الخاصة أن المرحلة التي تمر بها العلاقة بين العراق واللجنة « مرحلة مكثفة » وأن لديه عددا من الأسئلة تمثل جميع مجالات التسليح وخاصة المجال الجرثومي والكيميائي والصاروخي ( ٩/٣٠ ) .

- قال نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في رسالة بعث بها الى مجلس الأمن أن المعلومات التي قدمها العراق الى اللجنة الخاصة بعد أغسطس الماضي « لا تغير حقيقتين جوهريتين هما أن العراق لا يحتفظ منذ نهاية ١٩٩١ بأي أسلحة أو مكونات أسلحة من تلك التي حظرت بموجب احكام القرار ٦٨٧ ولم يبق بأي نشاط يخالف التزاماته بموجب هذا القرار » ونفى عزيز أن تكون السفن العراقية التي أغرقت في شط العرب والخليج خلال الحرب تحتوي أسلحة أو مواد كيميائية وأكد استعداد بلاده للتعاون من التحقق من محتويات هذه السفن اذا رغبت الأمم المتحدة ( ١٠/٧ ) .

- أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير قدمه الى مجلس الأمن أن « مجرد حجم » الوثائق التي قدمها العراق في أغسطس الماضي يجعل من السابق لأوانه استخلاص أية استنتاجات في شأن محتوياتها ومضامينها المتصلة . وليس هناك ما يؤكد أنه تم تسليم كل الوثائق ذات الصلة بالمسائل النووية ( ١٠/١١ ) .

- قدم اكيوس تقريراً الى مجلس الأمن الذي اتهم فيه العراق « بتضليل اللجنة وحجب المعلومات » وجاء في التقرير أن العراق « أنتج سرا محركات صواريخ على نسق صواريخ سكود وأجرى بحوثاً وطور البرامج المتعلقة بالصواريخ المحظورة » قسبيل اندلاع الحرب ( ١٠/١١ ) .

- وافقت لجنة التعويضات في اجتماعاتها في جنيف على ٢١٧٥٠٠ طلب جديد من أشخاص اضطروا لمغادرة العراق أو الكويت بسبب حرب الخليج قدمها رعايا ٦٧ دولة وثلاث منظمات دولية ( ١٠/١٢ ) .

- اعترف العراق بأنه حاول انتاج قنبلة نووية صغيرة بعد غزوة الكويت في أغسطس ١٩٩٠ لكنه فشل في ذلك ، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت أن العراق باشر بعد احتلاله الكويت برنامجاً لتصنيع قنبلة نووية في غضون ستة أشهر الا أن قصف القوات

الحليفة لمنشأته في يناير ١٩٩١ عطل هذا المشروع ( ١٠/١٨ ) .

- اجتمعت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السابع على الجانب الكويتي من الحدود الكويتية العراقية وتسلم الجانب الكويتي خلال الاجتماع ثلاثة رواد جديدة على الملفات الكويتية لتصبح مجموع الردود التي تسلمها الجانب الكويتي ١٢٦ رداً حتى الآن ( ١٠/٢٥ ) .

- في رسالة بعث بها العراق الى د . بطرس غالي احتج العراق رسمياً لدى الأمم المتحدة على قيام ايران بخرق وانتهاك قرار وقف اطلاق النار واتفاق طهران لمنطقة العزل بين البلدين عام ١٩٨٨ بعد انتهائهما الحروب بينهما ( ١١/٧ ) .

- جددت بغداد رفضها تطبيق القرار ٩٨٦ بعد ساعات من تمديد مجلس الأمن العقوبات المفروضة على العراق وبعد يوم واحد من اجتماع د . غالي مع برزان التكريتي في جنيف بهدف اقناع بغداد بقبول خطة لبيع كميات محدودة من النفط ( ١١/٩ ) .

- أوضح اكيوس في محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن العراق استغل ثغرة في قرارات الأمم المتحدة لتطوير ابحاث صواريخ ذاتية الدفع قد يصل مداها الى قلب أوروبا وروسيا وغرب الصين وأضاف أن اللجنة الدولية تشعر بقلق بالغ لغياب المعلومات الخاصة بالمواد البيولوجية التي يملكها العراق ( ١١/١٧ ) .

- قدم العراق في رسالة وجهها الى د . غالي احتجاجاً رسمياً لقيام طائرات أمريكية بالتحليق في الأجواء العراقية بقصد المراقبة ( ١١/١٨ ) .

- صرح اكيوس انه يسعى للحصول على دعم مالي وسياسي من دول التعاون الخليجي التي بدأ جولته اليها واعتبر أن مهمته في الخليج سوف تكسب اللجنة الدولية صدقية لعملها وتعطيها دعماً سياسياً لمهمتها ( ١١/٢٠ ) .

- أعلن وزير الخارجية العراقي ان بلاده تنتظر من لجنة الأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تحديد مهلة زمنية لمهمتها . وقال أن بغداد مستعدة للتعاون التام مع اللجنة لكن عملية التحقق لا يمكن أن تبقى مفتوحة ( ١١/٢٦ ) .

- قدم نزار حمدون مندوب العراق الدائم

لدى الأمم المتحدة مذكرة احتجاج ضد بريطانيا لمواصلة السفن الحربية البريطانية الموجودة في الخليج العربي للقيام بأعمال استنزافية ضد السفن والبواخر العراقية داخل المياه الإقليمية العراقية ( ١١/٢٨ ) .

- أعلن اكيوس ان المسؤولين العراقيين قدموا له أدلة مهمة خاصة بتدمير أسلحة جرثومية وأضاف انه يعتقد أن المعلومات الجديدة سوف تساعد اللجنة الدولية في عملها ( ١١/٢٩ ) .

### سوريا :

قرر مجلس الأمن تمديد فترة عمل قوات الأمم المتحدة في مرتفعات الجولان السورية لمدة ٦ أشهر أخرى تنتهي في مايو القادم . وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد في تقريره الى المجلس ان الموقف في الشرق الأوسط رغم الهدوء الذي يسود الحدود السورية - الاسرائيلية - يندرج بالخطر وسيستمر حتى يتم التوصل الى سلام دائم وكامل على جميع المسارات العربية الاسرائيلية ( ١١/٢٨ ) .

### أفغانستان :

- وصل المبعوث الدولي محمود المستيري الى اسلام آباد لاجراء محادثات مع كبار المسؤولين الباكستانيين بعد سقوط اقليم « حيرات » في ايدي حركة الطالبان وتوتر العلاقات بين باكستان وأفغانستان ( ٩/١٧ ) .

- وجه نائب وزير الخارجية الافغاني رسالة الى د . بطرس غالي طلب فيها منه التدخل لوقف التحركات الباكستانية في أفغانستان ( ٩/١٨ ) .

- ناشد الصادق ابو نفيسة مساعد محمود المستيري الفصائل الافغانية وقف المعارك من أجل انسحاب المجال لتطبيق السلام ، كما التقى المستيري مع سفراء الدول الخمس الدائمة في عضوية مجلس الأمن في مقر السفارة البريطانية في العاصمة الباكستانية وحضهم على دعم مسيرة السلام ( ٩/٢٦ ) .

- عقب اجتماع محمود المستيري مع وزير خارجية باكستان نجم الدين شيخ صرح المتحدث رسمي بأن باكستان تؤيد جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام في أفغانستان وجمع كافة الزعماء الافغان على مائدة المفاوضات ( ١٠/٥ ) ، وفي تطور لاحق اتهمت أفغانستان في



رسالة لمجلس الأمن الحكومة الباكستانية بدعم ميليشيات « طالبان » المعارضة والتي تحاصروا العاصمة « كابول » ( ١٠/١٧ ) .

- وصل المستيري الى افغانستان للتفاوض على وقف اطلاق النار والحيولة دون اندلاع المعركة الحاسمة للسيطرة على العاصمة كابول وأعلن المستيري انه سيجتمع مع الرئيس برهان الدين رباني ( ١٠/٢١ ) .

- أعلن محمود المستيري اثر اجتماع عقده مع الرئيس الافغانى تعليق مبادرته للسلام حتى يتيح للاطراف الافغانية التفاوض فيما بينها ( ١١/١٨ ) .

- قدم المبعوث الدولى محمود المستيري صيغة « آليه نقل السلطة » التى تتألف من ٢٨ شخصا يمثلون أغلب الفصائل المتحاربة لتولى الحكم بعد تقديم الرئيس الافغانى برهان الدين رباني استقالته وأعلن فى مؤتمر صحفى فى اسلام اباد أن الرئيس الافغانى وافق على تسليمها الحكم ( ١١/١٦ ) ، وأعلنت حركة طالبان رفضها الصريح للخطوة المقترحة ( ١١/١٧ ) .

## ليبيا

- توجه وفد المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة المحايدة على الحدود الدولية الليبية المصرية لدراسة أوضاع الفلسطينيين المبعدين من ليبيا ومعرفة عددهم تمهيدا لارسال معونات غذائية عاجلة لهم ( ٩/٢٥ ) .

- وجه المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( أونروا ) وممثلة المفوضية العليا لشئون اللاجئين نداء الى العقيد معمر القذافى وقادة بول الشرق الأوسط لتكرار محاولتهم ايجاد حل عاجل ونهائى للأساسة التى يتعرض لها الفلسطينيون بسبب ابعادهم عن ليبيا ( ٩/٢٩ ) ، وعلى صعيد آخر أكد العقيد القذافى اصراره على ترحيل الفلسطينيين من ليبيا ، كما زار مخيما للفلسطينيين المبعدين قرب الحدود مع مصر وأعلن أن ليبيا « تتعهد ان تدفع للذين يعوون الى مناطق الحكم الذاتى الرواتب التى كانوا يحصلون عليها اثناء عملهم بالبلاد ( ١٠/٤ ) .

- دعا بانوس موسىس مسئول العلاقات الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين

بالقاهرة الى ضرورة حل مشاكل الفلسطينيين المقيمين على الحدود المصرية الليبية بشكل عاجل مشيرا الى ان « الموقف متعثر للغاية » خاصة ان شروط العودة لا تنطبق عليهم لأنهم من فلسطينى ١٩٤٨ ( ١٠/٥ ) .

- صرح بانوس موسىس مسئول الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين بالقاهرة أن المفوضية تجرى اتصالات مع مكتبها فى قبرص لبحث احتياجات ٦٦٠ مبعدا فلسطينيا عالقين فى باخرة المياه الاقليمية القبرصية بعد أن رفضت سوريا نزولهم الى ميناها اللاذقية ( ١٠/١٨ ) .

- قالت متحدثة باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن الأحوال على الحدود بين مصر وليبيا مستمرة فى التدهور وأن الأمم المتحدة ستُرسل امدادات تكفى لمدة شهر لعدد ١٠٣٦ فلسطينيا تقطعت بهم السبل فى الصحراء ( ١٠/٢٤ ) ، وفى تطور لاحق أعلن العقيد القذافى انه قرر ايقاف عمليات ابعاد المزيد من الفلسطينيين لمدة تتراوح بين ٣ الى ٦ أشهر ( ١٠/٢٥ ) .

- حضرت البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة فى اعلان نشرته صحيفة واشنطن بوست عائلات ضحايا حادث تفجير طائرة الركاب الامريكية فوق لوكربي على الضغط على حكوماتهم لقبول اقتراح اجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما بمقتضى القانون الاسكتلندى فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاي ( ١١/٨ ) .

- ناشد الفلسطينيون المبعدون من ليبيا ولا يزالون عالقين على الحدود المصرية الليبية الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( أونروا ) ومنظمات حقوق الانسان والصليب الاحمر الدولى مساعدتهم فى العودة الى وطنهم فلسطين ( ١١/٩ ) .

- قرر مجلس الأمن استمرار فرض العقوبات على ليبيا دون تغيير حتى تلتزم ليبيا بالتعاون مع سلطات التحقيق فى حادثى الطائرة الفرنسية ولوكربي ، وأشاد المجلس بالتطور الايجابى فى موقف ليبيا بعد أن قدمت الى بريطانيا اجابات مرضية عن تعاونها مع الجيش الجمهورى الايرلندى ( ١١/٢٢ ) .

- نددت ليبيا بقرار مجلس الأمن باستمرار فرض العقوبات وأعربت عن دهشتها لذلك بعد أبدت تعاونها مع فرنسا

فى التحقيقات الخاصة بقضية الطائرة الفرنسية ( ١١/٢٣ ) .

## الصحراء الغربية

- وافق مجلس الأمن بالاجماع بموجب القرار ١٠١٧ على تمديد فترة بقاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية اربعة أشهر تنتهى فى نهاية يناير ١٩٩٦ وحمل المجلس كلا من المغرب وجبهة بوليساريو مسئولية تأخير اجراء الانتخابات فى الصحراء الغربية مشيرا الى أن الأمم المتحدة قد تسحب بعثتها فى حالة عدم احراز تقدم ( ٩/٢٣ ) .

- حض أحمد السنوسى ممثل المغرب الدائم فى الأمم المتحدة مجلس الأمن من أجل تجاوز العراقيل التى تضعها جبهة بوليساريو لتمكين كل السكان المنحدرين من أصول صحراوية من المشاركة فى الاقتراع وتوفير الشروط الموضوعية لانهاء عمليات تحديد الهوية ( ٩/٢٤ ) .

- فى رسالة الى مجلس الأمن اعترفت جبهة بوليساريو بقرار العاهل المغربى زيارة الصحراء المغربية « استغفارا مدروسا » وطالبت بأن يراجع العاهل المغربى عن قراره مشددة على « حقها فى الانتقام » ( ١٠/١ ) .

- اقترح د . غالى اجراءات جديدة لتسريع تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية وركزت الاجراءات على تبسيط شروط تسجيل السكان المنحدرين من أصول صحراوية فى قوائم الاقتراع وان يقدم كل من المائة الف شخص الذين يود المقرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتمائهم للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ ( ١١/١ ) .

## رواندا / بوروندى

- توجهت ساداكا أوجاتا رئيس اللجنة العليا لشئون اللاجئين الى رواندا فى اطار مهمتها الرامية لاعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم ( ٩/٤ ) .

- طالب مجلس الأمن فى قرار بالاجماع من الأمين العام للأمم المتحدة د . بطرس غالى تشكيل لجنة للتحقيق فى التقارير المتعلقة ببيع الأسلحة بصورة غير مشروعة الى قوات حكومة رواندا السابقة الموجودة فى معسكرات اللاجئين خارج رواندا ( ٩/٨ ) .



- أعلن د . بطرس غالي أن المنظمة الدولية تبحث اجراء خفض جوهري في عدد أفراد بعثة السلام رواندا بسبب الأزمة المالية التي تواجه المنظمة وأنه أصدر تعليمات لمستول الأمم المتحدة في رواندا لدراسة اجراءات توفير النفقات ( ١٥/١٠ ) .

- دعا مجلس الأمن في بيان رئاسي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم مذابح خلال الحرب الأهلية في رواندا ، وناشد المحكمة الدولية التي انشئت لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا بدء عملها في أسرع وقت ( ١٨/١٠ ) وفي تطور لاحق أعلن أحد مستولي المحكمة الدولية أن المحكمة ستفتح أبوابها في أروشا في الأول من ديسمبر ( ١١/١ ) .

- قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر و

## الأمين العام :

- تعرض د . بطرس غالي الى وعكة صحية طارئة اضطر معها بناء على نصيحة طبيبه الخاص الغاء رحلته الى بكين لافتتاح مؤتمر المرأة العالمي وكذلك زيارته لكل من موسكو وجنيف ( ١/٩ ) .

- في تصريح أدلى به د . بطرس غالي الى الصحف اليابانية قال د . غالي أن المنظمة الدولية فشلت في تحقيق الاصلاحات التي كانت تعتزم ادخالها على هياكلها وعلى مجلس الأمن بسبب الاختلافات الواسعة في الآراء بين الدول الاعضاء حول تلك الاصلاحات وشكك في امكانية اجراء هذه العمليات مع نهاية القرن الحالي ( ١/٩ ) .

- أكد د . بطرس غالي انه لاهمية للبيئة ولا دعم لحقوق الانسان ، ولا نجاح لأي سياسة سكانية لدعم عمليات التنمية ، ولا نجاح لأي خطط للتنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ، ولا سلام واستقرار حقيقيين دون مشاركة المرأة ، كما انه لا عالم أفضل للبشرية ولاغد أفضل لابنائنا دون تحسين لوضع المرأة ودون تحقيق حقوقها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية ( ٢/٩ ) .

- أعلن د . بطرس غالي ان الضربات

قف عملياتها في بورندي بعد أن قام مسلحون مجهولون باطلاق النار على أحدهم قـوافل الصليب الأحمر ( ١١/٧ ) .

- اختار دكتور غالي السفير محمود قاسم لرئاسة اللجنة الدولية للتحقيق في التقارير المتعلقة بتهريب الأسلحة الى جنود حكومة رواندا السابقة ( ٢٠/١١ ) .

- أعلنت الحكومة الرواندية انها لا ترغب في تجديد تفويض الأمم المتحدة وانها في حاجة الى مساعدات تقنية وليس جنود ( ٢٥/١١ ) .

## ليبيريا :

- قرر مجلس الأمن بالاجماع تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى نهاية ٣١ يناير ، وناشد المجلس د . بطرس غالي بعقد مؤتمر لاعلان التبرعات

لليبيريا لجمع الموارد اللازمة للنهوض بعجلة السلام ، ورحب المجلس بفكرة ايفاد بعثة لولية للتشاور مع الزعماء في ليبيريا بشأن شروط تنفيذ اتفاق « ابوجا » ( ١٦/٩ ) .

- وافق مجلس الأمن على توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة في ليبيريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين من ٧٠ الى ١٦٠ شخصا للمساعدة على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام ( ١١/١١ ) .

## السودان :

- أكد تقرير أعده المقرر الخاص لحقوق الانسان في السودان كاسباربيرو أن السودان شهد هذا العام انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان تمثلت خاصة في اعدامات من دون محاكمات وحجز حريات واعتقالات تعسفية وعمليات خطف وممارسات التعذيب ( ٧/١١ ) .

المنظمة الدولية أشار د . بطرس غالي بالانجازات البارزة التي تم تحقيقها والتي كان من أهمها معاهدة السلام التاريخية بين أسرنيل والأردن في أكتوبر ١٩٩٤ وتنفيذ اعلان المبادئ الاسرائيلي الفلسطينية بالاضافة الى المفاوضات متعددة الاطراف بشأن المسائل الاقليمية في الشرق الأوسط ، كما أعرب د . غالي في تقريره عن قلقه العميق حول الاوضاع المتسارعة في العراق ( ١٢/٩ ) .

- بعد أن وقعت كل من اليونان وجمهورية مقدونيا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لانهاء الخلافات بينهما ، أعرب د . بطرس غالي عن سعادته لتوقيع هذا الاتفاق وأكد ان الدولتين تعهدتا باحترام سيادة ووحدة اراضي كل منهما واستقلالهما السياسي ، وطالب الجانبين باستئناف المفاوضات لايجاد اسم نهائي لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ( ١٤/٩ ) .

- أعلن د . بطرس غالي قبل بدء الجلسة الافتتاحية للدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة تواجه « ثورة عالمية » بعد أن انتهى دور الحرب الباردة في وضع اطار

الجوية التي يقوم بها حلف الاطلسي ضد صرب البوسنة لانتوقف الا بعد تحقيق العملية لأهدافها ، وحذر د . غالي قادة الصرب البوسنة من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في المناطق الآمنة ( ٥/٩ ) .

- بعد تصاعد أزمة التفجيرات النووية الفرنسية بجنوب محيط الهادي أعرب د . غالي عن معارضته لجميع التجارب النووية سواء الفرنسية أو الصينية أو غيرها مطالبا بالتزام القوى النووية في العالم بالاتفاق الذي تمضيه قرار التمهيد الدائم لمعاهدة حظر الانتشار النووي ( ٨/٩ ) .

- أشار د . بطرس غالي في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الى أن القلق يساور المجتمع الدولي بسبب قرارات اسرائيل القاضية بمصادرة الاراضي وتوسيع المستوطنات اليهودية وأكد ان عملية السلام في الشرق الأوسط تحتاج الى تأييد جماهير واسع وأن هذا التأييد سيظل مشا مالم يطرأ توسع واضح على الاحوال المعيشية للفلسطينيين ( ١١/٩ ) .

- في تقريره السنوي عن نتائج أعمال



للعلاقات الدولية وقال ان النزاعات اليوم أصبحت مختلفة حيث يجرى معظمها داخل الدول . وأضاف أن سياسات اليوم مختلفة أيضا حيث تسعى الدول للتحويل الى الديمقراطية » وان المستقبل في يدنا لبنينه وبنون الأمم المتحدة لن نستطيع ذلك « ( ٩/٢٠ ) .

- رفع د . بطرس غالى تقريراً الى مجلس الأمن عن الوضع في طاجيكستان ومدى التقدم في اتجاه تحقيق مصالحة وطنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية وناشد د . بطرس غالى في تقرير الرئيس الطاجيكي أمام على رحمنوف وزعيم المعارضة عبد الله نورى ان يتخذ التدابير اللازمة للتعجيل في تنفيذ تدابير الثقة التي اتفقا عليها خلال لقائهما في طهران في يوليو الماضى ( ٩/٢١ ) .

- انتقد د . غالى ضمنا خلال احتفال أقيم على شرف الشخصيات المشاركة في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة الولايات المتحدة لعدم دفعها المتأخرات المترتبة عليها للأمم وقال « حان الوقت لكسر هذه الحلقة .. ان الموارد غير المناسبة تؤدي الى نتائج غير مناسبة . ويتم التزرع فيما بعد بهذه النتائج غير المناسبة لتخفيض الموارد المالية » ( ٩/٢٦ ) .

- دعا د . بطرس غالى الى « ازالة الالغام الأرضية المضادة للأفراد التي يطرح انتشارها مشكلة عالمية » ( ٩/٢٦ ) .

- حول تقييم الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في عودة الشرعية الكويتية أشار د . بطرس غالى في حديث أدلى به الى مجلة « العربى » الى ان « الأمم المتحدة اعطت الشرعية للتدخل الجماعى وأن الأمم المتحدة نجحت في صد العدوان العراقى واتخاذ التدابير اللازمة لعدم تكراره » ( ٩/٢٨ ) .

- أكد د . بطرس غالى الالتزام الثابت للمنظمة الدولية بدعم عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل وقال أن توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى في واشنطن بشكل خطوة جديدة ومهمة نحو التطبيق الكامل لاعلان المبادئ الذى تم التوصل اليه عام ١٩٩٢ ( ٩/٢٩ ) .

- أعلن د . بطرس غالى أنه يرغب في تخفيض عدد الجنود الدوليين في يوغسلافيا السابقة للحد من النفقات حيث تتطلب عمليات الأمم المتحدة في مناطق يوغسلافيا السابقة حوالى ٥ ملايين دولار

كل يوم ( ١٠/١ ) .

- اجتمع د . بطرس غالى مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الدكتور حامد الغابى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حيث تمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون في المجالات العلمية والتقنية وأعرب د . غالى عن ارتياحه لاتساع مجال المشاورات بين المنظمين على المستوى السياسى وأبلغ الغابى أن الأمم المتحدة تنظم اجتماعا مع المنظمات الاقليمية في نيويورك في ١٦ فبراير القادم لتعزيز التعاون في مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ( ١٠/٥ ) .

- أكد عبد الكريم الكباريتى وزير خارجية الأردن خلال الاجتماع الذى عقده مع د . بطرس غالى في نيويورك ضرورة استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في تقديم كافة الخدمات الانسانية التى تقوم بها في المنطقة وبصفة خاصة في الأردن الذى يستضيف القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين وطالب بتحسين مستوى هذه الخدمات كما ونوعا لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاجئين ( ١٠/٧ ) .

- ناشد د . بطرس غالى خلال الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى عقد في واشنطن وزراء المال ، العمل على حل الأزمة المالية التى تعاني منها المنظمة الدولية وقال « اننى احضركم على ضمان تلبية الالتزامات المالية لبلادكم تجاه الأمم المتحدة في الوقت المحدد وبالكامل » ( ١٠/١٠ ) .

- خلال لقائه بالسيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق حصن د . بطرس غالى العراق على اعادة النظر في موقفه من القرار ٩٨٦ الذى يسمح لبغداد ببيع كمية محدودة من النفط التلبية للاحتياجات الانسانية ، وقد ابلغ الوزير العراقى د . بطرس غالى أن موقف حكومته من القرار ٩٨٦ « لم يتغير » ( ١٠/١٠ ) .

- تلقى أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن تهنئة من د . بطرس غالى على نجاح الندوة الدولية التى عقدتها اللجنة حول اتفاق السلام في الشرق الأوسط ( ١٠/١٥ ) .

- وجه د . بطرس غالى رسالة الى الدورة العادية عشرة للجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية عبر فيها عن سعادته الشخصية لاختيار مصر لتكون

مقر انعقاد الجمعية العمومية وأضاف أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل عنصرا مهما لتواصل المجتمع الدولى وتضامن الأسرة الدولية ( ١٠/١٧ ) .

- أعلن د . بطرس غالى في قمة عدم الانحياز التى عقدت في كولومبيا أن الحركة هي الآلية المناسبة لتحقيق الإصلاح في الأمم المتحدة ودعا د . غالى الى حشد الطاقات الخلاقة للحركة لخوض المعركة ضد الاستئثار بثمار التقدم وذلك بالكفاح من أجل تحقيق التنمية ( ١٠/١٨ ) .

- طلب الرئيس الزائيرى موبوتسى سيسكو من د . بطرس غالى ايجاد حل عاجل لأزمة لاجئى رواندا في زائير وكذلك مساعدة الأمم المتحدة في اجراء الانتخابات المقررة في عام ١٩٩٧ ( ١٠/٢١ ) .

- أكد د . بطرس غالى للرئيس الروسى بوريس يلتسين ضرورة مشاركة المنظمة الدولية في اتخاذ القرارات الخاصة بايجاد تسوية سليمة لأزمة البوسنة اذا كان سيطلب منها القيام بمهام محددة في البوسنة ( ١٠/٢٢ ) .

- بحث د . بطرس غالى مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ضرورة اذعان العراق للقرارات الدولية كما اجتمع د . غالى مع وزير خارجية العراق في مسعى لاقتناع النظام العراقى بالعودة عن رفضه تنفيذ العراق بالعودة عن رفضه تنفيذ القرار ٩٨٦ الذى يخوله تصدير كميات من نفطه تحت اشراف دولى لتمويل شراء سواد غذائية للشعب العراقى ( ١٠/٢٢ ) .

- اجتمع د . بطرس غالى والامير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودى وحضر الاجتماع الرئيس ياسر عرفات وتناولت المحادثات الأزمة المالية التى تواجهها الأمم المتحدة والوضع في البوسنة والهرسك ، كما أطلع د . بطرس غالى الأمير سلطان على جملة مساعدات الأمم المتحدة للشعب الفلسطينى في قطاع غزة والتي يشرف عليها المنسق الخاص للأمين العام تيرجى لارش ( ١٠/٢٤ ) .

- بحث د . غصمت عبد المجيد برسالة الى د . بطرس غالى أخطره فيها بقرارات وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم بالقاهرة في شهر سبتمبر الماضى وخاصة القرارات ذات الصيغة



الاقليمية والدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والدور المنتظر للأمم المتحدة والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تهويد القدس اضافة الى القرارات الخاصة باللأجيين وقضايا الأعمار والتنمية في مناطق الحكم الذاتي ( ١٠/٢٤ ) .

- اختتم د . بطرس غالي الاحتفالات الخاصة بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة وشاركت فيها ١٢٩ دولة وحكومة ، وقال د . غالي وسط تصفيق الحضور « لتحييا الأمم المتحدة » وأضاف « خلال الأيام الثلاثة الأخيرة استمر الحوار بين الأمم كما أراده المؤسسون في جو من الصداقة والقوة ورأينا روح سان فرانسيسكو تعود الى الحياة » ( ١٠/٢٥ ) .

- عين د . بطرس غالي الجنرال جيان جوسيس سانتيلد في منصب القائد الجديد للبعثة الدولية لمراقبة وقف إطلاق النار على الحدود بين العراق والكويت ( يونيكوم ) ( ١٠/٣٠ ) .

- دعا د . بطرس غالي العراق مجددا الى قبول قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ خلال اجتماعه مع طه محيي الدين معروف نائب الرئيس العراقي الذي وعد بنقل وجهة نظر الأمين العام للقيادة العراقية ( ١٠/٢٨ ) .

- طالب العراق د . بطرس غالي باستغلال صلاحياته لرفع العقوبات الاقتصادية على بغداد وإيقاف التدخل في شؤونه الداخلية والامتناع عن انتهاك سيادته وحق شعبه في اختيار نظام حكمه ( ١٠/٣١ ) .

- قال د . بطرس غالي في رسالته الى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا أن قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ هما الأساسى لاية تسوية نهائية لتحقيق السلم في منطقة

## محكمة العدل الدولية

عقد في مكتب رئيس محكمة العدل الدولية لقاء ضم سفير ليبيا في لاهائ والاتحاد الأوربي وممثل الحكومة الأمريكية وممثل بريطانيا للبحث في موضوع تحديد فترة زمنية تقدم ليبيا خلالها ردها على اعتراضات الولايات المتحدة وبريطانيا حول صلاحية محكمة العدل الدولية في محاكمة المتهمين الليبيين بتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي ( ٩/١٢ ) .

الشرق الأوسط وأن المقومات الأساسية لنجاح التعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة لابد أن تكون مستندة الى سلام عادل وشامل ( ١٠/٣١ ) .

- بعث د . بطرس غالي الى مجلس الأمن بمقترحات جديدة لتسهيل عملية تحديد هوية الناجحين المقرر اشتراكهم في الاستفتاء المزمع اجراؤه لتحديد مصير الصحراء الغربية تقضى بأن يقدم كل من المائة ألف شخص الذين يريد المغرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتصائه للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ ( ١١/١ ) .

- أعرب د . بطرس غالي عن أسفه العميق لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين ، وفي كلمته التأييدية قال د . غالي « .. ولكننا ننظر الى عظمة انجازه حيث كان رجلا عرف الحرب والسلام وسعى وناضل من أجل المصالحة والسلام .. أن هذا الهدف يجب أن يكون وهو هدفنا وهو هدف الأمم المتحدة .. » ( ١١/١ ) .

- قال متحدث باسم الأمم المتحدة أن د . بطرس غالي بحث امكانية السماح بمبيعات نفط عراقية محدودة مع برزان التكريتي مندوب العراق لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة في جنيف وأن التكريتي وعد بنقل وجهة نظر د . غالي الى الحكومة العراقية ( ١١/٨ ) .

- خلال لقاء عقده د . بطرس غالي مع مسئول الشؤون الأوربية في الخارجية الليبية عبد العاطي العبيدى شدد د . غالي ضرورة على تطبيق طرابلس لقرارى مجلس الأمن ٧٨٤ و ٨٨٣ الخاصين بفرض عقوبات على ليبيا لعدم تعاونها مع المجتمع الدولي في قضية تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي ( ١١/٩ ) .

- رفضت محكمة العدل الدولية دعوى نيوزيلندا لوقف التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادى كما رفضت طلب استراليا بوقف مؤقت لبساتى التجارب النووية الفرنسية لحين الانتهاء من دراسة التأثيرات التى أحدثتها التجربة الأولى التى أجرتها فرنسا في ه ستيمبير على البيئة في المنطقة ( ٩/٢٢ ) .

- أكد د . بطرس غالي أنه أصيب بالصدمة والرعب لاعدام نيجيريا للمعارضين التسعة من دعاة حماية حقوق الانسان ( ١١/١١ ) .

- عين د . بطرس غالي عزيز حسين الممثل السابق للمغرب لدى الأمم المتحدة ممثلا جديدا للمنظمة الدولية في بورندى خلفا للسيد أحمد ولد عبدالله الموريتاني الجنسية ( ١١/٩ ) .

- أكد د . بطرس غالي خلال اجتماعه ببولين جرينى رئيسة المجموعة الاشتراكية فى البرلمان الأوربي صعوبة فرض حظر على بيع السلاح الى نيجيريا وأضاف أن تجارة السلاح مزدهرة بشكل كبير فى نيجيريا مما يجعل من الصعب جدا تطبيق الحظر ( ١١/١٤ ) .

- بدأ د . بطرس غالي جولة افريقية تستمر ١٢ يوما تشمل زيارة غانا وسيراليون وليبيريا وبنين وساحل العاج ( ١١/٢٥ ) .

- احال د . بطرس غالي على الجمعية العامة مذكرة عن حقوق الانسان فى العراق أعدها المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان فان درشتويل تضمن نقدا لاذعا للحكومة العراقية كما تضمن نقدا للاستفتاء على تمديد ولاية الرئيس صدام حسين الذى أجرى فى منتصف اكتوبر ووصفه « بالمهزلة » ( ١١/٢٧ ) .

- هدد د . بطرس غالي فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن بإمكان سحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية وقال انه لن يمكن « انجاز عملية تحديد الهوية الا بدعوة الحكومة المغربية وجبهة بوايساريو الى تقديم شيخ أو مناب للمشاركة فى تحديد الهوية .. » اما فى حالة عدم رغبة الطرفين أو عدم استطاعتهم تقديم شيخ أو مناب تستند تحديد الهوية الى وثائق الاثبات فقط « ( ١١/٢٨ ) .

- بناء على طلب من منظمة الصحة العالمية بدأت محكمة العدل الدولية النظر فى مدى شرعية الأسلحة النووية وما إذا كان القانون الدولى يحظر استخدام تلك الأسلحة فى الحروب ، كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة المحكمة بأن تقرر ما اذا كان مجرد التهديد باستخدام الأسلحة النووية مشروعا بمقتضى القانون الدولى ( ١٠/٢٩ ) .



Mourad El-Dessouki

- Information War and the Development of the U.S. Military Doctrine  
Karim Hagag

- The Egyptian Students Tendency Towards Electronic Indexes in International Relation Libraries  
Dr. Osama El-Sayed Mahmoud

- The Arab League and the Information Issue  
Hassan El-Shimy

## *II- Reviews of Literature.*

## *III- Interviews and Conferences.*

## *IV- Bibliography.*

### **REPORTS:**

- Jerusalem 1995: Challenges of the Three Coming Years  
Ahmed Youssef El-Quorai

- The Post-Rabin Israel  
Ahmed Ibrahim Mohamed

- Agreement on the Expansion of the Palestinian Self-Rule  
Alaa Salem

- Lebanon and the Agenda After the Expansion of the Prisedency Term  
Ayman Abdel Wahab

- The Prisedency Referendum and the Iraqi Future Possibilities  
Moataz Salama

- President Zeroal and the Hard Mission  
Ahmed Mahaba

- Reconciliation and War in Southern Sudan  
Mohamed Abou El-Fadl

- Oman Summit and the Regional Economic Cooperation in the Middle East  
Nermine El-Saadany

- Future of Relations Between North and South of the Mediterranean  
Khaled Abdel Latif

- Doma's Election: New Challenge to the Movement Towards Democracy in Russia  
Nabia El-Asfahany

- Turkey: Aggravation of Internal Problems  
Tarek Dahroug

- The Partogees Elections  
Nazira El-Effendi

- Settlement of the Macdonian-Greek Disagreement  
Ghada Khedr

- "Dayton" Agreement: Does it Put an End to Conflict in Bosnia?  
Emad Gad

- "Quebec": A Threat to the Canadian Unity  
Mokhtar Shoeib

- Hong Kong: Return to the Motherland- Countdown  
Sawsan Hussein

- Srilanka: A New Phase of Civil War  
Hesham Badawi Mahmoud

### **CONFERENCES**

### **BOOK REVIEWS:**

by: Dr. Noha El-Mikawy

### **PERIODICAL REVIEWS:**

by: Dr. Hoda Ragheb Awad

### **CHRONOLOGY:**

by: Abou El-Soud Ibrahim

### **U.N. ACTIVITIES:**

by: Nadia Abdel Sayed





Chairman of the Board and General Editor :  
**Ibrahim Nafei**

**Al Siyassa al Dawliya :**

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor

**Dr. Osama El Ghazali Harb**

Managing Editor

**Ahmed Youssef Al Karie**

Editorial Consultant

**Nabya Asfahany**

Sub - Managing Editor

**Sawsan Hussein**

Editorial Assistance

**Nadia Abdel Sayed**

Correspondance, Subscription and Advertis-  
ing Office: Al-Ahram Foundation, Al Galaa  
Street, Cairo

Tel. 5786022, 5786100, 5786300,  
5786400, 5786500

Fax: 5786833-5786023

Telex. 92001 - 92544 Ahram UN

Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.

- Arab and African Countries 40 \$
- Other Countries 50 \$

## CONTENTS

### EDITORIAL:

- 1996: A Positive Role for World Peace and Safety!  
Dr. Osama El-Ghazali Harb

### STUDIES:

- Food Crisis in the Arab World  
Dr. Hassan El-Alkim
- The Shi'aa in Kuwait Society  
Dr. Falah El Medires

### COMMENTS AND VIEWS FOR DISCUSSION:

- National Sovereignty in the Shadow of International Changes  
Dr. Ahmed Abdallah
- Historical Roots of the Arab-Israeli Peace  
Dr. Shafik El-Ghabra
- Regional Co-operation in the Middle East  
Dr. Hassan Abou Taleb

### FILE:

#### I- ESSAYS:

- Information Revolution: Reality and Legend  
Dr. Hassan Hanafi
- International Relations in the Information Age: Theoretical Introduction  
Amr El-Gweili
- Information Revolution and Means of Communication: Political Impact of Communication Technology  
Dr. Mahmoud Alam El-Deen
- Information War: Impact of Technological Development on Exchange of Information in Modern War



## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والمصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : ( أ ) الدراسات السياسية والاستراتيجية ( ب ) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . ( ج ) الدراسات القارية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والإحصاءات والاطالس المتخصصة التي تقدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — القاهرة : شارع الجلاء  
ت : ٥٧٨٦١٠٠ — ٥٧٨٦٢٠٠ — ٥٧٨٦٣٠٠



تحت الطبع

# الكشاف التحليلي لمجلة السياسة الدولية في ٣٠ عاماً

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلاً بشكل منهجي منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب ، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل في ترتيب هجائي على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين في مجال المعلومات .



صدر حديثاً :

## محنة الصحافة في حوض البحر المتوسط الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية

● كتاب غير مسبوق في مضمونه يهم المتخصصين من رجال الاعلام، كما يهم المتطلعين إلى العمل بالصحافة، ويهم أيضاً القارئ غير المتخصص للاطلاع على مايجرى في عصرنا.

● محور الكتاب: الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التي تتعلق بمهنة الصحافة.

● يتضمن الكتاب أعمال المائدة المستديرة التي جمعت صحفيين من حوض البحر المتوسط في إطار برنامج « ميد - ميديا » التابع للاتحاد الأوروبي.

● صدر الكتاب بثلاث لغات: الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية، وتبنت مجلة السياسة الدولية التي أسهمت في أعمال المائدة المستديرة إصدار الطبعة العربية



صدر العدد ٢٣ من

# مجلة الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني  
تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

اقرأ في هذا العدد

**العلامة السيد محمد حسين فضل الله في حوار شامل:  
نشأته الفكرية ومواقفه من القضايا البارزة  
التي تشغل الوطن العربي والعالم الإسلامي**

- الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل
  - الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير
  - الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة
  - بعض مشكلات الحد من التسلح في الشرق الأوسط
  - المتطلبات الأمنية السورية والتسوية السلمية
  - سجن الخيام: مقبرة الأحياء
  - تقرير من غزة: انسلاخ أم تكيف؟
  - الائتلاف الصهيوني الحاكم: الوضع الداخلي والأداء السياسي
- وجيه كوثراني  
مضر قسيس  
روز ماري صايغ  
حسين جعفر آغا  
محمد زهير دياب  
زهير هوارى  
سارة روي  
خالد عايد

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

| دول عربية                             | دول أخرى                              |
|---------------------------------------|---------------------------------------|
| أفراد ٢٥ دولاراً<br>مؤسسات ٤٠ دولاراً | أفراد ٤٠ دولاراً<br>مؤسسات ٦٠ دولاراً |

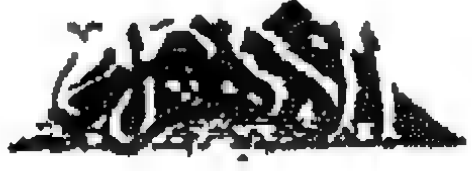
Institute for Palestine Studies  
P.O.Box 5658 - Telex 5241  
Fax 456324 - Tel. 456165  
Nicosia - Cyprus

أو

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
شارع أنيس النصولي - متفرع من فردان  
ص.ب: ٧١٦٤ - ١١  
فاكس ٨١٤١٩٢ - هاتف ٨٦٨٢٨٧  
خليوي (هاتف وفاكس): ٢٨٠٩ - ٤٧٨ (٢١٢) ٠٠١  
بيروت - لبنان



مع  
الباعة



مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية بالأهرام

## التقرير الاستراتيجي العربي

- سجل شامل وتحليلي مفصل لأهم أحداث ١٩٩٣ على المستوى:
- الدولي - الإقليمي - المصري
- مرجع لاغنى عنه للباحثين والخبراء والدبلوماسيين والإعلاميين.
- ثقافة سياسية واقتصادية وإعلامية متنوعة.

### ويضمن:

• قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكوفي الجديد.  
• بقلم: رئيس التحرير

### دراسات تحليلية عن:

- النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار
- مصر والبحث عن نظام إقليمي
- الأمن العالمي والأمن الإقليمي في بيئة مرادفة

### النظام الدولي والإقليمي:

- القضايا العربية في السياسات الدولية.
- الصراع العربي الإسرائيلي ومسار التسوية.
- القرن الإفريقي بين التفتت وإعادة الاندماج.
- التجارة الدولية ومصادر هولة الأرحواي.
- عودة الأنزمات الحادة للأوطان.

### النظام الإقليمي العربي:

- العلاقات العربية وقضية المصالحة.
- أبعاد التغير في المواقف العربية تجاه إسرائيل.
- الجدل العربي حول "الشرق الأوسطية".
- حالة التطور الديمقراطي في العالم العربي عام ١٩٩٣.

### جمهورية مصر العربية:

- رصد وتحليل تطورات النظام السياسي.
- أنشطة الأحزاب والقوى السياسية.
- عام المراجعة مع الإرهاب.
- تطوير برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٤٥٠ صفحة من القطع الكبير - لثمان ٢٠ جنيهًا



باركي

المنظارات



BARKI OPTICIAN

عمرو أحمد كامل طه وشركاه  
تأسس ١٩٣٠

فرع الهندسين: ٢٧ ش جزيرة العرب - الهندسين ت: ٣٠٣١٩٨١  
الفرع الرئيسي: ٣٠٠ رقم مبانى - القاهرة ت: ٣٩٣٠١٢٨ - ٣٩٣١٩٤٥



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الجمعية الأهلية في مصر

د. سارة بن نفيسة

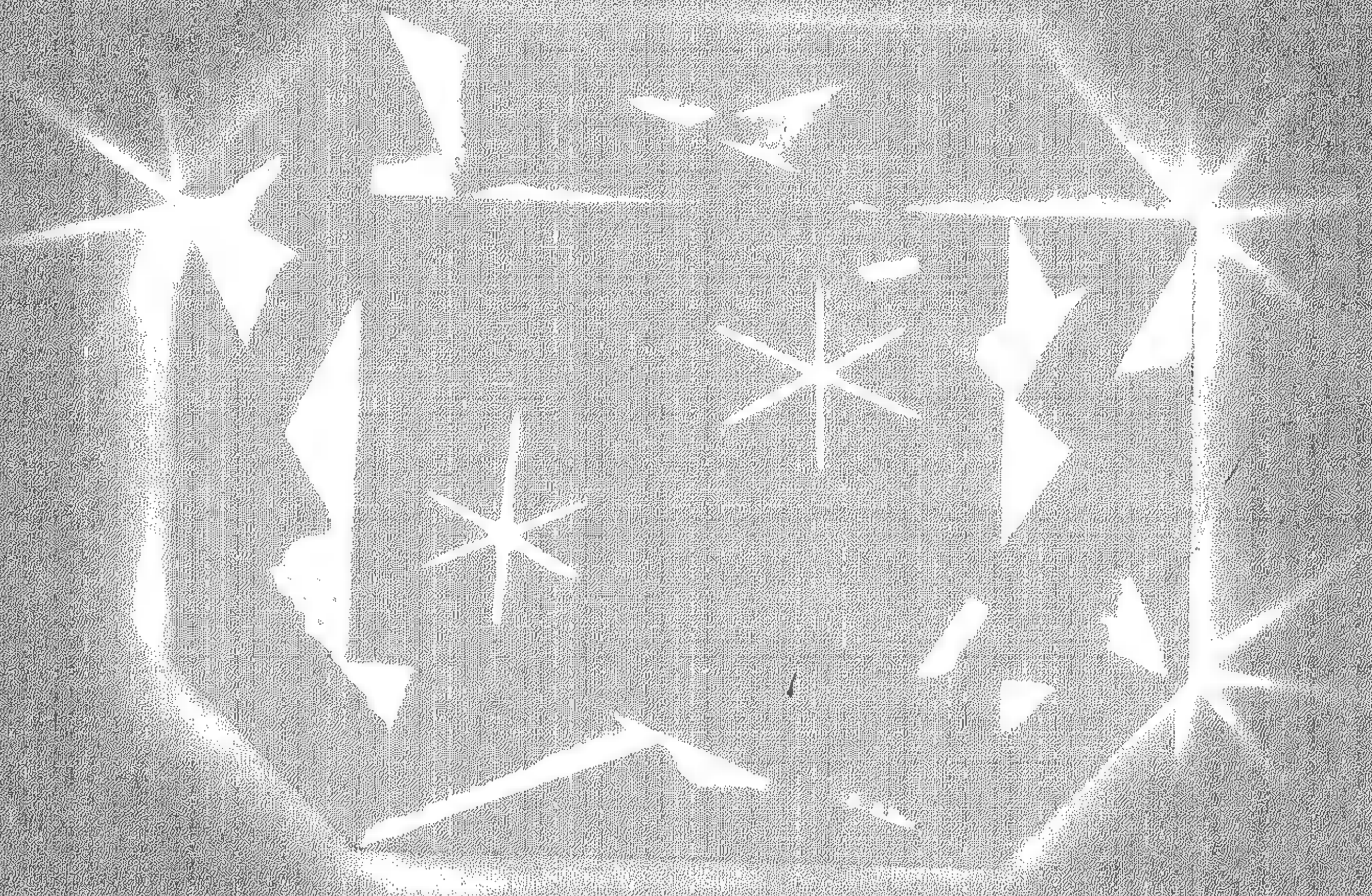
معيد البحوث العلمية الرئيسة  
للتنمية والتعاون  
ORSTOM

د. أماني قنديل

خبير أول  
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية  
القاهرة

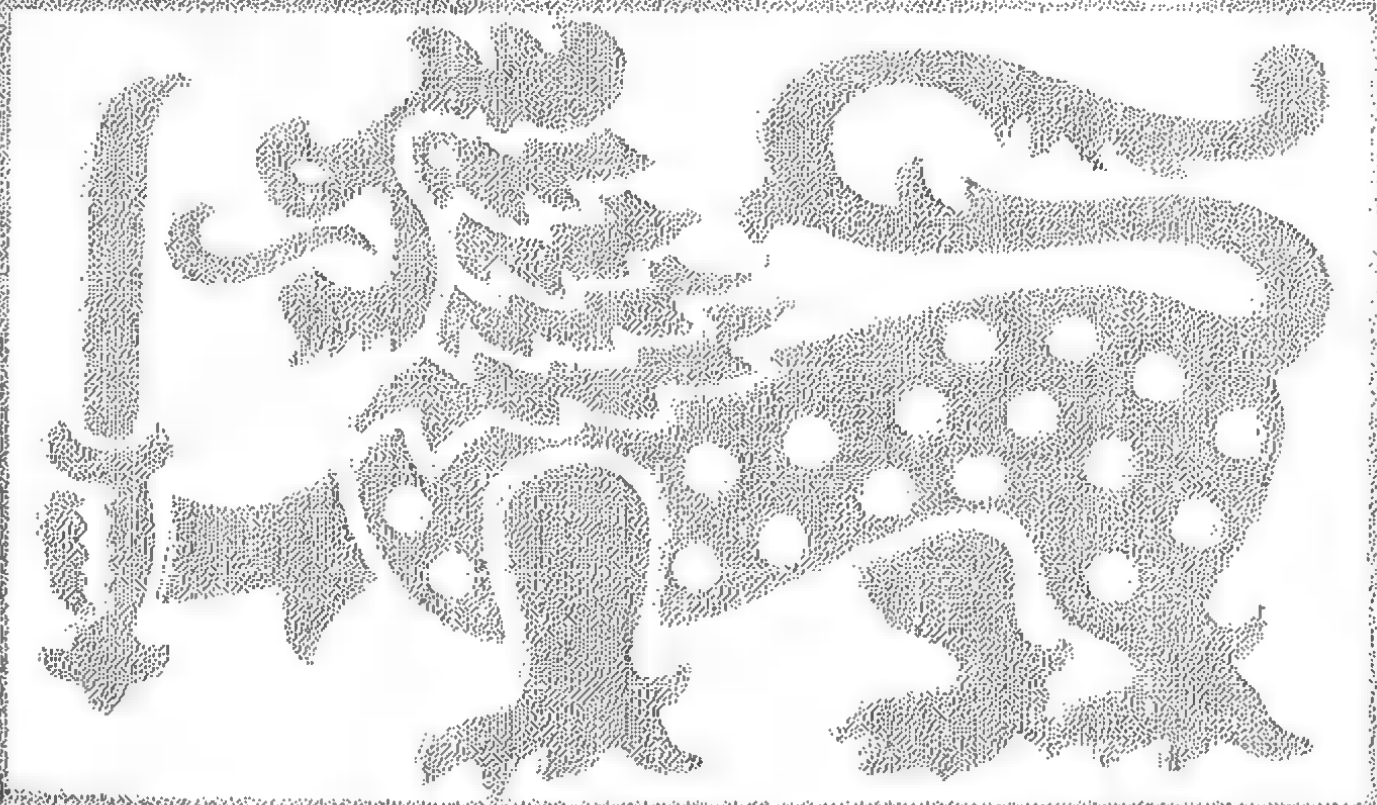


البحر



الانتعاش الدائم

شاي



سيلاني فاخر



## كيف تشترك في السياسة الدولية ؟

( ٣٣٩١٠٩٠ ) لتعلم عنوانك ورقم تليفونك ، لتصلك الاستثمار مع مندوب من قسم الاشتراكات ليتسلم الشيك أو الحوالة أو قيمة الاشتراك نقداً .

ج- إذا كنت من خارج القاهرة الكبرى في أى من مدن أو محافظات الجمهورية يمكنك أن تسلم قسيمة الاشتراك وقيمة الشيك أو الحوالة البريدية الى مكتب الأهرام في مدينتك أو محافظتك ومرفق قائمة بعناوين وتليفونات مكاتب الأهرام بالمحافظات .

يمكنك الاشتراك في مجلة السياسة الدولية بواحد من الطرق الآتية :

أ - عليك أن تصل الاستثمار المرفقة وترسلها مع الشيك أو الحوالة البريدية المطلوبة على العنوان التالي :

مجلة السياسة الدولية -  
جريدة الأهرام - مبنى  
الجديد - شارع الجلاء -  
القاهرة .

ب - إذا كنت من سكان القاهرة الكبرى ، يمكنك أن تتصل مباشرة بتليفون رقم



١٣ - مكتب الاهرام - قنا - ش  
عبد المنعم رياض - عمارة مصر  
للتأمين  
( ٠٩٦ / ٣٢٢٩٢٣ )

١٤ - مكتب الاهرام - اسوان -  
ش السيدة نفيسة  
( ٠٩٧ / ٣٢٢١٣٤ )

١٥ - مكتب الاهرام -  
مطروح - الجعاوى مطروح  
( ٣ / ٩٣٣٢٤١ )

٥ - مكتب الاهرام -  
المنصورة - ٢٤ ش سلامة عمارة  
صفب  
( ٠٥٠ / ٣٤٤٩٣٠ )

٦ - مكتب الاهرام - دمياط -  
ش الجلاء - عمارة الاوقاف  
( ٠٥٧ / ٣٢٥٦٣٤ )

٧ - مكتب الاهرام - طنطا -  
ميدان الساعة - عمارة القصر اوى  
( ٠٤٠ / ٣٣٥٥٩١ )

٨ - مكتب الاهرام -  
بورسعيد - ش صفية زغلول  
( ٠٦٦ / ٣٢٩٤٤٥ )



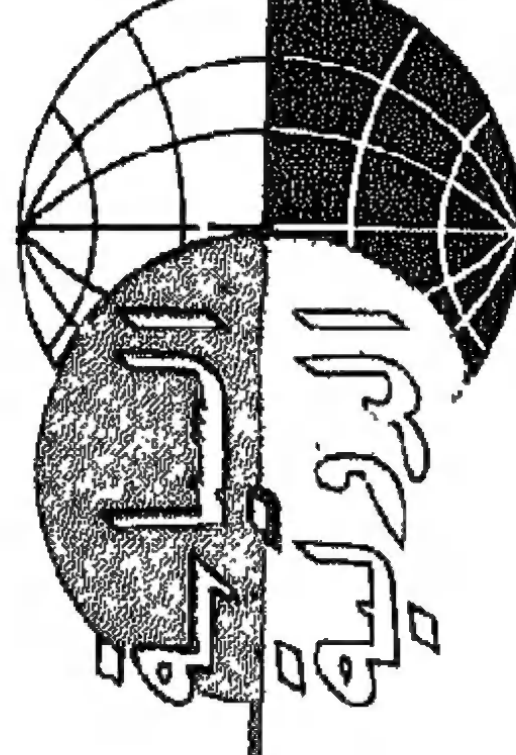
## مكاتب الأهرام بالمحافظات

- ٩ - مكتب الأهرام - الإسماعيلية - العاص من السلطان حسين (٠٦٤ / ٣٢٤٣٩٥)
- ١٠ - مكتب الأهرام - السويس - ٢٩ ش أحمد شوقي (٠٦٢ / ٢٢٩٨٦٠)
- ١١ - مكتب الأهرام - الفيوم - عمارة الامل - امام مجلس المدينة (٠٨٤ / ٦٢٣١٨٣)
- ١٢ - مكتب الأهرام - المنيا - ٣٠ ش عدلى يكن (٠٩٦ / ٣٣١٩٨٦)
- ١ - مكتب الأهرام - بنها : ١٩ ش طلعت حرب (٣٢٣٦٦٥ - ٠١٣ / ٣٢٣٥١٦٩)
- ٢ - مكتب الأهرام - شبرا الخيمة : ش ١٥ مايو الجديدة لمنطقة بهتيم التابعة لمدينة شبرا الخيمة
- ٣ - مكتب الأهرام - العاشر من رمضان - مجورة ٩ فيلا ٤٤٠ (٠١٥ / ٣٦١٠٧٥)
- ٤ - مكتب الأهرام - الزقازيق - ش الجيش عمارة الاوقاف (٠٥٥ / ٣٢٦٦٥٤)  
(٠٥٥ / ٣٢٣٩٣٩)



AL - SIASSA AL - DAWLYA

International Politics Magazine



### قسمية اشتراك

السيد / رئيس تحرير السياسة الدولية :

تحية طيبة وبعد

أرجو الاشتراك بعدد ..... نسخة من « السياسة الدولية » عن مدة ( عام واحد - عامان - ثلاثة أعوام ) على العنوان التالي :

.....

ومرسل طيه شيك بمبلغ ..... برقم ..... / حواله  
بريدية ..... باسم ادارة اشتراكات الأهرام - مؤسسة الأهرام - شارع  
الجلاء - القاهرة

وتفضلوا بقبول وافر التحية

الاسم : .....

التوقيع : .....



سيدنى وسنغافورة  
انطلاقة جديدة  
من القاهرة  
إلى الشرق الأقصى  
واستراليا  
على أحدث الطائرات  
إلايرباص ٣٤٠

القاهرة

سنغافورة

سيدنى

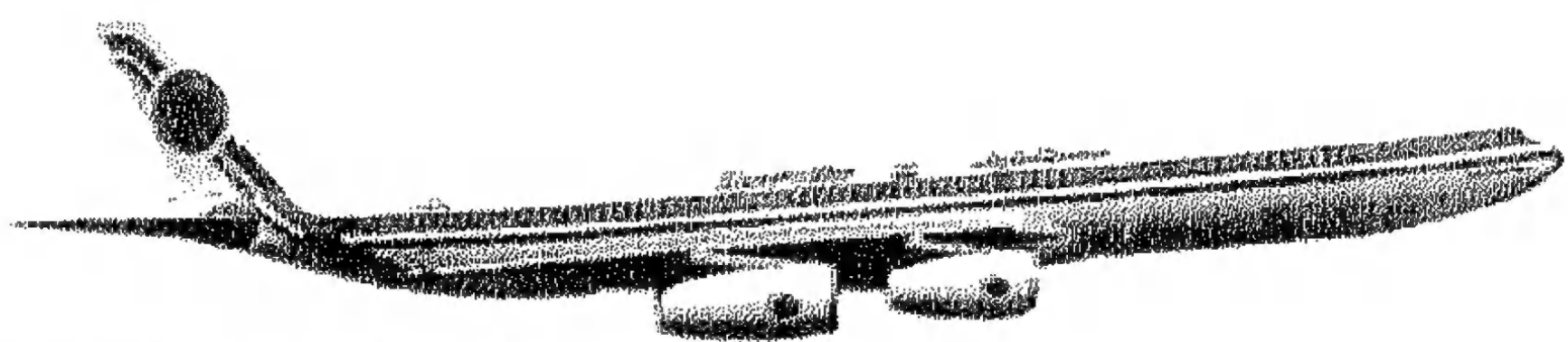
- فيديو و تليفون خاص لكل راكب بالدرجة الأولى و درجة رجال الأعمال "حورس".
- شاشات عرض فيديو و خدمة الإتصال التليفونى بالدرجة السياحية.
- فترات متعددة للاستماع للموسيقى العالمية والشرقية والمختارات الغنائية.

القاهرة / سنغافورة / سيدنى  
يومي الثلاثاء والجمعة



مصر للطيران

سماء بلا حدود





# AL-SIASSA AL-DAWLYA

## **Information and Internation Relation**

(File) Dr. Osama El-Ghazali Harb - Amr El-Gweili

## **Food Crisis in the Arab World**

Dr. Hassan El-Alkim

## **Regional Co-operation in the Middle East**

Dr. Hassan Abou Taleb

## **Doma's Election: New Confrontation for the Movement of Change to Democracy in Russia**

Nabia El-Asfahany

## **"Dayton" Agreement: Does it Put an End to Conflict in Bosnia?**

Emad Gad

## **Hong Kong: Return to the Motherland Countdown**

Sawsan Hussein